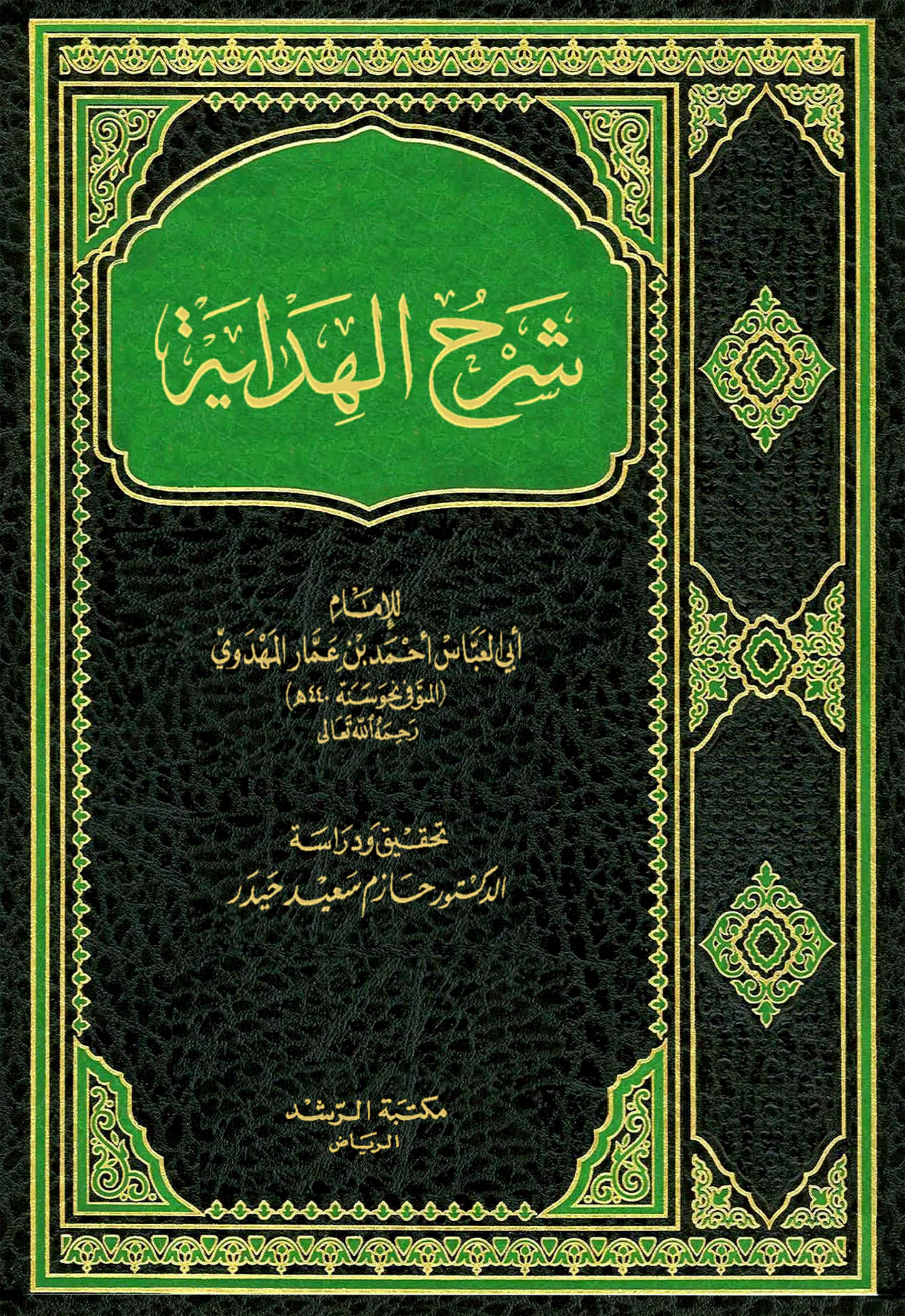
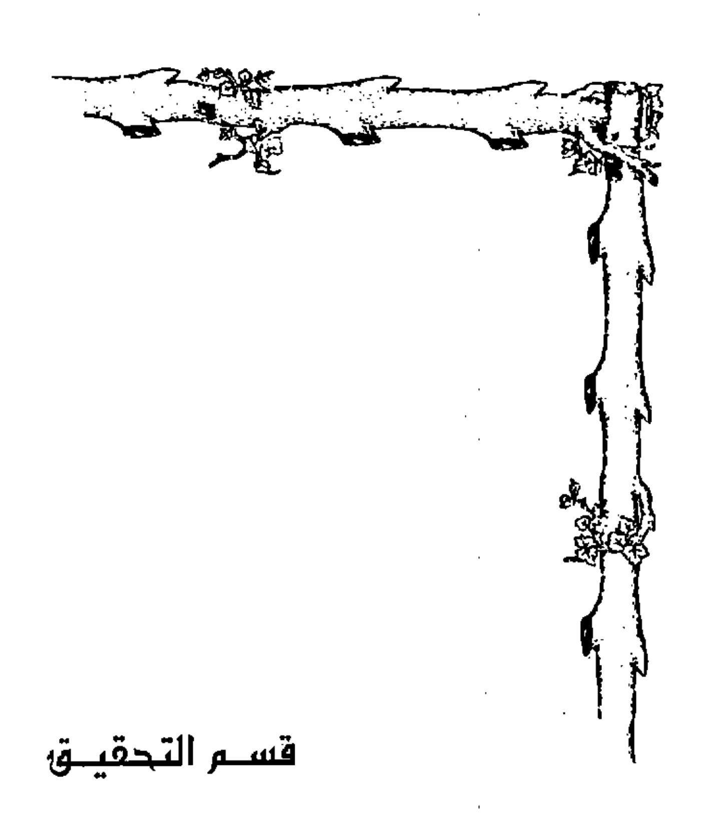
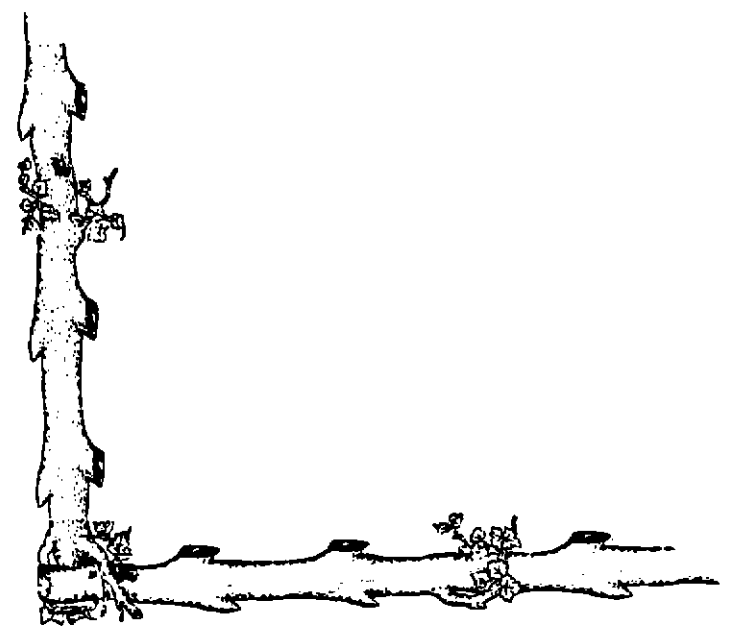


شرح الهداية
للإمام
أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي
(المتوفى نحو سنة ٤٤٠هـ)
رحمه الله تعالى
تحقيق ودراسة
الدكتور حازم سعيد حيدر
مكتبة الرشد
الرياض



قسم التحقيق



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى اللّه على محمّد نبيّه الكريم

قال أبو العبّاس: أحمد بن عمّار بن أبي العباس المقرىء المهدويّ رحمه اللّه:

أمّا بعد: فحمداً[١] للّه بجميع محامده، وشكره على جميل عوائده، وجزيل فوائده، والصلاة على محمّد خاتم أنبيائه، وعلى آله وصحابته وأزواجه وذريّته. فإن العلم جوهرة شرفها استعمالها، وصيانتها ابتذالها[٢]، وأفضل ما رغب فيه منها[٣] الراغبون، وجدّ في طلبه الطالبون، عِلْمُ[٤] كتاب اللّه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد[٥]. وقد سألني سائلون أن أُمليَ عليهم كتاباً مختصراً في شرح وجوه القراءات، والاعتلال على الروايات، بغاية الاختصار وحذف التطويل والتّكْرار، وأن أجعل ذلك شرحاً للكتاب المختصر في القراءات السبع الذي كنت ألّفته وسَمَّيتُه بكتاب «الهداية»، فأجبتهم إلى ذلك. وجعلت هذا الكتاب إملاء حسب الإمكان، متّبعاً في ذلك أمر اللّه عزّ وجلّ إذ يقول ـ وهو أصدق

---

(١) في «ر» «حمداً».

(٢) يقصد بالابتذال، صيانةَ العلم بالتزيّن والتحلّي به مع العمل في تواضع، كأنّه حِلْية صانها المرء بكثرة اللُّبس، فأصبحت مُبْتَذَلَة.

(٣) في «ن، م» «رغب منه الراغبون» وهو خطأ، لأنه يقال: رغب فيه، لا رغب منه. انظر: مادة (رغب): في الصحاح: ١: ١٣٧، ولسان العرب: ١: ٤٢٢، والقاموس المحيط: ١١٥. وفي «ر» «رغب فيه منه الراغبون».

(٤) «علم» سقطت من «ر».

(٥) فصّلت: آية ٤٢، وصنيع المؤلف يُعْرَفُ في علم البلاغة بالاقتباس وهو: «أن يضمَّنَ الكلام شيئاً من القرآن والحديث لا على أنه منه».

انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني: ٥٧٥ و ٥٧٨. وفصّل السيوطي أقسامه وما يقبل منه ويرد، انظر: الإتقان في علوم القرآن: ١: ٣١٤.

القائلين ـ : ﴿وإذْ أَخَذَ ٱللَّهُ ميثـٰقَ الّذينَ أُوتوا الكِتـٰبَ لتُبَيِّنُنَّهُ للنَّاسِ ولا تكْتُمونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. وقال: ﴿إِنَّ الّذينَ يَكْتمونَ ما أَنزلْنا من البيّنـٰتِ والهُدَى من بعْدِ ما بيَّنـٰهُ للنَّاسِ في الكتـٰبِ أُولـٰئكَ يلْعَنُهم اللَّهُ ويلْعَنُهم اللّـٰعِنُون﴾ [البقرة: ١٥٩].

واعتمدت فيما أُورده في هذا الكتاب على أَقاويل العلماء المتقدمين المسطورة في كتبهم، وما أخذناه لفظاً عن حذّاق شيوخنا ـ رحمهم اللَّه ـ، مما حذفنا أسانيده رغبة في الاختصار، ونُقَدِّم قبل ذلك صدراً من / الكلام على معنى اختلاف القراء، وتأويل قول النبيّ عليه السلام: «أُنزل القرآنُ على سبعةِ أَحْرفٍ»[1]. وإلى اللَّه أرغب في العصمة من الزلل والتوفيق في القول والعمل، بعد الاعتذار من تقصير إنْ وقع، إذ الصواب مع عدم العصمة لن يكمل، وإذْ كان كتابنا هذا إملاء على حسب الإمكان، من غير تأمّل ولا انفراد، واللَّه وليّ التوفيق.

٢/أ

فصل

اعلم أنّ اللَّه عزّ وجلّ جعل القرآن آية معجزة مبايناً لسائر الكتب المتقدمة، وكلام العرب المستعمل في خطبهم وأشعارهم وأمثالهم وأخبارهم، ومباينته لذلك من وجوه يطول تَعدادها، ويصعب في مثل هذا الاختصار إيرادها، فمن ذلك ما قصدنا إليه في كتابنا هذا مما يسّره اللَّه تعالىٰ للتالين من اتّساع لغاته[2]، ووجوه قراءته اختصاصاً منه له بالمنزلة الرفيعة، وأنا ذاكر لك طرفاً من بيان معنى الاختلاف في حروفه[3] إن شاء اللَّه.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في المسند: ٢: ٢٣٢ عن أبي هريرة مرفوعاً بزيادة فيه، والنسائي في الصغرى: ٢: ١٥٣ ـ ١٥٤ عن أبيّ وزاد (كلهن شاف كاف)، والطحاوي في مشكل الآثار: ٤: ١٨٢ ـ ١٨٣ عن عدد من الصحابة بزيادات.

وبغير هذا اللفظ رواه البخاري: ٩: ١٩ (الفتح)، ومسلم: ١: ٥٦١ ـ ٥٦٢، وغيرهما. والحديث لا يكاد يخلو منه مصنّف من أمهات كتب السنّة والتفسير والقراءات.

(٢) في «م» «روايته»، وهو محتمل.

(٣) الأصل في الحرف: الطرف والجانب، ويطلق على واحد حروف التهجي، ويطلق على اللغة، ويطلق على القراءة وهو المراد هنا.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١: ٣٦٩، ومادة (حرف) في اللسان ٩: ٤١ ـ ٤٢، والقاموس: ١٠٣٢ ـ ١٠٣٣.

روى أُبيّ بن كعب[١] وغيره[٢] عن النبيّ ﷺ، أنه قال: «أُنزلَ القرآنُ على سبعةِ أَحْرفٍ»[٣]، فاختلف أهل العلم في تأويل هذا الحديث، فقال بعضهم[٤]: معنى ذلك حلالٌ وحرام، وأمر ونهي، وخبر ما كان وخبر ما يكون، وضرب أمثال. وقال بعضهم[٥]: ذلك نحو قولك: هلمّ وتعال وأقبل وإليَّ ونَحْوي وقَصْدي وقُرْبي. وأَصحُّ ما عليه الحذّاق من أهل النظر في معنى ذلك إن شاء اللَّه: أنّ ما نحن عليه في وقتنا هذا من هذه القراءات هو بعضُ الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، وتفسير ذلك: أن الحروف السبعة التي أخبر النبيّ عليه السّلام أن القرآن أنزل عليها تجري على ضربين/، أحدهما: زيادة كلمة ونقص أخرى، وإبدال كلمة مكان ٢/ب أخرى، وتقدمة كلمة على أخرى، وذلك نحو ما رُوِيَ عن بعضهم[٦]: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج﴾، ورُوِيَ عن بعضهم[٧]: ﴿حم سين قاف﴾، ورُوِيَ عن بعضهم: ﴿إذا جاء فتح اللَّه والنصر﴾[٨]، ﴿وجاءت سكرة

(١) أبيّ بن كعب الأنصاري من بني النجار، أبو المنذر وأبو الطفيل، شهد بدراً والمشاهد كلّها، سيد القراء ومن فضلاء الصحابة، توفي رضي الله عنه سنة ٢٢ هـ وقيل غير ذلك. وحديثه في الكتب الستة وغيرها. انظر: سير أعلام النبلاء: ١: ٣٨٩، والإصابة ١: ٣١، وتقريب التهذيب: ٩٦.

(٢) سمّى السيوطي واحداً وعشرين صحابيا رووا حديث الأحرف السبعة. انظر: الإتقان: ١: ١٣١، وقطف الأزهار المتناثرة: ١٦٣. وزاد الكتانيّ ثلاثة فبلغوا أربعة وعشرين. انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ١١٢. وذكر السيوطي في تدريب الراوي: أنهم بلغوا سبعة وعشرين: ٢: ١٨٠. وذكر في شرحه لألفية العراقي في المصطلح أنّه رواه نحو الثلاثين. ورقة: ٤٤/ب ـ ٤٥/أ.

(٣) انظر: الطيالسي ٢: ٨ (منحة المعبود)، والترمذي: ٨: ٢٦٣ ـ ٢٦٤ (تحفة الأحوذي) وقال: هذا حديث حسن صحيح قد روي عن أبيّ بن كعب من غير وجه. وأسنده المؤلّف ـ رحمه الله ـ من طريقين في «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات» ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٤) انظر: الإتقان في علوم القرآن: ١: ١٣٦، والجامع لأحكام القرآن: ١: ٤٦.

(٥) نحو سفيان بن عيينة وابن وهب، انظر: الإتقان: ١: ١٣٤، ومقدّمة تفسير الطبري: ١: ٢٢.

(٦) تروى عن ابن عباس وابن مسعود وابن الزبير وعكرمة وعمرو بن عبيد. انظر: تفسير الطبري: ٢: ٢٨٣، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٢، والبحر المحيط: لأبي حيان: ٢: ٩٤. وانظر: فتح الباري لابن حجر: ٤: ٢٣٢، وهذه القراءة وما بعدها تفسيريّة، وسيوضح المؤلّف هذا.

(٧) تروى عن ابن مسعود وابن عباس. انظر: تفسير الطبري: ٢٥: ٦، ومختصر في شواذ القرآن: ١٣٤.

(٨) تروى عن ابن عباس. انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٨١، والمصاحف لابن أبي داود ٨١، وفيه أنّ ابن عباس قرأها في صلاة المغرب.

الحق بالموت﴾[١]، فهذا الضرب وما أشبهه متروك[٢] لا تجوز القراءة به، ومن قرأ بشيء منه غير معاند ولا مجادل عليه وجب على الإمام أنْ يأخذه بالأدب بالضرب والسجن، على ما يظهر له من الاجتهاد[٣]، فإن قرأ به وجادل عليه ودعا إليه الناس وجب عليه القتل، لقول النبيّ عليه السّلام: «المراء في القرآن كفر»[٤]، ولإجماع الأُمّة على اتّباع المصحف المرسوم. والضرب الثاني: ما اختلف فيه القراء من إظهار وإدغام وروم وإشمام وقصر ومدّ، وتخفيف وشدّ وإبدال حركة بأخرى، وياء بتاء وواو بفاء، وما أشبه ذلك من الاختلاف المتقارب، فهذا الضرب هو المستعمل في زماننا هذا، وهو الذي عليه خطّ مصاحف الأمصار، سوى ما وقع فيه من اختلاف في حروف يسيرة[٥]. فثبت بهذا أن هذه القراءات التي نقرؤها هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، استعملت لموافقتها المصحف الذي اجتمعت عليه الأُمّة، وتُرِكَ ما سواها من الحروف السبعة لمخالفته لمرسوم خط المصحف، إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن[٦]. وإذ قد أباح النبيّ عليه السّلام لنا القراءة ببعضها دون بعض لقوله عزّ وجلّ: ﴿فأقْرَءوا ما تيسَّرَ مِنَ

---

(١) تروى عن أبي بكر الصديق وابن مسعود. انظر: تفسير الطبري: ٢٦: ١٦٠، ومختصر في شواذ القرآن: ١٤٤. وهذه القراءة ليست فيما نقله أبو شامة في المرشد الوجيز: ١٤١. ولا ابن الجزري في منجد المقرئين: ٥٥، عن المؤلف ـ رحمه الله ـ.

(٢) لفظ «متروك» سقط من «م».

(٣) نقل أبو الفرج حمد بن عليّ الهمذاني في كتابه «كنز المقرئين» عن عبد الله بن أحمد الضبّي أنّه قال: «من قرأ بخلاف ما في الدَّفّتين وإن كانت القراءة عن صحابي أو تابعي فهو ضال مبتدع يستتاب، فإن تاب وإلاّ على السلطان أن يردّه إلى المجمع عليه» كما في غاية النهاية: ١: ٤٠٩.

(٤) رواه أبو داود في كتاب «السنّة» من السنن: ٥: ٦، والحاكم في كتاب التفسير من المستدرك: ٢: ٢٢٣ بلفظ «مراء»، وأحمد في المسند: ٢: ٣٠٠، وزاد (المراء في القرآن كفر ـ ثلاث مرات ـ فما عرفتم منه فاعملوا وما جهلتم منه فردّوه إلى عالمه) كلّهم عن أبي هريرة، والطحاويّ في مشكل الآثار: ٤: ١٨٣ عن أبي جهم الأنصاري مرفوعاً بلفظ فيه (فلا يماروا في القرآن فإنّ المراء فيه كفر). وحسّنه ابن القيم في تهذيب مختصر سنن أبي داود: ٧: ٦.

(٥) انظر: هجاء مصاحف الأمصار للمؤلف: ١١٨ ـ ١٢٢، والمقنع للداني: ١٠٢ ـ ١١٤، وتنبيه الخلان على الإعلان للمارغني: ٤٤١ وما بعدها.

(٦) نقل ابن الجزريّ عن المؤلّف من أول قوله «وأصح ما عليه الحذاق» إلى هنا هذا النص في منجد المقرئين: ٥٤ ـ ٥٥. ونسبه إليه.

القُرْءانِ﴾[1] [المزمّل: ٢٠]، فصارت هذه القراءات / المستعملة في وقتنا هذا هي ٣/أ التي تيسرت لنا بسبب ما [رآه][2] سلف الأُمّة من جمع الناس على هذا المصحف، لقطع ما وقع بين الناس من الاختلاف، وتكفير بعضهم لبعض. فهذا أصحّ ما قال العلماء في معنى هذا الحديث[3]، وما أشبهه من الأحاديث المأثورة[4] عن النبيّ عليه السّلام. وقد ذهب الطبري[5] وغيره من العلماء[6] إلى أنّ جميع هذه القراءات المستعملة ترجع إلى حرف واحد، وهو حرف زيد بن ثابت[٧/أ-ب].

---

(١) في «ر» «﴿فاقْرَءوا ما تيسَّر منه﴾».

(٢) المثبت من «ن» وفي النُّسخ «رواه».

(٣) اختلف في معنى حديث الأحرف السبعة على نحو أربعين قولا، نقل منها ابن النّقيب محمد بن سليمٰن (ت ٦٩٨ هـ) في مقدّمة تفسيره خمسة وثلاثين قولا ـ عن ابن حِبّان البستي (ت ٣٥٤ هـ) ـ لأهل العلم واللغة. تفسير ابن النقيب ورقة (٥٢)، وارتضى القرطبي منها خمسة في الجامع: ١: ٤٢.
وانظر: الإتقان: ١: ١٣١ ـ ١٤١، وفتح الباري: ٩: ٢٢ ـ ٢٦. وممّن أفرده بالتأليف أبو الفضل عبد الرحمٰن بن أحمد الرازي (ت ٤٥٤ هـ) وابو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي (ت: ٥٤٣ هـ) في «جزء مفرد على غاية الإيضاح» كما قال في عارضة الأحوذي: ١١/ ٦٠، وأبو شامة المقدسيّ (ت ٦٦٥ هـ) في «المرشد الوجيز» وابن الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ) في جزء مفرد جمعه تتبع فيه طرق الحديث عن تسعة عشر صحابيا. انظر: النشر: ١: ٢١.

(٤) قوله: «وما أشبهه من الأحاديث المأثورة» ساقط من «ن». وكذلك لا توجد في المرشد الوجيز.

(٥) في مقدّمة التفسير: ١: ٢٥ ـ ٢٨، وفي كتاب «البيان» له، كما نقل عنه مكي في الإبانة عن معاني القراءات: ٣٢، وابن الجزريّ في المنجد: ٥٥. والطبريّ: أبو جعفر محمد بن جرير من أهل آمُل في طَبَرِسْتان ولد سنة (٢٢٤ هـ) أحد أئمة العلماء وصاحب التصانيف المشهورة منها «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» و «تهذيب الآثار» و« الجامع» في القراءات، واستوطن بغداد إلى حين وفاته عام (٣١٠ هـ) رحمه الله.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٢: ١٦٣، وسير أعلام النبلاء: ١٤: ٢٧٧، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/١٠٦.

(٦) كالطحاويّ أبي جعفر أحمد بن محمد سلامة (ت ٣٢١ هـ) في مشكل الآثار: ٤: ١٩١ ـ ١٩٢. وأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البَرّ النَّمَريّ (ت ٤٦٣ هـ) في التمهيد: ٨: ٢٩٣ و ٢٩٩، وأبي بكر محمد بن الطيّب الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ). وانظر: المرشد الوجيز: ١٤٤، والإتقان: ١: ١٣٥.

(٧/أ) نقل أبو شامة في المرشد الوجيز من أوّل قوله «وأصح ما عليه الحذاق...» إلى هنا النّص وعزاه للمؤلّف، من ١٤٠ ـ ١٤٢.

(٧/ب) زيد بن ثابت بن الضحاك أبو سعيد الأنصاري، من علماء الصحابة ومن كتّاب الوحي، وجمع =

وقد [١] ذهب بعض المحقّقين من أهل العلم إلى أنّ كلّ قراءة ثبت نقلها عن ثقات الأئمّة، وصحّ نقلها في لغة العرب، ووافقت مرسوم خطّ المصحف قد اشتملت على الحروف السبعة التي أخبر النبيّ عليه السّلام أن القرآن نزل عليها، وحملوا جميع ما جاء من الروايات مخالفاً لخطّ المصحف إذا تيقّنت صحته على وجه التفسير، لا أنّه من التلاوة ـ وهو وجه صحيح ـ، فكلُّ ما خالف المصحف المجمع عليه لا ينبغي أن يثبت قرآناً لعدم الإجماع فيه[٢]. وذهب بعض أهل النظر إلى غير هذه الأقاويل، وهو أنّ جميع القراءات التي نزل عليها القرآن داخلة في خط المصحف المجمع عليه، غير خارجة عنه، وأنكر أن يكون عثمان والصحابة رضي اللّه عنهم منعوا من القراءات لِمَا قبض النبيّ عليه السّلام وهو يقرأ، وحملوا ما جاء من القراءات المخالفة لمرسوم الخطّ على وجه التفسير لا على أنه من التلاوة، وهذا قول حسن يقوّيه أنّ القرآن إنما ثبت بالإجماع، فكل قراءة داخلة في خطّ المصحف المجمع عليه مأخوذة من جهة الإجماع، وكل ما روي مخالفاً لخطّه لم يثبت لأنه من جهة الآحاد، والقرآن لا يثبت بأخبار الآحاد، وإنما يثبت بنقل الكافة[٣] وفيما ذكرنا من ذلك كفاية وبلاغ، وباللّه ٣/ب التوفيق/ .

هذا باب الكلام في الاستعاذة والبسملة

أما ما ذكرناه[٤] من الرواية عن حمزة[٥] رضي اللّه عنه أنّه كان يخفي التعوّذ

= القرآن في عهد الصديق يقال إنّ أوّل مشاهده الخندق توفي رضي الله عنه سنة (٤٥ هـ) وقيل غير ذلك. انظر: الإصابة: ١: ٥٤٣ ؛ ٥٤٤، وتقريب التهذيب: ٢٢٢.

(١) «قد» سقطت من «ر».

(٢) هذا القول مؤداه أنّ المصحف غير مشتمل على جميع الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، وإنّما اشتمل على بعضها، وهو مذهب جماهير العلماء من السّلف والخلف. والمذهب الثاني: يرى أنّ المصحف قد اشتمل على جميع الحروف المنزل عليها القرآن. انظر في هذا: ما قاله المؤلف في «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات»: ١٤٦ ـ ١٤٧، والإبانة: ٣٩ ـ ٤٣، والنّشر: ١: ٣١ ـ ٣٢، والإتقان: ١: ١٤١ ـ ١٤٢.

(٣) من قوله «وقد ذهب بعض المحققين... بنقل الكافة» سقط من «ن».

(٤) يقصد ما ذكره في أصل الشرح وهو كتاب «الهداية».

(٥) حمزة بن حَبِيب الزَّيات أبو عمارة الكوفيّ أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين قرأ القرآن على الأعمش=

ويظهر البسملة في أوّل سورة الحمد[1]، فحجّته في ذلك أنّه أراد أن يَفْرُقَ بين التعوّذ والبسملة، إذ التعوّذ ليس من القرآن بإجماع، فأخفى التعوّذ لأن المتعوّذ داع إلى اللّه، وقد أمر اللّه عزّ وجلّ بإخفاء الدعاء، فقال: ﴿ادْعُوا رَبّكم تَضرّعاً وخُفْيَة﴾ [الأعراف: ٥٥]، وأخبر عن زكريا أنه: ﴿نادى ربّه نداءً خَفِيّاً﴾[2] [مريم: ٣].

والبسملة عنده آية من أُمّ القرآن[3]، فكره أن يظهر التعوذ مع إظهار البسملة، فيتوهم السامع أنّه جعله من أمّ القرآن، كما جعل: ﴿بسم اللّه الرحمٰن الرحيم﴾ آية منها، فأخفاه ليكون قد أزال اللبس وفعل ما أمره اللّه به من التعوّذ.

فصل

فأمّا إجماع من ذكرنا في كتابنا على إظهاره البسملة في أوّل الحمد[4]، فإنهم فيها على ضربين: منهم من يستفتح بها معتقداً أنها آية من أُمّ القرآن[5]. ومنهم من

= وحُمْران بن أَعْيَن وغيرهما، وتصدّر للإقراء فقرأ عليه خلق كثير. وممن روى القراءة عنه إبراهيم بن أدهم وسُلَيْم بن عيسى وهو أضبط أصحابه ـ وغيرهما ـ، وصارت الإمامة في القراءة إليه بعد عاصم والأعمش. انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: ١: ١١١، وغاية النّهاية: ١: ٢٦١، وتقريب التهذيب: ١٧٩.

(١) انظر: «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» للمؤلف: ١/٦/أ، والفوائد المجمّعة في زوائد الكتب الأربعة لابن الجزري: ٢٤/أ، والنّشر في القراءات العشر له ـ أيضاً ـ: ١: ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٢) من قوله «فأخفى التعوذ لأن المتعوّذ. . . نداء خفيا» سقط من «ن، م».

(٣) لأنّ حمزة يعتبر في عدد الآي العدَ الكوفي، والبسملة في عدد أهل الكوفة آية في أول الفاتحة. انظر: ناظمة الزهر في عدّ الآي لأبي القاسم الشاطبي: ١٥، وجمال القراء وكمال الاقراء للسخاوي: ١/١٩٠، وتحقيق البيان في عدّ آي القرآن لمحمد بن أحمد المتولّي: (خ) ١٩، ونفائس البيان شرح الفرائد الحسان لعبد الفتاح القاضي: ٨.

(٤) لا خلاف بين القراء في اثبات البسملة أول كلّ سورة سوى براءة. قال المؤلّف: «وأجمعوا على البسملة في أولها». «التحصيل»: ١/٦/ب، يقصد أوّلَ سورة الفاتحة.
وقال ابن الجزري: «ولذلك لم يكن بينهم ـ يعني القراء ـ خلاف في اثبات البسملة أول الفاتحة سواء وصلت بسورة الناس قبلها أو ابتدىء بها، لأنها لو وصلت لفظاً فإنها مبتدأ بها حكماً». النشر: ١: ٢٦٣.

(٥) وهم ابن كثير المكي وعاصم وحمزة والكسائي من قراء الكوفة، والبسملة في العدّ المكي والكوفي آية. انظر: «التحصيل»: ١/٨/ب، وناظمة الزهر للشاطبي: ١٥، وجمال القراء للسخاوي: ١: ١٩٠، وتحقيق البيان للمتوليّ: ١٩.

يستفتح بها [معتقداً][١] على أنها ليست بآية من أُمّ القرآن[٢]، وأنها إنما وضعت للابتداء والتيمّن والتبرّك بها كما توضع في سائر الكلام. فمن حجّة من جعلها آية من أُمّ القرآن أحاديث يرويها[٣] عن النبيّ ﷺ كثيرة، منها: مارواه أبو هريرة[٤] عن النبيّ عليه السّلام، أنّه قال: «الحمدُ للّه ربّ العالمين سبعُ آيات بسم اللّه الرحمٰن الرحيم إحداهنُ، وهنَّ السبعُ المثاني»[٥].

ومن حجّته أيضاً أَنْ يقول: لمّا رأينا اللّه تعالىٰ قد أمرنا بالتعوّذ إذا أردنا القراءة، ولم يأمرنا بالبسملة، ورأينا الأُمّة قد أجمعت على قراءتها في أوّل الحمد في غير/ الصلاة، وأن النبيّ عليه السّلام كان يفعل ذلك[٦]، علمنا أنه إنما لم يأمرنا بقراءتها لأنها آية من الحمد أنزلها على نبيّه مع سائر السورة، فنبّهنا على التعوّذ الذي ليس هو من القرآن، وتَرْكِ البسملة إذ معلوم أنها من القرآن.

٤/أ

ومن حجّةِ من جعلها استفتاحاً ولم يجعلها آية من سورة الحمد أنها وضعت في أوّل الحمد وفي أوّل غير الحمد على ما جرت به العادة من استعمالها في كل ما يبتدأ به من الترسيل والخطب، وغير ذلك من أنواع الكلام، ويقوّي ذلك ما رُوِيَ عن ابن

---

(١) زيادة من «م».

(٢) وهم نافع وأبو عمرو وابن عامر، لأنهم يعدّون اللفظ الأول من ﴿عليهم﴾ الآية السادسة ولا يعدّون البسملة آية. ينظر: جمال القراء للسخاوي: ١: ١٩٠، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي: ١: ١٢٨.

(٣) في «ن» «يروونها»، وفيه مراعاة معنى «مَنْ».

(٤) اختلف في اسمه واسم أبيه، والصحيح من نحو ثلاثين قولاً أنه عبد الرحمٰن بن صخر الدَّوْسيّ حافظ الصحابة، أسلم في السنة السابعة من الهجرة، وكان شديد الملازمة للنبي عليه الصلاة والسلام ودعا له بالحفظ، روى عنه نحو الثمانمئة بين صحابيّ وتابع، توفي رضي الله عنه في العقيق من المدينة عام (٥٧ هـ) على المعتمد من وفاته. انظر: تقريب التهذيب: ٦٨٠، والإصابة: ٤: ٢٠٠ ـ ٢٠٨.

(٥) رواه الطبراني في الأوسط بلفظ: (الحمد لله ربّ العالمين سبع آيات إحداهن بسم الله الرحمٰن الرحيم وهي السبع المثاني والقرآن العظيم وهي أم القرآن وهي فاتحة الكتاب). قال الهيثمي: «ورجاله ثقات». انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ٢: ١٠٩، ورواه البيهقي في السنن الكبرى: ٢: ٤٥، وابن مردويه في تفسيره، كما في الدر المنثور في التفسير المأثور للسيوطي: ١: ١٢.

(٦) روى الطبراني في الكبير عن علي وعمار (أن رسول الله ﷺ كان يجهر ببسم الله الرحمٰن الرحيم). قال الهيثمي: «وفيه جابر الجعفي، وزهير بن معاوية وهو مدلس وضعفه الناس» انظر: مجمع الزوائد: ٢: ١٠٩. (ولم أعثر عليه في الأجزاء المطبوعة من المعجم).

مسعود[1] وغيره، أنّه قال: «كنا نكتب باسمك اللّهم، فلمّا نزلت: ﴿**بسم اللّه مجرٰها ومرسٰها**﴾ كتبنا بسم اللّه، فلما نزلت: ﴿**قل ادعو اللّه أو ادعوا الرحمٰن**﴾ كتبنا بسم اللّه الرحمٰن، فلمّا نزلت ﴿**إنه من سليمٰن وإنه بسم اللّه الرحمٰن الرحيم**﴾ كتبناها»[2].

فهذا دليل على أنها لم تنزل آية من أُمّ القرآن[3]. وحجّة أُخرى، وهي: ما رواه أنس بن مالك[4]، قال: (صلّيت خلفَ النبيّ عليه السّلام وأبي بكر[5] وعمر[6] وعثمان[7] فسمعتهم يستفتحون القراءة بالحمد للّه ربّ العالمين)[8]. وأيضاً فقد

---

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل الهُذَليّ، أبو عبد الرحمٰن أسلم قديماً وهاجر الهجرتين، وشهد بدراً، وما بعدها، وهو من كبار علماء الصحابة ومناقبه جمّة، توفي رضي الله عنه بالمدينة سنة (٣٢ هـ). انظر: تقريب التهذيب: ٣٢٣، والإصابة: ٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦٢.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره عن الشعبي مرسلاً (أن النبي ﷺ كتب أول ما كتب باسمك اللهم... الحديث) تفسير عبد الرزاق ورقة ١٠٤/ب، وأخرج الشطر الأخير منه في «المصنف» عن ابن جريج: ٢: ٩١، وأخرجه ابن أبي حاتم عن الشّعبي بلفظ مختصر في تفسيره (خ): ٣٠٧ ـ ٣٠٨. وأخرجه ابن سعد وابن أبي شيبة وابن المنذر عن الشعبي مرسلاً كما في الدر المنثور: ٦: ٣٥٤.

(٣) في «ن» «من القرآن» وهو غلط.

(٤) أنس بن مالك بن النضر الخَزْرَجي أبو حمزة، خدم النبيّ ﷺ عشر سنين وأحد المكثرين للرواية عنه، توفي بالبصرة عام (٩٢ هـ)، وقد جاوز المئة. انظر: تقريب التهذيب: ١١٥، والإصابة: ١: ٨٤ ـ ٨٥.

(٥) هو: عبد الله بن عثمان التَّميميّ خليفة رسول الله ﷺ، وأفضل الناس بعده، مناقبه جمّة، وسابقته للإسلام معروفة، توفي ـ رضي الله عنه ـ سنة ثلاث عشرة. انظر: الإصابة: ٢: ٣٣٣، وشذرات الذهب: ١: ٢٤.

(٦) هو: عمر بن الخطاب بن نُفَيْل العَدَويّ، أبو حفص، أمير المؤمنين، من أجلاء الصحابة، جم المناقب، استشهد ـ رضي الله عنه ـ سنة ثلاث وعشرين. انظر: تقريب التهذيب: ٤١٢، وشذرات الذهب: ١: ٣٣.

(٧) هو: عثمان بن عَفَّان الأُمويّ، أبو عبد الله، أمير المؤمنين وثالث الخلفاء الراشدين، استشهد ـ رضي الله عنه ـ بعد عيد الأضحى سنة خمس وثلاثين، ودفن في حُشّ كوكب الذي ضم للبقيع. انظر: تقريب التهذيب: ٣٨٥، والإصابة: ٢: ٤٥٥.

(٨) رواه مسلم برقم (٣٩٩) وفيه: (فكانوا يستفتحون بالحمد لله ربّ العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمٰن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها)، والترمذي: ٢: ٥٨ (تحفة الأحوذي)، وأخرجه بألفاظ أخرى البخاري: ٢: ١٨٠ (الفتح)، وأحمد: ٣: ٢٦٤، والنسائي: ٢: ١٣٥ وغيرهم. واختلف في ألفاظ هذا الحديث، وقد حصرها الزيلعي في سبعة ألفاظ. انظر: نصب الراية: ١: ٣٣٠، وفتح الباري: ٢: ١٨١.

روي عن النبيّ عليه السّلام في الحديث الذي قال فيه[١]: (قَسَمْتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي نصفين)، أنه قال فيه: (إذا قال العبد الحمد للّه ربّ العالمين) فكان هذا أول ما ابتدأ به من السورة، فلو كان بسم اللّه الرحمٰن الرحيم آية منها لابتدأ بها[٢]. وقال فيه أيضاً حين ذكر ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتعينُ﴾ (فهذه الآية بيني وبين عبدي)، فدلّ هذا أنها الآية الرابعة، أخبر تعالىٰ أنها بينه وبين العبد، إذ أُمّ القرآن/ سبع آيات فلو ٤/ب كانت ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحمٰنِ الرَّحيم﴾ آية منها لكانت الآية التي بين اللّه تعالىٰ وبين العبد قوله تعالىٰ: ﴿مِلِكِ[٣] يَوْمِ الدّينِ﴾ لأنها هي الرابعة على ذلك[٤]. وأمّا الفصل بالبسملة بين السور وتركه على ما ذكرنا من مذاهب القراء في ذلك. فمن حجّة من ترك الفصل به[٥] أن يقول: إنه ليس من القرآن، وإنما أثبت في المصحف عَلَماً لانفصال آخر السورة من أوّل [السورة][٦] الأُخرى، وللعادة الجارية في الاستفتاح بها في سائر الكلام، قال صاحب هذا المذهب: والدليل على صحة ذلك أنها لو كانت بعضاً من كل سورة لوجب أن يكون قبلها ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحمٰنِ الرَّحيم﴾[٧] مرة أخرى على ما جرت به العادات[٨] من الاستفتاح بها. واحتجّ بحجّة أخرى وهي أن قال: إن سائلاً لو سأل فقال: ما أول سورة النحل؟ لقال له المسؤول: ﴿أَتَىٰ أَمرُ اللَّهِ﴾، ولو سأل: ما أول سورة الفرقان؟ لقيل له: ﴿تَبارَكَ الَّذي نَزَّلَ الفرقانَ على

---

(١) الحديث رواه مسلم برقم (٣٩٥)، ومالك في الموطأ: ١: ٨٤ ـ ٨٥، وأبو داود برقم (٨٢١)، والنسائي: ٢: ١٣٦ كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه غيرهم.

(٢) ورد الابتداء في الحديث بالبسملة عند الدارقطني في السنن: ١: ٣١٢، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢: ٣٩ ـ ٤٠ بسند ضعيف فيه عبد الله بن زياد بن سمعان ـ متروك الحديث ـ وقد خالف فيه جميع الرواة.

(٣) في «ر» «مالك».

(٤) من قوله «وقال فيه أيضاً حين ذكر... على ذلك» سقط من «ن».

(٥) وهم ورش وابن عامر وحمزة وأحد الوجوه الثلاثة لأبي عمرو البصريّ. انظر: الفوائد المجمعة: ٢٤/أ، والنشر: ١: ٢٥٩ ـ ٢٦١، وتقريب النشر: ٦. وانظر: «التحصيل»: ١/٦/ب. ولفظ «به» و «أنّه» هكذا في النسخ الأربع، والضمير يعود على مقدّر محذوف هو «لفظ البسملة».

(٦) زيادة موضحة من «ن» و «ر».

(٧) هذا تكلف في الإستدلال لا تقوم به حجة.

(٨) في «ن» «العادة».

عبْدِه﴾ فدلّ هذا على أنها ليست من أوائل السور. ومن حجّة من فصل بها[١] بين السورتين[٢] أن يقولَ: لما رأيتها مكتوبة في المصحف، وكان إثْباتها لا يخلو من أَحد أَمرين: إمّا أن يكون من أَول السورة، أو فصلاً بين السورتين يزال به اللَّبْس[٣]، فَصَلْتُ بها في القراءة، إذ اللبس الواقع في خط المصحف يقع مثله في القراءة عند السامع، والفاصلون بها على ضربين: فمنهم من يجعلها بعض آية في أوّل كل سورة، ويحتجّ لتكريرها بأنها بمنزلة ما تكرّر في القرآن من الأَقاصيص، ومن قوله: ﴿فبأَيِّ ءالاءِ رَبِّكُما تُكذِبانِ﴾[٤] ومن قوله: ﴿ويل يومَئذٍ للمكذّبين﴾[٥] وما أشبه ذلك./ ومنهم من يفصل بها على أنها ليست من السورة وإنما هي عَلَمٌ لفراغ السورة ٥/أَ والابتداء بالأخرى. فأمّا ترك الفصل بها بين الأنفال وبراءة بإجماع منهم ففي ذلك قولان[٦]: أحدهما مروي عن عثمان رضي اللّه عنه أنه قال: «رأيت أَقاصيصها متشابهةً، ولم أكن سألت رسول اللّه ﷺ عنهما كما كنت أَسأَلُه عن غيرهما فقدَّرْتُ كونهما سورة واحدة، فأَسقطتُ البسملة لذلك»[٧]، هذا معنى ما روي عنه.

والقول الآخر: أن سورة براءة نزلت بنقض العهود التي كانت بين النبيّ عليه السّلام وبين المشركين، وبأن ينبذ إلى كل ذي عهد عهده، ويمنعهم من أن يَقْربوا المسجد الحرام بعد ذلك العام[٨]، ومثل هذا تستعمل العرب الابتداء فيه بالغلظة

---

(١) لفظ «بها» سقط من «ن».

(٢) وهم قالون وابن كثير وعاصم والكسائي وأحد الوجوه الثلاثة لأبي عمرو. الفوائد المجمّعة: ٢٤/أ، والنشر: ١: ٢٥٩ ـ ٢٦٠، وتقريب النشر: ٦.

(٣) في «م» زيادة «في الواقع».

(٤) تكررت هذه الآية في «سورة الرحمٰن» واحدا وثلاثين مرة، وأول مواضعها في السورة الآية (١٣).

(٥) تكررت في «سورة المرسلات» عشر مرات، أولها الآية (١٥)، ووردت في سورة المطففين الآية (١٠).

(٦) ذكر القرطبي خمسة أقوال في الجامع لأحكام القرآن: ٨: ٦١ ـ ٦٢. وانظر: أضواء البيان للشنقيطي: ٢: ٤٢٦ ـ ٤٢٧.

(٧) الحديث أخرجه مطوّلا الترمذي: ٨: ٤٧٧ (تحفة الأحوذي)، وأبو داود برقم (٧٨٦)، وأحمد: ١٨: ١٥٤ ـ ١٥٥ (الفتح الرباني)، والحاكم في المستدرك: ٢: ٢٢١. وغيرهم.

(٨) وهو العام التاسع من الهجرة وفيه نزلت سورة براءة.

والشدّة فبعث النبيّ عليه السّلام بها عليَّ بن أبي طالب[١] وأمره أن يقرأها على الناس بمنى[٢]، ولم يأمره أن يقرأ فيها بسم اللَّه الرحمٰن الرحيم لما ذكرناه من نزولها بنقض العهود. فأمّا ما ذهب إليه بعض المتعقّبين[٣] من القراء من استعمالهم الفصل بالبسملة لكل من فصل أو لم يفصل في المواضع الأربعة[٤] المذكورة في كتابنا، فإن ذلك إنما هو كراهية منهم لوصل آخر [كل][٥] سورة منهنّ بأول التي تليها، وفيه لَبْس؛ لأنك إذا قلت: ﴿أَهْلُ التَّقْوى وأَهْلُ المَغْفِرَة لا﴾ صرت كأنك نفيت عنه المغفرة فاستقبحوا ذلك. وكذلك إذا قلت: ﴿والأَمْرُ يومئِذٍ للَّه ويل﴾ فأرادوا الفصل بينهما[٦] لزوال اللَّبْس. ورأيت بعض شيوخنا ـ وهو أبو عبد اللَّه بن سفيان[٧] رحمه اللَّه ـ لا يراعي ذلك، ويبقي كل واحد من القرّاء فيهن/ على مذهبه الذي يستعمله في غيرهنّ[٨]. ورأيت غيره من شيوخ المصريين يَذْهب إلى الفصل بينهن بسكتة لمن مذهبه أن يصل السورة بالسورة، وذلك عندي حسن، وهو الذي أختار؛ لأنه أبعد من

٥/ب

---

(١) علي بن أبي طالب (عَبْدِ مَنَاف) أبو الحسن، أوّل من أسلم، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، مات رضي الله عنه في رمضان سنة أربعين، وهو يومئذ أفضل الأحياء من بني آدم على الأرض. تقريب التهذيب: ٤٠٢، والإصابة: ٢: ٥٠١.

(٢) أخرجه البخاري في التفسير: ٨: ٢٥٦ (الفتح)، والترمذي كذلك: ٨: ٤٨٥ (تحفة الأحوذي)، وأحمد: ١٨: ١٥٨ (الفتح الرباني).

(٣) يريد: متأخري القراء ـ بالنسبة لعصره ـ الذين خالفوا من تقدمهم. من قولهم: عقّب الحاكم على حكم من قبله، إذا حكم بعد حكمه بغيره. انظر: (عقب) في الصحاح: ١: ١٨٦.

(٤) وهي ما بين سورة المدثر والقيامة، وبين الإنفطار والمطففين، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهُمَزَة، وهي التي سمّاها الشاطبي ـ في حرز الأماني ـ الأربع الزُّهْر: ص: ١١. وانظر: التبصرة في القراءات لمكي: ٥٢ ـ ٥٣، وإرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي للقلانسي: ١٩٩، والنشر: ١: ٢٦١.

(٥) توضيح من «ن، م».

(٦) بالبسملة.

(٧) هو محمد بن سفيان أبو عبد الله القَيْرواني، قرأ على أبي الطيب بن غَلْبون، وتفقّه على أبي الحسن القَابِسيّ، وبرع في مذهب مالك، وقرأ عليه أبو بكر القَصْريّ وغيره وألف كتاب «الهادي في القراءات» وكتاب «اختلاف قراء الأمصار في عدد آي القرآن» وكان من العلماء العاملين، توفي رحمه الله بالمدينة سنة (٤١٥ هـ) انظر: فهرسة ابن خير: ٣٨، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: ١: ٣٨٠ غاية النهاية: ٢: ١٤٧.

(٨) انظر: «الهادي» لابن سفيان ورقة: ٣، وهو مذهب المحققين كما في النشر: ١: ٢٦٢.

اللَّبْس المراعى، إذ كان اتّصال البسملة بأوّل سورة القيامة يقع فيه من اللَّبْس مثل الذي يقع في وصل آخر السورة بأوّل الأخرى[١].

ذكر الكلام على ما اختلفوا فيه في أُمّ القرآن

أمّا من قرأ: ﴿مَلِكِ[٢] يومِ الدّين﴾ [٤] فمن حجّته: ﴿**فتعـٰلى اللَّه المَلِكُ الحَقُّ**﴾[٣] و «﴿**مَلِكِ النَّاس**﴾ [الناس: ٢]. وحجّة أخرى، وهي: أن مَلِكاً أعم من مَالِكٍ بأنه لا يقال مَلِك إلا لمن مَلَكَ أشياء كثيرة، وقد يقع مَالِك على مَنْ مَلَكَ الشيء الواحد؛ كقولك: مَالِكُ الثوب ومَالِك الدار، فكان وصفه تعالىٰ بالمَلِكِ[٤] أعمّ من وصفه بالمَالِك[٥]. وحجة أخرى: قوله تعالىٰ: ﴿**لِمَنِ ٱلمُلْكُ اليومَ لِلَّه**﴾[٦] [غافر: ١٦] يعني يوم القيامة، فدلّ ذلك على صحة قراءة من قرأ ﴿مِلِكِ﴾ لأنك تقول: مَلِكٌ عظيم المُلْكِ، ومَالكٌ حسن المِلْكِ، فلو كان قوله في سورة المؤمن: ﴿**لِمَنِ المِلكُ اليوم**﴾ لكان من مَالِك. وحجة أخرى: أن الرب هو المَالِك، فإذا قال: ﴿**ربِّ العـٰلمين**﴾ [٢] ثم قال: ﴿**مَـٰلِك يوم الدين**﴾ صار كأنه تكرير إذْ[٧] كان الرب هو المَالكُ في لغة العرب، فإذا قال: ﴿مَلِكِ﴾ صار كأنه[٨] قد أتى بكلمتين مختلفتي

---

(١) جاء بعد هذا في نسخة «م» «ويقوّي مذهب من ترك المراعاة في هذه السور الأربع أنه لو لزم لذلك للزم في أواسط السور، فقد يقع في إيصال آخر آية بأول أخرى مثل ذلك نحو قوله ﴿**إنَّا كذلك نجزي المحسنين ويل يومئذ للمكذبين**﴾ و ﴿**عليماً حليماً لا يحلّ**﴾ وما أشبهه فكما لم يراعوا ذلك في مثل هذا كذلك لا يلزم المراعاة في أوائل هذه السور» لكن جاء في حاشية ورقة (٦) من الأصل هذا النص بخط مغاير، وأشار إلى أنه ليس من الأصل، لذلك لم أثبته في الصلب. وهو يخالف ما اختاره المؤلف رحمه الله من الفصل بين السور الأربع بسكتة لمن مذهبه الوصل من غير بسملة.

(٢) وهم نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة. انظر: السبعة لابن مجاهد: ١٠٤، والتيسير للداني: ١٨، والنشر: ١: ٢٧١.

(٣) في موضعين: طه: ١١٤، والمؤمنون: ١١٦.

(٤) في «ن» «تعالى وصفه بالمُلِك»، وهو خطأ.

(٥) في «ن» «بالمَلِك» وهو تصحيف.

(٦) «لله» لا يوجد في «ر».

(٧) المثبت من «ر»، وفي النُّسخ «إذا».

(٨) لفظ «كأنه» سقط من «ن» و «ر».

المعنى، وذلك أبلغ في النظم.

ومن حجة من قرأ ﴿مَـٰلِكِ﴾(١): ﴿قل اللَّهمَّ مَـٰلِكِ ٱلمُلْك﴾ [آل عمران: ٢٦].
وحجة أخرى أن «مالِكاً» عنده أعمّ من ﴿مَلِك﴾ لأن «مَالِكاً» تحسن إضافته إلى جميع
الأشياء، فتقول: مَالِك الناس، ومَالِك يوم الدّين، ومالك الطير ومالك / الدواب، ٦/أ
ولا يحسن أن تقول: مَلِك الطير ولا مَلِك الدواب، فكان وصفه تعالىٰ بالصفة التي
تحسن إضافتها(٢) إلى جميع الأشياء، أعمّ من وصفه بالصفة التي تضاف إلى بعض
الأشياء دون بعض. وحجة أخرى وهي أن «مَالِكاً» صفة جارية على الفعل تقول:
مَلَكَ يَمْلِكُ فهو مَالِك فهذه الصفة هي اسم الفاعل، فهي تجمع الاسم والفعل(٣)،
و﴿مَلِك﴾ صفة غير جارية على فِعْل، فهي لا تجمع الاسم والفعل، فكان وصفه
تعالىٰ بما يجمع الاسم والفعل، أعمّ من وصفه بما لا يكون إلاَّ في معنى الاسم
خاصة.

فصل

فأمّا من قرأ ﴿السِّراط﴾ بالسين(٤) فهي الأصل(٥)، وما جاء على الأصل فلا
يحتاج إلى احتجاج. وأمّا من قرأ بالصاد(٦) فإنه كره الخروج من السين وهي حرف
مهموس، إلى الطاء وهي حرف مطبق مجهور، فأراد أن يبدل من السين حرفاً يجانس
السين والطاء، فمجانسته السين بالصفير، ومجانسته الطاء بالاستعلاء والإطباق

---

(١) وهما عاصم والكسائي. انظر: السبعة: ١٠٤، والتيسير: ١٨، والنشر: ١: ٢٧١. وانظر: «التحصيل»: ١/٦/ب.

(٢) في «ن» «إضافته»، وإنما الضّمير يعود إلى الصفة لا إلى الله تعالى.

(٣) لأنها على وزن «فاعل» المختص بالأسماء، وفيها معنى الفعل لأنها تعمل عمله من الرفع والنّصب، انظر: الكتاب لسيبويه: ١: ١٦٤، وشرح ابن عقيل: ٣: ١٠٦.

(٤) قرأه بالسين حيث ورد في القرآن قنبل عن ابن كثير. انظر: التبصرة في القراءات لمكي: ٥٥، والتيسير: ١٩، وإرشاد المبتدىء: ٢٠١، والنّشر: ١: ٢٧١.

(٥) من حيث الاشتقاق، لأنها من سرطت الشيء إذا بلعته، وسُمِّيَ السراط بهذا لأنه يبتلع المارّة، ولأن العرب تكره الإنتقال من الخفيف إلى الثقيل كما سيوضحه المؤلّف. انظر: «الموضح في وجوه القراءة وعللها» لنصر بن علي الشيرازي ورقة: ٢٧/ب.

(٦) وهم: نافع والبزّي وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وخلّاد والكسائي. انظر: التبصرة: ٥٥، والنّشر: ١: ٢٧٢، والفوائد المجمعة: ٢٤/ب.

ليتجانس الكلام، ولأن العرب تكره الخروج من تَسَفُّلٍ إلى تَصَعُّدٍ، وتستخفّ الخروج من تَصعُّد إلى تَسَفُّل، ألا تراهم قالوا: صُقْت في سُقْت كراهة الخروج من السين إلى القاف، وقالوا: قست فلم يبدلوا لخفة الخروج من التصعد إلى التسفل.

وأمّا القراءة بالزاي، وبين الصاد والزاي فوجهها أنّ الزاي حرف شديد مجهور يناسب السين في الصفير، ويناسب الطاء في الجهر والشدّة. فمن قلب الصاد زايا[1] فلتجانس اللفظ كما قلنا، وقد قالوا: صَقْر وسَقْر وزَقْر وقالوا: القصد[2] والقزد. والذي جعلها بين الصاد والزاي[3] أراد التقريب والمجانسة، ولم يُخْلِص البدل كراهية/ الالتباس. والقراءة بالصاد أحسن من المضارعة بالزاي[4]، لأن الكلمة قد ٦/ب أُعِلَّتْ بقلب السين صاداً، فإذ ضورع فيها بأن تُجْعَلَ الصاد بين الصاد والزاي اجتمع في الكلمة إعلالان وذلك مما كرهوه، ألا ترى أنهم قالوا: بَلْحارث في بني الحارث[5]، ولم يفعلوا ذلك في بني النجار[6]، لأنهم لمّا أعلوا الكلمة بإدغام اللام

---

(١) تروى عن الأصمعي عن أبي عمرو وهي غير معروفة من طرقه، وعدّها مكي ممّا خالف خط المصحف، وقد خطّأ أبو علي الفارسي الأصمعيّ في نقله هذه القراءة، وأنّه لم يحسن ضبطها. وحكاها الفراء عن حمزة وهي غير معروفة كذلك عنه، انظر: «التحصيل»: ١/ ٧/ / أ، والإبانة: ٩٤، والحجة للفارسي: ١: ٣٧ (ط. الهيئة المصرية للكتاب). والسبعة لابن مجاهد: ١٠٥ ـ ١٠٦. وقراءة الزاي ليست في «الهداية» كما في الفوائد المجمّعة ٢٤/ ب.

(٢) في «ن» زيادة «والقسد» والصحيح أن الابدال بين الصاد في «القصد» والزاي في «القزد» كما في مادة (قزد) من القاموس المحيط، وتاج العروس ومعجم متن اللغة للشيخ أحمد رضا: ٤: ٧٥٧، ولم أجد فيما رجعت إليه من معاجم مَنْ ذَكَرَ ابدال الصاد سينا في «القصد» أو إبدال الزاي سينا في «القزد». والله أعلم. وانظر في ابدال الصقر: الخصائص لابن جني: ١: ٣٦٤، والإقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: ٦٨.

(٣) وهو خلف عن حمزة من «الهداية» وخلاد من كتب أخرى، انظر: الفوائد المجمعة: ٢٤/ب، والنشر: ١: ٢٧٢، وتقريب النشر: ٧.

(٤) المضارعة هي المشابهة، وكيفيّة ذلك تكون: بخلط صوت الصاد بصوت الزاي فيمتزجان فيتولد بينهما حرف ليس بصاد ولا زاي، والحرف المتولد حرف فرعيّ ليس من حروف العربية التسعة والعشرين. انظر: ارشاد المريد إلى مقصود القصيد للضباع: ٣٣.

(٥) بنو الحارث بن كعب: بطن من مُذْحِج من القبائل القحطانيّة، سكنوا مقاطعة نجران. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لكحّالة: ١: ٢٣١، وانظر: صفة جزيرة العرب للهمداني: ٢٥٤.

(٦) بنو النّجار بن ثَعْلبة: بطن من الخَزْرج من الأَزْد من القبائل القحطانية، والنّجار اسمه تيم الله، ومنهم أخوال النبي ﷺ. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: ٣: ١١٧٣.

في النون، كرهوا أن يجعلوا فيها إعلالاً آخر.

فإن قال قائل: ما الدليل على أنّ أصل ﴿السِّرٰط﴾ السين، وهلا قلت إنّ أصله الصاد؟ قيل له: الدليل على ذلك أنه قد استعمل بالسين في الكلام والقرآن، فلو كان أصله الصاد لم تقلب الصاد إلى السين؛ لأن العرب إنّما تستعمل القلب وما أشبهه إرادة الخفة والتجانس، فلم يكونوا ليتركوا الصاد التي هي مجانسة للطاء وهي الأصل، ويجعلوا موضعها السين وهي حرف مهموس، فيكون الأصل على هذا أخفّ مما قلب الحرف إليه، إلا تراهم يميلون في قولك: مررت بقارب لما كان المستعلي أولاً فيتصعدون به[1] ثم يتسفلون بالإمالة، ولا يميلون في قولك: مررت بناتق[2] كراهة أن يَتَسَفَّلُوا بالإمالة ثم يخرجوا إلى التصعد بالمستعلي. فهذا يدلك على أنّ أصل[3] ﴿الصِّرٰط﴾ السين، وأنهم إنما[4] قلبوها صاداً إرادة الخفة والتجانس. ومثل قلبهم السين صاداً للخفة إمالتهم الألف نحو الياء إذا جاورها ياء أو كسرة، أو كانت منقلبة عن ياء أو مُشَبَّهة بذلك[5].

فصل

﴿عليهم﴾ ﴿ولديهم﴾ ﴿وإليهم﴾ أصل الهاء في هذا وما أشبهه الضمّ، والدليل على ذلك أنك إذا أفردتها قلت: هُمْ. ودليل آخر: أنا وجدنا جميع ماتكسر الهاء فيه يجوز فيه ضمها، نحو: ﴿عليهُمْ﴾ ﴿وفيهُم﴾/ ﴿وبهُم﴾ وما أشبه ذلك، ولا يجوز الكسر إلا في مواضع مخصوصة[6]. فدلّ ذلك على أنّ أصلها الضمّ وأن الكسر فيها يكون لوجوه، أحدها: أن الهاء خفية ليست بحاجز حصين، فإذا ضمّت فكأن ضَمَّتَها قد وليت الكسرة، أو الياء الساكنة التي قبلها لضعف الهاء عن الحجز،

٧/أ

---

(١) لفظ «به» ساقط من «ن».

(٢) يقال امرأة ناتق إذا كثر ولدها، وفرس ناتق إذا كان ينفض راكبه. وناقة ناتق إذا أسرعت الحمل، وزَنْدٌ ناتق أي وار. انظر: (نتق) في الصحاح: ٤: ١٥٥٨، والقاموس المحيط: ١١٩٤.

(٣) في «ن» «الأصل في الصراط».

(٤) «إنما» سقط من «ر».

(٥) الأمثلة على الترتيب: بشرايَ، عابد، الهدى، الضحى. انظر الكتاب: ٤: ١١٧ وما بعدها.

(٦) لعلّه يقصد إذا سُبقت الهاء بياء أو كسرة نحو: ﴿به وعليه، وبهما وعليهما، وبهم وعليهم﴾.

وذلك ثقيل. ويدلّ على ضَعْف الهاء أنهم يبيّنونها[١] بزيادة الواو عليها[٢] في نحو: «ضربهو وأكرمهو» لتخرجها هذه الواو من الخفاء إلى الإبانة، ويدلّك على خفائها أيضاً أنهم قالوا[٣]: «يريد أن يضربها» فأمالوا كأنهم قالوا: يضربا، فلم يعتدوا بالهاء لخفائها. ويدلّك على خفائها أيضاً أن من أَتْبعَ الحركة[٤] في «رُدُّ»، فقال: رُدُّ يا هذا، قال: رُدَّها، فلم يُجِزْ ضمّ الدال لما جاور[٥] ضميراً لمؤنثة[٦]، بسبب أنّ الهاء خفية ليست تحجز فيصير كأنه قد ضمّ ما قبل الألف. ويدلّك على خفائها أيضاً أنهم قالوا[٧]: «مِنُهْ وعَنُهْ»، فنقلوا حركة الهاء إلى الحرف الذي قبلها ليبينوها بذلك في الوقف، فإذا وصلوا تحركت الهاء، فزال بعض الخفاء الذي فيها. فإذا ثبت ما قلناه فقولك: «بِهُمْ» ثقيل لما كانت الهاء ليست بحاجز حصين بين الضمّة والكسرة، وكذلك «فِيْهُمْ»؛ لأن الياء الساكنة في تقدير كسرة فكسروا الهاء إتْباعاً لما قبلها. ووجه آخر: أن الهاء من جنس الياء، فأتبعوها ما هو من جنسها فكسروها. والدليل على أنها من جنس الياء إبدالهم إياها من الياء، فقالوا: «هٰذِهْ»[٨]، والأصل «هٰذي».

ووجه آخر وهو أن الهاء تشبه الألف في الضعف والخفاء والمخرج، فكما أمالوا الألف لمجاورة الياء والكسرة، فكذلك كسروا الهاء لمجاورتهما، والدليل على شبه الهاء بالألف/ أنهم بينوا بهما الحركة في الوقف فقالوا: «اقتدِهْ»، فالهاء ٧/ب

---

(١) في «ر» «بينوها»، وهو خطأ.

(٢) وهي لغة أهل الحجاز، يقولون: «مررت بهو، ولديهو مال» انظر: الكتاب: ٤: ١٨٩ و ١٩٥، ومعاني القرآن للأخفش: ١: ٢٦.

(٣) وهم بنو تميم وقوم من قيس وأسد كما قال سيبويه في الكتاب: ٤: ١٢٥. وانظر فيه: ٤: ١٢٣.

(٤) أتبع الدال حركة الراء وهي الضمة، والأصل «رُدَّ» انظر: الكتاب: ٤: ٤٤٤.

(٥) في «ن، م» «جاء».

(٦) في «ن» «ضمير المؤنث».

(٧) وهي لغة لبعض تميم كما قال سيبويه في الكتاب. انظر: ٤: ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٨) في حال الوقف، فإذا وصلوا قالوا: «هذي». وهي لغة تميم كما في الكتاب: ٤: ١٨٢. وانظر: سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي: ٢: ٥٦٦، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٤: ٢٣٧.

لبيان الحركة، وقالوا: «إنّا»، فالألف لبيان الحركة[١]. قال الخليل[٢]: «لو سميت رجلاً بالباء من ضرب لقلت: به، وإن شئت قلت: با»[٣]. فجعل الخليل بيان الحركة بالهاء أو بالألف، فهذا يدلّ على تشابههما، وقالوا: «ضربتُ ضرْبِهْ»، فأمالوا الهاء في الوقف كما أمالوا الألف في «حبلى»، ويقوّي كسر الهاء أن بعضهم[٤] يقول: «منْهِم» فيكسر الهاء، ولا يعتدّ بالنون الساكنة، فإذا كسروا الهاء وبينها وبين الكسرة حرف ساكن، فأن يكسروها إذا وليت الكسرة والياء أولى. وقد حُكِيَ عن ناس من بني بكر بن وائل[٥] أنهم يقولون: «عَلَيْكِم وبِكِمْ»[٦]، شبهوا الكاف بالهاء لاجتماعهما في الهمس وعلامة المضمر، فهذا كله مما يقوّي كسر[٧] الهاء.

فأمّا وجه قراءة حمزة: ﴿عليْهُم ولديْهُم وإليْهُم﴾، واختصاصه هذه الثلاثة دون غيرها[٨]، فلأن الياء فيها تكون مع الظاهر ألفاً نحو قولك: عَلىٰ زيد، وإلىٰ عمرو، ولَدىٰ الباب، ولا يجوز كسر الهاء إذا كان قبلها الألف. على أنّه قد حُكِيَ عن بعض

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه: ٤: ١٦٣ ـ ١٦٤، وسر صناعة الإعراب: ٢: ٥٥٥.

(٢) الخليل بن أحمد بن عبد الرحمٰن أبو عبد الرحمٰن الفراهيدي، نَحْـويٌّ لغويّ بارع، وهو واضع علم العَروض وحصر أشعار العرب به، من تلاميذه سيبويه والأصمعي وأبو عمرو. ومن تصانيفه «العين» و «الشواهد» و «العَروض» وغيرها، توفي سنة (١٧٥ هـ) وقيل غير ذلك. نزهة الألباء لابن الأنباري: ٤٥، وانباه الرواة لِلْقفطي: ١: ٣٤٧، وبغية الوعاة للسيوطي: ١: ٥٥٧.

(٣) المؤلّف نقل معنى كلام الخليل. انظره في الكتاب: ٣: ٣٢٠ ـ ٣٢١. ولم أجده في الأجزاء المطبوعة من «العين» الّتي وقفت عليها، وإلاّ فكتاب «العين» طبع بكماله.

(٤) وهم قوم من ربيعة، وكلب يقولون: مِنهِم وعَنهِم. وهذه اللغة تسمّى: الوَهْم. انظر: الكتاب: ٤: ١٩٦، والاقتراح للسيوطي: ٢٠٠.

(٥) قبيلة من قبائل ربيعة سكنوا اليمامة إلى البحرين إلى أطراف سواد العراق. صفة جزيرة العرب للهمداني: ٥٧.

(٦) وهذه اللغة تسمّى: الوَكم. انظر: الكتاب: ٤: ١٩٧، ومعاني القرآن للأخفش: ١: ٢٨، والاقتراح للسيوطي: ٢٠٠.

(٧) في «م» «كسرة»، وهو مُتّجه.

(٨) نحو ﴿يوفيهم﴾ و ﴿يزكيهم﴾ مما هو مسند إلى ضمير جمع مذكر، ودون ما هو مسند إلى ضمير جمع مؤنّث نحو ﴿عليهنّ﴾ و ﴿فيهنّ﴾ أو إلى ضمير تثنية نحو ﴿عليهما﴾ و ﴿فيهما﴾. انظر: السبعة: ١٠٨، والنّشر: ١: ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

العرب[١] أنهم يجعلونها ألفاً مع المضمر فيقولون: علاك وإلاك ولداك. وحكى أبو زيد[٢]: «ضربت يداه[٣] ووضعته علاه»[٤]. ومن شأنهم أن يحكموا للشيء بالأصل دون اللفظ، ألا ترى أنهم قالوا: «رُوْيَا» فخففوا الهمزة بأن قلبوها واواً لانضمام ما قبلها، ثم لم يدغموا الواو في الياء إذ هي عندهم في تقدير همزة على حكمها الأول، فلم يجعلوه مثل قولك: «ليّا وطيّا»، لأن أصلهما لَوْياً وطَوْياً؛ لأنهما من لَوَيت وطَوَيت فَفَرَقُوا بين الواو الأصلية والمبدلة.

وممّا يقوّي قراءة حمزة أن ميم الجمع حقها أن يكون ما قبلها مضموماً نحو: ﴿عليكُم وبكُم وفيكُم/ وأنتُم﴾، ولم يضم الهاء في ﴿عليْهِنّ وعليْهِما﴾ وما أشبه ذلك، لأنه ليس في الكلمة[٥] ميم جمع تقدّر الضمّة معها[٦]. ٨/أ

وحجة حمزة والكسائي[٧] في ضمهما الهاء والميم عند لقاء الساكن[٨]، أنهما لما احتاجا إلى تحريك الميم لالتقاء الساكنين حركاها بالضمة التي هي أصلها،

---

(١) وهم بنو الحارث بن كعب، وذلك أنّهم يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفا. انظر: النّوادر في اللغة لأبي زيد: ٢٥٩، والكتاب: ٣: ٤١٣.

(٢) هو سعيد بن أوس الأنصاري من أئمة النحو، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب، أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم السجستاني وغيرهما، ومن كتبه «النوادر» و «لغات القرآن». وفي كتبه المصنّفة في اللغة من شواهد النحو عن العرب ما ليس لغيره، (ت ٢١٥ هـ) وقيل غير ذلك. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ٤١، ونزهة الألباء: ١٢٥، وبغية الوعاة: ١: ٥٨٢.

(٣) في «م» «ضربت يداه» فقط.

(٤) لم أجد هذا النص في النوادر. وانظر: إشارة أبي زيد للغة الحارث بن كعب وما ذكره من أمثلة في النوادر: ٢٥٩.

(٥) في «ن» «في الكلام».

(٦) في «ن» «ضمتها».

(٧) علي بن حمزة أبو الحسن أحد القرّاء السبعة، أخذ القراءة عن حمزة وعن أبي بكر بن عيّاش وغيرهما، وممّن أخذ عنه حفص الدوري والليث بن خالد وقُتَيْبة ابن مِهْران، وكان عالماً باللغة والغريب والنحو. ومن مؤلفاته «معاني القرآن» و «القراءات» و «الهاءات»، ولُقّب بالكسائي لأنه أحرم في كساء. توفي على الصحيح عام (١٨٩ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار: ١: ١٢٠، وغاية النهاية: ١: ٥٣٥، والإبانة: ٣٨.

(٨) انظر: التبصرة: ٥٥، والتيسير: ١٩، والنّشر: ١: ٢٧٤.

فغلبت الضمّة على الهاء قبلها فانضمت الهاء، فإن قال قائل: وجدنا الهاء في ﴿قِبْلَتِهِم التي﴾ [البقرة: ١٤٥] قد اكتنفتها الضمّة والكسرة، فالكسرة قبلها والضمة بعدها، فلم غلبت عليها الضمة ولم تغلب عليها الكسرة؟، فالجواب عن ذلك: أن الهاء لما [كانت][١] قد[٢] اكتنفها شيئان وكانا من القرب منها سواء، وكان أحدهما أصلاً لها، كان الذي هو أصل لها أولى بها من الذي ليس بأصل، فالضمّة أصل الهاء، فلذلك غلبت على الكسرة؛ لأنه قد اجتمع فيها ردّ الهاء إلى أصلها وإتْباعُها[٣] ضمّة الميم.

وعلّة أبي عمرو[٤] في كسر ﴿قِبْلَتِهِمِ التي﴾ و ﴿إليْهِمِ اثْنين﴾ [يس: ١٤] أنه لَمّا احتاج إلى تحريك الميم لالتقاء الساكنين حركها بالكسر[٥] إتْباعاً لكسرة الهاء، وكره أن يخرج من كسرة إلى ضمّة، وذلك ثقيل. ألا ترى أنّه ليس في كلامهم ما هو على مثال (فِعُل)[٦]. فإن قال قائل: ما هذه الكسرة التي حرّك بها أبو عمرو الميم أهي الكسرة التي تستعمل لالتقاء الساكنين، أم غيرها؟ قيل له: الصواب عند الحذاق أن هذه الكسرة أصل في الميم، وليست بالتي تأتي لالتقاء الساكنين، وكان الأصل «عليهمي»[٧] فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك قرأ الحسن[٨/١- ب]. فإنْ قال

---

(١) زيادة من «ن» و «ر».

(٢) «قد» سقطت من «ر».

(٣) في «ن» «وأتبعها».

(٤) زَبَّان بن العلاء بن عَمّار المَازِنيّ البصري، أحد القراء السبعة، وأعلم الناس في زمنه بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والزهد، قرأ على حُمَيد بن قيس الأعرج وسعيد بن جبير وغيرهما، وليس في السبعة أكثر شيوخاً منه، وممن أخذ عنه يحيى بن المبارك اليزيديّ والأصمعي وسيبويه، توفي رحمه الله بالكوفة سنة (١٥٤ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار: ١: ١٠٠، وغاية النهاية: ١: ٢٨٨، وطبقات النحويين واللغويين للزّبيدي: ٢٨، والمشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم للذهبي: ٣٢٨.

(٥) انظر: التبصرة: ٥٥، والتيسير: ١٩، والنّشر: ١: ٢٧٤.

(٦) انظر هذا الاستقراء في الكتاب لسيبويه: ٤: ١٧٣.

(٧) انظر هذا الأصل في الكتاب: ٤: ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٨/ أ) الحسن بن أبي الحسن (يَسَار) البصري أبو سعيد من فضلاء التابعين وسيد أهل زمانه علماً وعقلاً، قرأ على حِطّان الرَّقَاشي وأبي العالية، وممن روى عنه أبو عمرو البصري وسَلّام الطويل. ومناقبه جمة، توفي رحمه الله سنة (١١٠ هـ) وقد قارب التسعين. انظر: سير أعلام النبلاء: ٤: ٥٣٥، وغاية =

قائل: قد وجدنا أبا عمرو لا يقرأ كذلك إذا لم يلق الميم ساكن؟ قيل له: وكذلك وجدناه أيضاً لا يقرأ ﴿عَلَيْهِم﴾ إذا لم يلقَ الميم ساكن، فثبت أنه إنما حذف الياء/ ٨/ب من «عليهمي» لالتقاء الساكنين[١].

فصل

فأمّا ميم الجميع فأصلها أن تزاد عليها الواو ليكون للمذكر علامتان كما كان للمؤنث في قولك: «عليهنَّ»، فالنون الساكنة في «عليهنْ» بإزاء الميم من «عليهم»، والنون المتحركة بإزاء الواو في قولك: «عَلَيْهُمُو»، والدليل على أنّ أصلها الصلة بواو، إجماعهم على ذلك مع المضمر[٢]، قال اللّه تعالىٰ: ﴿أَنُلْزِمُكُموها﴾ [هود: ٢٨] «فالواو» التي[٣] بين الميم والهاء التي تزاد علىٰ ميم الجميع، فإجماعهم على زيادتها مع المضمر دليل على أنه أصلها، وهذا إجماع سوى ما حكاه يونس[٤]، فإنه حكى: أعطيْتُكُمْهُ وهو شاذّ[٥]، والمعروف أعطيْتُكُمُوه. فمن ضمّ ميم الجمع ووصلها بواو فعلى الأصل كما ذكرناه. فإن قال قائل: لِمَ لَمْ يُراعِ مجيء الضمة بعد الكسرة وإنه يكون مثل «فِعُل» إذا قال عليْهِمُو؟ قيل له: لا يُرَاعَىٰ ذلك في الحركة العارضة، وكسرة الهاء غير لازمة لأنها منقولة عن ضمّة، ألا ترى أنهم قالوا: «هذا

= النهاية: ١: ٢٣٥، وتقريب التهذيب: ١٦٠.

(٨/ب) انظر: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» لابن جنّي: ١: ٤٤، ومقدّمة في مذاهب القراء الأربعة الزائدة على العشرة للمزّاحي ورقة: ٤، والبحر المحيط: ١: ٢٦، وزاد في المحتسب والبحر أنّها قراءة عمرو ابن فائد أيضاً.

(١) في حاشية الأصل «إذا لقيها ساكن». وهذه الزيادة في «ر».

(٢) في النسختين «ن، م» «مع الضم»، وهو خطأ.

(٣) لفظ «التي» سقط من «ن».

(٤) يونس بن حبيب الضبّي أبو عبد الرحمٰن، من أصحاب أبي عمرو، سمع من العرب وروى عن سيبويه فأكثر، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها، سمع منه الكسائي والفراء، ومن كتبه «معاني القرآن» و «اللغات» و «الأمثال» توفي عام (١٨٢ هـ) ولم يتزوج ولم يتسرّ. انظر: أخبار النحويين البصريين: ٢٧، وانباه الرواة: ٤: ٦٨، وبغية الوعاة: ٢: ٣٦٥.

(٥) قال سيبويه: «والأول ـ يعني أعطيتُكُمُوه ـ أكثر وأعرف». الكتاب: ٢: ٣٧٧.

الرِّدُءُ»[(١)] كراهة أن يحذفوا الحركة[(٢)] والهمزة فيلتقي الساكنان، لأنّ الأصل: الرِّدْءُ يا هذا، فألقوا ضمة الهمزة على الدال فصار: الرِّدُءْ، ولم يراعوا فيه الشبه[(٣)] «بِفِعُل» لما كانت الضمة في الدال عارضة. ويشبه ذلك قولهم: عدتُ المريض، فَعَدُّوه إلى مفعول وهو على «فَعُلْتُ»، وما كان على «فَعُلْتُ» لا يتعدّى ألبتَّة، وإنما عَدُّوه لأنه منقول من «فَعَلْتُ إلى فَعُلْتُ»، فلم يَعْتَدُّوا بذلك إذ هو عارض.

وعلّة من أسكن الميم[(٤)] أنّه أراد التخفيف إذ لا يقع في حذف الواو لَبْس، وذلك أنك تقول في الواحد المذكر «عليْه»، وفي المؤنث «عليْها»، وفي الاثنين «عليْهما»، وفي جمع المؤنث «عليْهن»/ ، فلم يبق «عليْهم» إلاّ لجماعة المذكر، فلما ٩/أ كانت إحدى العلامتين تنوب عن الأخرى بغير لَبْس يقع في الكلمة اختار ما هو أخفّ. ويقوّي ذلك أنّ إثبات الواو نظير ما ليس في كلامهم، وذلك أنه ليس في الكلام اسم آخره واو ساكنة قبلها ضمّة، وأنّهم إذا أدّى إلى ذلك قياس قلبوا الواو ياء والضمة كسرة، وذلك نحو جمعك دَلْواً على «أَفْعُل» تقول فيه: أَدْلٍ يا هذا، فتقلب الواو ياء والضمة كسرة، وتحذف الياء لسكونها وسكون التنوين[(٥)]. فإن قال قائل: هلاَّ أبقى من حذف الواو من «عليْهِمُو» الضمّة، ولِمَ حذف الواو والضمة جميعاً، وهلاَّ قال: ﴿عَلَيْهِمُ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، فتكون الضمة دلالة على الواو المحذوفة؟ قيل له: لمّا قصد إلى التخفيف لم يُبْق الضمة؛ لأن الضمة تُسْتَثقل كما

---

(١) وهي لغة كثير من العرب وسُمِعَتْ من تميم وأسد، وذلك أنهم ينقلون حركة الهمزة إلى الساكن قبلها لبيان الهمزة، والمراد بالرِّدْءِ الصاحب. انظر: الكتاب: ٤: ١٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩: ٧٣، والقاموس مادة (ردأ): ٥٢.

(٢) في «ن، م» «ضمّة الهمزة».

(٣) في «ن» «المشبه».

(٤) إذا وقعت قبل متحرك، وهم كل القراء إلا قالون في وجه وابن كثير وورشا بشرط أن تقع الميم قبل همزة قطع. أما قالون ففي «الهداية» له طريقان: الأول: الحُلْواني وله الصلة، والثاني: أبو نشيط وله الإسكان.

انظر: النّشر: ١: ٢٧٣، وتقريبه: ٨، والفوائد المجمّعة: ٢٤/ب، وتحصيل الكفاية من الاختلاف الواقع بين التيسير والتبصرة والكافي والهداية: ١٥٦/أ.

(٥) الأصل «أَدْلُوٌ» ثم بعد قلب الحركة والحرف، صار «أَدْلِيٌ» ثم بعد الحذف صار «أَدْلٍ».

تُستثَقل الواو لكونها منها، ألا ترى أنهم يشبعون الضمة فتصير واواً كما قالوا: أَنظُور وما أشبهه، قال الشاعر[١]:

١ - وإنّني حَيْثُ ما يَثْني الْهَوىٰ بَصَري   مِن حَيْثُ ما سَلَكُوا أَدْنُــو فَأَنظُورُ

وعلّة ورش[٢] في اختصاصه الصلة عند الهمزة[٣] دون غيرها، أنّه لو أسكنها وبعدها الهمزة، للزمه على أصله في نقل الحركة أن يُلقيَ عليها حركة الهمزة، فيقول: ﴿عليهمَ ٱنْذرتهم﴾ ﴿ومنهمُ ٱمّيون﴾ [البقرة: ٧٨]، و ﴿منهمِ ٱنّي﴾[٤] [الأنبياء: ٢٩]؛ كما تقول[٥]: ﴿مَنُ ٱوتي﴾، ﴿وقَدَ ٱفْلَح﴾، و ﴿مِنِ ٱلٰه﴾[٦] فيصير يحرك[٧] الميم بحركات مختلفة، فلما لزمها التحريك حركها بما هو أصلها وهو الضمّ، وأيضاً فإنه أراد تحسين القراءة بالمدّ.

وعلّة من ضم الميم إذا لقيها ساكن[٨]، أنه إنْ كان مِمَّن يصلها بواو عند غير

---

(١) إبراهيم بن هَرْمة في ملحق ديوانه: ٢٣٩، وتاج العروس: ١٠: ١٩٧، ولم ينسبه في المحتسب: ١: ٢٥٩، وسر الصناعة: ١: ٢٦، والانصاف في مسائل الخلاف: ١: ٢٣ واللسان (شرى): ١٤: ٤٣٠، و (وا): ١٥: ٤٤٨، ومغني اللبيب برقم: ٦٨٢. ويُروىٰ «يسري» و «يشري» و «حوثما» وهي لغة في حيثما. والبيت غير موجود في نسخة «ن» و «ر»، وفي الأصل في الحاشية.

(٢) هو: عثمان بن سعيد المِصْريّ انتهت إليه رياسة الإقراء بمصر، وهو أحد الرواة عن نافع، وممن قرأ عليه أحمد بن صالح وأبو يعقوب الأزرق، وورش لَقَبٌ له لقَّبه به شيخه نافع لشدّة بياضه، والوَرْش شيء يصنع من اللبن أو هو نسبة لطائر الوَرْشان، توفي رحمه الله بمصر سنة (١٩٧ هـ) معرفة القراء الكبار: ١: ١٥٢، وغاية النهاية: ١: ٥٠٢، والقاموس المحيط مادة (ورش): ٧٨٦.

(٣) المراد همزة القطع نحو ﴿عليهم ءأنذرتهم﴾ كما مثل المؤلف رحمه الله. انظر: السبعة في القراءات: ١٠٩، والتبصرة: ٢٥٣، والنّشر: ١: ٢٧٤.

(٤) ﴿منهم اني﴾ ساقطة من «ر».

(٥) كذا في الأصل و «م» و «ر» وفي «ن» مهملة، وكان الأوفق بالسياق «كما يقول» بالياء، لكن توجّه على تقدير مخاطب، أي كما تقول أنت على قراءته.

(٦) ﴿من أوتى﴾ ورد في أربعة مواضع أولها الحاقة: ١٩، ﴿قد أفلح﴾ بلا واو ورد في ثلاثة مواضع أولها المؤمنون: ١، وبالواو في طه: ٦٤، و ﴿من إلٰه﴾ ورد في ثلاثة عشر موضعاً أولها في آل عمران: ٦٢.

(٧) في «ر» «تحرك».

(٨) فإذا كان قبل الميم كاف نحو ﴿عليكم القتال﴾ البقرة: ٢١٦ أو تاء نحو ﴿وأنتم الأعلون﴾ آل عمران: =

الساكن[١]، فإنه حذف مع الساكن الواو وأبقى الضمّة، وإن كان ممن مذهبه إسكانها مع غير الساكن[٢]، فإنه ضمها حين احتاج إلى التحريك، إذ الضمّة أَولى بها على الأصل[٣]. ٩/ب

هـاء الإضمـار[٤]

الاسم المضمر: هو الهاء وحدها، وما وصلت به من واو وياء فهو زائد[٥].

قال سيبويه[٦]: «زيدت الواو على الهاء في المذكر كما زيدت الألف على الهاء في المؤنث ليستويا في باب الزيادة»[٧]، يعني بذلك قولك: منْهُ ومنْهَا ونظائر ذلك. وقال أصحاب الخليل وسيبويه: إنما زيدت الواو على الهاء لخفاء الهاء لتخرجها الواو من الخفاء إلى الإبانة، وذلك أنَّ الهاء من الصدر[٨] والواو من بين الشفتين،

= ١٣٩ أو هاء نحو ﴿يلعنهم الله﴾ البقرة: ١٥٩، فكل القراء يصلونها بالضم. انظر: النّشر: ١: ٢٧٤.

(١) أي إذا كانت الميم قبل متحرك، فالذين يصلونها قالون بخلاف عنه، وابن كثير، وورش، إذا كان بعد الميم همزة قطع. انظر: النّشر: ١: ٢٧٣.

(٢) وهم بقيّة القراء كما تقدّم أيضاً.

(٣) لم يذكر المؤلّف رحمه الله باب «الإدغام الكبير» في «الهداية». انظر: النشر: ١: ٢٧٥، والفوائد المجمّعة: ٢٤/ب، وتحصيل الكفاية: ١٥٦/أ.

(٤) وهي التي يكنى بها عن المفرد المذكر الغائب، وتسمّى «هاء الكناية». انظر: ابراز المعاني لأبي شامة: ١٠٣، والنشر: ١: ٣٠٤.

(٥) في «ن» «زيادة».

(٦) عمرو بن عثمان بن قُنبر، أبو بشر، أصله من فارس، ونشأ بالبصرة، إمام النحو وصاحب «الكتاب» الذي لم يسبقه إلى مثله أحد. أخذ عن حماد بن سلمة والخليل بن أحمد ويونس وغيرهم، ومن تلاميذه الأخفش وقطرب. ولَقَبه «سيبويه» فارسي معناه: الثلاثون رائحة أو ذو الثلاثين رائحة. توفي رحمه الله عام (١٨٠ هـ) على الراجح. انظر: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي: ٦٥، وطبقات النحويين: ٧٣، وانباه الرواة: ٢: ٣٦٠.

(٧) النص المنسوب لسيبويه منقول بالمعنى لا بلفظه. انظر: الكتاب: ٤: ١٨٩.

(٨) التعبير بالصدر فيه تجوّز، لأنّ الهاء من أقصى الحلق، وقد عبّر رحمه الله في باب «ذكر مخارج الحروف» عن حرف الهمزة أنه يخرج من أوّل الصدر وآخر الحلق، وهي والهاء من مخرج واحد. والتعبير بالصدر لهذا المخرج جاء في بعض نسخ الرعاية لمكي: ١٤٢، والنّشر: ١: ١٩٩.

فإذا زيدت عليها بيّنتها، فالأصل على ما ذكرناه في كل هاء إضمار: أن تُزاد عليها الواو، وكذلك كان الأصل[١] في فيْهِ فيْهُو، وكذلك مِنْهُو وعليْهُو ومن عندهُو وما أشبه ذلك، لكن الواو إذا زيدت على الهاء وقبل الهاء كسرة قلبت الواو ياء؛ لأن الهاء خفية ليست بحاجز حصين، فتصير كأنها واو ساكنة قبلها كسرة، وليس ذلك في الكلام، فقلبوها ياء للكسرة التي قبل الهاء[٢]. وكذلك إذا كان قبل الهاء ياء ساكنة قلبت الواو ياء أيضاً لثقل الواو الساكنة بعد الياء[٣]، وقد دلّلنا[٤] في ما تقدّم على خفاء الهاء عند الاحتجاج على ﴿عَلَيْهِم﴾[٥].

فعلّة من حذف الصلة إذا كان ما قبل الهاء ساكناً[٦]، أنّه كره ذلك لشبهه باجتماع الساكنين، وذلك أن الياء في ﴿فِيْه وعَلَيْه﴾ ساكنة، فإن وصل الهاء بياء ساكنة صار كأنه قد جمع بين ساكنين، إذ ليس بينهما إلاّ الهاء وهي خَفِيّة كما قلنا، فحذف ياء الصلة وأبقى الكسرة تدل عليها[٧]، وكذلك إذا كان قبل الهاء حرف ساكن غير الياء نحو: «مِنْه» و﴿أَخوه﴾ و﴿أَحصٰه[٨]﴾[٩] كره أيضاً أن يزيد عليها الواو ساكنة فيكون كالجمع/ بين ساكنين فحذف الواو وأبقى الضمة تدلّ عليها. ١٠/أ

وعلّة أخرى: أن الياء إذا كانت قبل[١٠] الهاء وجاءت بعدها الهاء ووصلت الهاء

---

(١) «الأصل» ساقطة من «ر».

(٢) في «م» «التي قبلها».

(٣) انظر الكتاب لسيبويه: ٤: ١٩٥.

(٤) في «ن» «عللنا»، وهو مُتَّجه.

(٥) ص: ١٨ ـ ١٩.

(٦) وهم كل القراء إلا ابن كثير مطلقاً، وحفصاً في قوله تعالى ﴿فيه مهانا﴾ الفرقان: ٦٩. انظر: السبعة: ١٣٠ ـ ١٣١، والنّشر: ١: ٣٠٥. والمثبت من «ن، م»، وفي الأصْل و«ر» «ساكن».

(٧) يخرج من هذا العموم قوله تعالى بالكهف ﴿وما أنسٰنيه إلا﴾ الآية: ٦٣ و ﴿عليه الله﴾ الفتح: ١٠ على رواية حفص لأنه يقرأهما بالضم.

(٨) في «ن» ﴿واجتبٰه﴾.

(٩) الحرفان في: يوسف: ٨، والمجادلة: ٦.

(١٠) في الأصل و «ر» «قبلها» وهو مغير للمعنى، والمثبت من «ن، م».

بياء، اجتمعت ثلاثة[١] حروف متجانسة، وقد كرهوا اجتماع الحروف المتجانسة حتى خففوا بالحذف والبدل والإدغام، فمثال تخفيفهم بالحذف قولهم: «اسطاع»[٢]، والأصل «استطاع» فحذفوا التاء كراهة الجمع بينها وبين الطاء، ومثال تخفيفهم بالبدل قولهم: «قَصَّيت أَظْفاري»[٢]، والأصل: «قصصت»، فكرهوا اجتماع الصادين فأبدلوا إحداهما ياء، ومثال تخفيفهم بالإدغام قولهم: «وَدٌّ» في «وَتِدٍ»[٣]، فإذا كانوا قد كرهوا اجتماع الحروف المتجانسة كانت متماثلة أو متقاربة، وجب أن يُكْرَهَ اجتماع هاء بين ياءين لما قد بيّناه فيما تقدم[٤] أن الهاء من جنس الياء.

وحجّة ابن كثير[٥] في وصله هاء الإضمار بواو أو ياء، أنه جاء بذلك على أصله، ولم يراع ما راعاه غيره من الشبه بالتقاء الساكنين واجتماع الحروف المتجانسة. فأمّا ما رَاعَوْه من التقاء الساكنين فلابن كثير أن يقول: إنّ الهاء وإن كانت خَفِيّة فلا يخرجها خفاؤها من أن تحجز بين الساكنين، إذ هي في حكم الإعراب ووزن الشعر كغيرها من الحروف، أَلَا ترى أنها تقع في الشعر موقع الراء والضاد على ما في الراء من[٦] التكرير، وعلى ما في الضاد من الاستطالة، والشعر موضع تعديل، فوقوعها مواقع الحروف التي فيها الاستطالة والزيادة دليل على أنها بمنزلة غيرها من الحروف، فعلى هذا لا يلتقي في قراءته ساكنان، ولا يكون ذلك يشبه التقاء الساكنين.

١٠/ب فأمّا ما راعاه غيره من الحروف المتجانسة/ واجتماعها، فإن اجتماع الحروف

---

(١) في الأصل و «ر» «ثلاث» والمثبت من «ن، م».

(٢) انظر: الحذف والبدل في «فتح الوصيد في شرح القصيد» للسخاوي: ١٧٦/ب، والمساعد: ٤ : ٢١٥.

(٣) «وَتِد» بكسر التاء لغة أهل الحجاز وهي الفصحى، وبنو تميم وأهل نجد أسكنوا التاء فأدغموا بعد القلب. انظر: الكتاب: ٤ : ٤٨٢، والمصباح المنير للفيومي: مادّة (وتد): ٢٤٧.

(٤) ص: ١٩.

(٥) عبد الله بن كثير أبو مَعْبد المكّي، أحد القراء السبعة وإمام المكيين في القراءة، أخذ عن عبد الله بن السائب ومجاهد وغيرهما، وتصدّر للاقراء، وممن قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وشِبْل بن عَبّاد ومَعْروف بن مُشْكَان، توفي بمكة سنة (١٢٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار: ١ : ٨٦، وغاية النهاية: ١ : ٤٤٣، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد: ١ : ١٥٧.

(٦) لفظ «من» سقط من «ن».

المتجانسة موجود في الكلام، نحو: «استدار» و «استنار» و«وَطِدَ يَطِدُ» وما أشبه ذلك. فأمّا اجتماعهم على إسكان هاء الإضمار في الوقف وحذف الصلة، فإنهم حذفوا الصلة كما تحذف الضمة والكسرة من قولك: هذا زيدٌ، ومررت بزيدٍ، ولئلا تلتبس الواو والياء اللتان للأصل بما دخل للوصل[١].

وأمّا إجماعهم على إسكان هاء الإضمار في الوقف، وامتناع دخول الرَّوْمِ والإشمام[٢] فيها إذا كان ما قبلها من جنس حركتها، فإنما كان ذلك لأنّ الرَّوْمَ والإشمام دليلان على حال الحرف الموقوف عليه كيف كان في الوصل، وهاء الإضمار قد أجمع القراء على كسرها ـ إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة ـ وعلى ضمّها ـ إذا كان قبلها سوى ذلك[٣] ـ فلما عُلِمَ حال الهاء بما قبلها صار دليلاً عليها، فاستُغْنِيَ عن الرّوم والإشمام لذلك، وأيضاً فإن الهاء خَفِيّة، فالحركة الواقعة قبلها تدلّ عليها. [وأيضاً فإن الهاء إذا كانت حركتها مجانسة لما قبلها خفيت الحركة لمجاورتها ما هو من جنسها؛ لأنّ الشيء يخفى عند مثله، فلما خفيت أشبهت الفتحة فلم يكن فيها رَوْمٌ ولا اشمام كما لا يكون ذلك في الفتحة، وذلك أن تكون مضمومة وقبلها واو ساكنة أو ضمّة، أو تكون مكسورة وقبلها ياء ساكنة أو كسرة، وقد حُكِيَ عن بعض القراء[٤] جواز الرّوم والاشمام على كل حال][٥].

---

(١) من قوله «فأما اجتماعهم على إسكان هاء. . . بما دخل للوصل» سقط من «م».

(٢) الرَّوْمُ عند القراء: هو النطق ببعض الحركة أو إضعاف الصوت بها، ويكون في المضموم والمرفوع والمكسور والمجرور. أمّا الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت بها، ويكون في المضموم والمرفوع. هذا هو المعتمد عند القراء. ينظر: التبصرة: ١٠٤، و «الموضح في وجوه القراءة وعللها» ورقة: ٢٣ ـ ٢٤، والنّشر: ٢: ١٢١، والإتقان: ١: ٢٤٩.

(٣) وهو إمّا ألف نحو ﴿هدَاهُ﴾ النحل: آية ١٢١، أو فتحة نحو ﴿أن يعلَمَهُ﴾ الشعراء آية: ١٩٧، أو واو نحو ﴿خذُوهُ﴾ الدخان آية: ٤٧، أو ضمّة نحو ﴿قلبُهُ﴾ البقرة آية: ٢٨٣، أو سكون نحو ﴿يَعْلَمْهُ﴾ البقرة آية: ١٩٧.

(٤) كأبي عمرو الدّاني (ت ٤٤٤ هـ) وأبي مَعْشر الطبريّ (ت ٤٧٨ هـ) وأبي القاسم ابن الفحام (ت ٥١٦ هـ) وأبي العز القَلاَنِسي (ت ٥٢١ هـ) وغيرهم. انظر: التيسير: ٥٩، وإرشاد المبتدي: ١٧٦، وكنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري (خ): ٢٧٣، والنّشر: ٢: ٢٢٤.

(٥) ما بين المعكوفتين زيادة مهمّة من «ن، م».

[والمختـار[١] ما قدمناه][٢].

بـــاب المـــدّ

أمّا قولنا: إنّ المدّ لا يقع إلاّ في ثلاثة أحرف، وهي: الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، فذلك ظاهر ولا يمكن أن يدخل المدّ في غير هذه الحروف، وإنما كان ذلك لأن هذه الحروف أصوات والحركات مأخوذة منها[٣]، فامتداد الصوت بها ممكن ويسوغ[٤] فيه التطويل والتوسّط والتقصير، ولا يسوغ ذلك في شيء من الحروف سواهنّ، ولذلك جاز وقوع الساكن المدغم بعدهن من أجل أنّ المدّ عوض من الحركة، وامتنع اجتماع/ ١١/أ الساكنين إذ كانا حَرْفَيْ سلامة، فأمّا قولنا: إنّ هذه الحروف لا تمدّ إلا لمجاورة ساكن أو همزة، فوجه ذلك: أنّ مدّها عند لقاء الساكن[٥]، نحو: ﴿**الطَّامّة**﴾ [النازعات: ٣٤]، و ﴿**الصاخَّة**﴾ [عبس: ٣٣]، وما أشبه ذلك لا بدّ منه لالتقاء الساكنين، ليكون المدّ عوضاً من الحركة، كما قدّمنا[٦].

وأمّا مدّها بسبب مجاورة الهمزة، فإنّما كان ذلك لخفاء كل واحد من حروف المدّ واللين، وبُعْدِ مخرج الهمزة، فإذا جاور الهمزة [حرف][٧] مدّ ولين خفي معها لضعفه وبُعْدِ مخرجها، فَقَصْدُ القراء بالمدّ بيانُ الحرف وإخراج الهمزة من مخرجها مع المدّ، وتلك العلّة هي التي قصد ورش في مدّه ﴿**ءامنوا**﴾ و ﴿**أوتوا**﴾

---

(١) وهو مذهب جماعة من المحققين أيضاً وهو الذي في التبصرة لمكي: ١٠٧، والكافي لابن شريح: ٥١. قال ابن الجزري: «وهو أعدل المذاهب عندي» النّشر: ٢: ١٢٤. وذهب جماعة إلى منع الروم والإشمام في هاء الإضمار مطلقاً، وهو ظاهر كلام الشاطبي، وفاقا للداني في غير التيسير.
انظر: النّشر: ٢: ١٢٤، واتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ١٠٢.

(٢) قوله «والمختار ما قد مناه» زيادة من «م».

(٣) وهو القول الصحيح من أقوال ثلاثة، أمّا الثاني والثالث: فهل الحروف مأخوذة من الحركات فهي أصل، أو لم يسبق أحدهما الآخر؟ انظر: الخصائص لابن جنّي: ٢: ٣٢١ وما بعدها، والرعاية لمكي: ٩٨ وما بعدها، وكنز المعاني للجعبري (خ): ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٤) في «ر» «يسوغ»، وهو متّجه.

(٥) في «ر» «الساكنين».

(٦) قوله «ليكون المدّ عوضاً من الحركة كما قدّمنا» لا يوجد في «م».

(٧) زيادة من «ر».

و ﴿إيتاء﴾[١] وما أشبه ذلك؛ لأن حرف المدّ واللين بعد الهمزة يخفى كما يخفى إذا كان قبلها بل هو أشدّ خفاء، ألا ترى أنّ من لا يعرف أوزان الكلام لا يَفْرق بين ﴿أتىٰ﴾ ﴿وءاتىٰ﴾[٢] لوجوده إيّاها في الخط بألف واحدة، فإن ترك[٣] المدّ في ﴿آتى﴾ فربّما بالغ المبتدىء في تركه حتى يصير ﴿أتى﴾، فإذا قيل له: أَشبع المدّ، زال عنه اللّبس بقوله ﴿آتى﴾، وذلك أصل ما ذهب إليه القراء في هذا المدّ أنهم أرادوا إيفاء الحروف حقّها وتَفْهيم المتعلمين، وإلاّ فترك المدّ في جميع ما مدّوه جائز إلاّ في اجتماع الساكنين[٤]، والعرب إنما تستعمل المدّ عند التطريب وتعظيم الأمور بالوعظ والتهدّد وما أشبه ذلك[٥] فأمّا الأقسام الثلاثة[٦] التي أجمعوا على المدّ فيها، فقد ذكرنا علّة المدّ مع الساكن المشدد نحو: ﴿الطامّة﴾، [وقد يكون الساكن غير مدغم، نحو: ﴿محيايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] في قراءة من أسكن الياء[٧] ونظائره[٨]، والمدّ فيه لازم كما يلزم في المدغم][٩]. وأمّا مدّ أوائل السور فإنه أيضاً بسبب التقاء الساكنين، وهما الألف والميم من هجاء لام، والياء والميم من هجاء ميم، والواو والنون من هجاء نون/ وما أشبه ذلك واجتمع الساكنان[١٠] في هذه الحروف، والثاني غير مدغم ١١/ب

---

(١) أوّل مواضع الحرف الأول، البقرة: ١٣، وكذا الثاني، البقرة: ١٠١، وكذا الثالث، النحل: ٩٠.

(٢) الحرف الأوّل أول مواضعه النحل: ١، والثاني البقرة: ١٧٧.

(٣) في «ر» «ترى»، وهو خطأ.

(٤) وكذلك المدّ المتصل لا يجوز ترك المدّ فيه، قال ابن الجزريّ: «وقد تتبعته فلم أجده ـ القصر في المتصل ـ في قراءة صحيحة ولا شاذة، بل رأيت النص بمدّه». النّشر: ١: ٣١٥.

(٥) مثل الدعاء والإستغاثة والمبالغة في نفي الشيء، كما قال ابن مهران في كتاب «المدات». انظر: النّشر: ١: ٣٤٥.

(٦) يريد ـ والله أعلم ـ المدّ مع الساكن المشدد، ومع الساكن المخفف ـ غير المدغم ـ، ومع فواتح السور التي فيها المدّ.

(٧) وهو نافع بخلاف عن ورش. انظر: النّشر: ٢: ١٧٢ ـ ١٧٣، والفوائد المجمّعة: ٢٩/ب، وتحصيل الكفاية: ١٧٩/أ.

(٨) نحو ﴿آلْـٰٔن﴾ في سورة يونس: ٥١، ٩١ و ﴿الّٰئِي﴾ في الأحزاب: ٤ والمجادلة: ٢، وموضعي الطلاق: ٤ في قراءة البزي عن ابن كثير وأبي عمرو. انظر: النّشر: ٢: ٤٠٤، وتحصيل الكفاية: ١٨٥/ب، واتحاف فضلاء البشر: ٣٥٢.

(٩) زيادة لازمة من «م».

(١٠) في «ر» «ساكنان»، وهو مستقيم.

بسبب أنّهم قَدَّروا السكوت على كل حرف منها[1] كما قَدَّرُوا السكوت على واحدْ اثنانْ ثلاثهْ، فأجازوا قطع الألف[2] في الإدراج، ولذلك قرأ الأعشى[3]: ﴿الٓمْ أَللَّهُ﴾[4]، وبيّن حمزة النون من: ﴿طسم﴾[5]، وأَظهر مَنْ أظهر[6] ﴿يس والقرءان﴾ [يس: ١، ٢]، و ﴿ن والقلم﴾ [القلم: ١]. فإذا لم يكن الحرف من حروف التهجّي على ثلاثة أحرف لم يدخل المدّ، لأنه لم يلتق ساكنان، وذلك نحو ﴿طٰه﴾ [طه: ١]، ليس في الطاء والهاء سوى ساكن واحد وهو الألف[7].

فأمّا انفراد ورش بمدّ ﴿عين﴾[8] دون غيره، فإنه فيه على أصله في الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما في أنه يَمُدهما كما يَمُد إذا انضمّ ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء، وسيأتي الاحتجاج له على ذلك فيما بعد من هذا الفصل، إن شاء اللّٰه.

ومكن القراء الياء[9] من ﴿عين﴾ ولم يطيلوا[10] المدّ كما فعلوا في: ﴿شيء﴾

---

(١) في «ر» «منهما»، وهو جيّد.

(٢) في «ن، م» «ألف الوصل» وفي حاشية الأصل تخطئة لها.

(٣) هو: يعقوب بن محمد بن خليفة أبو يوسف، أحد خمسة قرؤوا على شعبة بن عيّاش وهو أجلّ أصحابه، قرأ عليه الشُّمُّوني والصَّيْرفي، قال ابن الجزري: «لم أر أحدًا أرّخ وفاته، وعندي أنّه توفي في حدود المئتين». غاية النهاية: ٢: ٣٩٠. وانظر: معرفة القراء الكبار: ١: ١٥٩.

(٤) بسكون الميم وقطع الألف. المبسوط في القراءات العشر لابن مهران: ١٦٠، والمصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر للشهرزوري (خ): ٣٠٦، والتقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن للصفراويّ ورقة: ٦٠. وهي قراءة شاذة غير مقروءٍ بها عن شعبة.

(٥) الآية الأولى من سورتي الشعراء والقصص. وانظر: التيسير: ١٦٥ والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش: ٢: ٧١٦.

(٦) أظهر ﴿يسن والقرءان﴾ قالون وابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة. وأظهر ﴿ن والقلم﴾ المذكورون وورش بخلاف عنه. انظر: التبصرة: ٣٠٦، ٣٥٧، والنّشر: ٢: ١٧ ـ ١٨، واتحاف فضلاء البشر: ٣٠ ـ ٣١.

(٧) وهذا يطرد في خمسة أحرف هي «حا، يا، طا، ها، را» تمد مدًا طبيعياً، كما أنّ حرف الألف لا مدّ فيه لأنه يفقد شرط المد، لأنّ هجاءه لا يوجد فيه حرف مدّ.

(٨) من فاتحة سورة مريم ﴿كهيعص﴾ والشورى ﴿حم عسق﴾، ذكر المؤلف في «الهداية» وجهين في مدّ ﴿عين﴾ الأوّل: الإشباع لورش خاصة، والثاني: القصر لبقيّة القراء. انظر: النّشر: ١: ٣٤٨ ـ ٣٤٩، والفوائد المجمعة: ٢٥/ب، وتحصيل الكفاية: ١٥٩/أ.

(٩) التمكين هنا مراد به القصر، وهو الوجه الثاني في ﴿عين﴾ كما تقدّم، ولفظ «التمكين» في باب المدّ يتردد بين الاشباع ودونه وبين القصر، والذي يوضح المراد قرينة السياق. وفي التغاير المشار إليه. انظر: النّشر: ١: ٣١٨، ٣٢٢، ٣٣١، ٣٣٢، والتبصرة: ٦٠.

(١٠) في «ن» «لم يطلبوا»، وهو غير واضح.

و ﴿كهَيْئَة﴾[١] حين انفتح ما قبل الياء. فأمّا المدّ وتركه في: ﴿الٓمٓ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] على قراءة الجماعة سوى ما رواه الأعشى عن أبي بكر[٢]، وفي: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ النَّاسُ﴾[العنكبوت: ١، ٢] على قراءة[٣] ورش فجاز المدّ وتركه لما سأذكره.

أمّا من مدّ فإنّه يقول: إنّ المدّ إنّما وجب من أجل سكون الياء والميم في قولك: ﴿ألم﴾ فتحرك الميم لالتقاء الساكنين لا يعتدّ به؛ لأن الحركة ليست بلازمة، ومن شأنهم في أغلب الأمر ألا يعتدّوا بالحركة العارضة فَمَدَدتُّ مع الحركة كما أمدّ مع عدمها، ويقوّي ذلك قراءة ورش: ﴿مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَـٰر﴾[٤]، و ﴿قالوا الَـٰن﴾ [البقرة: ٧١] وما أشبه ذلك، لأنّه إنّما كان يحذف الواو من: ﴿قالوا﴾ والألف من ﴿تحتها﴾ من أجل سكونهما وسكون اللام التي بعدهما من ﴿الأنهـٰر﴾ و ﴿الْئَـٰن﴾، فَحَذَفَ حرف المدّ واللين لالتقاء/ الساكنين على ما يجب في حكم العربية[٥]، فكان ١٢/أ يجب إذا تحرّك الساكن الذي من أجله كان الحذف أن يَرُدَّ المحذوف فيقول: ﴿مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَـٰر﴾، و ﴿قالوا الَـٰن﴾، لكنّه لم يعتد بحركة اللام إذ هي عارضة[٦]، ويقوّي ذلك إجماعهم على إبقاء الحذف في قولك: لم يبعِ الطَّعام، ولم يقلِ الْحق، ورمتِ الْمرأة وما أشبه ذلك. ألا ترى أنّ الياء في قولك: لم يبعِ الطعام إنّما كانت سقطت لسكونها وسكون العين، وكذلك الواو من يقل والألف من رمت، والأصل في ذلك: يبِيْعْ ويقُوْلْ ورمَاتْ[٧]، فسقط الساكن الأول من ذلك كلّه [تخفيفاً][٨]

---

(١) أوّل الحرفين في البقرة: ٢٠، والثاني ورد في موضعين آل عمران: ٤٩، والمائدة: ١١٠.

(٢) شعبة بن عيّاش بن سالم النهشلي أحد الرواة عن عاصم وعرض عليه القرآن ثلاث مرات، وممّن عرض على شعبة يعقوب بن خليفة الأعشى ويحيىٰ العليمي، وكان رحمه الله من أئمة السنّة وعمّر دهراً طويلاً. توفي عام (١٩٣ هـ). معرفة القراء: ١: ١٣٤، وغاية النهاية: ١: ٣٢٥.

(٣) في «ن» «رواية»، وهو أدق، وآثرت المثبت لاجتماع الأصل مع «م، ر» عليه.

(٤) أول مواضعها البقرة: ٢٥.

(٥) لأن من كلام العرب أن يحذفوا الأوّل إذا التقى ساكنان. انظر: الكتاب: ٣: ٥٠٤ ـ ٥٠٥.

(٦) قال السفاقسي: «وبعض من لا علم عنده يثبت حرف المدّ في مثل هذا حال النقل وهو خطأ في القراءة، وإن كان يجوز في العربية». غيث النفع في القراءات السبع: ١١٩.

(٧) انظر: الكتاب: ٤: ١٥٨.

(٨) زيادة من «ن».

لالتقاء الساكنين، فكان يجب إذا تحرك الساكن الثاني أن يرجع المحذوف، فلمّا لم يردّوه عُلِمَ أنّهم لم يعتدّوا بالحركة وكان الحرف المتحرك بالحركة العارضة عندهم في حكم الساكن، فهذا يقوّي ما ذهب إليه ورش من حذف الحرف مع الحركة العارضة. ويقوّي مدّ[١] من مدّ ﴿ألم اللَّه﴾، و ﴿الم أحسب الناس﴾ على أنّ مَن العرب من يعتد بالحركة العارضة[٢]، فيقول: ﴿قالوا الَـن﴾ وقد رُوِيَ مثل ذلك عن ورش وليس ذلك بمشهور[٣]، فإذا وقفت على ﴿قالوا﴾ على هذه اللغة ابتدأْت ﴿لَـن﴾ فحذفْتَ همزة الوصل إذ كنت إنما جئت بها لسكون اللام فحين تحركت اللام واعتددت بالحركة استغنيت عن الألف، ولو لم تعتد بالحركةِ ابتدأت بالألف فقلت: ﴿أَلَـن﴾ إذ اللام في تقدير السكون[٤]، وكذلك الأَحمر من اعتدّ بالحركة إذا ألقاها على اللام ـ أعني حركة الهمزة ـ قال: لَحْمر فحذف الألف، ومن لم يعتد قال: ١٢/ب أَلاحمر[٥] فلم يحذف، وتَرْكُ الاعتداد بهذه الحركة أكثر وأشهر/ . وعلة من ترك مدّ ﴿الم اللَّه﴾ و ﴿الم أحسب الناس﴾ أنه اعتدّ بالحركة وراعى اللفظ، وقال: إنماكنت أمدّ لتقدير[٦] التقاء الساكنين في اللفظ، فإذا عَدِمتُ أحد الساكنين من اللفظ، استغنيتُ عن المدّ، وهذا يجري على لغة من قال: لَحْمر.

وأمّا إجماعهم على المدّ إذا كان حرف المدّ واللين قبل الهمزة وهما في كلمة

---

(١) في الأصل و «ر» «ترك مدّ» ولفظ «ترك» لا يوجد في «ن، م» وهو مغيّر للمعنى، وفي «م» «ويقوّي مذهب من مدّ».

(٢) انظر: الكتاب: ٤: ٤٤٤، و«ليس في كلام العرب» لابن خالويه: ٨٩ وتعليق العطّار عليه، والخصائص لابن جنّي: ٣: ٩٠.

(٣) نص في غيث النفع على خطئه: ١١٩. وانظر: النّشر: ١: ٤١٦، وشرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع لعبد الفتاح القاضي: ٥٥.

(٤) انظر: ابراز المعاني لأبي شامة: ١٦٣، والنّشر: ١: ٤١٧، والنجوم الطوالع على الدرر اللوامع للمارغني: ٨٩.

(٥) وعادة أهل اللغة أَنْ يمثلوا في هذه المسألة «بالأحمر». انظر: الكتاب: ٣: ٥٤٥، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٤: ١١٩ ـ ١٢٠.

(٦) المثبت من «ن» وفي الأصل و «م» و «ر» «التعذّر».

واحدة(١)، فقد قدّمنا ذكر العلّة في المدّ من أجل الهمزة(٢)، وبقي أنْ يُفْرقَ بين إجماعهم على المدّ إذا كان الحرف والهمزة في كلمة نحو ﴿شاء﴾(٣)، واختلافهم فيما كانت المدّة فيه من كلمة والهمزة من كلمة أخرى نحو: ﴿بما أنزل إليك﴾(٤).
فعلّةُ إجماع القراء على مدّ(٥) المتّصل نحو ﴿شاء﴾ و ﴿جاء﴾(٦) ونظائرهما أن الهمزة قد لزمت الكلمة، وصار اجتماعها مع الحرف الممدود لازماً لا يفارقها، إذ لا يمكن الوقوف على حرف المدّ واللين فينفصل من الهمزة فلزم المدّ لذلك، وأجمعوا عليه. فإذا انفصلت المدّة من الهمزة وكان حرف المدّ واللين في آخر الكلمة والهمزة في أوّل الأخرى، ضَعُفَ المدّ ولم يلزم لُزومَه في المتّصل، إذ ليس بلازم في الوصل والوقف كما كان في المتّصل، ألا ترى أنك(٧) تقف على ﴿قالوا﴾ فتنفصل الواو من همزة ﴿ءامنا﴾، فيزول المدّ وكذلك ما أشبهه، فلما ضَعُفَ المدّ للعلّة التي ذكرناها اختلفوا فيه، فمن ترك المدّ فعلى ما ذكرناه من علّة الانفصال، ومن مدّ فإنه نظر إلى الموضع الذي يتّصل فيه حرف المدّ واللين بالهمزة فمدّه، فإذا وقف على الحرف وفصله من الهمزة ترك المدّ فراعى اللفظ.

وعلّة ورش في مدّه الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما أنّ فيهما شيئاً من المدّ واللين وإن كان أنقص في/ الرتبة ممّا في(٨) الياء إذا انكسر ما قبلها، والواو إذا انضمّ ما قبلها، ويقوّي ذلك جواز وقوع الساكن المدغم بعدها كما يقع بعد الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها نحو قولك: «هذا ثوب بّكر، وقوم مَّالك»، ويقوّيه(٩) أيضاً أنّهما إذا وقعتا(١٠) ١٣/أ

---

(١) وهو المسمّى بالمد المتصل الواجب.

(٢) ص: ٣٠ ـ ٣١.

(٣) أوّل مواضعه البقرة: ٢٠.

(٤) أوّل مواضعه البقرة: ٤، ولفظ «إليك» لا يوجد في «ر».

(٥) لفظ «مدّ» ساقط من «ن».

(٦) أوّل مواضعه النساء: ٤٣.

(٧) في «ر» «أنا نقف».

(٨) في «ن» «من مد».

(٩) في «ن» «ويقوّي».

(١٠) في «ر» «وقعا».

في الشعر قبل حرف الروي[١] لم يجز أن يقع معهما غيرهما وأنهما إنما[٢] يقعان قبل حرف الرويّ في الشعر[٣] مع الياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها؛ كما قال عمرو بن كلثوم[٤]:

٢ ـ كَأَنَّ مُتُونَهُنَّ مُتُونُ غُدْرٍ تُصَفِّقُها الرِّياحُ إذا جَرَيْنَا[٥]

وبنى قصيدته على الياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها[٦]، نحو قوله[٧]:

٣ ـ كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ مَخَارِيقٌ بِأَيْدِي لاعِبِينَا

وقال أيضاً[٨]:

---

(١) «هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه، فيقال: رائيّة وداليّة، ويلزم في آخر كل بيت منها، ولا بدّ لكلّ شعر ـ قل أو كثر ـ من رَوِيّ». عن الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي: ٢٢١.

(٢) «إنما» سقط من «ر».

(٣) «في الشعر» سقط من «ر».

(٤) هو: عمرو بن كُلثوم بن مالك من بني تَغْلب أبو الأسود، جاهلي قديم، وأحد فُتّاك العرب، ومن أصحاب المعلقات السبع. جعله ابن سلام من الطبقة السادسة من الشعراء الجاهليّين.
انظر: طبقات فحول الشعراء: ١٥١، والشعر والشعراء: ٢٤٠ ـ ٢٤٢، والخزانة: ١: ٥١٩ ـ ٥٢٠.
وقصيدته ـ التي الأبيات الآتية منها ـ من المعلقات المشهورة، وكان قد قالها بعد قتله عمرو بن هند يمدح فيها بني تغلب، وخطب فيها بسوق عكاظ وفي موسم مكة، وبنو تغلب يعظمونها جدّاً ويرويها صغارهم وكبارهم. انظر: شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها: لأحمد بن الأمين الشنقيطي: ٤٢.

(٥) البيت في شرح القصائد المشهورات للنحاس: ٢: ١١٧، وشرح المعلقات السبع للزَّوْزَني: ١٠٦، واللسان (غرا): ١٥: ١٢٣، وشرح المعلقات العشر للشنقيطي: ١٤٩. وانظر: النّشر: ١: ٣٤٦.
ويُروىٰ «غضونهن» و «غرينا». والبيت في وصف الدروع، والمتون: أوسط الدروع. وغُدُر: جمع غدير. وفيه تشبيه الدروع في صفائها بالماء في الغدور.

(٦) وبعضهم يرى أن قوله «جرينا» عيب لكونه خالف مطلع القصيدة «الأندرينا» ويسمّونه السّناد. انظر: شرح القصائد للنحاس: ٢: ١١٧.

(٧) البيت في شرح القصائد للنحاس: ٢: ١٠٤، وشرح الزّوزني: ١٠١، واللسان: (خرق): ١٠: ٧٦، وشرح المعلقات العشر للشنقيطي: ١٤٣.
ويُروىٰ «فينا وفيهم» والمخاريق: جمع مِخْراق وهو السيف من الخشب أو ما تلعب به الصبيان من الخرق المفتولة.

(٨) البيت في شرح القصائد للنحاس: ٢: ١١٧، والزّوزني: ١٠٦، والشنقيطي: ١٤٩. ويُروىٰ «وضعت عن» و «جلود» وفي نسخة «ن، م» «سلبت» ونثل درعه: ألقاها عنه. وجونا: سوداً.

٤ ـ إِذَا نُثِلَتْ عَلَىٰ الأَبْطَالِ يَوْمَاً رَأَيْتَ لها وُجُوهَ القَوْمِ جُونَا

فدلّ اجتماعهما مع الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها، وجريهما على حكم واحد على أنّ فيهما مدّاً وليناً. وعلّته في مخالفته أصله في ﴿سوْآتهما﴾[١]، و ﴿سوْآتكم﴾ [الأعراف: ٢٦] في ترك مدّ الواو[٢]، أنّه لمّا اجتمع في الكلمة[٣] مدّتان مدّ أولاهما بالمدّ وهي الألف التي بعد الهمزة، إذ المدّ للألف في الأصل، وإنما مدّت الياء والواو لمضارعة الألف، فمدّ أولاهما بالمدّ وترك الأخرى. وعلّة أخرى وهي أن الواو من ﴿سوْآتهما﴾ أصلها الحركة كما تقول في الصحيح: «جَفْنَة» و «جَفَنات»، وإنّما أسكنت العين من «فَعَلات» إذا كانت واواً أو ياء نحو قولك[٤]: «لَوْزات وبَيْضات» وبنو هُذَيْل[٥] يفتحون في ذلك كالصحيح[٦]، فلما كان/ أصل الواو الحركة حملت على أصلها فلم تمد، ومُدَّ ما بعدها. وعلّته في ترك مدّ ﴿موئلاً﴾[٧] [الكهف: ٥٨] أن الواو قد تسقط في بعض التصريف، نحو قولك: «وَأَلَ يَئِلُ» فلمّا سقطت في «يَئِلُ» ضَعُفَ المدّ فيها لما لم يلزم في جميع تصاريف الكلمة. وعلته في ترك مدّ ﴿الموءُودة﴾[٧] [التكوير: ٨] أن الهمزة قد تحذف في التخفيف على لغة من قال: المَوْدَة مثل المَوْزة[٨]، فلمّا كانت الهمزة التي من أجلها تُمَدّ الواو قد تُحذف في بعض الأحوال ضَعُفَ المدّ لها. فأمّا من أخذ له[٩]

١٣/ب

(١) ورد في أربعة مواضع أوّلها الأعراف: ٢٦.

(٢) أمّا الألف ففي «الهداية» الإشباع. انظر: النّشر: ١: ٣٣٩ و ٣٤٧، والفوائد المجمّعة: ٢٥٠/ب، وتحصيل الكفاية: ١٥٩/ب.

(٣) في «ر» «الكلمتين».

(٤) «قولك» سقط من «ر».

(٥) بنو هُذَيْل بن مُدْرِكَة بطن من مضرّ، سكنوا قرب الطائف ولهم أماكن ومياه من جهات نجد وتهامة ومكة والمدينة، وتفرقوا بعد الإسلام. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشنديّ: ٤٣٥، ومعجم قبائل العرب لكحّالة: ٣: ١٢١٣.

(٦) وأكثر العرب يسكنون العين، انظر: الكتاب: ٣: ٦٠٠، والخصائص: ٣: ١٨٤، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ١: ٦٩، وانظر: البحر المحيط: ٦: ٤٤٩.

(٧) انظر: النّشر: ١: ٣٤٧، والفوائد المجمّعة: ٢٥/ب، وتحصيل الكفاية: ١٥٩/ب.

(٨) هذه اللغة حكاها الفراء ـ ولا توجد في معاني القرآن في سورة التكوير ـ بتمثيل «المَوْدة مثل الجَوْزة». انظر: «الهادي» لابن سفيان القيرواني: ٧/أ.

(٩) الضمير يعود لورش.

بالتوسط[١] في المدّ في الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما فيمدّ أقلّ من مدّ الياء إذا انكسر ما قبلها والواو إذا[٢] انضمّ ما قبلها، فلأنهما في رتبة المدّ الذي فيهما أَنقص من الياء والواو اللتين حركة ما قبلهما منهما، فأعطاهما من رتبة المدّ بقِسْط ما فيهما منه. ومن أخذ بتسوية المدّ[٣] فإنه حكم لهما بحكم الياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها لمشاركتهما إيّاهما في وقوع المدغم بعدهما، واجتماعهما قبل حرف الرويّ في الشعر على ما بيّناه فيما تقدّم[٤].

وعلّة من ترك مدّ الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما[٥] أنهما مفارقتان للياء والواو اللتين حركة ما قبلهما منهما في أكثر الأحكام، أَلَا ترى أنهما يدغمان في مثلهما، نحو قوله: ﴿ءاووا وَّنصَرُوا﴾[٦]، و «اخشي يَّا هند» فجريا مجرى حروف السلامة، وذلك لا يكون في حروف المدّ واللين، فدلّ ذلك على افتراقهن في الأحكام.

وعلّة ورش في مَدِّه ما تقدمت الهمزة فيه حرف اللين، نحو: ﴿ءامَنوا﴾، و ﴿وأُوتُوا﴾، و ﴿خٰسئين﴾، و﴿ليواطئوا﴾، و ﴿مستهزءون﴾[٧]، هي ما قدمناه من قبل من خفاء حرف المدّ واللين إذا جاور الهمزة لضَعْفِه وخفائه، وقوتها وبُعْدِ مخرجهما/ وقد تقدم ذلك[٨]. ١٤/أ

وعلّته في المدّ مع زوال الهمزة بالتسهيل، في نحو: ﴿من السماءِ ءاية﴾ [الشعراء: ٤]، وما أشبه ذلك أنَّ التسهيل عارض في حال دون حال، ألا ترى أنك إذا وقفت على ﴿من السماء﴾ ابتدأت ﴿ءاية﴾، فرجعت الهمزة فلم يَعْتدّ بالتسهيل

---

(١) نحو مكي بن أبي طالب والداني وابن الفحام وغيرهم. انظر: التبصرة: ٦٣، والنّشر: ١: ٣٤٦.
(٢) في «ر» «إنما»، وهو خطأ.
(٣) انظر: كلام ابن الباذش حول هذا الأصل في الإقناع: ٤٧٦ ـ ٤٧٧.
(٤) ص: ٣٥ ـ ٣٧.
(٥) وهؤلاء يستثنون لفظ «شيء» كيفما أتى فيمدّونه كطاهر ابن غلبون وابن بلّيمه وغيرهما. انظر: النّشر: ١: ٣٤٧.
(٦) الأنفال آية: ٧٢ و ٧٤.
(٧) الحروف على الترتيب: البقرة: ٩، البقرة: ١٠١، البقرة: ٦٥، التوبة: ٣٧، البقرة: ١٤.
(٨) ص: ٣٠ ـ ٣١.

فيها إذ هو عارض، وجَعَل حركتها تقوم مقامها.

وعلّته في مخالفتهِ أَصله[١] في: ﴿يؤٰخذكم﴾[٢] أَنَّ الياء قد لزمت الكلمة حتى صارت من جملتها، وصار التسهيل لازماً، ألا ترى أنّك لا تَقْدِرُ أن تَفْصِلَ الياء مما بعدها ولا تقف عليها، فلما لزم البدل لزوماً لا يمكن رجوع الهمزة معه وجب ترك المدّ.

وعلّته في ترك المدّ[٣] في ﴿ءالـٰٔـن﴾ في الموضعين من يونس[٤] ـ أعني مدّ اللام ـ أنّه أجراه على لغة من اعتدّ بالحركة فقال: لَحْمر، فلمّا اعتدّ بالحركة صار سقوط الهمزة[٥] لازماً. وأيضاً فإنه لما اجتمع في الكلمة همزتان يجب لكل واحدة منهما المدّ، وكانت إحداهما موجودة في اللفظ والأخرى معدومة، ولم يُرِدِ الجمع بين مدتين [في كلمة[٦]]، رأى المدّ في الموجودة أَوْلى منه في المفقودة.

وعلّته في ترك المدّ في ﴿عاداً الأولى﴾[٧] [النجم: ٥٠] أنّه أيضاً اعتدّ بالحركة وجعلها لازمة وأجراه على لغة من قال: لَحْمر كما قلنا، ولو لم يعتدّ بالحركة لم يصح له الإدغام لأن اللام كانت تكون في تقدير السكون، ولا يجوز الإدغام إلاّ في حرف متحرك، فإن وقفت له على ﴿عاداً﴾، فله في الابتداء بقوله: ﴿الأولى﴾ مذهبان: المدّ وتركه؛ لأن التنوين الذي يوجب أن يعتدّ بالحركة قد ذهب، فيجوز أن يجريه في ابتدائه على مذهب من يعتدّ بالحركة فلا يمدّ، أو على مذهب من لا يعتدّ بها فيمدّ.

فإن قال قائل: فإذا اعتدّ بالحركة فَلَمْ/ يدخل همزة الوصل على حرف قد اعتدّ ١٤/ب

---

(١) انظر: النّشر: ١: ٣٤٠، والفوائد المجمّعة: ٢٥/أ، وتحصيل الكفاية: ١٥٧/ب.

(٢) أوّل مواضعه البقرة: ٢٢٥، المقصود أنّ كلمة ﴿يؤٰخذ﴾ كيفما جاءت مستثناه نحو ﴿تؤٰخذنا﴾ و ﴿ولو يؤٰخذ﴾ حيث وقعت.

(٣) انظر: النّشر: ١: ٣٤١، والفوائد المجمّعة: ٢٥/أ.

(٤) آية: ٥١ و ٩١.

(٥) في «ن» «المد».

(٦) زيادة موضّحة من «ن، م».

(٧) انظر: النّشر: ١: ٣٤٢، والفوائد المجمّعة: ٢٥/أ.

بالحركة فيه، وألاّ قال ﴿لُولىٰ﴾؟ قيل له: لو جاءت عنه بذلك رواية لكان جائزاً حسناً[١]، فلمّا لم يُرْوَ ذلك عنه اتُّبِعَتْ الرواية، وكان وجه الاعتلال في ذلك أن الهمزة الداخلة على لام التعريف أقوى من غيرها من سائر ألفات الوصل، ألا ترى أن كل ألف وصل تسقط مع همزة الاستفهام في نحو: ﴿أَطَّلع الغيب﴾ [مريم: ٧٨]، وما أشبه ذلك. وهذه الألف تثبت[٢] مع همزة الاستفهام[٣] الداخلة على لام التعريف[٤] نحو: ﴿ءَالذكرين﴾ [الأنعام: ١٤٣ ـ ١٤٤]، فدلّ ذلك أنّ حكمها في الثبات أقوى من حكم غيرها من ألفات الوصل.

فأما تركه المدّ في ﴿القرءان﴾[٥] و﴿الظمأن﴾ [النور: ٣٩] وما أشبههما[٦]، فإن الهمزة لمّا كانت معرضة للحذف بإلْقاء الحركة ـ التي قد يجوز فيها [النقل][٧] ـ ضَعُفَ المدّ من أجل ذلك[٨].

فأمّا مدّه الهمزة من ﴿سوْتهما﴾[٩] و ﴿سوْتكم﴾ [الأعراف: ٢٦]، وقد شرط أنه لا يمدّ حتى يكون ما قبل الهمزة متحرّكاً أو من حروف المدّ، أو تكون الهمزة في

---

(١) لكن جل كتب أهل الأداء تذكر أنّ لورش في الابتداء وجهين، أحدهما: أَلُوْلَى بهمزة مفتوحة فلام مضمومة وبعدها واو ساكنة، والثاني: لُوْلَى بلام مضمومة وبعدها واو ساكنة مدّية. فالمذهب الأول جار على عدم الاعتداد بالحركة المنقولة للاّم، وعليه يجوز المد في البدل، والثاني جاء على الاعتداد بالحركة فلا تجتلب همزة الوصل ولا يوجد مد، ويظهر أنّ الوجه الثاني قياسيّ مطرد في نقل حركة الهمزة للساكن قبلها، فالمهدويّ رحمه الله لم يلتفت هنا لهذا القياس المطرد. انظر: ابراز المعاني: ١٦٣ ـ ١٦٤، وغيث النفع: ٣٦٠، والبدور الزاهرة للقاضي: ٣٠٨.

(٢) في «ن» «تمد».

(٣) في الأصل و «م» بعد: «همزة الاستفهام» زيادة: «إلاّ ألف الوصل»، وهو مغيّر للمعنى المقرز هنا؛ لذلك أثبتُّ ما في «ر» فقط.

(٤) قوله «إلاّ ألف الوصل الداخلة على لام التعريف» ساقط من «ن».

(٥) أول مواضعه البقرة: ١٥٨.

(٦) وضابطه أنْ يكون قبل الهمز ساكن صحيح وكلاهما في كلمة واحدة نحو ﴿مذءوما﴾ الأعراف آية: ١٨.

(٧) كلمة توضيحية يقتضيها السياق ليست في النسخ.

(٨) قال: ابن الجزريّ: «وظهر لي في علة ذلك أنّه لمّا كانت الهمزة فيه محذوفة رسماً، ترك زيادة المد فيه تنبيها على ذلك». النّشر: ١: ٣٤١.

(٩) وردت في أربعة مواضع أوّلها الأعراف: ٢٠.

آوّل كلمة، فإنّه إنّما مدّ الهمزة على أنّه حَكَمَ للواو ـ وإن انفتح ما قبلها ـ بحكم المضموم ما قبلها لمضارعتها إياها على ما قدمناه[١]، ورأى أنَّ مد الألف التي بعد الهمزة أولى من مد الواو المفتوح ما قبلها لأنه خالف أصله فترك المدّ من ﴿سوْءَٰتهما﴾ و ﴿سوْءَٰتكم﴾[٢] . إذ أصل المدّ الألف.

فإن قال قائل: قد وجدنا ورشاً يحكم في هذه الكلمة[٣] بحكمين مختلفين متضادين، وذلك أنّه خالفَ أَصله في الواو فترك مدّها وحكم لها بحكم حروف السّلامة، وخالف أصله في الهمزة فمدّها وحكم للواو التي قبلها بحكم حروف المدّ واللين، فصار قد حكم في الواو بحكمين متضادّين في كلمة واحدة؟.

فالجواب عن ذلك: أنّ هذا لا يمتنع في كثير من الكلام أن يُحْكَمَ للشيء بحكمين/ نظير ذلك قولهم: «لا أبا لَكَ» فاللام من قولك: «لك» قد هيّأت «لا» ١٥/أ للعمل في الاسم إذ كانت قد فصلته من الإضافة ثم أُثْبتتِ الألف في قولك: «أَبا» على نيّة الإضافة، فصار في ذلك حكمان متضادّان وهذا كثير، ويجوز أن يكون حَمَلَ الواو على أصلها وهو الحركة فمدّ بعدها وقد تقدم ذلك[٤].

بـاب الهمـز المتحـرك

علّة من خفّف إحدى الهمزتين[٥] ولم يحققهما جميعاً، أنّ الهمزة حرف جلد ثقيل بعيد المخرج فكره أن يجمع بين همزتين هذه حالهما، ويدلّ على صحة ما ذهب إليه، أنّ الهمزة ربّما استثقلوها وهي منفردة وحدها حتى تخفف بالبدل والحذف وجَعْلِها بين بين، فإذا كانت الهمزة تستثقل منفردة فاستثقال اجتماع همزتين

---

(١) ص: ٣٧.

(٢) استثنى في «الهداية» مدّ الواو. انظر: النّشر: ١: ٣٤٧، والفوائد المجمّعة: ٢٥/ب، وتحصيل الكفاية: ١٥٩/ب.

(٣) في «م» «هاتين الكلمتين».

(٤) ص: ٣٧ ـ ٣٨.

(٥) تكون الهمزتان في كلمة أو كلمتين، والتخفيف يكون بالحذف أو التسهيل أو الإبدال، وأكثر القراء تغييرا لاحدى الهمزتين هم نافع وابن كثير وأبو عمرو. ويوجد بعض الكلمات تختص بغيرهم في تخفيف همزها.

أولى، ويقوّي ذلك أيضاً إجماع العرب على ترك الجمع بين الهمزتين في كثير من الكلام ورفضهم ذلك، وجعلهم البدل فيه لازماً لا يجوز غيره، نحو: «آخر وآدم»، والدليل على إلزامهم البدل في هذا وما أشبهه أنهم إذا جمعوا قالوا: أواخر، فقلبوا الهمزة واواً وإذا حَقَّروا[١]، قالوا: أُوَيْخِر، فقلبوها واواً أيضاً، ومن شأن التكسير[٢] والتحقير أن يرد الكلمة إلى أصلها[٣]، ألا ترى أنهم يقولون: «مِيْعاد ومِيْقات» فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها؛ لأن الأصل مِوْعاد ومِوْقات من الوَعْد والوَقْت، ثم إذا كسّروا وحَقَّروا ردّوا الواو التي كانوا قلبوها، فقالوا: مَواعيد ومَواقيت، وكذلك تقول: مُوْسِر والأصل مُيْسِر، فإذا كَسَّروا قالوا: مَيَاسِر فردّوه إلى أصله، فلمّا لم يُرَدّ «آدم وآخر» ونظائرهما إلى أصله بالتكسير/ والتحقير، عُلِمَ أنّ ذلك إنّما هو من أجل استثقال الهمزة وأنَّهم جعلوا البدل فيها لازماً، ويقوّي ذلك إجماعهم على ترك الجمع بينهما في نحو: «أَنا أُكْرم وأَنا أُنْفق»، حتى أَتْبعوا سائر الأمثلة لهذا المثال فحذفوا الهمزة، والأصل فيها: «يُؤَكرم وتُؤَكرم ونُؤَكرم»، فقالوا: «أُكْرِم وتُكْرِم ونُكْرِم»[٤]، فإجماعهم على رفض اجتماع الهمزتين وترك الهمزة وإن كانت منفردة إتْباعاً لما تجتمع فيه الهمزتان، دليل بيّن على صحة ما ذهب إليه من خفّف إحدى الهمزتين المجتمعتين. ١٥/ب

فأمّا مَنْ حقق الهمزتين المجتمعتين[٥]، فعلته أنّ الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما يجوز اجتماع حرفين من حروف الحلق، نحو قولك: «أن تقع على الأرض»[٦] و «ريح[٧] حامد» وما أشبه ذلك، كذلك يجوز اجتماع الهمزتين. ويقوّي

---

(١) أي صغّروا.

(٢) في «م» «التكثير» وهو خطأ.

(٣) ويعرف أصل الكلمة أيضاً بالتثنية وبالمصدر وباسم المرّة وبالمضارع وبالإسناد لضمير الفاعل. انظر: قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٣١ ـ ٣٢.

(٤) انظر في هذا: المنصف لابن جنّي: ١: ١٩٢.

(٥) التحقيق في الهمزتين يكثر في قراءة عاصم وحمزة والكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر.

(٦) يظهر أنّ المؤلف رحمه الله لم يقصد بهذا التمثيل آية قرءانية بدلالة لفظ «قولك» والمثال الذي بعده، أمّا ﴿أن تقع على﴾ وردت في القرآن في سورة الحج: ٦٥.

(٧) في «ن» «ربح».

ذلك أنّهم أبدلوا الهمزة من غيرها، وأبدلوا غيرها منها فقالوا: «هَرَقْت الماء وأَرَقْتُ الماء»، و «هِيَّاك وإِيَّاك»[١]، وأبدلوها من الألف في قولهم: «رأيت حُبْلأ وهذه حُبْلأ»[٢]، فكما يجوز إبدالها من غيرها وإبدال غيرها منها فكذلك ينبغي أن يجوز فيها ما يجوز في غيرها من الحروف من الاجتماع. ويقوّي ذلك أنهم قالوا: «رأّس وسأّل»[٢]، فجمعوا بين الهمزتين وأدغموا إحداهما في الأُخرى، فهذا دليل على جواز الجمع بينهما.

فأمّا من خفف الهمزة الثانية من الهمزتين المجتمعتين في كلمة، وأدخل عليهما ألفاً مع التخفيف[٣]، في نحو: ﴿ءَأَنذرتهم﴾ و﴿أَؤُنبئكم و﴿أئنكم﴾[٤]، فإنّه إنّما[٥] أدخل هذه الألف وإن كان قد خفّف الهمزة لأنّ الهمزة المجعولة بين بين في حكم المحققة وفي وزنها، ألا ترى أنّ قول الأعشى[٦]:

٥ ـ أَأَنْ رَأَتْ رَجَلاً أَعْشَىٰ ....

---

(١) انظر: الكتاب: ٣: ١٥٠ و ٤: ٢٣٨. وعزيت (هرقت) لأهل اليمن وطيّء كما في شرح المفصّل: ١٠: ٤٣، واللسان (ريق): ١٠: ١٣٥.

(٢) انظر: الكتاب: ٤: ١٧٦، والممتع في التصريف لابن عصفور: ١: ٣٢٥. وانظر فيه «رَأّس وسَأّل»: ٢: ٧٦٥.

(٣) وهو مذهب قالون وأبي عمرو ومذهب هشام في الهمزتين المفتوحتين، وفي موضع سورة (ص) وهو ﴿أَءُنزل عليه﴾ آية: ٨، والقمر ﴿أَءُلقي﴾ آية: ٢٥ من الهمزة الثانية المضمومة. وهذا مذهب المهدوي في «الهداية». انظر: النشر: ١: ٣٦٣ ـ ٣٦٤ و ٣٧١ و ٣٧٤ ـ ٣٧٦.

(٤) الحرف الأول أول موضعيه البقرة: ٦، والحرف الثاني آل عمران: ١٥، والحرف الثالث في الأنعام: ١٩.

(٥) «فإنه» سقط من «ن» وفيها «فإنما..».

(٦) هو: ميمون بن قيس أبو بصير من بني قيس بن ثعلبة، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، أدرك الإسلام ولم يسلم. لقب بالأعشى لضعف بصره، وهو أحد أصحاب المعلقات. انظر: الأغاني: ٩: ١٠٨، ومعاهد التنصيص: ١: ١٩٦، والخزانة: ١: ٨٤ ـ ٨٦ وتكملة البيت:

.... «أَضرَّ بِهِ رَيبُ المنونِ ودَهْرٌ مُفْنِدٌ خَبِلُ»

وهو في ديوانه: ١٤٥، والكتاب: ٣: ١٥٤، والمقتضب: ١: ١٥٥، وشرح المفصل: ٣: ٨٣، واللسان (تبل): ١١: ٧٦ و (منن): ١٣: ٤١٦، والصحاح (تبل): ٤: ١٦٤٣. ويروىٰ «ودهر متبل» و «مفسد» والمفند من الفنَد ـ بفتحتين ـ وهو الكذب والفساد ومثله الخبل. والمتبل الذي يذهب بالأهل والأولاد.

١٦/أ لولا أنّ/ الهمزة المخففة في قوله: «أأَنْ» في حكم المحققة لانكسر البيت، واجتمع في الوزن ساكنان، وذلك لم يجتمع في الشعر، ووزن «أأَن رأت» مَفَاعِلُن، والأصل مُسْتَفْعِلٍ سقطت فيه[١] السين للزّحاف[٢]، فهذا يبين أنّ الهمزة المجعولة بين بين بزنة المحققة، وإذا كان كذلك فإن مَنْ خفف الثانية يستثقل من اجتماع الهمزتين ما كان يستثقله لو حقق ففصل لذلك بين المحققة والمخففة بألف كراهة اجتماعهما، كما فصلوا بألف بين النونات في قولك: اضربْنانْ وما أشبهه.

وعلّة من لم يدخل الألف، وقال: ﴿أؤنبئكم﴾، ﴿أئنكم﴾[٣] فلم يمدّ، أن الهمزة لمّا زالت نبرتها وقوتها بالتخفيف لم يستثقل من وقوعها بعد الهمزة المحققة ما كان يستثقل من اجتماعهما [محققتين][٤] فلم يحتجّ إلى الفصل.

وعلّة ورش في إبداله الثانية من المفتوحتين ألفاً[٥] في نحو: ﴿ءأنذرتهم﴾ أنّ هذا هو البدل على غير قياس، وهو أَنْ يبدل الهمزة المتحركة بحرف ساكن، وإنّما فعل ذلك فراراً من الهمزة محققة كانت أو مخففة، ورأى أن نطقه بالألف اللينة أخف من نطقه بهمزة بين بين، وقد قرأ نافع[٦] وابن عامر[٧]: ﴿سَالَ سائل﴾ [المعارج:

---

(١) في «ر» ليس «فيه».

(٢) تغيير ينال الشعر، ويعرض لثواني الأسباب ـ ما تركّب من حركة وسكون ـ ويدخل في البيت كله، والزّحاف يطرأ ويزول. عن اللباب في العروض والقافية لكامل شاهين: ١ : ٩٨.

(٣) تمثيل المؤلف في نوعين الأول: الهمزة المضمومة وقد وردت في ثلاثة مواضع من القرآن في آل عمران: ﴿أؤنبئكم﴾: ١٥ و ﴿أءنزل﴾ في ص: ٨ و ﴿أءلقي﴾ بالقمر: ٢٥، فورش وابن كثير وأحد الوجهين عن أبي عمرو يسهّلون بلا فصل بين الهمزتين، والثاني: المكسورة فسهلها ورش وابن كثير. انظر: النّشر: ١ : ٣٧٤ ـ ٣٧٥، وتحصيل الكفاية: ١٦٠/ب. أمّا ﴿أئنكم﴾ فأول مواضعه الأنعام: ١٩.

(٤) زيادة من «ن، م».

(٥) لم يذكر المؤلف رحمه الله في «الهداية» عن ورش غير الابدال ألفا. النّشر: ١ : ٣٦٣، والفوائد المجمّعة: ٢٥/ب، وتحصيل الكفاية: ١٦٠/أ.

(٦) نافع بن عبد الرحمٰن أبو رُوَيم أحد القراء السبعة والأعلام، أصله من أصبهان قرأ على سبعين من التابعين منهم: عبد الرحمٰن بن هُرْمُز وأبي جعفر القارىء، وقرأ عليه إسماعيل بن جعفر وعيسى بن وَرْدان وغيرهما، وانتهت إليه رياسة الإقراء بالمدينة وصار الناس إليها دهراً، توفي سنة (١٦٩ هـ).
معرفة القراء الكبار: ١ : ١٠٧، وغاية النهاية: ٢ : ٣٣٠، وشذرات الذهب: ١ : ٢٧٠.

(٧) عبد الله بن عامر اليَحْصُبي أبو عِمْران، أحد التابعين والقراء السبعة وإمام أهل الشام، قرأ على أبي =

١]، فأبدلا الهمزة من ﴿سأل﴾ ألفاً على غير قياس أيضاً، قال حسّان بن ثابت[(١)]:

٦ ـ سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ

فإن قال قائل: إنَّ ورشاً إذا أبدل الهمزة الثانية من ﴿ءأنذرتهم﴾ ألفاً صار قد جمع بين ساكنين، وهما الألف المبدلة من الهمزة والنون وليس الثاني مدغماً؟، قيل له: في ذلك قولان، أحدهما: أَنَّ يونس يجيز اجتماع الساكنين إذا كان الأوّل منهما حرف مدّ ولين وإن لم يكن الثاني مدغماً نحو اضرباْنْ، إذا أدخلت النون الخفيفة في الأمر للاثنين/، وكذلك لجماعة المؤنث إذا فصلت بألف[(٢)] بين النونات، ١٦/ب فقلت[(*)]: اضربْنانْ[(٣)]، فعلىٰ هذا لا تنكر قراءة ورش إذ[(٤)] كان الأول من الساكنين حرفَ مدّ ولين. وقول آخر: أنّ الألف المبدلة من الهمزة في تقدير همزة متحرّكة، لأن البدل عارض والعارض لا يعتدُّ به، ألا ترى أنّ من خفف الهمزة في ﴿تُئْوي﴾[(**)] [الأحزاب: ٥١] وقلبها واواً[(٥)] لانضمام ما قبلها، فاجتمعت واوان،

= الدرداء والمغيرة بن أبي شهاب، أخذ القراءة عنه يحيى بن الحارث الذِّماري وأخوه عبد الرحمٰن بن عامر وغيرهما، توفي بدمشق سنة(١١٨ هـ) وله سبع وتسعون سنة.
معرفة القراء الكبار: ١: ٨٢، وغاية النهاية: ١: ٤٢٣، وشذرات الذهب: ١: ١٥٦.

(١) حسّان بن ثابت الخَزْرجي أبو الوليد صحابي جليل، وهو من فحول الشعراء، عمّر مئة وعشرين سنة منها ستون في الجاهلية، وستون في الإسلام.
انظر: الأغاني: ٤: ١٣٤، وتهذيب التهذيب: ٢: ٢٤٧، ومعاهد التنصيص: ١: ٢٠٩. والبيت في ديوانه: ٦٣، والكتاب: ٣: ٤٦٨، ٥٥٤، والكامل: ٣٨٨، والمقتضب: ١: ١٦٧، وشرح المفصّل: ٩: ١١٤. ولم ينسبه ابن السرّاج في الأصول: ٣: ٤٧٠، وابن جنّي في المحتسب: ١: ٩٠. ويروى «ضلت هذيل بما جاءت» وقد كانت هذيل سألت رسول الله ﷺ أن يبيح لها الزنى.

(٢) لفظ «بألف» ساقط من «ن».

(*) «فقلت» سقط من «ر».

(٣) أجاز هذا يونس بن حبيب وجماعة من النحاة. انظر: الكتاب: ٣: ٥٢٧.

(٤) في «ن» «إذا».

(**) في «ر» «تؤتي» وهو غلط.

(٥) الإبدال دون إدغام الواوين قراءة أبي جعفر، ولا أحد من السبعة يبدل هذا الحرف إلا حمزة وقفاً فله وجهان: أحدهما كأبي جعفر، والثاني: إبدال الهمزة واواً وإدغامها بالتي بعدها، فيصبح النطق بواو مشددة مكسورة. انظر: النّشر: ١: ٣٩١، واتحاف فضلاء البشر: ٥٤.

الأولى منهما ساكنة والثانية متحرّكة، ولم يُدغِم أحد المثلين في صاحبه على قول كثير من النحويين، وذلك لأن الواو في تقدير همزة فلم يعتد بها، ولولا ذلك لم يَجُزْ إظهارها مع الواو التي بعدها، إذ لا يجتمع في كلام العرب مثلان الأول منهما ساكن والثاني متحرك إلاَّ أدغم الأول في الثاني، فهذا يدلّك على أنّ اجتماع الساكنين في ﴿ءأنذرتهم﴾ لا يُراعَىٰ لما قلناه.

وعلّة من حذف الأولى من الهمزتين المجتمعتين من كلمتين إذا اتفقت حركتهما[١] نحو: ﴿جاءَ أحدهم﴾ [المؤمنون: ٩٩]، و ﴿على البغاءِ إن أردن﴾ [النور: ٣٣]، و ﴿أولياءُ أُولٰئك﴾ [الأحقاف: ٣٢]، أن الهمزة [الأولى][٢] لمّا وقعت طرفاً ـ والأطراف مواضع الحذف ـ حذفها إذْ كانت الهمزة الأخرى تدلّ عليها حين اتّفقت حركة المحذوفة والباقية، ألا ترى أنّه لا يفعل ذلك إذا اختلفت حركة الهمزتين، نحو: ﴿نشاءُ إنك﴾ [هود: ٨٧] وما أشبه ذلك، فلمّا اتّفقت الحركتان[٣] واستثقل الهمزتين حذف الأولى إذ هي في طرف الكلمة، وأبقى الثانية تدلّ عليها إذ كانت حركتها مثل حركتها، ويقوّي ذلك أنّه لو جعلها بين بين ولم يحذفها وقبلها الألف صار كأنه قد جمع بين ساكنين لقرب همزة بين بين من الساكن ـ وإن كان وقوعها بعد الألف جائزاً ـ فالحذف أخفُّ من ذلك.

وعلّة من جعلها بين بين ولم يحذفها[٤] أنّه لمّا قصد إلى ترك اجتماع الهمزتين، ورأى أنَّ/ جعلها بين بين يخفف اللفظ ويزيل اجتماع الهمزتين المحققتين، ورأى أنَّ ذلك أولى من الحذف إذ فيه إخلال، وإذ كانت همزة بين بين أولى بالدلالة على ما فعل من[٥] الهمزة الأخرى. ١٧/أ

---

(١) وهو مذهب أبي عمرو في المفتوحتين والمضمومتين والمكسورتين، ووافقه قالون والبزي في المفتوحتين. التبصرة: ٧٧، والتيسير: ٣٣، والعنوان لأبي طاهر: ٤٧.

(٢) زيادة موضحة من «م».

(٣) في الأصل و «م» و «ر» «الحركات». والمثبت من «ن».

(٤) الضمير يرجع إلى الهمزة الأولى من كلمتين، فالتسهيل فيها مذهب قالون والبزيّ في المكسورتين والمضمومتين. التيسير: ٣٣، والعنوان: ٤٧.

(٥) قوله «على ما فعل من» ساقط من «ن».

وعلّة هشام[١] في إدخاله الألف بين الهمزتين المحققتين في المواضع التي فعل ذلك فيها[٢]، أنَّ الألف إذا حالت بين الهمزتين زال الثقل المكروه منهما، وقد فعلت ذلك العرب[٣] كما قال: أ ٰأَنْتَ زيدُ الأَراقم؟

وأمّا الهمزتان المختلفتان من كلمتين[٤] فأصحاب التحقيق فيهما[٥] على عللهم المتقدمة، وأصحاب التخفيف[٦] إنما جعلوا الثانية منهما بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، لأنَّ حركتها أولى بها إلاَّ أن تنفتح وينضم ما قبلها فتبدل واواً، أو تنفتح وينكسر ما قبلها فتبدل ياء، وإنما منعهم من جعلها هاهنا بين بين أنها تقرب من الألف وقبلها ضمّة ـ والألف لا ينضم ماقبلها ـ وكذلك امتنعت من أن تكون بين بين إذا انفتحت وانكسر ما قبلها لئلا تقرب من الألف وقبلها كسرة، فلمّا امتنعت من ذلك لهذه العلة دَبَّرها بما قبلها فهذا الذي ذكرناه من الاحتجاج في الهمز اختصار عللهم، وما خرج عن ذلك ممّا خالف بعضهم أصله فيه، نحو تفرقة هشام بين ﴿أَؤُنبئكم﴾ في

---

(١) هشام بن عَمَّار بن نُصَيْر أبو الوليد أحد رواة ابن عامر، أخذ القراءَة عن أيّوب بن تميم وعِرَاك بن خالد وغيرهما، وممَّن روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلاَّم. وحديثه في الصحاح والسنن، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٤٥ هـ) وله اثنتان وتسعون سنة. انظر: معرفة القراء الكبار: ١/ ١٩٥، وغاية النهاية: ٢/ ٣٥٤

(٢) وهي سبعة مواضع: الأول والثاني في الأعراف ﴿أئنكم، أئن لنا﴾: ٨١ و ١١٣، والثالث في مريم ﴿أَءِذا ما﴾: ٦٦، والرابع في الشعراء ﴿أئن لنا﴾: ٤١، والخامس والسادس في الصافات ﴿أَءِنك لمن، أئنكا﴾: ٥٢ و ٨٦، والسابع في فصلت ﴿أئنكم﴾: ٩. انظر: تقريب النشر: ٢٤، والفوائد المجمَّعة: ٢٥/ ب، وتحصيل الكفاية: ١٦٠/ ب.

(٣) هم بنو تميم، يدخلون ألفاً بين الهمزتين المحققتين. انظر: الكتاب: ٣/ ٥٥١، ومعاني القرآن للفرَّاء: ٣/ ١٧١.

(٤) صور الهمزتين من كلمتين خمس: الأولى: مفتوحة فمكسورة نحو ﴿شهداءَ إِذْ حضر﴾ البقرة: ١٣٣. الثانية: مفتوحة فمضمومة ولم تقع في القرآن إلا في المؤمنون: ٤٤ ﴿كلما جاءَ أُمة رسولها﴾. والثالثة: مضمومة فمفتوحة نحو ﴿ويٰسماءُ أَقلعي﴾ هود: ٤٤. والرابعة: مكسورة فمفتوحة نحو ﴿هٰؤلاءِ أَهْدى﴾ النساء: ٥١. الخامسة: مضمومة فمكسورة نحو ﴿أنتم الفقراءُ إِلى﴾ فاطر: ١٥.

(٥) وهم: ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. انظر: النشر: ١/ ٣٨٩.

(٦) وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو. انظر: المرجع السابق: ١/ ٣٨٨.

[آل عمران: ١٥] وبين ﴿أَءُنزل﴾ و ﴿أَءُلقي﴾ في صّ والقمر[١] وما أشبهه، فإن ذلك منهم على وجه الجمع بين اللغتين إذ كل[٢] ذلك صواب مستعمل في لسان العرب مروي عن أئمّة القراء المتقدّمين، وباللّه التوفيق.

[ويحتمل أن يكون هشام رَاعَىٰ ﴿أَؤُنبئكم﴾ من نبّأت، وإذا كان من نبّأت لم تلحقه همزة في الماضي، وإذا لم تلحقْهُ الهمزة في الماضي كانت همزة ﴿أَؤُنبئكم﴾ منفردة لم تدخل على همزة أخرى، فَيَقْوَىٰ التسهيل، كما راعى ورش تخفيف الهمزة التي هي فاء الفعل دون ما هي عين أو لام في نحو: ﴿يؤلف﴾ [النور: ٤٣] إذا كان ذلك في الإخبار عن النفس يكون بهمزتين فيلزم التخفيف في «أؤلف» على ما ذكرناه[٣] فيما بعده، ولم يحقق في ﴿أَءُنزل﴾، ﴿أَءُلقى﴾ لكون الهمزة في أول الماضي، وهذه العلّة علّة مَنْ رَوىٰ عن أبي عمرو المدّ في ﴿أَءُنزل﴾، ﴿أَءُلقي﴾، وترك المدّ في ﴿أَؤُنبئكم﴾[٤] معناه مرويّ عن أبي عمرو. قال اليزيدي[٥]: «لقيت الخليل في حياة أبي عمرو فقال لي: لم قرأتم ﴿أَاْنُزِل﴾، ﴿أَاْلُقي﴾، ولم تقرؤوا ﴿أَؤُنبئكم﴾؟ فلم أدرِ ما أقول له: ثم رحت إلى أبي عمرو فأخبرته، فقال لي: قل له: هو من نبَّأت وليس من أنبأت][٦/أ-ب].

---

(١) إذ كان أصل هشام تحقيق الثانية من المضمومتين بدون إدخال، لكنه في هذه المواضع قرأ ـ على ما في «الهداية» ـ ﴿أوءنبئكم﴾ على أصله المذكور، وقرأ ﴿أَءُنزل﴾ في ص: ٨. و ﴿أَءُلقي﴾ بالقمر: ٢٥ بتسهيل الثانية وإدخال ألف بين الهمزتين. انظر: النّشر: ١: ٣٧٦، وتقريبه: ٢٧، وتحصيل الكفاية: ١٦١/أ ـ ب.

(٢) في «ن، م» «كان» وعليه نصب «صواباً مستعملاً».

(٣) هكذا في «ن، م» ووضع الماضي بمعنى المستقبل مُستعمل ومنه قوله تعالى ﴿أتى أمر الله﴾ النحل: ١. وانظر: مغني اللبيب لابن هشام: ٩٠٥.

(٤) الذي في «الهداية» لأبي عمرو في الكلمات الثلاث وجهان: المد وعدمه. النّشر: ١: ٣٧٥. ووجه ترك المدّ أولى عند المهدويّ كما نقل في تحصيل الكفاية: ١٦١/أ.

(٥) يحيىٰ بن المبارك أبو محمد بصريّ سكن بغداد، حدّث عن أبي عمرو والخليل وأخذ عن الأخير اللغة والعَروض، روى عنه ابنه محمد وأبو عُبَيْد وخلق، وكان أحد القراء الفصحاء العالمين بلغة العرب. صنف مختصراً في النحو وكتاب «النوادر» وغيرهما، توفي بخراسان سنة (٢٠٢). انظر: نزهة الألباء: ٨١، وانباه الرواة: ٤: ٢٥، وبغية الوعاة: ٢: ٤٣٠.

(٦/أ) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

وأمّا علة ورش في إبْداله الهمزة إذا كانت فاء الفعل وكانت مفتوحة وانضمّ ما قبلها فيبدلها واواً[١] نحو قوله: ﴿المُؤَلفة﴾ [التوبة: ٦٠] وما أشبه ذلك، فإن هذه الهمزة قد تدخل عليها همزة المتكلم فتجتمع همزتان فيلزمها/ البدل، وذلك نحو ١٧/ب قولك: أنا أُوَلِّف والأصل أُؤَلِّف، فلمّا كانت قد تجتمع مع همزة أخرى خفّفها في الباب كلّه لتجري على سنن واحد، ولم يلزمه ذلك فيها إذا لم تكن فاء من الفعل نحو: ﴿الفُؤَاد﴾ و «السُّؤَال»[٢] وما أشبهه، لأنه يأمن أن تدخل على هذه همزة أخرى يجب البدل من أجلها.

باب نقل الحركة

علّة ورش في نقل حركة الهمزة على الساكن أن الهمزة حرف ثقيل كما قدّمنا[٣]، فأراد تخفيف النطق بأن أَلْقى حركتها على الساكن الذي قبلها وحذفها وبقيت حركتهاتدلّ عليها.

فإن قال قائل: لم حذفها بعد إلْقاء حركتها، وألَّا أبقاها ساكنة، فقال في ﴿قُلْ أَذلك﴾ [الفرقان: ١٥] ﴿قُلَ أْذلك﴾؟؟ قيل له: لما كان قصده إلى التخفيف، وكانت الهمزة ثقيلة وهي متحركة كانت ساكنة أثقل فحذفها استثقالاً لها، فأمّا قول من قال: إنها إنّما حذفت بعد إلقاء حركتها لالتقاء الساكنين، وهما الهمزة التي سكنت لما زالت عنها الحركة والحرف الذي قبلها لأنه في حُكم السكون إذ حركته عارضة، فليس هذا القول بشيء لأنه ينتقض من قول قائله وأصله، وذلك لأنه جعل الحركة في الحرف الساكن عارضة ولم يعتد بها، فكذلك يلزمه أن يجعل السكون في الهمزة عارضاً ولا يعتد به فلا يلتقي على هذا ساكنان.

وعلة ورش في تحقيق الهمزة وترك إلقاء حركتها على حروف المدّ واللين،

= (٦/ب) لم أعثر فيما وقفت عليه من مراجع ترجمت لليزيدي على هذه الحادثة، وإنما ذكرها ابن زنجلة في حجة القراءات: ١٥٥.

(١) انظر: مذهب ورش في الإبدال في: التيسير: ٣٤، والنّشر: ١: ٣٩٥.

(٢) الحرف الأول أوّل مواضعه الإسراء: ٣٦، أمّا «السؤال» فلم يأت معرفاً بالتنزيل وإنما ورد منكراً في قوله ﴿بسؤال نعجتك﴾ (ص): ٢٤.

(٣) ص: ٤١ «باب الهمز المتحرك».

نحو قوله: ﴿قالوا ءَامنَّا﴾[(١)]، و ﴿بما أُنزل﴾[(٢)]، و ﴿في أَنفُسِكم﴾[(٣)] أن حروف المدّ واللين في نيّة حركة، ألا ترى أن الساكن المدغم يقع بعدهن وذلك للمدّ الذي فيهنّ، وأنّه يقوم مقام الحركة، فلمّا كنّ في نية حروف متحركات[(٤)]/ لم يلق عليهنّ الحركة إذ لا تُلْقَىٰ حركة على متحرّك. ١٨/أ

وعلّة ثانية: أنّ حروف المدّ واللين كالأصوات وفيها مدّ لا يصح إلاَّ مع السكون، فلو أُلقِيتْ عليها الحركةُ لاختلّتْ وتغيّرت عن بابها.

وعلّة ثالثة: أنّ الألف أمّ حروف المدّ واللين وهي لا تتحرك على حال، ولو تحركت لانقلبت همزة، فامتنع إلقاء الحركة عليها لذلك، وتبعتها الواو والياء إذ هما أُختاها، فإذا انفتح ما قبل الياء والواو فليستا بحرفي مدّ ولين في الحقيقة، فكان[(٥)] حينئذ إلقاء الحركة عليها نحو: ﴿خَلَوِا ٱلىٰ﴾ [البقرة: ١٤]، و ﴿نبأ ابنيَ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]. وعلّته في التحقيق وترك إلقاء الحركة إذا كان الساكن مع الهمزة في كلمة، نحو: ﴿القرءان﴾[(٦)] و﴿الظَّمْئَان﴾ [النور: ٣٩]، أنه كره اللّبس بما يتوهم من اختلاف الأوزان مع إلْقاء الحركة ممّا لا يقع مثله فيما تكون الهمزة فيه في كلمة والساكن في كلمة أخرى، ونقل الحركة[(٧)] في ﴿رِدَاً يصدقني﴾ [القصص: ٣٤] اتّباعاً للرواية وجمعاً بين اللغتين، [وقد قيل: إنه لا أصل له في الهمز وإنه من قولهم: «أردى على المئة» إذا زاد عليها[(٨)]][(٩)].

---

(١) أول مواضعه البقرة: ١٤.

(٢) أول مواضعه البقرة: ٤.

(٣) أول مواضعه البقرة: ٢٣٥.

(٤) في «ن» «متحركة».

(٥) في «ن، م» «فجاز».

(٦) أول مواضعه البقرة: ١٥٨.

(٧) في هذه الكلمة ﴿ردءا﴾ نافع بكماله ينقل. انظر: النّشر: ١: ٤١٤، والاتحاف: ٦١.

(٨) قال القرطبي: «قال المهدويّ: ويجوز أن يكون ترك الهمز من قولهم: أردى على المئة أي زاد عليها، وكأن المعنى أرسله معي زيادة في تصديقي قاله مسلم ابن جندب». الجامع لأحكام القرآن: ١٣: ٢٨٦. وانظر: اللسان: (ردى): ١٤: ٣١٩.

(٩) زيادة من «ن، م».

فإن قال قائل: فلِمَ نَقَل الحركة على لام التعريف، نحو: ﴿الآخرة والاولىٰ﴾[١] وقد صارت من جملة الكلمة فكأن الساكن والهمزة في كلمة واحدة؟

قيل له: لام التعريف في تقدير الانفصال ممّا بعدها إذ هي داخلة عليه فكأنَّهما[*] في التقدير من كلمتين، ألَا ترى أنَّ العرب إذا أرادت التذكر سكتت على لام التعريف، وعلى مثل هذا قول الشاعر[٢]:

٧ ـ دَعْ ذَا وقَـدِّمْ ذَا وَأَلحِقْنَا بِـذالْ   بـالشَّحْـمِ إنَّـا قَـدْ مَلِلْنَـا بَجَـلْ

فقد فَصَلَ في البيت بين لام التعريف والاسم الذي دخلت عليه، وسكت عليها للتذكر ثم أعادها لتمام الوزن.

وعلّة قالون[٣] في موافقته ورشا على النقل في المواضع الأربعة[٤] منها: ﴿ءالْئٰن﴾ في الموضعين/ [من يونس[٥]، أنه][٦] نقل الحركة فيهما استثقالاً لما ١٨/ب يجتمع في الكلمة مع التحقيق من الهمزتين واجتماع الساكنين وهما المدّة ولام التعريف.

فأمّا قوله: ﴿عاداً الأُولى﴾ [النجم: ٥٠]، فإنّما نقل الحركة فيه لأنّه أراد أن يدغم التنوين في اللام لتخفّ الكلمة، ورأى اللام ساكنة ولا يجوز الإدغام في حرف

---

(١) أول مواضعه النجم: ٢٥.

(*) في «ن» «فكأنها».

(٢) ينسب لذي الرُّمّة (غيلان بن عقبة) وليس في ديوانه ولا ملحقاته، وهو في الكتاب: ٣: ٣٢٥ و ٤: ١٤٧، ونسبه السيرافي في شرح أبيات سيبويه لحكيم بن معيّة ـ ضمن أبيات ـ ٢: ٣٦٩. وانظر: المقتضب: ١: ٨٤ و ٢: ٩٤، والخصائص: ١: ٢٩١، والمنصف: ١: ٦٦، واللسان (طرا): ١٥: ٦. ويُرْوىٰ البيت: «وعجل» و «بذل». وبجل: بمعنى كفاني وحسبي.

(٣) هو: عيسى بن مِيْنا أبو موسى قارىء المدينة ونحويّها، أخذ عن نافع واختص به وهو الذي لقبه قالون ومعناه بالرومية: جَيِّد، وممّن روى القراءة عنه، أحمد بن يزيد الحُلْواني وإبراهيم بن محمد المدني، وكان رحمه الله أَصَمّاً يفهم خطأ القارىء ولحنه بالشفة، توفي (٢٢٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار: ١: ١٥٥، وغاية النهاية: ١: ٦١٥، وشذرات الذهب: ٢: ٤٨.

(٤) الأول والثاني ﴿ءالْئٰن﴾ في موضعي يونس، والثالث ﴿ردءا يصدقني﴾ في القصص: ٣٤ والرابع ﴿عادا الأولى﴾ في النجم: ٥٠.

(٥) آية: ٥١ و ٩١.

(٦) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

ساكن، فألقى الحركة على اللام واعتدّ بها على لغة من قال: لَحْمر، ثم أدغم التنوين في اللام حين تحرّكت اللام، فأمّا الهمزة الساكنة التي أتى بها بعد اللام في قوله: ﴿عاداً ٱلأُؤْلَىٰ﴾[1]، ففيه قولان، أحدهما: أنَّه لمّا قال ﴿عاداً ٱلأُؤْلَىٰ﴾ صارت الواو الساكنة قبلها ضمّة والواو الساكنة[*] إذا انضمّ ما قبلها ربما قدّروا الـواو[**] فيها فقلبوها همزة، وقد كان أبو حيّة النُّمَيْري[2] يهمز كل واو سكنت[3] وانضمّ ما قبلها نحو «مُؤْسى» و «مُؤْقد» وما أشبه ذلك، وعلى هذه اللغة قرأ قُنْبل[4] ﴿فَاسْتَوى عَلَى سُؤْقه﴾ [الفتح: ٢٩] فهمز حين سكنت الواو وانضمّ ما قبلها، فعلى هذا يكون قالون قد أبدل الواو همزة حين سكنت وانضمّ ما قبلها. والقول الثاني: أن يكون أَصْل «أَوَل» عنده «أَوْأَل» ثم يبني منه فُعْلى فقال: «وُؤْلَى»، ثم قلبت الواو المضمومة همزة، كما قالوا: «أَدْؤُر وأَجوه»[5] فصارت «أُؤْلَى» بهمزتين الأولى المضمومة فاء الفعل والثانية الساكنة عين الفعل، فأبدلت[6] الثانية واواً لانضمام ما قبلها فصار «أُولى»، فلمّا ألقى حركة الهمزة المضمومة على اللام وحذفها ردّ الهمزة الساكنة التي كان أبدلها من أَجْل اجتماع الهمزتين كما تقول: ﴿الذي اؤْتُمِن﴾ [البقرة: ٢٨٣]،

---

(١) انظر ما قاله ابن الجزريّ حول هذه الكلمة في النّشر: ١: ٤١٠ ـ ٤١١.

(*) في «ر» زيادة: «والواو الساكنة التي أتىٰ بها بعد اللام في قوله ﴿عاداً الأولى﴾».

(**) في «ن، م» «الضمة»، وفي صلب الأصل: «الضمة» وعليها تصحيح بـ «واو».

(٢) الهيثم بن الربيع بن زُرَارة من بني نُمَير، شاعر مُجيد من أهل البصرة من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، يروي عن الفرزدق، واتهم بالكذب، توفي سنة (١٥٨ هـ) وقيل غير ذلك. انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٢: ٧٧٨، وخزانة الأدب: ٤: ٢٨٣ ـ ٢٨٤، وتاج العروس (حَبِيَ): ١٠: ١٠٧، والأعلام: ٨: ١٠٣.

(٣) في «ر» «همزة ساكنة»، وهو خطأ.

(٤) محمد بن عبد الرحمٰن المكي أبو عمر شيخ القراء بالحجاز ولد سنة (١٩٥ هـ)، أخذ القراءة عن أحمد بن محمد النبّال، وممّن عرض عليه أبو ربيعة محمد بن إسحاق وهو أجل أصحابه والعباس بن الفضل، وقيل: لُقِّب بقنبل لأنه من بيت بمكة يقال لهم القنابلة، وكان على الشرطة بمكة. توفي رحمه الله سنة (٢٩١ هـ) عن ست وتسعين سنة. انظر: معرفة القراء الكبار: ١: ٢٣٠، وتذكرة الحفاظ: ٢: ٦٥٩، وغاية النهاية: ٢: ١٦٥.

(٥) انظر: الكتاب: ٤: ٣٣١ و ٣٥١ و ٣٦٢، وهي لغة عُكَل وأَسَد وتَميم كما في الخصائص: ٣: ٢٠٧، والبحر المحيط: ٣: ٣٩٧، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي: ٢: ٢٧٦.

(٦) في «م» «فقلبت»، وهو مستعمل أيْ: القَلْب، وسيستعمله المصنّف بعد قليل.

والأصل: ﴿أُؤْتُمِن﴾ بهمزتين، قلبت الثانية منهما واواً لسكونها وانضمام ما قبلها حين اجتمعت همزتان، فإذا سقطت همزة الوصل في الدرج رجعت الهمزة/ التي ١٩/أ كانت خفّفت من أجلها وهي فاء الفعل، فقلت: ﴿الذي اؤْتُمِن﴾.

فأمّا أبو عمرو فإنّه نقل الحركة أيضاً ليصح له الإدغام كما قلنا، ولم يأتِ بهمزة ساكنة[١]، وقد قدّمنـاما يجري لأبي عمرو في الابتداء بقوله: ﴿الأُولى﴾[٢].

فأمّا قالون فالصحيح من مذهبه أن يبتدىء ﴿ أَلْأُؤْلَىٰ ﴾، ولو جاءت عنه رواية أنه يبتدىء (لُؤْلى) لكان ذلك جائزاً حسناً[٣]. وقد أخذ له قوم بالتحقيق في الابتداء فقالوا: ﴿أَلْأُولَىٰ﴾ والوجه الأول أشهر[٣]. فأمّا ﴿رِدَاً يصدقني﴾ فهو على الجمع بين اللغتين، ويحتمل أن يكون ﴿رِدَاً يصدقني﴾ مشتقّاً من قولهم «أَرْدَى على المئة» إذا زاد عليها، فلا يكون له أصل في الهمز، ويكون المعنى فأرسله معي زيادة يصدقني، فلا يكون فيه على هذا خلاف للأصل[٤] وعلى ما قدّمناه على اللغة[٥] الأخرى.

باب القول في الهمزة الساكنة

علّة أبي عمرو[٦] في تركه الهمزة الساكنة ـ إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة ـ أنّه أراد التخفيف إذْ درج القراءة والصلاة، لا يَسْتَحْسِنُ القرّاء استعمال ما ثقل من القراءة فيهما، وخصّ بذلك الهمزة الساكنة دون المتحرّكة لأنها أثقل من المتحركة،

(١) انظر في عدم همز أبي عمرو: النّشر: ١: ٤١٠، والإتحاف: ٦٠.

(٢) قدّم الكلام على ورش ص: ٣٩ ـ ٤٠. أمّا أبو عمرو فيبدو أنّ المؤلف لم يتعرض لابتدائه في «الهداية» على ما يظهر من النّشر: ١: ٤١٢ ـ ٤١٣، وتحصيل الكفاية: ١٦٣/أ ـ ب، والحاصل أنّ له ثلاثة أوجه، اثنان منهما كورش والثالث: ترد الكلمة إلى أصلها فيؤتى بهمزة الوصل ثم بلام ساكنة وهمزة مضمومة. انظر: النّشر: ١: ٤١٢، والوافي في شرح الشاطبية للقاضي: ١٠٩.

(٣) انظر الخلاف في لام التعريف وما الذي يترتب عليه في الابتداء في النّشر: ١: ٤١٤ ـ ٤١٥، وابراز المعاني: ١٦٣.

(٤) من قوله «ويحتمل أن يكون ﴿ردا يصدقني﴾ مشتقا... فلا يكون فيه على هذا خلاف للأصل» لا يوجد في «ن».

(٥) في «ن» «من العلة».

(٦) قال المؤلف رحمه الله في «الهداية»: «وترك الهمز قرأت للسوسيّ وبالهمز للدوريّ». انظر: تحصيل الكفاية: ١٦٢/ب.

ألا ترى أنهم أجمعوا على إبدالها إذا اجتمعت مع همزة أخرى متحركة نحو «آدم وآخر»، ولم يجمعوا على الإبدال إذا كانتا متحرّكتين نحو «أئمة»، فذلك لأنّ الساكنة أثقل من المتحرّكة، [وقد قيل: المتحركة أثقل، وخصّ التسهيل لجريها في التسهيل على سنن واحد وهو البدل][١]. وعلّته في المواضع التي استثناها[٢] التي سكونها علامة للجزم، أنه كره ترك الهمز فيما سكونه علامة للجزم[٣] كراهة التباس المعرب بالحركات بالمجزوم، ألا ترى أنّه لو قال: ﴿أَو نَنسَاهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] لالتبس بما يكون من النسيان الذي هو ضدّ الذكر أو الذي هو[*] بمعنى الترك، وإذا التبس بذلك صار الفعل/ كأنّه معرب، إذ لو كان مجزوماً لكانت علامة الجزم سقوط ١٩/ب الألف، والكلمة على قراءته معناها التأخير، لأنّ معنى ﴿ننسأها﴾ نؤخرها، وهو مجزوم بالعطف على الشرط، فلمّا كان ترك الهمز [فيما سكونه علامة الجزم][٤] في هذه المواضع يؤدي إلى للالتباس، كره ترك الهمز فيها، وأيضاً[٥] فإن ﴿يشأ﴾[٦] ونظائره إذا كان مجزوماً فإنّه كره ترك الهمز فيه لتوالي الاعتلال وكثرته، لأنّه قد اعتلّ بانقلاب عينه التي هي ياء ألفاً ثم بسقوطها للساكنين، واعتلّ بحذف الحركة من الهمزة فاجتمع فيه ثلاث[٧] اعتلالات، فلو خفّف الهمزة لصار ذلك إعلالاً رابعاً، وكثيراً ما يستثقلون في الكلام اجتماع إعلالين، [وأيضاً فإن حركة الهمزة في ﴿ننسأها﴾ قد سكنت للجزم فكره أن يترك الهمزة بعد ذلك، فيكون إخلالاً بالكلمة

---

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من «م».

(٢) المواضع التي أبقى همزها بسبب الجزم تسعة عشر موضعاً في ستة ألفاظ وهي: ﴿تسؤ ونشأ ويشأ ويهيّء، وننسأها وينبّأ﴾. انظر: سراج القارىء المبتدى لابن القاصح: ٧٦، والنّشر: ١: ٣٩٢ - ٣٩٣.

(٣) قوله «أنّه كره ترك الهمزة فيما سكونه علامة للجزم» لا يوجد في «ن».

(٤) زيادة من «ن».

(*) قوله «أو الذي هو» ساقط من «ر».

(٥) في «ن» «فإنّ حركة الهمزة في ﴿نشأ﴾ قد سقطت للجزم فكره أن يترك الهمزة بعد ذلك فيكون اخلالا بالكلمة لما يجتمع فيها من الاعتلالات واعتل الفعل بقلب عينه عن الياء إلى الألف ثم بحذف الألف لالتقاء الساكنين».

(٦) لفظ ﴿يشأ﴾ ورد في عشرة مواضع أولها النساء: ١٣٣.

(٧) لعله اعتبر مفرد المعدود «اعتلالة»، فذكّر لذلك «ثلاث».

لئلا يجتمع فيها إعلالان][(١)].

وأمّا علّته في ﴿رءيا﴾[مريم: ٧٤] فإنّه إنّما همزه أيضاً كراهة الالتباس، لأنه على قراءته مما تراه العين، ولو ترك هَمْزَهُ فقال: ﴿وَرِيًّا﴾ لصار من رِيّ الشارب.

وأمّا علته في: ﴿تُئْوِيهِ وتُئْوي﴾[(٢)] فإنه إنما همزه لأن ترك الهمز فيه أثقل من الهمز؛ لأنّه لو ترك الهمزة الساكنة لأبدلها واواً لانضمام ما قبلها، فتجتمع واوان، واو ساكنة قبلها ضمّة وبعدها واو مكسورة، وذلك أثقل من الهمز وإنما يترك الهمز للتخفيف.

وأمّا علته في ﴿مؤصدة﴾[(٣)] فإنما همزه لأن ترك الهمز فيه يخرج من لغة إلى لغة، وذلك أنك تقول: ءآصدت الباب وأَوْصدت الباب، فأصل أصدى أَأْصَدْتُ فهو من ذوات الهمز مثل آمنت، وإذا ترك همزه خرج إلى اللغة الأخرى، وهي «أوصدت» فيصير مثل: أوفيت، فلما قرأه على لغة الهمز وكان ترك همزه يخرجه عن اللغة الّتي قرأ بها إلى لغة أخرى، حقق الهمزة.

وعلّة ورش في اختصاصه ترك الهمزة التي هي فاء من الفعل، نحو: ﴿يؤمنون﴾[(٤)] و ﴿يؤثرون﴾ [الحشر: ٩]، ولم يتركها إذا كانت عيناً من الفعل أو لاماً، نحو: ﴿سُؤْلك﴾[(٥)] و ﴿شئتم﴾ و ﴿أخطأتم﴾[(٦)] أنّ الهمزة إذا كانت فاء من ٢٠/أ الفعل فالبدل يلزمها في مثالين اجماعاً وهما قولك: «آمن وأنا أومن»، فهذان المثلان قد لزم البدل فيهما[(٧)] في جميع لسان العرب، فلمّا كان البدل يلزم في مثالين أتبعه سائر الأمثلة، فقال: «يومن ونُومن ومومن»، وكل ما تصرف من الكلمة ليجري على سنن واحد، وهذا الحكم مستعمل في الكلام كثيراً نظيره حذفهم الهمزة من «يُكرم

---

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

(٢) الحرفان في المعارج: ١٣، والأحزاب: ٥١.

(٣) في البلد: ٢٠، والهمزة: ٨.

(٤) أول مواضعه البقرة: ٣.

(٥) المثبت من«ن، م» وفي الأصل و «ر» «جئتم»، وأثبت ما في النسختين ليوافق مراد المؤلّف لأنّ أمثلة الأصل كلّها في اللام ولا يوجد فيها عين.

(٦) الحروف على الترتيب، طه: ٣٦، البقرة: ٥٨، الأحزاب: ٥.

(٧) انظر تقرير هذا البدل في: الكتاب لسيبويه: ٣: ٥٥٢، والممتع في التصريف: ٤٠٤.

وتُكرم ونُكرم» اتباعاً لترك همزة «أكرم» إذ أصله «أأكرم»، فتركوها لثقل اجتماع الهمزتين وتركوها في «يكرم وتكرم ونكرم»، ولم يجتمع في شيء منه همزتان، ونظير هذا كثير في الكلام.

وعلّة من حقّق هذه الهمزة الساكنة على كل حال[١] أنّه أتى بها على أصلها ولم يكره تحقيقها حين لم تجتمع مع همزة أخرى، ويقوي ذلك أن الذي يخففها إذا كانت ساكنة وقبلها ضمة يقلبها واواً، في نحو: ﴿يُؤْمن﴾ فتصير واواً ساكنة قبلها ضمّة، وبعض العرب يهمزها إذا كانت كذلك كما يهمز الواو إذا سكنت وانضمّ ما قبلها[٢] على حسب ما قدمنا من قبل في قراءة قنبل على ﴿سُؤْقه﴾ [الفتح: ٢٩] ولغة النُّمَيْري في هَمْزِه ﴿مُؤْسىٰ﴾ وما أشبهه[٣]، وإذا كان كذلك وجب أن يؤتى بالكلمة على أصلها[٤].

باب القول في الوقف على المهموز

علّة حمزة وهشام في تخفيفهما الهمزة المتطرفة في الوقف دون الوصل أنّ الوقف موضعُ استراحة، ومن شأن الواقف في أغلب الأمر ألّا يقف إلّا بعد فتور صوته وانقطاع نفسه، فإذا كانت الهمزة طرف الكلمة وقف عليها ـ وقد فتر صوته ـ حاول أن يخرج حرفاً/ قويّاً جلداً بعيد المخرج بصوت فاتر ضعيف منقطع وذلك ٢٠/ب متعذر، فأخذا[٥] حينئذ بلغة أصحاب التخفيف لما دعتهما[٥] الضرورة إليه، فإذا وصلا[٥] الكلمة بما بعدها فالصوت يقتدر بقوّته وجريانه على إخراج الهمزة من مخرجها، فاستغنيا حين لم تدع الضرورة [إلى][٦] التخفيف وجريا على أصلهما في

(١) وهو مذهب القراء السبعة سوى السوسيّ عن أبي عمرو والأزرق في فاء الفعل، وقلت الأزرق لأنّه طريق ورش من «الهداية» وحمزة إذا وقف. انظر: الفوائد المجمّعة لابن الجزريّ: ٢٣/ب.

(٢) المثبت من «ن» وفي الأصل و «م» و «ر» «إذا انضمت» والصواب ما أثبته.

(٣) ص: ٥٢، وانظر في هذا: الخصائص: ٣: ٢١٩، والممتع: ٣٤١.

(٤) من عادة كتب القراءة أن تذكر بعد نقل الحركة سكت حمزة على الهمز إلاّ أنّ المؤلّف رحمه الله لم يتعرض له، قال ابن الجزريّ: «وأمّا «الهداية» فلم يذكر عن حمزة سكتا بكلمة من الكلم». كما في الفوائد المجمّعة: ٢٦/أ، وانظر: تقريب النّشر: ٣٩.

(٥) في الأصل و «ر» «فأخذ، دعته، وصل» والمثبت من «ن، م» لأن الكلام عن حمزة وهشام ثم تابع في الأصل و «ر» سياق التثنية فقال: «فاستغنيا».

(٦) زيادة من «ن، م» و «ر» وفي الأصل «عن».

تحقيق الهمزة، هذه العلّة في الهمزة إذا كانت طرف الكلمة.

فإذا كانت في وسط الكلمة نحو: ﴿مآرب﴾ [طه: ١٨]، و ﴿تَؤُزُّهم﴾ [مريم: ٨٣]، فلحمزة في تخفيفها علتان، إحداهما: أنَّ الصوت يَفْتُر عندها بعض الفتور لقربها من الطرف فأجراها مُجرى المتطرفة لذلك. والأخرى: أنّه لمّا حكم في المتطرفة بحكم التخفيف أتبعها المتوسطة لقربها منها على ما ذكرناه من حكمهم للشيء بحكم الشيء إذا قاربه في بعض الأحوال[١].

فأمّا امتناع تخفيف الهمزة إذا وقعت في أوّل الكلمة نحو ﴿أَمر﴾ و ﴿أَخذ﴾[٢] وما أشبه ذلك، فالعلّة فيه أنّ التخفيف لا يخلو من أحد ثلاثة أضرب، إمّا: أن تجعل الهمزة بين بين، أو تُلقى حركتها وتحذف، أو تُبْدَل، ليس للتخفيف وجه سوى هذه الوجوه الثلاثة، فجعل الهمزة إذا كانت في أول [الكلمة[٣]] بين بين لا يصحّ، لأنّ همزة بين بين مقربة من الساكن فكما لا يبتدأ بساكن كذلك لا يبتدأ بما قرب منه، ولا يصح فيها الحذف، إذ ليس قبلها ساكن فتلقى حركتها عليه فتحذف وتبقى الحركة تدلّ عليها، ولا يصح فيها البدل إذ ليس قبلها حرف مدّ ولين فتبدل حرفاً كالحرف الذي قبلها[٤]، فلمّا امتنعت الوجوه الثلاثة لم يكن فيها إلاّ التحقيق، فإن كانت الهمزة في حكم المُبْتَدَأَة، ومعنى قولنا في حكم المبتدأة: أن تكون في أوّل الكلمة وقد اتّصل بها شيء من حروف المعاني[٥] نحو قوله/ ﴿لئن﴾ و ﴿فبأَيّ﴾ و ﴿يـٰأَيُّها﴾ ٢١/أَ و ﴿هـٰأَنتم﴾[٦] وما أشبه ذلك، ففي تخفيفها لحمزة وجوه: أجودها أَنْ تنظر إلى الحرف المتصل بالهمزة فإن كان ممّا تَقْدِرُ أن تسكت عليه ويُقَدَّرُ[٧] انفصاله من الكلمة كان التحقيق أولى بها، وذلك نحو لام التعريف في قوله: ﴿الأَخِرَةُ والأُولى﴾

---

(١) ص: ٥٥ ـ ٥٦، وانظر هذه القاعدة: في المنصف: ١: ١٩١.

(٢) الحرف الأول أول مواضعه النساء: ٤٧، والثاني آل عمران: ٨١.

(٣) زيادة من «ن، م».

(٤) انظر: مباحث الوقف على الهمز في: النّشر: ١: ٤٢٨ وما بعدها، والإتحاف: ٦٤ وما بعدها.

(٥) التي جاءت لمعنى وليست اسماً ولا فعلاً، وجملة هذه الحروف الداخلة على الهمزة عشرة: اللام، وهاء التنبيه، وياء النداء، والفاء، والباء، والهمزة، والسين، والكاف، والواو، ولام التعريف. انظر: ارشاد المريد إلى مقصود القصيد: ٨٢.

(٦) الحروف على الترتيب البقرة: ١٢٠، الأعراف: ١٨٥، البقرة: ٢١، آل عمران: ٦٦.

(٧) في «ن» «وتقدر»، وهو متّجه.

[النجم: ٢٥]. ألا ترى أنّ العرب تسكت على هذه اللام عند التذكّر على حسب ما قدّمنا[١]، ونحو ﴿يا﴾ التي للنداء، ونحو ﴿ها﴾ التي للتنبيه من قولك: ﴿هؤُلاءِ﴾. فأمّا الهاء[٢] من قوله: ﴿هاأنتم﴾ ففيه وجهان، أحدهما: أن تكون ﴿ها﴾ للتنبيه دخلت على ﴿أَنتم﴾ فعلى هذا يختار التحقيق، والوجه الآخر: أن تكون الهاء مبدلة من همزة ويكون الأصل ﴿أأنتم﴾ كما تقول: «هَرَقْتُ الماء وأَرَقْتُ الماء» وكما أنشد سيبويه[٣]:

٨ ـ وَأَتى صَواحِبُها فَقُلْنَ: هَذَا الَّذِي ... مَنَحَ المَودَّةَ غَيْرَنا وَجَفَانَا

يريد: «أذا الذي»، فعلى هذا تكون الهاء مبدلة من همزة[٤] الاستفهام فيختار التخفيف، إذ لا يقدر السكوت على همزة الاستفهام[٥].

فأمّا علة الهمزة الساكنة في إبدالها بحركة ما قبلها فإنها لمّا سكنت ولم تكن لها حركة تُدَبِّرُها دَبَّرَها ما قبلها لقربه منها. فإن قال قائل: لم أبدلت بحركة ما قبلها ولم تبدل بحركة ما بعدها وكل واحد قريب منها؟؟

فالجواب عن ذلك: أن حركة ما قبلها أَقرب إليها بسبب أَنَّ الحركات مقدّرة بعد الحروف[٦]، فالضمّة في ﴿مُؤْمن﴾[٧] مقدّرة بعد الميم، والكسرة التي في الميم التي بعد الهمزة مقدّرة أيضاً بعد الميم، فالميم حائلة بين الهمزة والكسرة، فحركة ما قبلها على هذا الذي شرحناه أقرب إليها.

---

(١) ص: ٥١.

(٢) لفظ «الهاء» ساقط من «ن» و «ر».

(٣) البيت ليس من شواهد الكتاب، وهو لجميل بثينة في ديوانه: ٢١٨، والمحتسب: ١: ١٨١، والمفصَّل: ٢٠٤، وشرحه لابن يعيش: ١٠: ٤٣، واللسان: (ذا): ١٥: ٤٥ و (ها): ١٥: ٤٨٠، وشرح شواهد الشافية: ٤٧٧.

(٤) في «ن» «تكون الهمزة همزة الاستفهام».

(٥) انظر: الفوائد المجمّعة: ٢٧/ أ ـ ب، والنّشر: ١: ٤٣٤، وتحصيل الكفاية: ١٦٦/ أ ـ ب.

(٦) يعني من حيث الوضع، إذ إنَّ بناء الميم ـ كما مثل ـ قبل وضع الضمة عليها. وانظر: الخصائص: ٢: ٣٢١، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: ٤٥٢.

(٧) أول مواضعه البقرة: ٢٢١.

وعلّة التخفيف في نحو: ﴿وأمر﴾[(١)] و ﴿فَأْوُا﴾ [الكهف: ١٦] أن الواو والفاء قد اتصلتا بالكلمة حتى صارتا كأنهما منها، ألا ترى أنك/ لا تقدر أن تسكت عليهما، ويسوغ مثل ذلك في نحو ﴿يـٰصـٰلحُ ائتنا﴾ [الأعراف: ٧٧] و ﴿الذي اوتمن﴾ [البقرة: ٢٨٣]؛ لأن الكلمة التي قبل الهمزة قد قامت مقام الواو والفاء في ﴿وأمر وفَأْوُا﴾ كما قامت ﴿ثُمَّ﴾ مقام الواو والفاء واللام في قراءة قالون والكسائي[(٢)] في قوله: ﴿ثُمَّ هْوَ يومَ القِيـٰمة﴾ [القصص: ٦١] والسُّكوت ممكن عليها. والاختيار عندي التحقيق في نحو ﴿يـٰصـٰلح ائتنا﴾ وما أشبهه[(٣)]، لأنك تقدر أن تسكت على ﴿يـٰصـٰلح﴾ وكذلك ما أشبهه[(٤)]، ولأنّ الرواية قد جاءت عن حمزة بالتحقيق فيما يقارب هذا وإن لم يكن مثله، وذلك نحو: ﴿أن أَدُّوا إليّ﴾ [الدخان: ١٨]، وما أشبهه[(٥)].

٢١/ب

وعلته في الهمزة إذا تحركت وتحرك ما قبلها أنّ الهمزة المتحركة حكمها أن تُدبِّرها حركتها ما لم يمنع من ذلك مانع، أَوْ تحدث علّة توجب غيره، فجعلها حين تحركت وتحرك ما قبلها بين بين، إذْ حركتها أَولىٰ بها من حركة غيرها، فلمّا دخلت عليها علّة منعت من كونها بين بين رجع فيها إلى البدل، وذلك في الأصلين المستثنيين من هذا الباب[(٦)]، وهما: أن تكون الهمزة مفتوحة وقبلها ضمّة، نحو: ﴿المُؤَلَّفة﴾ [التوبة: ٦٠]، أو تكون الهمزة مفتوحة وقبلها كسرة نحو ﴿فِئَة﴾

---

(١) أول مواضعه الأعراف: ١٤٥.

(٢) بإسكان الهاء بعد ﴿ثمّ﴾. انظر: التبصرة: ١٤٨، والتيسير: ٧٢.

(٣) نقل ابن الجزري اختيار المؤلّف في: الفوائد المجمّعة: ٢٦/أ ـ ب. وانظر: تحصيل الكفاية: ١٦٦/ب.

(٤) قوله «لأنكَ تقدر أن تسكت على ﴿يٰصـٰلحُ﴾ وكذلك ما أشبهه» لا يوجد في «م».

(٥) قال ابن الجزريّ: «وكذلك يقف حمزة من غير خلاف عنه في ذلك (يقصد المتوسط بكلمة نحو ﴿الذي اؤتمن﴾) إلاّ ما شذّ فيه ابن سفيان، ومن تبعه من المغاربة كالمهدويّ وابن شريح وابن الباذش من تحقيق المتوسط بكلمة لانفصاله، وإجراء الوجهين في المتوسط بحرف لاتصاله، كأنهم أجروه مجرى المبتدأ، وهذا وهم منهم وخروج عن الصواب..» انظر: النّشر: ١: ٤٣١، وانظر: تحصيل الكفاية: ١٦٦/ب.

(٦) وهذا الباب هو الهمز المتوسط بنفسه وله تسع صور، حاصلها من ضرب الحركات الثلاث بعضها ببعض. انظر: النّشر: ١: ٤٣٧ ـ ٤٣٨.

و ﴿مأئة﴾[1] فها هنا تبدل المضموم ما قبلها واواً والمكسور ما قبلها ياء ولا يجوز جعلها في هذين الأصلين[2] بين بين، والعلّة في ذلك أنها مفتوحة، فلو جعلت بين بين لكانت بين الهمزة والألف فتقرب من الألف وقبلها ضمّة أو كسرة، والألف لا ينضم ما قبلها ولا ينكسر، ولا يكون ما قبلها إلا تابعاً لها، فلما امتنع كونها بين بين لهذه العلّة المذكورة أبدلها بحركة ما قبلها، وجرى في غير هذين الأصلين من ٢٢/أ كل متحركة متحرك ما قبلها على جعلها بين بين/ إذا خفف، هذا مذهب سيبويه[3].

وقد خالفه الأخفش[4] في أصلين، وهما: أن تكون الهمزة مضمومة وقبلها كسرة نحو ﴿مُسْتهزِءُون﴾ [البقرة: ١٤]، أو مكسورة وقبلها ضمّة نحو: ﴿سُئِل﴾ [البقرة: ١٠٨] فمذهب[5] الأخفش إلى أنّها تبدل في ﴿مستهزِءُون﴾ ياء محضة لانكسار ما قبلها، وتبدل في ﴿سُئِل﴾ واواً محضة لانضمام ما قبلها، فجعل حركة ما قبلها تُدبِّرها، واعتلّ في ذلك بأنه لو جعلها بين الهمزة والواو في ﴿مستهزِءُون﴾ لكان كأنه قد أتى بواو ساكنة قبلها كسرة وليس ذلك في كلام العرب، وبأنه لو جعلها بين الهمزة والياء[6] في ﴿سُئِل﴾ لكان كأنّه قد أتى بياء ساكنة قبلها ضمّة، وليس ذلك في كلام العرب، فهذا الذي ذهب إليه الأخفش[7]، وردّه[8] فيه على سيبويه يبطل من ثلاثة أوجه:

---

(١) الحرف الأول أول مواضعه البقرة: ٢٤٩، والثاني البقرة: ٢٥٩.

(٢) قوله «في هذين الأصلين» لا يوجد في «ن».

(٣) انظر: الكتاب: ٣: ٥٤١ ـ ٥٤٢.

(٤) سعيد بن مَسْعدة أبو الحسن وهو الأخفش الأوسط من مشهوري نحاة البصرة، أخذ النحو عن سيبويه، وروى عنه أبو حاتم السِّجِسْتاني وكان معتزليا. من مصنفاته «معاني القرآن» و «المقاييس في النحو» وغيرهما. توفي سنة (٢١٠ هـ). والأَخْفش في اللغة: الصغير العينين مع سوءِ بصرهما. أخبار النحويين البصريين: ٣٩، وانباه الرواة: ٢: ٣٦، وبغية الوعاة: ١: ٥٩٠.

(٥) في «ن» «فذهب».

(٦) في «ن» «والواو» وهو غلط ظاهر.

(٧) هكذا أطلق المؤلف مذهب الأخفش، وكذلك القراء والنحاة، والذي في «معاني القرآن» له أنّه لا يجيز الإبدال إلّا إذا كانت الهمزة لام فعل نحو ﴿سنقرئك واللؤلؤ﴾، أما إذا كانت عين فعل نحو ﴿سئل﴾، أو من منفصل نحو ﴿يرفع إبرٰهيم﴾ و ﴿يشاء إلى﴾ فإنه يسهلها بين بين كمذهب سيبويه. انظر: معاني القرآن: ٤٤ ـ ٤٥، وابراز المعاني لأبي شامة: ١٧٤ ـ ١٧٥، والنّشر: ١: ٤٤٤.

(٨) في «ن، م» «وردّ فيه».

أحدها: أن الهمزة المجعولة بين بين في وزن المحققة وحكمها، على حسب ما قدمناه واستشهدنا عليه فيما سلف من الكتاب[١]، وإذا كانت كذلك فليس ها هنا ما ادّعاه الأخفش.

والوجه الثاني: أن همزة بين بين إذا كانت بين همزة وواو، وبين همزة وياء، وقبل المضمومة كسرة، وقبل المكسورة ضمة، يُقْدَرُ أَنْ يُنْطَقَ بها، وليست كالمفتوحة المجعولة بين الهمزة والألف وقبلها ضمة أو كسرة، لأنّه لا يَقْدِرُ أحد أَنْ ينطق بألف قبلها ضمّة ولا كسرة.

والوجه الثالث: أن الأخفش فرّ من شيء فيه من الاحتجاج لقائله ما ذكرناه، وأوقع نفسه فيما هو شرّ ممّا فرّ منه، وذلك أنّه جعل الهمزة في ﴿مستهزِءُون﴾ مبدلة ياء فجاء بياء مضمومة قبلها كسرة، والياء لام الفعل، ولم تنطق العرب بذلك، لم يقل أحد/ «قاضِيٌ» ولا «رامِيٌ» فاعلم ذلك. ٢٢/ب

فأمّا الهمزة التي تكون متطرفة وهي متحركةٌ متحركٌ ما قبلها، فالأحسن إجراؤها على هذا الأصل الذي قدّمناه وهو أن تجعل بين بين، وقد ذهب قوم إلى أنّها تُبْدل بحركة ما قبلها[٢]، فيقفون على قوله: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥] بالألف، وعلى: ﴿من نَبإِيْ المُرْسَلين﴾ [الأنعام: ٣٤] بألف أيضاً[٣] وكذلك ما أشبهه، واحتجّوا بأن همزة بين بين لا يوقف عليها من أجل أَنَّ الرّوم والاشمام لا يدخلانها، والمستحسن ما شرحناه أوّلاً.

فإن قال قائل: فإذا كانت همزة بين بين بزنة المتحركة فليست متحركة[٤] فلم أجزتم الوقف عليها، والعرب لا تقف على متحرك؟؟

قيل له: هي وإن كانت بزنة المتحركة فليست متحركة بحركة كاملة، وهي

---

(١) ص: ٤٣ ـ ٤٤، والشاهد رقم (٥).

(٢) ذكر هذا الداني وأنّه اختيار طاهر بن غلبون. انظر: جامع البيان: ١٠٢/ب، وذكره الأهوازي كما في الإقناع: ٤٤٨.

(٣) في «ن» «بالألف».

(٤) قوله «فليست متحركة» ليس في «ن».

مقربة من الساكن، والدليل على ذلك: أنهم لم يجيزوا[١] الابتداء بها لقربها من الساكن، ولم يجيزوا جعل الهمزة المفتوحة بين بين وقبلها ضمّة أو كسرة وأجروها مُجْرى الألف لقربها منها، فهذا يدلُّك على أن الوقف عليها شبيه بالوقف على الروم.

فصل

وعلّة إلْقاء حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها إذا كان حرف سلامة، أو ياء أو واواً أصليتين[٢]، نحو: ﴿سَوْءَةَ﴾ و ﴿المَشْئمة﴾ و ﴿شيء﴾ و ﴿لَتَنُوأُ﴾[٣] وما أشبه ذلك، أن ذلك حكم تخفيف الهمزة في كلام العرب[٤] إذا سكن ما قبلها، لأنهم كرهوا أن يجعلوها بين بين فتقرب من الساكن وقبلها ساكن فيصير كالجمع بين الساكنين، فألقوا حركتها على الساكن الذي قبلها وحذفوها وبقيت حركتها تدلّ عليها[٥].

فإن قال قائل: قد رأيناهم يجيزون جعل الهمزة بين بين إذا كانت قبل الساكن، نحو: «سأَلْت»/ وما أشبهه، ومنعوا من ذلك إذا كانت بعد الساكن، والذي يتوقى من التقاء الساكنين يكون فيها إذا كانت قبل الساكن أو بعده؟ ٢٣/أ

فالجواب عن ذلك: أنّ الحركاتِ[٦] مقدّرة بعد الحروف على حسب ما قدّمناه[٧]، فإذا كانت همزة بين بين بزنة المتحركة، وسبقت الساكن، كانت حركتها حائلة بينها وبين ذلك الساكن، فجاز وقوعها قبل الساكن لذلك، وإذا كانت همزة بين بين بعد الساكن وحركتها مُقدّرة بعدها لم يكن بينها وبين الساكن حائل، فلذلك افترق وقوعها قبل الساكن من وقوعها بعده.

---

(١) في «ن» «لا يجيزون».

(٢) مذهب «الهداية» في هذا النوع النقل، وهو الذي ذكره أكثر الأئمة من القراء والنحاة، وذكر بعض القراء كالداني ومكّي وابن شريح والشاطبي إجراء الياء والواو الأصليتين مجرى الزائدتين فأبدلوا الهمزة بعدهما من جنسهما وأدغموها في المبدل. انظر: النّشر: ١: ٤٤٠.

(٣) الحروف على الترتيب: المائدة: ٣١، الواقعة: ٩، البقرة: ٢٠، القصص: ٧٦.

(٤) قوله «في كلام العرب» لا يوجد في «م».

(٥) وهذه لغة مشهورة سمعت من تميم وأسد. انظر: الكتاب: ٤: ١٧٧، وشرح المفصّل: ٩: ٧٣.

(٦) في «م» «الحركة».

(٧) ص: ٥٨.

وعلّة إبدال الهمزة حرفاً كالحرف الذي قبلها إذا كان قبلها واو أو ياء دخلتا للمدّ واللين[١]، نحو: ﴿خطيئة﴾ [النساء: ١١٢]، و ﴿النسيء﴾ [التوبة: ٣٧]، و ﴿قروء﴾ [البقرة: ٢٢٨] وما أشبه ذلك[٢] أنّك لما لم يَجُزْ إلقاء الحركة على حرف[٣] المدّ واللين من حيث كان في تقدير متحرّك ومن حيث كانت تختلّ بزوال المدّ الذي فيها إذ لا يصحّ إلاّ مع السكون، وكان جعلها بين بين يشبه التقاء الساكنين، لم يَبْقَ حين امتنع هذان الوجهان إلاّ البدل، لأن الشيء إذا كان فيه ثلاثة أحكام فامتنع منها اثنان وجب له الحكم الثالث. فإذا كان حرف المدّ واللين ألفاً جاز وقوع همزة بين بين بعده نحو: ﴿غطاء﴾[٤] [الكهف: ١٠١]، ﴿ومن ماء﴾[٥] وما أشبه ذلك[٦]. والفرق بين الألف وبين الواو والياء أن الألف هي أمّ حروف المدّ واللين، والمدّ الذي فيها ألزم وأزيد من المدّ في الياء والواو؛ لأنه لا يفارقها في حال من الأحوال إذ كانت لا تتحرك ألبتَّةَ، والياء والواو قد تتحركان فيذهب المدّ الذي فيهما، ألا ترى أنّ الياء والواو قد تدغمان ويدغم فيهما، نحو ﴿عدوّ﴾[٧] و ﴿وليّ﴾/ [الأعراف: ١٩٦] والألف لا تدغم ولا يدغم فيها، وأن الألف لا تقع ٢٣/ب في الشعر مع الواو والياء قبل حرف[٨] الرّويّ لزيادة المدّ الذي فيها عليهما، فلمّا كان ذلك كذلك، كان مضارعة الألف المتحرك أشدّ من مضارعة الواو والياء لنقصهما عن رتبة الألف، فأمّا ما لم يكن منوّناً نحو ﴿شُهَداء﴾ و ﴿الضَّرَّاء﴾[٩] وما أشبههما، فإنّما كان المختار فيه جعل الهمزة بين بين في الرفع والخفض وحذفها في النصب من

---

(١) وادغامها بالياء أو الواو قبلها. انظر: النّشر: ١: ٤٤٠، وتقريبه: ٤١.

(٢) تمثيل المؤلف ـ رحمه الله ـ يشمل المتوسط والمتطرف وحكمهما واحد.

(٣) في «ن» «حروف».

(٤) في «ن» «عطاؤنا وماء».

(٥) أوّل مواضعه البقرة: ١٦٤.

(٦) وتسهيلها بين بين مع الروم أي النطق ببعض الحركة، هذا ما جنح إليه المؤلّف هنا وإن كان لم يجز سوى ابدال الهمزة الفا في هذه الأمثلة أيضاً، وسيعود بعد قليل ويقرر أنّ القياس يؤدّي إلى قلب الهمزة ألفا. انظر: النّشر: ١: ٤٦٤.

(٧) أوّل مواضعه البقرة: ٣٦.

(٨) في «م» «حروف».

(٩) الحرف الأوّل أول مواضعه البقرة: ١٣٣، والثاني في البقرة: ١٧٧.

أجل أن الرّوم يوجب لها حكم المتحركة[١]، فيكون بين بين في الموضع الذي يدخله الرّوم، ويوقف على همزة بين بين على حسب ما قدمناه[٢]، فإذا كانت الهمزة مفتوحة لم يدخلها رَوْمٌ على مذاهب القراء فسكنت في الوقف ووجب لها أن يُدَبِّرها ما قبلها كما يُدَبِّرُ الساكنة، فلما كانت قبلها الألف وقبل الألف الفتحة، والألف ليست بحاجز حصين قلبت الهمزة ألفاً لما انفتح ما قبلها، ولأن الألف في تقدير فتحة فاجتمعت ألفان، الألف التي قبل الهمزة، والألف المبدلة من الهمزة فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، إن شئت جعلتها الأولى [هي المحذوفة][٣]، وإن شئت الثانية ـ هذا هو الاختيار ـ وقد يجوز ألَّا يحذف واحدة منهما ويجمع بينهما في الوقف فتمدّ قدر ألفين، إذ الجمع بين الساكنين في الوقف جائز[٤]، وكذلك كان الحكم في قولك: ﴿السفهاء﴾[٥] و﴿الدعاء﴾ و«البناء»[٦] ألَّا تقلب [الواو والياء][٧] اللتان هذه الهمزة بدل منهما[٨] ألفاً كما تُقلَب الياء والواو في دعا ورمى، والأصل دَعَوَ وَرَمَيَ، وكذلك أصل الدعاء الدّعاوْ، وأصل البناء البنايْ، لأنّ الدعاء من دعوت والبناء من بنيت، فلمّا وقعت الواو والياء بعد ألف زائدة ولم يمكن قلبهما ألفاً لامتناع وقوع الألف/ بعد الألف فيجتمع الساكنان في الوصل قُلِبا همزة، فإذا وقفت وأدّى القياس إلى قلب الهمزة ألفاً لم يمتنع ذلك في الوقف كما امتنع في الوصل، لأنّ الوقف يجوز فيه من اجتماع[٩] الساكنين ما لا يجوز في الوصل، ألا ترى أنّك تجمع فيه الساكنين وليس فيهما حرف مدّ ولين نحو قولك: «عَمْرو» فتجمع

٢٤/أ

---

(١) لأنّ الروم هو النطق ببعض حركتها، فينزّل النطق ببعض الحركة منزلة النطق بكلّها.

(٢) ص: ٦١ ـ ٦٢.

(٣) زيادة من «ن»، وقبلها «جعلت».

(٤) نقل هذا الاختيار وعدم الحذف عن المؤلف في شرحه على الهداية ابن الجزري في النّشر: ١: ٤٦٧، والفوائد المجمّعة: ٢٦/ب.

(٥) في «ن» «الشفاء».

(٦) الحرف الأول البقرة: ١٣، والثاني آل عمران: ٣٨، أما «البناء» معرفة لم ترد في الذكر ووردت منكرة في موضعين البقرة: ٢٢، وغافر: ٦٤. ومنكرة لا تدخل ضمن الأمثلة المرادة هنا لأنّها متوسطة لكونها منوّنة منصوبة.

(٧) زيادة من «ن، م».

(٨) (٩) في «ن» «منها» و«امتناع».

الألف، وأمال في الوقف كما كان يميل في الوصل[٢].

فأمّا ما رُوي عن حمزة في ﴿رءا كَوْكَبا﴾ [الأنعام: ٧٦] من أنّه يقف بالمد والإمالة وبعدها ألف[١]، فوجه ذلك: أنَّه جعل الهمزة بين بين لأنها متحركة متحرك ما قبلها وبعدها الألف التي هي لام الفعل، فمدّ من أجل اجتماع همزة بين بين مع الألف، وأمال في الوقف كما كان يميل في الوصل[٢].

فأمّا ﴿رءا القَمَر﴾ [الأنعام: ٧٧]، فإنّه إنّما أمال الراء منه في الوصل دلالة على أنّ الكلمة كانت فيها ممالة، وهي الألف الساقطة لدخول الساكن عليها وهي التي تمال، وتَتْبَعُها الهمزة التي قبلها إذ لا يكون ما قبل الألف إلاَّ تابعاً لها، ثم أتبع الراء الهمزة التي قبلها[٣]، فلما لقي [الكلمة][٤] ساكن في ﴿رءا القَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] وما أشبهه، حذفت الألف المنقلبة عن الياء لالتقاء الساكنين وفتحت الهمزة لزوال الألف التي أُميلت من أجلها، وبَقَّىْ حمزةُ الراء ممالة لتدلّ على ما كانت الكلمة عليه قبل دخول الساكن عليها، ونظير ذلك قولهم: «شِهْدَ» في «شَهِدَ» وذلك أنّ الأصل كان: «شَهِدَ» مثل: «فَعِلَ» ثم أَتْبعوا الشين الهاء فكسروها فصار «شِهِدَ»، ثُمّ أسكنوا الهاء استخفافاً، فقالوا: «شِهْدَ» فبقيت الشين مكسورة وقد زالت كسرة الهاء التي من أجلها كسرت الشين، وذلك مستعمل في الكلام كثير[٥]. فإذا وقف حمزة على ﴿رءا﴾ من ﴿رءا القَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] فالقياس يوجب أَنْ تكون/ مثل [٢٤/ب] ﴿رءا كَوْكَبا﴾ [الأنعام: ٧٦]، إذ الحذف في ﴿رءا القمر﴾ إنّما هو عارض في الوصل، ويجب في الوقف رجوع الألف مع زوال الساكن الذي من أجله حذفت.

---

(١) قوله «وبعدها ألف» لا يوجد في «ن».

(٢) انظر: النّشر في باب الفتح والإمالة: ٢: ٤٦.

(٣) قوله «التي قبلها» ليس في «ن، م».

(٤) المثبت من «ن» وفي الأصل و «م» و «ر» «الهمزة»، وقد صحّح في حاشية الأصل بـ «صوابه الألف».

(٥) وضابطه ما كان على وزن «فَعِلَ» أو «فَعِيل» فتكسر فاؤه إذا كانت العين حرف حلق نحو فِخِذ وَلِئِيم، وعزيت هذه اللغة إلى تميم وهذيل وأسد، وحكي أنّ قوماً من العرب يقولون ذلك وإن لم تكن عينه حرف حلق. انظر: الكتاب: ٤: ١٠٧ ـ ١٠٨ و ٤٤٠ والصاحبي لابن فارس: ٣٤، وتاج العروس للزّبيدي: ٢: ٣٩١ (شهد).

فأمّا وجه رواية خلف[(١)] أنّه يقف ﴿رِئ﴾ بغير مدّ ويُميل[(٢)]، فذلك يجري على وجهين:

أحدهما: أن يكون لم يقدّر رجوع الألف التي كانت سقطت في الوصل، وإذا لم يقدّر رجوعها صارت الهمزة متطرّفة، وإذا صارت متطرفة سَكَنَتْ فيجب أن تُبْدَل ألفاً ممالة فيقف على هذا ﴿رِئ﴾ بغير مد مع إمالة الراء والألف، وكذلك روىٰ خلف.

والوجه الثاني: أن يكون أجرى ذلك على حذف الهمزة على لغة من قال: «اسْقِني شُربةَ ما»[(٣)]، وعلى ما أنشدوا[(٤)]:

٩ - رِدِي رِدِي وِرْدَ قَطَــاةٍ صَمَّــا ... ظَمْـآنَـةٍ أَعْجَبَهــا بَــرْدُ المَا

ونحو قول الآخر[(٥)]:

١٠ - إنْ لَـمْ أُقَـاتِـلْ فَـألْبِسـونـي بُرْقُعَـا ... .

والأصل: «فأَلْبسوني بُرْقعَا» لأنّها ألف قطع من أَلْبَسَ يُلْبِسُ. وقد روي مثل ذلك عن ابن كثير[(٦)] أنّه قرأ ﴿لَحْدَى الكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥]، فعلى هذا يجوز أَنْ

---

(١) هو خلف بن هشام البزّار أبو محمد أحد القراء العشرة وأحد الرواة عن سُلَيم عن حمزة، قرأ عليه وعلى يَعْقوب بن خليفة وغيرهما، أخذ عنه إسحاق بن إبراهيم وإدْريس بن عبد الكريم، وكان له اختيار خالف فيه حمزة في ١٢٠ حرفاً، توفي رحمه الله سنة (٢٢٩ هـ) ببغداد وهو مختف من الجهمية. انظر: معرفة القراء الكبار: ١: ٢٠٨، وغاية النهاية: ١: ٢٧٢، وتهذيب التهذيب: ٣: ١٥٦.

(٢) انظر هذا الوجه في: الإقناع: ٤٥٤ ـ ٤٥٥.

(٣) حكاها الكسائي عن العرب. وهؤلاء إذا وصلوا قالوا: «من» على لفظ من التي يُستفهم بها. انظر: إيضاح الوقف والإبتداء لابن الأنباري: ١: ٣٨٠.

(٤) البيت لراجز لم أعرفه، وهو في الحجة للفارسيّ (خ): ٤: ٧٩، والكشاف: ٢: ٤٢٣، واللسان (صمم): ١٢: ٣٤٤، والبحر: ٦: ٢١٧. وقيل للقطاة صمّاء لسكك في أذنيها، أو لصمّها إذا عطشت. ويُروىٰ «كُدْريّة»، والكُدْريّ: نوع من القطا. انظر وصفه في الصحاح (كدر): ٢: ٨٠٤.

(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في الحجة للفارسي: ٣: ٢١١ (دار المأمون)، والخصائص: ٣: ١٥١، والمحتسب: ١: ١٢٠، والبحر: ٣: ٢٠٦ و: ٥: ٥٢. والبرقع: بضم القاف ـ وتفتح تخفيفاً ـ لباسٌ تغطي به المرأة وجهها.

(٦) هي رواية وهب عن ابن جرير عن ابن كثير وإسماعيل بن مسلم عنه، وتروى عن ابن محيصن. انظر: =

يكون وقف حمزة على هذه اللغة التي ذكرناها[١].

فأمّا ﴿ترٰءَا الجَمْعَانِ﴾[٢] [الشعراء: ٦١]، فإن وزن ﴿تَرَاءَا﴾ «تَفاعَلَ» لأنّه مبنيّ لاثنين، وأصله: تَرَاءَيَ، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فلمّا لقيتها اللام من ﴿الجمعان﴾ التقى ساكنان، فسقطت الألف التي بعد الهمزة من «تراءا» لسكونها وسكون اللام، وكان مذهب حمزة أن يميل الألف لانقلابها عن الياء ثم يميل الهمزة إتّباعاً لإمالة الألف ـ إذ لا يكون ما قبل الألف إلا تابعاً لها ـ ثم يميل الراء والألف الّتي في بناء «تَفَاعَلَ» إتْباعاً لإمالة الهمزة، وهذا الذي يسمّى إمالة لإمالة[٣]، فإذا سقطت الألف من ﴿تراء﴾ التي هي لام الفعل لالتقاء/ الساكنين، فتح ٢٥/أ الهمزة التي أمالها من أجلها، وأبقى الراء ممالة كما فعل في ﴿رءا القَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، فقال: ﴿تَرٰءَا الجَمْعَانِ﴾.

فإذا وقف على ﴿ترٰء﴾ فالجيد المختار أن يَرُدَّ الألف الساقطة في الوصل التي هي لام الفعل لَمَّا عدم الساكن الذي سقطت من أجله، وإذا ردّها أَمالها وأَمال ما قبلها من الهمزة والراء والألف التي بعدها[٤]، وجعل الهمزة بين بين على ما قدمناه[٥] من أصل الهمزة المتحركة إذا وقعت بعد الألف زائدة فتصير همزة بين بين ممالة بين ألفين ممالتين[٦] ـ وهذا لا تحكمه إلَّا المشافهة ـ، وعلى هذا الوجه لا يدخل معه هشام، لأنّ الهمزة متوسطة من أجل أن بعدها ألفاً. ويجوز إلَّا يقدّر رجوع الألف الساقطة في الوقف، فيتفق معه هشام في التسهيل لكون الهمزة متطرفة،

= المحتسب: ١: ١٢٠، والتقريب والبيان للصفراوي: ورقة ١٤٠، والبحر المحيط: ٨: ٣٧٨، قال أبو حيّان: «وهو حذف لا ينقاس، وتخفيف مثل هذه الهمزة أن تُجْعَلَ بين بين».

(١) في «ن» «ذكرناه».

(٢) انظر في إمالتها وصلا ووقفا: النّشر: ٢: ٦٦، والإتحاف: ٣٣٢.

(٣) وهو من أسباب الإمالة. انظر: في بيانه: النّشر: ٢: ٣٤.

(٤) أي الألف التي بعد الراء.

(٥) ص: ٦٣، وانظر فيها حاشية (٦).

(٦) مع المد والقصر على القاعدة المشهورة أنّه إذا سهّلت الهمزة المتوسطة قبل حرف المد جاز المد والقصر فيه.

والوجه الآخر[١] أقيس وأشهر[٢].

فأمّا قوله: ﴿هُزْؤاً﴾ و ﴿كُفْؤاً﴾ و ﴿جُزْءاً﴾[٣] فالأحسن في قوله: ﴿هُزُؤاً﴾ و ﴿كُفْوَاً﴾ أن يُلْقِيَ حركة الهمزة على الزاي والفاء، كما أُلقيت في قوله ﴿جُزَا﴾ على ما قدّمناه[٤] من أصل الهمزة المتحركة إذا وقع قبلها حرف سلامة ساكن[٥]، فتقول على هذا: ﴿كُفَا وهُزَا﴾ وقد أخذ فيه[٦] قوم[٧] بإبدال الهمزة واواً في قوله: ﴿هُزْوَا وكُفْوَا﴾، وبإلقاء الحركة في قوله ﴿جُزَا﴾، واحتجّوا في ذلك: بأن ﴿هُزُؤَا وكُفُؤا﴾ كتبتا في المصحف بالواو وأن ﴿جُزْءَا﴾ كتبت فيه بغير واو، فأرادوا اتّباع الخط، وهذا الذي ذهبوا إليه لا يلزم من وجوه.

أحدها: أنّا لو اتّبعنا خطّ المصحف في الوقف لوقفنا على قوله: ﴿الملأ﴾ في مواضع بالواو، فقلنا: ﴿المَلَوْا﴾ وفي مواضع بالألف فقلنا: ﴿المَلاَ﴾؛ لأنه وقع في المصحف كذلك مواضع بالواو[٨]، ومواضع بالألف[٩]، وكذلك كنا نقف على ﴿تفتؤُا﴾ ﴿تَفْتَوْا﴾ [يوسف: ٨٥]، وهذا ما لا يراعى في الوقف[١٠]/ ٢٥/ب.

ووجه آخر أنّ ﴿هُزْؤا وكُفْؤا﴾ لم يكتبا في المصحف على قراءة حمزة، وإنما

---

(١) في «ن» «الأول».

(٢) قال ابن الجزري: «وهذا الوجه ـ على اعتبار وجود الألف ـ هو الصحيح الذي لا يجوز غيره ولا يؤخذ بخلافه». النّشر: ١: ٤٧٨.

(٣) الحروف على الترتيب: البقرة: ٦٧، والإخلاص: ٤، البقرة: ٢٦٠.

(٤) ص: ٦٢.

(٥) في «ن» «ساكناً».

(٦) في «ن» «له» وكذا في النّشر فيما نقل عن المؤلف: ١: ٤٨٢.

(٧) وهو اختيار مكي في التبصرة: ١٠١، وابن شريح في الكافي: ٣٢.

(٨) وهي أربعة مواضع، الأول في سورة المؤمنون: ٢٤، والثلاثة الباقية في النمل: ٢٩، ٣٢، ٣٨.

(٩) جملة لفظ ﴿الملأ﴾ في القرآن (٢٢) موضعاً أربعة رسمتْ بالواو ـ وهي المشار إليها أعلاه ـ والباقي منها رسم بالألف. انظر: هجاء مصاحف الأمصار للمؤلّف: ٩١، والمقنع للداني: ٥٦، وارشاد القراء والكاتبين للمخللاتي (خ): ١٦٨.

(١٠) بل يراعى لأنّ القراءة سنّة يأخذها الآخر عن الأول، وقد أخذ باتباع الرسم جمع من أئمة القراءة.

كتبا على قراءة من ضمّ الفاء من ﴿كُفُؤا﴾ [(١)] والزاي من ﴿هُزُؤا﴾[(٢)]، لأن الهمزة إنما تصور في الخط على ما يؤول إليه حكمها في التخفيف[(٣)]، فلمّا كان الحكم في قوله: ﴿هُزُؤًا وكُفُؤًا﴾ ـ على قراءة من ضم ما قبل الهمزة ـ أن تقلب الهمزة في التخفيف واواً كتبت على ذلك الحكم، ولو كتبنا على قراءة حمزة لكتبنا بغير واو كما كتبت ﴿جُزُءا﴾، فعلى هذا لا يلزم ما احتجّوا به من خطّ المصحف، غير أنّ الوقف بالواو في قوله: ﴿هُزْوَا﴾ و ﴿كُفْوَا﴾ جائز من جهة ورود[(٤)] الرواية لا من جهة القياس[(٥)]، وقد جاء عن حمزة أنّه كان إذا رأى الكلمة يتغير معناها أو يقع فيها اللّبس مع التخفيف حقق ولم يخفف، فعلى هذا يجب أن يكون ﴿رِءْيا﴾ [مريم: ٧٤]، و ﴿مُؤْصَدة﴾[(٦)] وما أشبه ذلك بالتحقيق، ـ وقد أخذ علينا شيوخنا في ذلك بالتخفيف على الأصول المتقدمة ـ وإذا خَفَّفْتَ همزةً بأن قلبتها واواً أو ياء وقبلها واو أو ياء نحو ﴿رِءْيا﴾ و ﴿ تُئْوِيه﴾ [المعارج: ١٣] وما أشبههما، فلك فيها وجهان:

أحدهما: أن تدغم الواو الساكنة في الواو التي بعدها وكذلك الياء في الياء، فتقول: ﴿توّيه﴾ و ﴿وريّا﴾ وذلك على مراعاة اللفظ دون المعنى[(٧)]، لأنّ من شرط المثلين إذا التقيا والأول منهما ساكن والثاني متحرّك أن يدغم الساكن في المتحرّك[(٨)].

(١) هي قراءةُ السبعةِ سوى حمزة انظر: تقريب النشر: ٩١، والإتحاف: ١٣٨.

(٢) وهي قراءةُ السبعةِ سوى حمزة انظر: المرجعين السابقين.

(٣) قال ابن الجزري: «وأمّا قوله انهما رسما على قراءة الضم فصحيح لو تعذر حمل المرسوم على القراءَتين، أمّا إذا أمكن ـ حمله عليهما ـ فهو المتعين». النشر: ١: ٤٨٣. قال هذا في معرض رده على المؤلف.

(٤) لفظ «ورود» لا يوجد في «م».

(٥) قال ابن الجزري: «ولا يخفى ما فيه، وذلك أنّ الإبدال فيهما وارد على القياس، وهو تقدير الإبدال قبل الإسكان ثم أسكن للتخفيف، وقيل على توهم الضم الذي هو أصل فيهما، وذلك واضح». النّشر: ١: ٤٨٢.

(٦) البلد: ٢٠، والهمزة: ٨.

(٧) لأنّ ﴿ريّا﴾ من الرِّيّ، وهو الامتلاء بالماء، ويقال: رويت ألوانهم وجلودهم ريّا أي امتلأت وحسنت، ورءيا بالهمز، من الرُّواء وهو ما رأته العين من حال حسنة وكسوة ظاهرة. انظر: ابراز المعاني: ١٥١، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي: ١: ٨٦.

(٨) لم يذكر المؤلف رحمه الله في «الهداية» سوى الإدغام. انظر: النّشر: ١: ٤٧١.

والوجه الثاني: ألَّا يدغم وذلك لأنّ الواو الساكنة في ﴿تُئْوي﴾ والياء الساكنة في ﴿رِءْيا﴾ في تقدير همزة فهي جارية على حكمها الأول، إذ التخفيف فيها عارض، ومن شأنهم ترك الاعتداد بالعارض، وعلى ذلك ذهب بعضهم(١) إلى ضمّ الهاء في ﴿أَنبِئْهُم﴾(٢) [البقرة: ٣٣] إذا خففت وصارت قبل الهاء ياء ساكنة، ولم يكسر كما يفعل في ﴿صياصِيْهِم﴾/ [الأحزاب: ٢٦]وفي ﴿فِيْهِم﴾(٣)؛ لأنّ الياء في تقدير همزة ٢٦/أ فلم يعتد بها، ومنهم من كسر الهاء(٤) مراعاة للفظ. فهٰذا اختصار القول في الوقف على المهموز على(٥) الأصول المذكورة في كتابنا، ولم نستقص الكلام على ما يجوز من ضروب تخفيف الهمز مما لم يَجْرِ له ذكر في كتابنا(٦)، وباللّٰه التوفيق.

باب القول في الوقف على الحروف المتحركة وشرح الروم والاشمام

الوقف يجري في كلام العرب على ضروب(٧) يجوز منها في القراءة ثلاثة: الروم والاشمام والسكون، لم يأتِ سوى ذلك عن القرّاء(٨).

فمعنى الروم: إضعاف الصوت بالحركة وذهاب معظمها، والنطق ببعضها،

---

(١) بعض أهل الأداء عن حمزة، وهو اختيار مكي وابن مهران وابن شريح وهو الذي في «الهداية». انظر: تحصيل الكفاية: ١٦٤/ب، وشرح الجعبري على الشاطبية: ١٩٣، والنّشر: ١: ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٢) ومثلها قوله تعالى في الحجر ﴿ونبئهم عن ضيف إبرٰهيم﴾: ٥١، وفي القمر: ﴿ونبئهم أنّ الماء قسمة بينهم كل شرب محتضر﴾: ٢٨.

(٣) وردت في (١٦) موضعاً أولها البقرة: ١٢٩.

(٤) وهو اختيار ابن مجاهد وأبي الطيب بن غلبون. انظر: الإقناع لابن الباذش: ١: ٤٢٧، وابراز المعاني: ١٧١، ورُوِيَ عن ابن عامر أنّه قرأ ﴿أنبيهم﴾ بكسر الهاء، قال ابن مجاهد: «وينبغي أن تكون غير مهموزة لأنّه لا يجوز كسر الهاء مع الهمز». قلت: وهي قراءة لا يقرأ بها عن ابن عامر لعدم صحتها. انظر: السبعة: ١٥٤، وعلل القراءات لأبي منصور الأزهري: ١١/أ.

(٥) في «ن» «وعلى».

(٦) لم يذكر رحمه الله في «الهداية» التخفيف الرسمي أي اتباع صورة ما كتب في المصاحف العثمانية. انظر: النّشر: ١: ٤٦٣.

(٧) نحو الوقف: بالتضعيف والإتباع وبمد الحركة. انظر: الكتاب: ٤: ١٦٨، ١٧٣، ١٦٣.

(٨) إجمالاً، بل ورد ستة أنواع أخرى وهي: الإبدال والإلحاق والنقل والإدغام والحذف والاثبات. انظر: شرحها في النّشر: ٢: ١٢٠.

فهو يسمع، ويستوي فيه الأعمى والبصير، وهو يقع في المرفوع والمخفوض عند القراء ويقع في المفتوح عند النحويين، [وحكاه بعض القراء] [١/أ،ب] سوى[٢] أبي حاتم[٣] فإنه لم يُجِزِ الروم في المفتوح، قال: «لأن الفتح خفيف لا يتبعض لخفته فخروج بعضه كخروج كلّه، فإذا رمت الفتحة التبس الروم بالحركة المشبعة»[٤]، وقال غيره من النحويين: لا يمتنع الروم في المفتوح[٥] من حيث يُقْدَرُ على إضعاف الصوت بالحركة فيتبيّن الروم من الإشباع.

فأمّا الإشمام، فإنه لا يجوز أن يقع إلاّ في المرفوع والمضموم[٦]، وذلك لأنه علاج بالشفتين ـ، والرفع والضم هو ضمّ الشفتين ـ، فكان وقوع الاشمام فيه غير متضاد، ولم يجز وقوع[*] في المفتوح والمكسور؛ لأنّه لا يتمكن أنْ يكون الإنسان ضامّاً شفتيه فاتحهما في حال واحدة، وكذلك لا يجتمع له ضم الشفتين وكسرهما في حال واحدة، فلم يجز كون الإشمام في المفتوح/ والمكسور لما قلناه. ٢٦/ب

والإشمام إنّما هو: ضمّ الشفتين وتهيئتهما للنطق من غير استعمال شيء من

(١/ أ) زيادة من «ن، م».

(١/ب) أجازه مكي في المنصوب غير المنون، قال: «وقد اختلف لفظ أبي الطيب رحمه الله في ذلك». التبصرة: ١٠٤ ـ ١٠٥، وأجازه الشهرزوري على شذوذ «المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر» (خ): ٢٢١.

(٢) استثناء من النحوّيين.

(٣) هو: سهل بن محمد السجستاني، نزيل البصرة، كان قيّماً باللغة والشعر وعلوم القرآن، أخذ عن الأخفش وأبي زيد وأبي عُبَيْدَة. وأخذ عنه ابن دُرَيْد وعليه اعتمد في أكثر اللغة. وكان جمّاعة للكتب، ومصنفاته كثيرة منها «اعراب القرآن» و «القراءات» و «لحن العامة». توفي رحمه الله بالبصرة (٢٥٥ هـ) وقد قارب التسعين. انظر: مراتب النحويين: ١٣٠، ونزهة الألباء: ١٨٩، وانباه الرواة: ٢: ٥٨، وبغية الوعاة: ١: ٦٠٦.

(٤) في المساعد لابن عقيل: ٤: ٣١٣ نص قريب من هذا عن أبي حاتم. وانظر: الإقناع لابن الباذش: ٥٠٩

(٥) قال الرضي: «إذا كان المفتوح منونا نحو زيداً ورجلاً، فلا خلاف أنّه لا يجوز فيه الروم على لغة ربيعة القليلة ـ أعني حذف التنوين». شرح الشافية: ٢: ٢٧٥. وانظر في كون الروم واقع بالحركات الثلاث: شرح المفصّل: ٩: ٦٨.

(٦) ذكر الرضيّ أنّ العزو إلى الكوفيين في تجويز الإشمام في المكسور والمجرور وهم. انظر: شرح الشافية: ٢: ٢٧٥.

(*) «وقوع» لا توجد في «ر».

الصوت، فلا يسمع لكنه يرى، ويعرفه البصير دون الأعمى، وقد فَرَقَ سيبويه بين الروم والإشمام، بأنْ جعل علامة الروم خطّاً بين يدي الحرف المَرُوم، وجعل علامة الإشمام نقطة[1] [إذْ كانت النقطة][**] أقل ما يستدلّ به على الإشمام، وهذا الذي قلناه إجماع من النحويين سوى ابن كَيْسان[2]، فإنّه ذهب إلى أنّ الإشمام أظهر من الروم، واحتجّ في ذلك بالاشتقاق، فقال: «المعروف في كلام العرب أنّك إذا قلت: رمت الشيء، فمعنى ذلك أنّك رمته ولم تصل إليه، وإنك إذا قلت: أشممت الفضة الذهبَ، فالمعنى أنّك خلطتها بشيء منه، وكذلك أشممت الشيء النار، معناه: أنلته شيئاً منها. قال: وكذلك قولك أشممت الحرف الحركة معناه أنلته شيئاً من النطق بها، فإذا قلت: رمت الحركة، فمعناه أنّك رمت النطق بها ولم تفعل». وهذا الذي ذكره ابن كَيْسان صحيح في الاشتقاق، غير أنّ الذي ذهب إليه سيبويه وجميع النحويين غير خارج عن الاشتقاق، ومعنى قولهم: رُمْت الحركة، أي: رمت تناول إتْمام الصوت بها، ومعنى أشممت الحرف[3] الحركة، أي: أنلته شيئاً من العلاج، وهو تهيئة العضو لينطق بها ولم ينطق، فهو موافق لما ذكره ابن كيسان من الاشتقاق ومخالف له في الحكم[4]، وإنّما جعل الروم والإشمام في الوقف ليَدُلّا على حال الحرف الموقوف عليه كيف كان في الوصل، وذلك إنّما يكون في الرفع والضم،

---

(١) الكتاب: ٤: ١٦٩.

(** **) زيادة مهمة من «ر».

(٢) هو: محمد بن أحمد بن كَيْسان، أبو الحسن، أحد المشهورين بالعلم، أخذ عن المُبرِّد وثعلب، وكان قيّماً بمعرفة مذهب البصريين والكوفيين، لكنه إلى مذهب البصريين أميل، من مصنفاته «المهذب في النحو» و «غريب الحديث» وغيرهما، وكيسان: لقب أبيه وليس اسم جدّه. توفي عام (٢٩٩ هـ) على ما قاله الخطيب في تاريخه. تاريخ بغداد: ١: ٣٣٥، ونزهة الألباء: ٢٣٥، وإنباه الرواة: ٣: ٥٧، وبغية الوعاة: ١: ١٨.

(٣) لفظ «الحرف» غير موجود في «م».

(٤) وتواضع ابن كيسان أن الاشمام أظهر من الروم، تجوّز في الاطلاق، وذكر مكّي: أنّ الكوفيين يترجمون عن الاشمام الذي لا يسمع بالروم، ويترجمون عن الرّوم الذي يسمع بالاشمام الذي لا يسمع». انظر: الكشف: ١: ١٢٢. وقال الجعبريّ: «ومذهب الكوفيين معه ـ أي مع ابن كيسان ـ أنّ المسموع هو الاشمام وغير المسموع هو الروم وعلى هذا يخرّج ما نقل عن الكسائي من اشمام الكسرة لأنّه الروم عندها، ولا مُشَاحّة في الاصطلاح واللغة تساعد الفريقين». انظر: شرح الشاطبية: ٢٦٩. وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤: ٣١٤.

والخفض والكسر الذي تكون الحركات فيه لازمة غير عارضة[١]، فالرفع نحو: هذا زيدٌ، والضم نحو قولك: منذُ ويا زيدُ، والخفض نحو: مررت بزيدٍ، والكسر نحو:/ هؤلاءِ، وما أشبه ذلك.

٢٧/أ

فإذا كانت الحركة عارضة في الوصل لنقل الحركة أو لالتقاء الساكنين ذهبت في الوقف، ولم يدخل في الحرف الذي كانت فيه روم ولا إشمام، إذ أصله السكون، والروم والإشمام لا مدخل لهما فيه، إذ ليس يدلاّن على شيء، وذلك نحو: ﴿قلِ الحقّ﴾ [الكهف: ٢٩]، و ﴿لم يكنِ الذين كَفُروا﴾[٢] [البينة: ١]، و ﴿اذكرِ ٱسْمَ ربّك﴾[٣]، و ﴿وٱنْحَرِ ٱنَّ شَانِئَكَ﴾[٤] [الكوثر: ٢، ٣]، وما أشبه ذلك. فإن كانت الحركة العارضة من أجل ساكن معها لازم في الكلمة لا يفارق[٥] في وصل ولا وقف، وجب الروم والإشمامْ، وذلك نحو: ﴿ومن يشاقِّ اللّه﴾ [الحشر: ٤]؛ لأنّ الساكن الذي كسرت من أجله موجود في الوصل والوقف، لكون الساكنين في كلمة، وليس هو مثل ﴿ومَن يشَاقِقِ اللّه﴾ [الأنفال: ١٣]؛ لأنّ كسرة القاف ها هنا من أجل ساكن في الكلمة الأخرى، فهما يفترقان في الوقف[٦]. وهذا الذي ذكرناه إنما هو إذا كان المتحرّك من أجل ساكن في الكلمة الأخرى، فأمّا إذا كان الساكنان في كلمة واحدة فلا بدّ من الروم لمن هو مذهبه نحو: ﴿هٰؤلاءِ﴾، ﴿ومن يُشَاقِّ اللّه﴾ وما أشبههما، لأَنَّ اجتماع الساكنين في مثل هذا لازم في الحالين وليس هو مثل ﴿يُشاقِقِ اللّهَ﴾ ما أشبهه؛ لأنّ أحد الساكنين في كلمة، والآخر في كلمة[٧] أخرى[٨]، فهما يفترقان في الوقف. فأمّا هاء التأنيث فلا روم فيها أيضاً ولا

---

(١) في حال الإعراب والبناء، وتمثيله يوضح المراد، فالرفع والخفض علامتا اعراب، والضم والجر علامتا بناء.

(٢) في «ن» ﴿لم يكنِ اللّه ليَغْفَر لهم﴾ وهي في النساء: ١٣٧، ١٦٨.

(٣) المزمل: ٨، والإنسان: ٢٥.

(٤) التمثيل بقوله ﴿وانحرانّ﴾ يتأتى على رواية ورش أو عند حمزة حين يقف، أمّا لدى بقية القراء فالتمثيل لا يستقيم لأنّه لا يوجد ساكنان تحرك أحدهما حتى يتولد حركة عارضة.

(٥) قوله: «فإن كانت الحركة العارضة من أجل ساكن معها لازم في الكلمة لا يفارق» ساقط من «م».

(٦) من قوله «فإن كانت الحركة العارضة من أجل ساكن. . . فهما يفترقان في الوقف» ساقط من «ن».

(٧) لفظ «كلمة» لا يوجد في «ن».

(٨) لفظ «أخرى» لا يوجد في «م».

إشمام[(١)]؛ لأن الحرف قد قلب في الوقف حرفاً غير الحرف الذي كان في الوصل، لأنّه كان في الوصل تاء فقلب في الوقف هاء فلم يَجُزْ دخول الروم والإشمام في حرف كانت الحركة في غيره. (إلَّا أنّ ما كتب في المصاحف[(٢)] من المضاف بالتاء، نحو: ﴿رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾[(٣)] و ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ﴾[(٤)] فإن من يقف عليه بالتاء يروم ويشمّ، ومن يُقف بالهاء لا يروم ولا يشمّ)[(☆)] [(٥/أ-ب)].

فأمّا المنصوب المنون فإنّ الألف تعوض من التنوين في الوقف، نحو قولك: ﴿غفوراً رحيماً﴾[(٦)] وما أشبه ذلك، فلم يمكن دخول الروم والإشمام/ لما دخلت الألف، وكانت الألف أدلّ على حال الحرف من الروم والإشمام. ٢٧/ب

باب القول في الإدغام

الإدْغامُ[(٧)]: أَنْ تصل حرفاً ساكناً[(٨)] بحرف متحرك فتصيِّرها حرفاً واحداً مشدّداً يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة، ويكون بوزن حرفين، وإنّما يدغم الحرفان أحدهما في الآخر إذا كانا متكافئين وكان المدغم أنقص مزيّة من المدغم فيه، ولا يدغم الأزيد في الأنقص نحو الضاد لا تدغم في غيرها وإن قاربها من أجل الاستطالة التي

---

(١) قال الرضي: «لم أر أحداً لا من القراء ولا من النّحاة ذكر أنّه يجوز الروم والاشمام في أحد الثلاثة المذكورة ـ وهي الحركة العارضة وهاء التأنيث وميم الجمع ـ بل كلهم منعوهما فيها مطلقاً». انظر: شرح الشافية: ٢: ٢٧٦.

(٢) في «ن» «المصحف».

(٣) ﴿رحمت﴾ مضافة للفظ الجلالة وردت في أربعة مواضع، البقرة: ٢١٨، الأعراف: ٥٦، هود: ٧٣، الروم: ٥٠.

(٤) وردت في أحد عشر موضعاً أولها في البقرة: ٢١١.

(٥/أ) ابن كثير وأبو عمرو والكسائي يقفون بالهاء، وبقيّة القراء يقفون بالتاء. انظر: النّشر: ٢: ١٣٠.

(٥/ب) في «ن» زيادة «كما تقدم».

(☆) ما بين القوسين ساقط من «ر».

(٦) النساء: ٢٣.

(٧) الادغام لغة: الادخال، ومنه: أدغم الفرس اللجام، إذا أدخله في فيه. انظر: القاموس مادة (دغم): ١٤٣٠.

(٨) وهذا يدلل أنّ المراد هو: الادغام الصغير، وتقدّم أنّ المؤلف في «الهداية» لم يذكر الادغام الكبير. وانظر: النّشر: ١: ٢٧٥.

فيها [والجهر والاستعلاء](١)، وكذلك الشين [والميم](٢) والفاء والراء والواو والياء وما أشبههن، لا يدغمن فيما قاربهن للتفشي الذي في الشين(٣)، والتكرير الذي في الراء والمدّ الذي(٤) في الواو والياء لأنهنّ لو أدغمن لاختللن(٥) لذهاب الزيادة التي فيهن وذهابه، وإنّما يدغم الحرف الزائد في مثله ولا يدغم فيما قاربه، وقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام(٦)، وأدغم الكسائي الفاء في الباء(٧)، وسيأتي ذكر ذلك فيما بعد إن شاء اللّه(٨). فإذا كان أصل الإدغام إنّما هو لتقارب الحروف في المخارج وامتناع الإدغام لتباعدها وكان الأزيد مزية من الحروف لا يدغم في الأنقص، وإنما يدغم الأنقص في الأزيد لم يثبت معرفة هذا الباب إلاَّ بمعرفة مخارج الحروف وأصنافها، وأنا أذكرها لك (٩) إن شاء اللّه تعالىٰ.

ذكر مخارج الحروف

حروف المعجم تسعة وعشرون حرفا لها ستة عشر مخرجاً(١٠):

---

(١) زيادة من «ن».

(٢) زيادة من «ن».

(٣) في «ن» زيادة «والفاء» ولم أثبتها، لأني لم أجزم بعد بأن مذهب المؤلف أن في الفاء تفشيا، مع أنه سيذكر بعد قليل أنّ «في الفاء استطالة وزيادة على الباء بالتفشي» ص: ٨٤، وقد ذهب مكي في الرعاية، والجعبريّ في «درر الأفكار» أنّ في الفاء تفشيا. انظر: الرعاية: ٢٢٧، وبيان جهد المقل لساجقلي زاده: ٨١، ونهاية القول المفيد لمكي نصر: ٥٨.

(٤) في «ن» زيادة «واللين اللذان».

(٥) في «ن» «لأختل الحرف لذهاب الزيادة التي فيه».

(٦) نحو ﴿واصبر لحكم ربك﴾ الطور: ٤٨.

(٧) ولم يرد إلاّ في موضع واحد في سورة سبأ ﴿إن نشأ نخسف بهم﴾: ٩.

(٨) سيذكر ذلك ص: ٨٤.

(٩) لفظ «لك» لا يوجد في «ر».

(١٠) للعلماء في عدد المخارج ثلاثة مذاهب، الأول: مذهب الخليل بن أحمد ومن تبعه من القراء، وعددها عندهم سبعة عشر مخرجا. الثاني: مذهب سيبويه ومن تبعه من النّحاة والقراء ـ ومنهم المؤلّف ـ وهي عندهم ستة عشر، يسقطون مخرج الحروف الجوفية فيجعلون الألف من أقصى الحلق، والواو من مخرج المتحركة وكذلك الياء. ثُمَّ مذهب قطرب والجرميّ والفراء وابن دريد وابن كيسان أنّها أربعة عشر، فأسقطوا مخرج النون واللام والراء، وجعلوها من مخرج واحد وهو طرف اللسان. انظر: النّشر: ١: ١٩٨ ـ ١٩٩، والمنح الفكريّة شرح المقدمة الجزرية لملا علي قاري: ٩، ونهاية القول المفيد لمكي نصر: ٣١.

المخرج الأول: له ثلاثة أحرف، الهمزة والألف الليّنة والهاء، فتخرج الهمزة ٢٨/أ من أول الصدر وآخر الحلق وهي أبعد الحروف مخرجاً، ثم تليها الألف/ الليّنة ثم الهاء.

المخرج الثاني: له حرفان الحاء والعين[١]، مخرجهما من وسط الحلق.

المخرج الثالث: له حرفان الخاء والغين، مخرجهما من آخر الحلق مما يلي الفم.

المخرج الرابع: حرف واحد وهو القاف، مخرجه من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك.

المخرج الخامس: حرف واحد وهو الكاف، مخرجها أسفل من مخرج القاف قليلاً.

المخرج السادس: له ثلاثة أحرف، الياء والشين والجيم[٢]، مخرجهن من وسط اللسان وما يليه من الحنك.

المخرج السابع: حرف واحد وهو الضاد، مخرجها من حافة اللسان وما يليها من الأضراس، ومن الناس من يخرجها من الجانب الأيمن، ومنهم[٣] من يخرجها من الجانب الأيسر، وكل واحد من الجانبين لها[٤] مخرج[٥].

المخرج الثامن: حرف واحد وهو اللام، مخرجه من حافة اللسان إلى منتهى طرفه وبينه وبين ما يليه من الحنك مما فويق الضاحك والناب والرَّبَاعِيَة والثنية.

---

(١) ذهب المؤلف إلى تقديم الحاء على العين وتبعه شريح كما في النّشر: ١: ١٩٩. والذي في كتاب سيبويه تقديم العين على الحاء. انظر: الكتاب: ٤: ٤٣٣.

(٢) كذا في الأصل و «ن، م»، وفي «ر» «الجيم والشين والياء». وقال في النّشر: ١: ٢٠٠: «وقال المهدويّ: إنّ الشين تلي الكاف، والجيم والياء يليان الشين».

(٣) في «ن، م» «ومن الناس».

(٤) في «ن، م» «له».

(٥) قال ابن الجزري: «وكلام سيبويه يدل على أنّها تكون من الجانبين». انظر: النّشر: ١: ٢٠٠، وانظر: الكتاب: ٤: ٤٣٣.

المخرج التاسع: مخرج الراء، من طرف اللسان بينه وبين مقدم الحنك.

المخرج العاشر: مخرج النون مخرجها من بين[١] طرف اللسان وأصول الثنايا العليا من بين مخرج اللام والراء.

المخرج الحادي عشر: له ثلاثة أحرف، الصاد والسين والزاي مخرجها من طرف اللسان إلى فُرْجة بينه وبين أطراف الثنايا.

المخرج الثاني عشر: له ثلاثة أحرف، الطاء والدال والتاء، مخرجهن من بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعداً إلى الحنك.

المخرج الثالث عشر: له ثلاثة أحرف، الظاء والذال والثاء مخرجهن من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، خارجاً عنها شيئاً.

المخرج الرابع عشر: مخرج الفاء، من بين أطراف الثنايا العليا والشَّفَة السفلى. / ٢٨/ب

المخرج الخامس عشر: الباء والميم، مخرجهما من بين الشفتين.

المخرج السادس عشر: مخرج الواو[٢]، من بين الشفتين أيضاً[٣] غير أنّها تهوي حتى تنقطع إلى مخرج الألف.

ذكر أصناف الحروف وهي سبعة[٤] عشر صنفاً[٥]

وهي المَهْموسة، المَجْهورة، الشديدة التي لا يخالطها الصوت، الشديدة التي

---

(١) «بين» ساقطة من «ر».

(٢) المتحركة واللينة أي الساكنة المفتوح ما قبلها، ومثلها الياء.

(٣) لكن في الواو بانفتاحهما، وفي الباء والميم بانطباقهما.

(٤) في «ن» «ستة عشر».

(٥) للعلماء في عدد الصفات مذاهب: منهم من أوصلها إلى أربع وأربعين كمكي في الرعاية: ١١٥، ومنهم من جعلها أربعاً وثلاثين كابن الجزري في «التمهيد في علم التجويد»: ١٠٩، ومنهم من نقص عن ذلك فجعلها ست عشرة أو أربع عشرة كالبركويّ في «الدر اليتيم»: ٣ ـ ٤، والمذهب المشهور أنّها سبع عشرة، وهو الذي جرى عليه كثير من القراء. انظر: النّشر: ١: ٢٠٢ ـ ٢٠٥، ومخارج الحروف وصفاتها لابن الطّحان: ٨٥ ـ ٨٦، ونهاية القول المفيد: ٤٣.

يخالطها الصوت، الرِّخْو، المنطبقة، المنفتحة، المستعلية، المستفلة، حروف المدّ واللين، حروف الصفير، المستطيل، المتفشي، المنحرف، المكرر، الهاوي، حروف الغنّة[١].

فالمهموسة عشرة يجمعها قولك: «سكت فحثه شخص»، ومعنى الهمس الإخفاء، وهذه الحروف ضَعُفَ الاعتماد عليها فخالطها النَّفَس[٢] في مخرجها، وباقي حروف المعجم سوى هذه العشرة مجهورة، والجهر: الإعلان، فمعناها أنها قَوِيَ الاعتماد عليها فلم يخالطها النَّفَس في مخرجها.

وأمّا الشديدة التي لا يخالطها الصوت[٣] فهي ثمانية أحرف: يجمعها قولك: «أجدك قطبت»، فهذه الحروف اشتدّ لزومها فامتنع الصوت أن يخالطها.

وأمّا الشديدة التي يخالطها الصوت، فخمسة أحرف يجمعها قولك: «من رعل»، فهذه شديدة لكنها لم يشتد لزومها في مخارجها حتى لا يخالطها الصوت إلى انقطاعها، وما عدا ما ذكرناه من الصنفين الشديدين[٤] من الحروف فَرِخوة، ومعنى ذلك: أنّ الصوت والنَّفَس يجريان معها، ألا ترى أنّك إذا قلت: بَخْ أَوْ طَشْ أجريت الصوت إن شئت.

فأمّا المنطبقة فأربعة أحرف: وهي الطاء، والصاد، والظاء، والضاد، سمّيت منطبقة لأنّ اللسان ينطبق/ فيها مع الحنك، وما عدا هذه الأربعة من الحروف فمنفتح[٥]. ٢٩/أ

وأمّا المستعلية فسبعة أحرف يجمعها قولك: «ضغط قظ خصّ»[٦]، سمّيت

---

(١) نلاحظ أنّه لم يذكر صفات: الاصمات، والذلاقة، والقلقلة، وهي من الصفات المشهورة.

(٢) هو: الهواء الخارج من الرئة بدفع الطبع من غير أن يسمع. انظر: المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية: ١٦، ونهاية القول المفيد: ٤١.

(٣) هو: الهواء الخارج بالارادة وعرض له تموّج يسمع بسبب تصادم جسمين. انظر: نفس المرجعين.

(٤) في «ن» «الشديد».

(٥) الانفتاح لغة: الافتراق، واصطلاحاً: تجافي كل من الطائفتين أي طائفتي اللسان والحنك عن الأخرى حتى يخرج الريح عند النطق بالحرف. انظر: نهاية القول المفيد في علم التجويد: ٥١.

(٦) في «ن» «ظغض قط خص».

مستعلية لاستعلائها في الحنك، وما عداهن من الحروف فمستفل[١].

(وأمّا حروف المدّ واللين: فالألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها، سميت بذلك لامتداد الصوت بهن، لخروجهن في اللفظ بلين من غير كُلْفَةٍ على اللسان واللَّهَوَات.

وأمّا حروف الصفير: فالصاد والسين والزاي سميت لذلك للصفير الذي يسمع عند النطق بهن.

وأمّا التفشي: فالشين سمّيت بذلك لأنّها تفشَّت[٢] في الفم حتى أدركت مخرج الطاء)[*].

وأمّا المستطيل: فهي الضاد، سمّيت بذلك لأنّها[٣] استطالت حتى اتّصلت بمخرج اللام.

وأمّا المنحرف: فهو اللام[٤]، سمّيت بذلك لأنّها شاركت أكثر الحروف في مخارجها.

وأمّا المكرر: فهو الراء، سمّيت بذلك[٥] لتكررها عند نطقك بها ساكنة.

وأمّا الهاوي فهو الأ‍‍ ، اللينة[٦]، سمّيت بذلك لأنها تَهوي في الفم فلا يعتمد اللسان على شيء منها[٧].

وأمّا حروف الغنة: فالميم والنون، والغنة: الصوت الذي في الخياشيم تعرفه إذا أمسكت أُصبُعَك على أنفك فينقطع الصوت، فالصوت المنقطع في تلك الحال هو الغنة.

---

(١) في «ن» «وأمّا المستفلة فما سوى ذلك».
(٢) أي: انتشرت.
(*) ما بين القوسين جميعه سقط من «ر».
(٣) قوله: «سميت بذلك لأنها» لا يوجد في «ن».
(٤) هذا مذهب البصريين، والمشهور أنّ الانحراف في اللام والراء. انظر: النّشر: ١: ٢٠٤.
(٥) في «م» زيادة «لأنها تقوى في الفم، فلا يعتمد اللسان على شيء منها لتكررها».
(٦) قوله «اللينة» لا يوجد في «ن».
(٧) في «ن» «منهُ».

فهذه مخارج الحروف وأصنافها، ومع تأمّلها ومعرفة حقائقها تعرف ما يجوز إدغامه وما لا يجوز.

فإذا أردت معرفة حقيقة المخرج من الفم وغيره[١]: فإنما تنطق بالحرف ساكناً[٢] وتدخل عليه همزة الوصل، فتقول: «أنْ، أمْ»، فيظهر لك مخرج[٣] الحرف من الفم وغيره، وكذلك تعتبر سائر الحروف، فاعلم ذلك إن شاء اللّه.

واعلم أنّ ما ذكرناه من أصناف الحروف قد يجتمع في الحرف الواحد منها صنفان وثلاثة وأربعة وأكثر من ذلك[٤]، ومثال ذلك: أنّ «الراء» اجتمع فيها الجهر والشدّة والانفتاح والتكرير. وكذلك يقع في سائر الحروف، فاعلم ذلك. فإنّما ذكرته لك ليزول اللّبس عنك، ولئلا تظنّ أنّ الحرف إذا نسب إلى صنف من الأصناف المذكورة، لم يجز أنْ يُنسَب إلى غير ذلك الصنف، فاعلمه. / ٢٩/ب

فإذا ثبت أنّ الإدغام إنما يكون لتقارب الحروف في المخارج[٥]، والإظهار إنّما يكون لتباعدها، فكل حرفين كانا من مخرج واحد متماثلين كانا، أو متقاربين، فالإظهار لا يجوز فيهما، وذلك نحو: التاء في الطاء في قوله تعالىٰ: **﴿وقالت طَّائفة﴾**[٦] ونحوه، وكذلك الدال في التاء، والتاء في الدال[٧]، نحو: **﴿قد تَّبيَّنَ﴾** [البقرة: ٢٥٦]، و **﴿أثقلت دَّعوا اللَّه﴾** [الأعراف: ١٨٩]، وقد رُوي في ذلك الإظهار عن المسيَّبي [٨/أ-ب]، وليس ذلك بالقويّ، وكذلك الذال في الظاء،

---

(١) كالشفتين والحلق والخيشوم.

(٢) أو مشدّداً.

(٣) في «م» «معنى».

(٤) إلى سبعة أصناف، وهذا العدد يوجد ـ فيما أعلم ـ بحرف الراء فقط.

(٥) في «ن» «في المخرج».

(٦) آل عمران: ٧٢، والأحزاب: ١٣.

(٧) المثبت من «ن» وفي الأصل و «م» و «ر» «التاء في الدال والدال في التاء» وهو عكس ترتيب المثالين.

(٨/أ) هو: إسحاق بن محمد بن عبد الرحمٰن، أبو محمد المسيَّبي، قيّم في قراءة نافع ضابط لها، محقق فقيه، قرأ على نافع وغيره، أخذ القراءة عنه ابنه محمد وأحمد بن جبير وغيرهما، وحدّث عنه أحمد بن حنبل، وروى له أبو داود حديثاً واحداً في سننه. توفي سنة (٢٠٦ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار: ١: ١٤٧، وغاية النهاية: ١: ١٥٧، ١٥٨، والتحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي: ١: ٢٨٤.

نحو: ﴿إذ ظَّلموا﴾ [النساء: ٦٤] وكذلك ما أشبهه من الحروف التي تكون متفقة المخرج، فالإظهار في هذا الجنس غير مستعمل، وقد شبهه الخليل بمشي المقيّد الذي يرفع رجله[١] من موضع ثم يعيدها إليه، وشبّهه غيره بإعادة الحديث مرتين[٢]، وذلك لأنّ اللسان يرتفع عن الحرف الأوّل من موضع، ثم يعود في الحرف الثاني إلى الموضع الذي ارتفع منه، فإذا لم تكن الحروف متفقة في المخارج اعتبر ذلك، فإنْ بَعُدَ ما بين الحرفين لم يَجُز الإدغام، نحو ما بين حروف الحلق وحروف طرف اللسان، وما بين حروف الحَنَك، وحروف الشَّفَتين وما أشبه ذلك، وإذا تقاربت الحروف وقع التقارب فيها على ضروب: فمنها ما يتقارب جدّاً، ومنها ما يتقارب بعض القرب، ففي هذا الجنس يقع الاختلاف بين القراء في نحو دال ﴿قد﴾ ألا ترى أنّ من أَدْغم دال ﴿قد﴾ في الذال والزاي[٣] راعى القرب الذي بينهما، وذلك أنهنّ من حروف طرف اللسان، وإنّما يختلفن اختلافاً يسيراً، [فالزاي][٤] من بين طرف اللسان وفُرجةٍ بينه وبين أطراف الثنايا العليا، والدال ما بين طرف اللسان، وأصول الثنايا العليا مصعداً إلى الحنك، فهذه مخارج متقاربة لا تفاوت بينها[٥].

فأمّا الدال/ في الظاء والضاد[٦] نحو قوله: ﴿قد ضَّلوا﴾[٧] و «قد ظَّلَم»[٨]، ٣٠/أ

= (٨/ب) ذكر الاظهار عن المسيّبي عن نافع الهذلي في الكامل: ٩٧/أ و ٩٨/أ، والشهرزوري في المصباح: ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤. وانظر: تشذيذ ابن مهران لما خرج عن القاعدة في المبسوط: ٩٢، وانظر أيضاً: التبصرة: ١١١.

(١) في «ن» «رجليه».

(٢) انظر: تشبيه الخليل في شرح الملوكي لابن يعيش: ٤٥١، والتشبيه الثاني في الكشف: ١: ١٣٤. ونسبهما الداني للخليل في «الادغام الكبير» ورقة ٦/أ.

(٣) وهم أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي. انظر: التيسير: ٤٢، وتقريب النّشر: ٤٧ ـ ٤٨.

(٤) المثبت من «م»، وفي النسخ الثلاث «فالذال»، لكن المخرج المذكور للزاي كما قَدَّمه في «مخارج الحروف».

(٥) لم يذكر ـ في سياق تدليله على القرب الموجب للادغام ـ مخرج الذال.

(٦) في «ن» «والذال» وهو خطأ.

(٧) النساء: ١٦٧، والمائدة: ٧٧.

(٨) ﴿قد﴾ هكذا بعدها فعل ﴿ظلم﴾ لا توجد في القرآن، وإنما الموجود ﴿فقد ظلم﴾ في البقرة: ٢٣١، والطلاق: ١.

فهي منها بمنزلة ما ذكرناه من القرب، لأنّ الظاء من مخرج الذال، والضاد تتصل بمخرج الذال بسبب الاستطالة التي فيها وقد قدّمنا ذكر ذلك[١].

وأمّا الجيم والشّين نحو ﴿قد جَّعل﴾ [الطلاق: ٣]، و ﴿قد شَّغفها﴾ [يوسف: ٣٠]، فقد قدمنا أنّ مخرجهما من وسط اللسان وما فوقه من الحنك[٢]، والدال تقرب من ذلك وقربها من الشين أكثر لأن الشين تشارك أكثر[٣] الحروف للتفشي الذي فيها، وكذلك الصاد والزاي هما في القرب من الدال بمنزلة ما ذكرناه من الحروف، ويوضح ذلك كلّه ما قَدَّمناه في أوّل هذا الباب من معرفة المخارج. وذكر الحروف المختلف في إظهارها وإدغامها حرفاً حرفاً يطول، وجملة الاحتجاج عليه: أَنَّ من أدغم ما ذكر إدغامه منها فإنّه أراد التخفيف وساغ له ذلك بسبب تقارب مخارج الحروف التي أدغمها، ولم يراع ذلك من أظهر وقال: إنّما يدغم أحد الحرفين في الآخر إذا كانا من مخرج واحد، فإذا افترقا في المخرج وبَعُدَ ما بينهما قليلاً فلا حاجة بنا[٤] إلى الإدغام إذ الإظهار هو الأصل، وفيه إعطاء كل حرف حقه لإخراجه من مخرجه. هذه جملة الاحتجاج على سائر ما وقع فيه الاختلاف بين القرّاء من الإظهار والإدغام، غير أَنَّ من ذلك حروفاً يجب أن تُفْرَدَ بالاحتجاج لما فيها من الغموض، وأنا ذاكرها لك إن شاء اللّه.

اعلم أنّهم قد جعلوا لام المعرفة أصلاً في هذا الباب[٥]، فجعلوا الحروف التي تدغم فيها لام المعرفة متواخية[٦]، والحروف التي تُظْهَرُ لام المعرفة فيها متواخية[٧] أيضاً، فكون لام المعرفة مدغمة في حرفين من سائر الحروف حجة على اجتماع

---

(١) الذي ذكره هنا أنّ الضاد تتصل بمخرج الذال بسبب الاستطالة، لكنّ الذي ذكره ص: ٧٩ أنّها تتصل بمخرج اللام. وهو الصحيح، فلعل ما هنا سبق لسان. وانظر: للصحة الرعاية لمكي: ١٣٤، والنّشر: ١: ٢٠٥.

(٢) قدّم ذلك ص: ٧٦.

(٣) في «ن» «كثيراً من».

(٤) في «ن» «بهما».

(٥) يعني باب الاظهار والادغام.

(٦) وهي أربعة عشر حرفاً، وسردها: ط، ظ، ص، ض، س، ش، د، ذ، ر، ز، ت، ث، ن، ل.

(٧) وهي أربعة عشر متمثلة في بقية الحروف.

حكم للحرفين واتّفاقه إمّا في الإظهار، وإما/ في الإدغام فإذا علمت ذلك، فيقال: ٣٠/ب ما وجه التناسب بين الذال والجيم الذي من أجله أدغم أبو عمرو وهشام الذال في الجيم[١]، وقد رأينا ما بينهما يبعد من جهتين:

إحداهما: أنّ لام المعرفة تُدْغَم في الذال وتُظْهَر في الجيم فلم يتناسبا من هذه الجهة.

والجهة الأخرى: أنَّ مخرج الذال من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ومخرج الجيم من وسط اللسان وما فوقه من الحنك، فقد بَعُد ما بين المخرجين؟

فالجواب عن ذلك: أنّ الجيم لمّا كانت من مخرج الشين، وكانت الشين تستطيل للتفشي الذي فيهما حتى تشارك بذلك الذال في مخرجها، أدغمت الذال في الجيم للمناسبة التي بين الذال وبين الحرف المناسب للجيم وهو الشين، وأيضاً فإن لام المعرفة تدغم في الشين كما تدغم في الذال.

فأمّا الدال في الجيم[٢]، فالدال أقرب إلى الجيم من الذال، والإدغام فيها أقوى، وربما استُغْنيَ عن هذا الاحتجاج. فإن قال قائل: فلم أدغم أبو عمرو الراء في اللام[٣] وفي الراء تكرير، وقد شرطتم[٤] أنّ الأزيد لا يُدغم في الأَنقص والراء إذا أدغمت اختلت لذهاب التكرير الذي فيها؟ قيل له: قد أنكر ذلك النحويون على أبي عمرو ورأوه بعيداً، لكن من حجّته في إدغام الراء في اللام ما بينهما من القرب، حتى أنّ الأَلْثغ[٥] بالراء يصيّرها لاماً، ألا ترى أنّهم قد أدغموا اللام التي أصلها الحركة في الراء ﴿قل رَّبِّ احكم﴾[٦] [الأنبياء: ١١٢]، ولم يدغموها في هذه الحال في شيء

---

(١) انظر: مذهبيهما في: التيسير: ٤٢، والنّشر: ٢: ٣.

(٢) أدغمها أبو عمرو وحمزة والكسائي. انظر: النّشر: ٢: ٣ ـ ٤.

(٣) باختلاف عن أبي عمرو من روايتيه كما في «الهداية». انظر: النّشر: ٢: ١٣، والفوائد المجمّعة: ٢٧/ب، وتحصيل الكفاية: ١٦٨/ب.

(٤) في «ن» «ومن شرطهم».

(٥) اللّثغة: حبسة في اللسان بحيث يعدل بحرف إلى حرف، والألثغ بالراء يصيِّرها لاما أو غينا أو ياء. انظر: (لثغ) في المصباح المنير للفيومي: ٢٠٩، والقاموس المحيط: ١٠١٧.

(٦) ﴿قل﴾ على الأمر من غير ألف قراءة جمهور السبعة سوى حفص. انظر للتوثيق: النّشر: ٢: ٣٢٥، واتحاف فضلاء البشر: ٣١٢.

من الحروف سوى الراء وإن قربت منهن. ألا ترى أنهم لم يدغموها في النون، نحو: ﴿قُلْ نَارُ جهنَّم﴾ [التوبة: ٨١]، وما أشبه ذلك، فهذا يدلّك على تمكن القرب بين اللام والراء، ونظير ما فعله أبو عمرو من ذهاب التكرير الذي في الراء/ بالإدغام، أنّ الطاء تدغم وفيها إطباق فيبقىٰ صوت الإطباق، وكذلك النون تدغم وفيها غنّة، فكما جاز إدغام النون وفيها زيادة الغنة، كذلك يجوز إدغام الراء وفيها زيادة التكرير، ويقوّي مذهبه في ذلك أنّ الراء من جنس اللام[١] والراء فيها تكرير فهي كراءين، فإذا أظهر الراء في ﴿نَغْفِر لكم﴾[٢] صار كأنّه نطق بثلاثة أُحرف متجانسة. ٣١/أ

فإن قال قائل[٣]: فلم أدغم الكسائي الفاء في الباء من قوله تعالىٰ: ﴿نَخْسِف بهم الأرض﴾ [سبأ: ٩]، وفي الفاء استطالة وزيادة على الباء بالتفشّي؟[٤].

فقل: إنما أدغمها لاشتراكهما في الشَّفة، لأنّ مخرج الباء من بين الشفتين ومخرج الفاء من بين[٥] الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، فأدغم لاشتراكهما في المخرج، فلا يَلْتَفِتُ إلى تفشي الفاء، كما لم يلتفت أبو عمرو إلى تكرير الراء. فإن قال قائل[٦]: فلم أظهر حمزة النون من ﴿طسم﴾[٧]، وأظهر غيره[٨] النون من ﴿يس والقرآن﴾ [يس: ١، ٢]، و ﴿نون والقلم﴾ [القلم: ١]، ومن شرط النون الساكنة ألاَّ تظهر عند الميم والواو؟.

فالجواب عن ذلك: أنّ حروف التهجي مبنية على الوقف، فالسكوت مقدّر

---

(١) في «ن» «أنّ اللام من جنس الراء».
(٢) في موضعين البقرة: ٥٨، والأعراف: ١٦١.
(٣، ٦) قوله «قائل» سقطت في الموضعين من «ن».
(٤) يظهر أنّ المؤلف يرى وصف بالتفشي، وتقدّم ص: ٧٥، أن في نسخة «ن» زيادة الفاء مع الشين في التفشي وراجع حاشية (٣) من الصفحة المذكورة. وبالجملة ففي الفاء نوع تفشٍ، إلاّ أنّ الانتشار في الشين أكثر، لذلك اتفق على تفشيه دون الفاء أو الثاء أو الضاء عند من يقول بها. وانظر في هذا: «التمهيد في علم التجويد» لابن الجزري: ١٠٧، ونهاية القول المفيد لمكي نصر: ٥٨.
(٥) لفظة «بين» لا توجد في «ن».
(٧) فاتحة الشعراء والقصص. انظر: اظهار حمزة في تقريب النشر: ٥٢.
(٨) وهم قالون وابن كثير وأبو عمرو وحفص مع حمزة أيضاً. والصحيح عن ورش من «الهداية» ادغام ﴿يس﴾ واظهار ﴿ن﴾ انظر: النّشر: ٢: ١٧ ـ ١٨، والفوائد المجمّعة: ٢٧/ب.

على كل حرف منها، ولذلك وصلوها غير معربة[١]. ونظير ذلك بناؤهم أسماء الأعداد على الوقف لتقديرهم السكوت على كل اسم منها، فقالوا[٢]: «واحدْ اثنانْ ثلاثهْ أربعهْ» فوصلوها غير معربة، والدليل على تقديرهم السكوت على كل اسم منها، أنّهم قالوا: «واحدِ اْثنان»، فألقوا حركة همزة الوصل من قولهم اثنان على الدال، ولا حَظَّ لهمزة الوصل في الوصل، وإنّما يؤتى بها في الابتداء. فدلّ ذلك على أنّهم قدّروا الوقوف على واحد والابتداء بقوله اثنان ثم ألقوا الحركة، ولولا ذلك لم يصحّ إلقاء الحركة في همزة الوصل، وعلى هذا المذهب قرأ الأعشى/ عن أبي بكر[٣] ﴿الٓمٓ أللَّه﴾ [آل عمران: ١، ٢] بقطع الهمزة وسيأتي ذكر ذلك في موضعه. ٣١/ب

ويقوي ذلك أنهم قالوا: «ثلاثهَ اْربعة»، فألقوا حركة الهمزة من أربعة على الهاء فحركوها ولم يقلبوها تاء كما يجب في هاء التأنيث في الدرج، وذلك لتقديرهم السكوت على ثلاثة والابتداء بأربعة، فإذا كان السكوتِ مقدّراً على كل حرف من هذه الحروف، فقد صارت النون من قوله تعالىٰ: ﴿طسم﴾ منفصلة من الميم، وكذلك النون من هجاء ﴿ن﴾ و ﴿ويٓس﴾[٤] قد انفصلتا من الواو لتقدير السكوت على كل واحد منهن، ولا يجب[٥] الإدغام مع الانفصال، وإنما يكون مع الاتّصال. ونظير ذلك هاء السكت في قوله: ﴿ماليه هلك عني﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩]، من أخذ[٦] بترك إدغامها في الهاء التي بعدها، فلأنّ هاء السكت إنّما جيء بها لبيان الحركة في الوقف خاصة، فإنّما هي موضوعة للسكوت ولا حَظَّ لها في الوصل، وإنّما ثبتت في الوصل حملاً على الوقف كما أثبت نافع الألف من ﴿أَنا ءاتيك﴾ و ﴿أَنا أحـي﴾[٧]

---

(١) في «ن» «معرّفة» وهو خطأ.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩: ٨٢.

(٣) تقدّم تخريجها ص: ٣٢، حاشية (٤).

(٤) في «ن» «من هجاء سين وهجاء نون».

(٥) في «م» «يجوز».

(٦) من القرّاء الذين يثبتون الهاء وصلاً ـ وهم جميع السبعة سوى حمزة ـ ، أمّا ورش فيلزمه الإظهار على وجه ترك النقل في «كتابيه إنى» الحاقة: ١٩ ـ ٢٠. انظر: التبصرة: ٨٨، والنّشر: ٢: ٢١.

(٧) الحرف الأوّل في سورة النمل: ٣٩ و ٤٠، والثاني في البقرة: ٢٥٨.

البقرة إن شاء الله.

في الوصل حملاً على الوقف[١]. فإذا كانت هاء السكت لا أصل لها في الوصل، فالسكوت مقدّر على كل حال[٢] منها، إذا ثبتت في الوصل، وإذا كان السكوت مقدّراً عليها فهو فاصل بينها وبين الهاء التي جاءت بعدها ـ ولا يجب الإدغام مع الانفصال ـ، وعلى هذا لا يجب أنْ تَنْقلَ [إليها][٣] حركة الهمزة لورش في قوله: ﴿كتابيه إنّي﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠]، لأنّها قد انفصلت لتقدير السكوت عليها من الهمزة[٤]. فأمّا من أخذ بإدغامها في الهاء التي بعدها وبنقل حركة الهمزة إليها وأدغم النون من ﴿طسم﴾ و ﴿يس والقرآن﴾ و ﴿نون والقلم﴾، فإنّه لم يراع السكوت المقدّر، وأوجب لذلك كله حكم[٥] الاتّصال، لما[٦] كانت هذه الحروف متّصلة بما ٣٢/أ بعدها في / التلاوة كاتّصال غيرها.

فأمّا ما وقع فيه الاختلاف من ﴿اتخذت﴾[٧]، و ﴿يرد ثواب﴾ [آل عمران: ١٤٥]، و ﴿أورثتموها﴾[٨] ونظائر ذلك من الحروف المنفردة[٩]، فالاحتجاج فيه راجع إلى ما قدّمناه من قرب المخارج إلا أنّ [الإدغام في][١٠] ﴿اتّخذتَّ﴾ متّصل ﴿وإذ تّقولُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] منفصل، وكذلك: ﴿عذتُّ بربي﴾[١١]، فعلى ما رسمته لك يجري سائر الاحتجاج على ما اختلف فيه من حروف الإدغام المذكورة

---

(١) قوله «كما أثبت نافع الألف من ﴿أناءاتيك وأنا أحيِ﴾ في الوصل حملاً على الوقف» ساقط من «ن».

(٢) في «ن، م» «هاء».

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة مكملة من «ن، م».

(٤) سوّى المؤلف رحمه الله في «الهداية» بين النقل والتحقيق كما في النّشر: ١: ٤٠٩، والفوائد المجمّعة: ٢٦/أ، لكن ما فصّله عنا عن الادغام وعدمه فهو غاية في التحرير. وانظر لزيادة الإيضاح: التبصرة لمكي: ٨٨، والنّشر: ١: ٤٠٩.

(٥) لفظه «حكم» لا توجد في «م».

(٦) في «ن» «إذا».

(٧) أوّل مواضعه الفرقان: ٢٧، وسواء كانت التاء ضميراً مفرداً أم جمع نحو ﴿ثم اتخذتم﴾ البقرة: ٥١.

(٨) في الأعراف: ٤٣، والزخرف: ٧٢.

(٩) نحو ﴿عذت﴾ في غافر: ٢٧، والدخان: ٢٠، ونحو ﴿فنبذتها﴾ بطه: ٩٦، ونحو ﴿اركب معنا﴾ بهود: ٤٢، وغير ذلك.

(١٠) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن».

(١١) نحو ﴿عذت﴾ في غافر: ٢٧، والدخان: ٢٠.

في كتابنا إن شاء اللّه.

فأمّا لام ﴿هلْ﴾ و ﴿بلْ﴾ فمن أدغمها[١] في الحروف المذكورة في كتابنا، فلأنّه شبهها بلام المعرفة فأدغمها في الحروف التي تدغم فيها لام المعرفة[٢]، ألا ترى أنّك تقول هي: التاء والثاء والسين والطاء والظاء والزاي والنون والضاد، فلام المعرفة مدغمة في جميعها، فكما أدغمت لام المعرفة فيها، كذلك أدغم لام ﴿هل﴾ و ﴿بل﴾ لشبهها بلام المعرفة في أنّهما لا يكونان إلاَّ ساكنين كما لا تكون لام المعرفة إلاَّ ساكنة، ويدلّك على ذلك أنّهم لم يدغموا غير لام ﴿هل﴾ و ﴿بل﴾ في شيء من هذه الحروف، نحو: ﴿قُلْ تَعالَوْا﴾ [الأنعام: ١٥١]، وما أشبه ذلك لأنّ اللام من ﴿قل﴾ أصلها الحركة فالسكون فيها عارض. وكذلك ﴿وَلْتأْتِ طَائفة﴾ [النساء: ١٠٢]، السكون في هذه اللام عارض وأصلها الكسر؛ لأنّها لام الأمر.

فأمّا ما رواه أبو الحارث[٣] من إدغام اللام في الذال من قوله تعالىٰ: ﴿ومن يفعل ذّٰلك﴾[٤] فليس بالقويّ[٥]، لأنّ اللام أصلها الحركة فلو وجب إدغامها في الذال لكان إدغام اللام التي أصلها الحركة في النون أولى، نحو: ﴿ومن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّه﴾ [البقرة: ٢١١]، فإدغامه ﴿ومن يفعل ذٰلك﴾ وهو نظير[*] ﴿ومن يبدلْ نِعمة

---

(١) الذي أدغمها في الحروف الثمانية ـ التي سيذكرها المؤلّف ـ الكسائي وحده، وهناك مفردات لبعض القراء في الادغام. انظر: النّشر: ٢: ٧ ـ ٨.

(٢) لا يعني أنّ لام ﴿هل وبل﴾ تدغم في جميع الحروف التي تدغم فيها لام المعرفة، بل حروف هل وبل من جملة حروف لام المعرفة المدغمة، وسيوضح هذا بعد قليل.

(٣) هو: الليث بن خالد البغدادي، من جلة أصحاب الكسائي وعرض عليه، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً سَلَمة بن عاصم ومحمد بن يحيىٰ الكسائي الصغير وغيرهما. توفي رحمه الله سنة (٢٤٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار: ١: ٢١١، وغاية النهاية: ٢: ٣٤، وشذرات الذهب: ٢: ٩٥.

(٤) أول مواضعها البقرة: ٨٥، وانظر هذا الادغام في: النّشر: ٢: ١٣، وتقريبه: ٥١.

(٥) يعني ضعفه من حيث اللغة والاحتجاج الذي ذكره، أمّا من حيث الثبوت والنقل فمُسَلَّم به، وكان ينبغي للمؤلف رحمه الله أنْ يُقَوّي قراءة أبي الحارث لصحتها، لأنّ كـلام العرب لم ينقل إلينا بجميع لغاته، وأئمة القراءة لا تعتمد على الأفشى لغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل. انظر: تعليقة في جامع البيان: ١٧٠/ب.

(*) في «ن، م» «يظهر».

اللَّه﴾ يدلّ على ضعف ما رواه[١]، غير أنّه اتّبع في ذلك الرواية. ووجهها طريق تشبيه[٢] اللام التي أصلها الحركة باللام التي أصلها السكون حين اجتمعتا في النطق ساكنتين[٣]. ومن أظهر اللام[٤] من ﴿هل﴾ و ﴿بَلْ﴾ عندما أدغمت فيه/ فعلته أنّها لا تشبه لام المعرفة من جهتين: ٣٢/ب

إحداهما: أنها منفصلة مما تدغم فيه ولام المعرفة متّصلة، والإدغام في المتّصل أقوى منه في المنفصل لأنّك تقدر أن تسكت على لام ﴿هل﴾ و ﴿بل﴾، فتنفصل ممّا بعدها فيضعف الإدغام لذلك، ولا يمكن أن تسكت على لام المعرفة كما تسكت على لام ﴿هل﴾ و ﴿بل﴾ إلاَّ على ما روي عن العرب من سكوتها للتذكر[٥]، وذلك سكوت غير لازم، ألا ترى أنّ القارىء لا يجوز له أن يسكت على لام المعرفة إذا أراد الوقف كما يسكت على غيرها.

والجهة[٦] الأخرى: أنّ لام المعرفة كثرت في الكلام، وكثر دخولها على الحروف التي أدغمت فيها، فوجب الإدغام لكثرة الاستعمال، وليس في لام ﴿هل﴾ و ﴿بل﴾ من كثرة الاستعمال ما فيها، وإنّما أشبهتها في السكون فقط.

فأمّا مخالفة أبي عمرو أصله[٧] في ﴿هل تَّرى من فطور﴾ [الملك: ٣]، و ﴿فهل تَّرى لهم من بَاقِيَة﴾ [الحاقة: ٨]، فلا فرق بينه وبين غيره إلا اتّباع الرواية. وقد روى مجاهد[٨]، قال: كنت مع ابن عباس[٩] بمنى فقال لي: هل تَّرى أَحَداً

---

(١) انظر: الحاشية رقم (٥) في الصفحة السابقة. (٢) في «ن» «أنه شبه».

(٣) في «ن» «اجتمعت في النطق ساكنين».

(٤) أظهرها عند جميع حروفهما نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان وعاصم، وأظهرها هشام عند الضاد والنون فقط وحمزة عند غير التاء والثاء والسين. انظر: النّشر: ٢: ٧ ـ ٨، وتقريبه: ٤٩.

(٥) كما تقدّم في الشاهد رقم (٧). ص: ٥١.

(٦) في «ن» «والحجة».

(٧) لأنّه يظهر جميع حروف ﴿هل وبل﴾ إلاّ ﴿هل﴾ عند ﴿ترى﴾ في الملك والحاقة.

(٨) هو: مجاهد بن جَبْر أبو الحجاج المكّي شيخُ القراء والمفسرين، روى عن ابن عبّاس فأكثر وعن جماعة من الصحابة، وتلا عليه ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وحدّث عنه جماعة لا يحصون، وكان كثير الأسفار والتنقل وسكن الكوفة بأَخرةٍ. توفيَ رحمه الله سنة (١٠٣ هـ) وقد نيّف على الثمانين. انظر: سير أعلام النبلاء: ٤: ٤٤٩، وتهذيب التهذيب: ١٠: ٤٢.

(٩) هو: عبد الله بن العباس بن عبد المطلب أبو العباس، روى عن النبي ﷺ شيئاً كثيراً، ودعا له بالفقه =

فنطق بالإدغام[١]. فلعلّ أبا عمرو إنّما خصّ إدغام اللام من ﴿هل﴾ في التاء من ﴿ترى﴾ خاصّة اتّباعاً منه للرواية، وقد كان رحمه اللّه متّبعاً للآثار على اتّساع علمه بالعربية[٢]، والقراءة سنة.

القول في النون [الساكنة][٣] والتنوين

التنوين: هو النون وإنّما فرق بينهما لأنّ النون الساكنة هي الأصلية، والتنوين لفظه كلفظ النون وهو الزائد للإعراب، فوجه إظهار النون عند حروف الحلق الستّة بُعْدُها منهن، وإذا بعدت منهن فلا سبيل إلى الإدغام، إذ الإدغام إنّما يجب مع تقارب الحروف حسب ما قدّمناه.

فأمّا إدغامها عند هجاء «يرمول»[٤]، فالراء واللام قريبتان/ من مخرجها لأنّ مخرجهما من بينهما، فأدغمت فيهما لقرب المخارج، والميم وإن كانت من بين الشّفتين، فقد ضارعت النون في الغنَّة: وهو الصوت الذي في الخياشيم، فلمّا اشتركتا في الغنة وجب الإدغام، فأمّا الياء والواو ففيهما قولان: ٣٣/أ

أحدهما: أنّ الواو أشبهت الميم من حيث كانا من مخرج واحد، فأدغمت

= وتعلم التأويل فكان حبر القرآن، روى عنه مئتان سوى ثلاثة أنفس، ومناقبه رضي الله عنه غزيرة، وسكن الطائف وتوفي بها بعد أن كفّ بصره سنة (٦٨ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء: ٣: ٣٣١، والإصابة: ٢: ٣٢٢، وطبقات المفسرين للداودي: ١: ٢٣٢.

(١) لم أجده عن ابن عباس، ورأيت الداني نسب ادغام «هل» في «ترى» لطاووس قال: «ورُوِيَ عن ابن عيينة عن عمرو عن طاووس أنّه قال: «هل تَّرىٰ من أحد» مدغماً». الإدغام الكبير ورقة: ٤/أ.

(٢) قال ابن مجاهد: «وقد كان أبو عمرو بن العلاء، وهو إمام عصره في اللغة، وقد رأس في القراءة والتابعون أحياء، وقرأ على جلة التابعين: مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة ويحيى بن يعمر، وكان لا يقرأ بما لم يتقدمه فيه أحد». انظر: السبعة في القراءات: ٤٧ ـ ٤٨.

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن».

(٤) هذا ما في الأصل و «ر»، أمّا في النسختين «ن، م» فمجموع حروف الادغام منتظمة في هجاء «يرملون» لكن المؤلف رحمه الله ذكر خمسة حروف فقط لأنّه أراد إدغام النون في غير مثلها فلم يَرَوَجْهاً لذكر النون مدغمة مع مجموع حروف الإدغام، ويوضح هذا ما سيقوله بعد قليل: «فأمّا إدغام النون في النون نحو ﴿من نار﴾ فلم نذكره...» ومثل هذا فعل ابن مجاهد في كتاب «السبعة» فلم يذكر النون ضمن الحروف المدغمة فيها. انظر: السبعة: ١٢٦ ـ ١٢٧، وانظر: مذاهب القراء في هذه المسألة في النّشر: ٢: ٢٥.

النون في الواو كما أدغمت في الميم، وإنما أدغمت النون[١] فيها [في الياء][٢] لشبهها بما يشبه الميم وهو الواو.

والقول الثاني: أنّ الواو والياء ضارعتا النون باللين الذي فيها، لأنّ اللين شبيه بالغنة، فأشبهاها من هذه الجهة.

وقال بعض النحويين[٣]: «إنّ أظهار النون في هذه الحروف الخمسة لحن».

فأمّا إدغام النون في النون، نحو: ﴿من نار﴾[٤] فلم نذكره من باب إدغام[٥] هذه الحروف لأنّه من باب[٦] إدغام أحد المثلين في صاحبه إذا سكن الأول، وذلك واجب في النون وغيرها من سائر الحزوف.

فأمّا الغنة فهي عند النون والميم بإجماع[٧]، وفي الغنة عند الواو والياء اختلاف، ولا غنة في الراء واللام. فوجه إظهار الغنة في النون والميم أن في كل واحد منهما غنة فلا يجوز الإدغام فيهما إلاَّ مع بقاء الغنة، ولو أدغم فيهما بغير غنة لكان قد أُذْهِبَ بالإدغام حرف وغنتان[٨]، وهو الحرف المدغم وغنته وغنة المدغم فيه.

فأمّا الياء والواو فحجّة خلف في إدغامه بغير غنة[٩] أنّ باب الإدغام إنّما هو[١٠] أن يُمَاتَ الحرف بإدغامه في الحرف الذي بعده ولا يبقى له صوت، ورأى أنّ الياء

---

(١) في «ن» «والياء أدغمت النون فيها».
(٢) زيادة موضّحة من «م».
(٣) هو أبو عثمان المازني كما في الحجة للفارسي: ٢: ٢٨٥ (ط. الهيئة المصرية)، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٠: ١٤٥، ولم أجد كلام المازنيّ في المنصف: شرحِ تصريفه.
(٤) أول مواضعه الأعراف: ١٢.
(٥) قوله «من باب إدغام» غير موجود في «ن، م».
(٦) في «ن، م» «لأنّه لا بد من إدغام».
(٧) إلا ما ورد عن عاصم وحمزة من ترك الغنة عند الميم، وقد غلّطهما العلماء. انظر: الإقناع في القراءات السبع: ٢٤٧.
(٨) على اعتبار أنّ الفعل مبني للمجهول، أمّا في «ن، م» «حرفا وغنتين» باعتبار أنّ «أَذْهب» مسند لفاعل.
(٩) انظر: الإقناع: ١: ٢٤٩، والنّشر: ٢: ٢٤ ـ ٢٥.
(١٠) قوله «إنّما هو» لا يوجد في «ن».

والواو إنّما[١] هما مشبّهان بحرف فيه غنة وهو الميم، فلم يجعل لهما حكم الحرف الذي شُبِّها به، إذ لا غنة فيهما. وحجّة الباقين في إدغامهم بغنة في الواو والياء ما ذكرناه من مضارعتهما النون من/ جهة شبه اللين بالغنة، فكان بقاء الغنة بعد ٣٣/ب الإدغام أَولى من ذَهابها فيكون ذلك كإدغام حرفين في حرف، ويُقوّي ذلك أنّهم مجمعون على بقاء صوت الإطباق من الطاء[٢] إذا أدغمت في التاء، نحو قوله: ﴿أحطتُّ﴾ [النمل: ٢٢]، فبقاء صوت الإطباق بالإدغام شبيه ببقاء الغنة بعد الإدغام.

فأمّا إجماعهم على الإدغام في الراء واللام بغير غنة[٣]، فلأنهما لا غنة فيهما ولا يشبهان الميم التي فيها الغنة فلم يكن لبقاء صوت الغنة معهم وجه.

فأمّا القلب عند الباء ميماً، نحو: ﴿من بعد﴾ فإن الباء من مخرج الميم فهي تناسبها[*]، فلمّا امتنع الإدغام قلبت حرفاً مجانساً[*] لها في المخرج، ويجانس النون في الغنة وهو الميم.

وأمّا الإخفاء عند بقيّة حروف المعجم، فلأنّ الحروف الباقية سوى ما ذكرناه، لم تبعد من النون بعد حروف الحلق فيجب الإظهار ولم تقرب قرب حروف «يرمول»[٤] فيجب الإدغام، فأعطيت حكماً متوسطاً بين الإظهار والإدغام وهو الإخفاء.

---

(١) في «ن» «أنّهما».

(٢) يعني القراء أمّا في اللغة سماعاً عن العرب حكي ذهاب الإطباق واخلاص الطاء تاء. انظر: الكتاب: ٤: ٤٦٠.

(٣) ليس اجماعاً فقد قال ابن الجزري: «وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل القراء وصحت من طريق كتابنا نصّا وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص». النّشر: ٢: ٢٤، وقال ابن الباذش: «والآخذون بالغنّة في الراء واللام كثير جداً عن جميع القراء وإنّما ذكرت من قرأت له بها من طرق هذا الكتاب. وهو مذهب مشهور لا ينبغي أن نستوحش منه، لتظاهر الروايات به، وصحّته في العربية، وبعضهم يرجّحه على اذهابها». انظر: الإقناع: ١: ٢٥١. وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٤: ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(*) في «ر» «تشابهها» و «مناسباً».

(٤) في «ن» «يرملو» أما في «م» «يرملون» وانظر التعليق (٤) ص: ٨٩.

وأمّا امتناع إدغام النون إذا اتّصلت بالواو والياء في كلمة، نحو: (دنيا) و ﴿صِنْوان﴾[١]، فإنّ ذلك خيفة الالتباس بالأبنية، إلا ترى أن وزن ﴿صِنْوان﴾ «فِعْلان»، فلو أُدغم لالتبس هذا الوزن بغيره[٢]، ولو وقع في القرآن ما لا يقع فيه الالتباس في الأبنية لجاز الإدغام، نحو قولك: «امَّحىٰ الرسم» وما أشبهه[٣]، وباللّه التوفيق.

باب القول في الإمالة

الإمالة تقريب كما أنّ الإدغام تقريب، والأصل الفتح[٤]، والإمالة داخلة عليه لعلل، والعلل الموجبة للإمالة في مذاهب العرب[٥] علتان تتفرع منها ستّ علل، والعلّتان الياء والكسرة، والعلل/ الستّ[٦]: ٣٤/أ

١ ـ أن تكون الإمالة في ألف منقلبة عن ياء.
٢ ـ أو مشبهة بالألف المنقلبة عن الياء.
٣ ـ أو تكون الألف قد ترجع إلى الياء في بعض الأحوال.
٤ ـ أو يكون قبل الألف كسرة تمال الألف من أجلها.
٥ ـ أو تكون الكسرة بعد الألف.
٦ ـ أو إمالة لإمالة.

---

(١) «دنيا» منكراً في القرآن لا يوجد، وإنّما يوجد معرفاً حيثما ورد، وأوّل مواضعه البقرة: ٨٥. والحرف الثاني في الرعد: ٤، ويبقى حرفان آخران هما ﴿قنوان﴾ في الأنعام: ٩٩، و ﴿بنيـٰنا﴾ في الكهف: ٢١، والصافات: ٩٧، و ﴿بنيـٰن﴾ في الصف: ٤. وكذلك إذا أضيف إلى ضمير مفرد غائب ﴿بنيـٰنه﴾ التوبة: ١٠٩، أو ضمير جمع ﴿بنيـٰنهم﴾ في التوبة: ١١٠ والنحل: ٢٦.

(٢) يشتبه بـ«صوّان» وهو نوع من الحجارة شديد. انظر: القاموس (صون) ١٥٦٣.

(٣) نحو «اُوَّجَلَ» في انفعل من وجلت. انظر: الكتاب: ٤: ٤٥٥، والمساعد: ٤: ٢٧٥.

(٤) ذهب جماعة إلى أصالة كل من الفتح والإمالة، وعدم تقديمه على الآخر، بدليل أنّه لا يكون فتح إلاّ عن سبب، قالوا: فوجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة. انظر: «الموضح في الفتح والإمالة» للداني ورقة ٢ ـ ٣، والنّشر: ٢: ٣٢.

(٥) في «ن» «القراء».

(٦) انظر: ما ذكره ابن السرّاج في «الأصول في النحو»: ٣: ١٦٠. وقد تتفرع إلى عشرة أو اثني عشر سبباً. انظر: النّشر: ٢: ٣٢.

فالألف المنقلبة عن الياء، نحو: ﴿رمى﴾ و ﴿قضى﴾[١] في الأفعال، و ﴿الهوى﴾ و ﴿الزنى﴾[٢] في الأسماء.

وأمّا الألف المشبّهة بها فنحو إمالتهم ﴿بلى﴾ و ﴿متى﴾[٣] و ﴿يا﴾ و ﴿ها﴾ و ﴿طا﴾ من الحروف التي للتهجي في أوائل السور.

وأمّا الألف التي ترجع إلى الياء في بعض الأحوال فهي الألف التي من ذوات الواو، نحو: ﴿الربوا﴾[٤] ألا ترى أنّك إذا قلت: «ربا» فكان الفعل ثلاثيّاً، كانت ألفه منقلبة عن الواو، والدليل عليه[٥] أنّك تقول: «ربوت ويربو» فإذا صار الفعل رباعيّاً عادت الألف من ذوات الياء، نحو قولك: «أربى» لأنّك تقول منه: «أربيت وتربي».

فأمّا الإمالة من أجل الكسرة قبل الألف فنحو إمالة خلف ﴿ضعـٰفاً﴾ [النساء: ٩].

وأمّا الإمالة للكسرة بعد الألف، فنحو: ﴿النارِ﴾ و ﴿الدارِ﴾ و ﴿النّاسِ﴾[٦].

وأمّا الإمالة للإمالة، فنحو إمالتهم الراء من ﴿رءا﴾[٧] إتْباعاً لإمالة الهمزة لَمّا تبعت الهمزة الألف، إذ ما قبل الألف تابع لها ثم اتّبعت الراء الهمزة[٨].

فهذه العلل الستّ هي أصول الإمالة، لا تجد فيما أَمالَهُ القراء حرفاً مما لا يخرج عنها، ونحن نبتدىء بالقول في الاحتجاج على الإمالة، ونقدّم أبا عمرو وحمزة والكسائيّ، إذ هم أصحاب الإمالة، وإذ كان الاحتجاج لهم يأتي على الحروف التي أمالها من سواهم من القرّاء إن شاء اللّه.

---

(١) الحرف الأول في الأنفال: ١٧، والثاني في البقرة: ١١٧.
(٢) الحرف الأول في النساء: ١٣٥، والثاني في الإسراء: ٣٢.
(٣) الحرف الأول البقرة: ٨١، وكذلك الثاني: ٢١٤.
(٤) أوّل مواضعه البقرة: ٢٧٥.
(٥) في «ن» لا توجد «عليه» وعبارتها «بدليل أنّك».
(٦) الحرف الأول البقرة: ٣٩، والثاني الأنعام: ١٣٥، والثالث البقرة: ٨.
(٧) أوّل مواضعه الأنعام: ٧٦.
(٨) وستأتي نسبة القراءات لأصحابها مع التوثيق، حين ذكر المؤلّف لها مفصلة معلّلة.

فعلّة أبي عمرو في إمالة ﴿الكـٰفِرِين﴾[١]، ما توالى بعد الألف من الكسرات وهي: كسرة الفاء وكسرة الراء، والياء في تقدير كسرة، وكسرة الراء ككسرتين/ من ٣٤/ب أجل التكرير الذي فيها، فصار كأنّه قد وَليَ الألف أربع كسرات، فقويت الكسرات على الألف فاستمالتها. هذه علة «أبي عمرو»[*] في إمالة ﴿الكـٰفرين﴾ على أنّه قد خالف فيه أصله؛ لأنّ ﴿الكـٰفرين﴾ من أصل لم يمله أبو عمرو، ولأنّه من باب فَاعِل، وإمالة ما جاء على فاعل حسنة في العربية لا سيّما إذا جاء بعد الألف راء، وإن كان بينها وبينها حرف، ولا يشبه ﴿الكـٰفرين﴾ ﴿جبّارين﴾[٢]، لأنّ ﴿جبارِين﴾ الراء المكسورة منه تلي الألف فهو داخل في الأصل الذي ذهب أبو عمرو إلى إمالته[٣]، ولا فرق بينه وبين ﴿الدّارِ﴾ و ﴿النّارِ﴾، وجميع هذا الباب الذي جاءت الرواية عن أبي عمرو بإمالته، فلم يفارق ﴿جبارين﴾ و ﴿أنصاري﴾[٤] و ﴿النّارِ﴾ و ﴿الدّارِ﴾ في الأصل، وإنّما فارقهما في الفرع، وذلك كون ﴿جبارين﴾ في موضع نصب، والكسرة للبناء. وكون ﴿أنصاري﴾ في موضع رفع، والكسرة للبناء. وقد روى أبو عبد الرحمٰن[٥] وأبو إبراهيم[٦] عن اليزيدي أنّه إنّما يميل هذا الأصل إذا كانت الراء بعد الألف تليها، وهي في موضع اللام من الفعل، والاسم في موضع الخفض[٧]، فصار ﴿جبارين﴾ و ﴿أنصاري﴾ خارجَيْن من الرواية[٨]، ولم يكن قوله: ﴿الكـٰفرين﴾ بداخل في هذا الأصل، وإنّما هو من باب فَاعِل، وإنّما يشبّه

---

(١) البقرة: ١٩.

(*) «أبي عمرو» ساقط من «ر».

(٢) في المائدة: ٢٢، والشعراء: ١٣٠.

(٣) وهو ما كانت كسرة الراء فيه بعد الألف.

(٤) في آل عمران: ٥٢، والصّف: ١٤.

(٥) هو: عبد الله بن يحيى بن المبارك اليزيدي، أخذ القراءة عن أبيه وهو أَجلُّ الناقلين عنه، أخذ القراءة عنه ابنا أخيه العباس وعبد الله ابنا محمد اليزيديّ، وأحمد بن إبراهيم وجعفر بن محمد الأدمي وغيرهم، وله كتاب حسن في «غريب القرآن» طبع. توفي رحمه الله سنة (٢٣٧). انظر: غاية النهاية: ١: ٤٦٣.

(٦) لعلّه إبراهيم بن يحيى اليزيدي أبو إسحاق وليس أبا إبراهيم، وقد ذكر أبو معشر آلَ اليزيديّ في أسانيده فلم يذكر أبا إبراهيم وإنّما ذكر إبراهيم. انظر: «سوق العروس» ورقة: ٩، و «الموضح»: ٤٧/ب، والنّشر: ٢: ٤٧ و ٥٣ وانظر ترجمة إبراهيم أبي إسحاق في غاية النهاية: ١: ٢٩.

(٧) انظر: مذهب اليزيديّ في الإمالة في «الموضح في الفتح والإمالة» للداني ورقة: ٣٠.

(٨) لأنّ موضعهما من الإعراب مخالف لما رُويَ عن اليزيديّ، كما قرره المؤلّف رحمه الله.

قوله: ﴿الكـٰفرين﴾ بـ ﴿الشـٰكرين﴾ و ﴿الذٰكرين﴾ (١/أ ـ ب) وما أشبه ذلك، فكان يلزم أبا عمرو حين أمال ﴿الكـٰفرين﴾ أن يميل ﴿الشـٰكرين﴾ و ﴿الذٰكرين﴾، لكنه اتبع في ذلك الأثر، ولم يمل من أصل ﴿الكـٰفرين﴾ شيئاً سواه، فمن شبّه ﴿الكـٰفرين﴾ بـ ﴿جبارين﴾ فغالط، لأنّه قرن الشيء إلى غير شكله، وردّه إلى غير أصله.

فإن قال قائل: فلِمَ لَمْ يمل أبو عمرو ﴿أول كافِرٍ به﴾ [البقرة: ٤١] كما أمال ﴿الكـٰفرين﴾[٢]؟.

فالجواب عن ذلك: أنّ الكسرات المتوالية في ﴿الكـٰفرين﴾ لازمة في الوَ/صْلِ والوقف، فقويت على إمالة الألف للزومها في الحالين جميعاً، وليس[٣] في قوله: ﴿أَوّل كافِرٍ به﴾ كسرة لازمة [في الحالين][٤] سوى كسرة الفاء، وذلك أُنّه لا ياء فيه، وكسرة الراء تَذْهَبُ في الوقف، إذ لا يوقف على متحرك، فلمّا كانت الكسرة[٥] تذهب في الوقف، ضَعُفَتْ في الوصل، ولم تبقَ كسرة لازمة في الحالين سوى كسرة الفاء فضعفت الإمالة[☆] لذلك. ٣٥/أ

فأمّا من رَوَىٰ عنه إمالة ﴿النّاس﴾[٦] في موضع الجر فهو مذهب حسن، لأنّ كسرة السين توجب إمالة الألف، وإِن كان ذلك ليس من مذهب أبي عمرو، إلاَّ أن

(١/أ) الحرف الأول في آل عمران: ١٤٤، والثاني في هود: ١١٤.

(١/ب) قوله ﴿والذاكرين﴾ ساقط من «ن».

(٢) رويت إمالته عن أبي عمرو وقتيبة عن الكسائي، لكنه غير مشهور ولا يقرأ به. انظر: المبسوط لابن مهران: ١١٣، والإقناع لابن الباذش: ١: ٢٧٥. ورويت أيضاً عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم. انظر: «الموضح في الفتح والإمالة» للداني: ١١٢/أ.

(٣) لفظ «وليس» ساقط من «ن».

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة موضحة من «ن، م».

(٥) لفظ «الكسرة» لا يوجد في «ن».

(☆) في «ر» «فضعف لذلك».

(٦) رواها الدوريّ وأبو حمدون وابن سعدان وأبو عبد الرحمٰن عن اليزيديّ عن أبي عمرو. انظر: غاية ابن مهران: ٩٥، والتيسير: ٥٢، والإقناع: ١: ٢٧٧. أمّا الذي اجتمع عليه العراقيون والشاميون والمصريون والمغاربة عن أبي عمرو من رواية الدوريّ وغيره الفتح. انظر: النّشر: ٢: ٦٣. والفتح مذهب «الهداية». انظر: الفوائد المجمّعة: ٢٨/أ، وتحصيل الكفاية: ١٧٢/أ.

تكون الكسرة في راء، لكنه خرج في هذا الحرف عن أصله، وعلّة ذلك أنّها لغة أهل الحجاز[١]، فليس له علّة في خروج هذا الحرف عن سائر الأصل إلاَّ اتّباع الأثر، ولو أنّه أَمال كل ألف بعدها كسرة صحت[٢] في أي حرف كان، لوجب أن يميل في ﴿البابِ﴾ و ﴿العبادِ﴾ و ﴿الكتٰبِ﴾ و ﴿الحِسَابِ﴾[٣] وما أشبه ذلك، وهو لا يميل شيئاً من ذلك، فثبت أنّه إنّما خالف أصله في ﴿النّاس﴾ كما خالف أصله في ﴿الكٰفرين﴾ اتّباعاً للأثر، على ما قدمنا ذكره من أنّه كانَ يتبع الآثار[٤]، وإن كان فيها ما ليس في الإعراب بِقَوِيّ. وعلّته في إمالة ﴿أَعْمى﴾ الأول في بني إسرائيل[٥] وفتح الثاني[٦]، أنّه لما اختلف معنى الكلمتين، أراد أن يخالف بين لفظيهما، وذلك أنّ ﴿أَعمى﴾ الأول صفة، والثاني معناه: أَشدُّ عمى، فالتقدير: من كان في هذه الدنيا رجلاً أعمى، فهو في الآخرة أَشدّ عمى منه في الدنيا، وهو من عَمىٰ القلب، فلما اختلف معناهما، خالف بين لفظيهما بأن أمال الأول وفتح الثاني.

فإن قال قائل: فلم كان الأوّل أحقّ بالإمالة من الثاني، وهلاَّ أمال الثاني وفتح الأوّل؟.

فالجواب عن ذلك: أنّ الألف في الأول في آخر كلمة لا تحتاج إلى صلة، ٣٥/ب والإمالة أكثر ما تقع في/ الأَطراف، و ﴿أَعمى﴾ الثاني يحتاج إلى صلة ـ وإن كانت محذوفة في التلاوة ـ لأن باب «أَفْعَل» لا بدّ له من الصلة كقولك: «زيدٌ أَفْضَلُ القوم، وعمرو أَفْضَلُ من بكر»، فلمّا كان ﴿أَعْمى﴾ الثاني محتاجاً إلى ما يوصل به، صارت الألف منه كأنّها في[٧] وسط كلمة، ولما كان ﴿أَعْمى﴾ الأول غير محتاج إلى صلة، كانت الألف منه في طرف الكلمة على الحقيقة، والإمالة بالطرف أولى منها بالوسط؛ لأنّ الإمالة تغيير، والأطراف مواضع التغيير.

---

(١) انظر: «جامع البيان» للداني: ١٤٠/ب، و «الموضح في الفتح والامالة» له: ٣٥/ب.
(٢) في «ن، م» «تكون الكسرة» بدل «صحّت».
(٣) الحرف الأول يوسف: ٢٥، والثاني آل عمران: ١٥، والثالث البقرة: ٨٥، والرابع كذلك: ٢٠٢.
(٤) ص: ٨٩.
(٥) آية: ٧٢.
(٦) انظر في هذا: التيسير: ٤٨، والعنوان لأبي طاهر: ١٢٠، والنّشر: ٢: ٤٣، والإتحاف: ٨٥.
(٧) لفظ «في» لا يوجد في «ن».

وعلّة إمالة الراء من ﴿المر﴾[1] والهاء من ﴿كهيعص﴾ و ﴿طه﴾[2]، أنّ هذه الحروف ـ أعني حروف التهجّي ـ أسماء ما يُلفَظ به، فالفائدة تقع بها[3] كما تقع بالأسماء، فأُميلت كما أُميلت حروف[4] الأسماء لما أشبهتها ليُفْرَقَ بالإمالة[5] فيما بينها وبين حروف المعاني التي لا تستحق الإمالة[6]، لما سنذكره فيما بعد إن شاء اللّه.

فإن قال قائل: فلم خصّ الراء والهاء من بين سائر حروف التهجّي وهلاّ أمال الطاء والياء؟.

فالجواب عن ذلك: أنّ الهاء تشبه الألف، لما قدمنا من الدليل على شبهها فيما تقدم من الكتاب[7]، وإذ [كانت][8] الهاء تشبه الألف[9]، وكانت الألف هي الأصل في الإمالة، أمال الهاء لذلك، وأمّا الراء فإنه أمالها لحسن الإمالة في الراء، كما حكاه نُصَيْر[10] عن الكسائي؛ أنّه قال: «للعرب في الراء في الإمالة لها ومن أجلها مذهب [11] ليس هو لها في غيرها» [12]، وحكى ذلك غيره من النحويين، فخصّ

---

(١) في «ن» «من الراء» وفي «م» «من الرا والها وكهيعص».

(٢) فواتح سور الرعد ومريم وطه، وكذلك أمال أبو عمرو ومن معه الراء من ﴿الر﴾ فاتحة سور يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر. وانظر توثقاً: النّشر: ٢: ٦٦ ـ ٦٨.

(٣) في «ن» «به».

(٤) لفظ «حروف» ساقط من «ن».

(٥) في «ن» «بين الامالة».

(٦) وهذه علّة مطردة في سائر فواتح السور التي تمال. انظر: الكتاب لسيبويه: ٤: ١٣٥، والنّشر: ٢: ٣٥.

(٧) ص: ١٩ ـ ٢٠.

(٨) زيادة من «ن».

(٩) قوله «لما قدمنا من الدليل على شبهها فيما تقدم من الكتاب، وإذا كانت الهاء تشبه الألف» ساقط من «م».

(١٠) هو: نُصَيْر بن يوسف بن أبي نصر أبو المنذر الرازيّ من جلّة أصحاب الكسائي، وكان عالماً بمعاني القراءات ونحوها ولغتها، وعالماً برسم المصحف وله فيه مصنف. روى القراءة عنه محمد بن عيسى الأصبهاني وداود بن سليمان وغيرهما. توفي رحمه الله في حدود سنة (٢٤٠ هـ). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٨: ٤٩٢، ومعرفة القراء الكبار: ١: ٢١٣، وغاية النهاية: ٢: ٣٤٠.

(١١) كذا في الأصل و «م» و «ر»، وفي «ن» «مذهباً». والذي في «ن» «إنّ للعرب...» و «إنّ» أردفت بشبه جملة فتعلق بالخبر، ويكون «مذهباً» اسم «إنّ».

(١٢) النصّ في «الموضح» ورقة: ٤٣/ب، عن الفراء يحكيه عن الكسائيّ.

الراء والهاء بالإمالة[١] من سائر الحروف المشبّهة لما قلناه.

وعلّته في إمالة ﴿النّارِ﴾ و ﴿الدّارِ﴾ ما أشبههما من سائر هذا الأصل، أنّ الراء حرف مكرر فإذا وقعت بعد الألف مكسورة كانت الكسرة فيها ككسرتين فقويت على الألف، إذ كانت مفتوحة قبلها في لغة من يميل ما جاء على «فَاعِل» مثل «كَاتِب وحَاسِب»[٢]، وإذا قالوا/ «راشد»، لم يميلوا من أجل الراء وأنّها مفتوحة قبل الألف، والفتحة فيها كفتحتين فقويت على فتح الألف كقوة المستعلي في قولهم: «طَالِب وظَالِم»، ومما يدلّك على قوّة الإمالة من أجل الراء المكسورة، أنّهم غلّبوها على المستعلي في قولهم: «مررت بضارب»، فأمالوه، وهم لا يميلون «ظالما» فصارت الراء المكسورة، أقوى من المستعلي في الحكم، فإذا كانت تقوى على المستعلي حتى تَخْرج الكلمة من حكمه إلى حكمها، فقوّتها على الألف الذي ليس معه حرف مستعل أولى.

٣٦/أ

وعلّته في الحروف التي خالف أصله فيها، وهي ﴿جبّارين﴾ في موضعين، و ﴿أنصاري﴾ في موضعين، و﴿الجار﴾ في موضعين[٣]، أنّ ﴿جبّارين﴾ كما قدّمنا[٤] في موضع نصب، وليست كسرته كسرة إعراب، وإنّما هي كسرة بناء من أجل الياء التي بعدها، والرواية إنّما جاءت عن أبي عمرو أنه يميل هذا الأصل[٥]، إذا كان الاسم في موضع خفض، فعلى هذا يكون قوله: ﴿جبارين﴾ خارجاً عن الرواية[٦]، لكونه في موضع نصب في المائدة ....

---

(١) وردت إمالة الياء عن أبي عمرو في غاية ابن مهران ص: ٢٠١، ومن جامع البيان والتجريد كما في النّشر: ٢: ٦٩. ووردت إمالة الحاء بين بين له من «الهداية» وغيرها كما في النّشر: ٢: ٧٠ ـ ٧١، وانظر: تقريبه: ٦٧.

(٢) وبالقياس على النظائر يظهر أنّها لغة تميم وقيس وأسد كما في: اللهجات في الكتاب لسيبويه لصالحة آل غنيم: ٨٧. وانظر: إمالة ما كان على «فاعل» في شرح الشافية للرضي: ٣: ٧.

(٣) في سورة النساء في آية واحدة هي: ٣٦.

(٤) ص: ٩٤.

(٥) وهو ما كانت الراء مكسورة واقعة بعد الألف.

(٦) المشهورة عن أبي عمرو، وانفرد النهرواني عن ابن فرح عن الدوريّ عن أبي عمرو بإمالته ولم يروه غيره. انظر: النّشر: ٢: ٥٨، وتقريبه: ٦٢.

والشعراء[١]، أمّا في المائدة فلأنّه صفة لاسم ﴿إنَّ﴾، وأمّا في الشعراء فلأنّه في موضع نصب على الحال من الفاعل في ﴿بطشتم﴾ فعلى هذا لا يمال[٢].

وأمّا ﴿أنصاري﴾ فهو في موضع رفع، والكسرة فيه للبناء، فالعلّة فيه كالعلّة في ﴿جبّارين﴾، ولا تكاد أن تجد من هذا الأصل في القرآن شيئاً مما في موضع خفض لا يميله أبو عمرو.

وأمّا ﴿الجار﴾ فكان الأصل أن يميله أبو عمرو[٣]، إذ لا علّة فيه تخرجه عن الأصل الذي ذهب إليه، وقد اعتلّ عليه أبو طاهر البغدادي[٤] وغيره من القرّاء بعلّة ليست عندي بقوّية، وذلك أنّهم قالوا: إنّما خالف أصله في ﴿الجار﴾ فلم يمله لقلّة دوره.

ومعنى ذلك أنّ الإمالة إنّما هي تخفيف وتقريب، والذي يكثر دوره/ أولى ٣٦/ب باستعمال التخفيف من الذي قلّ دوره.

فأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿على شَفَا جُرفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، ففيه قولان:

أحدهما: أن يكون أبو عمرو فيه على أصله.

---

(١) في قوله تعالى: ﴿إنّ فيها قوماً جبّارين» المائدة: ٢٢، وفي الشعراء: ﴿وإذا بطشتم بطشتم جبّارين﴾: ١٣٠.

(٢) قوله «في موضع نصب على الحال من الفاعل في ﴿بطشتم﴾ فعلى هذا لا يمال» ساقط من «ن».

(٣) وردت الإمالة له في المبسوط والمستنير والارشاد وغيرها. انظر: المبسوط: ١١١، والارشاد: ٢٨٣، والنّشر: ٢: ٥٥.

(٤) هو: عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم الإمام الثقة، من جلّة أصحاب ابن مجاهد، وتصدّر للاقراء بعد وفاته في مجلسه. ومن شيوخه محمد بن جرير الطبري وابن مجاهد. ومن تلاميذه عبيد الله بن عمر المَصَاحفي وأحمد بن عبد الله بن الخضر. ألّف كتاب «البيان والفصل» نقل أبو شامة عنه في «المرشد الوجيز» نصوصاً كثيرة منها: ١٦١ وما بعدها و ١٨٦. وكذلك الذهبي في معرفة القراء: ١: ٣٠٨، توفي رحمه الله (٣٤٩ هـ). انظر: تاريخ بغداد: ١١: ٧، ومعرفة القراء: ١: ٣١٢، وغاية النهاية: ١: ٤٧٥. وليس أبو طاهر المذكور: ابن سوار البغداديّ صاحب «المستنير» لأنّ وفاته (٤٩٦ هـ)، وهي متأخرة عن المهدويّ، ولكون الكلام المنقول لا يوجد في «المستنير»، انظر: «المستنير» ورقة (٥٨) وما بعدها وورقة (٩٩/ب).

والآخر: أن يكون فيه قد خالف أصله.

ونحن نذكر أصل هذا الحرف ثم نذكر القولين: [إنّ][١] أصْل ﴿هار﴾ هَايِر أو هَاوِر، فوقوع الياء والواو بعد الألف توجب همزها، لأنّ كلَّ واو وياء وقعتا بعد الألف[٢] زائدة قلبتا همزة[٣] نحو (قايم ونايم وبايع)[٤] فقلبوا الكلمة[٥] فراراً مما يلزمها من الهمزة، فصار (هَارِيُ) إن[٦] كان أصله (هَايِراً) و (هارِوُ)[٧] [إن كان أصله (هَاوِرًا)][٨] ثم تقلب الواو من (هَارِوِ) ياء فتصير (هَارِي)، ثم يدخل التنوين ـ وهو ساكن ـ على الياء وهي ساكنة فتحذف لالتقاء الساكنين كما حذفت في قولك: قاضٍ ورامٍ[٩]. فعلى هذا التقدير يكون أبو عمرو قد خالف في هذا الحرف أصله، لأنّ الراء قد نقلت إلى موضع العين من الفعل، فصار مثل ﴿بارِد﴾ و ﴿مارِد﴾[١٠]، وكان يجب على هذا[١١] ألاَّ يميله كما لا يميل الألف إذا كانت بعدها الراء في موضع العين، لكن له فيه علّة مع أنّه خالف أصله، وهي: أنّ الهاء خفيّة فلم تعتصم بها الألف لخفائها، فقويت الراء على الألف حين وليتها مكسورة وقبلها حرف خفيّ.

والقول الثاني: أن الأصل في ﴿هَارِ﴾ (هَايِرٌ) أَو (هَاوِرٌ) كما قلنا، فحذفت العين[١٢] حذفاً[١٣]، ولم تقلب فراراً من الهمز الذي يلزمها، فعلى هذا القول يكون أبو عمرو في إمالة ﴿هار﴾ على أصله، لأنّ الراء قد وليت الألف وهي لام الفعل وليست

---

(١) زيادة من «ن».

(٢) في «ن، م» «ألف».

(٣) انظر: الممتع في التصريف: ١: ٣٤٣، وشرح ابن عقيل: ٤: ٢١١.

(٤) هذا الأصل في هذه الكلم، وإنّما أعلوها بالهمز ـ قائم ونائم وبائع ـ حملا على الفعل في قلب العين فيهما.

(٥) بمعنى قدّموا اللام وجعلوا العين مكانها.

(٦، ٧) المثبت من «ن، م» وفي الأصل و «ر» «وإن» «أو هاورا».

(٨) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

(٩) انظر: المسألة في النّشر: ٢: ٥٧.

(١٠) الحرف الأول (ص): ٤٢، والثاني الصافات: ٧.

(١١) قوله: «على هذا» غير موجود في «ن».

(١٢) في «ن» «الياء أو الواو».

(١٣) هذا ما رجّحه سيبويه. انظر: الكتاب: ٤: ٣٧٩، والإقناع: ٢٧٤.

الكلمة بمقلوبة، فإذا وقف أبو عمرو على هذا الباب، فإن كنت آخذاً له برواية من روى الروم والإشمام، وجب أن تقف بإمالة لطيفة دون إمالة الوصل.

وعلّة ذلك: / أنّ الكسرة هي الموجبة للإمالة وأنت تَنْطِق بها في الوصل كاملة ٣٧/أ [فتكون الإمالة كاملة][١]، فإذا وقفت فالروم ليس بحركة كاملة، وإنّما هو بعض حركة، فيجب أن تُذْهِبَ من الإمالة بمقدار ما أَذْهَبْتَ من الكسرة، وتُبقي منها بمقدار ما أَبْقَيْتَ منها، وهذا تحكمه المشافهة. وإن كنت آخذاً له برواية من روى الإسكان، فإنّك تفتح في الوقف، وتفخم الراء لأنّ الكسرة قد ذهبت كلها، وعادت الراء إلى السكون، فتزول الإمالة لزوال الكسرة، وتفتح[٢] الراء لسكونها وانفتاح ماقبلها إذ الراء الساكنة إنّما ترقق إذا انكسر ما قبلها أو كان ياء ساكنة.

وأمّا علته في إمالة ﴿ذِكْرى﴾ و ﴿بُشْرى﴾ و ﴿ترىٰ﴾ و ﴿القُرىٰ﴾[٣]، فإنّه إنّما خصّ بالإمالة، ما فيه الراء دون ما ليس فيه الراء، فأمال ﴿بُشْرى﴾ وهو لا يميل ﴿الدّنيا﴾ إمالة محضة، وكلاهما وزنه «فُعْلى»، وكذلك يفعل في سائر الأصل[٤]، فوجه ذلك ما قدّمناه من حسن الإمالة مع الراء[٥]، على حسب ما ذكرناه من رواية الكسائيّ وغيره من النحويين عن العرب، على أنّ أبا عمرو قد رُوِيَ عنه[٦] أنه قال: «أدركت أصحاب مجاهد، وهم لا يكسرون في القرآن إلّا ما فيه الرَّاء، نحو: ﴿ذِكْرى﴾ و ﴿أَدْرٰك﴾ وما أشبه ذلك يكسرون الراء، ثم قال: فإذا كانت الياء بعد الراء كسرت»[٧]. فصار قد اجتمع في هذا الأصل الرواية وحسن الإمالة من أجل

---

(١) زيادة مكمّلة من «ن».

(٢) في «ن» «وتفخم» واطلاق التفخيم على الفتح اصطلاح معروف. انظر: الحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه: ٦٦، والنّشر: ٢: ٢٩، والاتحاف: ٧٤.

(٣) الحرف الأول: الأنعام: ٦٩، والثاني: البقرة: ٩٧، والثالث: المائدة: ٦٢، والرابع: الأنعام: ٩٢.

(٤) أي: يميل ما كان رائيا على «فُعْلَى»، ويقلل ما كان يائياً على «فُعْلَى».

(٥) ص: ٩٨.

(٦) روى هذا القول عنه سعيد بن عيسى النحويّ، وهو من الرواة عن أبي عمرو كما ذكره أبو معشر في «سوق العروس» ورقة ٩/أ.

(٧) النصّ في «الموضح» للداني ورقة ٤٣/ب بلفظ «أدركت أصحاب مجاهد وهم لا يكسرون شيئاً من القرآن، إلّا حروفاً نحو قوله تعالى ﴿وما أَدْرٰك وافترى ونرى وأَدْرٰكم﴾ يكْسِرون الراءات» وانظر: ابراز المعاني: ٢١٩.

الياء[1]، وخالف أصله من هذا الباب في حرف واحد ففتحه وهو قوله: ﴿يَـٰبُشْرايَ﴾[2] [يوسف: ١٩]، وعلّته في ذلك أنّه أراد أن يتباعد من لغة من يقول: (يا بُشْرَيَّ) وهي لغة[3] مشهورة في كل ياء إضافة قبلها ألف[4]، نحو: (بشراي وهداي ومثواي)، يقولون فيه: (بُشَريَّ وهُدَيَّ ومثْويَّ)، وإنّما فعلوا ذلك لأنّ ياء الإضافة حقّها أن يكون ما قبلها مكسوراً[5]، فلمّا/ جاءت الألف قبلها ولم يمكن الكسر، قلبوا الألف ياء، وأدّغموها في ياء الإضافة، فرأى أبو عمرو أنّه إن أمال فقال: ﴿يَـٰبُشْراي﴾، أشبه لفظ الإمالة لفظ اللغة الذي ذكرناه، فكره ذلك لما يقع فيه من الالتباس[6]، ولم يقع من هذا الأصل [7] في القرآن شيء بعد الألف فيه ياء الإضافة، سوى هذا الحرف، فإذا لقي هذا الحرف[8] ساكن، نحو: ﴿القرى التي﴾ و ﴿النّصٰرى المسيح﴾[9] فلم يُروَ عن أحد من القراء فيه الإمالة، سوى ما رواه أبو شعيب[10]، فإنّه روى عن اليزيديّ أنّه يميل الحرف الذي قبل الألف الساقطة[11]، فوجه الفتح في ذلك، أنّ الإمالة إنّما كانت للألف الساقطة من ﴿القرى [التي]﴾[12]،

٣٧/ب

---

(١) في «ن» «الراء».

(٢) مذهب «الهداية» وجمهور أهل الأداء الفتح، وروي عن البعض بين اللفظين، والإمالة، غير أنّ الفتح أصحّ وأشهر. انظر: التبصرة: ٢٢٨، والنّشر: ٢: ٤٠، والفوائد المجمّعة: ٣١/أ، وتحصيل الكفاية: ١٨٤/ب.

(٣) في الأصل «ياء» والمثبت من «ن، م».

(٤) وهي لغة هذيل. انظر: شرح المفصل: ٣: ٣٣، وشرح ابن عقيل: ٣: ٩٠، والمساعد: ٢: ٣٧٨.

(٥) قال سيبويه: «ليس في العربيّة حرف يفتح قبل ياء الاضافة» الكتاب: ٢: ٣٨٥، وانظر: شرح المفصّل: ٣: ٣١.

(٦) وانظر توجيه الداني لها في «الموضح» ورقة ٤٣ ـ ٤٤.

(٧) في «ن» «الفصل» والعبارة بها تقديم وتأخير فيها.

(٨) في «ن» و «ر» «الباب».

(٩) الحرف الأول: سبأ: ١٨، والثاني: التوبة: ٣٠.

(١٠) هو: صالح بن زياد السوسيّ أخذ القراءة عن اليزيديّ وهو من جلة أصحابه، روى القراءة عنه موسى بن جرير النحوي وأحمد بن شعيب النّسائي صاحب السنن وغيرهما، توفي رحمه الله سنة (٢٦١ هـ). انظر: معرفة القراء: ١: ١٩٣، وغاية النهاية: ١: ٣٣٢، والتهذيب: ٤: ٣٩٢.

(١١) انظر: التيسير: ٥٣، والنّشر: ٢: ٧٧. أمّا مذهب «الهداية» فهو الفتح فقط كما في النّشر: ٢: ٧٨، وتحصيل الكفاية: ١٧٣/أ.

(١٢) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

و ﴿النصـٰرى [المسيح]﴾[١] وتبعها ما قبلها إذ لا يكون ما قبلها إلاَّ تابعاً لها، فلما لقي الكلمة ساكن، حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فلمّا زالت الألف الممالة انفتح الحرف الذي كان قبلها من أجل زوالها.

ووجه[٢] رواية أبي شعيب، أنّه بقّى إمالة ما قبل الألف المحذوفة دلالة عليها، كما فعل أبو بكر وحمزة في ﴿رءا القمر﴾ وذلك مذهب تستعمله العرب، وهو نحو قولهم: «شِهْد» والأصل «شَهِدَ» فكسروا الشين لكسرة الهاء، فصار «شِهِدَ» ثم خففوا وسطه، فقالوا: «شِهْدَ» فبقيت الشين مكسورة مع زوال كسرة الهاء التي كانت كسرة الشين من أجلها[٣].

فأمّا المنقوص من هذا الباب نحو: ﴿قرى﴾ و ﴿مفترى﴾[٤] وما أشبه ذلك[٥]، فمذهب أبي عمرو إذا وقف على شيء منه أن يميل إذا كان الاسم منه في موضع رفع أو خفض، ويفتح إذا كان الاسم في موضع نصب، ومذهب حمزة والكسائي الإمالة في الأحوال الثلاث. فوجه ما ذهب إليه أبو عمرو أنّ الاسم إذا كان في موضع رفع أو خفض ولحقه/ التنوين في الوصل سقطت[٦] الألف من أجل التقائها مع التنوين، فإذا وقف على الكلمة ذهب التنوين ولم يبقَ منه عوض كما يذهب التنوين في الأسماء الصحيحة إذا وقفت عليها في الرفع والخفض، نحو: هذا زيدٌ ومررت بزيدٍ، فإذا ذهب التنوين الذي من أجله سقطت الألف الممالة، رجعت الألف فوجب الوقف بالإمالة. وإذا كان الاسم في موضع نصب، وجب أن تعوض

٣٨/أ

---

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

(٢) لفظ «ووجه» ساقط من «م».

(٣) وهذه لغة بني تميم وأسد وهذيل، وتقدّم الاشارة لذلك ص: ٦٥.

(٤) سبأ: ١٨، والقصص: ٣٦.

(٥) وجملة ما ورد من الأسماء المقصورة في القرآن ثلاثة وثلاثون موضعاً. انظر: «الموضح» للداني: ١٢٧/أ. وتسمية المؤلّف هذا النوع بالمنقوص يطابق تعريف المقصور، وهو: الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة (شرح ابن عقيل: ١/ ٨١)، فسمّى المقصور منقوصاً، وكأنه تابع بهذا الاصطلاح سيبويه، فقد اصْطَلَح على تسميتِه كذلك. (انظر: الكتاب: ٣/ ٣٨٦، ٣٩٠ـ ٣٩١، ٤١٣).

(٦) في الأصل و «ر» «وسقطت» بالواو وفي «ن، م» بدون واو جوابا لاذا الظرفيّة المتضمنة معنى الشرط، ولم يتضح لي دخول الواو على جوابها، فلذلك أثبتّ ما في النسختين «ن، م».

من التنوين ألفاً كما تعوض في الأسماء الصحيحة السالمة من الاعتلال، نحو قولك: رأيت زيداً وعمراً، فإذا عوض من التنوين ألف، اجتمعت الألف المعوّضة والألف التي هي لام الفعل الممالة، فحذفت الألف الممالة مع عوض التنوين، كما كانت تحذف مع التنوين، ولأنها الأول من الساكنين، والألف المعوضة علامة الإعراب، فكان بقاؤها أولى، فإذا كان ذلك كذلك فلا تمال الألف المعوّضة عند أحد من القراء، ولا تجوز إمالتها أيضاً عند أحد من النحويّين إلاّ أن يكون قبلها ياء ساكنة أو كسرة، نحو: رأيت زيداً ورجُلاً ثَمِلاً، وما أشبه ذلك[١].

ووجه ما ذهب إليه حمزة والكسائيّ أنّهما جعلا المحذوفة إذا كان الاسم في موضع نصب هي الألف المعوضة، وجعلا الموقوف عليها هي الأَصلية[٢]، وعلى ما ذكرناه يجري مذهب ورش في وقفه على هذا الجنس وهو في ذلك على ما ذكرناه عن أبي عمرو، غير[٣] أنّه بين اللفظين، وكذلك يجري مذهب حمزة والكسائي في جميع الأسماء المنقوصة التي لا راء فيها، نحو: ﴿مُصفًّى﴾ و ﴿مُصلًّى﴾[٤] وما أشبه ذلك، يصلان بالفتح لذهاب الألف الممالة، ويقفان بالإمالة في موضع النصب والرفع والخفض، لما قدّمناه من المذهب الذي ذهبا إليه/ . ٣٨/ب

فأمّا إمالة أبي عمرو الألف والهمزة من ﴿رءا كوكباً﴾ [الأنعام: ٧٦] ونظائره[٥]، وفتح الراء وهو لا يميل ﴿رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] وما أشبه ذلك، فوجه

---

(١) المذهب الذي قرّره المؤلف لأبي عمرو هو مذهب نحويّ صرف، حكاه أبو عليّ الفارسي وينسب لأكثر نحاة البصرة. ولو قرّر مذهب المازني والمروزيّ ـ وهما بصريان ـ القائل: إنّ الألف اللاحقة للأسماء المقصورة وَقْفاً بدل من التنوين في الأحوال الثلاث، لم تترتب إمالة في هذا الباب لأبي عمرو. والصحيح في هذه المسألة، أنّ الفتح لم ينقل عن أحد من القراء أنفسهم، وإنّما هي اختيارات لبعض المصنفين ومتأخري القراء. فالمعوّل والمأخوذ به هو إجراء الإمالة في الأحوال الثلاث من غير تفرقة لكلّ حسب مذهبه فيها. انظر في هذا: «الهادي» لابن سفيان ورقة: ١٣/أ، والتبصرة: ١٣٣، و «الموضح» للداني ورقة: ١٢٧ ـ ١٢٩، والنّشر: ٢: ٧٤ ـ ٧٧.

(٢) وهذا مذهب الكوفيين. انظر: نفس المراجع.

(٣) في «م» «وغيره» وهو تصحيف ظاهر.

(٤) محمد: ١٥، والبقرة: ١٢٥.

(٥) كرأى الذي بعده ضمير، نحو ﴿رءاك الّذين﴾ الأنبياء: ٣٦، و ﴿رءاها تهتز﴾ النمل: ١٠، و ﴿رءاه﴾ النمل: ٤٠. وانظر: النّشر: ٢: ٤٤ ـ ٤٨، والاتحاف: ٨٦.

ذلك: أنّه حمل الماضي على المستقبل، فأماله كما يُميل المستقبل، لأنّه يقرأ ﴿ترى﴾ و ﴿نرى﴾ و ﴿أرى﴾[1] بالإمالة، على أصله في الألف المنقلبة عن الياء إذا كانت قبلها الراء، فلمّا كان يميل المستقبل حمل عليه الماضي، كما تفعل العرب في اتّباع الشيء ما يشبهه لو شاركه في بعض الأحوال، كما أعلّوا «يَعِد» فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة[2]، ثم أتبعوه سائر الباب، فقالوا: أَعِد وتَعِد ونَعِد، ولم تقع الواو بين ياءٍ وكسرة[3]. وأمّا فتحة الراء فإنّه أبقاها على الأصل الذي يجب لها، إذ الإمالة إنّما هي في الألف التي بعد الهمزة، ثم يتبع الألف ما قبلها، فلا ضرورة تضطرّه إلى إمالة الراء.

ومن أمال الراء[4] فإنّه أتبع الممال الممال حسب ما دللنا عليه من إتْباع الكسرة الكسرة وما أشبهه، وهذا الضرب هو[5] الذي قلنا: إنّه إمالة لإمالة. فإذا لقي ﴿رءا﴾ ساكن فالقول فيه كالقول في ﴿القرى التي﴾ ونظائره. ومن فتح[6]، فلزوال الألف الممالة، ومن أمال[7] أبقى إمالة الراء دلالة على الألف المحذوفة[8].

وعلة أبي عمرو في قراءته ما جاء على «فِعْلى وفُعْلى وفَعْلى» بين اللفظين إذا كانت الألف للتأنيث[9]، أنّ المؤنث له الياء والكسرة، فأراد أن يقرّب ألف التأنيث

---

(١) في «ن» «ورأى» مع تقديم وتأخير، وهو مثال لا يصح مع ما أراده المؤلّف.

(٢) وهي لغة مشهورة، والعلة التي ذكرها المؤلف للبصريين. المساعد: ٤: ١٨٤ ـ ١٨٥، وانظر: شرح المفصل: ١٠: ٥٩، وشرح الشافية: ٣: ٨٧.

(٣) قوله «ثم أتبعوه سائر الباب فقالوا: أعد وتعد ونعد، ولم تقع الواو بين ياء وكسرة» ساقط من «ن».

(٤) وهم حمزة والكسائيّ وشعبة وابن ذكوان. من غير خلاف للأخير مع المضمر نحو ﴿رءاه﴾ من «الهداية». أمّا ورش فإنّه يميل بين اللفظين. انظر: النّشر: ٢: ٤٦، وتقريبه: ٥٩، والاتحاف: ٨٦.

(٥) لفظ «هو» ساقط من «ن».

(٦) أي الراء، وهما ابن ذكوان والكسائي، وهذا الحكم في الوصل باعتبارهما من المميلين قبل المتحرك. أمّا الذي يفتح الراء فهم جميع السبعة سوى شعبة وحمزة. وهذا الحكم حال الوصل ـ كما قلت ـ، أمّا حال الوقف فيُميل الراء والهمزة ابنُ ذكوان وشعبة وحمزة والكسائيّ، ويقللهما ورش، ويميل الهمزة أبو عمرو، ويقرأ الباقون بالفتح فيهما. انظر: النّشر: ٢: ٤٦.

(٧) هما حمزة وشعبة. وكذلك في الوصل. نفس المرجع.

(٨) انظر: «الموضح» للداني ورقة: ٨١ ـ ٨٣ في امالة وعلل باب (رأى) مفصلاً.

(٩) قرّر المؤلف هنا وفي ص: ١٠١، أنّ ألف التأنيث من «فعلى» مثلثة بين اللفظين لأبي عمرو، وذكر ابن الجزريّ في النّشر: أن الذي في «العنوان» و «المجتبي» و «الهادي» و «الهداية» الفتح. وكذلك هو في =

من الياء والكسرة بالإمالة، ولم يُخْلِص الإمالة لمّا لم تكن في الكلمة راء.

وعلّته في قراءته ما توالى في رؤوس الآي[١] من ذوات الياء بين اللفظين[٢]، أنهنّ يقع بينهنّ ما فيه الراء نحو: ﴿بُشْرىٰ﴾ و ﴿ذِكْرى﴾، فنحا بذلك نحو الإمالة ليُوَفِّق بين الألفاظ، وأيضاً فإنّ رؤوس الآي مشبَّهة بالقوافي، والإمالة وما قرب منها تغيير، ورؤوس الآية والقوافي في مواضع/ التغيير، لأنهن مواضع الوقف، والوقف يقع في التغيير، ألَا ترى أنّهم قالوا في الوقف على أَفعى: أَفْعَوْ، وقال بعضهم: أَفْعَيْ، فغيّروا الألف بالقلب، وهم لا يفعلون ذلك في الوصل إلَّا على الشذوذ من بعضهم ممن حمل الوصل على الوقف[٣]. فإذا كان الوقف موضع التغيير والإعلال، وكانت رؤوس الآي مواضع الوقف كما أنّ القوافي في مواضع الوقف، حسنت الإمالة، والقراءة بين اللفظين ضرب من الإمالة لأنّه تقريب منها.

٣٩/أ

فأمّا قراءة ما وقع بين ذوات الياء من ذوات الواو بين اللفظين، وهي ﴿**دَحَـٰهَا**﴾ و ﴿**طَحَـٰهَا**﴾ و ﴿**تَلَـٰهَا**﴾ و ﴿**سَجىٰ**﴾[٤] فعلى التوفيق بين الكلم لتجري [الآيات][٥] على سنن[*] واحد، لأنّ ذوات الواو قد ترجع إلى الياء حسب ما قدّمنا ذكره في أوّل الباب[٦]، وأجرى ما جاء بعده[٧] ضمير المؤنثة الغائبة، نحو: ﴿**بَنَـٰهَا**﴾

= العنوان: ٦٠ وفي «الهادي» الوجهان ورقة: ٩، لكنه في تقريب النّشر يقول: «والفتح هو مذهب جمهور العراقيين وبعض المصريّين» فيفهم منه أن «الهداية» فيها بين بين، وهذا ما يفهم من سكوته في الفوائد المجمّعة، وكذلك سكوت صاحب تحصيل الكفاية. انظر: النّشر: ٢: ٥٣، وتقريبه: ٦١، والفوائد: ٢٧ ـ ٢٨، وتحصيل الكفاية: ١٧٠.

(١) في السور الإحدى عشرة وهي: طه، والنجم، والمعارج، والقيامة، والنازعات، وعبس، والأعلى، والشمس، والليل، والضحى، والعلق.

(٢) انظر: النّشر: ٢: ٥٢.

(٣) ابدال أفعى إلى أفعو لغة لبعض طيء، وابدالها أَفْعَيْ لغة فزارة وناس من قيس وهي قليلة. وفعل هذا وصلا حملا على الوقف لغة طيء. انظر في هذا: الكتاب: ٤: ١٨١، وشرح المفصّل: ٩: ٧٦، وشرح الشافية للرضي: ٢: ٢٨٦.

(٤) الحرف الأوّل النازعات: ٣٠، والثاني الشمس: ٦، والثالث كذلك: ٢، والرابع الضحى: ٢.

(٥) زيادة من «ن».

(*) في «ر» «شيء».

(٦) ص: ٩٣.

(٧) في «ن» «بعد ضمير» وهو خطأ مغير للمعنى.

و ﴿جَلَّـٰها﴾[١] ونظائره، مُجْرىٰ ما لم يأتِ بعده ذلك، لأنّ الإمالة وقراءة الألف بين اللفظين لا يغيّره مجيء ضمير المؤنثة الغائبة بعده، كما لم يُغَيِّر ذلك في قراءة حمزة والكسائي إذْ أخلصا الإمالة، ولا في قراءته فيما فيه الراء، نحو: ﴿ذِكْرٰىٰها﴾ [النازعات: ٤٣]. ووافقه ورش على هذا الأصل - أعني قراءة رؤوس الآي المتوالية التي هي من ذوات الياء بين اللفظين - وخالفه إذا جاء بعد الألف ضمير المؤنثة الغائبة، وذلك لأنّ الألف أشبهت الألف[٢] المتوسطة، وإنّما يقع التوفيق بين الكلم إذا كانت الألف متطرفة[٣].

وعلّة أبي عمرو في قراءته الحاء من ﴿حم﴾ بين اللفظين[٤]، أنّ الحاء أشبهت الهاء لقربها من مخرجها، إذ كانتا حرفَيْ حلق، ولم تكن مثلها على الحقيقة، إذ الهاء خفيّة تشبه الألف، فأمالها كما يُميل الألف، وليس في الحاء ذلك وإنما ضارعتها/ ٣٩/ب لتقارب المخرج[٥]، فلما لم تكن مثلها في كل أحكامها، ولم تَبْعُد منها جعل لها منزلة متوسّطة بين الإمالة والفتح وهو بين اللفظين.

وعلّة حمزة والكسائي في إمالتهما ذوات الياء في الأسماء والأفعال، نحو: ﴿الزِّنیٰ﴾ و ﴿الهُدیٰ﴾ و ﴿قَضَیٰ﴾ و ﴿رَمَیٰ﴾[٦] أنّهما أرادا الدلالة على أن الألف منقلبة عن الياء فأمالاها نحو الياء كما كتبها الكُتَّاب ياء، ليفرقوا بينها وبين ذوات الواو. ونظير استعمالهم الدلالة قولهم: «أنت تغزين يا امرأة»[٧]، فأشموا الزاي لضمة ليدلّوا على أنّه من غزا يغزو، وليفرقوا بينه وبين «ترمين» الذي هو من رمى

---

(١) الحرف الأول النازعات: ٢٧، والشمس: ٥، والثاني: الشمس: ٣.

(٢) لفظ «الألف» ساقط من «ن».

(٣) انظر: النّشر: ٢: ٣٧، و ٤٨، و ٥٢.

(٤) في فواتح سبع سور هي: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف. وهذا مذهب المهدويّ في «الهداية» وسائر المغاربة. انظر: النّشر: ٧٠ - ٧١، وتقريبه: ٦٧، والاتحاف: ٩٠.

(٥) في «ن» «المخارج».

(٦) الحرف الأوّل الإسراء: ٣٢، والثاني: البقرة: ١٢٠، والثالث البقرة: ١١٧، والرابع الأنفال: ١٧.

(٧) وهذا الاشمام لازم عند سيبويه. انظر: الكتاب: ٤: ٤٢٣، والخصائص: ٣: ١٣٨ تحت «باب في هجوم الحركات على الحركات».

يرمي. ونظير ذلك استعمالهم[١] الضمّ في ﴿قيل﴾ و ﴿غيض﴾[٢] ونظائرهما، ليدلّوا على أنّه مبني لما لم يسمّ فاعله[٣]. فأمّا ما وقع من ذوات الواو ممالاً، نحو: ﴿دَحَـٰهَا﴾ و ﴿سَجَىٰ﴾ فإنّما أُميل ذلك لوقوعه بين ذوات الياء ليوفق بين الألفاظ، وتجري الآيات على سنن واحد، ولأن ذوات الواو ترجع إلى ذوات الياء في كثير من الأبنية، ألا ترى أنّ كل ألف وقعت رابعة في اسم أو فعل رجعت إلى الياء، فالأفعال نحو: «أربى» ونحو ما بني لما لم يسم فاعله، نحو: «يُدْعَى ويُعْفَى»، والأسماء نحو: «أَزكى وأَدنى» وما أشبههما، فهذا ونظائره كان من الواو ثم رجع إلى الياء، وذلك لأنّك تقول في أربى: أَربَيْتُ فتقلب الألف ياء، وكذلك تقول في التثنية: أَرْبيا. فأمّا يُدْعَى ونظائره فإنّما أُميل لانقلاب الواو ياء في الماضي في قوله: دُعِيَ لما انكسر ما قبلها، فحمل المستقبل على الماضي، كما حمل الماضي على المستقبل [في نحو ﴿رَمَىٰ﴾ وَ ﴿قَضَىٰ﴾ فأمالوا الألف منهما حملاً على يَرْمِي ويَقْضِي، فحملوا الماضي على المستقبل، والمستقبل على الماضي][٤].

فأمّا الأسماء التي ذكرناها، نحو: ﴿أَزْكَىٰ﴾ و (أَعْلَىٰ)[٥] فإمالتها لانقلاب الألف في التثنية ياء، نحو قولك: الأزكيان والأعليان، ولأنّك لو بَنَيْتَ منهما فعلاً

---

(١) في «ن» «اشمامهم» و «م» «استعمالهم الاشمام».

(٢) الحرف الأول البقرة: ١١، والثاني هود: ٤٤.

(٣) والاشمام لغة فاشية في عامّة أسد وقيس وعقيل. انظر: شرح الجعبري على الشاطبية: ٣٢٠، وابراز المعاني لأبي شامة: ٣٢١، والاتحاف: ١٢٩، وعزو هذه اللهجة ذكره الجعبري ونسبه لعامّة أسد وقيس عقيل. لكني لم أجد اضافة قيس لعقيل من قبائل العرب كقيس عيلان التي هي من القبائل العدنانية، وهي فرع من مضر.

وعزا هذه اللهجة البنّاء إلى قيس وعقيل. فعقيل قبيلة مشهورة وهي بطن من غزيّة.

انظر: معجم قبائل العرب لكحالة: ٢: ٨٠٠ و ٣: ٩٧٠ ـ ٩٧٣، واللهجات في الكتاب لسيبويه: ٥١ و ٥٨. ثم رأيت في كتاب «المختار في معاني قراءات أهل الأمصار» لأبي بكر بن إدريس: ورقة ٣/ب، أنّ الاشمام لغة عقيل وعامة أسد. وهذا يؤيد ما حررته حول «عقيل».

ومراد المؤلّف رحمه الله الاشمام، وليس الضم الخالص الذي هو لغة فقعس وبني دُبَيْر وهما من فصحاء أسد. انظر: شرح ابن عقيل: ٢: ١١٥، والمساعد له: ١: ٤٠٢.

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

(٥) الحرف الأول البقرة: ٢٣٢، أمّا «أَعْلَى» منكراً لا يوجد في القرآن، أمّا معرفاً ففي النحل: ٦٠.

لقلت/ : أزكيت وأعليت[١]. ٤٠/أ

فأمّا ما فتحه حمزة من المواضع التي استثناها، نحو: ﴿أَوْصَٰنِي﴾ و ﴿عَصَانِي﴾[٢] فإنّه جمع بين اللغتين، ولا فرق بين هذه ونظائرها من ذوات الياء. وعلتهما في إمالة ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ﴾ و ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ و ﴿يَٰأَسَفَىٰ﴾[٣] أنّ هذه الألفات منقلبة عن ياء إضافة، والأصل: يا ويلتِي ويا حسرتِي ويا أسفِي، والعرب تقلب ياء الإضافة إلى الألف [لخفّة الألف][٤]، فيقولون: يا غُلاما اضرب[٥]، وأنشد بعضهم[٦]:

١١ - يا ٱبْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي واْهْجَعِي

يريد: يا ابنةَ عَمِّي.

فإمالة هذه الألفاظ[٧] دلالة على أنّ أصلها ياء إضافة.

فأمّا ﴿موسى﴾ و ﴿عيسى﴾ ففيهما قولان:

أحدهما: أن وزن ﴿مُوسَى﴾ فُعْلَى، ووزن ﴿عيسى﴾ فِعْلَى فألفهما للتأنيث.

والآخر: أنهما اسمان أعجميّان. وعلى القولين جميعاً، تحسن إمالتهما، لأنّ

---

(١) انظر: النّشر: ٢: ٣٥ ـ ٣٦، وتقريبه: ٥٥، والاتحاف: ٧٥ ـ ٧٦.

(٢) الحرف الأول مريم: ٣١، والثاني: إبراهيم: ٣٦، والحروف التي استثناها حمزة واختص الكسائيّ بإمالتها تبلغ نحو خمس عشرة كلمة. انظر: للتوضيح: النّشر: ٢: ٣٧، وتقريبه: ٥٦.

(٣) الحرف الأول هود: ٧٢، والثاني: الزمر: ٥٦، والثالث يوسف: ٨٤.

(٤) زياد من «ن».

(٥) وهي لغة مسموعة حكاها الخليل ويونس عن العرب. انظر: الكتاب: ٢: ٢١٤، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢: ١٢، والمساعد: ٢: ٣٧٥.

(٦) البيت لأبي النجم واسمه الفضل بن قدامة وهو في الكتاب: ٢: ٢١٤ ونوادر أبي زيد: ١٨٠، واللسان (عمّ): ١٢: ٤٢٤، وشرح التصريح للأزهري: ٢: ١٧٩، وخزانة الأدب: ١: ١٧٣، والدرر اللوامع للشنقيطي: ١: ٧٠ و ٧٣. والشاعر يخاطب امرأته وهي ابنة عمه وتدعى «أمّ الخيار» فقال لها قبل الشاهد:

قد أصبحت أم الخيار تدّعي   عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

والهجوع: هو النوم بالليل خاصة.

(٧) في «ن، م» «الألفات».

الألف إن كانت للتأنيث فإمالتها حسنة، وقد قدّمنا الكلام فيها[١]، وإن كان الإسمان أعجميين فإمالتهما حسنة أيضاً[٢]، لأنّك إذا ثنّيت انقلبت الألف ياء، فقلت: موسيان وعيسيان، وقد قيل: إنَّ وزن موسى مُفْعَل[٣] على أَنْ يكون اشتقاقه من أَسوت الجرح إذا أصلحته[٤]. فأمّا ﴿كلاهما﴾ [الإسراء: ٢٣] ففيه اختلاف، قال بعض النحويين: «كلا اسم مفرد، ألفه منقلبة عن واو، وفيه معنى التأنيث»[٥]. فعلى هذا المذهب[٦] تكون إمالته بسبب ما فيه من معنى التأنيث، وإن كانت الألف منقلبة عن الواو، وعلى هذا المذهب يجب أن يوقف على ﴿كلتا الجنتين﴾ [الكهف: ٣٣] لحمزة والكسائي بالإمالة، ولأبي عمرو بين اللفظين، لأنّه يكون على وزن «فِعْلَى» والتاء التي فيها منقلبة عن واو وألفه للتأنيث، والأصل: «كِلْوَىٰ»[٧].

٤٠/ب وقد قيل: إنّ الألف في ﴿كِلَاهُما﴾ للتثنيه، وإنّما أُميلت لانقلابها ياء/ في النّصب والجر، نحو قولك: رأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما، فعلى هذا يوقف على ﴿كلتا﴾ بالفتح للجميع، وتكون التاء للتأنيث، والألف للتثنية[٨]، وكذلك قال أبو الطيّب بن غلبون[٩] في ﴿كلتا﴾ ....

---

(١) ص: ١٠٥ ـ ١٠٦، والقول أنّ ﴿موسى وعيسى﴾ على وزن فُعْلى وفِعْلى، هو قول الكوفيين من النحاة وقول القراء. انظر في ذلك: «الموضح» للداني: ٤٥ ـ ٤٦.

(٢) وهذا قول سيبويه والبصريين. انظر: الكتاب: ٣: ٢١٣، و «الموضح». ورقة: ٤٥، والاقناع ١: ٢٩٩

(٣) نصّ سيبويه وأبو علي الفارسي أنّ وزن موسى «مفعل» انظر: الكتاب: ٣: ٢١٣، والإقناع: ١/ ٢٩٨. ولم أجد من قرن بين الوزن والاشتقاق الذي احتج به المؤلّف. وانظر: اللسان: (أسا): ١٤: ٣٤ ـ ٣٥. والقاموس (أسا): ١٦٢٦.

(٤) قوله «وقد قيل: إنّ وزن موسى مفعل على أن يكون اشتقاقه من أسوت الجرح إذا أصلحته» ساقط من «ن، م».

(٥) هذا قول البصريين. انظر: «الموضح» للداني: ١٣٠/ب، ودليل الحيران: ٢٦٧. وفيه اضافة عن الجرميّ من البصريين.

(٦) لفظ «المذهب» ساقط من «ن، م».

(٧) انظر: «الموضح» ورقة: ٣٦ و ٣٧ و ١٣٠، والنّشر: ٢: ٧٩، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: ٢٦٨.

(٨) هذا قول الكوفيين. انظر: «الموضح»: ١٣٠/أ، ودليل الحيران: ٢٦٧.

(٩) هو: عبد المنعم بن عُبيد الله بن غَلْبون الحلبي ثم المصري، ولد في حلب سنة (٣٠٩ هـ) ثم تحوّل إلى =

زعم أنّ فتحَهُ إجماع[١]، والقول الأول أحسن وأقيس.

واعلم أنّ الإمالة إنّما تقع في الأسماء والأفعال، ولا تُمال حروف المعاني، لأنَّ حروف المعاني لا تستحقّ التصريف نحو الذي يدخل في الأسماء والأفعال، فالتصريف في الأسماء ما يدخلها من التكسير والتصغير، والتصريف في الأفعال، نحو قولك: رمى يرمي، وما أشبه ذلك، فلمّا كانت حروف المعاني لا تستحقّ التصريف، وكانت أدوات متعلّقة بالأسماء والأفعال صارت كبعض الاسم، فلم تدخلها الإمالة.

فأمّا ﴿بلى﴾[٢] ففي إمالتها قولان:

أحدهما: أنّها لمّا كانت على ثلاثة أحرف، وكانت تقع في الجواب مجرّدة كما يقع الاسم، وذلك نحو قولك: ليس في الدار زيدٌ، فيقول القائل: بلى، كما تقول: مَنْ في الدارِ؟ فيقول: عمرو. فلمّا وقعت في الجواب مجرّدة كما يقع الاسم، وكانت على ثلاثة أحرف، أشبهت الاسم فأُميلت[٣]. وقال الكوفيّون: أصل ﴿بلى﴾: بل، فزيدت الألف عليها للتأنيث، وجاز دخول التأنيث على حروف المعاني، كما أدخلوا علامة التأنيث في نحو: ربّت وثمّت وهما حرفان من حروف المعاني[٤].

= مصر فسكنها، وقرأ وحدّث عن جماعة منهم: محمد ابن جعفر الفِرْيَابي ونصر بن يوسف المُجَاهِدي، قرأ عليه ابنه أبو الحسن طاهر ومكّي وأبو عمر الطَّلَمَنْكي ومحمد بن سفيان وغيرهم. من مصنفاته «الارشاد في السبع» و «الاستكمال» في الفتح والامالة. توفي رحمه الله بمصر سنة (٣٨٩ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار: ١: ٣٥٥، وطبقات الشافعية للسبكي: ٣: ٣٣٨، وغاية النهاية: ١: ٤٧٠.

(١) لم أجد هذا القول في «الاستكمال»، ولا في «التذكرة» لابنه طاهر، فلعلّه في «الارشاد» الذي في حكم المفقود.

(٢) وردت في اثنين وعشرين موضعاً أولها: البقرة: ٨١. وهي حرف جواب مختص بالنفي. وقال ابن هشام «وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنّها يجاب بها الاستفهام المجرد». انظر: مغني اللبيب: ١٥٣ ـ ١٥٤، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي: ٢٣٤.

(٣) مذهب البصريين أنّ ﴿بلى﴾ حرف بكمالها. انظر: «شرح كلاً وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل» لمكّي القيسي: ٨٠.

(٤) هو مذهب الفرّاء وغيره من الكوفيين. انظر: «شرح كلا وبلى ونعم»: ٧٩، ومغني اللبيب: ١٥٣، =

فأمّا ﴿متى﴾ و ﴿أنّى﴾[١] فالعلّة في إمالتهما أنّهما محلان[٢] فهما من حيّز الأسماء إذ المَحالُّ أسماء، فأُميلا كما تُمال الأسماء. وأمّا ﴿حتى﴾[٣] فلم يملها أحد من القرّاء، إلّا ما رواه نُصَيْر عن الكسائي[٤].

فإن قال قائل: لِمَ لَمْ تمل وكتبت بالياء؟ فالجواب: أَنَّ بعض النحويين، قد ٤١/أ قال[٥]: إن أصلها/ حتّ، وإن الألف التي زيدت عليها ألف الإعراب، زيدت عليها وخلطت بها، وألف الإعراب لا حَظَّ لها في الإمالة، وكتبت بالياء ليفرقوا بين إضافتها إلى الظاهر وإضافتها إلى المضمر، فإذا أُضيفت إلى الظاهر كتبت بالياء، نحو: «حتى زيد»، وإذا أُضيفت إلى المضمر كتبت بالألف، نحو: (حتّاه وحتّاكَ)[٦].

فإن قال قائل: فما بال ﴿على﴾ و ﴿إلى﴾ و ﴿لدى﴾[٧] يكتبن بالياء ولم يملهن أحد؟

= ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني: ١٩.

(١) ﴿متى﴾ وردت في تسعة مواضع أوّلها البقرة: ٢١٤، أمّا ﴿أنى﴾ فجاءت في (٢٨) موضعاً أوّلها البقرة: ٢٢٣، والحروف الثلاثة ﴿بلى، متى، أنى﴾ أمالها حمزة والكسائيّ إمالة محضة، وأمالها بين بين الدوري عن أبي عمرو من «الهداية» وغيرها. وأمال السوسيّ بين بين ﴿بلى﴾ و ﴿متى﴾ وفتح ﴿أنّى﴾. أمّا ورش فله الفتح في الألفاظ الثلاثة من «الهداية». انظر: النشر: ٢/ ٥٠، ٥٣ ـ ٥٤، والفوائد المجمّعة: ٢٨/ أ.

(٢) يقصد ظرفين. انظر: استعمالات ﴿أنّى﴾ في «الموضح» ورقة: ٤٨، وانظر: «متى» في مغني اللبيب: ٤٤٠.

(٣) وردت في (١٤٢) موضعاً أولها البقرة: ٥٥.

(٤) انظر: «الموضح» ورقة ١١٥/أ، والمبسوط لابن مهران: ١١٩ وفيه أنّ العجليّ عن حمزة أمالها أيضاً.

(٥) نقل الأزهريّ عن بعضهم قوله أن: «حتى فَعْلَى من الحت» قال الأزهري: «وليس هذا القول ممّا يعرج عليه، لأنّها لو كانت فَعْلَى من الحت كانت الإمالة جائزة، ولكنها حرف أداة، وليست باسم ولا فعل». انظر: تهذيب اللغة(حت): ٣: ٤٢٤. وانظر: الصحاح (حت): ١: ٢٤٦.

(٦) ومنه قول الشاعر: «أتت حتّاك تقصد كلّ فجّ». وقول الآخر «فتى حتاك يا ابن أبي يزيد». انظر: مغني اللبيب: ١٦٦، ورصف المباني: ٢٦١.

(٧) ﴿على﴾ وردت في القرآن في نحو (١٤٣٩) موضعاً أولها البقرة: ٥، و ﴿إلى﴾ جاءت في نحو (٧٣٧) موضعاً أولها البقرة: ١٤، أمّا ﴿لدى﴾ فلم ترد إلا في موضعين يوسف: ٢٥، وغافر: ١٨. انظر: معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم لعمايرة والسيد: ٧٣ و ٢٤٨.

قيل له: في هذه الحروف بين[١] النحويين اضطراب كثير، واختلاف في العلّة عليها، وأحسن من ذلك كلّه أنّ الألف فيها شُبِّهت بالألف في ﴿قَضَى﴾ و ﴿رَمَى﴾ من حيث كان ﴿قَضَى﴾ و﴿رَمَى﴾ لا بدَّ لهما من فاعل، كما لا بدَّ لقولك: ﴿إلى وعلى ولدى﴾ من شيء تضاف إليه، وأيضاً فإنَّ ﴿على وإلى[٢] ولدى﴾ إذا جاء بعدها الظاهر كان لفظها بالألف نحو: «على زيد ولدى زيد»، وإذا جاء بعدها المضمر كان لفظها بالياء، نحو: ﴿عليه وعليك وإليه وإليك ولديه ولديك﴾، فأشبهت ﴿قضى﴾ في ذلك أيضاً، لأنّ ﴿قضى﴾ إذا كان بعدها ظاهر، كان لفظها بالألف، نحو: «قضى زيد» وإذا أخبرت عن نفسك، قلت: «قضيت» فلمّا أشبهت ﴿إلى وعلى ولدى﴾ ﴿قضى ورمى﴾ ونظائرهما في بعض أحوالهن كتبن بالياء[٣]، ولم يجعل لهنّ حكم ﴿قضى﴾ في سائر أحوالها من الإمالة وغيرها؛ لأنّ المشبَّه بالشيء ليس مثله. هذا أحسن ما قيل في هذه[٤]، وقد تقدم الاحتجاج على إمالة حروف التّهجّي في أوّل الباب[٥].

وعلّة حمزة في إمالته الأفعال العشرة التي هي ﴿شاء وجاء﴾ وأخواتها[٦]، أنّ هذه الأفعال في كل واحد منها علّتان توجب لكل واحد[٧] منهما[٨] الإمالة، وإحدى

---

(١) في «ن» «من».

(٢) لفظ ﴿إلى﴾ ساقط من «ن، م».

(٣) قلت: إلاّ ﴿لدا الباب﴾ في يوسف: ٢٥ فالمصاحف متفقة عليه أنّه بالألف دون غافر، وحكى المؤلف في «هجاء مصاحف الأمصار» خلافاً عن نصير بن يوسف في موضع يوسف وغافر وأنهما بالألف. لكن أكثر المصاحف على أنّ موضع غافر: ١٨ بالياء.

وذكر الداني أنّ المفسرين قالوا: «معنى الذي في يوسف «عند» والذي في غافر «في» فلذلك فرق بينهما في الكتابة». انظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: ٦٥، وهجاء مصاحف الأمصار: ٨٩، ودليل الحيران للمارغني: ٢٧٨.

(٤) في «ن» «هذا».

(٥) ص: ٩٧ ـ ٩٨.

(٦) وتكملتهما ﴿زاد وخاب وران وخاف وزاغ وطاب وحاق﴾ ووافقه هشام على امالة ﴿جاء وشاء﴾ وابن ذكوان على امالة ﴿فزادهم﴾ البقرة: ١٠، واختلف عنه في باقي المواضع، والذي في «الهداية» الفتح فيها وجها واحدا، ووافقه الكسائي وشعبة على امالة ﴿ران﴾ في المطففين: ١٤. انظر: النّشر: ٢: ٥٩ ـ ٦٠، والفوائد المجمّعة: ٢٨/أ، وتقريب النّشر: ٦٣. وفي «ن» «وأخواتهما».

(٧) في «ن» «يوجب كل واحدة» وفي «م» «توجبان لكل واحد».

(٨) في «م» «منها».

العلّتين: أنّك إذا أخبرت بهذه الأفعال[١] عن نفسك كسرت أوائلها، فقلت: شِئْتَ ٤١/ب وجِئْتَ/ وخِفْت[٢] وطِبْت، فأراد أَنْ يدلَّ بالإمالة على كسرة الفاء، ليَفْرق بين ذلك وبين ما تضمّ الفاء فيه نحو: قُلْت.

والعلّة الثانية: أنّ الألف التي هي عين الفعل من جميع هذه الأفعال العشرة منقلبة عن ياء، سوى فعل واحد وهو: ﴿خاف﴾ فإنّ ألفه منقلبة عن واو، فليس فيه للإمالة سوى علّة واحدة، وهي الدّلالة على كسرة الفاء في «خِفْت»، وهذه العلّة هي التي راعى حمزة، واللّه أعلم. ألا ترى أنّه لم يُمِلْ ﴿أَزاغَ اللَّهُ قُلوبَهم﴾ [الصف: ٥] ونظائره[٣]، لمّا ذهبت هذه العلّة وبقيت الأخرى، فضَعُفَت الإمالة لذلك؛ لأنك تقول إذا أخبرت عن نفسك: أَزغْتُ، وكذلك لا يميل المستقبل، نحو: ﴿يشاء﴾ فهذا يدلّ على أنه إنّما راعى في ﴿شاء وجاء﴾ وسائر هذه الأفعال كسرة فاء الفعل في قولك: «شِئْت وجِئْت»، وقوّى ذلك عنده انقلاب[٤] الألف عن الياء، على أنّ حمزة لم يتقصّ ما جاء في القرآن من هذا الباب، نحو: (باع وصار) ونظائرهما[٥]، لأنّه أتّبع في ذلك الأثر المروي[٦]، إذ «القراءة سنّة متّبعة»[٧]، كما أراد الجمع بين اللغتين من وافقه في إمالة ﴿ران وشاء وجاء﴾[٨]، وكما جمع هو بين اللغتين فترك إمالة ﴿وإذْ زاغت الأَبْصـٰر﴾ [الأحزاب: ١٠]، و ﴿أَمْ زاغت عنهم الأَبْصـٰر﴾ [ص: ٦٣].

---

(١) «بهذه الأفعال» سقط من «م».

(٢) قوله «وخفت» ساقط من «ن».

(٣) مثل: ﴿فأجاءها﴾ مريم: ٢٣.

(٤) في «ن» «الانقلاب».

(٥) من كل فعل ثلاثي ألفه منقلبة عن ياء أو عن واو بشرط كسر أوّله، وهي لغة لبعض أهل الحجاز. انظر: الكتاب: ٤: ١٢٠ ـ ١٢١.

(٦) روى ابن مجاهد باسناده عن شعيب بن حرب، قال: سمعت حمزة يقول: «ما قرأت حرفا قط إلاّ بأثر». انظر: السبعة: ٧٥ ـ ٧٦، وتهذيب التهذيب: ٣: ٢٨.

(٧) قول «القراءة سنة متّبعة» أثر مرويّ عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت من الصحابة، وعروة بن الزبير ومحمد بن المنكدر وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين، انظر: أسانيده في السبعة لابن مجاهد: ٤٩ ـ ٥٢. وانظر: ابراز المعاني: ٥، والنّشر: ١: ١٧.

(٨) وهم الكسائي وشعبة في ﴿ران﴾، وهشام في ﴿شاء وجاء﴾ كما قدّمته آنفا.

وعلّته في إمالة ﴿ضِعَـٰفًا﴾ [النساء: ٩] في رواية خلف[١]، أنّ الألف انكسر ما قبلها، وذلك يوجب الإمالة على ما قدمنا في أوّل الباب[٢]، ولم يجعل ذلك أصلاً يستمر عليه. وكذلك إمالتُه ﴿أناْ ءاتيك به﴾[٣]، علّته فيه الكسرة التي بعد الألف على أنّ الإمالة فيما جاء على «فَاعِل» أكثر في كلام العرب[٤] من إمالة ما لم يأت على «فَاعِل»، فقوله: ﴿أناْ ءاتيك﴾ هو اسم لفَاعِل من أَتى يأتي فهو آتٍ، فالامالة حسنة لما قلناه. وإمالته هو/ والكسائي: ﴿تَتَّقُوا مِنْهُم تُقَـٰة﴾[٥][آل عمران: ٢٨] أنَّ الأَلف ٤٢/أ فيه منقلبة عن ياء، وأصله «وُقَيَة» على وزن فُعَلَة، فقلبت الواو تاء كما قلبت في تُخَمَة وتُراث ونظائرهما، وقلبت الياء[*] ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت ﴿تُقَـٰة﴾. وكذلك العلّة في ﴿حَقَّ تُقَاتِه﴾ [آل عمران: ١٠٢] إلاَّ أنّ حمزةَ لم يمله[٦]، للجمع بين اللغتين، وكذلك علّتهما في إمالة ﴿مُزْجَـٰة﴾ [يوسف: ٨٨]، و ﴿إِنَـٰه﴾ [الأحزاب: ٥٣]؛ لأن ﴿مُزْجـٰة﴾ من أَزْجَيْت، و ﴿إنـٰه﴾ ألفه منقلبة عن ياء[٧].

وقرأ حمزة ﴿التَّوراة﴾ بين اللفظين[٨]؛ لأنّه أراد الدّلالة على أنّ الألف منقلبة عن الياء، وكره أن يُخْلص الإمالة لمّا لم تكن الألف في طرف الكلمة وكان في الكلمة راء مفتوحة. وأصل «توراة» عند البصريين «وَوْرَيَة» على وزن فَوْعَلَة من وَرْيِ الزَّنْدِ، وهو ما يوري من الضياء إذا قُدح، فالمعنى أنّها ضياء ونور، فقلبت الواو التي

---

(١) انظر: الاقناع: ١: ٢٧٨، والنّشر: ٢: ٦٣، والاتحاف: ٨٨.
(٢) ص: ٩٣.
(٣) النمل: ٣٩ و ٤٠. انظر: النّشر: ٢: ٦٣ ـ ٦٤، وتقريبه: ٦٥، والاتحاف: ٨٨.
(٤) وبالقياس على نظائرها يظهر أنّها لغة تميم وقيس وأسد. كما في «اللهجات في الكتاب لسيبويه»: ٨٧.
(٥، ٧) انظر: النّشر: ٢: ٣٥ ـ ٣٧ و ٤٢ ـ ٤٣ ووافق حمزة والكسائي في إمالة ﴿إنـٰه﴾ هشامٌ وهو الذي لم يذكر المغاربة سواه ومنهم المهدويّ. والأصل في هذه الكلمة «إِنَيَة» فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا. وانظر أيضاً: «الموضح» للداني ورقة ٦٦ ـ ٦٧.
(*) في «ر» «الواو» وهو خطأ.
(٦) وهذا الموضع مما اختص به الكسائي وحده. انظر: النّشر: ٢: ٣٧، وتقريبه: ٥٦.
(٨) لفظ ﴿التَّوراة﴾ جاء في (١٧) موضعاً أولها آل عمران: ٣. وقرأه مع حمزة بين اللفظين ورش وقالون من غير خلاف من «الهداية»، وأماله أبو عمرو وابن ذكوان والكسائيّ. انظر: النّشر: ٢: ٦١، والفوائد المجمّعة: ٣٠/ب، والاتحاف: ٨٨.

هي فاء الفعل تاء[١]، فصار «تَوْرَيَة» ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: «تَوْراة»، فالإمالة إنّما هي دلالة على انقلاب الألف عن الياء.

وأصلها عند الكوفيين «تَفْعَلَة»[٢] فالتاء عندهم غير مقلوبة عن واو والألف منقلبة عن ياء كما قلنا.

وحجة الكسائيّ في إمالة (خطايا)[٣] أَنَّ الألف التي بعد الياء ـ وهي التي يميلها ـ أصلها الياء، وحَسَّن الإمالة فيها، أن قبلها ياء، وأصل «خطايا» على قول الخليل، «خَطَايِءُ» مثل خَطَايعُ، لأنها جمع «خطيئة»، فالهمزة لام الفعل فهمزت الياء لوقوعها بعد ألف زائدة، فصار «خَطَائِيءُ» على وزن فَعَائِلُ، ثم قلب الكلمة فقدَّمَ الهمزة مكان الياء، وأَخَّر الياء مكان الهمزة، وردَّها ياء غير مهموزة لمّا زالت عن موضعها، فصار: «خَطَائِيُ» مثل فَعَالِيُ، ثم قلبت الياء ألفاً قلباً لازماً مسموعاً من العرب، فصار «خَطَاءَا»/ فكره الجمع بين همزة والعين[٤]، فقلبت الهمزة ياء فصار: «خَطَايَا»، فهو فَعَالَىٰ مقلوب عن فَعَالِي، مقلوب عن «فَعَائِل»، هذا هو[٥] مذهب الخليل فيه[٦].

٤٢/ب

---

(١) قال الداني: «فأبدل من الواو التاء لأنّها أقرب حروف الزيادة إليها استثقالاً للابتداء بها كما أبدلت منها من أجل ذلك في قولهم: تَوْلَج وهو فَوْعَل من ولجت أيْ دخلت وفي قولهم: تالله والأصل والله» انظر: الموضح: ٦٤/أ.

(٢) هذا الأصل القريب أما الأصيل فهي «تفعلة» بضم العين أو «تفعلة» بكسرها ثم فتحت العين. ورجّح الفارسي والدانيّ قول البصريين، لأنّ «تفعله» بضم العين وبكسرها قليل وبالفتح لا يكاد يوجد إلا شاذاً، أمّا «فَوْعَلَة» في الكلام كثير نحو: صومعة وحوقلة وجوهرة ونحوها. فكان حملها على الكثير المستعمل أولى من حملها على ما لم يكثر ولم يتسع هذا الاتساع. انظر: الحجة للفارسي: ٢: ٣٤٣ ـ ٣٤٤ (ط. الهيئة المصرية)، و «الموضح» ورقة: ٦٤.

(٣) كيفما وقع نحو ﴿خطٰيٰكم﴾ البقرة: ٥٨، أو ﴿خطٰيٰهم﴾ العنكبوت: ١٢، أو ﴿خطٰيٰنا﴾ طه: ٧٣. وانظر: النّشر: ٢: ٣٧.

(٤) لأنه لما اجتمع ألفان بينهما همزة، والهمزة من جنس الألف، كره اجتماع شبه ثلاث ألفات، فأبدل الهمزة ياء.

(٥) لفظ «هو» لا يوجد في «ن».

(٦) انظر: الكتاب: ٤: ٣٣٧، والموضح للداني ورقة: ٥١/أ. وهو مذهب بعض الكوفيين أيضاً كما في المساعد: ٤: ٢١٤.

ومذهب سيبويه[1] فيه: أنّ الأصل «خَطَايِىءُ» كما ذكرنا أوّلاً، ثم همزت الياء فصار «خَطَائِىءُ» ثم قلبت الهمزة الأخيرة ياء، لمّا سكنت وانكسر ما قبلها استثقالاً للهمزتين، فصار «خَطَائِيُ» وفعل فيه كالأول[2]، فهو على هذا: فَعَالَىٰ منقول عن فَعَائِل[3].

فأمّا الإمالة في ﴿نَـأَىٰ﴾[4]، فلأنه من ذوات الياء، لأنّك تقول: نأيت، فأُميلت الألف المنقلبة عن الياء وتبعتها الهمزة، ومن أمال النّون، فلأنّه أتبعها الهمزة.

فإن قال قائل: لِـمَ أُتبِعت النون الهمزة في ﴿نـئَا﴾، ولَمْ يُفْعَل ذلك في ﴿نهى﴾ وألّا أمال من أمال النون من ﴿نـئَا﴾ النون من ﴿نهي﴾ [النازعات: ٤٠]؟.

فالجواب عن ذلك: أنّ الهمزة اجتَلَبَت النّون إلى حكم نفسها لقوّتها، والهاء خفيّة ضعيفة، فلم تَقْوَ على ما قبلها كقوّة الهمزة على ما قبلها. وكذلك العلّة في ﴿رَءا﴾ و ﴿رَمَى﴾، إنْ قيل: لِمَ لَمْ يُمِل من أمال الراء من ﴿رَءا﴾[5] الراء من ﴿رمى﴾؟؟

فالفرق بينهما: أنّ الهمزة حكمت على الراء لقوّتها، ولم يكن في الميم ما في الهمزة من القوّة فتحكم به على الراء.

فأمّا ﴿تترا﴾ [المؤمنون: ٤٤] فهو ممال في قراءة حمزة والكسائي في الوصل والوقف؛ لأنّ ألفه للتأنيث ووزنه فَعْلَى، وأصله «وَتْرىٰ» فالتاء منقلبة عن واو، وهو مشتقّ من المواترة، وهو: مجيء الرسل بعضهم في أثر بعض. فأمّا الوقف عليه لأبي عمرو إذا ذهب التنوين الذي يقرأ به في الوصل، ففيه وجهان:

---

(١) انظر: أيضاً الكتاب: ٤: ٣٣٧، و «الموضح» ورقة: ٥١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤: ٢١٤، وشذا العرف للهاشمي: ١١٧.

(٢) وعليه يتفق مذهب الخليل وسيبويه في أنّ «خطايا» منقول عن «فعائل». وذهب الفرّاء والكسائي عل أن وزنها «فَعَالَى» وهو مذهب القراء. انظر: «الموضح» ٥١/ب، والانصاف لابن الأنباري مسألة: ١٦٦.

(٣) في «ن» «فعائل منقول عن فعالي» وهو خطأ ظاهر يغيّر مذهب سيبويه.

(٤) في الاسراء: ٨٣، وفصلت: ٥١ أمال الهمزة والألف في الموضعين حمزة والكسائيّ ووافقهما شعبة في موضع الإسراء وأمالهما ـ أعني الهمزة والألف ـ مع النون خلف عن حمزة والكسائي. انظر: العنوان: ١٠٢، والنّشر: ٢: ٤٣ ـ ٤٤، وتقريبه: ٥٨.

(٥) وهم حمزة والكسائي وشعبة وابن ذكوان. وورش بين اللفظين كما تقدّم في ص: ١٠٥

أحدهما: أن يكون مصدراً من واترت وأصله «وَتْراً» مثل قولك: «حَمْداً وشكراً»، فالتاء أيضاً منقلبة عن واو، فإذا وقف على الألف المعوضة/ من التنوين فليس في هذا إلاّ الفتح. ٤٣/أ

والوجه الثاني: أن يكون «وَتْراً» ملحقاً بفَعْلَلْ[١]، مثل «أَرْطَى»[٢]، ثم تدخل التنوين، فتسقط الألف الملحقة لسكونها وسكون التنوين، فإذا وقف عليه ففيه وجهان[٣]:

أحدهما: أن تقف على الألف المعوضة من التنوين، وتحذف الألف الملحقة فلا تميل[٤] ـ وهو الاختيار ـ على حسب ما قدّمناه في ﴿مفترى﴾ و ﴿قرى﴾ في موضع النصب[٥].

وتجوز الإمالة على أن تجعل الألف الموقوف عليها هي الملحقة، والمحذوفة هي المعوضة، وذلك على مذهب مَنْ أمال ﴿مفترى﴾ و ﴿قرى﴾ في النصب[٦].

وعلّة ابن ذكوان[٧] في إمالة ﴿**المحرابِ**﴾[٨] أن الألف بعدها الباء مكسورة، وقوّى الإمالة كسرة الميم، ولولا كسرة الميم لم يمل لكسرة الباء وحدها، لأن الراء

---

(١) أي أنّ ألفه للالحاق.

(٢) الأرطى: نوع من الشجر، ثمره كالعُنّاب مرة، تأكلها الإبل غضة، وعروقه حمر، الواحدة منه أرطاة. وألفه للالحاق لا للتأنيث، وينون نكرة لا معرفة. انظر: اللسان (أرط): ٧: ٢٥٤، والقاموس (أرط): ٨٤٩.

(٣) انظر: «الموضح» ورقة: ١٢٩ ـ ١٣٠، والنّشر: ٢: ٨٠.

(٤) لأنّها بدل من الألف المعوضة، ولا تمال الألف المعوضة عند أحد من القراء أو النحويّين، والذي اختاره المصنف عليه القراء وعامّة أهل الأداء. انظر: «الموضح»: ١٣٠/أ.

(٥) قدّم ذلك ص: ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٦) وهما حمزة والكسائي لأنهما جعلا الموقوف عليها هي الأصلية، وهو مذهب كوفيّ كما تقدم ص:١٠٣.

(٧) هو: عبد الله بن أحمد بن بَشِير بن ذَكْوان الفِهْرِيّ أبو عمرو، أحد الرواة عن ابن عامر الدمشقي، أخذ القراءة عن أيّوب بن تميم وإسحاق بن المسيِّبيّ، وروى عنه القراءة هارون بن موسى الأخفش وأبو زُرْعة الدمشقي وغيرهما وألفّ كتاب «أقسام القرآن وجوابها» و «ما يجب على قارىء القرآن عند حركة لسانه» توفي رحمه الله سنة (٢٤٢ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار: ١: ١٩٨، وغاية النهاية: ١: ٤٠٤، وتهذيب التهذيب: ٥: ١٤٠.

(٨) في موضعين آل عمران: ٣٩، ومريم: ١١، وبعض أهل الاداء ذكر ﴿المحراب﴾ منصوباً. انظر: الاقناع: ١: ٢٧٩ ـ ٢٨٠، والنّشر: ٢: ٦٤، وانظر: «الموضح» للداني: ورقة ٣٧/ب ـ ٣٨/أ.

قبل الألف مفتوحة فهو مثل: «رَاشِد».

وعلّة الدوريّ(١) عن الكسائي في إمالة ﴿طغيٰنهم﴾(٢) أنّ الألف اكتنفتها ياء وكسرة، وكل واحدة منهما توجب الإمالة على انفرادها.

وعلّته في إمالة:(*) ﴿ءاذانهم﴾ و ﴿سارعوا﴾ و ﴿يسٰرعون﴾ و ﴿البارىء﴾ و ﴿بارئكم﴾ و ﴿الجَوارِ﴾ - في المواضع الثلاث -(٣) مجيء الكسرة بعد الألف في ذلك كلّه، والكسرة من أحد الأسباب الموجبة للإمالة، وكذلك علّته في ﴿كمِشْكَوٰة﴾ [النور: ٣٥] أنّ الميم التي قبل الشين مكسورة [أيضاً](٤).

وإمالة أبي الحارث ممّا تكررت فيه الراء دون ما لم تتكرر فيه، نحو: ﴿الأَبرارِ﴾ و ﴿الأَشرارِ﴾(٥)، أنّه أراد تقريب الراء من الراء(٦) حين كانت الثانية مكسورة، فنحا بالأولى نحو الكسرة حين أمال الألف، ولذلك قرأ حمزة هذا الأصل بين اللفظين(٧) ولم يُخْلص الإمالة إذ الكسرة لا تقوى عنده قوّة الألف المنقلبة عن الياء/ . ٤٣/ب

---

(١) هو: حفص بن عمر الدُّوريّ أبو عمر، شيوخه كثر يزيدون على الأربعين منهم الكسائي واليزيدي في القراءات والعربية وأحمد بن حنبل وسفيان بن عُيَيْنة في الحديث، وتلاميذه يَبْلغون (٥١) تلميذاً منهم أبو الزَّعراء عبد الرحمٰن بن عَبْدُوس وأحمد بن فَرْح المفَسّر. له كتاب «قراءات النبي ﷺ» وقد طبع، وكتاب «ما اتفقت ألفاظه ومعانيه من القرآن» وغيرهما. توفي رحمه الله سنة (٢٤٦ هـ). انظر: معجم الأدباء: ١٠: ٢١٧، وتهذيب الكمال للمِزّيّ (خ): ١: ٣٠٤، ومعرفة القراء: ١: ١٥٩، وغاية النهاية: ١: ٢٥٥.

(٢) البقرة: ١٥، وانظر: الاقناع: ٢٧٧، والنّشر: ٢: ٣٨.

(*) من قوله «﴿طغيٰنهم﴾» إلى قوله «وعلّته في إمالة» ساقط من «ر».

(٣) الحروف على الترتيب: البقرة: ١٩، آل عمران: ١٣٣، والثالث كذلك: ١١٤، الحشر: ٢٤، البقرة: ٥٤، والمواضع الثلاثة الشورى: ٣٢، والرحمٰن: ٢٤، والتكوير: ١٦، وانظر في هذه الكلمات: النّشر: ٢: ٣٨.

(٤) زيادة من «ن».

(٥) آل عمران: ١٩٣، و (ص) آية: ٦٢ وهذا الباب - أعني ما وقعت فيه الراء مكررة بينهما ألف والثانية مكسورة - لا تختص إمالته بأبي الحارث بل الكسائي بروايتيه: الدوريّ وأبي الحارث وكذلك أبو عمرو. انظر: النّشر: ٢: ٥٨، وتقريبه: ٦٣.

(٦) قوله «من الراء» ساقط من «م».

(٧) وكذلك ورش من طريق الأزرق وهي طريق «الهداية». انظر كذلك: نفس المرجعين

القول في الوقف على[1] هاء التأنيث

علّة الكسائيّ فيما ذهب إليه من إمالة هاء التأنيث[2] على الشروط المذكورة في كتابنا[3]، أن هاء التأنيث مُشْبهة لألف التأنيث في قولك: «حُبْلى وسَلْوى» ونظائرهما، فلمّا كانت ألف التأنيث تُمال، وكانت هاء التأنيث شبيهة بها لاجتماعهما في كون كل واحدة منهما علامة للتأنيث، ولاجتماعهما في الخفاء، وفي الوجوه التي بيّنا الشبه بينها وبين[4] الألف بها في أوّل الكتاب عند ذكرنا ﴿عليهم﴾ ونظائره[5]، فلمّا أشبهت الهاء الألف، أمالها كما يُميل الألف. فإن قال قائل: فإذا كانت مثل ألف التأنيث، فهلاَّ أُميلت على كل حال، ولم يَمنعْ من إمالتها مانع كما أُميلت أَلفُ التأنيث على كل حال؟

قيل له: إذا شُبِّهَ الشيء بالشيء لم يكن له حُكْمه في كل الأحوال، وإن وافقه في بعضها، إذْ ليس هو في القوّة مثله، فإذا كان قبل هاء التأنيث الألف، أو أحد حروف الاستعلاء السبعة منعت من الإمالة. وعلّة ذلك: أنّ حروف الاستعلاء تمنع من الإمالة على كل حال[6] في كثير من المواضع التي تجوز فيها الإمالة، نحو: «ظَالم وطَالب وقَالب وخَالد وضَامن وصاحب [وغَالب]»[7] فكما منعت هذه الحروف أَنْ يُمال اسم الفاعل في هذه الأسماء المذكورة كما يمال «كاتب وحاسب»، كذلك منعت من إمالة هاء التأنيث إذا وقعت قبلها.

فأمّا الحاء والعين فإنّما منعتا من الإمالة لقربهما من حروف الاستعلاء؛ لأنّهما

---

(١) في «ن» «القول في هاء التأنيث».

(٢) وإمالة ما قبلها على ما ذهب إليه المؤلف كما في النّشر: ٢: ٨٨. وانظر: المسألة في «الإمالة في القراءات» د. شلبي: ٣٠٤.

(٣) يعني «الهداية» وشروطه هي: ١ ـ الإمالة عند خمسة عشر حرفاً هي «فجثت زينب لذود شمس». ٢ ـ الفتح عند عشرة أحرف، سبعة الاستعلاء «خص ضغط قظ» مع حاع. ٣ ـ الفتح عند حروف «أكره» إذا لم يكن قبلها ياء ساكنة أو كسرة متصلة أو مفصولة بساكن. انظر: النّشر: ٢: ٨٤ ـ ٨٥، وتقريبه: ٦٩ ـ ٧٠، والفوائد المجمّعة: ٢٨/أ.

(٤) في «ن» «بين الهاء والألف».

(٥) ص: ١٩ ـ ٢٠.

(٦) قوله: «على كل حال» ساقط من «ن». ولفظ «في» سقط من «ر».

(٧) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن» يتم بها التمثيل لحروف الاستعلاء السبعة.

أقرب حروف الحلق إلى حرف الاستعلاء، فجُعِلَ لهما حكم حروف الاستعلاء، وأيضاً فإنّهما مشاركتان للألف في الحلق[١]. وأيضاً/ فإنّ العين والحاء يفتحان عين ٤٤/أ «يَفْعَل» والماضي على «فَعَل» إذا كانتا لاماً من الفِعْل، نحو: ذَبَحَ يَذْبَح ويفتحان أنفسهما إذا كانتا عيناً، نحو: فَعَلَ يَفْعَل[٢] ورَحَلَ يَرْحَل[٣].

فأمّا الحروف الأربعة التي يجمعها قولك: «أكره»، فإنّما اعتَبَر ما قبلهن فجَعَلَهن يَمْنَعْنَ من الإمالة إذا سلمن من أن تكون قبلهن الكسرة والياء[٤]، وأُضْعِفَ عملهن إذا كان قبلهما الكسرة والياء[٥]، فإنّما فعل ذلك لأن هذه الحروف ليست من حروف الاستعلاء فيقوى المنع بهن، ولا بَعُدَتْ من حروف الاستعلاء فتقع الإمالة معها، كما وقعت مع غيرها فتوسطت بين ذلك فَجُعِلَ لها حكم متوسط وهو مراعاة ما قبلها.

فأمّا الهمزة فلأنها من مخرج الألف، فأشبهت الألف ولأنّها أيضاً تفتح عين «يَفْعَل» والماضي على «فَعَل» إذا كانت لاماً من الفعل، نحو: قَرَأَ يَقْرأ، وتفتح نفسها إذا كانت عيناً، نحو: سَأَلَ يَسْأَل[٦]، فلمّا كانت قريبة من الألف، وكانت توجب الفتح في نفسها وفي الحروف المجاورة[٧] لها حتى يُنْقَل الفِعْل من فَعَلَ يَفْعِل إلى فَعَلَ يَفْعَلُ[٨] وجب أن تُفتح من أجلها هاء التأنيث[٩] إذا سلمت من مجاورة الكسرة والياء.

---

(١) تقدم أنّ المؤلّف ينحو مذهب سيبويه في جعل الألف من الحلق ويسقط مخرج الجوف، ص: ٧٦.

(٢) في «ن، م» «جعل يجعل».

(٣) قال سيبويه في «باب ما يكون يَفْعَل من فَعَل مفتوحاً» «وإنّما فتحوا هذه الحروف لأنّها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنّما الحركات من الألف والياء والواو، وكذلك حركوهنّ إذا كن عينات». انظر: الكتاب: ٤: ١٠١، وانظر: الأمثلة التي ساقها المؤلف فيه، وانظر: القراءات القرءانية في ضوء علم اللغة الحديث: د. عبد الصبور شاهين: ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٤، ٥) في «ن» «أو الياء».

(٦) وكذا بقية حروف الحلق الستة.

(٧) في «ن» «الحرف المجاور».

(٨) في الهمزة لم أجد مثالا أمّا الحلقي لاَماً مثل منح يَمْنِحُ ويَمْنَحُ، وعينا مثل نحت يَنْحِتُ ويَنْحَتُ. انظر: الكتاب: ٤: ١٠٢، واللسان (منح): ٢: ٦٠٧، و (نحت): ٢: ٩٧، والمصباح المنير (نحت) ٢٢٧.

(٩) مثل ﴿سَوْءَة﴾ المائدة: ٣١.

وأمّا الكاف فهي قريبة من مخرج القاف، والقاف حرف استعلاء فجُعِلَ لها حكم قريب من حكم القاف.

وأمّا الهاء فهي شبيهة بالألف على ما قدّمنا(١) فعملت عمل الألف، ولم تَقْوَ مثل(٢) قوتهما فتمنع الإمالة على كل حال.

فأمّا الراء فإنها حرف مكرر(٣) قبل هاء التأنيث وهي لا تقع إلا مفتوحة، والفتح يتكرّر فيها بتكررها(٤) فمنعت الإمالة. ألا ترى أنّها تمنع الإمالة كما يمنع المستعلي في نحو: «راشد وراتب» وما أشبه ذلك، وإذا انكسر ما قبلها/ ضَعُفَتْ أيضاً. ٤٤/ب

فأمّا هذه الحروف إذا سكن ما قبلها وانكسر ما قبل الساكن، نحو: ﴿عِبْرَة﴾(٥) ونظائره، فحكم الكسرة في كونها في الحرف الذي قبل الساكن كحكمها لو كانت تلي الراء، لأنّ الساكن ضعيف لا يُعتَدُّ به، فالكسرة كأنّها فيه، ولذلك قال سيبويه: إنّهم أمالوا «مِقْلات»(٦) ولم يعتدّوا بالقاف فيمنعوا بها من الإمالة لما كانت الكسرة مقدّرة فيها.

وأمّا إذا كان قبل هذه الحروف ياء ساكنة، نحو: «عشيرة»(٧) فهي بمنزلة الكسرة؛ لأنّها في تقدير كسرة فهي تُضْعِف عمل الحرف(٨) كما تُضْعِفه الكسرة، فإن كان الساكن(*) الذي بين الكسرة والحرف مُطْبَقًا بَطَل عمل الكسرة، وقوي عليها المُطْبَق ففتح. وهذا المذهب الذي ذهب إليه الكسائيّ في هاء التأنيث، مذهب

---

(١) ص: ١٩ ـ ٢٠.

(٢) في «م» «كل».

(٣) في «ن» «لما كانت حرفاً مكرراً».

(٤) قوله «بتكررها» ساقط من «م». وفي «ن» «يتكرر».

(٥) آل عمران: ١٣، ونحو ﴿وجهة﴾ البقرة: ١٤٨.

(٦) النصّ في الكتاب «وذلك قولك: ناقة مِقْلات»: ٤: ١٣١، والمقلات: سوداء الحدقة. انظر: اللسان مادة (مقل): ١١: ٦٢٧.

(٧) هذا اللفظ هكذا لا يوجد في القرآن، وإنّما يوجد مضافاً إلى ضمير نحو ﴿عشيرتكم﴾ التوبة: ٢٤، و ﴿عشيرتك﴾ الشعراء: ٢١٤، و ﴿عشيرتهم﴾ المجادلة: ٢٢.

(٨) في «م» «الحروف».

(*) «الساكن» لا يوجد في «ر».

مستعمل في كلام العرب[١] فصيح[٢]، حكاه جميع النحويين[٣]، ولا يكون ذلك في هاء التأنيث إلّا في الوقف، لأنّها تنقلب في الوصل تاء وإذا انقلبت تاء بعدت من شبه الألف، لأنها إنّما تشبهها إذا كانت هاء.

واختلف النحويون في هاء التأنيث، فقال بعضهم[٤]: أصلها التاء وقلبت في الوقف هاء. وقال بعضهم: أصلها الهاء فقلبت في الإدراج تاء[٥]. وكلا القولين[٦] يسعده القياس.

وأمّا هاء السكت، فلا تجوز فيها الإمالة لأنّه لا نَسَب بينها وبين ألف[٧] التأنيث، ولا شَبَه لها بها، وإنّما هي زائدة لبيان الحركة. وقد أجاز الخاقانيّ[٨] وابن الأنباريّ[٩].

---

(١) وهذا المذهب لغة أهل الكوفة. قال الداني: «هذه اللغة باقية في أهل الكوفة إلى الآن وبها يعرفون من غيرهم، وهم من بقية أبناء العرب». وحكى ذلك عنهم الأخفش سعيد بن مسعدة. انظر: «الموضح» ورقة ١٣٥/ ب، والنّشر: ٢: ٨٢.

(٢) قوله «فصيح» ساقط من «م».

(٣) قال سيبويه: «سمعت العرب يقولون: ضربت ضَرْبهْ، وأخذت أَخْذهْ». انظر: الكتاب: ٤: ١٤٠.

(٤) كسيبويه وابن كيسان والفراء، قالوا: إنّما أبدلت هاء في الوقف فرقا بينها وبين تاء التأنيث في عفريت وملكوت أو ما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو تاء سنبتة. وقال ابن كيسان: بل فرقا بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو: خرجت وضربت. انظر: الكتاب: ٤: ١٦٦، وايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجل لابن الأنباري: ١: ٢٨٢، وهجاء مصاحف الأمصار للمؤلف: ٨٠، والدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية لزكريا الأنصاري: ٩٦ ـ ٩٧، والمنح الفكرية: ٧٧.

(٥) هو ما نقله سلمة بن عاصم عن بعض النُّحاةِ، ويعللون: بأنّها سميت هاء التأنيث لا تاء التأنيث، وإنّما جعلوها تاء في الوصل، لأنّها حينئذ تتعاقبها الحركات، والهاء ضعيفة تشبه حروف العلة بخفائها، فقلبوها إلى حرف يناسبها مع كونه أقوى منها، وهو التاء. انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: ١: ٢٨٢ ـ ٢٨٣، وهجاء مصاحف الأمصار: ٨٠، والدقائق المحكمة: ٩٧.

(٦) في «ن، م» «الوجهين» وترتيب قولي النحاة فيهما فيه تقديم وتأخير.

(٧) في «ن، م» «هاء» وهو خطأ لأنّ أوجه الشبه واقعة بين الهاء والألف.

(٨) هو: موسى بن عبيد الله أبو مُزاحم مقرىء محدّث، وهو أول من صنّف التجويد وقصيدته الرائية مشهورة، وقد طُبعت. من شيوخه الحسن بن عبد الوهاب. ومن تلاميذه أبو طاهر بن أبي هاشم. توفي سنة (٣٢٥ هـ). تاريخ بغداد: ١٣: ٥٩، وغاية النهاية: ٢: ٣٢.

(٩) هو: محمد بن القاسم أبو بكر، مقرىء نحوى صاحب التصانيف الواسعة قرأ على أبيه وغيره. روى عند الدَّارقُطْني وغيره. توفي سنة (٣٢٨ هـ) ببغداد، انظر: غاية النهاية: ٢: ٢٣٠، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي: ٢: ٤٤٦.

إمالتها، وليس على ذلك العمل[١]، وباللّه التوفيق.

القول في اللامات والراءات

اعلم أنّ مذاهب القرّاء في اللّامات والراءات، جارية على أصول لا يجوز الجهل بها، كما لا يجوز الجهل بمذاهبهم في الإظهار والإدغام/ والهمز والإمالة ٤٥/أ وما أشبه ذلك من الأصول، وقد أَهْمَل كثير من النّاس النظر في هذين الأصلين لما فيهما من الغموض والتكلُّف في تحرير الألفاظ التي نزل عليها كتاب اللّه تعالىٰ. فمنهم: من يزعم أنّ القارىء مخيّر في الراء واللام، إن شاء رَقّق وإن شاء فخّم، ومنهم: من يدّعي أنّ ذلك غير موجود في كتب القراء، وأكثر هذه الطبقة الذين جَهِلوا مذاهب القراء في هذين الأصلين لو تُؤُمِّلَ[٢] أمرهما، لعُلِمَ أنّه على الخطأ في إهمالهما من جهة نفسه، وما هو عليه من قراءته، لأنّه[*] يجد ألفاظهما فيهما[٣] جارية على أصول متناقضة، وإذا تناقضت الأصول ولم تستمر على سنن واحد، وكان ذلك أدلّ دليل على فسادها، وأنّها ليست بأصول فالكلام في هذين الأصلين وتحرير اللفظ لهما، قد ذكره القرّاء المتقدّمون في أكثر كتبهم التي لا تخفى على من نظر في هذا العلم، وعني بتجويد[٤] أصوله، وسأبيّن لك القول في مذاهبهم في تفخيم هذين الحرفين وترقيقهما إن شاء اللّه.

اعلم أنّ التفخيم، والإمالة، وبين اللفظين، لكل واحد منها[٥] حدود معلومة في ألفاظ القرّاء منقولة بنقل الكافة عن الكافة، لا تجوز الزيادة فيها، ولا الخروج عنها. فالإمالة معروفة الحدّ بالمشافهة، وذلك: أن يُنْحى بالألف نحو الياء من غير أن يُبْلَغ بها الياء، ويُنْحَىٰ بالفتحة التي قبلها نحو الكسرة، فتقول: ﴿رمى﴾ على

---

(١) وليس مسموعاً عن العرب، وقد أجازها أيضاً ثعلب فيما نقله الهذلي. انظر: الكامل: ٩٥/ب، والموضح للداني: ١٣٨/أ، والنّشر: ٢: ٨٨ ـ ٨٩.

(٢) في «ن، م» «لو تأمّل».

(*) في «ر» «لا»، وهو خطأ.

(٣) في «ن» «ألفاظه فيها».

(٤) في «ن» «بتجويده».

(٥) في «ن، م» «منهما» وهو خطأ، لأن الثلاثة المذكورة مُتغايرة.

ما يظهر لك بالمشافهة. فإن بالغ المميل حتى يُصَيِّر الألف ياء أخطأ، وأخرج الإمالة عن حدّها، وكذلك إن فتح ﴿رمى﴾ وما أشبهها من جميع ما يُعَبَّر عنه بالفتح. فللفتح[١] حدّ يُنْتَهىٰ إليه لا يجوز أن يُتَجاوَزَ ذلك الحدّ/ كما لا يتجاوز حدّ ٤٥/ب الإمالة. وهذا يخفى على من لم يَدْرُب في معرفة تحرير[٢] ألفاظ القرّاء، فيؤدّيه ذلك إلى أن يقرأ: ﴿هيهاتَ هيهاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] بتفخيم الهاء، ويقرأ: ﴿رُمَّان﴾[٣] بتفخيم الميم والألف، وكذلك يفعلون في كثير من حروف القرآن، بغير معرفة بأصول ذلك ولا ثبوت منهم على ما يقرؤونه، حتى يكون أصلاً مستمرّاً، لأنّهم يفخّمون ﴿الرمّان﴾[٤]، ولا يفعلون ذلك في «الزّمان»، ويفخمون[٥] اللام من ﴿غُلـٰم﴾[٦]، ولا يفعلونه في «الأقلام»[٧]، فإن اعتَلُّوا لتفخيم ﴿غلـٰم﴾ بحرف الاستعلاء الذي قبل اللام، لزمهم مثله في «الأقلام» على أنْ حرف[٨] الاستعلاء قد سكن في «الأقلام» فهو أولى بتحسين التفخيم من الغين في ﴿غلـٰم﴾، وهي مضمومة. وكذلك تجد ألفاظهم متناقضة على نحو ما رسمته لك من هذه الحروف، ويتّسع ذكر ذلك ويطول[٩]، لكن من الحروف ما يجوز أن يدخله التفخيم لعلل توجبه، ومنها ما لا يدخله التفخيم، ويكون الفتح الذي فيه غير خارج عن الحدّ المعلوم عند القرّاء. فمما يسوغ فيه التفخيم حروف الاستعلاء السبعة، وذلك لاستعلائها في الحنك[١٠]، وكذلك ما قصدنا إلى الكلام عليه في هذا الباب، وهو الراء واللام يسوغ فيهما التفخيم مع العلل الموجبة له، فوجه التفخيم في الراء أنّه اجتمع فيها أمران يوجبان ذلك:

---

(١) في «ر» «فالفتح».
(٢) في «ن» «تجويد».
(٣) الرحمان: ٦٨.
(٤) الأنعام: ٩٩ و ١٤١.
(٥) في «ن» و«يفتحون». واطلاق التفخيم على الفتح اصطلاح معروف. انظر: ص: ١٠١ حاشية(٢).
(٦) ال عمران: ٤٠.
(٧) في القرآن لا يوجد «الأقلام» معرّفا، وإنّما ﴿أقلام﴾ لقمان: ٢٧.
(٨) في «ن» «حروف» وهو خطأ.
(٩) في «ن» «وتتبع ذكر ذلك يطول».
(١٠) هذا حكم للأغلبيّة، إذ من حروف الاستعلاء «الخاء والغين» وهما حرفان حلقيّان ـ لهما حيِّز محقق =

أحدهما: أنّها أقرب حروف طرف اللسان إلى حروف[١] الحنك، فأشبهت حروف الاستعلاء التي هي من الحنك لذلك.

والآخر[٢]: أنّها حرف فيه تكرير، فإذا كانت مفتوحة تكرّر الفتح الذي فيها لتكررها، وقد دلّلنا فيما تقدّم[٣] على شبهها بحروف الاستعلاء في منعهم الإمالة بها في نحو: «راشد» كما/ يمنعون الإمالة بالمستعلي في نحو «طالب»، فثبت أنّ التفخيم سائغ في الراء لما قلناه. ٤٦/أ

فأمّا اللام فإنّما ساغ التفخيم فيها لشبهها بالراء، ولتداخلها معها أشدّ المداخلة، فإذا كان ذلك كذلك فاْعلم أَنَّ أصل الراء التفخيم[٤]، حتى يدخل عليها ما يوجب[٥] ترقيقها، وما لم تدخل عليها[٦] علّة من علل الترقيق المذكورة في كتابنا في أبواب الإمالة واللامات والراءات، فهي جارية على أصلها وهو التفخيم، لا يجوز في القراءة سواه. وذلك نحو الراء من ﴿رَسُول﴾ و ﴿رَمِيم﴾ و ﴿نَهاراً﴾[٧] و ﴿قَرارًا﴾[٨] وما أشبه ذلك، فمن رقّق شيئاً من ذلك مما لا علّة فيه توجب الترقيق، فقد أَخْطأ وخرج عن الألفاظ المعلومة من مذاهب القرّاء.

فكل راء وردت عليك في القرآن سالمة من العلل الموجبة للترقيق ـ وهي الألفات المنقلبة عن الياء وألفات التأنيث، والألفات التي تقع في «فُعَالى وفَعَالى»، ومجاورة الكسرة والياء للراء على الشروط التي أحكمنا ذكرها في كتابنا ـ فلا وجه للترقيق في الراء إذا سلمت من إحدىٰ هذه العلل، وكل راء دخلت عليها علّة من هذه العلل المذكورة، فأَجْرِها على نحو ما رسمته لك في عَقْد الأصول إن شاء اللّه.

= وهو أدنىٰ الحلق ـ ليسا من الحروف التي تستعلي بالحَنَك.

(١) لفظ «حروف» سقط من «ن».

(٢) في «ن» «الأخرى».

(٣) ص: ٩٨.

(٤) انظر هذا الأصل في: الاقناع: ٣٢٤، وشرح شعلة على الشاطبية: ٢١٠، والنّشر: ٢: ١٠٨.

(٥) في «ن» «يفخمها».

(٦) «عليه» في «ن».

(٧) لفظ و ﴿نهاراً﴾ لا يوجد في «ن».

(٨) الحروف على الترتيب، البقرة: ٨٧، يس: ٧٨، يونس: ٢٤، النمل: ٦١.

وأمّا اللام فأصلها الترقيق[١] إذ كانت ليست بحرف استعلاء، ولا تبلغ إلى قوّة الراء وإنّما هي مشَبَّهة بها، وليس المشبّه بالشيء مثله في كل أحواله، فإذا ثبت ذلك، وجب أن يكون أصلها الترقيق وأن يكون التفخيم داخلاً عليها لعلل توجبه، فهي بخلاف الراء، لأنّا قد بينا أن أصل الراء التفخيم، حتى يدخل عليها الترقيق لعلل توجبه[٢]. وأصل اللام الترقيق حتى يدخل عليها التفخيم لعلل توجبه، فهذه جملة تدلّك على أحكام الترقيق والتفخيم/ في اللاّمات والراءات، ثم أذْكر لك جُمَلاً من الاعتلال على ما رُقِّق وفُخِّم منها إن شاء اللّه. ٤٦/ب

أمّا إجماع القرّاء على التفخيم في اسم اللّه تعالىٰ، إذا انضمّ ما قبله أو انفتح، أو ابتدِىء به فقد ذكر علّته النحويّون، وفي ذكر النحويين لعلّته دليل على أنّ أصل اللام عندهم الترقيق، فلمّا وجدوا اللام من اسم اللّه تعالىٰ مفخمة، احتجّوا عليها وذكروا ما أوجب تفخيمها لخروجها عن أصلها، وفي تحرير النحويين لذلك وتفريقهم بين التفخيم والترقيق واحتجاجهم على ذلك، دليل بيّن على فساد قول من ذهب إلى إهمال النظر في الراءات واللامات، وجعل للقارىء أن ينطق بها كيف شاء، إذ لو كان ما قال جائزاً، لم يَحْتَجِ النحويون إلى أن يجعلوا تفخيم اسم اللّه تعالىٰ لعلّة، إذ كان الترقيق والتفخيم عندهم جائزين [لغير علّة، وذلك مما لا يقرأ به أَحد إلا من جهل الأُصول][٣].

والعلّة التي من أَجلها فُخِّم[٤] اسم اللّه تعالىٰ إذا سلم[٥] من أن تكون قبله كسرة، قد ذكرها النحويون فقال بعضهم[٦]: اسم اللّه تعالىٰ أصله «لَاه» ثم أدخلت

---

(١) انظر هذا الأصل في: النّشر: ٢: ١١١ و ١١٩.

(٢) لفظ «توجبه» لا يوجد في «ن».

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

(٤) في «ن» «أجمع القراء على تفخيم».

(٥) في الأصل «إذا كان الترقيق سلم. . .» لكن يظهر أنّ لفظ «كان الترقيق» مشطوب عليه، وبحذفه تستقيم العبارة ولذلك لم أثبته. وبذلك تتفق النسخ الأربع.

(٦) هو مذهب سيبويه ـ في أحد قوليه ـ كما في الكتاب: ٣: ٤٩٨، وانظر: «التحصيل»: ١/٥/أ، والقرطبي: ١: ١٠٢.

[عليه][(١)] الألف[(٢)] واللام فصار «أَلْلَاه» ثم أدغمت اللام في اللام، وفخم ليفرق بينه وبين ﴿اللَّـٰتَ﴾ [النجم: ١٩].

وقال بعضهم[(٣)]: أصله «إِلَاه» فطرحت الهمزة وعوض منها الألف واللام ثم فعل به ما ذكرناه في الوجه الأول.

وقال بعضهم[(٤)]: أصله «إِلَاهٌ»، فأدخلت عليه الأف واللام[(٥)]، ثم طرحت حركة الهمزة على اللام الساكنة، فصار «أَلِلَاه»[(٦)] ثم أدغم وفخّم كما ذكرناه.

فقد اعتلّ النّحويون لتفخيم اسم اللّه تعالىٰ بأنّه إنما أُريد به الفرق بينه وبين ﴿اللاّت﴾[(٧)].

وعلّة إجماع القرّاء على ترقيقه إذا انكسر ما قبله، نحو: ﴿بِسمِ اللّه﴾ فقد ذكرها ابن مجاهد[(٨)]، فقال: «إنّما رُقِّقت اللام من اسم اللّه تعالىٰ إذا انكسر ما قبلها/ لأنّهم كرهوا أَنْ يخرجوا من كسر إلى تغليظ»[(٩)] والذي ذكره ابن مجاهد ٤٧/أ

---

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

(٢) لفظ «الألف» لا يوجد في «ن».

(٣) هو مذهب الخليل، وسيبويه ـ في قوله الثاني ـ كما في الكتاب: ٢: ١٩٥ ـ ١٩٦، و «التحصيل» للمؤلف: ١/٥/أ، والقرطبي: ١: ١٠٢.

(٤) نسبه المؤلّف لبعض أصحاب سيبويه كما في «التحصيل»: ١/٥/أ، وانظر: «بصائر ذوي التمييز» للفيروزآبادي: ٢: ١٦.

(٥) فصار «أَلْإِلَاه» ثم نقلت حركة الهمزة بعد حذفها فصار «أَلِلَاه» وبعد الإدغام صار ﴿الله﴾.

(٦) لم يتعرض المؤلف هنا لمسألة هل اسم ﴿الله﴾ مرتجل أو مشتق، ومن ماذا اشتق؟، لأنّه بصدد الكلام على علل التفخيم. وانظر: المسألة في مشكل اعراب القرآن لمكي: ١: ٧، وتفسير الماوردي «النكت والعيون»: ١: ٥٢ ـ ٥٣، وتفسير البغوي «معالم التنزيل»: ١: ٣٨، وإملاء ما منّ به الرحمٰن للعكبريّ: ١: ٥، والبحر المحيط: ١: ١٤ ـ ١٥، وقد أوْفاها الفيروزآبادي بحثا في «البصائر»: ٢: ١٢ ـ ١٩.

(٧) انظر: «بصائر ذوي التمييز» للفيروزآبادي: ٢: ١٩.

(٨) هو: أحمد بن موسى أبو بكر التّميميّ شيخ الصنعة وأول من سبّع السبعة، قرأ على قنبل وسمع من الصّغاني، ولا يعلم أحد من شيوخ القراءات أكثر تلاميذا منه. منهم أبو طاهر بن أبي هاشم وغيره. ألّف كتاب «السبعة» في القراءات وكتاباً في شواذ القرآن وغيرهما. توفي رحمه الله سنة (٣٢٤ هـ). فهرست ابن النديم: ٣٤، وتاريخ بغداد: ٥: ١٤٤، وغاية النهاية: ١: ١٣٩.

(٩) نقل الداني عن ابن مجاهد قوله «استثقلوا الانتقال من الكسر إلى التغليظ، كما استثقلوا فتحة ألف أم إذا =

صحيح غير مدفوع، وذلك معروف من كلام العرب أنّهم يكرهون الخروج من تسفل إلى تصعّد، كما قالوا: «صويق»[١] فقلبوا السين صاداً، إذ السين حرف مهموس، والقاف حرف مُسْتعلٍ، فكرهوا أن يتسفَّلوا بالسين ثم يَتَصعَّدوا بالقاف[٢]، فكذلك كره القرّاء إذا قالوا: ﴿بسمِ اللَّه﴾ أن يتسفَّلوا بالكسرة ثم يتصعّدوا بتفخيم اللام، والكسر مناف للتفخيم، وفي ذلك صعوبة الألفاظ واستعمال ما يقرب من المرفوض في كلام العرب.

فأمّا إجماع القرّاء سوى ورش، على ترقيق كلّ لام في القرآن [على كل حال[٣]] سوى ما ذكرناه في اسم اللَّه تعالىٰ، فلا يحتاج في ذلك إلى اعتلال أكثر من أن يقال: إنّهم أَجْرَوْا اللام على أصلها، ولم يكن التفخيم فيها عندهم قويّاً مع مجاورة الحروف التي أوجب ورش بها التفخيم، إذ اللاَّم أصلها الترقيق، فدخول التفخيم[٤] فيها ليس بقويّ كقوّته في الراء لما قلناه من أن الراء اجتمع فيها الشبه بحروف الاستعلاء والتكرير، وأن العرب منعت الإمالة بها في نحو «راشد»، كما يَمْنع المستعلي في نحو: «طالب» وليس ذلك في اللام.

فأمّا مذهب ورش فيما فخّمه من اللامات، فالحروف التي توجب التفخيم عنده[٥] فيها أربعة وهي الحروف المطبقة: الطاء والصاد والظاء والضّاد، على الشرائط المرتبة[٦] المذكورة في كتابنا[٧]، فأقوى هذه الحروف الأربعة في الإطباق

= كان ما قبلها مكسوراً كما استثقلوا الخروج من الكسر إلى الضم كذلك استثقلوا الخروج من الكسر إلى التغليظ لثقل ذلك». انظر: جامع البيان: ١٥٦/أ.

(١) وهي لغة تميمية ولبني العنبر خاصة، انظر: الابدال لأبي الطيّب اللغوي: ٢: ١٩٠، وشرح المفصّل لابن يعيش (حاشية): ١٠: ٥١، واللهجات العربية في التراث. د. أحمد علم الدين الجندي: ٢: ٤٤٤، وانظر: الكتاب في إبدال السين صادا: ٤: ٤٧٩ ـ ٤٨٠.

(٢) والسين تبدل صادا إذا كان بعدها قاف أو خاء أو طاء أو غين. انظر: الممتع في التصريف: ١: ٤١٠ ـ ٤١١.

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن».

(٤) قوله «إذ اللام أصلها الترقيق فدخول التفخيم» ساقط من «م».

(٥) في «ن» «عندهم».

(٦) لفظ «المرتبة» لا يوجد في «م».

(٧) يعني «الهداية» وخلاصة هذه الشروط هي: ١ ـ إذا تقدّم اللام المفتوحة صاد أو طاء فيشترط أن يكونا =

الطاء ثمّ الصاد ثم الظاء ثم الضاد.

فعلّته في تفخيم اللام المفتوحة إذا جاءت قبلها الصاد والطاء، نحو: ﴿الصّلوٰة﴾ و ﴿الطّلٰق﴾[١] هو ما ذكرناه من قوّة إطباق/ الطاء والصاد، فأراد أن يعامل اللسان إذا فخّم اللاّم معاملة واحدة ليتجانس اللفظ، هذا إذا لم تكن الصاد والطاء مكسورتين، فإن كانتا مكسورتين لم تفخم، وذلك لمنافاة الكسر للتفخيم، إذ الكسر تسفّل والتفخيم تصعُّد، والخروج من التسفّل إلى التصعّد ثقيل، وأيضاً فإن الكسرة في نحو: ﴿حُصِّلَ﴾ و ﴿البٰطِل﴾[٢] مقدّرة بعد الصاد والطاء، فقربت من اللام حتى إنَّ النّحويين يقدّرونها كأنّها عليها، ولهذه العلّة فخم ورش ﴿المخلَصِين﴾[٣]، ولم يعتد بكسرة الصاد، إذ كانت مقدّرة بعد الصاد، فلا حائل بين اللاّم والصاد[٤]. وعلى هذا يجري حكم اللام إذا انكسر ما قبلها حيث وقعت. ٤٧/ب

فأمّا الاحتجاج على ترقيقها إذا انكسرت فيُسْتَغْنَىٰ عنه، إذ كانت ترقق إذا انكسر ما قبلها لما ذكرناه من العلّة في ذلك فترقيقها إذا انكسرت ما لا شك فيه، فإذا حالت الألف بين اللاّم والصّاد، نحو: ﴿فِصَالاً﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فقد ذكرنا[٥] أنَّ عن ورش فيه الوجهين: الترقيق والتفخيم، فمَنْ أخذ بالترقيق[٦] فلأنّ الألف قد حجزت

= ساكنين أو متحركين بغير الكسر. أمّا إذا كانت اللام مشددة أو حال بينها وبين الصاد حائل نحو ﴿فِصَالاً﴾ فترقق وتفخم وجهان.

٢ ـ وإذا تقدّم اللام المضمومة صاد أو طاء ـ أيضاً ـ فيشترط أن يكونا ساكنين فقط نحو ﴿فَصْلٌ وتَطْلُعُ﴾.

٣ ـ وإذا تقدّم اللام مفتوحة أو مضمومة الظاء أو الضاد فيشترط بهما أن يكونا ساكنين نحو ﴿أَظْلَمُ وفَضْلُ﴾.

٤ ـ تفخم المفتوحة والمضمومة بين خاء وطاء نحو ﴿خَلَطُوا﴾ أو بين خاء وصاد نحو ﴿أَخْلَصُوا﴾ أو تاء وطاء نحو ﴿فَاخْتَلَطَ﴾ أو غين وظاء نحو ﴿اغْلُظْ﴾. وما سكن وقفا فبالترقيق. انظر: الفوائد المجمّعة: ٢٩/أ، وتحصيل الكفاية: ١٧٦ ـ ١٧٧، والنّشر: ٢: ١١٣.

(١) البقرة: ٣ و ٢٢٧.

(٢) العاديات: ١٠، والأنفال: ٨.

(٣) حيث وردت، وقد جاءت في ثمانية مواضع أولها يوسف: ٢٤، وسيأتي توثيقها في يوسف إن شاء الله.

(٤) قوله «فلا حائل بين اللام والصاد» ساقط من «ن».

(٥) يعني في «الهداية»، وانظر: النّشر: ٢: ١١٤، والفوائد المجمّعة: ٢٩/أ.

(٦) كأبي طاهر وابن بلّيمة ومكي وغيرهم. انظر: النّشر: ٢: ١١٣ ـ ١١٤، وتقريبه: ٧٥، والفوائد =

بين اللام والصاد، ومَنْ أخذ بالتفخيم[١] فإنّه لم يعتد بالألف لضعفها، ولأنّها تزيد التفخيم حُسْناً إذ هو من جنسها ـ والأخذ بالترقيق أولى ـ ، ويقوّي ذلك أنّه لم يَرْوِ أحد عن ورش أنّه فخم ﴿فطَالَ عليْهم الأَمَدُ﴾[٢] [الحديد: ١٦]، فإجماعهم عنه على الترقيق إذا حال بين الطاء واللام حائل[٣]، دليل على أن الصحيح في ﴿فِصالاً﴾ و ﴿يَصَّـٰلَحا﴾ [النّساء: ١٢٨] الترقيق. فإذا كانت اللام مشدّدة، نحو: ﴿طَلَّقتم﴾ و ﴿مُصَلًّى﴾[٤] فقد ذكرنا أيضاً أنّه رويَ عنه في ذلك الترقيق والتفخيم. وهذه اللام المشدّدة إنّما هي لام ساكنة أُدغمت/ في متحركة فصارتا لاماً واحدة مشدّدة، فمن ٤٨/أ أخذ بالترقيق فلأنّه اعتدّ باللام الساكنة المدغمة في المتحركة حاجزاً بين الحرف المطبق واللام المفتوحة، ومن فخَّم فإنّه لم يعتد بما اعتدّ به من رقَّق، إذ اللام المشدّدة يرتفع عنها اللسان ارتفاعة واحدة. وكان شيخُنا أبو عبد اللّه بن سُفْيان رحمه اللّه، يختار في هذا الأصل أن يفخِّم منه ما لم يكن رأس آية نحو: ﴿طَلَّقْتم﴾ و ﴿يُصَلَّبوا﴾[٥] و ﴿مُصلًّى﴾، وأن يرقق منه ما وقع رأس آية وبعد اللام فيه ألف منقلبة عن ياء[٦]، نحو: ﴿عبداً إذا صَلَّى﴾ [العلق: ١٠]، ﴿وذكر اسم ربه فَصَلَّى﴾[٧] [الأعلى: ١٥]، واختياره في ذلك حسن[٨]، ووجهه: أنَّ ورشاً قد رُويَ عنه أنّه يقرأ ذوات الياء المتوالية في رؤوس الآي بين اللفظين، فإذا كانت اللام

= المجمّعة: ٢٩/أ.

(١) انظر: النّشر: ٢: ١١٤.

(٢) ﴿فطال﴾ في الحديد كنظائرها في طه ﴿أفطال﴾: ٨٦ والأنبياء ﴿حتى طال﴾: ٤٤ بل لا أعلم نصاً عن أحد من أئمة القراءة تخصيص موضع الحديد بالترقيق، وإنّما الأمر على التفصيل: منهم من روى الوجهين كالمؤلف والشاطبي، ومنهم مَن ذكر الترقيق كالداني وغيره. اللهم إلّا ما رُوِيَ عن ابن الفحّام من قطعهِ بالترقيق مع الطاء في مواضعها، وأجرى الوجهين في الصاد. انظر: التيسير: ٥٨، والكافي: ٥٢ ـ ٥٣، وحرز الأماني ووجه التهاني (الشاطبية): ٣١، والتجريد لبغية المريد لابن الفحّام ورقة: ٦٩/أ، والنّشر: ٢: ١١٣ ـ ١١٤.

(٣) في «ن، م» «ألف».

(٤) البقرة: ٢٣١ و ١٢٥.

(٥) المائدة: ٣٣.

(٦) قوله «عن ياء» ساقط من «ن».

(٧) وهي ثلاثة مواضع، الثالث منها هو ﴿فلا صدّق ولا صلّى﴾ القيامة: ٣١.

(٨) انظر اختياره في كتاب «الهادي» ورقة: ١١.

قبل(*) الألف المنقلبة من الياء لم يَقْدِر على قراءة الألف بين اللفظين إلاَّ مع ترقيق اللام، كما لا يقدر على ذلك إذا كانت الراء قبلها إلاَّ مع ترقيق الراء، نحو: ﴿أفْتَرى﴾[١] إذ الألف لا يكون ما قبلها إلا تابعاً لها[٢]. واختار شيخنا رحمه اللّه من هذا الأصل المختلف فيه[٣]، ترقيق ما لا بدّ من ترقيقه لسبب الألف التي بعده[٤]، واختار فيما ليس فيه ذلك التفخيم لأنّه أقيس، وأَجْراه[٥] على الأصل المروي عن ورش، إذ لم تدخل علة توجب ما وجب فيما وقع رأس آية ـ وهو الاختيار عندي وبه آخذ ـ .

فأمّا اللام المضمومة، فعلة ورش في تفخيمها إذا سكن ما قبلها «وهو صاد أو طاء، نحو: ﴿فَصْلٌ﴾ و ﴿تَطْلُع﴾[٦] قوة المطبَق قبلها حسب ما ذكرناه فيما تقدّم[٧].

فأمّا إذا تحرّكت الطاء والصاد قبلها»(*)، نحو: ﴿فَطَلٌّ﴾ و ﴿يُصَلُّون﴾[٨]، فإنّه إنّما رققها بسبب أنّ الحركة التي تحركت بها الصاد أو الطاء/ قد حجزت بين الحرف المطبَق الذي تَحَرَّكَ بها وبين اللام، وأهل العربية يعتدّون بالحركات ويجعلونها تحجز بين الحروف، وقد ذكرنا كثيراً من ذلك فيما سلف من الكتاب[٩]. ٤٨/ب

فإن قال قائل: فلم لم يعتد بالحركة في ﴿الطَّلٰق﴾ و ﴿الصَّلٰوة﴾[١٠]، وفخّم

(*) في «ر» «بعد» وهو خطأ.

(١) آل عمران: ٩٤.

(٢) الصحيح أن الألف المديّة تتبع ما قبلها ترقيقاً وتفخيماً، بدليل وجودها بوجوده وعدمها بعدمه، وهذه قاعدة مقررة، أمّا إمالة الراء هنا فيقال إنّه امالة للمجاورة أو إمالة لإمالة. انظر: النّشر: ١: ٢٠٣ و ٢١٥، والمنح الفكرية لمُلاَّ علي القاري: ٢٤، ونهاية القول المفيد: ٩٤، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري لعبد الفتاح المرصفيّ: ١٢١.

(٣) وهو اللام المفتوحة المشددة إذا تقدّمها صاد أو طاء. انظر: «الهادي» ورقة: ١١.

(٤، ٥) في «ن» «بعد» «وأجرى».

(٦) الطارق: ١٣، والكهف: ٩٠.

(٧) ص: ١٣٠.

(*) ما بين القوسين ساقط من «ر».

(٨) البقرة: ٢٦٥، والأحزاب: ٥٦.

(٩) انظر: ص: ٥٨.

(١٠) البقرة: ٢٢٧ و ٣.

اللام، تحركت[١] الصاد والطاء، أو سكنتا، واعتدّ بالحركة مع اللام المضمومة، وفَرَقَ بين سكون هذين الحرفين وحركتهما؟؟.

فالجواب عن ذلك: أن اللام إذا كانت مفتوحة، كان التفخيم فيها أحسن منه في المضمومة، لمجانسة الفتح للتفخيم، فلمّا كانت فتحة اللام تزيد التفخيم حُسْناً وتقوّيه، لم يعتدَّ بحجز الحركة إذ كان المستعلي وحركته، واللام وفتحها أشياء متجانسة، فلمّا انضمت اللام لم يكن فيها من جنس التفخيم ما يكون في المفتوحة، إذ الضم ليس من جنس التفخيم، فلما ضَعُفَ التفخيم فيها، حجزت الحركة ما[٢] بين المطبق وبينها، فأَضْعَفت التفخيم، فإذا سكن المطبق ولم تكن له حركة تحجز بينه وبين اللام، قَوِيَ عمله لاتّصاله باللام من غير حاجز، وهذا اعتلال دقيق، إذا تأمّله من له شيء من الفهم[٣]، تبيّن له إن شاء اللّه.

وعلّته في اللام إذا انفتحت أو انضمت وقبلها ظاء أو ضاد ساكنتان فخّمها؛ لأن الظاء والضاد مطبقتان، ففخّم ليتجانس اللفظ على ما قلناه، فإذا تحركت الظاء والضاد رقّق، لأنّ الحركة أيضاً قد حجزت بين الحرف المطبَق المتحرِّكِ بها، وبين اللام فضعف عمل المطبق.

فإن قال قائل: وجدنا اللام من ﴿ظَلَمُوا﴾[٤] مفتوحة، واللام من ﴿أَطَّلَعَ﴾ [مريم: ٧٨]، كذلك فلم جعلت فتحة الظاء في ﴿ظَلَمُوا﴾ تحجز بين الظاء واللام، وتمنع من التفخيم، وكذلك/ ﴿ضَلَلْنَا﴾ [السجدة: ١٠] ولم يجعل ذلك في ﴿أَطَّلَعَ﴾ ٤٩/أ ﴿وَالصَّلَوٰةَ﴾؟؟.

فالجواب عن ذلك: أنّ الصاد والطاء أشدّ إطباقاً من الظاء والضاد، فَعَمَلُ الطاء والصاد أقوى في التفخيم من عمل الضاد والظاء، لسبب زيادة إطباقهما، فلما قَوِيَ الإطباق لم تحجز الحركة، وحين ضَعُفَ الإطباق حجزت الحركة لضَعْفِ المطبق.

---

(١) في «ن» «وتحركت».

(٢) لفظ «ما» لا يوجد في «ن، م».

(٣) في «م» «من العلم».

(٤) البقرة: ٥٩.

فأمّا اللام إذا سكنت فلا وجه لتفخيمها إذ ليست فيها حركة تقوى بها، وليس يكون الحرف الذي قبلها إلاَّ متحرِّكاً، فاجتمع فيها عدم الحركة وحجز حركة المطبق الذي يكون قبلها بينه وبينها، فلما وقع في القرآن موضع واحد وقعت اللام الساكنة فيه بين حرعين مطبقين، حسن التفخيم فيها حين اكتنفها الحرفان المطبقان، وذلك قوله ﴿صَلْصَال﴾[(١)] ولم تقع في القرآن لام ساكنة بين مطبقين سواها.

وعلّة ما ذكرناه[(٢)] من الوقف على اللام المفتوحة بالترقيق إذا كانت في طرف الكلمة، نحو: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ و ﴿أَنَّ الفَضْلَ﴾[(٣)] أنّ التفخيم إنّما وجب فيها حين انفتحت وإذا وقفت عليها سكنت، إذ الفتحة تَذْهَب في الوقف، ولا روم في المفتوح فرجَعَ حكمها إلى حكم الساكنة. فإن كانت مضمومة، نحو: ﴿فَضْلُ اللَّه﴾[(٤)] فهي مفخمة في الوصل على ما ذكرناه مِنْ مذهبه، فإذا وقفت عليها فله فيها وجهان: الترقيق والتفخيم.

وذلك أنّك إنْ أَخذت له بالروم في المرفوع، وقفت عليها بالتفخيم، وإن أخذت بالإشمام وقفت بالترقيق، وذلك لأنّ الروم بعض حركة فهو يجب به ما كان يجب بالحركة في الوصل، والإشمام ليس بحركة وإنّما هو ضمّ الشفتين فَحُكْم اللام حكم السكون.

٤٩/ب والأخذ بالإشمام أَولى لأنّه أثبت في/ الرواية عن القراء، وقد أخذ بعضهم بالروم في المرفوع لمن حُكِيَ عنه الروم والإشمام.

---

(١) وقع في أربعة مواضع أولها الحجر: ٢٦. انظر في تفخيمه: الفوائد المجمّعة: ٢٩/أ، وتحصيل الكفاية: ١٧٧/أ، ورجّح ابن الجزري الترقيق وقال: «وهو الأصح رواية وقياساً حملاً على سائر اللامات السواكن». النّشر: ٢: ١١٤.

(٢) يعني في «الهداية».

(٣) البقرة: ٢٧، والحديد: ٢٩. انظر في ترقيقها: النّشر: ٢: ١١٤، وتحصيل الكفاية: ١٧٦/ب - ١٧٧/أ. ورجّح ابن الجزريّ التفخيم وقال: «وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ». انظر: النّشر: ٢: ١١٤.

(٤) البقرة: ٦٤.

وعلّته في تفخيم: ﴿خَلَطُوا﴾ و ﴿أَخْلَصُوا﴾ و ﴿أَغْلُظْ[١] عليْهم﴾[٢] وقوع اللام بين حرفين إما مطبقين، وإما مطبق ومستعل فحسن التفخيم فيها لذلك.

وفخّم: ﴿فَٱخْتَلَط﴾ و ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾[٣] من أجل الطاء التي بعد اللام لأنّها تلي اللام بغير حاجز بينهما، إذ حركة الطاء مقدّرة بعدها، وأيضاً فإن التاء التي قبلها من مخرج الطاء فهي شبيهة بها، وإن كانت مهموسة[٤].

فإن قال قائل؛ فهلاّ فخم ﴿تَلَظَّى﴾[٥] [الليل: ١٤]؟!

قيل له: لأنّ الظاء ليس فيها من قوّة الإطباق ما في الطاء على ما قدّمناه[٦]، فهذه جملة كافية من الاحتجاج على ما ذهب إليه ورش في تفخيم اللامات وترقيقها، على أنّ الرواية الثابتة من مَذْهبه[*] بما ذكرناه من مذهبه فيها، يجب أن يُسَلَّمَ [لها][*] إذ «القراءة سنّة متّبعة»[٧]، فكيف وقد أفضى[٨] إلى الرواية ما ذكرناه من الاحتجاج الصحيح الجاري على دقيق مذاهب أهل العربية، وبالله التوفيق.

القول في مذاهبهم في الراءات

علّة إجماع القرّاء على ترقيق الراء الساكنة إذا انكسر ما قبلها، نحو: ﴿فِرْعَون﴾ و ﴿شِرْعة﴾[٩] أنّ الخروج من تسفّل الكسرة إلى التصعّد بالتفخيم ثقيل

---

(١) في «ن» «وفاغلظ» وهو خطأ، إذ لا يوجد في القرآن فعل ﴿اغلظ﴾ مقرونا بالفاء.

(٢) الحروف على الترتيب: التوبة: ١٠٢، والنساء: ١٤٦، والتوبة: ٧٣.

(٣) يونس: ٢٤، والكهف: ١٩.

(٤) انظر في تفخيم الكلمات المذكورة: الفوائد المجمّعة: ٢٩/أ، وتحصيل الكفاية: ١٧٧/ب. واعتبر ابن الجزري هذا شذوذا ممن ذكره كالمؤلف وابن شريح وابن الفحام وغيرهم. انظر: النّشر: ٢: ١١٤ ـ ١١٥.

(٥) ورد تفخيمها له عند ابن بَلِّيمة في «تلخيص العبارات»: ٥٢. وانظر: النّشر: ٢: ١١٥، والفوائد المجمّعة: ٢٩/أ.

(٦) ص: ١٣٣.

(*) قوله «من مذهبه» ساقط من «ن»، وفي «ر» «فيما يجب»، و «لها» زيادة من «ن، م».

(٧) هذا أثر مروي عن جماعة من الصحابة والتابعين، تقدّم تخريجه ص: ١١٤.

(٨) في «ن» «انضاف».

(٩) البقرة: ٤٩، والمائدة: ٤٨.

ـ كما كرهوا الخروج من تسفّل السين إلى استعلاء القاف في «سويق»، حتى أبدلوا السين صاداً ـ[١] فرقّقت الراء الساكنة إذ الترقيق مناسب للكسر، ليكون اللسان عاملاً عملاً واحداً، وأيضاً فإن الحركات مقدّرة بعد الحروف على حسب ما قدّمناه[٢]، فكأنّ الكسرة في ﴿فِرْعون﴾ و ﴿شِرْعة﴾ على الراء الساكنة من أجل أنّها مقدَّرة بعد الفاء والشين/ . ٥٠/أ

فإن قال قائل: لم أَجْمعوا على ترقيق الراء الساكنة إذا انكسر ما قبلها، نحو: ﴿فِرْعون﴾ و[﴿شِرْعة﴾][٣] ولم يرقّقوها إذا انكسر ما بعدها، نحو: «مَرْجِع»[٤]؟

فالجواب عن ذلك: هو ما قدّمناه من أنّ الحركات مقدّرة بعد الحروف، فكسرة الفاء من ﴿فِرْعون﴾ مقدّرة بين الفاء والراء، فقربت من الراء فكأنها عليها، وكسرة الجيم من (مَرْجِع) مقدّرة بعد الجيم، فالجيم في التقدير حائلة بين الراء والكسرة، وهذا مذهب مشهور قد نصّ عليه سيبويه[٥] وغيره من النحويين ـ أعني تقدير الحركات بعد الحروف ـ، ولذلك هَمَزَ قُنْبل ﴿بالسُّؤْقِ والأَعناق﴾ [ص: ٣٣] لتقديره ضمّة السين بعدها فكأنّها على الواو، والواو إذا انضمّت قلبت همزة، وقد تقدّم [ذكر][٦] ذلك في غير هذا الباب[٧].

فإن جاء بعد الراء حرف استعلاء[٨]، غلب على الكسرة وفخمت الراء، نحو:

---

(١) وهي لغة تميميّة ولبني العنبر خاصة كما تقدّم ص: ١٢٩.
(٢) ص: ٥٨.
(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».
(٤) «مرجع» هكذا لم ترد في التنزيل، وإنّما مضافة لضمير المخاطبين نحو ﴿مرجعكم﴾ آل عمران: ٥٥، ولضمير الغائبين نحو ﴿مرجعهم﴾ الأنعام: ١٠٨.
(٥) لم أعثر عليه في الكتاب، وذكر ابن جنّي أنّه مذهب سيبويه ورجّحه على من يقول: إنَّ الحركة تحدث مع الحرف، وعلى من يقول إنّها تحدث بعده. انظر: الخصائص: ٢: ٣٢١ ـ ٣٢٢.
(٦) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن».
(٧) قدّمه في «باب نقل الحركة» ص: ٥٢.
(٨) مفتوح، والواقع منه في القرآن ثلاثة أحرف، القاف: في ﴿فرقة﴾ بالتوبة: ١٢٢، والطاء: في ﴿قرطاس﴾ بالأنعام: ٧، والصاد: في ﴿ارصادا﴾ بالتوبة، ١٠٧، و ﴿مرصادا﴾ بالنبأ: ٢١، و ﴿لبالمرصاد﴾ في الفجر: ١٤.

﴿فِرْقَة﴾ [التوبة: ١٢٢] وذلك لقوّة المستعلي؛ ولأنَّ اللسان يصير عاملاً عملاً واحداً بتفخيم الراء، وخروجه منه إلى استعلاء المستعلي. فإن وقعت الراء بين كسرتين لم يعمل المستعلي لقوّة الكسرتين عليه، وذلك نحو: ﴿كُلُّ فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣]. فإن سلمت الراء الساكنة من أن ينكَسِر ما قبلها فُخِّمت، نحو: ﴿كُرْسِيُّه﴾ و ﴿مَرْفِقاً﴾[١] ـ في قراءة من فتح الميم ـ[٢]، إلا أن يأتي بعدها الياء فترقق من أجل أَنَّ الياءَ التي بعدها[٣] في تقدير كسرة، وهي قريبة من الراء، نحو: ﴿قَرْيَة﴾ و ﴿مَرْيَم﴾[٤].

فإن قال قائل: فَلِمَ رَقَّقُوها إذا كانت بعدها الياء، ولم يرقِّقوها إذا كانت بعدها الكسرة، نحو: ﴿مَرْفِقاً﴾[٥][الكهف: ١٦]؟؟.

فالجواب عن ذلك: أَنَّا قَدْ[٦] قدمنا أَنَّ الكسرة مقدّرة بعد الحرف[٧] فقد صارت الكسرة في قوله: ﴿مَرْفِقاً﴾ بينها وبين الراء الفاء التي هي محركة بها، وقوله: ﴿مَرْيَم﴾، الياء نفسها في تقدير كسرة، فوليت الراء من غير حرف يحجز بينهما، ونذكر مذهب ورش في ﴿المَرْءِ وَقَلْبِه﴾/ [الأنفال: ٢٤] بعد فراغِنا من الاحتجاج ٥٠/ب لسائر القرّاء سواه في الراءات إن شاء اللّه.

فإن كانت الكسرة في ألف الوصل لم يُعتَدّ بها، ولم تُرقَّق الراء من أجلها، نحو: ﴿ٱرْجِعُوا﴾ و ﴿ٱرْكَبْ مَعَنا﴾[٨]. وعلّة ذلك أنّ الحرف زائد لا يُعْتَدُّ به، وليس بلازم في كل حال؛ لأنّه يسقط في الدرج، ويدخل في الابتداء، فَضَعُفت

---

(١) البقرة: ٢٥٥، والكهف: ١٦.

(٢) هما نافع وابن عامر. انظر: التيسير: ١٤٢، والنّشر: ٢: ٣١٠، والاتحاف: ٢٨٨.

(٣) لفظ «التي بعدها» ساقط من «ن».

(٤) البقرة: ٢٥٩ و٨٧. انظر: الفوائد المجمّعة: ٢٨/ب، وتحصيل الكفاية: ١٧٦/أ، والنّشر: ٢: ١٠١. وقال فيه: «وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نصّ عن أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب وعليه العمل في سائر الأمصار وهو القياس الصحيح». انظر منه: ص: ١٠٢.

(٥) في النسخ الأربع «مرفق» هكذا، وهي لا توجد في المصحف إلاّ منونة منصوبة لذلك أثبتها كما ترى.

(٦) لفظ «قد» سقط من «ن، م».

(٧) في «ن» «الحروف».

(٨) يوسف: ٨١، وهود: ٤٢.

كسرته لضَعْفه، ولم تَلْزم إذ هو ليس بلازم، ألا ترى أنّك تقول: ﴿الحاكمينَ ارْجِعوا﴾ فينفتح ما قبل الراء الساكنة، وهي فتحة النون من ﴿الحاكمينَ﴾ والألف قد سقطت إذ هي ألف وصل، فلذلك لم يعتدّ بالكسرة التي فيها[1].

وعلّة إجماعهم على ترقيق الراء المكسورة، نحو: ﴿فَرِيق﴾ و ﴿الحَرِيق﴾ و ﴿الرِّجال﴾[2] وما أشبه ذلك، أنّ الكسر مناف للتفخيم فمتى حاول القارىء أن يجمع الكسرة مع التفخيم في حرف واحد كان ذلك ثقيلاً، ومما يُوضِّح ذلك: أنَّا وجدناهم يرقّقون الراء من أجل انكسار ما قبلها في نحو: ﴿فِرْعون﴾ لقرب الكسرة من الراء، فإذا فعلوا ذلك والكسرة في حرف آخر قبلها فلا شكّ في ترقيقها إذا كانت الكسرة فيها، ويقوّيه أيضاً أنَّا وجدنا ورشاً يرقق الراء إذا كان قبلها ساكن وقبل الساكن كسرة، نحو: ﴿الذِّكْر﴾ و ﴿السِّحْر﴾[3] وما أشبههما، فإذا كان يرققها وبينها وبين الكسر[4] حرف، فأَنْ تُرقَّق إذا كانت الكسرة فيها أولى. وهذا باب يغلط فيه كثير من الناس ولا يتأمّلونه، ولو تأَمّلوه من ألفاظ أنفسهم لعلموا فساد ما هم عليه، لأنك تجدهم يرقّقون لورش ﴿الذِّكْر﴾ ويفخمون ﴿فَرِيقَا﴾ فَيُعْمِلُون الكسرة وبينها وبين الراء حرف، فيرققون الراء من أجلها ولا يعتدّون بها إذا وقعت في نفس الراء، وهذا ما لا يخفى على ذي تمييز.

٥١/أ واعلم أَنَّ من هذا الأصل نوعاً قد التبس على كثير من ضعفاء أهل القراءات/، وهو: أنّ[5] الراء إذا كانت مكسورة وهي لام الفعل وقبلها الألف، نحو: ﴿الدّارِ﴾ و ﴿النّارِ﴾[6]، فهم يسمعون أن أبا عمرو والدوريّ عن الكسائيّ يُميلان هذا الأصل، وأن ورشاً يقرؤه بين اللفظين، وأنّ الباقين يفتحون، فيظنون أَنَّ مَنْ فتح[7] هذا الأصل فخم الراء، فينطقون له بقوله: ﴿من النّارِ﴾ وما أشبهه، بتفخيم الراء من أجل

---

(١) انظر: «الهادي» لأبي عبد الله بن سفيان القيرواني ورقة: ١٣، والنّشر: ٢: ١٠١.

(٢) البقرة: ٧٥، وآل عمران: ١٨١، والنساء: ٣٤.

(٣) آل عمران: ٥٨، والبقرة: ١٠٢.

(٤) في الأصل و «ر» «الساكن» والمثبت من «ن، م».

(٥) في «م» «ويقرأ».

(٦) الأنعام: ١٣٥، والبقرة: ٣٩.

(٧) قوله «وأن ورشا يقرؤه بين اللفظين، وأن الباقين يفتحون فيظنون أنّ من فتح» ساقط من «م».

أنّهم فتحوا الألف، وهذا ما لا خلاف فيه، وإنّما هو توهم مِمَّن لا يعرف حقائق الفتح والإمالة، وذلك أنّ المميل لهذا الأصل، إنّما يُميل الألف والحرف الذي قبلها، إذ لا يكون ما قبل الألف إلاَّ تابعاً لها[١]، فالعمل إنّما يقع في الألف وما قبلها، وكذلك يفعل من يقرأ بين اللفظين، وكذلك من فتح إنّما يفتح الألف والحرف الذي قبلها، وهما الحرفان اللذان يقع فيهما الوجوه الثلاثة ـ أعني الإمالة والفتح وبين اللفظين ـ ومعنى الإمالة في الحرف الذي قبل الألف أن يُنْحَى بفتحته[٢] نحو الكسرة. فإذا فهمت ما قلناه تبيّن لك أنّ الراء التي بعد الألف جارية على حكمها الذي هو الترقيق، من أجل الكسرة التي فيها لمَنْ أَمال أو فتح أو قرأ بين اللفظين، فيجب أن تتأمل لفظك بهذا الأصل فهو مما يغلط فيه كثير من القرّاء[٣]، فإن كانت الكسرة في الراء عارضة، نحو: ﴿واذكرِ ٱسْم رَبِّك﴾[٤] فحكمها في الوصل حكم المكسورة لوجود الكسرة فيها، وحكمها في الوقف حكم الساكنة لزوال الكسرة منها، وإذ ليست الكسرة لازمة فيدخلها الروم، وقد تقدَّم الحكم في الساكنة[٥].

فإذا كانت الكسرة في الراء لازمة فترقيقها في الوصل إجماع كما قلنا.

فأمّا الوقف فعلى[٦] ضربين:

١ ـ إن كنت قارئاً لمَنْ مذهبه أن يقف على الحروف بالإسكان من غير/ روم ولا إشمام، حكمت للراء التي كانت في الوصل مكسورة بحكم الساكنة إذا وقفت عليها، وقد تقدم ترتيب حكم [الراء][٧] الساكنة[٨]. ٥١/ب

---

(١) سبق تعليقي على هذا التعبير ص: ١٣٢، حاشية (٢).

(٢) في «ن» «بفتحة».

(٣) مثل ما ذهب مكي رحمه الله في الوقف لورش على نحو ﴿الدّار﴾ قال: «فإذا وقفت له بالاسكان وتركت الاختيار، وجب أن تغلّظ الراء، لأنّها تصير ساكنة قبلها فتحة». انظر: التبصرة: ١٣٧. وقال: «فأما ﴿النار﴾ في موضع الخفض في قراءة ورش فتقف إذا سكنت بالتغليظ». انظر: التبصرة أيضاً: ١٤٤. وانظر: النّشر: ٢: ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٤) المزمل: ٨.

(٥) ص: ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٦) في «ن» «على».

(٧) زيادة من «ن».

(٨) ص: ١٣٥ ـ ١٣٦.

وعلّة ذلك أن الكسرة الموجبة للترقيق في الوصل قد ذهبت في الوقف، إذْ كان الوقف على الراء بالسكون من غير روم، فإذا ذهبت الكسرة ذهب الترقيق إذ هو بسبب الكسرة.

٢ ـ وإن كنت قارئاً لِمَنْ مذهبه الرّوم وقفت بالترقيق كما تصل، لأنّ روم الكسرة هو النطق ببعضها، فالبعض الذي يُنْطَق به منها يوجب من ترقيق الراء في الوقف ما كان يجب[1] في الوصل.

فأمّا الراء المضمومة فأصحاب الإسكان يقفون عليها كما يقرؤون الساكنة، لرجوعها في الوقف إلى حال السكون، وأصحاب الرّوم والإشمام يجري لهم في الوقف مذهبان:

أحدهما: أن يَأْخَذ في المرفوع بالرّوم فيكون حكم الوقف كحكم الوصل، إذ الروم بعض حركة كما قلنا.

والوجه الثاني: ـ وهو الأشهر عن القرّاء ـ أن يَأْخذ في المرفوع بالإشمام، فيقف على الراء المضمومة كما يقرأ الساكنة، إذ الإشمام ليس بصوت وإنّما هو علاج بضمّ الشفتين من غير صوت يسمع، فحُكْم الراء السكون، وهذا هو المشهور عن القرّاء الذين جاء عنهم الروم والإشمام، أنهم يجعلون الروم في المخفوض، والإشمام في المرفوع، والروم في المرفوع جائز، وقد أخذ به بعض القراء، والمشهور ما قدّمته لك أوّلاً.

فأمّا الراء المفتوحة فلا خلاف أنّ حكمها في الوقف يرجع إلى حكم الساكنة، إذا كانت مفتوحة غير منوّنة لأن فتحتها/ تَذْهَب[2] في الوقف، وهذا الذي ذكرناه في الوقف إنّما هو إذا كانت الراء في طرف الكلمة، وكذلك كل ما ذكرناه من مخالفة الوصل الوقف في الراء المكسورة أو المضمومة أو المفتوحة[3]، إنّما ذلك كله إذا

٥٢/أ

(١) في «م» «يوجب».
(٢) في «ن» «فتحها يذهب».
(٣) في «م» «والمضمومة والمفتوحة»

كانت الراء متطرّفة، فإذا كانت الراء في وسط الكلمة فحكمها في الوصل والوقف سواء[١].

وعلّة القرّاء سوى ورش في تفخيم الرّاءات المفتوحات والمضمومات في الوصل ولا يعتدُّون بما وقع قبلهن من الكسرات والياءات[٢]، أن الراء إذا كانت متحركة قَوِيَتْ بحركتها فَجَرَتْ على أصلها وهو التفخيم، ولم تعمل الكسرة فيها. ألا ترى أنّها تَضْعف إذا كانت ساكنة فَيُدَبِّرها ما قبلها إذ ليست فيها[٣]حركة تقوى بها.

فهذه جملة من الاحتجاج للقراء سوى ورش، فيما ذهبوا إليه من ترقيق الراءات وتفخيمها، وسأذكر لك جملاً من الأحتجاج لورش في مذهبه في الراءات إن شاء اللّه.

القول في مذهب ورش في الراءات

قد قدّمنا فيما سلف من هذا الباب، أنّ أصل الراء التفخيم[٤]، وأن الترقيق لا يدخل عليها إلا لعلل توجبه، وهذه العلل الموجبة لترقيق الراء في مذهب ورش لا تخلو من أن تكون كسرة [أو ياء][٥]، أو ألفاً منقلبة عن ياء.

فكل راء لم يدخلها شيء من هذه العلل فهي جارية على أصلها ـ وهو التفخيم ـ ، وقد قدّمنا العلّة على أنَّ التفخيم أصلها، فأغنى ذلك عن إعادته. والعلل الموجبة لترقيق الراء توجب الترقيق على شروط معلومة وأُصول محدودة قد بيّناها في كتابنا/ ، ونحن نذكر الاحتجاج على ما ذهب إليه، ولا نكرر ترتيب الأصول إن شاء اللّه، وباللّه التوفيق. ٥٢/ب

أمّا الراء الساكنة فقد بينّا أنّه يوافق القرّاء فيها، ولا يخالفهم إلا في ﴿المَرْءِ

---

(١) انظر: النّشر: ٢: ١٠٤ ـ ١٠٦.
(٢) نفس المرجع أيضاً: ٢: ٩٢ ـ ٩٣ و ٩٩.
(٣) في «ن» «قبلها».
(٤) ص: ١٢٦.
(٥) ساقطة من الأصل و «ر» وأثبتها من النسختين، وفي «ن» زيادة «أو مشبهة بها» وأشار في حاشية الأصل أنّ «مشبّهة» خطؤ، ثم إنّ قوله: «أو ألفاً. . .» هي المشبهة بالياء، لذلك الزيادة في «ن» حشو.

وقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، و ﴿المَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] على اختلاف عنه في ذلك.

فعلته في الراء الساكنة كالعلّة التي قدّمناها للقراء الموافقين له[١]، وعلّته في ترقيق الراء من ﴿المَرْءِ﴾ أنّ بعدها همزة مكسورة، فكأنّه قدّر إلقاء حركة الهمزة، وهي الكسرة الّتي[٢] على الراء قبلها فرقّقها على [هذا][٣] التقدير، إذ كانت الكسرة إذا حَلَّت[٤] فيها أوجبت الترقيق، هذا اعتلال للرواية، والقياس يوجب التفخيم، وقد رواه كثير من أصحابه، وبالوجهين قرأت له[٥].

فأمّا الراء المضمومة فعلّته في ترقيقها[٦] إذا انكسر ما قبلها، أو كانت ياء ساكنة، تقريب بعض اللفظ من بعض، وقد تقدّم الاحتجاج على مثل ذلك[٧]، ولم يعتد بحركة الراء التي فيها[٨] من أجل قرب الكسرة منها، أو الياء الساكنة، فإذا كان قبلها ساكن وقبل الساكن كسرة[٩]، رَقّق ولم يعتدّ بالساكن، وعلّة ذلك أنّ الساكن ضعيف لا يُعْتدُّ به، وأنّ كسرة الحرف الذي قبل الساكن مقدَّرة بعده، فكأنّها في الحرف الساكن، فتصير الراء في التقدير، راء قبلها كسرة.

فأمّا الحرفان اللذان خالف أصله فيهما، وهما: ﴿كِبْرٌ﴾ و ﴿عِشْرون﴾[١٠]، فقد[١١] ذكر شيخنا أبو عبد اللّه بن سفيان رحمه اللّه العلّة في ﴿كِبْرٌ﴾، وفرق بينه وبين

---

(١) ص: ١٣٥ ـ ١٣٧.

(٢) «التي» تأخرت في «ن» بعد «الراء».

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

(٤) في «م» «دخلت».

(٥) انظر: «الهادي» لابن سفيان ورقة: ١٣، والفوائد المجمّعة: ٢٨/ب، والنّشر: ٢: ١٠٢، وتحصيل الكفاية: ١٧٥/ب، ١٧٦/أ.

(٦) نحو ﴿الآمرون﴾ التوبة: ١١٢، ونحو ﴿فقير﴾ القصص: ٢٤.

(٧) ص: ١٣٧.

(٨) لفظ «التي فيها» لا يوجد في «ن»، وفي «م» «التي قبلها» وهو خطأ واضح.

(٩) نحو ﴿لذِكْرٌ﴾ الزخرف: ٤٤.

(١٠) غافر: ٥٦، والأنفال: ٦٥.

(١١) في «ن» «وقد».

﴿ذِكْر﴾[١] بأن قال: «إنّ الكاف أقرب مخرجاً إلى الذال منها إلى الباء فَفُخّمت الراء في ﴿كِبْر﴾ لبعد المخرجين، ورُقّقت في ﴿ذِكْر﴾ لقرب المخرجين»[٢]. هذا/ ٥٣/أ معنى قوله، وشرح ذلك: أن الكسرة في ﴿كِبْر﴾ في الكاف وبينها وبين الراء الباء، والباء من بين الشفتين، فكأنَّ الكسرة قد بَعُدت من الراء بمقدار ما بين الكاف والباء من البعد، وأن الكسرة في ﴿ذِكْر﴾ في الذال، وبين الذال والراء الكاف وليس بين الذال والكاف من البعد[*] ما بين الكاف والباء، فقَرُبت الكسرة من الراء في ﴿ذِكْر﴾ لقرب المخرجين، كما قال.

وأمّا ﴿عِشْرون﴾ فلم يحتجّ أبو عبد اللّه بن سفيان[٣] بشيء، وعلّته عندي: أَنَّ الشين فيها تفشّ فهي تخرج بالتفشّي الذي فيها حتّىٰ تتّصل بحروف طرف اللسان، فصار ما بين الكسرة التي هي في العين وبين الراء مسافة بعيدة في المخرج من أجل تفشّي الشين، وهذا الاحتجاج يجري على احتجاج أبي عبد اللّه في ﴿ذِكْر﴾ و ﴿كِبْر﴾، والاحتجاج فيهما جميعاً ليس بالقويّ، وإنّما هو احتجاج للرواية، والذي يوجبه القياس كونهما مرقّقتين لولا مخالفة الرواية[٤].

وأمّا الراء المكسورة فهو يرقّقها حسب ما ذكرناه[٥] عن سائر القرّاء في وصله ووقفه، وذلك لأنّه من أصحاب الروم وقد تقدّم الاحتجاج على ذلك[٦]، وهذا إذا كانت الكسرة في الراء لازمة، نحو: ﴿في البَرِّ والبحرِ﴾ و ﴿فَرِيق﴾ و «مَرِيض»[٧].

فإن كانت الكسرة في راء متطرفة عارضة لنقل حركة، أو لالتقاء الساكنين،

---

(١) الأعراف: ٦٣.

(٢) المؤلّف ذكره بالمعنى، والنصّ في الهادي «والفرق بين ﴿ذكر وكبر﴾ أن الكاف أقرب مخرجاً إلى الذال من الباء، فلما أسكنت الكاف في ﴿ذكر﴾ قربت الراء من الكسرة لقرب المخرجين، وبعدت الراء في ﴿كبر﴾ لبعد المخرجين ففخمت الراء لذلك»، انظر: ورقة: ١٢.

(*) في «ر» زيادة «إلاّ» وهو مغيرّ للمعنى.

(٣) لفظ «بن سفيان» ساقطة من «ن» وفيها «فيه بشيء».

(٤) انظر: «الهادي» لابن سفيان ورقة: ١٢، والنّشر: ٢: ١٠٠، والفوائد المجمّعة: ٢٨/ب.

(٥) ص: ١٣٨.

(٦) ص: ١٤٠ ـ ١٤١.

(٧) الروم: ٤٣، والبقرة: ٧٥، والنّور: ٦١. (الأخير معرفاً بأل، ولا يوجد منكراً).

نحو: ﴿وانحر إنّ شانئك﴾ [الكوثر: ٢، ٣] [﴿واذكر اسم ربّك﴾][١] فحكمها في الوصل حكم المكسورة، وذلك لوجود الكسرة فيها وامتناع اجتماع الكسر والتفخيم في الراء[٢]. فإذا وقف فالصحيح المختار أن يجريها مجرى الساكنة فيُدبِّرها ما قبلها، وقد رَوَى عنه بعض أصحابه أنّه يقف بالترقيق[٣]، ووجه ذلك: أنّه حمل الوقف على الوصل، والعرب تحمل الوصل على/ الوقف، والوقف على الوصل في كثير من الكلام[٤]، والمختار ما قدّمناه أوّلاً. ٥٣/ب

فأمّا الراء المفتوحة ففي أصله فيها اضطراب كثير، وقد بينّا ما ذهب إليه في كتابنا، ونحن نذكر الاحتجاج عليه هاهنا إن شاء اللّه.

وقد بينّا فيما تقدّم[٥] أن الراء إذا سلمت من مجاورة الكسرات[٦] لها أو الياءات أو الألفات المنقلبة[٧] عن الياء أنّها مفخمة، وعلى ذلك استمرّ مذهب ورش وغيره من القرّاء، غير أنّ ورشاً رُوِيَ عنه أنّه يرقّق الراء الأُولى[٨] من قوله: ﴿بِشَرَرٍ كالقَصْرِ﴾ [المرسلات: ٣٢] ـ أعني الراء الأولى من ﴿بِشَرَرٍ﴾ ـ فقال الرواة: إنه خالف أصله في هذا الحرف، وكان يجب أن يُفخّمها ولم يعتلوا لذلك[٩]. وله عندي علة أنا ذاكرها لك إن شاء الله.

---

(١) المزمل: ٨ وما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م» ليتم التمثيل للمذكور.

(٢) انظر هذا الحكم في: «الهادي»: ورقة: ١٢، والنّشر: ٢: ١٠٠ ـ ١٠١.

(٣) واستثنوا له ﴿فَلْيَكْفُرانا﴾ الكهف: ٢٩، ﴿وانحران﴾ الكوثر: ٢، ٣، فيقفون بالتفخيم، هكذا روى أبو عبد الله بن خيرون عمّن أدرك من أصحاب ورش من المصريين. انظر: «الهادي» ورقة: ١٢، والكافي لابن شريح: ٥٦، والنّشر: ٢: ١١٠.

(٤) انظر في هذا: شرح المفصل لابن يعيش: ٩: ٨١ ـ ٨٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤: ٣٢٩ ـ ٣٣١.

(٥) ص: ١٤١.

(٦) في «م» «الكسرة».

(٧) في «ن» «أو الألف المنقلبات».

(٨) لفظ «الأولى» لا يوجد في «ن، م».

(٩) قال في الفوائد المجمّعة عن المهدويّ: «ولم يذكر ترقيق شرر» ٢٨/ب، واعتمد في النّشر: (٢: ٩٨) على أن الذي في «الهداية» التفخيم. وانظر: «الهادي» ١٣/أ، وفيه الترقيق خلافاً لما نسبه إليه في النّشر!!

ذكر أهل العربيّة أن الراء المكسورة ربما نحا بعض العرب بالفتحة إلى ما قبلها نحو الكسرة[١]، فيقولون: «ضَعُفْتُ مِنَ الْكِبَرِ»، فيميلون فتحة الباء نحو الكسرة لقوّة الراء، ولما قدّمناه من أن الكسرة فيها في تقدير كسرتين[٢]، فعلى هذا يكون ورش إنّما رقق الراء الأُولى من ﴿بِشَرَرٍ﴾[٣] من أجل قوة الكسرة في الراء الثانية على هذه اللغة التي ذكرناها.

فإن قال قائل: فهلاَّ فعل ذلك في قوله: ﴿غَيْرَ أُولِى الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]؟؟

قيل له: يجوز أن يكون إنّما منعه من الترقيق في ﴿الضَّرَرِ﴾ حرف الاستعلاء الذي قبل الراء، وهو الضاد، وليس في قوله: ﴿بِشَرَرٍ﴾ حرف[٤] استعلاء[٥].

فأمّا الراء المفتوحة إذا كان بعدها ألف منقلبة عن ياء، أو ألف تأنيث، أو الألف الزائدة على لام الفعل في الجمع الذي على مثال «فُعَالَى وفَعَالَى»، وذلك نحو: ﴿تَرى﴾ و ﴿أَدْرٰك﴾ و ﴿القُرى﴾ و ﴿النَّصٰرى﴾ و ﴿سُكَٰرىٰ﴾[٦] فترقيقه لهذه الراءات ليس من باب ترقيق الراءات وتفخيمها، وهو/ من باب الإمالة، وقد قدّمنا الاحتجاج عليه في باب الإمالة، وعلى ما لقيه الساكن، نحو: ﴿القُرى الّتي﴾ [سبأ: ١٨]، وعلى الوقف على ﴿مُفْتَرى﴾ و ﴿قُرًى﴾[٧] فأغنى ذلك عن إعادته هاهنا[٨]. وإنّما ذكرناه في باب الإمالة لأنّه من جملة أصولها. ألا ترى أَنَّ ورشاً لم يقصد في هذه الراءات التي بعدها هذه الألفات إلى ترقيق الراء، وإنّما قصد إلى جعل الألف بين اللفظين، فلمّا جعلها بين اللفظين أَتْبعها ما قبلها فصارت الراء مرقّقة إتْباعاً ٥٤/أ

---

(١) انظر: الكتاب: ٤: ١٤٢، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٩: ٦٤ ـ ٦٥، والمساعد لابن عقيل: ٤: ٢٩٦.

(٢) ص: ٩٨.

(٣) لفظ «من بشرر» لا يوجد في «ن».

(٤) لفظ «حرف» ساقط من «م».

(٥) وإن كانت إمالة ﴿الضرر﴾ على اللغة المذكورة جائزة، وقد حكى إمالته سيبويه، إلاّ أنّ القراءة سنّة متبعة. انظر: الكتاب: ٤: ١٤٢، والتيسير للداني: ٥٦.

(٦) الحروف على الترتيب: المائدة: ٥٢، الحاقة: ٣، الأنعام: ٩٢، البقرة: ٦٢، النساء: ٤٣.

(٧) القصص: ٣٦، وسبأ: ١٨.

(٨) قدّم الكلام على المباحث المذكورة ص: ١٠١ ـ ١٠٤.

للألف، إذ الألف لا يكون ما قبلها إلا تابعاً لها[١]، أَلا ترى أن أصحاب الإمالة حين أَخْلَصُوا إمالة الألف أَمالوا الراء، وأَنّ أصحاب الفتح حين أخلصوا فتح الألف فخموا الراء، فهذا يدلّك على أنّ الحكم الجاري في الراء إنّما هو إتْباع للألف التي بعدها، وليس هو حكم من أَجل نفسها. وقد رُوِيَ عنه في قوله: ﴿ولو أَرْكَهُم﴾ [الأنفال: ٤٣] الفتح وبين اللفظين[٢]، وقراءته بين اللفظين[٣] أشهر وأجرى على الأصول، إذ لا علّة لمن روى الفتح يَفْرُق بها[٤] بين ﴿أَرْكَهُم﴾ وغيره من سائر هذا الباب. فإن لم تكن بعد هذه الراء المفتوحة شيء من هذه الألفات، فلا يقع الترقيق فيها إلَّا من أجل كسرة أو ياء ساكنة تقع واحدة منهما قبلها، ولا يُعتَدُّ بساكن إن وقع بين الكسرة والراء، نحو: ﴿الذِّكْر﴾ و ﴿السِّحْر﴾[٥] إلَّا أن يدخل فيه شروط معلومة وقد ذكرناها في كتابنا، وسنعيد ذكرها عند الاحتجاج عليها إن شاء اللّه[٦].

وعلّة ترقيقه[٧] للراء المفتوحة إذا جاورتها الياء الساكنة أو الكسرة، هي العلّة التي قدمنا ذكرها في الراء المضمومة[٨]. واختُلِف عنه في ﴿حَصِرَت صُدُورُهم﴾ [النساء: ٩٠]، فرُوِيَ عنه[٩] تفخيمه في الوصل، وترقيقه في الوقف، وهذا هو المشهور[١٠]. وعلّة ذلك: أَنَّ الراء لما انكسر ما قبلها/ كانت الكسرة موجبة لترقيقها، وإن كانت قبلها[١١] الصاد وهي حرف استعلاء فقد تعادَلت الكسرة

٥٤/ب

---

(١) الذي يظهر أنّ المؤلف يقصد أنّ ما قبل الألف تابع لها في باب الإمالة خاصة. وسبق تعليقي على قوله هذا ص: ١٣٢، حاشية (٢).

(٢) قال: في الفوائد المجمّعة «حكى في «الهداية» في باب الراءات أن الإمالة اختيار ورش، وأن روايته عن نافع بالتفخيم»: ٢٧/ب، وقريباً منه في النّشر: ٢: ٤١ ـ ٤٢، وانظر: تحصيل الكفاية: ١٦٩/ب. وذكر ابن سفيان اختيار ورش بين اللفظين عن ابن النخاس الضرير عن الأزرق عن ورش. انظر: «الهادي» ورقة ١٣/أ.

(٣) قوله «وقراءته بين اللفظين» ساقط من «ن».

(٤) في «ن» «يقرؤها» وهو تصحيف.

(٥) الحِجْر: ٩، والبقرة: ١٠٢.

(٦) سيحتجّ لها ص: ١٤٨.

(٧) في «ن» «ترقيقها».

(٨) ص: ١٤٢.

(٩، ١١) لفظ «عنه» ساقط من «ن» وفيها «قبل» وهو مغير للمعنى كما ترى.

(١٠) قال في الفوائد المجمّعة: «وفي الوقف على ﴿حصرت﴾ له (لورش من «الهداية») الترقيق والتفخيم، وتفخيم إذا وصل». انظر: ٢٨/ب.

والمستعلي، فغلبت الكسرة المستعلي من أجل كونها فيه، ومن أجل أنَّها مقدّرة بعده، هذا لو لم يأتِ بعد الراء صاد أخرى، فلمّا جاءت بعد الراء صاد أخرى وهي الصاد من قوله: ﴿صُدُورُهم﴾ وليس بين الراء وبينها إلا التاء، وهي ضعيفة لسكونها وللهمس الذي فيها، فصارت الراء قد اكتنفها حرفان مستعليان مطبَقان، فغلب المطبَقان على الكسرة، فأوجبا التفخيم، فإذا وقفت على ﴿حَصِرَتْ﴾ زال المطبق الثاني ولم يبقَ إلاَّ الأوّل، فلم يَقْوَ على الراء لكون الكسرة أقرب إليها منه، وقد رُوِيَ عنه التفخيم في الحالين والأوّل أحسن[١].

وذكر الرواة عنه في ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] الترقيق والتفخيم[٢]، والترقيق الوجه، لجريانه على الأصل، ولا علّة لمن روى التفخيم إلاَّ الجمع بين اللغتين.

وإمّا ﴿إرَمَ﴾ [الفجر: ٧] فرَوَوْه أيضاً بالتفخيم[٣]، وهو مخالف لأصله. ويحتمل أن يكون لم يَعْتَدَّ بالكسرة لكونها في الهمزة، والهمزة بعيدة المخرج، وهذا اعتلال ليس بقويّ.

وكذلك رَوَوْا[٤] عنه التفخيم[٥] في قوله: ﴿عَشِيْرتُكم﴾ في التوبة [٢٤] خاصّة، ولا فرق بينه وبين غيره إلاَّ الرواية، وقد قدَّمنا أنَّ الكسرة العارضة لا يعتدّ بها[٦]، وذلك نحو قوله: ﴿بِرَبِّهِم يعدلون﴾ و ﴿لِرَبِّكَ وَلِا مرأته﴾[٧] وما أَشبه ذلك. وعلّة ذلك: أنّ الحرف المكسور زائد يجوز تقدير حذفه، فإذا كان الحرف زائداً

---

(١) قال ابن الجزريّ: «والأصح ترقيقها في الحالين، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد لانفصاله، وللاجماع على ترقيق ﴿الذكر صفحا ولينذر قوماً والمدثر قم فأنذر﴾ وعدم تأثير حرف الاستعلاء في ذلك من أجل الانفصال». انظر: النّشر: ٢: ٩٨.

(٢) انظر: تقريب النّشر: ٧٢، وتحصيل الكفاية ورقة: ١٧٥، والوجهان في «الهداية».

(٣) وهو الذي في «الهداية». انظر: النّشر: ٢: ٩٦، وتقريبه: ٧٢، والاتحاف: ٩٤.

(٤) في «م» «روى».

(٥) وهو الذي في «الهداية». انظر: الفوائد المجمّعة: ٢٨/ب، والنّشر: ٢: ٩٧، وتقريبه: ٧٢، والاتحاف: ٩٤.

(٦) قدّم عدم الاعتداد بكسرة همزة الوصل ص: ١٣٧ ـ ١٣٨، وقدم الكلام على كسرة الراء المتطرفة للالتقاء ساكنين أو عارض نقل نحو ﴿وَاذْكرِ اَسْم﴾ ﴿وَانْحَرِ اَن﴾ حال الوقف عليها ص: ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٧) الأنعام: ١، وآل عمران: ٤٣، ويوسف: ٢١.

فكسرته غير لازمة لا تعمل فيما بَعْدها. فإذا كان بعد الراء المفتوحة المكسور ما قبلها ألف، وبعد الألف راء أُخرى مفتوحة أو مضمومة أو حرف استعلاء، بطل عمل الكسرة/ وفخمت الراء، نحو: ﴿فِرَارًا﴾ و ﴿الفِرَارُ﴾ و ﴿الفِرَاقُ﴾ و ﴿الصِّرَاطَ﴾[١] وما أشبه ذلك[٢]، وذلك أنّ الراء المفتوحة مواخية للمستعلي، من حيث كانت تمنع من الإمالة كما يمنع المستعلي، كما قالوا: «طَالِب»، فلم يميلوا من أجل الطاء، وقالوا: «رَاشِد»، فلم يميلوا أيضاً من أجل الراء، فإذا جاء المستعلي أو تكرّرت الراء مفتوحة أو مضمومة، قَوِيَ ذلك على الراء التي كانت مرقّقة ففخّمها ليتناسب اللفظ ويتقارب، وذلك مستعمل في كلام العرب[٣]؛ لأنّ هذا الباب شبيه بأبواب الإمالة ونوع منها فجميع ما يستعمل في الإمالة مستعمل فيه من الاحتجاج.

٥٥/أ

فإذا كانت الراء مفتوحة قبلها ساكن وقبل الساكن كسرة، فالحكم الترقيق نحو: ﴿الذِّكْرَ﴾ و ﴿السِّحْرَ﴾[٤] لما ذكرناه من قرب الكسرة من الراء لتقديرها بعد الحرف المتحرّك بها، فكأنّها في التقدير على الساكن الذي قبل الراء، على ما قدّمناه من تشبيه سيبويه «مِقْلات» بقولك: «قِلَات»[٥]. فقدّر الكسرة التي في الميم على القاف، فأمال «مِقْلَاتا» كما يميل «قِلاتا». وقد شذّ من هذا الأصل حروف كثيرة، اختَلَف القراء في ترجمتها لورش.

فمنهم من قال[٦]: إنّه خالف أصله فيها ففخَّم، ولم يحتجّ لها ولا عَقَد لها أصلاً.

ومنهم من قال[٧]: خالف ورش أصله من هذا الأصل في الأسماء الأعجمية، نحو: ﴿إِبْرٰهِيم﴾ و ﴿إِسْرٰءِيل﴾[٨] ففخّمها.

---

(١) الكهف: ١٨، والأحزاب: ١٦، والقيامة: ٢٨، والفاتحة: ٦.

(٢) وهذا ممّا لم يختلف الرواة في تفخيمه عن الأزرق. انظر: النّشر: ٢: ٩٣، وتقريبه: ٧١.

(٣) أي تقارب الألفاظ وتناسبها وجريها على نسق واحد.

(٤) الحجر: ٩، والبقرة: ١٠٢.

(٥) قدّمه ص: ١٢٢. وانظر: توثيقه من الكتاب لسيبويه ونصّه فيه.

(٦) قال الجعبري: «وعمم قوم تفخيم الراءِ للكسرة المفصولة نحو ﴿حِذْرَكُم﴾ ويضعف للقصور». انظر: كنز المعاني: ٢٥٧.

(٧) جعل طاهر بن غلبون في التذكرة: ٦٧/ب، الأسماء الأعجمية من المواضع الي تفخم فيها الراء إذا حال بينها وبين الكسرة ساكن.

(٨) البقرة: ١٢٤ و ٤٠.

وجعل شيخنا أبو عبد اللّه رحمه اللّه لهذه الحروف الخارجة عن أصله أصولاً عقدها بها[١]، وقع فيها على الأصل الذي ذهب إليه ورش، واللّه أعلم.

وكان ذلك أولى من أن يقال خالف أصله، ونحن نجده جارياً على أصول معقودة لا تنحلّ.

فأمّا قول من قال: إنّه خالف أصله في الأسماء الأعجميّة فليس/ بشيء، لأنّه ٥٥/ب لم يفخّم من هذا الأصل الأسماء الأعجميّة[٢] وحدها، بل فخّمها وفخّم غيرها، وذلك أنّه يفخم ﴿كِبْرَه﴾ و﴿حِذْرَكم﴾[٣] وما أشبههما[٤] وليست بعجميّة. فثبت بذلك أنّه إنّما ذهب إلى الأصول التي عقدها أبو عبد اللّه رحمه اللّه، وهذه الأصول أنّك تَعتَبِرُ هذه الراء، فإن جاء بعدها حرف استعلاء فَخَّم[٥] نحو: ﴿الإِشْرَاقِ﴾[٦] [ص: ١٨] فعلّة هذا قد تقدمت في ﴿الفِرَاقُ﴾ و ﴿الصِّرٰطَ﴾ ونظائرهما.

وإذا كان المستعلي يغلب على الكسرة في ﴿الفِرَاقُ﴾ و ﴿الصِّرٰطَ﴾ والكسرة تلي الراء، فأن يغلب على الكسرة وبينها وبين الراء حرف أولى.

ومن الأُصول التي توجب التفخيم في هذا الأصل، أن يكون الساكن مطبقاً[٧]، نحو: ﴿فِطْرَتَ﴾ [الروم: ٣٠]، ووجه هذا بيّن لأنّ المستعلي رأيناه يمنع من الترقيق في ﴿الإِشْرَاقِ﴾ وبينه وبين الراء الألف، فمنع المطبق إذا جاور الراء من غير حاجز

---

(١) في كتاب «الهادي» انظر: منه ورقة: ١٣/أ ـ ١٣.

(٢) والأسماء التي ترد في هذا الأصل هي: ﴿إِبْرٰهيم وإِسْرٰءيل وعِمْران﴾.

(٣) النور: ١١، والنساء: ٧١.

(٤) نحو ﴿وِزْرَك وذِكْرك﴾ في ألم نشرح: ٢ و ٤. ونحو ﴿وِزْرَ أُخرى﴾ وقد وردت في خمسة مواضع أولها في الأنعام: ١٦٤ ونحو ﴿عِبْرة﴾ وجاءت في ستة مواضع أولها في آل عمران: ١٣. انظر: في تفخيم هذه الحروف من «الهداية». الفوائد المجمّعة: ٢٨/ب، والنّشر: ٢: ٩٧ ـ ٩٨، وتقريبه: ٧٢ ـ ٧٣، وتحصيل الكفاية: ١٧٥/أ.

(٥) انظر: المراجع السابقة بنفس الصفحات.

(٦) في «م» «نحو اشراق».

(٧) والواقع منه في القرآن حرفان هما الصاد في نحو ﴿إِصْرًا﴾ البقرة: ٢٨٦، والطاء في الموضع المذكور وفي الكهف: ٩٦ ﴿قِطْرًا﴾، ووقع أيضاً في الأصل حرف استعلاء فاصل بين الكسرة والراء اتفق سائر الرواة عن الأزرق على تفخيمه وهو ﴿وِقْرًا﴾ بالذاريات: ٢. انظر في هذا: النّشر

أقوى وأولى ليتناسب اللفظ، فيكون اللفظ بالمطبق والراء المفتوحة[١] المفخمة أَخفّ من اللفظ بالمطبق وراء مُرقَّقة.

ومن الأُصول التي توجب التفخيم من هذا الأصل، أن تكون الكسرة في حرف من حروف الحلق وما قرب منها جداً وهي القاف والكاف، ويكون الساكن الذي بين الكسرة والراء أقرب إلى خارج الفم من الراء[٢]، فيفخم الراء إذا اجتمع فيها كون الكسرة[٣] في المستعلي وكون السكون في[٤] أقرب الحروف[٤] إلى خارج الفم من الراء، وذلك نحو: ﴿حِذْرَكم﴾ و ﴿إبْراهيم﴾ و ﴿كِبْره﴾[٥] وما أشبه ذلك[٦]، ووجه ما ذهب إليه من هذا الأصل[٧]، أن الكسرة إذا كانت في حرف حلق وكان الساكن قريباً من خارج الفم، والراء أدخل منه في الفم فقد صار بين الكسرة والراء مسافة بعيدة، تمثيل ذلك: أنّك إذا قلت ﴿إبْراهيم﴾ فالكسرة في الهمزة وهي أبعد الحروف/ ٥٦/أ مخرجاً، لأنّها من أوّل الصدر والباء من بين[*] الشفتين، فأنت إذا نطقت بالكسرة وهي في الهمزة لم تَنْطِق بالراء إلَّا بعد انتقالك من الهمزة إلى الباء، وبين الهمزة والباء من البعد ما بين الصدر والشفتين، فلما بَعُدت المسافة التي بين الكسرة والراء صارت الكسرة غير مجاورة للراء في التقدير فامتنعت من العمل فيها.

وإذا كانت الكسرة في غير حرف حلق لم يقع من البعد ما ذكرناه فيما تكون الكسرة فيه في حرف حلق. ألا ترى أنّك تقول: ﴿الذِّكْرَ﴾[٨] فليس بين الكسرة والراء إلَّا[٩] مسافة ما بين الذال والكاف، وذلك قريب. وهذا أصل قد اعتُبر فَوُجِدَ جارياً

---

(١) لفظ «المفتوحة» لا يوجد في «ن، م، ر».
(٢) مثل السين والذال والباء.
(٣) في «م» «الكسرات».
(٤) لفظ «في» و «الحروف» سقط من «ن».
(٥) النساء: ٧١، والبقرة: ١٢٤، والنور: ١١.
(٦) قوله «وما أشبه ذلك» لا يوجد في «ن».
(٧) انظر: فيه «الهادي» ورقة: ١٣، والفوائد المجمّعة: ٢٨/ب، وتحصيل الكفاية: ١٧٥/أ.
(*) لفظ «بين» سقط من «ن».
(٨) الحجر: ٩.
(٩) لفظ «إلَّا» ساقط من «ن».

على منهاج واحد لا يتغيّر عنه، وَوُجِدَتْ أَلفاظُ المحقِّقين من القَرَأَةِ[١] جارِيَة عليه، وإذا استمرّ الأصل على سنن واحد ولم يتناقض ثبتت صحّته وظهر أنّه الأصل المقصود، واللّه أعلم.

ولم يخالف ورش أصله في شيء من هذه الأصول المعقودة في هذا الأصل، إلّا في حرف واحد، وهو: ﴿الإِشْرَاقِ﴾[٢] و ﴿إِسْرَافَنَا﴾ ولا علّة له فيه إلّا الجمع بين اللغتين.

فأمّا إذا كانت الراء منوّنة وقبلها ساكن غير الياء وقبل الساكن كسرة[٣]، نحو قوله: ﴿سِتْرًا﴾ و ﴿صِهْرًا﴾ وما أشبههما، فورش يُفخِّم هذا الأصل في الوصل والوقف، إلّا حرفاً واحداً وهو قوله تعالىٰ: ﴿نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، وإنّما فَخَّم هذا الأصل لأنّ الراء قد اكتنفها ساكنان، الساكن الذي قبلها والتنوين الذي بعدها، ولزمتها الفتحة في الحالين جميعاً، ففخَّم لذلك ولم يَعتدَّ بالكسرة.

وعلّته في ﴿صِهْرًا﴾ خفاء الهاء وضعفها، فكأن الكسرة وليت الراء، ألا ترى أنَّ من قال: «يريد أن يضربها» فأمال/ ، إنّما أمال لأنّ الهاء خفية فلم يعتد بها[٤]، ٥٦/ب

---

(١) في «ن، م، ر» «القراء».

(٢) في النسخ الأربع «الإسْراف» وهذه اللفظة لا توجد في القرآن، وكذلك ذكرت في «الهادي» ورقة: ١٣، وأيضاً في الفوائد المجمّعة ورقة: ٢٨/ب. وقد توقفت مليّا عندها، ثم رأيت أن أثبت ﴿الاشراق﴾ في سورة ص: ١٨، وإن كان سياق المؤلف لمخالفة ورش هنا لأصله ـ الذي قدّم شرحه وبيانه ـ يفيد أنّه يقرأ كلمة ﴿الاشراق﴾ بالترقيق، ضمّا لرديفتها ﴿اسرافنا﴾ في آل عمران: ١٤٧. وإن كان ابن سفيان وابن الجزريّ ـ في الفوائد ـ ذكرا الترقيق في «الإسْراف» و﴿اسرافنا﴾، لكن كما قلت: إن كلمة «الاسراف» لا وجود لها في التنزيل، فيتخرج نص المؤلف رحمه الله على ما أثبته، وتحمل الكلمة الأولى على التفخيم كما سبق أن نصّ على ذلك ص: ١٤٩، وتحمل كلمة ﴿إِسْرَافنا﴾ على الترقيق كما هو المفهوم من الاستثناء الذي أورده المؤلف في مخالفة ورش أصله. وكما نصّ ابن سفيان وابن الجزري على ترقيقها. وبهذا يمكن أن أحمل قول المؤلف «الجمع بين اللغتين» على ما فرّعته على الكلمتين من تفخيم ﴿الاشراق﴾ في (ص): ١٨، وترقيق ﴿اسرافنا﴾ في آل عمران: ١٤٧، والله أعلم.

(٣) الوارد منه في القرآن ستة ألفاظ، وهي (﴿ذِكْرًا﴾ البقرة: ٢٠٠ و ﴿سِتْرًا﴾ الكهف: ٩٠ و ﴿وِزْرًا﴾ طه: ١٠٠ و ﴿إِمْرًا﴾ الكهف: ٧١ و ﴿حِجْرًا﴾ و ﴿صِهْرًا﴾ الفرقان: ٢٢ و ٥٤ لهما). وانظر: الفوائد المجمّعة: ٢٨/ب، والنّشر: ٢: ٩٥، وتحصيل الكفاية: ١٧٥/أ.

(٤) قوله «فلم يعتدّ بها» ساقط من «ن».

فكأنّه قال: «يريد أن يضربا» ولولا ذلك لم يمل الألف وبينها وبين الراء المكسورة حرفان، وقد تقدّم ذلك فيما سلف من الكتاب[١].

فإن كانت هذه الراء المنونة المنصوبة قبلها ياء ساكنة أو كسرة تليها فلا خلاف عنه في الترقيق في الوقف، وذلك نحو: ﴿بَصِيرًا﴾ و ﴿شَاكِرًا﴾[٢]. واختُلِفَ عنه في الوصل، فَرُوِيَ الترقيق والتفخيم[٣]، والترقيق أشهر وأشبه بالأصل، وإنّما رقّقها في هذا الأصل لأنّ الكسرة أو الياء قد وليتها من غير حاجز يَحْجز بينهما[٤].

فهذه جملة[٥] من الاحتجاج على ما ذهب إليه ورش في الراءات إذا تأمّلها من له شيء من الفهم عرف صحتها، وتبيّن [له][٦] فساد ما ذهب إليه من أهملها وجهلها.

وقد أتينا من الكلام على الأصول بما فيه كفاية لمن تأمّله، وعرف وجوه القياس به، ثم نرجع إلى الاحتجاج على الحروف التي يقلّ جريها، وباللّه التوفيق.

---

(١) تقدّم في أوّل الكتاب عند الاحتجاج على ﴿عليهم ولديهم وإليهم﴾ والإمالة فيها لغة بني تميم وقوم من قيس وأسد. انظر ص: ١٩.

(٢) النساء: ٥٨ و ١٤٧.

(٣) انظر: «الهادي»: ١٣/أ، والفوائد المجمّعة: ٢٨/ب، والنّشر: ٢: ٩٦، وتقريبه: ٧٢.

(٤) في «ن» «بينها وبينهما».

(٥) في «ن» «جمل».

(٦) زيادة موضحة من «ن».

القول فيما اختلفوا فيه من سورة البقرة من الحروف التي يقل جَرْيها وباللّه التوفيق[(١)]

علّة إجماع القرّاء على ﴿يُخَـٰدِعون اللَّهَ﴾ في البقرة [٩] والنّساء[(٢)]، أن اللَّه تبارك وتعالىٰ لا يجوز أن يُخْبَر عنه بأنّه يُخْدَع، إذ لا يَخْدعه خادع، وإنّما أَخبَر تعالىٰ أنّهم يخادعونه، والمفاعلة لا تكون في أغلب الأمر إلاّ من اثنين، نحو: خاطبت وخاصمت وقاتلت[(٣)]. فمعنى: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أنّهم يُظْهرون للنبيّ عليه السّلام وللمؤمنين خلاف ما يعتقدونه، واللَّه تعالىٰ يجازيهم على مخادعتهم/ ٥٧/أ فصار ذلك[(٤)] من اثنين لذلك.

﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾[(*)] [٩] وعلّة من قرأ: ﴿وما يُخَـٰدِعُون﴾[(٥)]، ذكر اليزيديّ عن أبي عمرو أنّه قال: «الإنسان لا يَخْدع نفسه وإنّما يُخَادِعها»[(٦)].

---

(١) قوله «وبالله التوفيق» لا يوجد في «ن».
(٢) آية: ١٤٢.
(٣) انظر: باب «المفاعلة» عند الأخفش في معاني القرآن: ١: ٣٨ ـ ٣٩، وعند ابن خالويه في «اعراب القراءات السبع وعللها» (خ): ٤٣ ـ ٤٤.
(٤) لفظ «ذلك» لا يوجد في «ن، م».
(*) ما بين القوسين ساقط من «ر».
(٥) بضم الياء وألف بعد الخاء وكسر الدال، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. انظر: السبعة لابن مجاهد: ١٤١، وغاية ابن مهران: ٩٧، والتبصرة لمكي: ١٤٦، والتيسير للداني: ٧٢، والنّشر لابن الجزري: ٢: ٢٠٧.
(٦) أورد ابن زنجلة عن أبي عمرو أنّه قال: «إنّ الرجل يخادع نفسه ولا يخدعها» وعن الأصمعيّ أنّه قال: «ليس أحد يخدع نفسه إنّما يخادعها» وذكر ابن إدريس عن اليزيديّ عن أبي عمرو في معنى قوله «وما =

وعلّة من قرأ ﴿يَخْدَعُون﴾[١]، أنّه جعل الفعل من واحد، وكان ذلك أشبه بما قبله، لأنّ اللّه تبارك وتعالىٰ قد أَخبر عنهم في أول الكلام أنّهم يُخَادعونه، فإذا قال بعد ذلك: ﴿وما يُخـٰدِعونَ إلاّ أَنْفُسَهُمْ﴾ صار معناه يخادعون اللّه وما يخادعون اللّه، فيصير قد نفى عنهم في آخر الكلام ما أُثبته لهم في أوّله.

ويجوز أن تكون قراءة من قرأ ﴿يُخَـٰدِعون﴾ بمعنى ﴿يَخْدَعون﴾، فيكون مثل ما جاء عن العرب من قولهم: عاقبت اللص وطارقت النعل وعافيته[٢]. فبنوا هذا كله من المفاعلة والفعل من واحد[٣].

﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ [١٠] علّة من قرأ بالتخفيف[٤]، أنّه أَشبه بما قبل الآية وما بعدها، لأنّه أخبر عن المنافقين فالذي قبل الآية قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾[٨] فقد أخبر عنهم أنّهم كاذبون، والذي بعد الآية قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا ٱلَّذِينَ ءامَنُوا قَالُوا ءامَنَّا﴾ [١٤] فأخبر أيضاً بكذبهم في ذلك، وكان إخباره بأَنَّ لهم ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ أشبه بما قبل الآية وما بعدها. وأيضاً فإنَّ هذا الإخبار لا يخلو أن يكون عن المنافقين أو عن المشركين، فإن كان عن المنافقين قوّاه ما قلنا من شبهه بما قبله وبما بعده، وقوّاه أيضاً إخباره عنهم بالكذب في غير موضع في القرآن نحو قوله: ﴿واللَّه يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنـٰفقين لكـٰذبون﴾ [المنافقون: ١] ولم يقل لمُكَذِّبون.

= يخادعون إلاَّ أنفسهم» أنّه أراد يماكرون. انظر: «حجّة القراءات» لأبي زرعة: ٨٧. و«المختار في معاني قراءات أهل الأمصار»: ورقة: ٢.

(١) بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال من غير ألف، وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. انظر: السبعة: ١٤١، والتيسير: ٧٢، والعنوان: ٦٨، والكافي: ٥٩، والنّشر: ٢: ٢٠٧.

(٢) في «ن» «وعافيت ودوايت العليل سواء».

(٣) انظر: «الحجة في القراءات السبع» المنسوب لابن خالويه: ٦٨، و«الموضح في وجوه القراءة وعللها» للشيرازي ورقة: ٣٠/ب.

(٤) في الذال مع فتح الياء وسكون الكاف، هي قراءة عاصم وحمزة والكسائيّ. انظر: السبعة: ١٤٣، والتبصرة: ١٤٦، وارشاد المبتدى وتذكرة المنتهي في القراءات العشر: ٢١٠، والإقناع: ٢: ٥٩٧، والنّشر: ٢: ٢٠٧.

فإن[١] كان الإخبار عن المشركين فقد أخبر عنهم بالكذب في غير موضع من القرآن، نحو قوله: ﴿وإنَّهم/ لكـٰذبون ما اتَّخَذَ اللَّه من وَلَدٍ. .﴾ [المؤمنون: ٩٠ ـ ٩١] وما أشبهه[٢]. ٥٧/ب

وعلّة من شدّد[٣] ﴿يُكَذِّبون﴾ أنّه يجمع التكذيب والكذب، لأنّ من كذّب رسول اللَّه فقد كَذَب على اللَّه، فكل مكَذِّب كاذب، وليس كل كاذب مكذِّباً، لأنَّه يجوز أن يَكْذِبَ الإنسان ولا يكذّب أحداً، فلمّا كانت القراءة بالتشديد تجمع المعنيين جميعاً كانت أقوى وأبلغ[*].

﴿قِيلَ﴾[١١] وأخواته[٤]، هذه أفعال معتلّة العين مبنيّة[٥] لما لم يسمّ فاعله.

فأصل ﴿قِيلَ﴾ قُوِلَ، وأصل ﴿حيل﴾ حُوِلَ، وأصل ﴿سيق﴾ سُوِقَ، وأصل ﴿جاْىء﴾ جُيِـىءَ [وأصل ﴿غيض﴾ غُيِضَ، وأصل﴿سيءَ﴾ سُوِىءَ][٦]، فاستثقلت الكسرة في الياء والواو فنقلوها إلى فاء الفعل، وإنّما نقلوها ولم يحذفوها لتدلّ على حركة عين الفعل، ألا ترى أنّك تقول: قُلْت فتكون ضمّة القاف دلالة على أنّه من: «فَعُلْت» وأن الأصل قَوُلْت، وتقول: بِعْت فتكسر فاء الفعل لتدلّ على أنّه من «فَعِلْت» وأن الأصل بَيِعْت، فكذلك نقلت كسرة عين الفعل في ﴿قِيْل﴾ ونظائره إلى فاء الفعل لتدلّ عليها.

---

(١) في «ن» «وإن».

(٢) جمهور المفسرين على أنّ الإخبار عن المنافقين، ووردت بعض الروايات ـ ذكرها الطبري وغيره ـ عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما ومجاهد رحمه الله أنّ المخبر عنهم هم الكفار. انظر: تفسير الطبري: ١: ١٣٧ ـ ١٣٩، وتفسير ابن كثير: ١: ٥٥، والنّبأ العظيم لمحمد عبد الله دراز: ١٦٨ (حاشية).

(٣) الذال مع ضم الياء وفتح الكاف، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر. انظر: السبعة: ١٤٣، والتيسير: ٧٢، والعنوان: ٦٨، والنّشر: ٢: ٢٠٨.

(*) «وأبلغ» لا توجد في «ر».

(٤) وهي خمسة أفعال ﴿غيض﴾ في هود: ٤٤، و ﴿جاْىء﴾ في الزمر: ٦٩ والفجر: ٢٣، و ﴿حيل﴾ في سبأ: ٥٤، و ﴿سيق﴾ في الزُّمر: ٧١ و ٧٣، و ﴿وسيء﴾ في هود: ٧٧ والعنكبوت: ٣٣، و ﴿سيئت﴾ في الملك: ٢٧.

(٥) في «ن» «كانت».

(٦) ما بين المعكوفتين زيادة متممة من «ن».

فعلّة من أخلص الكسرة[١]، أنّ الواو التي كانت في قُولَ وحُولِ، وأخواتهما قد انقلبت ياء حين نقلت كسرتها إلى فاء الفعل، إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة كما ليس في كلامهم ياء ساكنة قبلها ضمّة[٢]، فأَخْلَصَ الكسرة في ﴿قِيْلَ﴾ ونظائره من أجل الياء الساكنة التي بعدها ولأنّها دلالة على حركة عين الفعل المعتلّ[٣].

وعلّة من أَشَمَّ الضم[٤]، أنّ رتبة الفعل الذي لم يسم فاعله أن يُضَمَّ أوّله نحو: ضُرب وقُتِل وما أشبه ذلك، فأَشَمَّ الضمّ ليكون الإشمام دلالة على أن الفعل غير مسمّى الفاعل، ويقوي ذلك قولهم: «أنت تَغْزين يا امرأة»[٥] فأشموا الزاي الضم ليدلّوا على أنّه من غزا يغزو، وليَفْصل/ بذلك من قولك: «أنتِ تَرْمين» الذي هو من رمى يرمي، ويقوّي ذلك أيضاً أنّ من العرب من يقول: «بيع زيد الطعام»، «وكيد زيد يفعل كذا» بالياء، والفعل مسمّى الفاعل[٦]، فإذا أخلصت الكسرة في الفعل الذي هو

٥٨/أ

---

(١) في أوائل الأفعال المذكورة وهم ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة، ونافع في غير ﴿سيءَ وسيئت﴾، وابن ذكوان في غير ﴿حيل وسيق وسيء وسيئَتْ﴾. انظر: السبعة: ١٤٣ ـ ١٤٤، و«الهادي» لابن سفيان ورقة ١٣ ـ ١٤/ أ، والتبصرة: ١٤٦ ـ ١٤٧، والنّشر: ٢: ٢٠٨، والاتحاف: ١٢٩.

(٢) نحو: مِوْزان ومُيْقن. انظر: الممتع: ٤٣٦. وانظر: مشكل اعراب القرآن: ٢: ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(٣) في «ن» «المعتلة».

(٤) وهي قراءة هشام والكسائي في الأفعال الستة ووافقهما نافع في ﴿سيءَ وسيئَتْ﴾ فقط، ووافقهما ابن ذكوان في ﴿حيل وسيق وسيءَ وسيئت﴾. انظر: التبصرة: ١٤٦ ـ ١٤٧، والتيسير: ٧٢، والعنوان: ٦٨، والنّشر: ٢: ٢٠٨.

وكيفية الاشمام «أن يلفظ على الفاء بحركة تامة مركبة من حركتين افرازاً لا شيوعا، جزء الضمة مقدم وهو الأقل، يليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ومن ثم تمحضت الياء». انظر: شرح الجعبري على الشاطبية: ٣١٩ ـ ٣٢٠، والوافي للقاضي: ٢٠١.

(٥) وهذا الاشمام لازم عند سيبويه، كما في الكتاب: ٤: ٤٢٣، وانظر: الخصائص: ٣: ١٣٨ تحت «باب في هجوم الحركات على الحركات».

(٦) يريدون «باع زيد الطعام» و «كاد زيد يفعل كذا» وهؤلاء العرب ـ ولم أقف على نسبتهم ـ لا يبالون بالتباس الفعل بما لم يسم فاعله نحو «بيع زيد». انظر هذه اللغة في: شرح المفصّل لابن يعيش: ١٠: ٧٢. وانظر: الممتع لابن عصفور: ٢: ٤٥١ ـ ٤٥٣، والمساعد: ١: ٤٠٣، وشرح ابن عقيل: ٢: ١١٧ ـ ١١٨.

غير مسمّى الفاعل، نحو: ﴿قِيل﴾ ونظائره، التبس بهذه اللغة فكان الإشمام أبعد من الالتباس(١).

﴿هُوَ﴾ [٢٩] و ﴿هِيَ﴾ [٦٨] من ضم الهاء من ﴿هُو﴾، وكسرها من ﴿هِي﴾ على كل حال، فإنّه جاء به على الأصل(٢)، وما جاء على الأصل فقد استغنى عن الاحتجاج.

ألا ترى أنّ ﴿هو﴾ و ﴿هي﴾ لا خلاف في تحريك الهاء منهما إذا لم يكن قبلها أحد الحروف المذكورة(٣).

وعلّة من أسكن الهاء إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام متّصلة بها(٤)، أنّ هذه الحروف لما اتّصلت بالكلمة، وكان كل واحد منها على حرف لا يمكن أن يُسْكت عليها، أشبهت ما هو من نفس الكلمة، فصار قولك ﴿وَهْو﴾ يشبه في اللفظ «عَضْداً وسَبْعاً» وصار قولك: ﴿وَهْي﴾، يشبه في اللفظ «كَتْفاً وفَخْذاً»، والعرب تسكن وسط ذلك تخفيفاً(٥)، فكذلك أسكنت الهاء من ﴿هو وهي﴾ تخفيفاً إذا اتّصل بها أحد هذه الحروف الثلاثة(٦).

وعلّة تفريق أبي عمرو بين هذه الحروف الثلاثة وبين ﴿ثُمَّ﴾ من قوله: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ [القصص: ٦١] أن ﴿ثُمَّ﴾ منفصلة من ﴿هُو﴾ ويجوز أن يَسْكت عليها،

---

(١) والكسر لغة قريش ومن جاورهم من كنانة، والاشمام لغة كثير من قيس وأسد وعقيل ومن جاورهم. انظر: «المختار في معاني قراءات أهل الأمصار» لابن إدريس ورقة: ٣/ب، وشرح الجعبري للشاطبية: ٣٢٠، والبحر المحيط: ١: ٦١، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري: ١: ٢٩٤، والاتحاف: ١٢٩.

(٢) راجع تقرير المؤلف أن الأصل في الهاء الضم ص: ١٨.

(٣) يعنى المذكورة في «الهداية» وهي: الواو والفاء واللام، وسيُبيّن هذا بعد قليل.

(٤) هي قراءة قالون وأبي عمرو والكسائي. انظر: التبصرة: ١٤٨، والتيسير: ٧٢، والكافي: ٥٩، والنّشر: ٢: ٢٠٩، والباقون من السبعة يقرؤون بالضم.

(٥) وهي لغة بكر بن وائل وتميم. انظر: الكتاب: ٤: ١١٣، ومعاني القرآن للفراء: ٣: ١٢٥، والمحتسب: ١: ٨٥.

(٦) اسكان «هو وهي» إذا اتصلت بالحروف الثلاثة لغة أهل نجد، وتحريكها لغة أهل الحجاز كما في المساعد: ١: ١٠٠، والاتحاف: ١٣٢.

فصارت الهاء في حكم الابتداء، والعرب لا تبتدىء بساكن[١].

وعلّة قالون والكسائي في تسويتهما بين ﴿ثُمَّ﴾ وغيرها[٢] أنّ ﴿ثُمَّ﴾ تجتمع مع الواو والفاء في النسق فأشبهتهما[٣] لذلك فحكما لها بحكمها، وجعلا الميم من ﴿ثمّ﴾ مع الهاء من ﴿هو﴾ بمنزلة الواو والفاء واللام، والعرب قد تجري المنفصل مجرى المتّصل ألا ترى أنّهم أدغموا «يد دّواد» وهو/ منفصل، كما أدغموا «وَتِد»[٤] وهو متصل وقد أجروا المنفل مُجرى المتصل فيما هو أبعد من هذا نحو قول الشاعر[٥]:

٥٨/ب

١٢ ـ قَالَتْ سُلَيْمى ٱشْتَرْ لَنا سَوِيقَا وٱشْتَرْ وَعَجِّلْ خَادِماً لَبِيقَا

فأجرى التاء والراء من «ٱشْتَرْ» مع اللام من «لَنَا» وذلك منفصل، مجرى المتصل نحو: «كَتْف وفَخْذ»، فأسكنوا الراء من «ٱشْتَرْ» كما أَسكنوا التاء من «كَتْف».

﴿إِنِّيَ أَعْلَمُ﴾ [٣٠] أصل ياء الإضافة الحركة[٦]، لأنّها اسم على حرف واحد، ولا يُنطَق باسم على حرف واحد، فحُرّكت لتقْوى بالحركة، وٱختِيرَ لها الفتح لأنّه أَخفّ الحركات، ولأنّ الياء إذا انضمّت أو انكسرت أعلّوها بالحذف والقلب.

والإسكان في ياء الإضافة إنّما هو تخفيف، ألا ترى أنّهم قد استثقلوا الفتح بها

---

(١) انظر في عدم البدء بالساكن: «ايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل» لابن الأنباري: ١: ١٥٧.

(٢) انظر: التبصرة: ١٤٨، والعنوان: ٦٩، والكافي: ٥٩ ـ ٦٠، والنّشر: ٢: ٢٠٩.

(٣) في «ن» «فأشبههما».

(٤) فقالوا: «ودّ» بعد اسكان التاء وقلبها دالا وهي لغة أهل نجد وخاصة تميم. كما في الكتاب: ٤: ٤٨٢، والمصباح المنير مادة (وتد): ٢٤٧، وانظر أيضاً: الكتاب: ٤: ٤٣٧، والممتع: ٢: ٧١٦، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٠: ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٥) هو عذافر الكنديّ، والبيت في اللسان (بخس): ٦: ٢٥، و (خردق): ١٠: ٧٨ وفيه أنّه لعذافة، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي: ٣٦٥، وشرح شواهد الشافية: ٢٤٤. وصدره في الحجة للفارسي (ط. الهيئة المصرية): ١: ٥٠ و ٣١١، والمحتسب: ١: ٣٦١. ويُروىٰ «لنا دقيقاً»، والشطر الثاني له روايات كثيرة.

(٦) قال الدمياطي: «والإسكان فيها هو الأصل الأوّل لأنّها مبنية، والأصل في البناء السكون، والفتح أصل ثان». انظر: الاتحاف: ١٠٨.

في نحو: «قالي قلا ومعدي كرب»[١]، وقد بنوا ذلك كما بنوا «خمسةَ عَشر» فكان حقّ الياء الفتح، فأسكنوها استخفافاً.

ومن فتح ياء الإضافة[٢] عند الهمزة[٣] دون غيرها[٤]، فإنّه إنّما فعل ذلك لأنّ الياء خفيّة ـ إذْ هي حرف مدّ ولين ـ فهي تَخْفىٰ عند الهمزة فبيّنها بالفتح، وأيضاً فإنّ الهمزة قد يُفْتح لها ما لا يُفْتح لو لم تكن معه، نحو قولك: سَأَلَ يَسْأَل وقَرَأَ يَقْرَأُ، فلولا الهمزة لم تأت إلاّ على فَعَل يَفْعِل ولم تأتِ على يَفْعَل[٥]، وإنّما جاء على يَفْعَل من أجل الهمزة[٦]، فإذا كانت الهمزة قد ينفتح لها ما لا ينفتح إذا انفرد عنها، فأن يفتح لها ما يجوز فتحه مع غيرها أولى وهي ياء الإضافة.

وعلّة ابن كثير في فتحه عند الهمزة المفتوحة خاصة دون المضمومة والمكسورة، أنّ الهمزة ثقيلة فإذا انضمّت أو انكسرت ازدادت ثقلاً فأراد أن يُخفّف الياء بالسكون إذا وليتها همزة ثقيلة، وفتحها إذا كانت الهمزة مفتوحة لخفّة/ الفتح ٥٩/أ في الهمزة.

---

(١) المثالان في الكتاب: ٣: ٣٠٤ ـ ٣٠٦، وانظر: الحجّة للفارسي (ط. الهيئة المصرية): ١: ٣١٦، و «الموضح في وجوه القراءة وعللها» للشيرازي: ورقة: ٣٦/ب.

(٢) ياء الاضافة هي «عبارة عن ياء المتكلم وهي ضمير يتّصل بالاسم والفعل والحرف، فتكون مع الاسم مجرورة المحل، ومع الفعل منصوبته، ومع الحرف منصوبته ومجروررته بحسب عمل الحرف». انظر: النّشر: ٢: ١٦١، والاتحاف: ١٠٨. وياء الاضافة تأتي في القرآن على ثلاثة أقسام، قسم اتفق القراء على اسكانه وجملته (٥٦٦) ياء، وقسم اتفقوا على فتحه وجملة مواضعه(٩٨) موضعاً. وقسم اختلفوا في اسكانه وفتحه وجملته (٢١٢) ياء.

(٣) إن كانت همزة قطع بأشكالها الثلاثة ـ بالفتح والكسر والضم ـ فأصل نافع وابن كثير وأبي عمرو فتح ياء الاضافة قبل الهمزة المفتوحة، وأصل نافع وأبي عمرو فتح ما قبل المكسورة، وأصل نافع فتح ما قبل المضمومة، إلاّ مواضع من الأنواع الثلاثة مستثناة، وقد فصّل القول فيها أئمة القراءة. انظر مثلاً: السبعة لابن مجاهد: ١٥٢ ـ ١٥٤، والاقناع: ٥٣٦ ـ ٥٤٠، والنّشر: ٢: ١٦٣ ـ ١٧٠.

(٤) كالياء التي بعد همزة وصل مع لام التعريف، أو همزة وَصْلٍ مجردة عن اللام، أو التي بعدها حرف من حروف المعجم ليس همزة قطع ولا وصل.

(٥) قوله «ولم تأت على يفعل» ساقطة من «ن».

(٦) انظر: الكتاب تحت «هذا باب ما يكون يَفْعَل من فَعَل مفتوحا»: ٤: ١٠١.

وعلّة من أسكنها عند المضمومة خاصة[١]، وفتح عند المفتوحة والمكسورة، أنّ الضم أثقل الحركات، فخفّف عند الثقيل بالسكون، وفتح عند ما هو أقلّ منه في الثقل.

وعلّة نافع في فتح ياء الإضافة عند الهمزة المفتوحة والمكسورة والمضمومة، أنّه أراد بيان الياء عند الهمزة كما قلنا، ولم يراع المضمومة؛ لأن المضمومة قد يَنْفَتح لها غير الياء، ألا ترى أنّك تقول: قَرَأَ يَقْرَأ، فيأتي يَقْرَأ على «يَفْعَل» وأصله «يَفْعِل» فانفتح ما قبل الهمزة لها وهي مضمومة.

وكان أبو عمرو يعتبر في أغلب الأمر طول الكلمة، فإذا طالت الكلمة أسكن الياء، نحو: ﴿ليحْزنني﴾ و ﴿لِيبْلُوَني﴾ و ﴿تأْمروني﴾[٢] وما أشبه ذلك، وعلّة ذلك أنّ الكلمة لما طالت ثقلت فكره أن يزيد في طولها بحركة الياء فخففها بالإسكان.

ومن فتح ياء الإضافة إذا لقيها الساكن[٣]، نحو: ﴿عَهْدي الظّٰلمين﴾، و ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ﴾[٤] وما أشبههما فلأنّه كره أن يُسْكِنَها فيلزمها الحذف لالتقاء الساكنين، ومن أسكنها فعلى ما ذكرناه من جواز إسكان ياء الإضافة للتخفيف، ولم يعتَدَّ بالساكن، وهذا الذي ذكرناه هو الاحتجاج عن كل ياء إضافة اختُلف فيها[٥] في حركتها وإسكانها في جميع القرآن[٦]. فمن خالف أَصله من القرّاء في شيء منها،

---

(١) هو أبو عمرو البصري.

(٢) الحروف على الترتيب: يوسف: ١٣، والنمل: ٤٠، والزمر: ٦٤. أمّا ﴿ليحزنني أن تَذْهبوا﴾ وتَأْمروني أعبد﴾ ففتح الياء فيهما نافع وابن كثير. وأمّا لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ﴾ فتحها نافع. انظر: السبعة: ٣٥٣ و ٤٨٨ و ٥٦٤، والنّشر ٢: ١٦٤ ـ ١٦٥، والاتحاف: ١٠٩.

(٣) خُصّص الساكن بالياء التي تليها لام التعريف كما مثل، وجملة ياءات الاضافة التي بعدها لام التعريف (١٤) ياء، فأصل حمزة إسكانها جميعاً، ووافقه بعض القراء على إسْكان بعضها كحفص وابن عامر وأبي عمرو والكسائي. وفصّل أئمة القراءة الخلاف فيها في أصول عقدوها في مقدمات كتبهم أو في نهاية كل سورة، انظر: التيسير: ٦٦ ـ ٦٧، والعنوان: ٧٦، والارشاد: ٢٥٥، والنّشر: ٢: ١٧٠ ـ ١٧١.

(٤) ﴿عَهْدي﴾ في البقرة: ١٢٤ أسكنها حمزة وحفص، و ﴿ربّي﴾ في الأعراف: ٣٣ حمزة وحده. انظر المراجع السابقة.

(٥) لفظ «فيها» لا يوجد في «ن، م».

(٦) ياء الاضافة بحسب ما بعدها تأتي على ستة أقسام، ذكر المؤلّف منها أربعة ـ وهي ما بعدها همزة =

فإنّما فعل ذلك جَمْعاً بين اللغتين، وقد أَحتُجَّ لمن خالف أصله في قوله: ﴿ءاباءي إبراهيم﴾ و ﴿دعاءي إلاّ﴾[1] بأنّه إذا أسكنها أشبه ذلك الجمع بين الهمزتين، لكون الياء إذا سكنت خفيّة ليست بحاجز حصين بين الهمزتين. وليس في ياء الإضافة خلاف بين القرّاء إلا في فتحها أو سكونها أو حذفها[2]، والفتح والسكون قد اعتللنا عليهما، والحذف/ يأتي ذكره عند ذكر ما اختلفوا فيه من المحذوفات إن شاء اللّه. ٥٩/ب

وقد اختلفوا في ياء واحدة على غير ذلك[3]، وهي قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] فكسر حمزة ياء الإضافة[4]، وليس في القرآن ياء إضافة مكسورة غيرها، وقد غَلَّطَه في ذلك بعض الناس[5]، وقراءته ظاهرة الوجه معروفة في اللغة، وقد أنشد عليها بعض النحويين[6]:

= بأشكالها الثلاثة، وما بعدها لام التعريف ـ وبقي ما بعدها همزة وصل وجملتها في المصحف (٧) ياءات. وما بعدها حرف من حروف المعجم سوى الهمزة واللام وجملته (٣٠) ياء.

(١) في يوسف: ٣٨، ونوح: ٦، والذي خالف أصله فيهما ابن كثير وابن عامر ففتحا فيهما وأصلهما التسكين قبل الهمزة المكسورة كما تقدّم.

(٢) الصحيح أنّ الخلاف بينهم واقع بين الفتح والاسكان أمّا الحذف ففي ياءات الزوائد، وسبب قوله «أو حذفها» أن المؤلفين في القراءات، ذكروا في الاضافة ﴿فما ءاتـٰنِ﴾ في النمل: ٣٦ و ﴿فبشِّرْ عبادِ﴾ في الزخرف: ١٧ و ﴿تتّبِعَنِ﴾ في طه: ٩٣ و ﴿يُرِدْنِ الرحمٰن﴾ في يس: ٢٣ والصحيح ذكرها في الزوائد لأنّها محذوفة رسما، فلعلّ المؤلف أثبت بعضها في الاضافة ـ كما فعل الداني ـ فبنى الحذف على هذا الاعتبار. انظر: التيسير: ٦٧.

(٣) يعني على غير الفتح والاسكان، وإنّما بين الفتح والكسر.

(٤) وفتحها بقية القراء. انظر في هذا: السبعة: ٣٦٤، وغاية ابن مهران: ١٨٤، و «الهادي»: ٢٦/أ، والتبصرة: ٢٣٧.

(٥) هو أبو عبيد القاسم بن سلاّم. وقال الفراء: «إنّها من وهم القراء»، قال الأخفش: «لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أهل النّحو»، وقال الزجاج: «وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة». ولا التفات لهذه الأقوال وقد تواترت القراءة. وقد ذكر قطرب والفراء أنّها لغة بني يربوع، وحسّنها أبو عمرو بن العلاء وهو عربي صريح. ثم إنّ الياء حركتها حركة بناء لا حركة اعراب والعرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح فلا وجه لانكارها وتضعيفها. انظر: معاني القرآن للفراء: ٢. ٧٥ ـ ٧٦، وللأخفش: ٢: ٣٧٥، وللزجّاج: ٣: ١٥٩، واعراب القراءَات السبع وعللها: ٢٣٤، وحجة القراءات: ٣٣٧ ـ ٣٧٨، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ١: ٤٤٨ ـ ٤٤٩، والتيسير: ١٣٤، وابراز المعاني لأبي شامة: ٥٤٩ ـ ٥٥١، والبحر المحيط: ٥: ٤١٩، والنّشر: ٢: ٢٩٨ ـ ٢٩٩، وغيرها.

(٦) البيت للأغلب العجلي من أرجوزة له ونسبه إليه الأزهري في علل القراءات ورقة: ٦٩/أ، والبغدادي =

١٣ ـ قَـالَ لَهَـا هَـل لَّـكِ رَأْيٌ فِـيِّ   قَـالَـتْ لَـهُ مَـا أَنْـتَ بِـالمَـرْضِـيِّ

فوجه هذه اللغة أنّ ياء الإضافة مشبَّهة بهاء الإضمار التي للمذكر، فوصلت ياء الإضافة بياء كما توصل هاء الإضمار(١) في قولك: «من عند هِي وأمِّهِي» وما أشبه ذلك؛ لاجتماعهما في أنَّهما اسمان مُضْمران، فعلى هذا يكون الأصل في قوله: ﴿بِمُصْرِخيِّ﴾ بمُصْرِخيْيِي بثلاث ياءات.

الأولى منهن: الياء التي كانت في الجمع في قولك: «مصرخيْن».

والثانية: ياء الإضافة، وسقطت النون من بين اليائين للإضافة، فأُدغمت الياء الأولى في الثانية، ثم وصلت ياء الإضافة بياء أُخرى على ما قلناه، ثم حذفت ياء الصلة لاجتماع ثلاث ياءات، وبقيت الكسرة في ياء الإضافة تدلُّ على الياء المحذوفة، كما حُذفت الياء في قولك: «عليهِ مال»، بعد أن كان(*) «عليهِي مال»، فحذفت ياء الصلة، وبقيت الكسرة تدلّ عليها، فهذا وجه قراءة حمزة، والله أعلم.

﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ [٣٦] وجه قراءة حمزة(٢): أنّ معناه نَحَّاهما، وكان ذلك أشبه لأنّ قوله عزّ وجلّ: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [٣٥]، معناه: اثبُتا فيها، فقابل الثبات بالزوال.

فإن قال قائل: فإنّه إذا قُرِىءَ ﴿فأزلهما﴾ وجاء بعده: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ كان تكريراً إذْ معنى (أزلهما) «أخرجهما»؟؟

= في الخزانة: ٢: ٢٥٧، وهو في معاني القرآن للفراء: ٢: ٧٦، واعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: ٢٣٤، والحجة المنسوب له: ٢٠٣، ومشكل اعراب القرآن لمكي: ١: ٤٤٩. وقد جَهَّل الزمخشري نسبته وليس بشيء. انظر: الكشاف: ٢: ٣٠٠ ومن قبله الزجّاج بكلام متهافت، انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٦٠. وروايته في المصادر السابقة «ياتا فيّ» وهو كذلك في «ن» وحاشية الأصل. والشاهد فيه كسر ياء «فيّ» وهي لغة بني يربوع.

(١) قوله «هاء الاضمار» ساقط من «ن».

(*) «كان» سقط من «ر».

(٢) بألف بعد الزاي وتخفيف اللام. انظر: السبعة: ١٥٤، والتبصرة: ١٤٨، والتيسير: ٧٣، والعنوان: ٦٩.

قيل له: إذا كان التكرير مفيداً فهو حسن، ألا ترى أنّه يجوز أن يُزيلَهما عن المكان الذي كانا فيه ولا يُخْرجهما عَمَّا كانا فيه من الرفاهية ورغد العيش، فصار قوله: ﴿فأَخرجَهُما ممّا كانا فيه﴾ يفيد أنّهما زالا من الجنّة وخرجا ممّا كانا فيه من الرفاهية ورغد العيش/ . ٦٠/أ

ومن قرأ ﴿فَأَزَلَّهما﴾[١] فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون معناه كَسَّبهما الزلة، ونَسَبَ[٢] ذلك إلى الشيطان، إذ كان[٣] إنّما زَلاَّ بوسوسته وتزيينه، فهو مثل قوله تعالىٰ: ﴿إنّما اسْتَزَلَّهم الشيطٰن ببعْضِ ما كَسَبُوا﴾ [آل عمران: ١٥٥].

والوجه الثاني: أن يكون ﴿فَأَزَلَّهما﴾ من زلَّ بالمكان[٤] إذا [تنحى عنه و][٥] لم يثبت فيه، فيكون معناه قريباً من معنى الأوّل.

﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [٣٧]، وجه قراءة ابن كثير[٦]، أنّه جعل ﴿ءادم﴾ مفعولاً، والكلمات فاعلة فهي المتلقية لـ ﴿ءَادمَ﴾، ويقوّيه قوله تعالىٰ: ﴿لن يَنالَ اللَّه لُحُومها ولا دِماؤُها ولكن ينالُه التقْوى مِنْكم﴾ [الحجّ: ٣٧]، فكما نسب الفعل هاهنا إلى اللحوم والدّماء والتقوى، كذلك يجوز أن ينسب إلى الكلام[٧].

ووجه قراءة الجماعة[٨]، أنّهم جعلوا ﴿ءادم﴾ الفاعل، والكلمات مفعولة،

---

(١) بغير ألف وتشديد اللاّم، هي قراءة بقية السبعة من القراء. انظر: المراجع السابقة، والنّشر: ٢: ٢١١، وتقريبه: ٩١، والاتحاف: ١٣٤.

(٢) أي الله تعالى.

(٣) في «ن» «كانا».

(٤) في «ن» و «ر» «عن المكان» وأشير في حاشية الأصل إلى «عن» ورمز حيالها بـ «حـ» ويظهر أنّه رمز الاحتمال، لأن رمز التصحيح في الأصل صاد صغيرة وحاء بهذا الشكل «صحـ» ويُقوّي هذا الاحتمال أن من معاني الباء المجاوزة كعن، انظر: مغني اللبيب: ١٤١.

(٥) ما بين المعكوفتين زيادة مكملة من «ن».

(٦) بنصب ﴿ءادم﴾ ورفع ﴿كلمٰت﴾. انظر: التيسير: ٧٣، والعنوان: ٦٩، والكافي: ٦٠، والارشاد: ٢٢٠.

(٧) ولم يؤنث الفعل لكونه غير حقيقيّ وللفصل بينه وبين الفاعل «الكلمات». انظر: الاتحاف: ١٣٤.

(٨) برفع ﴿ءادم﴾ ونصب ﴿كلمٰت﴾. انظر: المراجع في حاشية (٦).

لأنّ ﴿ءادم﴾ هو المتلقي للكلمات، وقد قال كثير من المفسّرين: إن معنى فتلقى آدم من ربّه كلمات قبلها[١].

﴿يُقْبَلُ﴾ [٤٨] علّة من قرأ بالتاء[٢]، أنه أنّث على لفظ الشفاعة، والشفاعة مؤنثة.

ومن قرأ بالياء على لفظ التذكير[٣]، فلأن تأنيث الشفاعة غير حقيقي، ولأنّ معنى شفاعة وشفيع[٤] واحد، وحسن ذلك أيضاً لأنّه قد حال بين الفعل والشفاعة حائل، وهو قوله: ﴿منها﴾ واستعمال هذا وما أشبهه مع غير الحائل حسن جائز، وهو مع الحائل أحسن.

﴿وَعَدْنَا﴾ [٥١] من قرأ ﴿وَعَدْنا﴾ بغير ألف[٥]، فلأنّ المواعدة إنّما تكون بين البشر، واللَّه عزّ وجلّ منفرد بالوعد والوعيد، وعلى ذلك جاء القرآن كما قال اللَّه تبارك وتعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعدكُمْ وعدَ ٱلحقِّ﴾[٦]، و ﴿وإذْ يَعِدُكُم اللَّهُ إحدى الطائفتين﴾[٧]، وما أشبه ذلك.

ومن قرأ ﴿واعَدْنا﴾ بالألف[٨]، فعلى وجهين:

أحدهما: أن يكون من فَاعَلْت الذي هو لاثنين، فتكون /المواعدة من اللَّه عزّ ٦٠/ب

---

(١) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنّى: ١: ٣٨ ويروي هذا المعنى «قَبلَها» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة: ٤٦، وتفسير الطبري: ١: ٢٤٣ و ٢٤٥، و «إعراب القراءات السبع وعللها» لابن خالويه: ٥٧. وانظر: «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل» للمؤلف ورقة: ١: ١٨.

(٢) هما ابن كثير وأبو عمرو. انظر: السبعة: ١٥٥، و «الهادي»: ١٤/أ، والتيسير: ٧٣، والعنوان: ٦٩.

(٣) هم نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. انظر: المراجع السابقة.

(٤) في «ن» «تشفع».

(٥) هو أبو عمرو، وكذلك قرأ موضع الأعراف: ١٤٢ ﴿ووعدنا موسى ثلثين ليلة﴾، وموضع طه: ٨٠ ﴿ووعدنكم جانب الطور الأيمن﴾. انظر: التيسير: ٧٣، والعنوان: ٦٩، والإقناع: ٥٩٧، وابراز المعاني: ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٦) إبراهيم: ٢٢.

(٧) الأنفال: ٧.

(٨) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. انظر «الهادي»: ١٤/أ، والتبصرة: ١٤٨، والتيسير: ٧٣، والإقناع: ٥٩٧.

وجلّ لموسى لقاءه على الجبل، ويكون من موسى المسير إليه والقبول، وذلك المعروف في الكلام أن يقال واعده أَنْ يَلقاه وأن يكلمه، وإنّما يقال وَعَده في نحو وَعَده أَنْ يُعطِيَه، وما أشبه ذلك.

والوجه الثاني: أن يكون ﴿وٰعَدْنا﴾ بمعنى ﴿وَعَدْنا﴾ فيكون مثل قولهم: «عاقبت اللص ووافيت من مكان كذا»، والفعل من واحد[١].

﴿بَارِئِكُمْ﴾ [٥٤] علّة إسكان الهمزة[٢] ذكرها اليزيدي عن أبي عمرو، قال: «العرب تستغني بإحدى الحركتين عن الأخرى»، يريد بذلك أنّ الضّمات والكسرات تُسْتَثْقَل إذا توالت، وقد جاء ذلك عن العرب كثيراً واستعملوه فيما هو أصعب[٣] من هذا ـ وهو المنفصل ـ نحو قول القائل[٤]:

١٤ ـ فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْماً مِنَ اللَّهِ وَلا وَاغِلِ

فإذا كانت الضمّة قد حذفت من الباء، والباء[٥] آخر كلمة وليس فيها ضمّتان متواليتان، فأن يكون ذلك فيما توالت فيه ضمّتان أو كسرتان أولى.

فأمّا من روى الاختلاس[٦]، فمعناه: إخفاء الحركة[٧]، وذلك أيضاً استخفاف

---

(١) انظر: توجيه الطبريّ للقراءتين في تفسيره: ١: ٢٧٩.

(٢) إسكان الهمزة قراءة السوسيّ عن أبي عمرو من «الهداية» كما في الفوائد المجمّعة: ٣٠/أ، والنّشر: ٢: ٢١٢، وتحصيل الكفاية: ١٨٠/ب، ونقل الأخير عن المهدويّ أنّه قال: «وبالاسكان للسوسيّ وبالاختلاس للدوريّ قرأت».

(٣) في «ن، م» «أضعف».

(٤) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه: ١٢٢، ٢٥٨، والكتاب: ٤: ٢٠٤، والخصائص: ١: ٧٤، وشرح المفصّل: ١: ٤٨، والمقرّب لابن عصفور: ٢٣١، وهمع الهوامع: ١: ٥٤. والبيت قاله لما تحلل من نذره، حين أدرك ثأر أبيه وكان نذر ألّا يشرب الخمر. ومستحقب: مكتسب. والواغل: الداخل على قوم حال شربهم ولم يُدْعَ. والشاهد: تسكين الباء في «أشْربْ».

(٥) في «ن» «والياء» وهو خطأ.

(٦) هو الدّوريّ عن أبي عمرو كما في الفوائد المجمّعة: ٣٠/أ، والنّشر: ٢: ٢١٢، وتحصيل الكفاية: ١٨٠/ب.

(٧) والمقصود: الاتيان بثلثي الحركة ـ وهي الكسرة هنا ـ بحيث يكون المنطوق به منها أكثر من المحذوف. انظر: ابراز المعاني لأبي شامة: ٣٢٦، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع للقاضي: ٢٠٢.

لثقل الكسرات، والاختلاس أحسن وأجود في العربية، وهو مذهب سيبويه في هذا وما أشبهه من جميع ما رُوِيَ عن أبي عمرو، نحو: ﴿يَأْمُرُكم﴾ و ﴿أَرِنَا﴾[١]، وما أشبهه.

قال سيبويه: «لم يكن أبو عمرو يسكن شيئاً من هذا، وإنّما كان يختلس الحركة فيظنّ من سمعه يختلس أنّه أسكن»[٢]. وليس قول سيبويه مما يعارَضُ به روايةُ من رَوىٰ الإسكان لثبوت الرواية، ولأنّه مستعمل في كلام العرب، لكن إذْ كان ما قاله سيبويه قد رُوِيَ عن أبي عمرو كما رُوِيَ الإسكان، كان الأخذ بما قاله سيبويه ـ وهو الاختلاس ـ أولى وأحسن. / ٦١/أ

فأمّا ﴿يأمركم﴾ و ﴿ينصركم﴾[٣] ونظائرهما[٤] مما تكون الراء فيه مضمومة، فوجه رواية الإسكان فيه هو ما ذكرناه من استثقال توالي الضمّات، وزاد ذلك ثِقَلاً أنّ الراء حرف مكرّر والضمّة فيه كضمتين، فإذا توالت ضمتان إحداهما في الراء صارت في تقدير ثلاث ضمات، ومثل الإسكان في الراء المضمومة[٥]، قول الشاعر[٦]:

١٥ ـ وَنَـاعٍ يُخَبِّـرْنَـا بِمَهْلِـكِ سَيِّـدٍ تَقَطَّعُ مِـنْ وَجْـدٍ عَلَيْـهِ الأَنَـامِـلُ

---

(١) البقرة: ٦٧ و ١٢٨.

(٢) في السبعة لابن مجاهد والحجة للفارسي نصّ قريب من هذا لسيبويه، فلعل المؤلف أخذ عنهما أو من السبعة. ونص سيبويه في الكتاب: «وأمّا الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: يضربها ومن مأمنك، يسرعون اللفظ، ومن ثمّ قال أبو عمرو ﴿إلى بارئكم﴾». انظر: الكتاب: ٤: ٢٠٢، وانظر: السبعة لابن مجاهد: ١٥٥ ـ ١٥٦، والحجة للفارسي (ط. الهيئة المصرية): ٢: ٦٢ ـ ٦٣، والخصائص لابن جنّي: ٢: ٣٤٠، وابراز المعاني لأبي شامة: ٣٢٤ ـ ٣٢٦، والنّشر: ٢: ٢١٣.

(٣) البقرة: ٦٧، وآل عمران: ١٦٠ مع الملك: ٢٠ ونظيرهما ثلاث كلمات هي: ﴿تأمرهم﴾ الطور: ٣٢، و ﴿يأمرهم﴾ الأعراف: ١٥٧، و ﴿يشعركم﴾ الأنعام: ١٨، وزاد المؤلف في «الهداية» الاختلاس للسوسي والإسكان للدوري في كل راء بعدها هاء وميم أو كاف وميم، نحو ﴿يحشرهم﴾ النساء: ١٧٢، و ﴿يحذركم﴾ في آل عمران: ٣٨ و ٣٠. كما في الفوائد المجمّعة: ٣٠/أ، وتحصيل الكفاية: ١٨٠/ب. وانظر: النّشر: ٢: ٢١٣.

(٤) في «ن» ﴿ويحذركم﴾.

(٥) لفظ «المضمومة» سقط من «ن».

(٦) البيت في معاني القرآن للفراء: ٢: ١٢ بلا نسبة، قال الفراء: «وإن شئت «تُقطع» يعني بالضم، والشاهد فيه: سكون الراء من «يخبّرْنا» تخفيفا.

ومثل ذلك في الراء المكسورة قول الآخر[١]:

١٦ ـ قَالَتْ سُلَيْمَىٰ ٱشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا ....

والاختلاس أحسن على ما قدّمناه.

فأمّا ما رُوِيَ عن أبي عمرو من الاختلاس[٢] فيما ليس فيه الراء، نحو: ﴿يَجْمَعُكم﴾[٣]، فهو أيضاً على ما قلناه من استثقال الضمّات والكسرات، ويقوّي مذهب من أخذ بالاختلاس في هذا كلّه إجماع الرواة عن أبي عمرو على الاختلاس[٤] في ﴿فَنِعِمَّا﴾ [٢٧١] و ﴿يَهِدِّي﴾ [يونس: ٣٥]، فردُّ ما اختُلف فيه إلى ما أُجْمع عليه أَوْلى.

ووجه اختصاصه الاختلاس فيما فيه ضمير الجماعة المخاطبين أو الغيب أو ضمير التثنية، أنّ ذلك يجتمع فيه طول الكلمة وأنّ حرف الضمير لا يكون إلا مضموماً أو مكسوراً، نحو: ﴿أحدُهُم﴾ و ﴿من أَحدِهِم﴾[٥]، وإن كان ما قبل الضمير مفتوحاً لم يختلس نحو: ﴿أَحَدَهُم﴾[٦] لأنّ الفتحة خفيفة لا تتبعَّض،

---

(١) هو عذافر الكندي، وتقدّم برقم (١٢).

(٢) الاختلاس للسوسيّ ـ والدوريّ بالاشباع ـ وهو مطرد فيما توالت فيه الحركات إذا كانت كسرات أو ضمات نحو ﴿يَجْمَعُكُم﴾ و ﴿أحدُهُما﴾ و ﴿بأَرْجُلِهِنَّ﴾ و ﴿يَحْزُنُهُمْ﴾ مما يكون فيه ضمير جماعة مذكر أو مؤنث مخاطبين أو غائبين أو تثنية لا راء فيه. فإن سكن ما قبل الحركتين أو كان أحد المتحركين أول كلمة لم يَجُزْ الاختلاس نحو ﴿وَقِهِم السيِّئات﴾ و ﴿خَلْقُكُم وبَعْثُكُم﴾. انظر: الفوائد المجمّعة: ٣٠/أ، وتحصيل الكفاية: ١٨٠/ب. وقال ابن الجزري: «والصواب من هذه الطرق اختصاص هذه الكلم المذكورة أولاً ـ يعني الكلمات الست، ﴿بارئكم﴾ و ﴿ينصركم﴾ وأخواتهما ـ إذ النصّ فيها، وهو في غيرها معدوم عنهم». انظر: هذا القول وما نقله عن الداني في النّشر: ٢: ٢١٣.

(٣) الجاثية: ٢٦، والتغابن: ٩.

(٤) ليس إجماعاً وقد نقل الاسكان وصح رواية ولغة، وسمع عن العرب. لكن المعروف لدى المغاربة قاطبة الاختلاس في ﴿نعمَّا﴾ و ﴿يهدي﴾ عن أبي عمرو، ولم ينقلوا سواه. انظر: النّشر: ٢: ٢٣٥ ـ ٢٣٦ و ٢٨٤، وانظر: «الهادي»: ١٧/أ و ٢٤/أ، والتبصرة: ١٦٥.

(٥) البقرة: ٩٦، وآل عمران: ٩١.

(٦) النساء: ١٨.

وخروج بعضها كخروج كلِّها.

وعلّة امتناع الاختلاس إذا سكن ما قبل الحركتين، نحو: ﴿ما خَلْقُكُم ولا بَعْثُكُم﴾ [لقمان: ٢٨] أنّه لو اختلس بعد الساكن لأشبه الجمع بين الساكنين، لأنّ الحرف المختَلَس الحركة مقرَّب من الساكن. فإذا كان الحرف الذي يستحق/ ٦١/ب الاختلاس في أوّل الكلمة لم يَجُز اختلاس حركته أيضاً، نحو قوله: ﴿وَقِهِم السيّئات﴾ [غافر: ٩]؛ لأنّ الاختلاس يقرب من الساكن، فإذا كان الحرف الذي تختلس حركته في أوّل الكلام لم يجز كون الاختلاس فيه لِئَلاَّ يبتدأ بما قرب من الساكن، وذلك يمتنع كما يمتنع الابتداء بالساكن[١]، ألَا تراهم[٢] لم يجيزوا الابتداء بهمزة بين بين على أنّها في حكم المتحركة في وزن الشعر، وذلك لقربها من الساكن. فأمّا الواو التي قبل القاف في ﴿وَقِهِم﴾ فلا يُعتدُّ بها لأنّها زائدة، فالقاف في حكم أوّل الكلمة.

فأمّا ﴿ أَرِنَا ﴾[٣] [١٢٨] فعلّة من أسكن الراء[٤]، أنّ الراء والهمزة والنون في اللفظ بها إذا قلت «أرْن» يُشبه قولك: «كَتْف»، وذلك في اللفظ خاصة لا في الوزن، فاستثقلوا كسرةَ الراء كما استثقلوا الكسرة في «كَتِف وفَخِذ» فأسكنوا استخفافاً. ومن اختلس[٥] فهو استخفاف أيضاً، وهو أحسن من الإسكان، ومن أَشْبع الحركات في جميع ما ذكرناه[٦]، فهو على الأصل، وما جاء على الأصل فهو مُستغنٍ عن الاحتجاج.

---

(١) انظر: ايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: ١: ١٥٧، والإقناع: ٤٣٥.

(٢) في «ن» «ترى أنّهم».

(٣) وأيضاً هنا في البقرة ﴿أرنى﴾: ٢٦٠، وفي الأعراف: ١٤٣، وفي النساء ﴿أرنا﴾: ١٥٣، وفصلت: ٢٩.

(٤) أسكنها في كل المواضع ابن كثير والسوسيّ. ووافقهما في فصلت ابن عامر وأبو بكر، و«الهداية» في هذا موافقة للتبصرة: ١٤٩، والتيسير: ٧٦ و١٩٣، والكافي: ٦٤ ـ ٦٥، وانظر «الهادي»: ١٤/أ، والإقناع: ٤٨٧، والفوائد المجمّعة: ٣٠/ب، والنّشر: ٢: ٢٢٢.

(٥) هو الدوريّ عن أبي عمرو في المواضع الخمسة المذكورة. انظر: المراجع السابقة.

(٦) هم بقيّة السبعة إلاّ ابن كثير والسوسيّ في ﴿أرنا﴾ و ﴿أرنى﴾ حيث وردتا. وإلاّ ابن عامر وشعبة في ﴿أرنا﴾ بفصلت.

﴿ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ ﴾ [٥٨] من قرأه بالياء[١]، فإنّه حمله على المعنى لأنّ معنى الخطايا والخطأ سواء، فكأنّه قال: يُغْفَر لكم خَطَؤُكم.

ومن قرأ بالتاء[٢] فعلى لفظ الخطايا، ولفظها التأنيث.

ومن قرأ بالنون وكسر الفاء[٣]، فإنّه أَسْند الفعل إلى اللّه عزّ وجلّ، وحُجّته أَنّ بعده ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ فهو مسند إلى اللّه تعالىٰ.

﴿ ٱلنَّبِيَّ ﴾ ونظائره[٤] علّة من همز[٥]، أنّه من نبّأَ وأَنْبَأَ إذا أخبر، فالهمزة لام الفعل فوزن (نَبِيء) «فَعِيل».

ومن ترك الهمز[٦] فعلى وجهين:

أحدهما: أَن يكون من نبا ينبو إذا ارتفع، فيكون مما لا أصل له في الهمز. / ٦٢/أ

والوجه الآخر: أن يكون من نَبّأَ وَأَنْبَأَ، فيكون أصله الهمز فخففت الهمزة بأن قلبت ياء وأُدغمت الياء التي قبلها فيها.

وعلّة قالون في إبداله الهمزة ياء في الموضعين اللّذين في الأحزاب[٧]، أنّ

---

(١) مضمومة وفتح الفاء، وهو نافع. انظر: السبعة: ١٥٧، والتبصرة: ١٤٩، والتيسير: ٧٣، والعنوان: ٦٩، والنّشر: ٢: ٢١٥.

(٢) مضمومة وفتح الفاء، وهو ابن عامر، انظر: المراجع السابقة.

(٣) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي. انظر: أيضاً المراجع السابقة.

(٤) لفظ ﴿النبي﴾ سواء كان معرفاً باللام نحو ﴿وهذا النبي﴾ آل عمران: ٦٨، أم منكراً نحو ﴿لنبي﴾ البقرة: ٢٤٦ و ﴿نبيّاً﴾ آل عمران: ٣٩، أم مضافاً نحو ﴿نبيّهم﴾ البقرة: ٢٤٧، أم جمعاً سالماً نحو ﴿النبيون﴾: البقرة ١٣٦، و ﴿النبيّن﴾: ٦١، أم جمع تكسير نحو ﴿أنبياء﴾ البقرة: ٩١. وكذلك المصدر نحو ﴿النبوّة﴾ آل عمران: ٧٩.

(٥) هو نافع، انظر: التبصرة: ١٥٠، والتيسير: ٧٣، والكافي: ٦١، والارشاد: ٢٢٣. والتحقيق لغة قوم من أهل الحجاز كما في الكتاب: ٣: ٥٥٥.

(٦) وهم بقية السبعة. انظر: المراجع السابقة.

(٧) هما قوله ﴿وامرأةً مؤمنةً إنْ وهَبتْ نفسها للنّبي إنْ﴾ الأحزاب: ٥٠ وقوله ﴿لا تَدْخلوا بيوتَ النبيّ إلاّ﴾: ٥٣، وإبدال قالون الهمزة ياءً فيهما مقيّد في الوصل خاصة، أمّا إذا وقف فيهمز على أصله. انظر: هذا التقييد في «الهادي»: ١٤/أ، والتيسير: ٧٣، والاتحاف: ٣٥٦، والوافي في شرح الشاطبية: ٢٠٤، وانظر: النّشر: ١: ٣٨٣.

مذهبَه أن يجعل الهمزة بين الهمزة والياء الساكنة فيهما لاجتماع همزتين مكسورتين، ولو فعل ذلك في هذين الموضعين لكان كالجمع بين الساكنين؛ لأنّ همزة بين بين مقرّبة من الساكن، وقبلها الياء الساكنة التي في «فَعِيل»، فلما لزمه ذلك على مذهبه في الهمز، قلب الهمزة ياء وأدغم فراراً مما يُؤدّيه إلى التقاء الساكنين.

﴿ ٱلصَّـٰبِـِٔينَ ﴾ [٦٢]، ﴿والصـٰبئون﴾[١] من ترك الهمز[٢]، جعله من صَبَا إلى الشيءِ يَصْبو صَبْواً إذا مال.

ومن همز[٣] جعله من صَبَأَ يَصْبَأُ، يقال: صَبَأَ عن دينه إذا خرج عنه، وصبأ ناب الصبيّ إذا خرج، وصبأت النُّجوم إذا ظهرت[٤].

﴿ هُزُوًا ﴾ [٦٧] و ﴿كُفُوَا﴾ و ﴿جُزْءا﴾[٥] أصل هذه[٦] الكلمات الثلاث الهمز، فوجه إبدال حفص الهمزة واواً في قوله: ﴿هُزُوَا﴾ و ﴿كُفُوَا﴾ أنّه أراد التخفيف بإبدالها واواً على الحكم الواجب في العربية من إبدال الهمزة المفتوحة واواً إذا انضمّ ما قبلها[٧].

ومن [همز][٨] فعلى الأصل[٩]، والإسكان والضم لغتان[١٠].

---

(١) المائدة: ٦٩ ووردت منصوبة أيضاً في الحج: ١٧ كما هنا.

(٢) هو نافع، انظر: السبعة: ١٥٨، و «الهادي»: ١٤/أ، والتبصرة: ١٥٠، والكافي: ٦١، وانظر: النّشر: ١: ٣٩٧.

(٣) وهم بقية السبعة. انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: حجة القراءات لابن زنجله: ١٠٠.

(٥) ﴿كفؤا﴾ في الاخلاص: ٤، و ﴿جزءا﴾ هنا: ٢٦٠ وفي الزخرف: ١٥، وجاء مرفوعاً في الحجر: ٤٤ ﴿جزء مقسوم﴾.

(٦) لفظ «هذه» ساقط من «ن».

(٧) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ١: ٤١٨.

(٨) في الأصل و «ر» «ضم» والمثبت من «ن، م».

(٩) الأصل كما قرره الهمز، فالهامزون في ﴿هزوءا وكفوءا﴾ جميع السبعة إلاّ حفصاً في الحالين، وحمزة حال الوقف فقط. والذي يضمهما الجميع سوى حمزة. أمّا ﴿جزءا﴾ فكلهم يهمز. والذي يضم هو شعبة فقط. انظر: التبصرة: ١٥٨، والتيسير: ٧٤، والكافي: ٦١، والنّشر: ٢: ٢١٥ ـ ٢١٦.

(١٠) انظر: معاني القرآن للأخفش: ١: ١٠٣، و «المُوضَح في وجوه القراءة وعللها» للشيرازي ورقة: ١٨.

﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٧٤] بعده[١] ﴿أفتطْمعون﴾ من قرأ بالياء[٢] فعلى أن اللَّه تبارك وتعالىٰ خاطب النبيّ ﷺ لما قصّ عليه ما تقدّم من خبر القوم المذكورين في الآية، فقال بعد ذلك: ﴿وما اللَّهُ بغَـٰفِلٍ عمَّا يَعْملون﴾، أي: وما اللَّه بغافل عما يعمل هؤلاء المذكورون يا محمّد.

وعلّة من قرأ بالتاء[٣] أنّه جاء على الخطاب، لأنّ قبله ﴿ثم قَسَتْ قُلوبُكم مِنْ بعدِ ذٰلِك﴾ فهو على/ الخطاب فجاء ما بعده مثله. ٦٢/ب

﴿ يَعْمَلُونَ أُوْلَتَيِكَ ﴾ [٨٥، ٨٦] أمّا[٤] من قرأ بالياء[٥]، فحجّته أنّ قبله ﴿يُرَدُّون﴾ على لفظ الغيبة فجاء ﴿يَعْملون﴾ مثله.

ومن قرأ بالتاء[٦] فعلى الخطاب، وحجّته أن قبله ﴿فما جزاءُ مَنْ يَفْعَل ذٰلك منكم﴾ على الخطاب.

﴿ عَمَّا يَعْمَلُونَ وَلَبِنْ أَتَيْتَ ﴾ [١٤٤، ١٤٥] من قرأ بالتاء[٧] فعلى الخطاب، لأنّ قبله ﴿وحيثُ ما كُنْتُمْ فوَلُّوا وجُوهَكُم شَطْرَه﴾ على الخطاب.

ومن قرأ بالياء[٨]، فلأنَّ قبله أيضاً لفظ غيبة وهو قوله: ﴿لَيَعْلَمُونَ أنَّه الحَقُّ من ربِّهِمْ﴾.

﴿ عَمَّا يَعْمَلُونَ وَمِنْ حَيْثُ ﴾ [١٤٩، ١٥٠] من قرأ بالياء[٩] فلأنّ قبله لفظ غيبة، وهو قوله: ﴿ولَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أهْوَاءَهُمْ﴾ [١٤٥] وما قبله من لفظ الغيبة.

---

(١) في «ن» «الذي بعد» وهو مغير للمراد.

(٢) هو ابن كثير، انظر: السبعة: ١٦٠، و «الهادي»: ١٤، والتبصرة: ١٥٠، والتيسير: ٧٤، والنّشر: ٢: ٢١٧.

(٣) هم بقيّة السبعة. انظر: المراجع السابقة.

(٤) لفظ «أمّا» سقط من «ن».

(٥) هم نافع وابن كثير وشعبة. انظر: السبعة: ١٦١، والتبصرة: ١٥١، والتيسير: ٧٤، والعنوان: ٧٠.

(٦) هم أبو عمرو وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي. انظر: المراجع السابقة.

(٧) هم ابن عامر وحمزة والكسائي. انظر: التيسير: ٧٧، والعنوان: ٧٢، والكافي: ٦٥، والاقناع: ٦٠٤ ـ ٦٠٥.

(٨) هم بقية السبعة. انظر: المراجع السابقة.

(٩) هو أبو عمرو، وانظر: أيضاً المراجع السابقة.

ومن قرأ بالتاء[١] حمله على لفظِ الخطاب في قوله: ﴿أَيْنما تكُونُوا يأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَميعًا﴾ [١٤٨].

﴿ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [٨١] من قرأ ﴿خَطِيئَاتُه﴾ بالجمع[٢] فمعناه الكبائر الموبقة.

ومن قرأ ﴿خَطِيئَتُه﴾ بالتوحيد[٣]، أراد الشرك باللَّه، والمعنى في القراءتين جميعاً للكفّار[٤] خاصة، وليس للمؤمنين؛ لأنّ قبله ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وأَحَـٰطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُۥ﴾ والسيئة هٰهنا هي[٥] الشرك في قول جميع المفسّرين[٦].

﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [٨٣] من قرأ بالياء[٧]، فالمعنى: أن لا يعبدوا إلاّ اللَّه، فلما سقطت «أن» رفع الفعل، هذا مذهب الأخفش[٨].

ومن قرأ بالتاء[٩] فعلى الخطاب، التقدير: قلنا لهم لا تعبدون إلا اللَّه، وهو على القسم، كأنّه قال: واللَّه لا تعبدون إلا اللَّه.

﴿ حُسْنًا﴾ [٨٣] من قرأ ﴿حَسَنًا﴾[١٠] فهو نعت لمصدر محذوف، التقدير:

---

(١) هم بقية السبعة، وانظر: ما تقدّم من المراجع.

(٢) هو نافع. انظر: السبعة: ١٦٢، و «الهادي» ورقة: ١٤، والتبصرة: ١٥٠، والتيسير: ٧٤، والعنوان: ٧٠.

(٣) هم بقيّة السبعة. انظر: المراجع السابقة.

(٤) ويدخل فيهم اليهود ـ القائلون ﴿لن تمسّنا النار إلاّ أياماً معدودة﴾: ٨٠ ـ دخولاً أولياً.

(٥) لفظ «هي» لا يوجد في «م».

(٦) إلاّ ما نقل عن الحسن والسدّي وقتادة أن السيِّئَةَ هي الكبيرة من الكبائر كما في النكت والعيون: ١: ١٣٣، والقرطبي: ٢: ١٢، وابن كثير: ١: ١٢٣. وردّ الطبريّ هذا القول وقرر بأنّها الشرك وقال: «وقد ثبت وَصحَّ أنّ الله تعالى ذكره قد عنىٰ بذلك أهل الشرك والكفر به بشهادة جميع الأمة، فوجب بذلك القضاء على أنّ أهل الشرك والكفر ممن عناه الله بالآية». تفسير الطبري: ١: ٣٨٥. وانظر: «التحصيل» للمؤلف ورقة: ١/ ٣٤/أ، ومعالم التنزيل: ١: ٨٩ ـ ٩٠، والدر المنثور: ١: ٢٠٨، ومحاسن التأويل للقاسمي: ٢: ١٧٧.

(٧) هي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي. انظر: الكافي: ٦١، والارشاد: ٢٢٦، والاقناع: ٥٩٩، والنّشر: ٢: ٢١٨.

(٨) في معاني القرآن له: ١: ١٢٦.

(٩) هم نافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم. انظر المراجع السابقة.

(١٠) بفتح الحاء والسين، وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة: ١٦٣، والتبصرة: ١٥١، والتيسير: ٧٤، والاتحاف: ١٤٠.

وقولوا للناس قولاً حَسَناً.

ومن قرأ ﴿حُسْناً﴾[1] فهو مصدر، والتقدير: وقولوا للناس قولاً ذا حُسْنٍ، فحذف ذا وأُقيم المضاف إليه مُقام المضاف.

وقيل: إنّ القراءتين جميعاً بمعنى واحد[2] وهما نعت لمصدر محذوف، فيكون/ التقدير: قولاً حَسَناً وقولاً حُسْناً. ٦٣/أ

وقيل: هما جميعاً بمعنى واحد[3] فيكونان صفة، ومثل «فُعْلٍ» صفة، قولك: حُلْو ومُرّ.

﴿تَظَٰهَرُونَ﴾ [٨٥] من قرأ ﴿تَظَٰهَرُون﴾ بالتخفيف[4] فعلى حذف إحدى التاءين، والأصل: «تتظاهرون» فالتاء المحذوفة مختلف فيها، ذهب سيبويه إلى أنّها الأولى[5]، وذهب الكوفيون إلى أنّها الثانية، وقالوا: الأُولى تدلّ على معنى والثانية من جملة الكلمة، فإذا حذفت كان فيما بقي من الكلمة دلالة عليها، وهذا هو الجيد.

ومن قرأ بالتشديد[6]، فإنّه أَدغم التاء الثانية في الظاء لقرب المخرجين.

﴿أُسَٰرَىٰ﴾ [٨٥] من قرأ ﴿أَسْرَىٰ﴾[7]، فإنّه جمع «فَعِيلاً» على «فَعْلَى»،

---

(١) بضم الحاء وسكون السين، وهي قراءة بقية السبعة. انظر: المراجع السابقة.

(٢) لفظ «واحد» لا يوجد في «ن».

(٣) لفظ «واحد» لا يوجد في «ن، م».

(٤) في الظاء، هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي هنا وفي التحريم ﴿تظَٰهرا﴾ آية: ٤. انظر: السبعة: ١٦٣، والتبصرة: ١٥١.

(٥) هذا سهو من المؤلف رحمه الله، والصحيح أنّ مذهب سيبويه حذف الثانية كما في الكتاب: ٤: ٤٧٦، ومذهب هشام بن معاوية وهو من أصحاب الكسائي حذف الأولى كما في البحر المحيط: ١: ٢٩١، والدر المصون: ١: ٤٧٩ (وهو مذهب كوفي). انظر: الكشف: ١: ٢٥١. وقد وافق ابن خالويه المؤلف في عزوه كما في الحجة المنسوبِ له: ٨٤. وقد اختار حذف الثانية كسيبويه الزجاج في معاني القرآن واعرابه: ١: ١٦٦، والأزهري في «علل القراءات» ورقة: ١٣/ب، والفارسيّ في الحجة: ٢: ١٠٩، والشيرازي في «الموضح في وجوه القراءة وعللها» ورقة: ٤١/ب، وابن إدريس في «المختار في معاني قراءات أهل الأمصار» ورقة: ٨، وأبو حيان في البحر: ١: ٢٩١، والسمين الحلبي في الدر: ١: ٤٧٨. وانظر: صحة ما قررته في قول المؤلف عند ﴿تصدّقوا﴾ ص: ٢١٠.

(٦) في الظاء أيضاً وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر في الموضعين.

(٧) بفتح الهمزة وسكون السين من غير ألف، هي قراءة حمزة. انظر: العنوان: ٧٠، والإقناع: ٥٩٩، =

و «فَعِيل» إذا كان بمعنى «مَفْعُول» جمع على «فَعْلى»، نحو «جَرِيح وجَرْحَى، وقَتِيل وقَتْلى، وصَرِيع وصَرْعى»؛ لأنّ معنى ذلك مقتول ومجروح ومصروع، وكذلك معنى أسير مأسور، فهو «فَعِيل» بمعنى «مَفْعول».

ومن قرأ ﴿أُسَارى﴾،[١] فإنّه شبهه بـ «كُسَالى» ووجه شبهه به: أنّ الأسير لمّا كان محبوساً عن[٢] التصرف، وكان الكسلان يحبسه كسله عن التصرّف أيضاً والحركة، شُبِّه أَحدُهما بالآخر، كما قالوا: «سَكْرى» فشبَّهوه بجمع «فَعِيل» الذي معناه «مَفْعول»، وكما قالوا: مَريض ومَرْضى، فشبّهوا مريضاً وهو مثل «فَعِيل»، وليس بمعنى «مَفْعول»، «ففَعِيل» الذي هو في معنى «مَفْعول» من أجل أنّ المريض ابتُليَ بأمر غلبه[٣] وجاء من قبل غيره، كالأسير وما أشبهه.

﴿ تُفَـٰدُوهُمْ ﴾ [٨٥] من قرأ ﴿تُفَـٰدُوهم﴾[٤] فهو من المفاعلة التي تكون من آثنين، ووجه ذلك: أنّ الأسير يعطي المال، والذي هو في يديه يطلقه، فصار الفعل من اثنين على الحقيقة.

ومن قرأ ﴿تَفْدُوهم﴾[٥] فهو بمعنى: ﴿تُفَـٰدُوهم﴾، وفي القراءتين/ جميعاً حذف مفعول بحرف جر، والتقدير: تُفَادوهم بالمال، أو تَفْدوهم بالمال، فالمفعول الأوّل هو الهاء والميم، والثاني بالمال المحذوف. ٦٣/ب

﴿ ٱلْقُدُسِ[٦] ﴾ [٨٧] ﴿القُدْس﴾ و ﴿القُدُس﴾ لغتان[٧]، والعرب تخفّف

= والنّشر: ٢: ٢١٨.

(١) بضم الهمزة وفتح السين وألف بعدها، هي قراءة بقيّة السبعة. انظر: المراجع السابقة.

(٢) في «ن» «على».

(٣) في «ن» «أكره عليه».

(٤) بضم التاء وفتح الفاء وألف بعدها، هي قرءاة نافع وعاصم والكسائي. انظر: السبعة: ١٦٤، والتبصرة: ١٥١، والتيسير: ٧٤.

(٥) بفتح التاء وسكون الفاء بغير ألف. هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة. انظر: المراجع السابقة.

(٦) لفظ ﴿القدس﴾ لا يوجد في «ن، م».

(٧) اسكان الدال من ﴿القدْس﴾ قراءة ابن كثير. وضمها قراءة الباقين. انظر: السبعة: ١٦٤، وغاية ابن مهران: ١٠٤، و «الهادي»: ١٤، والنّشر: ٢: ٢١٦.

ما جاء على «فُعُل» نحو: كُتُب ورُسُل[١]. والقدس الطهارة، وروح القدس جبريل عليه السلام نُسب إلى الطهارة.

﴿ يُنَزِّلَ ﴾ [٩٠] ونظائره[٢]: التشديد والتخفيف[٣] في هذا الباب لغتان مستعملتان، قد نزل بهما القرآن، قال اللّه تبارك وتعالىٰ: ﴿هو ٱلَّذي أنزلَ عليك الكتـٰب﴾[٤] و ﴿أَنزَلنا إِليكَ الذِّكْرَ﴾[٤] وما أشبه ذلك، فمستقبل هذا يُنْزِل.

وقال اللّه تعالىٰ: ﴿مَا نَزَّلَ اللّه بها من سُلْطـٰن﴾[٥]، وقال: ﴿إِنَّا نحنُ نَزَّلنا الذِّكرَ﴾[٦] فمستقبل هذا يُنَـزِّل، وهما جميعاً بمعنى واحد. ويدلّ على أنّهما بمعنى واحد قراءة ابن كثير[٧]: ﴿ونُنْزِلُ الملـٰئكةَ تَنزِيلاً﴾ [الفرقان: ٢٥]، فأتى بعد ﴿نُنْزِلُ﴾ بمصدر نُنَزِّل، لأنّ قوله ﴿تَنْزِيلاً﴾ مصدر نَزَّلته تنزيلاً، مثل كَلَّمته تَكْليماً وبيّنتُه تَبْييناً، ولو جاء المصدر على لفظ ﴿نُنْزِل﴾ لكانَ ﴿ونُنْزِلَ الملـٰئكة إِنْزَالاً﴾ لأنَّ مصدر ما جاء على أَفْعَل إِفْعَال، نحو: أَكْرَمْتُ إِكْراماً وأَطْعَمْتُ إِطْعاماً وما أَشبه ذلك، فمجيء مصدر نَزَّل بعد أنزل دليل على أنَّهما بمعنى واحد.

وعلّة أبي عمرو في تشديده[٨] الموضع الذي في الأنعام[٩]، أن قبله: ﴿وقالوا لولا نُزِّل عليه ءايةٌ من ربِّه﴾ فشدّد ﴿قُلْ إِنَّ اللّهَ قادِرٌ على أَن يُنَزِّلَ ءاية﴾ ليتجانسِ

---

(١) وهي لغة بكر بن وائل وتميم. انظر: الكتاب: ٤: ١١٣، ومعاني القرآن للفراء: ٣: ١٢٥، وشرح الشافية للرضي: ١: ٤٠.

(٢) وهو كل فعل مضارع من لفظ ﴿ينزل﴾ مضموم الأول سواء كان مبدوءا بتاء الخطاب نحو ﴿إن تُنَزِّلَ﴾. النساء: ١٥٣، أو نون العظمة نحو ﴿ما نُنَزِّلُ الملـٰئكة﴾ الحجر: ٨، وسواء كان مبنيا للمعلوم أو مبنيا للمجهول نحو ﴿أن يُنَزِّلَ﴾ البقرة: ١٠٥، ونحو ﴿إن تُنَزَّلَ التورٰة﴾ آل عمران: ٩٣.

(٣) ابن كثير وأبو عمرو بالتخفيف ـ إلا مواضع مستثناة سينص عليها المؤلف ـ ويلزم من التخفيف سكون النون. والباقون بالتشديد. انظر: التبصرة: ١٥١ ـ ١٥٢، والتيسير: ٧٥، والعنوان: ٧٠، والنّشر: ٢: ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٤) آل عمران: ٧، والنحل: ٤٤.

(٥، ٦) الأعراف: ٧١، والحجر: ٩.

(٧) سيأتي توثيقها في سورة الفرقان إن شاء الله.

(٨) في «ن» «تشديد».

(٩) الآية: ٣٧.

الكلام، ويأتي الشكل بعد شكله.

وأمّا ابن كثير فلا علّة له في مخالفته أصله في الموضعين من بني إسرائيل[١] إلاّ الجمع بين اللغتين. وأمّا حمزة والكسائي فإنّهما خففا: ﴿يُنْزِلُ الغَيْثَ﴾ في الموضعين[٢]؛ لأنّ أكثر ما جاء في القرآن من ذكر الغيث إنّما جاء[٣] على أَنْزَل؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وأَنزَلْنا من السماءِ ماءً طهوراً﴾[٤]/ ﴿وأَنْزَلَ من السماء ماء﴾[٥]، وما أشبههما. ٦٤/أ

وعلّة إجماع الجماعة[٦] على تشديد ﴿وما نُنَزِّلُه إلاّ بقَدَرٍ معلوم﴾ [الحجر: ٢١] أنّ التثقيل أكثر ما[٧] يستعمل فيما كثر وتكرر ووقع الفعل منه شيئاً بعد شيء، فلمّا كان هذا الموضع بعد قوله: ﴿وإنْ مِن شيء إلاّ عندنا خَزائِنُه﴾ وكان ذلك ينزل مِنْ عند اللّه متفرّقاً شيئاً بعد شيء حسن مجيئه على «فعَّل».

﴿جِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [٩٧] [٩٨] اسمان أعجميّان، وهذه الأسماء الأعجمية منها ما أُلحق بكلام العرب، ومنها ما لم يُلْحق، فجميع ما فيهما من القراءات لغات استعملتها العرب في هذه الأسماء الأعجمية حين نطقت بها[٨].

---

(١) وهما قوله تعالى ﴿ونُنَزِّلُ مِنَ القرآن﴾: ٨٢، وقوله ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ علينا كتٰبا﴾: ٩٣.

(٢) الأول منهما في لقمان: ٣٤، والثاني في الشورى: ٢٨.

(٣) قوله «إنما جاء» ساقط من «ن» وفي «م» «وجاء».

(٤، ٥) الفرقان: ٤٨، والبقرة: ٢٢.

(٦) يعني جماعة القراء. قال ابن الجزريّ: فلا خلاف في تشديده، لأنّه أريد به المرّة بعد المرةّ. انظر: النّشر: ٢: ٢١٨.

(٧) قوله «أكثر ما» لا يوجد في «م».

(٨) ﴿جبريل﴾ قرأه نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص بكسر الجيم وكسر الراء وياء بعدها. وقرأه ابن كثير بفتح الجيم وكسر الراء وياء بعدها. وقرأ ابن كثير بفتح الجيم وكسر الراء وياء بعدها. وقرأه شعبة بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة من دون ياء. وكذلك حمزة والكسائي إلاَّ أنّهما أثبتا الياء.

﴿ميكٰل﴾ قرأه نافع بهمزة بعد الألف من غير ياء. وقرأه ابن كثير وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي بهمزة وياء بعد الألف. وقرأه أبو عمرو وحفص بدون همزة وياء. انظر: التيسير: ٧٥، والعنوان: ٧١، والكافي: ٦٢ ـ ٦٣. وانظر اللغات فيهما ونسبة بعضها في الطبري: ١: ٤٣٦ ـ ٤٣٧، والحجة لابن زنجلة: ١٠٧، والبحر: ١: ٣١٧ ـ ٣١٨، والدر المصون: ٢: ١٨ ـ ٢٠.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [١٠٢] وبابه[١]: من شدد ونصب[٢] فلأنّ ﴿لكن﴾ المشددة تنصب الأسماء وترفع الأخبار ومن حجته أنّ هذه المواضع معها الواو، وقد قال بعض النحويين[٣]: «إذا كان مع لكن الواو كان التشديد أحسن، وإذا لم يكن معها الواو فالتخفيف أحسن» ووجه هذا القول أنّ لكن الخفيفة بمعنى بل يعطف بهما جميعاً، فإذا لم تكن معها الواو أشبهت بل، وإذا كانت معها الواو بَعُدت عن شبهها، لأنّ الواو لا تدخل على بل.

ومن خفف ﴿لكن﴾[٤] رفع ما بعدها بالابتداء وأبطل عملها حين خففها.

﴿نَنسَخْ﴾ [١٠٦] من قرأ ﴿نُنْسِخْ﴾[٥]، فعلى وجهين:

أحدهما: أن يكون معنى ﴿ما نُنْسِخْ من ءاية﴾ ما نجده منسوخاً؛ كقولك: أَبْخلتُ الرجلَ، أي وجدته بخيلاً، والله تعالىٰ لا يجده منسوخاً إلاّ بأن يَنْسَخَه، فهي ترجع إلى قراءة من قرأ ﴿نَنْسَخْ﴾.

والوجه الثاني: أن يكون التقدير: ما نُنْسِخْكَ من آية، فحذف المفعول الأوّل وهو الكاف، وأبقى الثاني/ وهو ﴿من ءاية﴾، ويكون الإنساخ[٦] على هذا من اللوح المحفوظ، أو من الذكر الذي نسخت منه الكتب. ٦٤/ب

(١) هو خمسة مواضع ﴿ولكن البر﴾ هنا في موضعين: ١٧٧ و ١٨٩، ﴿ولكن الله قتلهم﴾ ﴿ولكن الله رمى﴾ في الأنفال: ١٧، ﴿ولكن الناس﴾ في يونس: ٤٤.

(٢) شدد ونصب ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في المواضع الستة وكذلك نافع في الأول من البقرة وموضعي الأنفال وموضع يونس، وكذلك ابن عامر في يونس وكذلك حمزة والكسائي في الثاني والثالث من البقرة. انظر: التبصرة: ١٥٢ ـ ١٥٣، والنّشر: ٢: ٢١٩، والاتحاف: ١٤٤.

(٣) هو قول الكسائيّ والفراء، انظر: معاني القرآن للفراء: ١: ٤٦٥، وانظر: النسبة للكسائي في: البحر: ١: ٣٢٧، والدّر المصون: ٢: ٣٠. وقد ناقش أبو حيان هذا القول، وردّه الفارسيّ في الحجة، انظر فيها: ٢: ١٤١ (ط. الهيئة المصرية).

(٤) خفف ورفع في الأول من البقرة وموضعي الأنفال ابن عامر وحمزة والكسائي. وكذلك في الثاني والثالث من البقرة نافع وابن عامر. وفي يونس حمزة والكسائي: انظر: التبصرة: ١٥٢ ـ ١٥٣، والنّشر: ٢: ٢١٩.

(٥) بضم النون وكسر السين هي قراءة ابن عامر، انظر: العنوان: ٧١، والكافي: ٦٣، والارشاد: ٢٣١، والنّشر: ٢: ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٦) لفظ «الانساخ» لا يوجد في «ن».

ومن قرأ ﴿نَنْسَخْ﴾[١] فعلى وجهين أيضاً[٢]:

إمَّا أن يكون المعنى في قوله: ﴿نَنْسَخْ﴾ نرفعها فنُذْهِب تلاوتها وحكمها، أو يكون المعنى نُبْطِل حكمها ونُبْقي تلاوتَها.

﴿نَنْسَأْها﴾[٣] [١٠٦]، بمعنى: نُؤَخِّرْها، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون المعنى نُؤَخِّرها، أي نُؤَخِّر نزولَها فلا تَنْزِل.

والوجه الثاني: أن يكون المعنى: نرفعها بعد نزولها.

والوجه الثالث: أن يكون المعنى نُؤَخِّر حكمها ونُبْقِي تلاوتها.

ومن قرأ ﴿نُنْسِها﴾[٤] فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون من النّسيان، كما قال تعالىٰ: **﴿سنقرئك فلا تَنْسى إلاَّ ما شاء اللَّه﴾** [الأعلى: ٦ ـ ٧].

والوجه الثاني: أن يكون بمعنى نَتْركها، وحقيقته[٥] نأمركم بتركها، أي: بترك العمل بها، وهذا الوجه الثاني هو الجيّد الذي عليه العمل[٦]؛ لأنّ أكثر أهل العلم على أنَّ اللَّه تعالىٰ لم يشأ أن ينسّي نبيّه شيئاً مما أنزل عليه[٧].

﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [١١٦] من قرأ بغير واو[٨]، جعلها جملة منقطعة غير

---

(١) بفتح النون والسين، هي قراءة الباقين غير ابن عامر، انظر: ما تقدم من المراجع.

(٢) لفظ «أيضاً» لا يوجد في «ن».

(٣) بفتح النون والسين وهمزة ساكنة بعدها قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: العنوان: ٧١، والكافي: ٦٣، والنّشر: ٢: ٢٢٠، والاتحاف: ١٤٥.

(٤) بضم النون وكسر السين من غير همز، قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. انظر: المراجع السابقة.

(٥) في «م» «حقيقتها».

(٦) وهو الذي اختاره الزّجاج في معاني القرآن واعرابه: ١: ١٩٠ ونسبه القرطبي للأزهريّ: ٢: ٦٨ وليس في «علل القراءات» للأزهريّ. وانظر: «التحصيل» للمؤلف: ١: ٤٦/أ، والنكت والعيون للماوردي: ١: ١٤٥.

(٧) راجع مناقشة الطبري لهذا القول في التفسير: ١: ٤٧٨ ـ ٤٧٩.

(٨) هو ابن عامر وكذلك هو في المصحف الشامي. انظر: السبعة: ١٦٩، وغاية ابن مهران: ١٠٦، والتبصرة: ١٥٣، والتيسير: ٧٦، والنّشر: ٢: ٢٢٠، وهجاء مصاحف الأمصار للمؤلف: ١١٨.

معطوفة، ويجوز أن تكون غير منقطعة، وحذف الواو لالتباس[١] الجملة الثانية بالجملة الأولىٰ؛ لأنّ قوله تعالىٰ: ﴿ومَنْ أظْلَم ممن مَنَع مسٰجد اللّه أن يُذْكر فيها اسْمُه﴾ [١١٤] عَنَىٰ به الكفار، فالذين ﴿قالوا اتّخذ اللّه ولداً﴾ من جملتهم، وإذا التبست الجملة الثانية بالأولى جاز حذف الواو وإثباتها، ونظير ذلك قوله تعالىٰ: ﴿أُوْلٰئك أصحٰبُ النّارِ هم فيها خٰلدون﴾[٢] ولو قال: «وهم فيها خالدون» لكان حسناً، ونظيره قوله: ﴿سيقولون ثلٰثة رابعهم كَلْبُهم﴾ [الكهف: ٢٢] فجاء بغير واو، وقال: ﴿ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم﴾ فجاء بالواو[٣].

ومن قرأ ﴿وقالوا﴾/ بالواو[٤]، فإنّه عطف جملة على جملة. ٦٥/أ

﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [١١٧] وجه قراءة ابن عامر في نصبه ﴿فيكونَ﴾، أنّه جعله جواباً لقوله: ﴿كُنْ﴾ بالفاء، هذا في المواضع المختلف[٥] فيها كلّها سوى الذي في النحل ويٰس[٦]، فإنه نصبهما على العطف على ﴿أَنْ يَقولَ﴾[٧]. وفي قراءته في المواضع الأربعة سواهما بُعْد[٨]، لأنّ ﴿كن﴾ وإن كان لفظه لفظ[*] الأمر فليس هو

---

(١) أي: اختلاط والتصاق.

(٢) في خمسة مواضع أوّلها البقرة: ٣٩.

(٣) انظر: مشابهة تعليل الفارسيّ في الحجة: ٢: ١٥٨ ـ ١٥٩ بما ذكره المؤلف. وانظر: «التحصيل»: ١/٥١/ب.

(٤) هي قراءة بقيّة السبعة سوى ابن عامر. انظر: المراجع السابقة.

(٥) يخرج بذلك المتفق عليه وهما موضعان ـ في آل عمران: ٥٩، والأنعام: ٧٣ ـ قرأهما الجميع بالرفع. انظر: النّشر: ٢: ٢٢.

(٦) المواضع المختلف فيها ستة مواضع: الأول هنا: ١١٧، والثاني في آل عمران: ٤٧، والثالث في النحل: ٤٠، والرابع في مريم: ٣٥، والخامس في يس: ٨٢، والسادس في غافر: ٦٨. فقرأها جميعاً بالنصب ابن عامر ووافقه الكسائي على موضعي النحل ويس. ورفع في الأربعة الباقية. انظر: التبصرة: ١٥٣، والتيسير: ٧٦، والعنوان: ٧١.

(٧) ﴿يقول﴾ بالياء في يس فقط، أمّا في النحل فهو ﴿نقول﴾ بالنون.

(٨) يقصد من حيث الصناعة النّحوية وشهرتها وقوتها، وإلاّ فنصبها سائغ حملاً على لفظ ﴿كن﴾ وجواباً له، ثم هي قراءة متواترة، منسوبة لعربي صريح لم يكن ليلحن. وانظر: البحر المحيط: ١: ٣٦٦، والدر المصون: ٢: ٨٨ ـ ٩٠.

(*) «لفظ» ساقط من «ر».

بأمر على الحقيقة، لأنَّ معنى ﴿أَنْ يَقُولَ له كُنْ﴾ أن يكوّنه فيكون[١]، فإنّما شبّهه بالأمر الحقيقي لمّا جاء على لفظه. وقراءة الكسائي معه في النحل ويّس [بالنصب قراءة حسنة][٢]، لأنّهما عطفا على ﴿أن يقول﴾ بالفاء فهو عطف فعل على فعل.

ومن رفع في الستة[٣] فعلى ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون عطفاً على موضع ﴿كن﴾ لأنّ معناه يكوّنه، فالتقدير: إنّما يكوّنه فيكون.

والثاني: على إضمار هو فكأنّه قال: فهو يكون[٤].

والثالث: ﴿يكون﴾ في الأربعة مواضع خاصة التي رفعها الكسائي فيكون عطفاً على ﴿يقول﴾.

﴿وَلَا تُسْتَلُ﴾ [١١٩] علّة من قرأ ﴿ولا تَسْئلْ﴾[٥] أنّه جاء على الأمر فيكون في معناه قولان:

أحدهما: أنّه على التعظيم لِمَا صاروا إليه من العذاب، كما تقول: ماحال فلان؟ فيقال لك: لا تَسْأَلْ عن فلان أي أَنه قد صار إلى أَمر عظيم، إمّا من الخير وإمّا من الشرّ.

---

(١) أورد المؤلف هذا القول في مختصره «التحصيل» بلفظ «وقد قيل إنَّ معنى ﴿فإنما يقول له كن فيكون﴾ فإنّما يكونّه» وجعله آخر الكلام، واستدل بأن قوله على الحقيقة وليس مجازاً، وأن أهل العربية مجتمعون على أنّهم إذا أكدوا الفعل بالمصدر كان حقيقة. وأيّد الطبري في قوله «فغير جائز أن يكون الشيء مأموراً بالوجود مراداً كذلك إلاّ وهو موجود ولا أن يكون موجوداً إلاّ وهو مأمور بالوجود مراد كذلك» مع أن كلامه هنا قريب من كلام الفارسيّ. انظر: «التحصيل»: ١/٤٨/ب. وتفسير الطبري: ١: ٥١٠ ـ ٥١١، والحجة: ٢: ١٦٠ ـ ١٦١.

(٢) زيادة مكملة من «م».

(٣) هي قراءة بقية السبعة نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة، انظر: المراجع في حاشية (٦) من الصفحة السابقة.

(٤) التقديران ذكرهما الزّجاج في معاني القرآن: ١: ١٩٩.

(٥) بفتح التاء وجزم اللام وهي قراءة نافع. انظر: السبعة: ١٦٩، والارشاد: ٢٣٢، والإقناع: ٢: ٦٠٢، والنّشر: ٢: ٢٢١.

والوجه الثاني: ذكره أهل التفسير، قالوا: إنَّ النبيّ ﷺ قال: (ليت شعري ما فعل أبواي)، فأنزل اللَّه تعالىٰ: ﴿ولا تَسْئَلْ عن أصحٰب الجحيم﴾[١].

ومن قرأ ﴿ولا تُسْئلُ﴾[٢] فهو على الحال، التقدير: إنّا أرسلناك بالحقّ بشيراً ونذيراً وغيرَ مسؤول عن أصحاب الجحيم.

﴿وَاتَّخِذُوا[٣]﴾ [١٢٥] من قرأ بكسر الخاء[٤] فهو على الأمر، ويقوّيه ما رُوِيَ عن النبيّ ﷺ أنّه أخذ بيد عمر بن/ الخطاب ـ رضي اللَّه عنه ـ فلمّا أتى على المقام، ٦٥/ب قال عمر: هذا مقام أبينا إبراهيم، فقال النبيّ ﷺ: (نعم)، قال: أفلا نتّخذه مصلى؟، فأنزل اللَّه تعالىٰ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرٰهِيمَ مُصَلًّى﴾[٥]، ويقوّي هذه القراءة أنّها ألزم للفَرْض؛ لأنّ وجوبَ اتّخاذ المقام مصلّى بلفظ الأمر أوجب منه إذا كان بلفظ الخبر، لأنّه إذا كان خبراً عن قوم اتّخذوه قبلنا لم يلزمنا اتّخاذه حتى نؤمر بذلك، أو يفسر النبيّ عليه السّلام ذلك[٦] أنّ هذا الخبر معناه الأمر، وإذا كان بلفظ الأمر كان أوجب وألزم.

---

(١) هذا الخبر مرويّ عن محمد بن كعب القرظي رواه عنه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهم. وهو مرسل ضعيف الاسناد لا تقوم به حجة. وقد ردّه ابن جرير. وقال ابن كثير: إنّه مرسل. وضعّفه السيوطي. انظر: الطبري: ١: ٥١٥ ـ ٥١٦، وتفسير ابن أبي حاتم ق (١) من البقرة أثر رقم: (١١٥٨)، وأسباب نزول القرآن للواحدي: ٣٦ ـ ٣٧، وابن كثير: ١: ١٦٧، والدر المنثور: ١: ٢٧١.

(٢) بضم التاء ورفع اللام. هي قراءة بقيّة السبعة. انظر: السبعة لابن مجاهد: ١٦٩، والإقناع لابن الباذش: ٦٠٢.

(٣) هنا خالف ترتيبه المعهود في كلمات السورة لأن ﴿واتخذوا﴾ بعد ﴿ابرٰهيم﴾.

(٤) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي. انظر: التبصرة: ١٥٥، والتيسير: ٧٦، والعنوان: ٧١.

(٥) الحديث مركب من حديثين جزْؤُه الأول عند أبي نعيم في الدلائل عن ابن عمر عن أبيه، وجزْؤُه الثاني عند ابن أبي حاتم وابن مردويه عن جابر عن عمر. وأصله في البخاري وغيره من كتب السنّة. انظر: تفسير ابن أبي حاتم ق (١) من البقرة أثر رقم (١٢٠٥)، وفتح الباري: ٨: ١٣٧، وصحيح مسلم: ٤: ١٨٦٥، وتحفة الأحوذي: ٨: ٢٩٥، وابن كثير: ١: ١٧٤ ـ ١٧٥، ولباب النقول: ٢٨، والدر المنثور: ١: ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٦) لفظ «ذلك» لا يوجد في «ن، ر».

ومن قرأ ﴿وَٱتَّخَذُوا﴾ بفتح الخاء[١] فهو على الخبر، معطوف على قوله: ﴿وإذْ جعلنا﴾ فعطف خبراً على خبر.

﴿إِبْرَٰهِۧمَ﴾ [١٢٤] و ﴿إبْرٰهَـٰم﴾[٢] لغتان مستعملتان في لسان العرب[٣].

﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ [١٢٦] قراءة ابن عامر[٤] من: أَمْتَع يُمْتع، وقد استعملت كثيراً كما استُعمل مَتَّع، وأنشد الأصمعيُّ[٥] للراعي[٦]:

١٧ ـ خَلِيْلَيْـنِ مِـنْ شِعْبَيْـنِ شَتَّـىٰ تَجَـاوَرا قَـدِيمَـاً وَكَـانَـا بِـالتَّفَـرُّقِ أَمْتَعَـا

فسّر الأصمعيّ ذلك بأنْ قال: «ليس من أحد يفارق صاحبه إلا أَمتعه بشيء يذكره، فكان ما أَمْتع كل واحد من هذين الاثنين صاحبه أن فارقه»[٧].

---

(١) قراءة نافع وابن عامر. انظر: المراجع في حاشية رقم (٤) من الصفحة السابقة.

(٢) في «ن» ﴿وإبرٰهيم﴾.

(٣) كلمة ﴿إبرٰهيم﴾ المختلف فيها في خمسة وثلاثين موضعاً منها خمسة عشر هنا، قرأها هشام ﴿إبرٰهَـٰم﴾ بالألف في هذه المواضع، وابن ذكوان بالألف هنا وفي بقية مواضع الخلاف بالياء. وهذا على ما في «الهداية» قال في «النشر»: «وهو الذي لم يذكر الأستاذ أبو العباس المهدوي في هدايته غيره». وبقيّة القراء بالياء ﴿إبرٰهيم﴾. والقراءة بالياء لغة قريش وأكثر العرب. وبالألف لغة شامية قليلة. وقال الأزهري: «إنّها عبرانية تركت على حالها». وفي ﴿إبرٰهيم﴾ تسع لغات. انظر: النّشر: ٢: ٢٢١ ـ ٢٢٢، والفوائد المجمّعة: ٣٠/ب، والتحصيل: ١/ ٥٥ وعلل القراءات: ١٦/أ، والكشف: ١: ٢٦٣، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار: ١٠/أ، والدر المصون: ٢: ٩٧ ـ ٩٨.

(٤) بسكون الميم وتخفيف التاء.

(٥) هو عبد الملك بن قُرَيْب ـ واسمه عاصم ـ أبو سعيد الباهلي البصري، أحد أئمّة اللغة والنوادر. كان يقول: حفظت ستة عشر ألف أرجوزة. أخذ عن أبي عمرو وغيره. من مصنّفاته: «غريب القرآن» و «الأضداد». توفي (٢١٦هـ) على الصحيح. انظر: نزهة الالباء: ١١٢، والإنباه: ٢: ١٩٧، والبغية: ٢: ١١٢.

(٦) اسمه عُبيد بن حُصَيْن بن معاوية من بني نُمَيْر أبو جندل، شاعر فحل، جعله ابن سلّام من الطبقة الأولى من شعراء الإسلام. ولقّب بالراعي لكثرة وصفه الإبل والرعاء في شعره. انظر: طبقات فحول الشعراء: ٥٠٢، والشعر والشعراء: ٤٢٢، وخزانة الأدب: ١: ٥٠٤، ولفظ «للراعي» لا يوجد في «ن، م» والبيت في ديوانه: ١٦٦، ومجمل اللغة (متع): ٨٢٢، والصحاح (متع): ١٢٨٢، وأساس البلاغة (متع): ٢: ٣٦٥، والمشوف المعلم (متع): ٧١٠، واللسان (متع) ٨: ٣٢٢. ويروى «خليطين»، في «ر» زيادة: عُبَيْد بن حصين.

(٧) نقل الفارسي هذا التفسير للبيت عن الأصمعيّ في الحجّة: ١: ١٧٢، وابن فارس في المجمل: ٨٢٢. وانظر: المشوف المعلم: ٧١٠. (حاشية).

ومن قرأ ﴿فَأُمَتِّعُه﴾ [١] فهو من مَتَّع يُمَتِّع، وعليه جاء القرآن كما قال عزّ وجلّ: ﴿نُمَتِّعهُم قليلاً﴾ و ﴿يُمَتِّعْكم مَتَاعاً حَسَناً﴾ و ﴿وَمَتِّعُوهنّ﴾ [٢]، وما أشبه ذلك.

﴿أَوْصَىٰ﴾ و ﴿ وَوَصَّىٰ ﴾ [١٣٢] لغتان [٣]، وقد جاء بهما القرآن، فمثل ﴿أَوْصَىٰ﴾ قوله: ﴿يُوصِيكم اللَّهُ في أولٰدكم﴾ و ﴿يُوصِي بها أَو دين﴾ وما أشبه ذلك، ومثل ﴿وصَّىٰ﴾ قوله: ﴿إِذْ وَصَّـٰكم اللَّه بهـٰذا﴾، وقوله: ﴿فلا يَسْتَطِيعون تَوصية﴾ [٤] لأنّ توصية مصدر وصَّى.

﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ [١٤٠] من قرأ بالتاء [٥] فلأَنَّ قبله خطاباً وهو قوله: ﴿قُلْ أتحاجُّونَنَا في اللَّه﴾/ الآية [١٣٩] وبعده خطاب أيضاً وهو قوله: ﴿أَأَنتم أَعلم أَمِ اللَّه﴾، وكونه بالتاء على الخطاب أشبه بما قبله وبما بعده. ٦٠/أ

ومن قرأ بالياء [٦] فلأنّ المراد به اليهود، وهم في وقت الخطاب غيبة.

﴿رَؤُفٌ﴾ و ﴿ رَءُوفٌ ﴾ [١٤٣] لغتان [٧]، و ﴿رَءُوف﴾ أكثر مثل ﴿غَفُور﴾ و ﴿شَكُور﴾، فهذا وما أشبهه على «فَعُول».

و ﴿رَؤُف﴾ مثل «فَعُل» [٨] ونظيره: رَجل حَذُر، ومثله قول الشاعر ـ وهو

---

(١) بفتح الميم وتشديد التاء، هي قراءة الجمهور إلاّ ابن عامر فإنه يسكن الميم ويخفّف التاء. انظر السبعة: ١٧٠، والتبصرة: ١٥٥، والتيسير: ٧٦، والعنوان: ٧١، والنّشر: ٢: ٢٢٢.

(٢) الآيات على الترتيب: لقمان: ٢٤، وهود: ٣، والبقرة: ٢٣٦.

(٣) قرأ نافع وابنُ عامر ﴿وأوصى﴾ بألف قطع بين الواوين وإسكان الواو الثانية وتخفيف الصاد، وكذلك هو في مصاحف أهل المدينة والشام. وقرأ الباقون بحذف الألف وفتح الواو وتشديد الصاد، وكذلك هو في مصاحفهم. انظر: الكافي: ٦٥، والإرشاد: ٢٣٤، والنّشر: ٢: ٢٢٣، وهجاء مصاحف الأمصار: ١١٨.

(٤) الآيات: النساء: ١١ و ١٢ و ١٣، والأنعام: ١٤٤، ويّس: ٥٠.

(٥، ٦) بالتاء قراءة ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي. وبالياء قراءة الباقين. انظر: التبصرة: ١٥٥، والتيسير: ٧٧، وتقريب النّشر: ٩٤.

(٧) قرأ أبو عمرو وشعبة وحمزة والكسائي ﴿رَؤُف﴾ بقصر الهمزة من غير واو، والباقون بواو بعد الهمزة. انظر السبعة: ١٧١، وغاية ابن مهران: ١٠٨، والنّشر: ٢: ٢٢٣.

(٨) وهي لغة بني أسد كما في القرطبي: ٢: ١٥٨، وذهب د. الراجحي في اللهجات العربية إلى أنها لغة الحجاز. انظره ص ١٧١.

عُقْبة بن أبي مُعَيط[١] ـ :

١٨ ـ . . . . يُقَاتِلَ عَمَّهُ الرَؤُفَ الرَّحِيمَا

﴿مُوَلِّيهَا﴾[١٤٨] قراءة ابن عامر ﴿مُوَلَّـاها﴾[٢] على أنّه بناه لما لم يسمّ فاعله فـ ﴿مُوَلَّـاها﴾ اسم المفعول، وحذف الفاعل وأقام المفعول الأوّل[☆] مُقامه، ـ وهو الضمير المستتر في ﴿مُولَّـاها﴾ ـ والهاء والألف المفعول الثاني، وقوله ﴿هو﴾ ضمير صاحب أو فريق[٣]، فالتقدير: ولكل صاحبِ وجهةٍ أي قبلةٍ، وجهة صاحب الوجهة مولاها[٤].

ومن قرأ ﴿مُوَلِّيها﴾[٥] فهو اسم الفاعل من ولَّيتك كذا، وهو يحتاج إلى مفعولين، أحدهما: محذوف من الكلام.

وقوله: ﴿هو﴾ يجوز أن يكون للَّه عزّ وجلّ، ويجوز أن يكون ﴿لكل﴾، فإن جعلتها للَّه عزّ وجلّ فالتقدير: ولكلٍّ وجهةٌ اللَّه موليها إياه، فالهاء والألف المفعول الأول، وإيّاه المفعول الثاني حذف. وإن جعلته لكل فالتقدير: ولكل وجهة هو موليها نفسه، أي صاحب الوجهة موليها نفسه. وجاء ﴿هو﴾ على لفظ كلّ مَوَحَّداً،

---

(١) «وهو عقبة بن أبي معيط» لا يوجد في «ن، م» ولعلّها إضافة من الناسخ، لأنّ البيت للوليد بن عقبة ـ ويكنى أبا وهب ـ، وهو أخو عثمان بن عفان لأُمّة، صحابي، من فتيان قريش وشعرائهم وأجوادهم. رَثى عثمان وحرَّض معاوية على الأخذ بثأره. توفي بالرقّة. انظر: الأغاني: ٥: ١٢٢، وما بعدها، والإصابة: ٣: ٦٠١ ـ ٦٠٢ ضمن أبيات كتبها إلى معاوية رضي اللَّه عنه يحثّه على الأخذ بثأر عثمان من قتلته. ونقل ابن منظور بعض هذه الأبيات في اللسان (حلم): ١٢: ١٤٧، والشاهد ليس منها. وهو في تفسير الطبري: ٢: ١٩، والحجة للفارسي: ٢: ١٧٨، والمحرر الوجيز: ١: ٤٤٢ (ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية)، والقرطبي: ٢: ١٥٨، والبحر: ١: ٤٢٧، وصَدْره: «وشَرُّ الطالبين ولا تَكُنْه» وهو في حاشية الأصل. والصحيح أن إنشاد العجز: «بقَاتِلِ عَمِّه الرَّؤُفِ الرَّحِيم». وانظر: تحقيق الأستاذ محمود شاكر له في الطبري: ٣: ١٧١ (ط. دار المعارف).

(٢) بفتح اللام وألف بعدها. انظر: التيسير: ٧٧، والعنوان: ٧٢، والكافي: ٦٥، والنّشر: ٢: ٢٢٣.

(☆) «الأول» لا يوجد في «ر».

(٣) في «ن» «قرين».

(٤) قال في «التحصيل»: «والتقدير: ولكل فريق من الناس قبلة ذلك الفريق، مصروف إليها». انظر: ١/٦١/ب.

(٥) كسر اللام وياء بعدها، هي قراءة الجمهور. انظر: ما تقدم من المراجع.

ولو جاء على معناها لكان جمعاً[(١)]، فكان يكون: ولكلّ وجهة هم مولوها، أي: مولوها أنفسهم.

﴿لِئَلَّا﴾ [١٥٠] وجه قراءة ورش[(٢)] أنّه خفف الهمزة بأن قلبها ياء على الحكم في الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها.

وفعل ذلك في هذا الحرف ليوافق خطّ المصحف، والأصل في ﴿ليلا﴾/ لأنْ ٦٦/ب لا، فكُتِب على لفظِ الإدغام والتخفيف؛ لأنّ النون أُدغمت في اللام فحذفت من الخط كما حُذفت من اللفظ، كما جاء ﴿عَمَّا﴾ و ﴿مِمَّا﴾ وما أشبه ذلك مكتوباً على لفظ الإدغام، ثم خففت الهمزة لكثرة الاستعمال، وكتبا[(٣)] على لفظ التخفيف.

وقراءة الجماعة على الأَصل[(٤)] بغير تخفيف[(٥)].

﴿تَطَوَّعَ﴾ [١٥٨]، [١٨٤] من قرأ ﴿يَطَّوَّعْ﴾[(٦)] فالأصل عنده يتطوع فأدغم التاء في الطاء، وجزم بالجزاء.

ومن قرأ ﴿تَطَوَّعَ﴾[(٦)] فهو فعل ماض، ويجوز أن تكون ﴿مَنْ﴾ على هذه القراءة للشرط، ويكون موضع ﴿تَطَوَّعَ﴾ جزماً ويكون ماضياً بمعنى المستقبل، ـ لأنّ الجزاء لا يكون إلاّ بالأفعال المستقبلة، ألا ترى أن قولك: إنْ أَتيتني أكرمْتُك، إنّما معناه: إنْ تأتني أُكْرمْك ـ ويكون جواب الشرط في الفاء من قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شاكر

---

(١) في «ن، م» «جميعاً» وهو خطأ.

(٢) بياء مفتوحة هنا، وفي النساء: ١٦٥، والحديد: ٢٩. والإبدال في مثل هذا لغة قريش كما في معاني القرآن للفراء: ٢: ٢٠٤، والبحر المحيط: ٧: ٢١١، والنّشر: ١: ٤٠٤، وانظر: الكتاب: ٣: ٥٤٣، والتبصرة: ١٥٦، والتيسير: ٣٥، والنّشر: ١: ٣٩٧.

(٣) في «ن» «وكتب».

(٤) لفظ «على الأصل»، ساقط من «م».

(٥) قراءة بقية القراء سوى ورشٍ بالتحقيق بهمزة مفتوحة، وهي لغة تميم وقيس. انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩: ١٠٧، وحرف الهمزة من اللسان: ١: ٢٢.

(٦) ﴿يطوع﴾ بالياء وتشديد الطاء وجزم العين على الاستقبال قراءة حمزة والكسائي. و ﴿تطوع﴾ بالتاء وتخفيف الطاء وفتح العين على المضيّ قراءة الباقين. انظر: السبعة: ١٧٢، و «الهادي»: ورقة: ١٥، والتبصرة: ١٥٦، والنّشر: ٢: ٢٢٣.

عليم﴾ ويجوز أن تكون ﴿مَنْ﴾ موصولة، ولا موضع لقوله: ﴿تَطَوَّعَ﴾ من الإعراب، ويكون موضع ﴿مَنْ﴾ رفعاً بالابتداء، وموضع ﴿فإن اللَّه شاكر عليم﴾ رفع لأنّه خبر الابتداء.

﴿الريح﴾ و ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ [١٦٤] من قرأ بالجمع في المواضع المذكورة[١]، فلأنّ أكثرها في ذكر الرحمة، وقد رُويَ عن النبيّ ﷺ أنّه كان إذا أتت[٢] الريح، قال: «اللّهمّ اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً»[٣]. فوجه ذلك أنّه اعتبر أكثر ما جاء في القرآن من ذكر الريح بالتوحيد أنّه للعذاب [الدَّبُور][٤] نحو قوله: ﴿ريحاً صَرْصراً﴾ و ﴿الرِّيح العقيمَ﴾[٥] وما أشبه ذلك. وأكثر ما جاء بالجمع للرحمة، نحو: ﴿الرياح مُبَشّـرات﴾ [الروم: ٤٦] وما أشبهه، ويقوّي الجمع أيضاً اختلاف هبوب الرياح التي تأتي بالمطر، وأنّها تأتي مرة جنوباً ومرة شمالاً ومرة دَبُوراً ومرة صباً[٦]، فهي رياح لاختلاف/ مجاريها ومجيئها[٧] من سائر هذه الجهات. ٦٧/أ

ومن قرأ بالتوحيد[٨] فلأنّ الريح وإن كانت بلفظ التوحيد فمعناها الجمع، لأنّه اسم للجنس، كما تقول: «كثر الدينار والدرهم في أيدي الناس»، فهو بمعنى كثرت

---

(١) مواضع الخلاف في لفظ ﴿الريح﴾ ـ إفراداً وجمعاً ـ عند القرّاء السبعة في أحد عشر موضعاً: هنا، وفي الأعراف: ٥٧، وإبراهيم: ١٨، والحجر: ٢٢، والكهف: ٤٥، والفرقان: ٤٨، والنمل: ٦٣، والروم ـ الموضع الثاني ـ: ٤٨، وفاطر: ٩، والشورى: ٣٣، والجاثية: ٥. فقرأها بالجمع نافع وحده. انظر: «الهادي» ورقة: ١٥، والتيسير: ٧٨، والعنوان: ٧٢، والنّشر: ٢: ٢٢٣.

(٢) في «ن» «رأى».

(٣) جزء من حديث عن ابن عباس رواه الطبراني في المعجم الكبير ١١: ٢١٣، والدعاء له: ٢: ١٢٥٧ ـ ١٢٥٨ برقم: ٩٧٧. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٠: ١٣٦ «وفيه حسين بن قيس الملقب بحنش وهو متروك».

(٤) زيادة موضحة من «ن» ومنه الحديث (وأهلكت عاد بالدَّبور) رواه البخاري: ٢: ٤١٧ (الفتح)، ومسلم: ٢: ٦١٧ برقم: (٩٠٠).

(٥) الآيتان: فصلت: ١٦، والذاريات: ٤١.

(٦) الدّبور: هي الريح الغربية والصّبا الريح الشرقية مهبّها من مطلع الثريّا إلى بنات نعش. انظر: شرح النووي على مسلم: ٦: ١٩٨، والمصباح المنير (دبر): ٧٢، والقاموس: (صبو): ١٦٧٩، وفتح الباري: ٢: ٤١٧، وانظر: النهاية لابن الأثير: ٢: ٩٨.

(٧) في «ن» «ومهبها».

(٨) لا يوجد أحد من القرّاء قرأ المواضع المختلف فيها جميعاً بالإفراد.

الدنانير والدراهم.

ومن قرأ بعضها بلفظ الجمع وبعضها بلفظ التوحيد[١]، فإنّه جمع بين اللغتين.

﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾ [١٦٥] ﴿تَرَىٰ﴾ من رؤية العين، وإذا كانت ﴿ترى﴾ من رؤية العين لم تتعدّ إلّا إلى مفعول واحد، والمفعول الذي تعدّت إليه في قراءة من قرأ بالتاء[٢] هو: ﴿الّذين ظَلموا﴾ وجواب ﴿لو﴾ محذوف، والتقدير: ولو تَرى الّذين ظَلموا إذْ يرون العذابَ لعلمت أَنَّ القوّة للّه جميعاً وأنّ اللّه شديد العذاب، فإنّ من[٣] قوله: ﴿أن القوّة للّه﴾ في موضع نصب بالفعل المضمر[٤]. وهذا الخطاب للنبيّ ﷺ، والمراد به الأُمّة، فكأنّه قال: ولو رأيتم أيّها المخاطبون الذين ظلموا إذ يرون العذاب لعلمتم قوّة اللّه تعالىٰ وشدّة عذابه[٥].

ومن قرأ بالياء[٦] فهو من رُؤية العين أيضاً و ﴿الَّذين ظلموا﴾ فاعل في موضع رفع، ﴿وأَنَّ القوة﴾ مفعول ﴿يَرى﴾، وجواب ﴿لو﴾ محذوف، والتقدير: ولو يرى الذين ظلموا قوةَ اللّهِ وشدَّة عذابه لعلموا مضرّة اتّخاذهم الأنداد[٧]. ويجوز أن يكون ﴿يرى﴾ في قراءة من قرأ بالياء بمعنى العلم الذي يتعدّى إلى مفعولين، فتكون ﴿أَنَّ﴾ قد سدّت مسدَّ المفعولين، وجواب ﴿لو﴾ محذوف كما ذكرنا. ولا يجوز أن يكون ﴿تَرى﴾ في قراءة من قرأ بالتاء[٨] إلا من رؤية العين[٩].

---

(١) هذا واقع غالب القرّاء: فأبو عمرو وابن عامر وعاصم قرؤوا جميع المواضع بالجمع سوى موضعين بالإفراد، هما: إبرٰهيم والشورى. وحمزة قرأ المواضع كلها بالإفراد سوى الفرقان. وكذلك الكسائي سوى الحجر والفرقان، وكذلك ابن كثير سوى البقرة والحجر والكهف والجاثية. انظر: التيسير: ٧٨، والنّشر: ٢: ٢٢٣.

(٢) هي قراءة نافع وابن عامر.

(٣) هكذا في النسخ الأربع، ويظهر أنّه يوجد سقط، وصحيح العبارة: فإنّ ﴿أنّ﴾ من قوله: ﴿أَنَّ القوة للّه﴾...».

(٤) وهو جواب «لو» المقدّر: لرأيت أو «لعلمت» على تقدير المؤلف.

(٥) انظر: «التحصيل»: ١/٦٨/ب، والحجّة للفارسي: ٢: ٢٠١.

(٦) هي قراءة جميع السبعة إلا نافعاً وابن عامر، انظر: السبعة: ١٧٤، والتبصرة: ١٥٧، والعنوان: ٧٢.

(٧) تقديره مُشَابهٌ لتقدير الزجّاج في معاني القرآن: ١ : ٢٣٨.

(٨) لفظ «بالتاء» ساقط من «ن».

(٩) في «ر» البصر.

وحجّة ابن عامر في ضمّ الياء من ﴿يُرَوْن﴾[1] أنّه بناه لما لم يسمّ فاعله، ويقوّيه: ﴿كذلك يُريهم اللَّهُ أعمـٰلَهم﴾ [١٦٧] فكما كان ﴿يُريهم﴾ فعلاً رباعيّاً مبنيّاً للفاعل، كذلك قرأ[*] ﴿يُرَون﴾ فجعله فعلاً رباعيّاً مبنيّاً للمفعول[2]، ألا ترى أنّ ﴿يُريهم اللَّه﴾ لو بُني/ للمفعول لكان كذلك: «يُرون أعمـٰلَهم». ٦٧/ب

وحجّة قراءة الجماعة[3] أنّ قبله ﴿ولو يَرى الذين ظلموا﴾ فالفعل مسند إليهم، فأسند في ﴿يَرَوْن﴾ إليهم أيضاً.

﴿خُطُوَٰتِ﴾ [١٦٨] من قرأ ﴿خُطُوٰت﴾ بالضم[4] فلأنّ باب «فُعْلة» إذا كان اسماً أَنْ يُجْمع على «فُعُلات»، نحو: ظُلْمَة وظُلُمات، وقُرْبة وقُرُبات، ولا يسكن من جميع ذلك شيء إلاّ في الشعر[5].

ومن أسكن الطاء من ﴿خُطْوٰت﴾[6] فإنّه استثقل أن تتوالى ضمتان بعدهما واو فيكون ذلك في تقدير توالي ثلاث ضمات، فأسكن استخفافاً.

﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [١٧٣] وما أشبهه[7]، من كسر الساكن الأوّل[8] من الساكنين

---

(١) انظر: السبعة: ١٧٤، والتبصرة: ١٥٧، والتيسير: ٧٨، والنّشر: ٢: ٢٢٤.

(*) لفظ «قرأ» سقط من «ر».

(٢) لفظ «للمفعول» ساقط من «م».

(٣) بفتح الياء مبنيّاً للفاعل.

(٤) في الطاء، هي قراءة قنبل وابن عامر وحفص والكسائي. انظر: «الهادي» ورقة: ١٥، والتيسير: ٧٨، والعنوان: ٧٢.

(٥) ما جاء على «فُعْلَة» ففي جمعه ثلاث لغات: ١ ـ إتْباع العين الفاء، وهي لغة أهل الحجاز. ٢ ـ إسكان العين وهي لغة تميم وقيس. ٣ ـ فتح العين. وهذه لغات فصيحة، ذكرها سيبويه وغيره، أمّا القول إن «فعلات» لا تسكن إلا في الشعر، فيبدو أنّ المؤلف تبع فيه الفارسي. انظر: الكتاب: ٣: ٥٧٩ ـ ٥٨٠، ومعاني القرآن للزجّاج: ١: ٢٤١، والحجّة للفارسي: ٢: ٢٠٤ ـ ٢٠٥، والمحتسب: ١: ٥٦، والتحصيل: ١/٦٩/أ، والبحر المحيط: ١: ٤٧٧، والدرّ المصون: ٢: ٢٢٤.

(٦) نافع والبزي وأبي عمرو وشعبة وحمزة.

(٧) نحو ﴿وقالت اخرج عليهن﴾ يوسف: ٣١، ﴿وما كان عطاء ربك محظوراً انظر﴾: الإسراء: ٣٠، ٢١، ﴿أن اعبدوا﴾ المائدة: ١١٧.

(٨) هي قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة. انظر: التيسير: ٧٨، والعنوان: ٧٢، والكافي: ٦٦، والإقناع: ٦٠٦.

الملتقيين إذا كانا من كلمتين، وكان أوّل الكلمة الثانية ألف وصل تُبتَدأ بالضم، فإنّه جاء به على أصل الساكنين، وهو أن يكسر الأول منهما نحو كقولك: قلِ الحقَّ واْضربِ الرّجلَ وما أشبه ذلك[١].

وعلّة أَبي عمرو في استثناء الواو [واللام][٢] من نحو: ﴿[قل ٱدعوا اللّه][٣] أَو ٱدعوا الرحمٰن﴾[٤] [الإسراء: ١١٠] أنّه لما احتاج إلى تحريكها[٥]، كان الضم أَولى بها إذ هو من جنسها. فأمّا ضمة اللام فإنّه جمع بين اللغتين، ويحتمل أن يكون ضمّه اللام من ﴿قُل﴾[٦] إتْباعاً للضمّ؛ لأنّ ما قبلها لا يكون إلّا مضموماً[٧]، فاستثقل أن يأتي بكسرة بعد ضمّة.

ومن ضمّ الساكن الأوّل في ذلك كلّه[٨]، فإنّه استثقل أن يكسره وبعده ضمّة [٩]، والخروج من كسر إلى ضم ثقيل، فَضَمَّ لالتقاء الساكنين ليخرج من ضمّ إلى ضم. ويقوّي ذلك أنّهم ضمّوا ألف الوصل في قولك: ٱخْرُج وما أشبهه، وكرهوا أن يكسروها لثقل الضم بعد الكسر، فإذا اتّصلت الكلمة التي فيها ألف الوصل بكلمة قبلها صار آخر حرف من الكلمة الأولى قد قام مَقام ألف/ الوصل الساقطة، فوجب ٦٨/أ أَن يُعطَى من الحركة ما أعطيته ألف الوصل في الابتداء ـ وهو الضمّ ـ، وأن يُستَثقل فيه الكسر كما استُثقل في ألف الوصل [في الابتداء][☆].

وعلّة ٱبن ذكوان في كسرِه التنوين[١٠]، ....

---

(١) انظر في أنّ الكسر هو الأصل في التقاء الساكنين: شرح المفصّل لابن يعيش: ٩: ١٢٧، والإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب: ٢: ٣٦٠.

(٢، ٣) إضافة لازمة من «ن، م»، ليتمّ استثناء أبي عمرو.

(٤) استثنى ﴿قل﴾ و ﴿أو﴾ من أصله ـ وهو الكسر ـ فضمّهما.

(٥) الضمير يعود إلى الواو.

(٦) لفظ ﴿قل﴾ ساقط من «ن».

(٧) يعني أنّ ما قبل اللام من ﴿قل﴾ ـ وهو القاف ـ مضموم. ولا يقصد أن ما قبل اللام مضموم دائماً كما يتبادر.

(٨) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي. انظر: التيسير: ٨، والكافي: ٦٦.

(٩) في الحرف الثالث من الفعل نحو: ﴿ادعوا﴾.

(☆) ما بين المعقوفتين زيادة من «ر».

(١٠) انظر: «الهادي»: ١٥، والإقناع: ٦٠٦.

أنّ حرف[١] التنوين حرف إعراب[٢]، فكسره لالتقاء الساكنين، كما يكسر في نحو: ﴿رحيماً النبيّ﴾ [الأحزاب: ٥، ٦] وما أشبه ذلك، واستثناؤه الموضعين المذكورين[٣] على وجه الجمع بين اللغتين.

﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ﴾ [١٧٧] من قرأ ﴿ليس البرَّ﴾ [بالنصب][٤/أ-ب] فإنّه جعل اسم ليس ﴿أن تُولُّوا﴾ و ﴿البِرَّ﴾ خبرها، فالتقدير: ليس البرَّ توليتُكم وجوهَكم قبل المشرق والمغرب، ويقوّي هذه القراءة أَنَّ أَهل العربية يشبِّهون ﴿أَنْ﴾ بالمضمر من حيث كانت لا توصف كما لا يوصف المضمر[٥]، وإذا اجتمع مضمر ومظهر كان المضمر أولى أن يكون اسم ليس إذ هو أخصّ في التعريف[٦].

ومن قرأ برفع ﴿البرُّ﴾[٧] فإنه جعله اسم ﴿ليس﴾ و ﴿أَنْ تُولُّوا﴾ الخبر، ويقوّي ذلك أن ﴿ليس﴾ واسمها مشبّهة بالفعل والفاعلِ، ورتبة الفاعل أن يلي فعله.

﴿[مُّوصٍ]﴾[٨] [١٨٢] العلّة في ﴿مُوَصٍّ﴾ و ﴿مُوصٍ﴾ كالعلة في ﴿أَوْصَىٰ﴾ و ﴿وَوَصَّى﴾[٩] لأنّ قولَه ﴿مُوصٍّ﴾ اسم الفاعل من: وَصَّى، و﴿مُوصٍ﴾ اسم الفاعل من أَوْصى[١٠].

---

(١) لفظ «حرف» ساقط من «ن».

(٢) انظر التنوين وأقسامه في مغني اللبيب: ٤٤٥ وما بعدها.

(٣) في «الهداية» وهما: ﴿برحمةٍ أدخلوا﴾ الأعراف: ٤٩، و ﴿خبيثةٍ اجْتُثت﴾ إبراهيم: ٢٦. فقرأهما بالضم من غير خلاف. انظر: النّشر: ٢: ٢٢٥، والفوائد المجمّعة: ٣/ب، وتحصيل الكفاية: ١٨١/أ.

(٤/أ) ما بين المعكوفتين زيادة موضحة من «ن، م».

(٤/ب) النصب قراءة حفص وحمزة. انظر: السبعة: ١٧٦، وغاية ابن مهران: ١١١، والتبصرة: ١٥٨، والإرشاد: ٢٣٨.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان: ٢: ٨٩ و ٢: ٥٩٥، والدر المصون: ٢: ٢٤٤.

(٦) هذا الاحتجاج حكاه الفارسي عن بعض شيوخه في «الحجّة»: ٢: ٢٠٦ ـ ٢٠٧، وانظر: «التحصيل»: ١/ ٦٩/أ، والكشف: ١/ ٢٨٠، و «الموضح في وجوه القراءة وعللها» للشيرازي: ٤٦/أ.

(٧) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة والكسائي.

(٨) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن».

(٩) راجع ﴿أوصى﴾ و ﴿وصّى﴾ ص: ١٨٣.

(١٠) و ﴿موص﴾ فيه قراءتان: قراءة بفتح الواو وتشديد الصاد لشعبة وحمزة والكسائي. وقراءة بسكون الواو =

﴿[فدية][١] طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [١٨٤] من قرأ بالإضافة[٢] فهو من باب إضافة الشيء إلى بعضه، فـ ﴿فدية﴾ رفع بالابتداء وإضافتها إلى ﴿طعام﴾ الذي يكون فدية وغير فدية، فهو مثل قولك: ثوبُ خَزٍّ وخاتم حديد.

ومن رفع ﴿فدية﴾ ونونها ورفع (طعاماً) بغير تنوين[٣]، فـ ﴿فدية﴾ أيضاً رفع بالابتداء، و ﴿طعام﴾ عطف بيان بَيّن الفدية ما هي، ويجوز أن يكون بدلاً. والجمع في ﴿مساكين﴾ لأنّ الذين يطيقونه جماعة، والتوحيد على معنى: وعلى كل واحد من الذين يطيقونه فدية طعام مسكين[٤]/ .

٦٨/ب

﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [١٨٥] بالهمز الأصل لأنّه مشتق من قولك قَرأتُ القرآن أي جمعت بعضه إلى بعض، وسمّي القرآن لاجتماع حروفه وضم بعضها إلى بعض، ومنه قولهم: «ما قرأت النّاقةُ سَلاً قط»[٥]، أي: لم تضمّ رحمها على جنين، ومنه المِقْراةُ للحوض الذي يجتمع فيه الماء ومنه القَرء وهو اجتماع الدم للحيض.

وقراءة ابن كثير على وجه التخفيف[٦]، فألْقَىٰ فتحة الهمزة على الراء وحذف الهمزة لكثرة استعمال هذا الاسم[٧].

﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ [١٨٥] التشديد من كمَّل يُكمِّل، والتخفيف من أَكْمل

= وتخفيف الصاد للباقين. انظر: التيسير: ٧٩، والعنوان: ٧٣، والكافي: ٦٧.

(١) لفظ ﴿فدية﴾ زيادة مكملة من «ن، م».

(٢) أي برفع ﴿فدية﴾ غير منونة وخفض ﴿طعام﴾، وهي قراءة نافع وابن ذكوان. انظر: التبصرة: ١٥٨، والإقناع: ٦٠٧.

(٣) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وهشام وحمزة والكسائي.

(٤) ﴿مسكين﴾ قرأها بالجمع وفتح النون نافع وابن عامر. وقرأها بالإفراد وتنوين النون بالجر الباقون. انظر: السبعة: ١٧٦، و «الهادي»: ١٥، والنّشر: ٢: ٢٢٦، والاتحاف: ١٥٤.

(٥) ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم «هجان اللون لم تقرأ جنيناً». انظر: في لفظ ﴿القرآن﴾ واشتقاقه مجاز القرآن لأبي عبيدة: ١: ١ ـ ٣، واللسان (قرأ): ١: ١٢٨ ـ ١٢٩، والقاموس (قرأ): ٦٢.

(٦) بنقل حركة الهمزة إلى الراء. والجمهور بالتحقيق. وتخفيف الهمزة بالنقل لغة أهل الحجاز. والتحقيق لغة تميم وقيس انظر: فيما ذكر: التبصرة: ١٥٨، والتيسير: ٧٩، و (رأى) في اللسان: ١٤: ٢٩٣، وتاج العروس: ١٠: ١٤١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٩: ١٠٧.

(٧) ويمكن أن تكون قراءة ابن كثير لا أصل للهمز فيها، وإنّما مشتقّة من «قَرَنْتُ» بين الشيئين فيكون وزنها «فَعَال». وعلى ما ذكره المؤلف «فُعْلان». انظر: الدرّ المصون: ٢: ٢٨٠ ـ ٢٨١.

يُكْمِل[١]، وهو مثل: ﴿أوصى﴾ و ﴿ووصّى﴾.

﴿ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ [١٨٦] لا تخلو هذه المحذوفات المختلف فيها من أن تكون ياء الإضافة[٢] أو لام فَعَلَ في اسم أو فِعْلٍ، فحذف ياء الإضافة لغة مشهورة في العربية مستعملة[٣]. فأمّا لام الفعل نحو: ﴿الداع﴾ و ﴿المهتد﴾[٤] فمن أثبت الياء في شيء من ذلك في الوصل وحذفها في الوقف،[٥] فلأنّها في الوصل في تقدير متحرّكة، فأثبتها كراهة أن يحذف شيئين، الحركة والياء، وحذفها في الوقف لأنّها في تقدير السكون، إذ لا يوقف على متحرك ونظير ذلك الصّلات التي تثبت في الوصل وتحذف في الوقف، نحو: «من عندهِ ى وينصرهُ و ورسله و»، وما أشبه ذلك.

وكما لم يكن إثبات هذه الصلات في الوصل وحذفها في الوقف خلافاً للمصحف، كذلك لا يكون إثبات هذه المحذوفات في الوصل وحذفها في الوقف خلافاً له. ومن أثبتها في الحالين جميعاً[٦]، فإنّه جاء به على الأصل[٧]، ومن حجّته في مخالفته خط المصحف أن يقول: قد رأيت حروف المدّ واللين تحذف في الخط

---

(١) التشديد في الميم وفتح الكاف قراءة شعبة، وتخفيف الميم وسكون الكاف قراءة البقية. انظر: التيسير ٧٩، والإقناع: ٦٠٧.

(٢) مثال الآية من ياءات الزوائد التي لم تصور فيها الياء في المصحف. وجملة هذه الياءات (٦٢) ياء. وبهذا الاعتبار يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: ١ ـ ياء تتصل بالأسماء ويكون قبلها النون، نحو: ﴿اتقون﴾ البقرة: ١٩٧. ٢ ـ وياء تتصل بالأسماء ولا يكون قبلها نون، نحو: ﴿نكير﴾ الحج ٤٤. وهذان القسمان يطلق عليهما ياء إضافة لكون الياء فيهما ليست من بنية الكلمة. ٣ ـ وياء تكون أصلية هي لام الكلمة وتقع في الأسماء، نحو: ﴿الداع﴾، وفي الأفعال نحو: ﴿يسر﴾ الفجر: ٤. انظر: في هذا: الكشف: ١: ٣٣١، والنّشر ٢: ١٨٠، والاتحاف: ١١٣.

(٣) هي لغة هذيل كما في الاتحاف: ١١٣.

(٤) الإسراء: ٩٧.

(٥) وهي قاعدة نافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي. انظر: النّشر: ٢: ١٨٢، والاتحاف: ١١٣.

(٦) هي قراءة ابن كثير وهشام بخلاف عنه. انظر: النّشر: ٢: ٨٢، والفوائد المجمّعة: ٣٠/أ، وتحصيل الكفاية: ١٧٩ ـ ١٨٠، والاتحاف: ١١٣.

(٧) وهي لغة أهل الحجاز كما في الاتحاف: ١١٣، والمهذب في القراءات العشر: ١: ١٢٣، وانظر: الكتاب: ٤/ ١٨٣ ـ ١٨٤.

كثيراً وتثبت في اللفظ وذلك[*] نحو ما حذف من/ الألفات في ﴿العٰلمين﴾ ٦٩/أ
و ﴿الظٰلمين﴾ و ﴿الرحمٰن﴾[١] وما أشبه ذلك. ومن[٢] حذفها في الحالين[٣]،
فإنّه اتّبع الخط مع أنّ حذفها مستعمل في كلام العرب[٤].

فأمّا استعماله في الأسماء نحو ﴿المهتد﴾ و ﴿الداع﴾[٥] فمن أجل أنّ التنوين يلحق الاسم إذا كان نكرة، وإذا لحقه التنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثمّ تحذف بعد دخول الألف واللام كما كانت تحذف مع التنوين ليجري ذلك على سنن واحد.

فأمّا حذفها من الأفعال، نحو: ﴿يومَ يَأْتِ لا تكلَّم﴾ و ﴿ما كنّا نَبْغِ﴾[٦] فهي لغة مستعملة[٧]، ومثل ذلك قول الشاعر[٨]:

١٩ ـ كَفَّاكَ كَفٌّ ما تُلِيقُ دِرْهَمَا   جُوداً وَأُخْرى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدَّمَا

(*) لفظ «وذلك» سقط من «ن».

(١) الحروف: الفاتحة: ٢، والبقرة: ٣٥، والفاتحة: ١.

(٢) لفظ «ومن» ساقط من «ن».

(٣) هي قراءة ابن ذكوان وعاصم وربما خالفا أصليهما في بعض الكلمات. انظر: الفوائد المجمّعة: ٣٠/أ، والاتحاف: ١١٣.

(٤) تقدم أنّ الحذف لغة هذيل. وانظر: الاتحاف: ١١٣.

(٥) ﴿المهتد﴾ في الإسراء: ٩٧، والكهف: ١٧، أثبتها نافع وأبو عمرو في الوصل، وحذفها الباقون. أمّا ﴿الداع﴾ هنا فأثبتها وصلاً ورش وأبو عمرو وحذفها الباقون. وفي القمر موضعان، الأول: ﴿يدع الداع﴾: ٦، أثبتها البزي في الحالين وورش وأبو عمرو وصلاً وحذفها الباقون. والثاني: ﴿إلى الداع﴾: ٨، أثبتها ابن كثير في الحالين ونافع وأبو عمرو وصلاً وحذفها الباقون. انظر: التبصرة: ٦٨ و ٢٤٦ و ٣٤٠، والفوائد المجمّعة: ٣٠/أ.

(٦) ﴿يأت﴾ في هود: ١٠٥ و ﴿نبغ﴾ في الكهف: ٦٤، أثبت الياء فيهما في الحالين ابن كثير، ووصلاً نافع وأبو عمرو والكسائي وحذفهما الباقون. أنظر: التبصرة: ٢٢٦ و ٢٥٤.

(٧) لهذيل. انظر: (أتى) في الصحاح: ٢٢٦٢، ومختار الصحاح: ٥، واللسان: ١٤: ١٤.

(٨) لم أهتدِ إلى قائله وهو في: معاني القرآن للفراء: ٢: ٢٧ و ١١٨ و ٣: ٢٦٠، والخصائص: ٣: ٩٠ و ١٣٣، وأمالي ابن الشجري: ٢: ٧٢، والإنصاف: ٣٨٧، واللسان (ليق) ١٠: ٣٣٤، والأشباه والنظائر للسيوطي: ١: ٢٣. والشاهد فيه حذف الياء من «تعطِ» والاكتفاء بالكسرة، وهي لغة هذيل. و «لا تليق»: لا تمسك ولا تحبس.

﴿ ٱلْبُيُوتَ ﴾ [١٨٩] من ضمّ الباء[١] من ﴿البُيوت﴾ وأخواته[٢] فهو الأصل لأنّه جمع «فَعْل» على «فُعُول» مثل صَرْف وصُرُوف وحَرْف وحُرُوف.

ومن كسر أوائلها فإنّه كره أن يخرج من ضمّة إلى ياء، وذلك ثقيل. ويقوّي ذلك قول من قال في تَصْغير عين «عِيَيْنَة» بكسر العين[٣]، وكان الأصل في بناء التصغير أن يقول: «عُيَيْنَة»، فكره أن يَضُم العين لئلا يخرج من ضم إلى ياء. فإن قال قائل: فهلاّ كره من كسر الباء من ﴿البِيُوت﴾ أن يخرج من كسر إلى ضم؟؟، قيل له: لم يكره ذلك لأنّ الكسرة عارضة، ولا يستثقل في العارض ما يستثقل في اللازم.

﴿ولا تقتلوهم حتى يقتلوكم فإن قتلوكم﴾ [١٩١] حجّة من قرأها من القَتْل[٤] أن قبلها، ﴿والفِتْنَةُ أَشدُّ من القَتْل﴾ وبعدها: ﴿فاقْتلوهم﴾ فهو أشبه بما قبله وما بعده.

ومن قرأها من القتال[٥]، فإنّ بعده ﴿وقَـٰتلوهم حتَّى لا تكون فِتْنة﴾ [١٩٣].

﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [١٩٧] من رفعهما ونوّنهما[٦]، فإنّه جعل ﴿لا﴾ بمعنى ليس، والخبر محذوف، والتقدير: فليس فيه رفث ولا فسوق، // وخبر قوله ٦٠/ب

---

(١) في «ن» «الياء» وهو خطأ.

(٢) هي ﴿عيون﴾ الحجر: ٤٥، و ﴿الغيوب﴾ المائدة: ١٠٩، و ﴿جيوبهن﴾ في النور: ٣١، و ﴿شيوخاً﴾ في غافر: ٦٧. فقرأ ورش وأبو عمرو وحفص بالضم في جميعها ومثلهم قالون وهشام غير أنهما كسرا في باء ﴿البيوت﴾. وقرأ حمزة بكسر الأول في جميعها، ومثله شعبة غير أنّه ضمّ الجيم من ﴿جيوبهن﴾ وقرأ ابن كثير وابن ذكوان والكسائي بضم الغين من ﴿الغيوب﴾ وكسر أوّل الأربعة الباقية. انظر: التبصرة: ١٥٩، والنّشر: ٢: ٢٢٦.

(٣) لم أقف على نسبة هذه اللغة في معتلّ العين، نحو «بيت وشيخ» فيقولون: «بِيَيْت وشِيَيْخ» فيكسرون أوائلها. وهي لغة فصيحة حكاها سيبويه في الكتاب: ٣: ٤٨١. وانظر: اللهجات في الكتاب: ٥٣٦ ـ ٥٣٧.

(٤) هي قراءة حمزة والكسائي، بفتح التاء وسكون القاف من ﴿تقتلوهم﴾. وفتح الياء وسكون القاف من ﴿يقتلوكم﴾. وحذف الألف من ﴿قتلوكم﴾. انظر: السبعة: ١٧٩ ـ ١٨٠، والعنوان: ٧٣، والإقناع: ٦٠٧، وتقريب النّشر: ٩٦.

(٥) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٦) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: «الهادي»: ١٦/أ، والتبصرة: ١٥٩، والتيسير: ٨٠.

﴿ولا جدال﴾ قوله: ﴿في الحجّ﴾، ولم يرفع ﴿جدالَ﴾[١] كما رفع الأَوَّليْن لمفارقته إياهما في المعنى، وذلك أنّ معنى الأَوّلين لا ترفُثوا ولا تفسُقوا، ومعنى الثالث ﴿ولا جدال في الحج﴾ إنّه في ذي الحجة ردّاً على من جادل فيه من المشركين، وذهب إلى أنّه في غير ذي الحجّة على ما كانت الجاهلية تفعله قبل الإسلام[٢].

ومن نصب ولم ينون في الثلاث[٣] فهو على التبرئة، وذلك أَولى إذ هو نفي عام لجميع الجنس، ويكون على هذا خبر الثلاثة[٤] قوله: ﴿في الحج﴾.

﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [٢٠٧]، [٢٦٥] ونظائره[٥]، من وقف على شيء من هذا الجنس بالهاء[٦] فإنّه ردَّ ذلك إلى أَصله وإنّما انقلبت هاء التأنيث تاء في الإدراج، فإذا وقف وجب أن ترد إلى أصلها[٧].

ومن وقف بالتاء[٨] فإنّه اتّبع خط المصحف، وذلك أيضاً لغة[٩]. حكي عن

---

(١) رفع ﴿جدال﴾ مختصّ بأبي جعفر يزيد بن القعقاع أحد القرّاء العشرة. انظر: النّشر: ٢: ٢١١.

(٢) هذا أحد قولين ذكرهما المؤلف في «التحصيل»، وهو اختيار ابن جرير من ستّة أقوال ذكرها. وبه جزم أبو عبيدة. والقول الثاني للمؤلف «وقوله: ﴿ولا جدال﴾ نفي عام؛ لأنّ معالم الحج قد استقرت فلا جدال في إيجابه لأحد من الناس». انظر: «التحصيل»: ١/٨٣/ب، ومجاز القرآن: ١: ٧٠، وتفسير الطبري: ٢: ٢٧٥ ـ ٢٧٨، والقرطبي: ٢: ٤١٠.

(٣) ولم ينون ﴿رفث ولا فسوق ولا جدال﴾ وهي قراءة الباقين غير ابن كثير وأبي عمرو.

(٤) في «ن» «خبر التبرئة».

(٥) نحو ﴿رحمت﴾ هنا: ٢١٨ وغيرها، و ﴿سنت﴾ في الأنفال: ٣٨، وغيرهما مما هو متفق على إضافته أو إفراده نحو: ﴿اللّٰت﴾: النجم: ١٩. أو مختلف في إفراده وجمعه بين القرّاء، نحو: ﴿وتمت كلمت ربك﴾ الأنعام: ١١٥. انظر: «هجاء مصاحف الأمصار»: ٧٦ ـ ٧٩.

(٦) وقف الكسائي وحده ـ من الهداية ـ على هذا الأصل بالهاء إلا في ثلاث كلمات: ﴿في الغرفٰت﴾ في سبإٍ: ٣٧، و ﴿على بينت منه﴾ في فاطر: ٤٠، و﴿ءَايٰتٌ﴾ في يوسف: ٧، فوقف عليها بالتاء لأنه يقرؤها بالجمع. ووافقه بالوقف بالهاء في ﴿هيهات هيهات﴾ بالمؤمنون: ٣٦ ابن كثير بكماله. انظر في هذا: النّشر: ٢: ١٢٩ ـ ١٣٣ و ٢: ٣٥١ ـ ٣٥٢، والفوائد المجمّعة: ٢٩/ب، وتحصيل الكفاية: ١٧٨، و «التحصيل» للمؤلف: ١/٩١/أ.

(٧) راجع قول المؤلف في أصل هاء التأنيث ص: ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٨) وهم بقيّة السبعة ـ من الهداية ـ والكسائي في سبأ وفاطر ويوسف، إلاّ ابن كثير في المؤمنون.

(٩) لطيّء، كما في إيضاح الوقف والابتداء: ١: ٢٨٢، وهجاء مصاحف الأمصار: ٨٠، وانظر =

بعضهم: «رأيت طلحت ومررت بطلحت وحمزت» ومثله[١]:

٢٠ ـ اللَّــهُ نَجَّــاكَ بِكَفَّــيْ مَسْلَمَــتْ مِنْ بَعْـدِ مَـا وَبَعْـدِ مَـا وبَعْـدِ مَـتْ

﴿ٱلسِّلْمِ﴾ [٢٠٨] من كسر السين في البقرة[٢] أراد به الإسلام.

ومن كسرها في الموضعين الآخرين[٢] أراد به الصلح، ويقال في الصلح بكسر السين وبفتحها، وفي الإسلام بالكسر خاصة[٣]. ومن فتح السين في البقرة فإنّه أراد الصلح، ويكون الصلح الإسلام، إذ الإسلام صلح، وقد قيل: إنّ فتح السين لغة بمعنى الإسلام ـ وهي شاذّة[٤] ـ وفتح السين وكسرها في الموضعين الأخيرين سواء ومعناها الصلح، كما ذكرنا.

﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [٢١٠] حجّة من قرأ ﴿تَرْجِع﴾[٥] قوله: ﴿ألا إلى اللَّه تصير الأمور﴾ [الشورى: ٥٣].

وحجّة من قرأ: ﴿تُرْجَع[٥] الأمور﴾ أنّها لا تَرْجِع إلاّ أن تُرْجَع، ويقويه ﴿ثم إلينا تُرْجَعون﴾ [العنكبوت: ٥٧]/ ونظائره، والقراءتان ترجعان إلى معنى واحد. ٧٠/أ

﴿حَتَّىٰ يَقُولَ﴾ [٢١٤] من قرأ برفع ﴿يقولُ﴾[٦] فحجّته أن الفعل قد انقضى

= الكتاب: ٤: ١٦٧، وشرح المفصل: ٩: ٨١ ـ ٨٢.

(١) البيت لأبي النجم العجلي كما في اللسان (ما): ١٥: ٤٧٢، وشرح التصريح: ٢: ٢٤٤، وبدون نسبة في الخصائص: ١: ٣٠٤، وشرح المفصل: ٥: ٨٩، والعيني: ٤: ٥٥٩، والدرر اللوامع: ٢١٤. والبيت ساقط من «ن، م». والشاهد فيه «مسلمت» حيث وقف بالتاء كالوصل وهي لغة طيء.

(٢) كسر سين ﴿السلم﴾ في البقرة أبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة. وكسرها في ﴿للسلم﴾ الأنفال: ٦١ شعبة. وفي القتال ﴿إلى السلم﴾: ٣٥ شعبة وحمزة، وقرأ الباقون بالفتح في المواضع الثلاثة: انظر: التبصرة: ١٦٠ و ٢١٢ و ٣٣١، والإقناع: ٦٠٨ و ٦٥٥ و ٧٦٨، والنّشر: ٢: ٢٢٧.

(٣) حكاه يونس وأبو عبيدة والأخفش، انظر: علل القراءات للأزهري: ١٩/ب، ومجاز القرآن: ١: ٧١ و ٢٥٠، ومعاني القرآن: ١: ١٦٧ و ٢: ٣٢٥.

(٤) انظر: الحجّة للفارسي: ٢: ٢٢٣، والموضح للشيرازي: ٤٧/أ، والدر المصون: ٢: ٣٥٩.

(٥) بفتح التاء وكسر الجيم وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي. وقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرو وعاصم بضم التاء وفتح الجيم. انظر: التيسير: ٨٠، والعنوان: ٧٣، والنّشر: ٢: ٢٠٩.

(٦) هو نافع. انظر: السبعة: ١٨١، والكافي: ٦٨.

وذهب، وإنّما هو حكاية حال كان عليها الرسول وأصحابه، فـ ﴿حتَّى﴾ داخلة في المعنى على جملة، وهي لا تعمل في الجمل، والتقدير: وزلْزلوا حتَّى قالَ الرسول والذين آمنوا، فهو مثل قولك: سرت حتى أَدْخلُ القرية، التقدير: قد كنت سرت فدخلت القرية.

ومن نصب[1] فإنّه جعل ﴿حتَّى﴾ غاية، ونصب ﴿يقولَ﴾ بإضمار «أن»، فالتقدير: وزلزلوا إلى أن قال الرسول فجعل قول الرسول غاية تخويفهم[2]؛ لأنّ معنى ﴿زلزلوا﴾ خُوِّفُوا[3].

﴿ إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ [٢١٩] من قرأ بالثاء[4] فلأنّه قابله بالمنافع، والمنافع قد وُصِفت بالكثرة نحو قوله: ﴿منٰفع كثيرة﴾ [المؤمنون: ٢١]. ويقوّي قراءة الثاء قوله عزّ وجلّ: ﴿إنّما يريد الشيطٰن أَن يُوقِع بينكم العدٰوة والبغضاء في الخَمْر والميسر ويصدَّكم عن ذكر اللّه وعن الصلوٰة﴾ [المائدة: ٩١]، فهذا كلّه يدلّ على الكثرة.

ومن قرأ ﴿كبير﴾[٥/أ - ب] فإنّه وصف الإثم بالعِظَم نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿الذين يجتنبون كبٰئِر الإِثم والفوٰحش﴾[6] ويقوّي ذلك أنّهم قد قالوا في الذنب الذي هو غير موبق صغير، ولم يقولوا فيه قليل، فصغير مقابل الكبير.

﴿ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [٢١٩] من قرأ بالرفع[7] فإنّه جعل ﴿ذا﴾ من قوله: ﴿ويَسْئَلونك ماذا ينفقون﴾ بمعنى الذي و ﴿ما﴾ استفهام في موضع رفع، والعائد على الذي محذوف، والتقدير: ويسألونك ما الذي ينفقونه؟ فجاء الجواب مرفوعاً كالسؤال،

---

(١) نصب ﴿يقول﴾ قراءة الباقين غير نافع.

(٢) في «ن» «لخوفهم».

(٣) انظر: شروط رفع ونصب الفعل بعد «حتى» عند ابن هشام في المغني: ١٧٠ ـ ١٧١، وفي شرح قطر النّدى: ٦٦ ـ ٦٨.

(٤) ﴿كثير﴾ بالثاء قراءة حمزة والكسائي. انظر: التبصرة: ١٦٠، والإرشاد: ٢٤٢، وتقريب النّشر: ٩٦.

(٥/أ) في «ن» «بكسر الباء».

(٥/ب) ﴿كبير﴾ قراءة الجماعة سوى حمزة والكسائي.

(٦) في الشورى ٣٧، والنجم: ٣٢.

(٧) في ﴿العفو﴾ وهي قراءة أبي عمرو. انظر: السبعة: ١٨٢، وغاية ابن مهران: ١١٤، والإقناع: ٦٠٨.

فالتقدير: قل الذي ينفقونه هو العفوُ، فهو خبر ابتداء محذوف.

ومن نصب[١] فإنّه جعل ﴿ما﴾ و ﴿ذا﴾ اسماً[٢] واحداً في موضع نصب بـ ﴿ينفقون﴾، التقدير/: ويسألونك أي شيءٍ ينفقون؟، فجاء الجواب منصوباً على تقدير: قل ينفقون العفوَ، فهو منصوب بإضمار فعل. ٧٠/ب

﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [٢٢٢] من قرأ ﴿يَطَّهَّرْنَ﴾[٣] [مشدّداً][٤] فمعناه يغتسلن بالماء، وهو الوجه؛ لأنّ الحائض لا يجوز وطؤها ـ في أكثر قول أهل العلم ـ[٥] إذا انقطع الدم عنها حتى تغتسل بالماء[٦].

ومن قرأ ﴿يَطْهُرْنَ﴾[٧] [مخفّفاً][٨] فمعناه حتى ينقطع عنهن الدم، وحكمه كحكمها الأوّل، لأنّ بعده ﴿فإذا تَطَهَّرْنَ﴾ يعني بالماء.

﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾ [٢٢٩] أصل خِفت أن يتعدى إلى مفعول واحد[٩]، فعُدِّيَ في الأصل على قراءة حمزة[١٠] إلى مفعول آخر بحرف جر قبل أن يبنى لما لم يسمّ فاعله، وكان الأصل: إلاَّ أن تخافوا الرجل والمرأة على أن لا يقيما حدود اللّه، فالفاعل

---

(١) النصب قراءة الباقين سوى أبي عمرو.

(٢) في «ن» «شيئاً».

(٣) بفتح الطاء والهاء مشدّدتين وهي قراءة شعبة وحمزة والكسائي. انظر: التيسير: ٨٠، والعنوان: ٧٤، والكافي: ٦٩.

(٤) إضافة موضحة من «ن، م».

(٥) قوله «في أكثر قول أهل العلم»، لا يوجد في «ن».

(٦) إلاّ ما جاء عن بعض السلف الصالح كعطاء وقتادة والأوزاعي أنّها إذا رأت الطهر تغسل فرجها ويصيبها زوجها، وهو مذهب ابن حزم كما في المحلى: ١٠: ٨١. وكذلك أبو حنيفة يرى أنّ المرأة إذا انقطع دمها لأكثر الحيض ـ وهو عشرة أيام عنده ـ تحل لزوجها ولا تفتقرُ لغسل. والجمهور على خلاف ذلك كما ذكره المؤلف. انظر: الطبري: ٢: ٣٨٥ ـ ٣٨٧، وأحكام القرآن للجصاص: ١: ٣٤٩ ـ ٣٥١، وابن العربيّ: ١: ١٦٥ ـ ١٧٢، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد: ١: ٤٥، والقرطبي: ٣: ٨٨ ـ ٩٠، وابن كثير: ١: ٢٢٧، وآداب الزفاف في السنّة المطهّرة للألباني: ١٢٥ ـ ١٢٩.

(٧) بسكون الطاء وضمّ الهاء على التخفيف قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص.

(٨) إضافة موضحة من «ن، م».

(٩) انظر: «التحصيل»: ١/ ١٠٠/ب، والبحر المحيط: ٢: ١٩٧ ـ ١٩٨، والمصباح المنير (خاف): ٧٠.

(١٠) بضم الياء. وقراءة الجماعة بفتحها. انظر: السبعة: ١٨٢، والتبصرة: ١٦٠، والنّشر: ٢: ٢٢٧.

ضمير المخاطبين، والرجل والمرأة مفعول بهما، و﴿ألَّا يُقيما﴾ مفعول آخر بحرف جر، فلما بني لما لم يسم فاعله، حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وهو ضمير التثنية، وحذف حرف الجر فصار ﴿إلاّ أن يخافا﴾.

وقراءة الجماعة سوى حمزة على أن ضمير التثنية هو الفاعل و ﴿ألَّا يقيما﴾ المفعول.

﴿لَا تُضَآرَّ﴾ [٢٣٣] من قرأ بالرفع[١] فعلى أنّه خبر معناه الأمر كما قال تعالىٰ: ﴿والمطَّلقٰت يتربَّصن بأنفسهن﴾ [٢٢٨] فهو خبر معناه الأمر، والمعنى ليتربصن.

ومن قرأ ﴿[لا][٢] تضارَّ﴾[٣] فهو أمر أصله تضارَرْ[٤]، فأدغمت الراء في الراء، وفتح لالتقاء الساكنين، ـ [سكونهما وسكون أول المشدّد ـ[٥]]، وكان الفتح أولى[٦] لمشاكلته ما قبله وهو الألف.

﴿إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم﴾ [٢٣٣] من قرأ بالقصر[٧] فهو مثل قولهم: أَتَيْت جميلاً، وأَتيت بغير ألف أي بَذَلت، قال زهير[٨]:

٢١ ـ فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْه فإنَّما ... تَوارَثَه آباءُ آبائِهِم قَبْلُ/ ٧١/أ

---

(١) قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: السبعة: ١٨٣، و «الهادي»: ١٦/أ، وما سبق من التبصرة والنّشر.

(٢) إضافة لازمة من «ن، م».

(٣) بالنصب، وهي قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي.

(٤) بمعنى ـ كما قال ابن قتيبة ـ «لا ينزع الرجل ولدها منها فيدفعه إلى مرضع أخرى وهي صحيحة لها لبن». تفسير غريب القرآن: ٨٩.

(٥) إضافة موضحة من «ن».

(٦) من الكسر لأنّه الأصل في التقاء الساكنين. راجع ما قرّره المؤلف في هذا ص: ١٩٠.

(٧) بدون مدّ وهو ابن كثير. انظر: التبصرة: ١٦٠، والتيسير: ٨١، والعنوان: ٧٤، والكافي: ٦٩.

(٨) بن ربيعة (أبي سُلْمى) بن رياح المُزني من غطفان من الشعراء الفحول، وجعله ابن سلام من الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية، رأى قبل وفاته رؤيا تأوّلها بنبي آخر الزمان، توفي قبل البعثة بسنة. انظر: طبقات فحول الشعراء: ٥١، والخزانة: ١: ٣٧٥ ـ ٣٧٧. والبيت في ديوانه: ١١٥، والحجّة للفارسي: ٢: ١٢٨ و ٢٥٣، والقرطبي: ٣: ١٧٣، والدر المصون: ٢: ٤٧٥. والشاهد «أتوه» بالقصر بمعنى: فعلوه وبذلوه. ويروى «فما كان».

فيجوز أن تكون على هذا ﴿ما﴾ بمعنى الذي، ويكون التقدير: إذا سلمتم الذي أتيتم نقده، ثم حذف نقده وأقيم المضاف إليه مُقامه فصار أتيتموه، ثم حذف الضمير فصار أتيتم. ويجوز أيضاً أن تكون ﴿ما﴾ والفعل مصدراً فيكون التقدير: إذا سلمتم الإتيان بالمعروف، ويكون الإتيان بمعنى المأتي(١).

وقراءة الجماعة(٢) بمعنى(٣) إذا سَلَّمتم ما أُعطيتم.

﴿قَدْرُهُ﴾ و ﴿قَدَرُهُ﴾ [٢٣٦] لغتان مستعملتان(٤).

﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ [٢٣٦]، [٢٣٧] من قرأ ﴿تُماسُّوهُنّ﴾(٥) فلأنّه من المفاعلة، وهو من اثنين الرجل والمرأة. وقد يجوز أن يكون من واحد، يعني به الرجل فهو مثل: عاقبت اللص ونظائره.

ومن قرأ ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾(٦) فحجّته ﴿ولم يَمسسني بشر﴾(٧) وكذلك ﴿لم يَطْمثهن إنس قبلهم ولا جان﴾(٨).

﴿وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِم﴾ [٢٤٠] من قرأ بالرفع(٩) فعلى الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: فعليهم وصيةٌ لأزواجهم.

---

(١) انظر: الحجّة للفارسي: ٢: ٢٥٣، و «المُوضَح» للشيرازي: ٤٧.

(٢) بالمدّ، انظر: ما سبق من التبصرة، والتيسير، والعنوان، والكافي.

(٣) قوله «بمعنى» ساقط من «م».

(٤) بإسكان الدال وفتحها، بالأولى قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وهشام وشعبة، وبالفتح قرأ ابن ذكوان وحفص وحمزة والكسائي. انظر في هذا: التيسير: ٨١، والكافي: ٦٩، ومختار الصحاح (قدر): ٥٢٣، واللسان: : ٥: ٧٤ ـ ٧٥، والمصباح المنير: ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٥) بضم التاء وألف بعد الميم هنا وفي الأحزاب آية: ٤٩، هي قراءة حمزة والكسائي، انظر: التبصرة: ١٦٠، والنّشر: ٢: ٢٢٨، والاتحاف: ١٥٩.

(٦) بفتح الميم والقصر وهي قراءة الباقين سوى حمزة والكسائي في المواضع الثلاثة.

(٧) آل عمران: ٤٧، ومريم: ٢٠، وفي «ن» «ولم يمسسني سوء» وهو خطأ إذ لا يوجد في المصحف ﴿يمسسني﴾ مقرونة بـ «سوء».

(٨) الرحمٰن: ٥٦ و ٧٤.

(٩) قرأ نافع وابن كثير وشعبة والكسائي برفع ﴿وصية﴾ والباقون بنصبها. انظر: السبعة: ١٨٤، و «الهادي»: ١٦، وتقريب النّشر: ٩٧.

ومن نصب[١] فبإضمار فعل بلفظ الوصية، والتقدير: فليوصوا وصية لأزواجهم.

﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ [٢٤٥] من نصب[٢] فإنّه جعله جواباً بالفاء على المعنى؛ لأنّ معنى ﴿من ذا الذي يقرض اللّه﴾: من يكن منه قرض فيتْبعَه أضعاف. ولا يصح أن يكون جواب الاستفهام على اللفظ، لأنّ الاستفهام ليس هو عن القرض، وإنّما هو عن فاعل القرض، نظير ذلك أنّك لو قلت: أيُقْرِضُني زيد فأَشْكُرَه، نصبت جواب الاستفهام، فلو قلت: أزيدٌ يُقْرِضني فأشكره، لم تنصب على جواب الاستفهام، إلاّ أن تحمل على المعنى، كما قلنا في الآية. ومن رفع[٢] فعلى وجهين: أحدهما: أن يكون عطفاً على ﴿يقرض﴾ والآخر: على الاستئناف/ والتخفيف والتشديد بمعنى واحد[٣]. ٧١/ب

﴿[وَيَبۡصُۜطُ]﴾[٤] [٢٤٥] العلّة في ﴿يبصط﴾ و ﴿بصطة﴾ و ﴿المصيطرون﴾ و ﴿بمصيطر﴾[٥] كالعلّة في ﴿الصرٰط﴾[٦].

﴿عَسَيۡتُمۡ﴾[٧] [٢٤٦] إذا أُضيفت ﴿عسى﴾ إلى ضمير متكلم أو مخاطب موحد أو جماعة مخاطبين ففيها لغتان: كسر السين وفتحها، نحو «عَسِيْتُ»،

---

(١) انظر: الحاشية السابقة.

(٢) ﴿فَيُضْعفَه﴾ هنا وفي الحديد: ١١، نصب الفاء فيهما ابن عامر وعاصم، لكن ابن عامر شدّد العين وقَصَر الألف. ورفع الفاء فيهما نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي. لكن ابن كثير شدّد العين وقَصَر انظر: التبصرة: ١٦١، والتيسير: ٨١، والعنوان: ٧٤.

(٣) انظر: الحجّة للفارسي: ٢: ٢٥٩ ـ ٢٦٠، والصحاح: ٤: ١٣٩٠، ومختار الصحاح: ٣٨١. مادة (ضعف).

(٤) زيادة من «ن».

(٥) ﴿يبصط﴾ هنا و ﴿بصطة﴾ في الأعراف: ٦٩ قرأهما ـ من الهداية ـ نافع والبزي وابن ذكوان وشعبة والكسائي بالصاد. وقرأهما قنبل وأبو عمرو وهشام وحمزة بالسين. وحفص بالوجهين. أمّا ﴿المصيطرون﴾ الطور: ٣٧ فقنبل وهشام بالسين وحمزة بالإشمام والباقون بالصاد. وكذلك ﴿بمصيطر﴾ في الغاشية: ٢٢ إلاّ أن قنبلاً بالصاد. انظر: التبصرة: ١٦١ و ٣٣٦ و ٣٧٨، والكافي: ٧٠ و ١٧٥، والفوائد المجمعة: ٣٠/ب و ٣١/ب، وتحصيل الكفاية: ١٨١/أ و ١٨٦/ب و ١٨٧/أ.

(٦) راجع اعتلاله على ﴿الصرٰط﴾ ص: ١٦ ـ ١٨.

(٧) وفي القتال: ٢٢ قرأهما نافع بكسر السين والباقون بالفتح. انظر: التيسير: ٨١، والنّشر: ٢: ٢٣٠.

وعَسَيْتُ»، و ﴿عَسِيتُم﴾ و ﴿عَسَيْتُم﴾، فإذا أضيفت إلى ظاهر فليس فيها إلا لغة واحدة وهي الفتح.

﴿ غُرْفَةً ﴾ [٢٤٩] من قرأ بفتح الغين(١) فعلى أنّها مصدر، والمفعول محذوف، والتقدير: إلاّ من اغترف ماءً غَرْفة.

ومن قرأ بالضم(٢) فعلى أنّها اسم للشيء المغترف، واحتجّ صاحب هذه القراءة، بأن قال: لو كان مصدراً لجاء على لفظ الفعل، فكان يكون إلاّ من اغترف اغترافة، فلمّا لم يأتِ على لفظ الفعل كان كونه اسماً أولى، وحكي عن اليزيدي عن أبي عمرو أنّه قال: الغَرْفة المصدر بالفتح، والغُرْفة بالضم الاسم، وقال: الغَرْفة بالفتح ما كان باليد، والغُرْفة [بالضم](٣) ما كان بإناء(٤).

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ﴾ [٢٥١] من قرأ ﴿دِفَاع﴾(٥) فعلى وجهين: أحدهما: أن يكون مصدر دَفَع، نحو قولك: كَتَبْتُ كتاباً.

والآخر: أن يكون مصدر دَافع، ودَفَع ودَافَع يأتيان بمعنى، قال أبو ذؤيب الهذلي(٦):

---

(١) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. انظر: السبعة: ١٨٧، وغاية ابن مهران: ١١٧، والتبصرة: ١٦٢، والنّشر: ٢: ٢٣٠.

(٢) وهي قراءة ابن عامر والكوفيين من السبعة.

(٣) إضافة موضحة من «ن، م».

(٤) المثبت من «ن» «وفي الأصل و «ر» و «م» بالأنامل» ورجحت ما في «ن»: لأنّ نقل اليزيديّ عن أبي عمرو المعنى المذكور جاء في حجة القراءات لابن زنجلة: ١٤٠، ونقله عن أبي عمرو ابن إدريس في «المختار» ورقة: ١٥/أ، وكذلك جاء نفس المعنى في الحجّة المنسوب لابن خالويه: ٩٩، ونقل الأزهري ـ في علل القراءات ـ عن يونس أنّه قال: «غرفت غَرْفَةً وفي الإناء غُرْفَةً» ورقة: ٢٢/أ.

(٥) بكسر الدال وفتح الفاء وألف بعدها، هي قراءة نافع هنا وفي الحجّ: ٤٠. انظر: التيسير: ٨٣، والعنوان: ٧٤، والكافي: ٧٠.

(٦) هو: خويلد بن خالد، قال الجمحي: «وكان أبو ذؤيب شاعراً فحلاً لا غميزة فيه ولا وهن»، وهو جاهلي إسلامي، أدرك الإسلام، ووفد على المدينة ليلة موت النبيّ عليه الصّلاة والسّلام، فلم يلقه وشهد الصلاة عليه والدفن. توفي في غزاة مع ابن الزبير نحو المغرب. انظر: طبقات فحول الشعراء: ١٣١، والخزانة: ١: ٢٠٣، والبيت في المفضليات: ٤٢٢، وديوان الهذليين: ٢، والعقد الفريد: =

٢٣ ـ وَلَقَدْ حَرِصْتُ بِأَنْ أُدَافِعَ عَنْهُمُ وإِذَا المَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لا تُدْفَعُ

ومن قرأ: ﴿دَفْع﴾[١] فهو مصدر دَفَع.

﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [٢٥٤] من نصب بغير تنوين[٢] فعلى التبرئة، وهو أشبه بعموم النّفي، وذلك جواب لمن قال: هل فيه من بيع؟؟ فالجواب: لا بيعَ فيه، نحو قول القائل: هل من رجل في الدار؟ فتقول/ لا رجلَ في ٧٢/أ الدار، فهذا نفي عام، لا يجوز أن يكون في الدار رجل ولا أكثر من رجل. فإن قال؛ هل رجل في الدار؟ قلت: لا رجلَ في الدار، فيجوز على هذا أن يكون في الدار أكثر من رجل، فكذلك المعنى في الآية؛ لأنّه عموم نفي جميع الجنس.

ومن رفع ونون[٣]، فإنّه جعل ﴿لا﴾ بمعنى ليس، ويكون النفي وإن كان لفظه لفظ نفي الواحد فمعناه الجمع.

﴿أَنَا۠﴾[٤] [٢٥٨] الاسم منه الهمزة والنون، والألف التي بعد النون إنّما زيدت في الوقف لبيان الحركة[٥]، فإذا وصلت الكلمة بكلام آخر تَبيَّنت الحركة، فاستُغني عن الألف، فمن أثبت الألف في الوصل فيما أثبته، فإنّه حمل الوصل على الوقف، والعرب تفعل ذلك، كما قال[٦]:

= ٢: ١٥، وسمط اللآلي: ٨٨٨ ـ ٨٨٩، وشواهد المغني: ٩٢، وخزانة الأدب: ١: ٢٠٢. والبيت من قصيدة مطلعها: «أمن المنون وريبها تتوجع...» قالها لما مات أبناؤه الخمسة ـ حين هاجروا إلى مصر ـ بمرض الطاعون. وفي «ن، م» قال الشاعر، وفي «ر» إضافة «الشاعر» بعد «الهذلي».

(١) بفتح الدَّال وسكون الفاء وبدون ألف، هي قراءة بقيّة السبعة غير نافع.

(٢) في الثلاثة ﴿بيع وخلة وشفٰعة﴾ وكذلك: ﴿لا بيع فيه ولا خلٰل﴾ بإبرٰهيم: ٣١، وكذلك ﴿لا لغو فيها ولا تأثيم﴾ في الطور: ٢٣، هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو في السور الثلاث. انظر: الإقناع: ٦١٠، والنّشر: ٢: ٢١١.

(٣) في السور الثلاث وهي قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي.

(٤) سواء جاء بعدها همز أم لا وردت في (٦٣) موضعاً أولها: ﴿وأنا التواب الرحيم﴾ هنا: ١٦٠.

(٥) قال سيبويه تحت «باب ما يبيّنون حركته وما قبله متحرّك»: «ومن ذلك قولهم: «أنا» فإذا وصل قال: أن أقول ذاك. ولا يكون في الوقف في «أنا» إلاّ الألف». الكتاب: ٤: ١٦٤. وانظر: الاتحاف: ١٦٢.

(٦) البيت لحميد بن ثور في ديوانه: ١٣٣، أو لحميد بن بحدل الكلبي كما في الخزانة: ٢: ٣٩٠، في إيضاح الوقف والابتداء: ١: ٤١١، وشرح المفصّل: ٣: ٩٣ و ٩: ٨٤، والمقرّب: ١: ٢٤٦، وانظر (أنن) في الصحاح: ٢٠٧٥، واللّسان ١٣: ٣٧. وتكملته: «حميد قد تذرّيت السّناما». ويروى «شيخ» =

٢٣ ـ أَنـا سَيْـفُ العَشِيـرةِ فـاْعْـرِفُـونـي ....

فأمّا ما فعله نافع من زيادة الألف عند الهمزة المفتوحة والمضمومة دون غيرها(١)، فإنّه إنّما اتّبع في ذلك الرواية، وجمَع بين اللغتين.

هـاء السكـت (٢)

أمّا ﴿[لَمْ](٣) يَتَسَنَّهْ﴾ [٢٥٩] فيجوز لمن أثْبت الهاء في الوصل والوقف(٤) أن تكون لام الفعل، ويكون ﴿يتسنّه﴾ يتفعّل، ويكون على هذا أصل سنة سَنَهَة(٥)، وتكون الهاء أصلية وليست بهاء سكت. ويجوز أيضاً أن يكون أصلها يتسنَّن، والمعنى يتغيّر، من قولهم: أَسِن الماء إذا تغيّر، وكرهوا التضعيف(٦) فقلبوا النون ياء ثم قلبوا الياء ألفاً، فصار يتسنّى [بألف](٧) ثم حذفت الألف للجزم، فعلى هذا تكون الهاء للسكت(٨).

فأمّا قوله تعالىٰ: ﴿اقتده﴾ [الأنعام: ٩٠] فيجوز أن تكون الهاء فيه لمن أثبتها

= و «حميداً» وتذرّيت السّنام: علوته. والشاهد فيه: إثبات «أنا» وصلاً كالوقف وهي لغة تميم كما في شرح التسهيل: ١: ١٥٥، والمساعد: ١: ٩٨، والاتحاف: ١٦٢. ـم

(١) هي المكسورة فنافع من «الهداية» والكافي حذف الألف من «أنا» قبلها. أمّا قبل المفتوحة والمضمومة فأثبتها وصلاً. ولا يوجد خلاف لقالون من «الهداية» قبل المكسورة. وباقي السبعة بالحذف. انظر: الكافي: ٧٠، والفوائد المجمّعة: ٣٠/ب، وتحصيل الكفاية: ١٨١/ب.

(٢) هي هاء ساكنة يؤتى بها للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف، وسمّيت هاء سكت لأنّه يسكت عليها دون آخر الكلمة، وكلام المؤلف هنا على ما هو مرسوم منها في المصاحف وفيه خلاف بين القرّاء السبعة فقط ـ وهي خمسة مواضع ـ أمّا المحذوف منها فلم يذكر في «الهداية» إلاّ ﴿ما﴾ الاستفهامية في ﴿عمّ﴾ و ﴿لم﴾ فقط لابن كثير بكماله من غير خلاف. انظر: النشر: ٢: ١٣٤ ـ ١٣٦ و ١٤٢، والفوائد المجمّعة: ٢٩/ب، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٤: ١٤٠.

(٣) إضافة من «ن».

(٤) قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم. انظر: النّشر: ٢: ١٤٢.

(٥) فتصغر على سنيهة أو أن يكون أصلها الواو من سنوة فتصغر على سنيّة والأصل سنيوة وتجمع على سنوات. المصباح المنير (سنة): ١١١.

(٦) وهو توالي ثلاث نونات، فقلبوا الثالثة ياء.

(٧) إضافة موضحة من «ن».

(٨) أمّا قراءة حمزة والكسائي فقال المؤلف في «التحصيل»: «ومن حذف هاء السكت في الوصل فهو =

في الوصل[(١)] هاء إضمار وليست بهاء سكت، فتكون ضمير المصدر، التقدير: اقتد الاقتداء، ولا وجه لقراءة ابن عامر/ في روايتيه جميعاً ـ أعني وصل الهاء بياء في «اقتده هي» وكسرها من غير بلوغ ياء[(٢)] ـ إلاَّ هذا الوجه، أنّها هاء إضمار، ومن حذفها في الوصل[(٣)] فإنّه جعلها هاء سكت. ٧٢/ب

فأمّا ما اختلفوا فيه سوى هذين الموضعين، نحو: ﴿ماليه وسلطنيه﴾[(٤)] [الحاقة: ٢٨، ٢٩]، فإنّ الهاء فيه هاء سكت ومعناها أنّها زيدت للسكت لتتبيَّن بها الحركة في الوقف، ولا حَظَّ لها في الوصل إذ الحركة تتبيَّن [فيه][(٥)].

فعلة حمزة [في حذفها][(٦)] في الوصل هو ما ذكرناه من أنّها إنّما دخلت لبيان الحركة في الوقف وأنّها لا حَظَّ لها في الوصل.

وعلّة من أثبتها في الوصل والوقف[(٧)] أنّه حمل الوصل على الوقف، والعرب تفعل هذا كثيراً[(٨)]. فأمّا اختصاص الكسائي في الموضعين[(٩)] فإنه أراد الجمع بين اللغتين.

﴿نُنشِزُهَا﴾ [٢٥٩] من قرأ ﴿نُنْشِرُها﴾ [براء][(١٠)] فمعناه نحييها، مثل قوله عزّ

= الأصل لأنّها للوقف تبيّن بها الحركة». انظر: ١: ١١١، فجعلها على قراءتهما هاء سكت. وانظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١: ٣٠٦ ـ ٣١١، والدر المصون: ٢: ٥٦٣.

(١) ساكنة هي قراءة جميع السبعة إلاَّ ابن عامر وحمزة والكسائي. انظر: النّشر: ٢: ١٤٢.

(٢) ابن ذكوان يشبع كسرة الهاء من غير خلاف ـ من الهداية ـ وهشام يكسر الهاء من غير إشباع. انظر: الفوائد المجمّعة: ٣٠/ب، والنّشر: ٢: ١٤٢.

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي.

(٤) بقي موضع من مواضع الخلاف ـ بين السبعة ـ وهو ﴿ماهيه﴾ القارعة: ١٠. فحذفه وصلاً حمزة وأثبته الباقون. أمّا ﴿كتٰبيه﴾ و ﴿حسابيه﴾ في الحاقة: ١٩، ٢٠، ٢٥، ٢٦ فممّا اختصَّ يعقوب ـ من العشرة ـ بحذفه. انظر: النّشر: ٢: ١٤٢.

(٥) في «ن، م» «تبيين» و «فيه» زيادة من «ن».

(٦) إضافة موضحة من «ن، م» والضمير يعود على ﴿ماليه﴾ و ﴿سلطٰنيه﴾ و ﴿ماهيه﴾.

(٧) في المواضع الثلاثة ﴿ماليه﴾ و ﴿سلطٰنيه﴾ و ﴿ماهيه﴾ وهي قراءة جميع السبعة سوى حمزة.

(٨) انظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٩: ٨١ ـ ٨٣، والمساعد لابن عقيل: ٤: ٣٢٩ ـ ٣٣١.

(٩) يعني حذف الهاء وصلاً في ﴿يتسنه﴾ و ﴿اقتده﴾.

(١٠) زيادة موضحة من «ن». وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. انظر: السبعة: ١٨٩، وتقريب النّشر: ٩٧.

وجلّ: ﴿ثم إذا شاءَ أنشره﴾ [عبس: ٢٢] أي: أحياه، ويقوّيه قوله: ﴿من يحيى العظٰم وهي رميم﴾ [يس: ٧٨]. فكما أخبر عن العظام بالإحياء في ذلك المكان كذلك أخبر عنها هاهنا بالإنشار الذي معناه الإحياء، ويقال: أَنشر اللَّه الميِّت فنشر، أي: أحياه اللَّه[1] فحيي، قال الأعشى:[2]

٢٤ ـ لَـوْ أَسْنَـدَتْ مَيْتـاً إِلَـى نَحْـرِهَـا   عَـاشَ ولـمْ يُحْمَـلْ إِلـى قَـابِـرِ
حَتَّـــى يَقُـــولَ النَّـــاسُ مِمَّـــا رَأَوْا   يَـــا عَجَبـــاً للمَيِّـــتِ النَّـــاشِـــرِ

ومن قرأ ﴿نُنْشِزُها﴾ بالزاي[3]، فمعناه نرفع بعضها إلى بعض ونركبها ونحييها، والنَّشْز ما ارتفع من الأرض ومنه نشوز المرأة، وهو ارتفاعها على زوجها، ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿وإذا قيل ٱنشزوا فٱنشزوا﴾ [المجادلة: ١١]، أي: ارتفعوا.

﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٢٥٩] من قرأ على الأمر[4] فإنّه أَقام نفسه مُقام الأجنبي فأمرها كما/ يأمر الأجنبيّ، والعرب تفعل ذلك[5]، كما قال الأعشى[6]: ٧٣/أ

٢٥ ـ وَدِّعْ هُـرَيْـرةَ إِنَّ الـرَّكْـبَ مُـرْتَحِـلٌ   ....

فقوله: «ودّع» أمر منه لنفسه.

---

(١) لفظ الجلالة ساقط من «ن، م».

(٢) في الديوان: ٩٣، وهو في الخصائص: ٣: ٣٢٥ و٣٣٥، وتفسير القرطبي: ٣: ٢٩٥، واللسان (نشر): ٥: ٢٠٦، والدر المصون: ٢: ٥٦٧. ويروى «لم ينقل» والبيتان من قصيدة يمدح فيها عامر بن الطفيل ويهجو علقمة بن علاثة. والشاهد «الناشر» من نشر بمعنى حيي. وفي «ن، م» «قال الشاعر». وسيأتي برقم: (٥٢) وفيه «ولم ينقل».

(٣) هي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي.

(٤) بهمزة وصل وجزم الميم من ﴿أعلَم﴾ هي قراءة حمزة والكسائي وصلاً ويبتدئان بكسر همزة الوصل. انظر: التبصرة: ١٦٣، والتيسير: ٨٢، والعنوان: ٧٥، والنّشر: ٢: ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٥) وهذا يسمّى «التجريد» كما في إملاء العكبري: ١: ١١٠.

(٦) في الديوان: ١٤٤، وهو في الحجة للفارسي: ١: ٣٨، و ٢: ٢٨٩، والقرطبي: ٣: ٢٩٧، واللسان (جهنم): ١٢: ١١٢ فقط «ودّع هريرة» وتمام البيت «وهل تطيق وداعاً أيها الرجل» و«هريرة» «قينة» كانت لبشر بن عمرو. وفي الأصل و«ر» «أمامة» والمثبت من «ن، م».

ومن قرأ ﴿قال أَعْلَمُ﴾[١] فهو على الخبر كأنّه لمّا شاهد ما شاهد من قدرة اللّه تعالىٰ، قال: ﴿أَعلَمُ أَنَّ اللّه على كل شيء قدير﴾.

﴿فَصِرْهُنَّ﴾ [٢٦٠] كسر الصاد[٢]، يجوز أن يكون معناه قَطّعهن، ويجوز أن يكون معناه: أَمِلْهنّ. فإن جعلت معناه قطّعهن فليس[٣] في الكلام حذف، غير أنّ ﴿إليك﴾ متأخرة معناها التقديم، التقدير: فَخُذ أربعة من الطير إليك فَصِرْهن أي قَطّعهن، ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً. وإن جعلت معنى صِرْهن أَمْلهن ففي الكلام حذف، وليس في ﴿إليك﴾ تأخير، والتقدير: فَخُذ أربعة من الطير فأملهن إليك ثم قطعهن ثم اجعل عل كل جبل منهن جزءاً.

فأمّا من قرأ ﴿فَصُرْهن﴾ بضم الصاد[٤] فمعناه قَطِّعهن لا غير، وهو على التقدير المتقدم.

﴿بِرَبْوَةٍ﴾ [٢٦٥] فتح الراء وضمها لغتان[٥]، وكذلك ﴿الأُكل﴾ الضم والإسكان فيه لغتان[٦].

وإسكان أبي عمرو الكاف في ﴿أُكُلَهَا﴾ [٢٦٥] خاصة لطول الكلمة.

---

(١) بهمزة قطع ورفع ﴿أعلم﴾ في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٢) هي قراءة حمزة. انظر: الكافي: ٧١، والإقناع: ٦١١، وتقريب النّشر: ٩٨، وهي لغة هذيل وسليم كما في معاني القرآن للفراء: ١: ١٧٤.

(٣) في «ن» «ويجوز» وهو نقض للكلام.

(٤) هي قراءة جميع السبعة سوى حمزة، وهي لغة كثير من العرب كما في معاني القرآن للفراء: ١: ١٧٤.

(٥) هنا وفي المؤمنون: ٥٠ قرأ ابن عامر وعاصم بالفتح، والباقون بالضم، وفيها الكسر ولا يقرأ بها في المتواتر. والفتح لغة تميم والضم لغة قريش. انظر: السبعة: ١٩٠، وغاية ابن مهران: ١١٨ ـ ١١٩، والاتحاف: ١٦٣، ومعاني القرآن للأخفش: ١: ١٨٤، وحجة القراءات لأبي زرعة: ١٤٦.

(٦) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بضم الكاف من لفظ ﴿الأكل﴾ سواء كان معرفاً باللام نحو: ﴿في الأكل﴾ الرعد: ٤، أم مضافاً لضمير مذكر ﴿مختلفاً أكله﴾ الأنعام: ١٤١، أم لضمير مؤنث نحو. ﴿اكلها﴾ هنا أم مجرداً من اللام نحو ﴿أكل﴾ في سبأ: ١٦. وأسكن الكاف في جميع هذا نافع وابن كثير. وأسكن أبو عمرو فيما هو مضاف لضمير مؤنث وضم في باقي الباب. والأصل في هذا الضم، والإسكان تخفيف. انظر: التبصرة: ١٦٤، والتيسير: ٨٣، والعنوان: ٧٥، والكشف: ١: ٣١٣ ـ ٣١٤.

﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [٢٦٧] علّة البزيّ[١] في تشديد التاء في المواضع التي شدّدها فيها[٢] أن أصل ذلك كله بتاءين، فكأنه أدغم إحداهما في الأخرى فصارتا تاء مشدّدة، وجعل التاء المدغمة لاتصالها بما قبلها بمنزلة ما ليس في أول الكلمة، وفي قراءته بُعْد[٣]، لأنّه أسكن التاء التي أدغمها وهي في أول الكلمة، والعرب لا تبتدىء بساكن، ولأنّه يجتمع في قراءته في بعض المواضع ساكنان نحو قوله: ﴿شهر تنزل﴾ [القدر: ٣، ٤] ولأنّ مذهبه في ذلك كله يَنْتقِضُ في الابتداء، إذ الابتداء بها مشدّدة ٧٣/ب خلاف للسان العرب./ والوجه عند الحذاق ألاَّ يبتدأ بها على قراءة البزي[٤]، ولا يتعمّد الوقف دونها.

﴿ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [٢٧١] في «نعم» أربع لغات: «نَعِمَ» مثل عَلِم، «ونِعِم» على إتْباع النون كسرة العين، كما قالوا: «شِهِد»، و «نِعْم» بكسر النون وإسكان العين خفف أوسطه، كما قالوا: «شِهْد»، و« نَعْم» بفتح النون وإسكان العين[٥] على أَنَّ أصله «نَعِم» فخففوه كما فعلوا في «كَتِف» و «فَخِذ».

فمن قرأ بكسر النون والعين[٦] فعلى وجهين: أحدهما: أن يكون الأصل عنده

---

(١) هو أحمد بن محمد بن عبد اللّه أبو الحسن مؤذن المسجد الحرام قرأ على عكرمة بن سليمان وغيره. وقرأ عليه الحسن بن الحُباب وأبو ربيعة محمّد بن إسحاق. وهو راوي حديث التكبير من آخر الضحى الذي أخرجه الحاكم. توفي رحمه اللّه سنة (٢٥٠هـ). انظر: معرفة القراء: ١: ١٧٣، وغاية النهاية: ١: ١١٩.

(٢) جملة هذه المواضع واحد وثلاثون موضعاً. انظر: تفصيل مواضعها في التبصرة: ١٦٤ ـ ١٦٥، والنّشر: ٢: ٢٣٢، والاتحاف: ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٣) يقصد من حيث اللغة، وتكأته على قول البصريين بأنّه يجتمع ساكنان أحياناً وليس أحدهما حرف مدّ ولين. ولا عبرة بهذا بعد تواتر القراءة، وليس العلم مقصوراً ولا محصوراً على قول النحاة. انظر: البحر المحيط: ٢: ٣١٧ ـ ٣١٨، والنّشر: ٢: ٢٣٣.

(٤) نص العلماء على أنّ هذه التاءات يبتدأ بها مخفّفة اتباعاً للرواية وموافقة للرسم ولامتناع الابتداء بالساكن، فالمؤلف كأنّه يرى أنّ التشديد حتى حال الابتداء!! ولكنّه مقيد بالوصل. انظر: الإقناع: ٦١٤، والنّشر: ٢: ٢٣٣.

(٥) من قوله: «خفف أوسطه. . . وإسكان العين» ساقط من «ن».

(٦) هنا وفي النساء: ٥٨ هي قراءة ورش وابن كثير وحفص وهي لغة هذيل كما في الكتاب: ٤: ٤٤٠، والبحر: ٢: ٣٢٤.

«نِعِم» بكسر النون والعين. والآخر: أن يكون الأصل عنده «نِعْم»[1]، بكسر النون وإسكان العين، فلما اتّصل بها (ما) وأدغم الميم في الميم كسر لالتقاء الساكنين.

ومن قرأ بفتح النون وكسر العين[2] فعلى وجهين أيضاً، أحدهما: أن يكون الأصل عنده «نَعِم» مثل عَلِم.

والآخر: أن يكون الأصل عنده «نَعْم»، بفتح النون وإسكان العين، فلمّا أدغم كسر العين لالتقاء الساكنين.

ومن أخفى حركة العين[3]، فالأصل عنده «نِعِم» فكره توالي الكسرات إذا أشبع، وكره إسكان العين لئلا يجمع بين ساكنين، فأخفى الحركة لكون ذلك أخفّ من الإشباع.

﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم﴾ [٢٧١] الرفع في ﴿ونكفّرُ﴾[4] على الاستئناف، التقدير: ونحن[5] نكفر عنكم. والجزم[6] على العطف على موضع ﴿فَهُو خير لكم﴾؛ لأنّ موضعه جزم على جواب الشرط، ولو ظهر الجزم فيه لكان التقدير: وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء يكن[7] ذلك خير لكم، ومثله في العطف على الموضع قوله تعالىٰ: ﴿مَنْ يضلل اللَّه فلا هادي له ويَذَرْهم في طغيٰنهم﴾ [الأعراف: ١٨٦] على قراءة من جزم ﴿ويَذَرْهم﴾[8] عطفه على موضع ﴿فلا هادي/ له﴾ والياء في ﴿ويكفر﴾؛ لأنّ ٧٤/أ

---

(١) وقد ردّ سيبويه أن تكون على لغة من قال: «نِعْم» بإسكان العين وتابعه أبو حيّان عليه. وحكى السمين: إن كون الأصل سكون العين ـ كما قال المؤلف ـ محتمل. انظر: ما سبق من الكتاب والبحر، وانظر: الدر المصون: ٢: ٦٠٩.

(٢) هي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي. والوجهان المذكوران في البحر: ٢: ٣٢٤.

(٣) مع كسر النون، هي قراءة قالون وأبي عمرو وشعبة ـ والاختلاس رواه المغاربة قاطبة ومنهم المؤلف ـ وروي الإسكان لكنّه ليس من طريق «الهداية». انظر: توثيق ما سبق من قراءة في: التبصرة: ١٦٥، والتيسير: ٨٤، والنّشر: ٢: ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٤) قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم. والذين يرفعون منهم من يقرأ بالياء ـ وهما ابن عامر وحفص ـ ومنهم من يقرأ بالنون وهم الباقون. انظر: السبعة: ١٩١، والعنوان: ٧٦، والإقناع: ٦١٥.

(٥) في «ن» «ويجوز» وهو خطأ.

(٦) هي قراءة نافع وحمزة والكسائي مع قراءَتهم بالنون.

(٧) في «ن» «لكن» وهو تصحيف استظهر أنّه من الناسخ.

(٨) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: النّشر: ٢: ٢٧٣.

بعده ﴿والله بما تعملون خبير﴾، والنون على إنباء الله عزّ وجلّ عن نفسه.

﴿يَحْسَبُهُمُ﴾ [٢٧٣] فتح السين وكسرها لغتان في المستقبل[١] خاصة يقال: حَسِب يحسَب ويحسِب[٢].

﴿فَأْذَنُواْ﴾ [٢٧٩] من قرأ ﴿فَـآذِنُوا﴾[٣]، فمعناه: فآذِنوا غيركم، والتقدير: فأعلموا من لم ينته عن الربا.

ومن قرأ ﴿فأْذَنوا﴾[٤] [بالفتح][٥]، فالتقدير: فَاعْلَمُوا أنتم أيها المخاطبون أنكم [في][٦] حرب [من الله][٦] ورسوله.

﴿مَيْسَرَةٍ﴾ [٢٨٠] فتح السين وضمها لغتان[٧].

﴿تَصَدَّقُواْ﴾ [٢٨٠] الأصل في القراءتين[٨] جميعاً تتصدقوا بتاءين، فمن خفف حذف التاء الثانية. ومن شدّد أدغم التاء التي حذفها من خفف الصاد.

﴿تُرْجَعُونَ﴾ و ﴿تَرْجِعُون﴾[٩] [٢٨١] متقاربتان ترجعان إلى معنى واحد،

(١) لفظ «في المستقبل» سقط من «ن».
(٢) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي بكسر سين ﴿يحسب﴾ وهي لغة أهل الحجاز وبني كنانة كما في زاد المسير: ١: ٣٢٨، والبحر: ٢: ٣٢٨، والمصباح المنير (حسب): ١: ١٣٤. وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح سين ﴿يحسب﴾ وهي لغة تميم وسفلى مضر كما في النوادر لأبي زيد: ٥٥٧، والبحر: ٢: ٣٢٨، وانظر: الإقناع: ٦١٥، والنّشر: ٢: ٢٣٦.
(٣) بألِف ممدودة وكسر الذال هي قراءة شعبة وحمزة. وفي «ن» «بقطع الألف وكسر الذال».
(٤) بهمزة قطع ساكنة وفتح الذال وهي قراءة السبعة سوى شعبة وحمزة. انظر: السبعة: ١٩١ ـ ١٩٢، و «الهادي»: ١٧/أ.
(٥) تكملة من «م» وفي «ن» «بوصل الألف وفتح الذال».
(٦) إضافة من «م» يقتضيها السياق وفي الأصل و «ن» و «ر» «أنكم حرب لله ورسوله».
(٧) قرأ نافع بضم السين وهي لغة أهل الحجاز وهذيل كما في البحر: ٢: ٣٤٠، والكشف: ١: ٣١٩. وقرأ الباقون بالفتح وهي لغة مشهورة لأهل نجد، انظر: البحر: ٢: ٣٤٠، والدر المصون: ٢: ٦٤٧، والنّشر: ٢: ٢٣٦، والاتحاف: ١٦٦.
(٨) قرأ عاصم بتخفيف الصاد والباقون بتشديدها. انظر: النّشر: ٢: ٢٣٦، والاتحاف: ١٦٦. وراجع: ﴿تظٰهرون﴾ ص: ١٧٣.
(٩) قرأ أبو عمرو بفتح التاء وكسر الجيم والباقون بضم التاء وفتح الجيم. انظر: التيسير: ٨٥، والعنوان: ٧٦.

لأنهم لا يَرْجِعون إلَّا بأن يُرْجَعوا.

﴿أَن تَضِلَّ﴾ [٢٨٢] وجه قراءة حمزة[١]، أنّه جعل ﴿إِنْ﴾ للشرط، وفتح اللام من ﴿تضل﴾[٢] وأصلها الجزم لالتقاء الساكنين، وجواب الشرط، ﴿فتذكر إِحْدٰهما﴾، والتقدير فهما تذكر إحداهما الأخرى، وقوله: ﴿فرجل وامرأتان﴾ ابتداء والخبر محذوف، وتقدير الكلام: فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان إن تضلّ إحداهما فهما تذكّر إحداهما الأخرى يشهدون.

وقوله: ﴿فَتُذَكِّرُ﴾ في موضع جزم، لأنّه جواب الشرط، والشرط وجوابه في موضع رفع لأنّه نعت لقوله: ﴿فرجل[٣] وامرأتان﴾.

ومن فتح ﴿أَن﴾[٤]، فإنّه جعلها مفعولاً من أجله، وخبر الابتداء محذوف، كما ذكرنا في القراءة الأولى وهو يشهدون، فالتقدير: فرجل وامرأتان ممّن ترضون من الشهداء يشهدون لأن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى، فـ ﴿تضلَّ﴾ منصوب بـ ﴿أَنْ﴾، وقوله: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ معطوف عليه/، واللام المقدّرة مع ﴿أن﴾ ٧٤/ب متعلّقة بخبر الابتداء المحذوف الذي هو يشهدون.

فإن قيل: فلم جَعَل الشهادة للضلال الذي هو النّسيان[٥]، وصار المعنى يشهدون لأن تضل إحداهما وليس المعنى كذلك؟

فالجواب: أنّ الشهادة إنّما هي للإذكار، والنّسيان سبب له فصار ذلك مثل قولك: أعددت الخشبة أَنْ يميل الحائط فأَدعَمه، فليس إعداد الخشبة لميلان الحائط، وإنّما هو للدّعم، لكنّه جعل للميلان حين كان سبباً[٦]. والتشديد

---

(١) بكسر همزة ﴿إن﴾. انظر: التبصرة: ١٦٦، والكافي: ٧٢.

(٢) قوله «من تضل» ساقط من «ن».

(٣) ﴿فرجل﴾ لا توجد في «ن».

(٤) قراءة جميع السبعة سوى حمزة.

(٥) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: ١: ٨٣.

(٦) التساؤل والجواب فيما أورده المؤلف هو تساؤل سيبويه وجوابه في الكتاب تحت «هذا باب اشتراك الفعل في «أن» وانقطاع الآخر عن الأول الذي عمل فيه «أن»». الكتاب: ٣: ٥٣. وانظر: معاني القرآن للزجاج: ١: ٣٦٤، وإعراب القرآن للنحاس: ١: ٣٤٥ ـ ٣٤٦، والتحصيل: ١/١١٨/ب ـ ١٩/أ،

والتخفيف[1] في ﴿فتُذكر﴾ سواء لأنّ ذكرت وأذكرت بمعنى واحد[2].

﴿تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً﴾ [٢٨٢] من نصب[3] فعلى أنّه خبر كان واسمها مضمر فيها، والتقدير: إلاَّ أن تكونَ التجارةُ تجارةً حاضرة.

ومن رفع[4] فإنّه جعل كان بمعنى وقع، فالتقدير إلاَّ أن تقع تجارة حاضرة ومثله قوله: ﴿وإن كان ذو عسرة﴾[5] [٢٨٠].

﴿فَرِهَـٰنٌ﴾ [٢٨٣] من قرأ ﴿فَرُهُن﴾[6] فهو مثل سَقْف وسُقُف، ويجوز أن يكون جمع رَهْناً على رِهَان ثم جمع رِهَاناً على رُهُن.

ومن قرأ ﴿فرِهَـٰن﴾[7] فيجوز أن يكون جمع رَهْن أيضاً، ويجوز أن يكون ﴿رُهُن﴾[8] جمع الجمع[9] فيكون جمع رِهَان، وَرِهَان[10] جمع رَهْن.

= وحجّة القراءات: ١٥٠، والدر المصون: ٢: ٦٦٠.

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بإسكان الذال وتخفيف الكاف. والباقون بفتح الذال وتشديد الكاف. وكلهم قرأ بنصب الراء عطفاً على ﴿أن تضل﴾، وقرأ حمزة برفعها لتجرد الفعل عن الناصب والجازم ولكونه في موضع رفع صفة لقوله: ﴿فرجل وامرأتان﴾. انظر: الإقناع: ٦١٦، والنّشر: ٢: ٢٣٦ ـ ٢٣٧، والاتحاف: ١٦٦.

(٢) قال الجوهري: «وذَكُرت الشيء بعد النسيان وذَكَرْته بلساني وبقلبي وتَذَكَّرته وأَذْكَرته غيري وذَكَّرته بمعنى». انظر: الصحاح (ذكر): ٢: ٦٦٥، وانظر: المصباح المنير (ذكر): ٧٩.

(٣) ﴿تجـٰرة وحاضرة﴾ هي قراءة عاصم. انظر: التيسير: ٨٥، والنّشر: ٢: ٢٣٧، والاتحاف: ١٦٦.

(٤) فيهما وهي قراءة السبعة سوى عاصم.

(٥) الجامع في التمثيل بين هذه الآية وآية: ﴿إلا أَنْ تكون تجـٰرة حاضرة﴾ أن «كان» تامّة فيهما لا تحتاج لخبر.

(٦) بضم الراء والهاء وبالقصر هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: السبعة: ١٩٤، وغاية ابن مهران: ١٢٢، و«الهادي»: ١٧/أ.

(٧) بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها، هي قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي.

(٨) لفظ «رهن» ساقط من «ن، م».

(٩) هذا قول الفراء كما في معاني القرآن له: ١: ١٨٨، وانظر: حجّة القراءات: ١٥٢.

(١٠) في «ن، م» «فيكون رهن ورهن جمع رهن»، وهو كلام مضطرب كما ترى.

﴿فَيَغْفِرُ﴾ و ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [٢٨٤] من رفع الفعلين[١] فعلى[٢] قطعه مما قبله، التقدير: فهو يغفر لمن يشاء.

ومن جزم[٣] فعلى العطف على ﴿يحاسبكم به اللَّهُ﴾.

﴿وَكُتُبِهِۦ﴾ [٢٨٥] من قرأ ﴿وكِتَابه﴾[٤] بالتوحيد فعلى وجهين: أحدهما: أن يكون واحداً يعني به الجمع، كقولهم: «كثر الدينار والدرهم في أيدي الناس»، بمعنى الدنانير والدراهم.

والوجه الآخر: أن يكون مصدراً. ومن قرأ ﴿وكُتُبِهِ﴾[٥] فهو جمع كتاب.

﴿رُسُلِهِۦ﴾ [٢٨٥] ونظائره، إسكان أبي عمرو السين في ﴿رُسْلنا﴾[٦] ونظائره، والباء في ﴿سُبْلنا﴾[٧] على/ وجه التخفيف؛ لأنّ العرب تخفّف جميع ما جاء على «فُعُل»[٨]. وتخفيف ﴿رسله﴾ و ﴿رسلك﴾ و ﴿سبل ربك﴾ و ﴿رسل اللَّه﴾[٩] وما أشبه ذلك جائز[١٠]، غير أنّ أبا عمرو خصّ بالتخفيف ما اتّصل بضمير الجماعة دون غيره لطول الكلمة. ٧٥/أ

---

(١) هي قراءة ابن عامر وعاصم. انظر: التبصرة: ١٦٦، والتيسير: ٨٥، والعنوان: ٧٦.
(٢) لفظ «فعلى» ساقط من «ن».
(٣) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي.
(٤) بكسر الكاف وفتح التاء وألف بعدها هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الإقناع: ٦١٦، والنّشر: ٢ ـ ٢٣٧.
(٥) بضم الكاف والتاء بدون ألف هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.
(٦) نحو ﴿رسلنا بالبيّنٰت﴾ المائدة: ٣٢، أو مضافاً لضمير الغائبين نحو: ﴿رسلهم﴾ الأعراف: ١٠١، أو مضافاً لضمير المخاطبين نحو: ﴿رسلكم﴾ غافر: ٥٠.
(٧) خاصة في إبراهيم: ١٢، والعنكبوت: ٦٩. انظر: النّشر: ٢: ٢١٦.
(٨) هي لغة بكر بن وائل وتميم كما في الكتاب: ٤: ١١٣ ـ ١١٤.
(٩) البقرة: ٩٨، والنحل: ٦٩، والأنعام: ١٢٤.
(١٠) يعني لغة لا قراءة.

(تنبيه): لم يذكر المؤلف ﴿لأعنتكم﴾ هنا: ٢٢٠ للبزيّ لأنّه قطع بالتحقيق له. المجمّعة: ٣٠/ب، وتحصيل الكفاية: ١٨١/أ.

سورة آل عمران

قوله: ﴿ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ ﴾ [١٢] من قرأ بالياء[١] فعلى[٢] أن الخطاب لليهود، والضمير في ﴿سيغلبون ويحشرون﴾ للمشركين[٣]، فالتقدير: قل يا محمّد لليهود سيغلب المشركون.

ومن قرأ بالتاء[٤] فعلى أن المخاطبين هم المغلوبون، ويكون الضمير في ﴿ستغلبون وتحشرون﴾ لليهود والمشركين جميعاً، ويجوز أن يكون لأحدهما.

﴿ يَرَوْنَهُم ﴾ [١٣] من قرأ بالتاء[٥] فلأنّ قبله ﴿قد كان لكم ءاية﴾ على الخطاب، فجاء ﴿تَرَوْنهم﴾ على الخطاب مثله.

ومن قرأ بالياء[٦] فلأنّ قبله ﴿فئة تقاتل في سبيل اللّه﴾ وبعده ﴿مثليهم﴾ فالياء أشبه بما قبله وما بعده، والتقدير: ترى الفئة المقاتلة في سبيل اللّه الأخرى الكافرة، فالضمير المرفوع في ﴿ترونهم﴾ للمسلمين، والضمير المنصوب للمشركين، والضمير في ﴿مثليهم﴾ للمسلمين، وكذلك ذكر أهل التفسير[٧]: أن المسلمين كانوا يوم بدر ثلاث مئة وثلاثة عشر رجلاً، وكان المشركون تسع مئة وخمسين، فقلّل اللّه المشركين في عيون المسلمين، فأراهم إيّاهم ستّ مئة ونيفاً[٨] ليزيل الرعب من

---

(١) هي قراءة حمزة والكسائي، انظر: السبعة: ٢٠٢، و «الهادي»: ١٧/أ، والكافي: ٧٣.

(٢) في «ن» «قيل».

(٣) في الأصل و«ر» «لليهود» لكن رجحت ما في النسختين «ن، م» بقرينة التقدير المذكور. وكذلك قدّره ابن جرير على قراءة الياء، وهو مبني على سبب نزول ذكره المؤلف ـ في مختصره ـ بأنّه لما فرح اليهود بما أصاب المسلمين يوم أُحد نزلت. انظر: «التحصيل»: ١/ ١٢٢/ب، والطبري: ٣: ١٩١.

(٤) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٥) هو نافع. انظر: التبصرة: ١٧٠، والتيسير: ٨٦، والعنوان: ٧٨.

(٦) هي قراءة بقيّة السبعة.

(٧) انظر: الطبري: ٣: ١٩٥ ـ ١٩٨، ومعاني القرآن للزجّاج: ١: ٣٨١ ـ ٣٨٢، و «التحصيل»: ١/ ١٢٢/ب ـ ١٢٣/أ، والبغوي: ١: ٢٨٣.

(٨) في «ن» زيادة «عشرين» بعد نيّف وهذا لا يصحّ إذ الصواب أن نيّفاً تعطف على العقود. انظر في هذا: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢: ١٤٩، والنحو الوافي لعباس حسن: ٤: ٥١٩.

قلوبهم، وهذا مثل قوله عزّ وجلّ: ﴿وإذ يريكموهم إذ التقيتم في أعينِكم قليلاً﴾ [الأنفال: ٤٤].

﴿وَرِضْوَانٌ﴾ [١٥] ضمّ الراء وكسرها لغتان، فالضمّ[١] مثل رُجْحان [ونظائره][٢]، والكسر مثل حِرْمان ونظائره[٣].

﴿إِنَّ الدِّينَ﴾ [١٩] قراءة الكسائي بفتح ﴿أنّ﴾[٤] على وجهين: أحدهما: أن يكون بدلاً من القِسْط/ في قوله: ﴿قائماً بالقسط﴾ [١٨] وبأن الدين عند اللّه الإسلام، فيكون بدل الشيء من الشيء وهو هو، لأنّ القِسْطَ العدل، وكذلك[٥] يكون أن الدِّينَ عند اللّه الإسلام العدل أيضاً. ٧٥/ب

والوجه الآخر: أن يكون بدلاً من قوله: ﴿أنّه لا إلٰه إلا هو﴾ فيكون التقدير: شهد اللّه أَنَّ الدين عنده الإسلام، وهو أيضاً بدل الشيء من الشيء، وهو هو، لأنّ ﴿أنّه لا إلٰه إلاّ هو﴾ توحيد[٦]، وكذلك أنّ الدين عند اللّه الإسلام توحيد[٦] أيضاً[٧].

﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ [٢١] من جعله من القتال[٨] فإنّه اعتبر بذلك ما في قراءة ابن مسعود؛ لأن في قراءته ﴿وقَاتَلُوا الذين يأمرون بالقِسْط﴾[٩].

(١، ٥) «فالضم وكذلك» سقطا من «م».

(٢) «ونظائره» زيادة من «ن».

(٣) قرأ شعبة بضم الراء من ﴿رضوٰن﴾ في جميع القرآن إلا قوله تعالىٰ: ﴿رضوٰنه﴾ المائدة: ١٦ فكسره. وقرأ الباقون بالكسر حيث ورد. والمصادر تأتي على «فُعْلَان وفِعْلَان» والضم لغة قيس وتميم، والكسر لغة الحجاز كما في «المختار»: ١٨/أ، والدر المصون: ٣: ٦٨. وانظر: السبعة: ٢٠٢، وغاية ابن مهران: ١٢٣، والإرشاد: ٢٥٩، والنّشر: ٢: ٢٣٨.

(٤) انظر: الإقناع: ٦١٨، والنّشر: ٢: ٢٣٨.

(٦) المثبت من «ن» وفي الأصل و «م» و «ر» «توكيد». والمثبت موافق لكلام المؤلف ـ أيضاً ـ في «التحصيل»: ١/ ١٢٥/ ب.

(٧) ترك رحمه اللّه ذكر الكسر في ﴿إن الدين﴾ وهي قراءة السبعة سوى الكسائي وكسرها على الاستئناف. انظر: «التحصيل»: ١/ ١٢٥/ب، والحجة لابن زنجلة: ١٥٨، والاتحاف: ١٧٢.

(٨) هو حمزة قرأ ﴿يقتلون﴾ بضم الياء وفتح القاف وألف بعدها وكسر التاء. انظر: التبصرة: ١٧٠، والتيسير: ٨٧.

(٩) انظرها في معاني القرآن للفراء: ١: ٢٠٢، والحجة للفارسي (ط. الهيئة المصرية): والبحر: ٢: ٤١٤، والدر المصون: ٣: ٩٤.

ومن قرأ ﴿يَقْتُلون﴾[١] فجعله من القتل، فلأنّ قبله ﴿ويَقْتُلون النبيين﴾ فهو أشبه بالآية وبالمعنى؛ لأنّ الذين يأمرون بالقسط من الناس قاموا بما جاءت به الأنبياء فقتلوا كما[*] قتلت الأنبياء.

﴿ٱلْمَيِّتَ﴾ [٢٧] ونظائره[٢]: من قرأ بالتشديد فلأنّ أصله مَيْوِت، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياءُ التي قبلها فيها.

ومن خفّف فهي لغة، كما قالوا: في «هيّن وليّن هَيْن ولَيْن»[٣].

وقال الشاعر[٤]:

٢٦ ـ لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَراحَ بِمَيْتٍ إنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ

فجاء باللغتين في بيت واحد، وقال آخر[٥]:

٢٧ ـ ومَنْهَلٍ فيهِ الغُرَابُ مَيْتُ سَقَيْتُ مِنْهُ القَومَ واسْتَنْقَيْتُ

﴿بِمَا وَضَعَتْ﴾ [٣٦] من قرأ ﴿وَضَعْتُ﴾ بضم التاء[٦]، فعلى أنّه من كلام أمّ

---

(١) بفتح الياء وسكون القاف من غير ألف وضمّ التاء هي قراءة الباقين.

(*) «كما» لا توجد في «ر».

(٢) نحو ﴿لبلدٍ ميت﴾ الأعراف: ٥٧، شدّد الياء فيه نافع وحفص وحمزة والكسائي. وخفّفها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة. واختصّ نافع بتشديد ﴿ميتاً﴾ في الأنعام: ١٢٢، والحجرات: ١٢، و ﴿الميتة﴾ في يس: ٣٣. انظر: التيسير: ٨٧، والنّشر: ٢: ٢٢٤.

(٣) انظر المثالين في: الكتاب لسيبويه: ٤: ٣٣٦، ومعاني القرآن للأخفش: ١٥٥، والمنصف: ٢: ١٥.

(٤) هو عدي بن الرعلاء ـ اسم أمّه اشتهر بها ـ الغسّاني والبيت في مجاز القرآن: ١: ١٤٩ و ٢: ١٦١، ومعاني القرآن للأخفش: ١: ١٥١، والمنصف: ٢: ١٧ و ٣: ٦٢، والحجة للفارسي: ٢: ٣٥١، وشرح المفصل: ١٠: ٦٩، واللسان (موت): ٢: ٩١، والخزانة: ٤: ١٨٧.

(٥) نسبه في اللسان (أجن): ١٣: ٨، و (غفف): ٩: ٢٧١ لأبي محمد الفقعسيّ، وهو في الحجّة للفارسي: ٢: ٣٥١، وفي اللسان بين شطريه «كأنّه من الأجون زيت». والأُجون: هو التغيّر في اللون والطعم. ويروى «واستقيت» والمثبت من الأصل. والمنهل: المورد، وهو عين ماء ترده الإبل في المراعي.

(٦) وسكون العين هي قراءة ابن عامر وشعبة. انظر: الكافي: ٧٤ ـ ٧٥، والإرشاد: ٢٦١، وتقريب النشر: ١٠٠ ـ ١١٠.

مريم قالته على وجه الشكاية [إلى اللَّه][(١)] والندم، لأنّها حرّرت ما في بطنها، وكان التحرير[(☆)] عندهم: أن تَجْعل المرأة ما في بطنها من الحمل محرّراً من أعمال الدنيا محتبَساً على خدمة[(٢)] الكنيسة. وكان فرضاً على أولادهم/ أن يطيعوهم، ولم يكن ٧٦/أ يقبل في ذلك إلاَّ الذكر، فلمّا حرّرت أمّ مريم ما في بطنها فكان أنثى ﴿قالت: رب إني وضعتها أنثى واللَّه أعلم بما وضَعْتُ﴾، كما يقول القائل: ربّ قد كان كذا وكذا وأنتَ أعلمُ بما كان.

ومن قرأ ﴿وضَعَتْ﴾[(٣)] فهو من كلام اللَّه تعالىٰ لما قالت: ربّ[(٤)] إني وضعتها أنثى، أخبر تعالىٰ أنّه أعلم بما وضعت قالت ذلك أو لم تقل.

﴿ وَكَفَّلَهَا ﴾ [٣٧] من شدّد[(٥)] فمعناه: وكفّلها ربُّها زكرياء، يقوّيه أن قبله: ﴿فتقبلها ربها بقبول حسن﴾، فجاء: ﴿وكفَّلها﴾ معطوفاً على ﴿فتقبلها﴾، وهو على هذه القراءة يتعدّى إلى مفعولين، أحدهما: الهاء والألف في ﴿وكفَّلها﴾ والآخر: ﴿زكرياء﴾. وهذه القراءة أشبه بما جاء في التفسير[(٦)]: من أنّ أحبار بني إسرائيل اختلفوا فيمن يكفل مريم، فاقترعوا عليها بأقلامهم التي كانوا يكتبون بها التوراة، فقرعهم زكرياء وكان زوج خالتها فهذا أشبه بأن يكون المعنى: وكفّلها اللَّه زكرياء.

ومن خفّف[(٧)]، فلأنّ بعده ﴿أيّهم يكفل مريم﴾ [٤٤] فهو من كَفَل يَكْفُل والمعنى وضمّها زكريا، فهو على قراءة التخفيف يتعدّى إلى مفعول واحد وهو الهاء والألف في ﴿وكَفَلها﴾.

---

(١) إضافة من «ن، م».

(☆) في «ر» «التحريم» وهو خطأ.

(٢) «خدمة» لا توجد في «ن، م».

(٣) بفتح العين وتاء ساكنة وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحفص وحمزة والكسائي.

(٤) «ربّ» ساقطة من «ن، م».

(٥) الفاء هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٢٠٤ ـ ٢٠٥، والعنوان: ٧٩، والنّشر: ٢: ٢٣٩.

(٦) انظر: الطبري: ٣: ٢٤١ و ٢٦٨، وابن أبي حاتم ق (١) من آل عمران أثر رقم (٤٢٩)، والقرطبي: ٤: ٨٦، والبحر: ٢: ٤٤٢.

(٧) في الفاء، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

﴿ زَكَرِيَّآ ﴾ [٣٧] المدّ والقصر في ﴿زكريّا﴾ لغتان[١]، فالهمزة فيه للتأنيث، وكذلك الألف المقصورة في قراءة من قصر ألف التأنيث[٢]، ونصبه أبو بكر[٣] في قوله: ﴿وكَفَّلها زكريّاءَ﴾؛ لأنّه مفعول ثان لقوله: ﴿وكفّلها﴾[٤].

﴿ فَنَادَتْهُ ﴾ [٣٩] من قرأ ﴿فَنَاداه﴾[٥]، فلأنّ التأنيث غير حقيقي، فكأنّ المعنى: فناداه الفريق الذي جاءه[٦] من الملائكة.

ويجوز أن يكون: جاء فناداه على أن يعني به جبريل عليه السلام على ما جاء في التفسير: أن الذي ناداه جبريل[٧]، ثم قال: ﴿الملـٰئكة﴾، فجاء بالجمع والمعنى التوحيد، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: **﴿الذين قال لهم الناس إنّ الناس قد جمعوا لكم﴾** [١٧٣]، فقوله: ﴿قال لهم الناس﴾/ يعني به نُعَيْم بن مسعود[٨] هو القائل: ﴿إن الناس قد جمعوا لكم﴾. ٧٦/ب

ومن قرأ ﴿فَنَادَتْه﴾[٩] فعلى تأنيث الجماعة كما قال عزّ وجلّ: **﴿قالت الأعراب ءامنا﴾** [الحجرات: ١٤]، ﴿وإذ قالت الملٰئكة﴾ [٤٢]، وما أشبه ذلك.

---

(١) قرأ حفص وحمزة والكسائي ﴿زكريّا﴾ مقصوراً بلا همز. والباقون بالهمز. وهما لغتان فاشيتان عند أهل الحجاز. انظر: التبصرة: ١٧١، والتيسير: ٨٧، والقرطبي: ٤: ٧٠، والدر المصون: ٣: ١٤٢، والاتحاف: ١٧٣.

(٢) في «ن، م» «للتأنيث»، و «ألف» لا توجد.

(٣) هو شعبة وهو الذي يشدّد ﴿وكفّلها﴾ من الهامزين.

(٤) في حاشية الأصل ﴿زكريا﴾ إشارة إلى أنّه بعد ﴿وكفّلها﴾.

(٥) بألف بعد الدال على التذكير ممالة هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الإقناع: ٦١٩، والنّشر: ٢: ٢٣٩.

(٦) في «ن» «جاؤه» و «م» «جاء».

(٧) نقل هذا التأويل عن السدّي والفراء كما في معاني القرآن له: ١: ٢١٠، والطبري: ٣: ٢٤٩، والتحصيل: ١/١٢٨/ب، والقرطبي: ٤: ٧٤، وانظر: معاني القرآن للزجّاج: ١: ٤٠٥، ومعالم التنزيل: ١: ٢٩٨.

(٨) الأَشْجعي يكنى أبا سلمة صحابي مشهور أسلم ليالي الخندق، وهو الذي أوقع الخلاف بين قُريظة وغَطَفان في وقعة الخندق، وقوله في آية آل عمران قبل إسلامه حين أرسله أبو سفيان لتثبيط المسلمين توفي رضي اللّٰه عنه في أوّل خلافة علي. انظر: الإصابة: ٣: ٥٣٩، وتقريب التهذيب: ٥٦٥.

(٩) بتاء ساكنة بعد الدال هي قراءة السبعة، سوى حمزة والكسائي.

﴿ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾ [٣٩] من كسر ﴿إنَّ﴾[١] فعلى إضمار القول، التقدير: فنادته الملائكة وهو قائم يصلّي في المحراب، فقالت: إنَّ اللَّه يبشرك.

ومن فتح ﴿أنَّ﴾[٢] فعلى معنى حذف حرف الجر، التقدير: فنادته بأن اللَّه[☆]، فـ ﴿أنَّ﴾ في موضع نصب، وعلى قياس قول الخليل في موضع جرّ بإضمار الحرف[٣].

﴿يَبْشُرك﴾ [٣٩] و ﴿ يُبَشِّرُكَ ﴾ [٤٥] لغتان[٤]، يقال: بَشَر يَبْشُر، وبَشَّر يُبَشِّر بمعنى واحد، يقوّي التشديد جميع ما في القرآن نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿فبشّرهم بعذاب أليم﴾[٥] و ﴿فبشّرنه بغلٰم﴾ [الصافات: ١٠١] وما أشبه ذلك، وقال الشاعر[٦] في التخفيف:

٢٨ ـ فَأَعِنْهم وأَبْشُر بِمَا بَشَرُوا بِهِ ... وإِذَا هُمُ نَزَلُوا بِضَنْكٍ فَأنزِلِ

---

(١) هي قراءة ابن عامر وحمزة. انظر: التبصرة: ١٧١، والتيسير: ٨٧، والعنوان: ٧٩.

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم والكسائي.

(☆) لفظ «اللَّه» لا يوجد في «ر».

(٣) انظر في هذا: الكتاب: ٣: ١٣٧ و ١٤٧ و ١٤٩، والحجة للفارسي: ٢: ٣٥٨، وانظر: معاني القرآن للفرّاء: ١: ٢١٠ ـ ٢١١.

(٤) قرأ حمزة والكسائي ﴿يبشرك﴾ بفتح الياء وسكون الباء وضمّ الشين مخفّفة من «بشر» وهي لغة تهامة كما في القرطبي: ٤: ٧٥، والمصباح المنير (بشر): ١٩، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم ﴿يبشرك﴾ بضم الياء وفتح الباء وكسر الشين مشدّدة من «بشّر» المضعف وهي لغة الحجاز وعامة العرب، كما في معاني القرآن للفرّاء: ١: ٢١٢، وما سبق من المصباح، والاتحاف: ١٧٤. ومواضع الخلاف بين القرّاء في هذه المادة (بشر) في تسع كلمات، وهم فيها على مراتب: فنافع وابن عامر وعاصم ثقّلوا في الجميع وحمزة خفّف في الجميع، وابن كثير وأبو عمرو ثقّلا في الجميع إلّا التي في الشورى، والكسائي خفّف خمساً، كلمتان هنا: ٣٩ و ٤٥، وفي الإسراء: ٩، والكهف: ٢، والشورى: ٢٣، وشدّد أربعاً: في التوبة: ٢١، وأوّل الحجر: ٥٣، وموضعين في مريم: ٧ و ٩٧. انظر: مواضع الخلاف هذه في التبصرة: ١٧١، والنّشر: ٢: ٢٣٩ ـ ٢٤٠، والاتحاف. ١٧٤.

(٥) آل عمران: ٢١، والتوبة: ٣٤، والانشقاق: ٢٤.

(٦) هو عطية بن زيد أبو عبد قيس البرجميّ، والبيت في المفضليات: ٣٨٥، ومعاني القرآن للفرّاء: ١: ٢١٢، والزجّاج: ١: ٤٠٦، والطبري: ٣: ٢٥١، والحجة للفارسي: ٢: ٣٦١، والقرطبي: ٤: ٧٥، واللسان (بشر) و (يسر) و (كرب). ويروى «وايسر بما يسروا» بالياء.

وقال آخر:(١)

٢٩ ـ بَشَرْتُ عِيَالي إذْ رَأَيْتُ صَحِيفَةً أَتَتْكَ مِنَ الحَجَّاجِ يُتْلى كِتَابُها

واحتجّ أبو عمرو في الموضع الذي خالف أصله فيه في الشورى [٢٣] فقرأه ﴿يَبْشُر﴾(٢) بأن قال: «لما لم تأتِ بعده الباء كما جاءت في المواضع الأُخر، نحو: ﴿يُبَشِّرك بيحيىٰ﴾ [٣٩]، و ﴿نُبَشِّرك بغلٰم﴾(٣) كانت هذه اللغة أولى به»(٤).

﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ [٤٨] من قرأ بالياء(٥) فلأنّ قبله: ﴿إن اللّه يبشرك بكلمة منه﴾، فجاء ﴿ويعلمه﴾ معطوفاً على ما تقدّم من لفظ الغيبة.

ومن قرأ بالنون(٦) فعلى إخبار اللّه عزّ وجلّ عن نفسه [يعني قوله: ﴿نوحيه إليك﴾(٧)] [٤٤].

﴿أَنِّيَ أَخْلُقُ﴾ [٤٩] من كسر(٨) فعلى وجهين، أحدهما: الاستئناف. والآخر: أن يكون على معنى التفسير كأنّه لمّا قال: ﴿أني قد جئتكم بـَٔايةٍ من ربكم﴾ فسّر الآية، فقال: ﴿إني/ أخلق لكم﴾، ومثله: ﴿إنّ مثلَ عيسى عند اللّهِ كمثلِ ءادم﴾، ثم فسر ذلك فقال: ﴿خلقه من تراب﴾ [٥٩]. ٧٧/أ

ومن فتح ﴿أنّي﴾(٩) فعلى البدل من ﴿ءاية﴾، التقدير: قد جئتكم بأنّي أخلق لكم.

---

(١) لم أعرفْ قائله وهو في معاني الفرّاء: ١: ٢١٢، والطبري: ٣: ٢٥١، والقرطبي: ٤: ٧٥، والبحر: ٢: ٤٤٧، والدر المصون: ١: ٨٥ و ٣: ١٥٣.

(٢) وكذلك قرأه ابن كثير وحمزة والكسائي.

(٣) الحجر: ٥٣.

(٤) أورد في الحجة المنسوب لابن خالويه تساؤلاً على تخفيف أبي عمرو في الشورى، ثم قال: «إن أبا عمرو فرّق بين البشارة والنضارة، فما صحبته الباء شدّد فيه لأنّه من البُشْرىٰ، وما سقطت منه الباء خفّفه لأنّه من الحُسْن والنُّضْرة، وهذا من أدل الدليل على معرفته بتصاريف الكلام»: ١٠٩. وانظر: كلام اليزيدي عن أبي عمرو في الاتحاف: ١٧٤.

(٥) هي قراءة نافع وعاصم. انظر: السبعة: ٢٠٦، و «الهادي»: ١٧، والنّشر: ٢: ٢٤٠.

(٦) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي.

(٧) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن».

(٨) همزة ﴿أنّي﴾ هي قراءة نافع. انظر: التيسير: ٨٨، والعنوان: ٧٩، والكافي: ٧٥.

(٩) هي قراءة السبعة سوى نافع.

«طـٰئـرا» [٤٩] ووجه[١] قراءة نافع[٢] أنّ التقدير عنده فيكون ما أخلقه طائراً أو فيكون كل واحد مما أخلقه طائراً[٣] كما قال عزّ وجلّ: ﴿فاجلدوهم ثمـٰنين جلدة﴾ [النور: ٤]، المعنى: فاجلدوا كلّ واحد منهم.

ومن قرأ: ﴿طَيْراً﴾[٢] فهو جمع طائر.

﴿ فَيُوَفِّيهِمْ ﴾ [٥٧] من قرأ بالياء[٤] فلأنّ بعده[٥]: ﴿والله لا يحب الظـٰلمين﴾.

ومن قرأ بالنون[٤] فلأنّ قبله ﴿فأعذّبهم عذاباً شديداً﴾ فهو على إخبار الله عزّ وجلّ عن نفسه.

﴿ هَـٰأَنتُمْ ﴾ [٦٦]، [١١٩] وجه قراءة قنبل[٦] أنّ الأصل عنده «أأنتم» بهمزتين الأولى منهما للاستفهام، والثانية همزة «أنتم» فأبدل الأولى منهما هاء؛ كما قالوا: «هَرَقْتُ الماء وأَرقْته، وإيّاكَ وهِيَّاك»[٧]، وقد أجاز بعضهم[٨]: أن يكون الأصل على قراءة قنبل ﴿ها أنتم﴾ فتكون ﴿ها﴾ التي للتنبيه دخلت على ﴿أنتم﴾ ثم حذفت الألف من ﴿ها﴾ لكثرة الاستعمال، والأول أقوى وأحسن

ووجه تخفيف أبي عمرو وقالون الهمزة وإدخالهما بينها وبين الهاء ألفاً[٩]: أن الأصل عندهم «أأنتم» فأبدلا من الهمزة الأولى أيضاً هاء ثم فعلا فيه ما يفعلانه في

---

(١) في «ن» «وجه».

(٢) هنا وفي المائدة: ١١٠ بألف بعد الطاء وهمزة مكسورة. والباقون بياء ساكنة من غير ألف ولا همز. انظر: الإرشاد: ٢٦٣، والاتحاف: ١٧٥.

(٣) قوله: «أو فيكون كل واحد مما أخلقه طائراً» ساقط من «ن».

(٤) قرأ حفص ﴿فيوفيهم﴾ بالياء، والباقون بالنون. انظر: الإقناع: ٦٢٠، وتقريب النّشر: ١٠١.

(٥) في «ن» «قبله» وخطؤه ظاهر.

(٦) بهاء ثم همزة بعدها محققة من غير ألف مثل «هعنتم». انظر: النّشر: ١: ٤٠١، والفوائد المجمّعة: ٣٠/ب، وتحصيل الكفاية: ١٨٢/أ.

(٧) انظر هذا الإبدال في: الكتاب: ٤: ٢٣٨، وعزيت «هرقت» لأهل اليمن وطيء كما في شرح المفصّل: ١٠: ٤٣، واللسان (ريق): ١٠: ١٣٥.

(٨) هذا القول افتراض ذكره الفارسي وردّه واستحسن الأول. انظر: الحجة: ٢: ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٩) انظر: النّشر: ١: ٤٠٠، وما سبق من الفوائد المجمّعة، وتحصيل الكفاية.

﴿أأنت﴾ ونظائره على ما قدّمناه في باب الهمز[١]، وفعلا ذلك وإن كانت الهمزة الأولى قد صارت هاء؛ لأنّ الهاء في تقدير همزة، فهو على حكم الأصل. وكذلك ورش على أصله في همزة الاستفهام، إذا دخلت على همزة مفتوحة أنّه يبدل الثانية ألفاً[٢]، ففعل ذلك في ﴿هـاأنتم﴾ لأنّ أصل الهاء عنده همزة.

وقد أجاز قوم[٣]: أن يكون الأصل في قراءة أبي عمرو وقالون وقراءة ورش ﴿هـاأنتم﴾، فتكون ﴿ها﴾ للتنبيه، ثمّ خفّف أبو عمرو/ وقالون الهمزة لما اتّصلت ٧٧/ب بها ﴿ها﴾ حتى صارت كأنّها من نفس الكلمة، وأبدلها ورش ألفاً، وحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، والذي ذكرناه قبل هذا أحسن وأقوى لأبي عمرو وقالون وورش[٤].

ومن قرأ ﴿هـاأنتم﴾[٥] بالتحقيق فالأحسن أن تكون ﴿ها﴾ للتنبيه دخلت على ﴿أنتم﴾. وقيل[٦]: إنّ الهاء بدل من همزة، والأصل «أأنتم». والأول أحسن إذ ليس أحد من القرّاء يدخل بين الهمزتين المفتوحتين من كلمة ألفاً مع التحقيق[٧]، فيقدر له هذا التقدير.

﴿ أَن يُؤْتَىٰ ﴾ [٧٣] من قرأ بالاستفهام[٨]، فيجوز أن تكون ﴿أن﴾ في موضع

---

(١) المتحرك، ص: ٤١ ـ ٤٤.

(٢) الإبدال عند ورش وجهاً واحداً ولا يقرأ له بالتسهيل من طريق «الهداية». انظر: النّشر: ١: ٤٠٠، وما سبق من الفوائد المجمعة، وتحصيل الكفاية.

(٣) ممن أجازه أبو عليّ الفارسي في الحجة: ٢: ٣٦٤.

(٤) انظر تعليل هذه الكلمة في «التحصيل»: ١/١٣٨/ب. وقد أطال السمين الكلام عليها في الدر المصون: ٣: ٢٣٦ ـ ٢٤٠.

(٥) بألف بعد الهاء وهمزة محققة هي قراءة البزي وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، انظر: النّشر: ١: ٤٠١.

(٦) هذا القول ـ أيضاً ـ ذكره الفارسي وضعّفه. انظر: الحجّة: ٢: ٣٦٦ ـ ٣٦٧. وانظر: النّشر: ١: ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٧) لأنّ هشاماً يدخل مع التسهيل قولاً واحداً من «الهداية». انظر: تحصيل الكفاية: ١٦٠/أ.

(٨) هو ابن كثير وحده قرأ ﴿أأن﴾ وهو على قاعدته في التسهيل بدون إدخال ألف بين الهمزتين. انظر: الهادي: ٥/أ، والتبصرة: ١٧٢، والنّشر: ١: ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

رفع الابتداء[١] ويكون الخبر محذوفاً، التقدير: أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم تصدقون به[٢]. وأبين من هذا التقدير تقديره بالمصدر، فالمعنى[☆]: أإعطاء أحد مثل ما أَعطيتم تصدقون به، فتكون ﴿أن﴾ على هذا التقدير في موضع رفع في قول من قال: أزيدٌ مررت به، فرفع. ومن قال: أزيداً مررت به، فإنّ من قوله: ﴿أن يؤتى﴾ على هذا القول في موضع نصب، لأنّ الفعل قد ٱشْتَغَلَ بالضمير. ويجوز أن تكون ﴿أن﴾ في موضع نصب أيضاً بإضمار فعل فيكون التقدير: أتذكرون أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، فقوله: ﴿أن يؤتى أحد﴾، على هذه التقديرات المتقدمة من جملة قول اليهود لأنّهم قالوا في صدر هذه الآية: ﴿ولا تؤمنوا إلاّ لمن تبع دينكم﴾، فالمعنى في ذلك على قراءة الاستفهام: لا تصدّقوا بما عندكم من علم النبيّ ﷺ وتظهروه إلاّ لليهود، فإنكم إن صدقتم بذلك وأظهرتموه لمشركي قريش كان عوناً لهم على الإيمان به، ثم قال بعد ذلك: ﴿أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم﴾ على ما ذكرناه من التقديرات المتقدمة، ويكون على ذلك قوله: ﴿قُل إن الهدى/ هدى اللَّه﴾ ٧٨/أ اعتراضاً في خلال قولهم. ويجوز أن يكون: ﴿أن يؤتى أحد مثل ما أُوتيتم﴾ على قراءة الاستفهام من كلام اللَّه عزّ وجلّ، فيكون متصلاً بقوله: ﴿قل إن الهدى هدى اللَّه﴾ فكأنّهم لما قالوا: ﴿ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم﴾، قال اللَّه عزّ وجلّ: ﴿قل إنّ الهدى هدى اللَّه أن يؤتى أحد مثل ما أُوتيتم ـ لم تؤمنوا ـ﴾.

ومن قرأ بغير استفهام[٣] فالتقدير: ولا تؤمنوا أن يُؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلاّ لمن تبع دينكم، فـ ﴿أَنْ﴾ مفعولة لـ ﴿لتؤمنوا﴾ واللام في ﴿لمن تبع دينكم﴾ محمولة على المعنى؛ لأنّ معنى ﴿لا تؤمنوا﴾ لا تقرّوا، فكأنّهم قالوا: لا تُقرّوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلاّ لمن تبع دينكم، على ما قدّمناه من نهي بعض اليهود لبعض أن يذكروا ما عندهم من علم النبيّ ﷺ لقريش. ويجوز أن تكون اللام في قوله: ﴿لمن تبع دينكم﴾ زائدة على أن يكون ذلك محمولاً على المعنى وهو أن

---

(١) لفظ «بالابتداء» لا يوجد في «ن».

(٢) في «م» زيادة «فتكون ﴿أن﴾ على هذا التقدير»، واستظهر أنّه سبق نظر من الناسخ.

(☆) في «ر» «فالمقدَّر».

(٣) على الخبر ﴿أن﴾ هي قراءة جمهور السبعة سوى ابن كثير. انظر: النّشر: ١: ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

تجعل تقدير: ﴿لا تؤمنوا﴾: اجحدوا، فيكون المعنى: اجحدوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلاَّ لمن تبع دينكم، ويكون على هذا كله: ﴿قل إن الهدى هدى اللَّه﴾ اعتراضاً بين ﴿أن﴾ والفعل العامل فيها(١).

﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [٧٥] ونظائره(٢): من أسكن الهاء المتصلة بالفعل المجزوم فهي لغة مسموعة من العرب كثيرة(٣). حكي عن بعضهم(٤): ضَرَبْتُهْ ضَرْباً شديداً، وكذلك حكي عنهم في هاء التأنيث، نحو: ضَربْته ضَرْبَهْ شديدة. كأنهم يقدّرون الوقف على الهاء، أنشدوا في هاء الإضمار(٥):

٣٠ ـ وأَشْـرَبُ المـاءَ مَـالـي دُونَـهُ عَطَـشٌ إلاَّ لأنَّ عُيَـونَـهْ سَيْـلُ وادِيْهـا

وأنشدوا في هاء التأنيث(٦):

---

(١) انظر في هذا التوجيه والإعراب: الحجة للفارسي: ٢: ٣٦٧ ـ ٣٧١، والتحصيل: ١: ١٣٨/ب ـ ١٣٩/أ، وإملاء ما منّ به الرحمٰن: ١: ١٣٩، والبحر: ٢: ٤٩٤ ـ ٤٩٧، والدر المصون: ٣: ٢٥٢ ـ ٢٦٠.

(٢) وهي عشر كلمات في أربعة عشر موضعاً ـ مع ﴿يؤده﴾ ـ فسكن الهاء من ﴿يؤده﴾ و ﴿لا يؤده﴾ و ﴿نوله ونصله﴾ في النساء: ١١٥، و ﴿نؤته منها﴾ في آل عمران: ١٤٥، والشورى: ٢٠. أبو عمرو وشعبة وحمزة. وسكّنوا كذلك ﴿فألقه إليهم﴾ في النمل: ٢٨ مع حفص. وسكّن أبو عمرو وشعبة ﴿ويتّقه﴾ في النور: ٥٢. وسكّن السوسيّ بخلاف عنه ﴿ومن يأته مؤمناً﴾ في طه: ٧٥، و ﴿يرضه﴾ في الزمر: ٧. وسكّن هشام ﴿يره﴾ في الزلزلة (٧، ٨). أمّا ما حكاه في «الهداية» من إسكان السوسي للهاء من قوله تعالىٰ: ﴿لم يره أحد﴾ في البلد: ٧، فإنّما هو حكاية لا رواية، قال ابن الجزري: «فلم أقرأ به ولا آخذ». انظر في هذا: النّشر: ١: ٣٠٥ ـ ٣١١، والفوائد المجمّعة: ٢٤/ب ـ ٢٥/أ، وتحصيل الكفاية: ١٥٦/ب ـ ١٥٧/أ.

(٣) قال ابن إدريس: «حكاها جميع البصريين والكوفيين». انظر: المختار: ٢١/ب. وهي لغة بني عُقَيْل وبني كِلاب كما في البحر: ٢: ٤٩٩، والدر المصون: ٣: ٢٦٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: ١: ٢٢٣، والقرطبي: ٤: ١٦٦.

(٥) لم أعرفْ قائله، وهو في الخصائص: ١: ١٢٨ و ٢: ١٨، والمحتسب: ١: ٢٤٤، والمقرّب: ٢: ٢٠٤، ورصف المباني: ١٥، والاقتراح: ٢٥، والدرر اللوامع: ١: ٣٤. ويروى «نحو هو» بإشباع ضمّة الهاء. والشاهد فيه: إسكان هاء الإضمار من «عيونه».

(٦) لمنظور بن مرثد الأسدي، وهو في المحتسب: ١: ١٠٧، والخصائص: ٢: ٣٥، والمخصص: ٨: ٢٤، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢٢٠، واللسان (أرط): ٧: ٢٥٥، وأوضح المسالك: ٣: ٣١٣ والشاهد إسكان هاء التأنيث في «دعه». والأرطاة: نوع من الشجر، والحقف: ما اعوجّ من الرمل.

٣١ ـ لمّـــا رَأَى أَنْ لاَ دَعَـــهْ ولا شِبَـــعْ   مَالَ إلى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَٱضْطَجَعْ/ ٧٨/ب

ووجه هذه اللغة، أَنَّ هاء الإضمار تشبه ياء المتكلم من حيث كانت كلّ واحدة منهما ضميراً فأسكنوها تشبيهاً بياء المتكلم.

ومن كسر الهاء المتصلة بالفعل المجزوم أو ضمها[١] ولم يصلها بواو ولا بياء في ﴿يرضه﴾ و ﴿يؤدّه﴾ ونظائرهما[٢]، أنّه أجراه على أصل الكلمة قبل أنْ يجزم؛ لأنّ أصل ﴿يُؤَدّه﴾ و ﴿نُؤْته﴾ و ﴿يَرْضه﴾ «يؤديه ونؤتيه ويرضاه»، فإذا سكن ما قبل هاء الإضمار فكلّهم يحذفون الصلة سوى ابن كثير[٣].

ومن أثبت الصلة فإنّه أجرى ذلك على لفظ الكلمة، ولم يلتفت إلى أصلها[٤].

ومن شرط هاء الإضمار أن توصل بالصلة إذا تحرّك ما قبلها في قولهم أجمعين.

فأمّا ﴿أرجه﴾[٥] فمن أسكن الهاء فللعلّة[٦] التي قدّمناها، وكذلك من وصلها بياء، ومن كسر من غير بلوغ ياء فعلى العلل المتقدمة.

ومن قرأ ﴿أَرْجِئْهُو﴾ بالهمز وصلة الهاء بواو[٧]، فهو عنده من أرجأ يرجىء، وليس هو من أَرْجى يُرجي الذي جاءت قراءة الجماعة عليه سوى ابن كثير وأبي عمرو وهشام وابن ذكوان، فهو عندهم من أرجأ مهموز.

---

(١) لفظ «أو ضمّها» ساقط من «ن».

(٢) قرأها بالاختلاس قالون إلا ﴿ومن يأته﴾ و ﴿يره﴾ فبالإشباع. ووافق قالون بالاختلاس في ﴿يرضه﴾ خاصة ورش وهشام ـ قولاً واحداً ـ وعاصم وحمزة. ووافقه ـ أيضاً ـ حفص في ﴿ويتّقه﴾ إلاّ أنّه يسكن القاف. انظر الفوائد المجمعة: ٢٤/ب.

(٣) فإنّه فيه على أصله من الصّلة قبل الساكن وحفص في قوله تعالىٰ: ﴿فيه مهاناً﴾ بالفرقان: ٦٩. انظر: الاتحاف: ٣٤.

(٤) فالمسكوت عنهم ـ في هذه الكلمات ـ من غير المسكنين أو المختلسين فهم يقرؤون بالإشباع. مع التنبيه أن السوسيّ يقرأ ﴿يأته﴾ و ﴿يرضه﴾ بالزمر بالإشباع في أحد وجهيه فيهما. وأن الدوريّ يقرأ ﴿يرضه﴾ بالإشباع فقط. انظر في هذا النّشر: ١: ٣٠٥ ـ ٣١١، والفوائد المجمّعة: ٢٤/ب ـ ٢٥/أ، وتحصيل الكفاية: ١٥٦/ب ـ ١٥٧/أ.

(٥) في الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦، قرأها بالإسكان عاصم وحمزة. وقرأها قالون بكسر من غير صلة. وقرأها ورش والكسائي بكسر مشبع. انظر: التبصرة: ٢٠٥، والتيسير: ١١١.

(٦) في «م» «فللغة».

(٧) هي قراءة ابن كثير وهشام. انظر: التبصرة: ٢٠٤، وما سبق من التيسير.

فأمّا ابن كثير فهو فيه على أصله في هاء الإضمار، إذا سكن ما قبلها ـ والساكن غير الياء ـ أنّه يصل بواو، وتابعه هشام على ذلك خلافاً لأصله وجمعاً بين اللغتين.

وأمّا أبو عمرو[١] فهو على أصله أيضاً، لأنّ من أصله حذف الصلة إذا سكن ما قبل هاء الإضمار.

وأمّا ابن ذكوان[٢] فقراءته بعيدة[٣]؛ لأنّه كسر هاء الإضمار وقبلها حرف ساكن غير الياء، وإنّما تكسر هاء الإضمار إذا كان الحرف الساكن الذي قبلها ياء، لكنها لغة حكيت عن بعض العرب[٤]، أنّهم يكسرون الهاء[☆] إذا انكسر ما قبل الساكن، ولا يعتدون بالساكن لضعفه.

﴿تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [٧٩] من قرأ ﴿تَعْلَمُون﴾[٥] من العلم فحجّته أن بعده ﴿تَدْرُسون﴾/ ولم يقل تُدَرِّسون. ٧٩/أ

ومن قرأ ﴿تُعَلِّمُون﴾ بالتشديد[٦] من التعليم فلأنّه يجمع العلم والتعليم، إذ لا يكون المعلّم معلّماً إلاّ بأن يكون عالماً. فـ ﴿تُعَلِّمون﴾ يجمع معنى القراءتين جميعاً. و ﴿تَعْلَمُون﴾ لا يجمعها؛ لأنّه قد يكون عالماً ولا يكون معلّماً.

---

(١) يقرأ بالهمز ﴿أرجئه﴾ وبضم الهاء من غير صلة.
(٢) يقرأ بالهمز ـ أيضاً ـ وبكسر الهاء من غير صلة. وقراءة الهمز لغة تميم. ويتركه لغة قريش كما في «المختار»: ٤٢/ب.
(٣) ما وجه البعد فيها وقد تواترت ونقلت عن عربي صريح ـ ابن عامر ـ يحتجّ بكلامه فضلاً عن روايته وبخاصة القرآن؟!! ثم قراءته لغة حكيت وسمعها الكسائي من بعض العرب. ولها تخريج سائغ في العربيّة، وهو: أنّ الهمزة لما سكنت للجزم وبعدها الهاء ساكنة على لغة من يسكن الهاء، فكسرها لالتقاء الساكنين. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ١٦٠، وحجّة ابن زنجلة: ٢٩١، والبحر: ٤: ٣٦٠، والدر المصون: ٥: ٤١٠.
(٤) انظر: البحر: ٢: ٤٩٩، والدر المصون: ٣: ٢٦٣ ـ ٢٦٤.
(☆) في «ر» «الياء».
(٥) بفتح التاء وسكون العين وفتح اللام مخففة، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. انظر: السبعة: ٢١٣، وغاية ابن مهران: ١٢٧، والنّشر: ٢: ٢٤٠.
(٦) في اللام مكسورة وضم التاء وفتح العين، هي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي.

﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ [٨٠] من نصب[١] عطفه على قوله: ﴿أن يؤتيه﴾، ويقوّي ذلك ما جاء في التفسير: أنّ اليهود[٢] قالت للنبيّ عليه السّلام: أتريد يا محمّد أن نتّخذك ربّاً، فأنزل اللّه تعالىٰ: ﴿ما كان لبشر أن يؤتيه اللّه الكتٰبَ والحكم والنبوّة. . .﴾ إلى قوله: ﴿ولا يأمركم. . .﴾ الآية[٣].

ومن رفع ﴿يأْمُركم﴾[٤] فإنّه قطعه من الأوّل[٥] واستأنف. ويقوّيه أنّ في قراءة ابن مسعود: ﴿ولن يأْمرَكم﴾[٦] فهذا على القطع من الأوّل[٧].

﴿ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾ [٨١] وجه قراءة حمزة بكسر اللام من ﴿لِمَا﴾[٨] أنّها لام الجرّ متعلقة بقوله: ﴿أَخَذ﴾، وجواب القسم قوله: ﴿لَتُؤمِننّ به ولتَنْصرنّه﴾، فالتقدير: وإذ أخذ اللّه ميثاق النبيّين لما آتيتكموه من كتاب وحكمة، ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم أي له أي للذي أوتوه، فـ ﴿ما﴾ من قوله: ﴿لما﴾ بمعنى الذي، وحذف الضمير العائد على الذي من قوله آتيتكموه، وقوله: ﴿ثم جاءكم﴾ جملة معطوفة على صلة الذي، والضمير العائد منها هو معنى: ﴿لِمَا معكم﴾؛ لأنّ معناه له، والقسم قوله: ﴿وإذ أَخذ اللّه ميثٰق النّبيّين﴾ وجوابه: ﴿لتؤمنن به﴾ واعترضت لام الجرّ بين القسم وجوابه، ومثل اعتراض حرف الجرّ بين القسم وجوابه

---

(١) النصب قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة. انظر: «الهادي» ١٨/أ، والعنوان: ٨٠، وتقريب النشر: ١٠١.

(٢) القائل منهم: أبو رافع القرظي حين اجتمعت الأحبار من اليهود والنصارى من أهل نجران عند النبيّ ﷺ. وكذلك قال مقولتهم: الرئيس من وفد نصارى نجران كما في مصادر سبب النزول الآتية.

(٣) أخرجه ابن جرير عن ابن عباس: ٣: ٣٢٥، وابن أبي حاتم ق (١) من آل عمران أثر رقم (٨٧٥)، وانظر: أسباب نزول القرآن للواحديّ: ١٠٨، وابن كثير: ١: ٣٨٥، والدر المنثور: ٢: ٢٥٠.

(٤) الرفع قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو والكسائي

(٥) هو قوله ﴿أن يؤتيه﴾ في الآية السابقة: ٧٩.

(٦) انظرها في: معاني القرآن للفرّاء: ١: ٢٢٤، والطبري: ٣: ٣٢٩، والكشاف: ١: ١٩٨، والقرطبي: ٤: ١٢٣، والبحر: ٢: ٥٠٧.

(٧) قال الطبري: «فاستدلّوا بدخول ﴿لن﴾ على انقطاع الكلام عمّا قبله، والابتداء خبر مستأنف. قالوا: فلما صيّر مكان ﴿لن﴾ في قراءتنا ﴿لا﴾ وجبت قراءته بالرفع»، التفسير: ٣: ٣٢٩.

(٨) انظر: التبصرة: ١٧٣، والتيسير: ٨٩، والكافي ٧٦ ـ ٧٧.

قول الشاعر ـ وهو الفرزدق ـ(١):

٣٢ ـ أَلَـمْ تَـرَنـي عَـاهَـدْتُ رَبِّـي وإنَّنـي ... لبَيْـنَ رِتَـاجٍ قَـائِمـاً ومَقَـامِ
عَلى حَلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ... ولاَ خَـارِجـاً مِـنْ فِـيَّ زُورُ كَـلاَمِ

فقوله: «عاهدت ربّي» هو القسم، وجوابه: «لا أَشْتِم الدهر» وقد فصل بينهما بحرف الجرّ.

ومن قرأ ﴿لَمَا﴾(٢) [بفتح اللام](٣) ففي ﴿ما﴾ وجهان، أحدهما: أن تكون موصولة/ بمعنى الذي. وتكون في موضع رفع بالابتداء، واللام الداخلة عليها هي المتلقية للقسم، وقوله: ﴿لتُؤْمنن﴾ جواب قسم محذوف، كأنّه قال: واللّه لتؤمنن به، والضمير العائد على الذي محذوف وهو الذي كان في آتيتكموه(٤) كما ذكرنا في قراءة حمزة، وكذلك الضمير الراجع من المعطوف على الصلة على ما ذكرنا في قراءة حمزة. والوجه الآخر: أن تكون ﴿ما﴾ غير موصولة وتكون للشرط، واللام الداخلة عليها مؤكّدة يجوز دخولها وحذفها فهي بمنزلة اللام الداخلة على ﴿إنْ﴾ في نحو قوله: ﴿ولئن شِئْنا لنذْهَبَنَّ بالذي أَوْحينا إليك﴾ [الإسراء: ٨٦] وما أشبه ذلك، فـ ﴿ما﴾ على هذا التقدير في موضع نصب بـ ﴿ءَاتيتُكم﴾ و ﴿ءاتيتُكم﴾ في موضع جزم بالشرط، ثم ﴿جاءكم﴾ في موضع جزم؛ لأنّه معطوف عليه، وجواب القسم ﴿لتَؤْمِنُنَّ به﴾.

٧٩/ب

---

(١) اسمه همام بن غالب التميمي أبو فراس من أشعر الشعراء الإسلاميين من أهل البصرة، وغلب عليه لقبه، ولقّب به لشبه وجهه بالخبزة. وهي فرزدقة. توفي سنة (١١٠ هـ). انظر: طبقات فحول الشعراء: ٢٩٨، والخزانة: ١: ١٠٥ ـ ١٠٨، والبيت في ديوانه: ٧٦٩، والكتاب لسيبويه: ١: ٣٤٦، والكامل: ٦٩، والمحتسب: ١: ٥٧، وشرح أبيات سيبويه: ١: ١٧٠، واللسان (خرج): ٢: ٢٥٠، و(رتج): ٢: ٢٧٩، وشرح شواهد الشافية: ٧٢، والخزانة: ١: ١٠٨ و ٢: ٢٧٠. ويروى «قائم» و«مقفل». والرِتَاج: الباب المغلق أو العظيم والمراد به باب الكعبة وقد قال هذا الفرزدق لما تاب عن الهجاء والتشبب بالنساء حين حجّ، وعاهد اللّه على توبته بين باب الكعبة ومقام إبراهيم وعلى أن يقيّد نفسه ـ عند رجوعه للبصرة ـ حتى يجمع القرآن حفظاً. و «ر» لا يوجد «وهو الفرزدق».

(٢) هي قراءة السبعة سوى حمزة.

(٣) زيادة موضحة من «ن» وفي «م» «بالفتح».

(٤) في «ن» «آتيتموه».

﴿ءاتينـٰكُم وءاتيْتُكم﴾[١] بمعنى واحد؛ لأنّ اللَّه عزّ وجلّ يخبر عن نفسه بلفظ الجمع[٢] وبلفظ التوحيد[٣].

﴿ يَبْغُونَ ﴾ [٨٣] من قرأ بالياء[٤] فعلى معنى: أفغير دين اللَّه يبغي هؤلاء الذين تقدّم ذكرهم يعني اليهود.

ومن قرأ بالتاء[٥] فعلى الخطاب يجوز أن يكون لليهود، ويجوز أن يكون لهم ولغيرهم، وكذلك العلّة في ﴿تُـرجِعون﴾[٦].

ومن قرأ إحداهما على الغيبة والأخرى على الخطاب[٧] فحسن مستعمل في كلام العرب؛ لأنّهم يخرجون من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب، وذلك كثير في القرآن وفي الكلام، قال اللَّه عزّ وجلّ: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك﴾ ـ فجاء على الخطاب ثم قال ـ ﴿وجرين بهم﴾ [يونس: ٢٢]، فجاء على الغيبة.

﴿ ٱلْحِجُّ ﴾ [٩٧] و ﴿الحَجّ﴾ لغتان[٨]، وهما جميعاً مصدران، وقد قيل: إنّ الحَجَّ بالفتح المصدر، و [الحِجَّ][٩] بالكسر الاسم[١٠].

---

(١) قرأ نافع بنون مفتوحة بعدها ألف. والباقون بتاء مضمومة بدون ألف. انظر: العنوان: ٨٠، والإقناع: ٦٢١، والنّشر: ٢: ٢٤١.

(٢) نحو قوله في مقام الإيحاء ﴿وءَاتينا داود زبوراً﴾ الإسراء: ٥٥، و﴿وءَاتينٰه الحكم صبيّاً﴾ مريم: ١٢.

(٣) نحو قوله تعالىٰ ـ أيضاً ـ في هذا المقام ﴿نزّل عليك الكتـٰب بالحق﴾ آل عمران: ٣، و ﴿الحمد للّه الذي أنزل على عبده الكتـٰب﴾ الكهف: ١.

(٤) هي قراءة أبي عمرو وحفص. انظر: الإرشاد: ٢٦٦، والنّشر: ٢: ٢٤١، والإتحاف: ١٧٧.

(٥) هي قراءة السبعة غير أبي عمرو وحفص.

(٦) قرأها بالياء حفص وحده والباقون بالتاء.

(٧) هو أبو عمرو قرأ ﴿يبغون﴾ بالياء، وقرأ ﴿ترجعون﴾ بالتاء.

(٨) قرأ حفص وحمزة والكسائي قوله تعالىٰ: ﴿حِجّ البيت﴾ بكسر الحاء والباقون بالفتح. والكسر لغة أهل نجد. والفتح لغة الحجاز وبني أسد. انظر: السبعة: ٢١٤، والتبصرة: ١٧٣، وحجة القراءات لابن زنجلة: ١٧٠، والبحر: ٣: ١٠، والدر المصون: ٣: ٣٢٣.

(٩) زيادة من «ن».

(١٠) ممن قال هذا ابن مجاهد كما في السبعة: ٢١٤، وقال الزجّاج: «والحج اسم العمل بكسر الحاء». معاني القرآن له: ١: ٤٤٧، وانظر: ٣: ١٠.

٨٠/أ ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [١١٥] من قرأ/ بالياء[١] فإنّه حمله على ما قبله من ذكر الغيبة من قوله عزّ وجلّ: ﴿مِنْ أَهْلِ الكتـٰب أُمَّة قَائمة﴾ [١١٣].

ومن قرأ بالتاء[٢] فعلى الخطاب، فالمعنى وما تفعلوا من خير أيّها المخاطبون فلن تكفروه.

﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ [١٢٠] من قرأ ﴿يَضِرْكم﴾[٣] فهو من ضَار يَضِير، والأصل يَضْيِرْكم فنقلت كسرة الياء إلى الضاد، فبقيت ساكنة فحذفت لسكونها وسكون الراء، ونظير هذه اللغة في القرآن: ﴿قالوا لا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] ومثله في الشعر، قول الأعشى[٤]:

٣٣ ـ فَٱنْظُرْ إِلَى كَفٍّ وأَسْرَارِهَا هَلْ أَنْتَ إِنْ أَخْلَفْتَنِي ضَائِرِي

«فضائر» اسم الفاعل من ضار يضير.

ومن قرأ ﴿يَضُرُّكم﴾[٥] فهو من ضَرَّ يَضُرّ، وضمت الراء على وجهين: أحدهما: أن يكون الفعل مجزوماً وأصله يَضْرركم، فأدغمت الراء في الراء بعد أن[٦] نقلت ضمتها إلى الضاد، ثم ضمت الراء لالتقاء الساكنين وجعل الضم إتْباعاً لضمة الضاد.

والوجه الثاني: أن يكون ﴿يَضُرُّكم﴾ مرفوعاً على أن تكون ﴿لا﴾ بمعنى ليس وتضمر في الكلام فاء، فالمعنى: وإن تصبروا وتتقوا فليس يضرّكم كيدهم شيئاً، ومثل إضمار الفاء قول الشاعر[٧]:

---

(١) قرأ حفص وحمزة والكسائي بالياء، وقد خيّر المهدوي لأبي عمرو بالقراءة بين الياء والتاء فيهما. انظر: التيسير: ٩٠، والنّشر: ٢: ٢٤١، والفوائد المجمّعة: ٣٠/ب، وتحصيل الكفاية: ١٨٢/أ.

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير ـ ووجه أبي عمرو من «الهداية» ـ وابن عامر وشعبة.

(٣) بكسر الضاد وجزم الراء هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. انظر: العنوان: ٨٠، والكافي: ٧٧.

(٤) في ديوانه: ١٤٥، وفيه «انظر» «أوعدتني».

(٥) بضم الضاد والراء مشدّدة قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي.

(٦) في «ن» «إذ» ولا يوجد «بعد أن».

(٧) لسوار بن المضرب، وهو في الكامل: ١: ٣٠٠، والمقاصد النحوية للعيني: ٢: ٤٥١، وشرح التصريح: ١: ٢٧٢، وبدون نسبة في معاني القرآن للفرّاء: ١: ٢٣٢، والطبريّ: ٤: ٦٨، والأشموني: ٢: ٤٥. والبيت قاله عندما هرب من الحجاج خوفاً على نفسه منه.

٣٤ ـ فإنْ كَانَ لاَ يُرْضِيْكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إلـى قَطَـرِيٍّ لاَ إخَـا لُـكَ رَاضِيَـا

فالأصل: «فلا إخا لك»، فحذف الفاء.

﴿مُنَزَّلِينَ﴾ [١٢٤] اسم المفعول من نَزَّل. و «﴿مُنْزَلين﴾ اسم المفعول من أنْزل، وهما لغتان[١].

﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [١٢٥] من كسر الواو[٢] فعلى وجهين، أحدهما: أن يكون المعنى مسوِّمين أي مُعَلِّمين، وفي الحديث عن النبيّ ﷺ أنّه قال يوم بدر: «سَوِّموا فإنّ الملائكة قد سَوَّمت»[٣] والسِّيمَىٰ العلامة.

والوجه الآخر: أن يكون المعنى[٤] من سَوَّمت الخيل إذا أرسلتها، فيكون المعنى مُرسِلين خيلهم./ ٨٠/ب

ومن قرأ ﴿مُسَوَّمين﴾[٥] فعلى وجهين [أيضاً][٦]، أحدهما: أن يكون معناه معَلَّمين بعلامة يعرفون بها. ويقوّيه أن قبله ﴿مُنزَّلين﴾ فهو اسم مفعول، فكذلك يجب أن يكون ﴿مُسوَّمين﴾ اسم مفعول، والعرب تمدح الفارس في الحرب بمُسوَّم، كما قال عنترة[٧]:

---

(١) قرأ ابن عامر بفتح النون وتشديد الزاي في ﴿منزّلين﴾ من نزّل، وكذلك شدّد في العنكبوت ﴿إنا منزّلون﴾: ٣٤، إلاّ أنّه فيها اسم فاعل، وهنا اسم مفعول. وقرأ الباقون بسكون النون وفتح الزاي مخفّفة. انظر: إرشاد المبتدىء: ٢٦٨، والنّشر: ٢: ٢٤٢، والاتحاف: ١٧٩.

(٢) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم. انظر: السبعة: ٢١٦، والإقناع: ٦٢٢، والنّشر: ٢: ٢٤٢.

(٣) أخرجه ابن جرير عن عمير بن إسحاق بلفظ: «تسوموا... تسومت»: ٤: ٨٢، وابن أبي شيبة كما في الدرّ المنثور: ٢: ٣١٠، والهروي في «الغريبين» كما في النهاية: ٢: ٤٢٥. وهو في اللسان (سوم): ١٢: ٣١٢، والبحر المحيط: ٣: ٥١، والدر المصون: ٣: ٣٨٧.

(٤) في «ن» ﴿مسوّمين﴾.

(٥) في «ن» «بفتح الواو» وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي.

(٦) زيادة من «ن، م».

(٧) هو عنترة بن شَدَّاد العبسيّ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، وهو أحد أصحاب المعلّقات المشهورة، شهد حربي داحس والغبراء، وعمّر طويلاً. والعنترة في اللغة: الذباب الأزرق. انظر: الشعر والشعراء: ٢٥٦ ـ ٢٦٠، والخزانة: ١: ٦٢. والبيت في ديوانه: ٢٦، وهو في البيان والتبيين للجاحظ: ٣: ٢٥٤، وشرح المعلّقات السبع للزّوزني: ١١٩، واللسان (معن): ١٣: ٤٠٩، وفيها =

٣٥ ـ ومُسَوَّمٍ كَرِهَ الكُمَاةُ نِزَالَهُ لاَ مُمْعِنٍ هَرَباً ولا مُسْتَسْلِمِ

والوجه الثاني: أن يكون ﴿مُسوَّمين﴾ بمعنى: مُرسَلين[1]، فهو اسم المفعول من سوّمت إذا أرسلت.

﴿ سَارِعُوٓا ﴾ [١٣٣] من حذف الواو[2] فإنّه استغنى عنها، من أجل أنّ الجملة الثانية ملتبسة بالجملة الأولى للضمير الذي في الثانية.

ومن أثبت[3] فإنّه عطف جملة على جملة وهي: ﴿**وسارعوا إلى مغفرة**﴾ عطفها على ﴿**وأطيعوا اللّه**﴾ [١٣٢].

﴿ قَرْحٌ ﴾ [١٤٠]، [١٧٢] فتح القاف وضمّها لغتان[4] بمعنى واحد، مثل: الضَّعْف والضُّعف[5]، وقد قيل[6]: إنَّ القَرْح بالفتح الجرح والقُرح بالضم ألم الجرح، وقد قيل[7]: أيضاً إن القَرح بالفتح ما كان من الجراح، والقُرح بالضم ما كان من القروح التي تخرج في الجسد.

﴿ وَكَأَيِّن﴾ [١٤٦] الأصل فيها أيّ دخلت عليها الكاف، فصارت كأَيّ ثم نونت وصور التنوين في الخط نوناً. فوجه قراءة ابن كثير[8] أنّه عنده مقلوب من

= «ومدجج» وهو التام السلاح. والكُماة جمع كمِيّ وهو الشجاع المتغطّي بدرعه. والإمعان: الإسراع.

(١) هذا قول الأخفش كما في البحر: ٣: ٥١، والدر المصون: ٣: ٣٨٧، ولا يوجد في «معاني القرآن».

(٢) قرأ نافع وابن عامر بحذف الواو قبل السين، وهي كذلك في مصاحف المدينة والشام. انظر: السبعة: ٢١٦، «والهادي»: ١٨/أ، والنّشر: ٢: ٢٤٢، وهجاء مصاحف الأمصار: ١١٨، والمقنع: ١٠٢.

(٣) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، وهي كذلك في مصاحف مكة والبصرة والكوفة.

(٤) قرأ شعبة وحمزة والكسائيّ بضم القاف. وقرأ الباقون بفتح القاف. والفتح لغة أهل الحجاز والضم لغة غيرهم، كما في الدر المصون: ٣: ٤٠٢، والمصباح المنير (قرح): ١٨٩، وانظر: التبصرة: ١٧٤، والتيسير: ٩٠.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش: ١: ٢١٥.

(٦) هذا قول الفرّاء في معاني القرآن له: ١: ٢٣٤.

(٧) انظره في: معجم مقاييس اللغة (ق ر ح): ٥: ٨٢، والمفردات للراغب (قرح): ٤٠٠.

(٨) قرأ ابن كثير بألف ممدودة بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة. انظر: الكافي: ٧٧، والنّشر: ٢: ٢٤٢.

﴿وكَأَيِّنْ﴾، فقدمت الياء الشديدة موضع الهمزة وأخّرت الهمزة في موضع الياء الشديدة، فصار: «وكيِّئْنْ»، ثم خفف بأن حذفت الياء المتحركة فبقي: «وكَيْئِنْ»، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفاً كما قلبت في آية والأصل: «أَيَّة»[١] فصار: «وكائن»[٢]. فقراءة الجماعة على الأصل[٣].

وحذف أبي عمرو النون في الوقف هو الوجه[٤]، لأنّها تنوين، والتنوين لايوقف عليه، وإثبات الجماعة النون اتباعاً منهم[٥]/ للخط. ٨١/أ

﴿ مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ ﴾ [١٤٦] من قرأ ﴿قُتِلَ﴾[٦] فإنّه بناه لما لم يسمّ فاعله من القتل، وهو على وجهين، أحدهما: أن يكون في ﴿قُتِل﴾ ضمير ﴿نَبيّ﴾[٧]، ويكون ﴿رِبِيُّون﴾ مرفوعاً بالابتداء فعلى هذا يصحّ الوقف على ﴿قُتِل﴾[٨].

والوجه الثاني: أن لا يكون في ﴿قُتِل﴾ ضمير، ويكون ﴿ربيون﴾ مرتفعاً بأنه اسم ما لم يسمّ فاعله، فلا يصحّ الوقف على هذا التقدير على ﴿قتل﴾[٩]. فالتقدير الأول يقوّيه ما جاء في التفسير[١٠]: أن الشيطان صَرَخَ يوم أُحد، فقال: إنَّ محمّداً قد قتل، فانهزم المسلمون وتفرّقوا فعاتبهم اللّه تعالىٰ في ذلك، فقال: ﴿وكأيّن من نَبي قُتِل معه ربِّيون كثير﴾ ـ أي جماعات ـ ﴿فما وهَنوا لما أَصابهم في سبيل اللّه﴾ أي فما

---

(١) على قول الفراء كما في التحصيل: ١/ ٢٢/ب، وبصائر ذوي التمييز: ١ : ٨٦، (ولم أجده في معاني القرآن).

(٢) في المسألة أربعة أقوال في صيرورتها إلى «كائن» ذكرها السمين في الدرّ: ٣: ٤٢٣ ، ٤٢٤.

(٣) يقرؤون بهمزة مفتوحة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة مشدّدة.

(٤) في «الهداية» وجهان لأبي عمرو في الوقف على ﴿وكأيِّن﴾: الوقف على الياء وعلى النون. انظر: الفوائد المجمّعة: ٢٩/ب، وتحصيل الكفاية: ١٧٨/ب.

(٥) لفظ «منهم» ساقط من «ن».

(٦) بضم القاف وكسر التاء بدون ألف، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. انظر: التبصرة: ١٧٤، والعنوان: ٨١.

(٧) في «م» ﴿النبيّ﴾.

(٨) نسب المؤلف هذا القول لقتادة وعكرمة في التحصيل: ١/ ١٤٩/ب.

(٩) نسبه إلى الحسن ونقل عنه أنّه قال: «لم يقتل نبيّ قط في الحرب». نفس المرجع والورقة.

(١٠) انظر تفسير الطبري: ٤ : ١١٦ ، ومعاني القرآن للزجاج: ١ : ٤٧٦ ، وتفسير ابن أبي حاتم ق (١) من آل عمران أثر رقم (١٥٥٢).

ضَعُفوا بعد قتله. وقال عزّ وجل: ﴿أفائن مات أو قُتِل ٱنقَلَبْتم على أعقـٰبكم﴾، فهذا يقوّي التقدير الأول.

والمعنى في التقدير الثاني أن اللّه تبارك وتعالىٰ عَزّىٰ المسلمين لَمَّا قُتِل مَنْ قُتِل يوم أُحد بأن أخبرهم بما جرى على من كان قبلهم، فقال: ﴿وكأين من نبي قُتِل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل اللّه﴾ أي فما وهن[١] من بَقِيَ منهم، وعلى التقدير الأول يكون معنى ﴿فما وهنوا﴾ فما وهن جميعهم.

ومن قرأ ﴿قَـٰتَلَ﴾[٢] فعلى وجهين أيضاً، أحدهما: أن يكون في ﴿قَـٰتَلَ﴾ ضمير ﴿نبي﴾ متقدم ويكون ﴿معه ربيون﴾ على الابتداء والخبر، فيصحّ على هذا التقدير أن يوقف على ﴿قَـٰتَلَ﴾.

والوجه الثاني: أن يكون ﴿ربيون﴾ فاعل ﴿قـٰتل﴾ فلا يصح على هذا أن يوقف على ﴿قـٰتل﴾، ويكون قريباً من معنى القراءة الأولى، لأنّ اللّه تبارك وتعالىٰ أثنى على المقاتل كما أثنى على المقتول، فقال: ﴿وَقَـٰتَلُو وَقُتِلُوا﴾ [١٩٥].

﴿ ٱلرُّعْبَ﴾ [١٥١] ضم العين وإسكانها لغتان[٣]، وكذلك: الرُّحُم والرُّحْم، والسُّحُت والسُّحْت، والشُّغُل والشُّغْل/ ، والعرب تخفّف ما جاء على «فُعُل»[٤]. ٨١/ب

﴿ يَغْشَىٰ﴾ [١٥٤] من قرأ ﴿تَغْشَى﴾ بالتاء[٥] فإنّه أسند الفعل إلى الأمنة من قوله تعالىٰ: ﴿أَمنةً نعاساً﴾، فالمعنى: تغشى الأمنة طائفة منكم.

ومن قرأ ﴿يَغْشَى﴾ بالياء[٦] فإنّه أسند الفعل إلى النّعاس والمعنى يغشى النعاس

---

(١) في «ن» «أي وهن» وهو مغيّر للمعنى كما ترى.
(٢) بفتح القاف وألف بعدها وفتح التاء، هي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي.
(٣) قرأ ابن عامر والكسائي بضم العين. وقرأ الباقون بإسكانها حيث وردت في المصحف. انظر: غاية ابن مهران: ١٢٩، والإرشاد: ٢٦٩، والنّشر: ٢: ٢١٦.
(٤) هي لغة بكر بن وائل وتميم كما في الكتاب: ٤: ١١٣، ومعاني القرآن للفرّاء: ٣: ١٢٥، وشرح الشافية للرضيّ: ١: ٤٠.
(٥) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٢١٧، والكافي: ٧٨، والاتحاف: ١٨٠.
(٦) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

طائفة منكم، ويقوّي هذه القراءة قوله: ﴿إِذْ يَغْشَـٰكُمُ[١] النُّعاسُ﴾ [الأنفال: ١١].

﴿كُلَّهُۥ﴾ [١٥٤] من قرأ ﴿كُلُّه﴾ بالرفع[٢] فإنّه جعله ابتداء، والخبر ﴿للَّه﴾ كما ابتدأ به في قوله عزّ وجلّ: ﴿وكُلُّهم ءاتيه يوم القِيـٰمةِ...﴾ [مريم: ٩٥] وإنّما جاز الابتداء بكل لأنّ قبله كلاماً، فهو تابع له فيصير في معنى ما يجيء للتوكيد.

ومن نصب ﴿كُلَّه﴾[٣] فإنّه جعله توكيداً للأمر، وكان ذلك أولى عنده، لأنّ «كلّ» بمعنى: أجمع في الإحاطة والعموم، فكما أنَّ أَجْمع لو جاء في هذه الآية في موضع «كل» لم يكن إلاّ منصوباً، فكان يكون: قل إنّ الأمر أَجْمعَ للَّه، فكذلك جعل «كلّ» إذ هو بمعناه في كونه للإحاطة والعموم.

﴿مُتُّمْ﴾[٤] [١٥٧]، [١٥٨] و ﴿مُتْنَا﴾[٥] من ضمّ الميم[٦] فهي اللغة المشهورة مثل قولك: قُلْتُ تَقُول وطُلْت تَطُول وما أشبه ذلك[٧].

---

(١) المثبت من «ن» وفي الأصل و «م» و «ر» ﴿يغشيكم﴾. وسواء ضبطنا القراءة بالتشديد من «غَشَّىٰ» أو بالتخفيف من «أغشى» الرباعي فالإسناد في كلتيهما لا يكون للنعاس، إذ هو ـ النعاس ـ في قراءة التشديد مفعول ثان، وفي قراءة التخفيف مفعول أوّل. أمّا على قراءة ابن كثير وأبي عمرو فالإسناد إلى النعاس، ويؤيّد هذا ما قاله المصنّف عند آية الأنفال ص: ٣٢١.

(٢) هو أبو عمرو. انظر: التبصرة: ١٧٤، والتيسير: ٩١، والنّشر: ٢: ٢٤٢.

(٣) هي قراءة بقيّة السبعة.

(٤) المثبت من «ن» وفي الأصل و«م» و«ر» ﴿مت﴾ وهذا اللفظ لا يوجد في سورة آل عمران، بل أوّل مواضعه الثلاثة (مريم: ٢٣).

(٥) المؤمنون: ٨٢.

(٦) في هذين اللفظين ولفظ ﴿مت﴾ حيث وردت، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة ووافقهم حفص على الضمّ في موضعي هذه السورة وكسر في الباقي. انظر: الإقناع: ٦٢٣، والنّشر: ٢: ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٧) ووجهها أنّها من باب: فعل من ذوات الواو، فقياسه: إذا أسند إلى ياء المتكلم أن تضم فاؤه إمّا من أوّل وهلة، وإمّا أن تبدل الفتحة ضمّة ثم تنقل إلى الفاء على رأي أهل البصرة، نحو: «قلت» أصله «قولت» نقلت ضمّة العين إلى الفاء فبقيت ساكنة وبعدها ساكن فحذفت. انظر: حجة القراءات لابن زنجلة: ١٧٨، والدر المصون: ٣: ٤٥٨، والاتحاف: ١٨١.

ومن كسر الميم فهي لغة شاذّة(١)، نظيرها من كلامهم فَضِلَ يَفْضُل، وقد حكي عن العرب أيضاً: مِتُّ تَمَاتَ ودِمْتُ تَدَام مثل: خِفْتُ تَخَاف. فلو أنّ من قرأ ﴿مِتُّ﴾(٢) يقرأ تَمَاتُ لكان على هذه اللغة، ولكنه قرأ ﴿مِتُّ﴾ بهذه اللغة، وقرأ تَمُوت على اللغة الأخرى(٣).

﴿بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [١٥٦] من قرأ بالياء(٤) فلأنّ قبله لفظ غيبة وهو قوله: ﴿كالّذينَ كفروا وقالوا لإخوانهم﴾، ومن قرأ بالتاء(٤) فلأنّ في أوّل الآية لفظ الخطاب، وهو قوله: ﴿يـأيّها الذين ءامنوا لا تكونوا...﴾.

﴿يَجْمَعُونَ﴾ [١٥٧] من قرأ بالياء(٥) فالمعنى لمغفرة من اللّه ورحمة خير مما يجمعه الكفار/ . ٨٢/أ

ومن قرأ بالتاء فعلى الخطاب لأنّ قبله ﴿ولئن قُتِلْتم﴾ على الخطاب.

﴿يَغُلَّ﴾ [١٦١] من قرأ ﴿يَغُلَّ﴾(٦) [بفتح الياء](٧) فإنّه نسب الفعل إلى النبيّ ﷺ، ويقويه قولان من التفسير، أحدهما: [أنّه رُوي](٧) أنّ قطيفة حمراء كانت في المغانم يوم بَدْر فالتمست فلم توجد، فقال المنافقون: أخذها محمّد ﷺ، فأنزل اللّه: ﴿وما كان لنبي أن يغل﴾(٨). والقول الثاني: أنّ النبيّ ﷺ بعث طلائع ثم لقي المشركين بمن معه فغنموا، فأراد أن يقسم لمن حضر، ولا يقسم لمن غاب، فأعلمه

---

(١) في القياس لا الاستعمال كما قال الفارسي، ونقل عن المازني. فإذا ثبتت أنّها لغة فلا معنى لادعاء الشذوذ فيها. فضلاً على أنّها قراءة متواترة. انظر: الحجة للفارسي: ٢: ٣٩٤، والدر المصون: ٣: ٤٥٩.

(٢) هي قراءة نافع وحمزة والكسائي وحفص في غير موضعي آل عمران. فجمع (حفص) بين اللغتين الضم والكسر.

(٣) فهي من باب تداخل اللغتين. انظر: المصباح المنير (موت): ٢٢٣، و (فضل): ١٨١.

(٤) قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء، والباقون بالتاء. انظر: التبصرة: ١٧٥، والعنوان: ٨١.

(٥) قرأ حفص بالياء والباقون بالتاء. انظر: السبعة: ٢١٨، و «الهادي»: ١٨.

(٦) بفتح الياء وضمّ الغين قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم. انظر: ما سبق من السبعة، و «الهادي».

(٧) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

(٨) أخرجه الترمذي (تحفة الأحوذيّ: ٨: ٣٥٩) وابن جرير: ٤: ١٥٤ ـ ١٥٥، وابن أبي حاتم في آل عمران أثر رقم (١٧٦٠)، كلّهم عن ابن عباس.

اللَّه عزّ وجلّ أن الغنيمة بين من حضر وبين من غاب، فقال: ﴿وما كان لنبي أن يغلّ﴾، أي: أن يعطي قوماً ويمنع قوماً[١]. ويقوّي هذه القراءة ما روي عن ابن عباس، أنّه قال: ـ في إنكار قراءة من قرأ ﴿يُغَلَّ﴾ ـ «كيف لا يكون لنبيّ أن يُغَلَّ وقد كان له أن يُقْتَل»[٢].

كما قال عزّ وجلّ: ﴿ويَقْتُلون النبيين بغير حق﴾ [٢١].

ومن قرأ ﴿يُغَلَّ﴾[٣] فعلى وجهين، أحدهما: أن يكون معنى ﴿يُغَلَّ﴾ ينسب إلى الغلول، كما تقول: أكذبت الرجل إذا نسبته إلى الكذب، وأغللته إذا نسبته إلى الغلول. والوجه الثاني: أن يكون ﴿يُغَلَّ﴾ بمعنى يخان وهو أن يؤخذ شيء من المغانم بغير إذنه، وقد رُوِيَ في التفسير: أنّ قوماً غَلُّوا يوم بدر فأنزل اللَّه تعالىٰ: ﴿وما كان لنبيّ أن يُغَلَّ﴾ فردّوا ما كانوا[٤] غلوه[٥].

﴿ مَا قُتِلُوا۟ ﴾ [١٦٨] من قرأ بالتشديد[٦]، فلأنّ التشديد يدلّ على الكثرة، والمقتولون كثير فشدّد لذلك.

ومن خفف[٦]، فلأنّ التخفيف يقع بمعنى التشديد، وكذلك العلّة في المواضع المختلف فيها كلها[٧].

---

(١) أخرجه ابن جرير: ٤: ١٥٥ ـ ١٥٦، وبنحوه ابن أبي حاتم في آل عمران أثر رقم (١٧٦٣)، وانظر: التحصيل: ١/ ١٥٤/ ب، والدر المنثور: ٢: ٣٦٢.

(٢) أخرج ابن جرير عن الأعمش، قال: «كان ابن مسعود يقرأ ﴿ما كان لنبيّ أن يُغَلَّ﴾ فقال ابن عباس: بلى ويقتل... الأثر﴾. تفسير الطبري: ٤: ١٥٥. وقراءة ابن عباس ﴿يَغُلَّ﴾ ـ بفتح الياءِ وضمّ الغين ـ كما في الدر المنثور: ٢: ٣٦٢.

(٣) بضم الياء وفتح الغين، هي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي.

(٤) لفظ «كانوا» ساقط من «ن».

(٥) أخرجه ابن جرير عن قتادة والربيع بن أنس بدون زيادة «فردّوا ما كانوا غلّوه». التفسير: ٤: ١٥٧.

(٦) في التاء هي قراءة هشام وحده. وخفّفها الباقون. انظر: التبصرة: ١٧٥، والتيسير: ٩١.

(٧) وهي أربعة مواضع: هنا ﴿قتلوا في سبيل اللَّه﴾: ١٦٩، قرأه بالتشديد ابن عامر وحده، مع موضع الحجّ ﴿ثم قتلوا أو ماتوا﴾: ٥٨. وقرأ ابن عامر وابن كثير الموضع الأخير في هذه السورة ﴿وقتلوا لأكفرن﴾: ١٩٥. وموضع الأنعام: ﴿قد خسر الذين قتلوا﴾: ١٤٠. بالتشديد فيهما. وخفّف بقية القراء هذه المواضع. انظر: التبصرة: ١٧٥، والنّشر: ٢: ٢٤٣.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [١٧١] من كسر ﴿إنَّ﴾[١] فعلى الاستئناف.

ومن فتح[٢] فعلى العطف على ﴿نعمة﴾ التقدير: يستبشرون بنعمة من اللَّه وفضل وبأنَّ اللَّه.

﴿يَحْزُنكَ﴾ [١٧٦] من قرأ ﴿يُحْزِن﴾[٣] فلأنّ[٤] العرب تقول: أَحْزَنت الرجل إذا جعلته حَزِيناً/ وحَزَنْتُه إذا جعلت فيه حُزْناً[٥]. والقراءتان متداخلتان[٦]، والموضع الذي خالف فيه نافع أصله على وجه الجمع بين اللغتين[٧]. ٨٢/ب

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [١٧٨] قراءة حمزة بالتاء في ﴿تحسبن﴾[٨] في هذا الموضع غير جائزة عند البصريين إلاَّ على أن يَكْسر ﴿أنّ﴾ في قوله: ﴿أنّما نُملي لهم﴾[٩]، أو ينصب «خيراً» من قوله تعالىٰ: ﴿خير[١٠] لأنفسهم﴾ وهو لا يقرأ شيئاً من ذلك. وأجاز ذلك غير البصريين. قال قوم: إنّ الذين كفرو قدّم توكيداً ثم جاء ﴿لهم﴾ من قوله: ﴿أنّما نملي لهم﴾ ردّاً عليهم، فالتقدير: ولا تحسبن أنّ إملاءنا للذين كفروا خير لهم. وأَجازَ الزّجاج[١١] أن يكون ﴿أنّما نملي لهم﴾ بدلاً من

(١) قرأها بالكسر الكسائي وحده. انظر: العنوان: ٨١، والإقناع: ٦٢٤.
(٢) وفتحها بقيّة السبعة.
(٣) بضم الياء وكسر الزاي هي قراءة نافع. انظر: الارشاد: ٢٧١، وتقريب النّشر: ١٠٢.
(٤) في «ن» «يحزنك فمعناه».
(٥) انظر هذا في: الكتاب: ٤: ٥٦، وشرح الشافية للرضي: ١: ٨٧.
(٦) يعني قراءة نافع التي هي من أَحْزَن. وقراءة الجمهور ﴿يَحْزُنْ﴾ بفتح الياء وضم الزاي التي من «حَزَن». وهي لغة قريش و «أَحْزَن» لغة تميم. انظر: (حزن) في الصحاح: ٥: ٢٠٩٨، واللسان: ٣: ١١٢، وانظر: القرطبي: ١: ٣٢٩.
(٧) هو موضع الأنبياء ﴿لا يحزنهم الفزع الأكبر﴾: ١٠٣، فقرأه بفتح الياء وضم الزاي من «حزن».
(٨) وقرأه الباقون بالياء. انظر: التبصرة: ١٧٦، والتيسير: ٩٢، والنّشر: ٢: ٢٢٤.
(٩) قرأه ﴿إنّما﴾ بالكسر يحيى بن وثّاب كما في اعراب القرآن للنحاس: ١: ٤٢١. وانظر الدر المصون: ٣: ٤٩٩ ـ ٥٠٤.
(١٠) في الأصل و «م» و «ر» «خيراً» إذا قصد بالآية فغير صحيح ـ وهو الذي رجحته ـ فأثبت الآية وهو موافق لـ «ن» وإن قصد حكاية القول المذكور فنعم.
(١١) هو إبراهيم بن السَّريّ أبو إسحاق من علماء العربية تتلمذ على المبرّد وأنفق عليه إلى أن مات. من مؤلفاته «معاني القران» و «خلق الأنسان» وغيرهما. توفي ببغداد (٣١١هـ) ونسبته لخرط الزّجاج في صباه. انظر: تاريخ بغداد: ٦: ٨٩، ونزهة الألباء: ٣٠٨.

﴿الذين﴾، وأنشد عليه[١]:

٣٦ ـ فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُه هَلْكَ وَاحِدٍ ولَكِنَّه بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

والبدل في هذا إنّما يصح مع نصب ﴿خير﴾؛ لأنّ التقدير: ولا تحسبن إملاءنا للذين كفروا خيراً لهم، وحمزة لم يقرأ «خيراً»[٢] بالنصب.

ومن قرأ ﴿يحسبن﴾ بالياء[٣] فـ ﴿الّذين كفروا﴾ الفاعل، وأن من ﴿أنّما نملي لهم﴾ سدّت مسدَّ المفعولين.

﴿ يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾ [١٨٠] من قرأ بالتاء[٤] فالفاعل هو المخاطب والمفعول الأول محذوف قام ﴿الذين كفروا﴾ مقامه، لأنّه مضاف إليه والمفعول الثاني ﴿خيراً﴾ و ﴿هو﴾ فاصلة[٥]، والتقدير: لا تحسبن بخلَ الذين يبخلون بما آتاهم اللّه من فضله خيراً لهم.

ومن قرأ بالياء[٦] فالفاعل ﴿الذين يبخلون﴾ والمفعول الأوّل محذوف، دلّ عليه ﴿يبخلون﴾ كما تقول: «من كذب كان شرّاً له»[٧]. ، أي: كان الكذب شرّاً له، فدلّ كذب على الكذب. والمفعول الثاني قوله: ﴿خيراً لهم﴾ وهو أيضاً على هذا القول فاصلة[٨]، فالتقدير ـ على هذا ـ : لا يحسبن الذين يبخلون بما ءاتاهم اللّه من فضله البخل هو خيراً لهم، فالبخل محذوف وهو المفعول الأوّل.

---

(١) في معاني القرآن له: ١: ٤٩١، والبيت لعبدة بن الطيب في ديوانه: ٨٨، وفي الكتاب: ١: ١٥٦، وعيون الأخبار لابن قتيبة: ١: ٢٨٧، وأمالي المرتضي: ١: ١١٤، وهو في رثاء قيس بن عاصم المنقريّ. والشاهد: رفع «هلكه» بدلاً من «قيس».

(٢) لفظ «خيراً» ساقط من «م».

(٣) وقرأه الباقون بالياء. انظر: التبصرة: ١٧٦، والتيسير: ٩٢، والنّشر: ٢: ٢٢٤.

(٤) هو حمزة. انظر: السبعة: ٢١٩ ـ ٢٢٠، والنّشر: ٢: ٢٤٤، والاتحاف: ١٨٢.

(٥) في «ن» «فاضلة» وهو خطأ. وكونها «فاصلة» أي ضمير فصل مذهب البصريين انظر: معاني القرآن للزّجاج: ١: ٤٩٢ ـ ٤٩٣، واعراب القرآن للنّحاس: ١: ٤٢٢، والبيان في غريب اعراب القرآن لابن الأنباري: ١: ٢٣٣.

(٦) هي قراءة بقية السبعة.

(٧) انظر المثال: في الكتاب: ٢: ٣٩١، واعراب القرآن للنحاس: ١: ٤٢٢.

(٨) أيضاً على رأى البصريين. انظر: البيان لابن الأنباري: ١: ٢٣٣.

٨٣/أ ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [١٨٨] من قرأ بالتاء/ وقرأ ﴿فلا تَحْسَبَنَّهم﴾ بالتاء[١]، فإنّه جعل المفعولين ﴿لتحسبن﴾. أحدهما: ﴿الذين يفرحون﴾، والآخر: ﴿بمفازة﴾ وكرّر ﴿تحسبنهم﴾ توكيداً، فالتقدير: فلا[٢] تحسبن الذين يفرحون بما أتوا بمفازة من العذاب فلا تحسبنهم كذلك، ومثل ذلك قوله[٣]:

٣٧ ـ أَظُنُّ إخَالُني لِفِرَاقِ سَلْمى غَدَاةَ فِرَاقِها ثَمِلاً شَقِيَّا

والفاء على هذا زائدة كما قال[٤]:

٣٨ ـ وحَتّى تَركْتُ الغَانِياتِ يَعُدْنَهُ يَقُلْنَ: فلاَ تَبْعَدْ وقُلتُ له: أَبْعَدِ

فالفاء في «فلا» زائدة[٥].

فأمّا من قرأ الأول[٦] بالياء وقرأ ﴿فلا تحسبَنَّهم﴾ بالتاء[٧] فلا يجوز فيه هذا التقدير المتقدم لاختلاف الفاعلين، وإنّما يجوز ذلك إذا اتّفق الفاعلان. فقوله: ﴿لا يَحْسبن الذين يفرحون﴾ فاعل ﴿يحسبن﴾ ﴿الذين﴾. وقوله: ﴿تَحسبَنَّهم﴾ فاعله المخاطب، وإذا اختلف الفاعلان لم يجز أن تبدل أحد الفعلين من الآخر، ولكنه على حذف مفعولي[٨] ﴿يحسبن﴾ لدلالة ما بعده عليه.

ومن قرأهما جميعاً بالياء[٩] فإنّه جعل فاعل ﴿يحسبن﴾ ﴿الذين يفرحون﴾ وأبدل ﴿فلا يَحسبُنَّهم﴾ من ﴿يحسبن﴾ وجعل المفعولين لأحد الفعلين، واستغنى عن مفعولي[٨] الثاني لما اتّفق الفاعلان؛ لأنّ تقدير ﴿فلا يحسبُنَّهم﴾ فلا يَحْسبنَّ

---

(١) قراءة الفعلين بالتاء هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي. انظر: الإقناع: ٦٢٥، والنّشر: ٢: ٢٤٦.

(٢) لفظ «فلا» ساقط من «ن».

(٣) لم أهتد إلى قائله ولم أجده. والشاهد: تكرير «فراقها» توكيداً «لفراق»، و «الثَّمَل»: السُّكْر.

(٤) البيت لحاتم الطائيّ وهو من ديوانه: ٧١، والأزهية في علم الحروف: ٢٥٦، والبحر: ٣: ١٣٨، والدر المصون: ٣: ٥٢٩، ويروي «العائدات» و «فيقلن لا تبعد».

(٥) القول بزيادة الفاء في ﴿فلا تحسبنهم﴾ مذهب الأخفش ولها نظائر في معاني القرآن: ١: ٣٤ و ١٢٤. وانظر: البيان لابن الأنباري: ١: ٢٣٤، والدر المصون: ٣: ٥٢٩.

(٦) في «ن» «الأولى».

(٧) قراءة نافع وابن عامر.

(٨) في «ن» «مفعول» وهو خطأ إذ ﴿يحسبن﴾ تتعدّى إلى مفعولين.

(٩) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو إلاّ أنّهما أيضاً ضمّا الباء في ﴿يحسبنّهم﴾.

أنفسهم بمفازة من العذاب. فالفاعل هو الضمير في ﴿يحسبن﴾ وهو المفعول[١]، وجاز أن يتعدَّىٰ فعل الفاعل إلى ضمير نفسه، لأنّ ذلك جائز في حسبت وخلت ونظائرها، تقول: حسبتني قائماً وخلتني قائماً.

فيجوز ذلك في هذه الأفعال ولا يجوز في غيرها، نحو قولك: ضربت نفسي وقتلت نفسي ولا يجوز ضربتني وقتلتني، فلمّا اتّفق الفاعلان في ﴿يحسبن الذين يفرحون﴾ و ﴿يحسبُنَّهم﴾؛ لأنّ الضمير الفاعل/ في ﴿يحسبُنَّهم﴾ هو ﴿الذين يفرحون﴾[٢]، جاز أن يستغنى عن مفعولي[٣] أحد الفعلين، ومثل ذلك قول الكميت[٤]: ٨٣/ب

٣٩ ـ بأيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرى حُبَّهم عَاراً عَلَيَّ وتَحْسَبُ

فمفعول ترى الأول «حبّهم» والثاني «عاراً»، واستغنى عن مفعولي تحسب، والمعنى: وتحسب مثل ذلك. ولم يقرأ أحد الأول بالتاء والثاني بالياء.

﴿يحسبُنَّهم﴾ من قرأ بالياء[٥] فإنّه جعل الفاعل الضمير المرفوع في ﴿يحسبنّ﴾ والمفعول الأوّل الهاء والميم، وهو الفاعل في المعنى تعدّى فعله إلى ضمير نفسه على ما قدّمناه، وقوله: ﴿بمفازة﴾ في موضع المفعول الثاني.

ومن قرأ ﴿فلا تحسبَنَّهم﴾ بالتاء وفتح الباء[٦] فالفاعل هو المخاطب والهاء

---

(١) في «ن» «وهم المفعولون».

(٢) في «ن» و«ر، م» «كفروا».

(٣) في «ن» «عن مفعولين» بابقاء النون مع الإضافة، وهو خطأ.

(٤) هو: الكميت بن زيد الأسدي، أبو المستهل شاعر مقدّم عالم باللغات، له صحبة. ويقال: إن شعره أكثر من خمسة آلاف بيت. توفي سنة (١٢٢ هـ). انظر: الشعر والشعراء: ٥٨٥ ـ ٥٨٨، والإصابة: ٣: ٢٩٩، والخزانة: ١: ٦٩ ـ ٧١.

والبيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٦٩٢، والمقاصد النحوية: ٢: ٤١٣ و ٣: ١١٢، وشرح التصريح: ١: ٢٥٩، والخزانة: ٢: ٢٠٨ و ٤: ٥، وبلا نسبة في اعراب القرآن (المنسوب للزّجاج): ٤٣٢، وشرح ابن عقيل: ٢: ٥٥. والبيت من قصيدة يمدح بها آل النبي ﷺ.

(٥) هما ابن كثير وأبو عمرو ـ كما تقدم ـ ويضمان الباء أيضا.

(٦) هي قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي كما تقدم.

والميم مفعول أوّل، و ﴿بمفازة﴾ في موضع المفعول الثاني[١].

﴿يَمِيزَ﴾ [١٧٩]، و ﴿يُمَيِّزَ﴾، لغتان[٢] يقال: مَيَّزْته ومِزْته، وحُكِيَ عن أبي عمرو أنّه قال: «إذا كان لتخليص واحد من واحد فهو مزته نحو قوله: ﴿حتى يَمِيزَ الخبيث من الطيّب﴾، وإذا كان لتخليص كثير من كثير فهو ميّزته»[٣].

﴿تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [١٨٠] من قرأ بالياء[٤]، فإنّه ردّه على ما قبله من ذكر الغيبة وهو قوله: ﴿سيُطوّقون ما بخلوا به﴾.

ومن قرأ بالتاء[٥]، فإنّه ردّ على ما قبل الآية من لفظ الخطاب، وهو قوله: ﴿وما كان اللّه ليُطْلِعَكم على الغيب﴾ [١٧٩].

﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ .... وَنَقُولُ﴾ [١٨١] وجه قراءة حمزة[٦] أنّه بنى فعله للمفْعُول[٧] وحذف الفاعل وكان الأصل: سيَكْتب اللّهُ ما قالوا، فحذف اسم اللّه الذي هو الفاعل، وصارت ﴿ما﴾ في[٨] موضع رفع، لأنّها اسم ما لم يسمّ فاعله أقيم مقام الفاعل. ﴿وقَتْلُهم﴾ معطوف على ﴿ما﴾، ﴿ويقولُ﴾ بالياء ردّ على أصل المسألة؛ لأنّ أصلها كما قلنا: سيكتب اللّه ما قالوا ويقول.

ووجه قراءة الجماعة[٩]، أنّه جاء على إخبار اللّه عزّ وجلّ عن نفسه و ﴿ما﴾

---

(١) انظر هذه الأعاريب: في الحجة للفارسي: ٢: ٤٠٠ ـ ٤٠٤، والبيان لابن الأنباري: ١: ٢٣٣ ـ ٢٣٤، . واملاء ما منّ به الرحمان: ١: ١٦١ ـ ١٦٢، والدر المصون: ٣: ٥٢٥ ـ ٥٣١.

(٢) قرأ حمزة والكسائي ﴿يُمَيِّزَ﴾ هنا وفي الأنفال: ٣٧ ﴿ليُمَيِّزَ﴾ بضم الياء الأولى وفتح الميم وتشديد وكسر الياء الثانية. وقرأهما الباقون بفتح الياء الأولى وكسر الميم وسكون الثانية. انظر: العنوان: ٨١، والنّشر: ٢: ٢٤٤، والاتحاف: ١٨٣.

(٣) انظر هذا القول في: حجة القراءات: ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٤) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: السبعة: ٢٢٠، والكافي: ٧٩، والنّشر: ٢: ٢٤٥.

(٥) قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.

(٦) قرأ حمزة بضم الياء وفتح التاء من ﴿سيكتب﴾ ورفع اللام من ﴿قتلهم﴾ وبالياء في ﴿ويقول﴾. انظر: غاية ابن مهران: ١٣١، وتقريب النّشر: ١٠٣، والاتحاف: ١٨٣.

(٧) في «ن»، م» «الفعل للمفعول».

(٨) لفظ «في» ساقط من «م».

(٩) بفتح النون وضم التاء من ﴿سنكتب﴾ ونصب اللام من ﴿قتلهم﴾ وبالنون من ﴿ونقول﴾.

على/ هذه القراءة في موضع نصب بأنّها مفعولة. ﴿وقَتْلَهم﴾ معطوف على ﴿ما﴾، ٨٤/أ ﴿ونَقولُ﴾ معطوف على ﴿سنكْتُبُ﴾.

﴿بالزُّبُرِ وبالكِتَـٰبِ﴾ [١٨٤] تكرير الباء توكيد كما تقول مررت بزيد وبعمرو، وحذفها حسن كما تقول: مررت بزيد وعمرو[١].

﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [١٨٧] من قرأ بالياء[٢] فإن المأخوذ عليهم الميثاق غيب.

ومن قرأ بالتاء[٣] فعلى الخطاب، ويقوّيه قوله: ﴿وإذْ أَخَذَ اللّه ميثـٰق النبيّين لمَا أتيتُكم﴾ [٨١].

﴿وقُتِلُوا وقَـٰتَلُوا﴾ [١٩٥] من قدم المفعول على الفاعل[٤] فعلى وجهين، أحدهما: أن يكون التقدير: وقُتِل بعضهم[٥] وقَاتَل من بقي منهم. والوجه الثاني: أن يكون المقتولون هم المقاتِلون فقدّم المفعول على الفاعل، لأنّ الواو لا توجب الترتيب[٦]، كما قال عزّ وجلّ: ﴿واسجُدِي واركعي مع الرٰكعين﴾ [٤٣].

ومن قرأ: ﴿وَقَـٰتَلُوا وقُتِلُوا﴾[٧]، فهو الوجه لأنّ القتال يكون قبل القتل، والقراءتان جائزتان حسنتان.

---

(١) قرأ ابن عامر بزيادة باء من ﴿وبالزبر﴾ وهو كذلك مرسوم في مصحف أهل الشام. وقرأ هشام بزيادة باء ـ أيضاً ـ مِنْ ﴿وبالكتـٰب﴾ وفي رواية هشام أنّه مرسوم بزيادة الباء أيضاً. وقرأ الباقون بدون زيادة باء فيهما. انظر: الإقناع: ٦٢٤، والنّشر: ٢: ٢٤٥ ـ ٢٤٦، وانظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١١٨، والمقنع: ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وشعبة. انظر: السبعة: ٢٢١، والارشاد: ٢٧٣، والاتحاف: ١٨٣.

(٣) هي قراءة نافع وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي.

(٤) يعني المبني للمفعول وهو ﴿قتلوا﴾ على المبني للفاعل وهو ﴿قَـٰتَلُوا﴾ وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: التبصرة: ١٧٧، والنّشر: ٢: ٢٤٦.

(٥) في «ن» «منهم».

(٦) هو مذهب البصريين. انظر: رصف المباني: ٤٧٤.

(٧) بتقديم المبني للفاعل على المبني للمفعول، وهي قراء الجمهور سوى حمزة والكسائي.

(تنبيه): لا يوجد خلاف في «الهداية» في قوله ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أموٰتا﴾: ١٦٩ لهشام لذلك لم يتعرض لذكره المؤلف في شرحه. انظر: النّشر: ٢: ٢٤٤، والفوائد المجمّعة: ٣٠/ب.

(*) انتهى المجلد الأوّل ـ بتقسيم المحقّق ـ، ويليه المجلد الثاني ويبدأُ بسورة النِّساء.

سورة النساء

﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ ﴾ [١] أصل التخفيف والتشديد[١] «على أن الأصل»[*] ﴿تتساءلون﴾ مثل تتفاعلون، فمن خفف حذف التاء الثانية[٢] واستغنى[٣] بالأولى عنها.

ومن شدّد أدغم التاء ـ التي حذفها من خفف ـ في السين.

﴿ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [١] الخفض[٤] على العطف على المضمر المخفوض، وفيه بُعْد، لأنّ الأحسن في المضمر[٥] المخفوض ألّا يعطف عليه إلّا بإعادة الخافض، لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان فلا يسوغ في أحدهما إلّا ما ساغ في الآخر، فتقول: مررت بك وبزيد كما تقول: مررت بزيد وبك، ولا يحسن أن تقول: مررت بك وزيدٍ كما لا تقول: مررت بزيدٍ وكَ[٦]. والقراءة جائزة على بُعْدِها.

ومن نصب[٤] فإنّه عطف على اسم اللّه عزّ وجلّ، فالتقدير: واتّقوا اللّه واتّقوا الأرحام/ أن تقطعوها. ٨٤/ب

﴿ قِيَمًا﴾ [٥] من قرأ بغير ألف[٧]، فعلى وجهين أحدهما: أن يكون جمع قِيمَة

---

(١) قرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿تساءلون﴾ بتخفيف السين. وقرأه الباقون بتشديدها انظر: السبعة: ٢٢٦، والنّشر: ٢: ٢٤٧.

(*) ما بين القوسين ساقط من «ر».

(٢) حذف الثانية مذهب سيبويه كما في الكتاب: ٤: ٤٧٦. وانظر: ﴿تظاهرون﴾ في البقرة آية: ٨٥.

(٣) في «ن» «استغناء».

(٤) قرأ حمزة بخفض ﴿الأرحام﴾، ونصبه الباقون. انظر: التبصرة: ١٧٩، والتيسير: ٩٣، والكافي: ٨٠.

(٥) في «ن» «الضمير» ولا فرق بينهما لأنّهما لفظ موضوع للدلالة على الغائب. انظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٣٤.

(٦) هذا مذهب جمهور البصريين كسيبويه والمازني وتابعهم المصنف على ذلك. ومذهب الكوفيين ويونس والأخفش جواز العطف على المضمر المخفوض دون اعادة الجار وهو اختيار أبي حيان لأنّ السماع يعضده والقياس يقوّيه وقد ورد في أشعار العرب ما يخرج عدم اعادة الخافض من الضرورة. فلا التفات إلى من طعن فيها أو أنكرها أو استبعدها. انظر في هذا: ابراز المعاني: ٤١٠، وشرح المفصل: ٣: ٧٨، والبحر: ٢: ١٤٧ ـ ١٤٨ و ٣: ١٥٨ ـ ١٥٩، والدر المصون: ٣: ٥٥٤ ـ ٥٥٥. وانظر: المسألة (٦٠) من الأنصاف.

(٧) هي قراءة نافع وابن عامر. انظر: الإقناع: ٦٢٧، والنّشر: ٢: ٢٤٧، والاتحاف: ١٨٦.

وقِيَم مثل دِيمَة ودِيَم، فيكون المعنى: التي جعلها قيماً لسلعكم ومعايشكم. والوجه الآخر: أن يكون مصدراً أصله قِوَماً بالواو، وكان ينبغي أن تصحّ الواو فيه ولا تُعَلّ[١] كما صحت في قولك: «حِوَلاً» ونظائره، لكن جاء شاذّاً عن بابه.

ومن قرأ ﴿قياماً﴾[٢] فعلى وجهين أيضاً، أحدهما: أن يكون مصدراً من قام أصله قِوَاماً، فلما أُعِلَّ في الفعل في قولك: قام، أعلّ في المصدر لمجيء الواو في المصدر بعدها ألف، وهو مثل عاد عياداً، ويجوز[٣] أن يكون اسماً من أقام.

﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾ [١٠] من ضمّ الياء[٤] فهو من أَصْلَىٰ يُصْلِي، ويقوّيه: ﴿سوف نُصليهم ناراً﴾ [٥٦] ونظائره. ومن فتح الياء[٥] جعله من صَلَى يَصلى، يقوّيه: ﴿جهنم يَصْلَونها﴾[٦] ونظائره.

﴿وَاحِدَةً﴾ [١١] من رفع[٧] جعل «كان» بمعنى وقع فلا تحتاج إلى خبر.

ومن نصب[٧] جعل اسم «كان» مضمراً فيها، فالتقدير: وإن كانت المتروكة واحدة.

﴿فَلِأُمِّهِ﴾ [١١] و ﴿أُمّهٰتكم﴾ من كسر الهمزة إذا كان قبلها ياء أو كسرة[٨]،

---

(١) لأنّ الواو متحركة وليس بعدها ألف، لكنّه أعلّ لانكسار ما قبل الواو، وحملاً للمصدر على الفعل فكما أعل الفعل أعلّ المصدر. انظر: الممتع: ٤٩٥، والدر المصون: ٣: ٥٨١، ومعجم مفردات الابدال والاعلال في القرآن الكريم (قوم): ٢٢٥.

(٢) بالألف وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي.

(٣) هو الوجه الثاني.

(٤) هي قراءة ابن عامر وشعبة. انظر: السبعة: ٢٢٧، وغاية ابن مهران: ١٣٢، والاتحاف: ١٨٦.

(٥) هي قراءة بقيّة السبعة.

(٦) إبراهيم آية: ٢٩.

(٧) قرأ نافع برفع ﴿واحدة فلها﴾ ونصبها الباقون. انظر: التبصرة: ١٧٩، والتيسير: ٩٤، والعنوان: ٨٣.

(٨) قرأ حمزة والكسائي بكسر همزة ﴿أم﴾ في ثمانية مواضع هنا ﴿فلامّه﴾ في موضعين. وفي القصص: ﴿في أمها﴾: ٥٩، وفي الزخرف ﴿في أم﴾: ٤. وفي ﴿بطون أمهٰتكم﴾ في النحل: ٧٨، والزمر: ٦، والنجم: ٣٢، وفي ﴿أو بيوت أمهٰتكم﴾ في النور: ٦١، وقرأ حمزة وحده بكسر ميم الجمع. وكلهم لم يختلف في كسر الميم في المفرد. وقرأ الباقون بضم الهمزة في كل ما ذكر وفتح ميم الجمع. ولا اختلاف في الابتداء أنّه بضم الهمزة في جميعها وبفتح ميم الجمع. انظر: التبصرة ١٧٩ ـ ١٨٠، والنّشر: ٢: ٢٤٨، والاتحاف: ١٨٧.

فإنّه استثقل أن يأتي بالهمزة مضمومة وقبلها ياء ساكنة[١] أو كسرة، فغيَّر الهمزة إتْباعاً لما قبلها كما غيّرت بالبدل والتخفيف، وخصّ بذلك[١] همزة ﴿أم﴾ دون غيرها من الهمزات نحو همزة ﴿أُف﴾[٢] ونظائره، لكثرة استعمالهم ﴿أم﴾ و ﴿أُمهـٰت﴾. وفتح الكسائي الميم من ﴿أمهـٰت﴾ هو الوجه؛ لأنّ الاتباع إنما هو[١] للهمزة لا للميم. وكسر حمزة الميم من ﴿أمّهـٰت﴾ للإتْباع أيضاً؛ كما قالوا: «هو مِنْحدُرٌ من الجبل»[٣]، فأبدلوا كسرة الدال ضمة إتْباعاً لضمة الراء.

ومن ضمّ الهمزة من ذلك كلّه فإنّه جاء به على الأصل، وهي اللغة المشهورة واللغة الأولى ـ أعني الكسر ـ هي[٤] لغة قريش،/ وهَوَازن[٥]، وهُذَيل إذا كان قبل همزة ﴿أم﴾ كسرة أو ياء[٦]. وحكي أيضاً عن بعض العرب أنّهم يكسرون همزة ﴿أمّ﴾ على كل حال فيقولون[٧]: «هيَ إمّه ورأيتُ إمّه»، ولم يقرأ بذلك أحد. ٨٥/أ

﴿يُوصِي﴾ [١١، ١٢] من قرأ ﴿يُوصَى﴾[٧] بناه لما لم يسمّ فاعله، لأنّ المعنى مفهوم، وهو يرجع إلى قراءة من قرأ ﴿يُوصِي﴾.

ومن قرأ ﴿يُوصِي﴾[٨] فالفاعل مضمر، وهو الميت، والتقدير: من بعد وصية

---

(١) ألفاظ «ساكنة» «بذلك» «إنّما هو» ساقطة من «ن»، و «ساكنة» ساقطة من «ر».

(٢) الاسراء: ٢٣.

(٣) انظر المثال في الكتاب: ٤: ١٤٦.

(٤) لفظ «هي» سقط من «ن».

(٥) قريش وهوازن قبيلتان من القبائل العدنانية من مضرّ. وتنقسم قريش إلى قسمين كبيرين: قريش البطاح وهي التي أسكنها قصيّ بن كلاب أبطح مكة. وقريش الظواهر: وهي التي سكنت بظهر مكة أي خارجها ـ أما هوازن فسكنت جهة مكة والسّراة (جبل يمر بالطائف وينتهي إلى نجران).

انظر: تاريخ ابن خلدون: ٢: ٣١٩، وقلائد الجمان للقلقشندي: ١٣٨، وصفة جزيرة العرب للهمْداني: ١٢٠ و ٣٢٣، ومعجم قبائل الحجاز للبلادي (قريش): ٣: ٣٩٥، والمصباح المنير (سرى): ١٠٥.

(٦) عزاها لقريش ابن إدريس في «المختار»: ٢٥/ب. وعزاها النحاس لهذيل وهوازن في اعراب القرآن: ١: ٤٤٠، وكذا القرطبي: ٥: ٧٢، والبحر: ٣: ١٨٥، والدر المصون: ٣: ٦٠٢.

(٧) لفظ «فيقولون» سقط من «ن».

(٨) قرأ ابن كثير وابن عامر وشعبة بفتح الصاد في الموضع الأول ووافقهم حفص في الموضع الثاني. والباقون كسروا في الموضعين آية (١١، ١٢). انظر: الإرشاد: ٢٧٩، والإقناع: ٦٢٧ ـ ٦٢٨.

يوصي بها الميت أو دين.

﴿يُدْخِلْهُ﴾ في الموضعين [١٣]، [١٤] من قرأ بالياء[١] فلأنّ قبله اسم اللَّه عزّ وجلّ، وهو قوله: ﴿ومن يطع اللَّه ورسوله﴾ فقال بعد ذلك: ﴿يدخله﴾، أي: يدخله اللَّه.

ومن قرأ بالنون[١] فإنّه راجع[٢] إلى إخبار اللَّه عزّ وجلّ عن نفسه؛ كما قال: ﴿سبحـٰن الذي أسرى بعبده﴾ [الإسراء: ١] ثم قال بعد ذلك: ﴿وءاتينا موسى الكتـٰب﴾ [الإسراء: ٢].

فأمّا ﴿يُدْخله﴾ و ﴿يُعَذِّبْه﴾ في سوة الفتح[٣]، فمن قرأ بالياء فلأنّ قبله أيضاً ﴿ومن يطع اللَّه﴾، والنون على ما ذكرناه، وكذلك العلّة[٤] في التغابن والطلاق[٥].

﴿ وَٱلَّذَانِ ﴾ [١٦] ونظائره من شدّد النون في قوله: ﴿الذان﴾، و ﴿هذٰن﴾ ونظائرهما[٦] فعلّته أنّه زاد نوناً عوضاً مما حذف من الكلمة، والمحذوف الياء من ﴿الّذي﴾ والألف من ﴿هذا﴾[٧] حذفتا لدخول ألف التثنية وياء التثنية عليهما فزيدت النون عوضاً من المحذوف. وقيل[٨]: إنّما شدّدت النون ليفرق بين النون التي تحذف للإضافة، نحو قولك: غلاما زيد وبين النون التي تكون في تثنية المبهم فلا

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي بالياء في السبعة المواضع المذكورة. وقرأ نافع وابن عامر بالنون فيها. انظر: الكافي: ٨٠ ـ ٨١، وتقريب النّشر: ١٠٤.

(٢) في «ن، م» «رجع».

(٣) آية: ١٧.

(٤) في «ن» «اللغة» وهو تصحيف.

(٥) في التغابن ﴿يكفر عنه ويدخله﴾ آية: ٩، والطلاق ﴿يدخله﴾ آية: ١١.

(٦) شدّد ابن كثير النون في ﴿الذان﴾ هنا و ﴿هذٰن﴾ في طه: ٦٣، وفي الحج: ١٩، و ﴿هاتين﴾ في القصص: ٢٦، و ﴿فذٰنك﴾ في القصص أيضاً: ٣٢، و ﴿الذين﴾ في فصلت: ٢٩، ووافقه أبو عمرو على التشديد في ﴿فذٰنك﴾. وخفف الباقون النون في المواضع الخمسة. ومن شدّد مدّ الألف والتشديد: لغة قريش كما في القرطبي: ٥: ٨٦، وانظر: التبصرة: ١٨٠، والتيسير: ٩٤ ـ ٩٥، والنّشر: ٢: ٢٤٨.

(٧) فالأصل عند ابن كثير «الذيان» و «هذاان».

(٨) ذكره مكي في الكشف: ١: ٣٨٢. وانظر «التحصيل»: ١/ ١٧٠/أ.

يُحذف إذ لا يضاف[١]، فجعل التشديد فرقاً بينهما.

وعلّة أبي عمرو في تشديده: ﴿فذٰنك﴾ [القصص: ٣٢] دون غيره أنّه تثنية ﴿ذلك﴾ التي فيه اللام الدالّة على بعد المشار إليه، فلمّا حذفت اللام عوضت منها النون فلذلك شدّد هذا[٢] خاصة.

٨٥/ب ومن خفف هذا كلّه فإنّه جاء به على أصل التثنية، فزاد/ ألفاً ونوناً وياء ونوناً.

﴿ كَرْهًا ﴾ [١٩] حيث وقع[٣] ضمّ الكاف وفتحها لغتان بمعنى واحد[٤]. وقيل[٥]: الكُره ما فعلته من نفسك كارهاً فهو بالضم، والكَره بالفتح ما أكرهت غيرك عليه.

﴿ مُّبَيِّنَةٍ ﴾ [١٩] من فتح الياء[٦] فهو اسم المفعول من قولك: بُيِّنت فهي مبيَّنة.

ومن كسرها[٦] فهو اسم الفاعل من قولك: بيَّنتِ الفاحشةُ فحشها فهي مبيّنة ويقوّيه قول بعض المفسّرين[٧] في معنى فاحشة مبينة: ظاهرة.

﴿مبينٰت﴾[٨] من كسر الياء[٩]، فمعناه: آيات مبينات للحلال والحرام،

---

(١) في «ن، م» «تضاف».

(٢) لفظ «هذا» سقط من «ن».

(٣) لكن مواضع الخلاف أربعة هنا وفي براءة: ٥٣، ضم الكاف فيهما حمزة والكسائي. وفي موضعي الأحقاف آية: ١٥ ضمّها الكوفيون وابن ذكوان وفتح الكاف الباقون في المواضع الأربعة. انظر: السبعة: ٢٢٩، و «الهادي»: ١٩/أ.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش: ١: ١٧١.

(٥) ينسب لابن عباس وأبي عمرو بن العلاء كما في حجة ابن زنجلة: ١٩٥، وانظر: تفسير غريب ابن قتيبة: ١٢٢، وزاد المسير: ١: ٢٣٤، والبحر: ٣: ٢٠٢.

(٦) فتح ابن كثير وشعبة الياء من ﴿مبينة﴾ حيث وقعت. وكسرها الباقون. انظر: غاية ابن مهران: ١٣٣، والنّشر: ٢: ٢٤٨، والاتحاف: ١٨٨.

(٧) لم أقف على تسميتهم وهذا المعنى نقله الأزهري في «علل القراءات»: ٣٥/ب، والفارسي في الحجة: ٣: ١٤٦ (ط. دار المأمون)، وابن زنجلة في حجة القراءات: ١٩٦.

(٨) الجمع لم يأت في سورة النساء، وإنّما ورد في ثلاثة مواضع: النور: ٣٤ و ٤٦، والطلاق: ١١.

(٩) هي قراءة ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي. انظر: التبصرة: ١٨١، والتيسير: ٩٥، والاتحاف: ١٨٨.

ويقوّيه قوله: ﴿كتٰب مبين﴾[١].

ومن فتح[٢] فالمعنى أن اللَّه عزّ وجلّ بيّنها بما فيها من أحكام الشرائع وغيرها.

﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾ [٢٤]، [٢٥] الإحصان يكون من أربعة أوجه: الإسلام والحرية والتزويج والعفّة[٣]، فوجه ما ذهب إليه الكسائي من فتح الأول من هذه السورة وكسر ما سواه[٤]: أنّ الأوّل معناه: الإحصان من التزويج، فالمعنى: وحرمت عليكم المحصنات من النساء وهن ذوات الأزواج، إلاّ ما ملكت أيمانكم يعني الأمة التي سبيت ولها زوج من المشركين، فهي حلال بملك اليمين بعد استبرائها، فلما كان الإحصان ها هنا من التزويج، كان فتح الصاد فيه أولى؛ لأنّ الزَّوْجَ هو الذي أحصنها فهي محصنة.

فأمّا سوى ذلك في جميع القرآن[٥]، فليس فيه موضع يحتمل التزويج[٦] خاصة، فكسر الصاد فيه على معنى أن المرأة أحصنت نفسها بالإسلام أو الحريّة أو العفّة فهي مُحصِنة.

ومن فتح الصَّاد[٧] في ذلك كلّه فلأنّه يقال: أحصن الزوج المرأة، وكذلك يقال أحصنها الإسلام والحرية والعفّة فهي مُحصَنة.

﴿وَأُحِلَّ لَكُم﴾ [٢٤] من ضم الهمزة وكسر الحاء[٨] بناه على ما لم يسمّ فاعله،

---

(١) المائدة: ١٥.

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة.

(٣) انظر هذه المعاني الأربعة في: تفسير الطبري: ٥: ٧، والدر المصون: ٣: ٦٤٧ وغيرهما.

(٤) فتح الكسائي الصاد من ﴿المحصنٰت﴾ آية: ٢٤ وكسرها في كل موضع وردت بعدها. انظر: العنوان: ٨٤، والنّشر: ٢: ٢٤٩.

(٥) وجملته سبعة مواضع: هنا ـ في النساء: ٢٥ ـ في ثلاثة مواضع ـ، والمائدة: ٥ ـ في موضعين ـ، والنور: ٤ و ٢٣.

(٦) في الأصل «إلاّ التزويج» وهو خطأ فاحش مغيّر للمعنى، لأنّ التزويج مختص بالموضع الأول. أمّا بقية المواضع فتنقلب فيها المعاني الأربعة للاحصان بحسبها. انظر: حجّة الفارسي: ٣: ١٥٠ (ط. دار المأمون)، وحجة القراءات: ١٩٧، والكشف: ١: ٣٨٤.

(٧) هي قراءة بقيّة السبعة.

(٨) هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: الإقناع: ٦٢٩، وتقريب النّشر: ١٠٥.

٨٦/أ ويقوّيه قوله(١) قبل هذا الموضع: ﴿حُرِّمَتْ عليكُم/ أمهـٰتكم﴾ [٢٣] فقوله بعد ذلك: ﴿وأُحِلَّ﴾ مقابل لـ ﴿حُرِّمت﴾ لأنّ المعنى حرّم عليكم كذا وأحلّ لكم كذا.

ومن قرأ بفتح الهمزة والحاء(٢) فعلى معنى: وأحلّ اللّه لكم ما وراء ذلكم؛ لأنّ قبله ﴿كتـٰب اللّه عليكم﴾ فهو أقرب إليه من ﴿حُرِّمت﴾.

﴿أَحْصِنَّ﴾ [٢٥] من فتح الهمزة والصاد(٣) بنى الفعل للفاعل، ومعناه ما رُوِيَ في التفسير(٤): فإذا أسلمن.

ومن قرأ ﴿أُحْصِنَّ﴾(٥) [بالضم](٦) بناه للمفعول فالمعنى: أحصنهنّ الأزواج. والقراءة الأولى أقوى، لأنّ ظاهر القراءة الثانية يوجب أن لا يكون على الأمة حدّ إذا زنت إلّا أن تكون ذات زوج(٧). والقراءة الأولى يوجب ظاهرها الحدّ على كل أمة زنت إذا أسلمت كانت أيّماً أو ذات زوج، وهو وجه الحكم.

﴿تِجَـٰرَةً﴾ [٢٩] من قرأ بالنصب(٨) جعل اسم كان مضمراً، والتقدير: إلّا أن تكون التجارةُ تجارةً حاضرة، ويجوز أن يكون التقدير: إلّا أن تكون الأموال أموال تجارة، فحذف أموالاً وأقام تجارة مقامَهُ.

ومن قرأ بالرفع(٨) فإنّه جعل ﴿تكون﴾ بمعنى وقع(٩) الحدوث.

---

(١) «قوله» سقط من «ن».

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.

(٣) هي قراءة شعبة وحمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٢٣٠ ـ ٢٣١، والتيسير: ٩٥.

(٤) روي عن ابن مسعود والشعبي كما في النكت والعيون: ١: ٣٧٩ ـ ٣٨٠، وانظر: «التحصيل»: ١/١٧٢/ب، والقرطبي: ٥: ١٤٣، وجاء في الطبري: ٥: ٢٣ ﴿أُحْصِنَّ﴾ بضم الهمزة بمعنى أسلمن عن الشعبي وإبراهيم النَّخَعِيّ والسدّي. وقال إسماعيل القاضي: في قول من قال: ﴿أُحصِنَّ﴾ أسلمن: بعد. انظر: تعليله في تفسير القرطبي: ٥: ١٤٣.

(٥) بضم الهمزة وكسر الصاد هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص.

(٦) زيادة من «ن».

(٧) لكنّ السنة الصحيحة أثبتت أنّ الأمة تحدّ وإن لم تحصن (تتزوج) فكان فيها زيادة بيان على ظاهر القرآن. انظر ما قاله الطبري حول هذا الحكم: ٥: ٢١ ـ ٢٢، والقرطبي: ٥: ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٨) قرأ عاصم وحمزة والكسائي ـ الكوفيون ـ بالنصب. وقرأ الباقون بالرفع. انظر: العنوان: ٨٤، والنّشر: ٢: ٢٤٩.

(٩) «وقع» ساقطة من «ن» و «ر».

﴿ مُدْخَلًا ﴾ [٣١] من قرأ بفتح الميم[١] فإنّه يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون مصدراً منصوباً بإضمار فعل فيكون التقدير: فيدخلون مدخلاً كريماً. والوجه الثاني: أن يكون اسماً للمكان فيكون مفعولاً به، ويقوّي ذلك أن ﴿كريماً﴾ قد جاء صفة للمكان في غير هذا الموضع، وهو قوله: ﴿ومقام كريم﴾[٢] يعني ومكان.

ومن ضمّ الميم[٣] فيجوز أيضاً أن يكون مصدراً من أدخل فيكون المفعول محذوفاً، والتقدير: ويدخلكم الجنّة مدخلاً كريماً. ومُدْخل وإدْخال سواء، ويجوز أيضاً أن يكونَ اسماً للمكان فيكون مفعولاً به.

﴿وَسْـَٔلُوا اللَّهَ﴾ [٣٢] ونظائره[٤]: من ترك الهمزة[٥] فإنّه ألقى حركة الهمزة على السين وحذف الهمزة، وبقيت حركتها تدلّ عليها، ويقوّي/ ذلك إجماعهم على ٨٦/ب ترك الهمزة إذا لم يكن قبل ﴿سَلْ﴾ واو أو فاء، نحو: ﴿سَلْ بني إسراءيل﴾ [البقرة: ٢١١] وما أشبهه. ووجه اختصاص الأمر المواجَهِ [به][٦] بترك الهمز دون غيره، نحو: ﴿ولْيَسْئَلُوا﴾ [الممتحنة: ١٠] كثرة استعمالهم للأمر المواجه به، والشيء إذا كثر استعماله كان بالتخفيف أولى من غيره مما لا يكثر استعماله.

ومن حقّق الهمزة[٧] جاء به على الأصل، ويقوّي التحقيق أنّهم يقولون: مُرْ فلاناً بكذا، فإذا كان قبله واو أو فاء، قالوا: وأمر وفأمر

﴿ عَقَدَتْ﴾ [٣٣] من قرأ بغير ألف[٨]، فلأنّ الفعل مسند إلى الأَيْمان فهو من واحد.

---

(١) هي قراءة نافع هنا وفي الحج: ٥٩. انظر: التبصرة: ١٨٢، والكافي: ٨١، والاتحاف: ١٨٩.

(٢) الشعراء: ٥٨، والدخان: ٢٦.

(٣) هي قراءة بقيّة السبعة.

(٤) وضابطه: كل فعل أمر من السؤال مسبوق بواو أو فاء نحو ﴿واسئل من أرسلنا﴾ الزخرف: ٤٥، ونحو ﴿فاسئلوا أهل الذكر﴾ النحل: ٤٣.

(٥) ترك الهمز قراءة ابن كثير والكسائي. وهي لغة أهل الحجاز كما في البحر: ٣: ٢٣٦، والدر المصون: ٣: ٦٦٦. وانظر: «الهادي»: ١٩/أ، والنّشر: ٢: ٢٤٩.

(٦) زياد من «ن» وانظر مثل هذا التعبير في: «الهادي»: ١٩/أ، والتبصرة: ١٨٢، والتيسير: ٩٥.

(٧) هي قراءة بقية السبعة سوى ابن كثير والكسائي، وهي لغة لبعض تميم كما في البحر: ٣: ٢٣٦.

(٨) هي قراءة الكوفيين ـ عاصم وحمزة والكسائي ـ انظر: السبعة: ٢٣٢، وغاية ابن مهران: ١٣٤.

ومن قرأ ﴿عَـٰقدَتْ﴾[١] فعلى معنى المعاقدة التي تكون من الفريقين، والوجه فيما كان من اثنين أن يأتي على فاعلت.

﴿ بِٱلْبُخْـلِ ﴾ [٣٧] و «البُخْل والبَخَل» لغتان[٢]، مثل: العُدْم والعَدَم. وفيه لغة ثالثة لم يقرأ بها أحد[٣] وهي: «البَخْل»[٤].

﴿ حَسَنَةً يُضَـٰعِفْهَا[٥] ﴾ [٤٠] من رفع[٦]، فإنّه جعل كان بمعنى الحدوث فهي مستغنية عن الخبر.

ومن نصب[٦] فاسمها مضمر، التقدير: وإن تك الذرّة حسنة يضاعفها.

﴿تُسَوَّىٰ﴾ [٤٢] ﴿تسوّى﴾ بالتخفيف والتشديد أصلها تتسوّى، فمن خفّف[٧] حذف التاء الثانية، ومن شدّد[٧] أدغمها في السين، ويكون المعنى على هذه القراءة: يودّ الذين كفروا لو يكونون والأرض سواء. فهو مثل قوله: ﴿ويقول الكافر يـٰليتني كنت تراباً﴾ [النبأ: ٤٠]، والمعنى: لو يستوون بالأرض، فنسب الفعل إلى الأرض اتّساعاً كما قالوا: «أُدْخِلَ فوهُ الحَجَرَ»[٨]، والمعنى: أدخل الحجر فاه. وكما قالوا: «أَدْخلت القُلنسوة في رأسي»[٧]، والأصل: أدخلت رأسي في القلنسوة.

---

(١) بالألف هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٢) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بضم الباء وسكون الخاء. وقرأ حمزة والكسائي بفتح الباء والخاء معاً والضم والسكون لغة تميم. و﴿البَخَل﴾ بالتحريك لغة أهل الحجاز كما في البحر: ٣: ٢٤٧، وانظر: الكتاب: ٤: ٣٤، واعراب القرآن للنحاس: ١: ٤٢٢، والتبصرة: ١٨٢، والتيسير: ٩٦.

(٣) «أحد» ساقطة من «ن، م».

(٤) بفتح الباء وسكون الخاء، وهي لغة لأهل الحجاز وبكر بن وائل، وقصد المؤلف أنّه لم يقرأ بها في القراءات المشهورة، وذكر أبو حيان أنّها قراءة ابن الزبير وقتادة وجماعة. وهناك لغة رابعة: «البُخُل» بضمتين قراءة عيسى بن عمر والحسن، وهي لغة بني أسد. انظر: مختصر في شواذ القرآن: ٢٦، والبحر: ٣: ٢٤٦ ـ ٢٤٧، والدّر المصون: ٣: ٦٧٨.

(٥) ﴿يضـٰعفها﴾ ساقطة من «ن».

(٦) ﴿حسنة﴾ هي قراءة نافع وابن كثير. وقرأ الباقون بنصبها. انظر: العنوان: ٨٤، والنّشر: ٢: ٢٤٩.

(٧) قرأ حمزة والكسائي بفتح التّاء وتخفيف السين من ﴿تسوى﴾. وقرأ نافع وابن عامر بالفتح مع تشديد السين. انظر: الإرشاد: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٨) انظر: المثالين في الكتاب: ١: ١٨١.

ومن قرأ ﴿تُسَوّى﴾[١] بنى فاء[٢] الفعل للمفعول، ويكون المعنى: لو[٣] يجعلون والأرض سواء.

﴿لَمَسْتُمُ﴾ [٤٣] من قرأ ﴿لَمَسْتم﴾[٤] فالأصل[٥] أن يكون معناه: ضروب اللمس كله سوى الجماع/ نحو الجس والغمز وما أشبه ذلك فهو على هذا من واحد. ٨٧/أ ويجوز أن يكون معناه: الجماع فجاء من واحد، كما قال: ﴿ولم يمسسني بشر﴾[٦]، وكما قال: ﴿لم يَطْمثهن إنس قبلهم ولا جانّ﴾[٧].

ومن قرأ ﴿لَـٰمَسْتم﴾[٨] فالأحسن أن يكون معناه: الجماع، فهو من اثنين فجاء على بابه. ويجوز أن يكون معناه: ضروب اللمس كلّه، لأنّ الملموس يجوز أن يكون لامساً. ويجوز أن يكون من واحد فيكون مثل عاقبت اللص وما أشبهه.

﴿قليلاً[٩] منهم﴾ [٦٦] وجه قراءة ابن عامر بالنصب[١٠] أنّه شَبَّهَ المنفي بالموجب، لأنّ معنى ﴿ما فعلوه إلا قليلاً منهم﴾ مثل قولك: ما جاءني أحد إلا زيداً فشبّه المنفيّ بالموجب[١١]، لأنّ الكلام يتم[١٢].

---

(١) بضم التاء وتخفيف السين وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم.

(٢) «فاء» لا توجد في «ن» و «ر».

(٣) «لو» سقطت من «ن». وفي «م» «ويجعلون».

(٤) هنا وبالمائدة: ٦ بقصر الألف قراءة حمزة والكسائي. انظر: الاقناع: ٦٣٠، والنّشر: ٢: ٢٤٩.

(٥) في «ن» «فالأحسن».

(٦) آل عمران: ٤٧، ومريم: ٢٠.

(٧) الرحمان: ٥٦ و ٧٤.

(٨) بالألف، هي قراءة الجماعة سوى حمزة والكسائي.

(٩) كتبت على قراءة ابن عامر وهي كذلك في المصحف الشامي. قال المؤلّف: «﴿ما فعلوه إلّا قليلاً منهم﴾ في النساء بالألف في مصاحف أهل الشام». انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١١٨، وانظر: المقنع للداني: ١٠٣.

(١٠) في ﴿قليلاً﴾. انظر: السبعة: ٢٣٥، والكافي: ٨٢.

(١١) في «م» تكرير «لأنّ معنى.. قولك» وهو سبق نظر من الناسخ.

(١٢) فنصب مع النفي كما نصب مع الايجاب ـ لأنّ الأكثر في الاستعمال: ما جاءني أحد إلا زيد بالرفع ـ من حيث اجتمعا في أنّ كلّ واحد منهما كلام تام. انظر: الحجّة للفارسي: ٣: ١٦٨ ـ ١٦٩ (ط. دار المأمون).

ومن قرأ بالرفع [(١)]، فإنّه جعل قوله: ﴿قليل﴾ بدلاً من الضمير في ﴿فعلوه﴾، ويقوّي ذلك قولك: ما جاءني إلّا زيد، فلمّا كان هذا لا يكون فيه إلا الرفع، وجب أن يكون ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ مثله إذ هو بمعناه.

﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ﴾ [٧٣] من قرأ بالتاء[(٢)] فالتأنيث على لفظ المودّة.

ومن قرأ بالياء[(٣)] فلأنّ التأنيث غير حقيقي؛ لأنّ معنى مودّة وَوُدّ سواء[(٤)].

﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [٧٧] من قرأ بالياء[(٥)] فعلى لفظ الغيبة؛ لأنّ قبله ﴿لمن اتّقى﴾.

ومن قرأ بالتاء[(٥)] فعلى الخطاب.

﴿فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ﴾ [٧٨] ونظائره[(٦)]: من وقف على الألف من ﴿ما﴾ في المواضع المذكورة فلأنّ اللام لام الجرّ، فلا يجب أن يفرّق بينها وبين ما جُرَّ بها.

ومن وقف على اللام فإنّه اتّبع خط المصحف وجعل ذلك بمنزلة: ما بال وما شأن.

﴿بيت طّائفة﴾ [٨١] من أدغم[(٧)] فلأنّ التاء من مخرج الطاء فأراد التخفيف بأن حذف حركة التاء وأدغمها.

---

(١) هي قراءة بقية السبعة.

(٢) هي قراءة ابن كثير وحفص. انظر: «الهادي»: ورقة: ١٩، وتقريب النّشر: ١٠٥، والاتحاف: ١٩٢.

(٣) هي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي.

(٤) انظر: (ودد) في القاموس: ٤١٤.

(٥) قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء. وقرأ الباقون بالتاء. انظر: الإقناع: ٦٣١، والنّشر: ٢: ٢٥٠.

(٦) وهي ﴿مال هذا الكتٰب﴾ في الكهف: ٤٩، و ﴿مال هذا الرسول﴾ في الفرقان: ٧، و ﴿فمال الذين﴾ في المعارج: ٣٦. ذكر المؤلف في «الهداية» لأبي عمرو والكسائي وجهين: الوقف على ﴿ما﴾، والوقف على اللام كما في الفوائد المجمّعة: ٢٩/ب، وتحصيل الكفاية: ١٧٩/أ.

قال ابن الجزري: «وهذه الكلمات قد كتبت لام الجر فيها مفصولة مما بعدها. فيحتمل عند هؤلاء (يعني من لم يتعرض لها من المصنفين) الوقف عليها كما كتبت لجميع القراء إتّباعاً للرسم حيث لم يأت فيها نص وهو الأظهر قياساً. ويحتمل أن لا يوقف عليها من أجل كونها لام جرّ، ولام الجر لا تقطع مما بعدها». النّشر: ٢: ١٤٦.

(٧) التاء في الطاء، هي قراءة أبي عمرو وحمزة. انظر: التيسير: ٩٦، والنّشر: ١: ٣٠٣، وانظر: «التحصيل»: ١/١٨٧/أ.

ومن أظهر[1] فلأنّ التاء متحركة، وإنّما يلزم إدغامها إذا سكنت. / ٨٧/ب

والقول في ﴿أَصْدَقُ﴾ [٨٧]، [١٢٢] ونظائره[2] قد تقدّم الاحتجاج عليه عند ذكر ﴿الصِّرٰط﴾، بقول من قال: القصد ونظائره، مما قدمنا ذكره[3].

﴿فَتَبَيَّنُوا﴾[4] [٩٤] من جعله من الثبات فهو مثل قولك: تثبّت في أمرك، أي لا تعجل، فالمعنى: فتثبتوا في جهادكم ولا تعجلوا على من ألقى إليكم السلم.

ومن جعله من البيان فمعناه قريب من معنى الأوّل، لأنّ التبيّن ضرب من التثبت، ويقوّيه ما جاء في الحديث: (التبيّن من اللّه والعجلة من الشيطان، فتبيّنوا)[5].

﴿ٱلسَّلَمَ﴾ [٩٤] من قرأ ﴿السَّلَم﴾ بغير ألف[6] فمعناه لمن استسلم إليكم وانقاد، وهو مثل قوله: ﴿وألقوا إلى اللّه يومئذ السَّلَم﴾ [النحل: ٨٧]، أي: استسلموا وانقادوا لأمر اللّه.

ومن قرأ ﴿السَّلَـٰم﴾[7] فيجوز أن يكون معناه التحية، فيكون المعنى: ولا تقولوا لمن سلّم عليكم لست مؤمناً.

ويجوز أن يكون المعنى: لا تقولوا لمن سالمكم وكفّ يده عنكم لست مؤمناً.

---

(١) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم والكسائي.

(٢) قرأ حمزة والكسائي باشمام الصاد صوت الزاي، بحيث يتولد منهما حرف فرعي ليس صاداً خالصة ولا زاياً. وضابط هذا الاشمام: أنّه حاصل في كل صاد ساكنة قبل دال نحو ﴿فاصدع﴾ الحجر: ٩٤ و ﴿قصد السبيل﴾ النحل: ٩. وقرأ الباقون بالصاد الخالصة في ﴿أصدق﴾ وبابه. والاشمام لغة قيس كما في البحر: ١: ٢٥، وانظر: التبصرة ١٨٣، والعنوان: ٨٥، وابراز المعاني: ٧١.

(٣) ص: ١٦ ـ ١٧.

(٤) قرأ حمزة والكسائي هنا وفي الحجرات آية: ٦ ﴿فتثبتوا﴾ بالثاء من الثبات. وقرأ الباقون ﴿فتبينوا﴾ من التبين. انظر: النّشر: ٢: ٢٥١.

(٥) أخرجه الهروي في «الغريبين» كما في النهاية: ١: ١٧٥ بلفظ (إلاَّ إنَّ التبين ...)، ورواه الترمذي بلفظ (الأناة من الله والعجلة من الشيطان): ٦: ١٥٣ (التحفة). ولم أجده في الجزء المطبوع من «الغريبين». وفي «ر» «فتثبتوا».

(٦) هي قراءة نافع وابن عامر وحمزة. انظر: السبعة: ٢٣٦، والنّشر: ٢: ٢٥١.

(٧) بألف بعد اللام، هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم والكسائي.

﴿غَيْرُ أُوْلِي[1]﴾ [٩٥] من نصب ﴿غير﴾[2] فعلى أنّه استثناء منقطع، ويقوّي ذلك أنّ الآية نزلت ولم يكن فيها ﴿غير أولي الضرر﴾ فشكى ابن أُمّ مكتوم[3] إلى النبيّ ﷺ ضرره فأنزل اللّه عزّ وجلّ: ﴿غير أولي الضرر﴾[4] فهو استثناء منقطع، وقد روي عن زيد بن ثابت أنّه قال: «كان رسول اللّه ﷺ يملي عليّ ﴿لا يَسْتَوِي القَـٰعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ والمُجَـٰهِـدُونَ فـي سَبِيـلِ اللَّـهِ﴾ فقـام إليه ابـن أُمّ مكتـوم فقـال: يا رسول اللّه: أفرأيت مَنْ لا يستطيع الجهاد، فأوحى اللّه إلى النبيّ ﷺ فغمّ عليه حتى أحسست ثقله على فخذي ثم سرّي عنه، فقال: «ما كتبت» فقلت: ﴿لا يَسْتَوِي القَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، فقال: ﴿غَيْرَ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾[5] بالنصب. ويجوز أن يكون منصوباً على الحال من قوله: ﴿القَـٰ/ عدون﴾ فيكون التقدير: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم. ومن رفع[6] فإنه جعله صفة للقاعدين، وجاز وصفهم بـ ﴿غَيْرُ﴾؛ لأنّ القاعدين لم يقْصِدْ بهم قوماً بأعيانهم[7]، فلذلك وصفوا بـ ﴿غَيْرُ﴾.

٨٨/أ

﴿نُؤْتِيهِ أَجْرًا﴾ [١١٤] من قرأ بالياء[8]، فلأنّ قبله ﴿ابتغاء مرضات اللّه﴾،

---

(١) ﴿أولي﴾ لا توجد في «ن».

(٢) هي قراءة نافع وابن عامر والكسائي. انظر: التبصرة: ١٨٤، والكافي: ٨٣، والاتحاف: ١٩٣.

(٣) اسمه عمرو ويقال عبد الله بن قيس بن زائدة العامريّ صحابي جليل من المهاجرين الأولين، استخلفه النبي ﷺ على المدينة ثلاث عشر مرة توفي في خلافة عمر. وأم مكتوم أمه واسمها عاتكة بنت عبد الله المخزومي. انظر: الإصابة: ٢: ٥١٦ ـ ٥١٧، والتقريب: ٤٢١.

(٤) أخرجه البخاري في التفسير (٨: ٢٠٩ ـ الفتح)، والترمذي في التفسير (٨: ٣٨٧ ـ التحفة) كلاهما عن البراء بن عازب.

(٥) الحديث عن سهل بن سعد رضي الله عنه باختلاف في بعض ألفاظه في البخاري ـ كتاب التفسير ـ (٨: ٢٠٩ الفتح) والترمذي أيضاً (٨ ـ ٣٩١ التحفة)، وفي المسند عن خارجة بن زيد عن أبيه، كما في الفتح الرباني: ١٨: ٢٩ و ١١٨ ولم أجد ضبط ﴿غَيْرَ﴾ بالنصب كما ذكر المؤلف في رواية، إلاّ ما ذكره النّحاس من أن نصب ﴿غَيْرَ﴾ قراءة زيد بن ثابت. انظر: اعراب القرآن: ١: ٤٨٣. وقال القرطبي: «وما ذكرناه من سبب النزول يدل على معنى النصب». انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٥: ٣٤٤.

(٦) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة.

(٧) وإنّما أريد بهم جنس القاعدين، فأشبهوا النكرة فوصفوا كما توصف. انظر: الدر المصون: ٤: ٧٦. وفي «ن» «قوم».

(٨) هي قراءةُ أبي عمرو وحمزة. انظر: التيسير: ٩٧، والارشاد: ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

فالمعنى: فسوف يؤتيه أجراً عظيماً.

ومن قرأ بالنون[١] انصرف إلى إخبار اللّه عزّ وجلّ عن نفسه.

وتقدّم القول في [قوله][٢]: ﴿نُوَلِّه ونُصْله﴾[٣][١١٥].

﴿يُدْخَلُون﴾ [١٢٤] من قرأ ﴿يُدْخَلون﴾[٤] فبناه للمفعول فعلته أن بعده فعلاً آخر مبنيّاً للمفعول، وهو قوله: ﴿ولا يُظْلمون نقيراً﴾ وكذلك سائر المواضع المختلف فيها[٥] بعد كل واحد منها فعل مبني لما لم يسمّ فاعله، نحو: ﴿يُظْلَمون﴾ و ﴿يُرْزَقون﴾ و ﴿يُحَلَّون﴾[٦] سوى الموضع الأخير من سورة المؤمن[٧] فليس بعده شيء من ذلك، ولذلك خالف أبو عمرو فيه. وبناؤه لما لم يسمّ فاعله حسن أيضاً وإن لم يكن بعده مثله، لأنّهم لا يَدْخُلُونَ جهنم حتى يُدْخَلُوها.

وعلّة من بنى الفعل للفاعل في المواضع كلّها[٨]، أنّه أسند الفعل إلى الدّاخلين؛ لأنّهم إذا أُدْخِلوا دَخَلوا.

﴿يُصْلحا﴾ و ﴿يَصَّالحا﴾ [١٢٨] لغتان متقاربتان مستعملتان[٩]، العرب

---

(١) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم والكسائي.

(٢) زيادة من «م».

(٣) في آل عمران عند آية: (٧٥) ص: ٢٢٤، وما بعدها.

(٤) بضم الياء وفتح الخاء هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وشعبة هنا، وفي مريم آية: ٦٠، وفي الموضع الأول من غافر آية: ٤٠.

(٥) وهي خمسة مواضع الثلاثة المتقدّمة، وموضع فاطر وهو ﴿جنٰت عدن يدخلونها﴾ آية: ٣٣، والموضع الثاني من غافر وهو ﴿سيدخلون جهنم﴾ آية: ٦٠، فقرأه ـ الموضع الثاني من غافر ـ بضم الياء وفتح الخاء ابن كثير وشعبة. واختص أبو عمرو بهذه القراءة في موضع فاطر ﴿يدخلونها﴾. وقرأ الباقون المواضع الخمسة بفتح الياء وضم الخاء. انظر هذا التفصيل في: التبصرة: ١٨٤، والنّشر: ٢: ٢٥٢، والاتحاف: ١٩٤.

(٦) ﴿يظلمون﴾ في مريم: ٦٠، و ﴿يرزقون﴾ في غافر: ٤٠، و ﴿يحلّون﴾ في فاطر: ٣٣.

(٧) وهو ﴿سيدخلون جهنم﴾ آية: ٦٠.

(٨) هي قراءة نافع وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي. وكذلك أبو عمرو في الموضع الثاني من غافر: ٦٠، وكذلك ابن كثير وشعبة في سورة فاطر: ٣٣.

(٩) قرأ عاصم وحمزة والكسائي ـ الكوفيون ـ بضم الياء وسكون الصاد وكسر اللام مع القصر من «أصلح» =

تقول: «تصالح القوم، وأصلح [القوم][1] ما بينهم»، فالقراءتان ترجعان إلى معنى واحد.

﴿تَلُوا أو تعرضوا﴾ [١٣٥] من قرأ بضم اللام وواو واحدة[2]، فيجوز أن يكون أصله ﴿تَلْوُوا﴾ فأبدلت الواو الأولى همزة لما انضمّت، فصار تَلْؤُوا كما تبدل الواو المضمومة همزة في نحو: «وجوه وأُجوه ووقتت وأُقتت»[3]، ثم ألقيت حركة الهمزة على اللام الساكنة وحذفت الهمزة فصار ﴿تَلُوا﴾.

٨٨/ب ويجوز أن يكون من الولاية فيكون المعنى/ : وإن تَلُوا ما حكمتم فيه أو تعرضوا عنه.

ومن قرأ ﴿تَلْوُوا﴾[4] [بإسكان اللام وواوين][5] فهو من لَوى يَلْوي، ويقوّيه ما رُوِيَ في التفسير عن ابن عباس، أنّه قال: «هو إعراض الحاكم وليّه لأحد الخصمين»[6]، فليّه مصدر لوى.

﴿ نَزَّلَ ﴾ و ﴿أَنزَلَ﴾ [١٣٦] من فتح النون والهمزة والزاي فيهما[7] فإنّه بناه للفاعل؛ لأنّ قبله: ﴿ءامنوا بالله ورسوله﴾، فالمعنى: والكتاب الذي نزّل الله على رسوله.

= وقرأ الباقون بفتح الياء وتشديد الصاد مفتوحة وألف بعدها مع فتح اللام. وأصلها «يتصالحا» فأدغمت التاء في الصاد بعد ابدالها. انظر: السبعة: ١٣٨، وغاية ابن مهران: ١٣٦، والاتحاف: ١٩٤.

(١) زيادة من «ن، م».

(٢) هي قراءة ابن عامر وحمزة. انظر: التبصرة: ١٨٥، والعنوان: ٨٥.

(٣) انظر أمثلة إبدال الواو همزة في الكتاب: ٤: ٣٣١.

(٤) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم والكسائي.

(٥) زيادة من «ن، م».

(٦) رواه ابن جرير من طريق قابوس بن أبي ظَبْيان عن أبيه عن ابن عباس بلفظ «هما الرجلان يجلسان بين يدي القاضي، فيكون ليّ القاضي واعراضه لاحدهما على الآخر». وأورد المؤلف في تفسيره جُزْأه الأخير عن ابن عباس. وأورده القرطبي كما ساقه الطبري. انظر الطبري: ٥: ٣٢٣، و «التحصيل»: ١/ ١٩٩/ ب، والقرطبي: ٥: ٤١٤. وهذا مبني على أنّ الخطاب موجه إلى الحكام والقضاة وهو أحد التفسيرين في الآية. والثاني أنّه موجه للشهداء.

(٧) هي قراءة نافع والكوفيين. انظر: التيسير: ٩٨، والكافي: ٨٣ ـ ٨٤.

ومن بناه لما لم يسمّ فاعله[١] فهو بمعنى الأول؛ لأنّه معلوم أنّ اللَّه هو الذي نزّل ذلك.

وكذلك القول في ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ﴾[٢] [١٤٠].

﴿فِي ٱلدَّرْكِ﴾ [١٤٥] ﴿الدَّرَك﴾ و ﴿الدَّرْك﴾ لغتان[٣]، والأدراك في اللغة[٤]: المنازل والطبقات. فكأن المعنى في المنزل الأسفل من النار. وجاء في التفسير عن ابن مسعود، أنّه قال: «يجعلون في توابيت من حديد». وفي رواية أخرى: «من نار ثم تغلق عليهم»[٥]. وقد قيل[٦]: إن ﴿الدَّرَك﴾ بفتح الراء جمع دَرَكة، مثل: بقرة وبقر.

﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ﴾ [١٥٢]، و ﴿سَنُؤْتِيهِمْ﴾[٧] [١٦٢] على معنى: سوف

---

(١) بأن ضم النون والهمزة وكسر الزاي فيهما، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٢) قرأ عاصم وحده بفتح النون والزاي. والباقون بضم النون وكسر الزاي. انظر: التيسير: ٩٨، والكافي: ٨٣ ـ ٨٤.

(٣) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بفتح الراء. وقرأ الكوفيون باسكان الراء. انظر: الاقناع: ٦٣٢، والنّشر: ٢: ٢٥٣، وانظر: معاني القرآن للزّجاج: ٢: ١٢٤، والحجة للفارسي: ٣: ١٨٨ (ط. دار المأمون).

(٤) هذا قول أبي عبيدة في مجازه: ١: ١٤٢، وانظر: اللسان (درك): ١٠: ٤٢٢. وقال النحاس في اعراب القرآن: ١: ٤٩٨ «إلاّ أنّ استعمال العرب أن يقال لكل ما تسافل: أدراك». وانظر: «التحصيل»: ١/ ٢٠٠/أ.

(٥) أخرجه ابن جرير (٥: ٣٣٨) بلفظ (مقفلة عليهم في النار) وبلفظ (توابيت من نار تطبق عليهم). وانظر ابن كثير: ١: ٥٨٣، والدر المنثور: ٢: ٧٢١.

(٦) رويَ هذا عن عاصم كما في الكشف: ١: ٤٠١، والبحر: ٣: ٣٨٠. وقال أبو حيان معقّبا: «ولا يلزم ما ذكره من التأنيث لأنّ الجنس المميز مفرده بهاء التأنيث يؤنث في لغة الحجاز ويذكّر في لغة تميم ونجد، وقد جاء القرآن بهما إلا ما استثنى لأنّه يتحتم فيه التأنيث أو التذكير، وليس دركة ودرك من ذلك. فعلى هذا يجوز تذكير ﴿الدرك﴾ وتأنيثه».

(٧) قرأ حفص وحده ﴿يؤتيهم﴾ بالياء، وقرأ الباقون بالنون. وقرأ حمزة وحده ﴿سيؤتيهم﴾ المقرونة بالسين بالياء، وقرأه الباقون بالنون. انظر: «الهادي»: ٢٠/أ، والنّشر: ٢: ٢٥٣.

يؤتيهم الله [وسيؤتيهم الله][1].

والنون على لفظ إخبار الله عزّ وجلّ عن نفسه.

﴿ لَا تَعَدُّواْ ﴾ [١٥٤] من قرأ ﴿تَعَدُّوا﴾[2] فالأصل عنده تعتدوا فألقى حركة التاء على العين وأدغم التاء في الدال، ويقوّي هذه القراءة قوله: ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت﴾ [البقرة: ٦٥]. وإخفاء قالون الحركة حسن[3]. وقد رُوِيَ عنه إسكان العين مع الإدغام. وإخفاء الحركة أحسن لما في ذلك من الجمع بين الساكنين.

ومن قرأ ﴿تَعْدُوا﴾[4] فهو من عدا يعدو، ويقوّيه قوله عزّ وجلّ: ﴿إذ يَعْدُون في السبت﴾ [الأعراف: ١٦٣]، وقوله: ﴿فلا عُدْوان إلاَّ على الظـٰلمين﴾ [البقرة: ١٩٣]، وما أشبه ذلك.

٨٩/أ ﴿ زَبُورًا ﴾ [١٦٣] قراءة حمزة بضمّ الزاي[5]/ تحتمل وجهين أحدهما: أن يكون يجمع زَبْر، وزَبْر بمعنى مَزْبور وجمع وهو مصدر لوقوعه موقع الاسم، وهو من قولك: زَبَرْتُ الكتاب زَبْراً فهو زُبُور ومَزْبور أي أحكمت كتابه، ومنه قولهم: «زبَرْت البئر»[6] أي: أحكمت عملها. والوجه الثاني: أن يكون زُبوراً جمع زَبُور على حذف الزيادة[7] فكأنّه جمع زَبْر[8]، كما قالوا في جمع ظَريف ظُروف، كأنّهم

---

(١) زيادة من «ن».

(٢) قرأ ورش ﴿تعدّوا﴾ بفتح العين وتشديد الدال. واختلس قالون فتحة العين مع التشديد. هذه طريق «الهداية» ويبدو أنّ المؤلف زاد اسكان العين لقالون حكاية فقط، انظر: النّشر: ٢: ٢٥٣، والاتحاف: ١٩٦.

(٣) في «ن، م» «وأخفى قالون الحركة واختلس».

(٤) بسكون العين وتخفيف الدال، هي قراءة السبعة سوى نافع.

(٥) هنا، وفي الاسراء: ٥٥، وفي الأنبياء: ١٠٥ ﴿في الزبور﴾، انظر السبعة: ٢٤٠، والارشاد: ٢٩٢.

(٦) في «ن» «السرّ» وفي اللسان (زبر): ٤: ٣١٥ «الزبر: طيّ البئر بالحجارة، وأصل الزبر: طيّ البئر، إذا طويت تماسكت واستحكمت».

(٧) وهي الواو.

(٨) في «ن» «زبور» وهو خطأ.

جمعوه على حذف ياء فعيل فهو جمع ظَرْف[١].

ومن قرأ بفتح الزاي[٢] فهو زَبُور بمعنى مَزْبور فهو[٣] اسم المفعول من زَبرت[٤].

(١) في «م» «طريف». انظر: الصحاح (ظرف): ٤ : ١٣٩٨.

(٢) هي قراءة الباقين في المواضع الثلاثة.

(٣) «فهو» سقط من «ن، م».

(٤) انظر في ﴿زبورا﴾: الحجة للفارسي: ٣: ١٩٣ ـ ١٩٤ (ط. دار المأمون)، والكشف: ١: ٤٠٢ ـ ٤٠٣، والدر المصون: ٤ : ١٥٨.

سورة المائدة

﴿شَنَئَانُ﴾ [٢، ٨] و ﴿شَنَئَانِ﴾[١] مصدران و ﴿شَنَئَانٍ﴾ مثل الغَلَيان. و ﴿شَنْئَان﴾ مثل لويته ليّاناً[٢]. ويجوز أن يكون ﴿شَنْئَان﴾[٣] صفة فيكون التقدير: ولا يجرمنكم رجل بغيض قوم.

﴿أن صَدُّوكُمْ﴾ [٢] من كسر ﴿إن﴾[٤] فهي للشرط، والجواب محذوف دلّ عليه ما تقدّم من الكلام، وهو قوله: ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم﴾، والتقدير: إن صدوكم عن المسجد الحرام فلا يكسبنكم صدّهم الاعتداء، لأنّ معنى ﴿يجرمنكم﴾ يكسبنكم.

ومن فتح ﴿أنْ﴾[٥] جعلها مفعولاً من أجله و ﴿أن تعتدوا﴾ مفعول ثان ليجرمنكم والكاف والميم مفعول أوّل، التقدير: لا يكسبنكم شنآن قوم لأن صدوكم عن المسجد الحرام الاعتداء. وهذه القراءة أشبه بما جاء في التفسير؛ لأنّه روي: أن هذه الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان وكان الصدّ عام الحديبية سنة ستّ. رُوِيَ أنّ المشركين لمّا صدّوا النّبيّ عليه السّلام عن البيت بالحديبية مرّ بالمسلمين ناس من المشركين يريدون العمرة، فقالوا: نصدّ هؤلاء كما صدّونا فأنزل اللّه تعالىٰ هذه الآية[٦]. فعلى هذا يجب/ أن تكون ﴿أن﴾ مفتوحة؛ لأنّ المفتوحة لما مضى ٨٩/ب والمكسورة لما يستقبل[٧]. ونظير ذلك قول الرجل لامرأته: أنت طالق إنْ دخلت

---

(١) قرأ ابن عامر وشعبة بسكون النون فيهما. والباقون بفتحها. انظر: التبصرة: ١٨٦، والعنوان: ٨٧.

(٢) على «فَعْلان» واتيانه مصدراً قليل، انظر: قول سيبويه في الكتاب: ٤: ٩ و ١٥، والحجة للفارسي: ٣: ١٩٧ ـ ١٩٨ (ط. دار المأمون)، والكشف: ١: ٤٠٤، والبحر: ٣: ٤٢٢.

(٣) بفتح النون وسكونها على القراءتين.

(٤) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: التيسير: ٩٨، والكافي: ٨٥.

(٥) هي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم عن زيد بن أسلم كما في الدر المنثور: ٣: ٩، ولباب النقول: ٨٦ ـ ٨٧ (ولم أظفر بجزء المائدة من تفسير ابن أبي حاتم)، وانظر: تفسير الطبري: ٦: ٦٥ ـ ٦٧، و «التحصيل»: ١/ ٢٠٨/أ و ٢١٤/ب، وتفسير القرطبي: ٦: ٤٦.

(٧) انظر في هذا المعنى: مشكل اعراب القرآن: ١: ٢١٨.

الدار بكسر إنْ، فإن كانت قد دخلتها قبل يمينه لم يحنث بذلك الدخول، وإنّما يحنث بدخول مستقبل. ولو قال لها: أنت طالق أن دخلت الدار، بفتح أن وكانت قد دخلتها قبل يمينه حنث بذلك الدخول.

﴿ أَرْجُلَكُمْ ﴾ [٦] من قرأ بالنصب(١) فعلى العطف على الوجوه والأيدي وفي الكلام تقديم وتأخير(٢)؛ كما قال: ﴿واسجدي واركعي مع الرّٰكعين﴾ [آل عمران: ٤٣]، فالتقدير: اغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم(٣).

ومن قرأ بالجرّ(٤) ففيه أقوال، أحدها: أنّه عطف الغسل على المسح حملاً على المعنىٰ(٥)، كما قال الشاعر(٦):

٤٠ ـ يَا لَيْتَ بَعْلَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا

فعطف الرمح على السيف حملاً على المعنىٰ، لأنّ الرمح لا يتقلد والمعنى: متقلّدًا سيفاً وحاملاً رمحاً.

وقيل(٧): إنّ جبريل عليه السلام إنما نزل بالمسح، والغسل بالسنّة. وقيل: إن

---

(١) هي قراءة نافع وابن عامر وحفص والكسائي. انظر: الإقناع: ٦٣٤، والنّشر: ٢: ٢٥٤، والإتحاف: ١٩٨.

(٢) فالواو هنا لا تقتضي الترتيب على مذهب البصريين وإليه جنح المؤلف عند آية ١٩٥ في آل عمران. وانظر: رصف المباني: ٤٧٤.

(٣) انظر هذا الكلام عند الزّجاج في معاني القرآن: ٢: ١٥٢، ويروىٰ التقديم والتأخير عن عليّ كما في الفراء: ١: ٣٠٢، والطبري: ٦: ١٢٧.

(٤) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وشعبة وحمزة.

(٥) انظر هذا القول في «التحصيل»: ١/ ٢١٥/أ، والقرطبي: ٦: ٩٦، وانظر: معاني القرآن للأخفش: ١: ٢٥٥.

(٦) عبد الله بن الزِّبَعْرىٰ، والبيت في الكامل: ٣: ٢٣٤، والمقتضب: ٢: ٥١، والخصائص: ٢: ٤٣١، وأمالي ابن الشجري: ٢: ٣٢١، والانصاف: ٦١٢، واللسان (جدع): ٨: ٤٢ و(جمع): ٨: ٥٧، وشرح المفصّل: ٢: ٥٠. ويُرْوَىٰ: «ورأيت زوجك في الوغى». ويأتي البيت شاهداً على أن «يا» تكون للنداء والمنادى محذوف كما في المساعد: ٣: ٢٢٥.

(٧) هذا قول الشعبي كما في معاني القرآن للفراء: ١: ٣٠٣، والطبري: ٦: ١٢٩، و«التحصيل»: =

العرب تسمّي الغسل مسحاً إذ لا بدّ فيه من مسّ[١] الأعضاء باليد. قال أبو زيد: «المسح خفيف الغسل»[٢]. ويقوّي هذا القول قولهم: «تَمَسَّحْت للصلاة»، ويقوّيه أيضاً: أنّ اللّه تبارك وتعالىٰ ذكر في القرآن المسح والغسل فحدّد في الغسل ولم يحدّد في المسح، فكان قوله: ﴿إلى الكعبين﴾ دليلاً على أنّه الغسل، لأنّه حدّد فيه كما حدّد في قوله: ﴿إلى المرافق﴾، ولم يأتِ في مسح الرأس ولا في التيمّم الذي هو مسح تحديد[٣]. وقيل: إنّه مخفوض على الجوار وهو أضعف الوجوه[٤].

٩٠/أ ﴿قَٰسِيَةً﴾ [١٣] من قرأ ﴿قٰسية﴾[٥] فهو اسم الفاعل/ من قست فهي قاسية، ويقوّيه: ﴿فويلٌ للقٰسِيَة قلوبُهم﴾ [الزمر: ٢٢] ويقوّيه أيضاً: ﴿ثم قَسَتْ قلوبُكم﴾ [البقرة: ٧٤].

ومن قرأ ﴿قَسِيَّة﴾[٦] فهي فعيلة بمعنى فاعله، وفعيل وفاعل يأتيان بمعنى نحو عليم وعالم وشهيد وشاهد.

﴿ٱلسُّحۡتَ﴾ [٤٢]، [٦٢]، [٦٣]، و ﴿السُّحُت﴾ لغتان[٧] وهما اسم الشيء المسحوت والمصدر منه السَّحْت بفتح السين[٨].

= ١/٢١١/ب، والقرطبي: ٦: ٩٢.

(١) في «ن، م» «مسح».

(٢) لم أجده في كتاب «النوادر» لأبي زيد الأنصاري. ونقل هذا القول عنه الأزهري في علل القراءات: ٣٩/ب، والفارسي في الحجة: ٣: ٢١٥ (ط. دار المأمون)، ومكي في الكشف: ١: ٤٠٦، وابن الأنباري في البيان: ١: ٢٨٥، وانظر هذا القول في: مشكل اعراب القرآن: ١: ٢٢١.

(٣) قال النحاس في اعراب القرآن: ٢: ٩: «من أحسن ما قيل: إنَّ المسح والغسل واجبان جميعاً، والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب، والقراءتان بمنزلة آيتين».

(٤) وهو قول أبي عبيدة في مجاز القرآن: ١: ١٥٥، والأخفش في مغاني القرآن: ١: ٢٥٥.

(٥) بألف بعد القاف وتخفيف الياء هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم. انظر: السبعة: ٢٤٣، والاتحاف: ١٩٨.

(٦) بالقصر والتشديد، هي قراءة حمزة والكسائي.

(٧) قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة بسكون الحاء، والعرب تخفف ما جاء على «فعل» وهي لغة بكر بن وائل وتميم كما في الكتاب: ٤: ١١٣، ومعاني القرآن للفراء: ٣: ١٢٥. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بضم الحاء. انظر: التبصرة: ١٨٧، والنّشر: ٢: ٢١٦.

(٨) انظر في هذا: الحجة للفارسي: ٣: ٢٢٢ (ط. دار المأمون)، والبحر: ٣: ٤٨٩.

﴿ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ [٤٥] وما بعده: علّة الكسائي في رفع هذه الأسماء[١] أنّه قطعه مما قبله وعطف جملة على جملة.

ويجوز أن يكون معطوفاً على معنى الكلام؛ لأنّ معنى ﴿وكَتَبْنا عليهم فيها﴾ قلنا لهم: النفس بالنفس.

ومن نصب[٢] عطف على اللفظ في قوله[٣]: ﴿أَنَّ النَّفْس بالنفس﴾.

ومن رفع ﴿الجروح﴾ خاصة[٤] فعلى الوجهين المذكورين.

ويجوز أن يكون مستأنفاً على أنّه ليس مما[٥] كتب عليهم في التوراة، ولكنّه ابتداء شريعة، فهو على هذا مقطوع مما قبله.

﴿ ٱلْأُذُنَ﴾ [٤٥]، و ﴿الأُذْنَ﴾ لغتان[٦].

﴿ وَلِيَحْكُمْ أَهْلُ﴾ [٤٧] اللام في قراءة حمزة[٧] لام كي دخلت على لام الفعل فنصبته، وهي متعلّقة بقوله: ﴿وءَاتيْنٰه الإنجيل﴾ [٤٦]، أي: وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل اللّه فيه[٨] آتيناه الإنجيل.

ومن أسكن اللام وجزم الفعل[٩]، فهي عنده لام الأمر.

---

(١) وهي ﴿العين، والأنف، والأذن، والسنّ، والجروح﴾ فقراءة الكسائي برفع الخمسة جميعاً. انظر: التيسير: ٩٩، والعنوان: ٨٧.

(٢) في الأسماء الخمسة، وهي قراءة نافع وعاصم وحمزة.

(٣) لفظ «في قوله» ساقط من «ن».

(٤) ونصب الأسماء الأربعة قبلها، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٥) لفظ «مما» مكانه بياض في الأصل وهو من التصوير بدليل أنّه على امتداد الكلمة ـ مما ـ من أعلى وقليل تحتها الكلام غير واضح.

(٦) قرأ نافع لفظ ﴿الأذن﴾ حيث وكيف ورد بسكون الذال. وهي لغة بني بكر بن وائل وتميم، كما في الكتاب: ٤: ١١٣ ـ ١١٤، ومعاني القرآن للفراء: ٣: ١٢٥، وقرأها الباقون بضم الذال. انظر: الارشاد: ٢٩٧، والاتحاف: ٢٠٠.

(٧) ويقرأ بكسر اللام ونصب الميم. انظر: الكافي: : ٨٦، وتقريب النّشر: ١٠٧.

(٨) لفظ «فيه» ساقط من «ن، م».

(٩) هي قراءة بقيّة السبعة.

﴿يَبْغُونَ﴾ [٥٠] من قرأ بالتاء[١] فعلى معنى: قل لهم أفحكم الجاهلية تبغون.

ومن قرأ بالياء[١]، فلأنّ قبله ذكر لفظ[٢] غيبة وهو قوله عزّ وجلّ: ﴿وإن كثيراً من النَّاسِ لفاسقون﴾ [٤٩].

﴿وَيَقُولُ﴾ [٥٣] من قرأ بالواو والنصب[٣]، فعلى أنّه عطف على ﴿أن يأتي﴾ [٥٢] فـ ﴿أَنْ﴾ بدل من[٤] اسم ﴿اللَّه﴾، فالتقدير: فعسى اللَّه أن يأتي[٥] بالفتح وأَنْ يقولَ.

ومن قرأ بالواو والرفع[٦]، فإنّه قطعه مما قبله وعطف جملة على جملة.

ومن قرأ بغير واو[٧]، فإنّه حذف الواو لالتباس الجملة/ الثانية بالجملة الأولى. ٩٠/ب

﴿يرتدد﴾ [٥٤] من قرأ بدالين[٨] جاء به على الأَصْل ولم يدغم، لأنّ الدال الثانية مجزومة ولا يتم إدْغام الأُولى فيها حتى تحذف حركتها، فكره الإدغام[٩] لالتقاء الساكنين.

---

(١) قرأ ابن عامر ﴿تبغون﴾ بالتاء. والباقون بالياء. انظر: غاية ابن مهران: ١٤٠، و «الهادي»: ٢٠/أ.

(٢) «لفظ» سقط من «ن».

(٣) هي قراءة أبي عمرو. انظر: الإقناع: ٦٣٥، والنّشر: ٢: ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٤) لفظ «من» مكانه بياض في الأصل.

(٥) المثبت من «م». وفي الأصل و«ن» و«ر» «أن يأتي الله»، وآثرت ما في «م» للتصحيح الذي في حاشيتها بأن «أن يأتي الله» خطأ، والتصحيح موافق لترتيب الآية.

(٦) هي قراءة عاصم وحمزة والكسائيّ، والواو مثبتة في مصاحف البصرة والكوفة كما في «هجاء مصاحف الأمصار»: ١١٨.

(٧) مع الرفع وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر، والواو لا توجد في مصاحف المدينة ومكة والشام. انظر: غاية الاختصار لأبي العلاء الهَمَذاني العطّار: ورقة ٩٧/ب، والنّشر: ٢: ٢٥٤ ـ ٢٥٥، وهجاء مصاحف الأمصار: ١١٨.

(٨) الأولى مكسورة والثانية مجزومة، وهي قراءة نافع وابن عامر وهي لغة أهل الحجاز كما في الخصائص: ١: ٢٦٠، وحجة القراءات: ٢٣٠، والبحر: ٣: ٥١١، والفعل بدالين في مصاحف المدينة والشام كما في هجاء مصاحف الأمصار: ١١٨. وانظر: السبعة: ٢٤٥، والإتحاف: ٢٠١.

(٩) في «ن، م» زيادة «فيها».

ومن أدغم[١] فإنّه شبهه بالمعرب في قولك: هو يَرْتَدُّ. ووجه شبهه بالمعرب أن الحركات تتعاقب على آخره لالتقاء الساكنين نحو قولك: لم يترددِ القوم، وكذلك تنقل[٢] الحركة، نحو قولك: لم يرتدِدَ أبوك ولم ترتدِدُ أمك، وما أشبه ذلك، فلمّا كانت الحركات تلحقه شُبّه بالمعرب فأدغم كما يدغم المعرب.

﴿وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَۚ﴾ [٥٧] من قرأ بالخفض[٣] فإنّه عطف على قوله: ﴿من الذين اتوا الكتـٰب من قبلكم﴾ التقدير ومن الكفار. والكفار هم المشركون الذين ليسوا أهل كتاب[٤].

ومن نصب[٥] عطف على ﴿الذين﴾ في قوله: ﴿لا تتّخذوا الذين اتّخذوا﴾.

﴿وَعَبَدَ ٱلطَّـٰغُوتَۚ﴾ [٦٠] قراءة حمزة[٦] على أنّه اسم وصفة[٧] مبني للمبالغة؛ كقولك[٨]: رجل يَقُظ وحَذُر، فالمعنى: أنه ذهب في عبادة الطاغوت كلّ مذهب. وهو واحد في معنى جمع، والمعنى: وعبّاد الطاغوت.

ونَصْبُهُ[٩] على العطف على ﴿القردة والخنازير﴾[١٠].

وقراءة الجماعة سوى حمزة[١١] على أنّه فعل ماض معطوف على قوله: ﴿لَعَنَهُ اللَّه﴾، وجاء مفرداً على لفظ: ﴿مَنْ﴾ دون معناها.

---

(١) الإدغام قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، وهي لغة تميم، كما في الكتاب: ٣: ٥٣٠، والبحر: ٣: ٥١١، والاتحاف: ٢٠١.

(٢) في «ن» «ينقل» وفي «م» «لنقل».

(٣) هي قراءة أبي عمرو والكسائي. انظر: التبصرة: ١٨٧ ـ ١٨٨، والعنوان: ٨٨.

(٤) في «ن» «الكتاب».

(٥) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة.

(٦) بضم باء ﴿عبد﴾ وخفض تاء ﴿الطـٰغوت﴾. انظر: التيسير: ١٠٠، والارشاد: ٢٩٨.

(٧) في «ن» «اسم صفة».

(٨) في حاشية الأصل اشارة إلى أن «نحو» خطأ، وهو ما في «م» «نحو قولك».

(٩) كذا مضبوطة في الأصل و «ر»، فالضمير يعود على ﴿الطـٰغوت﴾. أمّا إذا ضبطت «ونَصَبَهُ» فيعود للقارىء وهو حمزة.

(١٠) انظر: توجيه قراءة حمزة عند الزّجاج في معاني القرآن: ٢: ١٨٨، وعند الفارسي في الحجة: ٣: ٢٣٦ ـ ٢٣٨ (ط. دار المأمون).

(١١) بفتح باء ﴿عبد﴾ ونصب ﴿الطـٰغوت﴾.

﴿رِسَالَتَهُ﴾[٦٧] من قرأ بالجمع[١]، فلأنّ رسالات الأنبياء مختلفة لاختلاف شرائعهم فجمع كما تجمع العلوم، وما أشبه ذلك.

ومن أفرد فلأنّ الواحد يؤدي[٢] معنى الجمع، وكذلك القول في الموضعين الآخرين[٣].

﴿أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [٧١] من قرأ برفع ﴿تكون﴾[٤] فـ ﴿أن﴾ عنده مخفّفة من الثقيلة، والتقدير: وحسبوا أنّه لا تكون فتنة، فلا زائدة عوض من الضمير المحذوف[٥]، لئلاّ يلي ﴿أن﴾ الفعل/ ، إذ ليس ذلك من شرطها. ٩١/أ

ومن نصب ﴿تكون﴾[٦] فهي ﴿أن﴾ الخفيفة الناصبة للفعل، ونظير ذلك قوله: ﴿أيحسب الإنسٰنُ أَلَّن نجمع عظامه﴾ [القيامه: ٣] فـ ﴿أَن﴾ هاهنا مخفّفة من الثقيلة، ولا يجوز غير ذلك لمجيء ﴿لن﴾ بعدها وهما ناصبتان للفعل فلا يجوز أن يجتمعا[٧].

﴿عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ﴾ [٨٩] من قرأ بالألف[٨] فيجوز أن يكون بمعنى ﴿عَقَدتُّم﴾، وجاء بالألف مثل طارقت النعل ونظائره. ويجوز أن يقتضي[٩] فَاعِلِينَ، لأنّ معنى ﴿عـٰقدتم﴾ قريب من معنى عاهدتم، وعاهدت يتعدّي إلى مفعول ثان بحرف جر

---

(١) وكسر التاء، هي قراءة نافع وابن عامر وشعبة. والباقون بالافراد وفتح التاء. والكسر في الجمع والفتح في الافراد علامتان للنصب. انظر: الكافي: ٨٦، والنّشر: ٢: ٢٥٥.

(٢) في «ن» «عن معنى».

(٣) وهما قوله تعالى ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ في الأنعام: ١٢٤ قرأه بالافراد مع فتح التاء ابن كثير وحفص. وقرأه الباقون بالجمع مع كسر التاء علامة للنصب. والموضع الثاني قوله ﴿برسـٰلتي وبكلٰمي﴾ في الأعراف: ١٤٤، قرأه بالافراد نافع وابن كثير. والباقون بالجمع. انظر: التبصرة: ١٨٨ و ١٩٨ و ٢٠٧، والنّشر: ٢: ٢٥٥ و ٢٦٢ و ٢٧٢.

(٤) هي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي. انظر: الاقناع: ٦٣٥، والاتحاف: ٢٠٢.

(٥) و ﴿تكون﴾ تامة و ﴿فتنة﴾ فاعل ﴿تكون﴾.

(٦) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم.

(٧) المثبت من «ن، م»، وفي الأَصْل و«ر» «يجتمعان».

(٨) وتخفيف القاف، وهي قراءة ابن ذكوان. انظر: التيسير: ١٠٠، والكافي: ٨٦ ـ ٨٧.

(٩) «يقتضي» مكانها بالأصل غير ظاهر بسبب ضعف حبر التصوير عندها. وفي «ر» «يعني».

نحو قوله تعالىٰ: ﴿بما عـٰهد عليه اللَّه﴾ [الفتح: ١٠] فالتقدير في الآية بما عاقدتم عليه الأيمان. فاتّسع فيه فحذف على، فصار: بما عاقدتموه الأيمان، ثم حذف الضمير فصار: عاقدتم الأيمان.

ومن قرأ ﴿عَقَّدتُّم﴾ بالتشديد[١] فعلى التكثير، و ﴿عَقَدتُّم﴾ بالتخفيف؛ لأنه يؤدّى عن القليل والكثير.

﴿ فَجَزَآءٌ مِّثْلُ﴾ [٩٥] من نوّن ﴿جزاء﴾ ورفع مثلاً[٢] ﴿فجزاء﴾ مرفوع بالابتداء والخبر محذوف، و ﴿مثل﴾ صفة لجزاء. والتقدير: فعليه جزاء مثل ما قتل، فالخبر المحذوف[٣] قوله: فعليه.

ومن قرأ بالإضافة[٤] ﴿فَجَزَاءُ﴾ مرفوع بالابتداء. والخبر محذوف كما ذكرنا وأضاف: ﴿جزاء﴾ إلى ﴿مثل﴾، والمعنى: فعليه جزاء المقتول، كما تقول: أنا أكرم مثلك، والمعنى: أنا أكرمك، وكما قال عزّ وجلّ: ﴿كمن مثله في الظلمـٰت﴾ [الأنعام: ١٢٢]، والمعنى: كمن هو في الظلمات[٥].

﴿ كَفَّـٰرَةٌ طَعَـامُ﴾ [٩٥] من رفع «طَعَامًا» ونون ﴿كفـٰرة﴾[٦] فإنّه جعل «طَعَامًا» عطف بيان لأنّ الطعام هو الكفارة.

ومن قرأ بالإضافة[٧] فلأنّ قاتل الصيد لمّا كان مخيّراً بين الهدي والإطعام والصيام[٨]، حَسُنَت الإضافة، فالمعنى: أو كفّارة طعام لا كفّارة هدي ولا

(١) بالقاف، قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وهشام وحفص. والتخفيف قراءة شعبة وحمزة والكسائي.
(٢) هي قراءة الكوفيين ـ عاصم وحمزة والكسائي ـ. انظر: السبعة: ٢٤٧ ـ ٢٤٨، و «الهادي»: ٢٠/أ.
(٣) في «ن، م» زيادة «مثل» وهو خطأ.
(٤) بإضافة ﴿جزاء﴾ إلى ﴿مثل﴾ وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.
(٥) انظر: الحجّة للفارسي: ٣: ٢٥٤ ـ ٢٥٧ (ط. دار المأمون)، ومشكل اعراب القرآن: ١: ٢٤٤ ـ ٢٤٥، وحجة القراءات: ٢٣٥ ـ ٢٣٧، والبيان: ١: ٣٠٤ ـ ٣٠٥.
(٦) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين. انظر: غاية أبي العلاء: ٩٨/أ، والاتحاف: ٢٠٣.
(٧) بإضافة ﴿كفـٰرة﴾ إلى ﴿طعام﴾ وهي قراءة نافع وابن عامر.
(٨) هذا رأيُ جمهور أهل العلم. وقال ابن عباس والنخعي وغيرهما: إنّما الكفارة على الترتيب: فالواجب الهدي، فإن لم يجد فالإطعام، فإن لم يجد فالصيام. وهو مخالف لظاهر القرآن بلا دليل بين. انظر: الطبري: ٧: ٥١ و ٥٤، والقرطبي: ٦: ٣١٥، وأضواء البيان: ٢: ١٤٩ ـ ١٥٠.

صيام[١]. /٩١/ب

﴿قِيَمًا لِّلنَّاسِ﴾[٢] [٩٧] ﴿قيما﴾ و ﴿قِيامًا﴾[٣] مصدران وقد تقدم القول فيه في النساء[٤].

﴿ٱسْتَحَقَّ﴾ [١٠٧] من قرأ ﴿ٱسْتَحَقَّ﴾[٥] بفتح التاء والحاء[٦] ففاعل ﴿استَحَقَّ﴾ ﴿الأَوْلَيَٰنِ﴾ والمفعول محذوف، والتقدير: من الذين استحق عليهم الأوليان الوصية.

ومن قرأ ﴿استُحِقَّ﴾ فهو مبنيّ لما لم يسمّ فاعله، واسم ما لم يسمّ فاعله محذوف، والتقدير: من الذين استحقّ عليهم الإيصاء.

ومن قرأ ﴿الأَوْلَيَانِ﴾[٧] فهو تثنية أولى مرفوعاً. والمعنى الأوليان بالميت[٨]. ويكون الرفع في قوله: ﴿الأوليان﴾ على أحد ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون بدلاً من الضمير في ﴿يقُومَان﴾، أي: يقوم الأوليان. والثاني: أن يكون خبر ابتداء محذوف، أي: هما الأوليان. والثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، والخبر ﴿فَـَٔاخران﴾ جاء مقدّماً، فالتقدير: فالأوليان آخران من أهل الميت.

ومن قرأ ﴿الأَوَّلِينَ﴾[٩] فهو جمع أَوَّل في موضع خفض صفة ﴿للذين﴾، التقدير: من الأوّلين الذين استحقّ عليهم الأوّلين[١٠].

---

(١) قال ابن الجزري ـ في النّشر: ٢: ٢٥٥ ـ: «واتفقوا على ﴿مسكين﴾ هنا أنّه بالجمع، لأنّه لا يطعم في قتل الصيد مسكين واحد، بل جماعة مساكين، وإنّما اختلف في الذي في البقرة، لأنّ التوحيد يراد به عن كل يوم، والجمع يراد به عن أيام كثيرة».

(٢) لفظ ﴿للنَّاس﴾ لا يوجد في «ن».

(٣) قرأ ابن عامر بالقصر، والباقون بالألف. انظر: التبصرة: ١٨٨، والعنوان: ٨٨.

(٤) عند آية: ٥ فيها ص: ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٥) هي قراءة حفص، والباقون بضم التاء وكسر الحاء. انظر ما تقدم من التبصرة والعنوان.

(٦) لفظ «والحاء» سقط «ن، م».

(٧) باسكان الواو وفتح اللام وكسر النون على التثنية، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص والكسائي. انظر: النّشر: ٢: ٢٥٦.

(٨) أو الأوليان بالشهادة على وصيّة الميت. انظر: الكشف: ١: ٤٢٠، والبحر: ٤: ٤٥.

(٩) بتشديد الواو وفتح كسر اللام بعدها وفتح النون على الجمع، وهي قراءة شعبة وحمزة.

(١٠) في «ن» لا يوجد ﴿الأولين﴾. ومعنى الأوّلية: كما قال في الكشاف: ١: ٦٥١: «التقدّم على الأجانب =

﴿سِحْرٌ [مُّبِينٌ]﴾[1] [١١٠] من قرأ ﴿سٰحر﴾[2] مثل فاعل فإنّه جعل هذه إشارة إلى شخص هو النبيّ ﷺ.

ومن قرأ ﴿سِحْر﴾[3] فعلى وجهين، أحدهما: أن يكون إشارة إلى النبيّ ﷺ أيضاً على حذف قوله ذو، فالتقدير: إن هذا إلاّ ذو سحر مبين. والوجه الثاني: أن يكون إشارة إلى ما جاء به النبيّ ﷺ، فالتقدير: إن هذا الذي جئت به إلاّ سحر مبين[4]. وقد رُوِيَ عن أبي عمرو أنّه قال: «إذا كان بعده مبين فهو سحر، وإذا كان بعده عليم فهو ساحر»[5]. وهذا قول جيّد؛ لأن عليماً لا يكون إلاّ من صفات الأشخاص[6]، وكذلك القول في المواضع الثلاثة[7].

﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [١١٢] قراءة الكسائي[8] على حذف المضاف/ وإقامة ٩٢/أ المضاف إليه مقامه، والتقدير: هل تستطيع سؤال ربّك، فـ ﴿تستطيع﴾ عَمِل في «سُؤَال»، وحذف «سُؤَال» وأقيم ﴿ربّك﴾ مُقامة. ولا يجوز أن يكون ﴿تَسْتَطيعُ﴾ عاملاً في ﴿أن ينزل﴾؛ لأنّه لا يجوز أن تقول: هل تستطيعُ أنت أَن يَفْعلَ غيرُك كذا.

وقراءة الجماعة سوى الكسائي[9] على أنّ قوله: ﴿ربك﴾ فاعل ﴿يستطيع﴾

= في الشهادة لكونهم أحق بها».

(١) زيادة من «ن، م».

(٢) بفتح السين وألف بعدها وكسر الحاء، هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: التيسير: ١٠١، والارشاد: ٣٠١.

(٣) بكسر السين وسكون الحاء من غير ألف، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٤) لفظ «مُبين» لا يوجد في «ن».

(٥) نقله عن أبي عمرو الفارسي في الحجة:٣٠: ٢٧٢ (ط. دار المأمون)، وابن زنجلة في حجة القراءات: ٢٤٠، ومكي في الكشف: ١: ٤٢١.

(٦) جاء الوصف بـ ﴿عليم﴾ في أربعة مواضع: الأعراف: ١٠٩ و ١١٢، ويونس: ٧٩، والشعراء: ٣٤، ولم يختلف القراء في قراءتها بـ ﴿سٰحر﴾ أمّا ﴿مُبين﴾ فوردت في عشرة مواضع، اختلف في أربعة منها. وكما أشار المؤلف أن ﴿مبيناً﴾ تقع صفة للحدث كما تقع صفة للعين أو الشخص، لذلك وصف بها ﴿سٰحر﴾ أحياناً، ووصف بها ﴿سحر﴾ أخرى.

(٧) وهي أول يونس آية: ٢، وآية ٧ في هود، وآية: ٦ في الصف، قرأها حمزة والكسائي بألف، والباقون بالقصر. انظر: النّشر: ٢: ٢٥٦.

(٨) بالتاء في ﴿تستطيع﴾ وفتح باء ﴿ربّك﴾. انظر: الكافي: ٨٧، والاتحاف: ٢٠٤.

(٩) بالياء في ﴿يستطيع﴾ ورفع ﴿ربك﴾.

و ﴿أن ينزل﴾ المفعول. ولم يقل الحواريون ذلك على وجه الشكّ في قدرة اللَّه عزّ وجلّ، وإنّما طلبوا المعاينة ليزدادوا بصيرة، كما قال إبراهيم عليه السلام: ﴿ربّ أرني كيف تحيي الموتى﴾ [البقرة: ٢٦٠]. وقيل[١]: إنّما طلبوا ذلك ليستدلّوا به على نبوّة عيسى عليه السّلام ـ وكان ذلك قبل أن يبرىء الأكمه والأبرص ـ. وقول عيسى عليه السّلام لهم: ﴿اتّقوا اللَّه إن كنتم مؤمنين﴾، أي: لا تسألوا ما لم يسأله من كان قبلكم. ويروى في التفسير: أن عيسى عليه السّلام قال لهم: هل لكم في أن تصوموا ثلاثين يوماً وتسألوا اللَّه ما شئتم ففعلوا ذلك، فلمّا فرغوا من صيامهم قالوا: يا معلّم الخير: إنّك أمرتنا أن نصوم ثلاثين يوماً ففعلنا، ولم نكن نعمل[٢] لأحد عملاً إلاّ أطعمنا حين نفرغ منه، فهل يستطيع ربّك أن ينزل علينا مائدة من السماء[٣].

﴿ مُنَزِّلُهَا﴾[٤] [١١٥] التخفيف: اسم الفاعل من أنزل. والتشديد: اسم الفاعل من نزّل وقد جاء القرآن بهما جميعاً[٥].

﴿ يَوْمُ﴾ [١١٩] من قرأ بنصب ﴿يوم﴾[٦] فعلى وجهين، أحدهما: أن يكون ﴿هذا﴾ في موضع نصب بالقول و ﴿يوم﴾ نصب بأنه ظرف. فالتقدير: قال اللَّه هذا القول في يوم ينفع الصادقين صدقهم[٧]. والوجه الثاني: أن يكون ﴿يوم﴾ مبنياً

---

(١) هذا القول والذي قبله ذكرهما الزّجاج في معاني القرآن له: ٢: ٢٢١، وانظر: الحجة للفارسي: ٣: ٢٧٤، والقرطبي: ٦: ٣٦٥، والبحر: ٤: ٥٣.

(٢) في «ن» «النعمل». الذي في الطبري ـ ٧: ١٣٠ ـ وغيره «تعمل». على ما في الأصل.

(٣) أخرجه ابن جرير: ٧: ١٣٠ عن ابن عباس، وانظر: البغوي: ٢: ٧٨ ـ ٧٩، وابن كثير: ٢: ١٢٠، والدر المنثور: ٣: ٢٣٥.

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بتخفيف الزاي ويلزم منه سكون النون. وقرأ الباقون بتشديد الزاي ويلزم منه فتح النون. انظر: الاقناع: ٦٣٦، وتقريب النّشر: ١٠٨.

(٥) فالتخفيف نحو ﴿هو الذي أنزل عليك الكتٰب﴾ آل عمران: ٧، والتشديد نحو ﴿ما نزّل الله بها من سلطٰن﴾. الأعراف: ٧١.

(٦) هي قراءة نافع وحده. انظر: التيسير: ١٠١، والنّشر: ٢: ٢٥٦.

(٧) في «ن» زيادة «فالعامل في يوم محذوف». وهذا هو مذهب البصريين. انظر: المشكل: ١: ٢٥٥، والدر المصون: ٤: ٥٢٠.

لإضافته إلى الفعل[١]، والعامل في ﴿يوم﴾ محذوف[٢].

٩٢/ب ومن قرأ برفع ﴿يوم﴾[٣] فعلى أنّ ﴿هَـٰذا﴾ مبتدأ و ﴿يوم﴾ خبره[٤]. /

---

(١) هذا مذهب الكوفيين. انظر: معاني القرآن للفراء: ١: ٣٢٦ - ٣٢٧، والمشكل: ١: ٢٥٥.

(٢) الوجه الثاني في «ن، م»: «أن يكون حكاية، التقدير: قال الله هذا الذي قصصناه يقع أو يحدث ﴿يوم ينفع﴾ فأضمر العامل، وتجعل الجملة في موضع نصب بالقول». وهذا الوجه حكاه الفارسي في الحجة: ٣: ٢٨٣ (ط. دار المأمون).

(٣) هي قراءة جمهور السبعة سوى نافع.

(٤) في «ن» زيادة: «ويجوز أن يكون ﴿هذا﴾ في موضع رفع بالابتداء، والعامل فيه محذوف، والتقدير: قال الله هذا الذي قصصناه يوم ينفع الصادقين صدقهم».

سورة الأنعام

﴿ مَّن يُصْرَفْ ﴾ [١٦] من قرأ بفتح الياء وكسر الراء[١]، فإنّه جعل الفاعل مضمراً، وحذف الضمير المنصوب الذي في ﴿يَصْرِفْ﴾، فالتقدير: من يصرفه اللّه عنه يومئذ فقد رحمه، أي: من يصرف اللّه العذاب عنه. وجاز إضمار الفاعل والمفعول لتقدم ذكرهما في قوله: ﴿قل[٢] إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم﴾، فالفاعل المضمر يرجع إلى ﴿ربي﴾ والمفعول المحذوف يرجع إلى ﴿عذاب﴾، ويقوّي هذه القراءة أن بعده ﴿فقد رحمه﴾ فالفعل الذي هو ﴿رحمه﴾ مبني للفاعل فكذلك ﴿يَصْرِفْ﴾ مثله.

ومن قرأ ﴿يُصْرَفْ﴾[٣]، فإنّه بناه لما لم يسمّ فاعله، وفيه ضمير مستكن يرجع إلى العذاب، التقدير: من يُصْرَف العذاب عنه يومئذ فقد رحمه اللّه.

﴿ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ ﴾ [٢٣] من قرأ بالياء في ﴿يكن﴾ ونصب ﴿فتنتهم﴾[٤]، فإنّه جعل اسم ﴿يكن﴾ ﴿أن قالوا﴾، و ﴿فتنتَهم﴾ الخبر، التقدير: ثم لم يكن فتنتَهم إلاَّ قولُهم.

ومن قرأ بالتاء في ﴿تكن﴾ ورفع ﴿فتنتُهم﴾[٥] فإنّه جعل اسم ﴿تكن﴾ ﴿فتنتهم﴾ والخبر ﴿أن قالوا﴾.

ومن قرأ بالتاء في ﴿تكن﴾ ونصب ﴿فتنتهم﴾[٦] فإنّه جعل اسم ﴿تكن﴾ ﴿أن قالوا﴾[٧]، وأنّث ﴿تكن﴾ وإن كان القول مذكّراً حملاً على المعنى؛ لأنّ القول هو الفتنة في المعنى[٨].

---

(١) هي قراءة شعبة وحمزة والكسائي. انظر: التبصرة: ١٩١، والعنوان: ٩٠.
(٢) لفظ ﴿قل﴾ سقط من «ن».
(٣) بضم الياء وفتح الراء، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص.
(٤) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الكافي: ٨٨، والنّشر: ٢: ٢٥٧.
(٥) هي قراءة ابن كثير وابن عامر وحفص.
(٦) هي قراءة نافع وأبي عمرو وشعبة.
(٧) والخبر ﴿فتنتهم﴾، والتقدير: لم تكن فتنتهم إلا مقالتهم.
(٨) انظر: معاني القرآن للزّجاج: ٢: ٢٣٥، والبيان: ١: ٣١٦، والعكبري: ١: ١٣٨.

﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا﴾ [٢٣] من قرأ بنصب الباء[١]، فعلى النداء وحذف يا التي للنداء، وفرق بين القسم وجوابه بالمنادى، فالتقدير: واللّه يا ربّنا ما كنّا مشركين.

ومن قرأ بالجرّ[٢] فإنّه جعل ﴿ربّنا﴾ صفة لاسم اللّه عزّ وجلّ.

﴿وَلَا نُكَذِّبَ ... وَنَكُونَ﴾ [٢٧] من قرأ بنصب الفعلين[٣] فعلى جواب التمني بالواو[٤].

ومن قرأ برفع الأول ونصب الثاني[٥] ففي رفع/ الأول وجهان، أحدهما: أن ٩٣/أ يكون داخلاً في التمني فكأنهم تمنوا أن يردّوا وأن لا يكذبوا، ثم نصب ﴿نكون﴾[٦] على جواب التمنّي. ويجوز[٧] أن يكون رفع ﴿ولا نكذب﴾ على القطع من التمنّي فيكون التقدير: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب.

ومن قرأ برفع الفعلين[٨] فعلى وجهين أيضاً، أحدهما: أن يكون أدخلهما في التمنّي، فكأنّهم تمنوا أن يردوا وأن لا يكذبوا وأن يكونوا من المؤمنين. ويجوز[٩] أن يكون الرفع على الاستئناف، التقدير: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا[١٠].

واستدلّ أبو عمرو بن العلاء على انقطاعه من التمنّي بقوله عزّ وجلّ: ﴿وإنّهم لكـٰذبون﴾ [٢٨]، فقال: «لو كان من التمني لم يخبر عنهم بالكذب، لأنّ الكذب لا يكون في التمني وإنّما يكون في الخبر الذي يدخله الصدق والكذب»[١١]. وقال

---

(١) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الإقناع: ٦٣٨، والاتحاف: ٢٠٦.
(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.
(٣) هي قراءة حفص وحمزة. انظر: ابراز المعاني: ٤٣٩، والنّشر: ٢: ٢٥٧.
(٤) بإضمار «أن» على معنى: ليت رَدَّنا وقع ألّا نكذّب وأن نكونَ من المؤمنين.
(٥) هي قراءة ابن عامر.
(٦) في «ن» ﴿ونكون﴾.
(٧) وهو الوجه الثاني.
(٨) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة والكسائي.
(٩) وهو الوجه الثاني.
(١٠) وهذان الوجهان في الرفع ذكرهما سيبويه في الكتاب: ٣: ٤٤، وانظر: معاني القرآن للزّجاج: ٢: ٢٣٩.
(١١) نقل هذا عن أبي عمرو الفارسيُّ في الحجة: ٣: ٢٩٣ ـ ٢٩٤، وانظر: المشكل: ١: ٢٦٢، والكشف: ١: ٤٢٨.

غيره[١]: لا يجوز وقوع الكذب في الآخرة، والمعنى: وإنهم لكاذبون في الدنيا[٢].

﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾ [٣٢] وجه قراءة ابن عامر بالإضافة[٣] أنّه أضاف «الدَّارَ» إلى ﴿الأَخِرَةِ﴾ وفي الكلام حذف، والتقدير: ولدار الساعة[٤] الآخرة خير. فأُقيمت الصفة مُقام الموصوف؛ كما قال: ﴿وللآخرة خير لك من الأولى﴾ [الضحى: ٤]، والتقدير: ولدار الآخرة خير لك من الدار الأولى.

وقراءة الجماعة سوى ابن عامر[٥] على أنّ ﴿الأَخرةُ﴾ صفة «الدَّار»، ويقوّي ذلك قوله: ﴿والدار الآخرة خير للذين يتّقون﴾ [الأعراف: ١٦٩]، وما أشبهه.

﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [٣٢] من قرأ بالتاء[٦] فعلى معنى: قل لهم: أفلا تعقلون.

ومن قرأ بالياء[٧] فلأن قبله لفظ غيبة، وهو قوله تعالىٰ: ﴿خير للذين يتقون﴾ وكذلك القول في المواضع المختلف فيها كلّها[٨].

﴿يُكَذِّبُونَكَ﴾ [٣٣] من قرأ بالتخفيف[٩]، فالمعنى: فإنّهم[١٠] لا يجدونك كاذباً. كما تقول: أَحمدتُ الرجل إذا وجدته محموداً.

---

(١) نسب هذا القول الفارسي إلى أهل النظر، انظر: الحجة: ٣: ٢٩٤.

(٢) أجاب أبو حيان بوجهين عن استشكال أبي عمرو. انظر: البحر: ٤: ١٠٢.

(٣) قرأ بلام واحدة في ﴿لدار﴾ مع تخفيف الدال، وكذلك هي مرسومة في مصاحف أهل الشام، وخفض ﴿الأخرة﴾. انظر: السبعة: ٢٥٦، والارشاد: ٣٠٧، وهجاء مصاحف الأمصار: ١١٨.

(٤) في «ن» زيادة «أو الحياة».

(٥) بلامين مع تشديد الدال ـ وكذلك هي في مصاحفهم ـ ورفع ﴿الأَخرةُ﴾. انظر: النّشر: ٢: ٢٥٧.

(٦) هي قراءة نافع وابن عامر وحفص. انظر: التبصرة: ١٩٢، وتقريب النشر: ١٠٩.

(٧) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وشعبة وحمزة والكسائي.

(٨) وهي أربعة: في الأعراف آية: ١٦٩، قرأه بالتاء نافع وابن عامر وحفص، ووافقهم شعبة في موضع يوسف آية: ١٠٩. وقرأ نافع وابن ذكوان موضع يس: ٦٨ بالتاء. وقرأ الباقون المواضع الثلاثة بالياء. وقرأ جمهور السبعة موضع القصص: ٦٠ بالتاء. وخيّر المؤلّف في «الهداية» بين الياء والتاء عن أبي عمرو على السواء. انظر في هذه المواضع: النّشر: ٢: ٢٥٧ و ٣٤٢، والفوائد المجمّعة: ٣١/أ، وتحصيل الكفاية: ١٨٥/ب.

(٩) قرأ نافع والكسائي بتخفيف الذال ويلزم منه سكون الكاف. وقرأ الباقون بالتشديد ويلزم فتح الكاف. انظر: التيسير: ١٠٢، والعنوان: ٩٠.

(١٠) المثبت من «ن، م» وفي الأصل و «ر» «انهم»، وآثرت ما في النسختين لموافقته لفظ الآية.

٩٣/ب

ومن قرأ/ بالتشديد فالمعنى: فإنّهم لا ينسبونك إلى الكذب.

﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ و ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ [٤٠]، [٤٦]، [٤٧] ونظائر ذلك: علّة الكسائي في حذف الهمزة[١]، أنّه حذفها استخفافاً لمّا كان في الكلمة همزة أخرى قبلها، والعرب قد تخفّف الهمزة بالحذف، قال الشاعر[٢]:

٤١ ـ أَرَيْتَ إِنْ جِئْتُ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّلاً قَدْ لَبِسَ البُرُودَا

وقال آخر[٣]:

٤٢ ـ يَابا المُغِيرَةِ رَبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُهُ بِالْمَكْرِ مِنِّي والدَّهَا

وقال آخر[٤]:

٤٣ ـ إنْ لَمْ أُقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرْقُعَا ....

ومن ذلك قولهم: «ويلمّه»[٥]، والأصل: ويلُ أُمّه فحذفوا الهمزة استخفافاً، ومن ذلك ما رُوِيَ عن ابن كثير أنّه قرأ: ﴿إِنَّها لَحْدَى الكُبَرِ﴾[٦] بحذف الهمزة. فأمّا من جعل الهمزة بين بين[٧]، فهو وجه التخفيف في الهمزة المتحركة المتحرّك ما قبلها.

---

(١) انظر: غاية ابن مهران: ١٤٤، والكافي: ٨٩.

(٢) البيت ينسب لرؤبة بن العجاج ولراجز من هذيل، وهو في ملحق ديوان رؤبة: ١٧٣، وشرح أشعار الهذليين: ٢: ٦٥١، والخصائص: ١: ١٣٦، والمحتسب: ١: ١٩٣ و ٢: ٢٢٠، والخزانة: ٤: ٥٧٤، والبيت في أمة تخاطب سيّدها وكانت قد حملت منه ثم جحدها وزعم أنّه لم يقربها.

والشاهد: حذف الهمزة من «أريت» وهي لغة أكثر العرب كما في معاني القرآن للفراء: ١: ٣٣٣، والبحر: ٤: ١٢٥، والأُملود: الناعم اللين.

(٣) البيت لأبي الأسود في ديوانه: ١٣٤، وأمالي ابن الشجري: ٢: ١٦، والممتع: ٦٢٠، والبحر المحيط: ٥: ٥٢، والخزانة: ٤: ٣٣٥. والشاهد: حذف الهمزة من «أبا». وعجز البيت ساقط من «ن».

(٤) تقدّم برقم: (١٠).

(٥) المثال في الكتاب: ٣: ٥ وفيه «ويلمه: يريدون وي لأمّه» وعلّل الحذف لكثرته في كلامهم.

(٦) انظر: المحتسب: ١٢٠، والتقريب والبيان للصفراوي: ورقة: ١٤٠، والبحر: ٨: ٣٧٨.

(٧) هي قراءة نافع، وورش ليس له إلا التسهيل بين بين من «الهداية». انظر: الفوائد المجمّعة: ٣٠/ب، =

ومن حقّق الهمزة[١] فإنّه جاء به على الأصل.

﴿فَتَحْنَا﴾ [٤٤] وجه قراءة ابن عامر بالتشديد في المواضع الأربعة[٢] أنّه جاء به على لفظ التكثير؛ لأن الأبواب كثيرة، ألا ترى أنّه لم يشدّد إذا كان باباً واحداً، نحو قوله: ﴿ولو فتَحْنَا عَلَيْهِم باباً من السماء﴾ [الحجر: ١٤] وما أشبهه. ومن خفّف فلأنّ التخفيف يؤدي عن معنى[*] التشديد.

﴿بِالْغَدَوٰةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [٥٢] أكثر ما تستعمل العرب غُدْوة معرفة تقول[٣]: رأيته غُدْوة بغير تنوين؛ لأنّه معرفة مؤنث فلم تصرفه لاجتماع العلّتين[٤] فيه. وقد حكى سيبويه[٥] والخليل: أن بعضهم يُنَكِّرُهُ فيقول: رأيته غُدْوةً، بالتنوين. وعلى ذلك قراءة ابن عامر[٦] كأنّه جعلها نكرة وأدخل عليها الألف واللام.

٩٤/أ وقراءة الجماعة ﴿بالغدوٰة﴾[٧] هو الوجه المشهور/، لأنّ غداة نكرة أدخلت عليها الألف واللام. ويقوّي التنكير في قولهم: غُدْوة، قولهم[٨]: «هذا ابن عِرْسٍ[٩] مُقْبل»[١٠]. فنكّروه، وهو اسم علم.

= وتحصيل الكفاية: ١٨٢/أ. وهي لغة أهل الحجاز كما في الكتاب: ٣: ٥٤٢، وشرح الشافية للرضي: ٣: ٣١ ـ ٣٢.

(١) هي قراءة بقية القراء وهي لغة تميم وقيس كما في الكتاب: ٣: ٥٣٣، وشرح المفصّل: ٩: ١٠٧.

(٢) شدد ابن عامر التاء هنا، وفي ﴿لفتحنا﴾ بالأعراف: ٩٦، وفي ﴿إذا فتحت﴾ بالأنبياء: ٩٦، و ﴿ففتحنا﴾ في القمر: ١١، وخففها الباقون في المواضع الأربعة. انظر: الإقناع: ٦٣٩، والنّشر: ٢: ٢٥٨.

(*) في «ر» «بعض».

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢: ١٣٩، والمشكل: ١: ٢٦٧، والبيان لابن الأنباري: ١: ٣٢١.

(٤) العلمية والتأنيث.

(٥) انظر: الكتاب: ٣: ٢٩٤.

(٦) بضم الغين وسكون الدال وواو مفتوحة. انظر: السبعة: ٢٥٨، وغاية ابن مهران: ١٤٥.

(٧) بفتح الغين والدال وألف بعدها.

(٨) لفظ «قولهم» سقط من «ن».

(٩) هو: دويبة تشبه الفأر، والجمع بنات عِرْس. انظر: مختار الصحاح (عرس): ٤٢٣، والمصباح: ١٥٣.

(١٠) ذكره سيبويه في الكتاب: ٢: ٩٧ عن بعض العرب. وذكره الفارسي في الحجة: ٣: ٣٢٠. وانظر: جمهرة الأمثال للعسكري: ١: ٣٧.

﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [٥٤] من كسر (إنّ) فيهما[١] جميعاً فإنّه جعل (إنّ) الأولى[٢] مستأنفة مفسرة للرحمة، [فسرها بالجملة التي بعدها و (إنّ) تكرر مكسورة إذا دخلت على الجمل][٣]؛ كما قال اللّه عزّ وجلّ: ﴿وعد اللّه الذين ءامنوا وعملوا الصَّـٰلحٰت﴾ ثم فسّر الوعد، فقال: ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾ [المائدة: ٩]، وكسر (إنّ) الثانية لمجيئها بعد الفاء.

ومن فتحهما جميعاً،[٤] فإنّه جعل الأولى بدلاً من الرحمة [على بدل الشيء من الشيء وهو هو فاعل فيها][٥]، التقدير: كتب ربّكم على نفسه أنّه من عمل منكم سوءًا. وأمّا الثانية فيجوز أن تكون مبتدأة والخبر محذوف، والتقدير: أنّه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فله أنّه غفور رحيم. أي: فله[٦] غفرانه. ويجوز أن تكون (أنّ) خبر ابتداء محذوف، التقدير: فأمره أنّه غفور رحيم.

ومن فتح الأولى وكسر الثانية[٧]، فإنّه جعل الأولى بدلاً من الرحمة، واستأنف الثانية لمجيئها بعد الفاء.

﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ [٨]﴾ [٥٥] من قرأ بالياء ورفع ﴿سبيلُ﴾[٩] فعلى أن قوله: ﴿سبيل﴾ فاعل ﴿ليستبين﴾، وذكّره[١٠] كما قال في موضع آخر: ﴿وأن يروا

---

(١) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي. انظر: «الهادي»: ٢٠، والتبصرة: ١٩٣.

(٢) في «ن» «الأوّل».

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

(٤) هي قراءة عاصم وابن عامر.

(٥) ما بين المعكوفتين زيادة من «م». وفي «ن» زيادة أيضاً بعد «فاعل فيها» «وقد قيل أنّها تأكيد وتكرير الأولى»!!!

(٦) «فله» سقطت من «ن، م».

(٧) هي قراءة نافع.

(٨) لفظ ﴿المجرمين﴾ لا يوجد في «ن».

(٩) هي قراءة شعبة وحمزة والكسائي. انظر: التيسير: ١٠٣، والعنوان: ٩١.

(١٠) تذكير ﴿سبيل﴾ لغة تميم وأهل نجد كما في معاني القرآن للأخفش: ٢: ٢٧٦، والبحر: ٤: ١٤١، والدر المصون: ٤: ٦٥٥.

سبيل الرشد لا يتّخذوه سبيلاً﴾ [الأعراف: ١٤٦].

ومن قرأ بالتاء ورفع ﴿سبيلُ﴾[١]، فـ ﴿سبيلُ﴾ أيضاً فاعل، وأنّثه[٢] كما قال: ﴿قل هذه سبيلي أدعوا إلى اللَّه﴾ [يوسف: ١٠٨].

ومن قرأ بالتاء ونصب ﴿سبيلَ﴾[٣] فالفاعل مضمر، و﴿سبيل﴾ منصوب بأنّه مفعول، والتقدير: ولتستبين أنت سبيلَ المجرمين.

﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ [٥٧] من قرأ بالصّاد[٤] فهو مثل قوله عزّ وجلّ[٥]: ﴿إنّ هذا لهو القَصص الحقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

٩٤/ب ومن قرأ ﴿يَقْضِ الحَقَّ﴾ بالضاد[٦] فيقوّيه قوله/: ﴿وهو خير الفاصلين﴾؛ لأنّ الفصل إنّما يكون في القضاء. و﴿الحق﴾ في القراءتين جميعاً منصوب على أنّه نعت لمصدر محذوف، التقدير: يَقُصُّ القَصصَ الحقَّ ويَقْضي القضاءَ الحقَّ. ويجوز أن يكون مفعولاً كما قال[٧]:

٤٤ ـ وَعَلَيْهِمَا مَسْرودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوودُ أَوْ صَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ

---

(١) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص.

(٢) تأنيث ﴿سبيل﴾ لغة أهل الحجاز. انظر: ما سبق من المعاني والبحر والدر.

(٣) «ونصب سبيل» سقط من «ن» وهي قراءة نافع.

(٤) مضمومة مشددة وضم القاف، هي قراءة نافع وابن كثير وعاصم. انظر: الكافي: ٨٩ ـ ٩٠، والنّشر: ٢: ٢٥٨.

(٥) في «ن» زيادة ﴿والله يقول الحق﴾ الأحزاب: ٤.

(٦) مكسورة مخففة وسكون القاف، هي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي.

(٧) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ـ خويلد بن خالد ـ وهو في المفضليات: ٤٢٨، وديوان الهذليين: ١٩، ومجاز القرآن: ١: ٥٢ و٢: ٢٤، ١٤٣، ومعاني الشعر: ١١٤، وجمهرة أشعار العرب: ٦٩٧، واللسان (تبع): ٨: ٣١، و (قضى): ١٥: ١٨٦. والبيت من قصيدة لأبي ذؤيب يرثي أبناءه الخمسة لما هلكوا بمصر بسبب الطاعون.

والمسرودتان: الدرعان. وقضاهما: صنعهما. والصَّنَعُ: الحاذق في العمل. والشاهد: أن «قضى» بمعنى صنع فيتعدّى بنفسه من غير تضمين، فموقع ضمير «هما» في محل نصب مفعول بـ«قضى».

﴿ تَوَفَّتْهُ ﴾ [٦١]،و ﴿ ٱسْتَهْوَتْهُ ﴾ [٧١] من قرأهما بألف[١] فإنّه على لفظ التذكير لأنّ تأنيث الجماعة[٢] غير حقيقي؛ كما قال عزّ وجلّ: ﴿وقال نسوة في المدينة﴾ [يوسف: ٣٠].

ومن قرأهما بتاء[٣] فلتأنيث لفظ الجماعة؛ كما قال عزّ وجلّ: **﴿قالت الملـٰئكة﴾** و **﴿قالت الأعراب﴾**[٤].

﴿خُفْيَةً﴾ [٦٣] و ﴿خِفْيَةً﴾ لغتان[٥] ومعناه إسرار الدعاء، والتضرّع إظهاره.

﴿ لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ ﴾ [٦٣] من قرأ ﴿أَنْجـٰنا﴾[٦] فلأنّ قبله لفظ غيبة وهو قوله: ﴿تدعونه﴾[٧].

ومن قرأ ﴿أَنْجَيْتَنا﴾[٨] فعلى الخطاب، ويقوّيه إجماعهم على الذي في سورة يونس[٩].

﴿ يُنَجِّيكُم ﴾ [٦٤] و ﴿يُنْجِيكُـم﴾ بمعنى واحد[١٠]. من شدّد عدّاه بالتضعيف. ومن خفف عدّاه بالهمز.

وكذلك القول في ﴿ينسينك﴾ [٦٨].

---

(١) ممالة، هي قراءة حمزة. انظر: الإقناع: ٦٤٠، والاتحاف: ٢٠٩.

(٢) في ﴿توفّته﴾ الرسل، وفي ﴿استهوته﴾ الشياطين.

(٣) هي قراءة جمهور السبعة سوى حمزة.

(٤) آل عمران: ٤٢، والحجرات: ١٤.

(٥) كسر الخاء قراءة شعبة هنا، وفي الأعراف آية: ٥٥. وقرأ الباقون بضمّها. وحكى الفراء فيها لغتين ـ لا يقرأ بهما ـ خفوة وخفوة بالكسر والضم مع الواو. انظر: معاني القرآن للفراء: ١: ٣٣٨، والزّجاج: ٢: ٢٥٩، والنّشر: ٢: ٢٥٩.

(٦) بألف بعد الجيم من غير ياء ولا تاء، هي قراءة الكوفيين وهو كذلك مرسوم في مصاحفهم. انظر: ابراز المعاني: ٤٤٦، والاتحاف: ٢١٠، والمقنع: ١٠٣.

(٧) في النسخ الأربع «يدعونه» بالياء، ولم يُقرأ بها في المتواتر. وقصد المؤلف بالغيبة، أن الهاء فيها للغيبة.

(٨) بالياء والتاء بعد الجيم من غير ألف وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وهي كذلك في مصاحفهم.

(٩) آية: ٢٢ لأنّه اخبار عن توجههم إلى الله بالدعاء ﴿دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا﴾. انظر: النّشر: ٢: ٢٥٩.

(١٠) قرأ الكوفيون وهشام بتشديد الجيم والباقون بتخفيفها. وشدد ابن عامر السين من ﴿ينسيّنك﴾ وخففها =

﴿قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [٨٠] الأصل عند من خفف النون أو شددها[١] ﴿أتحاجُّونَنِي﴾ بنونين: فمن شدّد فإنّه أدغم إحدى النونين في الأخرى كراهة التضعيف.

ومن خفف فإنّه حذف إحدى النونين وهي الأخيرة، ولا يجوز أن تكون الأولى لأنّها علامة إعراب فحذفها لحن، لكنها النون التي تصحب ياء الإضافة وقد استعملت العرب حذفها في كثير من الكلام، كما قال عنترة[٢]:

٤٥ ـ أَبِا لمُوْتِ الّذي لاَ بُدَّ أَنِّي مُلاَقٍ لاَ أَباكِ تُخَوِّفِينِي

وقال آخر[٣]:

٩٥/أ ٤٦ ـ تَراهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذا فَلَيْنِي/

والأصل في البيتين: «تخوّفينني وفلينني».

﴿الْيَسَعَ﴾[٤] [٨٦] من قرأ بلا مين[٥] فالأصل عنده ﴿لَيْسَع﴾ مثل: «فَيْعَل»

= الباقون. انظر: العنوان: ٩١، والاتحاف: ٢١٠.

(١) قرأ نافع وابن عامر ـ من غير خلاف عن هشام من «الهداية» ـ بتخفيف النّون. والباقون بتشديدها. انظر: التبصرة: ١٩٥، والنّشر: ٢: ٢٦٠.

(٢) البيت في الخصائص: ١: ٣٤٥، وليس في ديوانه، وهو في مجاز القرآن: ١: ٣٥٢، واللسان (فعل): ١١: ٢١٠ و (أبى): ١٤: ١٢ و (فلا): ١٥: ١٦٣، والخزانة: ٢: ١٨٢ منسوب لأبي حيّة النميري. ونسبه مكي في المشكل: ٢: ٩، وابن الشجري في الأمالي: ١: ٣٦٢ للأعشى وليس في ديوانه. وفي «ن، م» «قال الشاعر».

(٣) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو في الكتاب: ٣: ٥٢٠، ومجاز القرآن: ١: ٣٥٢، والحماسة بشرح المرزوقي: ٢٩٤، وشرح المفصّل: ٣: ٩١، واللسان (فلا): ١٥: ١٦٣، والمقاصد النحوية: ١: ٣٧٩، والخزانة: ٢: ٤٤٥. والبيت من أبيات قالها في امرأة لأبيه تزوجها بعده في الجاهلية. وهو يصف شَعْره. والثغام: نبت له نور أبيض. ويعلّ مسكا: أي يطيب به. والشاهد فيهما حذف إحدى النونين، وهي نون الرفع عند سيبويه كما في الكتاب: ٣: ٥١٩، ونون الوقاية عند الأخفش كما في الدر المصون: ٥: ١٦. وهي لغة لغطفان كما في البحر: ٤: ١٦٩، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: ١٥٤. وصدر البيت ساقط من «ن».

(٤) حق هذه الكلمة أن تكون بعد ﴿درجات﴾ حسب ترتيب المؤلف المعهود.

(٥) الأولى ساكنة مدغمة في الثانية وإسكان الياء، هي قراءة حمزة والكسائي هنا، وفي (ص) آية: ٤٨. انظر: الكافي: ٩١، والنّشر: ٢: ٢٦٠.

دخلت عليه الألف واللام، كما تدخل على الصفّات نحو: عالم وقائم وما أشبهه، ونظيره من الصفّات: «ضَيْغَم»[١]. ومن قرأ بلام واحدة[٢]، فالأصل عنده ﴿يَسَعْ﴾، والألف واللام زائدتان، وزيادة الألف واللام كثير في الكلام، قال الشاعر[٣]:

٤٧ ـ وَجَدْنَا ٱلْيَزِيدَ بنَ ٱلْوَلِيدِ مُبَارَكاً ... شَدِيداً لِأَحْنَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهْ

وقال آخر[٤]:

٤٨ ـ أَمَا وَدِمَاءٌ لَا تَزَالُ كَأَنَّهَا ... عَلَى قِمَّةِ ٱلْعُزَّىٰ وبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا

فأدخل الألف واللام على «نَسْر» وهو اسم علم[٦].

﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [٨٣] من قرأ بالتنوين[٥] فعلى تقدير حذف حرف الجرّ كأنّه قال: نرفع من نشاء إلى درجات.

فـ ﴿مَنْ﴾ على هذه القراءة في موضع نصب بأنّها مفعولة. ومن قرأ بغير تنوين[٧] فعلى الإضافة، و ﴿مَنْ﴾ في موضع جر.

---

(١) الضيغم: هو الأسد. انظر: مختار الصحاح (ضغم): ٣٨٢.

(٢) ساكنة مخفّفة وفتح الياء، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٣) البيت لابن ميّادة ـ الرمّاح بن أبرد ـ وهو في ديوانه: ١٩٢، وليس في كلام العرب: ٨، واللسان: (زيد): ٣: ٢٠٠، والمقاصد: ١: ٢١٨، والخزانة: ١: ٣٢٧، وشرح شواهد الشافيَة: ١٢. والبيت هكذا أورده المؤلف والصحيح «الوليد بن اليزيد» لأنّ ابن ميادة مدح الوليد، والقصيدة التي منها البيت في مدحه. شرح شواهد الشافية: ١٢، والخزانة: ١: ٣٢٨، ويُرْوَىٰ «رأيت» «بأعباء». و«بأحناء» وأحناء جمع: حِنْو وهو الجانب والجهة. والكاهل: ما بين الكتفين. والشاهد دخول أَلْ على «يزيد» لما جَاوَرَ (الوليد)، وانظر: المغني: ٧٥.

(٤) البيت لعمرو بن عبد الجن التنوخي وهو في معجم الشعراء للمرزباني: ٢١٠، واللسان (أبل) ١١: ٦ و (نسر): ٥: ٢٠٦ ونسبه لعبد الحق، والمقاصد: ١: ٥٠٠، والخزانة: ٣: ٢٤٠، وهو بلا نسبة في المنصف: ٣: ١٣٤، والصحاح (نسر): ٢: ٨٢٧. ويروي «حائرات تخالها» و «قُنَّة».

(٥) هي قراءة الكوفيين هنا، وفي يوسف آية: ٧٦. انظر: السبعة: ٢٦١ ـ ٢٦٢، وغاية ابن مهران: ١٤٧.

(٦) وهو اسم لصنم كان قوم نوح يعبدونه. انظر: الخزانة: ٣: ٢٤٠.

(٧) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [٩١] من قرأ بالياء[١] فلأنّ قبله لفظ غيبة، وهو قوله: ﴿وما قدروا اللّه حقّ قدره﴾.

ومن قرأ بالتاء[٢] فعلى الخطاب، يقوّيه أن بعده[٣]: ﴿وعُلِّمتم ما لم تَعْلموا أنتم [ولا آباوءكم[٤]]﴾.

﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ﴾ [٩٢] من قرأ بالياء[٥] فعلى معنى: ولينذر الكتاب أم القرى، وقد تقدّم ذكر الكتاب في قوله: ﴿وهذا كتٰب أنزلنٰه مبارك﴾.

ومن قرأ بالتاء[٦] فعلى معنى: ولتنذر يا محمد أُمّ القرى.

﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [٩٤] من نصب ﴿بينكم﴾[٧] فعلى أنّه ظرف، والتقدير: لقد تقطع الأمر أو السبب بينكم. ومن رفعه[٨] جعله بمعنى الوصل[٩]، فالمعنى: لقد تقطع/ وَصْلُكم. ٩٥/ب

﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [٩٦] من قرأ ﴿جعل الّيل﴾[١٠] فإنّه عطفه على معنى ﴿فَالِق﴾ لأنّ معنى ﴿فَالِق الإِصباح﴾[١١] فَلَق الاصباح، ويقوّي ذلك أن بعده: ﴿والشَّمسَ والقمرَ حسباناً﴾ فهما منصوبتان بإضْمار فعل على قراءة من قرأ

---

(١) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: التبصرة: ١٩٦، والعنوان: ٩٢.

(٢) هي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.

(٣) تصحّفت في «ن» إلى «قبله».

(٤) زياد من «ن».

(٥) هي قراءة شعبة. انظر: الكافي: ٩١، والارشاد: ٣١٤. وفي طبعة المستشرق (أوتوبرتزل) للتيسير: ١٠٥ نسبها لأبي عمرو!!!

(٦) هي قراءة بقيّة السبعة.

(٧) هي قراءة نافع وحفص والكسائي. انظر: الاقناع: ٦٤١، وتقريب النّشر: ١١١.

(٨) قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة وحمزة.

(٩) جعل «البين» اسما بمعنى: الوصل. وهو أيضاً بمعنى: الفراق فهو من الأضداد. انظر: كتاب الأضداد عن الأصمعي: ٥٢. وتقدير المؤلف أورده الفراء في معانيه: ١: ٣٤٥، والزّجاج: ٢: ٢٧٣.

(١٠) بفتح العين واللام من غير ألف ونصب ﴿اليل﴾ هي قراءة الكوفيين. انظر: التيسير: ١٠٥، والنّشر: ٢: ٢٦٠.

(١١) عبارة «لأنّ معنى فالق الاصباح» ساقطة من «م».

﴿وجَـٰعِلُ﴾ ، فأمّا من قرأ ﴿وجَعَلَ الَّيل﴾ فهما معطوفتان على ﴿الَّيل﴾.

ومن قرأ ﴿وجَـٰعِلُ الليلِ﴾[١] فإنّه عطفه على ﴿فالق الاصباح﴾ وكان عطف[٢] اسم على اسم أولى عنده من عطف فعل على اسم.

﴿فَمُسْتَقَرٌّ﴾ [٩٨] من قرأ بكسر القاف[٣] فهو اسم فاعل مرفوع بالابتداء، بمعنى: قارّ، والخبر محذوف، التقدير: فمنكم مستقِر، ومعناه: مستقرّ في الرحم[٤]. وقيل[٥]: مستقر في القبر. ومعنى مستودع: مستودع في الأصلاب، وقيل: في الدنيا.

ومن قرأ بفتح القاف[٦] فإنه جعله اسم مكان مرفوع بالابتداء والخبر محذوف، والتقدير: فلكم مُسْتقَرٌّ، ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف على هذه القراءة منكم كما كان في كسْر القاف.

﴿ثمَرِهِۦ﴾ [٩٩]، [١٤١] من ضم الثاء والميم[٧] فعلى وجهين، أحدهما: أن يكون جمع ثَمَرة وثُمُر[٨] مثل خَشَبة وخُشُب.

والآخر: أن يكون جمع ثِمَار، وثِمَار جمع ثَمَرة، فيكون جمع الجمع.

ومن قرأ ﴿ثَمَره﴾[٩] فهو جمع ثَمَرة، مثل: خَشَبة وخَشَب.

---

(١) بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض ﴿اليل﴾ قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٢) المثبت من «م، ر» وفي الأصل و «ن» «عطفه» وهذا يقتضي نصب «اسم» بعدها.

(٣) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: ابراز المعاني: ٤٥٣، والاتحاف: ٢١٤.

(٤) تفسير ﴿مستقر﴾ في الرحم. و ﴿مستودع﴾: في الأصلاب. نقل عن ابن عباس وعكرمة ومجاهد وعطاء والنخعي وقتادة والضحاك وابن زيد. انظر: أسانيد الطبري عنهم لهذا القول: ٧: ٢٨٨ ـ ٢٩١، وانظر: معاني القرآن للزجاج: ٢: ٢٧٤ ـ ٢٧٥، وتفسير القرطبي: ٧: ٤٦ ـ ٤٧.

(٥) تفسير ﴿مستقر﴾ في القبر. و ﴿مستودع﴾: في الدنيا. رواه الطبري: ٧: ٢٩١ عن الحسن البصري. وانظر: القرطبي: ٧: ٤٦.

(٦) هي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.

(٧) هي قراءة حمزة والكسائي هنا، وفي يس آية: ٣٥. انظر: السبعة: ٢٦٣ ـ ٢٦٤، وغاية ابن مهران: ١٤٨.

(٨) يعني: ثَمَرة تجمع على: ثُمُر. مثل خَشَبة وخُشُب. وأَكَمة وأُكُم. لا كما يتبادر أن: ثُمُرا جمع ثَمَرة وثُمُر معاً.

(٩) بفتح الثاء والميم، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

﴿وَخَرَّقُوا﴾ [١٠٠] من شدّد الراء[١] فعلى التكثير[٢]، معناه: اختلقوا له بنين وبنات، يعني بذلك اليهود والمشركين والنصارى، لأنّ المشركين جعلوا الملائكة بنات اللّه، واليهود جعلوا عزيز ابن اللّه، والنصارى جعلوا المسيح ابن اللّه، تعالى اللّه عمّا يقول الظالمون [علوّاً كبيراً][٣].

وقراءة التخفيف[٤] بمعنى التشديد.

﴿دَرَسْتَ﴾ [١٠٥] من قرأ ﴿دٰرَسْتَ﴾ بألف[٥] فعلى معنى قارأت أهل الكتاب فذاكرتهم.

٩٦/أ ومن قرأ ﴿دَرَسَتْ﴾[٦]/ فعلى معنى امّحت من الدروس.

ومن قرأ ﴿دَرَسْتَ﴾[٧] فعلى معنى: قرأت الأخبار.

﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ﴾ [١٠٩] من قرأ بكسر[*] ﴿إِنَّ﴾[٨] فعلى الاستئناف كأنّه قال: وما يدريكم بذلك ثم استأنف الإخبار عنهم أنّهم لا يؤمنون إذا جاءت الآية.

ومن فتح ﴿أَنَّ﴾[٩] ففيها قولان، أحدهما: أن ﴿أَنَّ﴾ بمعنى لعلّ. حكي عن بعض العرب أنّهم يقولون[١٠]: «ايت السوق أنّك تشتري لنا كذا وكذا»، أي: لعلّك

---

(١) هي قراءة نافع. انظر: «الهادي»: ٢١/أ، والتبصرة: ١٩٦.
(٢) تصحّفت في «ن» «التنكير».
(٣) زيادة من «ن، م».
(٤) هي قراءة بقية السبعة.
(٥) وإسكان السين وفتح التاء، هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: التيسير: ١٠٥، والإرشاد: ٣١٥ - ٣١٦.
(٦) من غير ألف وفتح السين وإسكان التاء، هي قراءة ابن عامر.
(٧) من غير ألف وإسكان السين وفتح التاء، هي قراءة نافع والكوفيين.
(*) في «ر» «من كسر».
(٨) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وشعبة في أحد وجهيه. انظر: الكافي: ٩٢، والنّشر: ٢: ٢٦١.
(٩) هي قراءة نافع وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي وشعبة في وجهه الثاني.
(١٠) انظر المثال: في الكتاب: ٣: ١٢٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٨٥، والزّجاج: ٢: ٢٨٢، والبحر: ٤: ٢٠٢، ومغني اللبيب: ٦٠.

تشتري. قال الشاعر[١]:

٤٩ ـ قُلْتُ: لِشَيْبَانَ ٱدْنُ مِنْ لِقَائِهِ   أَنَّا نُغَدِّي القَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ

أي: لعلّنا نغدي. والوجه الثاني: أن تكون لا زائدة[٢]، فالتقدير: وما يدريكم يشعركم[٣] أنّها إذا جاءت يؤمنون. كما قال عزّ وجلّ: **﴿وحرٰم على قرية أهلكنٰها أنّهم لا يرجعون﴾** [الأنبياء: ٩٥]، والمعنى: أنّهم يرجعون ولا زائدة، وكما قال: **﴿ما منعك ألّا تسجد﴾** [الأعراف: ١٢]، والمعنى: ما منعك أن تسجد. وقال الشاعر[٤]:

٥٠ ـ وَمَا أَلُومُ ٱلبِيضَ أَلَّا تَسْخَرَا   وَقَدْ رَأَيْنَ الشَّمَطَ القَفَنْدَرَا

والمعنىٰ: أن تسخر به[٥]. ومعنى الآية: أنّ المشركين سألوا النبيّ عليه السّلام أن ينزل عليهم الآية التي[٥] قال اللَّه عزّ وجلّ[٦] في القرآن: **﴿إن نشأ ننزل عليهم من السماء ءاية فظلت أعنٰقهم لها خٰضعين﴾** [الشعراء: ٤]، فقال المؤمنون للنبيّ ﷺ: يا رسول اللَّه: لو سألت اللَّه أن ينزلها عليهم ليؤمنوا؟ فقال اللَّه عزّ وجلّ للمؤمنين: **﴿وما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون﴾**[٧]، أي: وما يدريكم لعلها إذا جاءت

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي ـ الفضل بن قدامة ـ وهو في الكتاب: ٣: ١١٦، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٨٦، ومجالس ثعلب: ١٥٤، والمعاني الكبير لابن قتيبة: ٣٦٣، والانصاف: ٥٩١، والخزانة: ٣: ٥٩١ و ٤: ٣٨٧. وأبو النجم في البيت يخاطب ابنه شيبان أن يتبع ظليماً (ذكر النعام)، وأن يدنو منه لعله يصيده، ويطعم الناس مِنْ شوائه. وَيُرْوَى «كما تغدي» ـ في الكتاب والانصاف ـ ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وَيُرْوَى «تغذي الناس». وفي «ن» «اليوم من شوائه».

(٢) هذا رأي الفراء في معانيه: ١: ٣٥٠.

(٣) «يدريكم» سقط من «م». و «يشعركم» سقط من «ن» و«ر».

(٤) البيت لأبي النجم، وهو في مجاز القرآن: ١: ٢٦، والمقتضب: ١: ٤٧، والخصائص: ٢: ٢٨٣، وأمالي ابن الشجري: ٢: ٢٣١، واللسان (قفندر): ٥: ١١٢، والخزانة: ١: ٤٨. والشَّمَط: بياض شعر الرأس يخالطه سواده، والقَفَنْدر: القبيح الفاحش.

(٥) في «ن» «أن تسخرا». ولفظ «التي» سقط منها.

(٦) في «م» آية **﴿وحرٰم على قرية أهلكنٰها أنّهم لا يرجعون﴾**. ووضع عليها حرف «خـ» دلالة على خطئها.

(٧) انظر هذا السبب في: معاني القرآن للفراء: ١: ٣٤٩ ـ ٣٥٠، والطبري: ٧: ٣١٢ ـ ٣١٣.

لا يؤمنون، أو على أَنَّ ﴿أن﴾ على بابها[١] ـ كما قلنا ـ و﴿لا﴾ زائدة.

﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩] من قرأ بالياء[٢] فلأنّ الإخبار عن الكفار وهم غيب.

ومن قرأ بالتاء[٣] فعلى الانصراف من الغيبة إلى الخطاب.

٩٦/ب ﴿قُبُلًا﴾ [١١١] من قرأ ﴿قِبلًا﴾[٤] [بكسر القاف][٥] فمعناه/: معاينة فهو مصدر في موضع الحال.

ومن قرأ ﴿قُبُلًا﴾[٦] [بضم القاف][٧] فهو جمع قبيل الذي بمعنى: الصنف، فيكون المعنى: وحشرنا عليهم كل شيء صنفاً صنفاً[٨]، وتكون الآية في ذلك خرق العادة في اجتماع الأصناف كلّها. ويجوز أن يكون جمع قبيل الذي هو بمعنى: الكفيل[٩]، وتكون الآية في ذلك نطق ما لا ينطق بالكفالة[١٠]. ويجوز أيضاً أن يكون ﴿قُبُلًا﴾ بمعنى ﴿قِبَلًا﴾ فيكون معناه معاينة[١١]. وكذلك القول في الكهف. إلَّا أنّه لا وجه لكون ﴿قُبُلًا﴾ هناك بمعنى الكفالة[١٢].

---

(١) بأنّها منصوبة بـ ﴿يشعركم﴾ والتقدير: وما يشعركم بأن الآية إذا جاءتهم يؤمنون. انظر: البيان: ١: ٣٣٥.

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم والكسائي. انظر: العنوان: ٩٢، والاتحاف: ٢١٥.

(٣) هي قراءة ابن عامر وحمزة.

(٤) بكسر القاف وفتح الباء، هي قراءة نافع وابن عامر. انظر: الكافي: ٩٢، والارشاد: ٣١٦.

(٥) زيادة من «ن».

(٦) بضم القاف والباء، هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين.

(٧) زيادة من «ن، م».

(٨) هذا قول أبي عبيدة في مجازه: ١: ٢٠٤، والأخفش في معانيه: ٢٨٦.

(٩) هذا قول الفراء في معاني القرآن: ١: ٣٥٠، والزّجاج: ٢: ٢٨٣.

(١٠) قال مكي «وحشرنا عليهم كل شيء كفيلا، أي: يتكفل لهم ما يريدون ويضمنه لهم، وفي كفالة مالا يعقل آية عظيمة لهم». انظر: الكشف: ١: ٤٤٦.

(١١) قال أبو زيد في النوادر: ٥٦٩ ـ ٥٧٠ «ويقال: لقيت فلانا قِبَلاً ومُقابلةً وقَبَلاً وقُبُلاً وقَبليّاً وقَبيلاً، وهو كله واحد: وهو المواجهة».

(١٢) الذي يقرأ آية الكهف: ٥٠ ﴿العذاب قبلا﴾ بضمتين الكوفيون فقط. والباقون بكسر القاف وفتح الباء. النّشر: ٢: ٣١١، ولا وجه للكفالة لكون أن الآية مسوقة في العذاب توعدا على عدم الايمان، ولا يمكن أن يأتي العذاب ضامنا ومتحملاً وكفيلا عن أوزار الكفار.

﴿ كَلِمَتُ ﴾ [١١٥] من أفرد[١] فلأنّ الكلمة قد تقع في كلام العرب بمعنى الجمع، كما يقولون: قال زهير في كلمته، يعنون: في قصيدته. وقال فلان في كلمته، يعنون: في خطبته. وقال اللّه تبارك وتعالىٰ: **﴿وتمت كلمت ربك الحسنى على بني إسرٰءيل بما صبروا﴾** [الأعراف: ١٣٧]، قال المفسّرون: الكلمة هي قوله: **﴿ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض﴾** إلى قوله: **﴿ما كانوا يحذرون﴾**[٢].

وقال عزّ وجلّ: **﴿وألزمهم كلمة التقوى﴾** [الفتح: ٢٦]، قال المفسّرون[٣]: هي لا إلٰه إلاّ اللّه. فهذا كله يدلّ على أن العرب تستعمل الكلمة بمعنى الجمع.

ومن جمع[٤] فلأنّ الأصل الجمع، لأنّ كلمات اللّه كثيرة.

﴿ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [١١٩] من بناهما للفاعل[٥] أو[٦] للمفعول الذي لم يسمّ فاعله[٧]، فالقراءتان متقاربتان ترجعان إلى معنى واحد، لأنّه معلوم أنّ اللّه عزّ وجلّ هو الذي فصّل ما حرّم.

﴿ لَّيُضِلُّونَ ﴾ [١١٩] من قرأ ﴿لَيُضِلّون﴾[٨] فمعناه: ليضلون غيرهم.

---

(١) هي قراءة الكوفيين هنا، وفي يونس آية: ٣٣ و ٩٦، وفي غافر آية: ٦ قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين. انظر: الإقناع: ٦٤٢ و ٦٦١، وتقريب النّشر: ١١١.

(٢) القصص آية ٥. انظر هذا التفسير في: معاني القرآن للزجاج: ٢: ٣٧١، وتفسير القرطبي: ٧: ٢٧٢.

(٣) انظر هذا التفسير في: معاني القرآن للفراء: ٣: ٦٨، والنكت والعيون: ٤: ٦٥.

(٤) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر هنا، ونافع وابن عامر في يونس آية: ٣٣ و ٩٦، وفي غافر آية: ٦.

(٥) في «ن» تكررت عبارة «من بناها للفاعل» واستظهر أنّه سهو من الناسخ.

(٦) لفظ «أو» في «ن» تصحف لحرف «و».

(٧) قرأ نافع وحفص ببناء الفعلين للفاعل ـ بفتح الفاء والعين فيهما ـ وقرأ شعبة وحمزة والكسائي بناء **﴿فصّل﴾** للفاعل، وبناء **﴿حرم﴾** للمفعول ـ بضم الفاء وكسر العين ـ وقرأ الباقون ببناء الفعلين للمفعول. انظر: السبعة: ٢٦٧، و «الهادي»: ٢١.

(٨) بضم الياء هنا، وفي يونس: ٨٨ **﴿ليضلوا عن سبيلك﴾**، هي قراءة الكوفيين. انظر: التبصرة: ١٩٨، والارشاد: ٣١٧.

ومن قرأ ﴿لَيَضِلُّون﴾[١]، فمعناه: ليضلون في أنفسهم. ويكون معنى ﴿بأهوائهم﴾ باتّباع أهوائهم.

﴿ضَيِّقًا﴾ [١٢٥] من قرأ بالتخفيف[٢] فأصل قراءته التشديد فخفّف كما قالوا: «هيّن وهين، وميّت وميت»[٣]. ومن قرأ بالتشديد[٤] /٩٧أ فعلى الأصل.

﴿حَرَجًا﴾ [١٢٥] من قرأ بكسر الراء[٥]، فإنّه جعله اسم الفاعل من حَرِجَ يَحْرَجُ فهو حَرِج. مثل: فَرِقَ يَفْرَقُ فهو فَرِق، وحَذِرَ يَحْذَر فهو حَذِر.

ومن قرأ ﴿حَرَجاً﴾[٦] [بفتح الراء][٧]، فإنّه مصدر سُمِّي به، والتقدير: يجعل صدره ضيّقاً ذا حرج، فحذف المضاف وأقام المضافَ إليه مُقامه. والحرج: الضيق.

﴿يَصَّعَّدُ﴾ [١٢٥] من قرأ ﴿يَصْعَد﴾[٨] جعله من الثلاثي من[٩]: صَعِد يَصْعَد. ومعناه: أنّه فيما يكلفه من الإسلام كالذي يكلف[١٠] أن يَصْعَد إلى السماء وهو لا يقدر على ذلك.

ومن قرأ ﴿يَصَّعَّد﴾[١١] فأصله يتصعد، فأدغم التاء في الصاد، ومعناه: كأنّه يتكلّف بتكلفه الإسلام التصعّد إلى السماء.

---

(١) بفتح الياء، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.
(٢) في الياء بأن أسكنها، هي قراءة ابن كثير هنا، وفي الفرقان آية: ١٣. انظر: التيسير: ١٠٦، والنّشر: ٢: ٢٦٢.
(٣) انظر: الأمثلة في الكتاب: ٤: ٣٦٦، ومعاني القرآن للأخفش: ١: ١٥٥.
(٤) في الياء وكسرها، هي قراءة بقية السبعة.
(٥) هي قراءة نافع وشعبة. انظر: العنوان: ٩٢ ـ ٩٣، وتقريب النّشر: ١١٢.
(٦) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي.
(٧) تكملة من «ن، م».
(٨) بسكون الصاد وفتح العين مخففة من غير ألف، هي قراءة ابن كثير. انظر: الكافي: ٩٣، والاتحاف: ٢١٦.
(٩) «من» سقطت من «ن، م».
(١٠) في «ن» «كلف».
(١١) بفتح الصاد والعين مشددتين من غير ألف، هي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي.

و ﴿يَصَّاعَدُ﴾[(١)] مثل ﴿يَصَّعَّدُ﴾ في المعنى، فهو مثل ضَعَّف وضَاعَف.

﴿يَحْشُرُهُمْ﴾ [١٢٨] من قرأ بالياء[(٢)] فلأنّ قبله ذكر غائب وهو قوله: ﴿وهو وليهم اليوم﴾ [١٢٧].

والنون[(٣)] في المعنى مثل الياء، رجع من ذكر الغيبة إلى الإخبار عن النفس وذلك كثير في كلام العرب. وقد تقدّم مثله فيما سلف من الكتاب[(٤)].

﴿مكانـٰتهم﴾ و ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ [١٣٥] من قرأ بالجمع[(٥)] فلأنّ المصادر قد تجمع إذا اختلفت أنواعها كقولك: العلوم وما أشبه ذلك.

ومن أفرد[(٦)] فلأنّ المصدر يدلّ على الواحد والجمع. ومعنى على ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ فيما ذكر أهل التفسير[(٧)]: على تمكنكم ومنزلتكم، فالجمع والإفراد فيه جيّدان.

﴿مَن تَكُونُ﴾ [١٣٥] من قرأ بالياء[(٨)] فلأنّ تأنيث ﴿عـٰقبة﴾ غير حقيقي وقد تقدم الكلام على نظائر ذلك، نحو: ﴿ولا يقبل منها شفـٰعة﴾[(٩)].

ومن قرأ بالتاء[(١٠)] فعلى اللفظ[(*)].

---

(١) بفتح الصاد مشددة وألف بعدها وتخفيف العين، هي قراءة شعبة.

(٢) قرأ حفص بالياء هنا، وفي يونس: آية: ٤٥، وفي سبأ ﴿يوم يحشرهم ثم يقول﴾ آية: ٤٠ في المواضع الأربعة. انظر: الإقناع: ٦٤٣.

(٣) هي قراءة الباقين في المواضع الأربعة أيضاً.

(٤) نحو ﴿يعلمه ونعلمه﴾ في آل عمران آية: ٤٨، راجع ص: ٢٢٠.

(٥) هي قراءة شعبة باثبات ألف بعد النون من لفظ ﴿مكانـٰتكم﴾ سواء كان مضافاً لضمير المخاطبين كما هنا وهود آية ١٢١ والزمر آية: ٣٩. أو ضمير الغائبين نحو ﴿مكانـٰتهم﴾ في موضع واحد في يس: ٦٧ كما مثل له المؤلف بالمثال الأول. انظر: التبصرة: ١٩٩، والنّشر: ٢: ٢٦٣.

(٦) هي قراءة بقية السبعة.

(٧) «تمكنكم» قول الزجاج في المعاني: ٢: ٢٩٣. و «منزلتكم» قول الكلبي كما في الماوردي: ١: ٥٦٦، وانظر: «التحصيل»: ٢/٣/ب.

(٨) هي قراءة حمزة والكسائي هنا، وفي القصص آية: ٣٧ انظر: السبعة: ٢٧٠، وغاية ابن مهران: ١٥٠.

(٩) آية: ٤٨ في البقرة: ص: ١٦٤.

(١٠) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(*) في «ر» «الأصل».

٩٧/ب ﴿بِزَعۡمِهِمۡ﴾ [١٣٦]، [١٣٨] ضم الزاي وفتحها لغتان[١] مستعملتان. /

﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ[٢]﴾ [١٣٧] وجه قراءة ابن عامر[٣] أنّه بنى ﴿زُيِّنَ﴾ للمفعول الذي لم يسمّ فاعله ورفع ﴿قَتْلُ﴾ بـ ﴿زُيِّنَ﴾ وأضافه إلى الشركاء، وفرّق بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: وكذلك زُيّن لكثير من المشركين أنْ قتلَ أولادَهم شركاؤُهم[٤]. وفي قراءته بُعْد[٥]؛ لأنّ التفريق بين المضاف والمضاف إليه قليل في الاستعمال وقد جاء مثله في الشعر، قال الشاعر[٦]:

٥١ - فَزَجَجْتُها بِمَزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

والمعنى: زج أبي مزادة القلوص.

وقراءة الجماعة[٧] على أن ﴿زَيَّنَ﴾ مبني للفاعل و ﴿قَتْلَ﴾ مفعول ﴿زين﴾ و ﴿شركاؤهم﴾ فاعل ﴿زين﴾، والتقدير: قَتْلَهُم أولادِهم فالفاعل محذوف.

---

(١) قرأ الكسائي بضم الزاي من ﴿بزعمهم﴾ وهي لغة بني أسد كما في زاد المسير: ٣: ١٢٩، والبحر: ٤: ٢٢٧، والدر المصون: ٥: ١٥٩. وقرأ الباقون بفتحها وهي لغة أهل الحجاز كما في الزاد والبحر والدر. انظر: التبصرة: ١٩٩، والاتحاف: ٢١٧.

(٢) في المصاحف الشامية ﴿شركائهم﴾ بالياء. وفي غيرها ﴿شركاؤهم﴾ بالواو. انظر: المقنع: ١٠٣.

(٣) بضم الزاي وكسر الياء من ﴿زين﴾ ورفع ﴿قتل﴾ ونصب ﴿أولـٰدهم﴾ وخفض ﴿شركائهم﴾. انظر: «الهادي»: ٢١، والتيسير: ١٠٧.

(٤) فالشركاء فاعلون، والمصدر أضيف في قراءة ابن عامر إلى الشركاء والمعنى: قتل شركائهم أولادهم.

(٥) استبعد هذه القراءة جمهرة من المفسرين والنحويين للفصل بالمفعول بين المصدر والفاعل المضاف إليه، تبعاً لنحاة البصرة، ولكون هذا الفصل لا يجوز إلا لضرورة الشعر. قال أبو حيان «وبعض النحويين (من الكوفة) أجازها (مسألة الفصل) وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمٰن بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات.» ولا التفات إلى من أنكرها أو قبحها أو استبعدها. وقد أطال السمين في الدر/ ٥: ١٦١ - ١٧٨ النفس في إبطال هذه الأقاويل. وانظر: ابراز المعاني: ٤٦٠ - ٤٦٦، البحر: ٤: ٢٢٩ - ٢٣٠، والنّشر: ٢: ٢٦٣ - ٢٦٥.

(٦) لم أعرفه، والبيت في معاني القرآن للفراء: ١: ٣٥٨، والخصائص: ٢: ٤٠٦، وشرح المفصل: ٣: ١٩، والبحر: ٤: ٢٢٩، والخزانة: ٢: ٢٥١. ويُروَى «فزججتها متمكنا» وزججتها: ضربتها بكعب الرمح. والمزجة: رمح قصير. والقلوص: الشابة من الإبل. وأبو مزادة كنية لرجل.

(٧) بفتح الزاي والياء من ﴿زَيَّنَ﴾، ونصب ﴿قَتْلَ﴾، وخفض ﴿أولٰدِهم﴾، ورفع ﴿شركاؤهم﴾.

﴿يَكُن مَّيۡتَةٗ﴾ [١٣٩] من قرأ بالتاء والرفع[١] فـ ﴿تكن﴾[٢] تامّة[٣]، بمعنى تقع، و ﴿ميتة﴾ مرتفعة بـ ﴿تكُنْ﴾ ولا خبر لـ ﴿تكُنْ﴾.

ومن قرأ بالتاء والنصب[٤] فإنّه أنّث، لأنّ اسم كان المضمر وإن كان راجعاً إلى مذكر فهو الميتة في المعنى.

ومن قرأ بالياء والرفع[٥] فلأنّ التأنيث غير حقيقي، و ﴿يكن﴾ بمعنى يقع لها خبر.

ومن قرأ بالياء والنصب[٦] فإنّه جعل اسم ﴿يكن﴾ مضمراً ونصب ﴿ميتة﴾ على الخبر، والتقدير: وإن يكن ما في بطون الأنعام ميتة.

وقد تقدم القول في ﴿قتلوا﴾ و ﴿قتّلوا﴾[٧] [١٤٠].

﴿حَصَادِهِۦ[٨]﴾ [١٤١] الحَصَادُ والحِصَاد لغتان[٩].

﴿ٱلۡمَعۡزِ﴾ [١٤٣] من أسكن العين[١٠]، فهو جمع: مَاعِز نحو رَاكِب ورَكْب، وتَاجِر وتَجْر، وصَاحِب وصَحْب.

ومن فتح العين[١١]، فهو جمع: ماعز أيضاً. وهو نحو[١٢]: خَادِم وخَدَم،

---

(١) هي قراءة ابن عامر. انظر: التيسير: ١٠٧، والإرشاد: ٣٢٢.

(٢) المثبت من «ن، م». وفي الأصل ﴿فيكن﴾ بالياء.

(٣) «تامة» سقطت من «ن».

(٤) هي قراءة شعبة.

(٥) قراءة ابن كثير.

(٦) هي قراءة نافع وأبي عمرو وحفص وحمزة والكسائي.

(٧) في آل عمران عند آية: ١٦٨ ص: ٢٣٧.

(٨) لفظ ﴿حصاده﴾ لا يوجد في «ن» كما أن لفظ «الحصاد» الأول لا يوجد في «م».

(٩) قرأ نافع وابن كثير وحمزة والكسائي بكسر الحاء، وهي لغة أهل الحجاز، كما في زاد المسير: ٣: ١٣٥، والدر المصون: ٥: ١٨٩. وقرأ الباقون بفتحها وهي لغة أهل نجد وتميم. انظر: العنوان: ٩٣، وتقريب النشر: ١١٢.

(١٠) هي قراءة نافع والكوفيين، انظر: الكافي: ٩٤، والنشر: ٢: ٢٦٦.

(١١) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(١٢) في صلب الأصل «مثل» كما في «م». وفي الحاشية تصويبها بـ«نحو» فأثبتها كما ترى، وهو موافق لما في «ن، ر».

وحَارِس وحَرَس.

﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً﴾ [١٤٥] من قرأ بالتاء والرفع[١]، فمعناه: إلَّا أن تقع ميتة، فـ ﴿تكون﴾/ بمعنى: تقع ولا تحتاج إلى خبر. ٩٨/أ

[ومن قرأ ﴿إلا أن تكون﴾ بالتاء، و ﴿ميتة﴾ نصبها[٢] حمله على المعنى، لأنّه قال: إلَّا أن تكون العين والنفس والجثة ميتة][٣].

ومن قرأ بالياء والنصب[٤]، فالمعنى: إلَّا أن يكون الموجود ميتة.

﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١٥٢] من قرأ بالتخفيف[٥] فإنّه حذف التاء الثانية لاجتماع التاءين.

ومن شدّد[٦] فإنّه أدغم التاء التي حذفها من خفّف في الذال.

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي﴾ [١٥٣] من فتح وشدّد[٧] فـ ﴿أَنَّ﴾ في موضع نصب بحذف الجار على قول الخليل[٨]. وهي في موضع جرّ على قول غيره[٩]، والفاء في قوله: ﴿فاتّبعوه﴾ زائدة، والتقدير: ولأنّ هذا صراطي مستقيماً اتّبعوه.

ومن خفف وفتح[١٠] فإنّها مخففة من الشديدة، والاسم مضمر، و ﴿هذا﴾ في موضع رفع بالابتداء، والفاء زائدة كما قلنا في القراءة الأخرى.

---

(١) هي قراءة ابن عامر. انظر: الإقناع: ٦٤٤، والاتحاف: ٢١٩.
(٢) هي قراءة ابن كثير وحمزة.
(٣) ما بين المعكوفتين من «م» ولا يوجد في «الأصل» و «ن» و «ر».
(٤) قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم والكسائي.
(٥) في الذال، هي قراءة حفص وحمزة والكسائي، حيث وقع في القرآن. انظر: ابراز المعاني: ٤٦٨، والنّشر: ٢: ٢٦٦.
(٦) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.
(٧) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم. انظر: السبعة: ٢٧٣، و «الهادي»: ٢١.
(٨) والجار على قول الخليل هو اللام، أي: لأنّ. انظر: قوله في الكتاب: ٣: ١٢٧٧.
(٩) عطفا على الضمير المجرور «به» أي: ذلكم وصاكم به وبأن هذا. وهذا قول الفراء في معاني القرآن: ١: ٣٦٤.
(١٠) هي قراءة ابن عامر.

ومن كسر وشدّد[١]، فعلى الاستئناف والفاء عاطفة جملة على جملة.

﴿تَأْتِيَهُمُ﴾ [٢] [١٥٨] من قرأ بالياء فلأنّ التأنيث غير حقيقي، والتاء على اللفظ[٣]. وقد تقدم مثله في قوله: ﴿فَنَادَهُ الملـٰئكة﴾ و ﴿نادته الملـٰئكة﴾[٤].

﴿فَرَّقُواْ دِينَهُمْ﴾ [١٥٩] من قرأ ﴿فَـٰرَقُوا﴾[٥]، فمعناه: باينوه[٦] وخرجوا عنه.

ومن قرأ ﴿فَرَّقُوا﴾[٧]، فمعناه: كفروا ببعض ما جاء من عند اللّٰه وآمنوا ببعض.

﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [١٦١] من قرأ ﴿قِيَمًا﴾[٨]، فهو مصدر كالشّبع وما أشبهه، وأصله قِوَمَاً بالواو، وكان الأصل أن تصحّ فيه الواو ولا تُعَلّ[٩] كما صحت في قولك: «حِوَلاً وعِوَجاً» وما أشبه ذلك، لكنه جاء على الشذوذ.

ومن قرأ ﴿قَيِّماً﴾ [مشدّداً][١٠] فحجّته قوله: ﴿ذلك الدّين القَيِّمُ﴾[١١]، و ﴿دين القَيِّمة﴾ [البيّنة: ٥].

---

(١) هي قراءة حمزة والكسائي.

(٢) تصحّف إلى «فأتيهم» في «ن».

(٣) قرأ حمزة والكسائي بالياء هنا وفي النحل آية ٣٣، والباقون بالتاء فيهما. انظر: غاية ابن مهران: ١٥١، والتبصرة: ٢٠٠.

(٤) في آل عمران: آية: ٣٩ ص: ٢١٨.

(٥) بألف بعد الفاء وتخفيف الراء، هي قراءة حمزة والكسائي هنا وفي الروم: آية ٣٢. انظر: التيسير: ١٠٨، والعنوان: ٩٣. ص: ٢١٨.

(٦) في «ن» «نابذوه» وفي زاد المسير: ٣: ١٥٨ كما في الأصل.

(٧) بدون ألف وتشديد الراء، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٨) بكسر القاف وفتح الياء مخففة، هي قراءة ابن عامر والكوفيين. انظر: الكافي: ٩٤ ـ ٩٥، والإرشاد: ٣٢٥.

(٩) لأنّ الواو متحركة وليس بعدها ألف، لكنه أُعلّ لانكسار ما قبل الواو، وحملا للمصدر على الفعل، فكما أُعل الفعل، أُعل المصدر. انظر: الممتع: ٤٩٥، والدر المصون: ٣: ٥٨١، ومعجم مفردات الابدال والاعلال في القرآن الكريم (قوم): ٢٢٥.

(١٠) بفتح القاف وكسر الياء مشددة، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. ولفظ «مشدداً» زيادة من «ن».

(١١) التوبة: ٣٦.

﴿وَمَحْيَايَ﴾ [١٦٢] من أسكن الياء[١] فإنّه جمع بين الساكنين وإن لم يكن الثاني مدغماً على ما حكاه بعض البغداديين من قول العرب: «التقَتْ حَلْقتا البِطَان»[٢]. وأجاز يونس: اضربان زيداً في التثنية، واضربنان/ زيداً لجماعة المؤنث، وأنكر ذلك سيبويه[٣]. ٩٨/ب

ومن فتح[١] فهو على الأصل واللغة المستعملة، وباللّه التوفيق.

---

(١) هي قراءة نافع بكماله من غير خُلْف في «الهداية» عن ورش روايةً، وإنّما اختياره الفتح. وفتحها الباقون. انظر: النّشر: ٢: ١٧٢، والفوائد: ٢٩/ب، وتحصيل الكفاية: ٢٧٩/أ.

(٢) انظر: الأمثال لأبي عبيد: ٣٤٣، ومختار الصحاح (بطن): ٥٦. ويقال: للأمر إذا اشتد. والبِطَان: الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير.

(٣) انظر: الكتاب: ٣: ٥٢٧.

(تنبيه): ترك المؤلف ذكر ﴿مُنَزَّلٌ﴾: ١١٤ وتوجيهها وكأنّه اكتفى بما ذكره في البقرة آية: ٩٠ ص: ١٧٥ كما ترك ﴿يَعْمَلُون﴾: ١٣٢! فـ ﴿مُنَزَّلٌ﴾ يشدد الزاي فيها ابن عامر وحفص ويخففها الباقون.

و ﴿يعملون﴾ يقرؤها ابن عامر بالخطاب والباقون بالغيبة. انظر: النّشر: ٢: ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

سورة الأعراف

﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [٣] من قرأ بالياء والتاء[١] فحجّته: إن الخطاب للنبيّ عليه السّلام، والمعنى: قليلاً ما يتذكر هؤلاء يا محمّد.

ومن قرأ بالتاء[٢] فعلى الخطاب، يقوّيه أن أوّل الآية جاء على الخطاب وهو قوله: ﴿اتّبعوا ما أُنزل إليكم من ربكم﴾. ومن شدّد الذال[٣] فإنّه أدغم التاء الثانية في الذال، لأنّ أصله ﴿تتذكرون﴾[٤]. وحسن الإدغام، لأنّ التاء مهموسة والذال مجهورة، وإدغام المهموس في المجهور حسن؛ لأنّ من أصل الإدغام أن يدغم الأنقص في الأزيد، ولا يحسن إدغام الأزيد في الأنقص. فالذال فيها زيادة على التاء، لأنّ الجهر الذي فيها هو: الإعلان. والهمس معناه: الإخفاء.

ومن خفّف[٥] فإنّه حذف التاء التي أدغمها من شدّد.

﴿ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴾ [٢٥] من قرأ بفتح التاء وضمّ الراء[٦] فعلى أنّه أسند الخروج إلى المخاطبين، ويقوّي ذلك أنّه أشبه بما في أوّل الآية، وهو قوله: ﴿فيها تَحْيَوْن وفيها تَمُوتون﴾، ويقوّيه أيضاً[٧]: ﴿يوم يَخْرُجون من الأَجداث سِرَاعاً﴾ [المعارج: ٤٣].

ومن قرأ بضم التاء وفتح الراء[٨] فهو راجع إلى معنى القراءة الأخرى، لأنّهم

---

(١) مع تخفيف الذال هي قراءة ابن عامر. وهكذا رسمت في المصاحف الشامية، وفي غيرها بلا ياء. انظر: السبعة: ٢٧٨، وغاية ابن مهران: ١٥٣، وهجاء مصاحف الأمصار: ١١٩.

(٢) هي قراءة الباقين.

(٣) مع قراءته بالتاء، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة.

(٤) في «ن» «يتذكرون».

(٥) الذال مع قراءته بالتاء أيضاً، هي قراءة حفص وحمزة والكسائي.

(٦) هي قراءة ابن ذكوان وحمزة والكسائي. انظر: التبصرة: ٢٠٢، والعنوان: ٩٥.

(٧) في «ن» زيادة قوله «جل وعز».

(٨) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وهشام وعاصم.

لا يَخْرُجون حتى يُخْرَجوا. وكذلك الحجة في المواضع الخمسة المختلف فيها[١].

﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [٢٦] من قرأ بنصب ﴿ولباسَ﴾[٢] فإنّه عطفه على قوله: ﴿وريشاً﴾ والريش هو: ما ظهر من اللباس[٣]، وقد[٤] قيل[٥]: إنّه ما يستر من لباس أو معاش. ويكون معنى ﴿أنزلنا﴾ في قوله: ﴿أنزلنا عليكم لباساً﴾: خلقنا؛ كما قال: ﴿وأَنْزَلَ لكم من الأَنْعَـٰمِ/ ثمـٰنية أزواج﴾ [الزمر: ٦]، أي: خلق لكم[٦]. ٩٩/أ

ويكون قوله: ﴿ذلك﴾ في موضع رفع بالابتداء و ﴿خير﴾ خبره.

ومن رفع قوله: ﴿ولباس﴾[٧] فعلى الابتداء والخبر ﴿خير﴾ فيكون المعنى: ولباس التقوى خير من اللباس الذي يستتر به، ويكون قوله: ﴿ذلك﴾ صفة للباس، أو عطف بيان، أو بدلاً منه.

﴿خَالِصَةً﴾ [٣٢] من قرأ ﴿خالصةٌ﴾ بالرفع[٨] فعلى أنّه خبر ابتداء، والابتداء قوله: ﴿هي﴾، ويكون في قوله: ﴿قل هي للذين﴾ وجهان، أحدهما: أن يكون متعلّقاً بـ ﴿خَالصةٌ﴾، فيكون التقدير: قل هي خالصة للذين آمنوا، أي: قل هي تخلص للذي آمنوا. ويكون معنى الكلام: قل هي تخلص للذين آمنوا في الآخرة وإن شركهم غيرهم من الكفار فيها في الدنيا.

---

(١) مواضع ﴿تخرجون﴾ أربعة مع الأعراف: وهي: هنا آية: ٢٥، و ﴿وكذلك تخرجون﴾ في الروم: ١٩، وفي الزخرف: آية ١١، و ﴿فاليوم لا يخرجون منها﴾ في الجاثية: ٣٥. فقرأ حمزة والكسائي بفتح التاء وضم الراء في المواضع الأربعة ووافقهم ابن ذكوان هنا وفي الزخرف. وقرأ موضعي الروم والجاثية بضم التاء وفتح الراء ـ من غير خلاف من الهداية ـ وكذلك قرأ الباقون في المواضع الأربعة. والموضع الخامس ﴿يخرج منهما﴾ في الرحمان آية: ٢٢ فقرأ نافع وأبو عمرو بضم الياء وفتح الراء. وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الراء. انظر: التيسير: ٢٠٦، والنّشر: ٢: ٢٦٧ ـ ٢٦٨، ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٢) هي قراءة نافع وابن عامر والكسائي. انظر: التيسير: ١٠٩، والارشاد: ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٣) انظر هذا التفسير: في مجاز القرآن: ١: ٢١٣، وتفسير غريب القرآن: ١٦٦، والطبري: ٨: ١٤٧.

(٤) لفظ «قد» سقط من «ن».

(٥) حكاه الزّجاج في معاني القرآن: ٢: ٣٢٨، ونسبه القرطبي في تفسيره: ٧: ١٨٤ لأكثر أهل اللغة.

(٦) هذا قول سعيد بن جبير كما في القرطبي: ٧: ١٨٤.

(٧) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة.

(٨) هي قراءة نافع. انظر: العنوان: ٩٥، وتقريب النّشر: ١١٤.

ويجوز(١) أن يكون قوله: ﴿للذين ءامنوا﴾ خبراً عن ﴿هي﴾ فيكون لها خبران، أحدهما: ﴿للذين ءامنوا﴾ والآخر: ﴿خالصة﴾؛ كما تقول: هذا حُلْو حامض، أي: قد جمع الطعمين جميعاً.

ومن قرأ ﴿خالصةً﴾ بالنصب(٢) فإنّه نصبه على الحال، والتقدير: قل هي ثابتة أو مستقرّة للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها لهم يوم القيامة. والعامل في الحال هو الفعل المضمر(٣). وأمّا قوله: ﴿في الحيوٰة الدنيا﴾ فيجوز أن يكون متعلّقاً بقوله ﴿حرّم﴾ التقدير: قل من حرّم في الحياة الدنيا زينة اللَّه التي أخرج لعباده(*). ويجوز أن يكون متعلّقاً بـ ﴿أخرج﴾، والتقدير: التي أخرج لعباده في الحياة الدنيا(٤). ويجوز أن يكون متعلّقاً بـ ﴿الطَّيِّبٰت﴾، التقدير: قل من حرّم زينة اللَّه التي أخرج لعباده والطيّبات من الرزق في الحياة الدنيا. و ﴿الطيبٰت﴾ فيه(٥) قولان، أحدهما: أنّها الحلال، والآخر: أنّها الطيب من الطعام(٦).

﴿وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ [٣٨] من قرأ(**) بالياء(٧) فإنّه/ حمله على معنى ٩٩/ب ﴿كل﴾ في قوله: ﴿لكلٍّ ضِعْفٌ﴾ لأنّ معناه الغيبة. ومن قرأ بالتاء(٨) فعلى الخطاب، المعنى: ولكن لا تعلمون أيها المضلون.

﴿تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ﴾ [٤٠] من قرأ بالتشديد(٩) فعلى معنى التكثير؛ لأنّ الأبواب

---

(١) وهو الوجه الثاني.

(٢) هي قراءة بقيّة السبعة.

(٣) الذي قام ﴿للذين ءامنوا﴾ مقامه. والتقدير: قل هي استقرت للذين آمنوا في حال خلوصها يوم القيامة. انظر: البيان لابن الأنباري: ١: ٣٦٠.

(*) في «ر» زيادة «في الحياة الدنيا».

(٤) قوله «ويجوز أن يكون متعلقاً بأخرج، والتقدير: التي أخرج لعباده في الحياة الدنيا» سقط من «ن، ر».

(٥) في «ن» «فيها».

(٦) انظر القولين في: «التحصيل»: ٢/١٨/ب، والماوَرْدي: ٢: ٢٤، والقرطبي: ٧: ١٩٨، وانظر: الطبري: ٨: ١٦٣ ـ ١٦٤.

(**) في «ر» «قرأه».

(٧) هي قراءة شعبة. انظر: الكافي: ٩٦، والنّشر: ٢: ٢٦٩.

(٨) هي قراءة بقية السبعة.

(٩) في التاء ويلزم منه فتح الفاء، هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم. انظر: الإقناع: ٦٤٦ ـ =

جماعة كما قال تبارك وتعالىٰ: ﴿مفتحة لهم الأبوٰب﴾ [صٓ: ٥٠]. ومن قرأ بالتخفيف[1] فلأنّه مستعمل في موضع التشديد ويؤدي عن معنى التكثير. ومن قرأ بالتاء[2] فلأنّ الجمع مؤنث. ومن قرأ بالياء[3]، فلأنّ تأنيثه غير حقيقي.

﴿مَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ﴾ [٤٣] علّة من حذف الواو من قوله: ﴿وما كنا لنهتدي﴾[4]، أنّها جملة ملتبسة بالجملة التي قبلها، وكلّ جملتين كان في الثانية منهما ذكر يعود على الأولى فحذف الواو وإثباتها جائز فيها، نحو قولك: مررت بك وزيد[5] يكلمك، فقولك: مررت بك، جملة. وقولك: وزيد يكلمك، جملة ثانية وهي ملتبسة بالأولى للذكر الذي فيها يعود عليها، فيجوز فيها إثبات الواو، ويجوز أن تحذفها، فتقول: مررت بك[6] زيد يكلمك، ونظيره من القرآن قوله عزّ وجلّ: ﴿قَالَ اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾ [٢٤] فحذف الواو لأنّ الأصل: وبعضكم لبعض، وقد جاء حذف الواو وإثباتها في القرآن في آية واحدة، وهو قوله تعالىٰ: ﴿سيقولون ثلـٰثة رابعهم كلبهم﴾، وقال في آخر القصة: ﴿ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم﴾ [الكهف: ٢٢]، ولو كانت إحدىٰ الجملتين غير ملتبسة بالأولى[7] لم يجز حذف الواو، وذلك نحو قولك: مررت بك وزيد راكب، فلا يجوز أن تقول في هذا: مررت بك زيد راكب، كما جاز في قولك: مررت بك وزيد يكلمك، إذ ليس في الجملة الثانية ذكر يعود على الأولى.

﴿قَالُواْ نَعَمْ﴾ [٤٤] فتح العين وكسرها لغتان مستعملتان[8].

= ٦٤٧، والاتحاف: ٢٢٤.

(١) قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي.

(٢) هي قراءة جمهور السبعة سوى حمزة والكسائي.

(٣) قراءة حمزة والكسائي.

(٤) هي قراءة ابن عامر، والواو محذوفة من مصاحف الشام. وقرأ الباقون باثباتها. انظر: «الهادي»: ٢٢/أ، وابراز المعاني: ٤٧٤ ـ ٤٧٥، وهجاء مصاحف الأمصار: ١١٩.

(٥) «وزيد» مكرر في «م».

(٦) لفظ «بك» سقط من «م».

(٧) في «م» «بالأخرى».

(٨) قرأ الكسائي بكسر عين ﴿نعِم﴾ هنا آية: ٤٤ و ١١٤، وفي الشعراء: ٤٢، والصافات: ١٨، وهي لغة =

﴿أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ﴾/ [٤٤] ومعنى[١] قوله: ﴿فأذّن مؤذن﴾: أعلم. وأعلم لا تقع ١٠٠/أ بعدها إلاّ أنّ الشديدة[٢]، فمن شدّد ﴿أنّ﴾ ونصب ﴿لعنة﴾[٣] فعلى الأصل.

ومن خفّف ﴿أنْ﴾ ورفع ﴿لعنة﴾[٤] فهي مخففة من الشديدة، وأضمر القصّة أو الحديث، فيكون التقدير: فأذن مؤذن بينهم: أنّ القصة لعنة اللّه على الظالمين. ثم حذف القصّة وخفف ﴿أن﴾، ونظيره: ﴿أفلا يرون ألاَّ يرجع إليهم قولاً﴾ [طه: ٨٩]، و ﴿علم أنْ سيكونُ منكم مرضى﴾ [المزمل: ٢٠]، وهو كثير في القرآن والكلام[٥].

﴿يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [٥٤] من قرأها[٦] بالتشديد[٧]، فهو مثل قوله: ﴿فغشّـٰها ما غَشَّى﴾ [النجم: ٥٤] فهو يتعدّى إلى مفعولين بالتضعيف، وكذلك يتعدّى أيضاً إلى مفعولين[٨] بالهمز في قوله: أَغْشى يُغْشِي، وهي قراءة من خفّف[٩]، ونظيره في القرآن[١٠] ﴿فأَغْشَيْنـٰهم فهم لا يبصرون﴾[١١] [يس: ٩].

= كنانة وهذيل كما في الدر المصون: ٥: ٣٢٦، والإتحاف: ٢٢٤. وقرأ الباقون بفتحها في المواضع الأربعة وهي لغة سائر العرب كما في الاتحاف. وانظر: السبعة: ٢٨١، وغاية ابن مهران: ١٥٤.

(١) في «ن، م» «معنى».

(٢) في «م» «إلاّ المشددة» فسقط لفظ «أنّ».

(٣) هي قراءة البزي وابن عامر وحمزة والكسائي. انظر: التبصرة: ٢٠٣، والكافي: ٩٦.

(٤) قراءة نافع وقنبل وأبي عمرو وعاصم.

(٥) منه في القرآن ـ أيضاً ـ ﴿وحسبوا أن لا تكونُ﴾ المائدة: ٧١ على قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي بالرفع. وفي الكلام قول جرير:
زَعَمَ الفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعَا ... أَبْشِر بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مِرْبَعُ
انظر: ديوان جرير: ٣٤٨، ومغني اللبيب: ٤٧.

(٦) في «ن» «من قرأ».

(٧) هنا وفي الرعد: ٣، شدد الشين فيها ـ ويلزم منه فتح الغين ـ شعبة وحمزة والكسائيّ. انظر: الاقناع: ٦٤٧، والنّشر: ٢: ٢٦٩.

(٨) تصحيف في «ن» إلى «مفعول».

(٩) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص.

(١٠) «في القرآن» سقط من «ن».

(١١) ﴿فهم لا يبصرون﴾ سقط من «م».

﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ﴾ [٥٤] من قرأ بالرفع[١] فعلى أنّ ﴿الشمسُ﴾ ابتداء ﴿والقمَرُ والنُّجُومُ﴾ معطوفان عليها، و ﴿مسخّرٰتٌ﴾ خبر الابتداء.

ومن قرأ بالنصب[٢] فإنّه عطف الأسماء الثلاثة على ﴿ٱلۡأَرۡضَ﴾ في قوله: ﴿إنّ ربكم اللّٰه الذي خلق السمٰوات والأرض﴾، فالتقدير: خلق السمٰوات والأرض والشمس والقمر والنجوم مسخّرات بأمره. و ﴿مسخَّرٰتٍ﴾ في موضع نصب على الحال، [وهي حال من الضمير في ﴿خلق﴾ والعامل فيها ﴿خلق﴾ ويبعد الحال في النحل[٣]؛ لأنّه قد تقدّم في أوّل الكلام ﴿وسخر﴾ فأغنى عن ذكر الحال بالتسخير. ألا ترى أنّك لو قلت: سخّرت لك الدابة مسخرة، كان قبيحاً من الكلام؛ لأنّ سخرت يغني عن مسخرة. وكذلك لو قلت: جلس زيد جالساً، لم يحسن. فكذلك يَبْعد سخر اللّٰه النجوم مسخرات. لكن جاز النصب فيها على الحال المؤكّدة والعامل فيها ﴿سَخَّر﴾، وحسن ذلك لبعد ما بينهما فهو مثل قوله: ﴿وهو الحق مصدقاً﴾ [البقرة: ٩١]، في أنّهما حالان مؤكّدان.

وحجّة الرفع في ﴿والنُّجومُ مسخَّرٰتٌ﴾ فقط في النحل[٤]، أنّه عطف ما قبلهما على مفعول[٥] ﴿سخر﴾ ثم ابتدأ ﴿والنُّجومُ مسخَّرٰتٌ﴾ على الابتداء والخبر كراهة أن يجعل ﴿مسخرٰت﴾ حالاً لما ذكرنا من قبح ذلك، وهو وجه قويّ وقراءة حسنة][٦].

---

(١) في ﴿الشمس والقمر والنجوم مُسَخَّرٰت﴾ في الألفاظ الأربعة، هي قراءة ابن عامر. انظر: السبعة: ٢٨٢ ـ ٢٨٣، وغاية ابن مهران: ١٥٥.

(٢) هي قراءة بقية السبعة.

(٣) آية: ١٢ على قراءة الجماعة ـ بنصب ﴿مسخرٰت﴾ ـ سوى ابن عامر وحفص، فأمّا ابن عامر فيقرأ برفع الأربعة ﴿والشمس والقمر والنجوم مسخرٰت﴾. وحفص يقرأ برفع ﴿والنجوم مسخرٰت﴾. انظر: النّشر: ٢: ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٤) وهي قراءة حفص وحده.

(٥) في «ن» «معمول». ولا مُشَاحَّةَ، لأنّ المعمول هو ما وقع عليه تأثير العامل ـ وهو ﴿سخر﴾ هنا ـ، فهو والمفعول سواء.

(٦) من قوله قبل سطور «وهي حال من الضمير في ﴿خلق﴾...» إلى قوله «وقراءة حسنة» من «ن، م» ولا يوجد في الأصل و«ر».

وقد تقدم ذكر ﴿الريح﴾ و ﴿الريٰح﴾ [٥٧] في البقرة[١]، [وذكر ﴿خُفْيَة﴾ [٥٥] في الأنعام][٢].

﴿ بُشْرًا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ﴾ [٥٧] من قرأ ﴿بُشْراً﴾ بالباء[٣] فهو جمع بشير، وبشير فعيل يجمع على: فُعُل مثل رَغِيف ورُغُف. فأصله «بُشُراً» فأسكن أوسطه استخفافاً كما قالوا: عَضُد وعَضْد، وسَبُع وسَبْع، وخُشُب وخُشْب. وهذا التخفيف تستعمله العرب[٤] فيما جاء على: فُعُل وفَعُل وفَعِل وفِعِل[٥]. ويقوّي هذه القراءة قوله عزّ وجلّ: ﴿يرسل الرياح/ مبشرٰت﴾ [الروم: ٤٦]. ١٠٠/ب

ومن قرأ ﴿نَشْراً﴾ بفتح النون وإسكان الشين[٦] فهو مصدر في موضع الحال، التقدير: يرسل الرياح ناشرة نَشْراً، ويكون معناه: أنّها تُحيي البلاد كما قال [الشاعر][٧]:

٥٢ ـ لَـو أَسنَـدَتْ مَيْتـاً إلـى نَحْـرِهَـا ... عَـاشَ ولَـمْ يُنْقَـلْ إلـى قَـابِـرِ
حتَّـى يقـولَ النَّـاسُ ـ مِمَّـا رَأَوْا ـ ... يَـا عَجَبـاً للميِّـتِ النَّـاشِـرِ

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وانظُر إلى العظام كيف ننشرها﴾[٨] [البقرة: ٢٥٩]، أي: نحييها. ومنه: ﴿ثم إذا شاءَ أَنشره﴾ [عبس: ٢٢]، أي: أحياه. ويجوز أن يكون أيضاً قوله: ﴿نَشْراً﴾ في قراءة من فتح النون وأسكن الشين من النَشْر: الذي هو خلاف الطيّ، فكأنّ الرياح كانت مطوية قبل هبوبها، ثم نُشرت بعد ذلك. ويكون

---

(١) آية: ١٦٤ ص: ١٨٦ ـ ١٨٧.
(٢) آية: ٦٣ ص: ٢٨١. وما بين المعكوفتين تتميم لازم من «م».
(٣) وسكون الشين هنا وفي الفرقان: ٤٨ وفي النمل: ٦٣، هي قراءة عاصم. انظر: التبصرة: ٢٠٣، والعنوان: ٩٦، والاتحاف: ٢٢٦.
(٤) وهي لغة بني بكر بن وائل وتميم كما في الكتاب: ٤: ١١٣ تحت عنوان: «هذا ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك». وانظر: المحتسب: ١: ٨٥ و ١٤٣.
(٥) «وفَعِل» سقط من «ن، م». ومثال «فَعِل»: كَتِف. ومثال «فِعِل»: إبِل فيقولون: كَتْف وإبْل.
(٦) هي قراءة حمزة والكسائي.
(٧) زيادة من «ن، م». وتقدم برقم: (٢٤).
(٨) بالراء، على قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو.

أيضاً قوله: ﴿نَشْراً﴾ على هذا التأويل مصدراً؛ لأنّ ﴿يرسل﴾، معناه: ينشر، فيكون التقدير: وهو ينشر الرياح نشراً.

ومن قرأ ﴿نُشُراً﴾ بضم النون والشين[١] فعلى وجهين، أحدهما: أن يكون جمعَ ناشر ونُشُر، مثل: شاهِد وشُهُد، فيكون قولك[٢]: ريح ناشر على النسب، كأنّك قلت: ذات نَشْر.

والوجه الثاني: أن يكون ﴿نُشُراً﴾ جمع نَشُور، ونشور من أبنية المبالغة كقولك: ماء طَهُور ورجل ضَحوك وما أشبه ذلك، فيكون ﴿نُشُر﴾ جمع نَشُور[٣]؛ كقولك: زَبُور وزُبُر.

ومن قرأ ﴿نُشْراً﴾ بضمّ النون وإسكان الشين[٤] فهو مخفّف من قراءة من قرأ ﴿نُشُراً﴾ فمعناهما سواء، لكن أوسطه أسكن استخفافاً حسب ما قدّمناه.

﴿ أُبَلِّغُكُمْ ﴾ [٦٢]، [٦٨] التشديد والتخفيف لغتان[٥] من بَلَّغَ وأبلغ، مثل: وَصَّىٰ وأوصى، وكمّل وأكمل، وقد مضى له نظائر[٦].

١٠١/أ ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [٥٩][٧] علّة من خفض ﴿غيره﴾[٨] أنّه/ جعله نعتاً لقوله: ﴿إِلٰه﴾ على اللفظ، وموضع ﴿من إلٰه﴾ رفع على الابتداء[٩]. ومن قرأ برفع ﴿غيره﴾[١٠] فإنّه جعله بدلاً من موضع ﴿من إلٰه﴾، وموضعه رفع كما قلنا.

---

(١) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو.

(٢) في «ن، م» «قوله».

(٣) في «ن» تصحيف إلى «نشوو».

(٤) هي قراءة ابن عامر.

(٥) هنا وفي الأحقاف آية: ٢٣. قرأ أبو عمرو بسكون الباء وتخفيف اللام. وقرأ الباقون بفتح الباء وتشديد اللام. انظر: الكافي: ٩٧، والارشاد: ٣٣٢.

(٦) انظر: البقرة آية: ١٣٢ و ١٨٢ و ١٨٥.

(٧) الترقيم حسب أول موضع في السورة. و ﴿من إله غيره﴾ وردت في المصحف تسع مرات هنا: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، وفي هود: ٥٠، ٦١، ٨٤، وفي المؤمنون: ٢٣، ٣٢.

(٨) وهو الكسائي. انظر: الإقناع: ٦٤٧، وتقريب النشر: ١١٥.

(٩) في «ن، م» و «ر»، «بالابتداء».

(١٠) هي قراءة بقية السبعة.

﴿ وَ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ﴾ [٧٥] الحجّة فيه كالحجة في قوله: ﴿**وما كنا لنهتدي**﴾ [٤٣] وما أشبهه[١].

﴿ إِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ﴾ [٨١] من قرأ على الخبر[٢] فإنّه استغنى بالاستفهام الأول في قوله: ﴿**أتأتون الفاحشة**﴾ [٨٠].

ومن استفهم[٣]، فلأنّ كلّ واحد من الكلامين جملة يجوز دخول الاستفهام عليها.

﴿**إنّ لنا لأجراً**﴾ [١١٣] من قرأ على الخبر[٤] فالاستفهام مراده[٥]، وكثيراً ما يأتي الاستفهام بلفظ الخبر؛ كما قال الشاعر[٦]:

٥٣ ـ لَعَمْـرُكَ مـا أَدْري وإِنْ كُنْـتُ دَارِيَـاً   بِسَبْـعٍ رَمَيْـنَ الجَمْـرَ أَمْ بِثَمَـانِ

ومثله في قول كثير من أهل العلم قول اللّه عزّ وجلّ: ﴿**وتلك نعمة تمنها عليّ**﴾ [الشعراء: ٢٢]، قالوا[٧]: معناه أو تلك.

ومن استفهم[٨] فهو على[٩] الواجب في الكلام في هذا الوضع؛ لأنّ السحرة

---

(١) قرأ ابن عامر بزيادة واو قبل ﴿**قال**﴾ وكذلك هو في مصاحف الشام. والباقون بلا واو، وكذلك هو في مصاحفهم. انظر: النّشر: ٢: ٢٧٠، والاتحاف: ٢٢٦، وهجاء مصاحف الأمصار: ١١٩. وانظر: البقرة آية: ١١٦ ﴿**وقالوا اتخذ الله ولداً**﴾.

(٢) هي قراءة نافع وحفص. انظر «الهادي»: ٢٢/أ، وإبراز المعاني: ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(٣) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي، وهم على أصولهم في التسهيل والتحقيق والإدخال.

(٤) هي قراءة نافع وابن كثير وحفص. انظر: العنوان: ٩٦، وإبراز المعاني: ٤٧٨ ـ ٤٧٩.

(٥) في «ن» «فإن الاستفهام مزادة» وهو غلط.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوان: ٣٩٩، وهو في الكتاب: ٣: ١٧٥، والكامل: ١: ٣٨٤ و ٢: ١١٥، وإصلاح المنطق: ٥، والمحتسب: ١: ٥٠، وأمالي ابن الشجري: ٢: ٣٣٥، والخزانة: ٤: ٤٤٧. والشاهد: ترك همزة الاستفهام من «بسبع».

(٧) هذا قول الأخفش في معاني القرآن: ٤٢٦، والفراء كما في القرطبي: ١٣: ٩٦ (ولم أجده في معاني القرآن له)، وانظر: تفسير أبي السعود: ٦: ٢٣٨.

(٨) هي قراءة أبي عمرو وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي، وهم على أصولهم في التحقيق ونحوه.

(٩) «على» لا يوجد في «ن، م».

لم يعرفوا[١] أنّ لهم أجراً، وإنّما استفهموا فرعون عَنْ ذلك.

﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [٩٨] من فتح الواو[٢] فعلى أنّها واو عطف دخلت عليها ألف الاستفهام كما دخلت عليها في قوله: ﴿أو كلما عـٰهدوا عهداً﴾ [البقرة: ١٠٠] وما أشبه ذلك، ويقوّي ذلك أنّه أشبه بما قبله لأنّ قبله: ﴿أفأمن﴾.

فكما دخلت ألف الاستفهام على الفاء كذلك دخلت على الواو.

ومن أسكن الواو[٣] فهي واو ﴿أو﴾ وليست الهمزة للاستفهام، و ﴿أَوْ﴾ هاهنا للاضراب عن الأول، ولم يبطل الثاني[٤]، كما قال اللّٰه عزّ وجلّ: ﴿أم يقولون افتراه﴾[٥] فـ ﴿أَمْ﴾ للإضراب والخروج من شيء إلى شيء، وكذلك ﴿أَوْ﴾ وَهُما[٦] في هذا المعنى سواء.

وكذلك القول في ﴿أو آباوءنا﴾ في الموضعين[٧].

١٠١/ب ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ﴾ [١٠٥] وجه قراءة نافع[٨] أن ﴿حقيق﴾ معناه ومعنى/ ﴿حَقَّ﴾ سواء، فكما عُدّي ﴿حقّ﴾ بعلى في قوله تعالىٰ: ﴿فَحَقَّ علينا قولُ ربِّنا﴾ [الصافات: ٣١]، و ﴿حقَّ عليه كلمةُ العذاب﴾[٩] [الزمر: ١٩] وما أشبه ذلك، كذلك عُدّي ﴿حَقيق﴾ وأيضاً فإن معنى ﴿حقيق﴾ ومعنى واجب سواء فكما تقول: واجب عليّ أن لا أقول كذلك، قلت في: ﴿حقيق﴾ مثله.

---

(١) في «ن» «لم يقطعوا».
(٢) هي قراءة أبي عمرو والكوفيين. انظر: السبعة: ٢٨٦ ـ ٢٨٧، والاتحاف: ٢٢٧.
(٣) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر.
(٤) في «ن، م» «الأول».
(٥) في خمسة مواضع أولها يونس: ٣٨.
(٦) في «ن» «وهي».
(٧) الموضع الأول في الصافات: ١٧ والثاني في الواقعة: ٤٨. أسكن الواو فيهما قالون وابن عامر وفتحها الباقون. انظر: التيسير: ١٨٦، والنّشر: ٢: ٣٥٧.
(٨) بياء المتكلم مفتوحة مشددة بعد اللام. انظر: تلخيص العبارات: ٩٤، والاقناع: ٦٤٨.
(٩) تحرفت الآية في «ن، م» «حقت عليهم كلمة العذاب» ولا يوجد آية بهذا التركيب.

وفي قراءة الباقين[١] قولان، أحدهما: أن حقيقاً[٢] بمعنى: حريص، فيكون المعنى: حريص على أن لا أقول على اللّه إلا الحق.

والوجه الثاني[٣]: أن تكون ﴿على﴾ بمعنى الباء فيكون[٤] التقدير: حقيق بأن لا أقول على اللّه، فوقعت ﴿عَلَىٰ﴾ في موضع الباء، كما وقعت الباء في موضع ﴿عَلَىٰ﴾ في قوله: ﴿ولا تقعدوا بكل صراط توعدون﴾ [٨٦]، والمعنى: ولا تقعدوا على كل صراط. هذا قول أبي الحسن الأخفش[٥] والأول قول أبي عبيدة.[٦/أ-ب]

﴿ بِكُلِّ سَٰحِرٍ ﴾ [١١٢] من قرأ ﴿سَحَّار﴾[٧] فإنّه أتى به على المبالغة، ويقوّيه أنّ بعده: ﴿عليم﴾ على فعيل، وفعيل من أبنية المبالغة أيضاً.

ومن قرأ ﴿سـٰحر﴾[٨] فهو اسم الفاعل من سَحَر فهو ﴿سَٰحِر﴾، كقولك: ضرب فهو ضَارِب، ويقوّي ذلك أنّه جمع على سحرة في قوله: ﴿وجاء السحرة فرعون﴾ [١١٣]، فساحر وسَحَرة مثل كاتب وكَتَبة، وما أشبه ذلك.

﴿ تَلْقَفُ﴾ [١١٧] من خفّف[٩] فهو من لَقِفَ يَلْقَفُ مثل لَقِم يَلْقَم.

---

(١) باعتبار ﴿على﴾ أنها حرف جرّ.

(٢) في «ن» «قوله حقيق» وفي «م» «يكون حقيقاً».

(٣) في «ن» «والقول الآخر».

(٤) لفظ «فيكون» لا يوجد في «ن».

(٥) في معاني القرآن له: ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٦/أ) في مجاز القرآن له: ١: ٢٢٤.

(٦/ب) أبو عبيدة: هو مَعْمر بن المثنى التَّيْمي بالولاء، من أئمة اللغة والأدب، مولده ووفاته بالبصرة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء. وعنه أبو عثمان المازني وأبو حاتم السجستاني. وكان اباضيا شعوبياً. له مصنفات تزيد على المئة، «مجاز القرآن» و «طبقات الشعراء» وغيرهما. توفي سنة (٢١٠ هـ). انظر: نزهة الألباء: ١٣٧، وتهذيب التهذيب: ١٠: ٢٤٦، ومفتاح السعادة: ١: ٩٣.

(٧) على «فعّال» بتشديد الحاء وألف بعدها، هنا وفي يونس: ٧٩، هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٢٨٩، وغاية ابن مهران: ١٥٧.

(٨) على «فاعل» والألف قبل الحاء، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٩) القاف ويلزم منه سكون اللام، هنا وفي طه: ٦٩، والشعراء: ٤٥، هي قراءة حفص. وقرأ الباقون بفتح اللام وتشديد القاف والبزي يشدد التاء ـ وصلا ـ في المواضع الثلاثة كما تقدم في البقرة آية: ٢٦٧. =

ومن شدّد فالأصل: تتلقَّف مثل تتفعَّل فحذف التاء الأخيرة. والبزّيّ أدغم التاء الأولى في الثانية. وابن ذكوان رفع الفاء في ﴿طه﴾ على إضمار مبتدأ كأنّه قال: فهي تَلَقَّفُ ما صنعوا.

﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ [١٢٣] من أبدل الهمزة الأولى واواً[١] فمن أجل انضمام النون التي قبلها، وهذا الضرب من التخفيف كثير مستعمل في كلام العرب[٢].

ومن قرأ على الخبر فإنّه يريد الاستفهام، وتقدّمت الحجّة على التحقيق والتسهيل في باب الهمز،[٣] إلاّ أنّ في هذا المكان زيادة/ كلام وهو: أنّ حفصاً[٤] ١٠٢/أ وابن ذكوان كان من أصلهما أن يُحققا الهمزتين هاهنا فتركا التحقيق[٥] لعلّة خفيّة، وهي: أن بعد الهمزتين ألفاً وتلك الألف منقلبة عن همزة هي فاء الفعل في «أمن» فكان الأصل «أأأمنتم» فلمّا كانت الألف أصلها همزة وهي في تقديرها؛ لأنّ الحرف يجري حكمه على أصله على ما قدمناه فيما سلف من الكتاب[٦]، صار من حقق كأنّه قد جمع بين ثلاث همزات في كلمة، واستثقل ذلك حفص وابن ذكوان، ولم يستثقلا

= وكلهم رفع هنا وفي الشعراء، وانفرد ابن ذكوان بالرفع في طه وجزم الباقون. انظر فيما تقدم: التبصرة: ٢٠٥، والكافي: ٩٨، والنّشر: ٢: ٢٧١.

(١) هي قراءة قنبل هنا وصلا، ويسهل الثانية بين بين. وقرأ في طه آية: ٧١ بالإخبار، ووافقه حفص على الاخبار في المواضع الثلاثة ـ أعني الأعراف وطه والشعراء آية: ٤٩ ـ أمّا في الشعراء فقرأ قنبل بهمزتين على الاستفهام الثانية منهما مسهلة بين بين، ووافقه على التسهيل في المواضع الثلاثة البزي، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر.

وقرأ شعبة وحمزة والكسائي بتحقيق الثانية من الهمزتين في المواضع الثلاثة. انظر: «الهادي»: ٢٢، والتيسير: ١١٢، والنّشر: ١: ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(٢) سواء كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة في كلمة نحو «جُؤَن وسُؤَلة» فتخفف إلى «جون وسولة» أم في كلمتين كالآية. انظر: الممتع: ٣٦٢، والدر المصون: ٥: ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٣) المتحرك. ص: ٤١ ـ ٤٣.

(٤) حفص بن سُليمان أبو عُمر الأَسَدي، ولد سنة (٩٠ هـ). أخذ القراءة عن عاصم ابن أبي النَّجود زوج أُمّه، أقرأ القرآن في بغداد ومكة. أخذ عنه عمرو وعبيد ابنا الصَّبَّاح. توفي رحمه الله سنة (١٨٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار: ١: ١٤٠، وغاية النهاية ١: ٢٥٤.

(٥) فحفص قرأ بهمزة واحدة على الخبر، وابن ذكوان بهمزتين وسهّل الثانية، كما قدمته.

(٦) ص: ٢١.

ذلك في ﴿ءأنذرتهم﴾ ونظائره، إذ ليس بعد الهمزتين ألف، فهذا وجه ما ذهبا إليه، والله أعلم.

فأمّا أبو عمرو ومن وافقه، فكان من أصلهم أن يدخلوا بين الهمزتين مع التسهيل ألفاً، فلم يفعلوا ذلك في هذا المكان، لأنّهم لو فعلوا ذلك صاروا كأنّهم قد جمعوا في الكلمة بين أربع ألفات، وهي الهمزة المحقّقة والهمزة الخفيفة[1]، لأنّهما في تقدير ألفين تُشَبَّهُ[2] كلّ واحدة[3] منهما بألف، والألف المدخلة بينهما، والألف التي بعدهما، فتركوا إدخال الألف بينهما لذلك.

﴿ سَنُقَتِّلُ ﴾ [١٢٧]، و ﴿ يُقَتِّلُونَ ﴾ [١٤١] التشديد فيهما على التكثير، والتخفيف يؤدّي عن معنى التشديد، ومن خالف بينهما فإنّما هو اتّباع للرواية[4].

﴿ يَعْرِشُونَ ﴾ [١٣٧] و ﴿ يَعْكُفُونَ ﴾ [١٣٨] الضم والكسر فيهما جميعاً لغتان[5].

﴿ وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم ﴾ [١٤١] من قرأ ﴿أنجٰكم﴾[6]، فلأنّ قبله ذكر غيبة، وهو قوله: ﴿أغير الله أبغيكم إلٰهاً وهو فضلكم على العٰلمين﴾ - [١٤٠] - ﴿وإذ

---

(١) في «ن» «المحققة» وهو غلط، وفي «م» «المخففة».

(٢) في «ن» «لشبه».

(٣) في «ن، م» «واحد».

(٤) قرأ أبو عمرو وابن عامر والكوفيون ﴿سنقتل﴾ بضم النون وفتح القاف وكسر التاء وتشديدها. وقرأ نافع وابن كثير بفتح النون وسكون القاف وضم التاء من غير تشديد. وقرأ السبعة سوى نافع ﴿يقتلون﴾ بضم الياء وفتح القاف وكسر التاء وتشديدها. وقرأ نافع بفتح الياء وسكون القاف وضم التاء مخففة. فنافع خفف الكلمتين، وابن كثير خفف ﴿سنقتل﴾ وشدد ﴿يقتلون﴾، والباقون شددوهما معاً. انظر: السبعة: ٢٩٢، والنّشر: ٢: ٢٧١.

(٥) قرأ ابن عامر وشعبة ﴿يعرشون﴾ بضم الراء هنا وفي النحل آية: ٦٨، وهي لغة تميم كما في القرطبي: ٧: ٢٧٢. وقرأ الباقونَ بكسرها، - وهي لغة أهل الحجاز - كما في البحر: ٤: ٣٧٧، والدر المصون: ٥: ٤٤١. وقرأ حمزة والكسائي ﴿يعكفون﴾ بكسر الكاف، وهي لغة أسد كما في الاتحاف: ٢٢٩، وقرأ الباقون بضمها، وهي لغة بقيّة العرب كما في الاتحاف. انظر: التبصرة: ٢٠٦، والعنوان: ٩٧.

(٦) بحذف الياء والنون، هي قراءة ابن عامر، وكذلك هي في مصاحف الشام. انظر: الكافي: ٩٩، وتلخيص العبارات: ٩٥.

أنجـٰكم﴾، أي: اذكروا إذ أنجاكم.

ومن قرأ﴿أنجينـٰكم﴾[١] فعلى استئناف إخبار اللّه عزّ وجلّ عن نفسه.

﴿ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ [١٤٣] من قرأ بالهمز[٢]، فمعناه: جعله مثل ناقة دكاء: وهي التي لا سنام لها[٣]. ومعنى ذلك: أنّ الجبل ساخ حتى لصق بالأرض، ويقوّي/ ذلك: ما جاء عن النبيّ عليه السّلام أنّه قرأ ﴿فلمّا تجلّى ربّه للجبل جعله دكاء﴾ وقال بيده هكذا وألصق الإبهام على المفصل الأعلى من الخنصر فساخ الجبل). رواه أنس بن مالك[٤]. فهذا الحديث شبيه بقراءة من مدّ وهمز، وإنّما كان يشبه قراءة من لم يهمز لو قال: فتفتت الجبل أو فتكسّر. ١٠٢/ب

وحجّة من نوّن ولم يهمز[٥] أنّه جعله مصدراً، وفيه تقديران، أحدهما: أن يكون المعنى: جعله ذا دَكّ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. والآخر: أن يكون نصبه على المصدر، لأنّ معنى جعله: دكّه، فإنه قال: دكّه دكّاً[٦].

وتقدم القول في ﴿برسـٰلتي﴾[٧] [١٤٤].

﴿ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ ﴾ [١٤٦] ﴿الرُّشد﴾ و ﴿الرَّشَد﴾[٨]، لغتان في قول الكسائي، مثل: الحُزْن والحَزَن، والسُّقْم والسَّقَم.

---

(١) بياء ونون بعد الجيم، هي قراءة الباقين، وكذلك هي في سائر المصاحف سوى الشامي. انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١١٩.

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي هنا. انظر: الارشاد: ٣٣٨، والاقناع: ٦٤٩.

(٣) انظر: مجاز القرآن: ١: ٢٢٨، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٠٩.

(٤) أخرجه الترمذي وحسنه (التحفة: ٨: ٤٥١ ـ٤٥٢)، وأحمد (الفتح الرباني: ١٨: ١٤٤)، وابن جرير: ٩: ٥٣، والحاكم في المستدرك: ٢: ٣٢٠، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم». ووافقه الذهبي. كلّهم عن أنس رضي الله عنه.

(٥) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم هنا.

(٦) وهذا رأى الأخفش في معاني القرآن له: ٣٠٩.

(٧) عند آية: ٦٧ في المائدة: ص: ٢٦٨.

(٨) قرأ حمزة والكسائي بفتح الراء والشين. والباقون بضم الراء وسكون الشين وهما لغتان كما قال ـ أيضاً ـ سيبويه في الكتاب: ٤: ٣٤. انظر: تقريب النّشر: ١١٦، والاتحاف: ٢٣٠، وانظر: اعراب القرآن للنحاس: ٢: ١٤٩.

وروى اليزيدي عن أبي عمرو، أنّه قال[1]: «الرُّشْد ما كان بمعنى الصّلاح كقوله عزّ وجلّ: ﴿فإن ءانستم منهم رُشْداً﴾ [النساء: ٦]، فالرُّشْد: هاهنا إصلاح المال، والرَّشَد: في الدين، كما قرأ أبو عمرو[2]: ﴿مما علمت رَشَداً﴾» [الكهف: ٦٦].

﴿حُلِيِّهِمْ﴾ [١٤٨] حُلِيّ: جمع حَلْيٍ، وحَلْيٌ: وزنه فَعْل جمع على فُعُول. كقولك كَعْب وكُعُوب ودَرْب ودُرُوب، فصار حُلُوي. فلمّا وقعت الواو ساكنة قبل الياء استثقلوه[3]، فقلبوا الواو ياء ـ إذ كانت الياء أخفّ من الواو ـ، فأدغموا الياء في الياء، وكسرت اللام لتصحّ الياء، إذ ليس في كلامهم ياء ساكنة قبلها ضمّة[4]، فهذا أصل قراءة من ضمّ الحاء[٥/أ ـ ب].

والذي كسر الحاء[6] إنّما أتبعها كسرة اللام.

﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ [١٤٩] قراءة حمزة والكسائي[7]، على الدعاء وعلى ذلك انتصب قوله: ﴿ربَّنا﴾ لأنّه نداء مضاف وحذفت ياء التي للنداء، والأصل: يا ربّنا، وحذف يا التي للنداء كثير في القرآن والكلام[8]، نحو قوله/ ١٠٣/أ ﴿ربّنا لا تزغ قلوبنا﴾ [آل عمران: ٨]، و ﴿ربِّ لا تذرْني فرداً﴾ [الأنبياء: ٨٩]، و ﴿يوسفُ أَعرضْ عن هذا﴾ [يوسف: ٢٩] وما أشبهه.

---

(١) نقل هذا القول عن أبي عمرو النحاس في اعراب القرآن: ٢: ١٤٩، والفارسي في الحجّة (خ): ٣: ٤٧، وانظر: حجة القراءات: ٢٩٦، والقرطبي: ٧: ٢٨٣، والبحر: ٤: ٣٩٠.

(٢) وحده من السبعة في هذا الموضع. انظر: النشر: ٢: ٣١١ ـ ٣١٢.

(٣) في «ن، م» «استثقلوها».

(٤) نحو: مُيْقن، انظر: الممتع: ٤٣٦.

(٥/أ) في «ن» زيادة «أو كسرها» وهي مفسدة للمعنى.

(٥/ب) ضم الحاء قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم. انظر: السبعة: ٢٩٤، وغاية ابن مهران: ١٥٨.

(٦) هي قراءة حمزة والكسائي.

(٧) بالتاء في ﴿ترحمنا وتغفر﴾ ونصب ﴿ربنا﴾. انظر: التبصرة: ٢٠٧، والارشاد: ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٨) نحو قولهم: أصبح ليل. أي: ياليل. وأطرق كرا. أي: ياكرا. انظر: شرح ابن عقيل: ٣: ٢٥٧.

وقراءة الباقين[١] على الإخبار و ﴿ربُّنا﴾ مرفوع لأنّه فاعل، وفي ﴿يغفر﴾ ضمير الفاعل.

﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ ﴾ [١٥٠] من قرأ بكسر الميم[٢]، فالأصل فيه: قال ابن أُمّي. فحذف[٣] الياء التي للإضافة، وأبقى الكسرة تدلّ عليها، كما تحذف الياء في قولك: يا ربِّ ويا قومِ، وما أشبه ذلك. فإن قيل: إنّ الياء إنّما تُحذف من المنادى وليس المنادى هاهنا في قوله[٤]: ﴿أم﴾ وإنّما المنادى في قوله[٥] ﴿ابن أم﴾؟، قيل له[٥]: وجه ذلك، أنّه بنى قوله ﴿ابن أم﴾ فجعلهما اسماً واحداً، كما بنوا خمسةَ عَشر، فلذلك حذفت الياء من ﴿أم﴾.

وعلّة من فتح الميم[٦]، أنّه أبدل ياء الإضافة ألفاً لخفّة الألف، فصار: يا ابن أمّا، ثم حذف الألف وأبقى الفتحة تدلّ عليها[٧]، على أنّه بنى الاسمين اسماً واحداً، حسب ما قدمناه. ومثل إبدالهم ياء الإضافة ألفاً قول الشاعر[٨]:

٥٤ ـ يـا ٱبْنـةَ عَمَّـا لاُ تَلُـومـي وٱهْجَعِـي

يريد: يابنة عَمِّي.

﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ ﴾[١٥٧] وجه قراءة ابن عامر [٩] أنّه جمع إصْراً على آصار، مثل: حِمْل وأَحْمال. والآصار هي الآثام، والآثام تختلف، فتكون على ضروب فلذلك جاز جمعها.

---

(١) بالياء في ﴿يرحمنا﴾ و ﴿يَغْفر﴾ ورفع ﴿ربُّنا﴾.

(٢) هنا وفي طه ﴿يبنؤم﴾ آية: ٩٤، هي قراءة ابن عامر وشعْبة وحمزة والكسائي. انظر: التيسير: ١١٣، والعنوان: ٩٨.

(٣) في «م» «فحذفت».

(٤) لفظ «في قوله» ليس في «ن، م».

(٥) لفظ «في قوله» و «له» سقطاً من «ن».

(٦) هي قراءة ـ في الموضعين ـ نافع وابن كثير وأبي عمرو وحفص.

(٧) لفظ «تدل عليها» سقط من «ن، م» و «ر».

(٨) تقدّم برقم: ١١.

(٩) بفتح الهمزة ومدّها وصاد مفتوحة وألف بعدها. انظر: الكافي: ٩٩، وتلخيص العبارات: ٩٥.

ومن قرأ ﴿إِصْرهم﴾(١) فلأنّ المصدر يؤدّي فيه لفظ الواحد عن معنى الجمع.

﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْۚ﴾ [١٦١] من قرأ ﴿تُغْفَر لكم خطيئتُكم﴾(٢/أ - ب)، فالتاء لتأنيث «خطيئَة»، والفعل مبنيّ لما لم يسمّ فاعله. و ﴿خطيئتُكم﴾ اسم ما لم يسمّ فاعله، ووحّد «خطيئَة» هي تؤدى عن معنى الجمع.

وكذلك وجه قراءة من قرأ ﴿تُغْفَر لكم خطيئـٰتُكم﴾(٣) إلاّ أنّه جمع «خطيئة» جمع سلامة.

ومن قرأ ﴿نَغْفِر لكم خطيئـٰتِكم﴾(٤) فعلى إخبار اللَّه تعالىٰ/ عن نفسه، ١٠٣/ب و ﴿خطيئـٰتِكم﴾ منصوبة بـ ﴿نَغْفِر﴾، وعلامة نصبها كسر التاء، والفاعل مضمر في ﴿نغفر﴾.

ومن قرأ ﴿خَطَـٰيـٰكُم﴾(٥) فإنّه جمع «خطيئة» جمع التكسير، وقد تقدّم القول فيه في البقرة(٦).

﴿قَالُواْ مَعْذِرَةً﴾ [١٦٤] من نصب ﴿معذرةً﴾(٧) فعلى المصدر، التقدير: قالوا نعتذر معذرة.

ومن رفع(٨) فعلى إضمار مبتدأ، التقدير: قالوا: موعظتنا معذرة(٩).

﴿بِعَذَابٍ بَـِٔيسٍ﴾ [١٦٥] من قرأ ﴿بعذاب بِئْس﴾ - وهي قراءة ابن عامر -(١٠)،

---

(١) بكسر الهمزة وسكون الصاد بلا ألف، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٢/أ) في الأصل «ر» ﴿خطيئَـٰتُكُم﴾ والمثبت من «ن، م»، لأنّ ابن عامر يقرأ بالافراد.

(٢/ب) بضم التاء وفتح الفاء من تُغْفَر وافراد ورفع خَطيئتُكم﴾ هي قراءة ابن عامر. انظر: الإقناع: ٦٥٠، والنّشر: ٢: ٢١٥ و ٢٧٢.

(٣) كابن عامر إلاّ أنّه جمع في ﴿خَطيئتُكُم﴾، وهي قراءة نافع.

(٤) بفتح النون وكسر الفاء من ﴿نَغِفر﴾ وبالجمع في ﴿خطيئَـٰتِكُم﴾ ونصبها وهي قراءة ابن كثير والكوفيين.

(٥) مثل «قضاياكم»، هي قراءة أبي عمرو. وفي ﴿نَغْفِر﴾ يقرأ مثل ابن كثير ومن معه.

(٦) آية: ٥٨، راجع ص: ١٦٩.

(٧) هي قراءة حفص وحده. انظر: تقريب النشر: ١١٦، والاتحاف: ٢٣٢.

(٨) هي قراءة بقية السبعة.

(٩) هذا تقدير سيبويه في الكتاب: ١: ٣٢٠، وَوَجّهَ النّصب على المفعول لأجله: قال: «يريد اعتذاراً».

(١٠) بكسر الباء وسكون الهمزة على «فعْل». انظر: «الهادي»: ٢٣/أ، والنّشر: ٢: ٢٧٢ - ٢٧٣.

فعلى أنّه فعل وصف به العذاب، ومثله ما جاء في الخبر: «إن اللّه ينهاكم عن قيل وقال»[١]، فهما فعلان جعلا اسمين.

وكذلك وجه قراءة نافع[٢]، إلاّ أنّه خفف الهمزة، وترك قالون همز[٣] هذا الموضع لما صار في حيّز الأسماء ـ وكل ﴿بِئْس﴾ في القرآن فهو فِعْلٌ إلاّ هذا الموضع ـ فجعل ترك هَمْزِهِ علامة تفرّق بين الاسم والفعل.

ومن قرأ ﴿بَئِيس﴾[٤] مثل «فَعِيْل» فهو صفة مثل شَدِيد وما أشبهه.

ومن قرأ ﴿بَيْئَس﴾[٥] مثل: «فَيْعَل»، فهو صفة أيضاً مثل: (ضَيْغَم)[٦] وما أشبهه.

﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ [١٧٠] من شدّد[٧] جعله من مسَّك يمَسِّك على التكثير.

ومن خفّف[٨] فهو من أَمسك يُمْسِك، يقوّيه: ﴿فإمساك بمعروف﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فهو مصدر أمسك، ونحو قوله[٩]: ﴿أَمْسِك عليك زوجك﴾، و ﴿فأَمْسِكُوهن﴾ و ﴿فكلوا مما أَمْسَكن عليكم﴾[١٠].

---

(١) رواه البخاري في كتاب الاستقراض: ٢: ٨٤٨ (ط. دار القلم)، ومسلم في الأقضية: ٣: ١٣٤٠ كلاهما بلفظ (ويكره لكم: قيل وقال)، وفي لفظ لمسلم (ونهى عن ثلاث: قيل وقال). واستشهد سيبويه باللفظ الذي ساقه المؤلف على إرادة الحكاية. الكتاب: ٣: ٢٦٨.

(٢) بياء ساكنة بعد الباء.

(٣) في «م» «همزة».

(٤) بفتح الباء، وهمزة مكسورة وياء ساكنة بعدها، هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص وحمزة والكسائي.

(٥) بياء ساكنة بين باء وهمزة مفتوحتين، هي قراءة شعبة بلا خلاف من «الهداية». انظر: الفوائد المجمّعة: ٣٠/ب.

(٦) الضّيغم: الأسد. انظر: مختار الصحاح (ضغم): ٣٨٢.

(٧) السين ويلزم منه فتح الميم، هي قراءة جمهور السبعة سوى شعبة. انظر: السبعة: ٢٩٧، وغاية ابن مهران: ١٥٩.

(٨) ويلزم منه سكون الميم، هي قراءة شعبة.

(٩) في «ن، م» «ونحوه».

(١٠) الآيات على الترتيب: الأحزاب: ٣٧، والبقرة: ٢٣١، والمائدة: ٤.

﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [١٧٢] من قرأ بالتوحيد[١]، فلأنّ ذرية تؤدي عن معنى الجمع، كقوله: ﴿ذُرِّيَّةَ من حملنا مع نوح﴾ [الإسراء: ٣]، وذرّية تقع للواحد والجمع، فوقوعها للجميع نحو ما قلناه. ووقوعها للواحد نحو قوله: ﴿هب لي من لدنك ذريّة طيّبة﴾ [آل عمران: ٣٨]، يعني: ولداً طيّباً. والجمع حسن أيضاً؛ لأنّها إن كانت بمعنى الواحد حسن الجمع[٢]، وإن كانت بمعنى الجمع فجمعها/ حسن أيضاً، كما ١٠٤/أ قالوا: صَوَاحِبات وطُرُقات وما أشبهه. وفي اشتقاق ذرّية ووزنها خمسة أوجه[٣]، أولها: أن يكون وزنها فُعُّولَة وأصلها: ذُرُّوْرَة، مشتقّة من الذّر، كما جاء في الحديث: «إنّ اللّه أَخْرج ذُرّيةَ آدمَ مِنْ ظَهْره كالذّر»[٤]، فكرهوا التضعيف بتكرار الراءين[٥] في ذرورة، فقلبوا الراء الثانية ياء كما قالوا في تقصّصت: تقصيت[٦]. فصارت: ذُرُّويَة، فلما وقعت الواو ساكنة قبل الياء قلبوها ياء، لأنّ الياء أخفّ من الواو، وأبدلوا الضمّة التي قبلها كسرة لتصحّ الياء، وأدغموا الياء الساكنة في[٧] المتحركة، فصارت: ذُرِّيّة. والوجه الثاني: أن يكون وزنها: فُعْلِيَّة، وتكون الياء للنّسب، فيكون منسوباً إلى الذّر، وكان الأصل أن تكون ذَرِّيّة بفتح الذال، لكنّهم ضموها كما قالوا: رجل دُهْريّ، فضموا الدال، وأصلها الفتح؛ لأنّه منسوب إلى الدَّهر. والوجه الثالث: أن يكون وزنها: فُعِّيْلَة[٨]، وأصلها ذُرِّيرَة من الذَّر أيضاً، فقلبت الراء ياء كراهة التضعيف، وأدغمت الياء التي قبلها فيها[٩]. والوجه الرابع:

---

(١) وفتح التاء، هي قراءة ابن كثير والكوفيين هنا، وفي يس ﴿حملنا ذريتهم﴾ آية: ٤١، وفي الموضع الثاني في الطور ﴿بهم ذريتهم﴾ آية: ٢١. ووافقهم أبو عمرو في يس. وقرأ الباقون بالألف على الجمع وكسر التاء. انظر: التبصرة: ٢٠٨ ـ ٢٠٩، والنّشر: ٢: ٢٧٣.

(٢) في «ن» «الجميع».

(٣) انظر فيها: معاني القرآن للزجاج: ١: ٣٩٩ ـ ٤٠٠، و «التحصيل»: ١/ ١٣١/أ ـ ب، والبحر: ١: ٣٧٢ ـ ٣٧٣، وبصائر ذوي التمييز: ٣: ٧ ـ ٨.

(٤) أخرجه بلفظ آخر أحمد في المسند: ١: ٢٧٢، ونحوه مالك في الموطأ في القدر: ٢: ٨٩٩، وأبو داود في القدر: ٥: ٧٩ ـ ٨٠، والترمذي في التفسير: ٨: ٤٥٣ (تحفة الأحوذي).

(٥) في «ن» «بتكرر الراء».

(٦) انظر هذا القلب في: المساعد: ٤: ٢١٥.

(٧) في «ن» زيادة «الياء».

(٨) في «م» «فعللة».

(٩) الأوجه الثلاثة مشتقة من الذرّ. ويمكن أن يكون وزنها ـ على هذا الاشتقاق ـ: فُعْلُولة، والأصل =

أن يكون وزنها: فُعِّيْلَة أيضاً، وأصلها ذُرِّيْئَة، من ذرأ اللّه الخلق، فلام الفعل فيه همزة، فخففوا الهمزة بأن قلبوها ياء، من أجل الياء التي قبلها، وأدغموا الياء في الياء، كما يكون التخفيف في خطيئة ونظائرها. والوجه الخامس: أن يكون وزنها: فُعِّيْلَة أيضاً، وأصلها ذُرِّيْوَة، فلام الفعل واو من ذروت، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء[1].

﴿ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا ﴾ [١٧٢]، ﴿ أَوْ تَقُولُوٓا ﴾ [١٧٣] من قرأ بالياء فيهما[2]، فعلى لفظ الغيبة، لأنّ قبله لفظ غيبة.

ومن قرأ بالتاء[3] فعلى [لفظ][4] الخطاب، لأنّ قبله ﴿أَلَسْتُ بربكم﴾ على الخطاب.

١٠٤/ب ﴿ يُلْحِدُونَ ﴾ [١٨٠] و ﴿يَلْحَدُون﴾ لغتان/[5] يقال: أَلْحَدَ يُلْحِد ولَحَد يَلْحَد وأَلْحَد أكثر، يقوّيه: ﴿ومن يرد فيه بإلحاد﴾ [الحج: ٢٥]، فهو مصدر أَلْحَد، وقالوا: رَجُل مُلْحِد، فهو اسم الفاعل من أَلْحَد، ولم يسمع فيه لاَحِد[6].

= ذُرُّوْرَة، فقلبت الراء الأخيرة ياء لتوالي الأمثال، فصارت ذُرُّوْيَة، فاجتمع واو وياء، وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكسر ما قبل الياء للمناسبة.

(١) أو يكون وزنها: فُعُّولَة ـ مشتقة من «ذَرَوْت» ـ والأصل ذُرُّوْوَة، اجتمع واوان: الأولى زائدة للمد، والثانية لام الكلمة، فقلبت لام الكلمة ياء تخفيفا. فصارت: ذُرُّوْيَة، فأعلت الاعلال المتقدّم.

ويمكن أن تكونَ مشتقة من «ذَرَيْت»، فلام الفعل ياء، ووزنها: فُعُّولَة أو فُعِّيلَة ـ أيضاً ـ فعلى الأولى أصلها ذُرُّوِيَة، فأُعلت كما تقدم. وعلى الثاني ـ فُعِّيلَة ـ أصلها ذُرِّيْيَة، فأُدغمت الياء الزائدة في لام الكلمة. انظر في ما سبق: معجم مفردات الابدال والاعلال في القرآن الكريم: (ذرو): ١١٧ ـ ١١٨.

(٢) هي قراءة أبي عمرو. انظر: التيسير: ١١٤، والعنوان: ٩٨.

(٣) هي قراءة بقيّة السبعة.

(٤) زيادة من «ن».

(٥) قرأ حمزة بفتح الياء والحاء هنا، وفي النحل: ١٠٣، وفصلت: ٤٠، ووافقه الكسائي في النحل. وقرأ الباقون بضم الياء وكسر الحاء في المواضع الثلاثة. انظر: الكافي: ١٠٠ ـ ١٠١، وتلخيص العبارات: ٩٦، ومعاني القرآن للأخفش: ٣١٥.

(٦) قال السمين: «ومن كلامهم: ما فعل الواجد؟ قالوا: لحده اللاحد»!!. الدر المصون: ٥: ٥٢٢ ـ ٥٢٣.

﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ [١٨٦] من قرأ بالياء[١]، فلأنّ قبله ﴿من يضلل اللّه﴾، فالمعنى: ويذرْهم اللّه.

ومن قرأ بالنون[٢] فعلى استئناف إخبار اللّه عزّ وجلّ عن نفسه.

ومن جزم[٣] فإنّه عطفه[٤] على موضع: ﴿فلا هاديَ له﴾؛ لأنّ موضعه جزم، ومثله: ﴿فأصّدق وأكن[٥] من الصٰلحين﴾ [المنافقون: ١٠]، فعطف ﴿وأكن﴾[٥] على موضع ﴿فأصّدق﴾، اذ معناه: أن تؤَخرْني أصّدق وأكن من الصالحين.

ومن رفع: ﴿ويذرُهم﴾[٦] فعلى الاستئناف، أو على إضمار مبتدأ التقدير: وهو يَذَرُهم.

﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَآءَ﴾ [١٩٠] من قرأ بالتنوين وكسر الشين[٧] ففيه حذف، ويحتمل[٨] وجهين، أحدهما: أن يكون المعنى: جعلا له ذوي شرك، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. والوجه الآخر: أن يكون الحذف في له والتقدير: جعلا لغيره شركاً، وهذا التقدير إنّما تكمل معرفته بمعرفة[٩] التفسير، ونحن نختصر تفسير هذه القصة ليُعْرفَ بمعرفتها وجه القراءتين جميعاً إن شاء اللّه[١٠]. رُويَ أن حوّاء لمّا حملت، أتاها إبليس في صورة ملك، فقال[١١]: ما هذا في

(١) هي قراءة أبي عمرو والكوفيين. انظر: الإقناع ٦٥١ ـ ٦٥٢، والاتحاف: ٢٣٣.
(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر.
(٣) هي قراءة حمزة والكسائي مع قراءتهما بالياء.
(٤) في «ن» «عطف».
(٥) في «ن» «وأكون» وهو غلط.
(٦) الرافعون منهم من يقرأ بالنون، وهم: نافع وابن كثير وابن عامر، ومنهم من يقرأ بالياء وهما: أبو عمرو وعاصم.
(٧) وسكون الراء، هي قراءة نافع وشعبة. انظر: السبعة: ٢٩٩، وغاية ابن مهران: ١٦٠.
(٨) في «ن» «يحتمل».
(٩) في «م» «يكمل معرفته معرفة».
(١٠) «إن شاء الله» سقط من «ن».
(١١) في «ن، م» «فقال لها».

بطنك؟ قالت: لا أدري، قال: لعلّه أن يكون بهيمة من هذه البهائم. ولم يكن على وجه الأرض حينئذ من يشبه خلق آدم وحواء، ثمّ انصرف عنها، فلمّا أثقلت جاءها فقال: كيف [تجدينَكِ][(١)]؟ فقالت: إني قد أثقلت وأخاف أن يكون الذي في بطني بهيمة كما قلت، فقال لها: أرأيت إن أنا دعوت اللّه عزّ وجلّ فجعله كخلقك أيكون لي عليك عهد[(٢)] اللّه أن تُسميَهُ هو[(٣)] باسمي؟ قالت: نعم، ثم قالت حواء لآدم: إني أرى هذا الذي في بطني ثقيلاً، وإني أخاف أن يكون بهيمة/ من البهائم، فخاف آدم عليه السلام كخوفها، وذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿فلمّا أثقلت دعوا اللّه ربّهما﴾ [١٨٩]، يعني: آدم وحواء ﴿لئن ءاتيتنا صـٰلحاً﴾ يعني: خلقاً صالحاً. فلما وضعت حواء حملها أتاها إبليس، فقال: ألا تسمين باسمي كما جعلت لي على نفسك؟ فقالت: وما اسمك؟ فقال لها: عبد الحارث، وكان اسم إبليس ـ لعنه اللّه ـ الحارث، فسمّته عبد الحارث فمات[(٤)]. فهذا معنى قوله عزّ وجلّ: ﴿جعلا له شركاً فيما ءاتـٰهما﴾ يريد في التسمية. وقد ذهب أهل النظر في هذه الآية إلى وجوه[(٥)]، فمنهم من قال: معنى ﴿جعلا له شركا﴾ جعل أحدهما له شركاً يعني حواء دون آدم عليه السلام،

١٠٥/أ

---

(١) المثبت من «ن»، وفي النُسخ الثلاث «تجدك».

(٢) في «م» «عندك عهد أن».

(٣) «هو» من حاشية الأصل، ولا توجد في «ن، م، ر».

(٤) روى أصل هذا الخبر الترمذي (التحفة: ٨: ٤٥٩ ـ ٤٦٠)، وأحمد في المسند: ٥: ١١، وابن جرير: ٩: ١٤٦، والحاكم في المستدرك: ٢: ٥٤٥ وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، كلهم عن سمرة. وأعله ابن كثير بثلاث علل، الأولى: أن فيه عمر بن إبراهيم البصري، قال فيه أبو حاتم: لا يحتج به، الثانية: أنّه رُويَ من قول سمرة موقوفاً، قال: سمى آدم ابنه عبد الحارث. الثالثة: أن الحسن فسّر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعاً لما عدل عنه. قال: «وهذا يدلك على أنّه موقوف على الصحابي، ويحتمل أنّه تلقاه من بعض أهل الكتاب من آمن منهم مثل كعب أو وهب بن منبه وغيرهما».

ويُرْوَى أثراً عن ابن عباس، وتلقّاه عنه جماعة من أصحابه كمجاهد وسعيد، ومن الطبقة الثانية قتادة والسدّي وغير واحد من السلف، وجماعة من الخلف. ومن المفسرين جماعة لا يحصون كثرة. وكأنّه ـ والله أعلم ـ أصله مأخوذ من أهل الكتاب. اختصرته من كلام ابن كثير في تفسيره: ٢: ٢٨٦ ـ ٢٨٧. وأبطل التأويل المذكور الرازي من ستة وجوه. انظر: التفسير الكبير: ٨: ٩٠ ـ ٩١.

(٥) انظر فيها: الطبري: ٩: ١٤٥ ـ ١٤٩، ومعاني القرآن للزّجاج: ٢: ٣٩٥، واعراب القرآن للنحاس: ٢: ١٦٧، والتحصيل: ٢/ ٤٤/أ، والماوردي: ٢: ٧٥ ـ ٧٦، وزاد المسير: ٣: ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

ومنهم من قال: إن جميع ما في لفظ هذه الآية من لفظ التثنية إنما هو لغير آدم [وحواء][1] يعني به الذكر والأنثى من ولدهما، وذكر آدم وحواء، لأنّهما أصل الخلق. ومنهم من قال: إنّ لفظ التثنية عائد على الجنسين[2] جنس الذكر والأنثى، والدّليل على ذلك قوله تعالىٰ: ﴿فتعالى الله عمّا يشركون﴾، فجمع لأنّ كل واحد من الجنسين[2] جمع، كما قال: ﴿هذان خصمان﴾ [الحج: ١٩]، ثم قال: ﴿اختصموا في ربهم﴾، فهذا ما قيل في هذه الآية، وإنّما ذكرناه لما فيها من الإشكال الذي يجب أن يُعْرَفَ بمعرفته معنى الآية، ووجه القراءتين جميعاً.

وأمّا ﴿شركاء﴾ بالمدّ والهمز[3] فهو جمع شريك، ومعناه على ما قدّمنا.

﴿ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ﴾ [٢٠١] ﴿طَيْف﴾ و ﴿طَـٰئِف﴾[4] مصدران، فالمصدر على فَعْل كثير نحو: الضَّرْب والسَّمْع، وما أشبه ذلك. والمصدر على «فاعِل»، نحو: العاقِبة، والعافِية.

﴿ يَمُدُّونَهُمۡ ﴾[5] [٢٠٢] القراءتان جميعاً لغتان[6]، ﴿فيُمِدُّونَهم﴾ من أَمْدَدْت، و ﴿يَمُدُّونهم﴾ من مَدَدْتُ و ﴿يَمُدُّونهم﴾ أشبه بهذا الموضع[7]، لأنّ عامة ما جاء في القرآن مما لا يحمد، جاء على مددت، نحو: ﴿ويَمُدُّهم في طغيٰنهم/ يعمهون﴾، ﴿وَنَمُدُّ له من العذاب مدّاً﴾[8]. وما كان مما يحمد ويستحب، جاء على أمددت نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿أيحسبون أنّما نُمِدُّهم به من مال وبنين﴾، ﴿ويُمْدِدْكم

١٠٥/ب

(١) زيادة من «ن».
(٢) في «ن» «الجنس» وهو غلط.
(٣) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي.
(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ﴿طيف﴾ بياء ساكنة بين الطاء والفاء من غير همزة ولا ألف. وقرأ الباقون بألف بعد الطاء وهمزة مكسورة بعدها. انظر: التبصرة: ٢٠٩، والتيسير: ١١٥.
(٥) في «م» مكررة مرتين.
(٦) قرأ نافع ﴿يمدونهم﴾ بضم الياء وكسر الميم. وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الميم. انظر: العنوان: ٩٩، والكافي: ١٠١.
(٧) في «ن» «إلاّ في هذا الموضع»، وهو غلط.
(٨) الآيتان: البقرة: ١٥، ومريم: ٧٩.

بِأَمْوٰلٍ وبنين﴾[١] وما أشبهه. وقد يستعمل كل واحد منهما في موضع الآخر على الاتّساع، كما استعملت البشارة في الخير والشر، وبالله التوفيق.

---

(١) الآيتان: المؤمنون: ٥٥، ونوح: ١٢.

(تنبيه): ترك المؤلف ذكر ﴿لا يَتَّبِعوكُم﴾ آية: ١٩٣، فقرأ نافع بسكون التاء وفتح الباء. وقرأ الباقون بتشديد التاء وكسر الباء. ومثل هذا ﴿يَتَّبِعُهم﴾ في الشعراء آية: ٢٢٤. وهما لغتان. انظر: تلخيص العبارات: ٩٧، والنّشر: ٢: ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

سورة الأنفال

﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ [٩] من قرأ ﴿مردَفين﴾ بفتح الدال[١] فمعناه: أردفهم اللّه بعدكم لنصركم، فهو اسم المفعول من أردف.

ومن قرأ بكسر[٢] الدال[٣] ففيه قولان، أحدهما: أن يكون معناه: مُرْدِفين خلفهم ملائكة أُخر من قولهم: أردفت زيداً خلفي، إذا ركّبته.

والثاني: أن يكون معنى ﴿مُرْدِفين﴾ جائين بعدكم، والعرب تقول: أردفنا القومَ، أي[٤]: جئنا بعدهم[٥].

﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ ﴾ [١١] علّة ابن كثير وأبي عمرو[٦]، أنّهما أسندا الفعل إلى النّعاس، كما أُسْنِدَ إلى ﴿الأمنة﴾ في قوله عزّ وجلّ: **﴿تغشى طائفة منكم﴾** [آل عمران: ١٥٤]، والأمنة هي: النعاسَ، فلما أُسْنِدَ الفعل إليهما[٧] في آل عمران[٨]، كذلك أُسْنِدَ هاهنا.

ووجه قراءة الباقين[٩]: أن الفاعل هو اللّه عزّ وجلّ، والتقدير: إذ يُغشيكُم اللّه النعاسَ. ويقوّيه أنّ بعده فعلاً مسنداً إلى اللّه عزّ وجلّ، وهو قوله: **﴿وينزل عليكم من السماء ماء﴾**، فكان إسناد الفعل إلى اللّه في ذلك، أشبه بما بعده، والتشديد

---

(١) هي قراءة نافع. انظر: الارشاد: ٣٤٥، والاتحاف: ٢٣٦.

(٢) في «م» «من كسر الدال».

(٣) هي قراءة بقيّة السبعة.

(٤) في «ن» «بمعنى».

(٥) قال أبو عبيدة: «وبعضهم يقول: ردفني، أي: جاء بَعْدي» مجاز القرآن: ١: ٢٤١. وقال الأخفش: «وتقول العرب: ردفه أمر، كما يقولون: تبعه وأتبعه» معاني القرآن: ٤٣١. وانظر: **الحجة للفارسي** (خ) ٣: ٧٥.

(٦) قرءَا بفتح الياء وسكون الغين وفتح الشين مخففة وألف بعدها في **﴿يغشاكم﴾** ورفع **﴿النعاس﴾**. انظر: «الهادي» ٢٣/أ، والنّشر: ٢: ٢٧٦.

(٧) أي إلى النّعاس أو الأمنة التي من النعاس. وفي «ن» «إليها».

(٨) على قراءة حمزة والكسائي بالتاء في **﴿تغشى﴾** آية: ١٥٤، راجع ص: ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٩) نافع يقرأ: بضم الياء وسكون الغين وكسر الشين مخففة، وياء بعدها. وابن عامر والكوفيون: كنافع إلاّ أنهم شددوا الشين ويلزم منه فتح الغين. وكلهم ـ نافع وابن عامر ومن معه ـ نصب **﴿النعاس﴾**.

والتخفيف لغتان، حسب ما قدّمناه في سورة الأعراف[(١)].

﴿ مُوهِنُ ﴾ [١٨] التشديد والتخفيف فيه يرجعان إلى معنى واحد. فـ ﴿مُوْهِن﴾[(٢)]: اسم الفاعل من أوهن. و ﴿مُوَهِّن﴾[(٣)]: اسم الفاعل من وهّن، فهو مثل: ﴿مُوصٍ﴾ و ﴿مُوَصٍّ﴾، وقد تقدم القول فيه[(٤)].

وقراءة حفص على الإضافة[(٥)].

١٠٦/أ وقراءة الجماعة على نصب ﴿كيد﴾/ بـ ﴿مُوْهِنٌ﴾ لأنّه اسم الفاعل، فهو يعمل عمل الفعل.

﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٩] من فتح الهمزة[(٦)]، فهو ردّ على قوله: ﴿إذ يوحي ربك إلى الملٰئِكَةِ أني معكم﴾ [١٢].

ومن كسرها[(٦)] فعلى الاستئناف.

﴿ ٱلْعُدْوَةِ﴾ [٤٢] و ﴿العِدْوة﴾، ضمّ العين وكسرها لغتان[(٧)].

﴿ مَنْ حَيَّ ﴾ [٤٢] من قرأ بياءين[(٨)]، فلأنّ الياء الثانية حركتها مشبهة بحركة الإعراب من أجل أنّها تذهب في بعض الأحوال[(٩)]، كما تذهب حركة الإعراب،

---

(١) آية: ٥٤، راجع ص: ٣٠١.

(٢) بسكون الواو وتخفيف الهاء، قراءة ابن عامر والكوفيين. انظر: السبعة: ٣٠٤ ـ ٣٠٥، و «الهادي»: ٢٣/أ.

(٣) بفتح الواو وتشديد الهاء، قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو.

(٤) آية: ١٨٢ في البقرة، ص: ١٩٠، وراجع ﴿أوصى ووصى﴾ في البقرة آية: ١٣٢ ص: ١٨٣.

(٥) بترك تنوين ﴿موهن﴾ وجر ﴿كيد﴾ بالإضافة، والجماعة بتنوين ﴿موهن﴾ ونصب ﴿كيد﴾.

(٦) قرأ نافع وابن عامر وحفص بفتح الهمزة، والباقون بكسرها. انظر: التبصرة: ٢١٢، والكافي: ١٠٢.

(٧) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر العين من ﴿بالعدوة﴾ وقال اليزيدي: أنها لغة الحجاز كما في البحر: ٤: ٤٩٩، والدر المصون: ٥: ٦١٠، وقرأ الباقون بالضم. ونقل الجعبري عن الفراء أن الضم لغة الحجاز ـ أيضاً ـ وأنهم يقولون: العُدوة والعِدوة. انظر: شرح الجعبري على الشاطبية: ٤٩٣ (ولم أجدْ قول الفراء في معاني القرآن له)، وانظر: التيسير: ١١٦، والنشر: ٢: ٢٧٦، والاتحاف: ٢٣٧.

(٨) الأولى مكسورة، هي قراءة نافع والبزي وشعبة. انظر: تلخيص العبارات: ٩٨، والاتحاف: ٢٣٧.

(٩) في «م» «الأحرف».

وذلك إذا اتّصل الفعل بضمير، نحو قولك: حييت. فلمّا كانت الياء يلزمها السكون في بعض الأحوال امتنع الإدغام فيها، إذ لايجوز الإدغام في حرف ساكن[١]. ولذلك أجمعت العرب إلا قليلاً منهم[٢]، على رفض الإدغام في المعرب من هذا الجنس[٣]، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿بقادر على أن يُحيِيَ الموتى﴾ [الأحقاف: ٣٣].

ومن قرأ بياء واحدة مشدّدة[٤]، فإنّه أدغم الياء في الياء، وذلك لأنّ الياء المدغم[٥] فيها قد لزمتها الحركة، إذ لا يدخل الجزم في الفعل الماضي، فالحركة لها أَلزَمُ من الحركة لآخِرِ المستقبل؛ لأن المستقبل يدخله الجزم.

﴿إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾ [٥٠] من قرأ بالتاء[٦]، فعلى لفظ تأنيث ﴿الملٰئكة﴾.

ومن قرأ بالياء[٧]، فلأنّ الفعل متقدم، وقد تقدم مثله فيما سلف من الكتاب[٨].

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾ [٥٩] من قرأ بياء[٩]، فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون الفاعل مضمراً، والتقدير: ولا يحسبن النبيّ الذين كفروا سبقوا، فالفاعل مضمر، و ﴿الذين كفروا﴾ مفعول أوّل، و ﴿سبقوا﴾ مفعول ثان. والوجه الثاني: أن يكون فاعل ﴿يحسبن﴾ ﴿الذين كفروا﴾، ويكون أحد مفعولي ﴿يحسبن﴾ مضمراً. التقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم [أنهم][*] سبقوا./ ويجوز ١٠٦/ب

---

(١) قال سيبويه: «وقال ناس كثير من العرب: قد حيي الرجل وحييت المرأة، فبين. ولم يجعلوها بمنزلة المضاعف من غير الياء. وأخبرنا بهذه اللغة يونس». الكتاب: ٤: ٣٩٧.

(٢) هم بكر بن وائل كما سيأتي.

(٣) وهو: كل فعل ماض آخره ياءين أولاهما مكسورة نحو حَيِيَ، وعَيِيَ.

(٤) هي قراءة قنبل وأبي عمرو وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي، وهي لغة بكر بن وائل كما في البحر: ٨: ١٢٣.

(٥) في «م» «المدغمة» وهو مغير للمعنى.

(٦) هي قراءة ابن عامر وحده. انظر: غاية ابن مهران: ١٦٢، والاقناع: ٦٥٥.

(٧) هي قراءة بقيّة السبعة.

(٨) نحو ﴿فنادته﴾ آية: ٣٩ في آل عمران، راجع ص: ٢١٨.

(٩) هي قراءة ابن عامر وحفص وحمزة، انظر: الارشاد: ٣٤٧، وتقريب النشر: ١١٩.

(*) زيادة من «ر».

ـ أيضاً ـ أن يكون المضمر: أن والمسألة بحالها، فيكون التقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أن[1] سبقوا، كما قال اللّه عزّ وجلّ: ﴿أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا﴾ [العنكبوت: ٤]، فتكون ﴿أنّ﴾ والفعل قد سدتا[2] مسدّ المفعولين؛ لأن حسبت وأخواتها تتعدّى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار[3] على أحدهما دون الآخر.

ومن قرأ ﴿تحسبن﴾ بالتاء[4] فالفاعل هو المخاطب، وهو مضمر في ﴿تحسبن﴾ و ﴿الذين كفروا﴾ مفعول أوّل، و ﴿سبقوا﴾ مفعول ثان.

﴿ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [٥٩] من فتح ﴿أَنَّ﴾[5]، فإنّه أضمر اللام، والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا لأنّهم لا يعجزون. ومن كسرها[6] فعلى الاستئناف.

وقد تقدم ﴿السلم﴾[7].

﴿ وَإِن[8] يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ ﴾ [٦٥، ٦٦] من قرأهما بالياء[9]، فلأن المئة جمع وهم مذكّرون.

ومن قرأ بالتاء[10]، فإنّه أنّث على لفظ المئة، وتأنيث أبي عمرو الأخير[11] منهما خاصة[12]، لأنّه نعت بـ ﴿صَابِرَة﴾، فقوِيَ التأنيث.

---

(١) في «م، ن» «وأن سبقوا».

(٢) في «ن» «سدت».

(٣) في «ن» « الاختصار».

(٤) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة والكسائي.

(٥) هو ابن عامر. انظر: السبعة: ٣٠٨، و «الهادي»: ٢٣.

(٦) وهم بقية السبعة.

(٧) في البقرة آية: ٢٠٨، وهناك نصصت على الخلاف في مواضعه الثلاثة، واللفظ القرآني هنا ﴿للسَّلْم﴾: ٦١، وراجع ص: ١٩٦.

(٨) آية (٦٥) ﴿وإن﴾ أمّا آية (٦٦) فهي ﴿فإن﴾ بالفاء، فاقتضى التنويه.

(٩) هي قراءة الكوفيين. انظر: التبصرة: ٢١٢، والعنوان: ١٠١.

(١٠) في الموضعين، وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر.

(١١) في «م» «الآخر».

(١٢) وهو ﴿فإن يكن منكم مائة صابرة﴾، وقرأ الأول بالياء.

﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [٦٦] الضمّ والفتح فيه لغتان مستعملتان[١].

﴿أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ [٦٧] من قرأ بالتاء[٢]، فلتأنيث الجماعة. ومن قرأ بالياء[٢]، حمله على المعنى؛ لأنّ واحد ﴿أسرى﴾ أسير فحمل الجمع على الواحد.

وقد تقدم ﴿أسْرى﴾ و ﴿أُسَارى﴾ في البقرة[٣].

و ﴿الوِلَـٰية﴾ و ﴿الوَلَـٰية﴾ لغتان[٤].

---

(١) قرأ عاصم وحمزة هنا وفي الروم آية: ٥٤، بفتح الضاد، لكن حفصاً له وجهان في الروم، والفتح لغة تميم كما في زاد المسير: ٣: ٢٧٨، والبحر: ٤: ٥١٨، والمصباح المنير (ضعف): ١٣٧، وقرأ الباقون بالضم وهي لغة أهل الحجاز كما في معاني القرآن للفراء: ١: ٤٧٧، والزاد والبحر. وانظر: النشر. ٢: ٢٧٧ و ٣٤٥ ـ ٣٤٦، والفوائد المجمعة: ٣٠/ب.

(٢) قرأ أبو عمرو بالتاء، والباقون بالياء. انظر: التيسير: ١١٧، والاتحاف: ٢٣٩.

(٣) آية: ٨٥، ص: ١٧٣ ـ ١٧٤، أما هنا فأبو عمرو يقرأ قوله تعالى ﴿من الأسرى﴾ آية ٧٠ على فُعَالى، والباقون على فَعْلى. انظر: النشر: ٢: ٢٧٧.

(٤) قرأ حمزة ﴿ولـٰيتهم﴾ آية: ٧٢ بكسر الواو، ووافقه الكسائي في الكهف ﴿الولاية﴾ آية: ٤٤. والباقون بالفتح فيهما. انظر: الاتحاف: ٢٣٩.

سورة التوبة

﴿أَيِمَّةَ﴾ [١٢] جمع إمام، وإمام مثل: فِعَال، جمع على أَفْعِلَة، كعِمَاد وأَعْمِدة، فصار أَأْمِمَة، فاستثقلوا التضعيف والهمزتين، لا سيّما والهمزة الثانية ساكنة، وليس من شأن العرب أن يجمعوا بين همزتين الأولى منهما متحرّكة والثانية ساكنة[١]. فنقلوا كسرة الميم إلى الهمزة فصار/ أَإِمْمَة[٢]، ثم أدغمت الميم في الميم، فصار أَئِمَّة[٣]. ١٠٧/أ

فمن حقّق الهمزتين[٤]، فإنه جاء به على الأصل. ومن خفّف الثانية فقلبها ياء[٥]، فعلى ما قدمناه في باب الهمزتين[٦] من استثقال العرب الجمع ما بين الهمزتين في كلمة، وقد استثقلوا الجمع بينهما في كلمتين، نحو: ﴿جاءَ أَحَدَهم﴾ [المؤمنون: ٩٩]. وقد عاب سيبويه والخليل تحقيق الهمزتين، وجعلا ذلك من الشذوذ الذي لا يعوّل[٧] عليه[٨]. والقراء أحذق بنقل هذه الأشياء من النحويين، وأعلم بالآثار. ولا يلتفت إلى قول من قال[٩]: إنَّ تحقيق الهمزتين في لغة العرب شاذ قليل، لأنّ لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل هذا القول، وقد اجتمع على

---

(١) قال سيبويه: «واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة». انظر: الكتاب: ٣: ٥٥٢.

(٢) قوله «فصار أامممة» سقط من «ن».

(٣) انظر: اعراب القرآن للنحاس: ٢: ٢٠٤ ـ ٢٠٥، ومشكل مكي: ١: ٣٥٧، والبيان: ١: ٣٩٤، وارتشاف الضرب: ١: ١٣٠.

(٤) التحقيق: قراءة ابن عامر والكوفيين. انظر: «الهادي»: ٢٣، والنّشر: ١: ٣٧٨.

(٥) إبدال الثانية ياء ـ لنافع وابن كثير وأبي عمرو ـ للمسهلين ليس مذهب «الهداية» كما في النشر: ١: ٣٧٩، وإنما مذهب ذكره ابن شريح في الكافي: ١٠٣، وأبو العز في الإرشاد: ٣٥٠، وأبو حيان في البحر: ٥: ١٥، ومذهب «الهداية» التسهيل بين بين في الثانية كما في النشر: ١: ٣٧٩، وتقريبه: ٢٦.

(٦) ص: ٤٣ ـ ٤٤.

(٧) في «م» «لا يعل».

(٨) انظر: الكتاب: ٣: ٥٤٨ ـ ٥٤٩.

(٩) هو ابن جنّي في الخصائص: ٣: ١٤٣. وانظر: معاني القرآن للزجاج: ٢: ٤٣٤ ـ ٤٣٥، ٤: ٢٠٩، وشرح المفصل: ٩: ١١٦.

تحقيق الهمزتين أكثر القرّاء وهم أهل الكوفة، وأهل الشام، وجماعة من أهل البصرة[١]، وببعضهم تقوم الحجّة. ولَعَمْري إن التحقيق في ﴿أَئِمَّة﴾ ثقيل، والتحقيق في ﴿ءأنذرتهم﴾[٢] أسهل منه وأقيس! وذلك أن الهمزة الأولى في ﴿أَئِمَّة﴾ قد لزمت الثانية لزوماً لا تفارقها معه؛ لأنّها همزة أَفْعِلَة التي تزاد في الجمع، والهمزة في ﴿ءأنذرتهم﴾ غير لازمة لأنها همزة استفهام يجوز تقدير طرحها، فالتسهيل فيما تكون الهمزة فيه لازمة أحسن. فإن قال قائل: وجدنا من يسهل الهمزة الثانية من القرّاء إنما يجعلها بين بين في نحو ﴿أَئِنكم﴾[٣] ونظائره. ورأيناهم أبدلوها في ﴿أئِمة﴾ ياء، فلم لم يجعلوها بين بين، كما فعلوا في كل همزتين اجتمعتا في كلمة الأولى منهما مفتوحة والثانية مكسورة؟ قيل له: لما كان أصل ﴿أئِمة﴾ أأْمِمَة وكان أصل الهمزة الثانية السكون حتى تحركت بنقل حركة الميم إليها، حملت في التسهيل على الحكم الذي يجب للهمزة الساكنة، ولا يدخل في الهمزة الساكنة من ضروب التسهيل إلّا البدل[٤]، فحكم/ لها في ﴿أئِمة﴾ ـ وإن كانت متحرّكة ـ بحكم أصلها، ١٠٧/ب وهو السكون، إذ الحركة فيها عارضة. ألا ترى أنّها[٥] لو خفّفت من غير أن تنقل إليها حركة[٦]، لأُبدلت ألفاً، فقيل: آمِمَة فتبدل ألفاً، إذ هي ساكنة وقبلها فتحة. ويقوّي إبدالها ياء أنّهم قالوا[٧]: إذا بنيت من أمام أفْعَل منه، قلت: هذا[٨] أَيَمُّ من هذا، كما تقول: هذا أَفْضَلُ من هذا، فإبدالهم إياها ياء[٩]، دليل على صحة ما ذهب

---

(١) كروح بن عبد المؤمن، وأبي العباس الوليد بن حسان، وأبي أيّوب سليمان بن عبد اللّه، ومحمد بن عبد الخالق، وأبي حاتم السجستاني، وفضل الهذلي، وأبي المهلب. انظر: المصباح: ١١٥ و ٣٥١، والنّشر: ١: ٣٧٨، والإتحاف: ٢٤٠.

(٢) البقرة آية: ٦.

(٣) الأنعام: ١٩.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي: ٣: ٥٢ ـ ٥٣.

(٥) في «ن» «أنك».

(٦) في «ن، م» «الحركة».

(٧) هذا قول الأخفش كما في معاني القرآن للزجاج: ٢: ٤٣٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٢: ٢٠٥، (ولم أجد قول الأخفش في معاني القرآن له).

(٨) لفظ «هذا» سقط من «ن».

(٩) لفظ «ياء» سقط من «ن، م».

إليه من سهّلها[١] من إبدالها[٢] ياء.

﴿إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾ [١٢] من قرأ بكسر الهمزة[٣] ففيه وجهان، أحدهما: أن يكون نفى عنهم الإيمان الذي هو ضدّ الكفر.

والوجه الثاني: أن يكون مصدر أَمِنَ، الذي هو ضدّ الخوف فيكون معناه: لا أَمان لهم.

ومن قرأ بفتح الهمزة[٤]، فإنّه جعله جمع يمين، فكأنّه قال: لا عهود لهم؛ لأنّ العهود بمعنى الأَيْمان، ويقوّي هذه القراءة أن قبلها وبعدها ما يشبهها، فالذي قبلها ﴿وإن نكثوا أَيْمَٰنهم﴾ ويقوّيها أيضاً أن قوله: ﴿فقاتلوا أَئِمّة الكفر﴾ يعلم منه أنّهم لا أَيْمان لهم، فصار كسر الهمزة إذا جعل بمعنى الإيمانِ الذي هو ضدّ الكفر، تكريراً.

﴿أَن يَعْمُرُوا مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [١٧] من قرأ بالتوحيد[٥]، فإنّه يعني المسجد الحرام ويقوّيه[٦]، قوله: ﴿أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام﴾ [١٩].

ومن قرأ بالجمع[٧]، فإنه أراد المساجد كلّها، إذ ليس للمشركين عمارة شيء من مساجد اللَّه، ويقوّي قراءة الجمع، أن من جمع دخل في قراءته المسجد الحرام وغيره. ومن أفرد لم يدخل في قراءته شيء من المساجد، إلَّا المسجد الحرام، فالقراءة التي تجمع المسجد الحرام وغيره أعمّ.

وقد[٨] تقدّم ﴿يبشرهم﴾[٩] [٢١].

---

(١) لفظ «من سهلها» سقط من «ن، م».
(٢) في «ن» «أبدلها».
(٣) هي قراءة ابن عامر. انظر: السبعة: ٣١٢، وغاية ابن مهران: ١٦٤.
(٤) هي قراءة بقيّة السبعة.
(٥) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: التبصرة: ٢١٤، والعنوان: ١٠٢.
(٦) في «ن» «ويقويها» بدون «قوله».
(٧) هي قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي.
(٨) «قد» سقط من «ن».
(٩) في آل عمران آية: ٣٩، راجع ص: ٢١٩ ـ ٢٢٠.

﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [٢٤] من قرأ بالجمع[١]، فلأنّ لكل واحد منهم عشيرة.

ومن أفرد[٢] فلأنّ العشيرة تؤدّي عن معنى الجمع.

﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ /[٣٠] من قرأ بالتنوين[٣]، فإنه جعل «عُزَيراً» ١٠٨/أ ابتداء، والخبر ﴿ابن﴾ كما تقول: زيدٌ ابن أخينا، إذا أردت أن تخبر أنّه ابن أخيك، وإنما يحذف التنوين إذا جعل ﴿ابن﴾ نعتاً للاسم الذي قبله، نحو قولك: هذا زيدُ بنُ عمرو، وبكرُ بنُ عبدِ اللّه خارجٌ. فبكر ابتداء وابن نعت، وخبر الابتداء خارج، فإذا جعلت ابناً الخبر نَوَّنْت الاسم؛ كقولك: زَيْدٌ ابن عمرو[٤].

فأمّا من قرأ بغير تنوين[٥] فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون ﴿ابن﴾ صفة لـ ﴿عُزَير﴾، ويقدر حذف مبتدأ، كأنّهم قالوا: هذا عُزَيرُ ابن اللّه، أو صاحبنا عزير ابن اللّه. والوجه الآخر: أن يكون كالقراءة الأولى، أصلها التنوين، ثم حذف التنوين استخفافاً أو لالتقاء الساكنين؛ لأنّ التنوين حرف إعراب كالواو والياء والألف، فلمّا أشبه حروف المدّ واللين حذف، كما تحذف حروف المدّ واللين إذا جاء بعد كل حرف منها ساكن[٦]. وعلى ذلك قراءة من قرأ: ﴿قُلْ هو اللّه أَحدُ اللّهُ الصمد﴾[٧] [الإخلاص: ١ ـ ٢].

---

(١) هو شعبة وحده. انظر: التيسير: ١١٨، وتلخيص العبارات: ٩٩.

(٢) وهم بقية السبعة.

(٣) وكسره حال الوصل، قراءة عاصم والكسائي. انظر: الكافي: ١٠٣ ـ ١٠٤، والإرشاد: ٣٥٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للفرّاء: ١: ٤٣١، والزجاج: ٢: ٤٢٢. وانظر: ما قاله الجرجاني في دلائل الإعجاز: ٣٧٥.

(٥) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة.

(٦) وَمِنْ حذف التنوين لالتقاء الساكنين ما أنشده الفراء: «إذا غطيف السلمي فرا»، فترك تنوين «غطيف» ـ وهو: اسم رجل ـ، انظر: معاني القرآن للفراء: ١: ٤٣١، واللسان (غطف): ٩: ٢٦٩.

(٧) بترك التنوين في ﴿أَحَدُ﴾: هي قراءة جماعة عن أبي عمرو كالأصمعي، ويونس بن حبيب، وهارون بن موسى الأعور، وعبيد بن عقيل، واللؤلؤي، ومحبوب بن الحسن، وإبراهيم بن زاذان، وسريح بن يونس عن الكسائي، ونصر بن عاصم، وزيد بن علي، وأبان بن عثمان، وابن سيرين، والحسن البصري، وابن أبي إسحاق، وأبي السَّمَّال. انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٨٢، والتقريب والبيان: ورقة ١٤٩، والبحر: ٨: ٥٢٨.

﴿يُضَـٰهِـُٔونَ﴾ [٣٠] الهمز وتركه لغتان[١]، يقال: ضاهأ وضاهى. فهو مثل: أرجأ وأرجى.

﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ﴾ [٣٧] من قرأ بالهمز[٢] فعلى الأصل من قولهم: «نسأت الإبل عن الحوض»[٣]، إذا أخّرتها[٤]. ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿ما نَنْسَخ من ءاية أو نَنْسَأْها﴾ [البقرة: ١٠٦] على قراءة من همز[٥]، يريد أو نؤخرها، فلا ننسخها. ومعنى النسيء: تأخير حرمة الشهر الحرام، «وذلك أنّهم كانوا حرموا القتال في الشهر الحرام»[٦] في الجاهلية، فكانوا إذا احتاجوا إلى القتال فيه قاتلوا وحرّموا مكانه شهراً آخر؛ كما قال اللّٰه عزّ وجلّ: ﴿يحلونه عاماً ويحرّمونه عاماً﴾ فـ ﴿النَّسيء﴾، مصدر بمعنى التأخير، وزنه «فَعِيل»، مثله من المصادر نَذِير ونكِير.

١٠٨/ب ومن قرأ بغير الهمز[٧]، فأصله الهمز كالقراءة الأخرى، لكنه أبدل الهمزة ياء/ من أجل الياء التي قبلها، وأدغم الياء الأولى في الثانية على الأصل المستعمل في الهمزة المتحرّكة التي[٨] قبلها ياء زائدة أو واو زائدة[٩].

﴿يُضَـلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [٣٧] من قرأ بضم الياء وفتح الضاد[١٠]، فعلى معنى يُضِلُّهم به غيرهم، ويقوّيه أن بعده فعلاً غير مسمّى الفاعل مثله، وهو قوله: ﴿زُيِّن لهم سوءُ أعمالِهم﴾.

---

(١) قرأ عاصم ﴿يضـٰهِـٔون﴾ بهاء مكسورة وهمزة مضمومة بعدها واو، وهي لغة ثقيف كما في الجعبري: ٤٩٩، والدر المصون: ٦: ٣٩. وقرأ الباقون بهاء مضمومة بعدها واو، وهي لغة بقية العرب كما في الجعبري. وانظر: الإتحاف: ٢٤١.

(٢) قراءة جمهور السبعة سِوى ورش انظر «الهادي»: ٢٣، والاتحاف: ٢٤٢.

(٣) في صلب الأصل و «ر» «حوضها» والمثبت من الحاشية تصحيحاً، وهو موافق لما في «ن، م».

(٤) انظر: معاني القرآن الفراء: ١: ٤٣٧، والصحاح (نسأ): ١: ٧٦.

(٥) وهما ابن كثير وأبو عمرو.

(٦) ما بين القوسين ساقط من «ر».

(٧) بياء مشدّدة، هي قراءة ورش.

(٨) في «ن» زيادة «يكون».

(٩) انظر: هذا الأصل في شرح الشافية للرضي: ٣: ٣٢ ـ ٣٣.

(١٠) هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٣١٤، وتقريب النّشر: ١٢٠.

ومن قرأ بفتح الياء وكسر الضاد[١]، فعلى أنّه أخبر أنّهم يَضِلُّون بتحليلهم الشهر الحرام عاماً وتحريمهم إياه عاماً. ويقوّي[٢] إسناد ﴿يَضِلّ﴾ إلى ﴿الذين كفروا﴾ أن بعده: ﴿يحلّونه عاماً ويحرّمونه عاماً﴾، فالفعلان مسندان إليهم.

﴿أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ [٥٤] من قرأ بالياء[٣]، فإنّه حمله على المعنى فكأنّه قال: أن يُقْبَل منهم إنفاقهم.

ومن قرأ بالتاء[٤]، فلأنّ النفقات مؤنثة. وقد تقدّم له نظائر نحو قوله: ﴿ولا تقبل مِنْها شفـٰعة﴾[٥] [البقرة: ٤٨]، وما أشبهه.

وقد تقدم ﴿أذن﴾[٦] [٦١]، و ﴿كرهاً﴾[٧] [٥٣].

﴿وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [٦١] من قرأ بالخفض[٨]، فإنّه عطفه على ﴿خير﴾. ومعنى الآية: أنّ المنافقين قالوا: إن محمّداً ﷺ ذو أُذن يسمع كلّ ما قيل له، فنحن نقول فيه ما شئنا، فإذا بلغه عنّا شيء أتيناه فحلفنا له فصدّقنا وقبل منا، فقال اللَّه عزّ وجل: ﴿قل أذن خير لكم﴾، أي: هو مستمع خير لكم، ومستمع رحمة، فكرّر الرحمة وإن كان الخير يشتمل عليها تأكيداً، وكما قال: ﴿اقرأ باسم ربّك الذي خلق﴾، ثم كرّر ﴿خلق﴾، فقال: ﴿خلق الإنسـٰن من علق﴾ [العلق: ١ ـ ٢].

ومن رفع ﴿رحمة﴾[٩]، فإنّه عطفها على ﴿أُذنُ﴾، فالمعنى: قل هو أُذنُ خيرٍ لكم، وَرَحْمةٌ للذين آمنوا.

---

(١) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.
(٢) في «ن» «ويقوّيه».
(٣) هي قراءة حمزة والكسائي، انظر: غاية ابن مهران: ١٦٥، و «الهادي»: ٢٣.
(٤) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.
(٥) انظر ص: ١٦٤.
(٦) في المائدة آية: ٤٥، راجع ص: ٢٦٥.
(٧) في النساء آية: ١٩، راجع ص: ٢٤٨.
(٨) هو حمزة. انظر: التبصرة: ٢١٥، والعنوان: ١٠٢.
(٩) هي قراءة بقيّة السبعة.

﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾ [٦٦] وجه قراءة عاصم(١/أ-ب)، أنّه على إخبار اللّه عزّ وجلّ/ عن نفسه. و ﴿نعف﴾(٢) مجزوم بالشرط، وعلامة جزمه حذف الواو، وجواب الشرط ﴿نعذب﴾، و ﴿طائفة﴾ مفعول.

١٠٩/أ

وقراءة الباقين(٣) على ترك تسمية الفاعل، وهو على ما ذكرناه من الشرط، إلاّ أن علامة الجزم في ﴿يُعْفَ﴾ حذف الألف؛ لأنّ أصله «يُعْفى». فأمّا ﴿طائفةٌ﴾ فإنّه مرفوع على ما لم يسمّ فاعله.

﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾(٤) [٩٨] من ضمّ السين(٥)، فمعناه: دائرة الشرّ، كذلك قال اليزيدي عن أبي عمرو.

ومن فتحها(٦)، فمعناه: الدائرة السيّئة، كما قال تعالىٰ: ﴿الظانين باللّه ظنّ السوء﴾ [الفتح: ٦]، يعني: الظن السيّء، وهما متقاربتان.

﴿قُرُبَةٌ لَّهُمْ﴾ [٩٩] الضم والإسكان لغتان(٧)، والضمّ الأصل، والإسكان تخفيف.

(١/ أ) بفتح النون وضمّ الفاء من ﴿نعف﴾، وبالنون وكسر الذال من ﴿نعذب﴾، ونصب ﴿طائفة﴾. انظر: التيسير: ١١٨ ـ ١١٩، والاتحاف: ٢٤٣.

(١/ ب) عاصم بن بَهْدَلة ـ أبي النَّجود ـ الأسدي، أبو بكر، أحد القراء السبعة، قرأ القرآن على أبي عبد الرحمان السّلمي، وزِرّ بن حُبَيْش الأسدي، وسَعْد بن إلياس الشيباني. أخذ عنه جماعة كثيرة منهم: حَفصٌ وشعبة بن عياش. توفي رحمه اللّه سنة (١٢٨ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار: ١: ٨٨، وغاية النهاية: ١: ٣٤٦، والنشر: ١: ١٥٥، وتقريب التهذيب: ٢٨٥.

(٢) في «ن» ﴿تعف﴾.

(٣) بضمّ الياء وفتح الفاء من ﴿يعف﴾، وبالتاء وفتح الذال من ﴿تعذب﴾، ورفع ﴿طائفة﴾.

(٤) في الأصل و«ر»: جاء ﴿دائرة السوء﴾ بعد ﴿قربة لهم﴾ وبعد ﴿صلوٰتك﴾. والترتيب مُثْبت من «ن، م»، وهو موافق لترتيب الآيات في السورة. والمؤلف أحياناً لا يراعي ترتيب الآيات في بعض المواضع، وهو قليل منه.

(٥) هنا وفي الموضع الثاني من الفتح آية: ٦، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو. انظر: الكافي: ١٠٤، والإرشاد: ٣٥٥.

(٦) وهم الباقون. انظر: الحجة للفارسي (خ) ٣: ١٢٢ ـ ١٢٤، وذهب الفراء إلى أن ﴿السوء﴾ بالضم الاسم، وبالفتح المصدر. انظر: معاني القرآن له: ١: ٤٥٠.

(٧) قرأ ورش بضم الراء، والباقون بسكونها. انظر: تلخيص العبارات: ٩٩، والنشر: ٢: ٢٨٠.

﴿من تحتها﴾ [١٠٠] زيادة ﴿من﴾ وحذفها سواء في المعنى[(١)].

﴿ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [١٠٣] من قرأ بالتوحيد[(٢)] هنا وفي هود، فلأنّه مصدر يؤدّي عن الواحد والجمع، ويقوّيه: ﴿قل إن صلاتي ونسكي﴾ [الأنعام: ١٦٢].

ومن قرأ بالجمع[(٣)]، فلأنّ المصادر قد تُجمع، نحو قوله: ﴿إن أنكر الأصوٰت لصوت الحمير﴾ [لقمان: ١٩]، ويقوّيه إجماعهم على الجمع في قوله: ﴿وصلوٰت الرسول﴾ [٩٩].

﴿ مُرْجَوْنَ﴾ [١٠٦] و ﴿مُرْجَؤُن﴾ لغتان[(٤)]، يقال: أرجأت وأرجيْت، وقد تقدم ذكره[(٥)].

﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ [١٠٧] إثبات الواو، على أنّه عطف جملة على جملة. وحذفها جائز[(٦)]، وقد تقدم له نظائر[(٧)].

﴿أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ [١٠٩] القراءتان متقاربتان[(٨)]، إحداهما على بناء الفعل

---

(١) قرأ ابن كثير بجر ﴿تحتها﴾ وزيادة ﴿من﴾ قبلها، وهي كذلك في مصاحف مكّة. والباقون بحذف ﴿من﴾ وفتح ﴿تحتها﴾، وكذلك هي في مصاحفهم. انظر: الإقناع: ٦٥٨، والنّشر: ٢: ٢٨٠، وهجاء مصاحف الأمصار: ١١٩.

(٢) قرأ حفص وحمزة والكسائي بالتوحيد وفتح التاءهنا خاصة، وفي هود آية: ٨٧. انظر: السبعة: ٣١٧، والإتحاف: ٢٤٤.

(٣) وكسر التاء ـ هنا ـ علامة للنصب، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.

(٤) قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي بواو ساكنة بعد الجيم،وكذلكَ قرؤُوا ﴿ترجي﴾ في الأحزاب: ٥١، بياء ساكنة بعد الجيم، وهي لغة قريش وأسد وقيس كما في الكشف: ١: ٥٠٦، والجعبري: ٥٠٢. وقرأ الباقون بهمزة مضمومة بعد الجيم بعدها واو، وكذلك ﴿ترجيء﴾ بهمزة مضمومة بعد الجيم، وهي لغة تميم وسفلى قيس، كما في الكشف والجعبري. وانظر: الكافي: ١٠٥.

(٥) في آل عمران آية: ٧٥. راجع ص: ٢٢٥.

(٦) قرأ نافع وابن عامر بحذف الواو من ﴿والذين﴾، وهكذا هي في مصاحف المدينـة والشام. وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هي في مصاحفهم. انظر: التبصرة: ٢١٦، والعنوان: ١٠٣، وهجاء مصاحف الأمصار: ١١٩.

(٧) نحو ﴿وقالوا اتّخذ اللّه ولدا﴾ في البقرة آية: ١١٦، راجع ص: ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٨) قرأ نافع وابن عامر، بضمّ الهمزة وكسر السين ورفع النون. والباقون بفتح الهمزة والسين ونصب النون. انظر: التيسير: ١١٩. والإتحاف: ٢٤٤.

للفاعل، والأخرى: على بناء الفعل للمفعول الذي لم يسمّ فاعله، وهما يرجعان إلى معنى واحد.

﴿شَفَا جُرُفٍ﴾ [١٠٩] الأصل ضمّ الراء، وإسكانها تخفيف[١]. والجرف: ما قطعه السيل[٢].

١٠/ب ﴿تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [١١٠] من فتح التاء[٣]، فالأصل تتقطع بتاءين، فحذفت/[٤] الثانية. و﴿قلوبهم﴾، على هذه القراءة فاعلة.

ومن ضم التاء[٥]، فعلى ما لم يسمّ فاعله، وعلى ذلك ارتفعت ﴿قلوبُهم﴾.

وقد تقدم ﴿فَيَقْتُلُون ويُقْتَلُون﴾[٦] [١١١].

﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ﴾ [١١٧] الياء والتاء في ﴿تزيغ﴾ ترجعان إلى معنى واحد؛ لأنّ تأنيث القلوب غير حقيقي، وفي المسألة تقديران، أحدهما: أن يكون في ﴿كاد﴾ ضمير الأمر أو الحديث، وتكون القلوب مرتفعة بـ ﴿تَزِيغ﴾[٧]، التقدير: من بعد ما كاد الأمر تزيغ قلوب فريق منهم. والتقدير الآخر: أن تكون القلوب مرتفعة بـ ﴿كَادَ﴾، و ﴿تزيغ﴾ مقدّم والنيّة به التأخير، فالتقدير على هذا: من بعد ما كاد قلوب فريق منهم تزيغ، وإنّما كان[٨] الإضمار في ﴿كاد﴾ على التشبيه بكان؛ لأنّ ﴿كاد﴾ تحتاج إلى اسم وخبر، كما تحتاج كان إلى ذلك.

---

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص والكسائي بضم الراء، وهي لغة الحجاز كما في الجعبري: ٥٠٣. وقرأ الباقون بسكون الراء، وبنو بكر بن وائل وتميم يسكنون ـ تخفيفاً ـ ما جاء على «فُعُل» كما في الكتاب: ٤: ١١٣، ومعاني القرآن للفراء: ٣: ١٢٥. وانظر: تلخيص العبارات: ١٠٠.

(٢) انظر: مجاز القرآن: ١: ٢٦٩، وتفسير غريب القرآن: ١٩٢.

(٣) قرأ ابن عامر وحفص وحمزة بفتح التاء. والباقون بضمّها. انظر: الإرشاد: ٣٥٧، وتقريب النّشر: ١٢١.

(٤) في «ن» «فحذف».

(٥) قرأ حمزة والكسائي بتقديم ﴿فيُقْتَلُون﴾ على ﴿ويَقْتُلُون﴾، والباقون بالعكس. وتقدم في آل عمران آية: ١٩٥، راجع ص: ٢٤٣، من حيث الاحتجاج.

(٦) قرأ حفص وحمزة بالياء والباقون بالتاء. أنظر: النّشر: ٢: ٢٨١، والإتحاف: ٢٤٥.

(٧) في «م» «في تزيغ».

(٨) في «ن، م» «جاز».

﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ ﴾ [١٢٦] من قرأ بالتاء[1]، فعلى المخاطبة للنبيّ عليه السّلام، والمراد المؤمنون، فالمعنى: أو لا ترون أيّها المؤمنون أنّ الكفّار يفتنون في كل عام.

ومن قرأ بالياء[2]، فعلى أنّ اللّه تعالىٰ أخبر النبيّ عليه السّلام عن الكفار، وهم في حينِ الإخبار غيب.

---

(١) هي قراءة حمزة. انظر السبعة: ٣٢٠ وغاية ابن مهران ١٦٨.
(٢) وهي قراءة بقية السبعة.

سورة يونس[١]

﴿لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [٢] القراءة على فِعْل وعلى[٢] فَاعِل حسنتان[٣]، وقد تقدم في أوّل السورة ما يحمل عليه كل واحد منهما، وهو قوله تعالىٰ: ﴿**أكان للناس عجباً أن أوحينا إلى رجل منهم**﴾، فذكر النبيّ عليه السّلام والوحي.

فمن قرأ ﴿لسَاحِر﴾، فمعناه: قال الكافرون: إنّ هذا الرجل لساحر مبين.

ومن قرأ ﴿لسِحْر﴾، فمعناه: قال الكافرون: إن هذا الكلام ـ يعنون الوحي ـ لسِحْر مبين.

وقد تقدّم ﴿تَذكّرون﴾[٤] [٣].

﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً﴾ [٥] وجه قراءة قنبل بهمزة بعد الضاد[٥]، أن ١١٠/أ الأصل/ عنده ﴿ضِيَاء﴾ كقراءة الجماعة، فقلبت الكلمة، فقدمت الهمزة التي بعد الألف في موضع الياء، وأخذت الياء في موضعها، فصار: ضِئَايا أو ضِئَاوا، إن قَدَّرت ردّه إلى الأصل حين تأخرت الياء؛ لأنّه من الضّوء. وعلى الوجهين جميعاً قلبت الياء أو الواو[٦] همزة، لوقوعها بعد ألف زائدة كما قلت في قولك: دعاء وبناء، وأصلهما دعاو وبناي، فتصير على هذا ﴿ضِئَاءً﴾ فوزنها فِلاَعًا مقلوبة عن[٧] فِعَالاً[٨]. وقراءة الجماعة على الأصل الذي ذكرناه.

---

(١) في «ن، م» زيادة «عليه السّلام».
(٢) لفظ «على» سقط من «ن». وفي «ن، م» «فاعل» تقدم على «فعل».
(٣) قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿لسحر﴾ على «فِعْل». وقرأ ابن كثير والكوفيون: ﴿سَاحِرٌ﴾ على «فاعل». انظر: التبصرة: ٢١٨، والعنوان: ١٠٤.
(٤) في الأنعام: ١٥٢، راجع ص: ٢٩٤.
(٥) هنا، وفي الأنبياء آية: ٤٨، و ﴿بِضِئَاءٍ﴾ في القصص آية: ٧١. انظر التيسير: ١٢٠ ـ ١٢١، وتلخيص العبارات: ١٠١
(٦) في «م» «والواو».
(٧) في «ن» زيادة «قولك».
(٨) انظر: الدر المصون: ٦: ١٥١ ـ ١٥٢، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم: ١٦٧ ـ

﴿يُفَصِّلُ[1] ٱلْآيَٰتِ﴾ [٥] من قرأ بالياء[2]، فإنّه ردّه على قوله: ﴿ما خلق اللّه ذٰلك إلاّ بالحق يفصل الآيٰت﴾، أي: يفصل اللّه الآيات.

ومن قرأ بالنون[3] ردّه على قوله: ﴿أَنْ أَوْحينا﴾ [٢].

﴿لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [١١] قراءة ابن عامر حسنة[4]، لتقدم ذكر اللّه في قوله: ﴿ولو يعجِّل اللّهُ للناس الشَّرَّ﴾، ثم قال: ﴿لقَضَى إليهِم أجَلَهم﴾[5]، فبني الفعل للفاعل ونصب ﴿أَجَلهم﴾، لأنّه مفعول به[6].

وقراءة الجماعة[7] على أن الفعل غير مسمّى الفاعل، و ﴿أَجَلُهم﴾ يرتفع بأنّه اسم ما لم يسمّ فاعله، ومعناها راجع إلى القراءة الأخرى. ومعنى الآية على القراءتين جميعاً: ولو يعجل اللّه للناس دعاء الشرّ، وهو ما يدعو به الإنسان عند الضجر والغضب على نفسه وأهله وولده استعجالهم بدعاء الخير، والتقدير: استعجالاً مثل استعجالهم لقُضِيَ إليهم أجلُهم، أي: فُرِغَ منه كما يقال: قضى الميت، أي: فرغ من الدنيا.

﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم﴾ [١٦] قراءة قنبل[8] على أن اللام للتوكيد دخلت على ﴿أَدْرٰكم﴾، فالكلام موجب[9].

١٦٨، وقد ضعف أبو شامة في شرحه على الشاطبية: ٥٠٥، قراءة قنبل؛ لأنّ قياس اللغة يدعو إلى الفرار من اجتماع الهمزتين إلى تخفيف إحداهما. وهذا مسلك ليس بجيد، وقد تواترت القراءة.

(١) في «م» «ونفصل». والآية بلا واو.

(٢) هي قراءة ابن كثير، وأبي عَمْرو، وحفص. انظر: الكافي: ١٠٦، والإرشاد: ٣٦٠.

(٣) هي قراءة نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي.

(٤) بفتح القاف والضاد وقلب الياء ألفاً في ﴿لقضى﴾ ونصب ﴿أجلهم﴾. انظر: الإقناع: ٦٦٠، والنشر: ٢: ٢٨٢.

(٥) هنا في «ن» زيادة «على معنى: لقضى اللّه إليهم أجلهم».

(٦) لفظ «به» سقط من «ن، م».

(٧) بضم القاف وكسر الضاد وياء مفتوحة بعدها في ﴿لقضي﴾ ورفع ﴿أجلهم﴾.

(٨) بلام داخلة على ﴿أدرٰكم﴾ مثبتاً. والبزي لا خلاف له ـ «من الهداية» ـ. أنظر: النشر: ٢: ٢٨٢، والفوائد المجمّعة: ٣/ب، وتحصيل الكفاية: ١٨٣/ب.

(٩) هنا في الأصل، أقحم «وهو على قراءة الجماعة لا التي للنفـي، دخلت على أدراكم والكلام موجب». =

وهي[١] على قراءة الجماعة ﴿لا﴾ التي للنفي دخلت على ﴿أدراكم﴾.

١١٠/ب ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [١٨] من قرأ/ بالتاء[٢]، فلأنّه قد تقدم الخطاب في قوله: ﴿قل أتنبئون اللّه﴾.

ومن قرأ بالياء[٣]، فعلى أن اللّه عزّ وجلّ أمر نبيّه عليه السّلام أن يقول لهم: أَتنبئُونَ اللّه بما لا يعلم في السمٰوات ولا في الأرض، ثم نزّه نفسه تعالىٰ ممّا نسبه إليه الملحدون، فقال: ﴿سبحٰنه وتعـٰلىٰ عمّا يشركون﴾. فأمّا الذي في النحل[٤]، فالتاء فيه على الخطاب، لتقدم الخطاب في قوله: ﴿فلا تستعجلوه﴾، والياء على الخروج من الخطاب إلى الغيبة، وعلى ذلك القول في الذي في الروم[٥].

﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ﴾ [٢٢] قراءة ابن عامر[٦]، نظير قوله: ﴿وما بث فيهما من دابّة﴾ [الشورى: ٢٩]، فالبثّ والنشر سواء؛ لأنّ معناهما التفريق[٧].

وقراءة الجماعة[٨] من قولهم: سيّرته فسار.

﴿مَتَـٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [٢٣] قراءة حفص[٩] تحتمل وجهين، أحدهما: أنّه نصب ﴿مَتَـٰعَ﴾ على أنّه مفعول من أجله، فيكون ﴿على أنفسكم﴾ متعلّقاً بقوله:

= ويظهر أنّه سبق نظر من الناسخ.

(١) لفظ «هي» سقط من «ن» وفي «ر» «هو».

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي، هنا وفي النحل والروم ـ كما سيأتي ـ. انظر: التبصرة: ٢١٩، والإتحاف: ٢٤٨.

(٣) في المواضع الأربعة، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٤) آيتان في أوّلها آية: ١ و٣.

(٥) آية: ٤٠. فالتاء، لتقدم الخطاب في قوله: ﴿اللّه الذي خلقكم ثم رزقكم...﴾ والياء للخروج من الخطاب إلى الغيبة.

(٦) بياء مفتوحة ونون ساكنة بعدها وشين مضمومة، وهي كذلك في مصاحف أهل الشام. انظر: السبعة: ٣٢٥، وغاية ابن مهران: ١٧٠، وهجاء مصاحف الأمصار: ١١٩.

(٧) انظر: علل القراءات: ٦٥/ب، والقرطبي: ٨: ٣٢٤.

(٨) بياء مضمومة وسين مفتوحة بعدها وياء مشدّدة ومكسورة، وهي كذلك في مصاحفهم.

(٩) بنصب ﴿متـٰع﴾. انظر: التيسير: ١٢١، والعنوان: ١٠٤.

﴿إنّما بغيكم﴾ و ﴿بغيكم﴾ مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، فتقدير[١]: ﴿**إنّما بغيكم على أنفسكم**﴾: إنّما بغي بعضكم على بعض، كما قال تعالىٰ: ﴿**ولا تقتلوا أنفسكم**﴾ [النساء: ٢٩]، أي: ولا يقتل بعضكم بعضاً. فخبر الابتداء على هذا [الوجه][٢] محذوف كما قلنا، فهو مذموم، أو ما كان في معناه. والوجه الثاني: أن يكون نصب ﴿متاع﴾ على المصدر، وتقديره: تمتعون متاعاً. فيكون ﴿بغيكم﴾ على هذا ابتداء، والخبر ﴿على أنفسكم﴾، والمعنى: إنّما بغيكم راجع على أنفسكم.

فأمّا قراءة الجماعة[٣] فيجوز أن يكون ﴿بغيكم﴾ ابتداء، و ﴿على أنفسكم﴾ الخبر كما قلنا، ويرتفع ﴿متاع﴾ على أنه خبر ابتداء محذوف، والتقدير: هو متاع الحياة الدنيا. ويجوز أيضاً أن يكون ﴿على أنفسكم﴾ متعلّقاً بـ ﴿بغيكم﴾ و[٤] ﴿بغيكم﴾ ابتداء، وخبره ﴿مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنيا﴾.

﴿قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾/ [٢٧] من أسكن الطاء[٥] فهو واحد، كقوله: ﴿بِقِطْعٍ من الليل﴾[٦]. ١١١/أ

ومن فتح الطاء[٧]، فهو جمع قطعة وقطع، مثل: خرقة وخرق. وقوله: ﴿مظلماً﴾ عند من أسكن الطاء نعت لقوله: ﴿قِطْعًا﴾، وفي قول من فتحها منصوب على الحال.

﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا۟﴾ [٣٠] من قرأ بالتاء[٨] فعلى وجهين، أحدهما: أن يكون معناه

---

(١) في «ن» «فالتقدير: إنما بغيكم على أنفسكم من أجل متاع الحياة الدنيا مذموم ويكون معنى «إنّما بغيكم على أنفسكم» إنما بغي. . .».

(٢) زيادة من «ن».

(٣) برفع ﴿مَتَٰعُ﴾.

(٤) الواو في «م» ساقطة.

(٥) هي قراءة ابن كثير والكسائي. انظر: الكافي: ١٠٧، وتلخيص العبارات: ١٠٧.

(٦) هود آية: ٨١، والحجر آية: ٦٥.

(٧) هي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة.

(٨) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الإرشاد: ٣٦٢، والإقناع: ٦٦١.

تتبع، كما قال عزّ وجلّ: ﴿والقمر إذا تلـٰها﴾ [الشمس: ٢]، يعني[١]: إذا تبعها. والوجه الثاني: أن يكون من التلاوة، نحو قوله: ﴿ونُخْرِج له يوم القيـٰمة كتـٰباً يلقـٰه منشوراً﴾ [الإسراء: ١٣].

ومن قرأ بالباء[٢]، فمعناه: تختبر كل نفس ثواب ما أسلفت[٣].

﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ [٣٥] أصل الكلمة على الوجوه كلّها، يهتدى. وكذلك قيل في قراءة حمزة والكسائي[٤]، إنَّ ﴿يَهْدِي﴾ بمعنى: يهتدي[٥]. وقيل[٦] ـ أيضاً ـ: إنها من هَدَىٰ يَهْدي، وما بعدها استثناء منقطع، المعنى: أمّن لا يَهْدي لكنه يحتاج إلى أن يُهَدىٰ.

فأمّا الوجوه الأُخَر: فالأصل فيها كلها يهتدي.

فمن فتح الهاء[٧]، فإنّه طرح حركة التاء عليها وأدغمها في الدال، وكذلك فعل من أخفى حركة الهاء[٨]، غير أنه اختلس الفتحة إذ ليست بأصلية في الهاء، وكره أن يسكن الهاء فيجمع بين ساكنين[٩]، وقد روي ذلك عن نافع[١٠].

ومن كسر الهاء[١١]، فإنهحين أدغم التاء حذف حركتها قبل أن يدغمها ولم

---

(١) في «ن» «بمعنى».

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٣) انظر توجيه القراءتين في: معاني القرآن للفراء: ١: ٤٦٣، وزاد المسير: ٤: ٢٨، والدر المصون: ٦: ١٩٣.

(٤) بفتح الياء وسكون الهاء وتخفيف الدال. انظر: النشر: ٢: ٢٨٣ ـ ٢٨٤، والإتحاف: ٢٤٩.

(٥) هذا قول الكسائي والفراء، وهما بمعنى في لغة أهل الحجاز كما في إعراب القرآن للنحاس: ٢: ٢٥٤، وحجة ابن زنجلة: ٣٣٢، (وقول الفراء لم أجده في معاني القرآن له).

(٦) هذا قول المبرد كما في إعراب النحاس: ٢: ٢٥٤، وانظر: الدر المصون: ٦: ٢٠٠.

(٧) هي قراءة ورش وابن كثير وابن عامر مع فتح الياء.

(٨) هي قراءة قالون وأبي عمرو مع فتح الياء.

(٩) وهما: الهاء المسكنة، والدال المشددة، لأنها بتقدير: تاء أسكنت للإدغام، ودال وهي الحرف المدغم فيه.

(١٠) من رواية قالون. ولم يذكر في «الهداية» عن قالون سواه، كما في النشر: ٢: ٢٨٤.

(١١) هي قراءة عاصم.

يلقها على ما قبلها، فالتقى ساكنان فكسر الأول منهما.

ومن كسر الياء[١]، فأنه أتبعها كسرة الهاء[٢].

﴿خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٥٨] من قرأ بالتاء[٣]، فعلى الخطاب. ويقوّيه أن بعده ﴿قل أرأيتم﴾ على الخطاب.

ومن قرأ بالياء[٤]، فلأنّ قبله ﴿فليفرحوا﴾ على الغيبة.

﴿وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ﴾ [٦١] من قرأهما بالرفع[٥]، فإنّه حملهما[٦] على موضع ﴿من مثقالٍ﴾؛ لأنّ موضعه رفع على أنه فاعل، و﴿مِنْ﴾ فيه/ زائدة. ١١١/ب

ومن فتحهما[٧] فهما في موضع جرّ، لكنهما لا ينصرفان، لأنّهما صفتان، وهما على وزن الفعل، والجرّ فيهما عطف على ﴿مثقال﴾ على اللفظ.

﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ [٨١] قراءة أبي عمرو[٨] لفظها لفظ الاستفهام، ومعناها التقرير والتوبيخ، وهي تحتمل[٩] وجهين، أحدهما: أن تكون ﴿مَا﴾ استفهاماً مبتدأة والخبر ﴿جئتم به﴾، وقوله: ﴿ءالسحر﴾ خبر ابتداء محذوف تقديره: أهو السحر. والوجه الثاني: أن تكون ﴿ما﴾ استفهاماً كما قلنا، وقوله: ﴿ءالسحر﴾ بدل منها؛ لأنّه استفهام و ﴿جئتم به﴾ خبر عنهما جميعاً، فالتقدير: أي شيء جئتم به ءالسحر جئتم به، ونظير هذا البدل قولك: كم مالك أثلاثون أم أربعون.

---

(١) هو شعبة وحده. أمّا حفص فقرأ بفتح الياء، وكسر الهاء، وذكر أبو حاتم أنها لغة سفلى مضر، كما في الدرّ المصون: ٦: ١٩٩.

(٢) وكل القراء كسر الدال، سواء من شدّدها أو خفّفها.

(٣) هي قراءة ابن عامر. انظر: السبعة: ٣٢٧ ـ ٣٢٨، وغاية ابن مهران: ١٧١.

(٤) هي قراءة بقية السبعة.

(٥) هي قراءة حمزة. انظر: التبصرة: ٢٢٠، والعنوان: ١٠٥.

(٦) في «م» «حمله».

(٧) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٨) بهمزة قطع مفتوحة قبل همزة الوصل، مع المدّ والتسهيل وصلاً. أنظر: التيسير: ١٢٣، والكافي: ١٠٨.

(٩) في الأصل «يحتمل» بالياء، والصواب ما أثبتّه من «م، ر».

فقولك: أثلاثون بدل من كم، وكم في موضع رفع وهما استفهامان جميعاً، فلذلك أبدل أحدهما من الآخر.

وقراءة الجماعة[١] على الخبر وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون ﴿ما﴾ بمعنى الذي، و ﴿جئتم به﴾ صلة لها وهي في موضع رفع بالابتداء، و ﴿السحر﴾ خبرها. والوجه الثاني: أن تكون ﴿ما﴾ استفهاماً في موضع رفع بالابتداء فلا يحتاج إلى صلة، و ﴿جئتم به﴾ الخبر، و ﴿السحر﴾ مرفوع على أنّه خبر ابتداء محذوف، فالتقدير: أي شيء جئتم به، ثم أخبر فقال: هو السحر. وكلّ ما ذكرناه في هذه المسألة من الاستفهام فإنما معناه التقرير والتوبيخ[٢].

﴿ تَتَّبِعَانِّ ﴾ [٨٩] قراءة الجماعة بالنون الشديدة[٣] على النهي[٤]، والنون التي تكون للتثنية قد سقطت للجزم ودخلت هذه النون الشديدة في النهي، وكسرت لوقوعها بعد الألف فأشبهت نون الاثنين. فإن قيل: إن بين[٥] النون المكسورة والألف ساكناً، وهي[٦] النون الخفيفة المدغمة؟ فقل: لم يعتدّوا بها لضعفها لا سيّما وقد أدغمت في النون/ الأخرى، حتى صار لفظها حرفاً مشدّداً. ١١٢/أ

فأمّا قراءة ابن ذكوان[٧]، فإنّها تحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون على النهي كقراءة الجماعة، فكره التضعيف بأن خفّف النون الشديدة كما تخفّف في «أنّ وَرُبَّ» وما أشبههما[٨].

---

(١) بهمزة وصل بلا مدّ على الخبر.
(٢) انظر الوجهين المذكورين على كلتا القراءتين في: مشكل مكي: ١: ٣٨٨ ـ ٣٨٩، والبيان: ١: ٤١٨ ـ ٤١٩، وإملاء العكبري: ٢: ٣٢.
(٣) انظر: تلخيص العبارات: ١٠٢، والإقناع: ٦٦٢.
(٤) يعني أن ﴿لا﴾ ناهية.
(٥) في «ن» «فإن بعد» وهو مغيّر للمعنى.
(٦) في «ن» «وهو».
(٧) بتخفيف النون وكسرها.
(٨) انظر هذا الوجه في: إملاء العكبري: ٢: ٣٣، وإبراز المعاني: ٥١٠، وانظر تخفيف «رب» في المغني: ١٨٤.

فإن قيل: إنّ التخفيف في «أنّ» إنّما هو[(١)] بحذف النون المتحرّكة المدغم فيها وهي الثانية، فلم وقع التخفيف في ﴿تتّبِعان﴾ بحذف النون الأولى الساكنة المدغمة، ولم يقع بحذف الثانية كما كان في «أنَّ»؟ قيل [له][(٢)]: لو حذفت الثانية من ﴿تتّبِعَانِ﴾ وأبقيت[(٣)] الأولى ـ وهي ساكنة ـ أدّى ذلك إلى الجمع بين ساكنين؛ لأنّ الألف قبلها ساكن، فلذلك كان التخفيف بحذف الأولى أولى. والوجه الثاني: أن يكون ﴿ولا تتّبِعَانِ﴾ خبراً معرباً ليس بمجزوم، ويكون من الأمر الذي جاء بلفظ الخبر، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿والمطلقـٰت يتربصن بأنفسهن﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فقوله: ﴿يتربصن بأنفسهن﴾ لفظه لفظ الخبر، ومعناه الأمر[(٤)]. والوجه الثالث: أن يكون ﴿ولا تتّبِعَانِ﴾ خبراً أيضاً ويكون في موضع نصب على الحال، فيكون التقدير: فاستقيما غير مُتبّعَيْنِ سبيل الذين لا يعلمون[(٥)]. فهذه الوجوه الثلاثة صحيحة كلها في طريق الإعراب والمعنى. فلا وجه[(٦)] لقول من غَلَّطَ ابن ذكوان في قراءته هذه[(٧)]، لولم يكن لها مخرج إلاّ وجه واحد من هذه الوجوه لكان كافياً، ولم يَحِلَّ لأحد أن يقدم على الطعن في حرف ثبتت به الرواية مع صحة مخرجه.

﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ﴾ [٩٠] من كسر الهمزة من ﴿إنه﴾[(٨)]، فعلى إضمار القول كأنّه قال: آمنت، فقلت: إنه لا إلٰه إلاّ الذي آمنت به بنو إسرائيل. وإضمار القول في القرآن كثير، نحو قوله: ﴿والملـٰئكة يَدْخُلون عليهم من كل باب سلـٰم عليكم﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤]، أي: يقولون: سلام/ عليكم. ونحو قوله: ﴿والذين اتَّخَذُوا ١١٢/ب

---

(١) لفظ «هو» سقط من «م».

(٢) تكملة من «ن».

(٣) في «م» «وأثبتت».

(٤) انظر هذا الوجه في الحجّة للفارسي (خ): ٣: ١٧٦.

(٥) انظر فيه: ما تقدم من حجّة الفارسي، وحجّة ابن زنجلة: ٣٣٦، والنشر: ٢: ٢٨٦.

(٦) تحرفت في «ن» إلى «فالوجه».

(٧) لم أعثر على من غلّط ابن ذكوان في قراءته المذكورة، ولعلّ المؤلف يقصد سيبويه والكسائي في عدم رؤيتهما وقوع النون الخفيفة بعد ألف التثنية. انظر: الكتاب: ٣: ٥١٩، والبحر: ٥: ١٨٨، والدرّ المصون: ٦: ٢٦٢، والنشر: ٢: ٢٨٦.

(٨) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: النشر: ٢: ٢٨٧، والإتحاف: ٢٥٤.

من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقرّبونا إلى اللَّه زُلْفى﴾ [الزمر: ٣]، أي يقولون: ما نعبدهم.

ومن فتح الهمزة[1]، فعلى حذف الباء، التقدير: آمنت بأنه.

﴿ وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ ﴾ [١٠٠] من قرأ بالياء[2]، فلأنّ قبله: ﴿وما كان لنفس أن تؤمن إلاّ بإذن اللَّه﴾، فالمعنى: ويجعل اللَّه الرجس.

والنون[3] على استئناف إخبار اللَّه عزّ وجلّ عن نفسه، وهما يرجعان إلى معنى واحد.

والتشديد والتخفيف في ﴿ نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٠٣] جيّدان[4]، والكلام فيه كالكلام في الذي في الأنعام[5].

---

(١) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.
(٢) هي قراءة جمهور السبعة سوى شعبة. انظر: السبعة: ٣٣٠، و «الهادي»: ٢٤/أ.
(٣) وهي قراءة شعبة.
(٤) قرأ حفص والكسائي بتخفيف الجيم وسكون النون قبلها. وقرأ الباقون بفتح النون وتشديد الجيم. انظر: غاية ابن مهران: ١٧٣، والتبصرة: ٢٢١.
(٥) وهو ﴿ينجيكم﴾ آية: ٦٤، راجع ص: ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(تنبيه): ترك المؤلف ذكر ﴿يعزب﴾ هنا آية: ٦١، وفي سبأ آية: ٣. فقراءة الكسائي بكسر الزاي في الموضعين. وقراءة الباقين بضمّها. وهما لغتان في مضارع «عزب». انظر: النّشر: ٢: ٢٨٥، والاتحاف: ٢٥٢.

سورة هود عليه السلام

﴿ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [٢٥] من قرأ بفتح الهمزة[١] فهو محمول على ﴿أرسلنا﴾، أي: أرسلنا نوحاً إلى قومه بأني لكم نذير مبين.

ومن كسر الهمزة[٢]، فعلى معنى قال لهم: إني لكم نذير مبين، وقد تقدم نظيره[٣].

﴿ بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾ [٢٧] من همز قوله: ﴿بادىء﴾[٤]، فهو من قولك بدأت بكذا، ومعناه: أوّل الرأي.

ومن ترك هَمْزَهُ[٥]، فهو من بدا يبدو[٦] الذي بمعنى: يظهر[٧]. ومعنى الكلام على قراءة الهمز، أنّ قوم نوح قالوا له: ما نراك اتّبعك إلاّ سفلَتُنا في بادىء رأيهم من غير أن يتأمّلوا أمرك ولا يتدبّروه[٨]. وعلى قراءة الجماعة قالوا له: اتّبعوك في ظاهر الأمر، يعنون ما ظهر لهم من رأيهم، والقراءتان ترجعان إلى معنى واحد.

﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [٢٨] من قرأ بضمّ العين وتشديد الميم[٩]، فإنّه بناه على ما لم يسمّ فاعله، والمعنى: فعمّاها اللّه عليكم.

ومن قرأ بالفتح والتخفيف[١٠] فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون معناه فعموا عن البيّنة؛ لأنّ البينة ليست بذات جسم ولا تمييز فتعمى، لكنها يُعْمَىٰ عنها فيكون

---

(١) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. انظر: التيسير: ١٢٤، والعنوان: ١٠٧.

(٢) هي قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة.

(٣) نحو ﴿إن اللّه يبشرك﴾، آل عمران: ٣٩. راجع ص: ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٤) هو أبو عمرو. انظر: الكافي: ١٠٩، والإرشاد: ٣٦٨.

(٥) وهم بقية السبعة.

(٦) انظر معنى القراءتين في: معاني القرآن للفراء: ٢: ١١، ومجاز القرآن: ١: ٢٨٧، ومعاني الأخفش: ٣٥٢.

(٧) في «ن» «ظهر».

(٨) في «م» «ولا يتدبّرونه».

(٩) هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: تلخيص العبارات: ١٠٢، والإقناع: ٦٦٤.

(١٠) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.

١١٣/أ ذلك مثل قولهم: «أدخلتُ/ القُلنسوةَ في رأسي»[١]،والمعنى: أدخلت رأسي في القلنسوة. والوجه الثاني: أن يكون المعنى فخفيت عليكم البيّنة، لأنّ العرب تستعمل عَمِي بمعنى خفي[٢]. ويقوّي هذه القراءة إجماعهم على مثلها في قوله: ﴿فعَمِيَتْ عليهم الأنباءُ﴾ في القصص [٦٦]، ولا يكون للكفار عذر إذا[٣] خفيت عليهم الأنباء، لأنّها إنّما خفيت عليهم[٤] لغفلتهم وتفريطهم وتركهم تأمّلها، مع أن اللّه عزّ وجلّ قضى عليهم بذلك وسبق علمه فيهم به.

﴿مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ [٤٠] من قرأ بتنوين ﴿كل﴾[٥] فعلى حذف المضاف، فالمعنى: قلنا احمل فيها من كل شيء يكون منه زوجان زوجين اثنين، فـ ﴿زَوْجَيْنِ﴾ على هذه القراءة منصوب بقوله ﴿احمل﴾. وقوله ﴿اثنين﴾ صفة لـــ ﴿زَوْجَيْنَ﴾ وُكِّدَ ذلك بهما كما وُكِّدَ في قوله: ﴿إلـٰهين اثنين﴾ [النحلُ: ٥١].

ومن قرأ بغير تنوين[٦] فعلى الإضافة، والمعنى: قلنا احمل فيها من كل ما يكون زوجين اثنين، فـ ﴿زَوْجَيْنِ﴾ على هذه القراءة مخفوض بإضافة ﴿كلّ﴾ إليه، و ﴿اثنين﴾ مفعول منصوب بقوله: ﴿احمل﴾.

﴿مَجْرٖىٰهَا﴾ [٤١] من فتح الميم[٧] فهو مصدر من جرت.

ومن ضمّها[٨] فهو مصدر من أَجرى، وضمّ الميم أقوى؛ لاجتماعهم على ضمّها في ﴿مُرسـٰها﴾.

---

(١) انظر المثال في الكتاب: ١: ١٨١، والدر المصون: ٦: ٣١٤.

(٢) الوجهان عند الفارسي في الحجة (خ): ٣: ١٩٧ ـ ١٩٨، وانظر: القاموس (عميَ): ١٦٩٥.

(٣) في «ن» «إذ».

(٤) في «ن» «عنهم».

(٥) هنا وفي المؤمنون آية: ٢٧، هو حفص. انظر: السبعة: ٣٣٣، وغاية ابن مهران: ١٧٤.

(٦) وهم بقيّة السبعة.

(٧) هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: التبصرة: ٢٢٣، والإرشاد: ٣٦٩.

(٨) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة، ومن فتح أو ضمّ كل على أصله في الفتح والإمالة.

﴿ يَبُنَيَّ ٱرْكَب﴾ [٤٢] من فتح الياء، أو كسرها[١]، فالأصل عنده: يا بُنَيِّي، بثلاث ياءات. الأولى منها ياء التصغير وهي الساكنة المدغمة. والثانية: لام الفعل الأصلية التي حذفت من قولك: بني[٢] الذي هو أصل ابن ـ على بعض أقاويلهم ـ[٣]، فلما صُغِّرَ رجعت الياء المحذوفة، لأنّ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. والياء الثالثة هي ياء الإضافة.

فمن قرأ بفتح الياء[٤]، فالأصل يا بُنَيّا، فأبدل من الياء ألفاً كما قالوا: يا غُلاَمَا[٥] أقبل، يريدون يا غلامي، فأبدلوا من ياء/ الإضافة ألفاً، لأنّ الألف أخفّ ١١٣/ب من الياء، ثم حذفت الألف لمّا كانت ياء الإضافة التي عوّضت الألف منها تحذف، فبقي ﴿يبُنَيَّ﴾. ويجوز أيضاً أن تكون الألف في هذا الموضع خاصة حذفت لسكونها وسكون الراء[٦/أ ـ ب].

فأمّا قراءة الجماعة[٧] فإن ياء الإضافة حذفت استخفافاً كما يقولون[٨]: يا غلامِ أقبل، فبقيت الكسرة تدلّ عليها، ويجوز أن يكون حذف الياء في هذا الموضع خاصة لسكونها وسكون الراء[٩]. ويأتي الكلام في الذي في لقمان في موضعه إن شاء اللّه.

---

(١) في «م» «وكسرها» وزيادة «من يا بني».

(٢) في «م» «يا بنيّ».

(٣) في أن اللام المحذوفة من «ابن» هي الياء، نقل ابن سِيْدَه هذا القول، وجوّز الزجّاج كون المحذوف الياء أو الواو على حدّ سواء. انظر: اللسان (بني): ١٤: ٨٩، ومعاني القرآن للزجّاج: ١: ١٣١.

(٤) فتح عاصم الياء هنا، وكذلك حفص في المواضع الخمسة الباقية، وهي: يوسف: ٥، ولقمان: ١٣، ١٦، ١٧، والصافات: ١٠٢. انظر: التيسير: ١٢٤، والنشر: ٢: ٢٨٩.

(٥) وهي لغة مسموعة عن العرب حكاها الخليل ويونس. انظر: الكتاب: ٢: ٢١٤، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢: ١٢.

(٦/أ) تحرفت في «ن» إلى «الياء».

(٦/ب) وسكون الراء في ﴿إركب﴾، وهذا القول ذكره أبو حيان. انظر: البحر: ٥: ٢٢٦، وردّه السّمين وقال عنه: «وهذا تعليل فاسدٌ جدّاً» الدر المصون: ٦: ٣٣١.

(٧) بكسر الياء.

(٨) في «ن» «يقول».

(٩) تحرفت في «ن» إلى «التاء».

﴿ إِنَّهُۥ عَمِلَ غَيۡرَ صَٰلِحٍۖ ﴾ [٤٦] قراءة الكسائي[١] على تقدير: إنّه أي إن ابنك عَمِلَ عملاً غير صالح.

وقراءة الجماعة[٢] في معناها اختلاف بين أهل التأويل، وذلك أنّ منهم من قال: إنّه ليس بابنه، وإنّما ولد على فراشه فنسب إليه، ولذلك قال: ﴿إنه عَمَلٌ غَيْرُ صَـٰلحٍ﴾، هذا قول مجاهد والحسن[٣]، ويقوّي ذلك قراءة عروة بن الزبير[٤]: ﴿ونادى نوح ٱبْنَهَ﴾[٥] [٤٢] بفتح الهاء يريد: «ابنها»[٦]، أي: ابن امرأته، فحذف الألف وأبقى الفتحة تدلّ عليها. وروي عن ابن عباس وسعيد بن جبير[٧] أنهما أنكرا قول من قال: إنه ليس بابنه. وقال ابن عباس: «لم يمتحن اللّه نبياً قطّ بمثل هذا»[٨]. وهذا القول عندي أولى. وقراءة الجماعة سوى الكسائي تجري على قول ابن عباس على وجهين، أحدهما: أن يكون التقدير: إنه ذو عَمَلٍ غَيرِ صالح، أي: إنّ ابنك ذو عَمَلٍ غَيْرِ صَالحٍ، فحذف المضاف الذي هو ذو وأقيم المضاف إليه مقامه. والوجه الثاني: أن تكون الهاء في قوله ﴿إنّه﴾ كناية عن السؤال، فيكون التقدير: إن سؤالك إياي ما ليس لك به علم عَمَلٌ غير صالح، والله أعلم[٩].

---

(١) بكسر الميم وفتح اللام من ﴿عمل﴾ ونصب ﴿غير﴾ انظر: العنوان: ١٠٧، والاتحاف: ٢٥٦.

(٢) بفتح الميم ورفع اللام منونة من ﴿عمل﴾ ورفع ﴿غير﴾.

(٣) انظر: إسناد الطبري: ١٢: ٤٩ ـ ٥٠، هذا القول إليهما. وانظر: «التحصيل»: ٢/١٠٧/ب، والقرطبي: ٩: ٤٧.

(٤) عُرْوة بن الزبير، أبو عبد اللّه أحد الفقهاء السبعة، ولد في أوائل خلافة عثمان، ومناقبه شهيرة، توفي صائماً رحمه اللّه سنة (٩٤هـ) على الصحيح. تقريب التهذيب: ٣٨٩، وشذرات الذهب: ١: ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٥) وتنسب ـ أيضاً ـ لعليّ بن أبي طالب، ومحمد بن علي وغيرهما. انظر: المحتسب: ١: ٣٢٢، والتحصيل: ٢/١٠٩/أ، والقرطبي: ٩: ٣٨.

(٦) وتروى قراءة عن عروة: «ابْنها» كما في المحتسب: ١: ٣٢٢، والبحر: ٥: ٢٢٦.

(٧) من فقهاء الكوفة الأثبات، روى عن ابن عباس وأكثر، قتل بين يدي الحجاج سنة (٩٥هـ) ولم يكمل الخمسين. انظر: تقريب التهذيب: ٢٣٤.

(٨) انظر: الطبري: ١٢ ـ ٥١ ـ ٥٢، ومعاني الزجّاج: ٣: ٥٥، و «التحصيل»: ٢/١٠٧/ب، ويروى عن ابن مسعود وعكرمة والضحاك أنّه ابنه.

(٩) في حاشية «ن»: «وقيل التقدير: أنّ سُؤَالك إيّاي أن أنجي لك كافراً عمل غير صالح لأنّك قد دعوتني، فقلت: ﴿رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً﴾، وابنك كافر».

﴿فَلَا تَسْأَلْنِ﴾ [٤٦] سألت[1] تتعدّى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر. فوجه قراءة ابن/ كثير ﴿تَسأَلَنَّ﴾[2] غير مضاف، أنّه عداه إلى مفعول ١١٤/أ واحد، وهو قوله: ﴿ما﴾ والمعنى على التعدّي إلى مفعولين.

ومن كسر النون[3] فإنّه عدّاه إلى مفعولين، أحدهما: ضمير المتكلم، والآخر: ﴿ما﴾.

وقد تقدم القول فيما حذف من ياءات الإضافة[4].

ومن خفّف[5]، فإنّه لم يدخل النون الشديدة التي تدخل في الأمر والنهي. والنون التي قبل الياء في قراءته[6] هي[7] النون التي[8] توصل بها ياء الإضافة.

ومن شدّد[9]، فإنّه أدخل النون الشديدة وفتح اللام قبلها للبناء، وقيل: لالتقاء الساكنين[10].

﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [٦٦] من فتح الميم[11] ففيه وجهان، أحدهما: أن قوله ﴿يَوْمَ﴾ ظرف زمان شائع فهو غير متمكن في الإعراب، فلما أضيف إلى اسم غير متمكن في الإعراب اكتسب منه البناء كما اكتسب ﴿مثل﴾ في قوله: ﴿إنه لحقّ مِثْلَ ما

---

(١) في «ن، م» زيادة «فعل».

(٢) بفتح اللام وتشديد النّون مفتوحة. انظر: الكافي: ١٠٩ ـ ١١٠، والنشر: ٢: ٢٨٩.

(٣) كلّهم يكسرون النون سوى ابن كثير.

(٤) هذا الإطلاق سبق أن استعمله المؤلف ـ وهو يقصد الزوائد ـ في البقرة آية: ١٨٦. راجع ص: ١٩٢.

(٥) هي قراءة أبي عمرو والكوفيين مع إسكانهم اللام.

(٦) «في قراءته» سقط من «ن».

(٧) المثبت من «ن، م» وفي الأصل و «ر» «وهي»، ولم أرَ وجهاً لدخول الواو، لذلك آثرت غير الأصل.

(٨) لفظ «التي» سقط من «م».

(٩) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر.

(١٠) انظر: حجّة ابن زنجلة: ٣٤٣.

(١١) هنا وفي المعارج آية: ١١، هي قراءة نافع والكسائي. انظر: تلخيص العبارات: ١٠٣، والإرشاد: ٣٧١.

أنكم تنطقون﴾ في قراءة من نصب[١]، للشّياع[٢] الذي فيها ولإضافتها إلى اسم مبهم. وكسر الذال من ﴿إذ﴾ ودخول التنوين عليها على هذا القول وجهه: أنّ ﴿إذْ﴾ حقّها أن تضاف إلى الجمل[٣]، كقولك: جئتك إذ زيد قائم، فلما فصلت من الإضافة دخل التنوين عليها عَلَمَاً لفصلها من الإضافة، وكذلك القول في «حينئذ»، وكسرت الذال لسكونها وسكون التنوين. ونظير ذلك[٤] دخول التنوين في القوافي عَلَمَاً لانقضاء البيت أو القسيم في قول من قال[٥]:

٥٤ ـ أَقِلّـي اللَّـوْمَ عَـاذِلَ والعِتَـابَـنْ وقُـولـي إنْ أَصَبْـتُ لَقَـدْ أَصَـابَـنْ

وما أشبهه. والقول الثاني: أنّ ﴿يَوْمَ﴾ و ﴿إذْ﴾ اسمان جعلا اسماً واحداً دخله الإعراب في آخره كما يدخل في أواخر الأسماء، فبني ﴿يَوْمَ﴾ على الفتح كما بني خمسةَ عَشر.

ومن قرأ بكسر الميم[٦] فعلى الإضافة، وكذلك القول في الموضعين الأخيرين[٧]، إلاّ أنّ من نوّن في قوله: ﴿مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾ [النمل: ٨٩]، نصب/ على الظرف، و ﴿يومِ﴾ على القراءتين جميعاً في المواضع كلها ظرف، لكنّه أضيف إليه في قراءة مَنْ خفض على الاتّساع، كما قال: ﴿بل مكر اللّيل والنّهار﴾ [سبأ: ٣٣]، فأضاف إليهما على الاتّساع؛ لأنّ الليل والنهار لا يمكران إنّما يُمكر فيهما. ١١٤/ب

(١) في الذاريات آية: ٢٣، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص. وسيأتي توثيقها في سورتها.
(٢) مصدر كالشيوع والشّيعان. انظر: اللسان (شيع): ٨: ١٩١. وفي «م» «للأشياع».
(٣) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ١٨٥ ـ ١٨٦.
(٤) في «ن» تحرف لفظ «ونظير» إلى «ويظهر» وسقط لفظ «ذلك».
(٥) البيت لجرير بن عطية في ديوانه: ٦٤، والمقتضب: ١: ٢٤٠، وشرح ابن عقيل: ١: ١٨، والخزانة: ١: ٣٤ و ٤: ٥٥٤، وصدره في الكتاب: ٤: ٢٠٥، ٢٠٨. والشاهد: «العتابن» و «أصابن» حيث دخل تنوين الترنم على القافية ـ المطلقة ـ بدلاً من الألف.
(٦) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة هنا، وفي المعارج آية: ١١.
(٧) يقصد موضع المعارج آية ١١ ـ وتقدم ذِكري لمن فتح أو كسر الميم فيها ـ وموضع النمل آية: ٨٩. فقرأ نافع والكوفيون بفتح الميم. والباقون بكسرها. واختصّ الكوفيون بتنوين ﴿فزع﴾. وقرأها الباقون بالإضافة. انظر: النّشر: ٢: ٣٤٠، والإتحاف: ٣٤٠.

والتقدير: مكركم في الليل والنهار. وكذلك الخزي والعذاب والفزع يكون ذلك كلّه في اليوم الذي ذكره اللّه، فهو ظرف مضاف إليه على الاتّساع.

﴿ثَمُودَا﴾ [٦٨] يقع في القرآن[١] على ضربين، يكون اسماً للحي أو الأب، ويكون اسماً للقبيلة أو الأُمّة.

فمن لم يصرفه جعله اسماً للقبيلة أو الأُمّة.

ومن نوّنه فإنه صرفه على أنّه اسم للحي أو الأب. فمن صرفه في موضع وترك صرفه في آخر، حمله مرة على هذا ومرة على هذا[٢].

﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [٦٩] من قرأ ﴿سِلْم﴾[٣] فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون بمعنى قراءة الجماعة[٤]، فيكون معناه قال: سلام[٥]، مثل: حِلّ وحَلَال وحِرْم وحَرَام. والآخر: أن يكون بمعنى المسالمة، كأنّه لما أنكرهم قال لهم: سِلْم، أي نحن سلم ولسنا بحرب، أو على أنّه لما أمن منهم بعد خوفه، قال: أمرنا سلم، فهو مرفوع على خبر ابتداء محذوف.

وقراءة الجماعة معناها: أنّه سلّم عليهم، فتقديرها: سلام عليكم، فحذف الخبر كما قال: ﴿فصبر جميل﴾ [يوسف: ١٨]، أي: فصبر جميل أمثل. فأمّا قوله: ﴿قالوا سلاماً﴾ فلا خلاف فيه أنّه من التسليم[٦]، وإنّما انتصب لأنّه لم يَحْكِ قولهم

---

(١) لفظ ﴿ثمود﴾، ورد في القرآن في (٢٦) موضعاً اختلف القراء منها في خمسة مواضع فقط.

(٢) هنا، وفي الفرقان ﴿وعادا وثمودا﴾ آية: ٣٨، وفي العنكبوت: ﴿وعادا وثمودا وقد تبين لكم﴾ آية: ٣٨، وفي النجم: ﴿وثموداً فما أبقى﴾ آية: ٥١. فحفص وحمزة لم ينوّنا في المواضع الأربعة، ووافقهم شعبة في موضع النجم. وقرأ الباقون بالتنوين في المواضع الأربعة. أمّا قوله تعالىٰ في نهاية الآية هنا: ﴿ألا بعدًا لثمود﴾ فنوّنه مع الكسر الكسائي وحده. وقرأه الباقون بترك التنوين. انظر: الإقناع: ٦٦٥ ـ ٦٦٦، والإتحاف: ٣٥٨.

(٣) بكسر السين وسكون اللام من غير ألف هنا وفي الذاريات، آية: ٢٥، وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٣٣٧ ـ ٣٣٨، وغاية ابن مهران: ١٧٦.

(٤) بفتح السين واللام وألف بعدهما.

(٥) في الأصل «سلم»، والتصويب من الحاشية، وهو موافق لما في «ن، م، ر».

(٦) ولا خلاف ـ أيضاً ـ فيه بين القراء.

وإنّما حَكَىٰ معناه، كما تقول لرجل[١]، قال: لا إلٰه إلاّ اللّه، قلت: حقّاً. فأعملت القول، لأنّك أخبرت بمعنى قوله ولم تحكه.

﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [٧١] من فتح الباء من ﴿يعقوب﴾[٢] فيحتمل[٣] وجهين، أحدهما: أن يكون منصوباً/ على الحمل على المعنى؛ لأنّ معنى ﴿فبشرنٰها بإسحٰق﴾ فوهبنا لها إسحٰق. والوجه الآخر: أن يكون في موضع جر، والتقدير: فبشّرناها بإسحاق، وبشّرناها من وراء إسحٰق بيعقُوبَ[٤]، وفيه بُعْدٌ للفصل بين الجار والمجرور. ومن رفع[٥] فعلى وجهين أيضاً، أحدهما: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وهو مؤخَّر على نيّة التقديم، والتقدير: ويعقوبُ يأتي من وراء إسحاق. والوجه الثاني: أن يرتفع بالفعل الضمير في قوله: ﴿من وراء إسحٰق﴾ والمعنى: ويحدث لها من وراء إسحٰق يعقوبُ.

١١٥/أ

﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [٨١] القطع والوصل لغتان[٦]، يقال: سرى وأسرى بمعنى واحد[٧].

﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [٨١] من قرأ بالرفع[٨]، فإنّه أبدله من قوله ﴿أَحَدٌ﴾ لأنّه كلام

---

(١) في «ن» «الرجل» وفي «م» «للرجل».
(٢) هي قراءة ابن عامر وحفص وحمزة. انظر: التبصرة: ٢٢٤، والعنوان: ١٠٨.
(٣) في «ن» «فعلى».
(٤) ولم ينصرف للتعريف والعجمة، وهذا مذهب الكسائي، وضعفه سيبويه والأخفش، للفصل بين الجار والمجرور بالظرف، ولم يجيزاه إلاّ بإعادة الخافض. انظر: الحجّة للفارسي (خ) ٣: ٢٢٨ ـ ٢٢٩، ومشكل مكي: ٤٠٩ ـ ٤١٠، والبيان: ٢: ٢١ ـ ٢٢. وانظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٥٥.
(٥) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة والكسائي.
(٦) هنا، وفي الحجر آية: ٦٥، وفي الدخان ﴿فأسر بعبادي﴾: ٢٣، و ﴿أن أسر﴾ في طه آية: ٧٧، والشعراء آية: ٥٢. فقرأ نافع وابن كثير المواضع الخمسة بهمزة وصل تسقط درجاً، وتثبت ابتداء مكسورة. والباقون بهمزة قطع مفتوحة درجاً وابتداء. انظر: التيسير: ١٢٥، وتلخيص العبارات: ١٠٣.
(٧) وهو قول أبي عبيد والزجاج والجوهري كما في معاني القرآن: ٣: ٦٩، والصحاح (سرا): ٢٣٧٦، والدر المصون: ٦: ٣٦٥. وذهب أبو عمرو الشيباني والليث إلى أن: أسرى لأول الليل، وسَرَىٰ لآخره، كما في الحجة لابن زنجلة: ٣٤٧، والدر المصون: ٦: ٣٦٥.
(٨) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وهي لغة بني تميم كما في إبراز المعاني: ٥٢٠، وانظر: الكافي: =

تامّ، فكأنّه قال: ولا يلتفت منكم إلاَّ ٱمْرأَتُكَ.

ومن نصب[1] فعلى الاستثناء من قوله: ﴿فأسر﴾، والتقدير: فاسر بأهلك إلا امرأَتَك. وقد أجازوا[2] أن يكون الاستثناء من قوله: ﴿ولا يلتفت﴾ على أن يكون النهي للمخاطب وإن كان واقعاً على غيره؛ لأنّ المعنى: ولا تدع منهم من يلتفت إلاَّ امرأتَك، كما تقول لغلامك: لا يخرج زيد، فالنهى[☆] في اللفظ لزيد وهو في المعنى للغلام؛ لأنّ معنى الكلام لا تدع زيداً يخرج.

﴿سُعِدُواْ﴾ [١٠٨] من ضمّ السين[3] فإنّه حمله على قولهم: مَسْعُود، ومَفْعُول لا يكون إلاَّ من الثلاثي كقولك: ضُرِب فهو مَضْروب ولم يسمع سَعَدَهُ اللّه. ويمكن أن تكون لغة لم تسمع لقلّتها، ونظيره: جُنّ فهو مَجْنون.

ومن فتح السين[4] فلأنّ المسموع فيه أَسْعَده اللّه، ويقوّيه فتح الشين من ﴿شَقُوا﴾ [١٠٦] إجماعاً[5].

﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾ [١١١] من خفّف ﴿إن﴾[6] فإنّه خففها من الشديدة وأبقى عملها/ ؛ لأنّها مشبّهة بالفعل فلذلك عملت مخففة كما تعمل شديدة[7]. ١١٥/ب

= ١١٠، والإرشاد: ٣٧٢.

(١) هي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين، وهي لغة أهل الحجاز كما في إبراز المعاني: ٥٢٠.

(٢) يقصد المبرّد. انظر فيه: إعراب القرآن للنحاس: ٢: ٢٩٧، ومشكل مكي: ١: ٤١٢، والبيان: ٢: ٢٦، والدر المصون: ٦: ٣٦٦.

(☆) في «ر» «فالمعنى».

(٣) هي قراءة حفص وحمزة والكسائي، وهي لغة هذيل كما في فتح الوصيد للسخاوي: ورقة: ١٦٢/أ، واللآلي الفريدة السنية للفاسي ٢/ ٨٧/ب، وإبراز المعاني: ٢٥١. وانظر: الإقناع: ٦٦٦، وتقريب النشر: ١٢٥.

(٤) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢: ٣٠٣ ـ ٣٠٤، وحجة ابن زنجلة: ٣٤٩ ـ ٣٥٠، والقرطبي: ٩: ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٦) هي قراءة نافع وابن كثير وشعبة. انظر: «الهادي»: ٢٤، وإبراز المعاني: ٥٢١.

(٧) هذا مذهب البصريين، وهي لغة حكاها سيبويه عن العرب. والكوفيون يذهبون إلى أنّ ﴿أن﴾ مخفّفة لا تعمل شيئاً. انظر: الكتاب: ٢: ١٤٠، والإنصاف: ١٩٥، والدر المصون: ٦: ٣٩٨، ومغني اللبيب: ٤٧.

ومن شدّد[١] فهي على بابها.

فأمّا ﴿لما﴾ فمن خفّف[٢] فاللام للتوكيد و ﴿ما﴾ زائدة، قيل: زيدت ليفصل بها بين لامي التوكيد[٣]. وقيل ليست بزائدة، والتقدير: وإن كلاًّ لخلق ليوفينّهم ربّك أعمالهم.

فأمّا من شدّد[٤] فتحتمل قراءته خمسة أوجه، أحدها: أن تكون ﴿لما﴾ بمعنى إلاّ حكى ذلك سيبويه[٥] وغيره عن العرب أنّهم يقولون: «سألتك باللّه لمّا فعلت كذا»، أي: إلاّ فعلت كذا، فالتقدير: وإنّ كلا إلاّ ليوفينّهم. والوجه الثاني: أن يكون الأصل لَمَنْ ما فقلبت النون ميماً وأُدغمت في الميم التي بعدها، فاجتمعت ثلاث ميمات فحذفت الوسطى منهنّ وهي المبدلة من النون فبقي ﴿لَمَّا﴾[٦]. والوجه الثالث: أن يكون الأَصل لَمِنْ ما بكسر الميم، فقلبت النون ميماً أيضاً وأدغمت في الميم التي بعدها وحذفت الميم المكسورة لاجتماع الميمات، والتقدير: وإنَّ كُلاًّ لَمَنْ خلق ليوفينّهم[٧]. والوجه الرابع: أن يكون أصلها لَمّاً بالتنوين مصدر لممت الشيء لمّاً، أي جمعته جمعاً ـ وقد قرىء بذلك في غير السبعة ـ[٨] ثم حذف التنوين على حمل الوصل على الوقف[٩] والوجه الخامس: أن يكون أصله من لممت أيضاً، فَبُنِيَ منه

(١) وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي.

(٢) هنا وفي يس آية: ٣٢، والزخرف آية: ٣٥، والطارق آية: ٤، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو في المواضع الأربعة، وقراءة ابن ذكوان في الزخرف فقط. انظر: النّشر: ٢: ٢٩١، والفوائد المجمّعة: ٣١/أ، والاتحاف: ٢٦٠.

(٣) لام التوكيد الثانية في ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾.

(٤) هي قراءة هشام ـ من غير خلاف عنه من «الهداية» ـ وعاصم وحمزة وابن ذكوان هنا ويس والطارق.

(٥) النص في الكتاب: ٣: ١٠٥ ـ ١٠٦ بالمعنى من سؤال سيبويه للخليل. وهي لغة هذيل كما في فتح الوصيد: ١٦٢/ب، والدر المصون: ٦: ٤٠٨.

(٦) حكى الزجّاج هذا الوجه عن بعض النحويين، وردّه. انظر: معاني القرآن له: ٣: ٨١، والبحر: ٥: ٢٦٧.

(٧) هذا قول الفراء في معاني القرآن: ٢: ٢٩. وانظر: مشكل مكي: ١: ٤١٥.

(٨) هي قراءة الزهري وسليمان بن أرقم. انظر: المحتسب: ١: ٣٢٨، والبحر: ٥: ٢٦٨.

(٩) واستبعد هذا الوجه مكي. وضعّفه ابن الأنباري والعكبري. وقال ابن الأنباري: «لأنّ إجراء الوصلِ مجرى الوقف، إنّما يكون في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام». انظر: البيان: ٢: ٣٠، وانظر: مشكل مكي: ١: ٤١٦، وإملاء العكبري: ٢: ٤٦، والبحر: ٥: ٢٦٧.

لمّا مثل فَعْلى كما بُني ﴿تَتْرا﴾، فعلى هذا يجوز أن يقرأ لأبي عمرو بين اللفظين لو شدّد[١]، وهذا قول أبي عبيد[٢/أ-ب][٣].

﴿يَرْجِعُ﴾ [١٢٣] و ﴿يُرْجَع﴾ متقاربان، لأنّه إذا رُجِعَ الأمر إليه رَجَع[٤].

﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [١٢٣] من قرأ بالتاء[٥] فعلى الخطاب، كأنّه محمول على قوله: ﴿وقل للذين لا يؤمنون اعملوا على مكانتكم﴾ [١٢١]، ثم قال: وما ربّك بغافل عما تعملون، فخاطب معهم النبيّ ﷺ والمؤمنين.

ومن قرأ بالياء[٦] فعلى معنى: وما ربك بغافل/ عمّا يعمل هؤلاء المذكورون. ١١٦/أ

---

(١) قوله: «لو شدد» سقط من «ن».

(٢/أ) في الأصل و «ن» و «ر» «أبي عبيدة» والمثبت من «م».

(٢/ب) هو القاسم بن سَلَّام الهَرَوي من أئمة العلم صاحب سُنَّة، أخذ عن الفراء وابن عيينة والكسائي، وعنه الدَّارِميّ وعليّ بن عبد العزيز البغوي. له مصنفات كثيرة منها: «القراءات» و «الغريب المصنف». توفي في مكة سنة (٢٢٤ هـ). انظر إنباه الرواة: ٣: ١٢، وتذكرة الحفاظ: ٢: ٤١٧، وتهذيب التهذيب: ٨: ٣١٥.

(٣) انظر نسبته لأبي عبيد في: إعراب النحاس: ٢: ٣٠٦، وفتح الوصيد: ١٦٢/ب، والقرطبي: ٩: ١٠٦، والبحر: ٥: ٢٦٧. وليس في مجاز أبي عبيدة: ١: ٢٩٩.

(٤) قرأ نافع وحفص بضم الياء وفتح الجيم. والباقون بفتح الياء وكسر الجيم. انظر: الإقناع: ٦٦٧، والنّشر: ٢: ٢٠٩.

(٥) هنا وآخر النمل آية: ٩٣، هي قراءة نافع وابن عامر وحفص. انظر: تقريب النّشر: ١١٢، والاتحاف: ٢١٧.

(٦) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وشعبة وحمزة والكسائي.

سورة يوسف عليه السلام

﴿ يَـٰٓأَبَتِ ﴾ [٤][١] من قرأ بفتح التاء[٢] فيحتمل وجوهاً، أحدهما: أن يكون أصله يا أبتي بالإضافة فقلبت الياء ألفاً؛ كما قالوا: يا غلامَا أقبل، يريدون: يا غلامي، فصار يا أبتا، ثم حذفت الألف وبقيت الفتحة دالَّة عليها[٣]. ويجوز أيضاً أن يكون الأصل يا أَبتاً، فحذف التنوين[٤]. ويجوز أن يكون الأصل: يا أبتاه على الندبة[٥].

ومن كسر التاء[٦] فأصله الإضافة، فحذفت الياء وبقيت الكسرة تدلّ عليها، فأمّا دخول تاء التأنيث فيه فقال سيبويه: هي عوض من ياء الإضافة[٧]. وقال غيره: دخلت كما تدخل في قولهم: غُلَامٌ يَفَعَةٌ[٨] وما أشبهه[٩]. ومن وقف بالهاء[١٠]، فعلى الأصل في تاء التأنيث الموقوف عليها، وليس هذا على قول من قال: إن دخول الهاء مثل دخولها في «يَفَعَة» ونظائره، لأنّ ياء الإضافة على هذا القول مقدّرة فيجب

---

(١) الترقيم حسب الموضع الأول من السورة.

(٢) حيث ورد ـ وجاء في القرآن في ثمانية مواضع ـ هي قراءة ابن عامر. انظر: السبعة: ٣٤٤، وغاية ابن مهران: ١٧٨.

(٣) ذكر هذا الوجه النحاس ـ واستحسنه ـ والفارسي. انظر: إعراب القرآن: ٢: ٣١٢، والحجة (خ): ٣: ٢٥١.

(٤) قاله قطرب في أحد قوليه. انظر: معاني القرآن للزجّاج: ٣: ٨٩، وإعراب النحاس: ٢: ٣١١، وفتح الوصيد: ١٦٣/ب، والبحر: ٥: ٢٧٩، والدرّ المصون: ٦: ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

(٥) ثم تحذف الهاء والألف، وهو قول الفراء في معانيه: ٢: ٣٢ و ٣٥، وقول أبي عبيد وأبي حاتم السجستاني، وقطرب في قوله الثاني. انظر: فتح الوصيد: ١٦٣/ب، والبحر: ٥: ٢٧٩، والدر المصون: ٦: ٤٣٥.

(٦) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٧) عبارة سيبويه «كأنّهم جعلوها عوضاً من حذف الياء». انظر: الكتاب: ٢: ٢١١.

(٨) أي: راهق العشرين، انظر: القاموس (يفع): ١٠٠٤.

(٩) هذا قول الزجاج في معانيه: ٣: ٨٩. ودخول التاء ـ على رأي الزجاج ـ من باب أن المذكر قد يوصف بما فيه هاء التأنيث.

(١٠) هي قراءة ابن كثير وابن عامر. انظر: الإتحاف: ٢٦٢.

أن يوقف عليه بالتاء، ولذلك وقف من وقف بالتاء[(١)]. فأمّا على[(٢)] قول سيبويه فيجوز الوقف بالهاء، إذ ليست عليها[(٣)] ياء الإضافة مقدّرة. فأمّا من فتح، فوقفه بالهاء على أن يكون الأصل في قراءته: يا أبةً بالتنوين.

﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [٧] من قرأ بالتوحيد[(٤)]، فلأنّ قصة يوسف وإخوته آية واحدة، يقوّي ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وجعلنا ابن مريم وأُمّه ءاية﴾ [المؤمنون: ٥٠].

ومن جمع[(٥)]، فلأنّ قصّتهم تشتمل على آيات كثيرة، نحو طرحهم يوسف في الجبّ، والتقاط السيارة إيّاه، وخبره مع امرأة العزيز، واجتماعه بأخيه وأبويه، وما أشبه ذلك.

﴿غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [١٠]، [١٥] الغيابة[(٦)] ما غُيِّب عنك[(٧)]. فمن قرأ بالجمع[(٨)]، فلأنّ في الجبّ[(٩)] غيابات كثيرة.

ومن قرأ بالتوحيد[(١٠)]/، فلأنّ الجب[(٩)] غيابة، ولو كان فيه غيابات كثيرة، ١١٦/ب لكان لفظ الواحد يؤدّي عن معناها.

﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [١٢] من قرأهما بالياء[(١١)]، فالمعنى ليوسف خاصة.

ومن قرأ بالنون[(١٢)]، فهو ليوسف وإخوته. ومَنْ كسر العين[(١٣)]، فهو من

---

(١) وهي قراءة بقية السبعة.
(٢) لفظ «على» سقط من «م».
(٣) لفظ «عليها» لا يوجد في «ن، م».
(٤) هي قراءة ابن كثير. انظر: «الهادي»: ٢٥/أ، والتبصرة: ٢٢٧.
(٥) هي قراءة بقيّة السبعة.
(٦) في «ن» زيادة «كلّ». والتعريف الذي ذكره المؤلف لأبي عبيدة في مجاز القرآن: ١: ٣٠٢.
(٧) في «م» «فهو» وهو شرود من الناسخ.
(٨) هو نافع في الموضعين. انظر: التيسير: ١٢٧، والعنوان: ١١٠.
(٩) في «ن» «للجب».
(١٠) وهم بقيّة السبعة.
(١١) هي قراءة نافع والكوفيين. انظر: الكافي: ١١١ ـ ١١٢، والإرشاد: ٣٧٩، والنّشر: ٢: ٢٩٣.
(١٢) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر في الفعلين.
(١٣) في ﴿يرتع﴾، هي قراءة نافع وابن كثير. وليس لقنبل من «الهداية» إلاّ الحذف في الياء. انظر: الفوائد =

الرّعي، وأصله: يرتعي، فحذفت الياء للجزم، لأنّه جواب الطلب.

ومن جزم العين[١]، فهو من رَتَع يَرْتَع إذا كان في خِصْب فهو راتع. وفي هذا الموضع سؤال، يقال: كيف جاز أن يُخبَر عن يوسف وإخوته باللعب وهم أنبياء؟[٢] فالجواب عن ذلك: أن يوسف عليه السلام كان صغيراً لم يبلغ الحلم بإجماع المفسّرين[٣]، ولا يستحيل أن يُخبر عنه بمثل ذلك إذ كان صغيراً. فأمّا إخوته عليهم السلام، فقد قيل إنهم كانوا صغاراً، فإذا صحّ ذلك فهو على ما قلناه، وإن كانوا كباراً جاز أن يصرف اللعب في ذلك إلى ما يليق بهم مما تستعمله العرب من قولهم: «لعب الرجل في شغله»، إذا شمّر فيه وتحرك وأخذه باجتهاد، وقد يستعملون ذلك في معنى الحديث الذي تكون فيه راحة النفس، من غير أن يقصدوا بذلك اللعب المنهي عنه، وقد قال النبيّ عليه السّلام: «فهلاّ بكراً تلاعبها وتلاعبك»[٤]، فعلى هذا الوجه وما أشبهه يحمل مثل هذا.

﴿ٱلذِّئْبُ﴾ [١٣]، [١٤]، [١٧] من قرأ بالهمز[٥]، فهو من قولهم: تَذَأّبت الريح إذا جاءت من كل مكان[٦]، فَسُمّيَ الذئب بذلك لمجيئه من أمكنة شتّى.

= المجمّعة: ٣٠/أ.

(١) هي قراءة أبي عمرو وابن عامر والكوفيين. وابن كثير وأبو عمرو قرءا بالنون، والكوفيون بالياء.

(٢) نحو هذا السؤال أورده هارون بن موسى الأعور على أبي عمرو، فقال: «لم يكونوا يومئذ أنبياء». انظر: الطبري: ١٢: ١٥٨. قال ابن كثير: «واعلم أنّه لم يقم دليل على نبوّة أخوة يوسف... ومن النّاس من يزعم أنه أوحي إليهم بعد ذلك، وفي هذا نظر، ويحتاج مدّعي ذلك إلى دليل». التفسير: ٢: ٤٨٧. وردّ القول بنبوّتهم القرطبي: ٩: ١٢٧ للقطع بعصمة الأنبياء عن الحسد الدنيوي، وعن عقوق الآباء، وتعريض مؤمن للهلاك، والتآمر في قتله، ولأنّ زلّة إخوته جَمَعت أنواعاً من الكبائر، وقد أجْمع المسلمون على عصمتهم منها. ونفى القاضي عياض ثبوت نبوّتهم. انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى: ٢: ١٦٤.

(٣) بل رُوِيَ عن ابن السائب والحسن أنّه ابن سبع عشرة. وعن الحسن ـ أيضاً ـ أنّه ابن ثماني عشرة. انظر: زاد المسير: ٤: ١٩٠، والبحر: ٥: ٢٨٨.

(٤) رواه البخاري في النكاح: باب تزويج الثيّبات: ٥: ١٩٥٤، ومسلم في الرّضاع باب استحباب نكاح البكر: ٢: ١٠٨٧ كلاهما عن جابر بن عبد اللّه.

(٥) هي قراءة قالون وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة ـ وصلاً ـ ، وهي لغة أهل الحجاز كما في الحجة للفارسي (خ): ٣: ٢٦٣، والبحر: ٥: ٢٨٦، وانظر: تلخيص العبارات: ١٠٥، والاتحاف: ٢٦٣.

(٦) انظر: (ذأب) في الصحاح: ١: ١٢٥، واللسان: ١: ٣٧٨.

ومن ترك هَمْزهُ[1] فعلى وجهين، أحدهما: أن يكون على تخفيف الهمز. والآخر: مرويّ عن الكسائي أنّه سئل عن ترك هَمْزهِ، فقال: «لم أعلم له اشتقاقاً»[2].

﴿ يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ ﴾ [١٩] النداء في هذا وما أشبهه، نحو قوله/ : ١١٧/أ ﴿يٰحسرتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦]، و ﴿يٰأسَفَىٰ﴾ [٨٤] معناه تنبيه المخاطبين فكأنّه قال في قوله: ﴿يٰبُشْرايَ﴾: أَبْشروا. وقيل[3]: إن معنى ذلك يا بُشْراي هذا حينك وأوانك، وكذلك: ﴿يٰأسَفَىٰ﴾، وما أشبهه من هذه الأشياء.

فمن قرأ ﴿يٰبُشْرى﴾[4] من غير إضافة فعلى ما وصفناه.

وقيل[5] ـ أيضاً ـ : إنه نادى غلاماً اسمه بُشْرىٰ. فإضافة البشرى إلى المتكلم راجعة إلى المعنى الذي قلناه.

﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ [٢٣] قال أهل التأويل: معنى هيت لك: هلم وأقبل وتعال وما أشبه ذلك، والقراءة المذكورة فيها لغات مستعملة، قال رجل في وصية إلى عليّ بن أبي طالب رضي اللّٰه عنه[6]:

٥٥ ـ أَبْلِغْ أميرَ المُؤْمِنِيـ ـنَ أخَا العِرَاقِ إِذَا أَتَيْتَا
أَنَّ العِرَاقَ وأَهْلَهُ عُنُقٌ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

يريد: أقبل إلينا.

---

(١) هي قراءة ورش والكسائي وحمزة حال الوقف.

(٢) انظره في الكشف: ١: ٨٣.

(٣) هذا قول الزجّاج في معاني القرآن له: ٣: ٩٧.

(٤) بحذف ياء الإضافة، هي قراءة الكوفيين. وقرأ الباقون بإثباتها وفتحها ـ والجميع على أصولهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين، إلاّ أنّ أبا عمرو ـ من الهداية ـ ليس له إلاّ الفتح. انظر: الإقناع: ٦٧٠، والنشر: ٢: ٢٩٣، والفوائد المجمّعة: ٣١/أ.

(٥) هذا قول السدّي. انظر: الطبري: ١٢: ١٦٧، وزاد المسير: ٤: ١٩٤، والقرطبي: ٩: ١٥٣.

(٦) البيتان بلا نسبة في مجاز القرآن: ١: ٣٠٥، والأصول في النحو: ٣: ٤٧٩، والمحتسب: ١: ٣٣٧، وشرح المفصّل ٤: ٣٢، والبيت الثاني في معاني الفراء: ٢: ٤٠، والخصائص: ١: ٢٧٩. و «عنق»، أي: طوائف. ويروى «سلم عليك»، أي: منقادون.

فوجه قراءة من فتح التاء[١]، أنّه شبهها بأين وكيف، وفتحها لالتقاء الساكنين لخفّة الفتحة بعد الياء.

ومن ضمّها[٢] فإنّه شبّهها بـ «قبلُ» و«بَعْدُ» من حيث كانت أصلها الإضافة؛ لأنّ المعنى دعائي لك. ويجوز كسرها[٣]، فتقول: هَيْتِ لكَ على الأصل لالتقاء الساكنين، والكسر والفتح في الهاء لغتان[٤].

فأمّا من رُوي[٥] عنه أنّه كسر الهاء وضمّ التاء وهمز، فقال: ﴿هِئْتُ لَكَ﴾[٦]، فإنّه على إخبار امرأة العزيز عن نفسها، ومعناه: تهيّأت لك.

ومن رُويَ عنه أنه همز مع كسر الهاء وفتح التاء، فقال: ﴿هِئْتَ لك﴾[٧]، فقد غلّط بعض الناس[٨] من روى ذلك. وقال بعضهم[٩]: إنه محمول على مخاطبة امرأت العزيز يوسف عليه السّلام بأن قالت: هِئْتَ، أي: حَسُنَتْ هيئتك. وهذا التأويل غير مستقيم؛ لأنّه لو كان كما قال لقالت له: «هِئْتَ لي»، فلمّا كان في الكلام ﴿لك﴾ لم يحسن أن يكون المعنى إلاّ على أحد وجهين، إمّا أن يكون/ معنى الكلمة ١١٧/ب

---

(١) هي قراءة جميع السبعة سوى ابن كثير. انظر: التبصرة: ٢٢٨، والنشر: ٢: ٢٩٣ ـ ٢٩٥.

(٢) هي قراءة ابن كثير وحده، وهشام يفتح كالجماعة من «الهداية». انظر: الفوائد المجمعة: ٣١/أ، وتحصيل الكفاية: ١٨٤/ب.

(٣) وقد قرأ بها ـ في غير المتواتر ـ ابن عباس بخلاف عنه وابن محيصن وابن أبي إسحاق وأبو الأسود وعيسى الثقفي. انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢: ٣٢٢، والمحتسب: ١: ٣٣٧، والبحر: ٥: ٢٩٤، والاتحاف: ٢٦٣.

(٤) وكسر الهاء قراءة نافع وابن عامر، وفتحها قراءة الباقين. قال الفراء: «ويقال ـ الكسر ـ إنّها لغة لأهل حوران سقطت إلى مكة فتكلموا بها، وأهل المدينة يقرؤون ﴿هيت لك﴾ بكسر الهاء ولا يهمزون». انظر: معاني القرآن: ٢: ٤٠.

(٥) في «ن» «ورد».

(٦) وهي رواية الداجوني وإبراهيم بن عبّاد عن هشام. وهاتان الطريقان خارجتان عن «الهداية» لأنّ لهشام فيها طريقين، هما: الحلواني وعليّ بن بشر عن أبيه عن هشام. انظر: النشر: ٢: ٢٩٤. والفوائد المجمّعة: ٢٣/ب.

(٧) هي قراءة هشام من طريق الحلواني. ورواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر. انظر ما سبق من النّشر.

(٨) كالفارسيّ في الحجّة (خ): ٣: ٢٧٤، والداني في جامع البيان: ٢٥٤/أ.

(٩) انظر ما سبق من الحجّة، والتحصيل: ٢: ١٢٨/ب.

هلم اذا لم يهمز، فيكون المعنى دعائي لك . وإمّا أن يكون المعنى إذا كسرت الهاء وضمّت التاء: تهيّأت لك، سواء همز أو لم يهمز، لأنّه إذا ترك هَمْزَهُ مع كسر الهاء وضمّ التاء حمل على تخفيف الهمز.

﴿ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [٢٤] من فتح اللام [١] فمعناه الذين أخلصهم اللّه لعبادته وكرامته.

ومن كسرها[٢] فمعناه الذين أخلصوا أنفسهم ودينهم للّه. ومثله قوله: ﴿وأَخْلَصوا دينهم للّه﴾ [النساء: ١٤٦]، وهما متقاربان؛ لأنّهم إذا أُخْلِصُوا أَخْلَصُوا. وكذلك القول في: ﴿إنّه كان مُخْلَصاً﴾[٣] [مريم: ٥١].

﴿ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [٣١]، [٥١] الصحيح من مذاهب أهل العربية[٤] في «حاشى» أنّه فعل[٥]، ولذلك جاز حذف الألف منه لأنّ الأفعال يقع فيها الحذف كثيراً، كما قالوا: لم يكُ ولا أَدْرِ. وكما حكوا: «أصاب الناس جهد ولو تر أهل مكّة»[٦]. فالحذف في الأفعال يستعمل كثيراً. ولا يكاد يقع في الحروف حذف إلاّ في المضاعف، نحو: «إنّ وربّ» وما أشبه ذلك. وقوله: ﴿حاشى﴾ في قولِ من جعله فعلاً مشتقّاً من الحَشَىٰ وهي الناحية، فمعنى الكلام تنزّه اللّه عزّ وجلّ عمّا نسب إليه مما لا يجوز عليه[٧]، كما تقول: سبحان اللّه، وكذلك إذا قلت: حاشى زيداً أن يفعل كذا، فالمعنى: حاشى الكرم أو العقل زيداً أن يفعل كذا، أي: نحّاه وأبعده وجعله في حَشَىً غير حشى السوء أي: في ناحية.

---

(١) هي قراءة نافع والكوفيين. انظر: السبعة: ٣٤٨، وغاية ابن مهران: ١٧٩.

(٢) قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٣) إلاّ أن الكوفيين هم الذين فتحوا اللام، وكسرها الباقون. انظر: الإتحاف: ٢٦٤.

(٤) في «ن» «مذاهب اللغة».

(٥) وهو مذهب المبرّد والفارسي كما في المقتضب: ٤: ٣٩١، والحجة (خ) ٣: ٢٧٦. وذهب سيبويه إلى أنّه حرف يجرّ ما بعده كما تجرّ حتى ما بعدها. انظر: الكتاب: ٢: ٣٤٩، ومغني اللبيب: ١٦٤.

(٦) ذكره الفارسي في الحجة (خ): ٣: ٢٧٦، وعدّه ابن يعيش مما لم يكثر الحذف فيه كما في شرح الملوكي له: ١: ٣٩١.

(٧) «مما لا يجوز عليه» سقط من «ن».

فوجه قراءة أبي عمرو[١]، أنّه جاء بالكلمة على أصلها، فأثبت الألف لأنّ وزنه فَاعَل.

ووجه قراءة الباقين[٢] ما ذكرنا من وقوع الحذف في الأفعال. وقد قال بعضهم: إنّ الأصل «حاشَى اللَّه»[٣]، فلمّا حذفت الألف عوّضت منها لام الجرّ.

﴿دَأَبًا﴾ [٤٧] فتح الهمزة وإسكانها لغتان[٤]، والإسكان الأصل، لأنّه مصدر دَأَبَ، والفتح/ لغة قليلة. ١١٨/أ

﴿يَعْصِرُونَ﴾ [٤٩] من قرأ بالتاء[٥] فهو مردود على قوله: ﴿تَزْرعون﴾ و ﴿تأكلون﴾ [٤٧].

ومن قرأ بالياء[٦] فهو محمول على قوله: ﴿فيه يغاث الناس وفيه يعصرون﴾. وفي معنى ﴿يعصرون﴾ قولان، قيل[٧]: معناه يعصرون العنب. وقيل[٨]: يَنْجُون.

﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [٥٣] علّة من أبْدل الهمزة[٩] واواً وأدغم الواو التي قبلها فيها[١٠]، أنه كان مذهبه أن يجعلها بين الهمزة والياء، فتقرب من الياء الساكنة وقبلها

---

(١) بإثبات الألف وصلاً في الموضعين فإذا وقف حذفها. انظر: التيسير: ١٢٨ ـ ١٢٩، والعنوان: ١١٠.
(٢) بالحذف في الحالين، وهي لغة لبعض أهل الحجاز كما في فتح الوصيد: ١٦٥/ب.
(٣) وبذلك قرأ ابن مسعود وأُبيّ كما في المحتسب: ١: ٣٤، والبحر: ٥: ٣٠٣.
(٤) قرأ حفص بفتح الهمزة، والباقون بسكونها. انظر: الكافي: ١١٣، والإرشاد: ٣٨٢.
(٥) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: تلخيص العبارات: ١٠٦، والنّشر: ٢: ٢٩٥.
(٦) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.
(٧) هذا قول ابن عباس ومجاهد والسدّي وقتادة والضحاك كما في الطبري: ١٢: ٢٣٣، وانظر: القرطبي: ٩: ٢٠٥.
(٨) هذا تفسير أبي عبيدة له من العصر بمعنى المنجاة واستدلّ ببيتين لأبي زيد وللبيد. انظر: مجاز القرآن: ١: ٣١٣ ـ ٣١٤، وردّه الطبري وحكم بخطئه لمخالفته قول جميع أهل العلم من الصحابة والتابعين. انظر: الطبري: ١٢: ٢٣٣ ـ ٢٣٤.
(٩) الأولى.
(١٠) هي قراءة قالون والبزي وجهاً واحداً من «الهداية». انظر: النّشر: ١: ٣٨٣، وتحصيل الكفاية: ١٦١/ب.

واو ساكنة، فكره ذلك لما فيه[١] من وقوع واو ساكنة[☆] قبل همزة مسهلة مقربة من الياء الساكنة، وفي ذلك الثقل والشبه باجتماع الساكنين، فلمّا منعه ما ذكرناه من جعل الهمزة بين بين، رجع في ذلك إلى الأَصل المستعمل في تخفيف الهمزة إذا كان قبلها واو ساكنة قبلها ضمّة. وهذا لَعَمْري إنّما يجري في هذا المكان على مذهب يونس؛ لأنّ الواو الأصلية عند غير يونس لا تبدل الهمزة بعدها بواوٍ، وإنّما تُلْقَىٰ عليها الحركة، وإنما تبدل الهمزة بعد الواو الزائدة للمدّ واللين، ويونس سوّى بين الزائدة والأصلية فيجيز البدل والإدغام معهما جميعاً[٢].

وأمّا من جرى في هذا المكان على أصله[٣] فقد تقدّم الاحتجاج له في باب الهمز[٤].

﴿حَيْثُ يَشَآءُ﴾ [٥٦] من قرأ ﴿حيث نشاء﴾[٥] فالفعل منسوب إلى اللّٰه عزّ وجلّ، ويقوّيه قوله قبل ذلك: ﴿مكنّا﴾، وبعده: ﴿ولا نُضِيعُ أجر المحسنين﴾.

ومن قرأ بالياء[٦]، فالمشيئة منسوبة إلى يوسف عليه السلام وهي راجعة إلى مشيئة اللّٰه عزّ وجلّ، كما قال: ﴿وما تشاءون إلاّ أن يشاء اللّٰه﴾ [التكوير: ٢٩]، بخلاف ما تقوله المعتزلة في ذلك[٧].

﴿وَقَالَ لِفِتْيَـٰنِهِ﴾ [٦٢] فِتْيان وفِتْية/ جمع فتى، فمثل فتى وفتية، جار وجيرة ١١٨/ب وغلام وغلمة، وهذا البناء أكثر ما يستعمل في الجمع القليل. ومثل «فتيان»، جار

---

(١) في «ن» «عليها».

(☆) في «ر» «وقبلها واو ساكنة»، ولا يوجد «قبل همزة مسهلة».

(٢) انظر هذا المذهب في الممتع: ٣٦٤، وارتشاف الضرب: ١: ١٣٤.

(٣) فورش وقنبل يحققان الهمزة الأولى، ويُبدلان الثانية ياء ساكنة ـ ليس لهما من «الهداية» سِوى هذا الوجه ـ، ولوجود ساكن بعد الياء لزمهما المدّ في الياء المبدلة.

وأمّا أبو عمرو فأسقط الأولى من الهمزتين، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزتين. انظر: النّشر: ١: ٣٨٤ ـ ٣٨٦.

(٤) المتحرك، راجع ص: ٤٦ ـ ٤٧.

(٥) بالنون، هي قراءة ابن كثير. انظر: الإقناع: ٦٧٢، والاتحاف: ٢٦٦.

(٦) هي قراءةُ بقيّة السبعة.

(٧) لأنّ معتقدهم قائم على أنّ الله لم يَخْلُق أَفعال العباد. انظر: الفرق بين الفرق: ١١٤، ولوامع الأنوار: ١: ٢٩٧.

وجيران وتاج وتيجان، فهذا البناء من الجمع يستعمل في الجمع الكثير[١].

﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾ [٦٤] من قرأ ﴿حَٰفِظًا﴾[٢] فهو اسم الفاعل[٣] وهو أشبه بجواب قولهم: ﴿وإنا له لحٰفظون﴾ [١٢]، وقال يعقوب عليه السلام في جوابه: ﴿فالله خير حٰفظاً﴾ وهو منصوب على التميز، وقد أجازوا نصبه على الحال[٤].

ومن قرأ ﴿حِفْظًا﴾[٥] فهو مصدر منصوب على التميز. وهو راجع إلى معنى القراءة الأولى؛ لأنّ الحافظ لا يوصف بأنّه حافظ إلاَّ وله حفظ، فكأنّه قال: فالله خير حفظاً من حفظكم. والقراءتان متقاربتان.

﴿أَخَانَا نَكْتَلْ﴾ [٦٣] من قرأ بالياء[٦]، فعلى الإخبار عن أخيهم خاصة، والمعنى: فأرسله معنا يكتل حمله كما نكتال أحمالنا.

ومن قرأ بالنون[٧] فهو أعم؛ لأنّ أخاهم يكون داخلاً معهم.

﴿إِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [٩٠] من قرأ على الخبر[٨]، ففيه وجهان، أحدهما: أن يكون خبراً محضاً كأنّهم لما تحقّقوا أنّه يوسف، قالوا له: إنّك لأنت يوسف. ويجوز[٩] أيضاً أن يكون خبراً بمعنى الاستفهام، كما قيل في قوله: ﴿وتلك نعمة

---

(١) قرأ حفص وحمزة والكسائي ﴿لفتيٰنه﴾ بألف بعد الياء ونون مكسورة، وقرأ الباقون بتاء مكسورة بعد الياء من غير ألف. انظر: السبعة: ٣٤٩، و«الهادي»: ٢٥.
(٢) بفتح الحاء وألف بعدها وكسر الفاء، هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: التبصرة: ٢٢٩.
(٣) لفظ «الفاعل» سقط من «ن».
(٤) أجازه الزجّاج في معاني القرآن: ٣: ١١٨، والنحاس في إعراب القرآن: ٢: ٣٣٥.
(٥) بكسر الحاء وسكون الفاء من غير ألف، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.
(٦) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: التيسير: ١٢٩، وتلخيص العبارات: ١٠٦.
(٧) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.
(٨) بهمزة واحدة مكسورة، هي قراءة ابن كثير. انظر: الكافي: ١١٤، والإرشاد: ٣٨٤.
(٩) وهو الوجه الثاني.

تمنّها عليّ﴾[١] [الشعراء: ٢٢].

ومن قرإ بالاستفهام[٢] فهو وجه الكلام، لأنّهم إنّما أرادوا أن يستفهموا أهو يوسف أم لا.

﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ [٩٠] قراءة قُنبل ﴿يتقي﴾ بالياء[٣] يحتمل[٤] ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون ﴿مَنْ﴾ بمعنى الذي، وإذا كانت بمعنى الذي ففيها معنى الشرط[٥]، فيكون الجزم حينئذ حملاً على المعنى؛ كما قال: ﴿فأصدّق وأكن من الصـٰلحين﴾[٦]، وكما قال: ﴿من يضلل اللَّهُ فلا هادي له ويَذَرْهم في طغيـٰنهم﴾[٧] في قراءة من جزم. والوجه الثاني: أن يكون قدّر الضمة/ في الياء على تشبيه المعتلّ بالصحيح، فصار الجزم كأنّه بحذف الضمّة؛ كما قال[٨]: ١١٩

٥٦ ـ أَلَــمْ يَـــاتِيــكَ والأَنْبَـــاءُ تَنْمِـــي ....

وهو كثير مستعمل في كلام العرب. والوجه الثالث: أن تكون ﴿مَنْ﴾ بمعنى

---

(١) بمعنى: أو تلك. وهذا قول الأخفش في معاني القرآن: ٤٢٦.

(٢) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٣) في الحالين ـ وصلاً ووقفاً ـ. انظر: الإقناع: ٥٤٧، والنشر: ٢: ١٨٧.

(٤) في «م» «تحتمل» بالتاء، فالضمير المستتر يمكن تقديره على ما في الأصل و «ن، ر» بالمقروء أو الياء.

(٥) لذلك تدخل الفاء في جوابها في أكثر المواضع.

(٦) المنافقون: ١٠ على قراءة غير أبي عَمْرو كما سيأتي.

(٧) الأعراف: ١٨٦ على قراءة حمزة والكسائي كما تقدم.

(٨) البيت لقيس بن زهير وعجزه: «بما لاقت لبون بني زياد» وهو في الكتاب: ٣: ٣١٦، ونوادر أبي زيد: ٥٢٣، والخصائص: ١: ٣٣٣، ٣٣٧، وأمالي ابن الشجري: ١: ٨٤، وشرح المفصّل: ٨: ٢٤ و ١٠: ١٠٤، والخزانة ٣: ٥٣٤، وشرح شواهد الشافية: ٤٠٨. وروي الشاهد: «ألم يبلغك والأنباء...» وعليه فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

واللبون من الشاء والإبل: ذات اللبن. والشاهد: «يأتيك» حيث أبقى الياء والفعل مجزوم تشبيهاً له بالصحيح، وهي لغة لبعض العرب، ولعلهم بنوعبس وحنيفة. انظر: معاني الفراء: ١: ١٦١، وحكى الجعبري: أنها لغة قليلة كما في شرح الشاطبية: ٣١٢

الذي كما قدّمناه، ويكون ﴿يَتَّقي﴾ معرباً غير مجزوم، ويكون إسكان الراء «في ﴿ويصبرْ﴾ استخفافاً لثقل الضمّة في الراء»[☆] بسبب تكريرها كما استثقلها أبو عمر في نحو: ﴿يأمرْكم﴾ و ﴿يَنصرْكُم﴾[1]، وكما قال[2].

٥٧ ـ قَـالَـتْ سُلَيْمَـى ٱشْتَـرْ لَنَـا سَـوِيقَـا ....

ومن حذف الياء[3]، فالفعل مجزوم بالشرط.

﴿ قَدْ كُذِبُواْ ﴾ [١١٠] من قرأ بالتخفيف[4]، فالضمير في ﴿ظنّوا﴾ للكفار، والتقدير: وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم، وذلك لأنّهم أمهلوا واستبطؤوا ما تُوعِّدوا[5].

ومن قرأ بالتشديد[6]، فالضمير في ﴿ظنوا﴾ للرسل والظن بمعنى اليقين. والمعنى: وظنّ الرسل، أي: أيقنوا أن قومهم قد كذبوهم.

﴿ فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ ﴾ [١١٠] من قرأ ﴿فَنُجِّيَ﴾[7]، فهو فعل ماض مبني للمفعول، و ﴿مَنْ﴾ في موضع رفع على ما لم يسمّ فاعله.

ومن قرأ ﴿فنُنْجِي﴾[8] فهو فعل مستقبل مبني للفاعل، و ﴿مَنْ﴾ في موضع

(☆) ما بين القوسين ساقط من «ر».

(١) البقرة: ٦٧، وآل عمران: ١٦٠.

(٢) تقدم برقم: ١٠.

ووجه رابع على أن الكسرة أشبعت فتولد منها الياء، كما في صاه من صه، وهي لغة لبعض العرب كما في الجعبري: ٣١٢، وانظر: البحر: ٥: ٣٤٢ ـ ٣٤٣، والنشر: ٢: ١٨٧.

(٣) في الحالين، وهي قراءة بقية السبعة.

(٤) في الذال، هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٣٥١ ـ ٣٥٢. و «الهادي»: ٢٥.

(٥) في «ن» «ما وعدوا به» صحيح أن «الوعد» في أصله يستعمل في الخير والشرّ، لكن في نسخة الأصل ضبط بـ «تُوعِّدُوا» من «التوعّد»، وهو التَهَدُّدْ. انظر في هذا: (وعد) في الصحاح: ٢: ٥٥٢، والقاموس: ٤١٦.

(٦) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٧) بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء، هي قراءة ابن عامر وعاصم. انظر: غاية ابن مهران: ١٨١، والنّشر: ٢: ٢٩٦.

(٨) بنونين الثانية ساكنة مخفاة عند الجيم، وإسكان الياء، وهي قراءة بقية السبعة، وأجمعت المصاحف =

نصب مفعوله.

﴿ نُّوحِىٓ إِلَيۡهِم﴾ [١٠٩] من قرأ ﴿نُوحِي﴾[١]، فالفعل مسند إلى اللّه عزّ وجلّ وهو المخبر عن نفسه.

و ﴿يُوحَىٰ إليهم﴾[٢] هو مثله في المعنى، إذ معلوم أنّ المُوحِي إليهم هو اللّه عزّ وجلّ. وكذلك القول فيما أشبه من المواضع المختلف فيها[٣].

= على أنّها بنون واحدة.

(١) بالنون وكسر الحاء وياء بعدها، هي قراءة حفص. انظر: التبصرة: ٢٣٠، والعنوان: ١١١.

(٢) بالياء وفتح الحاء وألف بعدها، وهي قراءة بقية السبعة.

(٣) وهي ﴿نوحي إليهم﴾ في النحل: ٤٣، والأنبياء ـ الموضع الأول ـ ﴿نوحي إليهم﴾ آية: ٧، والموضع الثاني ﴿نوحي إليه﴾ آية: ٢٥. فقرأ حفص الثلاثة بالنون وكسر الحاء ووافقه حمزة والكسائي في الثاني من الأنبياء. وقرأ الباقون بالياء وفتح الحاء. انظر: النّشر: ٢: ٢٩٦.

(تنبيه): لم يذكر المؤلف ﴿تأمنا﴾ آية: ١١، ومذهب «الهداية» إشمام ضمة النون بعد الإدغام كما في النشر: ١: ٣٠٣ ـ ٣٠٤، وتحصيل الكفاية: ١٨٤/ب، ولم يذكر في ﴿استيأسوا﴾ آية: ٨٠، ﴿ولا تيأسوا... إنه لا ييأس﴾ آية: ٨٧، و ﴿استيأس﴾ آية: ١١٠، وكذلك ﴿أفلم ييأس﴾ في الرعد: ٣١، خلافاً عن البزي، لأنّه يقرأ من «الهداية» كالجماعة.

انظر: النشر: ١: ٤٠٥ ـ ٤٠٦، والفوائد المجمّعة: ٣١/أ.

سورة الرعد

قد تقدّم القول في إمالة (الراء)، وفي ﴿يُغشي﴾[١] [٣].

١١٩/ب ﴿وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ﴾ [٤] من قرأ برفع الكلمات الأربع[٢]/ فإنّه ردّه على قوله: ﴿وفي الأرض قطع مُتَجاوِرات وزرع ونخيل﴾، وذلك لأنّه جعل الجنات من الأعناب خاصة؛ لأنّ العرب قلَّ ما تستعمل في الزرع جنّة[٣].

ويقوّي ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وجنٰتٌ من أعنٰب﴾[٤]، وقال في موضع آخر: ﴿وجنٰتٍ من نخيلٍ وأعنٰب﴾ [يٓس: ٣٤].

ومن خفض الكلمات الأربع[٥]، فإنّه ردّها على الأعناب، وجعل الزرع من الجنات. ويقوّي ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿واضرب لهم مثلاً رجلين جعلنا لأحدهما جنتين من أعنٰب وحَفَفْنَٰهُما بنخل وجعلنا بينهما زرعاً كلتا الجنتين﴾ [الكهف: ٣٢، ٣٣]، فجعل الزرع في الجنات.

﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ [٤] من قرأ بالياء[٦]، فالمعنى: يسقى ما قصصناه بماء واحد.

ومن قرأ بالتاء[٧]، فالمعنى تسقى هذه الأشياء بماء واحد.

﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ [٤] من قرأ بالياء[٨]، فعلى الإخبار عن

---

(١) في باب القول في الإمالة ص: ٩٧ ـ ٩٨، وفي الأعراف آية: ٥٤، راجع ص: ٣٠١.
(٢) وهي ﴿زرع ونخيل وصنوان﴾ ـ الأولى ـ ﴿وغير﴾ هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص، انظر: التيسير: ١٣١، والكافي: ١١٥.
(٣) وإنّما يسمون النخيل جنّة. انظر: (جنن) في الصحاح: ٥: ٢٠٩٤.
(٤) هنا في نفس الآية.
(٥) وهي قراءة نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي.
(٦) هي قراءة ابن عامر وعاصم. انظر: تلخيص العبارات: ١٠٧، والإرشاد: ٣٨٨.
(٧) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي.
(٨) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الإقناع: ٦٧٥، والاتحاف: ٢٦٩.

اللَّه عزّ وجلّ، والمعنى: ويفضل اللَّه بعضها، وذلك لأنّ قبله ﴿يدبّر الأَمْر﴾ وما بعده على لفظ الغيبة.

والنون[١] مثل الياء في المعنى.

«الاستفهامان المجتمعان[٢]: من استفهم بالأول وأخبر بالثاني[٣]، فإنّه أدخل الاستفهام على صدر الكلام واستغنى به عن الاستفهام بالثاني؛ لأنّ كل واحدة من الجملتين متعلقة بالأخرى. ويُقوّي ذلك أنّ الذي[٤] بعد ألف الاستفهام فعل مضمر دلّ عليه ﴿إنا لفي خلق جديد﴾ [٤]، و ﴿إنا لمبعوثون﴾[٥]، فالتقدير: أنبعث إذا كنّا تراباً[٦]. فدخول ألف الاستفهام على هذا الفعل المضمر حسن لأنّ الاستفهام إنّما وقع على[٧] البعث، ويقوّي ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿أفإيْن مَاتَ أو قتل انقلبتم على أعقٰبكم﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقوله: ﴿أفائِن مِتَّ فهم الخـٰلدون﴾ [الأنبياء: ٣٤]، فدخلت ألف الاستفهام على/ الأول وموضع الاستفهام هو الثاني، لأنّ ١٢٠/أ المعنى: أفتنقلبون على أعقابكم إن مات أو قُتِل. وكذلك المعنى: أفهم الخالدون إن متّ.

ومن أخبر بالأول واستفهم بالثاني[٨]، فإنّه أَوْقع الاستفهام في موضعه الذي

---

(١) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٢) هنا آية: ٥، وجملة مواضعه أحد عشر موضعاً في تسع سور. انظر تفصيلها واختلاف القرّاء فيها في: التبصرة: ٢٣٢ ـ ٢٣٣، والنّشر: ١: ٣٧٢ ـ ٣٧٤، وتقريبه: ٢٥ ـ ٢٦.

(٣) هي قراءة نافع والكسائي، إلاّ أنّ نافعاً خالف أصله في النمل آية: ٦٧، وفي العنكبوت ـ والاستفهام في آيتين ـ ٢٨، ٢٩، فأخبر فيهما في الأوّل واستفهم في الثاني. وخالف الكسائي أصله ـ أيضاً ـ في النمل فاستفهم في الأول وأخبر في الثاني وزاد فيه نوناً ﴿إنّنا﴾. وفي العنكبوت استفهم ـ فيها ـ في الأول والثاني.

(٤) لفظ «الذي» سقط من «ن».

(٥) في المؤمنون آية: ٦٧، والصافات آية: ١٦، والواقعة: ٤٧. على قراءة نافع والكسائي في الثلاثة بالإخبار.

(٦) «تراباً» سقط من «م».

(٧) في «ن» «عن».

(٨) هي قراءة ابن عامر إلاّ أنّه خالف أصله في ثلاثة مواضع، الأوّل: في النمل آية: ٦٧، فاستفهم في الأول =

هو عمدته؛ لأنّ استفهامهم إنّما وقع عن البعث لا عن كونهم تراباً، فالمعنىٰ: نُبعَثُ إذا كنّا تراباً. وأيضاً لو كان الأول بمعنى الاستفهام وقرىء على الخبر، لجاز لدلالة الثاني عليه، لأنّ الدلالة تقع بما بعد كما تقع بما قبل، كما قال: ﴿ولا تحسبن[١] الذين يبخلون﴾ [آل عمران: ١٨٠]، يريد: ولا تحسبن بخلَ الذين يبخلون، فدلّ ﴿يبخلون﴾ على «بخل» وهو بعده.

ومن استفهم بالاستفهامين جميعاً[٢]، فإنّه جعل الاستفهام في الأول إذ هو صدر الكلام ثم أعاده في الثاني إذ كان هو موضع الاستفهام. وكذلك شأن العرب إذا قدمت شيئاً في غير موضعه أن تعيده في موضعه. من ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿أيعدكم أنكم إذا متّم وكنتم تراباً وعظٰماً أنكم مخرجون﴾ [المؤمنون: ٣٥]، والمعنى: أيعدكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون[٣]، فلما قدمت ﴿أَنَّ﴾ قبل موضعها أُعيد ذكرها[٤].

﴿هاد﴾ و ﴿وال﴾ و ﴿واق﴾ و ﴿باق﴾ [٧، ١١، ٣٣، ٣٤، ٣٧] من وقف على هذه المواضع بالياء[٥]، فإنّه ردّ ذلك إلى الأصل حين ذهب التنوين؛ لأنّ الياء إنّما سقطت في الوصل لسكونها وسكون التنوين، فإذا ذهب التنوين في الوقف وجب أن تُرَدَّ الياء. ومن وقف بغير الياء[٦]، فإنّه أَجرى الوقف مُجْرى الوصل، وهو مذهب

= وأخبر في الثاني وزاد فيه نوناً ﴿إننا﴾. الثاني: في الواقعة آية: ٤٧، قرأ بالاستفهام فيهما. الثالث: في النازعات ـ والاستفهام فيها في آيتين ـ: ١٠ و ١١ قرأ بالاستفهام في الأوّل وبالإخبار في الثاني.

(١) هكذا ـ بالتاء ـ في النُّسخ، وهي قراءة حمزة.

(٢) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة، إلاّ أنّ ابن كثير وحفصاً خالفا أصلهما في العنكبوت آية: ٢٨، ٢٩، فأخبرا ـ فيها ـ في الأوّل واستفهما في الثاني. وكل واحد على أصله من التسهيل والتحقيق والإدخال وعدمه.

(٣) قوله «والمعنى: أيعدكم... مخرجون» سقط من «ن». لعله سبق نظر من الناسخ.

(٤) انظر الاعتلال على الاستفهامين والقراءات فيهما عند ابن زنجلة في حجّة القراءات: ٣٧٠ ـ ٣٧٢، وقد شابهه المؤلف في المعنى الإجمالي وفي الأمثلة.

(٥) هي قراءة ابن كثير وقفاً هنا، وحيثما وردت هذه الألفاظ، انظر: السبعة: ٣٦٠، والتبصرة: ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٦) وهي قراءة بقية السبعة.

أكثر النحويين.

﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي﴾ [١٦] من قرأ بالياء[١]، فلأنّ التأنيث غير حقيقي؛ لأنّ معنى ﴿الظُّلُمَـٰتُ﴾ والظلام سواء، وأيضاً فإن/ ﴿النُّور﴾ مذكر. ١٢٠/ب

ومن قرأ بالتاء[٢]، فعلى لفظ ﴿الظُّلُمَـٰتُ﴾ إذ ليس بينها وبين الفعل حائل.

﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ﴾ [١٧] من قرأ بالياء[٣]، فإنّه حمله على ما قبله من ذكر الغيبة في قوله: ﴿أم جعلوا للّه شركاء﴾ [١٦].

ومن قرأ بالتاء[٤] فهو محمول على ما قبله من ذكر الخطاب، وهو قوله: ﴿قل أفاتّخذتم من دونه أولياء﴾ [١٦].

﴿وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[٥] [٣٣] من قرأ بضم الصاد[٦]، فإنّه بناه لما لم يسمّ فاعله، ويقوّيه أنّ قبله فعلاً مبنياً لما لم يسمّ فاعله، وهو قوله: ﴿بل زُيِّن للذين كفروا مكرهم﴾.

ومن فتح الصاد[٧]، فإنّه نسب الصّدّ[☆] إليهم، وهو من مشيئة اللّه عزّ وجلّ، ويقوّي هذه القراءة ما جاء في القرآن من جنسها، نحو: ﴿الذين كفروا وَصَدُّوا عن سبيل اللّه﴾ [القتال: ١]، و ﴿الذين كفروا ويَصُدُّونَ[٨] عن سبيل اللّه﴾ [الحجّ: ٢٥].

---

(١) هي قراءة شعبة وحمزة والكسائي. انظر: التيسير: ١٣٣، والعنوان: ١١٤.
(٢) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص.
(٣) هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: الكافي: ١١٦، والإرشاد: ٣٩٠.
(٤) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عَمْرو وابن عامر وشعبة.
(٥) ترجمة ﴿وصدّوا عن السبيل﴾ تأخرت في «ن» إلى آخر السورة، ومحلّها هنا كما في الأصل و «م، ر».
(٦) هنا وفي غافر ﴿وصد﴾ آية: ٣٧، هي قراءة الكوفيين. انظر: تلخيص العبارات: ١٠٨، والإقناع: ٦٧٦.
(٧) في الموضعين، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.
(☆) في «ر» الفعل.
(٨) لأنّ ماضيه «صدّ» بفتح الصاد.

﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [٣٩] التشديد والتخفيف لغتان[١]، وقد تقدم نظير ذلك[٢].

﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ﴾ [٤٢] من قرأ بالجمع[٣]، فهو معنى الآية، ويقوّيه قراءة ابن مسعود ﴿وسيعلم الكافرون﴾[٤].

ومن قرأ بالتوحيد[٥]، فإنّ الكافر اسم للجنس؛ كقوله: ﴿إن الإنسان لفي خسر﴾ [العصر: ٢]، فيكون ذلك بمعنى قراءة من قرأ ﴿الكُفَّار﴾. وقد قيل: إنّ الكافر هاهنا يُعْنَىٰ به أبو جهل[٦/أ-ب] لعنه الله.

---

(١) قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي بفتح الثاء وتشديد الباء. وقرأ الباقون بسكون الثاء وتخفيف الباء.
انظر: النشر: ٢: ٢٩٨، والاتحاف: ٢٧٠.

(٢) نحو ﴿تفتح﴾ في الأعراف آية: ٤٠، راجع ص: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٣) هي قراءة ابن عامر والكوفيين. انظر: السبعة: ٣٥٩، وتقريب النشر: ١٢٩.

(٤) انظرها في «إعراب القراءات السبع وعللها»: ٢٣٢، والكشف: ٢: ٢٣، والبحر: ٥: ٤٠١.

(٥) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عَمْرو.

(٦/ أ) هذا قول ابن عباس كما في زاد المسير: ٤: ٣٤١، والبحر: ٥: ٤٠١.

(٦/ ب) أبو جهل: هو عمرو بن هشام المخزومي من أشدّ الناس عداوة للإسلام. كان من سادات قريش ويدعونه بأبي الحكم، فدعاه المسلمون بأبي جهل أصرّ على كفره حتى قتل مشركاً في غزوة بدر.
انظر: عيون الأخبار: ١: ٢٣٠، والأعلام: ٥: ٨٧.

سورة إبراهيم عليه السّلام

﴿ٱلْحَمِيدِ﴾ [١]، ﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِى﴾ [٢] من قرأ بالرفع[١]، فعلى الابتداء.

ومن قرأ بالخفض[٢]، فعلى البدل من ﴿الحميد﴾.

﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [١٩] من قرأ ﴿خَـٰلِق﴾[٣] مثل فَاعِل، وخفض ما بعده بالاضافة، فلأنّ اسم الفاعل إذا أُضيف الى ما بعده يؤدي عن معنى المضي. ﴿وَخَالِق﴾ يؤدي عن معنى ﴿خَلَق﴾/ . ١٢١/أ

والقراءة الأخرى[٤] بمعناها، وهما متقاربتان، وكذلك القول في: ﴿خَـٰلِقُ كل دابة﴾[٥] [النور: ٤٥].

وتقدم ﴿بمصرخيّ﴾[٦] [٢٤]، و ﴿لا بيع فيه﴾[٧] [٣١]، و ﴿ليضلوا﴾[٨] [٣٠]، وياءات الإضافة والمحذوفات[٩].

﴿لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [٤٦] من قرأ بفتح اللام الأولى ورفع الثانية[١٠]، فإنّ

---

(١) هي قراءة نافع وابن عامر. انظر: غاية ابن مهران: ١٨٤، و «الهادي»: ٢٦/أ.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي.

(٣) بالرفع في ﴿خَـٰلِقُ﴾ وألف بعد الخاء وكسر اللام. وخفض ﴿السمٰوات والأرض﴾ قراءة حمزة والكسائي، انظر: التبصرة: ٢٣٦، والعنوان: ١١٥.

(٤) ﴿خلق﴾ بغير ألف وفتح اللام والقاف، و ﴿الأرض﴾ بالنَّصْبِ، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٥) حمزة والكسائي يقرءان ﴿خَـٰلِقُ﴾ و ﴿كلّ﴾ بالخفض، والباقون يقرؤون ﴿خَلَقَ﴾ و ﴿كلَّ﴾ بالنصب. انظر: النّشر: ٢: ٢٩٨.

(٦) في البقرة آية: ٣٠، راجع ص: ١٦١ ـ ١٦٢.

(٧) في البقرة ـ أيضاً ـ آية: ٢٥٤، راجع ص: ٢٠٣.

(٨) تقدم في الأنعام آية: ١١٩. راجع ص: ٢٨٩، لكن هنا آية: ٣٠، وكذلك ﴿ليضل عن﴾ في الحج آية: ٩، ولقمان آية: ٦، والزمر آية: ٨، قرأها ـ الأربعة ـ نافع وابن عامر والكوفيّون بضمّ الياء، والباقون بفتحها. انظر: النّشر: ٢: ٢٩٩، وحجة القراءات: ٣٧٨.

(٩) في البقرة عند ﴿إني أعلم﴾ آية: ٣٠، وعند ﴿الداع إذا دعان﴾ آية: ١٨٦ بصورة مجملة. راجع ص: ١٥٨ ـ ١٦١، وص: ١٩٢ ـ ١٩٣.

(١٠) هي قراءة الكسائي، انظر: التيسير: ١٣٥، وتلخيص العبارات: ١٠٨.

﴿إنْ﴾ من قوله: ﴿إن كان مكرهم﴾ مخفّفة من الثقيلة، واللام في ﴿لَتزولُ﴾ للتوكيد والتقدير: وأنّه كان مكرهم لتزول منه الجبال، ويكون معنى الآية على هذه القراءة: أنّه وصف مكرهم بالعظم، وأنّه يزيل الجبال، وهو على ذلك لا يزيل أمر النبيّ عليه السّلام، ويقوّي هذه القراءة أنّ مكرهم قد وُصِفَ بالعظم في غير هذا الموضع، كما قال تعالىٰ: ﴿يكاد[1] السمٰوات يتفطرن منه وتنشقّ الأرض وتخرّ الجبال هدًّا﴾ [مريم: ٩٠].

ومن كسر اللام الأولى ونصب الثانية[2]، فإنّه جعل ﴿إنْ﴾ بمعنى ما، واللام في ﴿لِتزولَ﴾ لام النفي، والتقدير: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال. و ﴿ٱلْجِبَالُ﴾ تمثيل لأمر النبيّ ﷺ.

---

(١) بالياء على قراءة نافع والكسائي، كما سيأتي في سورة مريم إن شاء اللّه، وفي «ر» «تكاد» بالتّاء.

(٢) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(تنبيه): لم يذكر المؤلف في ﴿أفئدة﴾ آية: ٣٧، خلافاً لهشام لأنّه يقرأ من «الهداية» كالجماعة. انظر: الفوائد المجمّعة: ٣١/أ.

سورة الحجر

﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ﴾ [٢] تشديد الباء هو الأصل[١]، ومن خفّفها[٢] فهو كما تخفّف إنّ الشديدة وأنّ ولكنّ[٣].

﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ [٨] وجه قراءة أبي بكر[٤] أن ﴿تُنَزَّلُ﴾ غير مسمّى الفاعل، و ﴿الملٰئِكَةُ﴾ اسم لما لم يسمّ فاعله، ومعنى قراءة حفص والأخوين[٥] كمعناها، إلاّ أنّهم بنوا الفعل للفاعل، وهو اللّٰه عزّ وجلّ.

وقراءة الباقين[٦] على أن الفعل مسند إلى الملائكة، و ﴿الملٰئِكة﴾ رفع بفعلهم، وأصل ﴿تَنَزَّلُ﴾ تَتَنَزَّلُ بتاءين[٧]، فحذف إحدى التاءين.

وقد تقدم ﴿الريح﴾[٨] [٢٣].

[﴿ سُكِّرَتْ﴾ [١٥] من شدّد[٩]، فعلى التكثير.

ومن خفّف[٩] فإنّه قد يخفّف هذا النوع وإن كان مسنداً إلى جماعة، وهو بأن

---

(١) تشديد الباء قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي، وهي لغة تميم وقيس وبكر بن وائل وربيعة كما في إعراب النحاس: ٢ ٣٧٥، وزاد المسير: ٤: ٣٧٩، والقرطبي: ١٠: ١، وانظر: الكافي: ١١٩، والإرشاد: ٣٩٦.

(٢) هي قراءة نافع وعاصم، وهي لغة أهل الحجاز. انظر: المراجع السابقة بنفس الصفحات.

(٣) لفظ «وأن» سقط من «ن، م»، ولفظ «ولكن» سقط من «ن».

(٤) بضم التاء وفتح النون والزاي من ﴿تُنَزَّلُ﴾ ورفع ﴿الملٰئِكَةُ﴾. انظر: الإقناع: ٦٧٩، والنشر: ٢: ٣٠١.

(٥) هما حمزة والكسائي وقراءتهم ـ مع حَفْصٍ ـ: بنونين الأولى مضمومة والثانية مفتوحة وكسر الزاي، ونصب ﴿الملٰئِكَةَ﴾.

(٦) بفتح التاء والنون والزاي و ﴿الملٰئكَةُ﴾ بالرفع.

(٧) لفظ «بتاءين» سقط من «ن، م».

(٨) في البقرة آية: ١٦٤، راجع ص: ١٨٦ ـ ١٨٧.

(٩) قرأ الجمهور سوى ابن كثير بتشديد الكاف، وقرأ ابن كثير بتخفيفها، انظر: السبعة: ٣٦٦، وغاية ابن مهران: ١٨٥.

يكون: كشُتِرَتْ عَيْنُها وشَتَرتها[١]، وعارت وعِرْتُها[٢]].

﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾ [٥٩] التشديد والتخفيف لغتان[٣]، وقد تقدم نظيره[٤].

١٢١/ب

﴿يَقْنَطُ﴾ [٥٦] و ﴿يَقْنِطُ﴾ لغتان[٥]/، يقال: قَنِطَ يَقْنَط وقَنَطَ يَقْنِط، فقراءة من قرأ ﴿يَقْنِط﴾ أقيس لأنّهم أجمعوا على ﴿قَنَطوا﴾ [الشورى: ٢٨]، أنّه بفتح النّون[٦].

فأمّا من قرأ ﴿يقْنَط﴾ فيحتمل أن يكون جمع بين اللغتين، فقرأ الماضي على لغة من قال: قَنَط يَقْنِط، والمستقبل على لغة من قال: قَنِط يَقْنَطُ[٧].

﴿قَدَّرْنَآ﴾ [٦٠] التشديد والتخفيف لغتان[٨] بمعنى، والدليل على ذلك قوله: ﴿فقدَّرنا فنعم القـٰدرون﴾ [المرسلات: ٢٣] على قراءة من شدّد[٩]، فجاء باسم الفاعل الذي هو من قَدَر المخفّف بعد المشدّد، ولو كان اسم الفاعل من المشدّد لكان: المقدِّرون.

---

(١) الشَّتَر ـ بفتحتين ـ: انقلاب الجفن من أعلى وأسفل وانشقاقه، أو استرخاء أسفله. انظر: القاموس (شتر): ٥٢٩.

(٢) العَوَر: ذهاب حس إحدى العينين. انظر: القاموس (عَوَرَ): ٥٧٣. وما بين المعكوفتين من «ن».

(٣) قرأ حمزة والكسائي بتخفيف الجيم ويلزم منه سكون النون، والباقون بفتح النون وتشديد الجيم. انظر: التبصرة: ٢٣٩، والتيسير: ١٣٦.

(٤) في الأنعام آية: ٦٤. راجع ص: ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٥) قرأ أبو عمرو والكسائي بكسر النون هنا وفي الروم ﴿يقنطون﴾ آية: ٣٦، وفي الزمر ﴿تقنطوا﴾ آية: ٥٣، وهي لغة أهل الحجاز وأسد كما في الجعبري: ٥٤٥، والاتحاف: ٢٧٥، والباقون بفتحها. انظر: تلخيص العبارات: ١٠٩.

(٦) أي في الماضي أما المضارع فبالكسر نحو: ضَرَب يَضْرِب.

(٧) وثمة لغة ثالثة وهي: قَنَطَ يَقْنُطُ، وهي لغة تميم وبكر وبعض قيس كما في الجعبري: ٥٤٥، وانظر: (قنط) في الصحاح: ٣: ١١٥٥، واللسان: ٧: ٣٧٦.

(٨) قرأ شعبة بتخفيف الدال هنا، وفي النمل ﴿قدرناها﴾ آية: ٥٧، والباقون بالتشديد. انظر: الإقناع: ٦٨٠، والاتحاف: ٢٧٦.

(٩) وهما نافع والكسائي كما سيأتي في سورة المرسلات إن شاء اللّه.

﴿ فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ﴾ [٦١] من كان مذهبه حذف الهمزة الأولى من المفتوحتين من كلمتين[١]، فإنّ الهمزة في قراءته همزة ﴿ءال﴾ وهي بين ألفين الأولى منهما ألف ﴿جاء﴾ المنقلبة عن الياء التي هي عين الفعل، والأخيرة الألف التي بعد الهمزة في ﴿ءال﴾ وأصلها هاء[٢]، ثم قلبت الهاء همزة، ثم قلبت الهمزة ألفاً، فهي ﴿ءال﴾ منقولة[٣] عن أأل منقولة عن أَهْل[٤].

ومن كان مذهبه أن يبدل الهمزة الثانية من المفتوحتين من كلمتين ألفاً[٥]، فإنّه يفعل كذلك هاهنا فتجتمع ألفان، إحداهما: الألف المبدلة من الهمزة، والثانية: ألف: أأل فَتُحذَف إحداهما لالتقاء الساكنين، ويكون ناطقاً بهمزة بين ألفين كالقراءة الأخرى[٦]، لكن الهمزة في هذه القراءة الثانية همزة ﴿جاء﴾، وهي في الأولى همزة ﴿ءال﴾.

وقد تقدّمت الحجّة[٧] في التسهيل والتحقيق في باب الهمز[٨].

﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [٥٤] الأصل [فيه][٩] على قراءة ابن كثير[١٠]: تبشرونَنِي، فأدغم النون في النون فصارتا نوناً واحدة مشدّدة، وحذف الياء لدلالة الكسرة عليها.

وكذلك الأصل في قراءة نافع[١١]،إلاّ أنّه/ حذف إحدى النونين ـ وهي النون ١٢٢/أ

(١) هو مذهب قالون والبزّي وأبي عمرو، انظر: النّشر: ١: ٣٨٢ ـ ٣٨٣.

(٢) على قول الجمهور، فأبدلوا من الهاء همزة ثم منها ألفاً. والبعض يذكر أن هذا مذهب سيبويه ولم أجده في الكتاب، ونصّ أبو حيان أن سيبويه لم يذكر إبدال الهاء همزة. انظر: ارتشاف الضرب: ١: ١٢٩.

(٣) في «ن» «منقلبة».

(٤) وذهب الكسائي وابن شَنَبوذ وابن الباذش إلى أنَّ أصله «أَوَلَ»: تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

انظر: إبراز المعاني: ٨٥، والممتع: ٣٤٨ ـ ٣٤٩، وارتشاف الضرب: ١: ١٢٩.

(٥) هو مذهب ورش وقنبل. انظر: النّشر: ١: ٣٨٤، والاتحاف: ٢٧٦.

(٦) انظر هذا المذهب في النشر: ١: ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

(٧) في «ن» «تقدم الاحتجاج».

(٨) المتحرك، راجع ص: ٤١ ـ ٤٧.

(٩) زيادة من «ن، م».

(١٠) بتشديد النون مكسورة. انظر: السبعة: ٣٦٧، و «الهادي»: ٢٦.

(١١) بنون مكسورة خفيفة.

الأخيرة التي تصحب ياء الإضافة[١] ـ وكسر النون الأولى لاتّصالها بياء الإضافة، ولا يجوز حذف الأولى، لأنّها عَلَمٌ للرفع، ومثل قراءة نافع قول الشاعر[٢]:

٥٨ ـ تَـرَاهُ كَـالثَّغَـامِ يُعَـلُّ مِسْكَـاً يَسُـوءُ الفَـالِيَـاتِ إِذَا فَلَيْنِـي

يريد: إذا فلينني، يصف الشيب. والثغام: نبت له نور أبيض يُشَبَّهُ به الشيب.

وقال آخر[٣]:

٥٩ ـ أَبِـالْمَـوْتِ الَّـذي لا بُـدَّ أَنِّـي مُـلاَقٍ لا أَبَـاكِ تُخَـوِّفِيْنِـي

يريد: تخوفينني، فحذف إحدى النونين. والفعل على قراءة نافع وابن كثير معدّى إلى مفعول، والمفعول هو ياء الإضافة المحذوفة.

فأمّا من فتح النّون[٤] فهي نون الجماعة، وهو غير مضاف إلى المتكلّم فالفعل غير متعدّ إلى مفعول[☆].

---

(١) وهذا مذهب الأخفش كما في الدر المصون: ٥: ١٦، ويرى سيبويه أنّها الأولى كما في الكتاب: ٣: ٥١٩.
(٢) تقدّم برقم: ٤٦.
(٣) تقدم برقم: ٤٥.
(٤) من غير تشديد، وهي قراءة جمهور السبعة سوى نافع وابن كثير.
(☆) في «ر» «مفعولين»، وهو خطأ.

سورة النحل

تقدم ﴿يُشْرِكُونَ﴾[١] [١، ٣].

﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ﴾ [١١] من قرأ بالنون[٢]، فعلى إخبار اللّه عزّ وجلّ عن نفسه.

ومن قرأ بالياء[٣]، فلأنّ قبله وبعده لفظ غيبة، فالياء أشبه بما قبل الكلمة وما بعدها.

وقد تقدم ﴿والشمس والقمر﴾[٤] [١٢].

﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [٢٠] من قرأ بالياء[٥]، فعلى معنى: والذين يدعو[٦] المشركون.

ومن قرأ بالتاء[٧]، فلأنّه أشبه بما قبله وما بعده من لفظ الخطاب، نحو قوله: ﴿لتأكلوا منه لحماً طريّاً﴾ [١٤]، ونحو قوله فيما بعد: ﴿إلـٰهكم إلـٰه واحد﴾ [٢٢].

﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ﴾ [٢٧] قراءة[٨] البزّيّ[٩] على تخفيف الهمزة، ثم[٨] جعل التخفيف بالحذف، وذلك مستعمل في كلام العرب نحو ما قدّمناه من رواية من روى عن ابن كثير[١٠]: ﴿إنّها لَحْدَىٰ الكبر﴾/ ، ونحو قراءة الكسائي ﴿أريت﴾[١١]، ١٢٢/ب

---

(١) في يونس آية: ١٨، راجع ص: ٣٣٨.

(٢) هي قراءة شعبة، انظر: التبصرة: ٢٤٠، والاتحاف: ٢٧٧.

(٣) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٤) في الأعراف آية: ٥٤، راجع ص: ٣٠٢.

(٥) هي قراءة عاصم. انظر: التيسير: ١٣٧، والعنوان: ١١٧.

(٦) في «م» «يدعون».

(٧) هي قراءة بقية السبعة.

(٨) لفظ «قراءة» سقط من «م»، ولفظ «ثم» سقط من «ن، م».

(٩) بياء مفتوحة بعد الألف من غير همز بلا خلاف من «الهداية». انظر: : النّشر: ٢: ٣٠٣، والفوائد المجمعة: ٣١/أ، وهو وجه لا يقرأ به.

(١٠) هي رواية إسماعيل بن مسلم ووهب عن ابن جرير عن ابن كثير كما في التقريب والبيان ورقة: ١٤٠، والبحر: ٨: ٣٧٨.

(١١) بحذف الهمزة، وقدّم القول فيها في الأنعام آية: ٤٠، راجع ص: ٢٧٧.

وقد تقدم القول في ذلك كلّه، والهمز[١] على الأصل.

والقول في ﴿تشـٰقون فيهم﴾ [٢٧] لمن قرأ بنون مكسورة أو فتح النون[٢]، كالقول في ﴿تبشرون﴾ [الحجر: ٥٤].

﴿ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ﴾ [٢٨، ٣٢] الياء على لفظ التذكير، والتاء[٣] على لفظ التأنيث. والقول فيه كالقول في: ﴿فنادته الملـٰئكة﴾ [آل عمران: ٣٩] وكذلك القول في ﴿يأتيَهُم الملـٰئكة﴾ [٣٣] وقد تقدّم[٤].

﴿ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ ﴾ [٣٧] من قرأ ﴿يَهْدِي﴾[٥] فعلى معنى يهتدي، فالمعنى: فإن اللّه لا يهتدي من يضلّه، أي: من يضلّه اللّه.

ومن قرأ ﴿يُهْدَىٰ﴾[٦] فهو غير مسمّى الفاعل، والمعنى: فإنّ من يضلّه اللّه لا يُهْدَىٰ، وهذا نظير قوله: ﴿من يضلل اللّه فلا هادي له﴾ [الأعراف: ١٨٦].

وقد تقدم ﴿فيكون﴾[٧] [٤٠].

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ﴾ [٤٨] من قرأ بالتاء [٨]، فعلى الخطاب. ومن قرأ بالياء[٩]، فهو أشبه بما قبله وما بعده من ذكر الغيبة.

﴿ يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَـٰلُهُۥ ﴾ [٤٨] من قرأ بالتاء[١٠]، فلأنّ الظلال جماعة فأنّث لذلك.

---

(١) بهمزة مكسورة بعد الألف، وهي قراءة الجماعة، انظر: التيسير: ١٣٧.
(٢) قرأ نافع بكسر النون، والباقون بفتحها. انظر: الكافي: ١١٩، وتلخيص العبارات: ١١٠، وراجع ص: ٣٧٧ ـ ٣٧٨.
(٣) قرأ حمزة بالياء ﴿يَتوفّـٰهم﴾ في الموضعين. والباقون بالتاء. انظر: الإرشاد: ٤٠١، والإقناع: ٦٨٢.
(٤) في الأنعام آية: ١٥٨، راجع ص: ٢٩٥، وانظر: آل عمران: آية ٣٩.
(٥) بفتح الياء وكسر الدال وياء بعدها، هي قراءة الكوفيين. انظر: النّشر: ٢: ٣٠٤، والإتحاف: ٢٧٨.
(٦) بضمّ الياء وفتح الدال وألف بعدها، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.
(٧) في البقرة آية: ١١٧، راجع ص: ١٧٩ ـ ١٨٠.
(٨) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٣٧٣، وغاية ابن مهران: ١٨٨.
(٩) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.
(١٠) هي قراءة أبي عمرو. انظر: «الهادي»: ٢٦/ ب ـ ٢٧/ أ، والتبصرة: ٢٤١.

ومن قرأ بالياء[1]، فلأنّ التأنيث غير حقيقي، فكأنّه قال: يَتَفَيَّأُ ظلّه.

﴿ مُفْرِطُونَ ﴾ [٦٢] من كسر الراء[2]، فمعناه: مفرِطون في المعاصي، مِنْ أَفْرَط يُفْرِط.

ومن قرأ ﴿مُفْرَطون﴾ بفتح الراء[3]، فمعناه: مقدّمون إلى النار متروكون فيها[4].

﴿ نُسْقِيكُمْ ﴾ [٦٦] فتح النون من سَقَىٰ، وضمّها[5] من أسقى. وقيل[6]: سقى وأسقى بمعنى واحد. وقال سيبويه: «يقال سَقيته إذا ناولته، وأَسْقَيْته إذا جعلت له سُقْيا»[7].

﴿ يَجْحَدُونَ ﴾ [٧١] من قرأ بالتاء[8]، فلأنّ بعده: ﴿والله جعل لكم﴾ على الخطاب.

ومن قرأ بالياء[8]، فلأَنَّ قبله ذكر غيبة ﴿فهم فيه سواء﴾.

﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ ﴾ [٧٩] التاء[9]/ على الخطاب؛ لأنّ قبله ﴿أخرجكم من ١٢٣/أ بطون أمهـٰتكم﴾ [٧٨] على الخطاب، وبعده مثل ذلك[10].

---

(١) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٢) هي قراءة نافع. انظر: التيسير: ١٣٨، والعنوان: ١١٨.

(٣) وهي قراءة بقية السبعة، والفرط: معناه: التقدم. وانظر معنى الفتح في مجاز القرآن: ١: ٣٦١، ومعاني الزجاج: ٣: ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٤) في «ن» «مفرطون في المعاصي مشتركون فيها» وفي حاشيتها الذي مثبت.

(٥) قرأ نافع وابن عامر وشعبة بفتح النون هنا، وفي المؤمنون: ٢١، وهي لغة قريش. والباقون بضمّها وهي لغة حمير كما في القرطبي: ١٠: ١٢٣. وانظر: تلخيص العبارات: ١١١، والاتحاف: ٢٧٩.

(٦) هذا قول أبي عبيدة والزجّاج. انظر: معاني الزجاج: ٣: ٢٠٨، وإعراب النحاس: ٢: ٤٠١، وزاد المسير: ٤: ٣٩٤.

(٧) عبارته في الكتاب: ٤: ٥٩ «وتقول: سقيته فشرب، وأسقيته: جعلت له ماء وسُقْيا».

(٨) قرأ شعبة بالتاء، وقرأ الباقون بالياء. انظر: الكافي: ١٢٠، والإرشاد: ٤٠٣.

(٩) هي قراءة ابن عامر وحمزة. انظر: الإقناع: ٦٨٣، والنّشر: ٢: ٣٠٤.

(١٠) وهو قوله تعالىٰ: ﴿والله جعل لكم...﴾ آية: ٨٠، ٨١.

والياء[١] على لفظ الغيبة مردود على ما قبله من ذكر[٢] الغيبة، نحو قوله: ﴿أفأمن الذين مكروا السيئات﴾ [٤٥] وما أشبهه.

﴿يَوْمَ ظَعَنِكُمْ﴾ [٨٠] إسكان العين وفتحها لغتان[٣]، والإسكان الأصل[٤]، وحسن الفتح؛ لأن العين حرف حلق وهذه الحروف كثيراً ما تفتح أنفسها والحروف المجاورة لها[٥].

﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾ [٩٦] من قرأ بالنون[٦]، فلأنّ بعده ﴿فلنحيينه﴾ [٩٧]، فهو أشبه.

ومن قرأ بالياء[٧]، فلأنّ قبله لفظ غيبة وهو قوله: ﴿وما عند الله باق﴾.

﴿مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُواْ﴾ [١١٠] من فتح الفاء والتاء[٨]، فعلى أنّ [في][٩] ﴿فَتَنُوا﴾ ضمير الكفار، والمعنى: من بعد ما فتنهم الكفّار.

ومن قرأ ﴿فُتِنُوا﴾[٨] فالضمير للمؤمنين الذين فتنهم الكفّار، وهذه الآية نزلت في أصحاب النبيّ عليه السّلام الذين عُذِّبوا بعد هجرة النبيّ عليه السّلام إلى المدينة[١٠].

---

(١) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم والكسائيّ.

(٢) في «م» «من لفظ».

(٣) قرأ ابن عامر والكوفيون بسكون العين، والباقون بفتحها. انظر: السبعة: ٣٨٥، وغاية ابن مهران: ١٨٩.

(٤) قال أبو حيان: «وليس السكون بتخفيف كما جاء في نحو: الشَّعَر والشَّعْر، لمكان حرف الحلق». انظر: البحر: ٥: ٥٢٣.

(٥) قال الفراء: «والظعن يثقل في القراءة ويخفّف، لأنّ ثانيه عين، والعرب تفعل ذلك بما كان ثانيه أحد الستة (يعني حروف الحلق) الأحرف، مثل: الشّعر، والبحر، والنّهر». انظر: معاني القرآن: ٢: ١١٢.

(٦) هي قراءة ابن كثير وعاصم. انظر: التبصرة: ٢٤٢، والنّشر: ٢: ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٧) هي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر ـ من غير خلاف لابن ذكوان في «الهداية» ـ وحمزة والكسائي. انظر: ما سبق من النّشر.

(٨) هي قراءة ابن عامر، والباقون بضمّ الفاء وكسر التاء. انظر: التيسير: ١٣٨، والعنوان: ١١٨.

(٩) زيادة من «ن».

(١٠) انظر في هذا: الطبري: ١٤: ١٨٣، والدرّ المنثور: ٥: ١٧٢ ـ ١٧٣، ولباب النقول: ١٣٥.

﴿ ضَيْقٍ ﴾ [١٢٧] الضِّيق بكسر الضاد هو الاسم[١]، والضَّيق بالفتح المصدر[٢]. وقال بعضهم[٣]: ما كان في الدار والبيت فهو الضِّيق بالكسر، وما كان في القلب والصدر فهو الضَّيق بالفتح.

---

(١) قرأ ابن كثير هنا وفي النمل آية: ٧٠ بكسر الضاد، والباقون بفتحها. وجاء في «ن» أن الكسر «هو المصدر» وهو قول لبعض اللغويين كما في البحر: ٥: ٥٥٠. والمذهب الذي ذكره المؤلف في الفتح والكسر للبصريين كما في إعراب النحاس: ٢: ٤١٢. وانظر: الكافي: ١٢٠.

(٢) قوله: «والضيق بالفتح المصدر» سقط من «ن».

(٣) هو الفراء في معاني القرآن: ٢: ١١٥، بعبارة مقاربة.

سورة الإسراء(١)

﴿أَلَّا تَتَّخِذُواْ﴾ [٢] من قرأ بالياء(٢)، فلأنّ قبله ذكر الغيبة، وهو قوله: ﴿وَجَعَلْنَـٰه هدى لبني إسرٰءِيل﴾.

ومن قرأ بالتاء(٣) فعلى الخطاب، كأنّه قال: قلنا لهم لا تتّخذوا من دوني وكيلاً.

﴿لِيَسُـُٔواْ﴾ [٧] من قرأ ﴿لنسوءَ(٤) وجوهكم﴾ فعلى إخبار اللّه عزّ وجلّ عن نفسه، ويقوّيه أن قبله: ﴿بعثنا عليكم عباداً لنا﴾ [٥].

ومن قرأ [بالياء](٥) ﴿ليسوءَ﴾(٦)، فالمعنى/ : ليسوء الوعد وجوهكم، لأنّه قد تقدم ذكر الوعد في قوله: ﴿فإذا جاء وعد الآخرة﴾. ١٢٣/ب

ومن قرأ ﴿ليسُؤاْ﴾(٧) فإنّه يعني العباد، وقد تقدّم ذكرهم في قوله ﴿بعثنا عليكم عباداً لنا﴾.

﴿يَلْقَىٰهُ﴾ [١٣] و ﴿يُلَقَّـٰه﴾(٨) لغتان(☆) متقاربتان، لأنّه إذا لُقِّيه لَقِيَه.

﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ﴾ [٢٣] من قرأ ﴿يَبْلُغَـٰنِّ﴾(٩)، فالضمير للوالدين وقد تقدم

---

(١) في «ن» «بني إسرائيل»، انظر: جمال القراء: ١: ٣٦ ـ ٣٧.

(٢) هي قراءة أبي عمرو. انظر: تلخيص العبارات: ١١٢، والإرشاد: ٤٠٦.

(٣) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٤) بالنون ونصب الهمزة، هي قراءة الكسائي. انظر: الإقناع: ٦٨٥، والنّشر: ٢: ٣٠٦.

(٥) تكملة من «ن».

(٦) ونصب الهمزة، وهي قراءة ابن عامر وشعبة وحمزة.

(٧) بالياء وضمّ الهمزة وبعدها واو الجمع، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحفص.

(٨) قرأ السبعة سوى ابن عامر بفتح الياء وسكون اللام وتخفيف القاف. وقرأ ابن عامر بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف. انظر: إبراز المعاني: ٥٦١، والاتحاف: ٢٨٢.

(☆) «لغتان» لا توجد في «ر».

(٩) بألف بعد الغين وكسر النون على التثنيةِ، هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٣٧٩، وغاية ابن مهران: ١٩٠.

ذكرهما. وقوله: ﴿أَحدُهُما﴾ مرفوع بفعل مضمر كأنّه قال: يبلغه أحدهما، ويجوز أن يكون مرفوعاً على البدل من المضمر المرفوع في ﴿يَبْلُغَـانِّ﴾.

ومن قرأ ﴿يَبْلُغنَّ﴾[١]، فإنّه جعل الفعل لقوله: ﴿أَحدُهُما﴾، و ﴿أَحدُهُما﴾ مرفوع به، وقوله: ﴿أو كلاهما﴾ معطوف عليه.

﴿أُفٍّ﴾ [٢٣] اسم غير متمكّن[٢]، وهو اسم للنتن وكل ما يستقذر[٣]. ومن نوّنه[٤]، جعله نكرة، ومن لم ينوّنه جعله معرفة. ومن فتحه ولم ينوّنه[٥]، فتحه لالتقاء الساكنين، واَخْتارَ الفتح لأنّه أخفّ الحركات.

ومن كسر ولم ينوّن[٦] لالتقاء الساكنين أيضاً.

﴿خِطْئًا﴾[٧][٣١] من كسر الخاء وفتح الطاء[٨] ومدّ[٩] جعله مثل خِطَاعاً[٨]. [فإنّه جعله مصدر خَاطَأَ مثل قَاتَل قِتَالاً وهذا قليل، لأنّ خَاطَأَ لم تستعمل، وإنما استعمل مطاوعه[١٠] وهو تَخَاطَأَ فهو مطاوع خَاطَأَ. فقراءة ابن كثير على أنّه مصدر ما قد استعمل مطاوعه، وفيه بُعْدٌ][١١/أ- ب].

---

(١) بفتح النون من غير ألف، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٢) يعني: اسمَ فعل مضارع بمعنى أتضجَّر، وهو قليل الوقوع؛ لأنَّ أكثر باب أسماءِ الأفعال أوامر. انظر: الدر المصون: ٧: ٣٤١.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجّاج: ٣: ٢٣٤، والقرطبي: ١٠: ٢٤٣.

(٤) تنوين كسر، هنا وفي الأنبياء آية: ٦٧، وفي الأحقاف آية: ١٧، وهي قراءة نافع وحفص. انظر: التبصرة: ٢٤٣ ـ ٢٤٤، والتيسير: ١٣٩.

(٥) هي قراءة ابن كثير وابن عامر.

(٦) وهي قراءة أبي عمرو وشعبة وحمزة والكسائي.

(٧) ترتيب الكلام في توجيه هذه الكلمة حصل فيه تقديم وتأخير ودمج موضع بآخر في «ن، م» فرتبته على النسق المثبت.

(٨) ألفاظ «وفتح الطاء» و «جعله مثل خطاعاً» لا توجد في «ن».

(٩) هي قراءة ابن كثير. انظر: العنوان: ١١٩، وتلخيص العبارات: ١١٢.

(١٠) المطاوعة: هي قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً. انظر: شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك: ٢: ٨٩، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٤١.

(١١/ أ) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

(١١/ ب) من حيث الصناعة النحوية ونحوه ذكره الفارسي في الحجة (خ): ٣: ٣٥٦، ومكي في الكشف: ٢: ٤٥.

ومن فتح الخاء والطاء من غير مدّ[١] فهو مثل خَطَعًا[٢]: [وهو مصدر خَطِيء، يقال: خَطِيءَ خَطَأً فهو خَاطِيء إذا تعمّد، والمشهور الخِطْء] [٣/أ - ب]،[ويقال: أَخْطَأَ يُخْطِيءُ إذا لم يتعمّد. وقد استُعْمِلَ أَخْطَأَ في موضع خَطِيءَ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿إن نسينا أو أخطأنا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والخَطَأُ لغةٌ في الخِطْء، كالمَثَل والمِثْل، والشَّبَه والشِّبْه[٤]]. [وقد يكونان جميعاً بمعنى، فيكون خَطَأً، في موضع خِطْأً، كما يكون أَخْطَأَ في موضع خَطِيءَ[٥]].

ومن كسر الخاء وسكن الطاء من غير مدّ[٦] فهو مثل خِطْعًا[٢]، [فلأنّه مصدر خَطِيء اذا تعمَّد فهو المستعمل في مصدره][٤]، فالمعنى على الإسكان إثماً كبيراً، يقال: خَطِيء يَخْطَأُ خِطْأً إذا أثم وتعمّد الذنب، مثل أَثِمَ يَأْثَم إِثْماً، وأَخْطَأَ يُخْطِيء إِخْطَاءً إذ لم يتعمّد الذنب، والاسم من ذلك الخَطَأ. هذا هو المشهور في كلامهم. وكذلك قراءة ابن عامر[٧] تكون أيضاً مصدراً، مثل: لَحِجَ يَلْحَجُ لَحَجاً، ذكر ذلك أبو إسحاق[٨] وغيره. وقد قيل غير هذا.

فأمّا قراءة ابن كثير فمصدر خَطِئْت أيضاً، يقال: خَطِيءَ يَخْطَأُ خِطَاء، مثل: سَفِدَ الطائرُ يَسْفَدُ سِفَادًا[٩]. / ١٢٤/أ

﴿القسطاس﴾[١٠] [٣٥] ضمّ القاف وكسرها لغتان[١١].

---

(١) وهي قراءة ابن ذكوان.

(٢) «فهو مثل خطعاً» لا توجد في «ن».

(٣/أ) في الصحاح: ١: ٤٧: «خَطِيءَ يَخْطَأُ خِطْأً وخِطْأَةً على فِعْلَة».

(٣/ب) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

(٤) زيادة من «ن».

(٥) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م».

(٦) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وهشام وعاصم وحمزة والكسائي.

(٧) يقصد ابن ذكوان بفتح الخاء والطاء من غير مدّ.

(٨) يعني الزجّاج في معاني القرآن: ٣: ٢٣٦، وفيه: «لَجِجَ يَلْجَجُ» بالجيم. ويقال: «مكان لحج، أي ضيق». انظر: القاموس في (لحج): ٢٦١.

(٩) من قوله: «فالمعنى على الإسكان... سِفَاداً» لا يوجد في «ن»، والسِفَاد بمعنى: الوقاع والزّنا.

(١٠) اللفظة القرآنية ﴿بالقسطاس﴾ و كذلك في الشعراء آية: ١٨٢.

(١١) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة بضم القاف، وهي لغة أهل الحجاز كما في الجعبري: =

﴿سَيِّئُهُۥ﴾ [٣٨] من قرأ بضمّ الهمزة وهاء إضمار(١)، فلأنّه قد تقدم قبل ذلك أشياء أمره(٢) اللّه بها، نحو أَمْره ببر الوالدين، وإيتاء ذي القربى، وما أشبه ذلك. وقد تقدّم أشياء نهى اللّه عنها نحو الزّنى، والقتل، وما ذكره معهما ثم قال: ﴿كل ذلك﴾ «يعني كل ما تقدم ذكره من المأمور به والمنهي عنه»(☆)، كان سيِّئُهُ عند ربّك مكروهاً.

ومن قرأ ﴿سيّئَةً﴾ بهمزة مفتوحة وتاء منوّنة(٣)، فإنّه يعني به المنهيّ عنه خاصة، كأنّه قال: كل ما نهى اللّه عنه من ذلك كان سيّئَةً، أي: كان إثماً عند ربّك مكروهاً.

﴿فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ﴾ [٣٣] من قرأ بالتاء(٤)، فمعناه: فلا تسرفوا في القتل فالخطاب للنبيّ ﷺ، والمراد به الأُمّة، ويقوّيه أن في قراءة ابن مسعود ﴿فلا تسرفوا في القتل﴾(٥).

ومن قرأ ﴿يسرف﴾ بالياء(٦)، فهو راجع إلى الولي فالمعنى فلا يسرف الوليّ(٧) وليّه في القتل.

﴿لِيَذَّكَّرُوا﴾ [٤١] من خفّف(٨) وضمّ الكاف، فهو من ذَكَر يَذْكُر.

= ٥٥٤، والاتحاف: ٢٨٣، والباقون بكسرها، وهي لغة غير الحجازيين. وانظر: الكافي: ١٢١، والإرشاد: ٤٠٩.

(١) هي قراءة ابن عامر والكوفيين. انظر: تقريب النشر: ١٣٤، والاتحاف: ٢٨٣.

(٢) في «ن، م» «أمر». والضمير في «أمره» يعود للنبيّ ﷺ، ويفهم هذا من سياق الآيات.

(☆) ما بين القوسين ساقط من «ر».

(٣) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو.

(٤) هي قراءة حمزة والكسائي انظر: الإقناع: ٦٨٦، والنشر: ٢: ٣٠٧.

(٥) انظرها في: حجة القراءات: ٤٠٢، وشواذ القرآن واختلاف المصاحف للكرماني: ١٣٧. وعزاها في الحجة المنسوب لابن خالويه: ٢١٧، ومختصر في شواذ القرآن: ٧٦، والقرطبي: ١٠: ٢٢٥، والبحر: ٦: ٣٤ لأُبيّ بن كعب.

(٦) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٧) لفظ «الولي» سقط من «ن، م» و «وليّه» سقط من «ر».

(٨) الذال والكاف هنا وفي الفرقان آية: ٥٠، هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٣٨٠ ـ ٣٨١ والتبصرة: ٢٤٤.

ومن شدّد وفتح[١]، فهو من تَذَكَّر، والأصل ليتذكروا، بمعنى: ليتدبّروا وليتفكّروا، فأدغمت التاء في الذال.

﴿ كَمَا يَقُولُونَ ﴾ [٤٢] من قرأ بالتاء[٢]، فعلى الخطاب لأنّ قبله ﴿أَفَأَصْفَٰكُم ربكم﴾[٤٠].

ومن قرأ بالياء [٣]، فلأنّ قبله ذكر غيبة وهو قوله ﴿ليذكروا وما يزيدُهم إلاّ نفورًا﴾ [٤١].

﴿ عَمَّا يَقُولُونَ ﴾ [٤٣] القول فيه كالقول في الذي قبله[٤].

﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَٰوَٰتُ ﴾ [٤٤] من قرأ بالياء[٥] فلأنّ التأنيث غير حقيقي.

ومن قرأ بالتاء[٦] فإنّه أنّث على اللفظ.

[﴿ وَرَجِلِكَ ﴾[٧] [٦٤] من أسكن [٨] فهو عنده جمع رَاجِل كصَاحِب وصَحْب، ورَاكِب ورَكْب.

ومن قرأ بكسر الجيم[٩]، فهي لغة في «رَجُل» الذي بمعنى رَاجِل، حكى أبو زيد أنّه يقال[١٠]: «رَجُل ورَجِل للراجل، قال: ويقال أتى حافياً رَجلاً بمعنى رَاجِل».

---

(١) الذال والكاف، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٢) هي قراءة جمهور السبعة سوى ابن كثير وحفص. انظر: غاية ابن مهران: ١٩١، والتيسير: ١٤٠.

(٣) هي قراءة ابن كثير وحفص.

(٤) ومن حيث القراءة، فقرأه نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالياء. وقرأه حمزة والكسائي بالتاء. انظر: ما سبق من الغاية والتيسير.

(٥) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وشعبة. انظر: العنوان: ١٢٠، والكافي: ١٢٢.

(٦) وهي قراءة أبي عمرو وحفص وحمزة والكسائي.

(٧) هذه الكلمة وتوجيهها سقط من الأصل و «ر» واستدركتها من «ن، م»، إلاّ أنها فيهما جاءت قبل ﴿كسفاً﴾ وحقّها أن تأتي بعد ﴿تسبح﴾.

(٨) الجيم، هي قراءة الجماعة سوى حفص. انظر: تلخيص العبارات: ١١٣، والإرشاد: ٤١٠.

(٩) وهي قراءة حفص.

(١٠) عبارة أبي زيد في النوادر: ١٤٩ «وقوله: رَجُلاً، معناه: رَاجِلاً، كماتقول العرب: جاءنا فلان حافياً ورَجُلاً، أي: رَاجلاً».

فَرَجُل في هذا صفة، والصفة إذا جاءت على فَعُل جاز فيها فَعِل نحو نَدُس ونَدِس[١]. ومنه حَذُر وحَذِر، وإذا كان الأمر كذلك جاز في رَجُل الذي بمعنى رَاجِل رَجِل: ويكون رَجِل في هذه القراءة واحدا يراد به الكثرة. ويجوز أن تكون قراءة من أسكن الجيم على هذا المعنى، إلاّ أنّه أسكن كما يسكن في «عَضْد وكَتْف»].

﴿ أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ ﴾ [٦٨] وما بعده: من قرأ المواضع الخمسة[٢]/ بالنون، ١٢٤/ب فلأنّ قبله ﴿وإذ قلنا للملائكة﴾ [٦١] وما بعده على إخبار اللّه عزّ وجلّ عن نفسه.

ومن قرأ بالياء[٣]، فلأنّ قبله ذكر غيبة وهو قوله: ﴿ربُّكم الذي يُزْجِي لكم﴾ [٦٦] وما بعده من ذكر الغيبة.

﴿ خِلَٰفَكَ ﴾ [٧٦] من قرأ ﴿خلَٰفَكَ﴾[٤]، فمعناه: مخالفتك. ويقوّيه إجماعهم على قراءة قوله: ﴿فرح المُخَلَّفون بِمَقْعَدِهم خِلَٰف رسول اللّه﴾ [التوبة: ٨١].

ومن قرأ ﴿خَلْفَكَ﴾[٥]، فمعناه: لا يلبثون بعدك.

﴿ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ [٨٣] من قرأ ﴿وَنَاءَ﴾[٦] فأصله ﴿وَنَأَى﴾ مثل [قراءة][٧] الجماعة، فقلبت فقدمت الألف على الهمزة، والقلب فيه وفي أمثاله كثير مستعمل

---

(١) قال الجوهري: «رجل نَدُس ونَدِس، أي فَهِمٌ». الصحاح (ندس): ٣: ٩٨٢.

(٢) وهي ﴿أن يخسف بكم، أو يرسل عليكم﴾ آية: ٦٨، و﴿أين يعيدكم، فيرسل عليكم، فيغرقكم﴾، فقرأها بالنون ابن كثير وأبو عمرو. انظر: الإقناع: ٦٨٦، والنشر: ٢: ٣٠٨.

(٣) وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.

(٤) بكسر الخاء وفتح اللام وألف بعدها، هي قراءة ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي. انظر: تقريب النشر: ١٣٤، والاتحاف: ٢٨٥.

(٥) بفتح الخاء وسكون اللام من غير ألف، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة.

(٦) بألف قبل الهمزة هنا وفي فصلت آية: ٥١، هي قراءة ابن ذكوان، وهي لغة بعض هوازن وبني كنانة وكثير من الأنصار كما في إعراب القرآن للنحاس: ٢: ٤٣٨، وانظر: «الهادي»: ٢٧/أ، وإبراز المعاني: ٥٦٤.

(٧) زيادة من «ن، م»، وقراءة الجماعة هي لغة أَهل الحجاز كما في اعراب النحاس، وانظر: «الهادي»: ٢٧/أ، وإبراز المعاني: ٥٦٤.

في اللغة. قال الشاعر(١):

٦٠ ـ أَقُولُ وَقَدْ نَاءَتْ بِهِم غُرْبَةُ النَّوى   وقَلْبِي إلَى نَحْوِ الأَحِبَّةِ طَائِرُ

وقال آخر(٢):

٦١ ـ وَكُلُّ خَلِيلٍ رَاءَنِي فَهْوَ قَائِلٌ   مِنْ أَجْلِكَ: هَـٰذَا هَامَةُ اليَوْمِ أَوْ غَدِ

﴿كِسَفًا﴾ [٩٢] كِسَف وكِسْف جمع كِسْفة(٣)، فالكِسْفُ جمع بحذف هاء التأنيث كما قالوا: تَمْرة وتَمْر. والكِسَف مثل قولك: قِطْعة وقِطَع وفِرْقة وفِرَق.

﴿حَتَّىٰ تَفْجُرَ﴾ [٩٠] ﴿تُفَجِّر﴾ و ﴿تَفْجُر﴾(٤) متقاربتان، إلاَّ أنّ ﴿تُفَجِّر﴾ دالّة على التكثير.

﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [٩٣] من قرأ ﴿قَالَ﴾(٥) فهو إخبار عن النبيّ ﷺ أخبر عنه أنّه لما اقترح عليه المشركون بما تقدّم ذكره من الآيات قال لهم: ﴿سُبْحانَ رَبِّي هل كنت إلاَّ بشراً رسولاً﴾.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وشطره الأوّل في اللسان (نأى): ١٥ : ٣٠٠، وعجزه فيه: «نوى خيتعور لا تشط ديارك». «ناءت» من «ن، م، ر» وهو كذلك في اللسان، وهو محل الشاهد. وفي الأصل «نأت» ولا شاهد عليه.

(٢) البيت لكُثَيِّر عزّة في ديوانه: ٤٣٥، والكتاب: ٣: ٤٦٧، وأمالي ابن الشجري: ٢: ١٩، واللسان (رأى): ١٤ : ٣٠٤ و (هوم): ١٢ : ٦٢٤، والشاهد: «راءني» وفي الأصل و «م»: «رآني» ولا شاهد فيه. والمثبت من «ن، ر» والمراجع المذكورة. وأصل «الهامة»: طائر يخرج من رأس الميت كما تزعم العرب.

(٣) هنا وفي الشعراء آية: ١٨٧، وفي الروم آية: ٤٨، وفي سبأ آية: ٩. فقرأ نافع وابن عامر وعاصم بفتح السين هنا خاصة، وكذلك حفص في الشعراء وسبأ. والباقون بإسكان السين في السور الثلاث. أمّا في الروم فسكن السين ابن عامر من غير خلاف عن هشام من «الهداية» وفتحها الباقون. انظر: النّشر: ٢: ٣٠٩، والفوائد المجمّعة: ٣١/أ.

(٤) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بضم التاء وفتح الفاء وكسر الجيم مشدّدة، والباقون بفتح التاء وسكون الفاء وضمّ الجيم مخففة. انظر: السبعة: ٣٨٤ ـ ٣٨٥، والاتحاف: ٢٨٦.

(٥) بالألف، هي قراءة ابن كثير وابن عامر، وكذلك هو في مصاحف مكة والشام. انظر: التبصرة: ٢٤٦، والتيسير: ١٤١.

ومن قرأ ﴿قُلْ﴾[1] فعلى الأمر، أمر اللَّه النبيّ عليه السلام أن يقول لهم: ﴿سبحان ربّي هل كنت إلاّ بشراً رسولا﴾.

﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ [١٠٢] من قرأ بضم التاء[2]، فعلى أنّه إخبار من موسى عليه السّلام عن مقال[3] فرعون: ﴿إني لأظنّك يـٰموسى مسحورا﴾ [١٠١] فقال/ موسى ١٢٥/أ تكذيباً لفرعون ورداً لقوله: لقد علمتُ أنا يا فرعون أن هذه الآيات ما أنزلها إلا ربّ السمٰوات والأرض بصائر.

ومن قرأ بفتح التاء[4]، فالمعنى: لقد علمتَ يا فرعون أن هذه الآيات من عند اللَّه، ولكنك تجحدها على علم، فهو كما قال عزّ وجلّ: ﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظُلْمَاً وَعُلُوّاً﴾ [النمل: ١٤].

---

(١) بضم القاف من غير ألف، وهي قراءة الباقين، وكذلك هي في مصاحفهم. انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١١٩.

(٢) هي قراءة الكسائي. انظر: غاية ابن مهران: ١٩٣، والعنوان: ١٢١.

(٣) لفظ عن «مقال» لا يوجد في «ن، م»، وفيهما: «عن نفسه لما قال له فرعون...».

(٤) وهي قراءة بقيّة السبعة.

سورة الكهف

وجه سكوت(١) حفص على قوله عزّ وجلّ: ﴿عوجاً﴾ [١] و ﴿مرقدنا﴾ [يس: ٥٢] أنّه أراد زوال اللبس الواقع عند اتّصال قوله: ﴿عوجاً﴾ بقوله: ﴿قيماً﴾. وكذا سكت على قوله: ﴿مرقدنا﴾ ليبين أن ﴿هذا﴾ ابتداء، وليس متعلّقاً بقوله: ﴿مرقدنا﴾. فأمّا سكوته على النون من قوله: ﴿مَنْ راق﴾ [القيامة: ٢٧]، واللام من قوله: ﴿بل ران﴾ [المطففين: ١٤]، فإنّه ـ والله أعلم ـ فرّ(٢) من الإدغام، وكان يلزمه مثل ذلك فيما شاكلهما(٣) وهو لا يفعله(٤)، فليس لقراءته وجه من الاحتجاج يعتمد عليه إلاّ اتّباع الرواية(٥). وقد تقدّم ﴿من لدنه(٦) ويبشر﴾(٧) [٢].

﴿ مِرْفَقًا ﴾ [١٦] المَرْفق والمِرْفَق لغتان(٨) فيما يرتفق به(٩)، وكذلك هما لغتان في مرفق اليد أيضاً(١٠).

(١) عبّر المؤلف ـ كما في النشر: ١: ٢٥١ ـ عن السكت أنّه: «وقفة خفيفة». وقال ابن الجزري: «والسكت هو عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس». انظر: النشر: ١: ٢٤٠.

(٢) في «ن» «فرار».

(٣) في «ن» «شاكلها»، وفي «م» «شاكله».

(٤) أي في ﴿من راق﴾ و ﴿بل ران﴾.

(٥) وقرأ الباقون بعدم السكت في المواضع الأربعة، فلم يَعْبؤوا بهذا الوهم واللَّبْس ـ المذكور ـ فلم يَسْكتوا اتّكالاً على فَهْم المعنى انظر: الدر المصون: ٧: ٤٣٥، وانظر: التبصرة: ٢٤٧، والتيسير: ١٤٢.

(٦) اللفظة نفسها لم يتكلم عليها، وإنما قدم الكلام على هاء الإضمار ص: ٢٦ ـ ٢٩. وعلى الإشمام ص: ٧٠ ـ ٧٤. أمّا من حيث القراءة، فقرأ شعبة بسكون الدال وإشمامها الضم، وكسر النون والهاء ووصلها بياء لفظاً، وهي لغة بني كلاب كما في فتح الوصيد: ١٧٣/أ، والباقون بضم الهاء والدال وسكون النون، انظر: الكافي: ١٢٤، وتلخيص العبارات: ١١٤.

(٧) في آل عمران آية: ٣٩، راجع ص: ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٨) قرأ نافع وابن عامر بفتح الميم وكسر الفاء. والباقون بكسر الميم وفتح الفاء. انظر: الإرشاد: ٤١٥، والإقناع: ٦٨٨.

(٩) المثبت من «ن» وفي الأصل و «م، ر» «فيه» وعدلت عنه لأن «رفق» يتعدى بالباء. انظر: (رفق) في اللسان: ١٠: ١١٨.

(١٠) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢: ١٣٦، والأخفش: ٣٩٤، واللسان (رفق): ١٠: ١١٨.

﴿تَزْوَرُّ﴾ [١٧] مثل: تَحْمَرُّ[١]، و﴿تَـزَّاوَرُ﴾ و ﴿تَزَاوَرُ﴾[٢] أصلهما تتزاور مثل تتفاعل.

فمن شدّد أدغم التاء الثانية في الزاي.

ومن خفّف حذف التاء التي أدغمها من شدّد، واكتفى بإحدى التاءين من الأخرى، ومعنى ذلك كلّه[٢]: تميل.

﴿وَلَمُلِئْتَ﴾ [١٨] التشديد على التكثير، والتخفيف يؤدي عن معنى التشديد[٣].

﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ [١٩] من أسكن الراء[٤]، فأصلها الكسر كقراءة الجماعة، لكنه أسكن الراء تخفيفاً كما يسكنون أمثال ذلك مما جاء على فَعِل فيقولون[٥]: «كَتْف وكَتِف/ وفَخْذ وفَخِذ»، على أنَّ الإسكان في الراء أقوى؛ لأنّه حرف مكرّر فالكسر فيها أثقل منه في غيرها، إذ الكسر فيها ككسرتين لما ذكرناه من التكرير الذي في لفظها[٦]. ١٢٥/ب

﴿مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [٢٥] من نون[٧]، فإنّه أوقع اللُّبْثَ على السنين ثم شرح ذلك بقوله ﴿ثلاث مائة﴾ وجاء على التقديم والتأخير، فالتقدير: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمئة.

ومن أضاف ولم ينوّن[٨]، فإنّه أوقع الجمع موقع الواحد فبيّن به كما يبيّن بالواحد، وأخرج الكلام على أصله؛ لأنّ قولك عندي ثلاثون درهماً وما أشبهه

---

(١) قرأ ابن عامر بإسكان الزاي وتشديد الراء من غير ألف. وقرأ الكوفيّون بفتح الزاي وتخفيفها وألف بعدها وتخفيف الراء. وقرأ الباقون كذلك إلاّ أنّهم شدّدوا الزاي. انظر: النشر: ٢: ٣١٠ والاتحاف: ٢٨٨.

(٢) لفظ ﴿تَزَاوَرُ﴾ و «كله» سقط من «ن»

(٣) قرأ نافع وابن كثير بتشديد اللام الثانية. وقرأ الباقون بتخفيفها. انظر: السبعة: ٣٨٩، وغاية ابن مهران: ١٩٤.

(٤) هي قراءة أبي عمرو وشعبة وحمزة. انظر: «الهادي»: ٢٧، والتبصرة: ٢٤٨.

(٥) وهي لغة بكر بن وائل وتميم. انظر: الكتاب: ٤: ١١٣، والمحتسب: ١: ٨٥.

(٦) في ذكر أصناف الحروف، راجع ص: ٧٩.

(٧) هي قراءة جمهور السبعة سوى حمزة والكسائي. انظر: التيسير: ١٤٣، والعنوان: ١٢٢.

(٨) وهي قراءة حمزة والكسائي.

[إنّما][(١)]، معناه: عندي ثلاثون من الدراهم، فكذلك ثلاثُمئةِ سنة، أصلها ثلاثُمئةِ من السنين، لكنهم استعملوا التفسير بالواحد، وكثر ذلك حتى صار التفسير بالجمع شاذّاً. وقد قيل[(٢)]: إنّ من نوّن إنّما جاء به على التفسير أيضاً، وذلك أنّه لما قال: ولبثوا في كهفهم ثلاثَمئةٍ، وقع الإبهام عند السامعين هل هي سنون[(٣)]، أو أشهر، أو أيام، فقال: ﴿سِنِيْنَ﴾ على جهة البيان.

﴿وَلَا يُشْرِكُ﴾ [٢٦] من قرأ ﴿ولا تُشْرِكْ﴾ بالتاء[(٤)]، فإنّه جاء به على النهي، قيل[(٥)]: معناه لا تَنسِبْ أحداً إلى علم الغيب[(٦)]. فالخطاب للنبيّ عليه السلام، والمراد به الأُمّة.

ومن قرأ بالياء والرفع[(٧)] فهو على الخبر، نظير ذلك[(٨)] قوله: ﴿فلا يُظْهِر على غيبه أَحَدَاً﴾ [الجن: ٢٦].

وتقدم ﴿بالغدْوة﴾[(٩)] [٢٨].

﴿ثَمَرٌ﴾[(١٠)][٣٤] الثَّمَر بفتح الثاء والميم: ثَمَر الشجر، والثُّمُر بضمّهما:[(١١)] المال. ويجوز أن يكون جمع ثِمَار، وثِمَارُ جمع ثَمَرة[(١٢)]. فأمّا إسكان الميم فهو

---

(١) زيادة من «ن، م».

(٢) انظر ما قاله الفراء في معاني القرآن: ٢: ١٣٨.

(٣) في الأصل و «ر»: «سنين»، «والصواب الرفع» وهو موافق لما في «ن، م»، وفي «ن»: «أم شهور أم...».

(٤) وجزم الكاف، هي قراءة ابن عامر. انظر: الكافي: ١٢٥، وتلخيص العبارات: ١١٥.

(٥) هو قول الزجّاج في معاني القرآن له: ٣: ٢٨٠.

(٦) في «ن» «علم اللّه»، وفي «م» «عالم الغيب».

(٧) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٨) لفظ «ذلك» سقط من «ن، م».

(٩) في الأنعام آية: ٥٢، راجع ص: ٢٧٨.

(١٠) في «ن» «ثمره».

(١١) قرأ عاصم بفتح الثاء والميم هنا وفي قوله ﴿وأحيط بثمره﴾ آية: ٤٦، والباقون إلاّ أبا عمرو بضم الثاء والميم. وقرأ أبو عمرو بضم الثاء وسكون الميم. انظر: الإرشاد: ٤١٦، والإقناع: ٦٨٩.

(١٢) ما قاله المؤلف في قراءة الفتح في الثاء والميم، والضم فيهما قول الزجاج في معاني القرآن له: ٣: ٢٨٥.

مخفّف من ﴿ثُمُر﴾.

﴿خَيْرًا مِّنْهَا﴾ [٣٦] من قرأ بغير ميم[١]، فإنّه يعني الجنّة الواحدة في قوله: ﴿ودخل جنته﴾ [٣٥].

ومن قرأ بالميم[٢]، فإنه/ يعني الجنتين جميعاً من قوله: ﴿جعلنا لأحدهما جنتين من أعنٰب﴾. ١٢٦/أ

﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [٣٨] أصل الكلمة: لكنْ أنا، فألقيت حركة الهمزة مِنْ «أَنَا» على النون، ثم أدغمت النون في النون. فمن أثبت الألف[٣]، فإنّه حمل الوصل على الوقف؛ لأنّ أصل هذه الألف للوقف دون الوصل، كما قال[٤]:

٦٢ ـ أَنَـا سَيْـفُ العَشِيـرَةِ فـاْعْـرِفُـونِـي ....

ومن حذف الألف[٥] جاء به على الأصل.

﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ﴾ [٤٣] من قرأ بالياء[٦]، فلأنّ التأنيث غير حقيقي لا سيّما وقد حال بين ﴿فئة﴾ وبين الفعل حائل. ويقوّيه قوله: ﴿ينصرونه﴾ ولم يقل «تنصره».

ومن قرأ بالتاء في ﴿تكن﴾[٧]، فإنّه أنّث على لفظ ﴿فئة﴾.

وقد تقدم ذكر ﴿الولـٰية﴾[٨][٤٤].

---

(١) هي قراءة أبي عمرو والكوفيين، وكذلك هي في مصاحف البصرة والكوفة. انظر: النشر: ٢: ٣١١، والاتحاف: ٢٩٠.

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر، وكذلك هي في مصاحفهم. انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١١٩.

(٣) وصلا، هي قراءة ابن عامر، وهي لغة تميم كما في شرح التسهيل: ١: ١٥٥، والمساعد: ١: ٩٨، والاتحاف: ١٦٢، وانظر: السبعة: ٣٩١، وإبراز المعاني: ٥٦٩.

(٤) تقدم برقم: ٢٣.

(٥) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٦) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: «الهادي»: ٢٧، والتبصرة: ٢٤٩.

(٧) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٨) في الأنفال آية: ٧٢. راجع ص: ٣٢٥.

﴿ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾ [٤٤] من قرأ برفع ﴿الحقُّ﴾(١)، فإنّه جعله نعتاً لـ ﴿الوَلـٰيةُ﴾، فالتقدير: هنالك الوَلايةُ الحقُّ للَّه.

ومن خفض(١) جعله نعتاً ﴿للَّه﴾.

﴿ عُقْبًا ﴾ [٤٤] إسكان القاف تخفيف من ﴿عُقُبا﴾(٢).

وقد تقدم ﴿الريح﴾(٣)[٤٥].

﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ ﴾ [٤٧] القراءتان فيه(٤) متقاربتان(٥)، لأنّ من قرأ ﴿ويوم تُسَيَّرُ الجبالُ﴾ فقراءته راجعة إلى معنى القراءة الأخرى، إذ معلوم أن الذي يُسَيِّرُ الجبال هو اللَّه.

﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ ﴾ [٥٢] من قرأ بالنون(٦)، فعلى الإخبار عن اللَّه عزّ وجلّ، لأنّ قبله وبعده ما يشبهه، نحو قوله: ﴿ما أشهدتهم خلق السمٰوٰت والأرض﴾ [٥١]، ونحو: ﴿وإذ قلنا للملـٰئكة﴾(٧)[٥٠].

ومن قرأ بالياء(٨)، فعلى لفظ الغيبةِ، لأنّ قبله: ﴿ولا يَظْلم ربك أحداً﴾ [٤٩].

﴿ قُبُلًا ﴾ [٥٥] من ضمّ القاف والباء(٩)، فهو جمع قبيل، وقبيل بمعنى

---

(١) قرأ أبو عمرو والكسائي برفع القاف. والباقون بخفضها. انظر: التيسير: ١٤٣، والعنوان: ١٢٣.
(٢) قرأ عاصم وحمزة بسكون القاف، وبنو بكر وتميم يسكنون ما جاء على «فُعُل» كما في الكتاب: ٤: ١١٣، وقرأ الباقون بضم القاف. انظر: الكافي: ١٢٦، وتلخيص العبارات: ١١٥.
(٣) في البقرة آية: ١٦٤، راجع ص: ١٨٦ ـ ١٨٧.
(٤) لفظ «فيه» سقط من «ن».
(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بتاء مضمومة وفتح الياء ورفع ﴿الجبال﴾. والباقون بنون مضمومة وكسر الياء ونصب ﴿الجبال﴾. انظر: الإرشاد: ٤١٨، والإقناع: ٦٩٠.
(٦) هي قراءة حمزة. انظر: النّشر: ٢: ٣١١، وتقريبه: ٣١٧.
(٧) هذه الآية قبل الآية المترجمة، فكان الأصح والأنسب أن يقول: ونحو ﴿وجعلنا بينهم موبقاً﴾ لأنّها بعد ﴿نقول﴾، فالتمثيل بالآيتين يشمل ما قبلُ فقط.
(٨) وهي قراءة بقيّة السبعة.
(٩) هي قراءة الكوفيين. انظر: التيسير: ١٤٤، والاتحاف: ٢٩٢.

كفيل، فكأنهم لمّا قالوا للنبيّ عليه السّلام: ﴿أو تأتِيَ باللَّه والملـٰئكة قبيلاً﴾ [الإسراء: ٩٢]. قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وما منع الناس أن يؤمنوا/ إذ جاءهم الهدى ١٢٦/ب ويستغفروا ربهم إلاَّ أن تأتيهم سنة الأولين أو يأتيهم العذاب قُبُلاً﴾.

ومن قرأ بكسر القاف وفتح الباء[(١)]، فمعناه: عياناً[(٢)].

﴿لِمَهْلِكِهِم﴾ [٥٩] من فتح اللام والميم[(٣)]، فهو مصدر من هَلَكَ يَهْلِكَ هَلاَكاً ومَهْلَكاً.

ومن كسر اللام[(٤)]، فإنّه جعله اسماً للوقت الذي يهلكون فيه.

ومن ضمّ الميم وفتح اللام[(٥)]، فهو مصدر من أَهْلَكَ يُهْلِكَ إهْلاَكاً ومُهْلَكاً، ويجوز أن يكون أيضاً اسماً للوقت.

(الرُّشْد والرَّشَد)[(٦)] لغتان مثل: العُدْم والعَدَم، والسُّقْم والسَّقَم[(٧)]. وقيل[(٨)]: إن الرَّشَد ما كان في الدين[(٩)]. والرُّشْد في أمر الدنيا.

والقول في ﴿تسْئَلْني﴾ [٧٠] في التشديد والتخفيف[(١٠)]، كالقول في الذي في

---

(١) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٢) وانظر ما قاله المؤلف في الأنعام، آية: ١١١. راجع ص: ٢٨٩.

(٣) هنا وفي النمل ﴿مهلك أهله﴾، آية: ٤٩، هي قراءة شعبة. انظر: السبعة: ٣٩٣، والنّشر: ٢: ٣١١.

(٤) مع فتح الميم، وهي قراءة حفص.

(٥) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٦) الموضع المختلف فيه هنا ﴿مما علمت رشداً﴾ آية: ٦٦، فيخرج ﴿وهيّىء لنا من أمرنا رشداً﴾ آية: ١٠، و ﴿لأقرب من هذا رشداً﴾ آية: ٢٤، فلا خلاف فيهما.

(٧) قرأ أبو عمرو بفتح الراء والشين. والباقون بضم الراء وسكون الشين، وهما لغتان كما قال ـ أيضاً ـ سيبويه في الكتاب: ٤: ٣٤، انظر: التبصرة: ٢٥٠، والتيسير: ١٤٤.

(٨) هذا القول منقول عن أبي عمرو، ويروى: الرُّشْد: الصلاح. انظر: إعراب النحاس: ٢: ١٤٩، والكشف: ١: ٤٧٧، وحجة القراءات: ٢٩٦، وفتح الوصيد: ١٥٣/أ، والجعبري: ٤٨٢، والنشر: ٢: ٣١٢.

(٩) لفظ «ما كان» لا يوجد في «م»، وفيها «الرشد بالدين».

(١٠) قرأ نافع وابن عامر بفتح اللام وتشديد النون، والباقون بسكون اللام وتخفيف النون. انظر: العنوان: ١٢٣، والكافي: ١٢٦.

هود[١]، إلاّ أنّه لا خلاف في إضافته إلى ياء[☆] المتكلم هنا[٢].

وتقدم القول في المحذوفات[٣].

﴿ لِيَغْرَقَ أَهْلُهَا﴾ [٧١] قراءة حمزة والكسائي[٤] على إسناد الغرق إلى الأهل. وقراءة الباقين[٥] على إسناد الغرق إلى المخاطب، وهو أشبه بما قبله، لأنّ قبله ﴿أَخَرقْتها﴾ على الإسناد للمخاطب[٦]، والقراءتان متقاربتان.

﴿ زَكِيَّةً﴾ [٧٤] و ﴿زَاكِيَة﴾[٧] بمعنى، وهو مثل عَالِم وعليم، وقَادِر وقَدِير. وقد أكثر المفسّرون فيه، وأكثر أقاويلهم ترجع إلى هذا المعنى[٨].

﴿ نُكُرًا﴾ [٧٤، ٨٧] و ﴿نُكْراً﴾ لغتان[٩]. وكذلك ﴿رُحُماً ورُحْماً﴾[١٠] [٨١]، وقد تقدم نظائرهما، نحو: (السُّحُت والسُّحْت والرُّعُب والرُّعْب)[١١].

---

(١) آية: ٤٦. راجع ص: ٣٤٩.

(☆) «ياء» ساقطة من «ر».

(٢) إلا ما رُوِيَ عن ابن ذكوان من حذفها في الحالين على أحد الوجهين في «الهداية» له، والآخر: إثباتها في الوصل خاصة. انظر: النشر؛ ٢: ٣١٢.

(٣) في البقرة آية: ١٨٦، راجع ص: ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٤) بالياء وفتحها وفتح الراء و ﴿أهلها﴾ بالرفع. انظر: تلخيص العبارات: ١١٦، والإرشاد: ٤١٩.

(٥) بالتاء مضمومة وكسر الراء و ﴿أهلها﴾ بالنصب.

(٦) في «ن، م» «إلى المخاطب أيضاً».

(٧) قرأ ابن عامر والكوفيون بغير ألف بعد الزاي وتشديد الياء. وقرأ الباقون بالألف وتخفيف الياء. انظر: الإقناع: ٦٩١، وتقريب النشر: ١٣٧.

(٨) انظر: الطبري: ١٥: ٢٨٦، والماوردي: ٢: ٤٩٨، وزاد المسير: ٥: ١٧٢ ـ ١٧٣، والقرطبي: ١١: ٢١.

(٩) هنا وفي الطلاق آية: ٨. قرأ نافع وابن ذكوان وشعبة بضم الكاف، والباقون بإسكانها. وقرأ ابن كثير وحده بإسكان الكاف من قوله: ﴿شيء نكر﴾ في القمر آية: ٦. انظر: النشر: ٢: ٢١٦، والاتحاف: ٢٩٣.

(١٠) قرأ ابن عامر بضم الحاء والباقون بإسكانها. انظر: ما سبق من النشر.

(١١) تقدّم ﴿السحت﴾ في المائدة آية: ٤٢. راجع ص: ٢٦٤، و﴿الرعب﴾ في آل عمران آية: ١٥١، راجع ص: ٢٣٤.

وكذلك القول في ﴿شُغُل﴾ و ﴿شُغْل﴾ و (نُذُر ونُذْر)[١] ، وما أشبه ذلك[٢] .

﴿مِن لَّدُنِّي﴾ [٧٦] من ضمّ الدال وشدّد النون[٣] ، فإن الأصل «لَدُن» ثم أضيف إلى المتكلّم فاجتمعت نونان: الأولى منهما نون «لَدُن»/ ، والثانية التي تصحب ياء ١٢٧/أ الإضافة، فأدغمت النون في النون.

ومن أسكن الدال[٤] أسكنها استخفافاً لأنّ «لَدْن» مثل «عَضْد وسَبْع»، وإشمام الضمّ بعد الإسكان دلالة على الضمّة.

ومن خفّف النون[٥] ، فإنّه حذف إحدى النونين استخفافاً ولا يجوز مثل ذلك في قولك: مِنِّي وعَنِّي. لا تقول مِنِي ولا عَنِي[٦]؛ لأنّهما حرفان خفيفان و «لدن» اسم غير متمكن، وهو أثقل من منّي وعنّي.

﴿لَتَّخَذْتَ﴾ [٧٧] من قرأ ﴿لَتَخِذْت﴾[٧] فهي لغة مشهورة عن العرب[٨]، يقولون: تَخِذْتُ أَتْخَذُ، مثل سَمِعْتُ أَسْمَعُ.

ومن قرأ ﴿لتَّخَذت﴾[٩] ففيه وجهان، أحدهما: أن يكون الأصل: تَخِذْتُ مثل القراءة الأولى، ثم بنى منه افتعلت، فاجتمعت التاء الأصلية وتاء الافتعال، فأدغمت

---

(١) ﴿شغل﴾ في يس آية: ٥٥، فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بسكون الغين، والباقون بضمّها. أما ﴿نذراً﴾ ففي المرسلات آية: ٦٤، فأسكن الذال أبو عمرو وحفص وحمزة والكسائي، والباقون بضمّها. انظر: النشر: ٣: ٢١٦ ـ ٢١٧، والاتحاف: ٣٦٥ و ٤٣٠.

(٢) نحو ﴿عرباً﴾ في الواقعة: ٣٧. و ﴿خشب﴾ المنافقون: ٤. وإسكان كل ذلك لغة بكر بن وائل وتميم. انظر: الكتاب: ٤: ١١٣، والفراء: ٢: ١٢٥.

(٣) هي قراءة جمهور السبعة سوى نافع وشعبة. انظر: التبصرة: ٢٥٠، والنشر: ٢: ٣١٣ ـ ٣١٤.

(٤) هي قراءة شعبة مع إشمام الدال والضم.

(٥) وضمّ الدال، وهي قراءة نافع.

(٦) أجاز تخفيفهما ابن مالك ضرورة. انظر: شرح ابن عقيل: ١: ١١٤، وأوضح المسالك: ١: ١١٨.

(٧) بتخفيف التاء وكسر الخاء من غير ألف وصل، هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: السبعة: ٣٩٦، و «الهادي»: ٢٨/أ.

(٨) وهم بنو هذيل كما في الجعبري: ٥٦٧، وإبراز المعاني: ٥٧٢.

(٩) بتشديد التاء وفتح الخاء وألف وصل ـ وهم على أصولهم في إدغام الذال بالتاء ـ وهي قراءة بقيّة السبعة.

الأولى في الثانية[١]. والوجه الثاني: أن يكون الأصل[٢] إِئْتَخذت، فأبدلت الهمزة الثانية بالاجتماع همزتين: الأولى منهما مكسورة والثانية ساكنة فصار إِيْتَخذت، ثم قلبت الياء تاء وأدغمت في التاء فصار اَتّخذت[٣]. وفيها وجه ثالث: وهو أن الأصل واو مبدلة من همزة، ثم قلبت الواو تاء وأدغمت في التاء [٤].

﴿يُبْدِلَهُمَا﴾ [٨١] التشديد والتخفيف لغتان[٥]، وتقدم نظائر ذلك مثل ﴿وصّى﴾ و ﴿أوصى﴾، و« كَمَّل وأكمل»[٦]، وما أشبه ذلك.

﴿فَأَتْبَعَ﴾، ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ﴾ [٨٥، ٨٩، ٩٢] من قطع الهمزة[٧]، فالألف ألف قطع من الفعل الرباعي.

ومن قرأ ﴿فاتَّبع﴾[٨]، فإنّه بنى من تَبِعَ يَتْبِع افتعل. والقراءتان متقاربتان.

﴿حَمِئَةٍ﴾ [٨٦] من قرأ ﴿حَمِئَة﴾[٩]، فمعناه: ذاتُ حَمْأَة. وروي أن معاوية[١٠] رضي اللّه عنه سأل كعب[١١] الأحبار عن هذه الآية، وقال: «أين تجد الشمس تغرب

(١) وهذا مذهب البصريين يرون أن التاء أصلية، وإليه ذهب الفارسي في التكملة: ٥٧٣، وانظر: البحر: ٦: ١٥٢.

(٢) في «ن» «أصله».

(٣) انظر في هذا: الصحاح (أخذ): ٢: ٥٥٩.

(٤) انظر هذا الوجه في شرح الشافية: ٣: ٧٩، ونقله أبو حيان عن المؤلف في البحر: ١: ١٩٧.

(٥) هنا وفي التحريم «أن يبدله» آية: ٥، وفي القلم ﴿أن يبدلنا﴾ آية: ٣٢: قرأ نافع وأبو عمرو بفتح الباء وتشديد الدال. والباقون بسكون الباء وتخفيف الدال. انظر: غاية ابن مهران: ١٩٨، والتبصرة: ٢٥١.

(٦) في البقرة آية: ١٣٢، راجع ص: ١٨٣، وآية: ١٨٥، راجع ص: ١٩١ ـ ١٩٢.

(٧) وأسكن التاء، هي قراءة ابن عامر والكوفيين. انظر: التيسير: ١٤٥، والعنوان: ١٢٤.

(٨) بهمزة وصل وتشديد التاء، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. وانظر: معاني القرآن للفراء: ٢: ١٥٨.

(٩) بغير ألف وهمزة بعد الميم، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحفص. انظر: الكافي: ١٢٧، وتلخيص العبارات: ١١٦.

(١٠) ابن أبي سفيان ـ صخر بن حرب ـ أبو عبد الرحمٰن، الخليفة المشهور، صحابي أسلم قبل الفتح، وكان من كتّاب الوحي. توفي رضي اللّه عنه في رجب عام ستين وقد قارب الثمانين. انظر: الإصابة: ٣: ٤١٢، والتقريب: ٥٣٧.

(١١) هو: كعب بن ماتع الحميري، أبو إسحاق، تابعي، شهد الجاهلية والإسلام، وأصله من اليمن ثم سكن الشام ومات في آخر خلافة عثمان. انظر: التقريب: ٤٦١.

١٢٧/ب

في التوراة»؟/ فقال: «في ماء وطين»[(١)].

ومن قرأ ﴿حامية﴾[(٢)] ففيه وجهان، أحدهما: أن يكون الأصل حَامِئَة مثل فَاعِلَة من الحَمْأة فخفّف الهمزة بأن قلبت ياء. والآخر: أن يكون معنى ﴿حامية﴾ حارة. ويجوز أن تجمع هذه القراءة المعنيين[(٣)] جميعاً؛ لأنّه يجوز أن تكون حارة ذات حمأة، ويقوّي هذه القراءة ما رواه ابن عمر[(٤)] عن النبيّ ﷺ أنّه رأى الشمس عند غروبها، فقال: «في نار اللّٰه الحامية في نار اللّٰه الحامية[(٥)]، لولا ما يزعها من أمر اللّٰه لأحرقت ما على الأرض»[(٦)]. ومما يقوّي القراءة الأولى قول تبع[(٧)] يذكر ذا القرنين[(٨)]:

---

(١) أخرج نحوه عن معاوية عبد الرزاق في تفسيره: ٨٤/ب، وابن جرير: ١٦: ١١.

(٢) بالألف وفتح الياء من غير همزة، هي قراءة ابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي.

(٣) في «ن» «أن يجتمع في هذه القراءة المعنيان»، وفي «م»: «أن تجتمع في هذه القراءتين لغتان».

(٤) هو: عبد اللّٰه بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمٰن، ولد بعد البعثة بثلاث سنين، وهو من المكثرين في الرواية من الصحابة، روى ألفي وستمئة وثلاثين حديثاً، وكان من أشدّ الناس اتّباعاً للأثر، توفي رضي اللّٰه عنه سنة (٧٣هـ). انظر: الإصابة: ٢: ٣٣٨، والتقريب: ٣١٥، وبقيّ بن مخلد ومقدمة مسنده: ٧٩.

(٥) في «ن، م» لا توجد «في نار اللّٰه الحامية» الثانية، وهو موافق لما في المسند: ٢: ٢٠٧.

(٦) رواه أحمد في المسند: ٢: ٢٠٧ عن عبد اللّٰه بن عمرو بن العاص، وابن جرير: ١٦: ١٢ عن عبد اللّٰه بن عمر وأورد ابن كثير رواية المسند عن عبد الله بن عَمْرو، وقال: «فيه غرابة، وفيه رجل مُبْهم لم يسمَّ، ورفعه فيه نظر، وقد يكون موقوفاً من كلام عبد الله بن عمرو، فإنه أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب المتقدمين فكان يحدّث منهما والله أعلم» البداية: ٢: ٩٨، وانظر: مجمع الزوائد: ٨: ١٣١.

(٧) هو: تبع بن حسّان أبو مكي الحميري، و (تبع) لقب للملك الأكبر بلغة الحميريين الذين حكموا اليمن، وهو أعظم ملوك اليمن، ويقال: إنه كان يدين بالزبور. انظر: تهذيب تاريخ ابن عساكر: ٣: ٣٢٨ - ٣٤١، والأعلام: ٢: ١٧٥.

والشاهد من أبيات له يمدح ذا القرنين، وهو في: «إعراب القراءات السبع وعللها»: ١: ٢٢٨، والكشاف: ٣: ٤٠١، والنهاية لابن الأثير: (ثأط): ١ ٢٥٠، والقرطبي: ١١: ٤٩، واللسان (أوب): ١: ٢١٩ و (خلب): ١: ٣٦٥، والبحر: ٦: ١٥٩. ونسبه في اللسان (حرمد): ٣: ١٤٨ و (ثأط): ٧: ٢٦٦ لأمية بن أبي الصلت. ويروى «مغاب» و «مغيب»، وانظر: معاني «الحرمد» وضبطه في اللسان: ٣: ١٤٨.

(٨) اسمه مرزبان بن مرزبة، ملك صالح من الملوك العادلين من حمير، وهو أول التبابعة، ولقّب بذي القرنين؛ لأنّه بلغ قرني الشمس غرباً وشرقاً وملك ما بينهما من الأرض. انظر: التعريف والإعلام =

٦٣ ـ فَرَأَى مَغَارَ الشَّمْسِ عِنْدَ غُرُوبِهَا فِي عَيْنِ ذِي خُلُبٍ وَثَأْطٍ حَرْمَدِ

«فالخُلُب»: الطين، و «الثَّأط»: الحمأة، و «الحَرْمَد»: الأسود.

﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [٨٨] من نون ﴿جَزاءً﴾ ونصبه(١)، فهو مصدر في موضع الحال، والتقدير: فله الحسنى مجزياً بها جزاء. فـ ﴿الحُسْنَىٰ﴾ على هذا في موضع رفع بالابتداء، والخبر ﴿فله﴾.

ومن قرأ برفع ﴿جزاء﴾ من غير تنوين(٢)، فـ ﴿الحُسْنَىٰ﴾ في موضع خفض بالإضافة و ﴿جزاء﴾ ابتداء. والخبر ﴿فله﴾، والتقدير: فَلَهُ جزاء الخلال الحسنى، فأقيمت الصفة مُقام الموصوف. ويجوز أن يكون ﴿الحسنىٰ﴾ في موضع رفع بدلاً من ﴿جزاء﴾ وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وتكون ﴿الحسنىٰ﴾ على هذا التقدير الجنّة.

﴿ٱلسَّدَّيْنِ﴾ [٩٣] من قرأ بفتح السين فالسَّد هو المصدر، والسُّد بضم السين الاسم(٣)، وقيل(٤): إن الفتح والضمّ لغتان بمعنى واحد. وقيل(٥): ما كان من فعل اللّه تعالىٰ فهو سُد بضم السين، وما كان من فعل المخلوقين/ فهو سَدّ بالفتح، ١٢٨/أ وكذلك القول في ﴿سدا﴾ في المواضع(٦) المختلف فيها(٧).

= للسهيلي: ١٠٨، والبداية والنهاية: ٢: ١٠٢ ـ ١٠٧.

(١) هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: الإرشاد: ٤٢١، والإقناع: ٦٩٢.

(٢) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص بفتح السين، والباقون بضمّها. وما ذكره المؤلف من المصدرية والإسمية قول الخليل وسيبويه كما في إعراب النحاس: ٢: ٤٧٢ ـ ٤٧٣، والبحر: ٦: ١٦٣، وانظر: النّشر: ٢: ٣١٥، والاتحاف: ٢٩٤.

(٤) هذا قول الكسائي كما في الطبري: ١٦: ١٥، وما سبق من النحاس والبحر.

(٥) رُوِيَ هذا التفريق عن عكرمة. انظر: الطبري: ١٦: ١٥، وعن أبي عمرو وقطرب وأبي عبيد وأبي عبيدة كما في الكشف: ٢: ٧٥، والبحر: ٦: ١٦٣.

(٦) في «ن» «الموضعين المختلف فيهما».

(٧) هنا ﴿بيننا وبينهم سدّاً﴾ آية: ٩٤، قرأها ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة والكسائي بفتح السين، والباقون بضمّها. وفي يّس: ﴿وجعلنا من بين أيديهم سدّاً ومن خلفهم سدّاً﴾ آية: ٩، قرأها بالفتح حفص وحمزة والكسائي، والباقون بالضمّ. انظر: النّشر: ٢: ٣١٥، والاتحاف: ٢٩٥.

﴿ يَفْقَهُونَ ﴾ [٩٣] من ضمّ الياء وكسر القاف[١]، فالمعنى: لا يكادون يُفْقِهون غيرهم قولاً.

ومن فتحها[٢]، فالمعنى: لا يكادون يَفْقَهون قولاً.

﴿ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴾ [٩٤] من همزهما[٣] جعلهما مشتقّين من أَجَّة الحر وهي شدّته، ومنه تأَجَّجت النار و ﴿ملح أجاج﴾[٤] فوزنهما على هذا: يَفْعُول ومَفْعُول والياء والميم زائدتان.

ومن لم يهمزهما[٥] فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون كالقراءة الأولى فخفّف الهمز، والآخر: أن يكونا غير مشتقّين، ويكون وزن كل واحد منهما فَاعُولا فالفاء والميم أصليّتان[٦].

﴿ خَرْجًا ﴾[٧] [٩٤] الخراج هو الاسم، والخَرْج المصدر. وقد قيل[٨]: إنهما بمعنى واحد.

﴿ مَا مَكَّنِّي ﴾ [٩٥] من قرأ بنونين[٩] فهو الأصل، الأولى منهما نون مكّن، والثانية التي تصحب ياء الإضافة.

---

(١) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٣٩٩، وغاية ابن مهران: ١٩٩.

(٢) أي: الياء والقاف، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٣) هي قراءة عاصم هنا وفي الأنبياء آية: ٨٦، وهي لغة أسد كما في البحر: ٦: ١٦٣، والاتحاف: ٢٩٥، وانظر: التبصرة: ٢٥٢.

(٤) الفرقان: ٥٣.

(٥) وهي قراءة الباقين، وهي لغة بقيّة العرب كما فيما تقدم من البحر.

(٦) انظر في هذا الاحتجاج: معاني القرآن للأخفش: ٣٩٩، والزجاج: ٣: ٣١٠، والبحر: ٦: ١٦٣.

(٧) قرأ حمزة والكسائي بفتح الراء، وألف بعدها هنا. وفي الموضع الأوّل من المؤمنون ﴿خراجاً﴾ آية: ٧٢، والباقون بإسكان الراء من غير ألف فيهما. وقرأ ابن عامر ﴿فخرج﴾ ثاني المؤمنون آية: ٧٢ بإسكان الراء. والباقون بالألف. انظر: التيسير: ١٤٦، والنشر: ٢: ٣١٥.

(٨) هذا قول أبي عبيدة والليث كما في زاد المسير: ٥: ١٩١، وانظر: علل القراءات: ٨٠/ب، والبحر: ٦: ١٦٤.

(٩) هي قراءة ابن كثير، وكذلك هي في مصحف مكّة. وقرأ الباقون بنون مشدّدة، وكذلك هي في مصاحفهم. انظر: العنوان: ١٢٤، والمقنع: ١٠٤.

ومن قرأ بنون مشدّدة، فإنّه أدغم النون في النون.

﴿رَدْمًا﴾ [٩٥]، ﴿ءَاتُونِي﴾ [٩٦] من قرأ بألف وصل[١]، فمعناه: جيؤوني.

ومن قرأ بألف قطع[١]، فمعناه: أَعْطُوني. وهو في المسألة الأخيرة[٢] على إعمال الفعل الأخير، وهو ﴿أُفرِغْ﴾ ولو أَعْمَل الفعل الأول الذي هو ﴿ءاتوني﴾ لكان: إيتوني أفرغه عليه قطراً، أي: إيتوني قطراً أفرغه عليه.

﴿ٱلصُّدُفَيْنِ﴾[٣] [٩٦] و ﴿الصَّدَفَيْنِ﴾ لغتان[٤]، وهما جبلان يقال[٥]: إنّهما أرمينية وأذربيجان.

فأمّا ﴿الصُّدْفين﴾[٦] فهو مخفّف من ﴿الصُّدُفين﴾.

﴿ٱسْطَـٰعُوٓا۟﴾ [٩٧] الأصل في القراءتين جميعاً استطاعوا.

١٢٨/ب فمن شدّد الطاء[٧]، فإنّه أدغم التاء في الطاء، وفي هذه/ القراءة بُعْد[٨]؛ لأنّ فيها الجمع بين الساكنين وهما حرفا سلامة، وذلك قليل الاستعمال وإنّما يأتي في ضرورة الشعر[٩].

---

(١) قرأ شعبة بألف وصل بعدها همزة ساكنة. والباقون بهمزة قطع مفتوحة بعدها ألف. انظر: النشر: ٢: ٣١٥ـ٣١٦.

(٢) يقصد ﴿قال آتوني﴾ فقرأه شعبة بوجهين كالأول والثاني كالجماعة، ووافقه حمزة في وجهه الأوّل. انظر: ما سبق من النشر.

(٣) في حاشية الأصل ﴿والصّدفين﴾.

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بضمّ الصاد والدال، وهي لغة قريش كما في الجعبري: ٥٧٢، والاتحاف: ٢٩٥. وقرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي بفتحهما، وهي لغة الحجاز كما فيما سبق من الجعبري والاتحاف. انظر: الكافي: ١٢٨ ـ ١٢٩، وتلخيص العبارات: ١٩٧.

(٥) هذا قول الضحاك كما في الطبري: ١٦: ٢٥.

(٦) بضم الصاد وسكون الدال، هي قراءة شعبة، وهي لغة بقيّة العرب كما في الجعبري: ٥٧٢.

(٧) هي قراءة حمزة. انظر: الإرشاد: ٤٢٣، والإقناع: ٦٩٣.

(٨) وكأن المؤلف قلّد الزجاج في معانيه: ٣: ٣١٢، وأبا علي في الحجة (خ): ٣: ٤٢٦ ـ في استبعادها، وأي بعد فيها وقد تواترت!. ونص الداني على أن الجمع بين الساكنين في مثل هذا جائز مسموع؛ لأنّ الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعة واحدة، صار بمنزلة حرف متحرك، فكأن الساكن الأول قد ولي متحرّكاً. انظر: جامع البيان: ٢٧٥/ب ـ ٢٧٦/أ.

(٩) انظر في هذا: الكتاب: ٤: ٤٥١، والمحتسب: ١: ٦٢.

ومن خفّف الطاء[١]، فإنّه حذف التاء لمّا كانت من جنس الطاء كراهية اجتماع المتماثلين.

وقد[٢] تقدم ﴿دكّا﴾[٣] [٩٨].

﴿قَبۡلَ أَن تَنفَدَ﴾ [١٠٩] من قرأ ﴿يَنفد﴾ بالياء[٤]، فلأنّ التأنيث في ﴿كَلِمَٰتُ﴾ غير حقيقي، لأنّ معنى ﴿كَلِمَٰتُ﴾ وكلام سواء، فكأنّه قال: قبل أن يَنْفَدَ كلامُ ربي.

ومن قرأ بالتاء[٤] فلتأنيث ألـ ﴿كَلِمَٰت﴾ حمله على اللفظ.

---

(١) وهي قراءة بقية السبعة.

(٢) لفظ «قد» سقط من «ن».

(٣) من حيث الاحتجاج في الأعراف آية: ١٤٣. أمّا القراءة: فقرأها الكوفيون بالهمز، والباقون بالتنوين من غير همز. انظر: النشر: ٢: ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٤) قرأ حمزة والكسائي بالياء، والباقون بالتاء. انظر: السبعة: ٤٠٢، و «الهادي»: ٢٨.

(تنبيه): لم يذكر المؤلف ﴿وما أنسانيه﴾ آية: ٦٣، فقرأها حفص بضمّ الهاء، والباقون بكسرها. انظر: التيسير: ١٤٤.

سورة مريم عليها السلام(١)

إظهار الدال من (صاد) عند الذال من ﴿ذِكْرُ﴾ [٢] هو الأصل، ويقوّيه أن الدال في تقدير السكوت عليها، ولذلك أسكنت فهي على هذا في حكم الانفصال من الذال، والإدغام إنّما يصح في المتّصل ولا يصح في المنفصل(٢).

ومن أدغم فلقرب الدال من الذال، وتقدم القول في الامالة(٣).

﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ [٦] من قرأ بالجزم(٤)، فإنّه جعله جوابا للطلب، وهو قوله: ﴿فهبْ لي من لَدُنك وليّاً﴾ [٥].

ومن قرأ بالرفع(٥)، جعله نعتاً، لقوله: ﴿وَلِيًّا﴾، فكأنّه قال: فهب لي من لدنك وليّاً وارثاً، ويجوز أنّ يكونَ الرفع على القطع مما قبله.

﴿عِتِيًّا﴾ [٨، ٦٩] الأصل فيه عُتُوّاً، وهو مصدر(٦) عتا يعتو، فوزن عُتُوّ فُعُول، فالواو المشدّدة(٧) فيه واوان الأولى منهما واو فعول، والثانية لام الفعل، ثم أدغمت اللام الأولى في الثانية، فصار: عُتُوًّا، فاستثقلوا اللفظ بواوين قبلهما ضمّة(٨) فقلبوه إلى الياء، وكسروا ما قبلها لتصحّ الياء فصار ﴿عُتِيًّا﴾(٩). وقد قيل: إن القلب

---

(١) «عليها السلام» لا يوجد في «ن».

(٢) قرأ نافع وابن كثير وعاصم بإظهار الدال عن الذال، والباقون بالإدغام. انظر: إبراز المعاني: ١٩٨ ـ ١٩٩، والنشر: ٢: ١٧.

(٣) في الاحتجاج على إمالة فواتح السور إجمالاً، ص: ٩٧ ـ ٩٨، أمّا من حيث القراءة: فأمال الهاء هنا في ﴿كهيعص﴾ أبو عمرو وشعبة والكسائي، وفتحها الباقون. أمّا الياء: فأمالها ابن ذكوان وشعبة وحمزة والكسائي على ما في «الهداية». انظر: النشر: ٢: ٦٧ ـ ٦٩.

(٤) هي قراءة أبي عمرو والكسائي. انظر: غاية ابن مهران: ٢٠١، والتبصرة: ٢٥٥.

(٥) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة.

(٦) أو جمع تكسير للكثرة مفردُهُ «عات» انظر: الكشف: ٢: ٨٤ ـ ٨٥، وحجّة القراءات: ٤٣٩.

(٧) قوله «فالواو مشدّدة» لا يوجد في «ن».

(٨) في «ن»: «ضمّتان».

(٩) ضمّ العين قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة. وقرأ حفص وحمزة والكسائي بكسرها. ووجه الكسر استثقال ضمّة العين لمجيء كسرة التاء وبعدهما ياء مشدّدة. انظر: التيسير: ١٤٨، =

إنما كان لأنّ اسم الفاعل/ من عَتَاعَاتٍ، وأصله: عَاتِوٌ، فقلبت الواو ياء للكسرة التي ١٢٩/أ قبلها، فلمّا وقع القلب في الواحد وجب أن يقع في الجمع. إذا جمعت عَاتِيَاً على فُعُول، فتقول: عُتِيٌّ، والأصل: عُتُوٌّ، فلما وجب القلب في الواحد والجمع، فعل ذلك في المصدر لشبه[1] لفظ الجمع بلفظ المصدر، نحو قولك: قَعَد قُعُوداً، وتقول في الجمع قَاعِد وقُعُود. فحمل المصدر على الجمع وحمل الجمع على الواحد. وهذا القول الأخير هو مذهب الفَرّاء[٢/أ-ب].

فأمّا ﴿جُثِيًا﴾ في قوله: ﴿لنحضرنهم على جَهَنَّم جُثِيًا﴾ [٦٨] فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون جمع جاث[3] على فُعُول، فصار: جُثُوًّا، على ما قلناه في المسألة الأولى[4] أيضاً، فيكون انتصابه على الحال. والوجه الثاني: أن يكون مَصْدراً حسب ما قلناه في المسألة الأولى أيضاً، فيكون التقدير: يَجْثُون جُثِيًا[5].

وأمّا ﴿صِلِيًّا﴾ [٧٠] فهو مصدر على فُعُول أيضاً[6]. لكن لام الفعل منه ياء، وأصله صُلُوَيا، فأدغمت الواو في الياء، وكسر ما قبلَ الياء لتصح.

وأمّا ﴿ بُكِيًّا ﴾ [٥٨] فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون جَمعَ باكٍ[7]، على فُعُول، وأصله بُكُوي. ويجوز أن يكون مصدراً[8] على فُعُول أيضاً أصله بُكُوي، فأدغمت الواو في الياء في الوجهين وكسر ما قبل الياء لتصح، فصار

= والعنوان: ١٢٦، والصحاح (عتا): ٦: ٢٤١٨، وحجة القراءات: ٤٣٩.

(١) في «ن»: «واشتبه».

(٢/أ) يحيى بن زيادة أبو زكريا، من أئمّة الكوفة في النحو واللغة. أخذ عن الكسائي وسفيان بن عيينة، وعنه خلق كثير. ولقّب بالفرّاء لأنّه كان يَفْرِي خصومه. توفي رحمه اللّه سنة (٢٠٧ هـ). انظر: نزهة الألباء: ١٢٦، ومعجم الأدباء: ٧: ٢٧٦.

(٢/ب) ليس هذا المذهب في «معاني القرآن» له، وانظر: المنصف: ٢: ١٢٣.

(٣) انظر: مجاز القرآن: ٢: ٩.

(٤) يعني ﴿عتياً﴾.

(٥) في «ن»: «جثوا».

(٦) نقل الراغب أنّه جمع «صال». انظر: المفردات (صلا): ٢٨٥، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم: ١٦٣.

(٧) انظر: مجاز القرآن: ٢: ٨، ومعاني القرآن للزجّاج: ٣: ٣٣٥.

(٨) خطّأ الزجاج من قال: ﴿بكيّاً﴾ هنا مصدر، لأن ﴿سجداً﴾ جمع ساجد، و ﴿بكيّاً﴾ عطف عليه. انظر: =

﴿بُكِيًّا﴾. فإن جعلته جمعاً فهو منصوب على الحال، وإن جعلته مصدراً، فتقديره: يبكون بكيّاً، فهذا أصل هذه الكلمات. فأمّا ضمّ أوائلها وكسرها:

فمن ضمّ[1]، فإنّه جاء به على الأصل.

ومن كسر[2] فعلى اتّباع الكسر الكسر.

وقد تقدّم القول في ذلك في ﴿حُلِيِّهم﴾[3].

١٢٩/ب فأمّا تفريق حفص بين ﴿بُكِيًّا﴾ وصواحبه[4]، فإنّه/ اتّباع منه للرواية وجمع بين اللغتين.

﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ﴾ [٩] ﴿خَلَقْنَـٰك﴾ و ﴿خَلَقْتُك﴾[5]، سواء إلا أن ﴿خَلَقْنَـٰك﴾ على لفظ الجمع، واللَّه عزّ وجلّ يخبر بلفظ الجمع عن نفسه. والعرب تستعمل ذلك في الأمير والرجل المطاع، وقد نزل القرآن بالقراءتين[6] جميعاً. قال اللَّه عزّ وجلّ: **﴿وما خَلَقْنَا السماء والأرض وما بينهما لـٰعبين﴾** [الأنبياء: ١٦]، وقال: **﴿ولقد خَلَقْنَا الإنسـٰن﴾**[7] وهو كثير في القرآن، وقال في القراءة الأخرى: **﴿لما خَلَقْتُ بيدَيَّ﴾** [ص: ٧٥]، **﴿وما خلقْتُ الجِنَّ والإنس إلا ليعبدون﴾** [الذاريات: ٥٦]، فالقراءتان بمعنى واحد.

﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ [١٩] من قرأ بالياء[8]، فعلى الإخبار عن اللَّه عزّ وجلّ، فكأنّ

= معاني القرآن: ٣: ٣٣٥.

(١) أوائل ﴿عتيّا﴾ و ﴿جثيّا﴾ و ﴿صليّا﴾ هي: قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة. انظر: التيسير: ١٤٨، والعنوان: ١٢٦.

(٢) أوائلها ـ أيضاً ـ وهي قراءة حفص وحمزة والكسائي.

(٣) في الأعراف، آية: ١٤٨.

(٤) فضمّ أوّله ـ كنافع ومن معه ـ وكسر في ﴿عتيّا﴾ و ﴿جثيّا﴾ و ﴿صليّا﴾. وقرأ حمزة والكسائي وحدهمابكسر باء ﴿بكيّا﴾.

(٥) قرأ حمزة والكسائي بالنون والألف. والباقون بالتاء مضمومة من غير ألف. انظر: الكافي: ١٣٠، والإرشاد: ٤٢٧.

(٦) في «ن»: «باللغتين».

(٧) الحجر: ٢٦.

(٨) هي قراءة نافع ـ من غير خلال لقالون من «الهداية» ـ وأبي عمرو. انظر: النشر: ٢: ٣١٧ ـ ٣١٨، والفوائد المجمّعة: ٣١/أ.

جبريل عليه السلام قال لها: إنّما أنا رسول ربّك ليهب لك ربّك غلاماً زكيّاً.

ومن قرأ ﴿لأَهَبَ﴾[١]، فعلى إخبار جبريل عليه السلام عن نفسه أنّه يهب لها غلاماً زكيّاً، وهو من[☆] اللَّه عزّ وجلّ؛ لأنّه عن أمره. وقد قيل[٢]: إن في الكلام حذفاً، فكأن التقدير: قال إنما أنا رسول ربك يقول لك: أرسلته[٣] إليْكِ لأهب لك غلاماً زكيّاً، فيكون هذا على إخبار[٤] اللَّه تعالىٰ عن نفسه، والعرب تستعمل مثل هذا الحذف كثيراً، قال الشاعر[٥]:

٦٤ ـ تَقُـولُ ٱبْنَتِـي لَمَّـا رَأَتْنِـي شَـاحِبـاً ... كَـأَنَّـكَ يَحْمِيـكَ الطَّعَـامَ طَبِيـبُ
تَتَـابَـعُ أَعْـوامٍ تَخَـرَّمْـنَ إِخْـوَتِـي ... وشَيَّبْـنَ رَأْسِـي والخُطُـوبُ تُشِيـبُ

فكأنّه قال لها: بلغ بي إلى ما تراه من الشحوب تتابع أعوام، فحذف ذلك لدلالة الكلام عليه، وقال آخر[٦]:

٦٥ ـ فَـلاَ تَـدْفِنُـونـي إنَّ دَفْنِـي مُحَـرَّمٌ ... عَلَيْكُـم وَلٰكِـنْ خَـامِـري أُمَّ عَـامِـرِ

فمعنى البيت أنّه قال لهم: إنْ متّ فلا تدفنوني، ولكن اتركوني/ للتي يقال لها ١٣٠/أ خامري أُمّ عامر، أي: دعوني تأكلني الضبع والسباع.

فعلى هذا يكون معنى القراءَة بالهمز وهو [معنى][٧] حسن، والله أعلم.

---

(١) بالهمز مكان الياء، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر والكوفيين.

(☆) في «ر» «من عند».

(٢) هذا قول الزجّاج في معاني القرآن له: ٣: ٣٢٣، وابن الأنباري كما في زاد المسير: ٥: ٢١٧.

(٣) هكذا في النسخ. ولو كان «أُرْسِلْتُ» لكان أولى وأصوب. وكذلك قدّره الزجّاج في معاني القرآن: ٣: ٣٢٣.

(٤) في «ن»: «إخبار عن».

(٥) البيت لأبي الحَدْرَجان كما في نوادر أبي زيد: ٥٧٥، وهو في الخصائص: ١: ٣٣٩، واللسان (أبي): ١٤: ٨، والمقاصد: ٤: ٢٥٣، والهمع: ٢: ١٥٧، والدرر اللوامع: ٢: ١١٥. ويروى: «كأنّك فينا يا أبات غريب» و «الشراب».

(٦) البيت للشَّنْفَرىٰ ـ عمرو بن مالك ـ كما في الأغاني: ٢١: ١٨٢، وهو في تأويل مشكل القرآن: ٢٢١، وذيل الأمالي: ٣٦، وأمالي المرتضي: ٢: ٧٢، والبحر: ٢: ٣٧٧. والبيت قاله ـ مع بيتين ـ حين أرادوا قتله. ويروى: «ولا تقبروني إن قبري... ولكن أبشري أُمّ عامر».

(٧) زيادة من «ن».

﴿نَسْيًا﴾ [٢٣] النَّسْي[1]: بفتح النون مصدر. والنِّسْي هو الاسم، وهو الشيء المطرح[2]. وفي التفسير[3]: أنّ معناها: يا ليتني كنت حيضة ملقاة.

﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ﴾ [٢٤] من كسر الميم والتاء[4]، فالفاعل مضمر في ﴿ناداها﴾ وفيه قولان[5]، أحدهما: أنّه عيسى عليه السلام، فيكون المعنى فناداها عيسى من تحت ثيابها. وقيل: هو[6] جبريل عليه السلام، فيكون المعنى على هذا: فناداها جبريل من تحتها، أي: من المكان المحاذي لمكانها، وهو مثل قوله عزّ وجلّ: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾، يريد: في المكان المحاذي لمكانك.

ومن قرأ ﴿مَنْ تَحتَها﴾ بفتح الميم والتاء[7] و ﴿مَنْ﴾ في موضع رفع بأنها الفاعل. ويجوز أن يكون عيسى عليه السلام[8]، ويجوز أن يكون جبريل عليه السلام، فالتقدير: فناداها الذي تحتها.

﴿تَسَّٰقَطْ﴾ [٢٥] بفتح التاء والتشديد، و ﴿تَسَٰقَطْ﴾ بفتح التاء والتخفيف، أصلها تتساقط.

فمن شدّد[9]، أدغم التاء الثانية في السين، ومن خفّف[10] حذف التاء التي أدغمها من شدّد. وقوله: ﴿رطباً﴾ على القراءتين جميعاً منصوب على البيان[11].

---

(١) قرأ حفص بفتح النون، والباقون بكسرها، وهما لغتان. انظر: الإقناع: ٦٩٦، وتقريب النّشر: ١٣٩.
(٢) انظر: معاني القرآن للزجّاج: ٣: ٣٢٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣: ١١ ـ ١٢.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢: ١٦٤ ـ ١٦٥، والطبري: ١٦: ١٦، ومعاني القرآن للزجاج: ٣: ٣٢٤.
(٤) هي قراءة نافع وحفص وحمزة والكسائي. انظر: النشر: ٢: ٣١٨، والاتحاف: ٢٩٨.
(٥) وكلاهما عن جماعة من السلف كما في تفسير الطبري: ١٦: ٦٧ ـ ٦٨، وزاد المسير: ٥: ٢٢١.
(٦) في «ن»: «إنّه».
(٧) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.
(٨) وقد رجّح الرّازي كونه عيسى عليه السلام ـ على قراءة فتح الميم ـ من أربعةِ أوْجه. انظر: التفسير الكبير: ٢١: ١٧٤.
(٩) السين مع فتح التاء، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة والكسائي. انظر: السبعة: ٤٠٩، والتبصرة: ٢٥٦.
(١٠) السين مع فتح التاء ـ أيضاً ـ وهي قراءة حمزة.
(١١) يقصد: التمييز. انظر: مشكل مكي: ٢: ٥٢ ـ ٥٣، والبيان: ٢: ١٢٢، والعكبري: ٢: ١١٣.

فالتقدير: تساقط النخلة عليك رطباً جنيّاً.

ومن قرأ ﴿تُسَـٰقِطْ﴾[١]، فإن قوله: ﴿رطباً﴾ مفعول منصوب بقوله: ﴿تُسَـٰقِطْ﴾، والتقدير: تساقط النخلة عليك رطباً جنيّاً. ويجوز أن يكون منصوباً على الحال ويكون التقدير: تساقط النخلة عليك ثمرها رطباً جنيّاً، فحذف المفعول[٢].

﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ [٣٤] من قرأ/ بالنصب[٣]، فعلى أنّه مصدر، والتقدير: أقول ١٣٠/ب قَوْلَ الحق.

ومن رفع[٤]، فعلى أنّه خبر ابتداء محذوف، والتقدير: ذلك قولُ الحق، أو هذا قول الحق. وقد قيل[٥]: إنه نعت لعيسى عليه السلام؛ لأنّ عيسى عليه السلام قد سمّاه اللّٰه كلمة [٦].

﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾ [٣٦] من فتح الهمزة[٧]، فإنّه عطفه على ﴿الصلوٰة﴾، فالمعنى: وأوصاني بالصلاة وبأن اللّٰه ربّي وربكم. فتكون ﴿أَنَّ﴾ في موضع خفض. وقد قيل[٨]: إنها في موضع رفع على معنى: ذلك عيسى ابن مريم وذلك أن اللّٰه ربّي وربكم.

[وحجة من كسر[٩] ، أنّه جعل الكلام مستأنفاً مبتدأ فكسر ﴿إِنَّ﴾ لذلك. ودليل الكسر أنها في قراءة ابن مسعود بغير واو[١٠]، وحذف الواو لا يكون معه إلا

---

(١) بضمّ التاء، وتخفيف السين وكسر القاف، وهي قراءة حفص.

(٢) انظر ما سبق من المشكل، والبيان، وإملاء العكبري.

(٣) هي قراءة ابن عامر وعاصم. انظر: غاية ابن مهران: ٢٠٣، و «الهادي»: ٢٨.

(٤) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي.

(٥) هو قول الكسائي كما في: إعراب النحاس: ٣: ١٦، ومشكل مكي: ٢: ٥٧، والبيان: ٢: ١٢٥ - ١٢٦، والقرطبي: ١١: ١٠٥.

(٦) في قوله: ﴿إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول اللّٰه وكلمته ألقـٰها إلى مريم...﴾ النساء، آية: ١٧١.

(٧) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. انظر: التيسير: ١٤٩، والعنوان: ١٢٧.

(٨) هذا قول الفراء في معاني القرآن له: ٢: ١٦٨، وانظر: الطبري: ١٦: ٨٥، ونسب النحاس وأبو حيّان كونها في موضع رفع للكسائي. انظر: إعراب القرآن: ٣: ١٨، والبحر: ٦: ١٩٠.

(٩) وهي قراءة ابن عامر والكوفيين.

(١٠) نسبها الفراء في معاني القرآن: ٢: ١٦٨، والطبري: ١٦: ٨٥، وابن خالويه في: مختصر في شواذ =

الكسر على الاستئناف، ويجوز أن تكسر على العطف على قوله: ﴿إنّي عبد اللَّه﴾ [٣٠]، أو على قوله: ﴿فإنّما يقولُ له كن فيكون﴾](١) [٣٥].

﴿إِذَا مَا مِتُّ﴾ [٦٦] من قرأ على الخبر، فمعناه كمعنى من استفهم(٢)؛ لأنّ معنى القراءتين جميعاً الإنكار من الكافر للبعث بعد الموت.

والقول في ﴿يذكّر﴾ [٦٧] حسب ما قدّمناه في سورة الإسراء(٣).

﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [٧٣] المُقام بضم الميم(٤)، معناه الإقامة والمكان الذي يقام فيه، والمَقام(☆) بالفتح مثل القيام.

﴿وَرِءْيًا﴾ [٧٤] من قرأ بياء مشدّدة من غير همز(٥)، فيجوز أن يكون أصلها الهمز، فخفّف الهمزة بأن قلبها ياء لانكسار ما قبلها، وأدْغمها في الياء التي بعدها، ويجوز أن يكون من رَيّ الشارب.

فأمّا من همز(٦)، فإنّه من رأْي العين.

﴿مَالًا وَوَلَدًا﴾ [٧٧] من قرأ بضم الواو وسكون اللام(٧)، فيجوز أن يكون

= القرآن: ٨٦، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٣٠٨، والحجة المنسوب له: ٢٣٨، والقرطبي: ١١: ١٠٧، وأبو حيان في البحر: ٦: ١٨٩ لأُبيّ.

(١) ما بين المعكوفتين استدركته من «ن، م»، وفي حاشية الأصل، وفي «ر»: «ومن كسر جعله مستأنفاً».

(٢) قرأ ابن ذكوان بهمزة واحدة على الخبر ـ من غير خلاف من «الهداية»، والباقون بهمزتين على الاستفهام، وهم على أصولهم ـ تخفيفاً وتسهيلاً وإدخاله وعدمه ـــ، انظر: النّشر: ١: ٣٧٢، والفوائد المجمّعة: ٣١/أ.

(٣) آية ٤١ ـ وكلامه فيها من حيث التوجيه ـ راجع ص: ٣٨٧ ـ ٣٨٨، أمّا من حيث القراءة فقرأ نافع وابن عامر وعاصم بتخفيف الذال والكاف مع ضمّ الكاف. والباقون بتشديدهما مع فتح الكاف. انظر: الكافي: ١٣٠، وتلخيص العبارات: ١١٩.

(٤) قرأ ابن كثير بضم الميم من ﴿مقاماً﴾، والباقون بفتحها. انظر: الإرشاد: ٤٣٠، والإقناع: ٦٩٧.

(☆) «المقام» لا توجد في «ر».

(٥) هي قراءة قالون وابن ذكوان. انظر: النّشر: ١: ٣٩٤، والاتحاف: ٣٠٠.

(٦) وهي قراءة ورش وابن كثير وأبي عمرو وهشام وحمزة والكسائي.

(٧) هنا في الآية المذكورة وفي آية: ٨٨ و ٩١ و ٩٢، وفي الزخرف: ﴿إن كان للرحمٰن ولدا﴾ آية: ٩١، فقرأ حمزة والكسائي بضمّ الواو وسكون اللام، ووافقهما ابن كثير وأبو عمرو في نوح ﴿وولده﴾ آية: =

لغة في الوُلْد والوَلَد، مثل العُدْم والعَدَم، والسُّقْم والسَّقَم. وقد جاء وُلْدٌ يُعْنَىٰ به الواحد في كثير من الكلام، قال الشاعر(١):

٦٦ ـ فَلَيْتَ فُلَانَاً كَانَ فِي بَطْنِ أُمِّه وليْتَ فُلَانَاً كَانَ وُلْدَ حِمَارِ

وقد يجوز أن يكون وُلْد جمع وَلَد مثل أُسْد وأَسَد، ومما جاء بمعنى الجمع قوله(٢):

٦٧ ـ وَلَقَدْ رَأَيْتُ مَعَاشِراً قَدْ ثَمَّرُوا مَالاً وَوُلْدَا/ ١٣١/أ

وأمّا ﴿وَلَدا﴾ ـ بالفتح ـ فإنّه يقع للواحد والجمع(٣).

﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [٩٠] من قرأ بالياء(٤)، فلأنّ تأنيث ﴿السَّمٰوٰت﴾ غير حقيقي.

ومن قرأ بالتاء(٥)، فعلى لفظ تأنيث ﴿السَّمٰوٰت﴾.

﴿يَنفَطَّرْنَ﴾ [٩٠] من قرأ ﴿يَنفَطِرْنَ﴾(٦)، فهو مثل قوله: ﴿السماء مُنْفَطِرٌ به﴾ [المزمل: ١٨]، و ﴿إذا السماء انفَطَرت﴾ [الانفطار: ١].

= ٢١، وقرأ الباقون بفتح الواو واللام في المواضع الستّة. انظر: النّشر: ٢: ٣١٩ و ٣٩١، والاتحاف: ٣٠١ و ٤٢٤.

(١) لم أهتدِ إلىٰ قائله، وهو في معاني القرآن للفرّاء: ٢: ١٧٣، والطبري: ١٦: ١٢١، والمحتسب: ١: ٣٦٥، وحجّة القراءات: ٤٤٧، والقرطبي: ١١: ١٤٦، واللسان (ولد): ٣: ٤٦٨، ويروى «فليت زياداً». والشاهد فيه أن «ولد» جاءت بمعنى الواحد. ولعلها لغة أسد، إذ من أمثلتهم «وُلْدُكِ مِنْ دَمَّيْ عقبيك». انظر: (ولد) في الصحاح: ٢: ٥٥٣.

(٢) البيت للحارث بن حلزة وهو في معاني الفراء: ٢: ١٧٣، والطبري: ١٦: ١٢٢، والقرطبي: ١١: ١٤٦، واللسان (ولد): ٣: ٤٦٨،، والبحر: ٦: ٢١٣. والشاهد: استعمال «وَوُلْداً» جمعاً، وهي لغة قيس كما في معاني الفراء وتفسير الطبري.

(٣) انظر: (ولد) في الصحاح: ٢: ٥٥٣، واللسان: ٣: ٤٦٧.

(٤) هنا وفي الشورىٰ آية: ٥، هي قراءة نافع والكسائي. انظر: التبصرة: ٢٥٧، والتيسير: ١٥٠.

(٥) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة.

(٦) بالنون ساكنة وكسر الطاء مخففة، هي قراءة أبي عمرو وابن عامر وشعبة وحمزة هنا، وقرأ كذلك في الشورى آية: ٥، أبو عمرو وشعبة فقط. انظر: العنوان: ١٢٧، والكافي: ١٣١، والنشر: ٢: ٣١٩.

ومن قرأ ﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾[1]، فإنّه يدل على التكثير والتكرير.

وقد تقدَّم ذكر ﴿مخلَصاً﴾ [٥١]، و ﴿يدخلون﴾ [٦٠] و ﴿يبشر﴾[2].

---

(١) بالتاء مفتوحة وفتح الطاء مشدّدة، وهي قراءة نافع وابن كثير وحفص والكسائي هنا. وقراءة الجمهور إلاَّ أبا عمرو وشعبة في الشورى.

(٢) تقدّم ﴿ملخصاً﴾ في يوسف آية: ٢٤، راجع ص: ٣٦١ و﴿يدخلون﴾ في النساء آية: ١٢٤، راجع ص: ٢٥٧. أمّا و﴿يبشر﴾ بهذا اللفظ لا يوجد في مريم، والذي فيها ﴿إنا نبشرك﴾ آية: ٧، و﴿لتبشر به﴾ آية: ٩٧، وتقدم الكلام عليهما في آل عمران آية: ٣٩.

(تنبيه): ترك المؤلف ﴿ننجي الذين﴾ آية: ٧٢، فقرأها الكسائي بتخفيف الجيم، والباقون بتشديدها، وكأنّه اكتفى ـ من حيث الاحتجاج ـ بما ذكره في الأنعام آية: ٦٤، راجع ص: ٢٨١ ـ ٢٨٢.

سورة طـه

تقدم القول في الإمالة[١].

﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾ [١٢] من فتح الهمزة[٢]، فعلى حذف الباء، التقدير: نودي بأنّي أنا ربّك.

ومن كسرها[٢]، فعلى الحكاية، أو على إضمار القول، أي قيل له: إني أنا ربّك.

﴿ طُوًى ﴾ [١٢] من قرأ بغير تنوين[٣]، فإنّه لم يصرفها، لأنّها معدولة عن طَاوٍ، كما عُدِل عُمر عَن عَامِر. وقد قيل: هي اسم بقعة اجتمع فيها التعريف والتأنيث.

ومن نوّن[٣]، فإنّه جعلها اسماً للوادي، وهو ضعيف. وقد قيل[٤]: إنه بمعنى المصدر. وجاء ذلك في التفسير، قالوا[٥]: معنى ﴿طُوًى﴾: طَهُر مرتين، قال الشاعر[٦]:

٦٨ ـ أَعَـاذِلَ إِنَّ اللَّـوْمَ فِـي غَيْـرِ وَجْهِـهِ عَلَـيَّ طُـوىً مِـنْ غَيِّـكَ المُتَـرَدِدِ

---

(١) ص: ٩٧ ـ ٩٨، أمال الطاء من ﴿طه﴾ شعبة وحمزة والكسائي،وفتحها الباقون.وأمال الهاء أبو عَمْرو وشعبة وحمزة والكسائي، وفتحها الباقون. وليس لورش من «الهداية» ـ وطريقةُ الأزرق ـ سوى الفتح. انظر النشر: ٢: ٦٨ و ٧٠.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الهمزة ﴿أنّي﴾، والباقون بكسرها. انظر: السبعة: ٤١٧، و «الهادي»: ٢٩/أ.

(٣) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بترك التنوين هنا وفي النازعات آية: ١٦. والباقون بتنوينهما. انظر: غاية ابن مهران: ٢٠٦، والتبصرة: ٢٥٩.

(٤) هذا قول ابن عباس كما في الطبري: ١٦: ١٤٥. وانظر الأقوال قبله فيه وفي: معاني القرآن للزجاج: ٣: ٣٥١ ـ ٣٥٢، والبيان: ٢: ١٣٩.

(٥) هذا قول الحسن كما رواه عنه ابن جرير: ١٦: ١٤٦، وانظر: القرطبي: ١١: ١٧٥، والدرّ المنثور: ٥: ٥٥٩.

(٦) البيت لعدي بن زيد، وهو في: مجاز القرآن: ٢: ١٦، والطبري: ١٦: ١٤٥، وزاد المسير: ٥: ٧٤، واللسان (طوى): ١٥: ٢١ و(ثنى): ١٤: ١٢١. وَيُرْوَىٰ «في غير كنهه» و«عَلَيَّ ثني». والشاهد: «طُوَىً» وهو الشيء المطوي مرتين، فكأن من يُؤَنِّبُه يلومه مرتين.

﴿وَأَنَا اخْتَرْنَـٰكَ﴾[١٣] قراءة حمزة[١] على وجه التعظيم،وهو مثل قوله في أوّل السورة: ﴿ما أنزلنا عليك القرآن لتشقىٰ﴾ [٢]. وليس قول من قال[٢]: إن حمزة إنّما قرأ بذلك، لأنّه رأى في منامه أنه قرأه كذلك على اللَّه عزّ وجلّ بشيء[٣]؛ لأنّه لا يجوز لحمزة ولا لغيره أن ينقل شيئاً من الكتاب والسنّة على ما رآه في منامه[٤].

١٣١/ب ولا يجوز نقل ذلك[٥] إلاّ عن الثقات/ الموثوق بنقلهم، وكذلك حمزة رضي اللَّه عنه لم يقرأ إلا بما قرأه على شيوخه.

﴿أَخِى﴾، ﴿اشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾، ﴿وَأَشْرِكْهُ﴾ [٣٠، ٣١، ٣٢] وجه قراءة ابن عامر[٦]، أنّ موسى عليه السلام أخبر عن نفسه بالفعلين جميعاً فالهمزة مفتوحة من ﴿أَشْدُد﴾؛ لأنّه ثلاثي، ومضمومة من ﴿أُشْرِكه﴾ لأنّه رباعيّ. ومعنى الكلام: إن تجعل لي وزيراً من أهلي أَشدد به أَزري وأُشركه في أمري.

وقراءة الباقين[٧] على الطلب.

وتقدم القول في ياءات الإضافة[٨].

---

(١) بنون مشددة في ﴿أنّا﴾ وبنون مفتوحة وألف بعدها في ﴿اخترنـٰك﴾، والباقون بتخفيف النون من ﴿أنا﴾، وبتاء مضمومة من غير ألف في ﴿اخترتك﴾ حملاً على ما قبلها. انظر: الاتحاف: ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٢) ذكر الجعبري ـــ في «شرح الشاطبيّة»: ٣٩ ـــ قصة رؤية حمزة للَّه وقراءته عليه. وانظر: شذرات الذهب: ١: ٢٤٠.

(٣) وقد نفى النبيّ ﷺ رُؤْية أُمّته اللَّه ـ في الدنيا ـ بقوله: «تعلموا أنه لا يرى أحد منكم ربّه عزّ وجلّ حتى يموت»، رواه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة: ٤: ٢٢٤٥. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «. . . فإنّ أئمّة السنة والجماعة متفقون من أن اللَّه لا يراه أحد بعينه في الدنيا، ولم يتنازعوا إلاّ في نبيّنا ﷺ خاصة». انظر: مجموع الفتاوي: ٥: ٤٩٠، وانظر: ٦: ٥١٢ منه، وشرح صحيح مسلم للنووي: ٣: ١٥.

(٤) انظر: ما نقله مسلم في مقدمة صحيحه: ١: ٢٥ عن حمزة من رؤية النبيّ ﷺ في منامه وسؤاله عن أحاديث رواها عن أبان بن أبي عياش. وانظر: معرفة القراء الكبار: ١: ١١٥.

(٥) تحرفت في «ن» إلى «ملك».

(٦) بقطع همزة ﴿اشدد﴾ وفتحها، وضم همزة ﴿أُشركه﴾ مع القطع. انظر: الكافي: ١٣٣. وتلخيص العبارات: ١٢٠.

(٧) بوصل همزة ﴿اشدد﴾ والابتداء بها بالضم، وقطع همزة ﴿أشركه﴾ وفتحها.

(٨) في البقرة آية: ٣٠. راجع ص: ١٥٨ ـ ١٦١.

﴿ مَهَدًا ﴾ [٥٣] من قرأ ﴿مَهْدَاً﴾[١] فهي بمعنى المصدر، والتقدير: الذي جعل لكم الأرض ممهودة مهداً.

ومن قرأ ﴿مِهَـٰدَاً﴾[١] فهي مثل ﴿فِرٰشاً﴾ [البقرة: ٢٢].

﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ [٥٨] ضمّ السين وكسرها لغتان[٢].

﴿ فَيُسْحِتَكُم ﴾ [٦١] القراءتان جميعاً لغتان مستعملتان[٣]، يقال: سَحَت وأَسْحَت بمعنى واحد.

﴿ إِنْ هَـٰذَيْنِ ﴾ [٦٣] قراءة أبي عمرو[٤]، جارية على سنن العربية المعهود[٥]، وهو: أن الياء علامة التثنية في النصب والجرّ، والألف من «هذا» ساقطة لسكونها وسكون الياء.

فأمّا من خفّف ﴿إنْ﴾[٦]، فإنّه جعلها بمعنى «ما»، وجعل اللام بمعنى «إلاّ»، فالتقدير: ما هذان إلا ساحران وهذا على مذهب الكوفيين[٧].

فأمّا قراءة الباقين ﴿إنَّ هـٰذٰنِ﴾ ففيها وجوه، أحدها: أنّها لغة بني الحارث بن كعب وخَثْعم[٨]، وغيرهم من العرب[٩]، أنهم يجعلون علامة النصب الألف؛ كما

---

(١) قرأ الكوفيون بفتح الميم وإسكان الهاء من غير ألف هنا وفي الزخرف آية: ١٠. والباقون بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها. انظر: النشر: ٢: ٣٢٠.

(٢) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بضم السين. والباقون بكسرها ـ وهم على أصولهم في الإمالة ـ انظر: الإرشاد: ٤٣٤، والإقناع: ٦٩٩.

(٣) قرأ حفص وحمزة والكسائي بضم الياء وكسر الحاء، وهي لغة تميم ونجد كما في إعراب النحاس: ٣: ٤٣، والبحر: ٦: ٢٤٤، وقرأ الباقون بفتح الياء والسين، وهي لغة الحجاز كما في النحاس والبحر. انظر: النّشر: ٢: ٣٢٠، والاتحاف: ٣٠٤.

(٤) بتشديد ﴿إنّ﴾ و ﴿هـٰذين﴾ بالياء. انظر: السبعة: ٤١٩، و «الهادي»: ٢٩/أ.

(٥) في «ن، م»: «المعهودة».

(٦) هي قراءة ابن كثير وحفص، إلاّ أن ابن كثير شدّد النون من ﴿هـٰذٰنّ﴾.

(٧) انظر: مشكل مكي: ٢: ٧١، والبيان: ٢: ١٤٦ ونسبه أبو حيان إلى البصريين أيضاً في البحر: ٦: ٢٥٥.

(٨) من القبائل القحطانية، وهم: بطن من أنمار، وسموا بذلك نسبة إلى جمل يقال له: «خَثْعم»، وسكناهم نجد وما جاورها. انظر: الاشتقاق لابن دريد: ٢: ٥١٥، وصفة جزيرة العرب للهمْدَاني: ٢٦٠.

(٩) نحو: زَبِيد، وبني العَنْبر، وبني الهُجَيْم، ومُرَاد، وعَذْرَة، وكِنَانة. انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢: =

قال(١):

٦٩ ـ إنَّ أَبَـاهَـا وأَبَـا أَبَـاهـا ... قَـدْ بَلَغَـا فـي المَجْـدِ غَـايَتَـاهَـا

وقال آخر(٢):

٧٠ ـ تَـزَوَّدَ مِنَّـا بَيْـنَ أُذْنَـاهُ طَعْنَـةً ... دَعَتْـهُ إلـى هَـابِـي التُّـرابِ عَقِيـمُ

فهذا قول. وقد قيل(٣): إنَّ ﴿إنَّ﴾ بمعنى نعم فيكون ﴿هَٰذَٰنِ﴾ مرفوعاً ١٣٢/أ بالابتداء/ ودخلت اللام في الخبر وهي مؤخرة والنية بها التقديم، والتقدير: نعم لهذان ساحران. قال الشاعر(٤):

٧١ ـ بَكَـرَتْ عَلَـيَّ عَـوَاذِلِـي ... يَلْحَيْنَنِـي وأَلُـومُهُنَّـهْ

ويَقُلْـنَ: شَيْـبٌ قَـدْ عَـلاَ ... كَ وَقَـدْ كَبِـرْتَ فَقُلْـتُ: إنَّـهْ

يريد فقلت(٥): نعم، وأدخل(٥) الهاء لبيان الحركة فراراً من الجمع بين الساكنين. وقد قيل(٦) ـ أيضاً ـ: لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد في قولك:

= ٤٥، وفتح الوصيد: ١٧٨/ب ـ ١٧٩/أ، وشرح المفصّل: ٣: ١٢٨، والبحر: ٦: ٢٥٥.

(١) البيت لرؤبة بن العجّاج في ملحق ديوانه: ١٦٨، ولرؤبة أو أبي النجم في شرح التصريح: ١: ٦٥، والدرر اللوامع: ١: ١٢، ولأبي النجم في المقاصد النحرية: ١: ١٣٣ و ٣: ٦٣٦، وانظر: الخزانة: ٣: ٣٣٧، ومغني اللبيب برقم: ٥٢. والشاهد فيه: إجراء «أباها» في الموضعين و«أبا» بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً. انظر: شرح ابن عقيل (حاشية): ١: ٥٢.

(٢) البيت لهوبر الحارثي كما في اللسان (هبا): ١٥: ٣١٥، وهو في مشكل مكي: ٢: ٦٩، وشرح المفصّل: ٣: ١٢٨، والهمع: ١: ٤٠. والشاهد: «أذناه» حيث أجرى المثنى بالألف وهو في محل جرّ. و «هابي التراب» ما ارتفع ودقّ. وهو يصف رجلاً مقتولاً. وفي «ر» «ضربة».

(٣) وهو قول المبرد وإسماعيل بن إسحاق والأخفش الصغير، واختاره الزجّاج في معاني القرآن له: ٣: ٣٦٣، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣: ٤٤، واللسان (أنن): ١٣: ٣٠ ـ ٣١، والبحر: ٦: ٢٥٥.

(٤) هو عبيد اللّه بن قيس الرّقيات في ديوانه: ٦٦، وهو في الكتاب: ٣: ١٥١ و ٤: ١٦٢، والبيان والتبيين: ٢: ٢٧٩، واللسان (بيد): ٣: ٩٨ و (أنن): ١٣: ٣١، والشاهد: «إنه» بمعنى: نعم، والهاء للسكت و «يلحينني» يلمنني ويقبحنني. ويُروىٰ: «بكر العواذل في الصَّبُوح»، والصبوح: الخمر، والبيت الأول غير موجود في «ن، م».

(٥) لفظ «فقلت» سقط من «م»، وفيها: «وإدخال».

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢: ١٨٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣: ٤٦.

هذا، جُعِلَ كذلك في التثنية، وزيد على الألف من هذا نون ولم تغير. وقد قيل[١] ـ أيضاً ـ : إنّه لما زيد على هذا في التثنية الياء والنون، واجتمعت الألف والياء ساكنتين حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وأقرّت الألف. فهذه وجوه ظاهرة الصحة مشهورة في لغة العرب، ولا وجه لقول من قال: إنّ ذلك داخل فيما روي عن عائشة[٢] رضي الله عنها من قولها: «في القرآن لحن ستقيمه العرب بألسنتها»؛ لأنّ هذا الخبر لا يصح[٣]، ولم يوجد في القرآن حرف إلّا وله وجه صحيح في العربية. وقد قال الله تعالىٰ: ﴿لا يأتيه البٰطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾ [فصلت: ٤٢]. والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان.

﴿فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ﴾ [٦٤] من قرأ ﴿فاجمَعُوا﴾[٤]، فهو من جمع يجمع.

ومن قرأ ﴿فأَجْمِعُوا﴾[٥]، فهو من أَجْمع يُجْمع من قولهم: أجمعت على أمري، والتقدير: فأجمعوا على كيدكم.

﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ﴾ [٦٦] من قرأ بالتاء[٦]، فعلى الإخبار عن الحبال والعصي.

---

(١) ذكر هذا القول السخاوي في فتح الوصيد: ١٧٩/أ من قول عبد القاهر، وذكره الجعبري: ٥٨٤، ولم ينسبه.

(٢) كذا في النسخ الأربع، وصوّب في حاشية الأصل بـ «عثمان»، لأنّ اللفظ المذكور منسوب لعثمان لا لعائشة كما في هجاء مصاحف الأمصار: ٩٧، والمقنع: ١١٥، والاتقان: ٢: ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٣) لأنّ في إسناده عكرمة مولى ابن عباس ويحيى بن يعمر، وجزم الداني بعدم سماعهما من عثمان وعدم رؤيته. ويحيى وإن أثبت ابن حجر روايته عن عثمان في التهذيب: ١١: ٣٠٥، إلّا أنّه كان يدلس كما في التقريب: ٥٩٨. وفي الإسناد عبد الله بن فُطَيْمة، قال البخاري في التاريخ الكبير: ٥: ١٧٠، عن إسناده: «منقطع». وانظر: السير: ٤: ٤٤٢. ثم ألفاظ الحديث فيها اضطراب بما ينفي وروده عن عثمان رضي الله عنه لما فيه من الطعن عليه مع محله من الدين ومكانه من الإسلام. وانظر: كلامَ الداني في هذا من المقنع: ١١٥ ـ ١١٦، وانظر ـ أيضاً ـ الاتقان: ٢: ٢٧٠، وقد أوّل المؤلف قول عثمان بأنّه محمول على أشياء خالف لفظها رسمها، نحو: ﴿ولا تقولن لشاْىء﴾ في الكهف: ٢٣، و ﴿لأاوضعوا﴾ في التوبة: ٤٧. انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ٩٧.

(٤) بوصل الهمزة وفتح الميم، هي قراءة أبي عمرو. انظر: غاية ابن مهران: ٢٠٧، والتبصرة: ٢٦٠.

(٥) بقطع الهمزة وكسر الميم، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٦) هي قراءة ابن ذكوان. انظر: التيسير: ١٥٢، والعنوان: ١٣٠.

ومن قرأ بالياء[١]، فعلى الإخبار عن السعي. والتقدير: فإذا حبالهم وعصيّهم يخيّل إليه سعيها.

﴿تَلَقَّفْ مَاصَنَعُوٓاْ﴾[٢] [٦٩] من رفع الفاء[٣]، فعلى الحال كأنّه قال: وألقِ ما في يمينك متلقفة ما صنعوا، فهو/ حال من ﴿ما﴾، و ﴿ما﴾ هي العصا. ١٣٢/ب

ومن جزم[٤]، جعله جواباً للأمر، والمعنى: إنْ تلقِ ما في يمينك تَلْقَفْ ما صنعوا، وتقدّم التشديد والتخفيف في الأعراف[٥].

﴿كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [٦٩] من قرأ ﴿كيدُ سِحْر﴾[٦]، فإنّه أضاف الكيد إلى السّحر على معنى: أن الذين صنعوا تخييل سحر، وليس بحقيقة. ويجوز أن يكون المعنى: كيد ذي سحر، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

ومن قرأ ﴿كيد سَٰحِر﴾[٧]، فإنّه أضاف الكيد إلى الساحر؛ لأنّه هو الفاعل له. ويقوّيه أنّ بعده: ﴿ولا يُفْلِحُ السَّاحر حيثُ أتىٰ﴾.

﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾ [٧٧] من قرأ ﴿لا تَخَفْ﴾ بالجزم[٨]، فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون على النهي، والآخر: أن يكون جواب الأمر، وهو قوله: ﴿فاَضْرِبْ لهم﴾، فيكون المعنى: إن تضرب لهم طريقاً في البحر لا تَخَفْ دركاً ولا تخشى.

ومن قرأ بالرفع[٩]، فهو حال، والتقدير: فاضرب لهم طريقاً في البحر غير

---

(١) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٢) جاء في حاشية الأصل: «تقدم له في ﴿تلقف﴾ في الأعراف خلاف ما هنا، وما هنا أحسن من هناك».

(٣) هي قراءة ابن ذكوان. انظر: الكافي: ١٣٣، وتلخيص العبارات: ١٢١.

(٤) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٥) آية: ١١٧، راجع ص: ٣٠٧ ـ ٣٠٨، وفيها أشرت إلى تشديد البزيّ للتاء وصلاً.

(٦) بكسر السين وسكون الحاء من غير ألف في ﴿سحر﴾، هي قراءة حمزة والكسائي، انظر: الإرشاد: ٤٣٥ ـ ٤٣٦، والاتحاف: ٣٠٥.

(٧) بفتح السين وألف بعدها وكسر الحاء، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٨) والقصر، هي قراءة حمزة. انظر: الإقناع: ٧٠٠، والنّشر: ٢: ٣٢١.

(٩) وهي قراءة بقيّة السبعة.

خائف دركاً. ويجوز أن يكون على الاستئناف كأنّه قال: وأنت لا تخاف دركاً ولا تخشى.

وكذلك القول في قوله: ﴿فلا يَخَفْ[١] ظلماً ولا هضماً﴾[٢] [١١٢]، يجوز أن يكون مجزوماً بجواب الشرط، ويكون رفعه على معنى: فهو لا يخاف ظلماً ولا هضماً.

﴿قَدْ أَنجَيْنَٰكُم .... وَوَٰعَدْنَٰكُمْ﴾ [٨٠، ٨١] وما بعده[٣]، ﴿أنجينٰكم﴾ و ﴿أنجيتكم﴾[٤] بمعنى واحد؛ لأنّه إخبار من اللّه عزّ وجلّ عن نفسه. ويقوّي ﴿أنجيتكم﴾ قوله ﴿فيحلَّ عليكم غضبي﴾، ويقوّي ﴿أنجينٰكم﴾ إجماعهم على ﴿ونزّلْنا عليكم المنّ والسلوى﴾.

﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى وَمَن يَحْلِلْ﴾ [٨١] من ضمّ الحاء من ﴿فيحُلَّ﴾ واللام الأولى من ﴿يَحْلُلْ﴾[٥]، فمعناه: ينزل عليكم[٦]، أي: فينزل عليكم غضبي.

ومن كسرها[٧]، فهو بمعنى/ : يجب[٨]. ١٣٣/أ

﴿بِمَلْكِنَا﴾ [٨٧] من قرأ بضم الميم[٩]، فمعناه: بسلطاننا، من قولك: مَلِك

---

(١) تحرفت في «ن»: «فلا تخاف» بالتاء.

(٢) قرأ ابن كثير ﴿فلا يخف﴾ بالقصر والجزم. وقرأ الباقون بالرفع وإثبات ألِف قبل الفاء، انظر: إبراز المعاني: ٥٩٦، وتقريب النشر: ١٤٢.

(٣) هو ﴿ما رَزَقْنٰكم﴾.

(٤) قرأ حمزة والكسائي: ﴿أنجيتكم ووْعدتكم ورزقتكم﴾، بالتاء مضمومة على لفظ الواحد من غير ألف في الثلاثة. وقرأ الباقون بالنون مفتوحة وألف بعدها فيهن. وتقدّم حذف الألف من ﴿وعدْنٰكم﴾ لأبي عمرو في البقرة آية: ٥١. انظر: السبعة: ٤٢٢، والتبصرة: ٢٦٠.

(٥) هي قراءة الكسائي. انظر: غاية ابن مهران: ٢٠٨، و «الهادي»: ٢٩/أ.

(٦) لفظ «عليكم» سقط من «ن، م».

(٧) وهي قراءة جمهور السبعة، ولم يختلفوا في قوله ﴿أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ...﴾ آية: ٨٦ أنه بكسر الحاء.

(٨) واحتجاج المؤلف ـ رحمه الله ـ هو قول الفرّاء في معاني القرآن له: ٢: ١٨٨.

(٩) هي قراءة حمزة والكسائيّ. انظر: التيسير: ١٥٣، والعنوان: ١٣٠.

عظيم المُلْك. فالمعنى: لم يكن لنا سلطان ننجز به موعدك.

ومن كسر الميم [(١)]، فهو من المِلْك الذي هو مصدر مَلَك.

ومن فتح الميم[(٢)]، فإنّه جعله اسم ما ملكته اليد. وقد قيل[(٣)]: إن المُلْك والمِلْك والمَلْك بمعنى واحد. فهو مثل قولك: الفُتْك والفِتْك والفَتْك، والوُجْد والوِجْد والوَجْد.

﴿ وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ ﴾ [٨٧] ﴿حُمِّلْنا﴾ و ﴿حَمَلْنا﴾[(٤)] سواء في المعنى، لأنّ كل من حَمَل شيئاً فإنّه حُمِّله.

وتقدم ﴿يـٰبنؤمّ﴾[(٥)] [٩٤].

﴿ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ ﴾ [٩٦] من قرأ بالتاء[(٦)]، فعلى أنّه خطاب من السامري لموسى عليه السلام، ولبني إسرائيل حين قال له موسى: ﴿مَا[(٧)] خَطْبُك يـٰسامري﴾ [٩٥].

ومن قرأ بالياء[(٦)]، فعلى[(٨)] أنّه يعني به بني إسـرائيل خاصة، فالمعنى قال: بصرت بما لم يبصر به بنو إسرائيل.

﴿ لَّن تُخْلَفَهُۥ ﴾ [٩٧] من قرأ بكسر اللام[(٩)]، فهو على التهدد، فالمعنى: إنّ لك

---

(١) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٢) وهي قراءة نافع وعاصم.

(٣) انظر: البحر: ٦: ٢٦٨، وانظر فيما سبق: معاني القرآن للزجّاج: ٣: ٣٧١.

(٤) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وحفص بضم الحاء وكسر الميم مشدّدة، والباقون بفتحهما وتخفيف الميم. انظر: الكافي: ١٣٤، والإقناع: ٧٠١.

(٥) في الأعراف: آية: ١٥٠. راجع ص: ٣١٢.

(٦) قرأ حمزة والكسائي بالتاء. والباقون بالياء. انظر: تلخيص العبارات: ١١٢، والإرشاد: ٤٣٨.

(٧) في النسخ «مَا» ولفظ الآية ﴿فَمَا﴾، وكأنّ المؤلف حكى الآية بدون الفاء.

(٨) لفظ «فعلى» ساقط من «ن».

(٩) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: النّشر: ٣٢٢، وتقريبه: ١٤٢.

موعداً لا بدّ أن تحضره وتلقاه. ويُخْلِف يتعدّى إلى مفعولين، أحدهما: الهاء، وهي ضمير الموعد. والثاني: محذوف، والتقدير: لن يخلفه اللّه.

ومن قرأ بفتح اللام(١)، فالمعنى: لن يخلفكه اللّه، ثم بناه لما لم يسمّ فاعله.

﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ﴾ [١٠٢] من قرأ بالنون(٢)، فلأنّ بعده: ﴿ونحشر المجرمين﴾ فردَّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجْمَعوا عليه. ومن قرأ ﴿يُنفَخ﴾(٣)، فالأصل: يَنْفُخُ، والمعنى: يوم يَنْفُخُ ملك الصور في الصور، ثم رُدَّ إلى ما لم يسمّ فاعله.

﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا﴾ [١١٩] من كسر الهمزة(٤)، فإنّه عطفه على قوله: ﴿إنّ لك ألّا تجوع﴾ [١١٨].

ومن فتحها(٥)، عطفه على ﴿أنْ﴾ من قوله: ﴿ألّا تجوع﴾.

﴿لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾ [١٣٠] ضمّ التاء وفتحها(٦) يرجعان إلى معنى واحد؛ لأنّه لا يَرْضَى حتى/ يُرْضَى. ١٣٣/ب

﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم﴾ [١٣٣] من قرأ بالتاء(٧)، فلأنّ التأنيث على لفظ ﴿بيّنة﴾.

ومن قرأ بالياء(٨)، فلأنّ تأنيثها غير حقيقي، لأنّ معنى ﴿بيّنة﴾ وبيان واحد(٩).

---

(١) وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.

(٢) مفتوحة وضم الفاء، هي قراءة أبي عمرو. انظر: إبراز المعاني: ٥٩٦، والاتحاف: ٣٠٧.

(٣) بالياء مضمومة وفتح الفاء، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٤) هي قراءة نافع وشعبة. انظر: السبعة: ٤٢٤، والتبصرة: ٢٦١.

(٥) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي.

(٦) قرأ شعبة والكسائي بضم التاء، والباقون بفتحها. انظر: غاية ابن مهران: ٢٠٩، و «الهادي»: ٢٩.

(٧) هي قراءة نافع وأبي عمرو وحفص. انظر: التيسير: ١٥٣، والعنوان: ١٣١.

(٨) وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي.

(٩) انظر في هذا: حجة القراءات: ٤٦٥ والكشف: ٢: ١٠٨.

(تنبيه): ترك المؤلف ﴿لأهله امكثوا﴾ هنا آية: ١٠ وفي القصص آية: ٢٩. فقرأ حمزة بضم الهاء وصلاً على الأصل في الهاء وهو الضم، وهي لغة أهل الحجاز كما في الكتاب: ٤: ١٩٥، ومعاني القرآن للأخفش: ١: ٢٦، وقرأ الباقون بكسرها في الموضعين لمجاورتها الكسرة على الإتْباع.

انظر: حجة القراءات: ٤٥٠، والتيسير: ١٥٠.

سورة الأنبياء عليهم السّلام

﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ﴾ [٤] من قرأ ﴿قَالَ﴾[١]، فعلى الخبر ومعناه: أن اللَّه عزّ وجل أخبر عن نبيّه محمّد عليه السّلام أنّه لما[٢] قال المشركون: ﴿هل هذا إلاّ بشر مثلكم﴾ [٣]، قال عليه السلام: ﴿قال ربي يعلم القول في السماء والأرض﴾.

ومن قرأ ﴿قُلْ﴾[٣]، فعلى أنّ اللَّه عزّ وجلّ أمر نبيّه عليه السّلام أن يقول لهم: ﴿رَبِّي يعلمُ القول في السماء والأرض﴾.

وتقدم ﴿نوحي﴾[٤] [٧، ٢٥].

﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٣٠] إثبات الواو وحذفها متقاربان[٥]، فمن حذفها فإنّما أَدْخَل ألف الاستفهام التي معناها[٦] التقرير والتنبيه على ﴿لم﴾، فانتقل الكلام من النفي إلى الإيجاب. وكذلك من أثبت الواو، لكنه أدخلها على واو العطف.

﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ [٤٥] من قرأ بالتاء[٧] ونصب ﴿الصُّمَّ﴾[٨]، فعلى المخاطبة للنبيّ عليه السلام، فالمعنى: قل إنما أنذركم بالوحي، وأنت يا محمّد لا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدعاء.

---

(١) بفتح القاف وألف بعدها وفتح اللام، هي قراءة حفص وحمزة والكسائي، وكذلك هو مرسوم في مصاحف الكوفة. انظر: الكافي: ١٣٥، وتلخيص العبارات: ١٢٣، والمقنع: ١٠٤.

(٢) لفظ «لما» لا يوجد في «ن، م».

(٣) بضم القاف من غير ألف وسكون اللام، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ـ وكذلك هو في مصاحفهم ـ وشعبة.

(٤) في يوسف آية: ١٠٩، راجع ص: ٣٦٧.

(٥) قرأ ابن كثير ﴿أَلَمْ﴾ بغير واو، وهو كذلك في مصاحف مكّة. والباقون ﴿أولم﴾ بالواو، وكذلك هو في مصاحفهم. انظر: الإرشاد: ٤٤٢، والإقناع: ٧٠٣، وهجاء مصاحف الأمصار: ١١٩، والمقنع: ١٠٤.

(٦) في «ن» «الذي معناه».

(٧) تصحفت في «ن» إلى «الياء».

(٨) هي قراءة ابن عامر بضم التاء وكسر الميم من ﴿تُسمع﴾. انظر: النشر: ٢/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤، والإتحاف: ٣١٠.

ومن قرأ بالياء[١] ورفع ﴿الصُّمُّ﴾، فعلى الإخبار عن الكفار، وسموا صمّاً لأنّهم لم ينتفعوا بأسماعهم، والعرب تستعمل ذلك كثيراً. وكذلك القول في النمل والروم[٢].

﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [٤٧] من قرأ برفع ﴿مثقالُ﴾[٣]، فإنّه جعل كان تامّة لا تحتاج إلى خبر، فهي بمعنى وقع. ومن نصب[٤]، فاسم كان مضمر فيها، والتقدير: وإن كان الظلم مثقال حبة من خردل أتينا بها، ودلّ ﴿تُظْلَم﴾ على الظلم، وكذلك القول في الذي في لقمان[٥].

﴿جُذَاذًا﴾/ [٥٨] من كسر الجيم[٦]، فإنّه جعله جمع جَذِيذ، مثل كَبِير وكِبَار، وصَغِير وصِغَار، وجَذِيذ بمعنى مَجْذوذ كما كان جَرِيح بمعنى مَجْروح، وقتيل بمعنى مَقْتول، ومعنى مجذوذ: مقطوع. ١٣٤/أ

ومن ضم الجيم[٧]، فهو مصدر مثل الحُطَام والفُتَات[٨]. ومعنى القراءتين جميعاً أنّه كسرهم قطعاً.

﴿لِتُحْصِنَكُم﴾ [٨٠] من قرأ بالتاء[٩]، فإنّه يعني الصنعة من قوله: ﴿صَنعَةَ لَبوس﴾، أي: لتحصنكم الصنعة. ويجوز أن يَعْني الدرع[١٠] المصنوعة.

ومن قرأ بالنون[١١]، فعلى إخبار اللّه عزّ وجلّ عن نفسه، لأنّ قبله ﴿وعلّمناه﴾

---

(١) مفتوحة وفتح الميم، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٢) قرأ ابن كثير: ﴿ولا يَسْمَعُ الصم﴾ في النمل: ٨٠، والروم: ٥٢، بفتح الياء والميم ورفع ﴿الصم﴾. والباقون بضم التاء وكسر الميم ونصب ﴿الصم﴾ في الموضعين. انظر: النّشر: ٢: ٣٣٩، والاتحاف: ٣٢٩.

(٣) هنا وفي لقمان آية: ١٦، وهي قراءة نافع. انظر: إبراز المعاني: ٥٩٨، وتقريب النشر: ١٤٣.

(٤) وهي قراءة بقيّة السبعة في الموضعين.

(٥) آية ١٦.

(٦) هي قراءة الكسائي. انظر: السبعة: ٤٢٩، وغاية ابن مهران: ٢١١.

(٧) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٨) انظر في هذا: معاني القرآن للفراء: ٢: ٢٠٦، والزجّاج: ٣: ٣٩٥ ـ ٣٩٦.

(٩) هي قراءة ابن عامر وحفص. انظر: التبصرة: ٢٦٤، والتيسير: ١٥٥.

(١٠) في «ن» «الدروع».

(١١) هي قراءة شعبة.

فدّل على ذلك. ومن قرأ بالياء[١]، فإنّه يعني اللَّبوس، فالمعنى: ليحصنكم اللَّبوس من بأسكم.

﴿ نُـجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٨٨] من قرأ ﴿نُجِّي المؤمنين﴾[٢] فيحتمل ثلاثة أوجه، أحدها[☆]: أن يكون الأصل «نُنَجِّي المؤمنين» بنونين وهو فعل مستقبل مشدّد فحذفت النون الثانية لاجتماع النونين كما تحذف التاء الثانية من التاءين، في نحو: ﴿تتذكرون﴾[٣] فيكون قوله: ﴿المؤمنين﴾ على هذا منصوباً بـ ﴿نُجِّي﴾[٤]، لأنّه مفعول بـ ﴿نُجِّي﴾[٥]. والوجه الثاني: أن يكون الأصل ﴿نُنْجِي المؤمنين﴾ بنونين الثانية منهما ساكنة من أَنْجى يُنْجِي، فأدغمت النون الساكنةُ في الجيم إذ كان حقها أن تخفى عندها، والإخفاء قريب من الإدغام، فيكون نصب ﴿المؤمنين﴾ كالوجه الأول[٦]. والوجه الثالث: أن يكون المصدر مضمراً، فيكون التقدير: نُجِّيَ النَّجاءُ المؤمنين[٧]، فدلّ ﴿نُجِّي﴾ على النّجاء، وأسكنت الياء استخفافاً على ما يستعمله بعض العرب من استثقال الفتح [في الياء][٨] كما يستثقلون الضمّ والكسر[☆☆] [فيها][٨].

﴿ وَحَـرَٰمٌ﴾ [٩٥] الحِرْم والحَرَام لغتان[٩]، مثل الحِلّ والحَلَال.

---

(١) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي.

(٢) بنون واحدة وتشديد الجيم، هي قراءة ابن عامر وشعبة. وقرأ الباقون بنونين الأولى مضمومة، والثانية ساكنة مع تخفيف الجيم. انظر: العنوان: ١٣٢، والكافي: ١٣٦.

(☆) «أحدها» لا توجد في «ر».

(٣) في «ن» «تتذكر».

(٤) لفظ «بنجي» سقط من «ن».

(٥) انظر هذا الوجه في النّشر: ٢: ٣٢٤.

(٦) الوجه الثاني ينقل عن أبي عبيد، انظر: الكشف: ٢: ١١٣ ـ ١١٤، وحجة القراءات: ٤٦٩ ـ ٤٧٠.

(٧) انظر هذا الاحتجاج في: معاني القرآن للفراء: ٢: ٢١٠، والزجاج: ٣: ٤٠٣، والبحر: ٦: ٣٣٥.

(٨) زيادة من «ن، م».

(☆☆) في «ر» «الكسر والضم».

(٩) قرأ شعبة وحمزة والكسائي ﴿حِرْم﴾ بكسر الحاء وسكون الراء من غير ألف. والباقون بفتح الحاء والراء وألف بعدها. انظر: تلخيص العبارات: ١٢٣، والإرشاد: ٤٤٤، وانظر في الاحتجاج لهما: الطبري: ١٧: ٨٦، ومعاني القرآن للزجاج: ٣: ٤٠٤.

﴿لِلْكُتُبِ﴾/ [١٠٤] من قرأ ﴿للكُتُب﴾[١]، فيحتمل[٢]: أن يكون على ١٣٤/ب ما رُوِيَ في التفسير[٣]: أن ﴿السجل﴾ اسم ملك. أو على ما رُوِيَ في التفسير[٤]: ـ أيضاً ـ أن ﴿السجل﴾ اسم رجل كان يكتب للنبيّ عليه السّلام.

ومن قرأ بالتوحيد[٥]، فيحتمل ما قلناه في القراءة الأخرى. ويحتمل أيضاً أن يكون «الكتاب» مصدراً، ويكون المعني: يوم نَطْوي السماء كما يُطْوى السجل على الكتاب، فتكون اللام في قوله: ﴿للكتاب﴾ بمعنى على.

﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُمْ﴾ [١١٢] من قرأ ﴿قَالَ﴾[٦]، فعلى إخبار اللّه عزّ وجلّ عن نبيّه عليه السّلام أنّه قال ذلك.

ومن قرأ ﴿قُلْ﴾[٧]، فعلى الأمر من اللّه عزّ وجلّ لنبيّه عليه السلام بأن يقول: ﴿رَبِّ ٱحْكُم بالحق﴾.

---

(١) بضم الكاف والتاء من غير ألف، هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: الإقناع: ٧٠٤، والنّشر: ٢: ٣٢٥.

(٢) في حاشية الأصل: «وجهين أحدهما»، لكن لا يوجد إشارة تصحيح أو إضافة حتى يستدلّ أنّه استدراك من نسخة أخرى، فرجحت عدم إدخالها في الصلب، وبذا تتفق النسخ الأربع.

(٣) أخرجه ابن جرير: ١٧: ٩٩ ـ ١٠٠ عن ابن عباس والسدي. وانظر: زاد المسير: ٥: ٣٩٥.

(٤) أخرجه أبو داود في السنن: ٣: ٣٤٨، وابن جرير: ١٧: ١٠٠، كلاهما عن ابن عباس، ورُوِيَ عن ابن عمر، وردّه ابن جرير. وبيّن ابن كثير أنّه منكر جداً، ونقل تصريح المزيّ بأنّه موضوع. انظر: تفسير ابن كثير: ٣: ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٥) بكسر الكاف وفتح التاء وألف بعدها، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.

(٦) بفتح القاف وألف بعدها، هي قراءة حفص. انظر: السبعة: ٤٣١ ـ ٤٣٢، وغاية ابن مهران: ٢١٢.

(٧) بضم القاف وسكون اللام من غير ألف، وهي قراءة بقيّة السبعة.

سورة الحج

﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [٢] ﴿سَكْرى﴾ و ﴿سُكَارى﴾ جمع سَكْران. فمن قرأ ﴿سَكْرى﴾[١]، فإنّه شبّهه بجمع ما هو من الزمانة والمرض، نحو: جَرْحى، ومَرْضى، وصَرْعى، وشبّه بذلك لما ينال الناس يوم القيامة من الفزع والأهوال.

ومن قرأ ﴿سُكَارى﴾[٢] فهو مثل كَسْلان وكُسَالى.

﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [١٥]، ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ [٢٩] الأصل في لام الأمر الكسر إذا كانت في أول الكلمة ولم يكن قبلها حرف معنى، فإذا كان قبلها واو أو فاء أسكنت استخفافاً.

فأمّا ﴿ثُمَّ﴾ فمن أسكن اللام معها[٣]، فلأنّها مؤاخية للواو والفاء، إذ ينسق بها كما ينسق بهما.

ومن كسر لام الأمر مع ﴿ثُمَّ﴾[٤]، فلأنّ ﴿ثم﴾ يمكن أن يسكت عليها فهي منفصلة من اللام، واللام مبتدأة، ولا خلاف في كسرها إذا كانت مبتدَأة.

فأمّا ﴿وَلْيُوفُواْ ... وَلْيَطَّوَّفُواْ﴾ [٢٩] فمن أسكن اللام[٥]، فهي لام الأمر على ما قلناه، أسكنت استخفافاً لاتّصال الواو بها.

ومن كسرها[٦]، فإنّه/ يحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون لام الأمر كسرت على الأصل. والآخر: أن تكون لام كي محمولة على قوله: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ﴾ [٢٨]. ١٣٥/أ

---

(١) بفتح السين وسكون الكاف من غير ألف، هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: التبصرة: ٢٦٥، والتيسير: ١٥٦.

(٢) بضم السين وفتح الكاف وألف بعدها، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٣) قرأ قالون والبزي وعاصم وحمزة والكسائي بسكون اللام في ﴿ثم ليقطع﴾ و ﴿ثم ليقضوا﴾، ووافقهم قنبل في ﴿ثم ليقطع﴾. انظر: العنوان: ١٣٤، والكافي: ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٤) في ﴿ثم ليقطع﴾ و ﴿ثم ليقضوا﴾، وهي قراءة ورش وأبي عمرو وابن عامر، ووافقهم قنبل في ﴿ثم ليقضوا﴾.

(٥) فيهما، هي قراءة جمهور السبعة سوى ابن ذكوان. انظر: تلخيص العبارات: ١٢٤، والنَّشر: ٢: ٣٢٦.

(٦) فيهما، وهي قراءة ابن ذكوان.

وتشديد أبي بكر و ﴿ليوَفُّوا﴾[١] أنّه[٢] جعله من وفّى يوفّي[٣]. والقراءتان متقاربتان نحو: «كَمَّلَ وأكمل»، و ﴿وصّى﴾ و ﴿أوصى﴾[٤].

والقول في ﴿وليتمتعوا﴾[٥]، حسب ما تقدم.

﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ [٢٣] من قرأ بالنصب[٦]، فعلى معنى: يحلون فيها من أساور من ذهب ويحلون لؤلؤاً.

ومن قرأ بالخفض[٧]، فعلى العطف على ﴿ذهب﴾، والأساور يجوز أن تكون من لؤلؤ، ومن الصنفين جميعاً الذهب واللؤلؤ[٨].

﴿سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ﴾ [٢٥] من نصب ﴿سواء﴾[٩]، فهو مصدر يَعْمَلُ فيه معنى ﴿جعلنا﴾. فالتقدير: والمسجد الحرام الذي سوّيناه للناس سَواءً، ويكون ﴿ٱلْعٰكفُ﴾ ﴿وٱلْبادِ﴾ مرفوعين بـ ﴿سواءً﴾ على أنّه بمعنى مستوٍ؛ لأنّ المصادر تقع مواقع أسماء الفاعلين وتعمل عملها[١٠].

ومن قرأ برفع ﴿سواء﴾[١١]، فهو خبر ابتداء مقدم، التقدير: العاكف فيه والباد[☆] سواء.

---

(١) شدد الفاء وفتح الواو.

(٢) لفظ «أنه» سقط من «ن».

(٣) لفظ «يوفّي» سقط من «ن».

(٤) راجع البقرة آية: ١٣٢ و ١٨٥. ص: ١٨٣ و ١٩١ ـ ١٩٢.

(٥) في العنكبوت آية: ٦٦. قرأ قالون وابن كثير وحمزة والكسائي بسكون اللام، والباقون بكسرها. انظر: الإرشاد: ٤٩١، والإقناع: ٧٢٧.

(٦) هنا وفي فاطر آية: ٣٣، هي قراءة نافع وعاصم. انظر: النشر: ٢: ٣٢٦، والاتحاف: ٣١٤.

(٧) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي في الموضعين.

(٨) انظر في هذا: معاني القرآن للزجاج: ٣: ٤١٩ ـ ٤٢٠.

(٩) هي قراءة حفص. انظر: «الهادي»: ٣٠/أ، وإبراز المعاني: ٦٠٤.

(١٠) انظر: الكشف: ٢: ١١٨، وانظر من باب التمثيل: مشكل إعراب القرآن: ٢: ٢٥١، والبحر: ٧: ٤٠٢.

(١١) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(☆) في «ر» «العاكفُ والباد فيه».

﴿ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ ﴾[(١)] [٣١] من قرأ بالتشديد[(٢)]، فالأصل فتتخطفه بتاءين، فحذف إحدى التاءين.

ومن قرأ بالتخفيف[(٣)]، فهو من: خَطِفَ يَخْطَف، مثل قوله تعالىٰ: ﴿**يكاد البرق يَخْطَف أبصـٰرهم**﴾ [البقرة: ٢٠].

﴿ مَنسَكًا﴾ [٣٤، ٦٧] كسر السين وفتحها لغتان[(٤)]، وقد قيل[(٥)]: إنَّ المنسِك بالكسر اسم المكان الذي ينسك فيه، والمنسَك بالفتح المصدر.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ ﴾ [٣٨] من قرأ ﴿يَدْفَعُ﴾[(٦)]، فلأنّ اللّه عزّ وجلّ منفرد بالدفع، وليس يدافعه مدافع.

ومن قرأ ﴿يُدَٰفع﴾[(٧)]، فهو مثل ما جاء على فَاعَلْت من فعل الواحد، نحو: عافاه اللّه، وما أشبهه.

وتقدم ﴿دفـٰع﴾[(٨)] [٤٠].

١٣٥/ب ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ ﴾/ [٣٩] من قرأ بفتح الهمزة[(٩)]، فلأنّ قبله: ﴿**إنَّ اللّه يدٰفع**﴾ [٣٨]، وبعده: ﴿**وإنَّ اللّه على نصرهم لقدير**﴾، فالمعنى: أَذِنَ اللّه للذين يقاتلون. وإلى ذلك يرجع معنى ﴿**أُذِنَ**﴾ بضم الهمزة[(١٠)]، إلاَّ أنّه بني لِمَا لم يسمّ فاعله.

---

(١) في «ن» تأخرت هذه الترجمة فكانت محل ﴿منسكاً﴾ و ﴿منسكا﴾ محلها.
(٢) في الطاء وفتح الخاء، هي قراءة نافع. انظر: السبعة: ٤٣٦، والتبصرة: ٢٦٦.
(٣) مع سكون الخاء، وهي قراءة بقيّة السبعة، وانظر: ما قاله المؤلف عند الزجاج في معاني القرآن: ٣: ٤٢٥.
(٤) قرأ حمزة والكسائي بكسر السين، وهي لغة نجد كما في الفتح الوصيد: ١٨٢/أ، والباقون بفتحها، وهي لغة الحجاز وبني أسد، وانظر: غاية ابن مهران: ٢١٢، والتيسير: ١٥٧.
(٥) هو قول الزجّاج في معاني القرآن له: ٣: ٤٢٧.
(٦) بفتح الياء وسكون الدال من غير ألف، هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: العنوان: ١٣٤، والكافي: ١٣٧.
(٧) بضم الياء وفتح الدال وألف بعدها وكسر الفاء، وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.
(٨) في البقرة آية: ٢٥١، راجع ص: ٢٠٢ ـ ٢٠٣.
(٩) هي قراءة ابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي. انظر: تلخيص العبارات: ١٢٤، والإرشاد: ٤٤٩.
(١٠) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم.

فأمّا ﴿يقَـٰتِلُون﴾ و﴿يقَـٰتَلُون﴾ [١] فهما متقاربتان، لأنّ المؤمنين الذين أذن الله[٢] لهم يقاتِلون ويقاتَلون.

﴿لَّهُدِّمَتْ﴾ [٤٠] التشديد على التكثير، والتخفيف يؤدي عن معناه[٣]، وقد تقدم نظائره[٤].

﴿مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا﴾ [٤٥] من قرأ ﴿أهلكْتُها﴾[٥]، فلأنّ بعده: ﴿وكأين من قرية أمليت لها﴾ [٤٨] فهو أشبه به.

ومن قرأ ﴿أهلكْنَاها﴾[٦]، فلأنّ سائر ما جاء في القرآن من هذا الجنس جاء على لفظ الجمع، نحو: ﴿وكَمْ أَهْلَكْنا من قرية﴾ [القصص: ٥٨]، ﴿ولقد أهْلَكْنا ما حولكم﴾ [الأحقاف: ٢٧]، وما أشبه ذلك، فَرَدُّ هذا الحرف إلى عامّة ما جاء عليه القرآن أولى[٧].

﴿فِىٓ ءَايَـٰتِنَا مُعَـٰجِزِينَ﴾ [٥١] من قرأ ﴿مُعَجِّزين﴾[٨]، فمعناه: مثبطين، أي: يثبطون الناس عن اتّباع النبيّ ﷺ.

ومن قرأ ﴿مُعَـٰجِزين﴾[٩]، فمعناه: مسابقين. وقيل[١٠]: معاندين.

---

(١) بكسر التاء وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وشعبة وحمزة والكسائي. وبفتحها وهي قراءة نافع وابن عامر وحفص. انظر: الإقناع: ٧٠٦، والنّشر: ٢: ٣٢٦.

(٢) لفظ «الله» سقط من «ن».

(٣) قرأ نافع وابن كثير بتخفيف الدال، والباقون بتشديدها. انظر: تقريب النّشر: ١٤٦، والاتحاف: ٣١٦.

(٤) نحو ﴿فتحنا﴾ في الأنعام آية: ٤٤، وما أشبهها. راجع ص: ٢٧٨.

(٥) بالتاء مضمومة من غير ألف، هي قراءة أبي عمرو. انظر: السبعة: ٤٣٨، والتبصرة: ٢٦٧.

(٦) بالنون مفتوحة وبعدها ألف، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٧) ما وَجْهُ الأولية وكلا القولين مقطوع بثبوتهما؟! فإذا قلّ نظير قراءة أبي عمرو لا يعني تركها وأهمالها.

(٨) هنا وفي موضعي سبأ آية: ٥ و ٣٨ بتشديد الجيم من غير ألف، هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، انظر: غاية ابن مهران: ٢١٤، والتيسير: ١٥٨.

(٩) بتخفيف الجيم وألف قبلها في المواضع الثلاثة، وهي قراءة بقية السبعة.

(١٠) هذا القول للفراء في معاني القرآن له: ٢: ٢٢٩، ونقله الزجاج في معانيه: ٣: ٤٣٣.

﴿مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [٤٧] من قرأ بالياء(١/أ-ب)، فلأنّ قبله ذكر غيبة، وهم الكفار الذين قال فيهم: ﴿ويستعجلونك بالعذاب﴾، فالمعنى: كألف سنة مما يعده المستعجلون بالعذاب.

ومن قرأ بالتاء(٢)، فعلى مخاطبة النبيّ عليه السّلام وأُمّته.

﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ﴾ [٦٢] الياء على لفظ الغيبة، والتاء(٣) على [لفظ](٤) الخطاب، وهما سائغان [في الآية](٥) يرجعان إلى معنى واحد.

(١/أ) تصحفت في «ن» إلى «التاء».

(١/ب) هي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي. انظر: «الهادي»: ٣٠/أ، والعنوان: ٢٣٥.

(٢) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٣) هنا وفي لقمان، آية: ٣٠. قرأ أبو عمرو وحفص وحمزة والكسائي بالياء، والباقون بالتاء فيهما. انظر: الكافي: ١٣٨، وتلخيص العبارات: ١٢٥.

(٤) زيادة من «ن».

(٥) زيادة من «ر».

سورة المؤمنين

﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ﴾ [٨] من قرأ بالتوحيد[١]، فلأنّ الأمانة مصدر، وحقّ المصدر/ ١٣٦/أ ألّا يُثنّى[٢] ولا يجمع إلّا أن تختلف أنواعه[٣].

ومن قرأ بالجمع[٤]، فلاختلاف أنواع الأمانة. والقول في ﴿صلوٰتهم﴾[٥] [٩] كالقول في الذي في سورة التوبة وهود.

﴿عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ﴾ [١٤] من قرأ ﴿عَظْماً﴾[٦]، فالعظم اسم للجنس يؤدي عن معنى الواحد والجمع.

ومن قرأ ﴿عِظَـٰماً﴾[٧]، فإنّه يعني عظام الجسم، وهي كثيرة.

﴿سَيۡنَآءَ﴾ [٢٠] من قرأ بفتح السين[٨]، فهو مثل: حَمْراء وصَفْراء.

ومن قرأ بكسر السين[٩]، فقيل: إنّه لغة. وقيل[١٠]: إن وزنه فِعْلال، إذ ليس في الكلام صفة على فعلاء، ولم ينصرف وهو على فعلال؛ لأنّه اسم للأرض أو البقعة، وهو معرفة.

---

(١) هنا وفي المعارج آية: ٣٢، هي قراءة ابن كثير. انظر: الإرشاد: ٤٥٣، والإقناع: ٧٠٨.

(٢) تصحفت في «ن» إلى «يبني».

(٣) انظر في هذا: شرح ابن عقيل: ٢: ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٤) وهي قراءة بقيّة السبعة في الموضعين.

(٥) قرأ حمزة والكسائي بالإفراد، والباقون بالجمع. انظر: النشر: ٢: ٣٢٨، والاتحاف: ٣١٧، وراجع التوبة آية: ١٠٣، ص: ٣٣٣.

(٦) هي قراءة ابن عامر وشعبة فيه وفي ﴿العظم﴾ بفتح العين وسكون الظاء من غير ألف. انظر: السبعة: ٤٤، والتبصرة: ٢٦٩.

(٧) بكسر العين وفتح الظاء وألف بعدها فيه وفي ﴿العظـٰم﴾، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٨) هي قراءة ابن عامر والكوفيين، وهي لغة أكثر العرب كما في الجعبري: ٥٩٨. انظر: غاية ابن مهران: ٢١٥، والتيسير: ١٥٩.

(٩) وهي قراءة الباقين، وهي لغة كنانة كما في فتح الوصيد: ١٨٢/ب، والجعبري: ٥٩٨، والاتحاف: ٣١٨.

(١٠) هذا قول الزجاج في معاني القرآن له: ٤: ١٠.

﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [٢٠] من قرأ بضم التاء وكسر الباء[1]، فإنّه يحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون الباء في ﴿بالدهن﴾ زائدة فالمعنى: تُنبِتُ الدُّهنَ، ومثله قوله عزّ وجلّ: ﴿اقرأ باسم ربّك﴾ [العلق: ١]. ومثله قول الشاعر[2]:

٧٢ ـ نَحْــنُ بَنُــو ضَبَّــةَ أَرْبــابُ الفَلَــجْ نَضْـربُ بـالسَّيْفِ ونَرْجُـو بِـالْفَرَجْ

يعني: ونرجو الفرج. والوجه الثاني: أن يكون على حذف المفعول الأول، ودخلت الباء على المفعول الثاني، فالتقدير: تنبت جناها بالدهن.

ومن قرأ بفتح التاء وضمّ الباء[3]، فهو جار على أصل الإعراب، لأنّ الفعل لم يُعَدَّ بهمزة، فهو مثل قوله: ﴿يكاد سنا برقه يذهب بالأبصر﴾ [النور: ٤٣]. ويقال: ذهبت به وأذهبته وقمت به وأقمته، فَتُدْخِلُ الباء مع الفعل الثلاثي وتحذفها إذا عديته بالهمزة فصار رباعياً.

وتقدم ﴿نسقيكم﴾[4] [٢١].

﴿ أَنزِلۡنِي مُنزَلٗا﴾ [٢٩] من قرأ ﴿مَنْزِلاً﴾[5]، فهو مصدر نزل. ويجوز أن يكون اسم المكان.

١٣٦/ب ومن قرأ ﴿مُنْزَلاً﴾[6] فهو مصدر أنزل. ويجوز/ أن يكون اسم المكان أيضاً.

﴿ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ﴾ [٣٦] ﴿هيهات﴾ كلمة يكنى[7] بها عن البعد، وبنيت على

---

(١) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: العنوان: ١٦، والكافي. ١٣٩.

(٢) البيت للنابغة الجعدي ـ قيس بن عبد اللّه ـ في ديوانه: ٢١٦، وفي مجاز القرآن: ٢: ٥، ٥٦، ٢٦٤، والصحاح (با): ٦: ٢٥٤٧، والمخصص: ١٤: ٧، واللسان (با): ١٥: ٤٤٣، والخزانة: ٤: ١٥٩، وفيها: «بنو جعدة أصحاب»، وإنشاده: «بنو ضبة»، قال في الخزانة: ٤: ١٦٠: «وهو من تغيير النساخ، والذي فيه «ضبة» قافية لامية». والفلج: الماء الجاري.

(٣) وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.

(٤) في النحل آية: ٦٦، راجع ص ٣٨١.

(٥) بفتح الميم وكسر الزاي، هي قراءة شعبة. انظر: تلخيص العبارات: ١٢٥، والإرشاد: ٤٥٤.

(٦) بضم الميم وفتح الزاي، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٧) المثبت من «ن» وفي الأصل، و «م» و «ر»: «يُعْنَى».

الفتح[١] من أجل الألف التي قبل التاء.

فمن وقف بالهاء[٢]، فإنّه جعلها للتأنيث بمنزلة[٣] ﴿مرضات﴾[٤].

ومن وقف بالتاء[٥]، فإنّه جعل التاء أصلية، إذ لا نعرف للكلمة اشتقاقاً فيحكم للتاء بأنها تاء تأنيث، فهي محمولة على لفظها حتى يقوم دليل على خلاف ذلك[٦].

﴿تَتْرًا﴾ [٤٤] أصل التاء الأولى في القراءتين جميعاً واو، وهو من المواترة[٧].

فمن نَوَّن[٨] جعله مصدراً يعمل فيه معنى ﴿أرسلنا﴾، لأنّ معناه ومعنى واترنا سواء. والعرب تحمل بعض الأفعال على بعض إذا اتّفقت معانيها، قال الشاعر [٩]:

٧٣ ـ يُعْجِبُه الْعَصِيدُ والثَّرِيدُ   والتَّمْرُ حُبّاً مَا لَهُ مَزِيدُ

فقال: «حُبّاً» حملاً على معنى «يعجبه»، لأنّ معناه ومعنى يحب سواء. وقال آخر ـ وهو من منحول النابغة الذُّبياني ـ[١٠].

---

(١) والفتح فيها لغة أهل الحجاز كما في البحر: ٦: ٤٠٤، والاتحاف: ٣١٨.

(٢) هي قراءة ابن كثير ـ بكماله من «الهداية» ـ والكسائي. انظر: النشر: ٢: ١٣١ ـ ١٣٢، والفوائد المجمعة: ٢٩/ب.

(٣) قوله: «جعلها للتأنيث بمنزلة» سقط من «ن».

(٤) البقرة: ٢٠٧.

(٥) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٦) انظر في هذا: معاني القرآن للزجاج: ٤: ١٢ ـ ١٣.

(٧) وهي: المتابعة. قال الجوهري: «ولا تكن المواترةُ بين الأشياء إلّا إذا وقعت بينهما فترة، وإلّا فهي مداركة ومواصلة». انظر: الصحاح (وتر): ٢: ٨٤٣. وانظر: معاني القرآن للزجّاج: ٤: ١٣ ـ ١٤.

(٨) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: الإقناع: ٧٠٨، والنشر: ٢: ٣٢٨.

(٩) البيت لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: ١٧٢، وهو في المقاصد النحويّة: ٣: ٤٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢: ١٤١، وشرح المفصّل: ١: ١١٢، والأشموني: ٢: ١١٣. ويروى: «يعجبه السَّخُون والبَرود». و «السَّخُون»: مرق يسخن، و «البَرود»: كصبُور، نوع من الثياب لا يظهر فيه الدرز.

(١٠) اسمه زياد بن معاوية، أبو أُمامة وسمي النابغة، لقوله: «فقد نبغت لنا منهم شؤون». شاعر جاهلي فحل من الطبقة الأولى، توفي في زمن النبيّ ﷺ قبل البعثة. انظر: الشعر والشعراء: ١٦٣، والأغاني: ١١: ٣ وما بعدها، والخزانة: ١: ٢٨٧ ـ ٢٨٨. والبيت في ديوانه: ٢٣٥، وفي جمهرة أشعار العرب من =

٧٤ ـ إِذَا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي ... ومَا تَعَزَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارِ

فنصب «أُمَّ عمار»، إذ كان معنى «هَيَّجني» وذكَّرني[1] سواء.

ومن قرأ ﴿تترا﴾ بغير تنوين[2]، فهو «فَعْلى»، وأصله وترى. وتقدم شرح هذه المسألة، والقول في الإمالة فيها، ووقف من نون عليها في باب الإمالة[3].

﴿سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [٦٧] من قرأ ﴿تُهْجِرون﴾[4]، فهو من الإهجار، وهو السب ورديء القول.

ومن قرأ ﴿تَهْجُرون﴾[5]، فهو من الهَجْر، والمعنى: تهجرون النبيّ ﷺ وما جاء به.

﴿سَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [٨٧، ٨٩] قراءة أبي عمرو[6] جاءت على الأصل في الجواب، لأنّ القائل لو قال لكا[7]: من ربك؟، كان جوابه اللّه، أي: اللّه/ ربّي. ١٢/أ وإذا قال: من أخوك؟ فجوابه زيد. وكذلك لما قال تعالىٰ: ﴿قل من رب السمٰوات﴾؟ كان الجواب: اللّه، ألا ترى أن الموضع الأول لم يُخْتَلف فيه، إذ كان السؤال بلام الجر في قوله: ﴿قل لمن الأرض ومن فيها﴾؟ [٨٥]، فكان جواب ذلك: ﴿للّه﴾. كما تقول: لمن هذه الدار؟ فيقال: لزيد.

= قصيدة له: ٣٠٩، وهو بلا نسبة في الكتاب: ١: ٢٨٦، والخصائص: ٢: ٤٢٥، ٤٢٨، ويروى في الخصائص والجمهرة: «ولو تعزيت». و «الورق»: جمع أورق وورقاء، وهو: الحمام الذي أشبه لونه لون الرماد. وفي «ن، م» لا يوجد «وهو مِنْ منحول النابغة الذبياني».

(١) في «ن، م» «تهيجّني وتذكرني».

(٢) وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.

(٣) راجع ص: ١١٧ ـ ١١٨.

(٤) بضم التاء وكسر الجيم، وهي قراءة نافع. انظر: السبعة: ٤٤٦، و «الهادي»: ٣٠/أ.

(٥) بفتح التاء وضمّ الجيم، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٦) بألف الوصل قبل اللام فيهما ورفع الهاء من لفظ الجلالة، وكذلك رُسما في مصاحف البصرة. انظر: غاية ابن مهران: ٢١٦، والتبصرة: ٢٧٠ ـ ٢٧١، وهجاء مصاحف الأمصار: ١١٩.

(٧) كذا بالأصل وهذه الكلمة لا توجد في «ن، م» ولعلها «الكافر»، وفي «ر»: «لكذا».

ومن قرأ بلام جر في جميعها[١]، فإنّه حمل[٢] الكلام في الموضعين الآخرين[☆] على المعنى، لأنّ معنى ﴿من ربّ السمٰوٰتِ﴾ ومعنى[٣]: لمن السماوات سواء.

﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [٩٢] من قرأ بالرفع[٤]، فهو خبر ابتداء محذوف، والتقدير: هو عالم الغيب والشهادة.

ومن قرأ بالخفض[٥]، فإنّه حمله على قوله: ﴿سبحـٰن اللّهِ﴾ [٩١].

﴿ شِقْوَتُنَا﴾ [١٠٦] و ﴿شَقَـٰوَتُنَا﴾ لغتان[٦].

﴿سِخْرِيًّا﴾ [١١٠] من قرأ بكسر السين[٧]، فهو بمعنى الاستهزاء.

ومن قرأ بضمّها[٧]، فهو بمعنى التسخير، ولذلك أجمعوا على ضمّ السين في الزخرف[٨]، لأنّه بمعنى التسخير. يدلّ على ذلك قوله: ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجـٰت﴾. وقد قيل[٩]: إن ضم السين وكسرها لغتان بمعنى واحد.

---

(١) أي المواضع الثلاثة، بغير ألف وخفض لفظ الجلالة ـ أمّا الموضع الأول آية: ٨٥ فمحل اتّفاق بين القراء على هذه الترجمة وكذلك المصاحف متّفقة على رسمه كذلك ـ وقراءة الباقين كذلك في الموضعين الأخيرين آية: ٨٧، ٨٩، ورسمها كذلك في مصاحفهم. انظر: المقنع: ١٠٤ ـ ١٠٥، والنشر: ٢: ٣٢٩.

(٢) في «م»: «جعل».

(☆) في «ر»: «الأخيرين».

(٣) لفظ «معنىٰ» سقط من «ن».

(٤) في ﴿عَـٰلِمُ﴾ هي قراءة نافع وشعبة وحمزة والكسائي. انظر: التيسير: ١٦٠، والعنوان: ١٣٧.

(٥) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص.

(٦) قرأ جمهور السبعة سوى حمزة والكسائي بكسر الشين وسكون القاف من غير ألف، وهي لغة أكثر أهل الحجاز كما في الجعبري: ٦٠١، والبحر: ٦: ٤٢٣. وحمزة والكسائي بفتح الشين والقاف وألفٌ بعدها، وهي لغة فاشية كما في البحر: ٦: ٤٢٢. انظر: الكافي: ١٤٠، وتلخيص العبارات: ١٢٦.

(٧) هنا وفي (ص) آية: ٦٣، هي قراءة ابن كثير وابن عامر وعاصم والباقون بضمّها. انظر: الإرشاد: ٤٥٧، والإقناع: ٧٠٩.

(٨) في قوله تعالىٰ: ﴿ليتّخذ بعضهم بعضاً سخريّاً﴾ آية: ٣٢.

(٩) هو قول الخليل وسيبويه والكسائي كما في معاني القرآن للفراء: ٢: ٢٤٣، والزجاج: ٤: ٢٤، وانظر =

﴿ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ [١١١] من كسر الهمزة[١]، فعلى الاستئناف، والتمام عند قوله: ﴿بما صبروا﴾.

ومن فتح الهمزة[٢]، فـ ﴿أَنّ﴾ في موضع نصب بقوله: ﴿جزيتهم﴾، والتقدير: أني جزيتهم اليوم بما صبروا الفوز. ويجوز أن يكون النصب بحذف حرف الجر، والتقدير: لأنّهم هم الفائزون[٣].

﴿ قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ [١١٢] ﴿قُلْ﴾ في الموضعين جميعاً[٤] على الأمر.

و ﴿قَالَ﴾[٥] على الخبر وهما متقاربان، لأنّه قيل له: قل، فقال، فجاز الإخبار عن الحالين جميعاً[٦].

﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [١١٥] و﴿تَرْجِعون﴾[٧] متقاربتان، لأنّهم إذا رُجِعُوا رَجَعُوا.

= فيما سبق مجاز القرآن: ٢: ٦٢.

(١) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: النشر: ٢: ٣٢٩ ـ ٣٣٠، والاتحاف: ٣٢١.

(٢) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٣) انظر: مشكل مكي: ٢: ١١٤، والبيان: ٢: ١٨٩.

(٤) في ﴿قل كم﴾، وفي: ﴿قل إن﴾ قرأهما بضم القاف وسكون اللام من غير ألف حمزة والكسائي، ووافقهما في الأول ابن كثير، وهما كذلك في مصاحف الكوفة. قال الداني: «وينبغي أن يكون الحرف الأول في مصاحف أهل مكة بغير ألف، والثاني بالألف، لأنّ قراءتهم فيهما كذلك». انظر: المقنع: ١٠٥، وانظر: السبعة: ٤٤٩، وغاية ابن مِهْران: ٢١٧.

(٥) هي قراءة ابن كثير في الثاني، والباقين فيهما.

(٦) لفظ «جميعاً» سقط من «ن»، وبهذا تتمّ السورة فيها، إذ سقطت ترجمة: ﴿ترجعون﴾ بكمالها.

(٧) قرأ حمزة والكسائي بفتح التاء وكسر الجيم. والباقون بضمّ التاء وفتح الجيم. انظر: التبصرة: ٢٧١، والتيسير: ١٦٠.

(تنبيه): ترك المؤلف ذكر: ﴿وإن هذه أُمتكم أُمَّةً واحدة﴾ آية: ٥٢. فقرأ الكوفيون بكسر ﴿إنَّ﴾ وتشديدها على الاستئناف. وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بالفتح والتشديد على تقدير: ولأنّ. وقرأ ابن عامر بالفتح والتخفيف، على أنّها مخففة من الثقيلة. انظر: الإتحاف: ٣١٩.

١٣٧/ب

سورة النور/

﴿وَفَرَّضْنَاهَا﴾ [١] من قرأ بالتشديد[١]، فمعناه: فصلناها وبيّنّاها.

ومن قرأ ﴿وَفَرَضنـٰها﴾ بالتخفيف[٢]، فمعناه: أوجبنا ما فيها.

وفتح الهمزة وإسكانها من ﴿رَأْفَةٌ﴾[٣] [٢] لغتان.

﴿أَرْبَعُ شَهَـٰدَٰتٍ﴾ [٦] من قرأ بالرفع[٤]، فعلى خبر الابتداء الذي هو ﴿شهـٰدة﴾.

ومن قرأ بالنصب[٥]، جعله منصوباً بـ﴿شهٰدةُ﴾،و ﴿شهـٰدة﴾ خبر ابتداء محذوف، والتقدير: فالحكم شهادة أحدهم أربع شهادات، أي: أن يشهد أحدهم أَرْبعَ شهادات. ويجوز أن تكون ﴿شهـٰدة﴾ ابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: فعليهم أن يشهد أحدهم أَرْبعَ شهادات.

﴿وَٱلْخَـٰمِسَةَ﴾ [٩] من قرأ بالنصب[٦]، فإنّه أوقع عليها ﴿تشهد﴾، المعنى: وتشهد الخامسةَ.

ومن قرأ بالرفع[٧]، فعلى الابتداء.

﴿أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ﴾ [٧] من خفف ﴿أَنْ﴾ ورفع ﴿لعنتُ﴾[٨]، فهي مخفّفة من الثقيلة، والتقدير: أنّه لعنت اللّه عليه.

ومن شدّدها[٩] نصب بها على بابها.

---

(١) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: العنوان: ١٣٨، والكافي: ١٤٠.

(٢) وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.

(٣) هنا خاصة، قرأ ابن كثير بفتحها، والباقون بسكونها. انظر: تلخيص العبارات: ١٢٧، والإرشاد ٤٥٩.

(٤) هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: النّشر: ٢: ٣٣٠، والاتحاف: ٣٢٢.

(٥) وهي قراءة بقية السبعة، والمعيَّنُ في القراءتين الموضع الأول، لا الثاني، آية: ٨.

(٦) في الموضع الثاني، هي قراءة حفص. انظر: إبراز المعاني: ٦١٢، وتقريب النّشر: ١٤٩.

(٧) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٨) هي قراءة نافع. انظر: السبعة: ٤٥٣، و «الهادي»: ٣٠.

(٩) يعني: شدّد ﴿أن﴾ فنصب ﴿لعنت﴾، وهي قراءة بقيّة السبعة.

فأمّا قراءة نافع في ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾[١] [٢٨]، فإن ﴿غَضِبَ اللَّهُ﴾[☆] على قراءته فعل ماض، واسم اللّه مرتفع به.

وعلى قراءة الباقين[٢] يكون ﴿غَضَبَ﴾ مصدراً منصوباً بـ ﴿أَن﴾، واسم ﴿اللَّه﴾ مخفوض بالإضافة.

﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ﴾ [٢٤] من قرأ بالياء[٣]، فلأنّ الفعل متقدّم فحسن التذكير لذلك كما قال: ﴿وقال نسوة في المدينة﴾ [يوسف: ٣٠].

ومن قرأ بالتاء[٤] فلتأنيث الجمع[٥].

﴿غَيْرِ أُوْلِى ٱلْإِرْبَةِ﴾ [٣١] من قرأ بنصب ﴿غير﴾[٦]، فعلى وجهين، أحدهما: الاستثناء، والآخر: الحال.

ومن خفض[٧]، فعلى الصفة للتابعين، وقوله: ﴿التـٰبعين﴾ وإن كان فيه الألف واللام فإنّه غير مقصود به قوم بأعيانهم، فلذلك جاز أن يوصف بِـ ﴿غَيْرِ﴾ وهي مضافة إلى معرفة/ . ١٣٨/أ

﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [٣١] قراءة ابن عامر لغة للعرب، خصّ بها هذه المواضع الثلاثة[٨]، لأنّها وقعت في المصحف بغير ألف. وقراءة الباقين[٩] على الأصل

---

(١) بتخفيف ﴿أن﴾ وكسر الضاد وفتح الباء من ﴿غضب﴾، ورفع ﴿اللَّه﴾.

(☆) «فإن غضب اللَّه» ساقطة من «ر».

(٢) بتشديد ﴿أنّ﴾ وفتح الضاد والباء من ﴿غضب﴾، وخفض ﴿اللَّه﴾.

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: غاية ابن مهران: ٢١٩، والتبصرة: ٢٧٢.

(٤) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٥) في «ن»: «الجميع».

(٦) هي قراءة ابن عامر وشعبة. انظر: التيسير: ١٦١، والعنوان: ١٣٨.

(٧) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحفص وحمزة والكسائي.

(٨) بضم هاء ﴿أيُّهُ﴾ وصلاً، هنا وفي الزخرف: ﴿يـٰأيُّهُ الساحر﴾ آية: ٤٩، وفي الرحمٰن ﴿أيُّهُ الثقلان﴾ آية: ٣١، وهي لغة بني أسد وبني مالك، كما في فتح الوصيد: ٨٧/أ، والبحر: ٦: ٤٥٠. انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١٠٨، والتبصرة: ٢٧٣.

(٩) بفتح الهاء فيهنّ وصلاً.

المستعمل، في نحو: ﴿يـٰأَيّها الناس﴾[1] وما أشبه ذلك. فمن وقف بغير ألف[2]، اتّبع الخط. ومن وقف بألف[3]، ردّ الكلمة إلى أصل بنيتها.

﴿ دُرِّيٌّ﴾ [٣٥] من قرأ بضم الدال وياء مشدّدة من غير همز[4]، ففيه وجهان، أحدهما: أن يكون وزنه فُعْلِيّ، منسوب إلى الدُر، شبه بالدُّر لفرط صفائه. والوجه الآخر: أن يكون وزنه فُعِّيل، وأصله دُرِّيءٌ ـ كما قرأ أبو بكر وحمزة ـ مشتقّ من الدَّرءِ، وهو الدفع، خفّفت الهمزة بأن قلبت ياء وأدغمت الياء التي قبلها فيها. وفُعِّيل مثل «مُرِّيق»، وهي: شجرة العصفر[5]، وهو بناء قليل في الكلام[6].

ومن قرأ بكسر الدال والهمز[7]، فهو: فِعِّيل من الدّرء ـ أيضاً ـ كقولك: فِسِّيق، وسِكّين[8] وسِكِّير، وكليم، وعِلِّيم[9]. وسُمّيَ الكوكب بذلك لأنّه يدرأ الشياطين كما قال: ﴿وجعلنـٰها رجوماً للشيـٰطين﴾ [الملك: ٥].

﴿ يُوقَدُ﴾ [٣٥] من قرأ ﴿تُوقَدُ﴾[10]، فهو فعل مستقبل، والتأنيث فيه للزّجاجة، وأخبر بالإيقاد مِن الزجاجة، لأنّه يكون فيها.

---

(١) البقرة: ٢١.

(٢) أي بالهاء على المرسوم، هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة، انظر: التبصرة: ٢٧٣، والنّشر: ٢: ١٤١ ـ ١٤٢.

(٣) هي قراءة أبي عمرو والكسائيّ.

(٤) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وحفص. انظر: الكافي: ١٤١، وتلخيص العبارات: ١٢٧.

(٥) وقيل: حب العصفر، أو: شحم العصفر، أو هو: العصفر. انظر: (مرق) في اللسان: ١٠: ٣٤٢، والقاموس: ١١٩٢.

(٦) حكى الفيروز أنّه لا يوجد فُعِّيل سوى: دُرّيء ومُرّيق. وذكر أبو حيان أنّه أيضاً سمع «مُرِّيخ» للذي في داخل القرن اليابس بضمّ الميم وكسرها. انظر: البحر: ٦: ٤٥٦، والقاموس (درأ): ٥٠.

(٧) وهي قراءة أبي عمرو والكسائي، ويفهم من كلام السخاوي في فتح الوصيد: ١٨٤/أ، أنّها لغة سعد بن بكر.

(٨) الأمثلة الخمسة كلّها أوصاف إلاّ: سكّين، فهو اسم جاء به لمجرّد الوزن، وفي «ر» «سكّيت»، وعليه تصبح الأمثلة كلُّها أوصاف.

(٩) «علّيم» سقط من «ن».

(١٠) بتاء مضمومة وسكون الواو وتخفيف القاف ورفع الدال، هي قراءة شعبة وحمزة والكسائي. انظر: الإرشاد: ٤٦٢.

ومن قرأ ﴿يُوقَدُ﴾ بالياء[1]، فهو فعل[2] مستقبل أيضاً، والتذكير للمصباح.

وكذلك من قرأ ﴿تَوَقَّدَ﴾[3]، فإنّه يعني المصباح أيضاً[4]، ولكنه فعل ماض على «تَفَعَّلَ».

﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾ [٣٦] من قرأ بفتح الباء[5]، فإنّه بنى الفعل للمفعول، ويكون رفع ﴿رجال﴾ بفعل مضمر دلّ عليه ﴿يُسَبَّحُ﴾، كأنّه لمّا قال: ﴿يسبَّح له فيها بالغدوّ والآصال﴾، قيل: من يسبحه؟ فقال: «يُسَبِّحُ له رجال».

١٣٨/ب ومن كسر الباء[6]، بنى الفعل/ للفاعلين، وهم ﴿رِجَالٌ﴾.

﴿سَحَابٌۭ ظُلُمَٰتٌۢ﴾ [٤٠] من رفع ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾[7]، فعلى خبر ابتداء محذوف، كأنّه قال: هذه ظلمات بعضها فوق بعض.

ومن خفضها[8] جعلها بدلاً من ﴿ظُلُمَٰتٍ﴾ الأولى وهي قوله: ﴿أو كظلمٰت في بحر لجي﴾.

ومن حذف التنوين من ﴿سحاب﴾ وخفض ﴿ظلمٰت﴾[9]، فعلى الإضافة.

﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ﴾ [٥٧] من قرأ بالياء[10]، فعلى وجهين،

---

(١) مضمومة وسكون الواو وتخفيف القاف ورفع الدال، وهي قراءة نافع وابن عامر وحفص. انظر: الإقناع: ٢/٧١٢ ـ ٧١٣.

(٢) لفظ «فعل» سقط من «ن».

(٣) بفتح التاء والواو والدال وتشديد القاف، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو.

(٤) من قوله: «والتذكير للمصباح... أيضاً» سقط من «م».

(٥) هي قراءة ابن عامر وشعبة. انظر: النّشر: ٢: ٣٣٢، والاتحاف: ٣٢٥.

(٦) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٧) مع رفع تنوين ﴿سحاب﴾ هي قراءة جمهور السبعة سوى ابن كثير. انظر: السبعة: ٤٥٧، و «الهادي»: ٣٠.

(٨) هي قراءة ابن كثير.

(٩) هي قراءة البزي. أمّا قنبل فنوّن ﴿سحاب﴾ وخفض ﴿ظلمٰت﴾، على البدل من ﴿أو كظلمٰت﴾. انظر: حجة القراءات: ٥٠١ ـ ٥٠٢، والنّشر: ٢: ٣٣٢.

(١٠) هي قراءة ابن عامر وحمزة. انظر: غاية ابن مهران: ٢٢٠، والتبصرة: ٢٧٤.

أحدهما: أن يكون الفاعل مضمراً(☆)، وهو النبيّ عليه السّلام، ويكونَ ﴿الذين كفروا معجزين﴾ مفعولي حسب، والتقدير: لا يحسبن النبيّ الذين كفروا معجزين في الأرض. والوجه الثاني: أن يكون ﴿الذين كفروا﴾ فاعلِ حَسِبَ، والمفعول الأَوّل(☆) محذوف، والتقدير: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم معجزين في الأرض.

ومن قرأ بالتاء(١)، فالفاعل المخاطب وهو النبيّ ﷺ، و ﴿الذين كفروا﴾، و ﴿معجزين﴾ مَفعولا حَسِبَ.

﴿ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٍ﴾ [٥٨] من قرأ بنصب ﴿ثَلٰثَ﴾ (٢)، فإنّه جعله بدلاً من ﴿ثلـٰث مرّات﴾، وقوله: ﴿ثلـٰث مرٰت﴾ منصوب على الظرف، والمعنى: ليستأذنكم الذي ملكت أيمانكم ثلاث أوقات، ثم فسرهن. فيكون على هذا ﴿ثلـٰث عورٰت﴾، بدلاً من ﴿ثلـٰث مرٰت﴾ على تقدير محذوف به يصح البدل، فالتقدير: أوقات ثلاث عورات لكم(٣).

ومن قرأ برفع ﴿ثَلـٰثُ﴾(٤)، فهو خبر ابتداء محذوف، فالتقدير: هذه ثلاث عورات لكم.

(☆) في «ر»: «أن الفاعل مضمر». و «الأول» ساقط.

(١) وهي قراءة الباقين، وكل على أصله في فتح السين وكسرها.

(٢) هي قراءة شعبة وحمزة والكسائي. انظر: العنوان: ١٣٩، والكافي: ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٣) فلما حذف الظرف ـ أوقات ـ أقيم المضاف إليه ـ ثلاث ـ مقامه في الإعراب.

(٤) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص.

(تنبيه): ترك المؤلف ذكر ﴿استخلف﴾ آية: ٥٥، فقرأ شعبة بضم التاء وكسر اللام، فيكون ﴿الذين﴾ نائب فاعل. وإذا ابتدأ فبهمزة وصل مضمومة. والباقون بفتح التاء واللام، ويكون الفاعل ضميراً يعود على لفظ الجلالة في ﴿وعد اللّٰه﴾ ويكون ﴿الذين﴾ مفعول به. ويبتدئون بهمزة وصل مكسورة. انظر: النّشر: ٢: ٣٣٢، والاتحاف: ٣٢٦.

وترك ﴿وليبدلنهم﴾، فقرأ ابن كثير وشعبة بسكون الباء وتخفيف الدال من أبدل. والباقون بفتح الباء وتشديد الدال من بدّل، وهما لغتان. وكأن المؤلف اكتفى بما اعتلّ به في الكهف آية: ٨١. راجع ص: ٤٠٠، وانظر: التيسير: ١٦٣.

سورة الفرقان

﴿يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [٨] من قرأ بالنون[١]، فعلى إسناد الفعل إلى المتكلمين[٢]، فالمعنى: أو تكون له جنّة نأكل منها فنعلم أنه نبيّ بذلك.

١٣٩/أ ومن قرأ/ بالياء[٣]، فالمعنى: يأكل النبيّ منها، وكأنّهم أنكروا أن يكون النبيّ يأكل مما يأكل منه الناس.

﴿وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ [١٠] من قرأ برفع ﴿يجعلُ﴾[٤]، فعلى الاستئناف.

ومن جزمه[٥] عطفه على موضع ﴿جعل لك﴾ لأنّ موضعه جزم على جواب الشرط، ولو كان فعلاً مستقبلاً لظهر الجزم فيه. لو قلت ـ في غير القرآن ـ: تبارك الذي إنْ يشأْ يجعلْ لك خيراً من ذلك، لجزمت الفعلين على الشرط وجوابه. فلمّا جاء في القرآن في موضع جواب الشرط فعل ماض لم يدخله الجزم، لأنّه مبني على الفتح، فعطف الفعل الثاني على موضعه.

وتقدم ﴿ضيقاً﴾[٦] [١٣].

﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا﴾ [١٩] من قرأ بالتاء[٧]، فعلى الخطاب لمتّخذ الشركاء من دون اللّه.

ومن قرأ بالياء[٨]، فإنّه يعني الشركاء، أي: فما يستطيع الشركاء صرف العذاب ولا نصراً منه.

---

(١) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الإرشاد: ٤٦٥، والإقناع: ٧١٤.

(٢) في «ن»: «للمتكلمين».

(٣) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٤) هي قراءة ابن كثير وابن عامر وشعبة. انظر: إبراز المعاني: ٦١٧، وتقريب النّشر: ١٥١.

(٥) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وحفص وحمزة والكسائي.

(٦) في الأنعام آية: ١٢٥، راجع ص: ٢٩٠.

(٧) هي قراءة حفص. انظر: السبعة: ٤٦٣، وغاية ابن مهران: ٢٢١.

(٨) وهي قراءة بقيّة السبعة.

وتقدم ﴿يحشرهم﴾[(١)] [١٧]، و ﴿يقول﴾ [(٢)] [١٧]، و ﴿الرّيح﴾[(٣)] [٤٨]، و ﴿نشراً﴾[(٤)] [٤٨].

﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ﴾ [٢٥] من خفّف[(٥)]، فعلى حذف إحدى التاءين.

ومن شدّد[(٦)]، فعلى إدغام الثانية في الشين، وتقدّم نظائره.

﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [٢٥] من قرأ ﴿نُنْزِلُ﴾[(٧)] جعله مستقبلاً ونصب به ﴿المَلٰئِكَةَ﴾، وجاء المصدر الذي هو ﴿تنزيلاً﴾ على غير لفظ الفعل كما جاء ذلك في قوله: ﴿وتبتّل إليه تبتيلاً﴾ [المزمل: ٨]، و ﴿أنبتها نباتاً حسناً﴾ [آل عمران: ٣٧]، وما أشبه ذلك، وهذا مستعمل في الأفعال كثيراً.

وقراءة الباقين[(٨)] على أنّه فعل ماض مبني للمفعول، و ﴿الملـٰئكةُ﴾ اسم ما لم يسمّ فاعله.

﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [٦٠] من قرأ بالياء[(٩)]، فعلى معنى: لِمَا يأمرنا النبيّ.

---

(١) لعلّه يريد من حيث الاحتجاج في الأنعام آية: ١٢٨، راجع ص: ٢٩١، أمّا من حيثُ القراءة فقرأها بالياء ابن كثير وحفص، والباقون بالنون. انظر: التبصرة: ١٩٩، وحجّة القراءات: ٥٠٨ ـ ٥٠٩.

(٢) لعلّه يريد ـ أيضاً ـ ما ذكره الكهف آية: ٥٢، راجع ص: ٣٩٦، أمّا من حيثُ القراءة، فقرأ ابن عامر قوله تعالىٰ: ﴿فنقول﴾ بالنون، وقرأها الباقون بالياء، انظر: السبعة: ٤٦٣، وحجة القراءات: ٥٠٨؛ ٥٠٩.

(٣) في البقرة آية: ١٦٤، راجع ص: ١٨٦ ـ ١٨٧.

(٤) في الأعراف آية: ٥٧، راجع ص: ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(٥) الشين هنا وفي (ق) آية: ٤٤، هي قراءة أبي عمرو والكوفيين. انظر: التيسير: ١٦٣ ـ ١٦٤، والعنوان: ١٤٠.

(٦) وهي قراءة الباقين في الموضعين. ونظير هذه الكلمة ﴿تظٰهرون﴾ في البقرة آية: ٨٥، راجع ص: ١٧٣.

(٧) بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة مع تخفيف الزاي ورفع اللام، هي قراءة ابن كثير. انظر: الكافي: ١٤٣، وتلخيص العبارات: ١٢٩.

(٨) بنون واحدة وتشديد الزاي وفتح اللام ورفع ﴿الملـٰئكة﴾، وهي كذلك في مصاحفهم، وقراءة ابن كثير كذلك في المصحف المكي. انظر: المقنع: ١٠٦.

(٩) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الارشاد: ٤٦٧، والإقناع: ٧١٥.

ومن قرأ بالتاء[١]، فهو راجع إلى ذلك المعنى، لكنّه على مواجهتهم النبيّ عليه السلام بالخطاب.

١٣٩/ب

﴿سِرَٰجًا﴾/ [٦١] من قرأ بالجمع[٢]، فإنّه يعني الشمس والنجوم، وهو مثل قوله: ﴿ولقد زينا السماءَ الدنيا بمصٰبيح﴾ [الملك: ٥].

ومن قرأ ﴿سِراجًا﴾[٢]، فإنّه يعني الشمس خاصة.

﴿يَقْتِرُوا﴾ [٦٧] و ﴿يَقْتُرُوا﴾ لغتان[٣] بمعنى واحد، وهما[٤] إقلال النفقة.

ومن قرأ ﴿يُقْتِرُوا﴾[٥] فهو من أَقتر إذا افتقر، فالمعنى: لم يسرفوا في الإنفاق ولم يقتروا فيه.

﴿يُضَٰعَفُ... وَيَخْلُدُ﴾ [٦٩] من رفع الفعلين[٦]، فعلى الاستئناف والقطع من الجزاء.

ومن جزمهما[٧]، فإنّه أبدل ﴿يُضَٰعفْ﴾ من قوله: ﴿يَلْقَ﴾ [٦٨]، وعطف ﴿يَخْلُدْ﴾ عليه، كما قال[٨]:

---

(١) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٢) قرأ حمزة والكسائي بضم السين والراء من غير ألف. والباقون بكسر السين وفتح الراء وألف بعدها. انظر: النّشر: ٢: ٣٣٤، وتقريبه: ١٥١.

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء وكسر التاء. وقرأ الكوفيون بفتح الياء وضمّ التاء. انظر: إبراز المعاني: ٦١٩، والاتحاف: ٣٣٠.

(٤) في «ن»: «ومعناهما».

(٥) بضم الياء وكسر التاء، وهي قراءة نافع وابن عامر.

(٦) هي قراءة ابن عامر وشعبة، وابن عامر على أصله في تشديد العين، وقصر الألف. انظر: السبعة: ٤٦٧، وغاية ابن مهران: ٢٢٣.

(٧) وهي قراءة الباقين، وابن كثير على أصله في تشديد العين والقصر.

(٨) البيت نسب لعبيد اللّه بن الحر الجعفي، وللحطيئة، وللراعي، وهو في المفصّل: ١٣٤، وشرحه لابن يعيش: ٧: ٥٣ و ١٠: ٢٠، والإنصاف: ٥٨٣، والخزانة: ٣: ٦٦٠، وبلا نسبة في الكتاب: ٣: ٨٦، والمقتضب: ٢: ٦٣. والشاهد: جزم «تلمم» لأنّه بدل من «تأتنا». والحطب الجزل: الغليظ لتشتعل النار بشدّة فيراها الضيوف من بُعْدٍ.

٧٥ ـ مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا في دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَبَاً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

وقال آخر[١]:

٧٦ ـ إنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كَرْهَاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

فأبدل «تؤخذ» من قوله: «تبايعًا».

وتقدم ﴿ذُرِّيتنا﴾[٢] [٧٤].

﴿ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً ﴾ [٧٥] التشديد والتخفيف[٣] بمعنى واحد، إلاَّ أنّ ﴿يَلْقَوْن﴾ الفعل مسند إلى الفاعلين، و ﴿يُلَقَّون﴾ أسند الفعل فيه إلى المفعولين. فأمّا التشديد والتخفيف فقد جاء القرآن بهما. فالتخفيف نحو قوله: ﴿يَلْقَ أثاماً﴾ [٦٨]، والتشديد نحو قوله: ﴿ولقَّاهم نَضْرة وسُروراً﴾ [الإنسان: ١١]، وما أشبه ذلك.

---

(١) البيت من أبيات الكتاب الخمسين التي لم يعرف قائلها، وهو في الكتاب: ١: ١٥٦، والأصول في النحو ٢: ٤٨، وشرح ابن عقيل: ٣: ٢٥٣، والمقاصد النحوية: ٤: ١٩٩، والخزانة: ٢: ٣٧٣. وفي «ن»: «تجلد كرهاً».

(٢) من حيث الاحتجاج في الأعراف آية: راجع ص: ٣١٥ ـ ٣١٦. أمّا من حيث القراءة: فقرأ نافع وابن كثير وحفص بالألف على الجمع والباقون بغير ألف على الإفراد. انظر: «الهادي»: ٣١/أ، والتبصرة: ٢٧٦.

(٣) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف من ﴿يلقون﴾. وقرأ الباقون بفتح الياء وسكون اللام وتخفيف القاف. انظر: التيسير: ١٦٥، والعنوان: ١٤١.

(تنبيه): ترك المؤلف ﴿يذكر﴾: ٦٢، احتجاجاً وإحالة بناء على ما في الإسراء آية: ٤١، راجع ص: ٣٨٧ ـ ٣٨٨. أمّا القراءة فقرأ حمزة بسكون الذال وضمّ الكاف مع تخفيفها. والباقون بفتح الذال والكاف مع تشديدهما. انظر: النشر: ٢: ٣٣٤.

سورة الشعراء

﴿طسٓمٓ﴾ [١] من أظهر النون من هجاء سين عند الميم[١]، فحجّته: أن السكوت مقدّر على حروف التهجي التي في أوائل السور، فإذا قلت ﴿طسم﴾، فالوقوف[٢] مقدّر على الطاء وعلى السين وعلى الميم، ولذلك لم تعرب هذه الحروف ونظير ذلك أسماء الأعداد في قولهم[٣]: واحدْ اثنانْ ثلاثهْ أربعهْ، فيسكتون آخر كل اسم من/ هذه الأسماء وهم واصلون لَمّا نووا الوقف[☆] على كل اسم منها، ١٤٠/أ ولذلك جاز قطع ألف الوصل من قولهم: إثنان، إذ هي في حكم الابتداء. فعلى ما قلناه تكون النون من هجاء سين في حكم الانفصال من الميم، والإدغام لا يصحّ مع الانفصال، وإنّما يصحّ مع الاتّصال.

ومن أدغم[٤]، فإنّه[٥] راعى اللفظ لما اتّصلت النون الساكنة من هجاء سين بالميم، وكذلك القول في ﴿يس﴾ و ﴿ن والقلم﴾[٦].

﴿حَٰذِرُونَ﴾ [٥٦] من قرأ بغير ألف[٧]، فهو اسم الفاعل من حَذِر يَحْذَرُ فهو حَذِر.

ومن قرأ بالألف[٨]، فمعناه: نفعل الحذر فيما نستقبل، نحو قولك: «صقر

---

(١) هنا وفي القصص آية: ١، هي قراءة حمزة. انظر: التبصرة: ٢٧٨، والنشر: ٢: ١٩.
(٢) من قوله: «مقدر... فالوقوف» سقط من «ن»، وهو سبق نظر من الناسخ.
(٣) انظر: شرح المفصّل: ٩: ٨٢.
(☆) في «ر»: «الوقوف».
(٤) وهي قراءة بقية السبعة في الموضعين.
(٥) في «ن»: «فإنّما».
(٦) تقدم احتجاجه عليهما في باب الإدغام، ص: ٨٤ ـ ٨٦، ووافق حَمْزةَ في إظهار النون من هجاء ﴿يَس والقرآن﴾ آية: ١ ـ ٢، وهجاء ﴿ن والقلم﴾ آية: ١، قالونُ وابن كثير وأبو عمرو وحفص. والصحيح عن ورش من «الهداية» إدغام يَس وإظهار ﴿ن﴾. انظر: النشر: ٢: ١٧ ـ ١٩، والفوائد المجمعة: ٢٧/ب.
(٧) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وهشام. انظر: الكافي: ١٤٥، وتلخيص العبارات: ١٣٠.
(٨) وهي قراءة ابن ذكوان والكوفيين.

صائد غداً»[١].

﴿ فَرِهِينَ ﴾ [١٤٩] ﴿فَرِهين﴾ و ﴿فـٰرِهين﴾[٢] بمعنى واحد، معناه: حاذقين بنحت الجبال. وقيل[٣]: معناه معجبين. وقيل[٤]: أشرين بطرين. وليس ﴿فـٰرِهين﴾ و ﴿فَرِهين﴾ مثل قوله: ﴿حـٰذِرون﴾ و ﴿حَذِرون﴾، إذ ليس الفعل منه على فَعِل يَفْعَل كما كان في ﴿حـٰذرين﴾[٥].

﴿ خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [١٣٧] من قرأ بفتح الخاء وسكون اللام[٦]، فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون المعنى: إلاَّ كذب الأوّلين، من قولك: اختلق فلان حديثاً، إذا جاء بكذب[٧]. والوجه الثاني: أن يكون المعنى: أن الكفار قالوا: إن خَلْقنا إلاَّ خَلْق الأوّلين، أي: مثل خَلْق الأولين، نحيا ثم نموت ولا نبعث.

ومن قرأ بضم الخاء واللام[٨]، فمعناه: إن هذا إلاَّ عادة الأوّلين.

﴿ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ﴾ [١٧٦] من قرأ ﴿لَيْكَةَ﴾ بفتح التاء من غير ألف ولام[٩]، فإنّه جعلها اسماً للبلد[١٠]، ووزنها فَعْلَة، ولم تنصرف لاجتماع التأنيث والتعريف، ويقوّي ذلك أنّها مكتوبة في خطّ المصحف بغير ألف ولام في الشعراء و (ص)،

---

(١) انظر المثال في الحجة للفارسي (خ): ٤ : ٧٥.

(٢) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو من غير ألف، والباقون بألف بعد الفاء. انظر: الإرشاد: ٤٧١، والإقناع: ٧١٦.

(٣) هذا قول قتادة والكلبي وخُصَيْف بن عبد الرحمٰن الجزري (ت ١٣٧ هـ) كما في الماوردي: ٣ : ١٨٢، والقرطبي: ١٣ : ١٢٩، والبحر: ٧ : ٣٥.

(٤) هو قول ابن عباس ومجاهد وأبي عمرو بن العلاء. انظر: المراجع المتقدمة بصفحاتها.

(٥) في ﴿فرِهين﴾ من فَعِل يَفْعَل، وإنما في ﴿فـٰرهين﴾ من فَعُل يَفْعُل. انظر: الصحاح (فره): ٦ : ٢٢٤٢ ـ ٢٢٤٣.

(٦) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. انظر: النشر: ٢ : ٣٣٥ ـ ٣٣٦، والاتحاف: ٣٣٣.

(٧) في «ن»: «بالكذب».

(٨) وهي قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة.

(٩) مفتوحة ومن غير همزة بعدها، هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر هنا وفي (ص) آية: ١٣، وكذلك رُسما في جميع المصاحف. انظر: السبعة: ٤٧٣، والنّشر: ٢ : ٣٣٦.

(١٠) في «ن»: «للبلدة».

١٤٠/ب بخلاف التي في الحجر و (ق)[١]/ .

ومن قرأ ﴿لَئيْكَةِ﴾ بالألف واللام[٢] وكسر التاء، فإنّها أيكة عرفت بالألف واللام، والأيكة: البقعة ذات الشجر المتلفّ وجمعها: أيك[٣].

﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴾ [١٩٣] من شدّد ﴿نَزَّلَ﴾[٤]، فالفاعل مضمر و ﴿الروحَ﴾ منصوب بـ ﴿نَزَّلَ﴾، و ﴿الأمينَ﴾ نعت له.

ومن خفّف ورفع الاسمين[٥]، فالفاعل: ﴿الروحُ﴾ و ﴿الأمينُ﴾ نعت له. والقراءتان ترجعان إلى معنى واحد، لأنّ جبريل عليه السلام لا يَنْزِل حتى يُنَزّله اللّه.

﴿ أَوَ لَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً ﴾ [١٩٧] من قرأ بالتاء ورفع ﴿ءاية﴾[٦]، فقد قال بعض المتكلمين في معاني القرآن[٧]: «إن [٨] قراءة ابن عامر بالتاء ورفع ﴿ءاية﴾ على انه جعل اسم كان نكرة هو ﴿ءاية﴾ وخبرها معرفة وهو ﴿أن يعلمه﴾». وغلّطه في ذلك وقالوا[٩]: إن ذلك إنّما يجوز في ضرورة الشعر، نحو قوله[١٠]:

٧٧ ـ قِفِـي قَبْـلَ التَّفَـرّقِ يـا ضُبَـاعَـا وَلاَ يَـكُ مَـوْقِـفٌ مِنْـكِ الـوَدَاعَـا

---

(١) في الحجر آية: ٧٨، و (ق) آية: ١٤ .فإنّهما رُسما في جميع المصاحف حسب قراءة أبي عمرو ومن معه في الشعراء و (ص). والجميع في الحجر و (ق) يقرأ كأبي عمرو.

(٢) ساكنة وهمزة مفتوحة بعدها، وهي قراءة أبي عمرو والكوفيين.

(٣) انظر في هذا: مجاز القرآن: ٢: ٩٠، ومعاني القرآن للزجاج: ٣: ١٨٥ .

(٤) هي قراءة ابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي. انظر: غاية ابن مهران: ٢٢٥، والتبصرة: ٢٧٩.

(٥) وهما ﴿الروح﴾ و ﴿الأمين﴾ وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحفص.

(٦) هي قراءة ابن عامر. انظر: «الهادي» ٣١/أ، والتيسير: ١٦٦ .

(٧) هو الزجاج في معاني القرآن له: ٤: ١٠١، وكلام المؤلف هو معنى كلام الزجاج وليس بلفظه.

(٨) لفظ «إن» سقط من «ن».

(٩) وقد نص الجمل ـ وهو من المتأخرين ـ نقلاً عن السمين على عدم جواز جعل ﴿ءاية﴾ اسم كان، و ﴿أن يعلمه﴾ خبرها، قال: «لأنّه يلزم عليه جعل الاسم نكرة والخبر معرفة، وقد نصّ بعضهم على إنّه ضرورة». الفتوحات الإلٰهية: ٣: ٢٩٣، وانظر هذه المسألة في شرح المفصّل: ٧: ٩١، وانظر كلام السّمين في الدر المصون: ٨: ٥٥٣ .

(١٠) البيت للقُطامي ـ عُمَير بن شُيَيْم ـ في ديوان: ٣١، وهو في الكتاب: ٢: ٢٤٣، والأصول في النحو: ١ : ٨٣، والمقاصد النحوية: ٤: ٢٩٥، والخزانة: ١: ٣٩١ و ٤: ٦٤. والشاهد: «موقف» حيث وقع آسماً لِيكُ نكرة لضرورة الشعر.

وما أشبه ذلك مما جاء في الشعر[١]. ولم يتأمّل من حمل عليه ذلك قراءته فيعرف وجهها، ويبرئه مما نسبه إليه من الغلط. فهذه القراءة على صحة الرواية لها وجه صحيح من العربية، وهو: أن يكون التأنيث في ﴿تكن﴾ للمضمر[٢]، وهو: القصة، وتكون ﴿ءاية﴾ مرفوعة على أنها خبر ابتداء مقدم، والابتداء ﴿أن يعلمه﴾ فيكون التقدير ـ لو كان في غير القرآن ـ: أو لم تكن لهم القصة علم علماء[☆] بني إسرائيل؛ لأنّ ﴿أن يعلمه﴾ في تأويل المصدر، وقدّمت ﴿ءاية﴾ وهي خبر ابتداء، فيكون اسم كان مضمراً، وخبرها في الجملة التي هي الابتداء والخبر[٣].

وقراءة الباقين[٤] على الأصل الجاري على سنن العربية، وهو: أن ﴿ءاية﴾ خبر ﴿يكن﴾ قدم على اسمها، واسمها ﴿أن﴾ وما اتّصل بها.

والواو والفاء في ﴿وَتَوَكَّلْ﴾[٥] [٢١٧] متقاربتان/ في المعنى. ١٤١/أ

وتقدم ﴿**يتبعهم الغاوون**﴾[٦] [٢٢٤].

---

(١) انظر: ما ذكره سيبويه من أبيات استشهاداً على المسألة في الكتاب: ١: ٤٨ ـ ٤٩، وانظر: شرح المفصّل: ٧: ٩١ ـ ٩٤.

(٢) في «ن»: «المضمر».

(☆) «علماء» ساقطة من «ر».

(٣) انظر: البيان: ٢: ٢١٦، والإملاء: ٢: ١٧٠.

(٤) بالياء في ﴿يكن﴾ ونصب ﴿ءاية﴾.

(٥) قرأ نافع وابن عامر ﴿فتوكل﴾ بالفاء، وهي كذلك في مصاحف المدينة والشام. والباقون بالواو، وهي كذلك في مصاحفهم. انظر: العنوان: ١٤٣، والكافي: ١٤٦. وانظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١٢٠.

(٦) لعلّه يريد في الأعراف، لكنه لم يذكر فيها: ﴿لا يتبعوكم﴾ آية: ١٩٣، وقد نبّهت على ذلك في نهاية السورة، راجع ص: ٣٢٠.

سورة النمل

﴿ بِشِهَابٍ﴾ [٧] من نوّن[١]، فإنّه جعل «قَبساً» بدلاً من ﴿شهاب﴾[٢].

ومن لم ينوّن[٣]، فإنّه أضاف «شِهاباً» إلى ﴿قبس﴾ وهو من إضافة الشيء إلى جنسه[٤]، نحو ثوب خز وخاتم ذهب، والمعنى: ثوب من خز، وخاتم من ذهب، وشهاب من قبس.

﴿أَوْ لَيَأْتِيَنِّي﴾ [٢١] قراءة ابن كثير[٥] على أصل النون الشديدة التي تدخل في التوكيد والقسم، والنون المكسورة هي التي تصحب ياء الإضافة.

وقراءة الجماعة[٦] على حذف النون الأخيرة لاجتماع النونات.

﴿ فَمَكَثَ﴾ [٢٢] ضمّ الكاف وفتحها لغتان[٧].

﴿ مِن سَبَإٍ﴾ [٢٢] من نوّنه[٨]، فإنّه صَرفه لأنّه جعله اسماً للحيّ أو البلد.

ومن لم ينوّن[٩]، جعله غير مصروف على أنّه اسم للمدينة أو القبيلة.

---

(١) ﴿بشهاب﴾ هي قراءة الكوفيين، انظر: تلخيص العبارات: ١٣١، والإرشاد: ٤٧٤.

(٢) وهو مذهب الأخفش كما في معاني القرآن له: ٤٢٨، وذهب الزجاج إلى أنّه صفة، انظر: معاني القرآن له: ٤: ١٠٨.

(٣) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٤) في «ن»: «نفسه» وهو خطأ.

(٥) بنونين الأولى مفتوحة مشدّدة والثانية مكسورة مخففة، وهو كذلك في مصاحف أهل مكّة. انظر: الإقناع: ٧١٩، والنّشر: ٢: ٣٣٧، وانظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١٢٠.

(٦) بنون واحدة مكسورة مشدّدة، وكذلك هو في مصاحفهم.

(٧) قرأ جمهور السبعة إلّا عاصماً بضمّ الكاف. قال الأزهري: «اللغة العالية مكُث». انظر: تهذيب اللغة: ١٠: ١٨٧، وهو وصف يطلقه اللغويّون عادة على اللهجة الحجازية، إجلالاً لها لنزول معظم القرآن عليها. انظر: اللهجات في الكتاب: ٣٩٠، وقرأ عاصم بفتح الكاف، انظر: إبراز المعاني: ٦٢٥، والاتحاف: ٣٣٥، وانظر: علل القراءات: ١٠٣/أ.

(٨) هنا وفي ﴿لسبأ﴾ سبأ آية: ١٥ هي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين. انظر: التبصرة: ٢٨١، والتيسير: ١٦٧.

(٩) بهمزة مفتوحة، هي قراءة البزي وأبي عمرو.

وقراءة قنبل[١] غير جيدّة، لأنّه أسكن الهمزة في اسم. والجزم لا يدخل في الأسماء. فوجهها: أنّه قدّر الوقف عليه، ثم حمل الوصل على الوقف[☆].

﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [٢٥] وجه قراءة الكسائي[٢]: أنّه جعل ﴿ألا﴾ للتنبيه واستفتاح الكلام، و ﴿يا﴾ للنداء وحذف الاسم المنادى[٣]، و ﴿اسجدوا﴾ على الأمر، والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فحذف هؤلاء، وذلك كثير في كلام العرب، قال الشاعر[٤]:

٧٨ ـ يَا مَالَهُنَّ عَمِينَ كَيْفَ يُرِينَنَا نَظَرَ المُحِبِّ وَصُحْبَةَ البَغْضَاءِ

يريد: يا هذا ما لهنّ، وقد قيل[٥]: إنّ «يا» صلة. والمعنى: ألا اسجدوا[٦]، كما قال[٧]:

٧٩ ـ أَلَا يا ٱسْلَمِي يا دَارَمَيَّ عَلَى البِلَى وَلا زَالَ مُنْهَلاًّ بَجَرْعَائِكِ القَطْرُ

---

(١) بسكون الهمزة في الموضعين، ولا وجه لاستبعادها وقد تواترت. وهي على إجراء الوصل مجرى الوقف، وهي لغة ليست مقصورة على ضرورة الشعر، وإنّما وردت في بعض القراءات، نحو: ﴿أنا أحيي﴾ البقرة: ٢٥٨، بإثبات الألف في الوصل وهي لغة تميم، ويمكن أن يحمل التسكين لتوالي الحركات كما في البحر: ٧: ٦٦. وانظر: شرح المفصل: ٩: ٨١، والمساعد: ١: ٩٨، والاتحاف: ٣٣٥ ـ ٣٣٦.

(☆) في «ر» «الوقف على الوصل»، وهو خطأ.

(٢) بتخفيف اللام، فإن وقف يقف على ﴿يا﴾ ويبتدىء بهمزة مضمومة بـ ﴿اسجدوا﴾. انظر: التبصرة: ٢٨١ ـ ٢٨٢، والنّشر: ٢: ٣٣٧.

(٣) في «ن»: «المنادي»، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله ولا إلى مصدره.

(٥) هو قول أبي عبيدة في مجاز القرآن: ٢: ٩٣ ـ ٩٤، ونقله الأخفش في معاني القرآن: ٤٢٩. وانظر: الطبري: ١٩: ١٤٩.

(٦) في «ر» «ألا يسجدوا».

(٧) البيت لذي الرُّمة ـ غيلان بن عقبة ـ في ديوانه: ٢٠٦، وهو في مجاز القرآن: ٢: ٩٤، ومعاني القرآن للزجاج: ٤: ١١٥، وأمالي ابن الشجري: ٢: ١٥١، والمقاصد النحوية: ٢: ٦ و٤: ٢٨٥. والشاهد: زيادة «يا» قبل فعل الأمر «اسلمي» و «منهلاً» منسكباً منصباً، والجرعاء: أرض رملية لا تنبت شيئاً.

وقال آخر[١]:

٨٠ ـ يَا دَارَ سَلْمَىٰ يَا ٱسْلَمِي ثُمَّ ٱسْلَمِي ....

فإن قيل: فإذا كانت «يا» للنداء فلم وقعت في رسم خط المصحف بياء متّصلة/ بالسين، وسقطت الألف من «يا» وألف الوصل من ﴿اسجدوا﴾؟ قيل: قد جاء نظير ذلك في القرآن كثير، نحو قوله: ﴿لكنّا هو اللَّه ربّي﴾ [الكهف: ٣٨]، والأصل: لكنْ أنا، ونحو: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]، حذفت منه ألف «يا»، وصورت الهمزة واواً ووصلت الياء بالباء والنون بالواو التي هي صورة الهمزة. وهذا كله يجري في الخطّ على وجه الاستخفاف. ١٤١/ب

فأمّا قراءة الجماعة[٢]، فتقديرها: فصدّهم عن السبيل لأنْ لا يسجدوا، فحذفت اللام المتعلقة بصدّ. ويجوز أن تكون متعلّقة بـ ﴿زَيَّنَ﴾، التقدير: وزيّن لهم الشيطان أعمالهم لأن لايسجدوا. ويجوز أيضاً أن تكون ﴿لا﴾ زائدة وتكون ﴿أَن﴾ في موضع خفض، التقدير: فصدّهم عن أن يسجدوا للّه، فتكون ﴿لا﴾[☆] زائدة كزيادتها في قوله: ﴿وحرٰم على قرية أهلكنٰها أنّهم لا يرجعون﴾ [الأنبياء: ٩٥]، وما أشبهه، والمعنى: أنهم يرجعون[٣].

﴿مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [٢٥] وجه قراءة الكسائي[٤]، بالتاء أنّه حمله على قراءته الجارية على معنى الخطاب في قوله: ﴿أَلا يٰسجدوا﴾ على ما ذكرناه أنّ معناها: ألا يا هؤلاء اسجدوا. فأجرى الخطاب بعد الخطاب. فأمّا حفص فإنّه خرج من الغيبة[٥] إلى الخطاب على ما تستعمله العرب.

---

(١) صدر بيت للعجاج ـ عبد اللَّه بن رؤبة ـ وهو مطلع أرجوزة في ديوانه: ٥٨، وهو في مجاز القرآن: ٢: ٩٤، ومعاني القرآن للزجاج: ٤: ١١٦، والخصائص: ٢: ١٩٦، ٢٧٩، وسمط اللآلي: ٤٥٧. وعجزه: «عن سمسم وعن يمين سمسم». والشاهد فيه: كبيت ذي الرمة.

(٢) بتشديد اللام من ﴿ألا﴾ و ﴿يسجدوا﴾ عندهم كلمة واحدة.

(☆) لفظ ﴿لا﴾ لا يوجد في «ر».

(٣) انظر في هذا: الكشف: ٢: ١٥٧، و «الموضح» للشيرازي: ١٩٠/ب ـ ١٩١/أ.

(٤) وحفص بالتاء في ﴿تخفون وتعلنون﴾ معاً. انظر: السبعة: ٤٨٠ ـ ٤٨١، وغاية ابن مهران: ٢٢٧.

(٥) الواقعة في سياق الآية: ﴿أَلَّا يسجدوا﴾، أو في سياق الآيات قبلها.

وأمّا قراءة الجماعة بالياء[(١)]، فلمّا تقدم من ذكر الغيبة.

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [٣٦] من شدّد النون[(٢)]، فالأصل نونان، إحداهما: التي هي علامة الرفع، والثانية: التي تصحب ياء الإضافة. فأدغمت النون في النون.

وقراءة الجماعة[(٣)] عل الأَصْل. وتقدَّم القول في المحذوفات[(٤)].

قوله تعالىٰ: [﴿عَن سَاقَيْهَاۚ﴾[(٥)] [٤٤]، و ﴿بالسوق والأعناق﴾ [ص: ٣٣]، و ﴿فاستوى على سوقه﴾ [الفتح: ٢٩] قرأ][(٦)] قُنْبل بهمزة ساكنة[(٧)]. أمّا الهمز[(٨)] في ﴿ساق﴾ [القلم: ٤٢]، فلا وجه له. وأمّا ﴿على سوقه﴾ [و ﴿بالسوق﴾ فهمز ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمّة قد جاء في كلامهم، وإن لم يكن

---

(١) في الفعلين معاً.

(٢) هي قراءة حمزة بنون واحدة مكسورة، وأثبت الياء في الحالين. انظر: العنوان: ١٤٤، والكافي: ١٤٧.

(٣) بنونين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وأثبت الياء في الحالين ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وصلاً، وحَذَفها الباقون.

(٤) في البقرة آية: ١٨٦، راجع ص: ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٥) ترجمة ﴿عن ساقيها﴾ ساقطة بكمالها من «ن». وتوجد في الأصل بالحاشية، وبعض كلماتها فيه صعوبة.

(٦) ما بين المعكوفتين من «م»، ولم يظهر في الأصل حتى مع الوقوف على أصل المخطوط بسبب لاصق وضع عليه، وبسبب التجليد وعتق الورق، و بعضه في «ر».

(٧) أي همز الألف والواو في المواضع الثلاثة، وهي لغة مشهورة في همز الواو كما في البحر: ٧: ٧٩ ـ ٨٠. ولا يوجد في «الهداية» وجه الواو بعد الهمزة في (ص) و (الفتح)، والباقون بألف وواو في المواضع الثلاثة. انظر: النّشر: ٢: ٣٣٨، والفوائد المجمَّعة: ٣١/ أ.

(٨) من قوله: «أمّا الهمز في ﴿ساق﴾»، إلى نهاية الترجمة هو كلام الفارسي ـ في الحجة (خ): ٤: ٩٩ ـ ١٠٠ ـ مع ترك بعض الأسطر أو الكلمات أحياناً. فهل ترك المؤلف ذكر ﴿عن ساقيها﴾ كما سبق أن وجدت تركاً في بعض كلمات الخلاف، فأضاف ترجمة: ﴿عن ساقيها﴾ بعض أهل العلم من كلام الفارسي في حاشية الأصل وفي «م» و «ر»؟ أم أنّ هناك نسخة أو نسخاً للكتاب أقدم من الأصل ومن «م» و «ر»، فاستدركت هذه الترجمة منها؟ لكن كون الكلام لأبي عليّ يرجّح الاحتمال الأول، وإن كان سبق أن وجدت تشابهاً بين بعض الاحتجاج بين الفارسي والمؤلف، ولكن ليس بهذه الصورة التي هنا.

بالفاشي[١]. فزعم أبو عثمان[٢] أن أبا الحسن أخبره: كان أبو حيّة النميري][٣] يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة، وينشد[٤]:

٨١ ـ أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى ....

ووجهه من القياس: أنه يقدّر الضمّة كأنها على الواو إذ لا حائل بينها وبين الواو، ونظير ذلك قولهم: «امرأة مقلات[٥]»، فيميلون الألف كأنهم قدّروا الكسرة ـ لما لم يكن بينها وبين القاف حاجز ـ على القاف. فكما أنّهم لو قالوا: قِلات وقِفاف وصِفاف[☆] لجازت الإمالة فيه، كذلك استجازوها كما أعلمتك[٦]. قال[٧]: وألا يؤخذ بذلك في التلاوة أحسن[٨]. وأمّا ما يروى عن ابن كثير[٩] من همز ﴿سَأْقيها﴾ فوجه التشبيه[١٠] فيه، أنّ من قال: سُؤق في جمع ساق [كَلابةٍ ولُوب أن

---

(١) قال مكي: «وهي لغة قليلة خارجة عن القياس». انظر: الكشف: ٢: ١٦١. وذهب أبو حيان إلى أنّها لغة مشهورة في همز الواو التي قبلها ضمّة. انظر: البحر: ٧: ٧٩ ـ ٨٠. قال ابن الجزري: «قلت: وهذا هو الصحيح، والله أعلم»، النّشر: ٢: ٣٣٨.

(٢) هو: بكر بن محمد بن بقية المازني من بني مازن من أئمة نحاة البصريين، أخذ عن الأخفش ولزمه. من تلاميذه المبرّد، له تصانيف كثيرة منها: كتاب «التصريف» الذي شرحه ابن جنّي وسماه «المنصف» وكتاب «القوافي»، و «ما يلحن فيه العامة». توفي رحمه اللّه سنة (٢٤٩هـ) على الصحيح. انظر: تاريخ بغداد: ٧: ٩٣، وإنباه الرواة: ١: ٢٤٦، وبغية الوعاة: ١: ٤٦٣.

(٣) ما بين المعكوفتين من «م» ولم يظهر في حاشية الأصل. وفي الحجّة: «فأما رواية ذلك: فإن أبا عثمان زعم أن أبا الحسن أخبر. . .»، وفي «ر»: «قال: كان أبو حيّة. . .».

(٤) صدر بيت لجرير بن عطية في ديوانه: ١٤٧، وفي الخصائص: ٢: ١٧٥، والمحتسب: ١: ٤٧، ومغني اللبيب: ١١٦١، وشرح شواهد الشافية: ٤٢٩. والشاهد همز الواو في «المؤقدين» و«مُؤْسَىٰ» لضم ما قبلها. وعجزه: «وجَعْدة لو أضاءهما الوقود». و «موسى» و «جعدة» ولدا جرير يمدحهما بالكرم. والعجز في «م»: «وخزرة لو أضاء لي الوقود».

(٥) أي: التي لا يعيش لها ولد، أوْ: التي لا تلد إلاّ واحداً. اللسان (قَلَت): ٢/ ٧٢.

(☆) في «ر»: «مقلات وقباب وضباب».

(٦) من قوله: «وقفاف وصفاف. . . كما أعلمتك» لا يوجد في «م».

(٧) إمّا أن يكون المازني أو الفارسي في الحجّة (خ): ٤: ١٠٠.

(٨) ما وجه تركه وقد نقلت القراءة، وهي سنة متبعة؟!.

(٩) من رواية قنبل.

(١٠ في «م» والحجة «الشبهة».

سُؤق][1] كفَلْس وفُلُوس وكَعْب وكُعُوب، فالهمز جائز في الجمع على القولين جميعاً. فأمّا ﴿سُؤق﴾ فعلى «أَحَبُّ المُؤْقدينَ إليَّ مُؤْسى». و «سُؤُوق» لتحركها بالضم، [فإن][2] الواو إذا تحركت بالضم فقد اطرد الهمز فيها، فكأنّه لما رأى الهمز قد استمرّ في الجمع أجرى الواحد على قياس الجمع.

﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ﴾ [٤٩] من قرأ بالتاء[3]، فالمعنى: قال بَعْضُهم لبعض لتبيتنه. فأمّا ضمّ التاء الثانية[*] من ﴿لَتُبيِّتُنَّهُ﴾ واللام من ﴿لتقولُن﴾، / فهي ١٤٢/أ الضمة التي تكون قبل واو الجمع، وواو الجمع حذفت لسكونها وسكون ما بعدها.

ومن قرأ بالنون[4]، فلأنّ المتكلمين من جملة المتقاسمين فهو مثل قوله: ﴿فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم﴾ [آل عمران: ٦١].

﴿أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾ [٥١] من فتح الهمزة[5] فيجوز أن تكون في موضع رفع من وجهين، أحدهما: البدل من ﴿عـٰقبة﴾، فيكون التقدير: فانظر كيف كان تدميرهم. والوجه الآخر: أن يكون خبر ابتداء محذوف، والتقدير: هو أنّا دمرناهم. ويجوز أن تكون في موضع نصب من وجهين، أحدهما: على [حذف][6] حرف جر، التقدير: لأنّا دمرناهم. والوجه الآخر: أن تكون في موضع نصب[7] على أنّها خبر كان،

---

(١) غير ظاهر في حاشية الأصل و «م». وفي الحجة: «فكان مثل لابة ولوب ودارة ودور، وكان سؤوق كحول وحؤول. وجاز الهمز على القولين». انظر: الحجة (خ): ٤: ١٠٠. وما بين المعكوفتين من «ر».

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من «م».

(٣) في الفعلين من ضم التاء الثانية من الأول، وضم اللام الثانية من الثاني، هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الإرشاد: ٤٧٧، والإقناع: ٧٢٠.

(☆) «الثانية» سقط من «ر».

(٤) وفتح التاء الثانية من الفعل الأول وفتح اللام الثانية من الفعل الثاني، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٥) هي قراءة الكوفيين. انظر: النشر: ٢: ٣٣٨، والاتحاف: ٣٣٨.

(٦) زيادة من «ر».

(٧) قوله: «من وجهين... في موضع نصب» أثبته من حاشية الأصل ومن «ر»، وسقط من «ن، م». واستظهر أنه سبق نظر من الناسخ.

فالتقدير: فانظر كيف كان عاقبة مكرهم التدمير.

ومن كسر الهمزة[١] فعلى الاستئناف، وجعل ذلك مفسّراً لما قبله[٢].

فأمّا ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ﴾ [٨٢] فمن فتح الهمزة[٣]، فعلى حذف الباء، المعنى: تكلّمهم بأن الناس.

ومَنْ كسرها[٤] فعلى إضمار القول.

وتقدم ﴿مهلك﴾[٥] [٤٩]، و ﴿قدرنـٰها﴾[٦] [٥٧].

﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ﴾ [٦٦] من قرأ ﴿أَدْرَكَ﴾[٧]، فمعناه: لحق وبلغ، وتكون ﴿في﴾ بمعنى الباء و ﴿بل﴾ بمعنى هل التي معناها التقرير والتوبيخ، فالمعنى: هل لحق علمهم بالآخرة، أي: هل علموا علم الآخرة، وكثيراً ما تقع في بمعنى الباء، والباء بمعنى في، فمثل وقوع في بمعنى الباء، قول الشاعر[٨]:

٨٢ ـ وَأَرْغَبُ فِيهـا عَـنْ لَقِيـطٍ وَأَهْلِـه   وَلٰكِنَّني عَـنْ خَـالِدٍ لَسْتُ أَرْغَـبُ

يريد: أَرْغَبُ بها. ومثل وقوع الباء بمعنى: في، قول الآخر[٩]:

٨٣ ـ أَلَا أَيُّها الرَّكْبُ المُجِدُّونَ هَل لَّكُم   بِسَيِّـدِ أَهْـلِ الشَّـامِ يُحْبَـوا وتَـرْجِـعُ

---

(١) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.
(٢) انظر في هذا: معاني القرآن للزجاج: ٤: ١٢٤ ـ ١٢٥، ومشكل إعراب القرآن: ٢: ١٥١ ـ ١٥٢.
(٣) هي قراءة الكوفيين. انظر: النشر: ٢: ٣٣٨، والاتحاف: ٣٣٨.
(٤) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.
(٥) في الكهف آية: ٥٩، راجع ص: ٣٩٧.
(٦) في الحجر آية: ٦٠، راجع ص: ٣٩٦.
(٧) بهمزة قطع مفتوحة وسكون الدال من غير ألف بعدها هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، انظر: «الهادي»: ٣١، وا رة: ٢٨٣.
(٨) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء: ٢: ٧٠، ٢٢٣، والمدخل لعلم تفسير كتاب اللّٰه تعالىٰ: ٤٤٣، والبحر: ٥: ٤٠٩، وفيها «ولكنني عن سنبس لست أرغب».
(٩) لم أهتدِ إلى قائله وهو ـ ضمن أبيات في مدح أُسَيْلم الأسدي ـ في الكامل: ١: ١٠٥، والخزانة: ٢: ٥٣٣، ويروى فيهما: «المُخِبُّون» بمعنى: المسرعون، و «تحبوا». وبعده:
«مِـن النفـرِ البِيـضِ الّـذيـن إذا اعْتَـزْوا   وهـابَ الـرجـالُ حَلْقَـةَ البـابِ قَعْقَعُـوا»

يريد: هل لكم في سيّد أهل الشام.

ومن قرأ ﴿ٱدَّارك﴾[١] فأصله تدارك، فأدغمت التاء في الدال فسكنت، فلم يمكن الابتداء بساكن/ فاجتلبت ألف الوصل[٢]. ومعناه قريب من معنى القراءة ١٤٢/ب الأولى.

﴿وَمَآ أَنتَ بِهَـٰدِى ٱلْعُمْىِ﴾ [٨١] قراءة حمزة[٣] أنّه جعل ﴿تَهْدِي﴾ فعلاً مستقبلاً، ونصب ﴿العُمْيَ﴾؛ لأنّه مفعول.

وقراءة الجماعة على أن ﴿بهـٰدي﴾[٤] اسم الفاعل مضافاً إلى ﴿العُمْيِ﴾، و ﴿العَمْيِ﴾ مخفوض بالإضافة. وسقوط الياء من الخطِّ في سورة الروم[٥] على لفظ الوصل، والأصل إثباتها.

وتقدم ﴿تسمع الصم﴾[٦] [٨٠]، و ﴿فزع يومئذ﴾[٧] [٨٩].

﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ﴾ [٨٧] من قرأ ﴿أَتَوْهُ﴾[٨] بالقصر فهو فعل ماض من أتى يأتي.

ومن قرأ ﴿ءاتُوهُ﴾[٩] فهو اسم الفاعل وحذفت النون للإضافة، والياء بعد أن حذفت ضمتها لسكونها وسكون ما بعدها، والأصل: آتِيون ثم أضيفت إلى هاء الإضمار، وسقطت النون والياء لما قلناه، وضمّت التاء من أجل واو الجمع.

---

(١) بهمزة وصل وتشديد الدال مفتوحة وألف بعدها، هي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.

(٢) فإذا وصلت ﴿بل﴾ بـ ﴿ادْرك﴾ كسرت اللام لالتقاء الساكنين.

(٣) ﴿تَهْدِي﴾ بالتاء مفتوحة وسكون الهاء من غير ألف، و ﴿ٱلْعَمْيَ﴾ بالنصب، هنا وفي الروم آية: ٥٣، انظر: السبعة: ٤٨٦، وغاية ابن مهران: ٢٢٨.

(٤) بياء مكسورة وفتح الهاء وألف بعدها، و ﴿العمي﴾ بالخفض.

(٥) آية: ٥٣، ساقطة من جميع المصاحف، ووقف عليها بالياء حمزة والكسائي، والباقون من غير ياء. واتّفقوا جميعاً على الوقف هنا ـ في النمل ـ بالياء. انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١١٢، والمقنع: ٣٢، والنشر: ٢: ١٤٠.

(٦) في الأنبياء آية: ٤٥.

(٧) في هود آية: ٦٦، راجع ص: ٣٤٩ ـ ٣٥١.

(٨) بقصر الهمزة وفتح التاء، هي قراءة حفص وحمزة. انظر: التيسير: ١٦٩، والعنوان: ١٤٦.

(٩) بمدّ الهمزة وضمّ التاء، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة والكسائي.

﴿ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفۡعَلُونَ ﴾ [٨٨] من قرأ بالتاء [١] فعلى الخطاب؛ لأنّ بعده: **﴿هل تجزون إلاَّ ما كنتم تعملون﴾** [٩٠].

ومن قرأ بالياء[٢]، فلأنّ قبله ذكر غيبة[٣].

وتقدم **﴿تعملون﴾**[٤] [٩٣] [آخر السورة][٥].

---

(١) هي قراءة نافع وابن ذكوان والكوفيين. انظر: الكافي: ١٤٩، وتلخيص العبارات: ١٣٢. وفي «ر» صحف فجعل: «تفعلون»: «تعملون».

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وهشام.

(٣) في قوله: ﴿وكل أتوه دٰخرين﴾ آية: ٨٧.

(٤) في هود آية: ١٢٣، راجع ص: ٣٥٥.

(٥) ما بين المعكوفتين زيادة من «ن، م»، وهي قيد ليخرج: ﴿أماذا كنتم تعملون﴾: ٨٤، و ﴿إلا ما كنتم تعملون﴾: ٩٠، إذ لا خلاف فيهما.

(تنبيه): ترك المؤلف ﴿أما يشركون﴾ آية: ٥٩. فقرأ أبو عمرو وعاصم بالياء، والباقون بالتاء. كما ترك ﴿قليلاً ما تذكرون﴾ آية: ٦٢. فقرأ أبو عمرو وهشام بالياء، والباقون بالتاء. انظر: الإقناع: ٧٢٠، والنشر: ٢: ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

سورة القصص

﴿ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا ﴾ [٦] من قرأ بالنون[١] ونصب الأسماء [الثلاثة][☆]، فالفعل مسند إلى اللَّه عزّ وجلّ، ويقوّيه أن قبله: **﴿ونريدُ أن نمنَّ على الذين استضعفوا في الأرض﴾** [٥].

وقراءة حمزة والكسائي[٢] راجعة إلى معنى القراءة الأخرى، لأنّهم إذا أراهم اللَّه عزّ وجلّ رأوا.

﴿ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [٨] الحُزن والحَزَن لغتان[٣]، مثل السُّقْم والسَّقَم، والعُدْم والعَدَم.

﴿ يُصْدِرَ ﴾ [٢٣] من قرأ ﴿يَصْدُرَ[٤] الرعاء﴾ فمعناه حتى يرجعوا[٥].

ومن قرأ ﴿يُصْدِرَ﴾[٦]/ فالمعنى: حتى يُصْدِرَ الرعاء مواشيهم فحذف المفعول. ١٤٣/أ

﴿ جَذْوَةٍ ﴾ [٢٩] فتح الجيم وضمّها وكسرها في ﴿جذوة﴾[٧] لغات[٨].

---

(١) مضمومة وكسر الراء وفتح الياء، هي قراءة جمهور السبعة سوى حمزة والكسائي. انظر: الإرشاد: ٤٨٣، والإتحاف: ٣٤١.

(☆) زيادة من «ر».

(٢) بالياء مفتوحة وإمالة فتحة الراء ورفع الأسماء الثلاثة ـ فرعون وهامان وجنودهما ـ بعدها.

(٣) قرأ حمزة والكسائي بضم الحاء وسكون الزاي، وهي لغة قريش كما في البحر: ٧: ١٠٥، والاتحاف: ٣٤١. وقرأ الباقون بفتحهما، انظر: إبراز المعاني: ٦٣٣، وتقريب النشر: ١٥٦.

(٤) بفتح الياء وضم الدال، وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة: ٤٩٢، وغاية ابن مهران: ٢٣٠.

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج: ٤: ١٣٩.

(٦) بضم الياء وكسر الدال، وهي قراءة نافع وابن كثير والكوفيين.

(٧) قرأ عاصم بفتح الجيم، وقرأ حمزة بضم الجيم، وقرأ الباقون بكسرها. انظر: «الهادي»: ٣٢/أ، والتبصرة: ٢٨٦.

(٨) انظرها في جَمْهرة اللغة لابن دريد: ٢: ٧٣.

والجذوة: القطعة الغليظة من الحطب[١].

﴿ٱلرَّهَبِ﴾ [٣٢] و ﴿الرَّهْبِ﴾ و ﴿الرُّهْب﴾ لغات[٢] بمعنى واحد، ومعناه: الخوف.

﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [٣٤] من قرأ بالرفع[٣] فهو بمعنى الحال، المعنى: فأرسله معي ردءاً مصدّقاً.

ومن قرأ بالجزم[٣] فهو جواب الأمر[٤]، والمعنى: إنْ ترسله معي ردءاً يصدّقني. والقول في ﴿**قال موسى**﴾[٥] [٣٧] كالقول في: ﴿**قال الملأُ الَّذين استكبروا**﴾ ونظائره.

﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٣٩] و ﴿يُرْجَعُون﴾[٦] يرجعان إلى معنى واحد، وقد تقدّم نظائره.

﴿سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ [٤٨] من قرأ ﴿سِحْران﴾[٧]، فإنّه يعني الكتابين. ويقوّي ذلك قوله تعالىٰ: ﴿**أهدى منهما**﴾.

ومن قرأ ﴿سَٰحِران﴾[٨] فعلى معنى: أن الكفار قالوا: إن محمّداً ﷺ وموسى

---

(١) انظر هذا التفسير عند الزجاج في: معاني القرآن: ٤: ١٤٢، وفي المجمل: ١٨١ «الجذوة: الجمرة الملتهبة».

(٢) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بفتح الراء والهاء، وقرأ حفص بفتح الراء وسكون الهاء وقرأ الباقون بضم الراء وسكون الهاء. انظر: التيسير: ١٧١، والعنوان: ١٤٧.

(٣) قرأ عاصم وحمزة برفع القاف من ﴿يُصدقُني﴾، والباقون بجزمها. انظر: الكافي: ١٥٠، وتلخيص العبارات: ١٣٤.

(٤) في «ن، م»: «الطلب»، وهو أنسب، إذ دعاء موسى عليه السلام طلب من اللّه وليس أمراً. ولولا التزام الأصل لأثبتُّ «الطلب».

(٥) قرأ ابن كثير بحذف الواو، وهو كذلك في مصاحف مكّة. والباقون بالواو قبل ﴿قال﴾، وهو كذلك في مصاحفهم. انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١٢٠، والإرشاد: ٤٨٥، والإقناع: ٧٢٤، وانظر: سورة الأعراف آية: ٧٥، راجع ص: ٣٠٥.

(٦) قرأ نافع وحمزة والكسائي بفتح الياء وكسر الجيم، والباقون بضم الياء وفتح الجيم. انظر: تقريب النشر: ٩٠، والاتحاف: ٣٤٣.

(٧) هي قراءة الكوفيين بكسر السين وسكون الحاء من غير ألف. انظر: السبعة: ٤٩٥، والعنوان: ١٤٧.

(٨) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر بفتح السين وألف بعدها وكسر الحاء.

عليه السّلام ساحران تظاهرا، ويكون معنى: ﴿قل فأتوا بكتـٰب من عند اللَّه هو أهدى منهما﴾ [٤٩]، أي: من كتابيهما، فحذف المضاف وأقام[١] المضاف إليه مقامه.

﴿يُجۡبَىٰٓ إِلَيۡهِ﴾ [٥٧] من قرأ بالتاء[٢]، فلتأنيث الثمرات.

ومن قرأ بالياء[٣]، فلأنَّ التأنيث غير حقيقي.

﴿وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [٨٢] من وقف على ﴿وَيْ﴾[٤]، فإنّه جعلها تنبيهاً كما ينبّه بقولك: ها.

ومن وقف على الكاف[٥]، جَعَل ﴿وَيْكَ﴾ كلمة، قيل معناها[٦]: ألم تروا ألم[٧] تعلم.

ومن وصل الكلمة[٨]، فإنّه اتّبع الخط لأنّها موصولة في المصحف.

﴿لَخَسَفَ بِنَا﴾ [٨٢] من قرأ بفتح الخاء والسين[٩]، فالمعنى: لخسف اللَّه بنا، وذلك أن قبله: ﴿لولا أن منَّ اللَّه علينا﴾.

ومن ضمّ الخاء وكسر السين، فهي راجعة إلى معنى القراءة الأولى، لأنّه معلوم أن اللَّه عزّ وجلّ هو الذي يخسف بهم/ . ١٤٣/ب

---

(١) في «ن»: «وأقيم».

(٢) هي قراءة نافع. انظر: «الهادي» ٣٢/أ، والتبصرة: ٢٨٧.

(٣) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٤) هي قراءة الكسائي يقف على الياء في ﴿ويكأن﴾ و ﴿يكأنّه﴾. وإذا ابتدأ ابتدأ بالكاف: ﴿كأن﴾ و ﴿كأنّه﴾. انظر: النشر: ١: ٢٥١، والإتحاف: ٣٤٤.

(٥) هي قراءة أبي عمرو في ﴿ويكأن﴾ و ﴿ويكأنّه﴾ ويبتدىء بالهمز: ﴿أن﴾ و ﴿أنّه﴾.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢: ٣١٢، ومجاز القرآن: ٢: ١١٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٣٤، والزجاج: ٤: ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٧) في الأصل و «ن، ر»: «لم تعلم» والمثبت من «م»، ورجحته لموافقته تقدير المراجع السابقة.

(٨) وهي قراءة الباقين، وذكر ابن الجزري أن جماعة من المصنّفين في القراءات لم يذكروا فرقاً بين القراء في الوقف. قال: «فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها، وهذا هو الأولى والمختار في مذاهب الجميع اقتداء بالجمهور، وأخذا بالقياس الصحيح». النشر: ٢: ١٥٢.

(٩) هي قراءة حفص، وقرأ الباقون بضم الخاء وكسر السين. انظر: غاية ابن مهران: ٢٣١، والتيسير: ١٧٢.

سورة العنكبوت

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ [١٩] من قرأ بالتاء[١]، فلأنّ قبله ﴿وإن تُكذِّبوا فقد كَذَّب أُمم من قبلكم﴾ [١٨] على لفظ الخطاب.

ومن قرأ بالياء[٢] فعلى الخروج من الخطاب إلى الغيبة، لأنّهم في وقت مخاطبة النبيّ عليه السّلام غيب.

﴿ ٱلنَّشْأَةَ ﴾ [٢٠] ﴿النَّشْأَة﴾ و ﴿النَّشَاءَة﴾[٣] لغتان، مثل: الرأْفة والرآفة، والكأْبة والكآبة.

﴿ مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [٢٥] من قرأ برفع ﴿مودّة﴾[٤]، فإنّه جعلها خبر ﴿إنَّ﴾ واسم إنَّ ﴿ما﴾ وهي بمعنى الذي. والعائد عليها محذوف، والتقدير: وقال إن الذي[٥] اتخذتموه من دون اللّه مودة بينكم، فأضيفت ﴿مودة﴾ إلى ﴿بَيْنِ﴾ على الاتّساع.

ومن نصب ﴿مودةَ﴾ وخفض ﴿بينكم﴾[٦]، أضاف أيضاً على الاتّساع، وتكون على هذه القراءة ﴿ما﴾ كافة، لِـ ﴿إنَّ﴾ عن العمل، ويكون ﴿أوثانا﴾ مفعول ﴿اتّخذتم﴾ الأول، وحذف المفعول الثاني ونصب ﴿مودة﴾ على أنّها مفعول من أجله، فالتقدير: إنّما اتّخذتم من دون اللّه أوثاناً آلهة للمودة.

وكذلك القول لمن نون ﴿مودةً﴾[٧] إلاّ أن ﴿بينكم﴾ في قراءة من نوّن منصوب لأنّه ظرف[٨].

---

(١) هي قراءة شعبة وحمزة والكسائي. انظر: العنوان: ١٤٩، والكافي: ١٥١.

(٢) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص.

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بشين مفتوحة بعدها ألف هنا وفي النجم آية: ٤٧، والواقعة آية: ٦٢. والباقون بإسكان الشين من غير ألف في المواضع الثلاثة. انظر: تلخيص العبارات: ١٣٤، والإرشاد: ٤٨٨.

(٤) من غير تنوين وخفض ﴿بينكم﴾ هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. انظر: الإقناع: ٧٢٦، والنشر: ٢: ٣٤٣.

(٥) في «ن»: «الذين».

(٦) هي قراءة حفص وحمزة.

(٧) بالنصب ونصب ﴿بينكم﴾ وهي قراءة نافع وابن عامر وشعبة.

(٨) انظر فيما تقدم: إعراب القرآن للنحاس: ٣: ٢٥٤، ومشكل إعراب القرآن: ٢: ١٦٨ ـ ١٧٢، =

﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ﴾ [٣٢]، و ﴿مُنَجُّوكَ﴾ [1] [٣٣] قد تقدم القول في[2] أنّ أنجى وَنَجَّىٰ بمعنى واحد[3]، فأغنى عن إعادته هاهنا.

وقد[2] تقدم القول في الاستفهامين[4]، وفي قوله: ﴿منزلون﴾[5] [٣٤].

﴿مَا يَدْعُونَ﴾ [٤٢] من قرأ بالياء[6]، فلأنّ قبله ذكر غيبة، وهو قوله: ﴿مثل الذين اتّخذوا من دون اللّه أولياء﴾ [٤١].

ومن قرأ بالتاء[7]، فعلى معنى: قل لهم: إن اللّه يعلم ما تدعون.

﴿ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [٥٠] من قرأ على التوحيد [8] فهو مثل قوله: ﴿فليأتنا بآية كما أرسل الأوّلون﴾ [الأنبياء: ٥].

ومن قرأ/ بالجمع[9]، فلأنّهم اقترحوا آيات كثيرة نحو قوله: ﴿وقالوا لن نؤمن ١٤٤/أ لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً﴾، وما يليه من الآيات[10].

﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [٥٨] من قرأ بالثاء[11]، فهو من ثويت بالمكان إذا أقمت به، وهو لا يتعدّى إلى مفعول إلا بحرف جر[12]، فإن نقل بالهمزة تعدّى إلى مفعولين الثاني

= والبيان: ٢: ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(١) قرأ حمزة والكسائي بتخفيف الجيم من ﴿لنُنجينَّه ومنجوك﴾. وقرأ ابن كثير وشعبة بتخفيفها في ﴿منجوك﴾. وقرأ الباقون بتشديدها في الحرفين. انظر: السبعة: ٥٠٠، والتبصرة: ٢٣٩٠.

(٢) في «ن» «بأن»، ولفظ «قد» سقط منها.

(٣) في الأنعام آية: ٦٤، راجع ص: ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٤) في الرعد آية: ٥، راجع ص: ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٥) في آل عمران آية: ١٢٤، راجع ص: ٢٣١.

(٦) هي قراءة أبي عمرو وعاصم. انظر: غاية ابن مهران: ٢٣٢، و «الهادي»: ٣٢.

(٧) وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي.

(٨) هي قراءة ابن كثير وشعبة وحمزة والكسائي. انظر: التيسير: ١٧٤، والعنوان: ١٥٠.

(٩) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص.

(١٠) في سورة الإسراء آية: ٩٠ ـ ٩٣. وقوله: «وما يليه من الآيات» ليس في «ر».

(١١) ساكنة بعد النون وإبدال الهمزة ياء، هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الكافي: ١٥٢، وانظر: القاموس (ثوى): ١٦٣٧.

(١٢) قال الجوهري: «يقال: ثويت البصرة، وثويت بالبصرة». الصحاح (ثوى): ٦: ٢٢٩٦، وانظر: =

منهما بحرف جر. فالتقدير في الآية: لنثوينهم من الجنّة في غرف، فحذفت: في، فانتصب المجرور بها، وهو المفعول الثاني، والمفعول الأوّل الهاء والميم.

ومن قرأ ﴿لَنُبَوِّئَنَّهم﴾[١] فهو مثل قوله: ﴿وإذ بَوَّأْنا لابرٰهيم﴾ [الحج: ٢٦]، وما أشبهه[٢].

﴿ وَيَقُولُ ذُوقُواْ﴾ [٥٥] من قرأ بالياء[٣]، فلأنّ قبله ذكر الغيبة، وهو قوله: ﴿قل كفى باللَّه بيني وبينكم شهيداً﴾ [٥٢].

ومن قرأ بالنون[٤] فعلى الانصراف من الغيبة إلى إخبار اللَّه عزّ وجلّ عن نفسه.

﴿ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ [٥٧] من قرأ بالياء[٥] فعلى معنى ﴿كل﴾، لأنّ معناها الغيبة.

ومن قرأ بالتاء[٦] فعلى الخطاب، لأنّ قبله: ﴿يٰعبادي الذين﴾ [٥٦].

﴿ وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ [٦٦] من كسر اللام[٧]، فإنّه جعلها لام كي متعلّقة بالإشراك.

ومن أسكنها[٨] جعلها لام الأمر، وقد تقدّم القول في نظائره[٩].

= القاموس (ثوى): ١٦٣٧.

(١) بالباء بعد النون والهمزة بعد الواو، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٢) إذ إنَّ «بوأ» تتعدّى إلى مفعولين و ﴿من﴾ يقولون: إنها زائدة للتأكيد، فالتقدير: لنبوئنهم الجنة غرفاً، فـ ﴿الجنة﴾ مفعول أوّل، و ﴿غرفاً﴾ مفعول ثان. وكذلك آية الحج: ﴿إبْرٰهيم﴾ مفعول أول بعد تقدير حذف اللام، و ﴿مكان البيت﴾ مفعول ثان. انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢: ١٧٣ ـ ١٧٤، والبيان: ٢: ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٣) هي قراءة نافع والكوفيين. انظر: تلخيص العبارات: ١٣٥، والاتحاف: ٣٤٦.

(٤) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٥) هي قراءة شعبة. انظر: الإرشاد: ٤٩٠، والإقناع: ٧٢٧.

(٦) هي قراءة بقيّة السبعة.

(٧) هي قراءة ورش وأبي عمرو وعامر وعاصم. انظر: إبراز المعاني: ٦٣٩، وتقريب النشر: ١٥٨.

(٨) وهي قراءة قالون وابن كثير وحمزة والكسائي.

(٩) في الحج ﴿ثم ليقطع﴾: ١٥، و ﴿ثم ليقضوا﴾: ٢٩، راجع ص: ٤٢٨ ـ ٤٢٩.

سورة الروم

﴿ ثُمَّ كَانَ عَـٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ [١٠] من نصب ﴿عـٰقبة﴾[١] جعلها خبر ﴿كانَ﴾، ويكون اسمها على وجهين، أحدهما: أن يكون الاسم ﴿السوأى﴾، وتكون ﴿أن﴾ من قوله: ﴿أن كذبوا﴾ في موضع نصب بحذف الجار، والتقدير: كان السوأى عاقبة الذين أساؤوا لأن كذبوا بآيات اللّه[٢]. ويجوز[٣]: أن يكون اسم ﴿كان﴾ ﴿أن كذبوا﴾ ويكون ﴿السوأى﴾ مفعول ﴿أَسَـٰٓـُٔواْ﴾.

ومن رفع ﴿عٰقبة﴾[٤]، فإنّه جعلها اسم ﴿كانَ﴾، وفي الخبر وجهان، أحدهما: أن يكون/ الخبر ﴿السوأى﴾، ويكون ﴿أن كذبوا﴾ بمعنى لأن كذبوا كما تقدم في ١٤٤/ب القول الأول. والآخر: أن يكون الخبر ﴿أن كذبوا﴾ ويكون ﴿السوأى﴾ مفعول ﴿أَسَـٰٓـُٔواْ﴾[٥].

﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [١١] من قرأ بالياء[٦]، فلأنّ قبله ذكر غيبة وهو قوله: ﴿اللّه يبدؤاْ الخلق ثم يعيده﴾.

ومن قرأ بالتاء[٧] فعلى الانصراف من الغيبة إلى الخطاب.

﴿ لَأَيَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴾ [٢٢] من كسر اللام[٨]، فإنّه يعني به العلماء، وخُصُّوا

---

(١) هي قراءة ابن عامر والكوفيين. انظر: السبعة: ٥٠٦، و «الهادي»: ٣٢.
(٢) ويجوز أن تكون ﴿أن﴾ من قوله ﴿أن كذبوا﴾ في موضع رفع على الخبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو أن كذبوا.
(٣) وهو الوجه الثاني.
(٤) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو.
(٥) انظر فيما تقدم: مشكل إعراب القرآن: ٢: ١٧٧ ـ ١٧٨، والبيان: ٢: ٢٤٩، وإملاء العكبري: ٢: ١٨٥.
(٦) هي قراءة أبي عمرو وشعبة. انظر: التبصرة: ٢٩٢، والتيسير: ١٧٥.
(٧) وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي.
(٨) هي قراءة حفص، انظر: العنوان: ١٥١، والنشر: ٢: ٣٤٤.

بذلك، لأنّهم يصلون بعلمهم من التدبّر إلى ما لا يصل إليه الجاهل[١].

ومن فتح اللام[٢]، فإنّه يعني بذلك المخلوقين من الملائكة والإنس والجن؛ لأنّ في جميع ما خلقه[٣] اللّه تعالىٰ آيات لهم.

﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا ﴾ [٣٩] من قرأ بالمد[٤] فمعناه: وما أَعْطيتُم من هديّة لتأخذوا أكثر منها فلا يربوا عند اللّه، أي: فإن اللّه لا يُرْبيه إذا قُصِدَ به غير وجهه.

ومن قرأ بالقصر[٥]، فهو يرجع إلى معنى المد، والمعنى: وما جئتم به من ربا؛ كما تقول: أتيت صواباً وأتيت خطأ، أي: فعلته.

﴿ لِّيَرْبُوَاْ ﴾ [٣٩] من قرأ ﴿لِتُرْبُوا[٦] في أَمْوٰلِ الناس﴾، فمعناه: لتصيروا ذوي ربا. ومن قرأ ﴿لِيَرْبُوَاْ﴾[٧] فالفعل مسند إلى الربا، أي: ليربوا الربا في أموال الناس.

﴿ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ ﴾ [٤١] من قرأ بالياء[٨]، فلأنّ قبله[*] ذكر غيبة ﴿اللّه الذي خلقكم﴾ [٤٠].

ومن قرأ بالنون[٩] فعلى الانصراف من الغيبة إلى إخبار اللّه تعالىٰ عن نفسه.

وقد تقدم ﴿فَرَّقُواْ دينهم﴾[١٠] [٣٢]، و ﴿مما تشركون﴾[١١] [٤٠]،

---

(١) انظر: الاحتجاج على كسر اللام في: حجة القراءات ٥٥٧ ـ ٥٥٨، والكشف: ٢: ١٨٣.
(٢) وهي قراءة بقيّة السبعة.
(٣): في «ن»: «خلق».
(٤) هي قراءة جمهور السبعة سوى ابن كثير. انظر: الكافي: ٦٩، والاتحاف: ٣٤٨.
(٥) وهي قراءة ابن كثير.
(٦) بضم التاء وسكون الواو، وهي قراءة نافع. انظر: تلخيص العبارات: ١٣٦، والإرشاد: ٤٩٣.
(٧) بالغيب وفتح الياء والواو، وهي قراءة بقيّة السبعة.
(٨) هي قراءة الجماعة غير قنبل. انظر: الإقناع: ٧٢٩، والنشر: ٢: ٣٤٥.
(☆) في «ر» «بعده»، وهو خطأ.
(٩) هي قراءة قنبل. انظر: الفوائد المجمّعة: ٣١/أ، إذ فيها أن طريق «الهداية» تقتضي النون.
(١٠) في الأنعام آية: ١٥٩، راجع ص:٢٩٥.
(١١) في يونس آية: ١٨، راجع ص: ٣٣٨.

و ﴿الريح﴾[١] [٤٨].

﴿ ءَاثَرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ ﴾ [٥٠] من قرأ بالتوحيد[٢]، فلأنّه مضاف إلى الواحد.

ومن قرأ بالجمع[٣]، فلأنّ آثار رحمته عزّ وجلّ كثيرة، ولأنّ[☆] الرحمة التي أضيفت الآثار/ إليها قد تكون بمعنى الجمع. ١٤٥/أ

﴿ كِسَفًا ﴾ [٤٨] إسكان السين وفتحها[٤] [جميعاً][٥] جمع كِسْفَة وهي القطعة، فالكِسْف جمع بحذف هاء التأنيث، مثل: تَمْرة وتَمْر، والكِسَف، مثل: قِطعَة وقِطَع وسِدْرة وسِدَر وما أشبه ذلك.

وتقدم ﴿ولا يسمع الصم الدعاء﴾[٦] [٥٢]، و ﴿تهدي العمي﴾[٧] [٥٣]، و «الضُّعْف والضَّعْف» [٨] [٥٤].

﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ ﴾ [٥٧] من قرأ بالتاء [٩]، فلتأنيث المعذرة.

ومن قرأ بالياء[١٠]، فلأنّ التأنيث غير حقيقي؛ لأنّ معنى المعذرة والاعتذار سواء. وقد تقدم نظائره[١١].

---

(١) في البقرة آية: ١٦٤، راجع ص: ١٨٦ ـ ١٨٧.

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة. انظر: السبعة: ٥٠٨، وغاية ابن مهران: ٢٣٤.

(٣) وهي قراءة ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي.

(☆) في «ر»: «والرحمة».

(٤) أسكن السين هنا ابن عامر من غير خلاف عن هشام من «الهداية». وقرأ الباقون بفتحها. انظر: النشر: ٢: ٣٠٩، والفوائد المجمعة: ٣١/أ، وتحصيل الكفاية: ١٨٥/أ.

(٥) «جميعاً» زيادة من «ن، م».

(٦) في الأنبياء، آية: ٤٥.

(٧) في النمل آية: ٨١، راجع ص: ٤٥٩.

(٨) في الأنفال آية: ٦٥، وحفص له الفتح والضم هنا من «الهداية» كالشاطبية. واللفظ القرآني هنا: ﴿ضعف، ضعفاً﴾. راجع ص ٣٢٥.

(٩) هنا هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. انظر: التبصرة: ٢٩٣، والتيسير: ١٧٦.

(١٠) وهي قراءة الكوفيين.

(١١) نحو ﴿تُقبل﴾ و﴿يقبل﴾ في البقرة آية: ٤٨، راجع ص: ١٦٤.

سورة لقمان

﴿ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ [٣] من قرأ بالرفع[١]: فعلى أنّ ﴿هُدىً﴾ خبر ابتداء محذوف، أي: هو هدى وَرَحْمةٌ.

ومن قرأ بالنصب[٢] فعلى الحال من قوله[٣]: ﴿تلك﴾ [٢].

﴿ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ﴾ [٦] من قرأ بالنصب[٤]، فإنه عطفه على ﴿ليضل﴾.

ومن قرأ بالرفع[٥] عطف على ﴿يَشْتري﴾.

﴿ يَٰبُنَيَّ ﴾[٦] [١٣، ١٦، ١٧] الأصل في ﴿يابني﴾ ثلاث ياءات، الأولى منها: ياء التصغير، والثانية: لام الفعل، والثالثة: ياء الإضافة.

فياء التصغير [ندغم في لام الفعل وكسرت لأجل ياء الإضافة][٧].

ومن قرأ بياء ساكنة[٨]، فإنّه حذف ياء الإضافة على لغة من قال[٩]: يا غلامِ أقبل. فبقيت الياء التي هي لام الفعل مكسورة فحذفها استخفافاً فبقيت ياء التصغير وحدها ساكنة.

---

(١) هي قراءة حمزة. انظر: العنوان: ١٥٢، والكافي: ١٥٣.
(٢) وهي قراءة بقيّة السبعة.
(٣) في «ن»: «قولك».
(٤) هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: تلخيص العبارات: ١٣٦، والنشر: ٢: ٣٤٦.
(٥) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.
(٦) في «ن، م» ﴿يابني أقم﴾ فتقييد الترجمة بالموضع الثالث يسقط البزي عند قوله: «فمن قرأ بياء ساكنة» في الموضع الأول وهو: ﴿يابُنيَّ لا تشرك﴾ فإطلاق الأصل صحيح.
(٧) المثبت بين المعكوفتين من «م»، وفي الأصل و«ن» و«ر»: «تدغم في ياء الإضافة»، انظر: حجة القراءات: ٥٦٤، وحذف ياء الإضافة ـ من الياءات الثلاث في ﴿يابنيّ﴾ ـ مذهب ارتضاه ابن هشام، وقرره المؤلّف هنا. انظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال: ٥٤.
(٨) قرأ ابن كثير بكماله بياء ساكنة في الموضع الأول: ﴿يابني لا تشرك﴾ كما قرأ قنبل وحده كذلك في الموضع الثالث: ﴿يابني أقم﴾.
(٩) وهي لغة هذيل كما في الاتحاف: ١١٣.

ومن قرأ بياء مكسورة مشدّدة[١]، فإنّما حذف ياء الإضافة وحدها وأبقى الكسرة تدلّ عليها.

ومن قرأ بياء مفتوحة مشدّدة[٢]، فإنّه أبدل ياء الإضافة ألفاً فصارت: يا بنيا، ثم حذف الألف، إذ هي عوض من حرف يجوز حذفه.

وتقدم ﴿مثقال﴾[٣] [١٦].

﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾/ [١٨] ﴿تُصَـٰعِر﴾ و ﴿تُصَعِّر﴾[٤] سواء، وهو مأخوذ من ١٤٥/ب الصَّعَر، وهو: داء يأخذ البعير في وجهه ورأسه[٥]. فمعنى: ﴿لا تُصَعِّرْ خدك للناس﴾: لا تعرض بوجهك عنهم وتتكبر عليهم.

﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ﴾ [٢٠] من قرأ ﴿نِعَمَهُ﴾[٦] على الجمع، فلأنّ نعم الله كثيرة.

ومن قرأ ﴿نِعْمَةً﴾[٧]، فإنّها واحدة يراد بها الجمع.

﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ﴾ [٢٧] من قرأ بالنصب[٨]، فإنه عطفه على ﴿ما﴾ وهي اسم ﴿أنَّ﴾ في قوله: ﴿ولو أنما في الأرض﴾. ومن رفع[٩] فعلى الابتداء، والخبرُ ﴿يَمُدُّه﴾.

---

(١) هي قراءة الجمهور سوى حفص، ووافقهم ابن كثير في الموضع الثاني فقط وهو: ﴿يٰبُنَيِّ إنها﴾.

(٢) هي قراءة حفص ووافقه البزي في الموضع الثالث خاصة وهو: ﴿يٰبني أَقم﴾. انظر فيما سبق: الإقناع: ٧٣١، والاتحاف: ٣٥٠.

(٣) في الأنبياء آية: ٤٧.

(٤) قرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي بتخفيف العين وألف قبلها، وهي لغة أهل الحجاز كما في فتح الوصيد: ١٩٠/أ، والاتحاف: ٣٥٠. وقرأ الباقون بتشديد العين من غير ألف، وهي لغة تميم كما في فتح الوصيد والاتحاف. انظر: «الهادي»: ٣٣/أ، والكافي: ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٥) انظر: مجاز القرآن: ٢: ١٢٧، والقاموس (صعر): ٥٤٤.

(٦) بفتح العين وهاء مضمومة على التذكير والجمع، هي قراءة نافع وأبي عمرو وحفص. انظر: السبعة: ٥١٣، والتبصرة: ٢٩٥.

(٧) بإسكان العين وتاء منونة منصوبة على التأنيث والتوحيد، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي.

(٨) هي قراءة أبي عمرو. انظر: التيسير: ١٧٧، والعنوان: ١٥٢.

(٩) وهي قراءة بقيّة السبعة.

سورة السجدة

﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [٧] من قرأ ﴿خَلَقه﴾ بفتح اللام[١]، فإنّه جعله فعلاً ماضياً.

ومن أسكن اللام[٢]، جعله مصدراً، ونصبه من وجهين، أحدهما: أن يكون بدلاً من ﴿كل﴾، والتقدير: أَحْسَن خلق كل شيء. والآخر: أن يكون منصوباً بفعل مضمر دلّ عليه ﴿أحسن﴾؛ لأنّ معنى: أحسن كل شيء خلقه: خلق كل شيء.

﴿مَّآ أُخْفِيَ﴾ [١٧] من أسكن الياء[٣]، فإنّه جعله فعلاً مستقبلاً، والهمزة المضمومة فهي همزة المتكلّم.

ومن فتح الياء[٤]، فإنّه جعله فعلاً ماضياً مبنيّاً لما لم يسمّ فاعله، ولذلك ضمّت الهمزة. فأمّا ﴿ما﴾ على قراءة حمزة فهي[٥] في موضع نصب بـ ﴿أخفي﴾. وهي على قراءة الجماعة في موضع رفع بالابتداء، وهي في الوجهين استفهام.

﴿لَمَّا صَبَرُواْ﴾ [٢٤] من كسر اللام[٦]، فإن ﴿ما﴾ والفعل في تأويل المصدر، والمعنى: وجعلناهم[٧] أئمّة يهدون بأمرنا لصبرهم.

ومن قرأ ﴿لمّا﴾[٨]، فعلى معنى الشرط، والتقدير: لَمَّا صبروا جعلناهم[٧] أئمة.

---

(١) هي قراءة نافع والكوفيين. انظر: تلخيص العبارات: ١٣٧، وإبراز المعاني: ٦٤٢ ـ ٦٤٣.
(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.
(٣) هي قراءة حمزة. انظر: الإرشاد: ٤٩٨، والإقناع: ٧٣٣.
(٤) وهي قراءة بقيّة السبعة.
(٥) لفظ «فهي» سقط من «ن».
(٦) وخفف الميم، هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: النشر: ٢: ٣٤٧، والاتحاف: ٣٥٢.
(٧) في «ن»: «جعلنا منهم».
(٨) بفتح اللام وتشديد الميم، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

سورة الأحزاب/

١٤٦/أ

﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [٢]، و﴿بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [٩] من قرأهما بالياء[١]، فعلى معنى: أن اللّه تعالىٰ بما يعمل الكافرون خبير بصير.

ومن قرأ بالتاء[٢]، فعلى معنى مخاطبة النبيّ عليه السّلام، ومخاطبته خطاب لجميع الناس.

﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ [٤] من قرأ بهمزة وياء بعدها[٣] فهو الأصل؛ لأنّ وزن ﴿الّـئي﴾ فاعل.

ومن حذف الياء[٤] فإنّه حذفها استخفافاً وأبقى الكسرة في الهمزة دلالة على الياء.

ومن قرأ بياء ساكنة[٥]، فإنّه أبدل من الهمزة ياء بعد أن قدّر الوقف عليها.

ومن كسر الياء[٦]، فلأنّها بدل من همزة مكسورة، ولئلا يلتقي ساكنان.

﴿تُظَٰهِرُونَ﴾ [٤] من قرأ ﴿تَظَّـهَرُون﴾[٧]، فالأصل: تتظاهرون فأدغم التاء الثانية في الظاء.

---

(١) هي قراءة أبي عمرو. انظر: السبعة: ٥١٨ ـ ٥١٩، وغاية ابن مهران: ٢٣٧.

(٢) وهي قراءة الباقين.

(٣) هنا وفي المجادلة آية: ٢، وفي موضعي الطلاق آية: ٤، هي قراءة ابن عامر والكوفيين. انظر: التبصرة: ٢٩٧ ـ ٢٩٨، والنشر: ١: ٤٠٤.

(٤) مع تحقيق الهمزة، هي قراءة قالون وقنبل.

(٥) فيجتمع ساكنان فَتُمَـدُّ الألف مدّاً لازماً، وهي قراءة البزي وأبي عمرو، وهي لغة قريش كما في البحر: ٧: ٢١١، والنشر: ١: ٤٠٤، وليس لهما التسهيل من «الهداية». انظر: ما سبق من النشر، والفوائد المجمّعة: ٣١/أ.

(٦) يعني بكسر الياء: تسهيل الهمزة بين بين، وهي قراءة ورش. انظر: ما تقدم من النشر والفوائد المجمعة.

(٧) بفتح التاء والهاء وتشديد الظاء وألف بعدها، هي قراءة ابن عامر. انظر: التيسير: ١٧٨، والعنوان: ١٥٤.

ومن خفف الظاء[١]، فإنّه حذف التاء التي أدغمها من شدّد[٢].

وكذلك من قرأ ﴿تَظَّهَّرُونَ﴾[٣]، فالأصل: تتظهَّرون.

ومن قرأ ﴿تُظَـٰهِرُون﴾[٤] فهو من فَاعل يُفَاعِل، مثل: ضَارَب يُضَارِب، وخَاصم يُخاصِم. وأصل ذلك كله من قول الرجل لزوجته: أنت عليّ كظهر أُمّي.

وكذلك القول في سورة المجادلة[٥]، غير أنّه بالياء إجماع، لأنّه على لفظ الغيبة، ولذلك اتّفق ابن عامر وحمزة والكسائي على تشديد الظاء؛ لأنّه ليس في الكلمة تاءان[٦] فتحذف احداهما استغناء عنها بالأخرى، فإنّما أدغمت التاء في الظاء لا غير.

﴿ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾، و ﴿ ٱلرَّسُولَا۠ ﴾، و ﴿ ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾ [١٠، ٦٦، ٦٧] من أثبت الألف في الحالين[٧]، فعلى اتّباع خط المصحف، لأنّهن كتبن فيه بالألف وإنّما كان ذلك لأنّهن رؤوس آي، وهي تشبه القوافي كما شبّهوا رؤوس الآي بالقوافي فحذفوا الياء منها، في نحو: ﴿فارهبون﴾ و ﴿فاتّقون﴾ [البقرة: ٤٠، ٤١] كما تحذف في نحو قول الشاعر[٨]/ : ١٤٦/ب

٨٤ ـ . . . . مِـنْ حَـذَرِ المَـوْتِ أَنْ يَـأْتِيَـنْ

---

(١) هي قراءة حمزة والكسائي، يقرؤون كابن عامر إلا أنهم يخففون الظاء.

(٢) في «ن، م» «من أدغم». وفي حاشية الأصل تخطئة له.

(٣) بفتح التاء والهاء وتشديد الظاء والهاء من غير ألف، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو.

(٤) بضم التاء وكسر الهاء وتخفيفها مع الظاء وألف بعد الظاء، وهي قراءة عاصم.

(٥) آية: ٢، ٣. وانظر: التيسير: ٢٠٨ ـ ٢٠٩، والنشر: ٢: ٣٨٥.

(٦) في «م»: «ياءان» وهو خطأ.

(٧) هي قراءة نافع وابن عامر وشعبة، انظر: الكافي: ١٥٥، وتلخيص العبارات: ١٣٧.

(٨) عجز بيت من قصيدة للأعشى ـ ميمون بن قيس في مدح قيس بن معديكرب الكندي ـ وصدره: «فهل يَمْنَعَنّي ارْتِيادِي البِلا . . د»، وهو في ديوانه: ١٥، والكتاب: ٣: ٥١٣ و ٤: ١٨٧، والمحتسب: ١: ٣٤٩، وأمالي ابن الشجري: ٢: ٧٣، وشرح المفصل: ٩: ٤٠، والشاهد: حذف الياء في الوقف من «يأتين»، وهي لغة كثير من قيس وأسد كما في العمدة لابن رشيق: ٢: ٣١١، وفي الأصل و«م، ر» «ومن» في المراجع الآنفة، و«ن»: «من».

ومن حذف الألف في الوصل وأثبتها في الوقف[١]، فلأنّ الوقف قد يُزَاد فيه ما لا يكون في الوصل نحو قولهم[٢]: «هذا خالدّ»، بتشديد الدال.

ومن حذف الألف في الحالين[٣] فهو الأصل، وقد يقع في الكتاب ما لا يقرأ في التلاوة كثيراً.

والقول في ﴿لا مقام لكم﴾[٤] [١٣] حسب ما تقدم في ﴿خير مقاماً﴾ في مريم[٥].

﴿ لَأَتَوْهَا ﴾ [١٤] من قرأ بالقصر[٦]، فمعناه: لجاؤوها، أي: لفعلوها، كقولك: أتيت خيراً، أي: فعلت خيراً.

ومن قرأ بالمدّ[٧]، فلأنّه مطابق لقوله: ﴿سُئِلُوا﴾، فقال: ﴿لأتوها﴾ بمعنى أَعْطوها.

﴿ أُسْوَةٌ﴾ [٢١] و ﴿إسوة﴾ لغتان[٨].

﴿ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ﴾ [٣٠] القراءتان ترجعان إلى معنى واحد[٩]، لأنّ النون على إخبار اللّه عزّ وجلّ عن نفسه وإسناد الفعل إليه.

والقراءة الأخرى على ما لم يسمّ فاعله، واللّه عزّ وجلّ هو المضاعف.

---

(١) هي قراءة ابن كثير وحفص والكسائي.

(٢) انظر المثال في: الكتاب: ٤: ١٦٩، وهي لغة سعد تميم كما في شرح التصريح: ٢: ٣٤١، واللهجات العربية في التراث: ٢: ٤٨٩.

(٣) هي قراءة أبي عمرو وحمزة.

(٤) قرأ حفص بضم الميم، والباقون بفتحها. انظر: الإرشاد: ٥٠١، والإقناع: ٧٣٦.

(٥) آية: ٧٣.

(٦) هي قراءة نافع وابن كثير. انظر: النشر: ٢: ٣٤٨، والاتحاف: ٣٥٤.

(٧) وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر والكوفيين.

(٨) هنا وفي موضعي الممتحنة آية: ٤، ٦. قرأ عاصم بضم الهمزة في المواضع الثلاثة، وهي لغة قيس وتميم كما في تفسير الطبري: ٢١: ١٤٣، والاتحاف: ٣٥٤. وقرأ الباقون بكسرها فيهن، وهي لغة أهل الحجاز كما في الطبري والاتحاف. وانظر: التبصرة: ٢٩٨. وفي «ر»: «سواء لغتان».

(٩) قرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿نضعِّف﴾ بالنون وكسر العين وتشديدها من غير ألف، و ﴿العذاب﴾ =

﴿وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَآ﴾ [٣١] من قرأ بالياء[١]، فلأنّ قبله ﴿ومن يقنت﴾ بالياء بإجماع، فردَّ ما اختلف فيه إلى معنى[٢] ما أجمع عليه. ومعنى ﴿يؤتها﴾: يؤتها اللّه.

ومن قرأ ﴿وتعمل﴾ بالتاء، و ﴿نؤتها﴾ بالنون[٣]، «فإنّه أجرى ﴿تعمل﴾ على معنى ﴿مَنْ﴾ دون لفظها، ومن قرأ ﴿نؤتها﴾ بالنون»[☆]، فلأنّ بعده ﴿وأعتدنا﴾.

﴿وَقَرْنَ﴾ [٣٣] من قرأ بفتح القاف[٤] فعلى أنّه من قَرِرْتُ بالمكان أَقَرُّ، وهي لغة حكاها الأخفش وغيره[٥]، فالأصل: اقْرَرْن، فكره التضعيف، فأُلقيت فتحه الراء الأولى على القاف وحذفت، فلمّا تحركت القاف استغنى عن ألف الوصل فحذفت، فصار: ﴿قَرْن﴾.

ومن كسر القاف[٦]، فإنّه يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون من وَقَر يَقِر من الوقار.

١٤٧/أ والثاني: أن يكون من قَر يَقِرُّ، وهي اللغة المشهورة/، فيكون أصل ﴿قِرْن﴾ على هذا الوجه: اْقِرْرْن فكره التضعيف، فنقلت كسرة الراء الأولى إلى القاف وحذفت، ثم حذفت ألف الوصل حين تحركت القاف، فصار: ﴿قِرْن﴾[٧].

= بالنصب. وقرأ الباقون بالياء وفتح العين ورفع ﴿العذاب﴾ إلا أن أبا عمرو شدد العين وحذف الألف قبلها، أمّا الباقون فخففوا العين وأثبتوا الألف. انظر السبعة: ٥٢١، و«الهادي»: ٣٣/أ.

(١) في ﴿يعمل﴾ و ﴿يؤتها﴾، هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: غاية ابن مهران: ٢٣٨، والتيسير: ١٧٩.

(٢) لفظ «معنى» سقط من «ن، م».

(٣) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(☆) ما بين القوسين سقط من «ر».

(٤) هي قراءة نافع وعاصم. انظر: العنوان: ١٥٥، والكافي: ١٥٥.

(٥) وهي لغة لأهل الحجاز حكاها أيضاً الكسائي وأنكرها المازني يقولون: قررت ـ بالكسر ـ بالمكان أَقَرُّ قَرَاراً. وقد أخطأ مُحققا إعراب النحاس والكشف في ضبط هذه اللغة إذ إنّهما ركبا لغتين. انظر في هذا: إعراب القرآن للنحاس: ٣: ٣١٣ ـ ٣١٤، والحجة للفارسي (خ): ٤: ١٥٠ ـ ١٥١ (بخط ابن غلبون)، والكشف: ٢: ١٩٨، و (قرر) في الصحاح: ٢: ٧٩٠، واللسان: ٥: ٨٤.

(٦) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي.

(٧) انظر في وجهي الكسر: معاني القرآن للفراء: ٢: ٣٤٢، وتفسير الطبري: ٢٢: ٣.

﴿أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [٣٦] من قرأ بالياء[١]، فلأنّ التأنيث غير حقيقي.

ومن قرأ بالتاء[٢] فعلى لفظ تأنيث ﴿الخيرة﴾.

﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [٤٠] من فتح التاء[٣]، فالمعنى: الذي ختم به النبيّون[٤].

ومن كسرها[٥] فمعناه الذي يَخْتِم النبيّين، وهما متقاربتان.

﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾ [٥٢] من قرأ بالتاء[٦] فلتأنيث ﴿النِّساءُ﴾.

ومن قرأ بالياء[٧]، فهو مثل: ﴿**وقال نسوة**﴾ [يوسف: ٣٠].

﴿سَادَتَنَا﴾ [٦٧] من قرأ بالجمع[٨]، فإنّه جَمْعُ سادة، وإن كان جمعاً، كما جمعوا الطرق، فقالوا: الطرقات.

ومن قرأ ﴿سَادَتَنَا﴾[٩] فهو جمع سيّد.

﴿لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [٦٨] من قرأ بالباء[١٠]، فمعناه: عظيماً، والثاء من الكثرة، وهما متقاربتان.

---

(١) هي قراءة هشام والكوفيين، انظر: تلخيص العبارات: ١٣٨، والنشر: ٢: ٣٤٨.

(٢) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن ذكوان.

(٣) هي قراءة عاصم، انظر: الإرشاد: ٥٠٤، والاتحاف: ٣٥٥.

(٤) فـ ﴿خاتم﴾ اسم آلة أي: ختم الله به النبيّين فلا فعل له فهو آخر الأنبياء. انظر: الكشف: ٢: ١٩٩.

(٥) وهي قراءة بقيّة السبعة، بمعنى اسم الفاعل.

(٦) هي قراءة أبي عمرو، انظر: الإقناع: ٧٣٧، وتقريب النشر: ١٦١.

(٧) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٨) وكسر التاء، هي قراءة ابن عامر. انظر: السبعة: ٥٢٣، وإبراز المعاني: ٦٥٠.

(٩) بالإفراد وفتح التاء، وهي قراءة بقية السبعة.

(١٠) قرأ عاصم ﴿كبيراً﴾ بالباء، والباقون ﴿كثيراً﴾ بالثاء، انظر: غاية ابن مهران: ٢٣٩، والتبصرة: ٢٩٩.

سورة سبأ

﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾ [٣] من قرأ بالرفع[١] فعلى إضمار مبتدأ، أي: هو عالم الغيب.

ومن قرأ بالخفض[٢] فعلى النعت لقوله: ﴿ربي﴾، و ﴿عالم﴾ و ﴿عَلَّم﴾[٣] في المعنى سواء.

﴿مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ [٥] من قرأ بالرفع[٤] فعلى النعت لـ ﴿عَذَابٌ﴾، والمعنى: لهم عذاب أَلِيمٌ من رجز.

ومن خفض[٥]، جعله نعتاً لـ ﴿رِجْزٍ﴾.

﴿ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ . . . أَوْ نُسْقِطْ ﴾ [٩] من قرأ بالياء[٦]، فلأنّه قد تقدم: ﴿أفترى على الله كذباً﴾ [٨].

ومن قرأ بالنون[٧]، فلأنّ بعده: ﴿ولقد ءاتينا داود﴾ [١٠]. وتقدم الإدغام[٨].

﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ [١٢] من قرأ بالرفع[٩] فعلى الابتداء.

---

(١) هي قراءة نافع وابن عامر، انظر: التيسير: ١٧٩ ـ ١٨٠، والعنوان: ١٥٦.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين.

(٣) قرأ حمزة والكسائي بتشديد اللام على وزن «فعَّال»، والباقون بالتخفيف مثل: «فَاعِل».

(٤) في الميم هنا وفي الجاثية آية: ١١، هي قراءة ابن كثير وحفص. انظر: الكافي: ١٥٦، والنشر: ٢: ٣٤٩.

(٥) وهي قراءة بقيّة السبعة في الموضعين.

(٦) هي قراءة حمزة والكسائي في الأفعال الثلاث. انظر: تلخيص العبارات: ١٣٩، والإرشاد: ٥٠٦.

(٧) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٨) يقصد: إدغام الفاء في الباء من ﴿نخسف بهم﴾، وقدم الكلام عليه ص: ٨٤.

(٩) وهي قراءة شعبة وحده، انظر: الإقناع: ٧٣٨، والاتحاف: ٣٥٨.

ومن قرأ بالنصب [١] فعلى معنى: وسخرنا لسليمان الريح.

﴿مِنسَأَتَهُ﴾ [١٤] من قرأ بهمزة/ مفتوحة فهو الأصل[٢]، لأنّه من نسأت الإبل ١٤٧/ب عن حوضها: إذا أخرتها. ومن قرأ بألف ساكنة في موضع الهمزة[٣]، فإنّه أبدل الهمزة ألفاً على غير قياس، ومثله قول الشاعر[٤]:

٨٥ ـ إِذَا دَبَبْتَ عَلَى المِنْسَاةِ مِنْ هَرَمٍ فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهْوُ والغَزَلُ

ومن قرأ بهمزة ساكنة فهي قراءة بعيدة[٥]؛ لأنّ هاء التأنيث لا يكون قبلها حرف صحيح ساكن، وإنّما يكون قبلها ألف أو حرف مفتوح. فيمكن أن يكون وجه قراءته أنه أبدل المتحركة ألفاً كما فعل نافع وأبو عمرو، ثم أبدل الألف همزة ساكنة كما قال بعضهم[٦]: البأز بالهمز، وكما قرأ قنبل: ﴿وكشفت عن سَأْقيها﴾ [النمل: ٤٤]، و ﴿بالسُّؤْق والأعناق﴾ [ص: ٣٣].

﴿فِي مَسْكَنِهِمْ﴾ [١٥] ﴿مَسْكَنِهم﴾ و ﴿مَسْكِنِهم﴾[٧] سواء وهما لغتان.

---

(١) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٢) هي قراءة ابن كثير وهشام والكوفيين وهي لغة تميم وفصحاء قيس كما في زاد المسير: ٦: ٤٤١، وفتح الوصيد: ١٩٢/أ. انظر: التبصرة: ٣٠١، والتيسير: ١٨٠.

(٣) هي قراءة نافع وأبي عمرو، وهو بدل مسموع، وهي لغة قريش كما في معاني القرآن للفراء: ٢: ٣٥٦، والنشر: ٢: ٣٥٠، وبعضهم عزاها لأهل الحجاز كما في فتح الوصيد: ١٩٢/أ، والاتحاف: ٣٥٨، والمراد قريش كما قال الفراء.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وهو في مجاز القرآن: ٢: ١٤٥، والطبري: ٢٢: ٧٤، والقرطبي: ١٤: ٢٧٩، واللسان (نسأ): ١: ١٦٩، و (نسا): ١٥: ٣٢٥، والبحر: ٧: ٢٥٥. والشاهد إبدال الهمزة في «المنساة» ألفاً، وهي لغة قريش. ويروى: «من كبر».

(٥) هي قراءة ابن ذكوان. وقد ثبت إسكان الهمز قبل هاء التأنيث، وتضعيف البعض لها لا يقدح بثبوتها، لأنّ اللغة لا يمكن أن يَدَّعي أحد الإحاطة بها. وقد أنشد هارون بن موسى الأخفش شاهداً على هذه القراءة قول الراجز:

«صَرِيعُ خَمْرٍ قَامَ مِنْ وَكْأَتِهِ كَقَوْمَةِ الشَّيْخِ إِلَى مِنْسَأْتِهِ»

انظر: التيسير: ١٨٠، والبحر: ٧: ٢٦٧، والنشر: ٢: ٣٥٠.

(٦) ذكر همز «الباز» اللِّحياني، كما في «الموضح» للشيرازي: ١٩٢/ب، وشرح الشافية للرضي: ٣: ٢٠٥.

(٧) قرأ حفص وحمزة بسكون السين من غير ألف بعدها وفتح الكاف، وهي لغة أكثر العرب، كما في شرح =

ومعناه: موضع سكناهم.

ومن قرأ ﴿مَسَٰكِنِهِم﴾[١] فهو جمع مَسْكِن.

﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ [١٦] من قرأ ﴿أُكُلِ خَمْطٍ﴾ بالإضافة[٢]، فإنه أضاف الأكل وهو: الجنى إلى الخمط. والخمط: كل شجرة مرة ذات شوك[٣].

ومن قرأ بتنوين ﴿أكلٍ﴾[٤] فعلى عطف البيان، كأنّه بَيَّنَ أن الأكل لهذه الشجرة.

﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [١٧] قراءة حمزة والكسائي وحفص كقراءة الجماعة[٥] في المعنى، لأنّه إذا بُنِي لما لم يسم فاعله، فمعلوم أن الفعل للّه عزّ وجلّ.

﴿بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [١٩] ﴿بَعِّدْ﴾ و ﴿بَٰعِدْ﴾[٦] سواء.

﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ﴾ [٢٠] من قرأ بالتشديد[٧]، فـ ﴿ظَنَّهُۥ﴾ منصوب بأنّه مفعول به.

ومن قرأ بالتخفيف[٧]، فالمعنى: صدق عليهم في ظنه. ويجوز أيضاً أن يكون مفعولاً.

= الجعبري: ٧٣١. وقرأ الكسائي كذلك إلاّ أنّه كسر الكاف، وهي لغة يمانية فصيحة كما في معاني القرآن للفراء: ٢: ٣٥٧، والجعبري: ٧٣١. وانظر: السبعة: ٥٢٨، وغاية ابن مهران: ٢٤١.

(١) بفتح السين وألف بعدها وكسر الكاف، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.

(٢) من غير تنوين، هي قراءة أبي عمرو، انظر: العنوان: ١٥٦، والكافي: ١٥٧، وفي «ر» لا توجد «أكل».

(٣) انظر: مجاز القرآن: ٢: ١٤٧، ومعاني القرآن للزجّاج: ٤: ٢٤٩.

(٤) وهي قراءة بقيّة السبعة، وكل على أصله في ضمّ الكاف وسكونها.

(٥) قرأ حفص وحمزة والكسائي بالنون وكسر الزاي في ﴿نجٰزي﴾ وبالنصب في ﴿الكفور﴾. وقرأ الباقون بالياء وفتح الزاي في ﴿يجٰزىٰ﴾، ورفع ﴿الكفور﴾، والكسائي على أصله في إدغام لام ﴿هل﴾ بالنون. انظر: تلخيص العبارات: ١٣٩، والإرشاد: ٥٠٧.

(٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام بفتح الباءِ وكسر العين مشدّدة وسكون الدال من غير ألف، وكذلك قرأ الباقون إلا أنّهم أثبتوا ألفاً بعد الباء وخففوا العين، انظر: الإقناع: ٧٣٩، والنشر: ٢: ٣٥٠.

(٧) قرأ الكوفيون بتشديد الدال، والباقون بتخفيفها. انظر: تقريب النشر: ١٦٢، والاتحاف: ٣٥٩.

﴿ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [٢٣] من فتح الهمزة[١]، فالمعنى/: لمن أَذِنَ اللَّه له. ١٤٨/أ

ومن ضمّها[١] فهو راجع إلى معنى من فتحها.

﴿ فُزِّعَ﴾ [٢٣] من فتح الفاء والزاي[٢]، فمعناه: فزّع اللَّه عن قلوبهم، أي: أزال الفزع عنها.

و ﴿فُزِّع﴾[٢] راجع إليه في المعنى.

﴿فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ﴾ [٣٧] من قرأ ﴿في الغُرْفَتِ﴾[٣] فحجّته: ﴿**أُولٰئك يجزون الغرفة بما صبروا**﴾ [الفرقان: ٧٥].

ومن قرأ ﴿الغُرُفَـٰتِ﴾[٤]، فحجته: ﴿**غرف من فوقها غرف مبنيّة**﴾ [الزمر: ٢٠].

﴿ ٱلتَّنَاوُشُ﴾ [٥٢] من قرأ بغير همز[٥]، فهو من ناش ينوش إذا تناول[٦]، كما قال غيلان[٧]:

---

(١) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بضم الهمزة، والباقون بفتحها، انظر: «الهادي»: ٣٣، والتبصرة: ٣٠١.

(٢) قرأ ابن عامر بفتح الفاء والزاء، والباقون بضم الفاء وكسر الزاء. انظر: السبعة: ٥٣٠، وغاية ابن مهران: ٢٤٢.

(٣) بإسكان الراء من غير ألف، هي قراءة حمزة. انظر: التيسير: ١٨١، وإبراز المعاني: ٦٥٤.

(٤) بضم الراء وألف بعد الفاء على الجمع، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٥) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وحفص، وهي لغة أهل الحجاز وغيرهم كما في معاني الفراء: ٢: ٣٦٥. انظر: العنوان: ١٥٧، والكافي: ١٥٨.

(٦) بمعنى: «فكيف لهم أن يتناولوا ما كان مبذولاً لهم وكان قريباً منهم، فكيف يتناولونه حين بَعُد عنهم». انظر: معاني القرآن للزجاج: ٤: ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

(٧) هو: غَيْلان سَلَمة الثقفي، شاعر جاهلي، أسلم يوم الطائف، وعنده عشر نسوة، فأمره النبيّ ﷺ فاختار أربعاً. انظر: المحبر لابن حبيب: ٣٥٧، والإصابة: ٣: ١٨٦ ـ ١٨٨.

والبيت في الكتاب: ٣: ٤٥٣، ومجاز القرآن: ٢: ١٥٠، وإصلاح المنطق: ٤٧٩، والطبري: ٢٢: ١١٠، والمنصف: ١: ١٢٤، واللسان (نوش): ٦: ٣٦٢، ونسبه في (علا): ١٥: ٨٤ لأبي النجم وصدره: «باتت تنوش الحوض...»، والشاعر يصف إبلاً وردت حوضاً واستقت من أعلاه شُرْباً يبلغها المسافة التي تقطعها.

٨٦ ـ وَهْيَ تَنُوشَ الْحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلاَ نَــوْشَــاً بِــه تَقْطَــعُ أَجْــوازَ الفَــلاَ

ويروى: «نَوْشَاتُهُ».

ومن همز[١] ففيه وجهان، أحدهما: أن يكون الأصل ترك الهمز، ويكون معناه: التناول كالقراءة الأولى، لكن العرب تهمز الواو إذا انضمّت نحو قولهم[٢]: «أَدْؤُر» في جمع دار، و «أُجوه» في جمع وجه الأصل: أَدْوُر وَوُجُوه. والوجه الثاني: أن يكون من النَّأْش، وهو التطلب.

---

(١) وهي قراءة أبي عمرو وشعبة وحمزة والكسائي.

(٢) انظر: الكتاب: ٤ : ٣٣١ و ٣٥١ و ٣٦٢، وهي لغة عُكْل وأَسَد وتميم كما في الخصائص: ٣: ٢٠٧، والبحر: ٣: ٣٩٧، والمزهر: ٢: ٢٧٦.

سورة فاطر

﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [٣] من قرأ بخفض ﴿غيرِ﴾(١) فعلى النعت لـ ﴿خَٰلِقٍ﴾.

ومن قرأ برفعه(٢)، فإنّه حمله على موضع ﴿هلْ مِنْ خَٰلق﴾؛ لأنّ موضعه رفع بالابتداء، والمعنى: هل خَالقٌ غير اللَّه.

﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾ [٣٦] القراءتان فيه متقاربتان(٣)؛ لأنّ النون على تسمية الفاعل وهو اللَّه عزّ وجلّ، وإذا ردّ إلى ما لم يسمّ فاعله فهو كالقراءة الأولى، إذ معلوم أن اللَّه عزّ وجلّ هو الذي يجزي كل كفور.

﴿عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ [٤٠] من قرأ بالجمع(٤)، فلأنّ الكتاب فيه ضروب من البيّنات.

ومن قرأ بالتوحيد(٥) فعلى/ أن الكتاب وأمر النبيّ عليه السّلام واحد جعلا بيّنة، كما قال في موضع آخر: ﴿أَرءيْتُمْ إن كنتُ على بيّنةٍ من ربّي﴾(٦). ١٤٨/ب

﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ [٤٣] قراءة حمزة على(٧) إِسكانِ الهمزة(٨) مستعملة في كلام العرب، وليست بلحن كما زعم بعض النحويين(٩)، غير أنّها ليست بالقوية(١٠)،

---

(١) هي قراءة حمزة والكسائي، انظر: تلخيص العبارات: ١٤٠، والإرشاد: ٥٥١.

(٢) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٣) قرأ أبو عمرو بالياء مضمومة وفتح الزاي ورفع ﴿كل﴾. وقرأ الباقون بالنون مفتوحة وكسر الزاي ونصب ﴿كل﴾. انظر: الإقناع: ٧٤١، والنشر: ٢: ٣٥٢.

(٤) هي قراءة نافع وابن عامر وشعبة والكسائي. انظر: تقريب النشر: ١٦٤، والإتحاف: ٣٦٢.

(٥) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص وحمزة.

(٦) هود: ٢٨، ٦٣، ٨٨.

(٧) في «ن، ر»: «باسكان».

(٨) حال الوصل ـ فإذا وقف أبدلها ياء على أصله في الهمز ـ، انظر: السبعة: ٥٣٥ ـ ٥٣٦، وغاية ابن مهران: ٢٤٤.

(٩) كالمبرِّد والزّجاج، انظر: معاني القرآن للزجاج: ٤: ٢٧٥ ـ ٢٧٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٣: ٣٧٧ ـ ٣٧٨.

(١٠) لعلّه يقصد أن استعمال الوصل على نيّة الوقف ليس كثيراً في الاستعمال، وإلاّ فالقراءة ثابتة، ولها وجه =

ووجهها: أنّه حمل الوصل على الوقف، فأسكن الهمزة في الوصل كما يسكنها في الوقف، وكما قالوا في أفعى: أَفْعَوْ في الوقف، وقالوا: أَفْعَيْ أيضاً، فأبدلوا الألف في الوقف واواً أو ياء[١]، ثم حملوا الوصل على الوقف فأبدلوها كذلك في الوصل.

ومثل إسكان حرف الإعراب قول الشاعر[٢]:

٨٧ ـ فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمَاً مِنَ اللَّهِ وَلاَ وَاغِلِ

وقراءة الجماعة[٣] على الأصل.

= آخر في التعليل: أن الإسكان لتوالي الحركات وإجراء للمنفصل مجرى المتّصل. وقد أطال الفارسي في الاستشهاد لها من كلام العرب، ثم قال: «فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائل أن يقول إنه لحن». انظر: الحجة (خ): ٤: ١٧١ ـ ١٧٣، والبحر: ٧: ٣١٩ ـ ٣٢٠، والنشر: ٢: ٣٥٢، والاتحاف: ٣٦٢.

(١) «أَفْعَوْ» لغة بعض طيّء والحجاز، و «أَفْعَيْ» لغة طيّء وفَزَارة وقَيْس انظر الكتاب: ٤: ١٨١، ٢٥٦، وشرح المفصَّل: ٩: ٧٦، وشرح الشافية للرضي: ٢: ٢٨٦، واللسان (فعَا): ١٥: ١٥٩.

(٢) تقدم برقم: ١٤.

(٣) بهمزة مكسورة.

سورة يس

تقدّم القول في الإدغام[1]، والإمالة[2]، و ﴿سدا﴾[3] [٩].

﴿ تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [٥] من قرأ بالنصب[4] فعلى المصدر.

ومن قرأ بالرفع[5]، فإنّه خبر ابتداء محذوف.

﴿ فَعَزَّزْنَا ﴾ [١٤] من قرأ بالتخفيف[6]، فمعناه: غَلَبْنا، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿وعَزَّني في الخطاب﴾ [ص: ٢٣]، أي: غَلَبني.

ومن قرأ بالتشديد[7]، فمعناه: كَثَّرنا وقوّينا.

﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ [٣٥] من قرأ بغير هاء[8]، فيجوز أن تكون ﴿ما﴾ والفعل الذي بعدها مصدراً، التقدير: ليأكلوا من ثمره وعمل أيديهم. ويجوز أن تكون ﴿ما﴾ نافية.

ومن قرأ بالهاء[9]، فإن ﴿ما﴾ بمعنى الذي، والتقدير: والذي عملته أيديهم.

﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ ﴾/ [٣٩] من قرأ بالنصب[10] فبإضمار فعل، والتقدير: ١٤٩/أ وقدرنا القمرَ قدَّرناه.

---

(١) ص: ٨٤ ـ ٨٦.

(٢) بصورة مجملة ص: ٩٧ ـ ٩٨، أمّا القراءة: فقرأ شعبة وحمزة والكسائي بإمالة الياء. والباقون بالفتح، انظر: النشر: ٢: ٧٠.

(٣) في الكهف آية: ٩٣، راجع ص: ٤٠٢.

(٤) هي قراءة ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي، انظر: «الهادي»: ٣٤/أ، والتبصرة: ٣٠٦، والتقدير: نَزَّلَ تنزيلَ.

(٥) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة، والتقدير: هو تنزيلٌ.

(٦) في الزاي، وهي قراءة شعبة. انظر: التيسير: ١٨٣، والعنوان: ١٥٩.

(٧) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٨) هي قراءة شعبة وحمزة والكسائي، وهي كذلك في مصاحف الكوفة. انظر: الكافي: ١٥٩، والإرشاد: ٥١٦.

(٩) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ـ وكذلك هي في مصاحفهم ـ وحفص، انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١٢٠.

(١٠) هي قراءة ابن عامر والكوفيين، انظر: تلخيص العبارات: ١٤١، والنشر: ٢: ٣٥٣.

ومن رفع[(١)] فعلى الابتداء والخبر.

والقول في ﴿ذُرِّيـٰتهم﴾ [٤١] حسب ما تقدم في الأعراف والفرقان[(٢)].

﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [٤٩] من قرأ بفتح الخاء وتشديد الصاد[(٣)]، فالأصل يَخْتَصمون، فألقيت فتحة التاء على الخاء، وأدغمت التاء في الصاد.

ومن كسر الخاء[(٤)]، فإنه أَذهبَ فتحةَ التاء حين أراد إدغامها، ولم يُلْقِها على الخاء، ثم أدغمت التاء في الصاد، وبقيت الخاء ساكنة فالتقى ساكنان، فكسر الخاء لالتقاء الساكنين.

ومن قرأ ﴿يَخْصِمون﴾[(٥)]، فالمعنى: يخصم بعضهم بعضاً.

والقول في ﴿شغل﴾[(٦)] [٥٥] كالقول في ﴿السحت﴾ و ﴿الرعب﴾[(٧)]، وما أشبههما.

﴿فِي ظُلَلٍ﴾ [٥٦] جمع ظُلّة مثل ظُلْمة وظُلَم. و﴿ظِلـٰل﴾ جمع ظِلّ[(٨)].

---

(١) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو.

(٢) في الأعراف آية: ١٧٢، راجع ص: ٣١٥ ـ ٣١٦.

(٣) هي قراءة ورش وابن كثير وهشام. انظر: «الهادي»: ٣٤/أ، والنشر: ٢: ٣٥٣ ـ ٣٥٤، وتقريبه: ١٦٥.

(٤) مع تشديد الصاد، هي قراءة ابن ذكوان وعاصم والكسائي.

(٥) بسكون الخاء وكسر الصاد، مخفّفة وهي قراءة حمزة.

يلحظ أن المؤلف ـ رحمه اللّه ـ ترك قراءة قالون وأبي عمرو. فأمّا قالون فقرأ باختلاس فتحة الخاء وتشديد الصاد. قال ابن الجزري: «وعليه أكثر المغاربة»، وهو الذي قطع به الشاطبي، ويدلّ على أنّه مذهب «الهداية» ـ أيضاً ـ سكوت ابن الجزري في الفوائد المجمّعة: ٣١/أ، وصاحب تحصيل الكفاية: ١٨٥/ب. أمّا أبو عمرو فقرأ كقالون كذلك قال ابن الجزري: «فأجمع المغاربة له على الاختلاس كقالون». انظر: النشر: ٢: ٣٥٤.

(٦) قرأ ابن عامر والكوفيّون بضم الغين، وهي لغة حجازيه كما في شرح الجعبري: ٧٣٩. وقرأ الباقون بسكون الغين، وهي لغة بني بكر بن وائل وتميم كما في الكتاب: ٤٠: ١١٣، انظر: السبعة: ٥٤١ ـ ٥٤٢، والتبصرة: ٣٠٧.

(٧) راجع ﴿الرعب﴾ في آل عمران آية: ١٥١. ص: ٢٣٤، و ﴿السحت﴾ في المائدة آية: ٤٢، ص: ٢٦٤.

(٨) قرأ حمزة والكسائي بضم الظاء من غير ألف، والباقون بكسرها وألف. انظر: غاية ابن مهران: ٢٤٧، والتيسير: ١٨٤.

﴿جِبِلًّا﴾ [٦٢] و ﴿جُبُلًا﴾ و ﴿جُبْلًا﴾[١] لغات معروفة.

﴿نُنَكِّسْهُ﴾ [٦٨] و ﴿نَنْكُسْه﴾ لغتان[٢]، يقال: نَكَسَهُ يَنْكُسُه، ونكَّسَه يُنَكِّسُه.

وقد تقدم ذكر جميع ما لم نذكره من الاختلاف[٣].

---

(١) قرأ نافع وعاصم بكسر الجيم والباء وتشديد اللام، وقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي بضم الجيم والباء وتخفيف اللام، وقرأ أبو عَمْرو وابن عامر بضم الجيم وسكون الباء وتخفيف اللام، انظر: العنوان: ١٦٠، والكافي: ١٦٠.

(٢) قرأ عاصم وحمزة بضمّ النون الأولى وفتح الثانية وكسر الكاف مشدّدة، والباقون بفتح النون الأولى وسكون الثانية وضمّ الكاف مخفّفة، انظر: تلخيص العبارات: ١٤٢، والنشر: ٢: ٣٥٥.

(٣) لكن ترك ﴿لينذر﴾ آية: ٧٠، فقرأ نافع وابن عامر بالتاء على الخطاب للنبيّ عليه الصّلاة والسّلام. ووافقهما البزّي في الأحقاف آية: ١٢. وقرأ الباقون بالياء في الموضعين. والضمير يعود للقرآن أو للنبيّ. انظر: الاتحاف: ٣٦٦ و ٣٩١، والفوائد المجمعة: ٣١/أ.

سورة الصافات

﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [٦] من قرأ بالتنوين وخفض ﴿الكواكبِ﴾[١] فعلى البدل؛ لأنّ الزينة هي: الكواكب، ومن نصب ﴿الكواكبَ﴾ فإنّه نصبها ﴿بزينةٍ﴾ التي هي مصدر، والمعنى: بأن زيّنا الكواكب فيها.

ومن لم ينوّن ﴿زينةِ﴾ وخفض ﴿الكواكبِ﴾[٢] فعلى الإضافة.

﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [٨] من قرأ بالتشديد[٣]، فالأصل: يتسمعون، فأدغمت التاء في السين.

ومن قرأ ﴿يَسْمَعُون﴾[٣] فهو من سَمع يَسْمَع.

﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ [١٢] من فتح التاء[٤] فعلى الخطاب[٥]، فالمعنى: بل عجبتَ يا محمّد من إنكارهم البعث وهم يسخرون/ . ١٤٩/ب

ومن ضمّ التاء[٦] فهي قراءة مشكلة، وسأذكر لك قطعة مختصرة من الكلام عليها إن شاء اللّٰه. اعلم أن إضافة التعجّب إلى المخلوقين إنّما معناه: أن يفجأ الإنسان أمر لم يكن يعلمه فيعجب منه، وذلك لا يجوز على القديم[٧] تبارك وتعالىٰ،

---

(١) هي قراءة حفص وحمزة. وقرأ شعبة بتنوين ﴿بزينة﴾ ونصب ﴿الكواكب﴾. انظر: السبعة: ٥٤٦ - ٥٤٧، والنشر: ٢: ٣٥٦.

(٢) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر والكسائي.

(٣) قرأ حفص وحمزة والكسائي بتشديد السين والميم. والباقون بسكون السين وتخفيف الميم، انظر: غاية ابن مهران: ٢٤٩، والتبصرة: ٣٠٩.

(٤) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم. انظر: التيسير: ١٨٦، والعنوان: ١٦١.

(٥) قوله «فعلى الخطاب» سقط من «ن، م».

(٦) وهي قراءة حمزة والكسائي.

(٧) هذا اللفظ ليس من أسماء الله تعالى، وإنما هو من استعمال المتكلمين، لأنّ القديم في لغة العرب معناه: المتقدم على غيره. وقد أنكر هذا الاستعمال كثير من السلف والخلف منهم ابن حزم. ثم إن أسماء الله تعالى تدل على خصوص ما يمدح به الله، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها، لذلك لا يكون من أسماء الله الحسنى. وقد جاء وصفه تعالى ﴿بالأول﴾ بقوله ﴿هو الأول والآخر والظّٰهرُ والباطن﴾ الحديد: ٣، وهو وصف جامع يشعر أن ما بعده راجع وتابع له، والله =

لأنّه يعلم الأشياء قبل كونها. فالذي يليق بهذه القراءة من التأويل وجهان، أحدهما: أن يكون على إضمار القول كأنّه قال: قل يا محمّد بل عَجِبْتُ، فيكون ذلك مردوداً إلى النبيّ ﷺ، ومثل إضمار القول قوله عزّ وجلّ: ﴿والملـٰئِكَةُ باسِطوا أَيْديهِم أَخْرِجوا أنفَسكم﴾ [الأنعام: ٩٣]، أي: يقولون: أخرجوا أنفسكم. ومثله: ﴿والملٰئِكةُ يدخلون عليهم من كلِّ بابٍ سَلٰمٌ عليكم﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤]، أي: يقولون: سلام عليكم. ومثله قول الشاعر[1]:

٨٨ ـ قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ
لِأَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَقْرَعِ ... مَرُّ اللَّيَالِي أَبْطِيء وَأَسْرِعِ

يريد: مَرُّ الليالي يقال لها: أبطئي وأسرعي. فإضمار القول كثير مستعمل في كلام العرب[2]. فهذا وجه يليق بإسناد العجب إلى القديم تبارك وتعالىٰ. والوجه

= تعالى له الأسماء الحسنى لا الحسنة. إلاّ أن يكون قصد المؤلف الإخبار بالقدم، وباب الإخبار أوسع من باب الصفات التوقيفية كما ذكر ابن القيم في بدائع الفوائد: ١: ١٦١، وانظر: مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية: ٦: ١٤٨، وشرح العقيدة الطحاوية: ٥٤ ـ ٥٥، والعقيدة الطحاوية شرح وتعليق للألباني: ١٩.

(١) الشاهد لأبي النجم العجلي ـ الفضل بن قدامة ـ وهو في الكتاب: ١: ٨٥، ومعاني القرآن للفراء: ٢: ٩٥، والمحتسب: ١: ٢١١، ومعاهد التنصيص: ١: ٢٨، والخزانة: ١: ١٧٣. و «أم الخيار» زوجته وهي ابنة عمّه.

(٢) الوجهان اللذان ذكرهما المؤلف ـ رحمه الله ـ في قراءة حمزة والكسائي، أراد بهما عدم وصف الله بالعجب. والمتكلمون في التفسير ومعاني القرآن منهم من سلك طريقة تأويل العجب. ومنهم من أثبت هذه الصفة مع تقريره بأنّها صفة لا كصفات المخلوقين، وهو المذهب الحق إن شاء الله. من هؤلاء الفراء في معاني القرآن: ٢: ٣٨٤، والطبري: ٢٣: ٤٣، والزجاج في معانيه: ٤: ٣٠٠، والأزهري في علل القراءات: ١١٨/ب، وابن زَنْجلة في حجة القراءات: ٦٠٧ وغيرهم. قال الشنقيطي ـ رحمه الله ـ: «وبذلك تعلم أن هذه الآية الكريمة ـ على قراءة حمزة والكسائي ـ فيها اثبات العجب لله تعالى، فهي إذاً من آيات الصفات على هذه القراءة». أضواء البيان: ٦: ٦٨٠، وأهل السنة والجماعة يثبتون لله ما وصف به نفسه وما وصفه به رسول الله ﷺ على الحقيقة، مع الاعتقاد أن لهذه الصفات معان دالة عليها تفهم من السياق الواردة فيه. فالعجب ـ في الآية الكريمة ـ يدل على انكار الله وذمّه لما عليه أهل الشرك، كما أن العجب الثابت لله على لسان نبيه ﷺ نحو قوله: (عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل). رواه البخاري في الجهاد: ٣: ١٠٩٦، وأحمد في المسند: ٢: ٣٠٢، ٤٠٦ و ٥: ٢٤٩، وأبو داود في الجهاد: ٣: ١٢٧. وقوله (عجب ربكم من شاب ليست له صبوة) رواه أحمد: ٤: =

الثاني: أن يكون أسند العجب إلى نفسه وهو يريد نبيّه عليه السّلام، كما قال في موضع آخر: ﴿فلمَّا ءاسَفونا انتقمنا منهم﴾ [الزخرف: ٥٥]، أي: أغضبونا. وحقيقته أغضبوا أولياءنا. فعلى هذا التأويل تسوغ قراءة من ضمّ التاء، لا على أن العجب يسند إلى الباري تبارك وتعالىٰ كما يسند إلى المخلوقين. وقد قال بعض الناس[1]: إنَّ القراءة بضم التاء لا تجوز، إذ كان اللّٰه عزّ وجلّ لا يجوز أن يوصف بالعجب. وهذا القول ليس بشيء، لما بيّناه من صحّة/ وجه هذه القراءة والمعنى الذي يتأوّل عليه، ولثبوت الرواية بها عن الأئمّة المشهورين، وباللّٰه التوفيق. ١٥٠/أ

﴿يُنزَفُونَ﴾ [٤٧] من قرأ بضم الياء وكسر الزاي[2]، فإنّه يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون معناه يسكَرون. والآخر: أن يكون معناه: يَنْفَد شرابهم، يقال: أنزف الرجل، إذا سكر، وأنزف[*] إذا نَفِدَ شرابه.

ومن قرأ ﴿يُنْزَفُون﴾ بضم الياء وفتح الزاي[3]، فهو من قولهم: نزف الرجل، فهو منزوف إذا سكر.

﴿يَزِفُّونَ﴾ [٩٤] من قرأ بفتح الياء[4]، فمعناه: يسرعون.

ومن ضمّ الياء[4]، فالمفعول محذوف، والمعنى: يُزِفُّون غيرهم، أي: يحملونهم على الزفيف وهو الإسراع.

﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ [١٠٢] من قرأ بضم التاء وياء بعد الراء[5]، فالمعنى: ماذا

= ٤: ١٥١. وقوله: (يعجب ربك من راعي غنم في رأس شظيّة الجبل يؤذن بالصلاة ويصلي...) رواه النسائي في الأذان: ٢: ٢٠، يدّل على الرضا والاستحسان من الله. انظر: ما قاله البغوي في معالم التنزيل: ٤: ٢٤، وابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى: ٢١ ـ ٢٥.

(١) كالقاضي شريح بن يزيد، انظر: معاني القرآن للفراء: ٢: ٣٨٤، والبحر: ٧: ٣٥٤.

(٢) هنا هي قراءة حمزة والكسائي، ووافقهما عاصم في الواقعة آية: ١٩. انظر: الكافي: ١٦١، والارشاد: ٥٢٢.

(*) في «ر» «ونزف».

(٣) هي قراءة عاصم هنا، وقراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر في الموضعين.

(٤) قرأ حمزة بضم الياء. والباقون بفتحها. انظر: الاقناع: ٧٤٥، والنشر: ٢: ٣٥٧.

(٥) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: تلخيص العبارات: ١٤٢، والاتحاف: ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

ترينا. فهو معدّى إلى مفعولين، أحدهما: ﴿ماذا﴾، والآخر: النون والألف، فاقتصر على أحد المفعولين وحذف الآخر؛ لأنّه ليس من رؤية البصر.

ومن قرأ ﴿تَرَى﴾[١] فهو من الرأي، أي: فانظر ما تعتقد في هذا الأمر، كقولك: فلان يرى رأي أبي حنيفة، أي: يعتقده، ومن ذلك القراءة الأولى لكنه عُدِّيَ بالهمزة.

﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ﴾ [١٢٦] من نصب الثلاثة الأسماء[٢]، فعلى البدل من ﴿أَحْسَنَ﴾ في قوله: ﴿وتذرون أحسنَ الخـٰلقين﴾ [١٢٥].

ومن رفع[٣] فعلى الابتداء والخبر، واسم ﴿اللَّهُ﴾ مبتدأ و ﴿ربُّكم﴾ خبر، و ﴿ربُّ﴾ معطوف.

﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ [١٣٠] من قرأ ﴿ءالِ ياسين﴾[٤]، فإنّه أضاف قوله ﴿ءال﴾ الذي أصله «أهل»[٥] إلى ﴿ياسين﴾.

ومن قرأ ﴿إِلْ ياسين﴾[٦] فهو جمع: إلياسيّ منسوب إلى الياس، فحذفت ياء النسب، وجمع جمع السلامة، ومثله: ﴿ولو نَزَّلنـٰه على بعض الأعجمين﴾ [الشعراء: ١٩٨]، هو/ جمع أعجمي على حذف ياء النسب. ولا يجوز أن يكون ١٥٠/ب ﴿إِلْ ياسين﴾ جمع الياس، إذ ليس كل واحد منهم اسمه الياس، وإنما الياس اسم

---

(١) بفتح التاء وألف بعد الراء، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٢) وهي ﴿الله﴾ و ﴿ربكم﴾ و ﴿رب﴾، هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٥٤٩، وغاية ابن مهران: ٢٥٠.

(٣) في الأسماء الثلاثة، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٤) بفتح الهمزة والمد وكسر اللام، مثل «آل محمد»، هي قراءة نافع وابن عامر. وأجمعت المصاحف على قطع ﴿ءال﴾ عن ﴿ياسين﴾ فعلى قراءة نافع وابن عامر يجوز الوقف على ﴿ءال﴾ دون ﴿ياسين﴾. انظر: التبصرة: ٣١٠، والنشر: ٢: ١٤٧، ٣٦٠.

(٥) على قول الجمهور، وذهب الكسائي وابن الباذش إلى أن أصله «أَوَلَ». انظر: ارتشاف الضرب: ١: ١٢٩.

(٦) بكسر الهمزة وإسكان اللام بعدها ووصلها بالياء كلمة في الحالين، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين.

نبيّهم، يقال[1]: إنّه إدريس عليه السلام. واستدلّ بعض المفسّرين[2] على ذلك بأن في قراءة ابن مسعود[3]: ﴿وإن إدريس لمن المرسلين﴾ وفيها: ﴿سلام على إدراسين﴾.

وقد قيل[4]: إنّ ﴿إلْياس﴾ و ﴿إل ياسين﴾ لغتان بمعنى واحد، مثل: ﴿ميكال﴾ و ﴿ميكائيل﴾ [البقرة: ٩٨]، والأول أشبه.

---

(١) هو قول ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وقتادة. انظر: تفسير الطبري: ٢٣: ٩٦، والماوردي: ٣: ٤٢٤، وزاد المسير: ٧: ٧٩، والقرطبي: ١٥: ١١٥.

(٢) وهو الطبريّ في تفسيره: ٢٣: ٩٦.

(٣) انظرها في: معاني القرآن للفراء: ٢: ٣٩٢، ومختصر في شواذ القرآن: ١٢٨. ونسبت أيضاً إلى قتادة وأبي العالية وأبي عثمان النهدي والأعمش ويحيى، انظر: زاد المسير: ٧: ٧٩، وشواذ القراءة للكرماني (خ): ٢٠٦، والبحر: ٧: ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٤) هو قول الزّجاج في معاني القرآن له: ٤: ٣١٢.

(تنبيه): قدّم المؤلف ـ رحمه الله ـ الكلام على ﴿أو ءاباؤنا﴾ هنا آية: ١٧، وفي الواقعة آية: ٤٨ في سورة الأعراف آية: ٩٨. راجع ص: ٣٠٦، ولم يذكر حذف الهمز في ﴿الياس﴾ من قوله تعالى ﴿وإن إلياس﴾ لابن ذكوان، فقراءته من ﴿الهداية﴾ بتحقيق الهمزة بلا خلاف. انظر: الفوائد المجمعة: ٣١/ب، وتحصيل الكفاية: ١٨٦/أ.

سورة ص

﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [٣] من وقف «على التاء»[*] بالهاء[١]، فإنّه شبّهها بتاء التأنيث التي تقلب في الوقف هاء، ومن وقف بالتاء[٢]، فإنّه أتّبع خط المصحف.

﴿ مِن فَوَاقٍ ﴾ [١٥] من قرأ بضمّ الفاء[٣]، فهو مأخوذ من فُواق الناقة، وهو ما بين الحلبتين.

ومن قرأ بفتح الفاء[٤]، فقيل[٥]: معناه ما لها من رجوع. وقيل[٦] المعنى: ما لها من راحة. ومن ذلك أفاق المريض إذا استراح ورجع إلى صحته.

﴿ وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [٤٥] من قرأ ﴿عَبْدَنا﴾ بالتوحيد[٧]، فـ ﴿إبرٰهيم﴾ بدل من قوله: ﴿عبدنا﴾ وهو داخل في العبودية، و ﴿إسحٰق ويعقوب﴾ معطوفان عليه وليسا داخلين معه في العبودية في هذه الآية على هذه القراءة، وهما داخلان في العبودية في غير هذا الموضع[٨].

ومن قرأ ﴿عِبَٰدَنا﴾[٩] فـ ﴿إبرٰهيم وإسحٰق ويعقوب﴾ داخلون في العبودية.

﴿ بِخَالِصَةٍ ﴾ [٤٦] من قرأ بتنوين ﴿خالصةٍ﴾[١٠] فـ ﴿ذكرى﴾ بدل من

(*) «على التاء» ساقط من «ر».

(١) هي قراءة الكسائي. انظر: النشر: ٢: ١٣٢، وتقريبه: ٧٨.

(٢) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي، وهي لغة تميم وقيس وأسد كما في الاتحاف: ٣٧٢، انظر: السبعة: ٥٥٢، وغاية ابن مهران: ٢٥٠.

(٤) وهي قراءة بقيّة السبعة، وهي لغة أهل الحجاز كما في الاتحاف: ٣٧٢.

(٥) يروى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة، انظر: الطبري: ٢٣: ١٣٢ ـ ١٣٣، وزاد المسير: ٧: ١٠٨.

(٦) حكاه الفراء في معاني القرآن: ٢: ٤٠٠، وأبو عبيدة في مجاز القرآن: ٢: ١٧٩.

(٧) بفتح العين وسكون الباء من غير ألف، هي قراءة ابن كثير. انظر: التبصرة: ٣١١، والتيسير: ١٨٨.

(٨) نحو قوله ﴿ينزل الملئكة بالروح من أمره على من يشاء من عباده﴾ النحل: ٢، ونحو ﴿ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين﴾ في الصافات: ١٧١.

(٩) بكسر العين وفتح الباء وألف بعدها على الجمع، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(١٠) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن ذكوان والكوفيين. انظر: العنوان: ١٦٣، والكافي: ١٦٢.

﴿خالصة﴾، والتقدير: إنّا أخلصناهم بذكرى الدار. والدار تحتمل وجهين، ١٥١/أ أحدهما: أن تكون الدنيا، فيكون معنى أخلصناهم بذكرى الدار/: أبقينا عليهم في الدنيا الثناء الجميل، والمعنى: أخلصناهم بأن يُذْكروا في الدار الدنيا. والوجه الثاني: أن يراد بالدار: الدار الآخرة، فالمعنى: أنّه تعالىٰ أخلصهم بأن أسكن قلوبهم ذكر الآخرة والخوف منها. ويجوز أن يكون ﴿ذكرى﴾ في موضع نصب ﴿بخالصة﴾ التي هي اسم الفاعل، فيكون التقدير: بأن أخلصوا[1] ذكرى الدار. ويجوز أن يكون في موضع رفع أيضاً بـ ﴿خالصةٍ﴾، فيكون المعنى: بأن خلصت[*] لهم ذكرى الدار.

ومن قرأ بغير تنوين[2]، فإنّه أضاف ﴿خالصة﴾ إلى ﴿ذكرى﴾، ومعنى ﴿الدَّارِ﴾ على حسب ما قدمنا ذكره.

﴿ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ ﴾ [٥٣] من قرأ بالتاء[3] فعلى الخطاب للنبيّ عليه السلام والمؤمنين.

ومن قرأ بالياء[4]، فالمعنى: هذا ما يوعدون يا محمّد.

﴿ غَسَّاقٌ ﴾ [٥٧] من قرأ بالتشديد[5] فهو صفة أقيمت مقام الموصوف، وحُذِفَ الموصوف[6]، والمعنى: وماء غساق، أو صديد غساق.

---

(١) المثبت من النُّسَخ «ن، م، ر» وفي الأصل «أخلصوا لهم» و«لهم» مقحمة ف «خالصة» اسم فاعل ـ على قول المؤلف ـ أو مصدر كالعافية والعاقبة تعمل عمل اسم الفاعل أيضاً والتقدير: أخلصنا لهم ذكرى أو أخلصوا ذكرى الدار. و ﴿ذكرى﴾ على التقديرين في محل نصب مفعول. انظر: البيان: ٢: ٣١٦، واملاء العكبري: ٢: ٢١١، والبحر: ٧: ٤٠٢.

(*) في «ر» «حصلت».

(٢) وهي قراءة نافع وهشام.

(٣) هي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين. انظر: تلخيص العبارات: ١٤٣، والنشر: ٢: ٣٦١.

(٤) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو.

(٥) في السين هنا وفي النبأ ﴿غساقا﴾ آية: ٢٥، هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: الارشاد: ٥٢٧ ـ ٥٢٨، والاقناع: ٧٤٨.

(٦) قوله «وحذف الموصوف» سقط من «ن».

والتخفيف[1] - قال أهل التفسير[2] - : الغَسَاق: ما يسيل من أجساد أهل النار من الصديد، يقال: غَسَقَتْ عينه إذا سالت. وقيل[3]: الغَسَاق ما يسيل بين الجلد واللحم. فالقراءتان ترجعان إلى معنى واحد، غير أن التشديد يكون بمعنى الصفة، كما ذكرنا مثل قولك: سَيَّال.

﴿وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ﴾ [٥٨] من قرأ ﴿وَءَاخرُ﴾[4]، فإنّه يعني على ما ذكره أهل التفسير[5]: الزمهرير. ومعنى: ﴿من شكله﴾ من ضربه[6]. ومعنى ﴿أَزْوٰج﴾ ألوان.

ومن قرأ ﴿وأُخر﴾[7] فهو جمع ﴿ءاخر﴾[8] وهو يراد به أيضاً الزمهرير، وجمع لأنّ الزمهرير يكون أنواعاً.

﴿مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾ ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ﴾ [٦٢، ٦٣] من قرأ على الخبر[9] فحجّته أنّهم يعلمون أنّهم اتّخذوهم/ سُخْرِيًّا، ولا يحتاجون إلى استفهام، والجملة التي تعادل ١٥١/ب بها ﴿أم﴾ محذوفة، والمعنى: أمفقودون[10]هم أم زاغت عنهم الأبصار. ومن قرأ بالاستفهام[11]فمعناه التقرير، ويقوّيه مجيء ﴿أَمْ﴾ بعده.

---

(١) في السين، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة في الموضعين.

(٢) هو قول ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن: ٣٨١، واختاره ابن جرير في تفسيره: ٢٣: ١٧٨.

(٣) هو قول قتادة كما في تفسير الطبري: ٢٣: ١٧٧.

(٤) بفتح الهمزة وألف بعدها، هي قراءة الجماعة إلَّا أبا عمرو. انظر: السبعة: ٥٥٥، وإبراز المعاني: ٦٦٨.

(٥) فيما يُروىٰ عن ابن مسعود وقتادة. انظر: تفسير غريب القرآن: ٣٨١، والطبري: ٢٣ - ١٧٨، والقرطبي: ١٥: ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٦) في «ن» «نوعه».

(٧) بضم الهمزة من غير مد، هي قراءة أبي عمرو.

(٨) في «ن، م» «أخرى» وهو وجه صحيح لكون مفرد «أُخر». «آخر وأخرى». انظر: اللسان (أخر): ٤: ١٣.

(٩) بهمزة وصل، والابتداء بهمزة مكسورة، هي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي. انظر: غاية ابن مهران: ٢٥١، والتبصرة: ٣١٢.

(١٠) سقطت الواو الثانية من «أمفقودون» في «ن». ولعله سهو من الناسخ، وفي «ر» «المفقودون».

(١١) أي بهمزة قطع مفتوحة، وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم.

﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴾ [٨٤] من قرأ بالرفع[١] فعلى أنّه خبر ابتداء محذوف، والمعنى: قال فأنا الحقُّ، كما وصف نفسه تعالىٰ بذلك في قوله: ﴿**هنالك الولـية للّه الحقِّ**﴾ [الكهف: ٤٤]، في قراءة من خفض[٢]. ويجوز أن يكون ﴿ٱلْحَقُّ﴾ ابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: فالحق مني كما قال: ﴿**الحقُّ من ربك فلا تكوننّ من الممترين**﴾ [البقرة: ١٤٧].

ومن قرأ بالنصب[٣]، فعلى الإغراء، أي: فاسمعوا الحقَّ.

---

(١) هي قراءة عاصم وحمزة. انظر «الهادي»: ٣٤، والتيسير: ١٨٨.

(٢) وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة كما تقدم في الكهف آية: ٤٤.

(٣) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر والكسائي.

سورة الزمر

﴿ أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ﴾ [٩] من قرأ بتخفيف الميم[١]، فالتقدير: أَمَنْ هو قانت خير أَمَنْ هو كافر، فحذف ذلك لدلالة ما قبله وبعده عليه. والدليل على حذفه قوله: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾. وقد قيل[٢]: إنّه على النداء بحذف «يا»[٣]، والتقدير أيّا[٤] من هو قانت.

من قرأ ﴿أَمَّن﴾[٥] فهي ﴿أَمْ﴾ بعدها ﴿مَنْ﴾، والجملة المعادلة لـ ﴿أَمْ﴾ محذوفة، والتقدير: الكافر خير أمّن هو قانت. وجاز الحذف لدلالة ما قبله وبعده عليه، فقبله: ﴿قل تمتع بكفرك قليلاً إنّك من أصحـٰب النار﴾ [٨]، وبعده: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾.

﴿ وَرَجُلًا سَلَمًا ﴾ [٢٩] من قرأ ﴿سَـٰلِماً﴾[٦]، فمعناه خالصاً.

ومن قرأ ﴿سَلَماً﴾[٧] فهو مصدر، والتقدير: ورجلاً ذا سلم. والسَّلَم الاستسلام والانقياد.

﴿ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [٣٦] من قرأ بالتوحيد[٨]، فلأنّ بعده: ﴿ويخوفونك﴾،

---

(١) في ﴿أمن﴾ هي قراءة نافع وابن كثير وحمزة. انظر: العنوان: ١٦٥، والكافي: ١٦٣.

(٢) هو قول الفراء في معاني القرآن له: ٢: ٤١٦، وضعفه الفارسي في الحجة (خ): ٤: ٢٣٠.

(٣) في حاشية الأصل «قوله: «على النداء» صحيح، فالهمزة حرف النداء فلا حذف هنا. وقوله «بحذف يا» ليس بصحيح، إذ لا حاجة إلى يا هنا، إذ يا والهمزة وأيا كلها حروف النداء، ولا يعلم في كلامهم حذف بعض حرف النداء، فتأمل». وهو كلام ظاهر أنه من مقابل أو ممن قرئت عليه النسخة أو قرأها، وليست من الأصل.

(٤) في «ن» «يامن». وهو موافق لتقدير الفراء: ٤: ٤١٦.

(٥) بتشديد الميم، وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي.

(٦) بألف بعد السين وكسر اللام، هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: تلخيص العبارات: ١٤٤، والارشاد: ٥٣١.

(٧) بغير ألف وفتح اللام. وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.

(٨) بفتح العين وسكون الباء من غير ألف، هي قراءة الجماعة سوى حمزة والكسائي. انظر: الإقناع: =

فالتقدير: أليس اللّٰه بكافيك ويخوفونك بالذين من دونه.

١٥٢/أ ومن قرأ/ ﴿عِبَادَه﴾[١]، فالمعنى: أليس اللّٰه بكاف من كان قبلك من الأنبياء، وهو يكفيك كماكفاهم.

﴿كَاشِفَاتُ ضُرِّهِۦٓ﴾، و﴿مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ [٣٨] من قرأ بالتنوين والنصب[٢]، فلأنّه اسم الفاعل يراد به الاستقبال، وما كان كذلك فالتنوين أولى به.

ومن أضاف[٣] فعلى إرادة التنوين لكنّه حذفه استخفافاً.

﴿قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ﴾ [٤٢] من قرأ ﴿قَضَى عليها المَوْتَ﴾[٤] فهو أشبه بما قبله وما بعده، لأنّ قبله ﴿يمسك﴾ وبعده ﴿ويرسل﴾[٥] فهما مبنيان للفاعل وكذلك ﴿قضى﴾.

وقراءة حمزة والكسائي[٦] راجعة إلى قراءة الجماعة.

﴿بِمَفَازَتِهِمۡ﴾ [٦١] من قرأ بالجمع[٧] فلاختلاف أنواع المفازات.

ومن قرأ بالتوحيد[٨]، فلأنّه يؤدي عن معنى(*) الجمع والواحد.

﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾ [٦٤] من قرأ بنونين[٩] فهو الأصل.

= ٥٧٠، والنشر: ٢: ٣٦٢-٣٦٣.

(١) بكسر العين وفتح الباء وألف بعدها، هي قراءة حمزة والكسائي.

(٢) بتنوين ﴿كاشفاتٌ ومُمْسِكاتٌ﴾ ونصب ﴿ضرّه ورحمتَه﴾ هي قراءة أبي عمرو. انظر: ابراز المعاني: ٦٦٩، والاتحاف: ٣٧٦.

(٣) ﴿كاشفاتُ ومُمْسِكَاتُ﴾ إلى ﴿ضرِّه ورحمتِه﴾ مع خفضهما، وهي قرابة بقيّة السبعة.

(٤) بفتح القاف والضاد وألف بعدها من ﴿قضى﴾ ونصب ﴿الموتَ﴾، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم. انظر: السبعة: ٥٦٢-٥٦٣، و«الهادي»: ٣٥/أ.

(٥) المثبت من «ن»، وفي الأصل و«م، ر» «فيرسل».

(٦) بضم القاف وكسر الضاد وياءٍ مفتوحة من ﴿قُضِيَ﴾ ورفع ﴿الموتُ﴾.

(٧) هي قراءة شعبة وحمزة والكسائي. انظر: غاية ابن مهران: ٢٥٢، والتبصرة: ٣١٤-٣١٥.

(٨) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص.

(*) «معنى» لا يوجد في «ر».

(٩) خفيفتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، هي قراءة ابن عامر، وكذلك هي مرسومة في مصاحف الشام. انظر: التيسير: ١٩٠، والعنوان: ١٦٦. وانظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١٢٠.

ومن شدّد[١]، فإنّه أدغم إحدى النونين في الأخرى.

ومن قرأ بنون واحدة خفيفة[٢]، فإنّه حذف إحدى النونين وهي الثانية التي تصحب ياء الإضافة، ولا يجوز أن تحذف الأولى لأنّ حذفها لحن[٣].

﴿فُتِحَتْ﴾ [٧١، ٧٣] من شدّد[٤] فلاجتماعهم على قوله: ﴿مُفَتَّحة لهم الأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠] والتشديد يدلّ على الكثرة.

والتخفيف[٤] يؤدي عن معنى التشديد.

---

(١) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين.

(٢) وهي قراءة نافع.

(٣) لعل المؤلف ينحو مذهب الأخفش في أن المحذوف نون الوقاية، وحذف النون الأولى ـ وهي نون الرفع ـ مذهب سيبويه. وحذف إحدى النونين لغة غطفان كما في ابراز المعاني: ٤٤٩. وانظر: الكتاب: ٣: ٥١٩، والدر المصون: ٥: ١٦.

(٤) قرأ الكوفيون بتخفيف التاء هنا وفي النبأ آية: ١٩. والباقون بتشديدها فيهن. انظر: الكافي: ١٦٤ ـ ١٦٥، وتلخيص العبارات: ١٤٥.

سورة المؤمن

﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ ﴾ [٢٠] من قرأ بالياء[١]، فالمعنى: والذين يدعو الكفار من دونه.

ومن قرأ بالتاء[٢]، فعلى معنى: قل لهم والذين تدعون من دونه.

﴿أشد منكم قوّة﴾ [٢١] من قرأ بالكاف[٣]، فإنّه خرج من الغيبة إلى الخطاب، وذلك مستعمل في القرآن والكلام.

١٥٢/ب ومن قرأ/ بالهاء[٤] فعلى لفظ الغيبة، لأنّ قبل وبعده غيبة.

﴿ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ ﴾ [٢٦] من قرأ بهمزة قبل الواو[٥]، فالمعنى: إنّي أخاف أحد هذين الضربين[٦].

ومن قرأ بغير همزة[٧]، فالمعنى: إنّي أخاف الأمرين جميعاً.

ومن قرأ ﴿وأن[٨] يُظْهِرَ في الأرض الفسادَ﴾[٩] [بضم الياء ونصب الفساد][١٠]

---

(١) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن ذكوان والكوفيين. انظر: الاقناع: ٧٥٣، والاتحاف: ٣٧٨.
(٢) وهي قراءة نافع وهشام.
(٣) هي قراءة ابن عامر، وكذلك هو في المصحف الشامي، انظر: النشر: ٢: ٣٦٥، وتقريبه: ١٦٩. وانظر: المقنع: ١٠٦.
(٤) وهي قراءة بقيّة السبعة، وكذلك هو في مصاحفهم.
(٥) مع سكون الواو، هي قراءة الكوفيين، وكذلك هي في مصاحف الكوفة. انظر: السبعة: ٥٦٩، والتبصرة: ٣١٦.
(٦) في «ن، م» «أخاف هذا الضرب».
(٧) بواو مفتوحة، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وكذلك هي مصاحفهم. انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١٢٠.
(٨) في «ن» «من قرأ يظهر» وهذا التعبير أدق، لأنّ عبارة الأصل و «م، ر» تسقط حفصاً، لأنّه يقرأ بالهمزة قبل الواو ﴿أَوْ أَن يُظْهِرَ﴾.
(٩) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وحفص.
(١٠) زيادة من «ن».

فهو أشبه بما قبله؛ لأنّ قبله ﴿يُبَدِّلَ﴾. والقراءة الأخرى [١] راجعة إلى ذلك.

﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ﴾ [٣٥] من قرأ بتنوين ﴿قلب﴾[٢] فإنه جعل «متكبراً» نعتاً لـ ﴿قَلْبِ﴾، والقلب يراد به الإنسان.

ومن قرأ بالإضافة[٣]، ففي الكلام حذف، والتقدير: على كل قلب كل متكبّر جبار، ولا تصح القراءة إلا بتقدير حذف كل، ولولا تقدير حذفه لصار المعنى: كذلك يطبع اللّه على جميع قلب كل[*] متكبّر جبار، وذلك خلاف معنى الآية.

﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [٣٧] من نصب[٤] فعلى أنّه جواب ما لم يجب[٥] بالفاء، والمعنى: إنْ أَبلغ الأسباب فأَطّلعَ.

ومن رفع[٤] عطفه على ﴿أَبلغُ﴾.

وتقدم ﴿وصدّوا﴾[٦]، و ﴿يدخلون﴾[٧][٤٠].

﴿ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [٤٦] من قرأ ﴿أَدْخِلُوا﴾ بألف قطع وكسر الخاء[٨] فعلى الأمر للملائكة بإدخال آل فرعون أشدّ العذاب، ويكون ﴿ءال﴾ على هذه القراءة منصوباً بأنّه مفعول.

ومن قرأ ﴿ٱدْخُلُوا﴾ بألف وصل وضمّ الخاء[٩] فعلى الأمر لـ ﴿ءال فرعون﴾،

---

(١) بفتح الياء من ﴿يَظْهَر﴾ ورفع ﴿الفسادُ﴾ وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي.
(٢) هي قراءة أبي عمرو وابن ذكوان. انظر: التيسير: ١٩١، والعنوان: ١٦٧.
(٣) باضافة ﴿قلب﴾ إلى ﴿متكبر﴾ وهي قراءة نافع وابن كثير وهشام والكوفيين.
(*) «كل» سقط من «ر».
(٤) قرأ حفص بنصب ﴿فاطلع﴾، والباقون برفعها. انظر: الكافي: ١٦٦، وتلخيص العبارات: ١٤٥.
(٥) قوله «ما لم يجب» سقط من «م». أي جواب التمني. وانظر: المسألة في شرح المفصل: ٨: ٨٦، والبحر: ٧: ٤٦٥ ـ ٤٦٦.
(٦) في الرعد آية: ٣٣، واللفظ الذي هنا ﴿وَصدَّ﴾ آية: ٣٧، راجع ص: ٣٧١.
(٧) في النساء آية: ١٢٤. وقدّم الكلام عليه وعلى الموضع الثاني ﴿سيدخلون﴾ آية: ٦٠. راجع ص: ٢٥٧.
(٨) هي قراءة نافع وحفص وحمزة والكسائي. انظر: الارشاد: ٥٣٧، والاقناع: ٧٥٤.
(٩) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة، ويبتدؤون بهمزة قطع مضمومة.

ويكون نصب ﴿ءال﴾ على هذه القراءة على النداء.

وتقدم ﴿يوم لا ينفع[1] الظَّـٰلمينَ معذرتهم﴾ [٥٢].

﴿قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٥٨] من قرأ بالتاء[2] فعلى الخطاب على معنى: قل لهم قليلاً ما تتذكرون.

ومن قرأ بالياء[3]، فلأنّ قبله وبعده ذكر غيبة[4].

---

(١) في الروم آية: ٥٧، راجع ص: ٤٦٩.

(٢) هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي. انظر: النشر: ٢: ٣٦٥، والاتحاف: ٣٧٩.

(٣) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٤) قبله ﴿ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾: ٥٧، وبعده ﴿ولكن أكثر الناس لا يؤمنون﴾: ٥٩.

سورة السجدة/ (١)

﴿فِيٓ أَيَّامٖ نَّحِسَاتٖ﴾ [١٦] من قرأ بكسر الحاء[٢] فعلى أنّه صفة.

ومن أسكنها[٣] فعلى أنّه مصدر وصف به، نحو قولهم: رجل عَدْل.

﴿يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ﴾ [١٩] من قرأ بالنون[٤]، فلأنّ قبله: ﴿ونجينا الذين ءَامنوا﴾ [١٨].

ومن قرأ بالياء[٥] على ما لم يسمّ فاعله، فهي راجعة إلى معنى القراءة الأولى.

﴿ثَمَرَٰتٖ﴾ [٤٧] من قرأ بالجمع[٦]، فلأنّ المراد الثمرات كلها.

ومن قرأ بالتوحيد[٧]، فلأنّ الواحد يؤدي عن معنى الجمع.

---

(١) وتسمى ـ أيضاً ـ فصلت، والمصابيح. انظر: الاتقان: ١ : ١٥٧.
(٢) هي قراءة ابن عامر والكوفيين. انظر: السبعة: ٥٧٦، و «الهادي»: ٣٥/أ.
(٣) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو.
(٤) مفتوحة وضم الشين ونصب ﴿أعداءَ﴾، هي قراءة نافع. انظر: غاية ابن مهران: ٢٥٥، والتبصرة: ٣١٩.
(٥) مضمومة وفتح الشين، ورفع ﴿أعداءُ﴾، وهي قراءة بقيّة السبعة.
(٦) هي قراءة نافع وابن عامر وحفص. انظر: التيسير: ١٩٤، والعنوان: ١٦٩.
(٧) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وشعبة وحمزة والكسائي.
(تنبيه): لم يذكر المؤلف ﴿ءَأعجمي﴾ آية: ٤٤ هنا ولا في الأصول. فقرأها هشام بهمزة واحدة على الخبر. والباقون بهمزتين حقق الثانية شعبة وحمزة والكسائي. وسهلها الباقون ـ وهم على أصولهم في الادخال وعدمه ـ إلا أن ابن ذكوان يدخل بينهما ألفا من «الهداية». انظر: «الهادي»: ٣٥/ أ ـ ٣٥/ ب، والنشر: ١ : ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

سورة الشورى

﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ ﴾ [٣] من قرأ ﴿يُوحَىٰ﴾[١] فهو في المعنى مثل: ﴿يُوحِي﴾؛ لأنّه معلوم أن الموحي هو اللّه عزّ وجلّ، واسم ﴿اللَّه﴾ على قراءة من قرأ ﴿يُوحَى﴾ مرتفع بفعل مضمر، والمعنى: يوحيه اللّه العزيز الحكيم.

وعلى قراءة من قرأ ﴿يُوحِي﴾[٢] يكون اسم ﴿اللَّه﴾ مرتفعاً بأنه فاعل.

﴿ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ ﴾ [٣٧] من قرأ بالتوحيد[٣] فهو كقراءة من قرأ بالجمع؛ لأنّ الواحد في مثل هذا يؤدي عن [معنى][☆] الجمع.

﴿ وَيَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ ﴾ [٢٥] من قرأ بالتاء[٤] فعلى الخطاب؛ لأنّ قبله ذكر غيبة وخطاب، وهو قوله[٥]: ﴿**ويختم على قلبك**﴾، وقوله: ﴿**وهو الذي يقبل التوبة عن عباده**﴾.

ومن قرأ بالياء[٦] فلِمَا قبله وبعده[☆☆] من ذكر الغيبة[٧].

﴿**بما كسبت أيديكم**﴾ [٣٠] من قرأ بغير فاء[٨]، فإن ﴿ما﴾ من قوله: ﴿**وما أصابكم**﴾ هي الموصولة، وليست التي للشرط، وإذا كانت الموصولة فحذف الفاء

---

(١) بفتح الحاء وألف بعدها، هي قراءة ابن كثير. انظر: الكافي: ١٦٧، وتلخيص العبارات: ١٤٧.
(٢) بكسر الحاء وياء بعدها، وهي قراءة بقيّة السبعة.
(٣) هنا وفي النجم آية: ٣٢: قرأ حمزة والكسائي بكسر الباء وياء بعدها، والباقون بفتح الباء وألف بعدها وهمزة مكسورة في الموضعين. انظر: الارشاد: ٥٤٣، والاقناع: ٧٥٨.
(☆) زيادة من «ر».
(٤) هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: النشر: ٢: ٣٦٧، والاتحاف: ٣٨٣.
(٥) في «ن» «في قولك».
(٦) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.
(☆☆) في «ر» زيادة ـ أيضاً ـ «وقبله».
(٧) وقع في «ن» تقديم وتأخير في تراجم كلمات الخلاف مضطرب.
(٨) هي قراءة نافع وابن عامر، وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام. انظر: السبعة: ٥٨١، وغاية ابن مهران: ٢٥٦.

وإثباتها بعدها جائز.

ومن أثبت الفاء[1] فيجوز أن تكون ﴿ما﴾ الموصولة. ويجوز أن تكون التي للشرط.

﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ﴾ [٣٥] من قرأ بالرفع[2] فعلى الاستئناف أو على إضمار مبتدأ، أي: وهو يعلم/ الذين. ١٥٣/ب

ومن قرأ بالنصب[3] فعلى الجواب بالواو[4].

﴿ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ [٥١] من قرأ برفع الفعلين[5]، فإنهما في موضع الحال[6]، والتقدير: وما كان لبشر أن يكلمه اللّه إلا وحياً أو من وراء حجاب أو مرسلاً.

ومن نصب الفعلين[7]، فإنّه ردّه على موضع «أَنْ» المقدّرة، لأنّ معنى ﴿إلا وحياً﴾: إلا أن يوحي أو يرسل.

---

(١) وهي قراءة الباقين، وكذلك هي في مصاحفهم. انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١٢٠.

(٢) في ﴿ويعلم﴾ هي قراءة نافع وابن عامر. انظر: التبصرة: ٣٢٢، والعنوان: ١٧٠.

(٣) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين.

(٤) المثبت من «ن» وفي الأصل و«م» و«ر» «بالفاء» لكن الآية ﴿ويعلم﴾، لأنّ الفعل المضارع إذا اقترن بالواو أو الفاء بعد الشرط جاز فيه الرفع والنصب والجزم. وذهب أبو عبيد أنّه نصب على الصرف، أي صرف من الجزم إلى النصب استخفافاً كراهية لتوالي الجزم. وذهب الزجاج ـ وغيره ـ إلى أنّه منصوب على إضمار أن، لأنّ قبلها جزاء. ووجّهَ الزمخشري النصب على أنه معطوف على تعليل محذوف، تقديره: لينتقم منهم ويعلم الذين.

انظر ما تقدم في: معاني القرآن للزجاج: ٤: ٣٩٩، واعراب القرآن للنحاس: ٤: ٨٤ ـ ٨٥، والكشاف: ٣: ٤٠٦، والقرطبي: ١٦: ٣٤، وشرح ابن عقيل: ٣: ٣٨ ـ ٣٩.

(٥) هي قراءة نافع برفع لام ﴿يرسلُ﴾ واسكان ياء ﴿فيوحي﴾. انظر: الكافي: ١٦٨، وتلخيص العبارات: ١٤٧.

(٦) في «ن» «من قرأ بالرفع فعلى الاستئناف أو على إضمار» وهما وجهان صحيحان. والاضمار مراد به اضمار مبتدأ، والتقدير: هو يرسل.

(٧) وهي قراءة بقية السبعة، وانظر: ما قاله سيبويه في القراءتين من الكتاب: ٣: ٤٩ ـ ٥٠.

سورة الزخرف

﴿صَفْحًا أَن كُنتُمْ﴾ [٥] من قرأ بكسرة[١] الهمزة[٢]، فإنّه جعله شرطاً، وحذف الجواب لدلالة ما قبله عليه.

ومن فتح الهمزة[٢] فالتقدير: أفنضرب عنكم الذكر صفحاً بأن كنتم.

وقد تقدم ﴿مَهْداً﴾ [١٠]، و ﴿تخرجون﴾[٣] [١١].

﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا﴾ [١٨] من قرأ ﴿يُنَشَّؤُا﴾[٤] فهو مبني لما لم يسمّ فاعله من نشّأ.

ومن قرأ ﴿يَنْشَؤُا﴾[٥] فالفعل مسند إلى الفاعل، والمراد به[٦] في القرائتين جميعاً النساء. وهو توبيخ للكفّار الذين قالوا: إن الملائكة بنات اللّه، تعالىٰ اللّه علوّاً كبيراً عن ذلك، فقال اللّه عزّ وجلّ: ﴿أو من يَنْشَؤُا في الحلية﴾، أي: أيتّخذ من ينشأ في الحلية يعني البنات ويُصْفيكم بالبنين، وهو قوله: ﴿وهو في الخصام غير مبين﴾ من صفة النساء أيضاً. قال أهل التفسير[٧]: لا تكاد المرأة تأتي بحجّة إلّا أتت بها على نفسها.

﴿عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [١٩] من قرأ ﴿عِبَادُ[٨] الرحمٰن﴾ فهو جمع عبد، ومثله من

---

(١) في «ن، م» «بكسر».

(٢) هي قراءة نافع وحمزة والكسائي. وقرأ الباقون بفتح الهمزة. انظر: الارشاد: ٥٤٥، والاقناع: ٧٦٠.

(٣) ﴿مهداً﴾ في طه آية: ٥٣، راجع ص: ٤١٧، و﴿تخرجون﴾ في الأعراف آية: ٢٥، راجع ص: ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٤) بضم الياء وفتح النون وتشديد الشين، هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٥٨٤، والتبصرة: ٣٢٣.

(٥) بفتح الياء وسكون النون وتخفيف الشين، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.

(٦) لفظ «به» سقط من «ن، م».

(٧) هذا القول ذكره الزّجاج في معاني القرآن له: ٤: ٤٠٧.

(٨) بالباء وألف بعدها ورفع الدال، هي قراءة أبي عمرو والكوفيين. انظر: غاية ابن مهران: ٢٥٧، و «الهادي»: ٣٥.

القرآن: ﴿بل عباد مكرمون﴾ [الأنبياء: ٢٦].

ومن قرأ ﴿عِنْدَ[1] الرحمٰن﴾، فهو مثل قوله: ﴿ومن عِنْدَه لا يستكبرون عن عبادته﴾ [الأنبياء: ١٩].

﴿أَشَهِدُواْ﴾ [١٩] قراءة نافع[2] على أنّ أصله أَشْهَد ثم ردّ إلى ما لم يسمّ فاعله، ثم أُدخلت ألف[3] الاستفهام، فالمعنى/ : أَأُشْهَدهم اللّه على[4] خلقهم. ١٥٤/أ

وقراءة الباقين[5] على أنّه «شَهِدَ» دخلت عليه همزة الاستفهام، فالمعنى: أشهد هؤلاء الكفار خلق الملائكة.

﴿قَـٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم﴾ [٢٤] من قرأ ﴿قَـٰلَ﴾[6] على الخبر، فالمعنى: قال النذير، وقد تقدّم ذكره في قوله: ﴿وما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير﴾ [٢٣].

ومن قرأ ﴿قُلْ﴾[7] فعلى الأمر، أخبر اللّه عزّ وجلّ أنّه أمر نبيّه عليه السلام أن يقول لهم ذلك.

﴿سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [٣٣] من قرأ ﴿سَقْفاً﴾[8] فهو واحد يراد بهٰ الجمع، ودلّ على الجمع قوله: ﴿لبيوتهم﴾[9]، إذ معلوم أن لكل بيت سقفاً.

---

(١) بنون ساكنة من غير ألف ونصب الدال، وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر.

(٢) بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية مضمومة ـ مسهلة على أصله ـ مع إسكان الشين. ولم يفصل قالون بينهما بألف من «الهداية». انظر: النّشر: ٢: ٣٦٨ ـ ٣٦٩، والفوائد المجمعة: ٣١/ب.

(٣) في «ن» «همزة».

(٤) لفظ «على» لا يوجد في «ن، م، ر» وفي الأصل عليه تضبيب، دلالة على أنّه هكذا وجد لكن كان حذفه أولى.

(٥) بهمزة واحدة مفتوحة وفتح الشين.

(٦) هي قراءة ابن عامر وحفص. انظر: التبصرة: ٣٢٤، والتيسير: ١٩٦.

(٧) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة وحمزة والكسائي.

(٨) بفتح السين وسكون القاف، هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: العنوان: ١٧١، والكافي: ١٦٩.

(٩) في «ن» «ولبيوتهم».

ومن قرأ ﴿سُقُفاً﴾[١] فهو جمع سقف.

﴿لَمَّا مَتَٰعُ﴾ [٣٥] من قرأ بالتشديد[٢] فـ ﴿لمّا﴾ بمعنى إلاّ و ﴿إن﴾ بمعنى ما، والمعنى: وما كلّ ذلك إلاّ متاع الحياة الدنيا. وحكى سيبويه[٣]: «نشدتك اللّه لَمّا فعلت كذا»، أي: إلاّ فعلت كذا.

ومن قرأ ﴿لَمَا﴾ بالتخفيف[٤] فـ ﴿ما﴾ زائدة، و ﴿إن﴾ مخفّفة من الثقيلة، واللام هي المفرقة بين النفي والإيجاب، والمعنى: وإن كل ذلك لَمتاع الحياة الدنيا.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾ [٣٨] من قرأ بالتثنية[٥]، فإنّه يعني الكافر وقرينه، وقد تقدّم ذكرهما في قوله: ﴿ومن يَعْشُ عن ذكر الرحمٰن نُقَيِّضْ له شَيْطَٰناً فهو له قرين﴾ [٣٦].

ومن قرأ بالتوحيد[٦]، فإنّه يعني به الكافر وحده.

﴿أَسْوِرَةٌ﴾ [٥٣] من قرأ ﴿أَسْوِرة﴾[٧] فهو جمع سِوَار مثل: خِوَان وأَخْوِنَة، وحِمَار وأَحْمِرة.

ومن قرأ ﴿أَسَٰوِرة﴾[٨] فيجوز أن يكون جمع أَسْوِرة، وأَسْوِرة جمع سُوَار[٩]. ويجوز أيضاً أن تكون أَسَٰورة﴾ جمع إسْوار، وإسْوار[١٠] مثل سِوار، يقال: هذا

---

(١) بضم السين والقاف، وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.

(٢) في الميم، هي قراءة هشام ـ من غير خلاف من «الهداية» ـ وعاصم وحمزة. انظر: النشر: ٢: ٢٩١، والفوائد المجمعة: ٣١/أ.

(٣) النص المنقول ـ بالمعنى ـ وهو سؤال من سيبويه للخليل، انظر: الكتاب: ٣: ١٠٥ ـ ١٠٦. وهي لغة هذيل كما في فتح الوصيد: ١٦٢/ب، والدر المصون: ٦: ٤٠٨.

(٤) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن ذكوان والكسائي.

(٥) بألف بعد الهمزة، هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وشعبة. انظر: الارشاد: ٥٤٧، والاقناع: ٧٦١.

(٦) من غير ألف بعد الهمزة، وهي قراءة أبي عمرو وحفص وحمزة والكسائي.

(٧) بإسكان السين من غير ألف، هي قراءة حفص. انظر: تلخيص العبارات: ١٤٨، والاتحاف: ٣٨٦.

(٨) بفتح السين وألف بعدها، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٩) بكسر السين وضمها لغتان فيه. انظر: (سور) في المصباح المنير: ١١٢.

(١٠) إسْوار لغة في سِوار حكاها أبو زيد كما في الحجة للفارسي (خ): ٤: ٢٧٩، وانظر: اللسان (سور): =

سِوار المرأة وإسْوارها، فكأنّه جمع على أَسَاوير، ثم حذفت الياء وعوضت/ منها ١٥٤/ب الهاء، كما قالوا: زَنَادقة، والأصل زَنَادِيق. ويجوز أن يكون إسْوار جمع على أَسَاور، وزيدت الهاء لتأنيث الجمع[١].

﴿ فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا ﴾ [٥٦] من قرأ بفتح السين واللام[٢] فهو يؤدي عن معنى الجمع.

ومن ضمّ السين واللام[٣] فهو جمع سَلَف. ويجوز أن يكون جمع سليف[٤].

﴿ يَصِدُّونَ ﴾ [٥٧] من قرأ بضمّ الصاد[٥]، معناه: يُعْرِضون، والمعنى: إذا قومك من أجله يعرضون.

ومن كسر الصاد[٦] فمعناه: يَضِجُّون. وقيل[٧]: إنهما لغتان معناهما جميعاً يضجّون.

﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ [٦٨] إثبات الياء هو الأصل، لأنّه ضمير المتكلم المضيف إلى نفسه. وفتحها وإسكانها لغتان جائزتان[٨]، وحذفها أيضاً حسن[٩]،

= ٤ : ٣٨٧.

(١) انظر هذا الاحتجاج في: معاني القرآن للأخفش: ٤٧٤، والزجاج: ٤: ٤١٥ ـ ٤١٦، والحجة للفارسي (خ): ٤: ٢٧٩ ـ ٢٨٠.
جاء في حاشية الأصل: «لا معنى لهذا القول وقد ردّه أبو عليّ وغمزه على من زعمه». ولم أجد في الحجة ردّ شيء من الأقوال في «أساورة» ولا «سلفا». انظر: الحجة (خ): ٤: ٢٧٩ ـ ٢٨١.

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم. انظر: السبعة: ٥٨٧، وغاية ابن مهران: ٢٥٨.

(٣) وهي قراءة حمزة والكسائي.

(٤) ومعناه: المتقدم، انظر: معاني القرآن للزّجاج: ٤: ٤١٦، واللسان (سلف): ٩: ١٥٨.

(٥) هي قراءة نافع وابن عامر والكسائي. انظر: «الهادي»: ٣٥، والتبصرة: ٣٢٤.

(٦) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة.

(٧) هو قول الكسائي والفراء وجماعة من نحاة البصرة من صَدَّ يَصِدُّ ويَصُدُّ، واختاره ابن جرير. انظر: معاني القرآن للفراء: ٣: ٣٦ ـ ٣٧، واعراب القرآن للنحاس: ٤: ١١٥، والطبري: ٢٥: ٨٦ ـ ٨٧، والبحر: ٨: ٢٥.

(٨) لفظ «لغتان» سقط من «ن» وفيها «جائزان».

(٩) قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر باثبات الياء ساكنة في الحالين، وهي مرسومة كذلك في مصاحف المدينة =

وقد تقدم نظائره[١].

﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [٨٥] من قرأ بالياء[٢]، فلأنّ قبله: ﴿فذرهم يخوضوا ويلعبوا﴾ [٨٣].

ومن قرأ بالتاء[٢]، فعلى معنى: قل لهم.

وكذلك القول في ﴿تعلمون﴾[٣] في آخر السورة [٨٩].

﴿وَقِيلِهِ﴾ [٨٨] من قرأ بالخفض[٤] فهو معطوف على ﴿الساعةِ﴾، المعنى: وعنده علم الساعةِ وعلم قيله يا ربّ، أي: وعلم دعائه.

ومن قرأ بالنصب[٥] فهو معطوف على موضع ﴿الساعةِ﴾، وموضعها نصب، المعنى: ويعلم الساعة وقيلَه. ويجوز أن يكون معطوفاً على ﴿سرّهم ونجْواهم﴾، المعنى: أم يحسبون أنا لا نسمع سرّهم ونجواهم وقيلَه. ويجوز أن يكون منصوباً على أنّه مصدر نصب بفعلٍ مضمر من لفظه، المعنى: ويقولُ قيلَه[٦].

= والشام، وقرأ شعبة بفتح الياء وصلاً وسكونها وقفا. وقرأ الباقون بحذفها في الحالين، وهي لغة هذيل. انظر: النشر: ٢: ٣٧٠، والاتحاف: ١١٣، وانظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١٢٠.

(١) نحو ﴿إني أعلم﴾ و﴿الداع إذا دعان﴾ في البقرة آية: ٣٠، ١٨٦. راجع ص: ١٥٨ ـ ١٦١ و ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٢) قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء. وقرأ الباقون بالتاء، انظر: التيسير: ١٩٧، والعنوان: ١٧٢.

(٣) قرأ نافع وابن عامر بالتاء. وقرأ الباقون بالياء. انظر: ما سبق من التيسير والعنوان.

(٤) بخفض اللام وكسر الهاء، هي قراءة عاصم وحمزة، انظر: الكافي: ١٧٠، وتلخيص العبارات: ١٤٨.

(٥) بنصب اللام وضم الهاء، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر والكسائي.

(٦) الوجهان الأخيران للأخفش، انظر: اعراب القرآن للنحاس: ٤: ١٢٣، والبحر: ٨: ٣٠، (ولم أجدْهُما في معاني القرآن له).

(تنبيه): ترك المؤلف ذكر ﴿ءَألهتنا﴾ آية: ٥٨ في الأصول وهنا: فقرأ الكوفيون بتحقيق الهمزة الثانية. وقرأ الباقون بتسهيلها.

انظر: النشر: ١: ٣٦٤ ـ ٣٦٥. وترك ﴿ما تشتهيه الأنفس﴾ آية: ٧١ فقرأ نافع وابن عامر وحفص بزيادة هاء ضمير مذّكر بعد الياء، وكذلك هو في مصاحف المدينة والشام. والباقون بحذف الهاء وكذلك هو في مصاحف مكة والكوفة والبصرة. انظر: الإقناع: ٧٦١، والنشر: ٢: ٣٧٠، وانظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١٢٠

سورة الدخان

﴿ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [٧] من خفض[١] فعلى البدل من ﴿ربّك﴾.

ومن رفع[٢] فعلى الابتداء/ والخبر: ﴿لا إله إلاّ هو﴾، أو على أنّه خبر ابتداء ١٥٥/أ محذوف، أي: هو ربّ السمٰوات.

﴿ يَغْلِي فِي ٱلْبُطُونِ ﴾ [٤٥] من قرأ بالياء[٣] فعلى أن[٤] الفعل مسند إلى ﴿طعام الأثيم﴾.

ومن قرأ بالتاء[٥] فعلى أن الفعل مسند إلى ﴿شَجَرتَ الزقوم﴾.

﴿ فَٱعْتِلُوهُ﴾ [٤٧] ضمّ التاء وكسرها لغتان[٦].

﴿ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ [٥١] من ضمّ الميم[٧] فهو اسم للمكان، ويجوز أيضاً أن يكون مصدراً من أقام، والمعنى: في موضع إقامتهم[٨].

ومن فتحها[٧]، فهو اسم للمكان.

﴿ ذُقْ إِنَّكَ﴾ [٤٩] من قرأ بفتح الهمزة[٩]، فالمعنى: ذُقْ بأنّك.

---

(١) الباء من ﴿رب﴾ هي قراءة الكوفيين. انظر: الارشاد: ٥٥١، والاتحاف: ٣٨٨.

(٢) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٣) هي قراءة ابن كثير وحفص. انظر: السبعة: ٥٩٢، وغاية ابن مهران: ٢٥٩.

(٤) قوله «فعلى أن» سقط من «ن».

(٥) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي.

(٦) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر بضم التاء، والباقون بكسرها. انظر: التبصرة: ٣٢٦، والعنوان: ١٧٣.

(٧) قرأ نافع وابن عامر بضم الميم، ولا خلاف في الموضع الأول آية: ٢٦. انظر: «الهادي»: ٣٦/أ، والتيسير: ١٩٨.

(٨) في «ن» «إقامة».

(٩) قرأ الكسائي بفتح الهمزة، انظر: الكافي: ١٧٠، وتلخيص العبارات: ١٤٩.

ومن كسر الهمزة[(١)] فعلى الاستئناف، فالمعنى: إنك أنت العزيز الكريم في ظنّك وزعمك، كما قال عزّ وجلّ: [أي][(٢)]: ﴿أين شركاءي﴾[(٣)] في زعمكم.

سورة الشريعة[(٤)]

﴿ءَايَتٌ﴾ [٤، ٥] في الموضعين[(٥)] من قرأهما بالرفع[(٦)] فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون على الاستئناف وعطف جملة على جملة، فيكون الرفع بالابتداء. والثاني: أن يكون محمولاً على موضع ﴿إنّ﴾ وما بعدها، وموضع ذلك رفع بالابتداء، ويقدّر على هذا الوجه حذف «في» من قوله: ﴿واختلف الّيل﴾، أي: وفي اختلاف الليل، وذلك لِئَلا يكون عطفاً[(*)] على عاملين[(٧)].

ومن كسر التاء في الموضعين[(٨)]، فهما في موضع نصب على العطف على اسم ﴿إنَّ﴾ على تقدير حذف «في» من قوله: ﴿واختلف الّيل﴾ حسب ما قدمناه[(٩)]، وحذف حرف الخفض إذا تقدّم ذكره جائز، وإنما احتيج إلى تقدير حذف «في» لئلا يكون ذلك عطفاً على عاملين، وهما: ﴿إنّ﴾ الناصبة، و «في» الجارة. ويجوز أن تكون ﴿ءَايَتٍ﴾ الثانية منصوبة على التكرير، فلا يحتاج مع ذلك إلى تقدير حذف[(١٠)] «في»/ . ١٥٥/ب

---

(١) وهي قراءة بقية السبعة.
(٢) زيادة من «ر».
(٣) النحل: ٢٧.
(٤) في «ن» «الجاثية»، وهما اسمان لها. انظر: الاتقان: ١: ١٥٧.
(٥) آية: ٤، ٥ من السورة.
(٦) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم. انظر: الارشاد: ٥٥٣، والإقناع: ٧٦٤.
(*) «عطفاً» لا توجد في «ر».
(٧) وهما هنا الابتداء وحرف «في»، وهي مسألة يأباها كثير من نحاة البصرة سوى الأخفش فإنّه أجاز أن تكون الواو نائبة عنهما وإن اختلف عمل العاملين لفظاً ومعنى. انظر في هذا: المقتضب: ٤: ١٩٥، ومعاني القرآن للزجاج: ٤: ٤٣١ ـ ٤٣٢، والأصول في النحو: ٢: ٦٩ ـ ٧٥، والبحر: ٨: ٤٣.
(٨) وهي قراءة حمزة والكسائي.
(٩) في «ن» «قلناه».
(١٠) وهو قول ابن السراج، انظر: الأصول: ٢: ٧٥.

﴿ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤۡمِنُونَ ﴾ [٦] من قرأ بالتاء[١] فعلى معنى: قل لهم.

ومن قرأ بالياء[٢]، فلأنّ قبله ذكر غيبة[٣].

﴿ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا ﴾ [١٤] من قرأ بالياء[٤]، فلأنّ قبله: ﴿**يغفروا للذين لا يرجون أيام اللّه**﴾.

ومن قرأ بالنون[٥] فهو[٦] يرجع إلى معنى الياء.

﴿ سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ ﴾ [٢١] من قرأ بالنصب[٧] فعلى الحال من الهاء والميم في ﴿**نجعلهم**﴾. ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لنجعل، و ﴿**محياهم ومماتهم**﴾ في الوجهين جميعاً رفع بـ ﴿سَوَاءً﴾، لأنّه بمعنى مستوٍ.

ومن قرأ برفع ﴿سواء﴾[٨] فعلى أنّه خبر الابتداء، والتقدير: محياهم ومماتهم سَواءٌ.

﴿ غَشۡوَةً ﴾ [٢٣] و ﴿غِشَاوَة﴾، لغتان[٨].

﴿ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا ﴾ [٣٢] من قرأ بالنصب[١٠] فعلى العطف على اسم ﴿إِنَّ﴾.

ومن قرأ بالرفع[١١] عطفه على موضع ﴿إِنَّ﴾ وما بعدها[١٢].

---

(١) هي قراءة ابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٥٩٤، و «الهادي»: ٣٦/أ.
(٢) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحفص.
(٣) وهو قوله تعالى ﴿**لقوم يعقلون**﴾ آية: ٥.
(٤) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم. انظر: غاية ابن مهران: ٢٦٠، والتبصرة: ٣٢٧.
(٥) وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي.
(٦) لفظ «فهو» سقط من «ن».
(٧) هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: التيسير: ١٩٨، والعنوان: ١٧٤.
(٨) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.
(٩) قرأ حمزة والكسائي بفتح الغين وسكون الشين من غير ألف، وقرأ الباقون بكسر الغين وفتح الشين وألف بعدها. انظر: الكافي: ١٧١، وتلخيص العبارات: ١٤٩.
(١٠) هي قراءة حمزة. انظر: الارشاد: ٥٥٥، والاقناع: ٧٦٤.
(١١) وهي قراءة بقيّة السبعة.
(١٢) أو مرفوع على الابتداء، انظر: البيان: ٢: ٣٦٦.

سورة الأحقاف

﴿ بِوَٰلِدَيۡهِ إِحۡسَٰنًا ﴾ [١٥] من قرأ ﴿إِحْسَـٰناً﴾[١] فعلى المصدر، والتقدير: ووصينا الإنسان بوالديه أن يحسن بهما[٢] إحساناً.

ومن قرأ ﴿حُسْناً﴾[٣] فالتقدير: ووصينا الإنسان بوالديه أمراً ذا حسن، فحذف الموصوف الذي هو قوله «أمراً» وأقيمت الصفة التي هي «ذا» مقامه، ثم حذف «ذا» وأقيم المضاف إليه مقامه.

وتقدم ﴿كرهاً﴾[٤] [١٥].

﴿ نَتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ ﴾ [١٦] من قرأ بالنون[٥] فعلى إخبار اللّه تعالىٰ عن نفسه، ونصب ﴿أَحْسَنَ﴾ لأنّه مفعول.

والقراءة الأخرى[٦] على البناء لما لم يسمّ فاعله، وعلى ذلك ارتفع ﴿أَحْسَنُ﴾ ومعناه كمعنى الأول، إذ معلوم أن اللّه عزّ وجلّ هو المتقبل للحسنات والمتجاوز عن السيّئات.

١٥٦/أ ﴿ أَتَعِدَانِنِيٓ ﴾ [١٧] من قرأ بنون مشدّدة[٧]، فإنّه أدغم نون التثنية/ في النون التي تصحب ياء الإضافة.

---

(١) بكسر الهمزة وسكون الحاء وفتح السين وألف بعدها، هي قراءة الكوفيين وكذلكَ هي مرسومة في مصاحف الكوفة. انظر: النشر: ٢: ٣٧٣، والاتحاف: ٣٩١، وانظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١٢٠.

(٢) في «ن» «لهما». قال الرازي: «وأحسن إليه وبه». انظر: (حسن) في مختار الصحاح: ١٣٧.

(٣) بضم الحاء وسكون السين من غير همزة ولا ألف، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وكذلك هي في مصاحفهم.

(٤) في النساء آية: ١٩، راجع ص: ٢٤٨.

(٥) مفتوحة في ﴿نتقبل﴾ و ﴿نتجاوز﴾ ونصب ﴿أحسن﴾ هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٥٩٧، والتبصرة: ٣٢٨.

(٦) بالياء مضمومة في الفعلين ورفع ﴿أحسن﴾، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.

(٧) هي قراءة هشام. انظر: غاية ابن مهران: ٢٦١، والتيسير: ١٩٩.

والقراءة الأخرى[١] على الإظهار.

﴿وَلِيُوَفِّيَهُمْ﴾ [١٩] القراءة بالياء والنون[٢] ترجعان إلى معنى واحد.

﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ [٢٠] من قرأ بالاستفهام[٣] فعلى معنى التقرير والتوبيخ.

ومن قرأ على الخبر[٤] فلفظه لفظ الخبر، ومعناه التقرير أيضاً.

﴿لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [٢٥] من قرأ ﴿يُرى﴾[٥] بنى الفعل لما لم يسمّ فاعله، ورفع ﴿مساكِنهُم﴾ على ذلك، وذكّر لأنّ تأنيث المساكن غير حقيقي.

والقراءة الأخرى[٦] على أن الفعل مسند إلى المخاطب و ﴿مساكِنَهم﴾ منصوب به. والقراءتان ترجعان إلى معنى واحد.

---

(١) بنونين مكسورتين، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام وعاصم بالياء، والباقون بالنون. انظر: العنوان: ١٧٥، والكافي: ١٧٢.

(٣) أي بهمزتين مفتوحتين، هي قراءة ابن كثير وابن عامر ـ وهما على أصلهما في التسهيل والتحقيق والادخال ـ. انظر: تلخيص العبارات: ١٥٠، والنشر: ١: ٣٦٦.

(٤) وهي قراءة نافع وأبي عمرو والكوفيين.

(٥) بياء مضمومة ورفع ﴿مساكنُهم﴾، هي قراءة عاصم وحمزة. انظر: الارشاد: ٥٥٧، والاقناع: ٧٦٦.

(٦) بتاء مفتوحة ونصب ﴿مساكنَهم﴾، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر والكسائي.

سورة القتال

﴿ وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ ﴾ [٤] ﴿قُتِلُوا﴾ و ﴿قَـٰتَلُوا﴾[١] جميعاً حسنتان، لأنّ اللّٰه عزّ وجلّ لا يُضلُّ أعمال المقتولين ولا المقاتلين.

﴿ غَيْرِ ءَاسِنٍ ﴾ [١٥] من قرأ ﴿أَسِن﴾[٢] فوزنه فَعِل، وهو اسم الفاعل من أَسِن الماء يأسن فهو أَسِنٌ إذا تغيّر.

ومن قرأ ﴿ءاسن﴾[٣] فهو على وزن فاعل، ومعناه: غير آسنٍ فيما يُستقبل.

﴿ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴾ [٢٥] من قرأ ﴿وأُمْلِيَ﴾[٤] فهو فعل ماض مبني للمفعول.

ومن قرأ ﴿وأَملَىٰ﴾[٥] فهو فعل ماض أيضاً مبني للفاعل، وهما[٦] بمعنى واحد، لأنّه معلوم أنّ اللّٰه تعالىٰ هو فاعل ذلك[٧].

﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴾ [٢٦] من كسر الهمزة[٨] فهو مصدر أسرَّ.

ومن فتحها[٨] فهو جمع سِرّ.

﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ ﴾ [٣١] وما بعده: من قرأ بالياء[٩] فلتقدم اسم اللّٰه تعالىٰ.

والنون[٩] في المعنى مثل الياء.

---

(١) قرأ أبو عمرو وحفص بضم القاف وكسر التاء من غير ألف بينهما، وقرأ الباقون بفتح القاف والتاء وألف بينهما. انظر: النشر: ٢: ٣٧٤، والاتحاف: ٣٩٣.

(٢) من غير مد بعد الهمزة، هي قراءة ابن كثير. انظر: السبعة: ٦٠٠، و «الهادي»: ٣٦.

(٣) بمد الهمزة، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٤) بضم الهمزة وكسر اللام وفتح الياء، هي قراءة أبي عمرو. انظر: التبصرة: ٣٣٠، والتيسير: ٢٠١.

(٥) بفتح الهمزة واللام وألف بعدها، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٦) لفظ «وهما» سقط من «ن، م».

(٧) وهو الاملاء الذي هو ـ في الأصل ـ : الامهال والتأخير واطالة العمر. فقراءه الجماعة على الاخبار عن الله بمعنى: الشيطان سوّل ووسوس لهم، والله أمد في أعمارهم حتى اقترفوا المعاصي واكتسبوا السيئات. انظر: في هذا الوجه: الكشف: ٢: ٢٧٨، وانظر: (ملا) في اللسان: ١٥: ٢٩٠.

(٨) قرأ حفص وحمزة والكسائي بكسر الهمزة، والباقون بفتحها. انظر: غاية ابن مهران: ٢٦٢، والعنوان: ١٧٦.

(٩) في ﴿ليبلونكم﴾ و ﴿يعلم﴾ و ﴿يبلو﴾ في الثلاثة هي قراءة شعبة، وقرأ الباقون بالنون. انظر: الكافي: =

سورة الفتح

﴿ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ ﴾ [٩] وما بعده: من قرأ بالياء[١]، فالمعنى: إنا أرسلناك شاهداً/ ومبشّراً ونذيراً ليؤمن الذين أُرسلْتَ إليهم باللّه ورسوله. ١٥٦/ب

ومن قرأ بالتاء[١]، فعلى معنى: قل لهم إنا أرسلناك شاهداً ومبشّراً ونذيراً [لتؤمنوا][٢].

﴿ فَسَيُؤْتِيهِ ﴾ [١٠] النّون والياء[٣] ترجعان إلى معنى واحد.

﴿ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا ﴾ [١١] الضُّر بالضم السوء، والضَّر بالفتح ضدّ النفع[٤].

﴿ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [١٥] الكَلِم جمع كلمة، والكلام اسم الجنس[٥]، والقراءتان[٦] متقاربتان، والمعنى في قوله: **﴿يريدون أن يبدلوا كلم اللّه﴾**، يريد قوله: **﴿لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدوّاً﴾** [التوبة: ٨٣]، فقالوا: ذرونا نتّبعكم يريدون أن يبدّلوا كلام اللّه بذلك[٧].

= ١٧٣، وتلخيص العبارات: ١٥١.

(تنبيه): لا يوجد في «الهداية» خلاف عن البزي في ﴿ءانفا﴾ آية: ١٦. انظر: النشر: ٢: ٣٧٤، والفوائد المجمّعة: ٣١/ب.

(١) في ﴿لتؤمنوا وتعزروه وتوقروه وتسبحوه﴾ هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقرأ الباقون بالتاء في الأربعة. انظر: الارشاد: ٥٦١، والاقناع: ٧٦٩.

(٢) زيادة من «ن».

(٣) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر بالنون، وقرأ الباقون بالياء. انظر: النشر: ٢: ٣٧٥، والاتحاف: ٣٩٥.

(٤) قرأ حمزة والكسائي بضم الضاد، والباقون بفتحها. والتوجيه المذكور قاله الأزهري في علل القراءات: ١٣٠/أ والفارسي في الحجة (خ): ٤: ٣١٩. وانظر: السبعة: ٦٠٤، و «الهادي»: ٣٦.

(٥) يقع على قليل الكلام وكثيره. أما الكلم فلا يكون أقل من ثلاث كلمات، هذا عند اللغويين أما النحاة فلهم تعريف آخر للكلام. انظر: (كلم) في الصحاح: ٥: ٢٠٢٣، واللسان: ١٢: ٥٢٣. وانظر: شرح ابن عقيل: ١: ١٤ ـ ١٦، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٩٦.

(٦) قرأ حمزة والكسائي بكسر اللام من غير ألف، والباقون بفتح اللام وألف بعدها. وانظر: غاية ابن مهران: ٢٦٣، والتبصرة: ٣٣٢.

(٧) وكأن المؤلّف تبع في هذا القول الزّجاج في معاني القرآن: ٥: ٢٣ ـ ٢٤، وأصله لابن زيد. وقد ردّه الطبري، وبين أن المراد بذلك وعد الله أَهْلَ الحديبية غنائم خيبر عوضاً عن غنائم أهل مكة إذا هم =

﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴾ [٢٤] اليـاء والتـاء [1] حسنتان لما تقدم قبل ذلك من ذكر الغيبة والخطاب[2].

﴿ شَطْـَٔهُۥ ﴾ [٢٩] الشَّطْءُ والشَّطَأُ لغتان[3] بمعنى واحد، وهو: فراخ الزرع.

﴿ فَـَٔازَرَهُۥ ﴾ [٢٩] أَزَر وآزَر لغتان[4]، مثل: فَعَل وأَفْعَل، وهما بمعنى واحد، والمعنى: قوّاه وأعانه.

سورة الحجرات

﴿ لَا يَلِتْكُم ﴾ [١٤] من قرأ ﴿لا يَئْلِتْكم﴾[5] فهو من أَلَت يَأْلِتُ.

ومن قرأ ﴿لا يَلِتْكم﴾[6] فهو من لَاتَ يَلِيتُ، وهما لغتان بمعنى واحد، ومعناه: يَنْقُصُكم.

﴿ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [١٨] اليـاء والتـاء [7] حسنتان، لأنّه قد تقدّم ذكر غيبة وخطاب[8].

= انصرفوا ولم يصيبوا منها شيئاً، ولأنّ آية التوبة التي ذكرها المؤلف مقصود بها الإخبار عن المتخلفين عن غزوة تبوك. انظر: تفسير الطبري: ٢٦: ٨٠ ـ ٨١.

(١) قرأ أبو عمرو بالياء، والباقون بالتاء. انظر: التيسير: ٢٠١، والعنوان: ١٧٧.

(٢) الغيبة في قوله ﴿وهو الذي كف أيديهم. . . . .﴾ و ﴿عليهم﴾. والخطاب ﴿عنكم﴾ و ﴿أيديكم﴾ و ﴿أظفركم﴾.

(٣) قرأ ابن كثير وابن ذكوان بفتح الطاء، والباقون بسكونها. انظر: الكافي: ١٧٣، وتلخيص العبارات: ١٥١.

(٤) قرأ ابن ذكوان بقصر الهمزة، وقرأ الباقون بمدّها. انظر: الاقناع: ٧٦٩، وابراز المعاني: ٦٨٨.

(٥) بهمزة ساكنة بين الياء واللام، هي قراءة أبي عمرو، وهي لغة غطفان وأسد كما في البحر: ٨: ١١٧، والاتحاف: ٣٩٨. والسوسيّ على أصله في الإبدال. انظر: النشر: ٢: ٣٣٦، والفوائد المجمعة: ٢٦/أ، وتحصيل الكفاية: ١٦٢/ب.

(٦) بكسر اللام من غير همز، هي قراءة بقية السبعة، وهي لغة أهل الحجاز كما في البحر والاتحاف.

(٧) قرأ ابن كثير بالياء، والباقون بالتاء. انظر: غاية ابن مهران: ٢٦٤، و «الهادي»: ٣٦.

(٨) الغيبة في قوله ﴿يمنون عليك أن أسلموا. .﴾ آية: ١٧. والخطاب ﴿اسلامكم﴾ و ﴿عليكم﴾ و ﴿هدٰكم﴾.

سورة ق

﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ ﴾ [٣٠] من قرأ بالنون[١]، فلأنّ قبله إخبار اللّه تعالىٰ عن نفسه في قوله: ﴿ولقد خلقنا الإنسـٰن﴾ وما بعده.

والياء[٢] ترجع إلى معنى النون.

﴿ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ ﴾ [٣٢] من قرأ بالياء[٣]، فلأنّه/ قد تقدم ذكر المتّقين بلفظ ١٥٧/أ الغيبة[٤].

ومن قرأ بالتاء[٥] فعلى معنى: قل لهم يا محمّد [٦].

﴿ وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾ [٤٠] من قرأ بكسر الهمزة[٧] فهو مصدر وُضِعَ موضع الظرف. ومن فتح الهمزة[٨] فهو جمع دُبْرُ.

وقد تقدم ﴿تشقق﴾[٩] [٤٤].

---

(١) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٦٠٧، والتبصرة: ٣٣٤.

(٢) وهي قراءة نافع وشعبة.

(٣) هي قراءة ابن كثير. انظر: التيسير: ٢٠٢، والعنوان: ١٧٩.

(٤) في قوله تعالى ﴿وأُزْلِفَتِ الجنة للمتقين غير بعيد﴾ آية: ٣١.

(٥) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٦) لفظ «يا محمد» سقط من «ن».

(٧) هي قراءة نافع وابن كثير وحمزة. انظر: الكافي: ١٧٤، وتلخيص العبارات: ١٥٢.

(٨) وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي.

(٩) في الفرقان آية: ٢٥، راجع ص: ٤٤٥. وفي «ر» سقطت ﴿تشقق﴾.

(تنبيه): لم يذكر في «الهداية» في الوقف على ﴿يناد﴾ آية: ٤١ لابن كثير شيئاً. انظر: الفوائد المجمعة: ٣١/ب.

سورة الذاريات

﴿لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ﴾ [٢٣] من قرأ بالرفع(١) فهو صفة ﴿لحقٌّ﴾.

ومن قرأ بالنصب(١)، فلأنّه لما(٢) أضيف إلى مبني اكتسب منه البناء(٣) فبني على الفتح، و ﴿ما﴾ زائدة. وقد قيل(٤): إن ﴿مثل﴾ ضمّت إلى ﴿ما﴾ فجعلا شيئاً واحداً وبُنِيَا. وقيل: إن النصب على الحال(٥).

وتقدم ﴿قال سلم﴾(٦) [٢٥].

﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ﴾(٧) [٤٤] من قرأ ﴿الصَّـٰعِقَة﴾(٨) بألف فإنها الصاعقة التي تقع من السماء(٩).

ومن قرأ ﴿الصَّعْقَة﴾ بغير ألف وسكون العين - وهي قراءة الكسائي -؛ فإن الصَّعْقَة مثل: الزَّجْرة، وهو الصوت الذي يكون على(١٠) الصاعقة، قال الراجز(١١):

٨٩ - لَاحَ سَحَابٌ فَرَأَيْنَا بَرْقَهْ ثُمَّ تَدَانَى فَسَمِعْنَا صَعْقَهْ

---

(١) قرأ شعبة وحمزة والكسائي بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. انظر: الارشاد: ٥٦٧، والاقناع: ٧٧٢.
(٢) لفظ «لما» سقط من «ن».
(٣) يقصد لَمَّا أُضيف ﴿مثلَ﴾ إلى ﴿أنّكم﴾ -وهو مبنيّ-، اكتسب منه البناء، لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه ما فيه. انظر الحجة للفارسي: ٦: ٢١٩ - ٢٢٠ (ط. دار المأمون).
(٤) هو قول المازني. انظر: مشكل اعراب القرآن: ٢: ٣٢٣، والكشف: ٢: ٢٨٨، والبحر: ٨: ١٣٦.
(٥) من نكرة وهو ﴿لحق﴾، وهو قول الجرمي. انظر: ما سبق من المشكل والكشف، والبحر: ٨: ١٣٧.
(٦) في هود آية: ٦٩، راجع ص ٣٥١ - ٣٥٢.
(٧) في «ن، م» «الصَّاعقة والصَّعْقةُ لغتان».
(٨) بكسر العين وألف قبلها، هي قراءة جمهور السبعة سوى الكسائي. انظر: النشر: ٢: ٣٧٧، والاتحاف: ٣٩٩.
(٩) انظر: (صعق) في الصحاح: ٤: ١٥٠٦.
(١٠) في «ن» «عند»، وفي الحجة للفارسي: (خ): ٤: ٣٣٣ «عن الصاعقة».
(١١) البيت لراجز - لم أعرفه - في الحجة (خ): ٤: ٣٣٣، و«الموضح» للشيرازي: ٢٤٩/ب، واللسان (صعق): ١٠: ١٩٨، وفي اللسان «ثم تدلى».

﴿وَقَوْمَ نُوحٍ﴾[(١)] [٤٦] من قرأ بالخفض[(٢)]، فإنّه عطفه على ﴿مُوسَىٰ﴾ من قوله: ﴿وفي موسى﴾[(٣)][٣٨]، والمعنى: وتركنا فيها وفي موسى وفي قومِ نوح آية.

ومن قرى بالنصب[(٤)] حمله على المعنى، لأنّ معنى: ﴿وفي عاد إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم﴾ [٤١]، أي: أهلكناهم وقومَ نوح، أي: وأهلكنا قومَ نوح.

سورة والطور

﴿وَأَتْبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾ [٢١] من قرأ ﴿وأَتْبَعْنَـاهم﴾[(٥)]، فإن ﴿أتْبَعْنا﴾ يتعدّى إلى مفعولين أحدهما الهاء والميم، والثاني: ﴿ذريـتهم﴾.

ومن قرأ ﴿واتَّبَعَتْهم﴾[(٦)] رفع ﴿ذُرّيّتُهم﴾ بفعلهم[(٧)]. فأمّا ﴿ذريتهم﴾ الثاني فإنّه مفعول ﴿ألْحَقنا﴾ في قراءة من جمع وأفرد[(٨)]. وتقدم القول في الجمع والإفراد في ﴿ذرّيتهم﴾[(٩)]/ . ١٥٧/ب

---

(١) ترجمة ﴿فأخذتهم الصـٰعقة﴾ تأخرت في «ن» إلى هنا، وتقدم مكانها ﴿وقوم نوح﴾. ومن قوله في الترجمة السابقة «ومن قرأ ﴿الصـٰعقة﴾ بألف فإن الصعقة» سقط من «ن». وسقط منها أيضاً «قال الراجز: مع البيت».

(٢) في ﴿قوم﴾ هي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٦٠٩، و «الهادي»: ٣٦.

(٣) في حاشية الأصل «صوابه: وفي عاد»، ـ وهو قول في الخفض، انظر: مشكل مكي: ٢: ٣٢٥ ـ ويظهر أنه من مقابل أو ممن قرئت عليه.

(٤) وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم.

(٥) بقطع الهمزة وفتحها وسكون التاء والعين ونون وألف بعدها، هي قراءة أبي عمرو. انظر: غاية ابن مهران: ٢٦٥، والتبصرة: ٣٣٦.

(٦) بوصل الهمزة وتشديد التاء وفتح العين وتاء ساكنة بعدها، وهي قراءة بقية السبعة.

(٧) في «ن» «بفعله».

(٨) الذي يجمع نافع وأبو عمرو وابن عامر، والذي يفرد ابن كثير والكوفيون كما تقدّم في الأعراف آية: ١٧٢، راجع ص: ٣١٥.

(٩) تكلمت في الأعراف عن الموضع الثاني، أمّا الأوّل فيقرؤه بالجمع أبو عمرو وابن عامر إلاّ أن ابن عامر يرفع التاء وأبو عمرو ينصب بكسر التاء. والباقون بالافراد مع الرفع. انظر: التبصرة: ٣٣٦.

وتقدم ذكر ﴿أَلتنٰهم﴾ في الحجرات[١].

﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُ﴾ [٢٨] من فتح الهمزة[٢] فعلى حذف اللام، أي: لأنّه.

ومن كسرها[٢] فعلى الاستئناف.

﴿يُصْعَقُونَ﴾ [٤٥] مَنْ قرأ ﴿يَصْعَقُونَ﴾ بفتح الياء[٣]، فهو مثل قوله: ﴿فَصَعِق من في السمٰوات﴾ [الرمز: ٦٨].

ومن ضمّ الياء[٤] فعلى ما لم يسمّ فاعله، ومعناها كمعنى القراءة الأخرى.

سورة والنجم

﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ﴾ [١١] من خفّف[٥] فمعناه: ما كذب فؤاد محمّد[٦] ﷺ ما رآه بصره.

والتشديد[٧] فيه معنى التأكيد، وهو يرجع إلى معنى التخفيف.

﴿أَفَتُمَٰرُونَهُ﴾ [١٢] من قرأ ﴿أَفتَمْرُونه﴾[٨] فمعناه أفتجحدونه.

ومن قرأ ﴿أَفَتُمَـٰرُونه﴾[٩] فمعناه: أفتجادلونه.

---

(١) تقدّم ذكر لغة واحدة في آية: ١٤، راجع ص: ٥١٨، أما هنا فقرأ ابن كثير بكسر اللام من: أَلِتَ يأْلَت، وقرأ الجمهور بفتحها من: أَلَت، وهي لغة غطفان وأسد كما في البحر: ٨: ١١٧، أو من أَلَات. انظر: التيسير: ٢٠٣، والكشف: ٢: ٢٩١، واللسان (ألت): ٢: ٥.

(٢) قرأ نافع والكسائي بفتحها، والباقون بكسرها. إنظر: العنوان: ١٨١.

(٣) هي قراءة الجمهور إلّا ابن عامر وعاصماً. انظر: النشر: ٢: ٣٧٩.

(٤) هي قراءة ابن عامر وعاصم.

(٥) الذال، هي قراءة الجماعة إلا هشاما. انظر: الكافي: ١٧٥، وتلخيص العبارات: ١٥٤.

(٦) في «ن» «فؤاده».

(٧) وهي قراءة هشام.

(٨) بفتح التاء واسكان الميم من غير ألف، هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الارشاد: ٥٧٢، والاقناع: ٧٧٥.

(٩) بضم التاء وفتح الميم وألف بعدها، وهي قراءة بقيّة السبعة.

وتقدم «النَّشأة»[١] [٤٧] و ﴿كبير الإثم﴾[٢] [٣٢]، [و ﴿ثمود﴾[٣/أ-ب]] [٥١].

﴿وَمَنَوٰةَ﴾ [٢٠] ﴿ومناءة﴾ لغتان[٤]، وهو صنم[٥].

﴿ضِيزَىٰٓ﴾ [٢٢] من قرأ بالهمز[٦]، فهو من ضأز أي ظلم، والمعنى: قسمة ذات ظلم.

ومن قرأ بياء[٧]، فأصلها ضُيْزَى مثل فُعْلى، لأنّه ليس في الصفات ما هو على فِعْلَى[٨]، وكان الأصل لو قُلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها فقيل: ضُوزَى، وقد جاءت عن العرب لكن لم يقرأ بها [أحد][٩]، وإنما قلبت الضمّة كسرة لتصحّ الياء، إذ الياء أخفّ من الواو.

وتقدم ﴿عاداً الأولى﴾[١٠] [٥٠].

---

(١) في العنكبوت آية: ٢٠، راجع ص: ٤٦٤.
(٢) في الشورى آية: ٣٧، راجع ص: ٥٠٤.
(٣/أ) زيادة من «ن، م».
(٣/ب) في هود آية: ٦٨، راجع ص: ٣٥١.
(٤) قرأ ابن كثير بهمزة بعد الألف، والباقون بغير همز. انظر: النشر: ٢: ٣٧٩، والاتحاف: ٤٠٣.
(٥) كان لهذيل وخزاعة بين مكة والمدينة. انظر: معاني القرآن للزجاج: ٥: ٧٢، والصحاح: (منا): ٦: ٢٤٩٨.
(٦) قرأ ابن كثير بهمزة ساكنة بعد الضاد، انظر: السبعة: ٦١٥، و «الهادي»: ٣٧/أ.
(٧) وهي قراءة بقيّة السبعة.
(٨) انظر في هذا: معاني القرآن للزجاج: ٥: ٧٣، والبحر: ٨: ١٥٤.
(٩) زيادة من «ن».
(١٠) في «باب المد» ص: ٣٩ ـ ٤٠، وفي «باب نقل الحركة»، ص: ٥١ ـ ٥٣.

سورة القمر

﴿خُشَّعًا﴾ [٧] من قرأ ﴿خَٰشِعًا﴾[١] فإنّه أفرده لتقدمه[٢] كما جاء بلفظ[٣] التذكير لتقدّمه[٤].

ومن قرأ ﴿خُشَّعًا﴾[٥] جمع، لأنّ الأبصار جماعة.

﴿سَيَعْلَمُونَ﴾ [٢٦] من قرأ بالتاء[٦] فعلى معنى: قل لهم.

ومن قرأ بالياء[٧] فلِمَا تقدم من ذكر الغيبة.

وتقدّم ذكر المحذوفات[٨].

١٥٨/أ

سورة الرحمٰن عزّ وجلّ/

﴿والْحَبَّ ذا العصف والريحان﴾ [١٢] قراءة ابن عامر[٩] على أنّه عطف على ﴿الأَرض﴾؛ لأنّ معنى ﴿والأَرض وضعها﴾ خلق الأرض. ومن رفع[١٠] عطف على

---

(١) بفتح الخاء وألف بعدها وكسر الشين مخففة، هي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي. انظر: غاية ابن مهران: ٢٦٨، والتبصرة: ٣٤٠.

(٢) لأنّ ﴿خٰشعا﴾ اسم فاعل، واسم الفاعل إذا تقدم على الجماعة جاز فيه الافراد والتذكير أو الافراد والتأنيث نحو قوله تعالى ﴿خٰشعة أبصٰرهم﴾ القلم: ٤٣. انظر: معاني القرآن للزجاج: ٥: ٨٦، والقرطبي: ١٧: ١٢٩.

(٣) في «ر» «بذكر».

(٤) لفظ «لتقدمه» موجود في الأصل و«ن، م» وفي الأصل عليه صاد ممدودة دلالة على أن الكلمة سقيمة. انظر في هذا الاصطلاح: الالماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض: ١٦٩. ولا يوجد في «ر».

(٥) بضم الخاء وفتح الشين مشددة من غير ألف، وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم.

(٦) هي قراءة ابن عامر وحمزة. انظر: التيسير: ٢٠٦، والعنوان: ١٨٣.

(٧) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم والكسائي.

(٨) من حيث الاحتجاج اجمالاً في البقرة آية: ١٨٦، راجع ص: ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٩) بنصب ﴿الحبَّ﴾ و ﴿ذا﴾ و ﴿الريحانَ﴾، ورسم ﴿ذا﴾ كذلك في مصحف الشام. انظر: الكافي: ١٧٧ ـ ١٧٨، وتلخيص العبارات: ١٥٥.

(١٠) في الأسماء الثلاثة، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم، و ﴿ذو العصف﴾ في مصاحفهم

﴿فَٰكِهَةٌ﴾ [١١]. ومن خفض ﴿الريحانِ﴾[(١)] عطفه على ﴿العصفِ﴾. و ﴿الريحان﴾ هاهنا الرزق[(٢)]. و ﴿العصف﴾ وإن كان من جملة الرزق فلا يكون ذلك تكريراً، لأنّ ﴿العصف﴾ للبهائم و ﴿الريحان﴾ للنّاس.

وتقدم ﴿يَخْرُج ويُخْرَج﴾[(٣)] [٢٢].

﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [٢٤] من قرأ بفتح الشين[(٤)] فهو من أُنشئت فهي منشَأة.

ومن كسر الشين[(٤)] نسب الفعل إلى السفن اتّساعاً، والمعنى: المنشِئَات السير.

﴿سَنَفْرُغُ﴾ [٣١] من قرأ بالياء[(٥)] فلمّا تقدم من ذكر اللَّه عزّ وجلّ على لفظ الغيبة[(٦)].

ومن قرأ بالنون[(٧)] فعلى إخبار اللَّه جلّ ذكره عن نفسه.

﴿شُوَاظٌ﴾ [٣٥] ضمّ الشين وكسرها لغتان[(٨)]، والشواظ قيل[(٩)]: هو اللهب الذي لا دخان فيه. وقيل: هو اللهب والدخان جميعاً حكى ذلك أبو عمرو وغيره[(١٠)]: أنّ الشواظ لا يكون إلاّ من شيئين.

بالواو. انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١٢٠.

(١) مع قراءته برفع ﴿الحبّ﴾ و ﴿ذو العصف﴾، هي قراءة حمزة والكسائي.

(٢) وهو قول ابن عباس ومجاهد والضحاك، وهي لغة حمير كما في القرطبي: ١٧ : ١٥٧. وانظر: معاني القرآن للفراء: ٣: ١١٣ ـ ١١٤، والطبري: ٢٧: ١٢٢.

(٣) في الأعراف آية: ٢٥، راجع ص: ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٤) قرأ حمزة وشعبة في أحد وجهيه بكسر الشين، وقرأ الباقون وشعبة في الوجه الثاني بفتحها. انظر: النشر: ٢: ٣٨١.

(٥) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الارشاد: ٥٧٨، والاقناع: ٨٧٨.

(٦) في قوله تعالى ﴿يسئله من في السمٰوٰت والأرض كل يوم هو في شأن﴾ آية: ٢٩.

(٧) وهي قراءة الباقين، وكلا القراءتين ـ الياء والنون ـ من فرغ بفتح الراء، وهي لغة الحجاز كما في البحر: ٨ : ١٩٤.

(٨) قرأ ابن كثير بكسر الشين، وقرأ الباقون بضمها. انظر: السبعة: ٦٢١، وغاية ابن مهران: ٢٦٩.

(٩) هو قول ابن عباس ومجاهد. انظر: تفسير الطبري: ٢٧ : ١٣٩، والقرطبي: ١٧ : ١٧١.

(١٠) وحكاه الأخفش عن بعض العرب كما في القرطبي: ١٧ : ١٧١. (ولم أجده في معاني القرآن له).

﴿وَنُحَاسٌ﴾ [٣٥] النّحاس في هذا الموضع هو الدخان في أكثر قول المفسّرين[١].

فمن قرأ بالخفض[٢] فهو[٣] على قول من قال: إن الشواظ يكون النار والدخان جميعاً، فالمعنى: يرسل عليكما شُواظٌ من نار ومن نحاس أي ودخانٍ.

ومن قرأ بالرفع[٤] فهو على قول من قال: إن الشواظ اللهب فيكون المعنى: يرسل عليكما شواظ من نار، أي: لهب من نار، ويرسل عليكما دخان.

﴿يَطْمِثْهُنَّ﴾ [٥٦، ٧٤] ضمّ الميم وكسرها لغتان[٥].

﴿ذو الجلٰل والإكرام﴾ في آخر السورة: من قرأ ﴿ذو﴾ بالرفع[٦]، جعله نعتاً للاسم وهو نعت للّه عزّ وجلّ، لأنّ الاسم هو المسمّى في مذهب أهل الحق[٧]، وقد

---

(١) وهو قول ابن عباس وسعيد بن جبير واختاره ابن جرير: ٢٧: ١٤٠ ـ ١٤١. انظر: معاني القرآن للفراء: ٣: ١١٧، ومجاز القرآن: ٢: ٢٤٤، وتفسير غريب القرآن: ٤٣٨، والماوردي: ٤: ١٥٥، وزاد المسير: ٨: ١١٦.

(٢) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: «الهادي»: ٣٧/أ، والتبصرة: ٣٤٢، وانظر: القرطبي: ١٧: ١٧١ ـ ١٧٢.

(٣) لفظ «فهو» لا يوجد في «م»، وفي «ر» «فعلى».

(٤) وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.

(٥) قرأ الدوري عن الكسائي بضم الميم في الموضع الأول، وأبو الحارث عنه بالضم في الموضع الثاني ـ هذا الذي قرأ به المهدوي ـ، وقرأ الباقون بكسرها في الموضعين. انظر: النشر: ٢: ٣٨١ ـ ٣٨٢، والفوائد المجمعة: ٣١/ب.

(٦) هي قراءة ابن عامر، وكذلك هو في المصاحف الشامية. انظر: التيسير: ٢٠٧، والعنوان: ١٨٤، وانظر: المقنع: ١٠٨.

(٧) الذي دعاه أن يصفه بهذا: الرد على المعتزلة القائلين بانكار الصفات، وعلى الجهمية القائلين بأن أسماء الله مخلوقة. وهو مذهب قال به بعض أهل العلم، كالباقلاني واللالكائي والبغوي وغيرهم. والقول في هذه المسألة من الأمور الحادثة التي لم يكن فيها كلام في الصدر الأول، وقد ردّ هذا المذهب السهيلي في نتائج الفكر: ٣٩ ـ ٥٠. والصواب في هذه المسألة ـ إن شاء الله ـ أن الاسم تارة يراد به اللفظ الدال عليه، وتارة يراد به المسمى. انظر في المسألة: صريح السنّة للطبري: ٢٦، ومجموع فتاوي شيخ الإسلام: ٦: ١٨٥ ـ ٢١٢، وشرح الطحاوية: ٧١، ولوامع الأنوار: ١: ١١٩ ـ ١٢٣.

وانظر في الآية الكريمة خصوصاً: الكشف: ٢: ٣٠٣، والقرطبي: ١٧: ١٩٣، والفتاوي: ٦: ١٩٣، والبحر: ٨: ١٩٩ ـ ٢٠٠.

أوضحت القول في هذه المسألة في كتاب «الكفاية»[١].

ومن قرأ ﴿ذي﴾ بالخفض[٢] فعلى النعت لـ ﴿ربِّك﴾/ . ١٥٨/ب

سورة الواقعة

﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [٢٢] من قرأ بالخفض[٣] حمله على المعنى، لأنّ معنى ﴿يطوف عليهم وِلْدَنٌ مخلدون﴾ [١٧] ينعمون[٤] بذلك وبحورٍ عين.

ومن قرأ بالرفع[٥] فهو محمول أيضاً على المعنى؛ لأنّ معنى ما تقدم: لهم فيها أكواب ولهم فيها حورٌ عين. وقيل[٦]: هو معطوف على قوله: ﴿ثلّة من الأوّلين﴾ [١٣]. فيكون المعنى: ثلّة من الأوّلين وقليل من الآخرين وحورٌ عين على سرر موضونة. وقيل: هو معطوف على المضمر[٧] في ﴿متكئين﴾ [١٦] ولم يؤكّد لطول الكلام. وقيل: هو معطوف على الضمير في ﴿متقـٰبلين﴾ ولم يؤكد أيضاً لطول الكلام.

﴿ عُرُبًا﴾ [٣٧] من أسكن الراء فهو مخفّف من قراءة من قرأ ﴿عُرُباً﴾[٨]، وهو جمع عَروب، وجمع على فَعْل، مثل صَبُور وصَبْر، والعَروب هي الغَنِجَة، وقيل[٩]:

---

(١) وذكر طرفاً منها في «التحصيل»: ١/٥/أ.

(٢) وهي قراءة بقيّة السبعة، وكذلك هي في مصاحفهم. والربّ عنى هذه القراءة هو المسمّى.

(٣) في ﴿حور﴾ وفي ﴿عين﴾، هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الكافي: ١٧٩، وتلخيص العبارات: ١٥٥.

(٤) في «م» «يتمتعون».

(٥) وهي قراءة الباقين، والتوجيه الذي قاله المؤلف لسيبويه في الكتاب: ١: ١٧٢.

(٦) انظر: القول الأوّل في القرطبي: ١٧: ٢٠٥، والثاني في البحر: ٨: ٢٠٦.

(٧) وتقديره في ﴿متكئين﴾ و ﴿متقبلين﴾: هم، أي: هم متكئين عليها متقابلين وحورٌ عينٌ.

(٨) قرأ شعبة وحمزة بسكون الراء، وهي لغة تميم وبكر بن وائل كما في معاني القرآن للفراء: ٣: ١٢٥، والباقون بضمها. انظر: الاقناع: ٧٨٠.

(٩) هو قول ابن عباس، والغَنِجَةُ: حسنة الدلّ في لغة أهل المدينة. انظر: صحيح البخاري: ١٨٥٠، وتفسير ابن قتيبة: ٤٤٩، والطبري: ٢٧: ١٨٧.

هي المتحبّبة إلى زوجها.

﴿شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [٥٥] الشُّرْب والشَّرْب[١] مصدران.

وتقدم ﴿أو آباؤنا﴾ [٤٨]، و ﴿قدرنا﴾ [٦٠]، والاستفهامان[٢].

﴿بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [٧٥] من قرأ ﴿بمَوْقع﴾[٣] فهو اسم للجنس، يؤدّي الإفراد فيه عن[٤] الجمع.

ومن قرأ ﴿بمَوَٰقع[٥] النجوم﴾ جمع؛ لأنّ مواقع النجوم كثيرة.

سورة الحديد

﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ﴾ [٨] قراءة أبي عمرو[٦] على ما لم يسمّ فاعله.

وقراءة الباقين[٧] على إسناد الفعل للفاعل والقراءتان بمعنى واحد، إذ معلوم أن اللّه عزّ وجلّ هو آخذ الميثاق.

﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [١٠] من قرأ بالرفع[٨] فعلى الابتداء والخبر[*]، لأنّ

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي بفتح الشين، والباقون بضمها. انظر: السبعة: ٦٢٣، والارشاد: ٥٨١.

(٢) ﴿أو آباؤنا﴾ في الأعراف اية: ٩٨، راجع ص: ٣٠٦، و ﴿قدرنا﴾ من حيث الاحتجاج ص: ٣٧٦. أما القراءة فقرأ ابن كثير بتخفيف الدال والباقون بتشديدها انظر: النشر: ٣: ٣٨٣. والاستفهامان في الرعد ص: ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٣) بسكون الواو من غير ألف، هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: غاية ابن مهران: ٢٧٠، والتبصرة: ٣٤٤.

(٤) في «م» «معنى».

(٥) بفتح الواو وألف بعدها، هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(تنبيه): ترك المؤلف ـ رحمه الله ـ ﴿إنا لمغرمون﴾: ٦٦. قرأ شعبة بهمزتين مفتوحة ومكسورة، والباقون بهمزة واحدة مكسورة على الخبر. انظر: التيسير: ٢٠٧، والاتحاف: ٤٠٩.

(٦) بضم الهمزة وكسر الخاء من ﴿أُخِذَ﴾ ورفع ﴿ميثٰقكم﴾. انظر: «الهادي»: ٣٧، والعنوان: ١٨٦.

(٧) بفتح الهمزة والخاء من ﴿أَخَذَ﴾ ونصب ﴿ميثٰقكم﴾.

(٨) هي قراءة ابن عامر، وكذلك ﴿كل﴾ مرسوم في مصاحف الشام. انظر: الكافي: ١٧٩، وتلخيص العبارات: ١٥٦.

(*) «الخبر» سقط من «ر».

المفعول إذا تقدّم على الفعل ضَعُفَ عمل الفعل.

ومن نصب ﴿كلاً﴾[١] جعله/ مفعول ﴿وعد﴾. ١٥٩/أ

﴿ ٱنظُرُونَا﴾ [١٣] و ﴿أَنْظِرُونا﴾ معناهما سواء[٢]، وهما من الانتظار. والعرب تقول: نظرت كذا وأنتظرته بمعنى واحد[٣]. والمعنى: نفّسونا[٤] وأمهلونا نقتبس من نوركم.

﴿ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ ﴾[٥][١٥] القول فيه كالقول في ﴿ولا تقبل منها شفٰعة﴾ [البقرة: ٤٨]، ونظائره.

﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [١٦] من قرأ بالتشديد[٦]، فلأنّ قبله: ﴿أن تخشع قلوبهم لذكر اللّه وما نَزَّلَ﴾، أي: وما نزّل اللّه.

ومن قرأ بالتخفيف[٧] ففي ﴿نزل﴾ ضمير ﴿ما﴾ المتقدمة.

﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾ [١٨] من خفّف الصاد[٨] في ﴿المصَدِّقين والمصَدِّقـٰتِ﴾ فهو من التصديق، فكأنّه قال: إن المؤمنين والمؤمنات، ويكون معنى: ﴿وأقرضوا اللّه قرضاً حسناً﴾ من العمل والطاعة.

ومن شدّد الصاد[٩] فأصله المتصدقين والمتصدّقات، فأدغمت التاء في

---

(١) وهي قراءة الباقين، وكذلك هي في مصاحفهم. انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١٢١.

(٢) قرأ حمزة بهمزة قطع مفتوحة وكسر الظاء، والباقون بهمزة وصل وضم الظاء، انظر: الارشاد: ٥٨٤، والاقناع: ٧٨١.

(٣) انظر هذا المعنى: عند الفراء في معاني القرآن: ٣: ١٣٣، وعند المبّرد في: ما اتفق لفظه واختلف معناه: ١٢.

(٤) كذا في النسخ الأربع، والمعنى: فرّجوا عنا، أو أخّرونا قليلاً. انظر: (نفس) في اللسان: ٦: ٢٣٧.

(٥) قرأ ابن عامر ﴿تؤخذ﴾ بالتاء. والباقون بالياء. انظر: النشر: ٢: ٣٨٤، والاتحاف: ٤١٠، وراجع ص: ١٦٤.

(٦) في الزاي، هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي. انظر: غاية ابن مهران: ٢٧١، و «الهادي»: ٣٧.

(٧) وهي قراءة نافع وحفص.

(٨) هي قراءة ابن كثير وشعبة. انظر: السبعة: ٦٢٦، والتبصرة: ٣٤٥.

(٩) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي.

الصاد، فهو من الصدقة لا غير، والأوّل يجمع الصدقة وغيرها.

﴿بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [٢٣] من قرأ بالقصر[١]، فالمعنى: ولا تفرحوا بما جاءكم.

ومن قرأ بالمدّ[١]، فالمعنى: ولا تفرحوا بما آتاكم اللّٰه.

وتقدم «البُخْل والبَخَل»[٢].

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [٢٤] زيادة ﴿هو﴾ وحذفها سواء في المعنى، وكل واحد منهم اتّبع فيها خط مصحفه[٣].

سورة المجادلة

تقدّم ﴿يَظَّهَّرونَ﴾[٤] [٢، ٣]، و ﴿ٱلَّـٰٓـِٔي﴾[٥] [٢].

﴿وَيَتَنَٰجَوْنَ﴾ [٨] ﴿يَنْتَجُون﴾ و ﴿يَتَنَـٰجُوْن﴾[٦] بمعنى واحد، مثل افتعل وتفاعل.

﴿فِى ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ [١١] من قرأ بالجمع أو بالإفراد[٧] فهو مسجد الرسول عليه

---

(١) قرأ أبو عمرو بقصر الهمزة، والباقون بمدها. انظر: التيسير: ٢٠٨، والعنوان: ١٨٦.

(٢) اللفظ القرآني هنا ﴿بالبخل﴾ آية: ٢٤، وتقدم الكلام فيه في النساء آية: ٣٧، راجع ص: ٢٥٢.

(٣) قرأ نافع وابن عامر بحذف ﴿هو﴾ وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون باثباتها، وكذلك هي في مصاحفهم. انظر: الكافي: ١٨٠، وتلخيص العبارات: ١٥٦.

(٤) في النسخ الأربع «تظهرون» بالتاء. لكن هنا القراء مجمعون على الياء. وتقدم الكلام عليها في الأحزاب آية: ٤، راجع ص: ٤٧٣ ـ ٤٧٤، وكل القراء يقرؤون بالياء في الموضعين، وحمزة والكسائي يقرءان كابن عامر: انظر: النشر: ٢: ٣٨٥.

(٥) في الأحزاب ـ أيضاً ـ آية: ٤، راجع ص: ٤٧٣.

(٦) قرأ حمزة بنون ساكنة بعد الياء وضم الجيم من غير ألف على وزن «يَنْتَهُون» والأصل «يَنْتَجِيُون» لأنّ لام الفعل ياء من ناجيت، نقلت ضمة الياء إلى الجيم لثقلها ثم حذفت لسكونها مع الواو. وقرأ الباقون بتاء ونون مفتوحتين وألف بعد النون. انظر: الارشاد: ٥٨٧، والاتحاف: ٤١٢.

(٧) قرأ عاصم بفتح الجيم وألف بعدها، والباقون بسكون الجيم من غير ألف، انظر: الإقناع: ٧٨٢، والنّشر: ٢: ٣٨٥.

السلام، فالجمع، لأنّ فيه مجالس كثيرة. والإفراد لأنّه مسجد[١] واحد.

﴿ انشُزُواْ﴾ [١١] و ﴿انشِزُوا﴾ لغتان[٢].

سورة الحشر

١٥٩/ب

﴿ يُخْرِبُونَ ﴾ [٢] و ﴿يُخَرِّبون﴾[٣] بمعنى واحد، إلَّا أنّ في ﴿يُخَرِّبون﴾ معنى التكثير.

﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [٧] من رفع ﴿دولةٌ﴾[٤] جعل «كان» بمعنى الحدوث فتستغني[*] عن الخبر.

ومن نصبها[٥] جعلها خبر ﴿يكون﴾، واسمها مضمر فيها.

﴿ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ﴾ [١٤] الجُدُر: الحصون، واحدها جدار، فالجمع والإفراد يرجعان[٦] إلى معنى واحد[٧].

---

(١) في «ن، م» «مجلس».

(٢) قرأ نافع وابن عامر وعاصم ـ من غير خلاف عن شعبة من «الهداية» ـ بضم الشين. وقرأ الباقون بكسرها في ﴿انْشزُوا﴾ و ﴿فانْشزُوا﴾، والمعنى: قوموا وانهضوا. انظر: النشر: ٢: ٣٨٥، وانظر: تفسير غريب القرآن: ٤٥٧، ومعاني القرآن للزجاج: ٥: ١٣٩.

(٣) قرأ أبو عمرو بفتح الخاء وتشديد الراء، والباقون بسكون الخاء وتخفيف الراء. انظر: السبعة: ٦٣٢، وغاية ابن مهران: ٢٧٣.

(٤) هي قراءة هشام ـ من غير خلاف من «الهداية» ـ انظر: النشر: ٢: ٣٨٦، والفوائد المجمعة: ٣١/ب.

(*) زيادة من «ر»، وفي النسخ الثلاث «تستغني».

(٥) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٦) في «ن» «يرجع».

(٧) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿جدار﴾ بكسر الجيم وفتح الدال وألف بعدها، والباقون بضم الجيم والدال من غير ألف. انظر: «الهادي»: ٣٧، والتبصرة: ٣٤٩.

(تنبيه): لم يذكر المؤلف في ﴿تكون﴾ التأنيث لهشام، فهل مذهب «الهداية» التذكير كما في تحصيل الكفاية: ١٨٦/ب؟. وهو الذي أرجحه بناء على صحة ما ذَكَرَ من مذاهب التبصرة: ٣٤٩، والتيسير: ٢٠٩، والكافي: ١٨٠. (ولم يذكر في النشر والفوائد مذهب «الهداية»).

سورة الممتحنة

﴿ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ [٣] من قرأ ﴿يَفْصِل بينكم﴾ أو ﴿يُفَصِّل﴾[١] فهما بمعنى[*] واحد، والفعل منسوب إلى اللّه عزّ وجلّ لتقدّم ذكره، وكذلك ﴿يُفْصَل﴾ و ﴿يُفَصَّل﴾،[٢] هما بمعنى، إلاّ أنّهما مبنيّان لما لم يسمّ فاعله.

وتقدم ﴿أُسوة﴾[٣][٤، ٦]، و﴿ تمسكوا﴾[٤][١٠].

سورة الصف

تقدم ﴿سٰحر﴾[٥][٦]، وتقدّمت ياءات الإضافة[٦]، وتقدم نظير ﴿تُنجيكم﴾[٧][١٠].

﴿ مُتِمُّ نُورِهِۦ ﴾ [٨] من قرأ بالتنوين والنصب[٨] فهو الأصل، لأنّه للاستقبال.

ومن قرأ بالإضافة[٩]، فإنه حذف التنوين استخفافاً، والمعنى للاستقبال فهو مثل قوله: ﴿فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم﴾ [الأحقاف: ٢٤].

---

(١) قرأ عاصم بفتح الياء وسكون الفاء وكسر الصاد مخففة. وقرأ حمزة والكسائي بضم الياء وفتح الفاء وكسر الصاد مشددة، انظر: التيسير: ٢١٠، والعنوان: ١٨٩.

(*) «بمعنى» سقط من «ر».

(٢) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بضم الياء وسكون الفاء وفتح الصاد مخففة. وقرأ ابن عامر بضم الياء وفتح الفاء وتشديد الصاد مفتوحة.

(٣) في الأحزاب آية: ٢١، راجع ص: ٤٧٥، وبخط دقيق في «ر» كتب «في الأحزاب».

(٤) من حيث الاحتجاج في الأعراف آية: ١٧٠، راجع ص: ٣١٤، أمّا هنا: فقرأ أبو عمرو بتشديد السين ـ ويلزم منه فتح الميم ـ، والباقون بتخفيفها. انظر: النّشر: ٢: ٣٨٧.

(٥) في المائدة آية: ١١٠، راجع ص: ٢٧١.

(٦) من حيث الاحتجاج إجمالاً في البقرة آية: ٣٠، راجع ص: ١٥٨ ـ ١٦١.

(٧) نحو ﴿ينجيكم﴾ في الأنعام آية: ٦٤، راجع ص: ٢٨١ ـ ٢٨٢، أما هنا: فقرأ ابن عامر بفتح النون وتشديد الجيم. وقرأ الباقون بسكون النون وتخفيف الجيم. انظر: الكافي: ١٨١، وتلخيص العبارات: ١٥٨.

(٨) هي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وشعبة. انظر: الارشاد: ٥٩٢، والإقناع: ٧٨٦.

(٩) أي بترك تنوين ﴿متم﴾ وخفض ﴿نوره﴾، وهي قراءة ابن كثير وحفص وحمزة والكسائي.

﴿ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ [١٤] القراءتان متقاربتان(١)، لأنّ معناهما جميعاً الإضافة.

ولا خلاف في **الجمعة**

سورة المنافقون

﴿خُشُبٌ﴾ [٤] و ﴿خُشْب﴾(٢) جمع خَشَبة، كما يجمع أَسَد في أُسُد وأُسْد.

﴿لَوَّوْاْ رُءُوسَهُمْ﴾ [٥] التشديد(٣) يدلّ على التكثير. والتخفيف(٣) يقع للكثير والقليل.

﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [١٠] من نصب(٤) عطفه على/ لفظ ﴿فأصدق﴾. ١٦٠/أ

ومن جزم(٥) حمله على موضع ﴿فأصدق﴾ لأنّ موضعه جزم، المعنى: إن تؤَخِرْني أصدّق.

سورة التغابن

لا خلاف فيها إلا ﴿نُكفر عنه ونُدْخله﴾ [٩]، وقد تقدّم نظيره(٦).

---

(١) قرأ ابن عامر والكوفيون ﴿أنصار﴾ بغير تنوين و ﴿الله﴾ بغير لام على الاضافة وقرأ الباقون بالتنوين ولام الجر. انظر: النشر: ٢: ٣٨٧، والاتحاف: ٤١٦.

(٢) قرأ قنبل وأبو عمرو والكسائي بسكون الشين. وقرأ الباقون بضمها. انظر: التبصرة: ٣٥٢، والتيسير: ٢١١.

(٣) قرأ نافع بتخفيف الواو الأولى. وقرأ الباقون بتشديدها. انظر: «الهادي»: ٣٨/أ، والعنوان: ١٩١.

(٤) مع اثبات واو في ﴿وأكون﴾ هي قراءة أبي عمرو. انظر: السبعة: ٦٣٧، وغاية ابن مهران: ٢٧٥.

(٥) النون مع حذف الواو، هي قراءة الباقين وكذلك هو مرسوم في جميع المصاحف. انظر: النّشر: ٢: ٣٨٨.

(تنبيه): ترك المؤلف ذكر ﴿بما يعملون﴾ آية: ١١. فقرأ شعبة بالياء. وقرأ الباقون بالتاء. انظر: الاتحاف: ٤١٧.

(٦) في النساء آية: ١٣، ١٤، راجع ص: ٢٤٧، وتكلمت على ما في التغابن من قراءة.

سورة الطلاق

﴿بَالِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [٣] القول فيه كالقول في ﴿مُتِّم نوره﴾(١).

وتقدم ذكر ﴿نكراً﴾(٢)[٨]، و ﴿الَّئِي﴾(٣)[٤]، و ﴿ندخله﴾(٤)[١١].

سورة التحريم

﴿عَرَّفَ بَعْضَهُۥ﴾ [٣] معنى التخفيف(٥) جازى على بعضه، كما تقول لرجل فعل بك خيراً قد عرفت لك فعلك. ومجازاة النبيّ عليه السّلام على بعضه هو طلاق حفصة(٦) رضي اللّه عنها طلقة واحدة(٧).

ومن قرأ بالتشديد(٨)، فالمعنى: عرّف بعضَ نسائه ببعض الحديث، وأعرض عن بعضه تكرها. وسبب نزول هذه الآية ومعناها ـ فيما ذكر أهل التفسير ـ(٩): أن النبيّ عليه السّلام دخل بمارية القبطيّة(١٠) بيت حفصة رضي اللّه عنها، فوقفت له

---

(١) في الصف آية: ٨، راجع ص: ٥٣٢، أما القراءة: فقرأ حفص ﴿بالغ﴾ بترك التنوين و﴿أمره﴾ بالخفض. وقرأ الباقون بالتنوين والنصب. انظر: الكافي: ١٨٢، وتلخيص العبارات: ١٥٩.

(٢) في الكهف آية: ٧٤، ٨٧، راجع ص: ٣٩٨.

(٣) في الأحزاب آية: ٤، راجع ص: ٤٧٣.

(٤) في النساء آية: ١٣ ـ ١٤، راجع ص: ٢٤٧.

(٥) في الراء، هي قراءة الكسائي. انظر: الارشاد: ٥٩٨، والاقناع: ٧٨٨.

(٦) هي بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين تزوجها النبي ﷺ بعد خُنَيس بن حُذَافة، وكان بَدْريا بعد وفاته بالمدينة سنة ثلاث، وفضائلها جمّة، توفيت رضي الله عنها سنة (٤٥ هـ). انظر: تقريب التهذيب: ٧٤٥، والإصابة: ٤: ٢٦٤.

(٧) انظر: تفسير الطبري: ٢٨: ١٦٠. ويؤيده (أن رسول الله ﷺ طلّق حفصة ثم راجعها) رواه أبو داود في الطلاق: ٢: ٧١٢، والنسائي كذلك: ٦: ٢١٣، وابن ماجة في أوّل كتاب الطلاق برقم: ٢٠١٦.

(٨) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٩) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣: ١٦٥، وتفسير الطبري: ٢٨: ١٥٥ ـ ١٥٨، ومعاني القرآن للزجاج: ٥: ١٩١. والصحيح في سبب النزول هو قصة العسل الثابتة في البخاري ـ كتاب الطلاق ـ: ٥: ٢٠١٦، ومسلم: ٢: ١١٠٠ ـ ١١٠٢. وزعم عياض أنّ قصة مارية لم تأت بطريق صحيح كما في شرح النووي على مسلم: ١٠: ٧٧. وانظر خلافه في الفتح: ٩: ٢٣٧، وأضواء البيان: ٦: ٥٢٩.

(١٠) هي أم إبراهيم ولد النبي ﷺ أهداها إليه المقوقس صاحب الاسكندرية سنة سبع، وأسكنها ﷺ العالية. =

حفصة على الباب، فلما خرج عاتبته على ذلك، فحرّمها على نفسه. وقيل: إنه حلف ألا يمسّها أبداً. فأمّا الحديث الذي أخبر اللَّه عزّ وجلّ أنّ النبيّ عليه السّلام أسرّه إلى بعض أزواجه، فيروى أنّه أسرّ إلى حفصة أن الخليفة من بعده أبو بكر رضي اللَّه عنه، وأن الخليفة من بعد أبي بكر أبوها[1] عمر رضي اللَّه عنه، وأمرها أن تكتم ذلك، فأخبرت به عائشة[2] رضي اللَّه عنها، فأَطْلَع اللَّه عزّ وجلّ نبيّه على ذلك[3]/ . ١٦٠/ب

﴿ نَّصُوحًا﴾ [٨] من ضمّ النون[4] فهو مصدر.

ومن فتحها[4] فهو اسم على «فَعُول» مبني للمبالغة. والمعنى: توبة صادقة. وتقدم نظير ﴿وكتبه﴾[5] [١٢]، و ﴿جبريل﴾[6] [٤]، و ﴿يبدله﴾ [٥]، و ﴿تظٰهرا﴾[7] [٤].

سورة الملك

﴿ مِن تَفَٰوُتٍۚ﴾ [٣] ﴿تفوُّت﴾ و ﴿تَفٰوُت﴾[8] بمعنى واحد، لأنّ تَفَعُّل وتفاعل يأتيان بمعنى.

= توفيت رضي الله عنها سنة (١٦ هـ) في خلافة عمر. انظر: الاصابة: ٤: ٣٩١، وشذرات الذهب: ١: ٢٩.

(١) لفظ «أبوها» سقط من «م».

(٢) بنت أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه، أمّ المؤمنين، دخل بها النبيّ ﷺ سنة تسع، وهي من أفقه النساء، ومناقبها وفضائلها جمة، توفيت رضيّ الله عنها سنة (٥٧ هـ) على الصحيح. انظر: تقريب التهذيب: ٧٥٠، والاصابة: ٤: ٣٤٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج: ٥: ١٩٢، وزاد السير: ٨: ٣٠٨. وأشار الحافظ في الفتح: ٩: ٢٣٧ إلى ضعف سند هذا الحديث، كما أشار السيوطي في الدر: ٨: ٢١٦ أنّه رواه الطبراني في الأوسط وابن مردويه بسند ضعيف.

(٤) قرأ شعبة بضم النون، والباقون بفتحها. انظر: النشر: ٢: ٣٨٨ ـ ٣٨٩، والاتحاف: ٤١٩.

(٥) في البقرة آية: ٢٨٥ من حيث الاحتجاج ص: ٢١٣، أمّا القراءة: فقرأ أبو عمرو وحفص بالجمع. والباقون بالافراد. انظر: الاتحاف: ٤١٩.

(٦) في البقرة ــ أيضاً ـ آية: ٩٧، ٩٨. والقراءات المذكورة هناك هي هنا كذلك، راجع ص: ١٧٦.

(٧) ﴿يبدله﴾ في الكهف آية: ٨١، راجع ص: ٤٠٠، و﴿تظٰهرون﴾ في البقرة آية: ٨٥، راجع ص: ١٧٣.

(٨) قرأ حمزة والكسائي بضم الواو مشددة من غير ألف، والباقون بألف مع التخفيف. انظر: السبعة: ٦٤٤، وغاية ابن مهران: ٢٧٧.

وتقدم ﴿النشور ءَأمنتم﴾ [١٥، ١٦] في باب الهمز[١]. فأمّا علّة قنبل في إبداله الهمزة [الأولى][٢] واواً، فعلته في ذلك كعلته في: ﴿قال فرعون ءامنتم﴾، وقد تقدم ذلك.

﴿ فَسُحْقًا ﴾ [١١] الضم والإسكان سواء[٣]. وقد تقدّم نظائره نحو: ﴿السُّحُت﴾ و ﴿السُّحْت﴾ و ﴿الرُّعُب﴾ و ﴿الرُّعْب﴾.

﴿ فَسَتَعْلَمُونَ﴾ [٢٩] الياء والتاء[٤] كل واحدة منهما راجعة إلى ما تقدّم، لأنّه قد تقدم قبله ذكر خطاب وغيبة[☆].

سورة ن والقلم

﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [١٤] الاستفهام[٥] معناه التقرير والتوبيخ، والمعنى: أمن أجل أن كان ذا مال وبنين يكذّب بآياتنا، ويقول هي أساطير الأوّلين.

والقراءة الأخرى[٦] ـ وإن كانت على الخبر ـ راجعة إلى هذا المعنى.

﴿ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [٥١] من فتح الياء[٧]، فمعناه: ليصيبونك بالعين.

ومن ضمّها[٨] عدّاه بالهمزة، والمعنى: ينظرون إليك نظر[٩] العداوة.

---

(١) من حيث الاعتلال وذكر مذهب عموم القراء ص: ٤١ ـ ٤٦، وقنبل يقرأ هنا كما يقرأ في الأعراف آية: ١٢٣، راجع ص: ٣٠٨.

(٢) زيادة من: «ن، م».

(٣) قرأ الكسائي بضم الحاء من ﴿فسحقا﴾، والباقون بسكونها، انظر: «الهادي»: ٣٨/أ، والتيسير: ٢١٢. وراجع من الرسالة ص: ٢٣٤ و ٢٦٦.

(٤) قرأ الكسائي بالياء. وقرأ الباقون بالتاء. انظر: التبصرة: ٣٥٥، والعنوان: ١٩٤.

(☆) الخطاب بقوله ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللَّهُ . . .﴾، والغيبة بقوله ﴿فمن يُجِيرُ الكٰفرين. . .﴾ آية: ٢٨.

(٥) هي قراءة ابن عامر مع التسهيل والادخال ـ من غير خلاف عن ابن ذكوان من «الهداية» ـ وحمزة وشعبة مع التحقيق. انظر: النشر: ١: ٣٦٧، وتحصيل الكفاية: ورقة: ١٦٠.

(٦) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحفص والكسائي.

(٧) هي قراءة نافع. انظر: الكافي: ١٨٣، وتلخيص العبارات: ١٦٠.

(٨) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٩) في «ن، م» «بعين العداوة».

سورة الحاقة

﴿وَمَن قَبْلَهُۥ﴾ [٩] من قرأ ﴿ومَنْ قِبلَه﴾[١/أ-ب]، فمعناه: ومن اتّبعه وحفّ به.

ومن قرأ ﴿ومَنْ قَبْلَه﴾[٢]، فالمعنى: [ومن قَبْلَه][☆] من الكفار الذين سبقوه بأعمارهم/. ١٦١/أ

﴿لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾[٣] [١٨] القول فيه كالقول في: ﴿ولا تُقْبل منها شفٰعة﴾، [البقرة: ٤٨].

﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [٤١]، و ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [٤٢] من قرأ بالياء[٤]فالمعنى: قليلاً ما يؤمنون يا محمّد.

ومن قرأ بالتاء[٥]، فعلى معنى: قل لهم.

سورة الواقع[٦]

﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾ [١] من قرأ ﴿سال﴾[٧] بغير همز، فإنّه يحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون على لغة من قال: سِلْتُ أَسَالُ، مثل: خِفْتُ أَخَاف، فتكون الألف منقلبة من الواو[٨].

(١/أ) تحرفت في «ن» إلى «ومن قوله».

(١/ب) بكسر القاف وفتح الباء، هي قراءة أبي عمرو والكسائي. انظر: الإرشاد: ٦٠٢، والاقناع: ٧٩١.

(٢) بفتح القاف وسكون الباء، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(☆) زيادة من «ر».

(٣) قرأ حمزة والكسائي بالياء، والباقون بالتاء. انظر: النشر: ٢: ٣٨٩ ـ ٣٩٠، والاتحاف: ٤٤٢، وراجع ص: ١٦٤.

(٤) هي قراءة ابن كثير وهشام وابن ذكوان ـ من غير خلاف عنه من «الهداية» ـ فيهما. انظر: النّشر: ٢: ٣٩٠، والفوائد المجمعة: ٣١/ب.

(٥) وهي قراءة نافع وأبي عمرو والكوفيين.

(٦) وتسمى: المعارج وسأل. انظر: الاتقان: ١: ١٥٩.

(٧) هي قراءة نافع وابن عامر. انظر: السبعة: ٦٥٠، وغاية ابن مهران: ٢٧٩.

(٨) من السؤال، وهي لغة حكاها سيبويه في الكتاب: ٣: ٥٥٥. وزعم الزمخشري أنها لغة قريش كما في =

والوجه الثاني: أن يكون أصله ﴿سأل﴾ فخففت الهمزة على غير قياس فأبدلت ألفاً. والوجه الثالث: أن يكون من سَالَ يَسِيل[1]، فيكون ﴿سائل﴾ اسم واد في جهنم، ذكر ذلك بعض[2] أهل التفسير[3].

ومن همز[4] فهو من سَأَلَ يَسْأَل. والقول في ﴿تعرج الملـٰئكة﴾[5] [٤]، كالقول في ﴿تتوفـٰهم﴾[6][النحل: ٢٨، ٣٢]، ونظائره.

﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾ [١٦] من قرأ بالنصب[7] فهو حال موكدة من ﴿لظى﴾؛ لأنّ في ﴿لظى﴾ معنى الفعل لِمَا عرفت به من شدة التلظّي.

ومن قرأ بالرفع[8] فيجوز أن يكون ﴿لظى﴾ خبر ﴿إنَّ﴾ و ﴿نزاعة﴾ خبراً ثانياً. ويجوز أيضاً أن تكون ﴿لظى﴾ بدلاً من الهاء والألف في ﴿إنَّها﴾، و ﴿نزاعة﴾ خبر ﴿إنَّ﴾. ويجوز أن تكون ﴿نزاعة﴾ بدلاً من ﴿لَظَىٰ﴾. ويجوز أن تكون ﴿نزاعة﴾ خبر ابتداء محذوف، المعنى: هي نزاعةٌ. فهذه أربعة أوجه في الرفع[9].

﴿ بِشَهَٰدَٰتِهِمْ ﴾ [٣٣] من أفرد[10]، فلأنّ الشهادة مصدر فهي تكون للواحد والجمع.

ومن جمع[10] فلاختلاف أنواع الشهادة.

= الكشاف: ٤: ١٣٨. وانظر: كلام أبي حيّان حول قول الزمخشري في البحر: ٨: ٣٣٢.

(١) فتكون الألف منقلبة عن ياء من السيلان أو السيل.

(٢) لفظ «بعض» سقط من «ن، م».

(٣) ونسب لزيد بن ثابت وزيد بن أسلم وابنه عبد الرحمٰن. انظر: تفسير الطبري: ٢٩: ٧٠، وزاد المسير: ٨: ٣٥٨، والقرطبي: ١٨: ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٤) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين.

(٥) قرأ الكسائي ﴿يعرج﴾ بالياء. وقرأ الباقون بالتاء. انظر: «الهادي»: ٣٨، والتبصرة: ٣٥٩.

(٦) راجع ص: ٣٨٠.

(٧) هي قراءة حفص. انظر: التيسير: ٢١٤، والعنوان: ١٩٧.

(٨) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٩) انظرها في: مشكل اعراب القرآن: ٢: ٤٠٧ ـ ٤٠٨، والبيان: ٢: ٤٦١.

(١٠) قرأ حفص بألف بعد الدال على الجمع. والباقون بغير ألف على الافراد. انظر: الكافي: ١٨٤، وتلخيص العبارات: ١٦١.

وتقدّم ذكر ﴿لأمـٰنـٰتهم﴾[1] [٣٢].

﴿إِلَىٰ نُصُبٍ﴾ [٤٣] النَّصْب: العلم، والنُّصُب: جمع نَصْب[2].

ليس في **سورة نوح** إلاّ ﴿خطـٰيـٰهم﴾[3] [٢٥]، ﴿وولده﴾[4] [٢١]، وقد تقدم ذكرهما.

﴿وَدًّا﴾ [٢٣] ضمّ الواو وفتحها لغتان[5]/ . ١٦١/ب

سورة الجـنّ

﴿وَأَنَّهُۥ تَعَـٰلَىٰ﴾ [٣] من فتح الهمزة في المواضع المختلف فيها كلها،[6] فإنّه عطفها على ﴿أَنَّ﴾ من قوله: ﴿أنّه استمع﴾ [١]. وقد قيل[7]: إنها معطوفة على الهاء من قوله: ﴿فآمنّا به﴾ [٢].

---

(١) في المؤمنون آية: ٨. راجع ص: ٤٣٣.

(٢) قرأ ابن عامر وحفص بضم النون والصاد، والباقون بفتح النون وسكون الصاد. انظر: الارشاد: ٦٠٤، والاقناع: ٧٩٣، وانظر: مجاز القرآن: ٢: ٢٧٠، وحجة القراءات: ٧٢٤ ـ ٧٢٥.

(٣) قدّم الاحتجاج لها في الأعراف آية: ١٦١، ص: ٣١٣، أما القراءة: فقرأ أبو عمرو بفتح الطاء والياء وألف بعدهما من غير همز مثل: عطاياكم. وقرأ الباقون بكسر الطاء وياء ساكنة بعدها وبعد الياء همزة مفتوحة وألف بعدها وتاء مكسورة. انظر: النّشر: ٢: ٣٩١، والاتحاف: ٤٢٥.

(٤) في مريم آية: ٧٧، ص: ٤١٢ ـ ٤١٣.

(٥) قرأ نافع بضم «واو» وهي لغة أهل الحجاز كما في شرح الجعبري: ٧٩٩، وقرأ الباقون بفتحها وهي لغة أسد كما ذكر الجعبري. انظر: السبعة: ٦٥٣، وغاية ابن مهران: ٢٨٠.

(٦) وهي اثنا عشرة موضعاً: الآية: ٣، ﴿وأنه كان﴾ ٤، ٦ ﴿وأنا ظننا﴾: ٥، ١٢، ﴿وأنهم ظنوا﴾: ٧، ﴿وأنا لمسنا﴾: ٨ ﴿وأنا كنا نقعد﴾: ٩، ﴿وأنا لا ندري﴾: ١٠، ﴿وأنامنّا﴾ ١١، ١٤، ﴿وأنا لمّا﴾: ١٣، قرأها جميعاً بالفتح ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي. انظرها في: التبصرة: ٣٦١ ـ ٣٦٢، والتيسير: ٢١٥.

(٧) نسبه الزجاج لبعض النحويين، انظر: معاني القرآن له: ٥: ٢٣٤، ومشكل اعراب القرآن: ٢: ٤١٣ ـ ٤١٤.

ومن كسر الهمزة[1] في ذلك كله فعلى الاستئناف.

﴿ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا ﴾ [١٧] من قرأ بالياء[2] فلتقدّم ذكر الغيبة في قوله: **﴿ومن يعرض عن ذكر ربّه﴾**.

ومن قرأ بالنون[2] فعلى الانصراف من الإفراد[3] إلى الجمع. وقد تقدم نظائره.

ومن قرأ ﴿ لُبَدًا ﴾[4] [١٩] فمعناه كثروا عليه، كما قال: **﴿أهلكت مالاً لُبداً﴾** [البلد: ٦]، أي: كثيراً.

ومن قرأ ﴿لِبداً﴾[5] فمعناه جماعات، وهو جمع لِبْدة[6].

﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّي ﴾ [٢٠] من قرأ ﴿قُلْ﴾[7] فعلى الأمر، لأنّ بعده: **﴿قل إني لا أملك لكم ضرّاً﴾** على الأمر مثله.

ومن قرأ ﴿قَـالَ﴾[8] فعلى الخبر؛ لأنّ قبله: **﴿وأنه لما قام عبد اللَّه﴾** على الخبر أيضاً.

سورة المزمل

القول في ﴿ رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ ﴾[9] [٩] كالقول في: **﴿ربّ السمٰوٰت﴾** في الدخان.

---

(١) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة. واختص نافع وشعبة بكسر **﴿وإنّه لما قام﴾**: ١٩، وفتحها الباقون.

(٢) قرأ الكوفيون ﴿يسلكه﴾ بالياء، والباقون بالنون. انظر: العنوان: ١٩٨، والكافي: ١٨٥.

(٣) المثبت من «م» وفي الأصل و «ن» و «ر» «الانفراد»، لأنّ الانفراد يدل على العزلة، وهو خلاف المراد.

(٤) بضم اللام، هي قراءة هشام ـ من غير خلاف من «الهداية» ـ انظر: النشر: ٢: ٣٩٢، والفوائد المجمعة: ٣١/ب.

(٥) بكسر اللام، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٦) انظر: مجاز القرآن: ٢: ٢٧٢.

(٧) هي قراءة عاصم وحمزة. انظر: تلخيص العبارات: ١٦٢، والارشاد: ٦٠٨.

(٨) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر والكسائي.

(٩) قرأ ابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي بخفض الباء من ﴿رب﴾، والباقون برفعها. انظر: الاقناع: =

﴿أَشَدُّ وَطْئًا﴾ [٦] من قرأ ﴿وِطَاءً﴾[١]، فالمعنى: أشدّ مواطأة، أي: أثبت وأمكن أن يواطِىء القلب اللسان لسكون الليل وهدوء الناس فيه.

ومن قرأ ﴿وَطْئًا﴾[٢]، فالمعنى: إنّ قيام ناشئة الليل - وهي ساعاته التي تنشأ - أشدّ ثقلاً. وفي الخبر عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «اللّهمّ اشدد وطأتك على مضر»[٣].

﴿وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ﴾ [٢٠] من نصبهما[٤]، عطفهما على ﴿أدنى﴾، المعنى: ويقوم[٥] نِصفَهُ وثلثَه.

ومن خفضهما[٦] عطفهما على ﴿ثلثي الَّيل﴾، المعنى: ومن نِصْفِه وثلثِه.

وإسكان هشام اللام من/ ﴿ثُلْثَيِ[٧] الَّيل﴾ تخفيف، وقد[٨] تقدم نظائره[٩]. ١٦٢/أ

سورة المدثر

﴿الرُّجْزَ﴾ [٥] بضمّ الراء[١٠] اسم صنم كانوا يعبدونه. و ﴿الرِّجْزَ﴾ بالكسر

= ٧٩٦، والاتحاف: ٤٢٦، وراجع الدخان آية: ٧ ص: ٥١١.

(١) بكسر الواو وفتح الطاء وألف ممدودة بعدها، هي قراءة أبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة: ٦٥٨، و «الهادي»: ٣٨.

(٢) بفتح الواو وسكون الطاء من غير مد، وهي قراءة نافع وابن كثير والكوفيين.

(٣) رواه البخاري في الاستسقاء: ٢: ٣٩٥ (الفتح)، ومسلم في المساجد حديث رقم: ٢٩٤، ٢٩٥، كلاهما عن أبي هريرة، وغيرهما. و (مضر) من القبائل العدنانية، وتنقسم إلى فرعين كبيرين، هما: خَنْدف، وقيس عَيْلان.

انظر: المعارف لابن قتيبة: ٣٠، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم: ١: ١٠.

(٤) هي قراءة ابن كثير والكوفيين. انظر: غاية ابن مهران: ٢٨٢، والتبصرة: ٣٦٣.

(٥) في «ن، م» «وتقوم».

(٦) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر. وفي «ن» «خفض» وفي «م» «خفضه».

(٧) وقرأ الباقون بضم اللام. انظر: التيسير: ٢١٦.

(٨) لفظ «قد» سقط من «م».

(٩) نحو ﴿الرعب﴾ في آل عمران: آية: ١٥١، راجع ص: ٢٣٤.

(١٠) هي قراءة حفص، وهي لغة الحجاز كما في شرح الجعبري: ٨٠٤، والاتحاف: ٤٢٧. انظر: العنوان: ١٩٩، والكافي: ١٨٦.

العذاب، وفي قراءة من كسر الراء[1] تقدير محذوف، والمعنى: وعمل الرِّجْز فاهجر، أي العمل الذي يؤدّي إلى العذاب، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

﴿وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ﴾ [٣٣] من قرأ ﴿أَدْبَرَ﴾[2] فمعناه تولّى.

ومن قرأ ﴿دَبَرَ﴾[3] فمعناه جاء خلف النهار، وقد قيل [4]: إن ﴿أدبر﴾ و ﴿دَبَرَ﴾ لغتان بمعنى واحد.

﴿مُّسۡتَنفِرَةٞ﴾ [٥٠] من قرأ ﴿مستنفَرة﴾ [بالفتح][5]، فمعناه استنفرها القسورة وهو: الأسد.

ومن قرأ ﴿مستنفِرة﴾ بالكسر[6]، فمعناه نافرة، أي: نفرت من القسورة.

والياء والتاء في ﴿وما تَذْكُرون﴾[7] [٥٦] حسب ما تقدم في أمثاله.

سورة القيامة

﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [١] من قرأ ﴿لا أُقْسِم﴾[8] فإنّ ﴿لا﴾ زائدة؛ لأنّ القرآن كالسورة الواحدة ولولا ذلك لم تجز زيادة ﴿لا﴾، في أوّل الكلام[9]. وقد قال كثير[10] من

---

(١) وهي قراءة بقيّة السبعة، وهي لغة تميم كما في الجعبري والاتحاف.

(٢) قرأ نافع وحفص وحمزة ﴿إذ﴾ باسكان الذال من غير ألف بعدها. و ﴿أدبر﴾ بهمزة مفتوحة وإسكان الدال بعدها. انظر: تلخيص العبارات: ١٦٣، والارشاد: ٦١٠.

(٣) بفتح الدال وألف بعدها في ﴿إذا﴾، وبفتح الدال من غير همزة قبلها في ﴿دبر﴾، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٤) نقل الجعبري أن ﴿دبر﴾ لغة قريش، ولغة بقيّة العرب ﴿أدبر﴾. انظر: شرح الجعبري: ٨٠٤.

(٥) زيادة من «ن، م» في الفاء قراءة نافع وابن عامر. انظر: الاقناع: ٧٩٧ والنشر: ٢: ٣٩٣.

(٦) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين.

(٧) قرأ نافع بالتاء، والباقون بالياء. انظر: الاتحاف: ٤٢٧.

(٨) باثبات ألف بعد اللام، هي قراءة الجمهور سوى قنبل. انظر: السبعة: ٦٦١، و «الهادي»: ٣٩/أ.

(٩) هذا قول الزجاج في معاني القرآن له: ٥: ٢٥١، والفارسي في الحجة (خ): ٤: ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(١٠) في «ن، م» «قوم».

أهل العربية[١] إنَّ قوله عزّ وجلّ: ﴿وقالوا يـأَيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون﴾ [الحجر: ٦]، جوابه: ﴿ما أَنت بنعْمةِ رَبِّكَ بمجنون﴾ [القلم: ٢] وهو في سورة أخرى، وهذا[*] دليل على أنّ حكم القرآن كله حكم قصة واحدة.

ومن قرأ ﴿لأُقْسِم﴾[٢] فإنّه أدخل اللام على فعل الحال، واللام إذا دخلت على فعل الحال لم يحتج إلى النون، لأنّ دخول النون إنّما هو فرق بين الحال والاستقبال[٣]، على أنّ سيبويه قد أجاز حذف النون مع لام القسم[٤].

﴿ بَرِقَ ٱلْبَصَرُ ﴾ [٧] من كسر الراء[٥] فمعناه: تَحَيَّر.

ومن فتحها[٦] فمعناه: فتح عينيه وحدّد بصره عند الموت.

والقول في ﴿تحبون العاجلة﴾[٧] [٢٠] حسب/ ما تقدّم في[*] نظائره. ١٦٢/ب

﴿ مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ﴾ [٣٧] التذكير والتأنيث[٨] فيه جائزان[٩]، لأنّ التذكير راجع إلى المني، والتأنيث راجع على النّطفة.

---

(١) كالفارسي في الحجة (خ): ٤: ٤٢٨، وابن زنجلة في حجة القراءات: ٧٣٥ ـ ٧٣٦، ومكي في الكشف: ٢: ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(*) في «ر» «وهو».

(٢) بهمزة بعد اللام من غير ألف، وهي قراءة قنبل.

(٣) انظر في هذا: المحتسب: ٢: ٣٤١، والكشف: ٢: ٣٤٩ ـ ٣٥٠، ومشكل اعراب القرآن: ٢: ٤٢٨، والبيان: ٢: ٤٧٦. قال مكي في التبصرة: «وهي لغة لبعض العرب شاذة»: ٣٦٥.

(٤) انظر: الكتاب: ٣: ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٥) هي قراءة جمهور السبعة إلّا نافعاً. انظر: غاية ابن مهران: ٢٨٣ والتبصرة: ٣٦٥.

(٦) وهي قراءة نافع.

(٧) قرأ نافع والكوفيون ﴿تحبون﴾ و ﴿تذرون﴾: ٢١ بالتاء، والباقونَ بالياء فيهما. انظر «الهادي»: ٣٩/أ، والتبصرة: ٣٦٥.

(*) «ر» «من».

(٨) قرأ حفص ﴿يمنى﴾ بالياء. والباقون بالتاء. انظر: التيسير: ٢١٧، والعنوان: ٢٠٠.

(٩) في «م» «جائز».

سورة الإنسان

﴿ سَلَٰسِلَاْ﴾ [٤] من نوّن ﴿سلـٰسلاً﴾ و ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾[١] [١٥، ١٦]، فعلته أنّه قد حكي أن بعض العرب تجيز صرف جميع ما لا ينصرف[٢]. وقد قيل[٣]: إن ذلك إنما صرف من أجل أنّهم قد جمعوا نحو هذه الجموع كما تجمع الأسماء المفردة، فقالوا: صَوَاحبات وطُرُقات، فلما جمعت كما تجمع الأسماء المفردة شبّهت بها فصرفت.

ومن لم ينوّن[٤] جاء به على الأصل المستعمل في العربيّة من ترك صرف مثل هذه الجموع.

ومن وقف بالألف وهو لا ينوّن[٥] في الوصل، فإنّه شبّه ذلك بالقوافي فزاد الألف كما تزاد ألف الإطلاق.

﴿ عَٰلِيَهُمْ ﴾ [٢١] من قرأ ﴿عـٰليْهِم﴾[٦] فهو رفع بالابتداء، والخبر ﴿ثيابُ سندس﴾.

ومن قرأ ﴿عَـٰليَهُم﴾[٧]، فهو نصب على الحال من قوله: ﴿ولقّـٰهم﴾ [١١]، أو قوله: ﴿وجَـزٰهُم﴾ [١٢].

---

(١) هي قراءة نافع وشعبة والكسائي فيهن، واختص هشام بتنوين ﴿سلـٰسلا﴾. واختص ابن كثير بتنوين ﴿قواريرا﴾ في الموضع الأول. انظر: الكافي: ١٨٧ ـ ١٨٨، وتلخيص العبارات: ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢) حكى ذلك الكسائي والأخفش عنهم. انظر: الحجة للفارسي (خ): ٤: ٤٣٢، والكشف: ٢: ٣٥٢ (ولم أجده في معاني القرآن للأخفش).

(٣) هو قول الأخفش والمازني. انظر ما سبق من الحجة والكشف. (وكذلك لم أجده في معاني القرآن للأخفش).

(٤) وهي قراءة الباقين.

(٥) هي قراءة البزي وابن ذكوان وحفص ـ من غير خلاف من «الهداية» ـ وأبي عمرو في ﴿سلـٰسلا﴾، وقراءة أبي عمرو وابن عامر وحفص في ﴿قواريرا﴾ الأولى. واختص هشام بالوقف بالألف على ﴿قواريرا﴾ الثانية. انظر: النّشر: ٢: ٣٩٤ ـ ٣٩٥، والفوائد المجمّعة: ٣١/ب.

(٦) قرأ نافع وحمزة باسكان الياء وكسر الهاء، انظر: الارشاد: ٦١٤، والاقناع: ٨٠٠.

(٧) بفتح الياء وضم الهاء، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم والكسائيّ.

﴿خُضْرٌ﴾ [٢١] من قرأ ﴿خُضرٌ﴾[١] جعله صفة لـ ﴿ثيابٌ﴾.

ومن خفضه[٢] جعلة صفة لِـ ﴿سُنْدسٍ﴾، لأنّ الثياب من السندس، وجاز أن يوصف السندس وهو واحد بـ ﴿خُضْرٍ﴾ وهو جماعة، لأنّ السندس اسم جنس. وقد حكى الأخفش[٣]: «أهلك الناس الدينار والدرهم»[٤]، الدينار: الصُّفْر، والدرهم: البِيْض[٥].

﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [٢١] من رفعه[٦] عطفه على ﴿ثياب﴾.

ومن خفضه[٧] عطفه على ﴿سندس﴾، فالتقدير: عاليهم ثيابُ سندسٍ وثيابُ إسْتَبرقٍ.

والقول في ﴿وما تشاؤن﴾[٨][٣٠] حسب ما تقدم في أمثاله[٩] / . ١٦٣/أ

سورة والمرسلات[١٠]

القول في ﴿عُذْراً أو نذْراً﴾[١١][٦] كالقول في: ﴿السّحت﴾ ونظائره.

---

(١) بالرفع هي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص. انظر: السبعة: ٦٦٤ ـ ٦٦٥، والتبصرة: ٣٦٦.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وشعبة وحمزة والكسائي.

(٣) في معاني القرآن له: ١٧٠.

(٤) قوله «الدينار والدرهم» سقط من «ن، م».

(٥) يقصد بالصُّفْر: الذهب، وبالبيض: الفضة. انظر: (صفر) و (بيض) في القاموس: ٥٤٦، ٨٢٢.

(٦) هي قراءة نافع وابن كثير وعاصم. انظر: «الهادي»: ٣٩/أ، والتيسير: ٢١٨.

(٧) وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي.

(٨) قرأ نافع والكوفيون بالتاء، والباقون بالياء. انظر: غاية ابن مهران: ٢٨٥، والعنوان: ٢٠١.

(٩) فالتاء على الخطاب، والياء على الغيبة لتقدم ذكرها في ﴿ويذرون﴾: ٢٧، و ﴿نحن خَلَقْنٰهم...﴾: ٢٨.

(١٠) في «ن» «المرسلات» بلا واو.

(١١) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وشعبة ﴿نذرا﴾ بضم الذال، وسكّنها الباقون. ولا يوجد خلاف بين السبعة في ﴿عذراً﴾. انظر: الكافي: ١٨٩، وتلخيص العبارات: ١٦٤. وراجع ﴿السحت﴾ في المائدة آية: ٤٢ ص: ٢٦٤.

﴿وُقِّتَتْ﴾ [١١] من قرأ بالواو [١] فهو الأصل، لأنّه من الوقت.

ومن قرأ بالهمز [١]، فإنّه أبدل الواو همزة لانضمامها كما قالوا: «أجوه وأدؤر» [٢].

﴿فَقَدَرْنَا﴾ [٢٣] من قرأ بالتخفيف [٣] فحجّته: ﴿فنعم القٰدرون﴾، لأنّه اسم الفاعل من قَدَرَ.

ومن شدّد [٣] فإنّه يرجع إلى معنى التخفيف.

﴿جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ [٣٣] من قرأ ﴿جمٰلَتٌ﴾ [٤] فهو جمع جَمَل، والهاء ألحقت لتأنيث الجمع، مثل: حَجَر وحجارة.

ومن قرأ ﴿جمٰلَٰت﴾ [٥] فهو جمع جِمَال، وجمع بالألف والتاء جمع السلامة.

سورة التساؤل [☆]

﴿لَبِثِينَ﴾ [٢٣] و ﴿لَٰبِثينَ﴾ [٦] كل واحد منهما اسم الفاعل من لَبِثَ، واسم الفاعل من ذلك وما أشبهه يأتي على فَاعِل وفَعِل كثيراً.

﴿لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا﴾ [٣٥] من قرأ بالتخفيف [٧] فهو مصدر كَذَب.

---

(١) قرأ أبو عمرو بواو مضمومة، والباقون بهمزة مضمومة. انظر: الارشاد: ٦١٥، وتقريب النشر: ١٨٥.

(٢) هي لغة عُكَل وأسد وتميم كما في الخصائص: ٣: ٢٠٧، والبحر: ٣: ٣٩٧، والمزهر: ٢: ٢٧٦، وانظر: الكتاب: ٤: ٣٣١، ٣٥١.

(٣) قرأ نافع والكسائي بتشديد الدال، والباقون بتخفيفها. انظر: الاقناع: ٨٠١، والاتحاف: ٤٣٠.

(٤) بغير ألف بعد اللام، هي قراءة حفص وحمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٦٦٦، وغاية ابن مهران: ٢٨٦.

(٥) بالألف على الجمع، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة.

(☆) وتسمى «عمّ يتساءلون» و «النبأ». انظر: جمال القراء: ١: ٣٨، والاتقان: ١/ ١٥٩.

(٦) قرأ حمزة بغير ألف. وقرأ الباقون بألف بعد اللام. انظر: «الهادي»: ٣٩/أ، والتبصرة: ٣٦٩.

(٧) في الذال، هي قراءة الكسائي ولا خلاف في قوله ﴿بايٰتنا كذّابا﴾: ٢٨. انظر: التيسير: ٢١٩، والعنوان: ٢٠٢.

ومن قرأ بالتشديد[١] فهو مصدر كذّب.

﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [٣٧] من رفع ﴿ربُّ﴾ و ﴿الرحمٰنُ﴾[٢] فعلى أَنَّ قولَه: ﴿ربُّ﴾ ابتداء وخبره ﴿الرحمٰنُ﴾.

ومن خفضهما[٣] جعلهما صفة لـ ﴿ربّك﴾.

ومن خفض الأول ورفع الثاني[٤]، جعل الأول صفة لـ ﴿ربّك﴾، والثاني: ابتداء، والخبر ﴿لا يَمْلكونَ﴾.

سورة والنازعات

﴿نَـٰخِرَةً﴾ [١١] و ﴿نَخِرَةً﴾[٥] لغتان، معناهما بالية.

﴿تَزَكَّىٰ﴾ [١٨] من شدّد أو خفّف[٦]، فالأصل تتزكى بتاءين فحذف من خفف إحدى التاءين/ وهي الثانية[٧]. وأدغمها في الزاي من شدّد. وكذلك القول ١٦٣/ب في ﴿تصدّى﴾[٨] [عبس: ٦].

وقد[٩] تقدم ﴿طُوى﴾[١٠] [١٦].

---

(١) وهي قراءة الباقين، وهي لغة يمانية، كما في البحر: ٨: ٤١٤.

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. انظر: الكافي: ١٩٠، وتلخيص العبارات: ١٦٥.

(٣) هي قراءة ابن عامر وعاصم.

(٤) هي قراءة حمزة والكسائي.

(٥) قرأ شعبة وحمزة والكسائي بألف بعد النون. وقرأ الباقون بقصرها. انظر: الارشاد: ٦٢٠، والنشر: ٢: ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

(٦) قرأ نافع وابن كثير بتشديد الزاي. وقرأ الباقون بتخفيفها. انظر: تقريب النشر: ١٨٦، والاتحاف: ٤٣٢.

(٧) وحذف الثانية مذهب سيبويه كما في الكتاب: ٤: ٤٧٦. وحذف الأولى مذهب هشام بن معاوية من أصحاب الكسائي. انظر: البحر: ١: ٢٩١.

(٨) من حيث القراءة والاحتجاج معاً.

(٩) لفظ «قد» سقط من «ن».

(١٠) في طه آية: ١٢، راجع ص: ٤١٥.

سورة عبس

﴿فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ [٤] من نصب العين[١] فعلى الجواب بالفاء، لأنّ الذي قبله غير موجب[٢].

ومن رفع[٣] عطفه على ﴿يذكّر﴾.

﴿أَنَّا صَبَبْنَا﴾ [٢٥] من فتح الهمزة[٤] جعله بدلاً من ﴿طعامه﴾ على أن يكون قبل ﴿طعامه﴾ محذوف، فالمعنى: فلينظر الإنسان إلى حدوث طعامه، وصبّ الماء وشقّ الأرض.

ومن كسر[٤] فعلى الاستئناف، وجعله تفسيراً لما قبله.

سورة التكوير

﴿سُجِّرَتْ﴾ و ﴿نُشِّرَتْ﴾ و ﴿سُعِّرَتْ﴾ [٦، ١٠، ١٢] التشديد[٥] فيها يدلّ على التكثير، والتخفيف[٥] يؤدّي عن معنى التشديد.

﴿بِضَنِينٍ﴾ [٢٤] من قرأ بالظاء[٦]، فالمعنى: وما هو على الوحي[٧] بمُتَّهَم.

---

(١) هي قراءة عاصم وحده. انظر: السبعة: ٦٧٢، وغاية ابن مهران: ٢٨٧.

(٢) وهو ﴿لعله يزّكّى﴾ وهو ترج، لأنّه أمر ممكن أو مظنون وقوعه، والنصب في جواب الترجي مذهب كوفي لا يجيزه البصريون. انظر: اعراب النحاس: ٥: ١٤٩، ومشكل مكي: ٢: ٤٥٧، وشرح المفصل: ٨: ٨٦، البحر: ٨: ٤٢٧.

(٣) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٤) قرأ الكوفيون بفتح الهمزة، والباقون بكسرها. انظر: «الهادي»: ٣٩/ أ، والتبصرة: ٣٧١.

(٥) قرأ نافع وابن ذكوان وحفص بتشديد الجيم والعين من ﴿سجرت﴾ و ﴿سعرت﴾ ووافقهم في تشديد ﴿سجرت﴾ هشام وشعبة وحمزة والكسائي. وقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بتشديد الشين من ﴿نشرت﴾. وقرأ الباقون بالتخفيف فيهن. انظر: العنوان: ٢٠٤، والكافي: ١٩١.

(٦) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. انظر: التيسير: ٢٢٠، والاتحاف: ٤٣٤.

(٧) في «ن، م» «الغيب».

ومن قرأ بالضاد[١]، فمعناه وما هو على الوحي[٢] ببخيل فيكتمه كما يكتم الكهان ليأخذوا الحُلْوان[٣].

سورة الانفطار

﴿ فَعَدَلَكَ ﴾ [٧] من خفّف[٤] فمعناه فعدل بعضك ببعض، فجعلك[٥] متشابه الخَلْق معتدله.

ومن شدّد[٦] فمعناه فعدَّل خَلْقك تعديلاً، فضّلك به على غيرك.

﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ ﴾ [١٩] من رفع[٧] فعلى أنّه خبر ابتداء محذوف، التقدير: هو يومُ لا تملك نفس.

ومن نصب[٨] جعله ظرف زمان في موضع خبر ابتداء محذوف، التقدير: الجزاء يومَ لا تملك نفس.

سورة المطففين

﴿ خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ ﴾ [٢٦] الخاتم الذي يختم به، وكذلك قال مجاهد[٩]: معنى/ ١٦٤/أ خاتمه طينته. [وقال غيره[١٠]: من قرأ ﴿خاتمه﴾ بفتح التاء[١١] فمعناه آخره، كما أن

---

(١) وهي قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة.

(٢) في «ن، م» «الغيب».

(٣) وهو ما يأخذه الكاهن من الأجر والرِّشوة على كهانته. انظر: النهاية لابن الأثير: ١: ٤٣٥.

(٤) الدال، هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي. انظر: تلخيص العبارات: ١٦٥، والارشاد: ٦٢٤.

(٥) لفظ «فجعلك» سقط من «ن».

(٦) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٧) ﴿يوم﴾ هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: الاقناع: ٨٠٦، والنشر: ٢: ٣٩٩.

(٨) هي قراءة نافع وابن عامر والكوفيِّين.

(٩) قال: طينه مسك. انظر: تفسير الطبري: ٣٠: ١٠٧، وقاله ابن زيد كما في القرطبي: ١٩: ٢٦٥ نقلاً عن المؤلف.

(١٠) هو قول ابن عباس والضحاك وإبراهيم والحسن، انظر: تفسير الطبري: ٣٠: ١٠٦ ـ ١٠٧، والقرطبي: ١٩: ٢٦٥.

(١١) والخاء وتقدم الألف على التاء، هي قراءة الكسائي. انظر: تقريب النشر: ١٨٦ ـ ١٨٧، والاتحاف: ٤٣٥.

من قرأ ﴿خَاتَمَ النبيّين﴾[١] [الأحزاب: ٤٠]، كان معناه آخرهم. والخاتم اسم كالطَّابَع والتَّابَل[٢]. والخاتِم اسم الفاعِل كالضارِب والقَاتِل][٣].

ومن قرأ ﴿خِتَـٰمُه﴾[٤] فهو مصدر، ومعناه آخر طعمه[☆] مسك.

﴿ فَكِهِينَ ﴾ [٣١] من قرأ ﴿فَكِهين﴾[٥] فهو من قولهم: فَكِهَ يَفْكُه إذا ضحك وطابت نفسه.

ومن قرأ ﴿فـٰكهين﴾[٦] فمعناه ذوو[٧] فاكهة.

سورة الانشقاق

﴿ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴾ [١٢] من قرأ ﴿ويَصْلَى﴾[٨] فالفعل منسوب إلى الكافر المعذّب، لأنّه إذا صُلِّيها صَلِيَها[٩].

والقراءة الأخرى[١٠] راجعة إلى معناها، إلا أنّه بني[١١] لما لم يسمّ فاعله، وشدّد على التكثير.

---

(١) وهي قراءة عاصم كما تقدّم في الأحزاب. ص: ٤٧٧.

(٢) مفرد توابل، وهي: أَبْزَار الطعام. انظر: (تبل) في القاموس: ١٢٥٣.

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من «م».

(٤) بكسر الخاء وفتح التاء وألف بعدها، وهي قراءة بقيّة السبعة.

(☆) «آخر طعمه» سقط من «ر».

(٥) بقصر الألف، هي قراءة حفص. انظر: السبعة: ٦٧٦، والتبصرة: ٣٧٤.

(٦) بألف بعد الفاء، وهي قراءة الباقين. انظر: حجّة القراءات: ٧٥٥، والكشف: ٢: ٣٦٦.

(٧) المثبت من «ن» وفي الأصل و «م، ر» «ذو».

(٨) بفتح الياء وسكون الصاد وتخفيف اللام، هي قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة. انظر: غاية ابن مهران: ٢٩٠، والتيسير: ٢٢١.

(٩) في «ن» «صلي النار صليها» وفي «م» «صلى اليها صلاها». انظر: الصحاح (صلا): ٦: ٢٤٠٣.

(١٠) بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام، وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي.

(١١) في «ن» «يبنى على ما».

﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ [١٩] من فتح الباء(١/أ-ب)، فالمراد بالخطاب النبيّ عليه السّلام وحده.

ومن ضمّ الباء(٢) فغير النبيّ ﷺ داخل معه في الخطاب(٣).

سورة البروج

﴿ٱلْمَجِيدُ﴾ [١٥] من قرأ بالخفض(٤) فعلى أنّه صفة لـ ﴿ربّك﴾ من قوله: ﴿إن بطْشَ ربّك لشديد﴾ [١٢]. وقد قيل(٥): إنه صفة للعرش.

ومن رفع(٦) فعلى أنّه صفة لقوله: ﴿ذو﴾.

﴿مَّحْفُوظٍ﴾ [٢٢] من قرأ بالرفع(٧) فعلى أنّه صفة لـ ﴿قرءان﴾.

ومن خفض(٨) فعلى أنّه صفة لـ ﴿لوحٍ﴾.

سورة والطارق

﴿لَّمَّا عَلَيْهَا﴾ [٤] من شدّد الميم(٩) فعلى أنّ ﴿إنْ﴾ بمعنى ما، و ﴿لمّا﴾ بمعنى إلاّ(١٠)؛ والمعنى: ما كل نفس إلاّ عليها حافظ.

(١ /أ) هي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي. انظر: «الهادي»: ٣٩، والعنوان: ٢٠٥.

(١ /ب) لفظ «الباء» سقط من «ن».

(٢) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٣) ومعنى ﴿طبقاً عن طبق﴾: أي حالاً بعد حال. انظر: تفسير غريب القرآن: ٥٢١.

(٤) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الكافي: ١٩٣، وتلخيص العبارات: ١٦٦.

(٥) هو قول الأخفش في معاني القرآن له: ٥٣٥، والزجاج في معانيه: ٥: ٣٠٨. وانظر: اعراب النحاس: ٥: ١٩٥.

(٦) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم.

(٧) هي قراءة نافع. انظر: الارشاد: ٦٢٨، والاقناع: ٨٠٧.

(٨) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٩) هي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة. انظر: تحبير التيسير: ١٩٨ ـ ١٩٩، والاتحاف: ٤٣٦ ـ ٤٣٧.

(١٠) ﴿لمّا﴾ بمعنى «إلاّ» لغة حكاها سيبويه في الكتاب: ٣: ١٠٥ ـ ١٠٦، وهي لهذيل كما في الدر المصون: ٦: ٤٠٨.

ومن خفّف الميم [١] فعلى أنّ ﴿إنْ﴾ مخففة من الثقيلة و ﴿ما﴾ من قوله: ﴿لَمَا﴾ زائدة، واللام للتأكيد وقد تقدّم شرحه [٢].

سورة الأعلى

﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ [١٦] من قرأ بالياء[٣] فلأنّه قد تقدم ذكر غيبة[☆].

والتاء[٤]/ على معنى: قل لهم. ١٦٤/ب

﴿ قَدَّرَ﴾ [٣] و ﴿قَدَر﴾[٥] لغتان. وكذلك القول في الذي في والفجر[٦]. وقد تقدم القول في نظائره[٧].

سورة الغاشية

﴿ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾ [٤] من ضمّ التاء[٨] فعلى معنى[٩] ما لم يسمّ فاعله.

ومن فتحها [١٠] نسب إلى الوجوه، وهما متقاربتان.

﴿ لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً﴾ [١١] من قرأ بتاء مفتوحة ونصب ﴿لـغيةً﴾ [١١]، فالنبيّ

---

(١) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو والكسائي.

(٢) في هود آية: ١١١، راجع ص: ٣٥٣ ـ ٣٥٤، وفي الزخرف آية: ٣٥، راجع ص: ٥٠٨.

(٣) هي قراءة أبي عمرو. انظر: السبعة: ٦٨٠، والتبصرة: ٣٧٧.

(☆) في قوله: ﴿ويَتَجنَّبُها الأَشْقَىٰ، الذي يَصْلَى النَّارَ الكُبْرَىٰ﴾ آية ١١ ـ ١٢.

(٤) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٥) قرأ الكسائي بتخفيف الدّال. وقرأ الباقون بتشديدها. انظر: غاية ابن مهران: ٢٩١، و «الهادي»: ٢٩.

(٦) آية: ١٦ في قوله ﴿فقدر عليه﴾. فقرأ ابن عامر بتشديد الدال. وقرأ الباقون بتخفيفها. انظر: الاتحاف: ٤٣٨.

(٧) نحو ﴿قدّرنا﴾ في الحجر آية: ٦٠، راجع ص: ٣٧٦.

(٨) هي قراءة أبي عمرو وشعبة. انظر: التيسير: ٢٢١، والعنوان: ٢٠٨.

(٩) لفظ «معنى» لا يوجد في «ن، م، ر». وفي الأصل فوقه «مد» لم يتضح ماذا يعني؟

(١٠) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(١١) هي قراءة ابن عامر والكوفيين. انظر: الكافي؛ ١٩٥، تلخيص العبارات: ١٦٧.

عليه السّلام هو المقصود في الخطاب. ويجوز أن يدخل معه في ذلك المؤمنون.

ومن ضمّ حرف [(١)] المضارعة ورفع ﴿لـٰغيةٌ﴾ [(٢)]، فعلى ما لم يسمّ فاعله. والياء والتاء [(٣)] سواء؛ لأنّ تأنيث ﴿لـٰغية﴾ غير حقيقي.

سورة والفجر

﴿وَٱلْوَتْرِ﴾ [٣] فتح الواو وكسرها لغتان[(٤)].

وقد تقدمت المحذوفات[(٥)].

﴿تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ﴾ [١٧] الياء[(٦)] لما تقدم من ذكر الغيبة[(☆)].

والتاء[(٧)] على معنى: قل لهم.

﴿تَحَٰٓضُّونَ﴾[(٨)] [١٨] الأصل فيه تتحاضون، أي: لا يحض بعضكم بعضاً، فحذفت إحدى التاءين.

ومن قرأ ﴿تَحُضُّون﴾[(٩)]، فمعناه: لا تأمرون بطعام المسكين.

﴿لَّا يُعَذِّبُ﴾ و ﴿وَلَا يُوثِقُ﴾ [٢٥، ٢٦] قراءة الكسائي[(١٠)] على معنى: فيومئذ

---

(١) تحرف في «ن» إلى «حذف».

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، إلاّ أنّ نافعاً يقرأ بالتاء، وابن كثير وأبا عمرو يقرءان بالياء.

(٣) في ﴿تسمع﴾.

(٤) قرأ حمزة والكسائي بكسر الواو، وهي لغة تميم كما في البحر: ٨: ٤٦٧، والمزهر: ٢: ٢٧٧، وقرأ الباقون بفتح الواو، وهي لغة قريش كما في البحر، والاتحاف: ٤٣٨، انظر: الارشاد: ٦٣٢.

(٥) في البقرة إجمالاً من حيث الاحتجاج آية: ١٨٦. راجع ص: ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٦) في ﴿يكرمون﴾ و ﴿يحضون﴾: ١٨، و ﴿ويأكلون﴾: ١٩، و ﴿ويحبون﴾: ٢٠ في الأربعة قراءة أبي عمرو. انظر: الاقناع: ٨١٠، والنشر: ٢: ٤٠٠. ولفظ «الياء» سقط من «م».

(☆) وهو قوله: ﴿فأمّا الإنسٰن إذا ما ٱبتلٰه ربُّه فأكرمه...﴾ آية: ١٢.

(٧) في الأربعة قراءة بقيّة السبعة.

(٨) بفتح الحاء وألف بعدها، هي قراءة الكوفيين. انظر: تحبير التيسير: ١٩٩، والاتحاف: ٤٣٨.

(٩) بضم الحاء من غير ألف، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(١٠) بفتح الذال من ﴿يعذب﴾ والثاء من ﴿يوثق﴾. انظر: السبعة: ٦٨٥، وغاية ابن مهران: ٢٩٢.

لا يُعَذَّب مثل تعذيبه أحد ولا يُوثَق مثل وثاقه أحد.

وأمّا قراءة الباقين[١] فقيل معناها[٢]: لا يعذِّب في الدنيا مثل عذاب اللّٰه في الآخرة أَحد. وقيل المعنى[٣]: فيومئذ لايعذِّبُ أحد أحداً مثل عذاب اللّٰه هذا الكافر، ويكون ﴿أحد﴾ المذكور في الآية يَعني به الملائكة الموكلين[٤] بالعذاب.

سورة البلد/

١٦٥/أ

﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ، أَوۡ إِطۡعَٰمٌ﴾ [١٣، ١٤] من قرأ ﴿فَكَّ﴾[٥] فهو فعل ماضٍ، و ﴿رقبةً﴾ منتصب به، وكذلك ﴿أَطْعَمَ﴾ فعل ماض أيضاً.

والقراءة الأخرى[٦] على خبر ابتداء محذوف، والتقدير: إقتحامُ العقبةِ فكُّ رقبةٍ أو إطعامٌ.

وتقدم ذكر ﴿مُوصَدَة﴾[٧] [٢٠].

سورة والشمس

﴿وَلَا يَخَافُ﴾ [١٥] من قرأ بالواو[٨] فعلى معنى الحال. والمعنى: إنّ عاقر

---

(١) بكسر الذال والثاء.

(٢) هو قول الفراء في معاني القرآن: ٣: ٢٦٢.

(٣) هو قول الفارسيّ في الحجة (خ): ٤ : ٤٨٣.

(٤) في «ن، م» «الموكلون».

(٥) بفتح الكاف ونصب ﴿رقبة﴾ ﴿أو أَطْعَمَ﴾ بفتح الهمزة والميم من غير تنوين ولا ألف قبلها: هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. انظر: «الهادي»: ٣٩، والتبصرة: ٣٨١.

(٦) برفع ﴿فك﴾ وخفض ﴿أو إِطْعَٰمٌ﴾ بكسر الهمزة ورفع الميم مع التنوين وألف قبلها، وهي قراءة الباقين.

(٧) في باب القول في الهمزة الساكنة ص: ٥٥، من حيث ترك ابدال الهمزة للسوسي، أما من حيث القراءة: فقرأ أبوعَمْرو وحفص وحمزة بالهمز، والباقون بابدالها واوا ـ وحمزة إذا وقف ـ. انظر: التيسير: ٢٢٣، والعنوان: ٢١٠.

(٨) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين. وكذلك هي في مصاحفهم. انظر: الكافي: ٢٠٠، وتلخيص =

الناقة عقرها غير خائف عقباها. ويجوز أن يكون الإخبار عن اللّه عزّ وجلّ، فيكون المعنى: فدمدم عليهم بذنبهم فسواها غير خائف عقباها.

ومن قرأ بالفاء[١] فعلى العطف على ما قبله.

ليس في ﴿والليل﴾ و ﴿الضحى﴾ و ﴿ألم نشرح﴾ و ﴿والتين﴾[*] سوى ما تقدّم من الأصول.

القول فيما اختلفوا فيه من سورة العلق إلى آخر القرآن

﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٧] حجة قنبل في حذفه الألف من[٢] بعد الهمزة[٣]، أنّه أجراه على لغة من قال: «أصاب الناس جَهْدٌ ولوتَرَ أهل مكة»[٤]. وقيل[٥]: إنه سهّل الهمزة فجعلها بين بين، فصارت كالألف وبعدها ألف فحذفت الثانية منهما، فلما نقص الفعل ردّ الهمزة إلى أصلها فحققها[٦]. وقيل[٧]: لما كانت الهمزة تحذف في مستقبله، نحو: «ترى»[٨]، ولم يمكن حذفها[٩] في رَأَىٰ، إذ ليس

= العبارات: ١٦٨.

(١) هي قراءة نافع وابن عامر، وكذلك هي في مصحف المدينة والشام. انظر: هجاء مصاحف الأمصار: ١٢١.

(*) «والتين» سقط من «ر».

(٢) في «ن» «التي».

(٣) وجها واحداً من «الهداية» من غير خلاف. انظر: الفوائد المجمّعة: ٣١/ب، وتحصيل الكفاية: ١٨٧/أ.

(٤) في حذف الألف من «ترى» اجراء لها مجرى الياء نحو ﴿يوم يأت﴾ في هود: ١٠٥. وحذف الياء من﴿يأت﴾ لغة هذيل كما في الصحاح (أتى): ٢٢٦٢. فلعل حذف ألف (ترى) لغة هذيل أيضاً.

وانظر: المثال في الحجة للفارسي (خ): ٤: ٤٩٢، وشرح الملوكي في التصريف: ٣٩١، واللسان (رأى): ١٤: ٢٩٤، والبحر: ٨: ٤٩٣.

(٥) هو قول مكي في الكشف: ٣: ٣٨٣، وضَعَّفَه.

(٦) في «ن» «فخففها» وهو غلط.

(٧) وأيضاً هذه علة ذكرها مكي: ٢: ٣٨٤، وقال: «وهذه حجة ضعيفة أيضاً».

(٨) لكون أصله تَرْأَى.

(٩) قوله «وقيل لما كانت تحذف في مستقبله نحو ترى ولم يمكن حذفها» سقط من «ن».

قبلها ساكن تلقى حركتها عليه، حذف لام الفعل ليستوي الماضي والمستقبل في الحذف[١].

١٦٥/ب ﴿مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] فتح اللام وكسرها لغتان[٢]/ في المصدر، والفتح أكثر[٣]، وقد شذّت حروف بالكسر، نحو المسجِد.

﴿الْبَرِيَّةِ﴾ [البيّنة: ٦، ٧] من همز[٤]، فهي: فعيلة من برأ اللّه الخلق.

ومن ترك الهمز[٥]، فإنّه أبدل الهمزة ياء من أجل الياء التي قبلها، وأدغم الياء في الياء. وقيل[٦]: إنّه مشتق من البَرى وهو التراب، فلا يكون له أصل في الهمز.

﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦] القراءتان متقاربتان[٧]، لأنّهم إذا أُروا الجحيم رأَوْها.

﴿جَمَعَ مَالًا﴾ [الهمزة: ٢] التشديد يدلّ على التكثير، والتخفيف يؤدي عن معناه[٨].

﴿فِي عَمَدٍ﴾[٩] [الهمزة: ٩]

---

(١) وقرأ الباقون ﴿رَءَاهُ﴾ على وزن «رَعَاهُ». انظر: التبصرة: ٣٨٤.

(٢) قرأ الكسائي بكسر اللام وهي لغة تميم كما في اعراب القرآن للنحاس: ٥: ٢٦٩، والبحر: ٨: ٤٩٧، وقرأ الباقون بفتحها وهي لغة أهل الحجاز كما في اعراب القرآن والبحر. انظر: الارشاد: ٦٤٢، والاقناع: ٨١٣.

(٣) لأنّه مصدر جاء على «فَعَل يَفْعُل» فكل ما جاء على هذا الوزن فالفتح فيه أكثر من الكسر. انظر: الكتاب: ٤: ٩٠، والكشف: ٢: ٣٨٥.

(٤) هي قراءة نافع وابن ذكوان، وهي لغة لبعض أهل الحجاز كما في معاني القرآن للفراء: ٣: ٢٨٢. انظر: تحبير التيسير: ٢٠١.

(٥) وهي قراءة بقيّة السبعة.

(٦) هو قول الفراء في معاني القرآن: ٣: ٢٨٢. وانظر: (برا) في القاموس: ١٦٣٠.

(٧) قرأ ابن عامر والكسائي بضم التاء، والباقون بفتحها. انظر: تقريب النشر: ١٨٩، والاتحاف: ٤٤٣.

(٨) قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بتشديد الميم، والباقون بتخفيفها. انظر: السبعة: ٦٩٧، وغاية ابن مهران: ٢٩٣.

(٩) ترجمة في ﴿عمد﴾ سقطت من «ن، م».

﴿عُمُد﴾ و ﴿عَمَد﴾[١] جمع عمود[٢].

﴿لِإِيلَٰفِ﴾ [قريش: ١] ﴿إِلَاف﴾ مصدر أَلِفَ. و ﴿إِيلَاف﴾ مصدر آلف[٣].

﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] النصب على الذم، والرفع على أنّ امرأته رفع بالابتداء، و ﴿حمالةُ﴾ خبره[٤].

وإسكان الهاء في ﴿أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] وفتحها لغتان[٥].

---

(١) قرأ شعبة وحمزة والكسائي بضم العين والميم، والباقون بفتحهما. انظر: التبصرة: ٣٨٩، والتيسير: ٢٢٥.

(٢) في حاشية الأصل «وعمد اسم للجمع وليس بجمع مكسر» ويبدو أنّه ليس من الأصل لعدم وجود اشارة تدل على ذلك.

(٣) قرأ ابن عامر بغير ياء بعد الهمزة، والباقون بياء بعدها. انظر: العنوان: ٢١٣، وتلخيص العبارات: ١٧٠.

(٤) قرأ عاصم بنصب ﴿حمالة﴾، والباقون برفعها. انظر: الارشاد: ٦٤٩، وتحبير التيسير: ٢٠٢.

(٥) قرأ ابن كثير بسكون الهاء، والباقون بفتحها. انظر: الاقناع: ٨١٤، والاتحاف: ٤٤٥.

شــرح التكبيـر[1]

كان ابن كثير في رواية البزي يكبر في آخر والضحى مع خاتمة كل سورة حتّى يختم القرآن، ثم يقرأ فاتحة الكتاب وخمس آيات من سورة البقرة ـ على عدد الكوفيين ـ إلى قوله: ﴿وأُولئك هم المفلحون﴾[2]. ثم يدعو بدعاء الختمة[*]. وهذا يسمّى الحال المرتحل. والحالُّ: هو أن يختم الرجل القرآن ثم يعود في قراءته. وسئل النبيّ ﷺ عن ذلك، فقال: «صاحب القرآن يضرب من أوله إلى آخره، ومن آخره إلى أوّله، كلما حلّ ارتحل»[3]. وكان السلف إذا ختموا القرآن يستحبّون أن يقرؤوا من أوّله آيات[4]/ . ١٦٦/أ

وإنّما خصّ ابن كثير[5] التكبير من آخر الضحى، لاحتباس الوحي عن

(١) إلى هنا انتهت نسختا «ن، م»، وشرح التكبير بكماله لا يوجد فيهما.

(٢) قيّد الآيات بالعدد الكوفي ـ وهو ما يسنده حمزة بن حبيب الزيات إلى أبي عبد الرحمٰن السّلمي، وأبو عبد الرحمٰن يسند بعضه إلى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ـ، لأنّ ﴿ألم﴾ فاتحة البقرة آية في الكوفي دون سواه. انظر في هذا: جمال القراء: ١: ١٩٠، والاتقان: ١: ١٩٠، ١٩٥، ونفائس البيان: ٧ ـ ٩.

(*) أي: دعاء معهوداً ومستحباً عند الختمة، بدون تَعيُّن نصّ محدد.

(٣) رواه الترمذي في آخر أبواب القراءات: ٨: ٢٧٤ ـ ٢٧٦ (التحفة)، والدارمي في كتاب فضائل القرآن: ٢: ٤٦٩، والحاكم: ١: ٥٦٨ ـ ٥٦٩. وغيرهم، وهو حديث ضعيف، لأنّ فيه: الهيثم بن الربيع ضعيف، وصالحاً المرّي متروك. وانظر: روايات وابن الجزري له فقد أورد له نحواً من سبع روايات في النشر: ٢: ٤٤٤ ـ ٤٤٨. وذكر السيوطي أنّ النبي ﷺ كان إذا ختم افتتح من البقرة إلى ﴿أولئك هم المفلحون﴾ ثم دعا بدعاء الختمة ثم قام. ونسبه للدارمي بسند حسن، وقد تتبعت الدارمي فلم أجده فيه. فالله أعلم. انظر: الاتقان: ١: ٣١٣. وانظر: المسألة في: جامع البيان: ٣٧٣/ب، والنهاية: ١: ٤٣٠ ـ ٤٣١، والمغني لابن قدامة: ٢: ١٧٢، وابراز المعاني: ٧٣٣ ـ ٧٣٤، وإعلام الموقعين عن ربّ العالمين: ٤: ٣٠٦، والبرهان في علوم القرآن: ١: ٤٧٤، ومرويات دعاء ختم القرآن: ٦ ـ ٧.

(٤) رواه الداني عن إبراهيم النخعي في جامع البيان: ٣٧٤/أ. قال ابن الجزري «بإسناد صحيح». انظر: النّشر: ٢: ٤٤٩.

(٥) من رواية البزّي وجها واحداً، ولقنبل من «الهداية» التكبير وعدمه. انظر: الفوائد المجمعّة: ٣١/ب، =

النبيّ ﷺ أربعين صباحاً، فقال المشركون: إنَّ محمَّداً قد ودَّعه ربُّه وقلاه. فنزلت السورة، فكبَّر النبي ﷺ شكراً للَّه عزّ وجلّ لما كذّب المشركين، وأمرنا بذلك[١].

ووجه احتباس الوحي عن النبيّ ﷺ أنّه أُهدي إليه قطف عنب جاء قبل أوانه، فلمّا همّ أن يأكل منه جاءه سائل فقال: أطعموني مما رزقكم اللَّه، فسلّم إليه العنقود، فلقيه رجل من الصحابة فاشتراه منه وأهداه إلى النبيّ ﷺ، فعاد السائل فأعطاه إياه ثم لقيه آخر من الصحابة فاشتراه منه وأهداه إلى النبيّ ﷺ، فعاد السائل فسأله فانتهره، وقال: «إنّك مُلحٌّ»، فاحتبس الوحي عنه ﷺ حتى نزلت السورة[٢]. فهذا وجه احتباس الوحي[٣] وخصوص التكبير من آخر والضحى دون غيرها من السور اللواتي قبلها، وهذا بيّن، والأحاديث في هذا الباب كثيرة، اختصرنا هذا منها، فاعلمه إن شاء اللَّه، وباللَّه التوفيق[٤].

كمل الكتاب والحمد للَّه ربّ العالمين وصلّى اللَّه على محمّد خاتم النبيّين وسلم تسليماً، في شهر ربيع الآخر من سنة خمس وثلاثين وخمس مئة، وحسبنا اللَّه ونعم الوكيل/ . ١٦٦/ب

= وتحصيل الكفاية: ١٨٧/ب.

(١) نقل ابن الجزري عن ابن كثير ـ التفسير: ٤: ٥٧٧ ـ قال: «ولم يُرْوَ ذلك بإسناد يحكم عليه بصحة ولا ضعف». انظر: النشر: ٢: ٤٠٦. وانقطاع الوحي أربعين يوماً قول مقاتل. وانظر: معالم التنزيل: ٤: ٤٩٨، ٥٠١، وابراز المعاني: ٧٣٥ ـ ٧٣٦.

(٢) أورد هذه الرواية الداني عن أحمد بن فرح عن ابن أبي بزة بإسناده (أن النبي ﷺ أُهدِيَ إليه...). انظر: جامع البيان: ٣٧٤/ب، والشهرزوري بإسناده عن البزي بإسناده. انظر: المصباح الزاهر: ٢٦٥ ـ ٢٦٦. وقال ابن الجزري بعد أن أورد الحديث: «وهذا سياق غريب جداً، وهو مما انفرد به ابن أبي بزة أيضاً، وهو معضل». انظر: النشر: ٢: ٤٠٦ ـ ٤٠٧. والعضل ـ وهو سقوط اثنان من الرواة ـ يظهر أنّه قبل البزي كما تبيّن لي من إسناد «المصباح».

(٣) الصحيح في سبب نزول والضحى ما رواه البخاري في التفسير: ٤: ١٨٩٢، ومسلم في الجهاد والسير برقم: ١٧٩٧ عن جندب بن سفيان رضي الله عنه قال: اشتكى رسول الله ﷺ فلم يقم ليلتين أو ثلاثاً، فجاءت امرأة فقالت: يا محمد إني لأرجو أن يكون شيطانك قد تركك، لم أره قربك منذ ليلتين أو ثلاثا. فأنزل الله عز وجل: ﴿والضحى والليل إذا سجى ما ودعك ربك وما قلى﴾. وانظر: كلام الحافظ ابن حجر في أسباب نزول السورة، وأنّ الصحيح منها رواية الصحيح، والتفريق بين الفترة المذكورة في نزول والضحى. والفترة المذكورة في ابتداء الوحي - في فتح الباري: ٨: ٥٧٦ ـ ٥٧٧.

(٤) جاء في نهاية نسخة «ن»: «كمل جميع الديوان والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد عبده =

الخاتمة

وبعد، فإني أحمد اللَّه عزّ وجلّ أن وفّقني لإتمام تحقيق «شرح الهداية» ودراسته، وفي نهاية هذه المرحلة الممتعة الشاقة أسجّل أهم النتائج التي توصلت إليها:

لا شك أن الحياة في ظلال كتاب اللَّه متعة وسعادة لا يَعْدِلها شيء من متاع الحياة الزائل، إلا أن الاتصال المباشر بالمعاني والهدايات التي نزلت على قلب نبيّنا محمّد ﷺ، أجلّ قدراً وأشرف منزلة من مباشرة الألفاظ المجرّدة نطقاً وأداء.

ولقد اشتمل «شرح الهداية» على جملة من معاني القراءات والكلمات القرآنية، إلا أن معظم مادته تركزت على الناحية اللغوية البحتة من نحو وصرف ولغات، وهو أمر لا يُنقص من أهمية الكتاب وقيمته، فخدمة هذا الكتاب خدمة لقراءات القرآن الكريم وإحياء لها ـ وهي أبعاض القرآن ـ، وتعلّم وتعليم ونشر لبعض علوم القرآن.

ومن خلال تحقيقي ودراستي لكتاب «شرح الهداية» توصلت لما يلي:

١ ـ وضعت تعريفاً لعلم الاحتجاج لم أرَ أحداً سبقني إليه وهذا من فضل اللَّه وتوفيقه.

= ورسوله خاتم النبيين وعلى أزواجه وأصحابه الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً. وكان الفراغ منه في رجب لأيّام بقيت سنة ثلاث وستين وخمسمئة بحلب حماها الله تعالى».

وجاء في نهاية نسخة «م»: انتهى بحمد الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله. وكان الفراغ منه يوم الأربعاء قرب الزوال عام سبعة وأربعين ومئة وألف على يد عبد ربّه الخاطىء المذنب الراجي عفو مولاه الحسين بن علي المطاعي كان الله له ولوالديه وللمسلمين آمين. وصلى الله على من لا نبيّ بعده».

وجاء في نهاية نسخة «ر»: «تم نسخها في يوم الجمعة المبارك ثالث عشر شهر جمادى الأولى من شهور سنة اثنتين وأربعين ومئة وألف الهجرّية ثم بلغ مقابلة وتصحيحاً وصحّ كأصله بيد كاتبه محمد بن عبد الرحمٰن السلموني عُفِيَ عنه».

٢ ـ تبيّن لي أن علم الاحتجاج من حيث الاصطلاح تردد في أكثر من اسم، حتى اشتهر بين المتأخرين باسم: «توجيه القراءات».

٣ ـ ظهر لي جليّاً أن علم توجيه القراءات عُدّة مهمة للمفسر وللمقرىء ـ معاً ـ، يؤهلهما إلى المرتبة المطلوبة في مجالي التفسير والقراءة.

٤ ـ توصلت إلى أن الدفاع عن القرآن وقراءاته لم يكن هو الدافع الوحيد لمن تصدّى للتأليف في الاحتجاج، وإنما كانت هناك دوافع أخرى ذكرت ستّة منها.

٥ ـ تبيّن لي أن المؤلّفين في علم الاحتجاج للقراءات لم يستطيعوا الفكاك من النزعات المذهبية التي أثرت على كتاباتهم بحيث وقعوا في تضعيف واستبعاد بعض القراءات حتى من بعض شيوخ الرواية كمكي بن أبي طالب والمهدوي، وأن الاستقلال والنهوض بالمنهج السليم تمثل في كتابات أبي حيان وتلميذه السمين الحلبي، ثم تتابع هذا الوضوح عند ابن الجزري ومن جاء بعده.

٦ ـ توصّلت إلى أن هارون بن موسى الأعور (ت: في حدود: ١٧٠) هو أوّل من ألّف في وجوه القراءات.

٧ ـ توصّلت إلى أن الاختيار في القراءات لا محظور فيه من حيث اللفظ والمضمون إذا خضع لضوابط ومعايير معينة تدخل في نطاق القراءة، وإذا قام به من هو أهل لذلك.

٨ ـ توصّلت إلى أن أبا العباس المهدوي اشتهر وراجت سوقه العلمية بعد هجرته إلى الأندلس عام (٤٣٠)، وأنه بعد ذلك كانت له منزلة علمية تقارب منزلة مكي ابن أبي طالب القيسي وأبي عمرو الداني، ظهرت سِمَاتُها بأن أشركه بعض تلاميذه في المشيخة مع القيسي والداني، وفي الردود العلمية التي كانت بين الداني والمهدوي مما يؤكّد أن المهدوي لم يكن غَمْراً، وإلا لم يحتج الداني أن ينصب نفسه في هذا المقام.

وظهرت هذه المنزلة ـ أيضاً ـ باعتناء أهل العلم بمؤلفاته وروايتها، ونقل نصوص منها في التفسير والقراءات والتعليل وغير ذلك.

وظهرت هذه المنزلة بثناء جمهرة من أهل العلم عليه، ووصفهم له بصفات

الأستاذية والتقدم والإمامة والإتقان.

٩ ـ استطعت ـ بتوفيق اللَّه ـ أن أحقّق اسم الكتاب الصحيح وهو: «شرح الهداية» بينما أجد كثيراً من الباحثين أو مفهرسي المخطوطات يسميه «الموضح» أو «تعليل القراءات»، وبعضهم يفرق بين هذه الأسماء ويجعل كلاً منها كتاباً مستقلاً.

وظهر لي أن «شرح الهداية» أحد ثلاثة كتب مهمة في هذا المضمار، وهي:

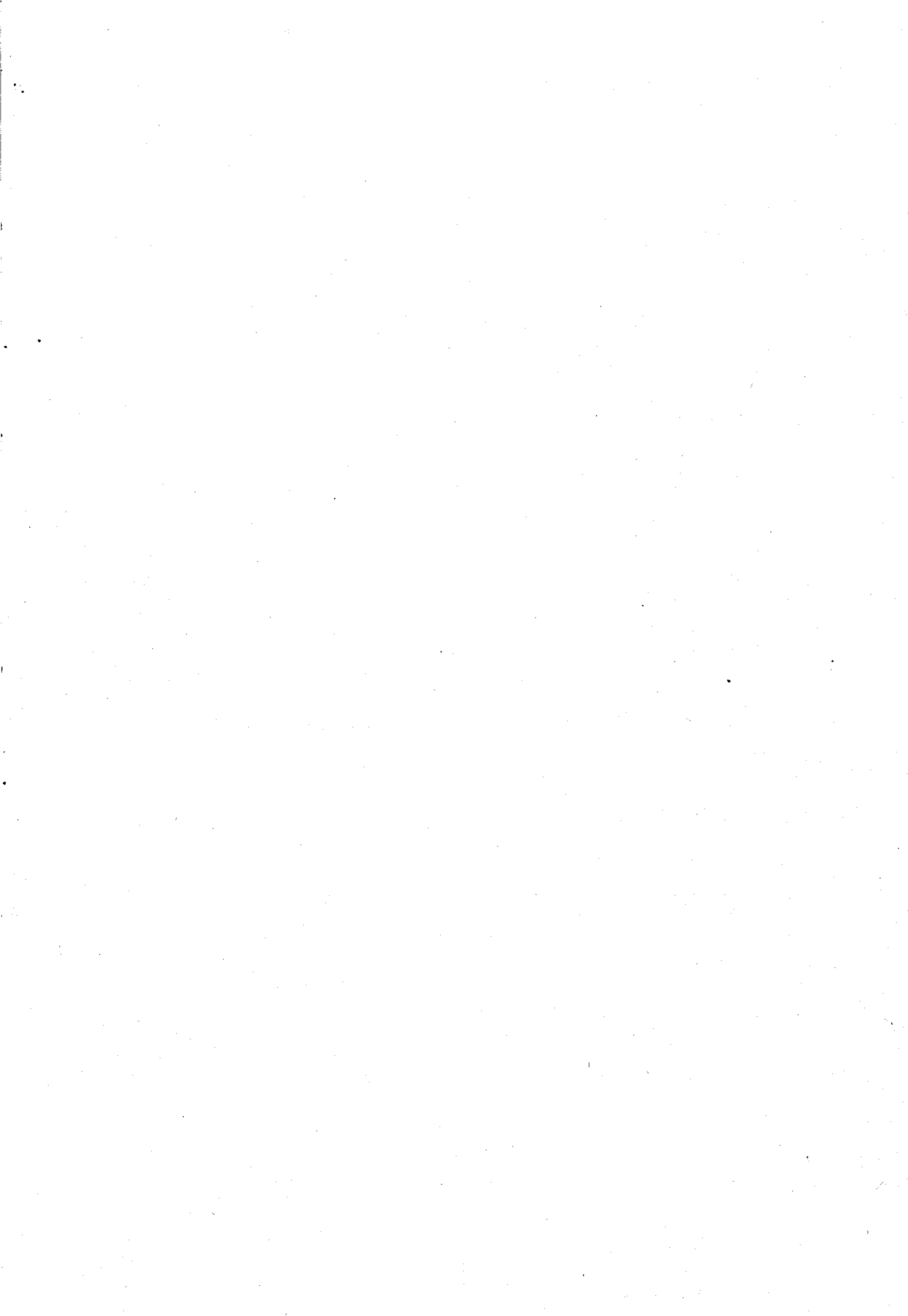
أ ـ كتاب «الحجة» للفارسي.
ب ـ كتاب «الكشف» لمكي القيسي.
جـ ـ «شرح الهداية».

وأنه احتوى على أصول القراءات معلَّلاً لها على انفراد، وهو شيء لم يتوافر لكثير من كتب علل القراءات التي بين أيدينا.

١٠ ـ استطعت ـ بتوفيق اللَّه ـ أن أنفي نسبة كتاب «التيسير» للمهدوي، وبيّنت أن الأمر ما هو إلا تصحيف حصل لحاجي خليفة وتابعه عليه الناس بلا تمحيص.

١١ ـ رجّحت أن ما نشره الدكتور محيـي الدين رمضان بأسم: «كتاب هجاء مصاحف الأمصار» هو قطعة من كتاب وليس مؤلّفاً برأسه.

الفهارس العامَّة



(١)

فِهْرس الآيات التي ذكر المؤلِّف وجوه القراءات[١] فيها مرتبة حسب السور

(١) التزمت في هذا الفِهْرس رواية حفص.

(٢)

فِهْرس القرءات الشَّاذة والتفسيرية مرتبة على السور

المادة	النسبة	الصفحة
	سورة الصافات	
«وإن إدْريس لمن المرسلين، سلام على إدْراسين»		
	ابن مسعود وقتادة وأبي العالية وأبي عثمٰن النَّهدي ويحيىٰ	٤٩٢
	سورة الشورى	
«حم سين قاف»	ابن عباس وابن مسعود	٥
	سورة (ق)	
«وجاءت سكرةُ الحق بالموت»	أبو بكر وابن مسعود	٥، ٦
	سورة المدثر	
«لَحْدَىٰ الكُبَر»	وهب عن ابن جرير عن ابن كثير وإسمٰعيل بن مسلم عنه، وتُرْوىٰ عن ابن مُحَيصِن	٦٦، ٢٧٧
	سورة النصر	
«إذا جاء فتحُ الله والنصر»	ابن عباس	٥
	سورة الإخلاص	
«قُلْ هو اللّٰهُ أَحَدُ اللّٰهُ الصمد»	الحسن وأبي السَّمَّال ونصر بن عاصم وجماعة عن أبي عمرو	٣٢٩

(٣)

فِهْرس الأَحاديث والآثار

(٤)
فِهْرس أَسباب النزول حسب السور

(٥)

فِهْرس الشواهد الشعرية(١)

البيت		رقمه
حرف الهمزة		
ليس من مات فاستراح بميْتٍ	إنما المَيْتُ ميِّتُ الأحياء	٢٦
قلت لشيبان ادن من لقائه	أنا نغدى القوم من شوائه	٤٩
يا ما لهن عمين كيف يريننا	نظر المحب وصحبة البغضاء	٧٨
حرف الباء		
أقلّي اللوم عاذل والعتابن	وقولي إنْ أَصبت لقد اصابن	٥٤
بشرت عيالي إذ رأيت صحيفة	أتتك من الحجاج يتلى كتابها	٢٩
بأيّ كتاب أم بأية سنة	تَرى حبهم عارا علي وتحسب	٣٩
تقول ابنتي لما رأتني شاحبا	كأنك يحميك الطعام طبيب	٦٤
تتابع أعوام تخرَّ مْنَ إخوتي	وشيّبْن رأسي والخطوب تشيب	
وأرغب فيها عن لقيط وأهله	ولكنني عن خالد لست أرغب	٨٢
سالت هذيل رسول الله فاحشة	ضلت هذيل بما سالت ولم تصب	٦
حرف التاء		
الله نجاك بكفي مسلمت	من بعد ما وبعد ما وبعد مت	٢٠
أبلغ أمير المؤمنيـ	ـن أخا العراق إذا أتيتا	٥٥
ان العراق وأهله	عنق إليك فهيت هيتا	
ومنهل فيه الغراب ميت	سقيت منه القوم واستقيت	٢٧

(١) راعيت في ترتيب حركة الروي: السكون فالفتحة فالضمة فالكسرة.

(١) كذا في النُّسَخ، والصواب أنّ إنشاده: وجدنا الوليد بن اليزيد مُباركاً . . .

أنصاف الأبيات حسب ورودها في الكتاب

شطر البيت	رقمه
١ ـ أأَن رأت رجلا أعشى	٥
٢ ـ إنْ لم أُقاتل فالبسوني برقعا	١٠، ٤٣
٣ ـ يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي	١١، ٥٤
٤ ـ يقاتل عمّه الرؤُفَ الرحيما	١٨
٥ ـ أنا سيف العشيرة فاعرفوني	٢٣، ٦٢
٦ ـ ودِّعْ هريرة إنَّ الركب مرتحل	٢٥
٧ ـ ألم يأتيك والأنباء تَنْمي	٥٦
٨ ـ يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي	٨٠
٩ ـ أَحَبُّ المؤقدين الى مُؤسىٰ	٨١
١٠ ـ من حذر الموت أنْ يَأْتِيَنْ	٨٤

(٦)

فِهْرس الأَعلام والشعراء المترجم لهم[١، ٢]

---

(١) أَسقطت في الترتيب: أَل، وأَب، وأَبن.

(٢) اقتصرت في هذا الفهرس على موضع الترجمة.

العَلَم	الصفحة

(٧)

فِهرس الأمثال والأقوال المأثورة

(٨)

فهرس اللغات

اللغة	الصفحة
شَهْدَ (لغة تميم وهذيل وأَسد)	٦٥، ١٠٣
شُواظ وشِواظ	٥٢٥
صقت (في سقت)	١٧
صويق (في سويق)	١٢٩، ١٣٦
يَصِدّون ويَصُدّون	٥٠٩
الصُّدُفين والصَّدَفين والصُّدْفين	٤٠٤
يُصْلحا ويَصَّالحا	٢٥٧
يضاهِئُون ويضاهُون	٣٣٠
ضربتُ ضَرْبَهْ	٢٠
ضربْتُهْ ضرباً شديداً و	
ضربْتُهْ ضَربَهْ شديدة	٢٢٤
ضربهو	١٩
ضَعْف وضُعْف	٣٢٥
مطْلَع ومطْلِع	٥٥٦
يطْمُثهن ويطْمِثهن	٥٢٦
ظَعَنكم وظَعْنكم	٣٨٢
عَلاَكْ (في عَليْك)	٢١
عليـكِم (الوكم)	٢٠
عَنُهْ	١٩
فاعتُلوه وفاعتلوه	٥١١
العُدْوة والعِدْوة	٣٢٢
يعْرِشون ويعْرُشون	٣٠٩
عسَيْتُ وعَسِيتم	٢٠١
عَضْـد	١٥٧، ٣٨٩، ٣٩٩
يعْكُفون ويعْكِفون	٣٠٩
عِيَنْة (بالكسر)	١٩٤

(٩)

فِهْرس البقاع والقبائل

(١٠)

فِهْرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات

ـ الإدغام الكبير:
لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤)، مصورة المتحف البريطاني بواسطة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة. رقمها بالجامعة الإسلامية بالمدينة: (٣٦٣).

ـ إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين:
لأبي عيد رضوان بن محمد المخللاتي (ت: ١٣١١)، مصورة من مكتبة الشيخ محمد تميم الزعبي بالمدينة. كتبت عام ١٣٣٨ هـ. عندي.

ـ إعراب القراءات السبع وعللها المشهور «بالقراءات»:
للحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠)، مصورة مكتبة مراد ملا برقم: (٨٥). عندي.

ـ الانتخاب ممَّا ذكر في بعض آي الكتاب:
لأبي عبد الله محمد بن هبة الله الحموي المصري الخطيب (ت: ٥٩٩ هـ)، مصوَّرة المكتبة المحمودية بالمدينة، بحوزة الدكتور عبد الرحمٰن العثيمين.

ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام:
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨)، نسخة دار الكتب المصرية برقم: (٣٦٣٩٨) فلم.

ـ التجريد لبغية المريد:
لأبي القاسم عبد الرحمٰن بن عتيق الصقلي المعروف بابن الفحام (ت: ٥١٦) مصوَّرة المكتبة الأزهرية، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٢٩٠) فلم.

- التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير:
لمحمَّد بن سليمان المعروف بابن النقيب (ت: ٦٩٨)، قطعة منه محفوظة بالمكتبة المحمودية بالمدينة برقم: (٢٠٠/٢٢٨).
- تحصيل الكفاية من الاختلاف الواقع بين التيسير والتبصرة والكافي والهداية:
لمجهول، مصورة عن دار الكتب القطرية برقم عام (٢٤١) وخاص (١٠٨٦/٥/٦) عندي.
- التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل:
لأَبي العبَّاس أحمد بن عمار المهدوي (ت: نحو: ٤٤٠) مصورة من المكتبة الظاهرية برقم: (٥٠٤، ٥٠٥) تفسير. عندي.
- تحقيق البيان في عَدِّ آي القرآن:
لمحمد بن أحمد المتوليّ (ت: ١٣١٣)، مصورة من مكتبة الشيخ إبراهيم شحاتة السَّمنُّودي بسمنُّود، وبخطه، بلا رقم مميز. عندي.
- التذكرة في القراءات الثمان:
لأَبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غَلْبون (ت: ٣٩٩)، مصورة الخزانة العامة بالرباط برقم (١٠/ ٢١)، محفوظة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة برقم (٤٣٦٧) فلم.
تفسير ابن أَبي حاتم= تفسير القرآن العظيم.
تفسير ابن النقيب= التحرير والتحبير
- تفسير عبد الرزاق:
لعبد الرزاق بن هَمَّام الصنعاني (ت: ٢١١)، مصورة من دار الكتاب المصرية برقم: (٢٤٢)، ورقمها بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة: (١٧٤٥).
- تفسير القرآن العظيم:
لعبد الرحمٰن بن أَبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧)، مصورة المكتبة المحمودية بالمدينة، محفوظة بالجامعة الإسلاميةّ بالمدينة برقم: (٢٧٩ ـ ٢٨٦).
- التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن:
لأبي القاسم عبد الرحمٰن بن إسماعيل الصفراوي (ت: ٦٣٦)، مصورة الظاهرية، محفوظة في مركز البحث العلمي في جامعة أُمّ القرىٰ ـ رقم (٨٠٩) فلم.

- تلخيص أخبار النحويين واللغويين:
لأحمد بن عبد القادر ابن مكتوم (ت: ٧٤٩)، نسخة دار الكتب المصرية برقم: (٢٠٦٩/ تاريخ تيمور).
- التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه:
لأَبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤)، مصورة من خزانة تطوان برقم: (٨٨١/ مجموع) عندي.
- تهذيب الكمال:
لأَبي الحجاج يوسف بن الزكي المِزِّي (ت: ٧٤٢)، مصورة دار المأمون للتراث عن نسخة دار الكتب المصرية.
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة
لأَبي عمر عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤)، نسخة مصورة من دار الكتب المصرية برقم: (٣/ قراءات/ م).
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد..
لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧)، مصورة مكتبة مراد ملا، محفوظة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة برقم: (٥١٩ ـ ٥٢١)، (الجزء الثالث والرابع).
- الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير:
لأبي محمد عبد الواحد بن محمد المالقي (ت: ٧٠٥)، مصورة الأزهرية محفوظة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة برقم: (٢٨٨) فلم.
- سوق العروس (قطعة منه في (٨٩) ورقة):
لأَبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت: ٤٧٨)، مصورة مكتبة برلين برقم: (593 PM 403) عندي.
- شرح ألفية العراقي في الحديث:
لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١)، مصورة من الخزانة العامة بالرباط، محفوظة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة برقم: (١٨٦٦) فلم.

ـ شرح الغاية لابن مهران:
لأبي الحسن عليّ بن محمد الفارسي القهندزيّ (كان حيّاً قبل: ٤١٣ هـ) نسخة المكتبة التيموريّة برقم: (٣٤٤) [الجزء الأول فقط].
ـ شواذ القراءَة واختلاف المصاحف:
لأَبي عبد الله محمد بن أَبي نصر بن عبد الله الكرماني (من أهل القرن الخامس)، مصورة المكتبة الأزهرية، محفوظة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة برقم: (٢٩٠٩).
ـ طبقات النحاة واللغويين:
لأَبي بكر أحمد بن قاضي شُهْبة (ت: ٨٥١)، نسخة دار الكتب المصرية برقم: (٢١٤٦/ تاريخ تيمور).
ـ علل القراءات:
لأَبي منصور محمد بن أَحمد الأزهري (ت: ٣٧٠)، مصورة مكتبة رشيد أفندي برقم: (٢٢) عندي.
ـ غاية الاختصار:
لأَبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهَمَذاني (ت: ٥٦٩)، مصورة من جامعة الملك سعود برقم: (٦٨٨) عندي.
ـ فتح الوصيد في شرح القصيد:
لأَبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣)، نسخة مخطوطة بمكتبة عارف حكمت برقم: (٣٥/ قراءات).
ـ الفوائد المجمَّعة في زوائد الكتب الأربعة:
لمحمد بن محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣)، نسخة بخطِّي كَتَبْتُها عن نسخة بخطِّ أَحد تلاميذ المؤلِّف، محفوظة بدار الكتب المصرية ـ ضمن مجموع ـ برقم: (٤٣٩٠٩) فلم.
ـ فِهْرسة المِنْتُوري:
لأَبي عبد الله بن عبد الملك المنتوري (ت: ٨٣٤)، نسخة محفوظة في الخزانة الملكية بالرباط برقم: (١٥٧٨).
ـ الكامل في القراءات الخمسين:
لأَبي القاسم يوسف بن علي الهذلي (ت: ٤٦٥)، مصورة المكتبة الأزهرية، رقمها

بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة: (٢٧٢٤).

ـ كنز المعاني في شرح حزر الأماني:

لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت: ٧٣٢).

أ ـ مصورة مكتبة بشير آغا بالمدينة بلا رقم مميز، عندي.

ب ـ ومصورة ثانية من المكتبة الظاهرية برقم: (٢٩٦) عندي.

حـ ـ ومصورة ثالثة من المكتبة الأزهرية رقمها بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة: (٣٨٥) فلم.

د ـ ومصورة رابعة من الأزهرية رقمها بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة: (٣٨٤) فلم.

هـ ـ ونسخة أصلية (ناقصة من الأول) محفوظة في مركز البحث العلمي في جامعة أُم القرى بمكة تحت رقم: (٤١٠/١ ـ ٢).

ـ اللآليء الفريدة في شرح القصيدة:

لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي (ت: ٦٥٦).

أ ـ نسخة أصلية محفوظة في مركز خدمة السنة والسيرة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة برقم: (٤٠).

ب ـ نسخة ثانية مصورة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة برقم: (٣٩٩) فلم.

حـ ـ نسخة ثالثة مصورة من مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم: (٢٤٥٣).

د ـ نسخة رابعة مصوّرة من المكتبة الأزهريّة برقم: (٣٧٥) ٣٦٦١١، عنها صورة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة برقم: (٤٠٤/ف).

ـ المختار في معاني قراءات أهل الأمصار:

لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس (من علماء القرن الخامس)، مصورة مكتبة جار الله برقم: (١٨) عندي.

ـ المستنير في القراءات العشر:

لأبي طاهر أحمد بن علي بن سِوَار البغدادي (ت: ٤٩٦)، مصورة مكتبة خدابخش، محفوظة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة برقم: (٧٩٠) فلم.

ـ المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر:

لأبي الكرم البمارك بن الحسن الشهرزوري (ت: ٥٥٠)، مصورة مكتبة لالَهْ لي برقم: (٦٧) عندي.

ـ مقدمة في مذاهب القراء الأربعة الزائدة على العشرة:
لسلطان بن أحمد المَزَّاحي (ت: ١٠٧٥)، مصورة من مكتبة أحمد خَيْري برقم: (١٧٠/ تفسير) عندي.
ـ الموضح في الفتح والامالة= أحكام الفتح والإمالة وبين اللفظين:
لأَبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤)، مصورة مكتبة عارف حكمت رقمها بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة: (٥٥).
ـ المُوضَح في وجوه القراءة وعللها:
لأَبي عبد الله نصر بن علي الشيرازي (ت: بعد: ٥٦٥)، مصورة من مكتبة راغب باشا برقم: (١٦) عندي.
ـ نهاية الغاية في بعض أسماء رجال القراءات أُولي الرواية:
لعبد الرزاق بن حمزة الطرابلسي (ت: بعـد ٨٦٠)، نسخة دار الكتب المصرية برقم: (٤٩١٥/ تاريخ).
٤١ ـ الهادي:
لأَبي عبد الله محمد بن سفيان القيرواني (ت: ٤١٥)، مصورة من آيا صوفيا برقم: (٥٩) عندي.

ثانياً: المطبوعات

ـ آثار البلاد وأخبار العباد:
لزكريا بن محمد القزويني (ت: ٦٨٢)، دار صادر، بيروت، ١٣٨٩ هـ.
ـ آداب الزفاف في السنة المطهرة:
لمحمد ناصر الألباني، نشر: المكتبة الإسلاميّة، عَمَّان، طبعة جديدة، ١٤٠٩ هـ.
ـ الإبانة عن معاني القراءات:
لمكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧)، تحقيق: د. محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط (١)، ١٣٩٩ هـ.
ـ الابدال:
لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت: ٣١٥)، تحقيق: عز الدين التنوخي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠ هـ.
ـ ابراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع:

لعبد الرحمٰن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥)، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، (بدون تاريخ).

- ابن سيده آثاره وجهوده في العربية:
للدكتور عبد الكريم النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية، ١٩٨٤ م.

- أبو الحسن الحصري القيرواني:
لمحمد المرزوقي والجيلاني بن الحاج يحيى، مكتبة المنار، تونس، عام ١٩٦٣ م.

- أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو:
للدكتور عبد الفتاح شلبي، نشر: دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط (٣)، ١٤٠٩ هـ.

- اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان:
لأحمد بن أبي الضياف (ت: ١٢٩١)، الدار التونسية للنشر، ١٣٩٦ هـ.

- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر:
لأحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء (ت: ١١١٧)، تصحيح:
علي محمد الضباع، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة (بدون تاريخ).

- اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا:
لأحمد بن علي المقريزي (ت: ٨٥٤)، تحقيق: د. جمال الدين الشيّال، نشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، ١٣٨٧ هـ.

- الاتقان في علوم القرآن:
لجلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط (٣)، ١٤٠٥ هـ.

- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية:
للدكتور: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ط (٢)، ١٩٧٨ م.

- أحكام القرآن:
لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص (ت: ٣٧٠)، دار الكتاب العربي، بيروت، (بدون تاريخ).
- أحكام القرآن:
لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت: ٥٤٣)، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، (بدون تاريخ).
- أخبار النحويين البصريين:
لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت: ٣٦٨)، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، عام ١٩٥٥ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب:
لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥)، تحقيق: د. مصطفى النماس، ط (١)، ١٤٠٤ هـ.
- ارشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم:
لأبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت: ٩٥١)، دار احياء التراث العربي، بيروت (بدون تاريخ).
- ارشاد المبتدى وتذكرة المنتهي في القراءات العشر:
لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي (ت: ٥٢١)، تحقيق ودراسة: عمر حمدان الكبيسي، نشر: المكتبة الفيصلية، مكة، ط (١)، ١٤٠٤ هـ.
- ارشاد المريد إلى مقصود القصيد:
لعلي محمد الضباع، (ت: ١٣٧٦)، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، (بدون تاريخ).
- الأزهية في علم الحروف:
لعلي بن محمد الهروي (ت: بعد ٣٧٠)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط (٢)، ١٤٠٢ هـ.
- أساس البلاغة:
لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (ت: ٥٣٨)، طبعة دار الكتب والوثائق

الوطنية، ط (٢)، ١٩٧٣ م.
ـ أسباب نزول القرآن:
لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت: ٤٦٨)، تحقيق:
السيد أحمد صقر، دار القبلة، جدة، ط (٢)، ١٤٠٤ هـ.
ـ اشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين:
لعبد الباقي بن عبد المجيد اليمني (ت: ٧٤٣)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، من منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط (١)، ١٤٠٦ هـ.
ـ الأشباه والنظائر في النحو:
لجلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١)، طبع في حيدر آباد الدكن، الهند، ط (٢)، ١٣٥٩ هـ.
ـ الاشتقاق:
لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت: ٣٢١)، تحقيق:
عبد السلام هارون، دار المسيرة، بيروت، ومكتبة المثنى، بغداد، ط (٢)، ١٣٩٩ هـ.
ـ الاصابة في تمييز الصحابة:
لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢)، دار الكتاب العربي، بيروت (بدون تاريخ).
ـ اصلاح المنطق:
ليعقوب بن اسحاق المعروف بابن السكيت (ت: ٢٤٤)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٩ م.
ـ أصول التفكير النحوي:
للدكتور علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، عام ١٣٩٢ ـ ١٣٩٣ هـ.
ـ الأصول في النحو:
لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت: ٣١٦)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٤٠٥ هـ.

ـ الأضداد:
لعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت: ٢١٦)، نشرها د. أوغت هفنر (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد)، دار الكتب العلمية، بيروت (بدون تاريخ).
ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:
لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت: ١٣٩٣) طبع وتوزيع: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد، الرياض، ١٤٠٣ هـ.
ـ اعراب القرآن:
المنسوب للزجاج (ت: ٣١١)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، طبع بالقاهرة، عام ١٩٦٥ م.
ـ اعراب القرآن:
لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت: ٣٣٨)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (٢)، عام ١٤٠٥ هـ.
ـ الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين:
لخير الدين محمود الزركلي (ت: ١٣٩٦)، دار العلم للملايين، بيروت، ط (٧)، ١٩٨٦ م.
ـ الاعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام:
للعباس بن ابراهيم (ت: ١٣٩٧)، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط ١٩٧٠ م، (الجزء الرابع).
ـ أعلام الموقعين عن رب العالمين:
لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت (بدون تاريخ).
ـ الأغاني:
لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت: ٣٥٦)، طبع دار الكتب المصرية، ط (١)، ١٣٤٥ هـ ـ ١٩٢٧ م.
ـ الاقتراح في علم أصول النحو:
لجلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١)، تحقيق وتعليق: د.

أحمد محمد قاسم، (بدون مكان وتاريخ للطبع).
ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب:
لعبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١)، نشره: عبد الله البستاني، بيروت/ ١٩٠١ م.
ـ الاقناع في القراءات السبع:
لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش (ت: ٥٤٠)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، منشورات مركز البحث العلمي واحياء التراث الأسلامي ـ جامعة أم القرى، ط (١)، ١٤٠٣ هـ.
ـ الالماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:
لأبي الفضل عياض اليحصبي (ت: ٥٤٤)، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبع بالقاهرة، ١٩٧٠ م.
ـ الأمالي الشجرية: أمالي ابن الشجرى:
لأبي السعادات هبة الله بن حمزة العلوي (ت: ٥٤٢)، طبعة حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٤٩ هـ.
ـ أمالي المرتضى:
للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (ت: ٤٣٦)، تحقيق:
محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط (١)، ١٩٥٤ م.
ـ الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان في القراءات السبع:
للدكتور عبد المهيمن الطحّان ـ نشر: مكتبة المنارة ـ مكة المكرمة ط (١)، عام ١٤٠٨ هـ.
ـ الأمثال:
لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، من منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أُمّ القرى، ١٤٠٠ هـ.
ـ املاء ما من به الرحمٰن من وجوه الأعراب والقراءات في جميع القرآن:
لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦)، دار الكتاب العلمية، بيروت، (١)، ١٣٩٩ هـ.
ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة:
لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، (ت: ٦٢٤)، تحقيق: محمد أبو الفضل

ابراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٠ م.
- الأنساب:
لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت: ٥٦٢)، تصحيح: عبد الرحمٰن المعلمي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط (١)، ١٣٨٢ هـ.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:
لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمٰن الأنباري (ت: ٥٧٧)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، ط (٢)، ١٩٥٣ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:
لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، طبع بمصر، ١٣٧٥ هـ.
- الايضاح في شرح المفصل:
لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت: ٦٤٦)، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، من منشورات وزارة الأوقاف العراقية (بدون تاريخ).
- الايضاح في علوم البلاغة:
لمحمد بن عبد الرحمٰن المعروف بالخطيب القزويني (ت: ٧٣٩)، شرح وتعليق وتنقيح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت (بدون تاريخ).
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ:
لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨)، تحقيق: محي الدين رمضان، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٣٩١ هـ.
- بدائع الفوائد:
لأبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية (ت: ٧٥١)، دار الفكر، بيروت، (بدون تاريخ).
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد:
لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الحفيد) (ت: ٥٩٥)، دار قهرمان للنشر والتوزيع، استنبـول (بدون تاريخ).

- البداية (والنهاية)؟
لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٤٤)، مكتبة المعارف، بيروت، ط (٣)، ١٩٧٩ م.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة:
لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت: ١٤٠٣)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١)، ١٤٠١ هـ.
- البرهان في علوم القرآن:
لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعرفة، بيروت، (بدون تاريخ).
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز:
لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت (بدون تاريخ).
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس:
لأحمد بن يحيى الضبي (ت: ٥٩٩)، دار الكتاب العربي، سنة ١٩٦٧ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:
لجلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١)، تحقيق:
محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط (١)، ١٣٨٤ هـ.
- بقي بن مخلد ومقدمة مسنده:
دارسة وتحقيق: د. أكرم العمري، ط (١)، ١٤٠٤ هـ، (بدون مكان طبع).
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:
لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧)، تحقيق: محمد المصري، منشورات جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط (١)، ١٤٠٧ هـ.

- بيان جهد المقل:
لمحمد ساجقلي زاده (ت: ؟)، اهتم بطبعة رشيد أحمد الأنصاري صاحب المطبعة الأحمدية، عليكرة، الهند، سنة ١٣٢٨ هـ.

- بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات:
لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت: نحو ٤٤٠)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، (نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية بالكويت في المجلد: ٢٩، من ص ١٢٧ - ١٦٢).
- البيان في غريب اعراب القرآن:
لأبي البركات عبد الرحمٰن بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ.
- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب:
لابن عذارى المراكشي (ت: نحو ٦٩٥)، تحقيق: ج. س. كولان و أ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت (بدون تاريخ).
- البيان والتبيين:
لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت: ٢٥٥)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، (بدون تاريخ).
- تاج العروس من جواهر القاموس:
لمحمد المرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥)، المطبعة الخيرية، القاهرة ط (١)، ١٣٠٦ هـ.
- تاريخ ابن خلدون= العبر وديوان المبتدأ والخبر.
- تاريخ الأدب العربي (الأصل الألماني):
د. كارل بروكلمان (ت: ١٣٧٥ هـ) ط ليدن عام ١٩٣٧ م.
- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي:
للدكتور حسن إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ط (٩)، ١٩٧٩ م.
- التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة:
للدكتور عبد الرحمٰن الحجي، دار القلم، دمشق، الكويت، ط (١)، ١٣٩٦ هـ.
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام:
لأحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، تصحيح: محمد سعيد العرفي، دار الكتاب العربي، لبنان (بدون تاريخ).
- تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب:

د. حسن ابراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط (٣)، ١٩٦٤ م.

- التاريخ الكبير:
لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦)، دار الكتب العلمية، بيروت (بدون تاريخ).

- تأويل مشكل القرآن:
لأبي عبد الله محمد بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦)، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ط (٣)، ١٤٠١ هـ.

- التأويل النحوي في القرآن الكريم:
للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض ط (١)، ١٤٠٤ هـ.

- التبصرة في القراءات:
لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧)، تحقيق: محي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، (الكويت)، ط (١) ١٤٠٥ هـ.

- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الاتقان:
لطاهر بن صالح بن أحمد الجزائري (ت: ١٣٣٨)، مطبعة المنار، مصر، ط (١)، ١٣٣٤ هـ.

- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة:
لمحمد بن محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٤ هـ.

- التحبير في علم التفسير:
لجلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١)، تحقيق:
د. فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم، الرياض، ط (١)، ١٤٠٢ هـ.

- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:
لمحمد بن عبد الرحمٰن المباركفوري (ت: ١٣٥٣)، تصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط (٣)، ١٣٩٩ هـ.

- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة:
لمحمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (شمس الدين) (ت: ٩٠٢)، عني بطبعه ونشره: أسعد طرابزوني الحسيني، عام ١٣٩٩ هـ.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:
لجلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط (٢)، ١٣٨٥ هـ.
- تذكرة الحفاظ:
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨)، تصحيح: عبد الرحمٰن المعلميّ دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون تاريخ).
- تراجم المؤلِّفين التونسيين:
لمحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، ط (١)، ١٤٠٥ هـ.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك:
لأبي الفضل عياض اليحصبي (ت: ٥٤٤)، تحقيق: د. أحمد بكير محمود، منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت، (بدون تاريخ)، ودار الفكر، ليبيا.
- التسهيل لعلوم التنزيل:
لمحمد بن أحمد بن جزي الكلبي (ت: ٧٤١)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط (١)، ١٣٥٥ هـ.
- التعريفات:
لعلي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٣ هـ.
- التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا:
لعبد الرحمٰن بن محمد بن خلدون (ت: ٨٠٨)، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، نشر: لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧٠ هـ.
- التعريف والاعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم:
لأبي القاسم عبد الرحمٰن بن عبد الله السهيلي (ت: ٥٨١)، تحقيق: عبد أ. مهنا، توزيع: دار الباز، مكة، ط (١)، ١٤٠٧ هـ.
تفسير ابن أبي حاتم= تفسير القرآن العظيم.
تفسير ابن كثير= تفسير القرآن العظيم.
تفسير أبي السعود= ارشاد العقل السليم.

- تفسير البحر المحيط:
لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥)، دار الفكر، بيروت، ط (٣)، ١٣٩٨ هـ.
تفسير البغوي= معالم التنزيل.
تفسير الطبري= جامع البيان.
- تفسير غريب القرآن:
لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨ هـ.
- تفسير القرآن العظيم:
لأبي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤)، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط (١)، ١٤٠٦ هـ.
- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين:
لأبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧)، القسم الأول من البقرة وآل عمران، تحقيق: د. أحمد الزهراني وحكمت ياسين، نشر: مكتبة الدار بالمدينة، ودار طيبة بالرياض، ومكتبة ابن القيم بالدمام، ط (١)، ١٤٠٨ هـ.
- التفسير الكبير:
لمحمد بن عمر الرازي (الفخر) (ت: ٦٠٦)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (٢)، (بدون تاريخ).
تفسير الماوردي= النكت والعيون.
- تقريب التهذيب:
لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط (١)، ١٤٠٦ هـ.
- تقريب النشر في القراءات العشر:
لمحمد بن محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣)، تحقيق: ابراهيم عطوة عوض، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (١)، ١٣٨١ هـ.
- التكملة:
لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧)، تحقيق ودراسة: د. كاظم

بحر المرجان، منشورات جامعة الموصل (بدون تاريخ).

- التكملة لكتاب الصلة:
لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن الأبار (ت: ٦٥٩)، عني بنشره: عزت العطار الحسيني، ١٣٧٥ هـ، طبع مطبعة السعادة، مصر.

- تلخيص العبارات بلطيف الاشارات في القراءات السبع:
لأبي علي الحسن بن خلف بن بَلِّيمة (ت: ٥١٤)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، نشر: دار القبلة، جدة، مؤسسة علوم القرآن، ط (١)، ١٤٠٩ هـ.

- التمهيد في علم التجويد:
لمحمد بن محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، ط (١)، ١٤٠٧ هـ.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:
لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت: ٤٦٣)، الجزء الثامن، تحقيق: محمد الفلاح، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، عام ١٤٠٠ هـ.

- تنبيه الخلان على الاعلان بتكميل مورد الظمآن:
لابراهيم بن أحمد المارغني، (ت: ١٣٤٩)، مراجعة وتحقيق: محمد الصادق القمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (بدون تاريخ)، (مطبوع مع دليل الحيران).

- تهذيب تاريخ دمشق الكبير لابن عساكر:
لعبد القادر بن بدران (ت: ١٣٤٦)، دار المسيرة، بيروت، ط (٢)، ١٣٩٩ هـ.

- تهذيب التهذيب:
لأبي الفضل أحمد بن علي حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢)، مصورة طبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، سنة ١٣٢٥ هـ.

- تهذيب اللغة:
لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: الدار المصرية للتأليف والنشر (سلسلة تراثنا) (بلا تاريخ).

- تهذيب مختصر سنن أبي داود:
لأبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية (ت: ٧٥١)، تحقيق: أحمد محمد شاكر،

ومحمد حامد الفقي، المكتبة الأثرية، باكستان، ط (٢)، ١٣٩٩، (مطبوع مع مختصر سنن أبي داود ومعالم السنن).
- التيسير في القراءات السبع:
لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤)، عني بتصحيحه أوتويرتزل، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٤ هـ.
- ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي (ت: ٩٣٨).
دراسة وتحقيق: د. عبد الله العمراني، ط. دار الغرب الإسلامي، ط (١)، عام (١٤٠٣ هـ).
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن:
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط (٣)، ١٣٨٨ هـ، الجزء الثالث بتحقيق: محمود محمد شاكر، ومراجعة وتخريج: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، (بدون تاريخ).
- الجامع لأحكام القرآن:
لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١)، دار احياء التراث العربي، بيروت (بدون تاريخ).
- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس:
لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي (ت: ٤٨٨)، نشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة عام ١٩٦٦ م.
- الجرح والتعديل:
لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (بدون تاريخ).
- جمال القراء وكمال الاقراء:
لعلم الدين محمد بن علي السخاوي (ت: ٦٤٣)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط (١)، ١٤٠٨ هـ.
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والاسلام:
لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت: أوائل القرن الرابع)، تحقيق: د.

محمد علي الهاشمي، دار القلم، دمشق، ط (١)، ١٤٠٦ هـ.
- جمهرة الأمثال:
لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت: بعد ٣٩٥)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط (١)، ١٣٨٤ هـ.
- جمهرة أنساب العرب:
لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت: ٤٥٦)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط (٤)، سنة الايداع: ١٩٧٧ م.
- جمهرة اللغة:
لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت: ٣٢١)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط (١) (بدون تاريخ).
- الجني الداني في حروف المعاني:
للحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ط (٢)، ١٤٠٣ هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:
لمحمد بن مصطفى الخضري (ت: ١٢٨٧)، دار الفكر، بيروت، عام ١٣٩٨ هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني:
لمحمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (بدون تاريخ).
- الحجة في علل القراءات السبع:
لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت: ٣٧٧)
الجزء الأول: تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم وعبد الفتاح شلبي.
الجزء الثاني: تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، كلاهما نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ١٤٠٣ هـ.
الجزء الثالث - السادس = الحجة للقراء السبعة. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. نشر دار المأمون للتراث. دمشق، ط (١)، ١٤٠٧ هـ.

ـ الحجة في القراءات السبع:
المنسوب للحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠)، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، والقاهرة، ط (٤)، ١٤٠١ هـ.
ـ حجة القراءات:
لأبي زرعة عبد الرحمٰن بن محمد بن زنجلة (ت: نحو ٤٠٣)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٣)، ١٤٠٢ هـ.
ـ حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع:
للقاسم بن فيره بن خلف الشاطبي (ت: ٥٩٠)، ضبط وتصحيح: علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٥ هـ.
ـ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري:
لآدم متز، تعريب: محمد عبد الهادي أبو ريدة، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١)، ١٣٨٧ هـ.
ـ الحلل السندسية في الأخبار التونسية:
لمحمد بن محمد الأندلسي الوزير السراج (ت: ١١٤٩)، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٠ م.
ـ الحلة السيراء:
لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الأبار (ت: ٦٥٨)، تحقيق: د. حسين مؤنس، نشر: الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ط (١)، ١٩٦٣ م.
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:
لعبد القادر بن عمر البغدادي، (ت: ١٠٩٣)، دار صادر، بيروت، ط (١) (بدون تاريخ).
ـ الخصائص:
لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط (٣)، ١٤٠٣ هـ.
ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم:
لمحمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، القاهرة، ط (١) عام ١٣٩٢ هـ.

ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع:
لأحمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٣١)، مصورة عن طبعة الجمالية بالقاهرة، ١٣٢٨ هـ.
ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:
لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٦٥)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط (١)، عام ١٤٠٦ ـ ١٤١٥، الأجزاء: (١ ـ ١١).
ـ الدر المنثور في التفسير المأثور:
لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١)، دار الفكر، بيروت، ط (١)، ١٤٠٣ هـ.
ـ الدر اليتيم في التجويد:
لمحمد بن بير علي البركوي (ت: ٩٩١)، طبع الأستانة ١٢٥٣ هـ.
ـ درة الغواص في أحكام الخواص:
لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، (ت: ٥١٦)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر (بلا تاريخ).
ـ الدعاء:
لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠)، دراسة وتحقيق وتخريج: محمد سعيد بن محمد حسن البخاري، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٧ هـ.
ـ الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية:
لزكريا بن محمد الأنصاري (ت: ٩٢٦)، تحقيق: د. نسيب نشاوي، مطابع ألف باء ـ الأديب ـ دمشق، ١٤٠٠ هـ.
ـ دلائل الاعجاز:
لعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ أو ٤٧٤)، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة (بدون تاريخ).
ـ دليل الحيران شرح مورد الظمآن:
لإبراهيم بن أحمد المارغني (ت: ١٣٤٩)، تحقيق: محمد الصادق القمحاوي،

نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (بدون تاريخ).
- دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي:
لمحمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢)، ١٣٨٩ هـ.
- دولة الإسلام في الأندلس من الفتح إلى بداية عهد الناصر والخلافة الأموية والدولة العامرية:
لمحمد عبد الله عنان، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٤)، ١٣٨٩ هـ.
- الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب:
لابراهيم بن علي بن فرحون (ت: ٧٩٩)، طبعة عبَّاس شقرون بالفحامين، مصر، ط (١)، ١٣٥١ هـ.
- ديوان ابن ميادة= شعر ابن ميادة:
جمع وتحقيق: د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٢ م.
- ديوان ابن هرمة= شعر ابراهيم بن هرمة القرشي:
تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان، دمشق، ١٩٦٩ م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي:
تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٤ م.
- ديوان الأعشى:
نشر: دار صادر، بيروت (بدون تاريخ أو مكان طبع).
- ديوان امرىء القيس:
تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهر، ط (٣) ١٩٦٩ م.
- ديوان جرير بشرح محمد حبيب البغدادي (ت: ٢٤٥)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩ م.
- ديوان جميل بثينة:
جمع وتحقيق: د. حسين نصار، القاهرة، ط (٢)، ١٩٦٧ م.
- ديوان حاتم الطائي:
(ضمن كتاب خمسة دواوين العرب)، المكتبة الأهلية، بيروت، (بدون تاريخ).

- ديوان حسان بن ثابت:
شرح محمد العناني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣١ هـ.
- ديوان حميد بن ثور:
تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥١ م.
- ديوان ذي الرمة:
تصحيح وتنقيح: كارليل، طبعة كمبردج، لندن/١٩١٩ م.
- ديوان رؤبة بن العجاج:
مجموع أشعار العرب، تصحيح: وليم بن الورد، ليبزج، ١٩٠٣ م.
- ديوان الراعي النميري= شعر الراعي النميري:
جمع وتحقيق: ناصر الحاني، دمشق، ١٩٦٤ م.
- ديوان زهير (شرح ديوان زهير بن أبي سلمى):
صنعة: أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٤ م.
- ديوان عبدة بن الطيب= شعر عبدة بن الطيب:
جمعه وحققه: د. يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٧٠ م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات:
تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٩٥٨ م.
- ديوان العجاج:
تحقيق: د. عزة حسن، دار الشروق، بيروت، ١٩٧١ م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة:
دار صادر، بيروت، ١٩٦٦ م.
- ديوان عنترة:
دار صادر، بيروت، (بدون تاريخ).
- ديوان الفرزدق:
دار صادر، بيروت، ١٩٦٦ م.
- ديوان القطامي:
تحقيق: د. ابراهيم السامرائي وأحمد المطلوب، طبع في بيروت، عام ١٩٦٠ م.

- ديوان كثير عزة:
جمعه وحققه: د. احسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١ م.
- ديوان النابغة الجعدي= شعر النابغة الجعدي:
جمع وتحقيق: عبد الفتاح رباح، ط (١)، دمشق، ١٩٦٤ م.
- ديوان النابغة الذبياني:
صنعة ابن السكيت (ت: ٢٤٦)، تحقيق: د. شكري فيصل، طبع في بيروت، عام ١٩٦٨ م.
- ديوان الهذليين:
نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، نشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥ هـ.
- ذيل الأمالي والنوادر:
لأبي علي اسماعيل بن القاسم القالي (ت: ٣٥٦)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٦ م.
- رحلة التجاني:
لأبي محمد عبد الله بن محمد التجاني (ت: بعد ٧١٧)، تقديم: حسن حسني عبد الوهاب، نشر: الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨١ م.
- رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات:
للدكتور عبد الفتاح شلبي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، عام ١٣٨٠ هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني:
لأحمد عبد النور المالقي (ت: ٧٠٢)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط (٢)، ١٤٠٥ هـ.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة:
لمكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧)، تحقيق: الدكتور أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط (٢)، ١٤٠٤ هـ.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام:
لأبي القاسم عبد الرحمٰن السهيلي (ت: ٥٨١)، تحقيق: عبد الرحمٰن الوكيل، دار الكتب الحديثة، مصر، ط (١) ١٣٨٧ هـ.

ـ الروض المعطار في خبر الأقطار:
لمحمد بن عبد المنعم الحميري (ت: ٩٠٠)، تحقيق: د. احسان عباس، مكتبة لبنان، ط (٢)، ١٩٨٤ م.
ـ زاد المسير في علم التفسير:
لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي الجوزي (ت: ٥٩٧)، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (١)، ١٣٨٥ هـ.
ـ السبعة في القراءات:
لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت: ٣٢٤)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط (٢)، (بدون تاريخ).
ـ سراج القارىء المبتدىء وتذكار المقرىء المنتهي:
لأبي القاسم علي بن عثمان القاصح، (ت: ٨٠١)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (٣)، ١٣٧٣ هـ.
ـ سر صناعة الاعراب:
لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت: ٣٩٢)، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط (١)، ١٤٠٥ هـ.
ـ سمط اللآلي:
لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري (ت: ٤٨٧)، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، نشر: لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ م.
ـ سنن ابن ماجه:
لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٥)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، (بدون تاريخ).
ـ سنن أبي داود:
لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥)، اعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط (١)، ١٣٨٨ هـ.

- سنن الدارقطني:
لعلي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥)، نشر السنة، ملتان، باكستان، (بدون تاريخ).
- سنن الدارمي:
لعبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي (ت: ٢٥٥)، بعناية: محمد أحمد دهمان، نشر: دار إحياء السنة النبوية، (بدون تاريخ).
- السنن الكبرى:
لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨)، مصورة دار الفكر، بيروت (بدون تاريخ).
- سنن النسائي:
لأحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣)، اعتنى به ورقمه وصنع فهارسه عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط (١)، ١٤٠٦ هـ.
- سير أعلام النبلاء:
لمحمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨)، أشرف على تحقيق الكتاب وتخريج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٢ هـ.
الشاطبية= حرز الأماني.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية:
لمحمد بن محمد بن مخلوف، (ت: ١٣٦٠)، دار الكتاب العربي، بيروت، (مصورة عن السلفية ١٣٤٩).
- شذا العرف في فن الصرف:
لأحمد الحملاوي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط (٥)، ١٣٤٥ هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب:
لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩)، دار الفكر، بيروت، ط (١)، ١٣٩٩ هـ.
- شرح ابن عقيل:
لعبد الله بن عقيل العقيلي الهمَذاني (ت: ٧٦٩)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط (١٦)، ١٣٩٤ هـ.

- شرح أبيات سيبويه:
لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت: ٣٨٥)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، عام ١٩٧٩ م.
- شرح أشعار الهذليين:
صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت: ٢٧٥)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة (بدون تاريخ).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:
لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (ت: ٩٠٠)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (بدون تاريخ).
- شرح التسهيل:
لأبي عبد الله محمد ابن مالك (ت: ٦٧٢)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط (١)، سنة الايداع ١٩٧٤ م.
- شرح التصريح على التوضيح:
لخالد بن عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥)، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)، (بدون تاريخ).
- شرح ديوان الحماسة:
لأحمد بن محمد المرزوقي (ت: ٤٢١ هـ) تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥١ ـ ١٩٥٣ م.
- شرح ديوان المتنبي:
لعبد الرحمٰن البرقوقي، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط (٢)، ١٣٥٧ هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب:
لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦)، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢ هـ.
شرح شعلة= كنز المعاني.
- شرح شواهد شافية ابن الحاجب:
لعبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣)، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢ هـ، (مطبوع في نهاية شرح الشافية).

ـ شرح شواهد المغني:
لجلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١)، المطبعة البهية، القاهرة، ١٣٢٢ هـ.

ـ شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات:
لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت: ٣٣٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون تاريخ).

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى:
لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بدون تاريخ ولا مكان طبع).

ـ شرح العقيدة الطحاوية:
لابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢)، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، دار الفكر العربي (بدون تاريخ).

ـ شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عزّ وجلّ:
لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (١)، ١٣٩٨ هـ.

ـ شرح المعلقات السبع:
للحسين بن أحمد الزوزني (ت: ٤٨٦)، المكتبة التجارية الكبرى، بمصر، (بدون تاريخ).

ـ شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها:
لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٣١)، دار القلم، بيروت، (بدون تاريخ).

ـ شرح المفصل:
لعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣)، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة (بدون تاريخ).

ـ شرح الملوكي في التصريف:
ليعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، نشر: المكتبة العربية، حلب، ط (١)، ١٣٩٣ هـ.

ـ شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع:
لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت: ١٤٠٣ هـ)، نشر: مكتبة تاج بطنطا، عام

١٩٥٩ م.

شرح النووي على مسلم= صحيح مسلم بشرح النووي.

ـ شعراء أمويون:

دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٣٩٦ هـ؟

ـ الشعر والشعراء:

لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار التراث العربي للطباعة والنشر، ط (٣)، ١٣٩٧ هـ.

ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى:

لأبي الفضل عياض اليحصبي (ت: ٥٤٤)، منشورات المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، (بدون تاريخ).

ـ الصاحبي:

لأحمد بن فارس (ت: ٣٩٥)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بدون تاريخ).

ـ الصحاح ـ تاج اللغة وصحاح العربية:

لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، طبع على نفقة حسن عباس شربتلي، ط (٢)، ١٤٠٢ هـ.

ـ صحيح البخاري:

لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦)، ضبط وترقيم وعناية: د. مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، بيروت، ط (١)، ١٤٠١ هـ.

ـ صحيح مسلم:

لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت: ٢٦١)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون تاريخ).

ـ صحيح مسلم بشرح النووي:

لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون تاريخ).

- صريح السنة:
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠)، تحقيق: بدر المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط (١)، ١٤٠٥ هـ.
- صفة جزيرة العرب:
للحسن بن أحمد الهمداني (ت: ؟)، تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي، منشورات دار اليمامة، الرياض، ١٣٩٤ هـ.
- الصلة:
لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت: ٥٧٨)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، عام ١٩٦٦ م.
- طبقات الشافعية الكبرى:
لعبد الوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١)، تحقيق: محمود الطناجي وعبد الفتاح الحلو، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط (١)، ١٣٨٤ هـ.
- طبقات فحول الشعراء:
لمحمد بن سلام الجمحي (ت: ٢٣١)، قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، (بدون تاريخ).
- طبقات المفسرين:
لجلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١)، تحقيق: علي محمد عمر، نشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط (٢)، ١٣٩٦ هـ.
- طبقات المفسرين:
لمحمد بن علي الداودي، (ت: ٩٤٥)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط (١)، ١٣٩٢ هـ.
- طبقات النحويين واللغويين:
لمحمد بن الحسن الزبيدي، (ت: ٣٧٩)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، طبع محمد سامي أمين الخانجي، مصر، ط (١)، ١٩٥٤ م.
- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي:
لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي (ت: ٥٤٣ هـ)، نشر: دار الوحي المحمّدي القاهرة، (بدون تاريخ).

- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر:
لعبد الرحمٰن بن محمد بن خلدون (ت: ٨٠٨)، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٩ هـ.
- العقد الفريد:
لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه (ت: ٣٢٨)، تحقيق: أحمد أمين وآخرين، نشر: لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٩ م.
- العقيدة الطحاوية شرح وتعليق:
لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ودمشق، ط (١)، ١٣٩٨ هـ.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده:
لأبي علي الحسن بن رشيق (ت: ٤٦٣)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت ط (٤)، ١٩٧٢ م.
- العنوان في القراءات السبع:
لأبي طاهر اسماعيل بن خلف الأنصاري، (ت: ٤٥٥)، تحقيق: د. زهير زاهد وخليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٦ هـ.
- عيون الأخبار:
لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦)، مصورة عن مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٤ م.
- الغاية في القراءات العشر:
لأبي بكر الحسين بن مهران النيسابوري (ت: ٣٨١)، تحقيق: محمد غياث الجنباز، طبع بشركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، ط (١)، ١٤٠٥ هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء:
لمحمد بن محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣)، عني بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط (٣)، ١٤٠٢ هـ.
- الغنية: فهرست شيوخ القاضي عياض.
دارسة وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٣٩٨ هـ.

- غيث النفع في القراءات السبع:
لعلي النوري الصفاقسي (ت: ١١١٧)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط (٣)، ١٣٧٣ هـ، (بهامش سراج القارىء).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري:
لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢)، المطبعة البهية المصرية، ط (٢)، ١٤٠٢ هـ.
- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني:
لأحمد بن عبد الرحمٰن الساعاتي، (ت: بعد ١٣٧١)، دار الشهاب، القاهرة، (بدون تاريخ).
- الفتوى الحموية الكبرى:
لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨)، نشرها: قصي محب الدين الخطيب، ط (٤)، ١٤٠١ هـ.
- الفتوحات الإلٰهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية:
لسليمان بن عمر الشهير بالجمل (ت: ١٢٠٤)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون تاريخ).
- الفرق بين الفرق:
لعبد القادر بن طاهر البغدادي (ت: ٤٢٩)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، (بدون تاريخ).
- فهارس الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط:
المجلد (٦) تصنيف: محمد العربي الخطابي، الرباط، عام (١٤٠٧ هـ).
- فهرس ابن عطية:
لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، (ت: ٤٨١)، تحقيق: محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، ط (١)، عام ١٤٠٠ هـ.
- فهرس ابن غازي= التعلل برسوم الاسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد:
تحقيق: محمد الزاهي، ط. دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٣٩٠.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (علوم القرآن، مخطوطات القراءات، التفسير)، و (الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله) صدر عن:

المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الأردن، سنة ١٤٠٧ هـ و ١٤١١ هـ، الأجزاء (١ ـ ٣).

ـ فهرس الكتبخانة الخديوية:
مصور على ميكروفلم في جامعة أم القرى، عمادة شؤون المكتبات، برقم: (٣٨٥٠١).

ـ فهرس مخطوطات خزانة القرويين:
اعداد: محمد العابد الفاسي، ط (١)، ١٣٩٩، دار الكتاب الدار البيضاء.

ـ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن):
وضعه: د. عزة حسن، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، عام: ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م.

ـ فهرس المخطوطات العربية المصورة في المكتبة السعيدية/ حيدر آباد/ الهند/ (الجزء الأول).
اعداد: د. محمد جهيوس، باللغة الانجليزية، ط. عام ١٩٦٨ م.

ـ فهرس مخطوطات متحف طوبقبوسراي (المجلد (١) استنبول، بالتركية.
اعداد: فهي أدهم، ط. عام ١٩٦٢ م.

ـ فهرس مخطوطات مكتبة الاسكوريال ـ مدريد اسبانيا، بالإسبانية، الجزء (٣) ط. عام ١٩٢٨ م.

اعداد أحمد عبد الرزاق الرميحي، عبد الله محمد الحبشي، علي وهاب الآنسي، الجزء الأول، ط. وزارة الأوقاف والارشاد، اليمن، الجمهورية العربية اليمنية.

ـ فهرس المخطوطات والمصورات في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (التفسير وعلوم القرآن)، عمادة شؤون المكتبات، ١٤٠١ هـ.

ـ فهرس المكتبة الوطنية باريس ـ فرنسا: بالفرنسية، ط. عام ١٩٨٥ م.

ـ فهرس مكتبات ألمانيا مودع بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة.

ـ الفهرست: لأبي يعقوب محمد بن اسحاق بن النديم (ت: ٤٣٨)، تحقيق: رضا تجدد (بدون تاريخ ومكان الطبع).

- فهرسة ما رواه عن شيوخه أبو بكر: محمد بن خير الإشبيلي (ت: ٥٧٥)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط (٢)، عام ١٣٩٩ هـ.
- في أصول النحو:
لسعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ط (٣)، ١٩٦٤ م.
- في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية:
د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط (٣)، ١٤٠٣ هـ.
- في اللهجات العربية:
للدكتور ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط (٦)، ١٩٨٤ م.
- القاموس المحيط:
لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٧ هـ.
- القرآن وأثره في الدراسات النحوية:
للدكتور: عبد العال سالم مكرم، دار المعارف، مصر، (بدون تاريخ).
- القراءات بأفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري:
للدكتوره: هند شلبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٣ م.
- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف:
- للدكتور: عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، ط (٢)، ١٩٨٠ م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:
د. عبد الصبور شاهين، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة (بدون تاريخ).
القرطبي= الجامع لأحكام القرآن.
- قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة:
لجلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال السيوطي، (ت: ٩١١)، تحقيق: خليل الميس، المكتب الإسلامي.
- قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان:
لأحمد بن علي القلقشندي (ت: ٨٢١)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط (١)، ١٣٨٣ هـ.

- قواعد الإملاء:
لعبد السلام محمد هارون، (ت: ١٤٠٨ هـ)، نشر: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥ م.
- القيروان عبر عصور ازدهار الحضارة الإسلامية في المغرب العربي:
للدكتور الحبيب الجنحاني، الدار التونسية للنشر، ١٩٦٨ م.
- الكافي:
لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني، (ت: ٤٧٦)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط (٢)، ١٣٧٩ هـ، (بهامش المكرر).
- الكامل في التاريخ:
لأبي الحسن علي بن أبي الكرم ابن الأثير (ت: ٦٣٠)، دار صادر، ودار بيروت، سنة ١٣٨٦ هـ.
- الكامل في اللغة والأدب:
لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر (بدون تاريخ).
- الكتاب: كتاب سيبويه:
لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، نشر: مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط (٢)، ١٤٠٨ هـ.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:
لمحمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨)، دار المعرفة، لبنان (بدون تاريخ طبع).
- كشف الظنون عن أسامي الكتب الفنون:
لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت: ١٠٦٧)، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، (بدون تاريخ).
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:
لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٣٩٤ هـ.
- كنز المعاني شرح حرز الأماني:
لمحمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة (ت: ٦٥٦)، طبع على نفقة الاتحاد

العام لجماعة القراء، القاهرة، ط (١)، ١٩٥٥ م.
- اللباب في تهذيب الأنساب:
لأبي الحسن علي ابن الأثير الجزري (ت: ٦٣٠)، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٦ هـ.
- اللباب في العروض والقافية:
لكامل شاهين، ط (٢)، ١٩٦٥ م، (بدون مكان طبع).
- لباب النقول في أسباب النزول:
لجلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١)، دار إحياء العلوم، بيروت، ط (٤)، ١٤٠٣ هـ.
- لسان العرب:
لمحمد بن منظور الأفريقي، (ت: ٧١١)، دار صادر، بيروت، (بدون تاريخ).
- اللهجات العربية في التراث:
د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٣ م.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية:
د. عبده الراجحي، دار المعارف بمصر، عام ١٩٦٩ م.
- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية:
لصالحه راشد غنيم آل غنيم، من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط (١)، ١٤٠٥ هـ.
- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية:
لمحمد بن أحمد السفاريني (ت: ١١٨٨)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٥ هـ.
- ليس في كلام العرب:
للحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، ط (٢)، ١٣٩٩ هـ.
- المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس:
لأبي عبد الله محمد بن أبي القاسم المعروف بابن أبي دينار، (ت: نحو: ١١١٠)، تحقيق: محمد شمام، المكتبة العتيقة، تونس، ط (٢)، ١٩٦٧ م.
- ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد:

لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥)، باعتناء: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، المطبعة السلفية ومكتبتها، سنة ١٣٥٠ هـ.

- المبسوط في القراءات العشر:
لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت: ٣٨١)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون تاريخ).

- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢١٠)، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٤٠١ هـ.

- مجالس ثعلب:
لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨ م.

- مجالس العلماء:
لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت: ٣٤٠)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، صدر عن وزارة الإرشاد والأنباء الكويتية، عام ١٩٦٢ م.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:
لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧)، منشورات دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٣)، ١٤٠٢ هـ.

- مجمل اللغة:
لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥)، دراسة وتحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤ هـ.

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية:
جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم النجدي وابنه محمد، مصورة عن الطبعة الأولى، ١٣٩٨ هـ.

- محاسن التأويل:
لمحمد جمال الدين القاسمي (ت: ١٣٣٢)، تصحيح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ط (٢)، ١٣٩٨ هـ.

- المحبر:
لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت: ٢٤٥)، تصحيح: د. ايلزه ليختن

شتيتر، منشورات المكتب التجاري، بيروت، (بدون تاريخ).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:
لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢)، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجّار وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:
لأبي محمد عبد الحق بن عطية الغرناطي، (ت: ٥٤١)، تحقيق: أحمد صادق الملاح، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، عام ١٣٩٤ هـ، (الجزء الأول).
- المحلى:
لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت: ٤٥٦)، تحقيق: محمد منير الدمشقي، إدارة الطباعة المنيرية، ط (١)، ١٣٥٢ هـ.
- مخارج الحروف وصفاتها:
لأبي الأصبع السماتي المعروف بابن الطحان (ت: بعد ٥٦٠)، تحقيق: د. محمد يعقوب تركستاني، ط (١)، عام ١٤٠٤ هـ (بدون مكان طبع).
- مختار الصحاح:
لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت: بعد ٦٦٦)، ترتيب: محمد خاطر وتحقيق وضبط: حمزة فتح الله، دار البصائر مؤسسة الرسالة، عام ١٤٠٧ هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع:
للحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠)، عني بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، (بدون تاريخ).
- المخصص:
لأبي الحسن علي بن سيده (ت: ٤٥٨)، طبعة بولاق، ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ.
- المدارس النحوية:
للدكتور: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط (٥)، (بدون تاريخ).
- المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى:
لأبي النصر أحمد السمرقندي (ت: بعد ٤٠٠)، تحقيق:
صفوان داودي، دار القلم، دمشق، ط (١)، ١٤٠٨ هـ.

- المدرسة القرآنية في المغرب من الفتح إلى ابن عطية:
لعبد السلام أحمد الكنوني، منشورات مكتبة المعارف، الرباط، ط (١)، ١٤٠١ هـ.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة:
للدكتور مهدي المخزومي، شركة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (٢)، ١٣٧٧ هـ.
- مراتب النحويين:
لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت: ٣٥١)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة، (بدون تاريخ).
- مراصد الإطلاع في أسماء الأمكنة والبقاع:
لعبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت: ٧٣٩)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط (١)، ١٣٧٣ هـ.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز:
لعبد الرحمٰن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي (ت: ٦٦٥)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥ هـ.
- مرويات دعاء ختم القرآن وحكمه داخل الصلاة وخارجها:
لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار طيبة، الرياض، ط (١)، ١٤٠٨ هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها:
لجلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١)، تحقيق: محمد جاد المولى بك وزميليه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٨٦ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد:
لعبد الله بن عقيل العقيلي الهمَذَاني (ت: ٧٦٩)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، عام ١٤٠٠ هـ، من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
- المستدرك على الصحيحين:
لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون تاريخ).

ـ مسند الإمام أحمد:
لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١)، دار صادر، بيروت (بدون تاريخ).
ـ المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم:
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨)، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) ط (١)، ١٩٦٢ م.
ـ مشكل الآثار:
لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت: ٣٢١)، دار صادر، بيروت، (بدون تاريخ).
ـ مشكل اعراب القرآن:
لأبي مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧)، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، طبعة ثانية منقحة (بدون تاريخ).
ـ المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم:
لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦)، تحقيق: ياسين محمد السواس، من منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٣ هـ.
ـ المصاحف:
لأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث (ت: ٣١٦)، تصحيح: آرثر جفري، المطبعة الرحمانية، مصر، ط (١)، ١٩٣٦ م.
ـ المصباح المنير:
لأحمد بن محمد الفيومي: (ت: ٧٧٠)، مكتبة لبنان، بيروت (بدون تاريخ).
ـ المصنف:
لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي، كراتشي، ط (١)، ١٣٩٠ م.
ـ المعارف:
لأبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة (ت: ٢٧٦)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (٢)، ١٣٩٠ م.
ـ معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان:
لأبي زيد عبد الرحمٰن بن محمد الدباغ (ت: ٦٩٦)، وأكمله: أبو الفضل ابن

عيسى بن ناجي (ت: ٨٣٩)، تصحيح: ابراهيم شبوح، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢)، ١٣٨٨ هـ.
- معالم التنزيل:
لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت: ٥١٦)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيرون، ط (١)، ١٤٠٦ هـ.
- معاني الشعر:
لأبي عثمان سعيد بن هارون الأشنانداني (ت: ٢٨٨)، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد، بدمشق، ١٩٦٩ م.
- معاني القرآن:
لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧)، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط (٣)، ١٤٠٣ هـ.
- معاني القرآن:
للأخفش سعيد بن مسعدة (ت: ٢١٥)، تحقيق: د. فائز فارس، ط (٢)، ١٤٠١ هـ، (بدون مكان للطبع).
- معاني القرآن وإعرابه:
لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت: ٣١١)، شرح وتعليق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط (١)، ١٤٠٨ هـ.
- المعاني الكبير:
لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦)، تصحيح: سالم الكرنكوي، طبع: حيدر آباد الدكن، الهند، ١٩٤٥ م.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص:
لعبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت: ٩٦٣)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة دار السعادة، مصر، عام ١٣٦٧ هـ.
- المعجب في تلخيص أخبار المغرب:
لعبد الواحد المراكشي (ت: ٦٤٧)، تصحيح: محمد سعيد العريان، ومحمد العربي المعلمي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط (١)، ١٣٦٨ هـ.

- معجم الأدباء:
لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون تاريخ).
- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، وضعه: د. إسماعيل عمايرة وعبد الحميد السيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٤٠٧ هـ.
- معجم البلدان:
لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عام ١٣٩٩ هـ.
- معجم الشعراء:
لأبي عبيد محمد بن عمران المرزباني (ت: ٣٨٤)، بعناية: كرنكو، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٤ هـ.
- معجم قبائل الحجاز:
لعاتق بن غيث البلادي، دار مكة للنشر والتوزيع، ١٣٩٩ هـ.
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة:
لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٩٧٨ م.
- المعجم الكبير:
لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠)، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، من منشورات وزارة الأوقاف العراقية، (بدون تاريخ).
- معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية:
لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بغداد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون تاريخ).
- معجم متن اللغة:
لأحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧ هـ.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية:
د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٤٠٥ هـ.

- معجم مصنفات القرآن الكريم:
د. علي شواخ اسحاق، منشورات دار الرفاعي، الرياض، ط (١)، ١٤٠٣ هـ.
- معجم مفردات الابدال والاعلال في القرآن الكريم:
د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط (١)، ١٤٠٩ هـ.
- معجم مقاييس اللغة:
لأحمد بن فارس (ت: ٣٩٥)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط (٢)، ١٣٩٢ هـ.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار:
لأبي عبد الله أحمد بن محمد الذهبي (ت: ٧٤٨)، تحقيق: د. بشارعواد معروف وزميليه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٤٠٤ هـ.
- المعيار المعرب عن فتاوىٰ علماء إفريقية والأندلس والمغرب:
لأحمد بن يحيىٰ الونشريسيّ (ت: ٩١٤ هـ)، خرَّجه جماعة من الفقهاء بإشراف د. محمد حجّي، ط دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٤٠١ هـ).
- المغني على مختصر الخرقي:
لأبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة (ت: ٦٢٠)، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٤٠١ هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:
لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط (٥)، ١٩٧٩ م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة:
لأحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده (ت: ٩٦٨)، تحقيق: كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة (بدون تاريخ).
- المفردات في غريب القرآن:
لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب (ت: ٥٠٢)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأخيرة، ١٣٨١ هـ.
- المفصل في علم العربية:
لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨)، طبع القاهرة ١٢٩١ هـ

(بدون مكان طبع).
- المفضليات:
للمفضل الضبي (ت: ١٧٨)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٧)، (بدون تاريخ).
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية:
لمحمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥)، طبعة بولاق، ١٢٩٩ هـ، (بهامش خزانة الأدب).
- المقتضب:
لمحمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥ هـ.
- مقدمة تهذيب اللغة:
لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار البصائر، دمشق، ط (١)، ١٤٠٥ هـ.
- المقرب:
لعلي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط (١)، ١٣٩١ هـ.
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار:
لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤)، تحقيق: محمد أحمد دهان، دار الفكر دمشق، ١٤٠٣ هـ.
- مكتبة الزاوية الحمزية، صحفة من تاريخها:
لمحمد المنوني، بدون تاريخ ولا مكان طبع.
- الممتع في التصريف:
لأبي الحسن علي بن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط (١)، ١٤٠٧ هـ.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا:
لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني (من علماء القرن الحادي عشر)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط (٢)، ١٣٩٣ هـ.

- منجد المقرئين ومرشد الطالبين:
لمحمد بن محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣)، قرأه: محمد حبيب الله الشنقيطي وأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠ هـ.

- المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية:
لملا علي بن سلطان القاري (ت: ١٠١٤)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٦٧ هـ.

- منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود:
لأحمد بن عبد الرحمٰن الساعاتي (ت: بعد ١٣٧١)، مكتبة الفرقان، مصر، ط (٢)، ١٤٠٣ هـ.

- المنصف:
لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢)، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط (١)، ١٣٧٣ هـ.

- المهدية عبر التاريخ:
للطيب الفقيه أحمد، نشر: دار القلم، تونس، ط (١)، ١٩٧٩ م.

- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر:
د. محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط (٢)، ١٣٨٩ هـ.

- موطأ مالك:
للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت: ١٧٩)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، (بدون تاريخ).

- ناظمة الزهر في عد الآي:
لأبي القاسم بن فيرة الرعيني الشاطبي، (ت: ٥٩٠)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، (بدون تاريخ).

- النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن:
لمحمد عبد الله دراز (ت: ١٩٥٨ م)، دار القلم، الكويت، ط (٦)، ١٤٠٥ هـ.

- نتائج الفكر في النحو:
لأبي القاسم عبد الرحمٰن السهيلي (ت: ٥٨١)، تحقيق: د. محمد ابراهيم مهنا، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ١٣٩٨ هـ.

ـ النجوم الطوالع على الدرر اللوامع:
لإبراهيم بن أحمد المارغني (ت: ١٣٤٩)، مصورة عن طبعة المطبعة التونسية بسوق البلاط، بتونس، عام ١٣٥٤ هـ.
ـ النحو الوافي:
لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط (٣)، (بدون تاريخ).
ـ نظرية النحو القرآني، نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية:
للدكتور: أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة، جدة، ط (١)، ١٤٠٥ هـ.
ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء:
لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمٰن الأنباري (ت: ٥٧٧)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (بدون تاريخ).
ـ النشر في القراءات العشر:
لمحمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣)، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون تاريخ).
ـ نصب الراية لأحاديث الهداية:
لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت: ٧٦٢)، الناشر: المكتبة الإسلامية، ١٣٩٣ هـ.
ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر:
لمحمد بن جعفر الكتاني، (ت: ١٣٤٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ نفائس البيان شرح الفرائد الحسان في عد أي القرآن:
لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت: ١٤٠٣ هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بدون تاريخ).
ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب:
لأحمد بن محمد المقَّري التلمساني (ت: ١٠٤١)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (بدون تاريخ).
ـ النكت والعيون: تفسير الماوردي:
لأبي الحسن علي بن حبيب الماوردى (ت: ٤٥٠)، تحقيق: خضر محمد خضر، من منشورات وزارة الأوقاف الكويتية، ط (١)، ١٤٠٢ هـ.

ـ نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب:
لأبي العباس أحمد القلقشندي (ت: ٨٢١)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ط (١)، ١٩٥٩ م.
ـ النهاية في غريب الحديث والأثر:
لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت: ٦٠٦)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، (بدون تاريخ).
ـ نهاية القول المفيد في علم التجويد:
لمحمد مكي نصر الجريسي (كان حياً: ١٣٠٥)، تصحيح: علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٤٩ هـ.
ـ النوادر في اللغة:
لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت: ٢١٥)، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط (١)، ١٤٠١ هـ.
ـ نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا:
جمعها د. رمضان ششن، نشر: دار الكتاب الجديد، بيروت، ط (١)، (١٩٧٥).
ـ هجاء مصاحف الأمصار:
لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت: نحو ٤٤٠)، تحقيق: محيي الدين رمضان، (نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، المجلد: ١٩ الجزء الأول، من ص: ٥٣ ـ ١٤١).
ـ هداية القاري إلى تجويد كلام الباري:
لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفي (ت: ١٤٠٩ هـ)، طبع على نفقة محمد بن عوض بن لادن، ط (١)، ١٤٠٢ هـ.
ـ هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:
لإسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٣٩)، منشورات مكتبة المثنى، بغداد (بدون تاريخ).
ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع:
لجلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١)، تصحيح: محمد بدر

الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، (بدون تاريخ).
- الوافي بالوفيات:
لصلاح الدين خليل بن آيبك الصفدي (ت: ٧٦٤)، باعتناء: إحسان عباس، طبع دار صادر، بيروت، ١٣٨٩ هـ.
- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع:
لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت: ١٤٠٣ هـ)، نشر مكتبة ومطبعة عبد الرحمٰن محمد، القاهرة، (بدون تاريخ).
- الوافي في العروض والقوافي:
ليحيى بن علي المعروف بالخطيب التبريزي (ت: ٥٠٢)، تحقيق:
د. فخر الدين قباوة وعمر يحيى، دار الفكر، دمشق، ط (١)، ١٣٩٠ هـ.
٣٩٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:
لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان (ت: ٦٨١)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧ هـ.

ثالثاً: المجلات والنشرات

- مجلة إسلاميكا (ISLAMICA) مجلة باللغة الألمانية صادرة في ليبزج عام ١٩٣٤ م.
- مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي:
  كلية الشريعة، جامعة أم القرى، العدد الرابع.
- مجلة جوهر الإسلام:
  عدد خاص رقم (٢) ـ تونس.
- مجلة كلية الآداب والتربية ـ جامعة الكويت ـ العدد الثاني.
- مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية:
  جامعة أم القرى، مكة، العدد الخامس.
- مجلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية:
  الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد الأول.
- مجلة اللسان العربي:
  مجلة دورية للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب:
  يصدرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط.
- مجلة مجمع اللغة العربيّة (دمشق) ـ المجلد الثامن والأربعون ـ الجزء الثالث.
- مجلة معهد المخطوطات العربية (القاهرة ـ الكويت):
  المجلد الرابع، والتاسع عشر، والتاسع والعشرون، والثلاثون.
- مجلة المورد (العراق) المجلد السابع عشر: العدد الرابع.

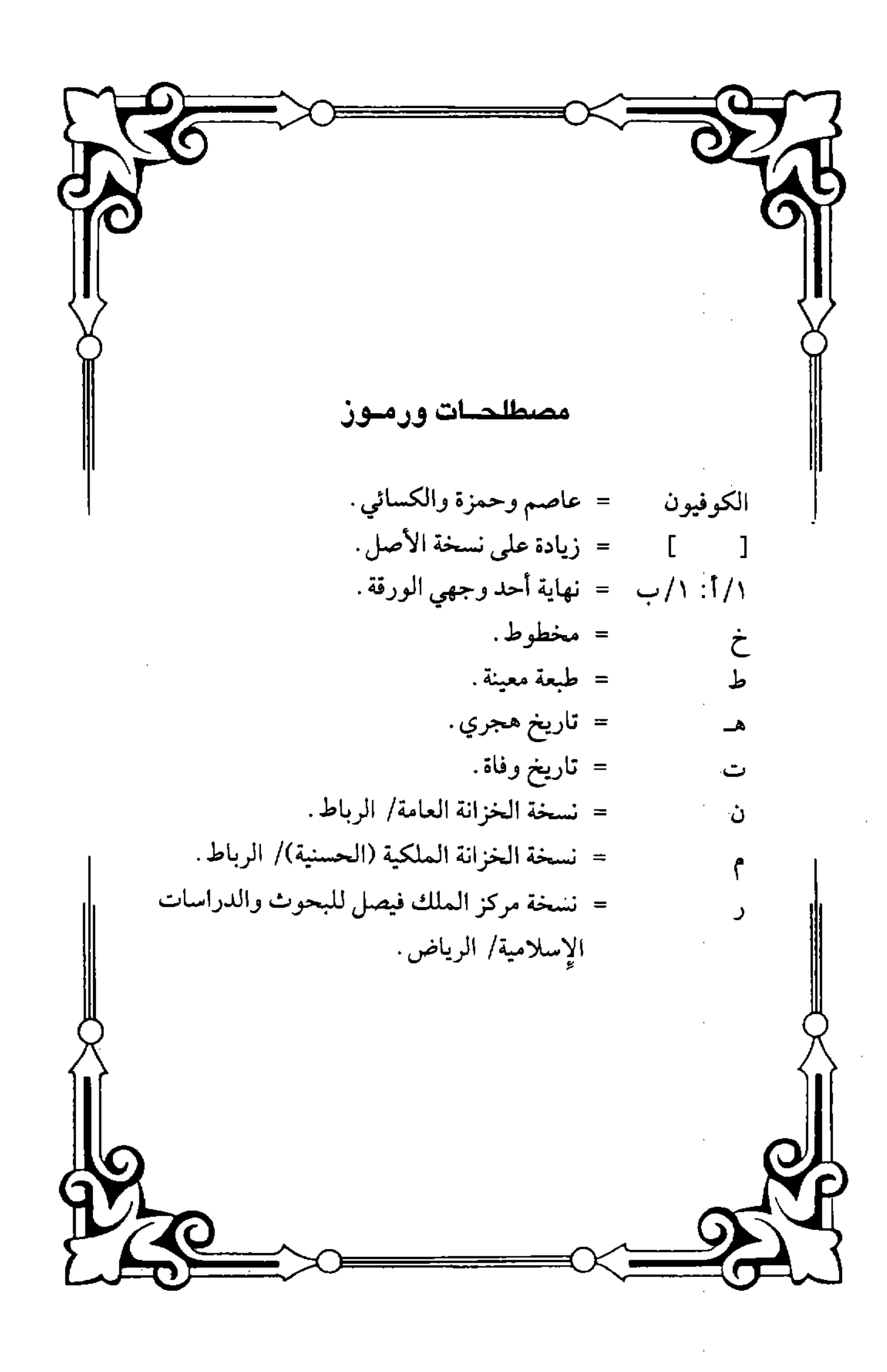
١١ ـ نشرة أخبار التراث العربي:
  الأعداد: (٢٨، ٣٥، ٣٨، ٥٥، ٥٩).

(١١)

فهرس الموضوعات

القسم الثاني : التحقيق

فَرْش الحروف



مصطلحـات ورمـوز

الكوفيون	= عاصم وحمزة والكسائي.
[ ]	= زيادة على نسخة الأصل.
١/أ: ١/ب	= نهاية أحد وجهي الورقة.
خ	= مخطوط.
ط	= طبعة معينة.
هـ	= تاريخ هجري.
ت	= تاريخ وفاة.
ن	= نسخة الخزانة العامة/ الرباط.
م	= نسخة الخزانة الملكية (الحسنية)/ الرباط.
ر	= نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية/ الرياض.